



الجزء الرابع من نيل الاوطار من أسرار منتقى
 الاخبار لامام المحققين شيخ الاسلام
 والمسلمين محمد بن علي الشوكاني
 نفع الله به القاسي
 والداني

٢

وبهامشه كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة الملك المؤيد
 من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فسمع الله
 تعالى في مدته وهو ترح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
 نهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشرجي الزبيدي نفعه الله تعالى برحمته
 وأسكنه مسج جنته

جوہلم

الحمد والسرور لہم من افاض فی شرمہ من شوق الہامہ

تفتيح

١٠٠

١٠٠

١٠٠

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •
قال في الفتح البسملة ثابتة في
الاصل

• (باب وجوب الزكاة) •

وهي في اللغة التطهير والاصلاح
والنماء والمدح ومنه ولا تزكوا
أنفسكم وفي الشرع اسم لما
يخرج عن مال أو بدن على وجه
مخصوص يسمى به ذلك لأنها
تظهر المال من الخبث وتقيه
من الآفات والنقص من
رديله البخل وتثمر له أفضلية
الكرم ويستجلب به البركة في
المال ويمدح المخرج عنه قال
ابن العربي تطلق الزكاة على
الصدقة الواجبة والمندوبة
والنفقة والحق والعنود وتعرفها
في الشرع إعطاء مبر من النصاب
الحولي إلى فقير ونحوه غير
هاشمي ولا مطلبجي ثم لها ركن
وهو الاخلاص وشرط هو
السبب وهو ملك النصاب
الحولي وشرط من يجب عليه
وهو العقل والبلوغ والحرية

• (كتاب الزكاة) •

لزكاة في اللغة النماء يقال زكا لزوع اذا نما وترد ايضا معنى التطهير ويرتد شرعا
بالاعتبارين معا اما بالاول فلان اخراجها سبب للنماء في المال أو بمعنى ان الاجر يكثر
بسيما أو بمعنى ان تعلقها بالاموال ذات النماء كالتجارة والزراعة ودليل الاول ما نقص
مال من صدقة لانها ايضا عرفوا بها كما جاء ان الله تعالى يربي الصدقة وأما الثاني فلانها
طهارة للنفس من رذيلة البخل وطهارة من الذنوب قال في الفتح وهي الركن الثالث من
الاركان التي بني الاسلام عليها قال أبو بكر بن العربي تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة
والمددوبة والنفقة والحق والعنود وتعرفها في الشرع إعطاء مبر من النصاب إلى فقير
ونحوه غير متصف بما منع شرعي يمنع من الصرف اليه وجوب الزكاة أمره مقطوع به في
الشرع يستغنى عن ذلك كلف الاحتجاج له وانما وقع الاختلاف في بعض فروعها فيكفر
باجد لها وقد اختلف في الوقت الذي فرضت فيه فالأكثر انه بعد الهجرة وقال ابن خزيمة
انها فرضت قبل الهجرة واختلف الاولون فقال النوروي ان ذلك كان في السنة الثانية
من الهجرة وقال ابن الاثير في التمامة قال في الفتح وفيه نظر لانها ذكرت في حديث ضملم
ابن ثعلبة وفي حديث وفد عبد القيس وفي عدة أحاديث وكذا في مخاطبة أبي سفيان مع
هرقل وكانت في أول السابعة وقال فيها يا مرنابالزكاة وقد أطال الكلام الحافظ على
هذا في أوائل كتاب الزكاة من الفتح فليرجع اليه

وأما جكم وهو سقوط الواجب في الدنيا وحصول الثواب في الآخرة وحكمة وهي التطهير من اللذائس ورفع
الدرجة واسترقاق الأحرار انتهى وهو جية ذلك في شرط ٣ من يجب عليه اختلاف والزكاة أمر

(باب الحث عليها والتشديد في منعها)

(عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن قال إنك تأتي
قوماً من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وإني رسول الله فإن هم أطاعوك
لذلك فاعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن هم أطاعوك فاعلمهم
أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فرائهم فإن هم أطاعوك لذلك
فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم فانه ليس بيننا وبين الله حجاب رواه الجماعة)
قوله لما بعث معاذاً كان بعثه سنة عشر قبل حج النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكره
البخاري في آخر المغازي وقيل كان ذلك في سنة تسع عند منصرفه من تبوك رواه
الواقدي بإسناده إلى كعب بن مالك وقد أخرجه ابن سعد في الطبقات عنه ثم حكى ابن
سعد أنه كان في ربيع الآخر سنة عشر وقيل بعثه عام الفتح سنة ثمان واتفقوا على أنه
لم يزل باليمن إلى أن قدم في عهد أبي بكر ثم توجه إلى الشام فمات بها واختلف هل كان
واليها أو قاضياً فجزم ابن عبد البر بالثاني والغالب الأول قوله تأتي قوماً من أهل
الكتاب هذا كالتوطئة للوصية تستجمع همته عليها ليكون أهل الكتاب أهل علم في
الجملة فلا يكون في مخاطبتهم كخطابته الجاهل من عبدة الأوثان قولاً فادعهم الخ إنما
وقعت البدعة بالشهادتين لأنهم أصل الدين الذي لا يصح بشيء غيرهما فن كان منهم غير
موحد فالمطالبة متوجهة إليه بكل واحدة من الشهادتين على التعيين ومن كان موحداً
فالمطالبة بالجمع بينهما قوله فإن هم أطاعوك الخ استدلال به على أن الكفار غير مخاطبين
بالفروع حيث دعوا أولاً إلى الإيمان فقط ثم دعوا إلى العمل ورتب ذلك عليه بالنساء
وتعقب بأن مفهوم الشرط مختلف في الاحتجاج به وبأن الترتيب في الدعوة لا يستلزم
الترتيب في الوجوب كما أن الصلاة والزكاة لا ترتب بينهما في الوجوب وقد قدمت
أحداًهما على الأخرى في هذا الحديث ورتب الأخرى عليه بالنساء قوله خمس صلوات
استدل به على أن الوتر ليس بفرض وكذلك تحية المسجد وصلاة العبد وقد تقدم البحث
عن ذلك قوله فإن هم أطاعوك لذلك قال ابن دقيق العيد يحتمل وجهين أحدهما أن
يكون المراد أن هم أطاعوك بالاقرار بوجوبهم عليهم والتزامهم بها والثاني أن يكون
المراد الطاعة بالفعل وقد رجح الأول بأن المذكور هو الأخبار بالفريضة فتعود الإشارة
إليها ويرجح الثاني أنهم لو أخبروا بالفريضة فبادروا إلى الامتنال بالفعل لكني ولم يشترط
التملفظ بخلاف الشهادتين فالشرط عدم الإنكار والاذعان للوجوب وقال الحافظ
المراد القدر المشترك بين الأمرين فن امتثل بالاقرار بالفعل كنهاء أوبه ما فاولى وقد
وقع في رواية الفضل بن العلاء بعد ذكر الصلاة فاذا صلوا وبعد ذكر الزكاة فاذا أقروا
بذلك فخذ منهم قوله صدقة زاد البخاري في رواية في أموالهم وفي رواية له أخرى افترض

مقطوع به في الشرع يستغنى
عن تكلف الاحتجاج له وإنما
وقع الاختلاف في بعض فروعه
وأما أصل فرضية الزكاة فن
بجدها كفر وهي أحد أركان
الاسلام يقاتل الممتنعون من
أدائها وتؤخذ منهم وإن لم يقاتلوا
قهرًا كما فعل أبو بكر الصديق
رضي الله عنه (عن ابن عباس
رضي الله عنهم أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم بعث معاذاً إلى
اليمن) سنة عشر قبل حجة الوداع كما
عند البخاري في آخر المغازي
وقيل في آخر سنة تسع عند
منصرفه من غزوة تبوك رواه
الواقدي وابن سعد في الطبقات
وقد أخرجه الدارمي في مسنده
عن أبي عاصم ولفظه في أوله أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما
بعث معاذاً إلى اليمن قال إنك ستأتي
قوماً من أهل كتاب (نقل ادعهم)
أولاً (إلى) شيتين (شهادة أن لا إله
إلا الله وأني رسول الله فإن هم
أطاعوا) أي انقادوا (لذلك) أي
الاتيان بالشهادتين (فأعلمهم)
من الإعلام (أن الله قد افترض
عليهم خمس صلوات في كل يوم
وليلة) فخرج الوتر (فإن هم
أطاعوا لذلك) بأن أقروا
بوجوبها أو بادروا إلى فعلها
(فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم

صدقة) أي زكاة (في أموالهم تؤخذ من) مال (أغنيائهم) المكملين وغيرهم (وترد على فرائهم) وفي نسخة في وبدأ
بالأهم فالأهم وذلك من التلطف في الخطاب لانه لو طالبهم بالجميع في أول الأمر لفترت نفوسهم من كثرتها واقتصر على الفقراء

من غير ذكر بقية الاصناف لمقابل الاغنياء لان الفقراء هم الاغلب والاضافة في قوله فقراتهم تفيد منع صرف الزكاة للكافر وفيه منع نقل الزكاة عن بلد المال لان الصغير فيه يعود على اهل العين وقيل يرجع الى فقر اهل المسلمين

وهم اعم من أن يكونوا فقراء اهل تلك البلاد وغيرهم واجيب بان المراد فقراء اهل العين بقربة السياق فلو نفاها عند وجوبها الى بلاد آخر مع وجود الاصناف او بعضهم لا يسهط الفرض وفي هذا الحديث الحديث والعمنة وأخرجه البخاري أيضا التوحيد والمظالم والمغازي ومسلم في الايمان وأبو داود في الزكاة وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه (عن أبي أيوب) بن خالد بن زيد الانصاري (رضي الله عنه) ان رجلا قيل هو أبو أيوب الراوي ولا مانع ان يهيم نفسه لفرض له رأاه سمعته في حديث أبي هريرة الا في باعراي فيعمل على انه مدد أو هو ابن المنتفق كما رواه البقوي وابن السكن والطبراني في الكبير وأبو مسلم الكجي وزعم الصري يفتي ان ابن المنتفق اسمه اقيط بن صبرة وافد بني المنتفق (قال للنبى صلى الله عليه وآله وسلم) أخبرني بعمل يدخلني الجنة) أى بعمل عظيم أو معتبر في الشرع (قال) القوم (ماله ماله) وهو استفهام والتكرير لالتأكيد (وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أرب ماله) أى حاجة جات به أى له أرب بفتح الهمزة وراو مازانة

عليهم زكاة في أموالهم قوله تؤخذ من أغنيائهم استدله على ان الامام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها المأبوسة واما ما أتت به من امتنع منهم أخذت منه قهرا قوله على فقراتهم استدله بقول مالك وغيره انه يكفي اخراج الزكاة في صنف واحد وفيه بحث كما قال ابن دقيق العيد لاحتمال أن يكون ذكر الفقراء له ونهم الغالب في ذلك وللمطابقة بينهم وبين الاغنياء قال الخطابي وقد يستدل به من لا يرى على المديون زكاة اذ لم يفضل من الدين الذي عليه قدر نصاب لانه ليس بغنى اذ اخراج ماله مستحق لغرماته قوله فإياك وكرائم أموالهم كرائم منصوب بفعل مضمر لا يجوز اظهاره والكرائم جمع كريمة أى نفيسة وفيه دليل على انه لا يجوز زكاة صدق أخذ خيار المال لان الزكاة لمواساة الفقراء فلا يناسب ذلك الاجحاف بالمالك الا برضاه وقوله واتق دعوة المظلوم فيه تنبيه على المنع من جميع أنواع الظلم والنكسة في ذكره عقب المنع من أخذ كرائم الاموال الاشارة الى ان أخذها ظلم قوله حجاب أى ليس لها صارف يصرفها ولا مانع والمراد انها مقبولة وان كان عاصيا كما جازى حديث أبي هريرة عند أحمد مدر فوعاد دعوة المظلوم مستجابة وان كان فاجر افجره على نفسه قال الحافظ واسناده حسن وليس المراد ان الله تعالى حجابا يحجبه عن الناس قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث وقد احتج به على وجوب صرف الزكاة في بلدها واشترط اسلام الفقير وانما يتجيب في مال الطفل الغني عملا به مومه كما تصرف فيه مع الفقراء انتهى وفيه أيضا دليل على بعث الساعة وتوصية الامام عاملا فيما يحتاج اليه من الاحكام وقبول خبر الواحد وجوب العمل به واجباب الزكاة في مال الجنون للعالم أيضا وان من ملك نصابا لا يعطى من الزكاة من حيث انه جعل ان المأخوذ منه غنى وقابل بالفقير وان المال اذا تلف قبل التمكن من الاداء سقطت الزكاة لاضافة الصدقة الى المال وقد استشكل عدم ذكر الصوم والحج في الحديث مع ان بعث معاذ كان في آخر الامر كما تقدم وأجاب ابن الصلاح بان ذلك نقصه من بعض الرواة وتعقب بانه يقضى الى ارتفاع الوثوق بكثير من الاحاديث النبوية لاحتمال الزيادة والنقصان وأجاب الصكرمانى بان اهتمام الشارع بالصلاة والزكاة أكثر ولهذا كرر في القرآن فمن ثم لم يذكر الصوم والحج في هذا الحديث مع انه ما من أركان الاسلام وقيل اذا كان الكلام في بيان الاركان لم يحل الشارع منعه بشئ كحديث بني الاسلام على خمس فاذا كان في الدعاء الى الاسلام اكتفى بالاركان الثلاثة الشهادة والصلاة والزكاة ولو كان بعد وجود فرض الحج والصوم لقوله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة مع ان نزولها بعد فرض الصوم والحج (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ما من صاحب كنز لا يؤدى زكاته الا أحيى عليه نار جهنم فيجعل صنائع فتكوى بها جنباه وجهته حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان

للتقاييل أى له حاجة يسيرة قاله الزركشي وغيره وتعقبه في المصابيح فقال ليس مبتدأ مقداره محذوف الخبر بل مبتدأ مذكور الخبر ساغ الابتداء به وان كان نكرة لانه موصوف بصفة يرشد اليها ما الزائدة والخبر هو

قوله وأما قوله أي حاجة له بسيرة ومالته قليل فليس كذلك بل ما زائدة منبهة على وصف لائق بالهل واللائق هناك ان يقدر عظيم
لانه مال عن عمل يدخل الجنة ولا أعظم من هذا الامر على انه يمكن ٥ ان يكون له وجه وروي أرب باقفا

الماضى كعلم أي احتاج فسأل
لحاجته أو تظن لما سأل عنه
وعقل يقال أرب اذا عقل فهو
أرب وقيل تعجب من حرصه
وحسن فطنته ومعناه قد دره
وقيل هو دعاء عليه أي سقطت
آرايه وهي أعضاؤه كما قالوا ترب
عينه وليس على معنى الدعاء بل
على عادة العرب في استعمال هذا
الانطاد وروي أرب بكسر الراء
مع التنوين مثل حذر أي حاذق
فطن يسأل عما يعنيه أي هو
أرب فحذف المبتدأ ثم قال ماله
أي ماله قال في الفتح ولم أقف
على صحة هذه الرواية وروي
أرب بفتح الجيمع رواء أبو ذر قال
القاضي عياض ولا وجه له
انتهى وبالأول أولى (تعبد الله
ولا تشرك به شيئا) ولا بن عساكر
بإسقاط الواو (وتقيم الصلاة
وتؤتي الزكاة وتصل الرحم)
تحسن لقربائك وخص هذه
الخصلة نظرا الى حال السائل
كأنه كان قاطعا للرحم فأمر به
لانه المهم بالنسبة اليه وعطف
الملاحه وما بعدها على سابقها من
عطف الخاص على العام اذ
العبادة تشمل ما بعدها ودلالة
هذا الحديث على الوجوب فيها
نحوض وأجيب بأن سؤاله عن
العمل الذي يدخل الجنة يقتضي
ان لا يجاب بالنوافل قبل
الفرائض فيعمل على لزكاه الواجبة وبأن الزكاة قرينة الصلاة المذكورة مقارنة للتوحيد وبأنه وقف دخول
الجنة على أعمال من جعلها أداء الزكاة فيلزم ان من لم يعملها لم يدخل الجنة ومن لم يدخل الجنة دخل النار وذلك يقتضي

مقداره سنة - من ألف سنة نمرى سبيله اما الى الجنة واما الى النار وما من صاحب ابل
لا يؤدي زكاتها الا بطعها ابقاع قرقر كما وفرما كانت تستن عليه كما مضى عليه آخرها
رد عليه أولاها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة نمرى
سبيله اما الى الجنة واما الى النار وما من صاحب غنم لا يؤدي زكاتها الا بطعها ابقاع
قرقر كما وفرما كانت قنطوؤه باطلا فها وتقطع قرونها ايس فيها عقصاء ولا جلهاء كما
مضى عليه آخرها ردت عليه أولاها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين
ألف سنة مما تعدون نمرى سبيله اما الى الجنة واما الى النار قالوا فالحليل يا رسول الله قال
الحليل في نواصيها أو قال الحليل معتود في نواصيها الخيل الى يوم القيامة الحليل ثلاثة هي
لرجل أجرة ولرجل - ترو لرجل وزر فاما التي هي له أجر فالرجل يتخذها في سبيل الله
ويعدّها له ولا تغيب شيئا في بطونها الا كتب الله له أجر أولو رعاه في مرجعها كانت من
شيء لا كتب الله لها أجر أولو - قاهما من نهر كان له بكل قطرة تغيبها في بطونها أجر حتى
ذكر الاجري أبو الهاء وأروها ولو استنت نمرقا وشريه كتب له بكل خطوة يحطوها
أجر وأما الذي هي له - ترو فالرجل يتخذها تكمروا ويجملا ولا يسي حق ظهورها
و بطونها في عسرها وبسرها وأما التي هي عليه وزر فالرجل يتخذها أثرا وبطرا ويدها
وربها الناس فذلك الذي هي عليه وزر قالوا فالحجر يا رسول الله قال ما أنزل الله على فيها
شيئا الا هذه الآية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة
شر يره رواء أحمد ومسلم) قولا ما من صاحب كنز قال الامام أبو جعفر الطبري الكنز
كل شيء مجموع بعضه على بعض سواء كان في بطن الارض أو في ظهرها قال صاحب العين
وغیره وكان مخزونا قال القاضي عياض اختلف الساف في المراد بالكنز المذكور في
القرآن وفي الحديث فقال أكثرهم هو كل مال وجبت فيه صدقة الزكاة فلم يؤد فاما مال
خرجت زكاته فليس بكنز وقيل الكنز هو المذكور عن أهل اللغة ولكن الآية منسوخة
بوجوب الزكاة وقيل المراد بالآية أهل الكتاب المذكورون قبل ذلك وقيل كل ما زاد
على أربعة آلاف فهو كنز وان أدبت زكاته وقيل هو ما فضل عن الحاجة ولعل هذا كان
في أول الاسلام وضيع الحال واتفق أئمة الفتوى على القول الاول لقوله صلى الله عليه
وأله وسلم لا تؤدى زكاته وفي صحيح مسلم من كان عنده مال لم يؤد زكاته مثل له شجاعا
أقرع وفي آخره فيقول أنا كنزك وفي لفظ مسلم لم يدل قوله ما من صاحب كنز لا يؤدي
زكاته ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها فغلبه نمرى سبيله قال المروي
هو بضم الباء التسمية من يرى وقتها ويرفع لام سبيله ونصبها قوله الا بطعها ابقاع قرقر

الفرائض فيعمل على لزكاه الواجبة وبأن الزكاة قرينة الصلاة المذكورة مقارنة للتوحيد وبأنه وقف دخول
الجنة على أعمال من جعلها أداء الزكاة فيلزم ان من لم يعملها لم يدخل الجنة ومن لم يدخل الجنة دخل النار وذلك يقتضي

الوجوب قال النووي معناه ان يحسن الى ذوى رحمة بما تيسر على حسب حاله من اتفاق أو سلام أو زيارة أو طاعة أو غير ذلك انتهى ويؤخذ منه تخصيص

٦

أكثر مما سواها المتقدمة عليها
وأما التسهيل في أمرها وهذا
الحديث رواه ما بين كوفي
وواسطي ومسندي وأخرجه
البخاري أيضا في الأدب ومسلم
في الإيمان والنسائي في الصلاة
والترمذي (عن أبي هريرة رضي
الله عنه ان أعرابيا) من كن
البادية وهل هو السائل في
حديث أبي أيوب السابق أو
غيره سبق ما فيه (أقوى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فقال داني)
بضم الدال وتشديد القام (على
عمل اذا علمته دخل الجنة قال)
صلى الله عليه وآله وسلم (تعبد
الله) وحده (لا تشرك به شيئا) فيه
ان المشرك لا يدخل الجنة كما
ان الموحيد دخلها وقد قال تعالى
ان الله لا يفر أن يشرك به
ويفقر ما دون ذلك لمن يشاء
(وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدى
الزكاة المفروضة) غاييرين
القيدين كراهة لتكرير اللفظ
بالواحد أو آخره من صدقة
التطوع لانها زكاة لغوية أو
من المجهلة قبل الحول فانها زكاة
لكن ليست مفروضة (وتصوم
بمضان) ولم يذكر الحج اختصارا
أو نسبا من الراوى وقال في
الفتح لانه كان حينئذ حيا (قال)
الأعرابي (والذى نفسى بيده
لا أزيد على هذا) المفروض أو على

القاع المستوى الواسع في سوى من الأرض قال الهروي وجمعه قبة وقيعان مثل جار
وجيرة وجيران والقرقر بقاين مفتوحين وراين أولاهما ساكنة المستوى أيضا من
الأرض الواسع والبطح قال جماعة من أهل اللغة معناه الالتقاء على الوجه قال القاضي
عياض وقد جاء في رواية البخاري تحبط وجهه باختلافها قال وهذا يقتضى انه ليس من
شرط البطح ان يكون على الوجه وانما هو في اللغة بمعنى البسط والمد فقد يكون على وجهه
وقد يكون على ظهره ومنه سميت بطحا مكة لان بساطها قوله كافر ما كانت يعنى لا يفقد
منها شيء وفي رواية لمسلم أعظم ما كانت قوله تفتن عليه أى تجرى عليه وهو يفتح
القوية وسكون السين المهملة بعدها فوقية مفتوحة ثم نون مشددة قوله كلام مضى
عليه أخرها زدت عليه أولاها وقع في رواية لمسلم كلامه عليه أولاها زدت عليه أخرها
قال القاضي عياض وهو تغيير وتصحيح وصوابه الرواية الأخرى يعنى المذكوزة في
الكتاب قوله ليس فيها قصاص الخ قال أهل اللغة القصص ملتوية القرنين وهى بفتح العين
المهملة وسكون القاف بعدها صادمه مهملة ثم ألف معدودة والهاء بفتح مفتوحة ثم لام
ساكنة ثم حاء مهملة التى لا قرن لها قوله تنطحه بفتح الطاء وقصها افتنان حكاها
الجوهري وغيره والكسبر أفصح وهو المعروف في الرواية قوله الخليل في نواصيها الخير
جاء تفسيره في الحديث الآخر في الصحيح بانه الاجر والمغنم وفيه دليل على بقاء الاسلام
والجهاد الى يوم القيامة والمراد قبيل القيامة يسير وهو وقت انيان الريح الطيبة
من قبل البين التى تقبض روح كل مؤمن ومؤمنة كما ثبت في الصحيح قوله فاما التى هى
له أبره كذا فى أكثر نسخ مسلم وفي بعضها فاما الذى هى له أبر وهى أوضح وأظهر قوله
في مرجعهم مفتوحة ورامسا كنة ثم جيم وهو الموضع الذى ترمى فيه الدواب قوله ولو
استننت شرفا وشرفين أى جرت والشرف بفتح الشين المجهلة والرام هو العالى من
الأرض وقيل المراد طلقا وطلقين قوله اشراو بطراو بذخا قال أهل اللغة الاشتر بفتح
الهمزة والشين المجهلة المرح والباج والبطر بفتح الباء واحد من أسقل والطاء
المهملة ثم واء هو الطغيان عند الحق والبدخ بفتح الباء الموحدة والذال المجهلة بعدها خاء
مجهلة وهى بمعنى الاشتر والبطر قوله الا هذ لا بفتح الفاء الجماعة المراد بالقاذة القاذية
التظير وهى بالذال المجهلة المشددة والجماعة العامة المتناولة لكل خير ومعروف
ومعنى ذلك انه لم ينزل على فيها نص بعينها ولكن نزلت هذه الآية العامة وقد يحتاج بهذا
من قال لا يجوز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحاج بان لم يظهره فيها شيء ومحل
ذلك الأصول والحديث يدل على وجوب الزكاة في الذهب والنقصة والابل والغنم وقد
زاد مسلم في هذا الحديث ولا صاحب بقر الخ قال النووي وهو أصح حديث ورد في زكاة
البقر وقد استدل به أبو حنيفة على وجوب الزكاة في الخيل لما وقع في رواية لمسلم عند
ذكر الخيل ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقابها وتأول الجمهور هذا الحديث على ان

جاءت منك فى تأديته لقومى فانه كان وفدهم وزاد مسلم شيئا أبدا ولا أنقص منه (طحاوى) أى أدبر (قال النبي صلى الله
الله عليه وآله وسلم من مره ان ينظر الى رجل من أهل الجنة فانتظر الى هذا) الأعرابي أى ان داوم على فعل ما أمر به لقوله

في حديث أبي أيوب عند مسلم ان عمك بما أمر به دخل الجنة قال في الفتح أو يحمل على انه صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على ذلك
فاخبر به قال القرطبي هذا الحديث وكذلك حديث طلحة في قصة الاعرابي وغيرهما والله على جواز تركه

٧

المراد بها و قيل المراد بالحق في رفاها الاحسان اليها والقيام بعقلها وسائر مؤتمها
والمراد بظهورها اطراق خلفها اذا طابت عاريتها وقيل المراد حق الله بما يكسبه من مال
العدو على ظهورها وهو خمس الغنمة وسياق الكلام على هذه الاطراف التي دل
الحديث عليها قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل أن تارك الزكاة لا يقطع له بانوار
وأخره دليل في اثبات العموم انتهى (وعن أبي هريرة رضي الله عنه لما توفي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن أبو بكر وكثير من كثر من العرب وقال عكر كيف تقايل
الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أهرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا
لا اله الا الله من قالها فقد عصم مني ماله وولده الا بهيمة وحسابه على الله تعالى فقال
وا لله لا تقاتلن من فرق بين الصلوة والزكاة فان الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقا
كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اقاتلهم على منعها قال عمر فوالله
ما هو الا أن قد شرع الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت انه الحق رواه الجماعة الا ابن ماجه
ليكن في لفظه لم والتمذي وأبي داود ولوسموني عقالا كانوا يؤدونه بدل العناق قوله
وكثير من كثر من العرب قال الخطابي أهل الردة كانوا صنفين صنفًا ارتدوا عن الدين
وآذوا الملة وعدلوا الى الكفر وهم الذين عناهم أبو هريرة وهذه الفرقة طائفتان احدهما
أصحاب مسيلة الكذاب من بني حنيفة وغيرهم الذين صدقوه على دعواه في النبوة
وأصحاب الاسود العنسي ومن استجاب له من أهل اليمن وهذه الفرقة بأسرها منكرة لنبوة
نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم مدعية النبوة غيره فقاتلهم أبو بكر حتى قتل مسيلة
بالمسامة والعنسي بصلبهم وانقضت جوعهم وهلاك كثيرهم والطائفة الاخرى ارتدوا
عن الدين فانكروا الشرائع وتركوا الصلاة والزكاة وغيرهما من أمور الدين وعادوا
الى ما كانوا عليه في الجاهلية فلم يكن يسجد لله في الارض الا في ثلاثة مساجد مسجد مكة
ومسجد المدينة ومسجد عبد القيس قال والمصنف الاخرهم للذين فرقوا بين الصلاة
وبين الزكاة فانكروا وجوبها ووجب أدائها الى الامام وهؤلاء على الحقيقة أهل البغي
وانما يدعواهم هذا الاسم في ذلك الزمن خصوصاً لخواهم في غمارة أهل الردة وأضيف
الاسم في الجملة الى أهل الردة اذ كانت أعظم الامرين وأهمهما وأرخ مبدأ قتال أهل
البي من زمن علي بن أبي طالب عليه السلام اذ كانوا منفردين في زمانه لم يخلطوا بأهل
الشرك وقد كان في ضمن هؤلاء المنافعين لازكاة من كان يسمع بالزكاة ولم يمنعه الا أن
رؤساهم صدوهم عن ذلك الرأى وقبضوا على أيديهم في ذلك كبتى يروع فانهم قد كانوا
جمعوا صدقاتهم وأرادوا أن يبعثوا بها الى أبي بكر فنعهم مالك بن نويرة من ذلك وفرقها
فيهم وفي أمر هؤلاء عرض الخلاف ووقعت الشبهة لعمر بن الخطاب فراجع ايا بكر وناظره
واحتج عليه بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أقاتل الناس الحديث

المراد بها و قيل المراد بالحق في رفاها الاحسان اليها والقيام بعقلها وسائر مؤتمها
والمراد بظهورها اطراق خلفها اذا طابت عاريتها وقيل المراد حق الله بما يكسبه من مال
العدو على ظهورها وهو خمس الغنمة وسياق الكلام على هذه الاطراف التي دل
الحديث عليها قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل أن تارك الزكاة لا يقطع له بانوار
وأخره دليل في اثبات العموم انتهى (وعن أبي هريرة رضي الله عنه لما توفي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن أبو بكر وكثير من كثر من كثر من العرب وقال عكر كيف تقايل
الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أهرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا
لا اله الا الله من قالها فقد عصم مني ماله وولده الا بهيمة وحسابه على الله تعالى فقال
وا لله لا تقاتلن من فرق بين الصلوة والزكاة فان الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقا
كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اقاتلهم على منعها قال عمر فوالله
ما هو الا أن قد شرع الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت انه الحق رواه الجماعة الا ابن ماجه
ليكن في لفظه لم والتمذي وأبي داود ولوسموني عقالا كانوا يؤدونه بدل العناق قوله
وكثير من كثر من العرب قال الخطابي أهل الردة كانوا صنفين صنفًا ارتدوا عن الدين
وآذوا الملة وعدلوا الى الكفر وهم الذين عناهم أبو هريرة وهذه الفرقة طائفتان احدهما
أصحاب مسيلة الكذاب من بني حنيفة وغيرهم الذين صدقوه على دعواه في النبوة
وأصحاب الاسود العنسي ومن استجاب له من أهل اليمن وهذه الفرقة بأسرها منكرة لنبوة
نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم مدعية النبوة غيره فقاتلهم أبو بكر حتى قتل مسيلة
بالمسامة والعنسي بصلبهم وانقضت جوعهم وهلاك كثيرهم والطائفة الاخرى ارتدوا
عن الدين فانكروا الشرائع وتركوا الصلاة والزكاة وغيرهما من أمور الدين وعادوا
الى ما كانوا عليه في الجاهلية فلم يكن يسجد لله في الارض الا في ثلاثة مساجد مسجد مكة
ومسجد المدينة ومسجد عبد القيس قال والمصنف الاخرهم للذين فرقوا بين الصلاة
وبين الزكاة فانكروا وجوبها ووجب أدائها الى الامام وهؤلاء على الحقيقة أهل البغي
وانما يدعواهم هذا الاسم في ذلك الزمن خصوصاً لخواهم في غمارة أهل الردة وأضيف
الاسم في الجملة الى أهل الردة اذ كانت أعظم الامرين وأهمهما وأرخ مبدأ قتال أهل
البي من زمن علي بن أبي طالب عليه السلام اذ كانوا منفردين في زمانه لم يخلطوا بأهل
الشرك وقد كان في ضمن هؤلاء المنافعين لازكاة من كان يسمع بالزكاة ولم يمنعه الا أن
رؤساهم صدوهم عن ذلك الرأى وقبضوا على أيديهم في ذلك كبتى يروع فانهم قد كانوا
جمعوا صدقاتهم وأرادوا أن يبعثوا بها الى أبي بكر فنعهم مالك بن نويرة من ذلك وفرقها
فيهم وفي أمر هؤلاء عرض الخلاف ووقعت الشبهة لعمر بن الخطاب فراجع ايا بكر وناظره
واحتج عليه بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أقاتل الناس الحديث

أبو بكر رضي الله عنه خليفة بعده (وكثير من كثر من العرب) بعض بعبادة الاوثان وبعض بالر جوع الى اتباع
مسيلة وهم أهل الامانة وغيرهم واستقر بعض على الايمان الا انه منع الزكاة وتأول انها خاصة بالزمن النبوي لانه تعالى

قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم **الآية** ففعلهم صلى الله عليه وآله وسلم لا يطهرهم ولا يصل عليهم
 فتكون صلواته سكا لهم (فقال ٨ عمر) بن الخطاب رضي الله عنه لا يكره رضي الله عنه (كيف تقاقل

الناس) وفي حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم أمرت) أي أمرني الله (أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله) وكان عمر رضي الله عنه لم يستخضر من هذا الحديث إلا هذا القدر الذي ذكره ولا فقد وقع في حديث ولده عبد الله زيادة وإن محمدا رسول الله ويقعوا الصلاة ويؤنوا الزكاة وفي رواية العلامة بن عبد الرحمن حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بما جنت به وهذا يوم الشريعة كلها ومقتضاه أن من يجد شيئا مما جابه صلى الله عليه وآله وسلم ردى إليه فامتنع ونصب القتال فجب مقاتلته وقتله إذا أصر (فن قالها) أي كلمة التوحيد مع لوازمها (فقد عصم في ماله ونفسه) فلا يجوز هدر دمه واستباحة ماله بسبب من الأسباب (الاجتهق) أي يحق الإسلام من قبل النفس المهرمة أو ترك الصلاة أو منع الزكاة بتأويل باطل (وحسابه على الله) فيما يسره فينبى المؤمنين ويعاقب المتأفق فاحتج عمر رضي الله عنه بظاهر ما استخضره مما رواه من قبل أن يتطرق إلى قوله الاجتهق ويتأمل شرائطه

وكان هذا من عمر تعلقا بظاهر الكلام قبل أن يتطرق في آخره ويتأمل شرائطه فقال له أبو بكر إن الزكاة حق المال يريد أن القضية قد تضمنت عصمة دم ومال متعلقة باطراف شرائطها والحكم المعلق بشرطين لا يحصل بأحدهما والاخر معدوم ثم قايسه بالصلاة ورد الزكاة إليها فكان في ذلك من قوله دليل على أن قتال الممتنع من الصلاة كان اجبا على العصاة ولذلك رد المختلف فيه إلى المتفق عليه وقد اجتمع في هذه القضية الاحتجاج من عمر بالعموم ومن أبي بكر بالقياس ودل ذلك على أن العموم يخص بالقياس وإن جيع ما تضمنه الخطاب الوارد في الحكم الواحد من شرط واستثناء مراعى فيه ومعتبر صحتة فلما استقر عند عمر صحة رأى أبي بكر وبأن له صوابه تابعه على قتال القوم وهو مع في قوله فعرفت أنه الحق يشير إلى انشراح صدره بالحنة التي أدلى بها والعرفان الذي أقامه نصا ودلالة وقد زعم زاعون من الرافضة أن أبا بكر أقول من سبي المسلمين وإن القوم كانوا متناولين في منع الصدقة وكانوا يزعمون أن الخطاب في قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم أن صلواتك سكن لهم خطاب خاص في مواجهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون غيره وأنه مقيّد بشرائط لا توجد فيمن سواه وذلك أنه ليس لاحد من التطهير والتزكية والصلاة على المتصدق ما كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ومثل هذه الشبهة إذا وجدت كان ذلك مما يذوقه أمثاله ويرفع به السيف عنهم وزعموا أن قتالهم كان عسفا وهو لا يقوم لأخلاقهم في الدين وإنما رأس ما لهم البت والكذب والوقعية في السلف وقد بينا أن أهل الردة كانوا أصنافا منهم من ارتد عن الملة ودعا إلى نبوة مسيلة وغيره ومنهم من ترك الصلاة والزكاة وأنكر انشراح كلها وهو لا محم الذين سماهم العصاة كفارا ولذلك رأى أبو بكر سبي ذرارهم وساعده على ذلك أكثر العصاة واستولد على بن أبي طالب عليه السلام جارية من سبي بني حنيفة فولدت له محمد بن الحنفية ثم لم ينتض عصر العصاة حتى أجمعوا على أن المرتد لا يسبي فاما ما نعو الزكاة منهم المقيمون على أصل الدين فأنهم أهل بني ولم يسموا على الانفراد كفارا وإن كانت الردة قد أضيفت إليهم لمشاركتهم المرتدين في منع بعض ما منهوه من حقوق الدين وذلك أن الردة اسم لغوي فكل من أنصرف عن أمر كان مقبلا عليه فقد ارتد عنه وقد وجد من هؤلاء القوم الانصراف عن الطاعة ومنع الحق وانقطع عنهم اسم الثناء والمدح وعلق بهم اسم القبيح أشار كتبهم القوم الذين كان ارتدادهم حقا وما قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وما ادعوه من كون الخطاب خاصا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإن خطاب كتاب الله على ثلاثة أوجه خطاب عام كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة الآية ونحوها وخطاب خاص برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشرك فيه غيره وهو ما بين به عن غيره بسمه التخصيص وقطع التشريك كقوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك وكقوله خاصة لا

(فقال) له أبو بكر رضي الله عنه (والله لا قاتل من نرك) بتشديد الراء وقد تحذف (بين الصلاة والركعة) أي قال أحدهما واجب دون الآخر ومنع من إعطاء الزكاة متناولا كما مر (فإن الزكاة حق المال) كما كان

الصلاة حق البدن أي قد خلت في قوله لا يحقه فقد تضمنت عصمة دم ومال ملازمة باستيفائها وأطهها والحكم المعاق بشرطين
لا يحصل بأحدهما والاخر معدوم فكأن تناول العصمة من لم يؤد حق الصلاة كذلك لا تناول العصمة من

لم يؤد حق الزكاة وادلم تتناولها
العصمة بقوا في عموم قوله
أمرت أن أقاتل الناس فوجب
قتالهم حينئذ وهذا من لطيف
النظر أن يقاب المعترض على
المستدل دليله فيكون أحق به
ولذلك فعل أبو بكر فـ لم له عمر
وقاسه على الممتنع من الصلاة
لأنها كانت بالاجماع من رأى
العصاة فرد المختلف فيه إلى
المتفق عليه فاجتمع في هذا
الاحتجاج من عمر بالعموم
ومن أبي بكر بالقياس فدل على
أن العموم يخص بالقياس وفيه
دلالة على أن العمرين لم يسمعا
من الحديث الصلاة والزكاة
كأعمه غيرهما وأول يستحضرا
أذلو كان ذلك لم يحتج عمر على أبي
بكر ولو سمعه أبو بكر لرده على
عمر ولم يحتج إلى الاحتجاج بعموم
قوله لا يحقه لكن يحق أن
يكون معهما واستظهرهم هذا
الدليل النظري ويحق كما قال
الطبي أن يكون عمر ظن أن
المنافاة إنما كانت لكفرهم
لأنهم الزكاة فاستشهد
بالحديث وأجاب الصديق بأن
ما أقاتلهم لكفرهم بل لمعهم
الزكاة (والله لو منعوني عناءنا)
بفتح المهملة إلا أني من المعسر
(كانوا يؤذونها إلى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لقاتلهم

من دون المؤمنين وخطاب مواجهة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو وجميع أمته
في المراد به سواء كونه تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس وكونه تعالى فإذا قرأت القرآن
فاستعذ بالله ونحو ذلك ومنه قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وهذا غير مختص به بل
يشارك فيه الأمة والقائده في مواجهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالخطاب أنه هو
بالداعي إلى الله والمبين عنه معنى ما أورد فقدم اسمه ليكون سلوك الأمة في شرايع الدين
على حسب ما ينهجه لهم وأما التطهير والتزكية والدعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم
أصاحب الصدقة فإن الفاعل لها قد ينال ذلك كله بطاعة الله وطاعة رسوله فيها وكل
ثواب موعود على عمل بر كان في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم فانه باق غير منقطع قوله حتى
يقولوا لا اله الا الله الخ المراد به ذاهل الأوثان دون أهل الكتاب لأنهم يقولون لا اله الا الله
ويقاتلون ولا يرفع عنهم السيف قوله لا قاتل من فرق بين الصلاة والزكاة قال النووي
ضبطناه بوجهين فزاد وفرق بتشديد الراء وتخفيفها ومعناه من أطاع في الصلاة وبمحمد
في الزكاة ومنعها قوله عناءنا بفتح العين بعدها تون وهو الاتي من أولاد المعزوف الرواية
الأخرى عقلا وقد اختلف في تفسيره فذهب جماعة إلى أن المراد بالعقال زكاة عام قال
النووي وهو معروف في اللغة كذلك وهذا قول الكسائي والنضر بن شميل وأبي عبيد
والمبشر وغيرهم من أهل اللغة وهو قول جماعة من الفقهاء قال والعقال الذي هو
الحبل الذي يعقل به البعير لا يجب دفعه في الزكاة فلا يجوز القتال عليه فلا يصح حمل
الحديث على هذا وذهب كثير من المحققين إلى أن المراد بالعقال الحبل الذي يعقل به
البعير وهذا القول محكي عن مالك وابن أبي ذئب وغيرهم وهو اختيار صاحب التحرير
وجماعة من حذاق المتأخرين قال صاحب التحرير قول من قال المراد صدقة عام
نعم وقد ذهب عن طريقة العرب لأن الكلام خرج مخرج التضييق والتشديد والمبالغة
فيقتضي قلة ما علم به العقال وحذارته وإذا حمل على صدقة العام لم يحصل هذا المعنى
قال النووي وهذا الذي اختاره هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره ووجه ذلك أقول أنا ثم
اختلفوا في المراد بقوله منعوني عقلا قيل قد يرقتسه كما في زكاة الذهب والفضة
والمعشرات والمعدن والركازة الطيرة والمواشي في بعض أحوالها وهو حيث يجوز دفع
القيمة وقيل زكاة عقال إذا كان من عروض التجارة وقيل المراد بالمبالغة ولا يمكن تصويره
ويقدم ما تقدم وقيل أنه العقال الذي يؤخذ مع الفريضة لأن على صاحبها تسليمها
برباطها وأعلم أنها قد وردت أحاديث صحيحة قاضية بأن مانع الزكاة يقاوم حتى يعطيها
ولعلمها تبلغ الصديق ولا النار وقولوا بلغتم ما خالف عمر ولا احتج أبو بكر بثلاث الحجج
التي هي القياس فقاما ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمر قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن
محمد رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم لا يحق

٢ نيل ح على منعهما قال عمر رضي الله عنه (فولته ما هو الآن قد شرح الله
صيدرا أبي بكر) رضي الله عنه (لقتالهم فعرفت أنه الحق) بما ظهر من الدليل الذي أقامه الصديق نصا وإقامة الحجج لانه

قلده في ذلك لان الجهم لا يقاد مجتمدا وداود كرايعي والطبري وابن شاهين والحاكم في الاكابر من رواية حكيم بن حكيم
ابن عباد بن حنيفة عن قاطمة بنت خفاف ١٠ السليمة عن عبد الرحمن الظفري وكانت له صحبة قال بهت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى رجل من أنجب ان
قوخ ذمته صدقة فاني ان
يعطيه افرده اليه الثانية فاني ثم
ردته اليه الثالثة وقال ان أبي
فاضرب عنه للفظ لاط براني
ومداره عندهم على الواقدي عن
عبد الرحمن بن عبد العزيز
الامامي عن حكيم وذكره
الواقدي في أول كتاب الردة وقال
في آخره قال عبد الرحمن بن عبد
العزيز فقلت لحكيم بن حكيم
ما أرى أبا بكر الصديق قاتل
أهل الردة الا على هذا الحديث
قال أجل وخشاف ضبطه ابن
الاثير بن فتح المجهة وتشديد الشين
المجهة وآخره فاف في الحديث ار
حول التنازع حول الامهات والاد
يجزأخذ العناق وهذا مذهب
الشافعية وبه قال أبو يوسف
وقال أبو حنيفة ومحمد لا تحب
الزكاة في المسئلة المذكورة
وجعل الحديث على المبالغة
وهذا الحديث أخرجه البخاري
أيضا في استنابة المرتدين وفي
الاعتصام ومسلم في الايمان
وهذا الترمذي وأخرجه
النسائي أيضا وفي المحاربة
قال في الفتح واختلف في أول
وقت فرض الزكاة فذهب
الاكثر الى انه وقع بعد الهجرة
فقيل في السنة الثانية قبل

الاسلام وحسابهم على الله وأخرج البخاري ومسلم والنسائي من حديث أبي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله
الا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها
وحسابهم على الله وأخرج مسلم والنسائي من حديث جابر بن عبد الله نحوه وفي الباب
أحاديث (وعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يقول في كل ابل سائمة في كل أربعين ابنة لبون لا تفرق ابل عن - سابعها من اعطاها
مؤثجرا فله أجرها ومن منعها فانا آخذوها وطرأ بلة عزمة من عزمت ربنا تبارك وتعالى
لا يحل لآل محمد منها شيء رواه أحمد والنسائي وأبو داود وقال وشطر ماله وهو حجة في
أخذها من الممتنع ووقوعها موقعا الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وقال يحيى
ابن معين اسناده صحيح اذا كان من دون بهز ثقة وقد اختلف في هز فقال أبو حاتم لا يحتج
به وروى الحاكم عن الشافعي انه قال ليس بهز حجة وهذا الحديث لا يشبهه أهل العلم
بالحديث ولو ثبت انما بهز وكان قال به في القديم ثم رجع وسئل أحمد عن هذا الحديث
فقال ما أدري وجهه وسئل عن اسناده فقال صالح الاسناد وقال ابن حبان لولا هذا
الحديث لا دخلت بهز في الثقات وقال ابن حزم انه غير مشهور بالعدالة وقال ابن
الاطلاع انه مجهول وتعبا بانه قد وثقه جماعة من الأئمة وقال ابن عدي لم أر له حديثا
منكرا وقال الذهبي ما تركه عالم قط وقد تكلم فيه انه كان يلعب بالشطرنج قال ابن
القطن وليس ذلك بضائر له فان استباحته مسئلة فقهية مشتهرة قال الحافظ وقد
استوفيت الكلام فيه في تلخيص التهذيب وقال البخاري بهز بن حكيم يحتلون فيه
وقال ابن كثير الاكثر لا يحتجون به وقال الحاكم حديثه صحيح وقد حسن له الترمذي عدة
أحاديث وثقة واحتج به أحمد واسحق والبخاري خارج الصحيح وعلق له فيه وروى عن
أبي داود انه حجة عندهم نواب في كل ابل - اثمة يدل على انه لا زكاة في المعلوفة قوله في كل
أربعين الخ - أي تنصّل الكلام في ذلك تريد لا تفرق ابل عن حساب أي لا يفرق أحد
الخليفة ما كره من مالك صاحبه وسأني أيضا تحقيقه قوله مؤثجرا أي طابا بالاجر
قوله فانا آخذوها استدلل به على انه يجوز للامام ان يأخذ الزكاة قهرا اذا لم يرض رب
المال وعلى انه يكتفي بنسبة الامام كما ذهب الى ذلك الشافعي والهادوية وعلى ان ولاية
قبض الزكاة الى الامام والى ذلك ذهب المعتزلة وأبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي
في أحد قوايه قوله وشطر ماله أي بعضه وقد استدلل به على انه يجوز للامام ان يعاقب
بأخذ المال والى ذلك ذهب الشافعي في القديم من قوايه ثم رجع عنه وقال انه منسوخ
وهكذا قال البيهقي واكثر الشافعية قال في التلخيص وتعقبه النووي فقال الذي ادعوه
من كون المعلوفة كانت بالاموال في قول الاسلام ليس بثابت ولا معروف ودعوى

فرض رمضان أشار اليه النووي في باب السبعين الروضة وجرم ابن الاثير في تاريخ بيان ذلك كان
في التاسعة وفيه نظروا في حديث شعام بن ثعلبة وحديث رفد عبد القيس وفي عدة أحاديث ذكر الزكاة كذا في غلطية

أني سقيان مع هرقل وكانت في أول السابعة وقال فيها يا مرنابالز كاهن وملايدل على أن فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث
أنس في قصة ضمام بن ثعلبة المذكور في البخاري في كتاب العلم وقوله ١١

النسخ غير مقبولة مع الجهل بالتاريخ وقد نقل الطحاوي والغزالي الإجماع على نسخ
العقوبة بالمال وحكي صاحب ضوء النهار عن النووي أنه نقل الإجماع منلهما وهو
بخلاف ما قدمنا عنه في نظر وزعم الشافعي أن النسخ حديث ناقة البراء لأنه صلى الله
عليه وآله وسلم حكم عليه بضممان ما فسدت ولم ينقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم في تلك
القضية أضعف الغرامة ولا يخفى أن تركه صلى الله عليه وآله وسلم للعاقبة بأخذ المال
في هذه القضية لا يستلزم الترك مطلقا ولا يصلح للتكليف على عدم الجواز وجعله ناسخا
البيت وقد ذهب إلى جواز المعاقبة بالمال الإمام يحيى والهادوية وقال في الغيث لأعلم
في جواز ذلك خلافا بين أهل البيت واستدلوا بحديث جبر هذا وجههم النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بكثري يوت المتخلفين عن الجماعة وقد تقدم في الجماعة وبحديث عمر عند أبي
داود قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا وجدتم الرجل قد غل فاحرقوا ماله وفي
استاده صالح بن محمد بن زائدة المديني قال البخاري عامة أصحابنا يحتجون به وهو باطل
وقال الدارقطني أنكره وعلى صالح ولا أصل له والمخفوظ أن سألنا الأمر بذلك في رجل غل
في غزاة مع الوليد بن هشام قال أبو داود وهـ هذا أصح وبحديث ابن عمرو بن العاص
عند أبي داود وأماكم وانبهي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر أحرقوا
متاع الغال وشربوه وفي استاده زهير بن محمد قيل هو الخرساني وقيل غيره وهو مجهول
وسألت الكلام على هذا الحديث في كتاب الجهاد وله شاهد مذكور ههنا وبحديث
أن سعد بن أبي وقاص سلب عبد أوجده يصيد في حرم المدينة قال سمعت النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يقول من وجدتموه يصيد فيه فخذوا سابه أخرجه مسلم وبحديث تميم
كأن الضالة أن يردوها ومنها رحدث تضمين من أخرجه غير ما يابا كل من الثمر الملعون
منله كما أخرجه أبو داود وسكت عنه وهو الملقب من حديث عبد الله بن عمرو بن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الثمر الملعون فقال من أصاب بشيء من ذي حاجة غير محتذ
خبث فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق منه شيئا
بعد أن يؤويه الجرين فبلغ عن الجن فعليه القطع ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثليه
والعقوبة وأخرج نحوه النسائي والحاكم وصححه وسيأتي في كتاب السرقة ومن الأدلة
قضية المديني الذي أغلظ لأجله الكلام عوف بن مالك على خالد بن الوليد لما أخذ سابه
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ترد عليه أخرجه مسلم وبارق على بن أبي طالب
عليه السلام لطعام المحتكر ودور قوم يتبعون الخمر وهـ دمه دار جرير بن عبد الله
ومشاطرة عمر لسعد بن أبي وقاص في ماله الذي جاءه من العمل الذي بعثه إليه وتضمنه
لخاطب بن أبي بلتعة مثلي قيمة الناقة التي غصبها عبيده وانحروها وتغليظه هو وابن
عباس الدية على من قتل في الشهر الحرام في البلاد الحرام وقد أجيب عن هذه الأدلة
باجوبة أما عن حديث جبر فمما فيه من المقال وبما رواه ابن الجوزي في جامع المسانيد

هـ هذه الصدقة من أغنيائنا
فتمت قسمها على فقرائنا وكان قدوم
ضمام سنة خمس وأعمال الذي وقع
في الناسعه بعث العمال لأخذ
الصدقات وذلك يستدعي تقديم
فريضة الزكاة قبل ذلك وبما
يدل على أن فرض الزكاة وقع
بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام
رمضان أغفر فرض بعد الهجرة
لان الآية الدالة على فرضيته
مدينة بلا خلاف وثبت عند
أحمد وابن خزيمة أيضا والنسائي
وابن ماجه والحاكم من حديث
قيس بن سعد بن عباد قال أمرنا
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بصدقة الفطر قبل أن
ننزل الزكاة ثم نزلت فريضة
الزكاة فلم يأمرنا ولم ينها ونحن
نتبعه استاده صحيح ورجال رجال
الصحيح الأبا عمار الراوي له عن
قيس بن سعد وهو كوفي اسمه
عريب بالمهمل المشهور ابن
حميد وقد وثقه أحمد وابن معين
وهو دال على أن فرض صدقة
الفطر كان قبل فرض الزكاة
فيقتضى وقوعها به فرض
رمضان وذلك بعد الهجرة
وهو المطلوب وأدعى ابن خزيمة
أنه افترض قبل الهجرة قال
الحافظ وفيه نظر وقد بسط
الحافظ في النسخ القول في ذلك
فاظهره (وعنه) أي عن أبي

هريرة (رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تأتى الأبل على صاحبها) أي يوم القيامة وعبر على يشعر
بأستعلاهم أو تسلطهم عليه (على خيرا كانت) عنده في القوة واليمن ليكون أثقل لوطنها وأشد نكايها فيكون زيادة

في عقوبته وأيضاً فقد كان يود في الدنيا ذلك في إراها في الآخرة أكمل (إذا هو لم يعط فيها حقها) أي لم يؤدز كلها (تطام
 باخفافها) جمع خف وهو لابل كالظان ١٢ للغنم والبقرة والحافر للجمار والبغل والفرس والقدم للآدمي

ولم من طريق أبي صالح عنه
 مام صاحب ابل لا يودي
 حقه مامها الا اذا كان يوم
 القيامة بطح لها بقاع قرقر أو فر
 ما كانت لا يفة من مافه لا
 واحد انطام باخفافها ونعضه
 باقواها كلاً مرث عليه
 أولاهار دت عليه آخرها في يوم
 كان مقداره خمسين ألف سنة حتى
 يقضى الله بين العباد ويرى
 سبيله اما الى الجنة واما الى
 النار (وتأني الغنم على صاحبها)
 أي يوم القيامة (على خير
 ما كانت) عنده في القوة والسمن
 (اذالم يعط فيها حقها) أي
 زكتها تطام بظلافها وتقطعه
 بترونها) وفيه ان الله يحب
 البهايم ليعاقب بها مانع الزكاة
 والحكمة في كون اتعداد كل هامة
 ان حق الله فيها انما هو في بعضها
 لان الحق في جميع المال غير
 متميز زاد في رواية ليس فيها عقصاء
 ولا جلهاء ولا عصباء وزاد فيه ذكر
 البقر أيضاً وذكر في البقر والغنم
 ما ذكر في الابل وتقطعه بفتح
 الطاء وبكسر هاء على الاظهر بل
 قال الزين العراقي انه المشهور
 في الرواية (قال ومن حقهها) يريد
 حق الكرم والمواساة وشرف
 الاخلاق لانه فرض قاله ابن
 بطال (ان نخل على الماء) يوم
 ورودها كما زاد أبو نعيم وغيره

والحافظ في التلخيص عن ابراهيم الحربي انه قال في سباقه هذا المتن لفظة وهم فيها
 الراوى وانما هو قانا آخذوها من شطر ماله أي يجعل ماله شطرين ويخصيه عليه المصدق
 وبأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة فاما ما لا يلزمه فلا وبما قال
 بعضهم ان لفظة وشطر ماله بضم الشين المجهمة وكسر الطاء المهملة فعل مبني للمجهول
 ومعناه جعل ماله شطرين يأخذ المصدق الصدقة من أي الشطرين أراد ويجاب
 عن التذح بما في الحديث من المقال بانه مما لا يقدر بمثله وعن كلام الحربي وما بعده
 بان الاخذ من خير الشطرين صادق عليه مامم العقوبة بالمال لانه زائد على الواجب
 وأما حديثهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاحراق فاجيب عنه بان السنة أقوال
 وأفعال وتقريرات والهم ليس من الثلاثة ويرد بانه صلى الله عليه وآله وسلم لا يهم
 الا بالجنائز وأما حديث عمر فبما فيه من المقال المتقدم وكذلك أجيب عن حديث ابن
 عمرو وأما حديث سعد بن أبي وقاص فبانه من باب القدية كما يجب على من يصيد صيد
 مكة وانما عين صلى الله عليه وآله وسلم نوع القدية هنا بانها سلب العاصدية فتصر على
 السبب لقصور العفة التي هي هتك الحرمة عن التعدية وأما حديث تغريم كاتم الضالة
 والمخرج غير ما ياب كل من الفم وقضية المددى فهي واردة على سبب خاص فلا يجاوزها
 الى غيره لانها دوائر أحاديث الباب مما ورد على خلاف القياس لورود الأدلة كتاباً وسنة
 بتحريم مال الغير قال الله تعالى لاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة
 لاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام وقال صلى الله عليه وآله وسلم
 في خطبة حجة الوداع انما دماؤكم وأموالكم وأعراضكم الحديث قد تقدم وقال لا يحل
 مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه وأما تحريق على طعام المحتسك وودور القوم وهدمه
 دار جبرير فبعد تسليم صحة الاسناد اليه وانما ض فعله للاحتجاج به يجب عنه بان ذلك من
 قطع ذرائع الفساد كهدم مسجد الضرار وتكسير المزامير وأما المروى عن عمر من ذلك
 فيجيب عنه بعد ثبوته بانه أيضاً قول صحابي لا يفتض للاحتجاج به ولا يقوى على تخصيص
 عمومات الكتاب والسنة وكذلك المروى عن ابن عباس قوله عزمة من عزمات ربنا
 قال في البدر المنير عزمة خـ بره مبتدأ محذوف تقديره ذلك عزمة وضبطه صاحب ارشاد
 الفقه بالنصب على المصدروكلا الوجهين جائز من حيث العربية ومعنى العزمة في اللغة
 الجـ ذى الامر وفيه دليل على ان أخذ ذلك واجب مفروض من الاحكام والعزائم
 الفرائض كما في كتب اللغة

• (باب صدقة المواشي) •

(عن أنس ان أبا بكر كتب لهم ان هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم على المسلمين التي أمر الله به أو رسوله فمن سئلها من المسلمين على وجهها

لحضرها لمساكين النازلون على الماء ومن لا ين له فمما يعطى من ذلك اللبن ولان فيه رفقا بالماشية فليعطها
 قال العلماء وهي ذانفسوخ بآية الزكاة أو هو من الحق الزائد على الواجب الذي لا عتاب بتركه بل على طريق المواساة وكرم

الغدا في ما يقههم ان هذه الجلبة
وهي ومن حقه الخ من درجة من
قول أبي هريرة لكن في مسلم
من حديث أبي الزبير عن جابر
وفيه فقلنا يارسل الله وما حقه
قال اطراق الخ لها واعارة ولها
ومنتهم واحلبها على الماء وحل
عليها في سبيل الله فبين انما
مرفوعة كناية عليه في التبع
لكن قال الزين العراقي الظاهر
انها أي هذه الزيادة ليست
متصلة ككنايته أبو الزبير في بعض
طرق مسلم فذكر الحديث دون
الزيادة ثم قال أبو الزبير سمعت
عبيد بن عمير يقول هذا لقول
ثم سألت جابرا فقال مثل قول
عبيد بن عمير قال أبو الزبير
وسمعت عبيد بن عمير يقول قال
قال رجل يارسل الله ما حقه
الابل قال حلبها على الماء قال
الزين العراقي فقد تبين ان هذه
الزيادة انما هي أبو الزبير من
عبيد بن عمير مرسله لا ذكر لجابر
فيها انتهى لكن وقت هذه
الجلبة وحدها عند البخاري
مرفوعة من وجه آخر عن أبي
هريرة في الشرب في باب حلب
الابل على الماء وهذا يؤول
قول الحافظ ابن حجر انه مرفوعة
لم قال صلى الله عليه وآله وسلم
(ولاباتي) خبره في النهي
(أحدكم يوم القيامة بشاة يحميها)

على رقبته اه ايعار) بضم الميم الفتحية أى صارت قال ابن المدينى ومن لطف الكلام ان التهمى الذى اولناه الذى يحتاج الى تأويل أيضا فان القيامة ليست دار تكليف وليس المراد منهم عن ان يأثمهم هذه الحالة انما المراد لا تمنعوا الزكاة فتأثموا كذلك

فألمني في الحقيقة نعماً بأمر سبب الاتيان لانفس الاتيان وفي رواية ثغاف وهو صياح الغنم أيضاً ورجعه ابن القين (فيقول يا محمد فاقول له (لا أمالك شيئاً) أي للتخفيف ١٤ عنك قد بلغت) اليك حكم الله (ولا يأتي) أحدكم يوم

أقامة (يوم) ذكر الابل وأنشأه (بجمله على رقبته له رغاء) صوت الابل (فيقول يا محمد فاقول له (لا أمالك شيئاً) أي قد بلغت) اليك حكم الله تعالى ﴿ (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم من آناه الله) أي أعطاه (ملا فلم يؤذز كانه مثل له) أي صور له (يوم القيامة) ماله الذي لم يؤذز كانه (شجاعاً) بضم الشين وهو الحية الذكرا والذي يقوم على ذنبه ويؤثب الرجن وانفارس وربعاً بلغ الفارس (أقرع) لا شعر على رأسه لكثرة سمه وطول عمره (له ريبان) أي زبدتان في شذقيه ينال تكام فلان حتى زبد شذفاه أي خرج الزبد عليه أو هما نابان بحرجان من فيه ورد به دم وجود ذلك كذلك أو هما النكتتان السوداوان فوق عينيه وهو أوحش ما يكون من الحيات وأخبسه (بطوقه) أي بجمعه طوقاً في عنقه (يوم القيامة ثم يأخذ) الشجاع (بلهزميته يعني شذقيه) أي جانبي الغنم (ثم يقول) الشجاع له (أنا مالك أنا كنزك) يخاطبه بذلك ليزداد غصه وتمكياً عليه (ثم تلا) صلى الله عليه وآله وسلم (لا يحسب ابن آبن

ان أبابكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه الى البحرين هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله (قوله التي فرض رسول الله معني فرض هنا أوجب أو شرع يعني بأمر الله تعالى وقيل معناه قدر لان ايجاب انابت بالكتاب فيكون المعنى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين ذلك قال في الفتح وقدير الفرض يعني في البيات كقوله تعالى قد فرض الله عليكم تحلة أيمانكم ومعني الانزال كقوله ان الذي فرض عليكم لقرآن ومعني الحل كقوله ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له وكل ذلك لا يخرج عن معنى التقدير ووقع استعمال الفرض بمعنى اللزوم حتى يكاد يغلب عليه وهو لا يخرج عن معنى التقدير وقد قال الراغب كل شيء ورد في القرآن فرض على فلان فهو بمعنى الالزام وكل شيء ورد فرض له فهو بمعنى لم يحرم عليه وذكر ان معنى قوله تعالى ان الذي فرض عليك القرآن أي أوجب عليك العمل به وهذا يؤيد قول الجمهور ان الفرض مرادف للأوجب وتشرىق المنقبة بين الفرض والواجب باعتبار ما بينهما من لا مشاحة فيه وانما النزاع في حمل ما ورد من الأحاديث الصحيحة على ذلك لان اللفظ السابق لا يحمل على الاصطلاح الحادث انتهى (قوله في نسخة رسوله بدون واو وهو الصواب كما في البخاري وغيره قوله ومن سئل فوق ذلك فلا يعطه أي من سئل زاد على ذلك في سن أو عدده فله المنع ونقل الراغبى الاتفاق على ترجمته وقيل معناه فلم يمنع الساعي وليقول انراجه بنفسه أو يدفعها الى ساع آخر فان الساعي الذي طلب الزيادة يكون بذلك متعدياً بشرطه ان يكون أميناً قال الحافظ لكن محل هذا اذا طلب الزيادة بغير تأويل انتهى واهله يشير بهذا الى الجمع بين هذا الحديث وحديث ارضوا مصدقكم عند مسلم من حديث جابر وحديث ياتيككم ركب مبعوضون فاذا أتوكم فرحبوا بهم واخلوا بينهم وبين ما يغنون فان عدلوا ولا تفسهم وان ظلموا فاعلموا وارضوهم فان غشامز كما تكم رضاهم أخرجه أبو داود من حديث جابر بن عتيك وفي لفظ للطبراني من حديث سعد بن أبي وقاص ادفعوا اليهم ما صلوا الخس فتكون هذه الاحاديث محمولة على ان للعامل تأويل في طلب الزائد على الواجب قوله الغنم هو مبتدأ وما قبله خبره وهو يدل على ان اخراج الغنم فيما دون خمس وعشرين من الابل متعين واليه ذهب مالك وأحمد فلا يجزى عندهما اخراج بعير عن أربع وعشرين وقال الشافعي والجمهور ويجزى لانه اذا أجزأ في خمس وعشرين فاجزأوه فيما دونها بالاولى قال في الفتح ولان الاصل ان يجزى في جنس المال وانما عدل عنه رفقا بالمالك فاذا رجع باختياره الى الاصل أجزأه فان كانت قيمة البعير مثلاً دون قيمة أربع شياه فقيمة خلاف عند الشافعية وغيرهم والاقبس انه لا يجزى انتهى قوله في كل خمس ذود شاة الذود بفتح الدال المجهدة وسكون الواو بعدها ال مهمل قال الاكثر وهو من الثلاثة الى العشرة لا واحده من لفظه وقال أبو عبيدة من الاثنين الى العشرة قال

يجزون) الآية أي لا يحسب ابن آبن الماخلون بجلهم خير الهم وفي رواية الترمذي من أمداده سبطون وهو ما يحلوا به يوم القيامة وفيه دلالة على ان المراد بالتطوق حقيقة خلافاً لما قال ان معناه سيطوقون الاثم وفي تلاوة الرسول

صلى الله عليه وآله وسلم الآية عقب ذلك دلالة على انه انزلت في مانع الزكاة عليه **ك** ثم المفسرين وقد أخرجه أيضا في التفسير. نسائي في الزكاة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ١٥ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

وآله (وسلم) ليس فيما من خمس (أو في) بخوار بغصيراه من النخلة (صدقة) فليس بكنزانه لاصدقة فيه فاذا زاد شيء عليها ولم تؤدز كانه فهو كنز والواقية أربعون درهما بالنصوص المشهورة والاجماع كما قال المروني في شرح المذهب وروى الدارقطني بسند فيه ضعف عن جابر بن سمرة والواقية أربعون درهما وعند ابن عمر من حديثه من روى أيضا الديلم أربعين وعشرون قيراطا قال وهذا وإن لم يصح - سند في الاجماع عليه ما يعني عن استناده والاعتبار بوزن مكة تحديدا والمثقال لم يختلف في جاهلية ولا اسلام وهو اثنتان وسبعون شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفها ما في وطال وأما الدراهم فكانت ثمانية الاوزان وكان التعامل غالبا في عصره صلى الله عليه وآله وسلم والصدور الاول بعده الدرهم البغلي نسبة الى البعل لانه كان عليها صورته وكان غاليا في دوائق والدرهم الطبري نسبة الى طبرية نسبة الى اردن بالشام وتسمى بنصيبين وهو أربعة دوائق فجعلها وقسم الدرهمين كل واحد ستة دوائق وقيل انه فعل زمن بني أمية وأجمع أهل ذلك العصر عليه وروى ابن سعد في الطبقات ان سباعيا الملقب بن مروان أول من أحدث ضربها ونقش عليها ستة وخمسين وسبعين وقال المسعودي فعليه عمر ومضى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقلا ومضى نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما وكل

وهو مختص بالاناث وقار سيدي به تقول ثلاث ذود من الذود مؤنث وليس بهم كسر عليه مذ كز قال الفرطبي أصله ذاد ذود اذا دفع شيئا فهو مصدر وكان من كان عنده دفع عن نفسه - مرة الفقرة وشدة انفاقة والحاجة وقال ابن قتيبة انه يقع على الواحد فقط وأنكر أن يراد بالذود الجمع قال ولا يصح ان يقال خمس ذود كما لا يصح ان يقال خمس ثوب وغلطه بعض العلماء في ذلك وقال أبو حاتم السجستاني تركوا القياس في الجمع وتناولوا خمس ذود لخمس من الابل كما قالوا لثمناثة على غير قياس قال الفرطبي وهذا صريح في ان الذود واحد في لفظه قال الحافظ ولا نهر ما قاله المتقدمون انه لا يطلق على الواحد قوله فاذا باعت خمسا وعشرين فتيمة البنت مخاض بنت المخاض بفتح الميم بعدها خاء مبهمة خفيفة وآخرة صاد مبهمة هي التي أتت عليها - ول ودخلت في الثاني وحلت أمها والمخاض الحامل والمراد انه قد دخر وقت حملها وان لم تحمل - هذا يدل على انه يجب في الخمس والعشرين الى الخمس والثلاثين بنت مخاض واليه ذهب الجمهور وأخرج ابن أبي شيبة وغيره عن علي عليه السلام ان في الخمس والعشرين خمس نياما فاصارت ستا وعشرين كان فيها بنت مخاض وقد روى عنه - هذا مرفوعا وموقوفا قال الحافظ واستناد الرفع ضعيف قوله فابن ابي ذر وهو الذي دخل في السنة الثالثة وصارت أمه لبونا وضع الحمل وقوله كرتنا كبر - راقوله ابن ابون ربيعة ليل على جواز العدول الى بن اللبون عند عدم بنت المخاض - ابن ابي ذر زاد لبحاري أثبت - حقيقة الحنة بكسر الميم حلة وتشديد القاف والجمع حقائق بال كسر وطروقة الفعل بفتح أوله ي مطروقة مخلوبة بمعنى مخلوبة والمراد منها بنت ان بطرقتها الفعل وهي التي أتت عليها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة - رافقها جعدة الجعدة بفتح الجيم والدال المبهمة وهي التي أتت عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة قبل - في كل أربعين بنت ابون المراد انه يجب بمجاوزة المائة والعشرين بواحدة في كل أربعين بنت ابون فيكون الواجب في مائة واحد وعشرين ثلاث بنات ابون والى هذا ذهب الجمهور ولا اعتبار بالجواردة بدون واحدة كنصف اربعة أو ربع خلافا لاصطخري فقال يجب ثلاث بنات ابون بزيادة بعض واحدة ويرد عليه ما عند الدارقطني في آخره - هذا الحديث وما في كتاب عمر الا في يلفظ فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ومئة له في كتاب عمرو بن حزم والى ما قاله الجمهور ذهب الناصر والهادي في الاحكام حكى ذلك عنه - ما المهدى في البحر وحكى في البحر أيضا عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما وحادوا لهادي وأبي طالب والمؤيد بالله وأبي العباس ان الفريضة تسعة مائة والعشرين فيجب في الخمس شاة ثم كذلك واحتج لهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم وما زاد عن ذلك استوفت لفريضة وهذا صحيح كان محمولا على الاستئناف المذكور في الحديث أعني ان يجب بنت اللبون في كل أربعين والحقة في كل خمسين جمعا بين الاحاديث لا يقال انه يرجح حديث الاستئناف في

عليه وروى ابن سعد في الطبقات ان سباعيا الملقب بن مروان أول من أحدث ضربها ونقش عليها ستة وخمسين وسبعين وقال المسعودي فعليه عمر ومضى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقلا ومضى نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما وكل

قال ابن المنير أضاف خمس إلى ذود
 المفرد والجمع وأما قول ابن قتيبة
 أنه يقع على الواحد فقط فلا
 يدفع ما نقله غيره أنه يقع على
 الجمع انتهى والآخر على أن
 الذود من الثلاثة إلى العشرة
 لا واحده من لفظه وأنكر ابن
 قتيبة أن يراد بالذود الجمع وقال
 لا يصح أن يقال خمس ذود كما
 لا يصح أن يقال خمس ثوب
 وغلطه العلماء في ذلك لكن قال
 أبو حاتم السجستاني **ترجوا**
 القياس في الجمع فقالوا خمس
 ذود لخمس من الأبرار كما قالوا
 ثلثمائة على غير قياس قال
 ابن قتيبة وهذا صريح في أن
 الذود واحد لفظه واحد
 ما قاله المتقدمون أنه لا يفهم
 على الواحد وقال في القاموس
 من ثلاثة أبعرة إلى عشرة
 أو خمس عشرة أو عشرين
 أو ثلاثين أو مائتين الثنيد إلى
 التسع ولا يكون الأمن إلا ثلاث
 وهو واحد وجمع أو جمع
 لا واحده أو واحد جمع أذود
 (وليس فيمادون خمسة أو ستة)
 من غمراً وحب (صدقة) والأوسق
 جمع وسق وهو ستون صاعاً
 والصاع أربعة أمداد والمد
 رطل وثلاث بالبعدادى فالأوسق
 الخمسة ألف وستمائة رطل
 بالبعدادى ورطل بعدد على
 الأظهر مائة وعشرون درهماً
 وأربعة أسباع درهم (ع) أبي هريرة رضي الله عنه قال روى الله صلى الله عليه وآله وسلم من
 تصدق بعدل ثمرة) يسكون اليهم والعدل عند الجمهور بفتح العين المثل وبالكسر الحمل بكسر الحاء أي ببقية ثمرة (من كسب

الرجوع إلى إيجاب شاة في كل خمس إلى خمس وعشرين على حسب التفصيل المتقدم بأنه
 متضمن للإيجاب يعني إيجاب شاة مثلاً في الخمس الزائدة على مائة وعشرين وحديث
 الباب وما في معناه متضمن للأسقاط لأننا نقول هو وهم نأخذ من قوله وإذا زادت ففي
 كل أربعين فظن أن معناه في كل أربعين من الزيادة فقط وليس كذلك بل معناه في كل
 أربعين من الزيادة والمزيد وحكي في الفتح عن أبي حنيفة من قول علي وابن مسعود
 ومن معهما وقيل في البحر بأنه يقول بذلك إلى مائة وخمس وأربعين ثم له فيما زاد
 روايتان كالذهب الأول والذهب الثاني قوله ويجعل معها شاتين الخ فيه دليل على
 أنه يجب على المصدق قبول ما هو أذن ويأخذ بالتفاوت من جنس غير جنس الواجب
 وكذا العكس وذهبت الهاديوية إلى أن الواجب إنما هو زيادة فضل القيمة من المصدق
 أو رب المال ويرجع في ذلك إلى التوقيف لكن أجاب الجمهور عن ذلك بأنه لو كان كذلك
 لم ينظر إلى ما بين السنين في القيمة وكان العرض يزيد تارة وينقص أخرى لاختلاف ذلك
 في الأمكنة والأزمنة فلا قدر للشارع التفاوت بقدر ما لا يزيد ولا ينقص كان ذلك
 هو الواجب في الأصل في مثل ذلك ولو لا تقدير الشارع بذلك لتعبدت بقية الخاضع مثلاً
 ولم يجز أن تبدل ابن أبون مع التفاوت وذهب أبو حنيفة إلى أنه يرجع إلى القيمة فقط عند
 التعذر وذهب زيد بن علي إلى أن الأصل بين كل سنين شاة أو عشرة دراهم قوله
 الآن يشاء أي إلى أن يتطوع متبرعاً عقلاً فإذا زادت ففيها شاتان قد ورد ما يدل
 على تعيين قل المراد من هذه الزيادة المطلقة في كتاب عمرو بن حزم فإذا كانت إحدى
 وعشرين حتى تبلغ مائتين ففيها شاتان وقد تقدم خلاف الاصطغري في ذلك قول
 ففي كل مائة شاة مقتضاهم الاتجيب الشاة الرابعة حتى يفي أربع مائة شاة وهو مذهب
 الجمهور وعن بعض الكوفيين والحسن بن صالح ورواية عن أحمد إذا زادت على الثلثمائة
 واحدة وجبت الأربع قوله هرمة بفتح الهاء وكسر الراء هي الكبيرة التي سقطت
 أسنانها قرأه ولا ذات عوار بفتح العين المهملة وضم هاء قبل بالفتح فقط أي معيبة وقيل
 بفتح العين وبالنضم العور واختلف في مقدار ذلك فلا كثر على أنه ما ثبت به الرد في
 لبيع وقيل ما يمنع الجزء في الضحية ويدخل في المعيب المريض والذي كره بالنسبة إلى
 الأنثى والذغير بالنسبة إلى سن **أ** بزمه قوله ولا تيس بفتح فوقية مفتوحة وياء
 تحتية ساكنة ثم سين مهملة وهو غل الغنم قوله الآن يشاء المصدق قال في الفتح اختلف
 في ضبطه يعني المصدق فلا كثر على أنه بالقشديد والمراد المال وهو اختيار أبي عبيد
 وتقدير الحديث لا تؤخذ هرمة ولا ذات عيب أصلاً ولا يؤخذ التيس الأبرضا المال
 لكونه محتاجاً إليه في أخذه بغير اختياره وأمر به وعلى هذا فلا استثناء مختص
 بالثالث ومنهم من ضبطه بتخفيف الصاد وهو الساعي وكأنه أشير بذلك إلى التفويض
 إليه في اجتماعه لكونه يجري مجرى الوكيل فلا يصح فيه غير المصلحة فيتمتع بهما بتفضيه

القواعد (من كسب

طبيب) حلال (ولا يقبل الله الا الطيب) تأكيده لتقرر المطلوب في النقطة (وان الله يتقبلها بيمينه) قال الخطابي ذكر اليمين لانها في العرف لما عز والاخرى لما هان وقال ابن اللبان نسبة الايدي ١٧ اليه تعالى استعاره لحقائق اقوار

علوية يظهر عنها تصرفه وبطشه بدو اعادة وتلك الانوار متقاربة في روح القرب وعلى حسب تفاوتها وسعة دوائرها تكون رتبة التخصص يص لما ظهر عنها فنور الفضل باليمين ونور العدل باليد الاخرى والله تعالى متعال عن الجوارحه انتهى ومذهب السلف ان اليمين والبدن والقدم ونحوها مما ورد في القرآن والسنة صفات له سبحانه وتعالى يجب امرارها على ظاهرها من دون تاويل وتكييف وتعطيل وتحريف وهو الحق الاتحقيق بالاتباع ومذهب الخلف التاويل لذلك وهو ضعيف مرجوح لا يتشبه به الاكل من لم يغترف من بحار العرفان ولم يشم من روائح السخنة والقرآن ما يلهي قلبه ويرسخ به حلاوة الايمان وفي رواية سهل الاخذها بيمينه وفي رواية لم يقبضها وعند البزار من حديث عائشة في تعلقها بالرحمن بيده (ثم يربها صاحبه) بضاعة الاجر والمزيد في الكمية كما يربى احدكم فلوله) بفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو المقنونة المهرلانه يفيلى أى يقطم وقيل هو كل فطيم من ذات حافر والجمع أفلاء قال أبو زيد اذا فطمت الفداء شددت الواو واذا كسرتها

القواعد وهذا قول الشافعي انتهى قوله ولا يجمع بين مقة تروق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة قال الفتح قال مالك في الموطأ معنى هذا أن يكون النقر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجمعونها حتى لا يجب عليهم - م - كلهم فمع - الاشارة واحدة أو يكون الخليطين ما تناساة وشاة فيكون عليهم ما فيها ثلاث شياه فيفرقونها حتى لا يكون على كل واحد منهما الاشارة واحدة وقال الشافعي هو خطاب لرب المال من جهة والساعي من جهة فامر كل منهما أن لا يحدث شيئا من الجمع والتفريق خشية الصدقة قرب المال بخشي ان تصير الصدقة فيجمع أو يفرق لتقل والساعي أن تقل الصدقة فيجمع أو يفرق لتكثرفه في قوله خشية الصدقة أى خشية ان تكثروا وتقل فلما كان محتملا للامرين لم يكن الحل على أحدهما أولى من الاخر فحمل عليهم ما عمل الككن الذي يظهر أن حله على المالك أظهر واستدل به على ان من كان عنده دون النصاب من الفضة ودون النصاب من الذهب مثلا انه لا يجب ضم بعضه الى بعض حتى يصير نصابا كاملا فيجب عليه فيه الزكاة خلافا لما قال بالضم كمال الكمية والهادوية والمخنفية واستدل به أحمد على ان من كان له شاة يولد لا تبلغ النصاب ولها يولد آخر ما يوفيه منها انما لا انضم قال ابن المنذر خافه الجمهور فقالوا تجمع على صاحب المال أمواله ولو كانت في بلدان شتى ويخرج منها الزكاة واستدل به أيضا على ابطال الحيلة والعمل على المقاصد المدلول عليها باقرائنا قوله وما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما ما بالسوية قال في الفتح اختلف في المراد بالخليطين فعند أبي حنيفة انهما الشريك كان قال ولا يجب على أحد منهما ما يملك الا مثل الذي كان يجب عليه لو يكن خاطا وتعبه ابن جرير بأنه لو كان تفرقهما مثل جمعها في الحكم لبطلت فائدة الحديث وانما معنى عن أمر لو فعله كان فيه فائدة ولو كان كما قال لم يكن لتراجع الخليطين بينهما معنى ومثله في أبي حنيفة روى البخاري عن سفيان وبه قال مالك وقال الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث ذابفت ما شئتم ما النصاب زكيا والخلط عندهم أن يجمعوا في المهرج والمبيت والموض والفصل والشركة أخص منهم ما ومثله ذلك روى سفيان في جامعه عن عمر والمصير الى هذا لتفسير معين ومما يدل على ان الخليط لا يستلزم أن يكون شريكا بقوله تعالى وان كثيرا من الخلطاء وقد بينه قبل ذلك بقوله ان هذا أخيه تسع وتسعون نجمة واعتذر بعضهم عن الحنفية بأن الحديث لم يبلغهم أو أرادوا ان الاصل ليس فيه دون خمس ذود صدقة وحكم الخليط بخالفه ويرد بان ذلك مع الافتراء عدم الخلطة لا اذا انضم مادون الخمس الى عدد الخليط يكون به الجميع نصابا فانه يجب تركيبة الجميع له هذا الحديث وما ورد في معناه ولا بد من الجمع هذا ومعنى التراجع كما قال الخطابي ان يكون بينهما أربعون شاة مثلا لكل واحد منهما عشرة وقد عرف كل منهما ما عين ماله فيأخذ المصدق من أحدهما مائة فيرجع المأخوذ من ماله على خليطه بقيمة نصف شاة وهي تسمى

الصدقة تاج العمل وأجور ما يكون التاج الى الترية اذا كان فطيمافلوا حسن العناية به انتهى الى حد الكمال وكذلك

عمل ابن آدم لاسيما الصدقة فان الله اذا تصدق من كسب طيب لا يزال نظر الله اليها يكسبها نعت الكمال حتى يفتحي بالتضعيف الى نصاب يقع المناسبة ١٨ بينه وبين ما قدمه نسبة ما بين القرعة الى الجبل وفي رواية الترمذي من

حديث أبي هريرة أيضا فلو أو مهره ولعبد الرزاق من وجه آخر عنه مهره أو فضيله وعند البزار من روايته أيضا مهره أو وصيفه أو فضيله ولا بن خزيمة من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة فلو أو قال فضيله وهذا شعر بأن أولئك قال المازري هذا الحديث وشبهه انما عبر به على ما اعتادوا في خطابهم لينهم واعنه فكفى عن قبول الصدقة باليمين وعن تضعيف أجرة بالتريبة وقال عياض لما كان الشيء الذي يرضى يتلقى باليمين ويؤخذ به بالاستعمال في مثل هذا واستعمل للمقبول انقول القائل تلقاه اعرابة باليمين أي هو مؤهل للعبد والشرف وليس المراد بها الجارحة قال الترمذي في جامعه قال أهل العلم من السنة والجماعة تؤمن بهذه الاحاديث ولا توهم فيها تشبيها ولا نقول كيف هذا هكذا روى عن مالك وابن عيينة وابن المبارك وغيرهم وأكثرت الجهمية هذه الروايات انتهى قال في الفتح وسيأتي الرد عليهم أي على الجهمية في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى (حتى تكون مثل الجبل) يعني القرعة وعند الترمذي بالنظر حتى ان اللقمة تصير مثل أحد

خلطة الجوارقوله وإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة شاة لفظ شاة الاول منصوب على انه ميمز عدد أربعين وانظ شاة الثاني منصوب أيضا على انه ميمز نسبة ناقصة الى السائمة قوله وفي الرقة بكسر الراء وتخفيف القاف هي النقصه الخالصة سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة قال الحافظ قبل أصلها الورق في ذلت الواو وعوضت الهاء وقبل تطلق على الذهب والنقصه بخلاف الورق وعلى هذا قيل ان الاصل في زكاة المتقين نصاب الفضة فاذا بلغ الذهب ما قيمته ما تدارهم فضة خالصة وجبت فيه الزكاة وهي ربع العشر وهذا قول الزهري وخالفه الجوهري وسما في البحث عن ذلك في باب زكاة الذهب والفضة (وعن الزهري عن سالم عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كتب الصدقة ولم يصرح بها الى عماله حتى توفي قال واخرجها أبو بكر من بعده فعمل بها حتى توفي ثم أخرجها عمر من بعده فعمل بها قال فلقد هلك عمر يوم هلك وان ذلك لمقرور بوصيته قال فكان فيه اى الابل في خمس شاة حتى تفتحي الى أربع وعشرين من فاد بلغت الى خمس وعشرين ففهي بافت محض الى خمس وثلاثين فان لم تكن بنت محاسن فابن لبون فاذا زادت على خمس وثلاثين ففهي بافت اون الى خمس وأربعين فاذا زادت واحدة ففهي احدى الى ستة فاذا زادت ففهي احدى الى خمس وسبعين فاذا زادت ففهي احدى الى تسعة فاذا زادت ففهي احدى الى عشرين ومائة فاذا كثرت اذ بل في كل خمسين حقة وفي كل أربعين اشد لبون وفي العثم من أربعين شاة شاه الى عشرين ومائة فاذا زادت شاة ففهي اشد انا الى مائتين فاذا زادت ففهي ثلاث شاة الى ثلثمائة فاذا زادت بمائة ففهي ثلثي تبلغ أربع مائة فاذا كثرت الغنم ففي كل مائة شاة وكذلك لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مشتري حقة الصدقة وما كان من خليدين ففهي ما يترابها بالسو بلا تؤخذ هرمة وذات عيب من العثم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن وفي هذا الخبر من روايه الزهري عن سالم مر سلا فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففهي ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة فاذا كانت ثلاثين ومائة ففهي اثنان وبنات لبون حتى تبلغ تسعا وثلاثين ومائة فاذا بلغت خمسين ومائة ففهي ثلاث حقات حتى تبلغ تسعا وخمسين ومائة فاذا كانت تسعين ومائة ففهي أربع بنات لبون حتى تبلغ تسعا وستين ومائة فاذا كانت سبعين ومائة ففهي ثلاث بنات لبون وحقة حتى تبلغ تسعا وسبعين ومائة فاذا بلغت ثمانين ومائة ففهي اثنان وبنات لبون حتى تبلغ تسعا وثمانين ومائة فاذا كانت تسعين ومائة

وقال وقد سبق ذلك في كتاب الله تعالى وفي رواية جريرا مصرح بان فيها تلاوة الآية من كلام أبي هريرة ولم من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة حتى تكون أعظم من الجبل ولا بن خزيمة من

نواها ﴿﴾ (عن حارثة بن وهب)

عن مسندها ومطلبها حتى استعفى ذلك الفقيه المسحق ففنى الفقيه لا يخلص ذمه العسى لما طرأ في وقت الحاجة وهذا الحديث من الربايعات ويرى أنه عسقلاني وواسطي وكوفي وفيه التحديث والسماع والقول وأخرجه أيضا في الفتن ومسلم

ففيها اثلاث - قاذو وابنة لبون - حتى تبلغ تسعاً وتسعين ومائة فإذا كانت ما تقيدها فيها
أربع - حافق وأخمس بنات لبون أي السمين وجدت أخذت رواه أبو داود الحديث
أخرج المرفوع منه أيضاً الدارقطني والحاكم والبيهقي ويقال تفرد بوضعه - سليمان بن
حسين وهو ضعيف في الزهري خاصة والحفاظ من أصحاب الزهري لا يصح لونه رواه
أبو داود والدارقطني والحاكم عن أبي كرييب عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري
قال هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي كتب في الصدقة وهي عند
آل عمر قال ابن شهاب أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها وهي التي انسخ
عمر بن عبد العزيز عن عبد الله وسالم أخى عبد الله بن عمر فذكر الحديث وقال البيهقي
تابع سليمان بن حسين على وصله سليمان بن كثير وأخرجه ابن عدى من طريقه ولكنه
كما قال الحفاظ ليس في الزهري وقد اتفق الشيخان على إخراج حديث سليمان بن كثير
والاحتجاج به وأخرج مسلم حديث سليمان بن حسين واستشهد به البخاري قال
الترمذي في كتاب العلال سألت البخاري عن هذا الحديث فقال أرجو أن يكون
مخوفاً ونسباً بن حسين صدوق انتهى وضعف ابن معين هذا الحديث وقال تفرد به
سليمان بن حسين ولم يتابع سليمان أحد عليه وسليمان ثقة دخل مع يزيد بن المهلب
خراسان وأخذوا عنه وفي رواية للدارقطني في هذا الحديث أن في خمس وعشرين
حس شيعة وضعفها إلا أنهما من طريق سليمان بن أرقم عن الزهري وهو ضعيف واعلم أن
المرفوع من هذا الحديث هو بعض من حديث أنس السابق وقد تقدم شرحه في قوله
ففيها بنات لبون وحقة الحقة عن حسين وبنات لبون عن ثمانين وكذلك إذا بلغت مائة
أربعين ففيها حقتان عن مائة وبنات لبون عن أربعين وإذا بلغت مائة وخمسين ففيها
ثلاث حفاف عن كل خمسين حقة وإذا بلغت مائة وثمانين ففيها أربع بنات لبون عن كل
ربعين واحدة وإذا بلغت مائة وتسعين ففيها اثلاث بنات لبون عن مائة وعشرين
رحقة عن خمسين وإذا بلغت مائة وثمانين ففيها حقتان عن مائة وبنات لبون عن ثمانين
إذا بلغت مائة وتسعين ففيها اثلاث حفاف عن مائة وخمسين وبنات لبون عن أربعين
إذا بلغت مائتين ففيها أربع حفاف عن كل خمسين حقة وأخمس بنات لبون عن كل
أربعين واحدة وهذا يخالف ما تقدم في حديث أنس لأن قوله فيه ففي كل أربعين بنت
لبون وفي كل خمسين حقة معناه مثل هذا لا فرق بينه وبينه إلا أنه مجمل وهذا مفضل
وزاد أبو داود في هذا الحديث بعد قوله ولا ذات عيب فقال وقال الزهري إذا جاء المصدق
قسمت الشاة أثلاثاً ثلثاً ثلثاً ثلثاً وثلاثاً خياراً وثلاثاً وسطاً فإخذ من الوسط (وعن معاذ
بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن وأمرني أن أخدم من كل
ثلاثين من البعير ثيباً أو ثيبعة ومن كل أربعين مسنة ومن كل حالم ديناراً أو عدله
معاقر رواه الخمسة وليس لابن ماجه فيه حكم الحالم * وعن يحيى بن الحكم أن معاذاً

في الزكاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقوم الساعة حتى يكفر فيكم المال فيفيض) بفتح اليا من فاض الاناء فيضا ٢٠ اذا امتلا (حتى هم رب المال من يقبل صدقته) من أهم

والهم الحزن ضبطوه بفتح أوله وضم الهاء من الهم وهو ما يشغل القلب من أمرهم به وأسند الفعل اليه لانه كان سببا فيها حصل أصحاب المال وبضم الهم وكسر الهاء من أهمه الأمر اذا أفلقه وقال النووي ضبطوه بوجهين أشهرهما بضم أوله وكسر الهاء والمعنى انه يملق صاحب المال ويجزئه أمر من يأخذ منه زكاته لانه لا يقدح المحتاج لاخذ الزكاة لعموم الفقه بل يبيع الناس والثاني بفتح أوله وضم الهاء من هم بمعنى قصود ورب فاعل ومن مفعول أي يقصده فلا يجده انتهى (وحتى يعرضه) بفتح أوله (في قول الذي يعرضه عليه لأرباب) بفتحات أي لاجابة لي لاستغنائى عنه قال الزركشى والكرماني والبرماوى كانه سقط من الكتاب كلمة فيه وقول البرماوى كانه كرماني وغيرهما وقد وجد ذلك في زمن العصاة كان تعرض عليهم الصدقة فيأبون قبولها يشبهون به الى نحو حكيم بن حزام اذ دعاه الصديق رضي الله عنه ليعطيه عطاء فأبى وعرض عليه عمر بن الخطاب فسمه من النقي فلم يقبله ورواه الشيخان وغيرهما ولكن هذا انما كان لزهدهم واعراضهم عن الدنيا

قال بعض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصدق أهل اليمن فأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعا ومن كل أربعين مائة فعرضوا علي أن آخذ ما بين الأربعين والخمسين وما بين الستين والسبعين وما بين الثمانين والتسعين فقدمت فأخبرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأمرني أن لا آخذ فيما بين ذلك وزعم ان الاوقاص لا فريضة فيها رواه أحمد الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه والدارقطني والحاكم وصححه أيضا من رواية أبي وائل عن مسروق عن معاذ ورواه أبو داود والنسائي من رواية أبي وائل عن معاذ ورجح الترمذي والدارقطني الرواية المرسله ويقال ان مسروق قال يسمع من معاذ وقد بالغ ابن حزم في تقرير ذلك وقال ابن القطان هو على الاحتمال ويغني ان يحكم الحديث بالاتصال على رأي الجمهور وقال ابن عبد البر في التمهيد اسناده متصل صحيح ثابت ورواههم عبد الحق فمقل عنه انه قال مسروق لم يلق معاذ وتعبه ابن القطان بان أبا عمرا قال ذلك في رواية مالك عن حميد بن قيس عن طاوس عن معاذ وقد قال الشافعي طاوس عالم بأمر معاذ وان لم يلقه لكثرة من لقاه عن أدرك معاذ وهذا ما أعلم من أحده في خلافا انتهى قال الحافظ في التلخيص ورواه البزار والدارقطني من طريق ابن عباس بانظ لما بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاذ الى اليمن أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعا أو تبيعة جذعا أو جذعة الحديث لكنهم من طريق ببيعة عن المسعودي وهو ضعيف ورواية الثانية المذكورة عن معاذ أخرجهما أيضا البزار وفي اسنادهما الحسن برعامة وهو ضعيف ويدل على ضعفه ذكره في القدر معاذ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقدم الا بعد موته وقد أخرج نحو هذه الرواية مالك في الموطأ من طريق طاوس عن معاذ وليس عنده ان معاذ أقدم قبل موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل صرح فيها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مات قبل قدومه وحكى الحافظ عن عبد الحق انه قال ليس في زكاة البقر حديث متفق على صحته يعني في النصب وحكى أيضا عن ابن جرير الطبري انه قال صح الاجماع المتيقن المقطوع به الذي لا اختلاف فيه ان في كل خمسين بقرة بقرة فوجب الاخذ بمذاومادون ذلك مختلف فيه ولا نص في إيجابه وتعبه صاحب الامام بحديث عمرو بن حزم الطويل في الديار وغيره فان فيه في كل ثلاثين باقورة تبيع جذع أو جذعة وفي كل أربعين باقورة بقرة وحكى أيضا عن ابن عبد البر انه قال في الاستذكار لا خلاف بين العلماء ان السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ وانه النصاب المجمع عليه فيها انتهى قوله من كل ثلاثين من البقر فيه دليل على ان الزكاة لا تجب فيما دون الثلاثين واليه ذهب العترة والنقهاء وحكى في البصر عن سعيد بن المسيب والزهرى انها تجب في خمس وخمسين منها كالابل وردة ان النصب لا تنبأ بالقياس وان لم قاله من مانع قوله تبيعا أو تبيعة التبيع على ما في القاموس وانها ما كان في أول سنه وفي حديث عمرو بن حزم جذع أو جذعة

مع قوله المال وكثرة الاحتياج ولم يكن الفيض المال وحينئذ فلا يستشهد به في هذا المقام وقال في الفتح قوله ان ذلك يكون في آخر الزمان (عن عدي بن حاتم) الطائي (رضي الله عنه) والده الجواد المشهور ورواه مسلم سنة تسع أو عشر وتوفي

بعد الستين وقد أسن قبل بلغ مائة وعشرين وقبل مائة وعشرين (قال كنت عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لجماعة رجال) قال في القح لم أعرفه (أحدهم ابن سكو العيلة) أي الفقير ٢١ (وإن شئت ووطع السيل)

أي طريق من طائفة يتصدقون في الكمان لأخذ مال أو لقتل أو أرباب مكابرة اعتقاد على الشوكة مع البعد عن الغوث (فتال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما قطع السيل فانه لا ياتي عليك الا قليل حتى تخرج العير) الابل تحمل الميرة (الى مكة بغير خنير) برزقة فعيل الجبه لذي يـ كـون القوم في خنارته وذمته (وأما العيلة فان الساعة لا تقوم حتى يطوف أحدكم بصدقة لا يجده من يملها) لاستغنائها عنها (منه ثم لينفق أحدكم بين يدي الله عز وجل) ليس بينه وبينه حجاب هذا على سبيل التمثيل والا فلا يرى سبحانه وتعالى لا يحيط به شيء ولا يحجب به حجاب وتما يستتر تعالى عن أبصارنا بما وضع فيه من الحجب للجزع عن الادراك في الدنيا فاذا كان يوم القيامة كشفها عن أبصارنا وقواها حتى نراه معانيه كما ترى القمر ليلة البدر (ولا ترجان) بفتح الجاء وضهها وضه الجيم (يترجم له ثم ليقول له أم أوتك مالا) زاد أبو الوقت ولدا (فليقوت بلى ثم ليتوان ألم أرسل اليك رسولا فليقوت بلى فينظر عن يمينه فلا يرى الا النار ثم ينظر عن شماله فلا يرى الا النار فالتقين

قوله مسنة حكى في النهاية عن الازهرى ان البقرة والشاة يقع عليهما اسم المسن اذا كان في السنة الثانية والاقتصار على المسنة في الحديث يدل على انه لا يجوز المسن ولكنه أخرجه الطبراني عن ابن عباس مرفوعا وفي كل أربعين مسنة أو مسن قولا ومن كل سالم دينار افسره أبو داود بالمثل والمراد به أخذ الجزية ممن لم يسلم قوله معاقر بالعين المهملة حتى من همدا لا ينصرف لما فيه من صيغة منتهى الجموع واليهم تنسب الثياب المعافرية والمراد هنا الثياب المعافرية كما فسر عبد الله بن داود قولا ان الاوقاص الخ هي جمع وقصر بفتح الواو والقاف ويجوز اسكانها وابدال الصاد سيما وهو ما بين القرطين عند الجمهور واستعمله الشافعي في ما دون النصاب الاول وقد وقع الاتفاق على انه لا يجب فيها شيء في البقرة وفي رواية عن أبي حنيفة أنه أوجب فيها بين الاربعين والستين ربع مسنة وروى عنه وهو الصحيح انه يجب قسطه من المسنة

(وعر رجل يقال له سعر عن مصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه ما قال انما أنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تأخذ شاة أو شاة من التي في بطنها ولدها وعن سويد بن غزاة قال أنا ما صدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسمعتة يقول ان في عهدى ان لا تأخذ من راضع لبن ولا تفرق بين مجتمع ولا تجمع بين مفترق وأما رجل ينافقه كوماه فاني أن ياخذ هارواهما أحدا وأبو داود والشافعي) الحديث الاول أخرجه أيضا الطبراني بسكت عنه أبو داود والمنذرى والمحاظ في التلخيص ورجال السنن ثقات والحديث الثاني أخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي وفي اسنانه هلال بن خباب وقد وثقه غير واحد وتكلم فيه بعضهم قولا يقال له سعر بكسر السين المهملة وسكون العين المهملة وآخروه كذا في جامع الأصول ومختصر المنذرى وفي كتاب ابن عبد البر بفتح السين المهملة وهو ابن ديسم بفتح الدال المهملة وسكون الياء التحتية وفتح السين المهملة الكافي الديلي روى عنه ابنه جابر هذا الحديث وذكر الدارقطني وغيره ان له حجة وقيل كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما جاء في هذا الحديث قولا من راضع لبن فيه دليل على انه لا تؤخذ الا من الصغار التي ترضع اللبن وظاهره رواه كانت منفردة أو منضمة الى الكاروس أو جبه فيها عارض هذا بما أخرجه مالك في الموطأ والشافعي وابن حزم ان صرحا قال لسا عيسى بن عبيد الله الثقفي اعتد عليهم بالفضلة التي يروى بها الراعي على يده ولا تأخذها إلا سيأتي وهو مبنى على جواز الخصم بمذهب الصعابي والحق خلافه قوله كوماه بفتح الكاف وسكون الواو هي الناقة العظيمة السنم والحديثان يدلان على انه لا يجوز له صدق ان يأخذ من خيار المناسية وقد أخرج الشيخان من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يبايع معاهد الى ابن قال له اياك وكرائم أموالهم وقد تقدم الكلام على قوله ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع

أحدكم لنار ولو بشق تمره فان لم يجد شيئا يصدق به على المحتاج (وبه طه طيبه) يرد بها ويطيب قلبه ليكون ذلك سببا لنجاته من النار قال في القح وهذا موافق لحديث أبي هريرة الذي قبله ومشعر بان ذلك يكون في آخر الزمان وحديث أبي موسى

الا في بعده يشعر بذلك أيضا وقد أشار عدي بن حاتم كما في علامات النبوة الى ان ذلك لم يقع في زمانه وكانت وفاته في خلافة معاوية بعد استقرار أمر النوح فالتقى ٢٢ قول من زعم ان ذلك وقع في ذلك الزمان قال ابن اثنين انما يرفع

ذلك بعد نزول عيسى حين تخرج الارض بركاتها حتى تشبع الرمان أهل البيت ولا يبقى في الارض كافر (عن أبي موسى) الاشعري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لياتين على الناس زمان) قيل هو زمان عيسى عليه السلام (يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب) خصه بالذكر بالغلة في عدم من يقبل الصدقة لان الذهب أعز الاموال وأشرفها فاذا لم يوجد من يأخذه فغيره بطريق الاولى والصدقة عدم حصول القبول مع اجتماع ثلاثة أشياء طواف الرجل بصدقته وعرضها على من يأخذها وكونها من ذهب (ثم لا يجدها أحد يأخذها منه ويرى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة بالذنوب) أي يتجهن اليه (من قبله الرجال) بسبب كثرة الحروب والقتال الواقع في آخر الزمان اقوله صلى الله عليه وآله وسلم يكثُر الهرج (وكثرة النساء) ورواه هذا الحديث كاسم كوفيون وأخرجه مسلم بسند البخاري (عن أبي مسعود الانصاري) عتبة بن عمرو بن قعبلة البصري مشهور بكفيتها وجزم البخاري بأنه ثم مدبرا واستخلف مرة على الكوفة

بين مفترق (وعن عبد الله بن معاوية الغضائري من غاضرة قيس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من فعلهن طمطم الايمان من عبد الله وحده وأنه لا اله الا الله واعطى زكاة ماله طيبة بها نفسه رافدة عليه كل عام ولا يعطى الهرمة ولا الدرة ولا المريضة ولا الشمرط القيمة وليكن من وسط أموالكم فان الله لم يسألكم خيره ولم يأمركم بشره ورواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا الطبراني وجود اسناده وسماهقة أتم سنداً ومناوذاً كره أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة مسنداً وعبد الله هذا له صحبة وهو معدود في أهل حصص قبل انه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاحديث او احداً او الغضائري بالغين والاضاد المجتئين فيله رافدة لرافدة المعينة والمعطية والمراد هنا المعنى الاول أي معينة له على اداء الزكاة قوله ولا الدرة بفتح الدال المهملة مشددة بعدها راء مكسورة ثم نون وهي الجواب قاله الخطابي وأصل الدرة الوسخ كما في القاموس وغيره قوله ولا الشمرط القيمة الشمرط بفتح الشين المججمة والراء قال أبو عبيد دهى صغار المال وشراره والقيمة ليجزله بالان قولاً وليكن من وسط أموالكم الخ به دليل على انه يقضي ان يخرج الزكاة من أوساط المال لا من شراره ولا من خياره (وعن أبي بن هب قال عثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة فافترت برجل فلم أجد عليه في ماله الا ابنة مخاض فأخبرته انهم اصدقته فقال ذلك ما لابن فيه ولا يظهر وما كنت لا قرض الله مالا في فيه ولا يظهر واكن هذه باقة معينة فخذها فقلت ما أنا بأخذ ما لم أؤمر به فهذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منك في يخرج معي ويخرج بالباقة حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخبرته الخبر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الذي علمت وان قطعت بخير قبل انامك وأجرتك الله فيه قال فخذها فافتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقبضها وادعاه بالبركة ورواه أحمد) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود وبأتم مما هنا وصححه الحاكم وفي اسناده محمد بن اسحق وخلاف الأئمة في حديثه مشهور اذا عمن وهو هنا قد صرح بالتحديث قوله ولا يظهر يعني ان بنت المخاض ابنة ذات لبن ولا صالحة للركوب عليها قوله ولكن هذه باقة معينة لنظ أي داود ولكن هذه باقة قيمة عظيمة معينة قوله منك قريب زاد أبو داود فان أحسب ان تأتبه فتعرض عليه ما عرضت علي فافعل فان قبلك منك قبلته وان رده عليك رددته قال فاني فاعل فخرج معي بالباقة التي عرضت علي الخ قوله فأخبرته الخبر لفظ أبي داود فتدل له يا بني الله أناني رسولك اما خذمني صدقة مالي وإيم الله ما قام مالي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا رسوله قط قب له فجمعت مالي فزعم ان ما على فيه الا ابنة مخاض ثم ذكر نحو ما تقدم والحديث يدل على جواز أخذ من أفضل من السن

وتوفي قبل سنة أربعين أو فيها وجمع في الاصابة انه مات بعدها له ادرك امانة المعيرة على الكوفة وذلك بعد سنة أربعين قطعاً (رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أمرنا بالصدقة انطلق أحدنا

الى السوق فيجامل) بضم الياء وكسر الميم فعلا مضارعا رفي رواية فتجامل فعلا ماضيا اي تكلف الجمل بالاجرة ليكسب ما يصدق به (فيصيب المد) في منابله جرت فيه صدق به (وان لبعضهم ٢٣ اليوم لماة ألف) من الدراهم

أو لدنانير أو الامداد ولا يصدق زاد اجزأ في النفس - سير كانه يعرض بنفسه وأشار بذلك الى ما كانوا عليه في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قلة الشيء والى ما صار واليه بعده من التوسع لكثرة الفتوح ومع ذلك فكانوا في العهد الاول يتصدقون بما يجيدون ولو جهدوا والذين أشار اليهم - آخر بخلاف ذلك وفي الحديث الحث على الصدقة بما قل وبما جلد ولا يحد مقدار صدقة رقبه ون ليسير من الصدقة يستقر المتصدق من النار (من عاتشة رضى الله عنها قالت دخلت امرأة) قال الحفاظ ابن حجر لم أعرف اسمها ولا ابتيها (معها بنتان) كائنتان (لها تسال) عناء (فلم تجد عندي شيئا غير تمر) واحدة (فاعطيتها اياها) لم تردّها خاتبة وهي تجدد شيئا متنا لا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لها لا يرجع سائل من ذلك ولو بشق تمره رواه البزار من حديث أبي هريرة (فقسمتها) السائلة (بين ابنتيها ولم تأكل منها) شيئا لما جعل الله في قلوب الامهات من الرحمة (ثم قامت فخرجت فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم علينا فاجبرته) بشأن السائلة (فقال من ابنتي

اتى تجب على السائل اذا رضى بذلك وهو مما لا علم فيه خلافا (وعن سفيان بن عيينة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تأخذها ولا تأخذ الا كولة ولا الرمي ولا الماحصر ولا خيل الغنم وتأخذ الجذعة والنية وذلك عدل بين غنم المال وحياضه رواه مالك في الموطأ الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن حزم وأغرب ابن أبي شيبة فرواه مرفوعا قال حدثنا أبو أسامة عن الثمالة بن فهم عن الحسن بن مسلم قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سفيان بن عيينة الى الصدقة الحديث ورواه أيضا أبو عبيد بن الاموال من طريق الاوزاعي عن سفيان بن عيينة قال بعث محمد بن عبد الله بن عيسى بن عمار بعث صدقاته كرحمة من تعذر عليهم بالسفلة استدله على وجوب الزكاة في الصغار رقدت - دم في المرفوع من حديث سويد بن غفلة ما يخالفه قولنا الا كولة بفتح الهمزة وسم الكاف العاقر من الشيء والنية تعزله لكل هذا في القاموس وما لا كولة بضم الهمزة والكاف فهي قبضة لما كول وبست مرادة هنالان السياق في تعداد الخيارات قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تأخذ من الصدقة من الصدقة التي تربي في اليد لئلا ينفذ ولا يخلع - نعم غنمهم من أخذ - مع كونه لا يعد من الخيارات لان المال يحتاج اليه لينزوع على العمى - وتأخذ الجذعة والنية المراد الجذعة من اصار والنية من المعز ويدل على ذلك ما في بعض روايات حديث سويد بن غفلة المتقدم - لم يدق قال انما حقت في الجذعة من الضأن والنية من المعز قوله بين عذاه المال انما بعين المهمة المكسورة بعد هذا ال - معجمة جمع غذى كغنى الخصال وقرا - تدل بهد - ثم على أن لماشية اتى تؤخذ في الصدقة هي المتوسطة بين الخيار والبرار وفي المرفوع انه عن كرائم لمول كما تقدم من حديث معاذ وعن المعيب كما تقدم في حديث أنس وعمر والامرأ - أخذ الوط كما تقدم في حديث العاضري

• (باب لاز كافي الرقيق والحبل والحجر) •

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه رواه الجماعة ولا يداود ليس في الخيل ولرقيق زكاة - زكاه انظر ولا يجد ومسلم ليس في العبد صدقة الا صدقة النظرو عن عمر وجاهه ناس من أهل الشام وقالوا انما قد أصبنا - والا حبل ورقة فحب ان - ورناءهم از كانوا طهور قال ما دعه صاحبنا قلى فافعله واستشار أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم وفيهم على رضى الله عنه فقال على هو حسن ان لم تكن جزية رتبة يؤخذون به امن بذلك رواه أحمد وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اعطى الجارية زكاة فقال ما جاني فيها نبي الا هدمه الاية الفاذة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره

من هذه البينات) لاشارة الى امثال من ذكر في الناعة أو في جنس البينات مطلقا (بشيء) من أحوالهن أو من أنفسهن وسماء ابتلاء ووضع الكبراهة لهن (كن لهنا) لم يقل استأجر بالجمع لان المراد الجنس المتناول للتقليل واليكثير أي حجابا

(من الزيادة) ومما سببه الحديث للترجمة من جهة ان الام المذكورة لما سمعت الثمرة بين ابنتهم اصار لكل واحد منهن ما شق عمرة
وقد دخلت في عموم كلام الصادق ٢٤ المصدق انهم امن يستمر من النار لانهم امن ابتلى بشئ من البنات فاحسن

اليمن ومما سببه فعل عائشة
لترجمة من قوله والقابل من
الصدقة وللاية من قوله والذين
لا يجحدون الاجهدهم لقولها
في الحديث فلم تجد عندي غير عمرة
وفيه شدة حرص عائشة امتثالاً
لوصيته صلى الله عليه وآله وسلم
وفي هذا الحديث التصديت
والاخبار والعنفنة والقول
واخرجه ايضا في الادب وكذا
مسلم واخرجه ايضا الترمذي
في البر وقال حسن صحيح (عن
أبي هريرة رضى الله عنه قال جاء
رجل الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم) قال في الفتح لم أف
على اسمه قيل يحتمل أن يكون
ابن ذر لانه ورد في مسند أحمد انه سأل
أبى الصدقة أفضل وكذا عند
الطبراني لكنه أجيب جهدهم من
مقتل أوسر الى فقير (فقال
يا رسول الله أى الصدقة أعظم
أجراً قال ان تصدق وأنت صحيح
صحيح تحضى الفقر وتامل العنى)
أى تطمع فى العنى لجهاذة
النفوس حينئذ على اخراج المال
مع قيام المانع وهو الشح اذ فيه
دلالة على صحة القصد وقوة
الرغبة فى اقربة (ولا تمهل حتى
اذ بلغت) أى الروح أى قاربت
(الحلوم) مجرى النفس عند
العرخرة (قلت لانه كذا
وافلان كذا) كتابة عن موسى

رواه أحمد وفي الصحيحين معناه) الاثر المروى عن عمر قال في مجمع الزوائد ورجاله ثقات
قيل ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه قال ابن رشد أراد بذلك الجنس في الفرس
والعبد لا الفرد الواحد اذ لا خلاف في ذلك في العبد المتصرف والفرس المعد للركوب
ولا خلاف ايضا ان لا تؤخذ من الرقاب وانما قال بعض الكوفيين تؤخذ منها بالقيمة
وقال أبو حنيفة انها تجب في الخميل اذا كانت ذكرا وانا ناظر الى التسليم وله
في المنقردة روايتان ولا يرد عليه انه يلزم مثل هذا في سائر السوائم اذا انقرضت لعدم
التسليم لانه يقول انه اذا عدم التسليم حصل فيها المولود كل والخيل لا تؤكل عنده قال
الحافظ ثم عنده ان المالك يضر بين أن يخرج عن كل فرس ديناراً أو يقوم ويخرج
ربيع العشر وهذا الحديث يرد عليه وأجيب من جهته بحمل التني فيه على الرقبة
لا على القيمة وهو خلاف الظاهر ومن جملة ما يرد به عليه حديث علي بن عيسى داود
بإسناد حسن مرفوعاً قد عرفت عن الخيل والرقبة فها هو صدقة الرقة وسياق واستدل
على الوجوب بما وقع في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال
في الخيل ثم لم يفسح حق الله في ظهورها وقد تقدم الجواب عن ذلك في شرح حديث أبي
هريرة ومن جملة ما استدلل به ما أخرجه الدارقطني والبيهقي والطيب من حديث جابر
عنه صلى الله عليه وآله وسلم في كل فرس ساعة ديناراً وعشرة دراهم وهذا الحديث مما
لا تقوم به حجة لانه قد ضاع عنه الدارقطني والبيهقي فلا يقوى على معارضة حديث الباب
الصحيح وقد سئل أيضاً عما روى عن عمر أنه أمر عامله بأخذ الصدقة من الخيل وقد تقرر ان
أفعال الصحابة وأقوالهم لاجبة فيهم الا سيما بعد اقرار عمر بأن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وأبا بكر له يأخذ الصدقة من الخيل كما في الرواية المذكورة في الباب وقد احتج
بظاهر حديث الباب الظاهرية فقالوا لا تعجب لكاة في الخميل والرقبة لا لتجارة ولا لغيرها
وأجيب عنهم بما رزكاة التجارة ثابتة بالاجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به عموم
هذا الحديث ولا يخفى ان الاجماع على وجوب زكاة التجارة في الجملة لا يستلزم وجوبها
في كل نوع من أنواع المال لان مخانة الظاهرية في وجوبها في الخميل والرقبة الذي
هو محل النزاع مما يطل الاحتجاج عليهم بالاجماع على وجوبها فيهما فظاهر ما ذهب
اليه أهله قوله ان لم تكن حزمة الخ ظاهر هذا ان عليه لا يقول بجواز أخذ الزكاة من
هذين النوعين وانما حسن الاخذ من الجماعة المذكورة لكونهم قد طلبوا من عمر
ذلك وحديث أبي هريرة المذكور في الباب هو طرف من حديثه المتقدم في أول
الكتاب وقد شرحناه هناك وقد استدلل به على عدم وجوب الزكاة في الحر لان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم سئل عن زكاة ما لم يذكر ان فيها زكاة والبراة الاصلية مستحبة
والاحكام التكليفية لا تثبت به دليل ولا عرف فائلا من أهل العلم يقول بوجوب
الزكاة في الحر لغير تجارة واستقلال

(باب

له والموصى به فيما) (وقد كان فلان) أى وقد صار ما أوصى به للوارث فيبطله ان شاء اذا زاد على

الثالث أو أوصى به لوارث آخر والمعنى تصدق في حال صحته واختصاص المال بك وشع نفسك بأن تقول لا تملك ما لك لئلا

تصير فقيرا في حال سقمك وسياق موتك لان المال حبة تخرج منك وتعلق بغيرك قال الخطابي فيه ان المرض يقصر يد المالك
عن بعض ملكه وان سخاوته بالمال في مرضه لا تعود عنه صدقة البخل ٢٥ فلذلك شرط صحة البدن وشع لماله لانه

في الماتين يحسد حاله وفيه في
قلبه لما يأمله من البقاء فيحذر
معه القبر وأحد الامرين
للموصى والثالث للوارث لانه
اذا شاء أبطله قال الكرماني
ويحتمل أن يكون الثالث
للموصى أيضا لخبر وجهه عن
الاستقلال بالتصرف فيما يشاء
فلذلك ننص ثوابه عن حال
الصحة قال ابن بطال وغيره لما
كان الشئ غالباً بالبقا للصحة
فالسماح نية بالصدقة أصدق
في النية واعظم للأجر بخلاف
من ينس من الحياة ورأى مصدر
المال لغيره وهذا الحديث
خرجه أيضا في الوصايا ومسلم
والنسائي في الزكاة (عن عائشة
رضي الله عنها ان بهض أزواج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلن)
الضمير للبعض الغير المعين قال
في الفتح ولم أقف على تعيين
السائلة منهن عن ذلك الا عبد
ابن حبان من طريق يحيى بن
حامد عن أبي عوانة بهذا الاسناد
عن عائشة قالت فقلت وقد
أخرج النسائي من هذا الوجه
بإلفاظ قلن بالنون (لنبي صلى
الله عليه وآله وسلم) أي أنا أمير بك
لحقا (أي يدركك بالموت) قال
أطولكن يدا فأخذوا قصبة
يذرعونها أي يقدرونها بذراع
كل واحدة كي يعالوا أيهن

• (باب زكاة الذهب والفضة) •

(عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد عذوت لكم عن
صدقة الخيل والرقيق فهما وصدقة الرقة من كل أربعين درهما درهما وإيس في تسعين
ومائة شئ فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة درهم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وفي لفظ
قد عذوت لكم عن الخيل والرقيق وإيس فيما دون المائتين زكاة رواه أحمد والنسائي)
الحديث روى من طريق عاصم بن ضمرة عن علي ومن طريق المسرث الأعور عن علي
أيضا قال الترمذي روى هذا الحديث الأعمش وأبو عوانة وغيرهم ما عن أبي إسحق عن
عاصم بن ضمرة عن علي وروى سفيان الثوري وابن عينة وغير واحد عن أبي إسحق
عن الحرث عن علي وسألت محمد بن يحيى البخاري عن هذا الحديث فقال كلاًهما ما عندي
صحيح انتهى وقد حسن هذا الحديث الحافظ وقال الدارقطني المواب وقنه على علي
الحديث يدل على وجوب الزكاة في الفضة وهو مجمع على ذلك ويدل أيضا على أن زكاتها
ربيع العثم لا أعلم في ذلك خلافا ويدل أيضا على اعتبار النصاب في زكاة الفضة وهو
اجماع أيضا وعلى أنه مائة درهم قال الحافظ ولم يخالف في أن نصاب الفضة مائة درهم
الا بن حبان الاندلسي فانه قال ان أهل كل بلد يتعاملون بدراهمهم وذكر ابن عبد البر
اختلاف في الوزن بالنسبة الى دراهم الاندلس وغيرهما من دراهم البلدان قبل وبعدهم
اعتبر النصاب بالعدد لا بالوزن وهو خارق للاجماع وهذا البعض الذي أشار اليه هو
المريسي وبه قال المغربي من الظاهرية كما في البحر وقد قوى كلام هذا المغربي الظاهري
المغربي الصنعاني في شرح بلوغ المرام وقال انه الظاهر ان لم يمنع منه اجماع وحكي في
البحر عن مالك أنه يفترض نقص الحبة والحببتين ولا بد أن يكون النصاب خالصا من الغش
كما ذهب اليه الجمهور وقال المؤيد بالله والامام يحيى انه يفترض اليسير وقد رده الامام يحيى
بالعشر فيمادون وحكي في البحر عن أبي حنيفة أنه يفترض ما دون النصف وسياق تحقيق
مقدار الدرهم وفي الحديث أيضا دليل على أنه لازم كذا في الخيل والرقيق وقد تقدم
الكلام على ذلك (وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيما دون
خمس أو قمن لورق صدقة وإيس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة وليس فيما دون
خمس أو سق من القر صدقة رواه أحمد ومسلم وهو لا جدو البخاري من حديث أبي سعيد
وعن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كانت لك مائة درهم وحال
عليها الحول ففيها خمسة دراهم وإيس عليك شئ يعني في الذهب حتى يكون لك عشرون
دينارا فإذا كانت لك عشرون دينارا وحال عليها الحول ففيها نصف دينار رواه أبو داود)
حديث أبي سعيد المشار اليه هو متفق عليه ولفظه في البخاري ليس فيما دون خمسة

أطول جارحة (فككت سودة) بنت زمعة كازاده ابن هذ
(أطولهن يدا) من طريق المساحة (فعلنا بعد) أي بهدان تشركون سودة أطولهن يدا بالمساحة (انما) كانت أطول يدها

الصدقة) اي عاذا انما صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد باليد العضو وبالطول طواه ابل اراد العطاء وكثرته فالبعد هذا استعارة
للاصدقة والطول ترشيح لها لانه ثم
للمستعار منه (وكانت أسر عن الحق قابه) صلى الله عليه وآله وسلم

٢٦

ثم

(وكانت تحب الصدقة)

واستشكل كل هذا بما ثبت من
تقدم موت زينب وتاخر سودة
بعدها راجب بن رشيد بأن
عائشة لانه في سورة بنواها
فما لبث بعد أي بعد ان اخبرت عن
سودة بالطول الملقب في ولم تذكر
سبب الرجوع عن الحقيقة الى
الجازا لا الموت فتعين الحل على
الجازا انهم في حينئذ لاصح في
وكانت في الموضع عين عائدة على
الوجه التي عنها صلى الله
عليه وآله وسلم بقوله أطول كس
يدا وان كانت أبعد مذكور
اذ هو متعين لانيام الدليل على انها
زينب بنت جحش كما في - لم
طريق عائشة بنت طلحة عن
عائشة بلطف فكانت طولما
يدار زينب بنت جحش لانها كانت
تعمل وتصدق مع اتفاقهم على
أنها أولهن موتاً فتمسك بها
تكون هي المرادة وهذا من
اضمار ما لا يصلح غيره كقوله تعالى
- في بآرت بلجاب وعلى هذا
فلم تكن سودة مرادة قط
وليس الضمير عائداً عليه الكن
يعبر على هذا ما وقع من
التصريح بسودة عند البخاري
في تاريخه الصغير عن موسى بن
إسماعيل بهذا السند بلطف
فكانت سودة تأمر عن قول
بعضهم انه يجتمع بين روايتي

وسق من ان الصدقة وليس فيه دون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيمادون خمس
ذود من ابل صدقة وحديث على هو من - حديث أبي اسحق عن الحرث الاعور وعاصم
ابن ضمرة عنه وقد تقدم - ثم ان البخاري قال كلاهما عند صحاح وقد حسنه الحافظ
والحرث ضيف وقد كذبه ابن المديني وغيره وروى عن ابن معين وثقة وعاصم وثقه
ابن المديني وقال النسائي ليس به بأس قرأه خمس أواق بالتونين وبأثبات التحتية
مشدداً ومختلداً جميعاً أرفقة بضم الهمزة وتشديد التحتية وحكى العياشي وثقة بجوف
الاف وفتح لوار قال في المنتقى مقدار الأرفقة في هذا الحديث أربعة وعشرون رهماً بالاتفاق
والمراد بل درهم الخالص من النخعة - وكان مضروباً وغير مضروب قال عياض قال
أبو عبيد - ان الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عبد الملك بن مروان فجمع العلماء فجمعوا
كل درهم قدره سبعة مثاقيل قال وهذا يلزم منه أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم
أحال نصاب الزكاة على أمر مجهول وهو مشكل والصواب ان معنى ما نقل من ذلك أنه
لم يكن شيء منها من ضرب الاسلام وكانت مختلفة في لوزن ف عشرة مثاقيل ووزن عشرة
وعشرة فوزن ثمانية فاتفق لراى على أن ثمانية مثاقيل بالكتابة العربية ويصير وزن واحد
وقال غير لم يتغير المقياس في جاهلية ولا اسلام وأما الدرهم فاجمعوا على أن كل سبعة
مثاقيل عشرة دراهم انتهى قراى من الورق قد تقدم الكلام عليه وكذا تقدم الكلام على
قوله خمس ذود - خمسة أوق - فجمع وسق بفتح الواو ويجوز كسرهما كما حكاه صاحب
المحكم وجمعه حديثاً وساق كحل وأجال وهو متون صاعاً بالاتفاق وقد وقع في رواية
ابن ماجه من طريق أبي بصير عن أبي سعيد نخوه - هذا الحديث وفيه والوسق ستون
صاعاً وأخرجهما أبو داود أيضاً لكن قال - متون - فاختوما ولادار قطن من طريق عائشة
الوسق - ستون صاعاً وفيه دليل على أن الزكاة لا تجب فيمادون خمسة أوق وسقاً في
البحث عن ذلك ثلثي عشرون ديناراً الدينار مثقال والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم
والارهم - ثمانية دواين والدينار قيراطان والقيراط - وجان والطسوج حبتان والحبة
سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءاً من درهم كذا في القاموس في فصل
الميزان من حرف الكاف وفيه دليل على أن نصاب الذهب عشرون ديناراً والى ذلك ذهب
الكثر وروى عن الحسن البصري أن نصابه أربعون وروى عنه مثل قول الأكثر
ونصابه معتبر في نفسه وقال طائفة من العلماء معتبر في نصابه المتوهم بالفضة فيما بلغ منه
ما يقوم عاين درهم وجبت فيه الزكاة ويرده الحديث قوله عليه السلام في دليل
على اعتبار الحول في زكاة الذهب ومثله الفضة والى ذلك ذهب الأكثر وذهب ابن
عباس وابن مسعود والصادق والباقر والناصر وروى الى أنه يجب على المالك اذا
استدار نصاباً أن يركبه في الحان ثم يكتبه في الرقة ربع العشر وهو مطلق مقيد
بهذا الحديث فاعتبار الحول لا بد منه والضعف الذي في حديث الباب من غير ما

عند
البخاري ومسلم بأن زينب لم تكن حاضرة خطابه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك قالوا لو لم يردوا بغيره من
حضر ان ذلك معارض بما راد ابن حبان أن نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجتمعن عنده فلم يغادر منهن واحدة راجب

في الفتح بأنه يمكن أن يكون نفس غيره بسودته من أبي عوانة لكون غير عالم بيقدم له ذكر لأن ابن عيينة عن فراس قد خالفه في ذلك وروى عن الشعبي التصريح بأن ذلك لزينب رويده رواية ٢٧ الخ كما في المناقب من مستند ذكره الله

عن ابن ماجه والدارقطني والبيهقي والعقيلي من حديث عائشة من اعتبار الحول وفي اسناده حارثة بن أبي الرجال وهو ضعيف وبما عند الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر مثله وفيه اسهيل بن عياش وحديثه عن غير أهل الشام ضعيف وبما عند الدارقطني من حديث أنس وفيه حسان بن سباه وهو ضعيف قوله ففيه نصف دينار فيه دليل على أن زكاة الذهب ربع العشر ولا أعلم فيه خدفا

* (باب زكاة الزرع والثمار) *

(عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت سهار والعيم العشور وفيما سقي بالساية نصف العشور واهجد ومسلم والنسائي وأبو داود وقال سهارو اعيون وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت السماء والعيمون أو كما شربا العشر وفيما سقي بالنضح نصف العشر رواه الجماعة لا سيما لكن انظر النسائي وأبي داود وابن ماجه بعد بدل عثريا قوله والغيم ينضح العر لمجمة وهو المطر دجا في رواية أبي باللام قال أبو عبيد هو ما جرى من المياه في الانهار وهو سيل دون سيل الكبير وقال ابن السكيت هو الماء الجاري على الأرض قوله العشور قال النووي ضبطناه بضم العين جمع عشر وقال القاضي عياض ضبطناه عن عامة شيوخنا بفتح العير وقال وهو اسم للمخرج من ذلك وقال صاحب المطالع أكثر التميميخ بتولونه بضم و صوابه الفتح قال النووي وهذا الذي ادعاه من اصواب ايسر بصحيح وقد اعترف بأن أكثر الرواة وهو بالصم وهو الصواب جمع عشر وقد انتدوا على قواهم عشور أهل الذمة بالصم ولا فرق بين الانظير قوله بالساية هي البعير الذي يستقي به الماء من البئر ويقال له الناضح يقال منه سنايسنوسنوا اذا استقي به قوله فيما سقت السماء المراد بذلك المطر أو الثلج أو البرد أو الطل والمراد بالعيون السهار الجارية التي يستقي منها من دون اعتراف بالآلة بل تساح اساحة قوله أو كما عثريا هو ينضح العين له حلة وفتح الماء المثلثة وكسر الراء وتشديد التحتية وحكى عن ابن الاعراب تشديد مثلثة وردة فغلب قال الخطابي هو الذي يشرب بعروقه من غير سقي زاد ابن قدامة عن القاضي أبي يعلى وهو المستنقع في بركة ونحوها يصب اليه ماء المطر في سواق تسقي اليه قال واشتقاقه من العاقر وهو الساقية التي يجري فيها الماء لان الماشي يستقي فيها قال ومنه الذي يشرب من الانهار بغير مونة أو يشرب بعروقه كان يغرس في أرض يكون الماء قريبا من وجهها فحصل اليه عروق الشجر فيستغي عن السقي قال الحافظ وهذا التفسير أولى من الملاق أبي عبيد ان العثري ما سقته السماء لان سياق الحديث يدل على انه يركذا قول من فسره العثري بأنه الذي لا حرج له انه لازكاه فيه قال ابن قدامة لا تعلم في هذه التفرقة التي ذكرها خلافا لقوله بالنضح بفتح النون وسكون الصاد المججمة بعد هاء حاء هاء

قالت عائشة فكما اذا اجتمعنا في بيت احدنا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم غدا أيدى شافي الجدار تطاول فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش وكانت امرأة قصيرة ولا يمكن أطولنا نعرفنا حينئذ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما أراد بطول اليد الصدقة وكانت زينب امرأة صناعة باليد تدبغ رثة رزوتت صدق في سبيل الله قال الحاكم على شرط مسلم وهي رواية مبنية مرجحة لرواية عائشة بنت طلحة في أمر زينب رهي على شرط مسلم وروى ابن أبي خيثمة من طريق القاسم بن معن قال كانت زينب أول نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحوقه فهذه روايات بعضها بعضها بعضها يحصل من مجموعها أن في رواية أبي عوانة وهو ما (عن أبي هريرة رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رجل من بني اسرائيل كما عند أحد (لا تصدق بصدقة) هو من باب الالتزام كالذممة لا والقسم فيه مقدر كانه قال والله لا تصدق وزاد في رواية أبي عوانة الله وكرها في المواضع الثلاثة وكذا مسلم وبذلك تحصل المطابقة بين الحديث وترجمته بصدقة السر على رواية أبي ذر اذ لو كانت جهر الماخفي علمه حال الغنى لانه في الغالب لا يخفى بخلاف لا تخبرين (تخرج بصدقته) لضعفها في يد مسحق (فوضعه في يد سارق) وهو لا يعلم أنه سارق (فأصبحوا) أي القوم الذين فيهم هذا التصديق (يهدون تصديق)

الليلة (على سارق) اخبار جمع في التجب أو الامكار ولا بن لهيعة على فلان السارق (فقال) المصدق (اللهم لك الحمد) على
تصدقني على سارق حيث كان ذلك ٢٨ بارادتك لا بارادتي فان ارادتك كلها اجيلة ولا يصح مد على المكروه

سوان (لا تصدقن) لليلة
(بصدقة) على مستحق (نخرج
بصدقة) ليضعها في يد مستحق
(فوضعها في يد) امرأة (زانية)
فأصبحوا (أي بنو اسرائيل
(يتحدثون تصدق الليلة على)
امرأة (زانية فقال) المصدق
(اللهم لك الحمد) على تصدق
(على) امرأة (زانية) حيث
كان بارادتك قال في الفتح ولذي
يظهر أنه سلم ونقض ورني
بقضاء الله فحمد لله على ذلك
الحال لانه لمحمد على جميع
الحال لا يصح مد على المكروه
سواء وقد ثبت أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم كان اذا رأى
مالا يجبه قال اللهم لك الحمد على
كل حال (لا تصدقن) الليلة (بصدقة)
نخرج بصدقة فوضعها في يد
غني فأصبحوا يتحدثون تصدق
الليلة (على غني فقال اللهم لك
الحمد على سارق وعلى زانية وعلى
غني) زاد الطبراني فساء ذلك
(ناني) في منامه (بتقيل له) في
رواية الطبراني في مسند
الشاميين عند أحمد بن عبد
الوهاب عن أبي اليمان بن
الاسناد فساء ذلك فأن في
منامه وأخرجه أبو نعيم في
المستخرج عنه وكذا الاسماعيلي
من طريق علي بن عباس عن
شعيب وفيه تعيين أحد

أي بالسانية قوله بعلا بفتح الباء الموحدة وسكون العين المهملة ويروي بضمها قال في
القاموس البعل الأرض المرتفعة تطر في السخنة مرة وكل فحل وزرع لا يسقى أو ما سقته
السما انتهى وقيل هو الاشجار التي تشرب بهر وقها من الأرض والحديثان يدلان على
أنه يجب العشر فيما سقى بماء السماء والاسمار ونحوهما ما ليس فيه مؤنة كثيرة ونصف
العشر فيما سقى بالنوايح ونحوها مما فيه مؤنة كثيرة قال النووي وهذا متفق عليه
وان وجد مما يسقى بالنصح تارة وبالمطر أخرى فان كان ذلك على جهة الاستواء وجب
ثلاثة أرباع العشر وهو قول أهل العلم قال ابن قدامة لا نعلم فيه خلافا وان كان أحدهما
أكثر كالحكم الافن تعالدا كثر عند أحمد والثوري وأبي حنيفة وأحمد قولي الشافعي
وقيل يؤخذ بالتقسيم قال الحافظو يحتمل أن يقال ان أمكن فصل كل واحد منهما أخذ
بحسب وعن ابن القاسم صاحب مالك العبرة بما تم به الزرع ولو كان أقل (وعن أبي سعيد
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس
أواق صدقة ولا فيما دون خمس ذود صدقة رواه الجماعة وفي لفظ لأحمد ومسلم والنسائي
ليس فيما دون خمسة أوساق صدقة ولا فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمس
لثلاث وعن أبي سعيد أيضا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الوسق ستون صاعا رواه
أحمد وابن ماجه ولا أحمد وأبي داود ليس فيما دون خمسة أوساق زكاة والوسق ستون
مخنوما) قوله ليس فيما دون خمسة أوسق قد تقدم تفسير الوسق والواق والذود قوله
الوسق ستون صاعا هذا الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان من طريق عمر بن
يحيى عن أبيه عن أبي سعيد وأخرجه أيضا النسائي وأبو داود وابن ماجه من طريق
البخاري عن أبي سعيد قال أبو داود وهو منقطع لم يسمع أبو البخاري من أبي سعيد وقال
بوجاهة لم يدركه وأخرج البيهقي نحوه من حديث بن عمر وابن ماجه من حديث جابر
واسناده ضعيف قال الحافظ وفيه عن عائشة وعن سعيد بن المسيب وحديث ليس فيما
دون خمسة أوسق صدقة تخصص لعموم حديث جابر المتقدم في أول الباب والحديث
ابن عمر المذكور بعده لانهم ما يشملان الخمسة الا الوسق وما دونها وحديث أبي سعيد هذا
خاص بتدراية الخمسة الا الوسق فتجب الزكاة فيما دونها والى هذا ذهب الجمهور وذهب
ابن عباس وزيد بن علي والنفخي وأبو حنيفة الى العمل بالعام فلو اتجب الزكاة في
القليل والكثير ولا يعتبر بالصواب وأجابوا عن حديث الاوساق بأنه لا يفتض تخصيص
حديث العموم لانه مشهور وله حكم المعلوم وهذا غمائم على مذهب الحنفية القائلين
بأن دلالة العموم قطعية وان العمومات القطعية لا تخصص بالظنيات ولكن ذلك
يجري فيما نحن بصدد فان العام والخاص ظنيان كلاهما والخاص أرجح دلالة
واسنادا فية تقدم على العام تقدم أو تأخر أو قارن على ما هو الحق من أنه يبقى العام على

الاحتمالات التي ذكرها ابن التين وغيره قال الكرماني قوله أي في منامه أي أرى في المنام أو سمعها تنافا
ملكاً وغيره أو أخبره بنى أو أنامه عام وقال غيره أو أنامه فلكامه فقد كانت الملائكة تسلم بعضهم في بعض الأمور وقد

ظهر بالنقل الصحيح انها كلها لم تقع الا الاول كذا في الفتح (اما صدقة) زاد ابو امية فقد قبلت (فاما) على سارق فاعله ان يستعف عن مرقته واما الزانية فاعلمها ان تستعف عن زناها) باقصر ٢٩ (وأما لغني فاعله بعتير فينتقم عطاء

الله) وفيه ان الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجات من أهل الخير ولهذا نهجوا من الصدقة على هؤلاء الاصناف الثلاثة وفيه أن نية المصدق اذا كانت صالحة قبلت صدقته ولولم تقع الموقع واستجاب اعاءة الصدقة اذ لم تقع الموقع وأن الحكم للظاهر حتى يتبين سره بركة التسليم والرضا ودم التضجير بالقضاء كما قال بعض السلف لا تنطع الحرم ولو ظهر لك عدم التبول وهذا في صدقة التطوع أما الواجبة فلا تجزى على غنى وان ظنه فقيرا خلافا لابي حنيفة ومحمد حيث قال لا تسقط ولا تجب عليه الاعادة وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي في لزكاه (عن معن ابن يزيد) السلي الصابي (رضي الله عنه قال ابعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (سليم) (عن معن ابن يزيد) الصابي (وجدى) الاخفش الصابي ابن حبيب السلي (وخطب على) من الخطبة بكسر الخاء أى طلب من ولى المرأ أن يزوجهامنى (فأنسمنى) أى طلب لى النكاح فاجبته (وخاصمت اليه) صلى الله عليه وآله وسلم قال الزبير بن العوام والبرماوى كأنه سقط ههنا من البضارى ما ثبت في غيره وهو

الخاص مطلقا وهكذا يجب البناء اذا جهل اثار يخ وقد قيل ان ذلك اجماع والظاهر ان مقام النزاع من هذا القبيل وقد حكى ابن المنذر الاجماع على أن الزكاة لا تجب فيما دون خمسة أوسق مما أخرجت الارض الا أن أبا حنيفة قال تجب في جميع ما يقصد بزراعته غنمه الارض الا الحطب والقضب والحشيش والشجر الذى ليس له ثمر انتهى وحكى عياض عن داود ان كل ما يدخله الكيل يراعى فيه النصاب وما لا يدخل فيه الكيل ففي قلبه وكثيره الزكاة وهو نوع من الجمع وقال ابن العربي أقوى المذاهب وأحوطها للمساكين قول أبي حنيفة وهو لقسم بالعموم انتهى وههنا مذهب ثاب حكاه صاحب البحر عن الباقر والصادق أنه يعتبر النصاب في القرو والزيب والبر والشجر اذ هي المعتاة فانصرف اليها وقصر للعام على بعض ما تناوله بلا دليل (وعن عطاء ابن السائب قال أراد عبد الله بن المغيرة أن يأخذ من أرس موسى بن طلحة من الخضر اوات صدقة فقال له موسى بن طلحة ليس لك ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ليس في ذلك صدقة رواه لا ثرم في سننه وهو من أقوى المراسيل (رحمهم الله) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم من حديث اسحق بن يحيى بن طلحة عن عمه موسى بن طلحة عن معاذ بن علقمة وأما التنازع والبطخ والمان والقضب فممنوع عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وفيه ضعف وانقطاع وروى الترمذى بعضه من حديث عيسى بن طلحة عن معاذ وهو ضعيف وقال الترمذى ليس يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نبي يعنى في الخضر اوات وانما يروى عن موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل لا ذكره الدارقطني في العمل وقال الصواب مرسل وروى البيهقي بعضه من حديث موسى بن طلحة قال عندنا كتاب معاذ رواه الحاكم وقال موسى تابعي كبير لا يشكر أنه اتى معاذ وقال ابن عبد البر لم يلق معاذ ولا أدركه وكذلك قال أبو زرعة وروى البزار والدارقطني من طريق الحرث بن نيهان عن عطاء بن السائب عن موسى بن طلحة عن أبيه مرفوعا ليس في الخضر اوات صدقة قال البزار لا نعلم أحدا قال فيه عن أبيه الا الحرث بن نيهان وقد حكى ابن عدى تضعيفه عن جماعة والمشهور عن موسى مرسل ورواه الدارقطني من طريق مروان ابن محمد السنجاري عن جرير عن عطاء بن السائب فقال عن أنس بدل قوله عن أبيه واهله تضعيف منه ومروان مع ذلك ضعيف جدا وروى الدارقطني من حديث على بن مثله وفيه الضعف بن حبيب وهو ضعيف جدا وفي الباب عن محمد بن بحش عند الدارقطني وفي سنده عبد الله بن شبيب قيل عنه انه يسرق الحديث وعن عائشة عند الدارقطني أيضا وفيه صالح بن موسى وفيه ضعف وعن علي موقوف عند البيهقي وعن عمر كذلك عنه والحديث يدل على عدم وجوب الزكاة في الخضر اوات والى ذلك ذهب مالك والشافعي

فالفقيه يعنى حكم لى أى أظفرني بمرادى يقال فلج الرجل على خصمه اذا ظفربه (وكان أبي يزيد أخرج ذاتير يتصدق بها فوضعهما) أى ذاتير (عند رجل في المسجد) قال في الفتح لم أقف على اسمه وفي السياق حذف تنديده وأذن له أن يتصدق بها

على المحتاج اليها اذا نام طلقا (لجنت فأخذتها) من الرجل الذي اذن له في التصديق به باختيار منه لا بطريق الغصب (فأثبته بها) أي بالصدقة (فقال والله ما بالك تأردت) ٣٠ على الخصوص بالصدقة بل أردت عموم الفقراء أي من

غيرهم على الوكيل أن يعطى الولد وقد كان الولد فقيرا (نقصته) يعني أبيه وهذه الخصة تفسر الخصة الأولى (المرسل) الله صلى الله عليه وآله (وسلم) فقال لك ما نويت من أجر الصدقة (يا يزيد) لأنك نويت الصدقة على محتاج وابنك محتاج اليها فوقع الموضع وان كان لم يخطر ببالك أنه يأخذها (ولك ما أخذت يا من) لأنك أخذت محتاجا اليها وانما أضافها صلى الله عليه وآله وسلم لأنه دخل في عموم الفقراء المأذون للوكيل في الصرف اليهم وكانت صدقة تطوع قال في الفتح وفيه دليل على العمل بالمطلقات على الإطلاق وان أحق المطلق لو خالفه فسد من الأفراد لقيت الانظمة واستدل به على جواز دفع الصدقة الى كل أصل وفرع ولو كان من تلزم نفقته ولا حجة به لانها واقعة حال فاحتمل أن يكون من كان مستقلا لا يلزم أيام بيده نفقته وفيه جواز الاقتصار بالما هو بالدينية والتحدث بنعم الله وفيه جواز التمايم بين الاب والابن وان ذلك بمجرد لا يكون عقوقا وجواز الاختلاف في الصدقة ولا سيما صدقة التطوع لان فيه

وقالا نعم تجب الزكاة فيما يكال ويدخر لا في الثياب وعن أحمد انه ما يخرج ما يكال ويدخر ولو كان لا يقات وبه قال أبو يوسف ومحمد وأوجبهما في الخضر اوات الهادي والقسم الا الحشيش والطيب لحديث النامس شركاه في ثلاث ووافقه ما أبو حنيفة الا أنه استثنى السعف والتبن واستدلوا على وجوب الزكاة في الخضر اوات بعموم قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وقوله وما أنخرجنا لكم من الارض وقوله وأتاحه يوم حصاده وبعموم حديث فيما سقت السماء العشر ونحوه قالوا وحديث الباب ضعيف لا يصلح تخصيص هذه العمومات وأجيب بأن طريقه يقوى بعضهم ببعض فافترس تخصيص هذه العمومات ويقوى ذلك ما أخرجه الحاكم والبيهقي والطبراني من حديث أبي موسى ومعاذ حين بعثهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم فقال لا تأخذوا الصدقة الا من هذه الاربعه الشعير والحنطة والزبيب والتمر قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل وما أخرجه الطبراني عن عمر قال انما من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في هذه الاربعه فذكرها وهو من رواية موسى بن طلحة عن عمر قال أبو زرعة موسى عن عمر مرسل وما أخرجه ابن ماجه والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلقظ انما من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب زاد ابن ماجه والذرة وفي اسناده محمد بن عبيد الله العرزمي وهو متروك وما أخرجه البيهقي من طريق مجاهد قال لم تكن الصدقة في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا في خمسة فذكرها وأخرج أيضا من طريق الحسن فقال لم يفرض الصدقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا في عشرة فذكرها الخمسة المذكورة والابل والبقر والغنم والذهب والفضة وحكى أيضا عن الشعبي أنه قال كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى أهل اليمن انما الصدقة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب قال البيهقي هذه المراسيل طرقها مختلفة وهي يؤكدها بعضهم ببعض ومعهما حديث أبي موسى ومعهما قول عمرو بن علي وعائشة ليس في الخضر اوات زكاة انتهى فلا أقل من انتفاء هذه الاحاديث لتخصيص تلك العمومات التي قد دخلها التخصيص بالانوساق والبقر العوامل وغيرها فيكون الحق ما ذهب اليه الحسن البصري والحسن بن صالح والثوري والشعبي من أن الزكاة لا تجب الا في البر والشعير والتمر والزبيب لا فيما عدا هذه الاربعه مما أخرجت الارض وأما زيادة الذرة في حديث عمرو بن شعيب فقد عرفت ان في اسنادها متروكا ولا يمكنها معتمدة بهرسل مجاهد والحسن

(وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبعث عبد الله بن رواحة فيفحص الفضل حين يطيب قبل أن يؤكل منه ثم يخبرهم ويأخذونه بذلك الخرص أو يدعونه اليهم بذلك الخرص لكن يحصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمار وتفرق رواه أحمد

فوق اسرار وفيه أن للمتصدق أجر ما نواه سواء صدق المستحق أو لا لان الاب لا يرجع له في الصدقة وابو على ولده بخلاف الهبة والله أعلم وهذه الحديث من أفراد البخاري (عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله

عليه) وآله (وسلم إذا انتفت المراه) على عيال زوجها لو أضايانه ونحو ذلك (من طعام) زوجها الذي في (بئها) المتصرفه فيه إذا
أذن لها في ذلك بالتصريح أو بالافهم من اطراد العرب فعات ٣١ رضاهم ذلك حال كونها (غير منسدة) له

بأن لم تتجاوز العادة ولا يؤثر
فقد نه وقيد بالطعام لان لزوم
يسمح به عادة بخلاف الدراهم
والدنانير فان اتفاهامنه بغير
اذنه لا يجوز فلو اضطرب العرف
أو شككت في رضاه أو كان
شخصا يشع بذلك وعلمت ذلك من
حاله أو شككت فيه حرم عليها
التصدق من ماله الا بصريح
أمره وإيسر في حديث الباب
تصريح بجواز التصديق بغير
اذنه نعم في حديث أبي هريرة عند
مسلم وما انتفت من كسبه من
غير أمره فان نصف أجره له لكن
قال النووي معناه من غير أمره
الصريح في ذلك القدر المعين
ويكون معها اذن عام ساق
متناول لهذا القدر وغيره اما
بالصريح أو بالافهم كما مر قال
النووي وقال الخطابي هو على
العرف الجاري وهو اطلاق
رب البيت لزوجه طعام
الضيف والتصدق على السائل
فما بال الشارع ربه البيت لذلك
ورفعه فيه على وجه الاصلاح
لا الفساد والامراف وفي حديث
أبي أمامة الباهلي عند الترمذي
مرثوعا وقال حسن لا تنفق
امراة شيئا من بيت زوجها الا
بأذن زوجها قيل يا رسول الله ولا
الطعام قال ذلك أفضل أموالنا
وفي حديث سعيد بن أبي وقاص

وأبو داود وعن عتاب بن أسيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعث على
الناس من يخرص عليهم كرومهم وغارهم مرواه الترمذي وابن ماجه وعنه أيضا قال
أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أريخص العنب كما يخرص النخل فتؤخذ
من كانه زيبا كما تؤخذ صدقة النخل فمراروا أبو داود والترمذي وعن سهل بن أبي
حنمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثالث فان
لم تدعوا ائمت فدعوا الرابع روه الخمسة الا ابن ماجه حديث عائشة فيه واسطة
بين ابن جريح والزهرى ولم يعرف وقد روه عبد الرزاق والدارقطنى بدون الواسطة
المذكورة وابن جريح ممدلس فله تركه ما تدايسا ذكر الدارقطنى الاختلاف فيه
فقال روه صالح عن أبي الاخير عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبي هريرة وأرسله
معمر ومالك وعقيل وليذكر وأبهريرة وحديث عتاب بن أسيد أخرجه أيضا باللفظ
الاول أبو داود وابن حبان واللفظ الثاني الشافعى وابن حبان والدارقطنى ومداوه على
سعيد بن المسيب عن عتاب وقد قال أبو داود لم يسمع منه وقال ابن قانع لم يذكره وقال
المتذرى سقطا عنه ظاهر لأن مولد سعيد في خلافة عمر ومات عتاب يوم مات أبو بكر
وسبقه الى ذلك ابن عبد البر وقال ابن السكن لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من وجه غير هذا وقد روه الدارقطنى بسند فيه الواقدي فقال عن سعيد بن المسيب عن
المسور بن مخرمة عن عتاب بن أسيد وقال أبو حاتم الصحيح عن سعيد بن المسيب أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أمر عتابا بمرسل وهذه رواية دالرحن بن ابي بصير عن الزهرى
وحديث سهل بن أبي حنمة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وصححه وفي اسناده عبيد
لرحن بن مسعود بن يار الراوى عن ابن أبي حنمة وقد قال البزار انه انفرده وقال ابن
القطان لا يعرف حاله قال الحاكم وله شاهد باسناده متفق على صحته أن عمر بن الخطاب
أمر به ومن شواهد ما روه ابن عبد البر عن جابر مرثوعا خنقوا في الخرص الحديث
وفي اسناده ابن أبي عمير والاحاديث المذكورة تدل على مشروعية الخرص في العنب
والنخل وقد قال الشافعى في أحد قولييه بوجوبه مستدلا بما في حديث عتاب من أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أمر بذلك وذهبت العترة ومالك وروى عن الشافعى الى أنه جائز
فقط وذهبت الهادوية وروى عن الشافعى أيضا الى أنه مندوب وقال أبو حنيفة لا يجوز
لأنه رجم بالغيب والاحاديث المذكورة ترد عليه وقد قصر جواز الخرص على مورد
النص بعض أهل الظاهر فقال لا يجوز الا في النخل والعنب ووافقه على ذلك شريح وأبو
جعفر وابن أبي النوارس وقيل يل يقاص عليه غيره مما يمكن ضبطه بالخرص واختلاف
في خرص الزرع فاجاز للمصلحة الامام يحيى رمنعه الهادوية الشافعية تقول ودعوا
الثالث قال ابن حبان له معنيان أحدهما أن يترك الثالث والرابع من العشر وثانيهما

عند أبي داود لما يبيع روه الله صلى الله عليه وآله وسلم النساء قامت امرأة فقالت يا رسول الله انا كل على آباءنا وأبنائنا قال
أبو داود وأرى فيه أزواجنا فما يحل لنا من أموالهم قال الرطب تأكله وتمديه قال أبو داود الرطب أى بفتح الراء الخبز

والبقل والطيب بضم الراء القروية ومن هذا ان الحكم يختلف باختلاف عادة البلاد وحال الزوج من فساد محبة وغيرها
وباختلاف حال المذفق منه بين أن يكون ٣٢ بسم الله تعالى وبين أن يكون له خطر في نفس الزوج فيخل بمنزله

وبين أن يكون ذلك رطباً يمشى
فساده ان تأخرو بين غيره (كان
لها أجراً بما أنفق) غير
مفسدة (ولزوجها أجر بما
كسب) أي بسبب كسبه
(وللغازن) الذي يكون يسهده
حفظ الطعام المتصدق منه
(مثل ذلك من الاجر) لا ينقص
بعضهم أجر بعض (أي من أجر
بعض (شياً) وفي هذا الحديث
التصديت والعنينة وتابى عن
تابعى عن صحابى ورواته كلهم
كوفيون وجري رازى أصله من
الكوفة وأخرجه أيضاً في الزكاة
والبيوع ومسلم في الزكاة وكذا أبو
داود والترمذى وأخرجه النسائى
في عشرة النساء وابن ماجه في
التجارات (عن حكيم بن حزام)
بالحاء والزاى الاسدى المكي ولد
يجوف الكعبة في حكمه الزبير
ابن بكار وهو ابن أخى أم
المؤمنين خديجة وعاش مائة
وعشرين سنة شطرها في الجاهلية
وشطرها في الاسلام وأعتق مائة
رقبة وحج في الاسلام وصنع مائة
بذنة ووقف بعرفة بمائة رقة في
أعناقهم أطواق الفضة مائة وش
فيما اعتقاه الله عن حكيم بن حزام
وأهدى ألف شاة ومات بالمدينة
سنة خمسين أو ستة وأربع أو ثمان
ونحوه من أوجه ستة (رضى الله
عنه عن النبي صلى الله عليه)

أن يترك ذلك من نفس الثمرة قبل أن نعشر وقال الشافعى أن يدع ثلث الزكاة أو ربعها
لغيرها هو بنفسه وقبل يدعه ولاهله قدر ما يابى كلون ولا يخرص وأخرج أبو نعيم في
الاصحابة من طريق الصلت بن زيد بن الصلت عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لم يستعمله على الخرص فقال ثابت لما انصف وبق لهم النصف فانهم
بمرفون ولا تصل اليهم (وعن الزهرى عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه قال نهى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجعور ورولون الحبين أن يؤخذوا في الصدقة قال
الزهرى عمر بن من عمر المدينة رواه أبو داود وعن أبي أمامة بن سهل في الآية التي قال الله
عز وجل ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون قال هو الجعور ورولون حبين فنهى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم أن يؤخذوا في الصدقة (الذي رواه النسائى) الحديث الاول
سكت عنه أبو داود والترمذى ورجال اسناده رجال الصحيح والحديث الثانى في
اسناده عبد الجليل بن حبيب الصحيح ولا بأس به وبقيته رجاله رجال الصحيح وقد أخرج
نحوه الترمذى وقال حسن صحيح غريب من حديث البراءة قال في قوله تعالى ولا تيمموا
الخبيث منه تنفقون نزلت فينا معشر الانصار كنا أصحاب لمخل فكان الرجل يأتي من فخله
على قدر كثرته وقلته وكان الرجل يأتي بالقنوء والقنوين فيعلقه في المسجد وكان أهل
الصفة ليس لهم طعام فكان أحدهم إذا جاع أتى القنوء فغض به بعضاه فسقط البسر
والغرفيا كل وكان ناس من لا يرغب في الخير يأتي الرجل بالقنوء فيمضيه الشيص والحشف
والقنوء وقد انكسر فيعلقه فأنزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات
ما كسبتم وما أنخرجنا لكم من الارض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم يأخذونه
الآن نفقه ضوافيه قال لو أن أحداً كم أهدى اليه مثل ما أعطى لم يأخذ الا على انماض
وحياء قال فكان بعد ذلك يأتي أحدنا بالخبز ما غنوده قوله الجعور وبضم الجيم وسكون
العين المهملة وضم الراء وسكون الواو بعددها قال في القاموس هو عمر ردى قوله
ولون الحبين بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون التحتية بعددها قال في
القاموس حبيب كز بير عرقل قوله الرذالة بضم الراء بعددها ذال معجمة هي ما اتقى
جده كما في القاموس وقوله نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ فيه دليل
على أنه لا يجوز للمالك أن يخرج الردى عن الجعيد الذي وجبت فيه الزكاة نصائى
القرى قياسا في سائر الاجناس التي تجب فيها الزكاة وكذلك لا يجوز للمصدق أن يأخذ
ذلك

• (باب ما جاء في زكاة العسل) •

(عن أبي سياره المتبعى قال قلت يا رسول الله أنى نحل قال فاد العشور قال قلت
يا رسول الله أحلى لي جيلها قال غمى لي جيلها رواه أحمد وابن ماجه وعن عمرو بن

شعيب
والله (وسلم قال البداءة) المذقة (خير من البداءة) السائلة وهذا هو المعتمد وهو قول الجمهور
وقد بسط الحافظ ابن حجر الاقوال في بيان المراد من العلياء والسفلى لا تطول بذكرها ثم قال وكل هذه التاويلات المفسدة

تضعيل عند الاحاديث المتقدمة المصروفة بالمراد فالمراد ما في مفسر الحديث بالحديث ومحصل ما في الايات المتقدمة ان اعلى
الايدى المتقدمة عن المتقدمة عن الاخذ ثم الاخذ بغير سؤال وأسنل ٣٣ الايدى السائلة والمناجعة والله أعلم

(وابداً بمن تعول) وفيه تقديم
نفقة نفسه وعياله لانها مخصصة
فيه بخلاف نفقة غيره زاد
النساق من حديث طارق
المخاري أمك وأباك وأختك
وأخاك ثم ادناك أدناك وروى
النساق أيضاً من حديث أبي هريرة
قال رجل يا رسول الله عندي
دينار قال تصدق به على نفسك
قال عندي آخر قال تصدق به
على زوجك قال عندي آخر قال
تصدق به على ولدك قال عندي
آخر قال تصدق به على خادمك
قال عندي آخر قال أنت أبصر به
ورواه أبو داود والحاكم لكن
بتقديم الولد على الزوجة (وخير
الصدقة عن ظهري) أي
لا صدقة كاملة الا عن ظهري
قال في القحط معنى الحديث أفضل
الصدقة ما وقع من غير محتاج
الى ما تصدق به لنفسه أو لغيره
تلزمه نفقة قال الخطابي انظر
الظهير يرد في مثل هذا الشبايح
للحكايم والمهم أفضل الصدقة
ما خرج الانسان من ماله بعد
ان يستبقى منه قدر الكفاية
ولذلك قال بعده وابدأ بمن تعول
وقال البيهقي المراد غنى يستظهر
به على التواضع التي تنوبه
والتمكين لا تظلم هذا هو المقصد
في معنى الحديث قال النووي
ان التصديق بجميع المال

شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أخذ من العسل العشر ورواه
ابن ماجه وفي رواية له جاءه لالهلال أحد بنى منمان الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بعشور ونخل له وكان له أربعون واديا يقال له سلة فمضى له ذلك الواري فلما ولي عمر بن
الخطاب كتب قتيان بن وهب الى عمر يسأله عن ذلك فكتب عمر ان أدى اليه ذلك ما كان
يؤدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عشور ونخله فاحم له سلة والافانها هو ذباب
غيث يا كاه من يشاهروا أبو داود والنساق ولا يداود في رواية بنحوه وقال من كل عشر
قرب قريبة) حديث أبي سارة أخرجه أيضاً أبو داود والبيهقي وهو منقطع لانه من رواية
سليمان بن موسى عن أبي سارة قال البخاري لم يدرك سليمان أحد من الصحابة وليس في
زكاة العسل شيء يصح قال أبو عمرو بن عبد البر لا يتوهم هذا جرحاً وحديث عمرو بن شعيب
قال الدارقطني يروى عن عبد الرحمن بن الحارث وابن لهيعة عن عمرو بن شعيب مسنداً
ورواه يحيى بن سعيد الانصاري عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن مسعود قال الحافظ فلهذه
عنته وعبد الرحمن وابن لهيعة ليسا من أهل الاتقان لكن تابعهما عمرو بن الحارث أحد
الثقات وتابعهما أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفي الباب عن ابن
عمر عند الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في العسل في كل عشرة أرقاق
زق وفي استاده صدقة السمين وهو ضعيف الحفظ وقد خواف وقال النساق هذا حديث
منكر ورواه البيهقي وقال تدر به صدقة وهو ضعيف وقد تابعه طلحة بن زيد عن موسى
ابن يسار ذكره المروزي ونقل عن أحد تضعيفه وذكر الترمذي انه سأل البخاري عنه فقال
هو عن نافع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يروى عن أبي هريرة عند البيهقي وعبد
الرزاق وفي استاده عبد الله بن عمر بن عبد الرحمن وهو متروك وعن سعد بن أبي وقاص عند
البيهقي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعمله على قومه وانه قال لهم هم أدوا العشر
في العسل وفي استاده منير بن عبد الله ضعيف البخاري والازدي وغيرهما قال الشافعي
وسعد بن أبي ذئب يحكي ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر به شيء
وانه نهي رآه هو فتطوع له به قومه قال ابن المنذر ليس في الباب شيء ثابت قوله متعان
بضم الميم وسكون المشاة بعد هاء مهمله وكذا المتعنى قوله سلبية بفتح الميم مهمله واللام والياء
الموحدة هو وادبني متعان قاله البكري في معجم البلدان وقد استدل بالحديث الباب
على وجوب العشر في العسل أبو حنيفة وأحمد وإسحق وحكاها الترمذي عن أكثر أهل
العلم وحكاها في البحر عن عمرو بن عباس وعمر بن عبد العزيز والباقي والمؤيد بالله
وأحمد في الشافعي وقد حكى البخاري وابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن عمرو بن عبد
العزيز انه لا يجب في العسل شيء من الزكاة وروى عنه عبد الرزاق أيضاً مثل ما روى عنه
صاحب البحر ولكنه بأسناد ضعيف كما قال الحافظ في القحط ذهب الشافعي ومالاً

يستحب لمن لا دين عليه ولا له مال لا يصبرون ويكون هو من
يصر على الاضافة والنفقة فارق لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه قال ولختار ان معنى الحديث أفضل الصدقة ما وقع بعد القيام

بحقوق النفس والعيال بحيث لا يصير المتصدق محتاجا بعد صدقته الى أجدد في الغنى في هذا الحديث حمل ما تدفع به الحاجة الضرورية كالأكل عند

٣٤

والنوري وحكام ابن عبد البر عن الجوهري الى عدم وجوب الزكاة في العسل وحكامه في البحر عن علي عليه السلام وأشار العراقي في شرح الترمذي الى ان الذي نقله ابن المنذر عن الجوهري وأولى من نقل الترمذي واعلم ان حديث أبي سياره وحديث هلال ان كان غير أبي سياره لا يدلان على وجوب الزكاة في العسل لانهما تطوعا بها وحكي له ما يدل مأخوذ وعقل عمر الله فامر بمثل ذلك ولو كان سبيلا سبيل الصدقات لم يخبر في ذلك وبقيته حديث الباب لا تنتهض للاحتجاج بها او يؤيد عدم الوجوب ما تقدم من الاحاديث القاضية بان الصدقة انما تجب في أربعة أجناس ويؤيده أيضا ما رواه الجدي بأسناده الى معاذ بن جبل انه أتى بوقص البقر والعسل فقال معاذ كلاهما لم يأمر في فيه صلى الله عليه وآله ولم يثنى قوله والا فانهما هود باب غيث أي وان لم يؤدوا عشوا والنحل فالعسل مأخوذ من ذباب النحل وأضاف الذباب الى الغيث لان النحل يقصده واضع القطر لما فيها من العشب والنخس قوله يا كاهن من يشاء يعني العسل فالضمير راجع الى المقدر المحذوف وفيه دليل على ان العسل الذي يوجد في الجبال يكون من سبق اليه الحق به

• (باب ما جاء في الركا زوا المعدن)

عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اللهم اخرجها جبارا والبه ثرجبار والمعدن جبار وفي الركا زوا المعدن وعنه ربيعة بن عبد الرحمن عن غيره واحد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقطع بلال بن الحارث المزني هادن القبيلة وهي من ناحية الفرع فتلل المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم رواه أبو داود ومالك في الموطأ الحديث الاول له طرق واقتطاع الحديث الثاني أخرجه أيضا الطبراني والحاكم والبيهقي بذكر قوله وهي من ناحية الفرع الخ قال الشافعي بعد أن روى هذا الحديث ليس هذا مما ثبتته أهل الحديث ولم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاقطاعه وأما الزكاة في المعادن دون النخس فليست مروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيهقي هو كما قال الشافعي وقد روى هذا الحديث عن الدراودى عن ربيعة بن كزاد الكوفي عن موطأ وكذا في المستدرک وكذا ذكره ابن عبد البر ورواه أبو سيرة المدائني عن مطرف عن مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن بلال موصولا لكن لم يتابع عليه ورواه أبو أويس عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده وعن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس هكذا قال البيهقي وأخرجه من الوجهين الآخرين أبو داود وسأني حديث ابن عباس المشار اليه في باب ما جاء في اقطاع المعادن من كتاب احكام الموات قوله اللهم اخرجها من ناحية الفرع الخ لا تتكلم قوله جبار أي هدد وسيأتي الكلام على ذلك قوله وفي الركا زوا المعدن الركا بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي مأخوذ من الركا بفتح الراء يقال ركا بركا اذا دفعه فهو مر كوز وهذا متفق عليه

عن نفسه الاذى وما هذا سبيله فلا يجوز الا بشار بل يحرم وذلك انه اذا أثر غيره أدى الى اهلاك نفسه أو الاضرار بها أو كشف عورته فإعارة حقه أولى على كل حال فاذا سقطت هذه الواجبات صح الا بشار وكانت صدقته هي أفضل لاجل ما يستحقه من غمص الفقر وندة مشقة وجهه اذا يدفع التعارض بين الادلة انتهى (ومن يستعفف) يطلب العفة وهي الكف عن الحرام وسؤال الناس (يعفقه الله) أي يصبره عفيقنا (ومن يستغن يغنه الله) أي من يطلب الغنى يعطيه الله ذلك (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وهو على المنبر) قال ابن عبد البر فيه اباحة الكلام للخطيب بكل ما يصلح من موعدة وعلم وقربة (وذكر الصدقة) وفيه الحث على الانفاق في وجوه الطاعة (والتعفف) أي كان بعض الغنى على الصدقة والفقير على العفة وفيه تنصيص الغنى مع القيام بحقوقه على الفقر لان المطاع انما يكون مع الغنى (والمسئلة) ولمسلم والتعفف عن المسئلة وفيه كراهية السؤال والتذمير عنه ومحل ما إذا لم تدع له ضرورة من خوف

هلاك ونحوه وقد روى الطبراني من حديث ابن عمر بأسناده في مقال مرفوعا ما اعطى من سعة قال

بأفضل من الاخذ اذا كان محتاجا (البداء العلياء خير من البداء السقي فالبدا العلياء هي المفقعة) اسم فاعل من أنفق ورواه

أودود وغيره المتعفة ورجمه الخطابي قال لاف الساق في ذكر المسئلة والتعفف عنها وقال شارح المشكاة نفسه بالعفة يناسب الحمل والمنفعة غير مناسب له لكن انما يتم هذا الوقتصر على قوله ٢٥

يقوله (و) ليس (السائل) هو السائل (للدلالة على علو المنفعة) وسفالة السائل ورد التها وهي ما يستدرك منها فظهر بهذا ان ما في البخاري ومسلم ارجح من احادي روايته أبي داود فتلا ورواية ويؤيد ذلك رواية - كيم عند الطبراني باسناد صحيح مرفوعا يد الله فوق يد المعطى ويد المعطى فوق يد المعطى ويد المعطى أسفل الايدي وعند النسائي من حديث طارق الهاربي قدمنا المدينة فاذا النبي صلى الله عليه وآله وسلم قائم على المنبر يخاطب الناس وهو يقول يد المعطى العليا وهذا نص يرفع الخلاف ويدفع تعسف من تعسف في تأويله ذلك كتقول بعضهم العليا لا اخذة والسفلى المانة أو العليا لا اخذة والسفلى المنفعة وقد كان اذا أعطى الفقير العطية يجعلها في يده نفسه ويأمر الفقير ان يتناولها لتكون يد الفقير هي العليا أدب مع قوله تعالى ألم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصلوات قال فلما أضيف الاخذ الى الله تعالى فوضع لله موضع يده أسفل من يد الفقير الاخذ وقال ابن العربي والتحقيق ان السفلى يد السائل وأما يد الاخذ فلا

قال مالك والشافعي الركا زدن الجاهلية وقال أبو حنيفة والثوري وغيرهما ان المعدن ركا زواحتج لهم قول العرب اركا ز الرجل اذا اصاب ركا زواهي قطع من الذهب تخرج من المعدن وخالفهم - في ذلك الجمهور فقالوا لا يقال للمعدن ركا زواحتجوا بما وقع في حديث الباب من التفرقة بينهما بالمعطف فدل ذلك على المغايرة وخص الشافعي الركا ز بالذهب والفضة وقال الجمهور ولا يختص واختاره ابن المنذر قوله القلبية منسوبة الى قبل يفتح القاف والباء وهي ناحية من ساحل البحر بين اوبين المدينة خمسة أيام والفرع موضع بين نخلة والمدينة والحديث الاول يدل على ان زكاة الركا ز الخمس على الخلاف السابق في تفسيره قال ابن دقيق العيد ومن قال من انقضاءه ارفى لركا ز الخمس اما مطلقا ارفى اكثر الصور فهو اقرب الى الحديث انتهى وظاهر مسو كان الواجد له - لما أودميا والى ذلك ذهب الجمهور فيخرج الخمس وعند الشافعي لا يؤخذ منه شيء واتبعوا على انه لا يشترط فيه الحول بل يجب اخراج الخمس في الحال والى ذلك ذهب العترة قال في الفتح وأغرب ابن العربي في شرح الترمذي فذكر عن الشافعي الاشتراط ولا يعرف ذلك في شيء من كتبه ولا كتب أصحابه ومصرف هذا الخمس مصرف خمس النبي - عند مالك وأبي حنيفة الجمهور وعند الشافعي مصرف الزكاة وعن أحمد وروايتان وظاهر الحديث عدم اعتبار النصاب والى ذلك ذهب الحنيفة والعترة وقار مالك وأحمد واصلح يعتبر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيما دون خمس أواق صدقة وقد تقدم وأجيب بان الظاهر من الصدقة الزكاة فلا تتناول الخمس وفيه نظر قوله فقلل المعدن لا يؤخذ منها الا الزكاة فيه دليل لمن قال ان لو اوجب في المعدن الزكاة وهي ربع العشر كالشافعي وأحمد واصلح ومن أداتهم أيضا قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الرقة ربع العشر ويقاس غيرها عليها وذهب العترة والحنفية والزهرى وهو قول للشافعي الى انه يجب فيه الخمس لانه يصدق عليه اسم الركا ز وقد تقدم الخلاف في ذلك

• (أبواب اخراج الزكاة) •

• (باب المبادرة الى اخراجها) •

(عن عقبه بن الحرث قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم العصر فامر ع ثم دخل البيت فلم يلبث أن خرج فقات أو قبل له فدل كذا حلفت في البيت تبرأ من الصدقة فكبره ان أبيته فقسمته رواه البخاري وعن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما سلطت الصدقة ما لفظ الا أهل كتمه رواه الشافعي والبخاري في تاريخه والحميدي وزاد قال يكون قد وجب عليك في مالك صدقة فلا تخرجها فذلك الحرام الحلال وقد احتج به من يرى تعلق الزكاة بالعين قوله تبرأ بكسر المنة وسكون الموحدة الذهب الذي لم يصف ولم يضرب قال الجمهور لا يقال الا للذهب وقد قاله

يد الله هي المعطية ويد الله هي الاخذة وكتاها معطيا وكتاها معينا انتهى وهو رضى بأن البحث انما هو في بدا لا ذمين وأما يد الله عز وجل فباعتبار كونه مالك كل شيء نسبت يده الى الاعطاء وباعتبار قبوله الصدقة ورضا بها نسبت يده الى الاخذ وقد

روى أصح في مسنده ان حكيم بن حزام قال بارسل الله ما الدال على ان الله تعالى لا يعطي ولا تأخذ وهو صريح في ان الاخذة
 ليست بعلية وقد ذكر أبو العباس ٢٦ الداني في أطراف الموطا ان هذا التقدير المذكور في حديث ابن عمر هذا

مدرج فيه ولم يذكر ذلك - تتدا
 نعم في كتاب الصحابة للمسكري
 باسناده فيه انقطاع عن ابن عمر
 انه كتب الى بشر بن مرزبان
 سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول اليه يا
 خير من اليه السائل ولا أحسب
 السائل الا السائل ولا العلية
 الا المعطية فهذا يشهد بان
 التفسير من كلام ابن عمر وبؤيده
 ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عمر
 قال كنا نحدث ان اليه العلية
 هي المنفقة قاله في الفتح وفي
 هذا الحديث الحديث
 والعنفه ورواه ما بين بصري
 ومدي وأخرجه مسلم وأبو
 داود والنسائي في الزكاة (عن
 أبي موسى رضي الله عنه قال
 كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اذا جاءه السائل أو
 طلبت اليه حاجة قال اشعروا
 توجروا) سواء قضيت الحاجة
 أم لا (ويقضي الله على لسان
 نبيه صلى الله عليه وآله وسلم)
 ما شاء) وهذا من مكارم أخلاقه
 صلى الله عليه وآله وسلم ليصلوا
 جناح السائل وطالب الحاجة
 وهو فخاق باخلاق الله حيث
 يقول نبيه صلى الله عليه وآله
 وسلم اشعروا اذا أمر على
 الله عليه وآله وسلم بالشقاعة
 عند مع علم بأنه مستغن عنها

بعضهم في النفقة انتهى وأطلقه بعضهم على جميع جواهر الأرض قبل ان تصاغ
 وتضرب حكام بن الانباري عن أبي كذا في كذا أشار اليه ابن دريد قوله ان أخته أي
 تركه بيت عندي قول فقسمته في روايه للبخاري فامرت بقسمته والحديث الاول
 يدل على مشروعية المبادرة بخارج الصدقة قال ابن بطال فيه ان الخير ينبغي ان يساويه
 فان الاوقات تعرض والموانع تمنع والموت لا يؤمن والتسوية غير محمود زاد غيره وهو
 ان خاص للذمة وأنني للمعاجة وأبعد من المثل المذموم وأرشدني الرب تعالى وأمحي للذنب
 والحديث الثاني يدل على ان مجرد مخالطة المصلحة لغیرها من الاموال سبب لاهلاكه
 وظاهره وان كان الذي خلطه باغیرها من الاموال عازما على اخراجها بعد حين لان
 التراخي عن الخارج لا يبعد ان يكون سببا لهذه العقوبة أعني هلاك المال
 واحتجاج من أحج به على تعاقب الزكاة بالعين صحيح لانها كانت متعلقة بالذمة لم يستقم
 هذا الحديث لانها لا تكور في جرم من أجزأ المال فلا يستقيم اختلاطها باغیرها
 ولا كونها سببا لاهلاكها ما خلطته

(باب ما جاء في تجليلها)

(عن علي عليه السلام ان العباس بن عبد المطلب سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
 تجليل صدقته قبل ان تحل فرخص له في ذلك رواه النخعي لا النسائي وعن أبي هريرة قال
 بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على صدقة فقبل منع ابن جميل وخالدين
 الوليد وعباس عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما
 يقوم ابن جميل الا أنه كان قديرا فاغناه الله وأما خالدا فافكم نظلمون خالدا قد احبس أذراعه
 وعناده في سبيل الله تعالى وأما العباس فهي على ومثلها معها ثم قال يا عمر ما شعرت
 ان عم الرجل صوابه رواد أحدكم وأخرجه البخاري وليس فيه ذكر عمر ولا ما قبل
 له في العباس وقال فيه فهي عليه ومثلها معها قال أبو عبيد آرى والله أعلم انه أخرجه
 الصدقة عامين حاجة عرضت للعباس وللإمام ان يؤثر على وجه لنظرتم بأخذه ومن
 روى في علي ومثلها فيقال ان ثلث من صدقة عامين ذلك العام والذي قبله
 حديث علي أخرجه أيضا الحاكم والدارقطني والبيهقي وفيه اختلاف ذكره الدارقطني
 ورجع رساله وكذا أخرجه أبو داود وقال الشافعي لا أرى أثبت أم لا يعني هذا الحديث
 ويشهد له ما أخرجه البيهقي عن علي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انا كنا اخفنا
 فاسلفنا العباس صدقة عامين رجاله ثقات الا ان فيه انقطاعا وبعده أيضا حديث أبي
 هريرة المذكور بعده قوله يتقم بكسر القاف وفكها والكسر أفصح وابن جميل هذا
 قال ابن الاثير لا يعرف اسمه لكن وقع في تعليق الناضي حسين الشافعي وتبعه الروائي
 ان اسمه عبد الله وذكر الشيخ سراج الدين بن الملائن ان بعضهم سماه حميدا ووقع في

لان عدم شأنه من نفسه وبأشياء من جوده فالشفاة المسبقة عنده من يحتاج الى تحريه كدراعية
 الى الخبر متبا كذا بطريق الأولى وهذا الحديث أخرجه أيضا في الادب والتوحيد ومسلم وأبو داود في الادب والترمذي في العلم

والناساني في الزكاة (عن اسمعيل بن أبي بكر) الصديق (رضي الله عنه) ما قالت قال لي النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) لا توكي) يقال
أو كى ما في سنانة إذا شدة بالوكاه وهو الخيط الذي يشده برأس القربة أي ٣٧
لا توكي على كى) أي لا تغني

مالك من الصدقة خشيعة فتأده
فتقطع عنك ما من الرزق (وفي
رواية يوصي فيوصي الله
عليه) والاحسان معرفة قدر
الشيء وزنا أو عدد أو هو من باب
المقابلة واحسان الله هو المراد
به قطع البركة أو حبس مادة الرزق
أو احسانه عليه في الآخرة وفي
هذا الحديث الحديث
والاحسان والعنينة ورواية
نابهة عن صحابة ورواه كلهم
مدينون لا عبادة فكوفي
وأخرجه البخاري في الهمزة ومسلم
في الزكاة وكذا النسائي (وفي رواية
لنوفى) مر أو عيت المتاع في
الوعاء إذا جعلته فيه ووعيت
الشيء حفظته والمراد لازم
الابناء وهو الامساك (في معنى
الله عليك) واستناد الى الله مجاز
عن الامساك (أو ضحي
ما استطعت) فعل أمر من الرضخ
وهو العطاء اليسير أي أنفق من
غير احتياق أي ما دمت مستطيعا
قادرة على الرضخ وفي هذا
الحديث الحديث والاختبار
والعنينة وأخرجه أيضا في الزكاة
والهمزة ومسلم في الزكاة
والناساني فيه وفي عشرة النساء
(عن حكيم بن حزام رضي الله
عنه قال قلت يا رسول الله أ رأيت)
أي أخبرني عن حكم (أشياء

رواية ابن جرير أبو جهم بن حذيفة بدل ابن جبريل وهو خطأ لأطابق الجميع على ابن
جبريل وقول الأكرانه كان انصاريا وأما أبو جهم بن حذيفة فهو قرشي فافترقا نسبه
وأعتاده جمع عتاد يفتح العين المهملة بعدها فوقية وبعدها ألف المهملة والاعتاد
آلات الحرب من السلاح والدواب وغيرها ويجمع أيضا على اعتدة ومعنى ذلتهم
طلبوا من خالد الزكاة أعتاده ظن منهم أنها التجارة وإن الزكاة فيها واجبة فقال لهم
لا زكاة فيها على فقالوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن خالد اصنع الزكاة فقال أنكم
تظلمونه لأنه حبسها ووقفها في سبيل الله تعالى قبل الحول عليها فلا زكاة فيها ويحتمل أن
يكون المراد لو وجبت عليه زكاة لأعطاه ولم يشح بها لأنه قد وقف أموال الله تعالى متبرعا
فكيف يشح بواجب عليه واستنبط بعضهم من هذا وجوب زكاة التجارة وبه قال
جمهور السلف والخلف خلافا لداود وفيه دليل على صحة الوقف وصحة وقف المنقول وبه
قالت الأمة بأسرها لأبا حنيفة وبعض الكوفيين وقال بعضهم هذه الصدقة أتي
منها ابن جبريل وخالد والعباس لم تكن زكاة إنما كانت صدقة تطوع سكاها القاضى
عباس قال ويؤيده ابن عبد الرزاق روى هذا الحديث وذكر في روايته أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لم يندب الناس إلى الصدقة وذكر تمام الحديث قال ابن النصارى
المالكية وهذا التأويل أليق بالقصة ولا يظن بالصحابية منع الواجب وعلى هذا فصدر
خالد واضح منه أن خرج ماله في سبيل الله فخاف في مال يحمي من المواناة بصدقة الطوبى
يكون ابن جبريل شح بصدقة الطوبى فغضب عليه وقاله العباس هي على مثلها ما بها
أي أنه لا يمنع إذا طلبت منه انتهى كلام ابن النصارى قال القاضى عياض ولكن طهر
الاحاديث في الصحيحين أنهم في الزكاة اتروا له بثرة ولله صلى الله عليه وآله وسلم عمر
على الصدقة وإنما كان في القريضة ورجح هذا النووي قولاه في على ومنها
معها مما يقوى أن المراد به أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأخذ بهم أنه تجمل من
العباس صدقة عامين ما أخرجه أبو داود الطيالسي من حديث أبي رافع أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال لعمرانا كأنهما صدقة مال العباس عام الأول وما أخرجه
الطبراني والبخاري من حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله وسلم نزل من العباس
صدقة عامين وفي أسناده محمد بن ذكوان وهو ضعيف ورواه البخاري من حديث موسى
ابن طلحة عن أبيه نحوه وفي أسناده الحسن بن عمار وهو متروك ورواه الدارقطني من
حديث ابن عباس وفي أسناده منديل بن عتي والعزمي وهو ماضى بقاء والصواب أنه
مرسل ومما يرجح أن المراد ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو أراد أن يجعل
ماله لاجل امتناعه لكفاه أن يجعل مثلها من غير زيادة وأيضا الحمل على الامتناع
فيه سواء كان بالعباس والحديثان يدلان على أنه يجوز تجمل الزكاة قبل الحول ولو اعلمين
في ذلك ذهب الشافعي وأحمد وأبو حنيفة وبه قال الهادي والثالث قال المؤيد بالله

كنت ألتفت أي أقعد وأتقرب والخمسة في الأصل الاثم فكانه أراد أني عني الاثم وعن ابن مسعود أن الحسن التفت الله
العتق بلفظ كنت ألتفت بها يعني أتبرجها قال عياض رواه جماعة من الرواة في البخاري بالثلثة

رواية ومعه في (بها في الجاهلية) قبل لاسلامه (من صدقة أو عتاقة) وكان أعتق مائة رقبة في الجاهلية وحمل على مائة بعير (وصلة رحم فهل) لي (فيها من أحر فقال ٣٨ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسألت علي) قبول (ماسلف) لك (من خير)

وقال الحارثي معناه ما تقدمت من الخير الذي عنته هولاء ويؤيد ظاهر هذا الحديث ما رواه الدارقطني في غرائب مالائ من حديث أبي سعيد مرفوعاً قال لم يكافر بخن اسلامه كتب الله له كل حسنة كان زانقها ومحا عنه كل سيئة كان زانقها وكان عمله بعد ذلك الحسنات بعد أن أسألتها لي سبع مائة ضعف والسيئة بخلافها ما أن يجبر وزانق عنها السكن هذا لا يخرج على النواعد الا صوابه لان الكافر لا تصح منه في تركه عبادة لان شرطها النية وهي متعذرة منه ونحوها كتب له ذلك الخير بعد اسلامه تفضلاً من الله سبحانه فارق في الفتح وأما من قول ان الكافر لا يناب لحمل معنى الحديث على وجوه أخرى منها ان يكون المعنى انك بفعلك ذلك اكتسبت طباعا جميلا فانتفعت بذلك الطبايع في لاسلام أو تكون تلك العادة قد مهدت لك معونة على فعل الخير أو انك اكتسبت بذلك شأنا جميلا فهو باق لك في الاسلام أو انك ببركة الخير هديت الى الاسلام لان المبادئ عنوان الفضائل أو انك بتلك الافعال رزقت الرزق الواسع قال ابن الجوزي

وهو أفضل وقال مالك بن نيرة وسفيان الثوري ودأود وأبو عبيد بن الحرث ومن أهل البيت المناسرة لا يجزئ حتى يحول الحول واستدلوا بالاحاديث التي فيها تعليق الوجوب بالحول وقد تقدمت وتسايم ذلك لا يضر من قال بعمدة لتجيب لان الوجوب متعلق بالحول بالاتزان وانما النزاع في الاجزاء قبله

(باب تدركه لز كافة في بلداه ومراعاة المنصوص عليه لا القيمة وما يقال عند دفعها)

عن أبي جحيفة قال قدم علينا مصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخذ الصدقة من أغنيائنا فجعلها في فقرائنا فكانت غلاما يتهاقأطاني منها قلو صا رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن عمر بن بن حصين انه استعمل على الصدقة فلما رجع قيل له أين المال قال والله ما أرسأني اخذناه من حيث كنا نأخذ على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ووضعناه حيث كنا نضعه رواه أبو داود وابن ماجه وعن طائوس قال كان في كتاب

معاذ من خرج من مخلاف الى خلاف فان صدقته وعشره في مخلاف عشيرة رواه الأثرم في سننه) الحديث الا قول هو من رواية حصص بن غياث عن أشعث عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه وهو لا يثق الا أشعث بن سوار وفيه مقال وقد أخرج له مسلم متابعة قال الترمذي بعد ذكر الحديث وفي الباب عن ابن عباس والحديث الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناده رجال الصحيح الا ابراهيم بن عطاء وهو صدوق والحديث الثالث أخرجه أيضا سعيد بن منصور بإسناد صحيح الى طائوس لم يلق من انتقل من مخلاف عشيرة فصدقته وعشره في مخلاف عشيرة وفي الباب عن معاذ عند الشيخين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعثه الى اليمن قال له خذها من أغنيائهم وضعها في فقرائهم وقد استدل بهذه الاحاديث على مشروعية صرف زكاة كل بلد في فقرائه وله وكرهية صرفها في غيرهم وقد روى عن مالك والشافعي والثوري انه لا يجوز صرفها في غير فقرائه البلد وقال غيره هم انه يجوز مع كراهة لما علم بالضرورة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يستدعي الصدقات من الاعراب الى المدينة ويصرفه في فقرائه المهاجرين والانصار كما أخرج النسائي من حديث عبد الله بن هلال الثقفي قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقتل كذا في عذاق أو شاة من الصدقة فقال صلى الله عليه وآله وسلم لولا انهم انعطى فقرائه المهاجرين ما أخذتها ولما أخرجهم اليه في وعلقه البخاري عن معاذ انه قال لاهل اليمن اتوني بكل خبيس واميس أخذته منكم مكان الصدقة فانه أرفق بكم وأنفع لاهل المهاجرين والانصار بالمدينة وفيه انقطاع وقال الاسماعيلي انه مرسل فلاحجة فيه لاسماعيل مع معارضة حديثه المتفق عليه الذي تقدم وقد قال فيه بعض الرواة من الجزية بدل قوله الصدقة أو يحمل على انه بعد كناية من في اليمن والافناء معاذ أيضا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله من مخلاف

قيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى عن جوابه فانه سأل هل لي بها من أحر فقال أسألت علي الخ ما أسألت من خير والعق في فعل خير في مكانه أراد انك قد فعلت خيرا والخير يدح فاعله ويجازي عليه في الدنيا فقد روى مسلم من

حدث أنس مرفوعا يثاب في الدنيا بالرزق على ما يفعله من جوده قال ابن النير لم يثبت الحكم من أجل قوة الاختلاف فيه قال الحافظ ابن حجر لا مانع من أن الله يشرف إلى إحسانه في الإسلام ثوابا

٣٩

الح فيه دليل على أن من انتقل من بلد إلى بلد كان زكاه له لاهل البلد الذي انتقل منه
 مهما أمكن اتصال ذلك اليهم (وعن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بعثه إلى اليمن فقل خذ الحب بن الحب والناقم من العنم والبعير من الابل والبقرة
 من البقر واه أبوداود وابن ماجه والجبرانات المقدرة في حديث أبي بكر تدل على أن
 القيمة لا تنزع والا كانت تلك الجبرانات عبثا) الحديث صحيحه الحاكم على شرطهما
 وفي أسناده عطاء عن معاذ ولم يسمع منه لانه ولد بعد موته أو في سنة موته أو بعد موته
 بسنة وقال البرازي لا تعلم أن عطاء مع من معاذ وقد استدلى به في الحديث من قال إنهم يحب
 الزكاة من العين ولا يعدل عنها إلى القيمة إلا عند عدمها وعدم الجنس وبذلك قال الهادي
 والقاسم والشافعي والامام يحيى وقال أبو حنيفة والمؤيد بالله اسم يتجزئ مطلقا وبه قال
 الناس والمنصور وبان وبوالعباس وزيد بن علي واستدلوا بقول معاذ فتقوني بكل خميس
 وأبيض فان الخميس والأبيض ليس القيمة عن الاعيان التي تجب فيها الزكاة وهو مع كونه
 فعل صحابي لا حجة فيه فيه انقطاع وإرسال كما قدمنا في الشرح للحديث الذي قبله هذا
 فالحق أن الزكاة واجبة من العين لا يعدل عنها إلى القيمة إلا عند الضرر والجبرانات تضم
 الجيمع جبران وبه ما يجبر به الشيء وذلك نحو قوله في حديث أبي بكر السابق ويجعل
 معها شاتين إن استبد برثاله أو عشرين درهما فان ذلك ونحوه يدل على أن الزكاة واحدة
 في العين ولو كانت القيمة هي الواجبة لكان ذلك عبثا لأنهم اتفقت باختلاف الأزمنة
 والامكانة فتقدير الجبران بمقدار معلوم لا يناسب تعلق الوجوب بالقيمة وقد تقدمت
 الإشارة إلى طرف من هذا (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 إذا أعطيتكم الزكاة فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا اللهم اجعلها مغنما ولا تجعلها معرمارا
 ابن ماجه وعن عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتاكم
 قوم بصدقة قال اللهم صل عليهم فأنادى أبو أوفى بصدقة فسأل اللهم صل على آل أبي
 أوفى (متفق عليه) الحديث الأول أسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا سويد بن سعيد
 حدثنا الوليد بن مسلم بن الجعفي بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة قد ذكر والجعفي بن
 عبيد الطائفي متروك وسويد بن سعيد فيه مقال وفي الباب بن وائل بن حجر عبد النساف
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل بعث بناقاة حسنة في الزكاة اللهم بارك فيه
 وفي آله قولا فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا كأنه جعل هذا القول نفس الثواب لما كان له
 دخل في زيادة الثواب تبارك اللهم صل عليهم في رواية على آل فلان وفي أخرى على فلان
 قولا على آل أبي أوفى يريد أبا أوفى نفسه لأن الآل يطلق على ذات الشيء كقوله في قصة
 أبي موسى القسدا وفي من مار من منامير آل داود وقيل لا يقال ذلك إلا في حق الرجل
 الجليل قاله رواه أبي أوفى عن علقمة بن خالد بن الحرث الأسدي شهد هو وبه عبد الله بن

واحسانا انتهى وفي هذا
 الحديث الحديث والعتبة
 ورواية تامة يحيى عن تابعي عن
 صحابي وأخرجه أيضا في السبع
 وأدب والعتق وأخرجه مسلم
 في الايمان (عن أبي موسى
 رضى الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال الخازن المسلم
 الامين الذي ينفذ بشا من كسورة
 مثله وحفنة مضارغ أنفذه
 أرثقه لذ من الانهال أو من
 التعميل وهو الامضاء (وربما
 قال يعطى ما أمر به) من الصدقة
 (كأنه الامور طيب به نفسه
 فذهب إلى الشخص الذي
 أمر له) مبداه من قول أي الذي
 أمر الأمر له (به) أي بالرفع
 (أحد المتصدقين) بفتح التاء
 لكن أجره غير مضاعف له عشر
 حسنات بخلاف رب المال فهو
 نحو قولهم في المبالغة القلم أحد
 أساتين وقيد الخازن بكونه
 مسلما لأن الكافر لا قيمة له
 وبكونه أمينا لأن الخائن غير
 مأجور ورتب الاجر على
 اعطاء ما أمر به لئلا يكون خائنا
 أيضا ولا تكون نفسه بذلك
 طيبة بل لا بد من لينة في فقد
 الاجر ليضل كل الجميل من
 يخل بمال غيره وإن يعطى من
 الأمر بالرفع إليه لا غيره وهذا
 الحديث أخرجه أيضا في الوكالة

والاجارة ومسلم في الزكاة وكذا أبوداود والنساف (عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال ما من يوم يصبح العباد فيه ينزل فيه أحد (الملك) كان ينزل في منزل أحد (الملك) أعطاه من (خالفا) بفتح

الآية الكريمة الوعد بالتيسير ان يتفق في وجوه البر والوعيد بالتيسير بمكسه والتيسير المذكور اعم من أن يكون
 لاحوال الدنيا أو لاحوال الآخرة وكذا دعا الملك بالخلف ٤١ بحمل الامرين وأما الدعاء بالتلف فيحمل تلف

ذلك المال بعينه أو تلف نفس
 صاحب المال أو المراتب فوات
 أعمال البر التي تشغل بغيرها قال
 النووي الاتفاق المذروح ما كان
 في الطاعات وعلى العيال
 والضيقان والظروعات (وعنه)
 أي عن أبي هريرة (رضي الله
 عنه) أنه سمع رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يقول
 مثل البخل والمنفق كم مثل
 رجلين عليهما جبتان من
 حديد لا كثر اهما بالموحدة وفي
 رواية بالنون وهي بالوحدة
 ثوب شخص ومن ولا مانع من
 اطلاقه على الدرع (من ثديهم)
 جمع ذي إلى تراقيهما) جمع
 ترقوة العظم من لترفين في
 أعلى الصدر ومن رأس المنكبين
 إلى طرف ثغرة الصدر (أما
 المنفق فلا يتفق) شيئا رالا
 سبغت أي امتدت وغطت (أو
 وفرت) من الوفور والشك
 من راوى أي كذا (على
 جملته حتى تخفى أي تستتر في
 رواية تخفى من أجل الشيء إذا
 ستره) بانه أي أصابعه وروى
 ثيابه وهو تخفى وفي رواية
 حتى تغشى أنامله (وتستور
 ثره) تقول عقت الديار إذا
 دهرت وغشاها الريح إذا
 طمسها وهو في الحديث متعدد
 أي تجمع أثر مشبه به لسبوغها

المجود على جميع الاحوال لا يحمده على المكروه سواء وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم كان اذا رأى ما لا يحببه قال الحمد لله على كل حال راي فأتى وقيل له في رواية
 الطبراني فساء ذلك فأتى في منامه وكذلك أخرجه أبو نعيم والاسماعيلي وفيه تعيين أحد
 الاحتمالات التي ذكرها ابن ابي عمير قال الكرماني قوله أي أرى في المنام أو سمع
 عانقا ملكا أو غيره أو أخبره نبي أو أفناه عام وقار غيره أو أفناه ملك فكله فقد كان الملائكة
 تكلم بعضهم في بعض الامور وقد ظهر بما سلف ان الواقع هو الاول دون غيره قوله
 اما صدقت فقد ثبت في رواية الطبراني ان الله قد قبل صدقتك في الحديث لانه على ان
 الصدقة كانت عندهم متصلة بأهل الحاجة من أهل الخير له ما يحبوا وفيه راية
 المتصدق اذا كانت صالحة بقيت صدقته ولو لم تقع الموقع واختلت انتهما في الاجزاء
 اذا كان ذلك في زكاة الفرض ولا دلالة في الحديث على الاجزاء ولا المنع ولهذا ترجم
 البخاري على هذا الحديث بالنظر الاستفهام فقال باب اذا صدق على غنى وهو لا يعلم ولم
 يحزم بالحكم قال في الصحيح فان قيل ان الخبر إنما تضمن قصة صدقة رفع الاطلاع فيها على
 قبول الصدقة برؤيا صادقة تناقضية في أين يقع تعميم الحكم فالجواب ان التخصيص
 في هذا الخبر على رجاؤه استعناف هو الدال على تعدية الحكم فيمتدنى ارتباطه بالتبطل
 بهذه الاسباب انتهى

*(باب برقة المال بالدفع الى السلطان مع العدل والجور
 وانه اذا ظلم بزيادة لم يحتسب با عن شيء)*

(عن أنس ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أدبت الزكاة المرسولة
 فقد برئت مما الى الله ورسوله قال نعم اذا أدبتما الى رسولي وسدبرت منها الى الله ورسوله
 فلان أجراها وانما على من بدلها محتسرا لا محذوقا حتى يعمومه من يرى المجمل في الامام
 اذا هلك عنده من ضمان الفقراء دون ذلك وعن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال انما استكون بعدى أثره وأمور منكم ورسا قالوا يا رسول الله ما
 تأمرنا قال تؤدور الحق الذي عليكم وسابون الله لدى اكمه يتفق عليه وعن وائل بن
 حجر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجل يسأله قال رأيت ان كان علينا
 أمر ائمتنا حثنا بالواحدة منهم فقال ائمتنا وأطيعوا فانما عليهم ما حثوا
 وعليتكم ما حثتم رواه مسلم والترمذي وصححه الحديث الاول أخرجه أئمة الحارث بن
 وهب وأورد الحافظ في التلخيص وسكت عنه وفي الباب عن جابر بن عتيق مرفوعا
 عند أبي رواد بنظريكم ركب مبعوضون فاذا أتوكم فرجبواهم واخلوا بينهم
 وبين ما يتفنون فان عدلوا فرفقهم وار ظلوا فاعلموا وأرضوهم فان غامز كانتكم
 رسا هم وعن سعد بن أبي وقاص عند الطبراني في الاوسط مرفوعا دفعوا اليهم ما حثوا

يعني ان الصدقة تستر خطايا المتصدق كما يستتر الذنوب لدى يجز
 على الارض أثر مشي لابه بهرور الذيل عليه فضرير المثل بدرع سابعة فاسترسلت عليه حتى سترت جميع بدنه والمراد ان
 ح نيل ٦

الجواد اذا اهدى بالصدقة انفسهم لها صدر وطابت به انفسهم فتوسعت بالانفاق (وأما الخيل فلا يريدان بفتح شيئا الا زنت) أي
التصقت (كل حادثة) يسكون الادم ٤٢ (مكانهم انه يوسعها ولا تنسج) ضرب المثل بـ رجل أو اذ ان بلبس

دوعا يستحسن به فحالت يدها بينها
و بينا رتبه على سائر جسده
فاجتمعت في عنقه فلم تمت ترقوته
والله في ان الخيل اذا حدثت
نفسه بالصدقة شمت نفسه
وضاق صدره وانقبضت يدها
(عن أبي موسى رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال على كل مسلم صدقة) أي على
سبيل الاستحباب لما كدولا
في المال سوى لزكاه الا
على سبيل السدب ومكالم
الاخلاق كما قاله الجمهور (فقالوا
يا بني الله في لم يجد) ما تصدق به
(قال يعمل ليد من ينفع نفسه
ويتصدق قالوا فان لم يجد قول
بعيد هذا طبعه المهورف)
أي المظلم والمجر (فقالوا فان
لم يجد) أي لم يتدر (فول عليه عمل
بالمعروف) وعند البخاري في
الادب من وجه آخر عن شعبة
فانه امر بنظير أو بالمعروف وزاد
أبو داود وأحمد والسيوطي
عن مالك (وليسك عن الشر
فانها) أي الخصلة التي هي
الامساك (له) أي للامساك
(صدقه) وظاهره ان الامر
بالمعروف والامساك عن الشر
رتبة واحدة وليس كذلك بل
الامساك هو الرتبة الاخيرة قول
الزين بن المنبر انما يحصل ذلك
للممسك عن الشر اذا نوى
بالامساك لقربة بخلاف محض

نهر وعمر ابن عمر وسعد بن أبي وقاص رأيا هريرة وأبي سعيد عن سعد بن منصور
و برأي شعبة ان رجلا سألهم عن الدفع الى السلطان فقالوا ادفعها الى السلطان وفي
رواية قال لهم هذا السلطان يفعل ما ترون فادفع اليه زكاه قالوا نعم ورواه البيهقي
عنهم وعن غيره هم أيضا وروى ابن أبي شعبة عن طريق قزعة قال قلت لابن عمر ان لي مالا
فالي من ادفع زكاته قال ادفعها الى هؤلاء القوم يعني الامراء قلت اذا اتخذوا ذونا بهم اثابا
وطيبا قال وان وفي رواية انه قال ادفعوا صدقة أموالكم الى من ولاة الله امركم فمن بر
فانفسه ومن أثم فعليه وفي الباب أيضا عند البيهقي عن أبي بكر الصديق والمغيرة بن شعبة
وعائشة وخرج البيهقي أيضا عن ابن عمر باسناد صحيح انه قال دفعوها اليهم ونشربوا
الخمر ونخرج أيضا عن حديث أبي هريرة انه قال انك ان صدقت فاعطه صدقتك فان اعتدى
عليك فقله ظهرك ولا تلعنه وتل اللهم اني احسب عندك ما أخذتني قوله أثره بفتح
الهمزة راء الله المثلثة هي اسم للاستئثار الرجل على أصحابه والاحاديث المذكورة في
الباب اسندلها الجمهور على جو زكاه الى سلاطين الجور واجرائهم وحكي
المهدي في البحر عن العترة وحديث قول الشافعي انه لا يجوز دفع زكاه الى الظلمة ولا
يجزئ واستدلوا بقوله انه لا ينال عهدى الظالمين ويجوز بان هذه الآية على تسليم
صحة الاستدلال بها الى محل النزاع عمومها مخصوص بالاحاديث المذكورة في الباب وقد
زعم بعض المتأخرين ان الدلالة المذكورة لا تدل على مطالبة الجور زين لانها في المصدق
والنزاع في الواجب وهو غنله عن حديث ابن مسعود وحديث واقل بن حجر المذكورين في
الباب وقد حكي في التقرير عن أحمد بن عيسى والباقر مثله قول الجمهور وكذلك عن
المنصور وأبي مضر وقد استدل احاديثهم أيضا بما رواه ابن أبي شعبة عن شعبة قال سأل
ابن عمر عن زكاة فتدل دفعها اليهم ثم سألته به فذات فتدل لان دفعها اليهم فأنهم قد
ضاعوا أصلا وعند مع كونه قول صحيح ولا حجة فيه ضعيف الاسناد لانه من رواية
جابر الجعفي ومن جملة ما احتج به صاحب البحر للقائلين بالجواز بانهم لم يزلوا يخذلوا
ولانه ادوا جازا على ما يثبت على من أعطى الخوارج وأجاب عن الاول بانه ليس باجتماع وعن
الثاني ان ذلك كالمعذور مصلحة اذا تصرح بالاجراء ولا يخفى ضعف هذا الجواب
وايضا ما ذهب اليه الجمهور من الجواز والاجراء (وعن بشير بن الخصاصية قال قلنا

يا رسول الله رقومنا من أصحاب الصدقة يعتدون علينا أفنمك من أموالنا بقدر
ما يعتدون علينا فقال لا رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا عبد الرزاق وسكت عنه
أبو داود والمنذري وفي اسناده ديبم السدوسي ذكره ابن حبان في الثقات وقال
في التقریب مقبول وفي الباب عن جرير بن عبد الله وأبي هريرة عن عبد الله بن جابر والحديث
اسندل به على انه لا يجوز كتم شيء عن المصدقين وان ظلموا وتعدوا وقد عورض ذلك
بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم من سئل ففوق ذلك فلا يعطه كما تقدم في حديث أنس

الطويل

عن غيره فكانه قد صدق عليه بالسلامة منه فان كان شره لا يتعدى

نفسه فقد تصدق على نفسه بان منعها من الاثم قال وليس ما تضمنه الخبر من قوله فان لم يجد ترتيبا وانما هو لا يوضح لما يفعله

من يجوز عن خصله من الخصال المذكورة فإنه يمكنه خصله أخرى فنأمكنه أن يعمل بیده فيصدق وأن يغيب المهور وان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويسلك عن الشر فينبغي العمل الجميع ٤٣ ومقصود هذا الباب ينزل منزلة

الصدقات في الأجر ولا سيما في حق من لا يقدر عليها وينهم منه ان الصدقة في حق التادر عليها أفضل من الأعمال القاصرة ومحصل ما ذكره في حديث الباب انه لا بد من الشفقة على خلق الله وهي اما بالمال أو غيره والمال اما حاصل أو مكتسب وغير المال اما فعل وهو الاغاثة وامتلك وهو الامساك انتهى وبسط في النسخ في بيان ذلك والذي ذكرناه فيه كناية ورواة هذا الحديث كوفيون الاشيج البخاري فبصري وشعبة فواسطي وفيه الحديث والعنعنة ورواية الابن عن أبيه عن جده وأخرجه مسلم والنسائي في الزكاة (عن أم عطية رضي الله عنها) انها قالت بعثت الى نسيبة أم عطية (الانصارية بشاة) من الصدقة (فارسلت) نسيبة الى عائشة رضي الله عنها) رفقاً كان مقتضى اظهار أن تقول بعثت الى بضمير المتكلم الجبر وراكماء بعثت عن نفسها بالطاهر حيث قالت الى نسيبة موضع المضمرة الذي هو ضمير المتكلم الجبر وراكماء على سبيل الالتفات أو جردت من نفسها ذاتاً تسمى نسيبة وليس أم عطية غير نسيبة بل هي هي ونحوه هذا التوهم زاد ابن

الطويل الذي رواه عن كتاب أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم تقدم الجمع بين هذا الحديث وبين ذلك هذا قال ابن رسلان لعل المراد بالمنع من التكمين ان ما أخذ الساعي ظمناً يكون في ذمته لرب المال فان قدر المال على استرجاعه منه استرجعه والاستقرار في ذمته

(باب أمر الساعي ان بعد الماشية حيث ترد الماء ولا يكذبهم حشداً ما به)

(عن عبد الله بن عمر وارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال توحد صدقات المسلمين الى مياههم رواه أحمد وفي رواية لـ أحمد وأبي داود والجب ولا يجب ولا تؤخذ صدقاتهم الا في ديارهم) الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى والمحاظ في التلخيص وفي اسناده محمد بن اسحق وقد عنع في الباب عن عمر بن الخطاب عن أبي داود والنسائي والترمذي وابن حبان وصححه أحمد في حديث الباب وعمر أس عن أحمد وابن حبان وعبد الرزاق وأخرجه النسائي عنه من وجه آخر قوله لا يجب بفتح الجيم واللام ولا يجب بفتح الجيم والنون قال ابن اسحق معنى لا يجب ان تصدق الماشية في موضعها ولا تجلب الى المصدق ومعنى لا يجب ان يكون المصدق باقضى مواضع أصحاب الصدقة فتجنب اليه فتمواع ذلك وفسر مالك الجلب بان تجلب القرم في السباق فيجرك وراه اشئ يستحب به فيه في والجلب ان يجنب مع القرم الذي سبق به فرسا آخر حتى اذا دنا تحول لراكب عن القرم المجنوب فسبق قال ابن الاثير له تفسيران فذكرهما وتبعه المنذرى في حاشيته والحديث يدل على ان المصدق هو الذي يأتي للصدقات ويأخذها على مياه أهلها لان ذلك أسهل لهم

(باب حمة الامام المواشي اذا تروعت عنده)

عن أنس قال عدت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الله بن أبي طلحة الجعفي ووافيته في يده الميسر يسر ابل الصدقة أخرجه ولاحدوا بن ماجه دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يسر غنما في آذانها عن زيد بن أسلم عن أبيه انه قال لعمران في الظهر نافذة عيب فقال أس من الصدقة أو من نعم الجزية قال أسلم من نعم الجزية وقال ان علياً ميسر الجزية رواه الشافعي) قولاً الميسر بكسر الميم وسكون الياء التحمية وفتح السين المهملة وأصله موسم لان فاه واولكتها لما سكت وكسر ما قبلها قلبت يا وهو الحديدة التي يوسم بها أي يعلّم بها وهو نظير الخاتم وفيه دليل على جواز وسر ابل الصدقة ويلحق به غيره من الأنعام والحكمة في ذلك تمييزها وإيردها من أخذها ومن النقطها وليعرفها صاحبها فلا يشترها اذا تصدق بها مثلاً لا يعود في صدقته قال في الفتح ولم أقف على نص صحيح عما كان مكتوباً على ميسر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا ان ابن الصباغ

السكن هنا عن القرم برى قال أبو عبد الله أي البخاري نسيبة هي أم عطية (منها) أي من الشاة (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندكم نبي) قالت عائشة (فقلت لا) نبي عندها (الامأرسلت به) أم عطية (نسيبة من تلك الشاة) فقال فقلت

بلغت محالها) أي وصلت إلى الموضع الذي تحمل فيه بصيرورته أمدا كاللحم صدق بهما عليهم وصحت منهما هديتهما وإنما قال ذلك لأنه
 كان يحرم عليه أكل الصدقة وترحم البخاري لهذا الحديث ٤٤ بالقطب باب قدركم يعطى من الزكاة ومن

الصدقة وحكم من أعصى ما
 انتهى وأشار بذلك إلى الرد على
 من كره أن يدفع إلى شخص واحد
 قدر الزكاة وهو محكي عن أبي
 حنيفة وقال محمد بن الحسن
 لا بأس به وقال غيره لفظ الصدقة
 يسم النرض والنزل ولزكاة
 كذلك الحكم لا تطبق غالباً إلا على
 المنروض دون التطوع عن أبي
 أخنس من الصدقة من هذا
 الوجه ونظراً لصدقة من حيث
 الإطلاق على النرض ترادف
 الزكاة لأن حيث الإطلاق على
 النزل وقد تكرر في الأحاديث
 لفظ الصدقة على المفروضة
 ويمكن التغلب التفرقة والله
 أعلم (عن أنس رضي الله عنه
 أن أب بكر الصديق رضي الله
 عنه كتب له) الفريضة التي
 تؤخذ في زكاة الحيوان (التي
 أمر الله رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم بها) ومن
 بلغت صدقته بنت مخاض) بن
 كان عنده من الإبل خمس
 وعشرون إلى خمس وثلاثين
 وبنت لخماس الأثني من الإبل
 وهي التي تملأها عام سميت به لأن
 أمها آن لها أن تلحق بالخماس
 وهو وجع الولادة وإن لم تحمل
 (وأيست عنه) أي بنت المخاض
 موجودة وعنده بنت لبون)
 أنثى وهي التي آن لها من الإبل

من أشافعيه نزل إجماع الصحابة على أنه يكتب في ميسم الزكاة أو صدقة وقد كره
 بعض الحنفية الوسم بالميسم لدخوله في عموم النهي عن المثلة وحديث الباب يخص
 هذا العموم فهو حجة عليه وفي الحديث اعتمنا الإمام بأموال الصدقة وبوليها بنفسه
 وجواز تأخير القيمة لأن الوسم لا يستغنى عن الوسم قوله أن عليه يسم الجزية الخ فيه
 دليل على أن وسم إبل الجزية كان يعمل في أيام الصحابة كما كان يوم إبل الصدقة

(الباب المصنف الثمانية)

(باب جامع الفقير والمساكين والمستله واغنى)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس المسكين الذي تردده القمرة
 والقمرة ولا اللقمة واللقمة ثمان المسكين الذي يتعفف أقرؤا أن شتم لا يسألون
 الناس أساقاً وفي لفظ أبي مسكين الذي يطوف على الناس تردده للقمرة واللقمة ثمان
 والقمة والقمرتان ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن به فيتم صدق عليه ولا
 يتوهم فيسأل الناس متفق عليهم ما) قوله ولا اللقمة واللقمة ثمان في رواية للبخاري إلا كذا
 والا ثمان قولاً يغني به بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر وكأن المعنى نفي اليسار المقيد بدانته يغنيه
 مع وجود أصل اليسار وفي الحديث دليل على أن المسكين هو الجامع بين عدم الغنى
 وعدم تقطن الثامن له ما يظن به لاجل تعذبه وتظهره بصورة الغنى من عدم الحاجة
 ومع هذا فهو مستعفف عن السؤال وقد استدل به من يقول أن الفقير أسوأ حالاً من
 المسكين وأن المسكين الذي له شيء لكنه لا يكفيه والفقير الذي لا شيء له ويؤيده قوله
 نعانى أما السنية فكانت مساكين يعملون في البصر فسميهم مساكين مع أن لهم
 سنية يعملون فيها وإلى هذا ذهب الشافعي والجمهور كما قال في الفتح وذهب أبو حنيفة
 والقمة إلى أن المسكين دون الفقير واستدلوا بقوله تعالى أو مسكيناً ذميراً قالوا لأن
 المراد أنه يلصق بالتراب للعرى وقال ابن لقاسم وأصحاب مالك أنهم ما سواه وروى عن
 أبي يوسف ورجمه الجلال قال لأن المسكنة لازمة للتفرغ وليس معناها الذل والهوان
 فانه ربه كان بغنى النفس أعز من الملوك الأكبر من معناها العجز عن إدراك المطالب
 الدورية والعاجز ساكن عن الانتهاض إلى مطالبه انتهى وقيل الفقير الذي يسأل
 والمسكين الذي لا يسأل حكاه ابن بطال وظاهره أيضاً أن المسكين من اتصف بالتعفف
 وعدم الخلف في السؤال لكن قال ابن بطال بعناء المسكين الكامل وليس المراد في
 أصل المسكنة بل هو كقوله أندرون من الناس الحديث وقوله تعالى ليس البر إلا به
 وكذا قرر القرطبي وغير واحد ومن جملة تعجب القول الأول قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 اللهم أحيى مسكيناً مع تفرقه من الفقر الذي ينبغي أن يعول عليه أنه يقال المسكين

فتصير أبو نوار فانه يتقبل منه أي من المساكين الزكاة (ويعطيه المصدق) كعند أخذ الصدقة من
 وهو الساعي الذي يأخذ الزكاة (عشر بن درهم) فضة من النقرة الخالصة وهي المراد بالدراهم الشرعية حيث أطلقت (أو

ثانين) بصفة الشاة المخرجة عن خمس من الابل (خان لم يكن عنده) أي المالك (بنت مخاض هلى وجهها) المفروغ عن (وعنده ابن لبون) ذكر (فانه يقبل منه) وان كان أقر قيمة منها ولا يكاف ٤٥ تحصيلها (وليس معه شيء) وهذا طريف من

حديث الصدقات ودلالته على الرجسة من جهة قبول ما هو انفس مما يجب على المتصدق واعطاؤه التفاوت من جنس غير جنس الواجب وكذا العكس وأجيب بأنه لو كان كذلك لكان ينظر ما بين اثنين في القيمة فكان النرضيز يتفارة وينقص أخرى لاختلاف ذلك في الامكنة والازمنة فلما قدر اشرار التفاوت بتقدير معين لا يزيد ولا ينقص كما ذلك هو الواجب في مثل ذلك قاله في فتح الباري ورواه بصريون وفيه التحدث وأخرجه البضاري في مواضع قال صاحب التسليح أي في عشرة مواضع بأسناد راجعة متطعا من حديث ثمانية عن أنس وأخرجه أبو داود في الزكاة وهذا لسان ابن ماجه (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه أن أب بكر رضي الله عنه كتب له التريضة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية) للمالك كثرة (الصدقة) فيقل ماله أو خشية المصدق قتها فأمر كل واحد منهما أن لا يحدث في المال شيئا من الجمع والتفريق وهذا التأويل قاله الشافعي وقال مالك في الموطا

من اجتمعت له الاوصاف المذكورة في الحديث والنكير من كان ضد الغنى كما في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة وسبأ في تحقيق الغنى فيقال ان عدم الغنى فتير وان عدمه مع التعفف عن السؤال وعدم نقطن الناس له مسكير وقيل ان الفقير من يجد القوت والمسكين من لا شيء له وقيل النكير المحتاج والمسكين من أذله الفقر حتى هذين صاحب القاموس روعن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله لم انه قال لمثلة لا تتحل الاثلاثة لذي درهم مدق أولدى - رم مدق أولدى دم موجه رو - أجد وأبو داود وفيه تجميعه إلى ان العدم لا يخدم الغنى وعن عبد الله بن عمر وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتحل الصدقة لعنى ولا لذي مرة سوى رواه الخليفة الا ابن ماجه والشافعي لكمة لهم من حديث أبي هريرة ولا جد الحديثان وعن عبيد الله بن عدي بن الحياران رملين أخبراه اسماء أمنا النبي صلى الله عليه وآله لم ليس بالانه من الصدقة فقلب فيها البصر وراهما جلدتين فقال ان شئنا أعطتكم كما ولا حظ فيه العنى ولا تقوى مكتسب رواه أحمد وأبو داود والنسائي وقال أحمد هذا أجودها اسنادا حديث أنس أخرجه أيضا ابن ماجه والترمذي وحسنه وقال لا نعرفه الا من حديث الاخضر بن عجلان انتهى والاخضر بن عجلان قال يحيى بن معين صالح وقال أبو حاتم الرازي يكتب حديثه وحديث عبد الله بن عمر وحسنه الترمذي وذكر ان شعبة لم يرفعه وفي اسناده ريجان ابن يزيد وشعبة يحيى بن معين وقال أبو حاتم الرازي شيخ بهول وقال بعضهم لم يصح اسناد هذا الحديث وانما هو موقوف على عبد الله بن عمرو وقال أبو داود الاحاديث الاخر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعض الذي مرة سوى وبعض الذي مرة قوى وحديث عبيد الله بن عدي بن الحيار أخرجه أيضا الدارقطني وروى عن أحمد انه قال ما أجوده من حديث وحديث أبي هريرة الذي أشار إليه المصنف أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وفي الباب عن طلحة عند الدارقطني وعن ابن عمر عن ابن عدي وعن حبشي بن جنة عند الترمذي وعن جابر عند الدارقطني وعن أبي زميل عن رجل من بني هلال عند أحمد وعن عبد الرحمن بن أبي بكر عن داود بن أبي قتادة قوله مدق بضم الميم وسكون الدال المهملة وكسر الزاف وهو الفقر الشديد المصق صاحبه بالدعاء وهي الارض التي لا نبات بها قول اولدى غرم مفظع الغرم بضم الغين المجهمة وسكون الراء هو ما يلزم أدائه تكلفا لا في مقابلة عوض والمفظع بضم الميم وسكون الفاء وكسر الطاء المجهمة وبالعين المهملة وهو الشديد الشيع الذي جاوز الحد قوله اولدى دم موجه هو الذي يتحصل دية عن قريته أو جيمه أو نسيبه القاتل يدفعها إلى أولياء المقتول وان لم يدفعه قدر قريته أو جيمه الذي يتوجه لقتله واراقة دمه الحديث يدل على حواز المسئلة لهؤلاء الثلاثة قول لا تتحل الصدقة لعنى قد استلقت المذاهب في المقدار الذي يصير به

معناه أن يكون الفقر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجبهون ما حتى لا يجب عليهم كلهم فيها الا شاة واحدة أو يكون للخليطين ما تناساة وشاتان فيكون عليهم ما فيها ثلاث شياه فقفر فأنما حتى لا يكون هلى كل واحد الا شاة

واحدة فصرف الخطاب للمالك وقال أبو حنيفة معنى لا يجمع بين متفرق ان يكون بين رجلين أربعون شاة فاذا جمعها فشة واذا فرقا فلا شيء ولا يفرق بين مجتمع أو يكون ٤٦ لرجل مائة وعشرون شاة فاذا فرقا المصدق

أربعين أربعين فثلاث شاة
وقال أبو يوسف معنى الأول أن
يكون للرجل ثمانون شاة فاذا
المصدق قال هي معنى وبين
اخو في لكل واحد عشرون فلا
زكاة أو يكون له أربعون
ولا خوته أربعون فيقول كلها
في فشة (وفي رواية عنه) أي
عن أبي بن رضى الله عنه (ان أبي
بكر رضى الله عنه كتب له
الزبيضة التي فرض رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ما
كان من خيلطين فنه ما
يتراجمان بينهما بالسوية) يريد
ان المصدق اذا أخذ من أحد
الخيلطين ما وجب أو بعضه من
مال أحدهما فانه يرجع الخياط
الذي منه الواجب أو بعضه
بقدر حصة الذي خاطه من
مجموع المالين مثلاً في المثل
كان ثمار والمحبوب وقيمة في
المقوم كالابل والبقر والغنم فلو
كان لكل منهما عشرون شاة رجع
الخياط على خيلطه بقيمة نصف
شاة لا بنصف شاة لانها غير مثابة
ولو كان لهما مائة ولا أكثر
خمسون وأخذ الساعي الشاتين
الواجبتين من صاحب المائة
رجع بثلث قيمتهما ومن صاحب
الخمسين رجع بثلثي قيمتهما ومن
كل واحد مائة رجع صاحب
المائة بثلث قيمة شاة وصاحب

الرجل غنيا فذهبت الهادوية والحنفية الى أن الغنى من ملك النصاب فيصم عليه أخذ
الزكاة واحتجوا بما تقدم في حديث معاذ بن قول الله صلى الله عليه وآله وسلم تؤخذ من
أغنياهم وترد في فقرائهم قالوا فوصف من تؤخذ منه الزكاة بالغنى وقد قال لا تحل
الصدقة للغنى وقال بعضهم هو من وجد ما يغنيه ويعيشه حكام الخطابي واستدل به
أخرجه أبو داود وابن حبان ومعه عن مهمل بن الحنفية قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من آل وعنده ما يغنيه فانه يستكثر من النار قالوا يا رسول الله وما يغنيه
قال قدر ما يعديه ويعيشه ويسألي وقال الثوري وابن المبارك وأحمد وأبو حنيفة وجماعة
من أهل العلم هو من كان عنده خمسون درهما أو قيمتها أو استدلو بحديث ابن مسعود
عند الترمذي وغيره مرفوعاً عن يسأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومثله في
وجهه وخوش قبله يا رسول الله وما يغنيه قال خمسون درهما أو واحد من الذهب
وسألي وقال الشافعي وجماعة اذا كان عنده مخمرون درهما أو أكثر وهو محتاج فله ان
يأخذ من الزكاة وروى عن الشافعي ان الرجل قد يكون غنياً بالدرهم مع الكسب ولا
يغنيه الف مع ضيقه في نفسه وكثرة عياله وقال أبو عبيد بن سلام هو من وجد أربعين
درهما واستدل بحديث أبي سعيد لا تقي بالنظر وله قيمة أو قيمة لان الأربعين درهم قيمة
له وقيمة وقيل هو من لا يكفيه غلة أرضه للسنة حكاه في البحر عن أبي طالب والمرضى
قوله ولا الذي مرة سوى مرة بكسر الميم وتشديد الراء قال الجوهري المرة القوة وشدة
العقل ورجل مريض أي قوى ذو مرة وقال غيره مرة القوة على الكسب والعمل واطلاق
المرة هنا وهي القوة مقيده بالحديث الذي بعده أعنى قوله ولا أقوى مكتسب فيؤخذ من
الحديثين ان مجرد القوة لا يقتضي عدم الاستحقاق الا اذا قرن بها الكسب وقوله سوى
أي مسوى الخلق قاله الجوهري والمراد استواء الاعضاء وسلامتها قول جلد بن
بسكان اللام أي قوين شديدين قال الجوهري الجلاء بفتح اللام هو الصلابة والجلادة
تقول منه جلد الرجل بالضم فهو جلد يعني بسكان اللام وجلد بين الجلد والجلادة
قوله مكتسب أي مكتسب قدر كسايته وفيه دليل على انه يستحب للامام أو المالك الوعظ
والنهي وتعرف الناس بان الصدقة لا تحل لغنى ولا الذي قوة على الكسب كما فعل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويؤخذ من ذلك برفق (وعن الحسن بن علي قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تأكل حوزاً وان جاء على قمر رواء أحمد وأبو داود
وهو حجة في قبول قول السائل من غير تحليف واحسان الطالب به وعن أبي سعيد قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سأل وله قيمة أو قيمة نقد ألحف رواء أحمد وأبو
داود وأما في وعن مهمل بن الحنفية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من
سأل وعنده ما يغنيه فانه يستكثر من جهنم قالوا يا رسول الله وما يغنيه قال ما يغنيه

لحمين بثلثي قيمة شاة (عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه ان اعرابياً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الهجرة) ان يابعه على الإقامة بالمدينة ولم يكن من أهل مكة الذين وجبت عليهم الهجرة قبل الفتح عليه وآله (وسلم عن الهجرة) أي ان يابعه على الإقامة بالمدينة ولم يكن من أهل مكة الذين وجبت عليهم الهجرة قبل الفتح

(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ويحك) كلمة رجة وتوقع ان وقع في هلكة لا يستصتها (ان شأنها) أى القيام بحق الهجرة
(شديد) لا يستطيع القيام بها الا القليل ولعلها كانت متعذرة ٤٧ على السائل شاقه عليه فلم يجبه اليه

(فهل لك من ابل تؤدى صدقتها)
زكاتها (قال نعم) الى ابل تؤدى
زكاتها (قال فاعلى من وراء
الصار) أى القرى والمدن وكلها
قال اذا كنت تؤدى فرض
الله عليك فى نفسك ومالك فلا
تبالى ان تقيم فى بيتك ولو كنت
فى ابل معد مسكان (فان الله ان
يترك) أى ينقصك (من) ثواب
(عملك شياً) وهذا الحديث أخرجه
أيضاً فى الهجرة والادب والهبة
ومسلم فى المغازى وأبو داود فى
الجهاد والنسائى فى البيعة
والبيهقى (عن أنس رضى الله
عنه أن أبا بكر رضى الله عنه
كتب لافريضة الصدقة التى أمر
الله رسوله صلى الله عليه وآله
(وسلم من بلغت عنده من الابل
صدقة الجذعة) بفتح الجيم
والذال المججمة التى لها أربع
سنين وطعنت فى الخامسة (ولست
عنده جذعة وعنده حقة) بكسر
الهمزة فتح القاف المشددة التى لها
ثلاث سنين وطعنت فى الرابعة
(فأما تقبل منه الحقة ويجعل معها
شئين) بضم الشا المخرجة عن
خمس من الابل يدفعهما للمصدق
(ان استيسرتاه) أى وجدته فى
مائته (أو عشرين درهما) فضة
من النقرة وكل منهما أصل فى
نفسه لا بدل لانه قد خيف ما وكان
ذلك معاً وما لا يجرى مجرى
تدعى لقيمة لاف لان فى الازمنة والامكنة فهو تدعى بصر قدره الشارع كالصاع فى المصرة (ومن بلغت عنده صدقة
الحقة وليست عندها حقة وعنده الجذعة فانها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق) بتخفيف الصادى الساسى (عشرين

أوبعث به رواءاً أحده واحتج به وأبو داود وقال يفتديه ويبعث به وعن حكيم بن جبير عن
محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من سأل وله ما يغنيه جاءت يوم القيامة خدوشا وكدوشا فى وجهه قالوا
يا رسول الله وما غناه قال خسر درهما أو حساب من الذهب رواءاً ثم سأل عن زاده أبو
داود وان ما جبه والترمذى فقال رجل ان شئاً ان تبعه لا يحدث عن حكيم بن جبير فقال
سفيان حدثنا زيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد) أما حديث الحسن بن على فالذى
وقدنا عليه فى النسخ الصحيحة من هذا الكتاب ان الراوى للحديث الحسن بن على وفى
سنن أبي داود وغيره ان الراوى للحديث الحسين بن على وهذا الحديث فى اسناده يعلى
ابن أبي يحيى سئل عنه أبو حاتم الرازى فقال مجهول وقال أبو يعلى سعيده بن عثمان بن
السكرى قدرى من وجوه صحاح ضور الحسين بن على عنده ولله صلى الله عليه وآله
وآله وسلم ولعله بين يديه وتقبله اياه فأما الرواية التى بروى عن النبي صلى الله عليه وآله
وآله وسلم فكلها امراسيل وقال أبو القاسم البغوى فى مجملته نحو ما من ذلك وقال أبو
عبد الله محمد بن يحيى بن الخذاء سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وراه ولم يكن يده
وبن أخيه الحسن بن على الاظهر واحد وحديث أبي سعيده سكت عنه أبو داود والمذرى
ورجال اسناده ثقات روى عن الحسن بن محمد بن أبي الرجال المذكى كورفى اسناده قد وثقه أحمد
والدارقطنى وابن معين وذكره ابن حبان فى الثقات وقال ربحاً خطأ وحديث سهل
أخرجه ابن حبان وصححه وحديث ابن مسعود حسن الترمذى وقال وقد تكلم شعبة فى
حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث قول وان جاء على فرس فيه الامر بحسن الطن
بالسالم الذى امتن نفسه بهذا السؤال فلا يتأمله بسوء الظان به واحتماره بل يكرمه
بأظهار اسروره ويقدّر ان الفرس التى تحتها عارية أو انه عن يجوز له أخذ ذلك
مع الغنى كمن يحمل حماله أو غرم غرمالاً لا حلال ذات البين قوله وله قيمة أو قبضة قال أبو
داود زادته فى روايته وكانت الاوقية على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أربعين درهما قوله فقد ألحف قال الواحدى اللطاف فى اللغة هو اللطاف فى المسئلة
قال أبو الاسود الدؤلى ليس للسائل اللطاف مثل الرد قال الزجاج معنى فى اللطاف مثل
بالمسئلة والالطاف فى المسئلة هو ان يشتمل على وجوه الطلب بالمسئلة كاشتمال اللطاف
فى الغطية وقال غيره معنى اللطاف فى المسئلة ما أخذ من قولهم ألحف الرجل اذا
مشى فى لطف الجبل وهو ماء له كانه استعمل الحشونة فى الطلب قولاً فانما يشكر أى
يطلب الشكر قوله ما يفتديه بفتح الفين المجبة وتشديد لادال المهمل أى من الطعام بحيث
يشبعه قوله وبعث به بفتح العين أيضاً فى رواية التميمى يكون المعنى ان الانسان اذا
حضر له أكلة فى انهار فداء أو عشاء كفته واستغنى بها وعلى رواية الجمع يكون المعنى

تدعى لقيمة لاف لان فى الازمنة والامكنة فهو تدعى بصر قدره الشارع كالصاع فى المصرة (ومن بلغت عنده صدقة
الحقة وليست عندها حقة وعنده الجذعة فانها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق) بتخفيف الصادى الساسى (عشرين

درهما أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الابن لبون) أنثى (فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطى) المصدق
بالثدي وهو المال (شاتين أو
في الثالثة) (وعنده حقة فأنها تقبل
منه الحقة ويعطيه المصدق)
بالخفيف وهو الساعى (عشرين
درهما أو شاتين ومن بلغت
صدقة بنت لبون وليست عنده
وعنده بنت مخاض) وهى التى
لها سنة وطعت فى الثانية (فإنها
تقبل منه بنت مخاض ويعطى)
أى المال (معها) المصدق
(عشرين درهما أو شاتين) فيه
أرجس كل مرتبة شاتين أو
عشرين درهما وجواز النزول
والصعود من الواجب عنده
الى سن آخر ياله والخيار فى
الشاتين والدرهم لافعهما سواء
كان **مسألة** أرساعيا وفى
الصعود والنزول للمالك فى
الأصح وهذا الحديث طرف من
حديث أنس **رحم** (وعنه) أى عن أنس
(رضى الله عنه) أب بكر رضى
الله عنه كتب له هذا الكتاب لما
وجهه الى البحرين) أى عاملا
عليها وهو اسم لأقليم مشهور
يشغل على مدن معروفة فاعلمتها
هجر **مسألة** كذا ينطق به بلنظ
التثنية والنسبة اليها جحرانى
(بسم الله الرحمن الرحيم هذه
فريضة) أى نسخة فريضة
(الصدقة التى فرض رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم على
المسلمين) بشرط الله (والذى أمر
الله به رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أى بقوله) وأخفيف القرض اليه لانه دعا اليه وحل الناس عليه أو معنى فرض قدر لان الإيجاب
ينص القرآن على سبيل الأجمال وبين صلى الله عليه وآله وسلم بجملة بتدبير الأنواع والاجناس (فمن سئلها) أى فى سنل الزكاة

انه اذا حصل له فى يومه أكلتان كتمام قوله خد وشابضم الخاء المجهمة جمع خدش وهو خش
الوجه بظفر أو حديدة أو نحوها ما قوله أو كدوشا بضم الكاف والدال المهملة وبعد
الواو شين مبهمة جمع كدش وهو الخدش قوله أو حسابه من الذهب هذه رواية أحمد
ورواية أبى داود أو قيمته من الذهب وهذه الأحاديث الثلاثة قد استدل بكل واحد منها
طائفة من المتألفين فى حسد الغنى وقد تقدم بيان ذلك ويجمع بينهما بان القدر الذى يحرم
السؤال عنده هو أكثرها وهى الخ ومن علاما لزيادة (وعن سمرة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ان المسئلة كد يكذبها الرجل وجهه إلا أن يسأل الرجل سلطا أنا أو
فى أمر لا بد منه رواه أبوداود والنسائى والترمذى وصححه وعن أبى هريرة قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يغدوا أحدكم فيحطط على ظهره فيصدق
منه ويستغنى به عن الناس خيره من أن يسأل رجلا أعطاه أو منعه متفق عليه وعنه
أيضا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من آل الناس أموالهم **مسألة** فأنما يسأل
جرا فليس يستقل أو يستكثر رواه أحمد ومسلم وابن ماجه) قوله كدهذا لفظ الترمذى
وابن حبان فى صحيحه ولفظ أبى داود كدوش وهى آثار الخوش قوله إلا أن يسأل الرجل
سلطا نافية دليل على جواز سؤال السلطان من الزكاة والخمس أو بيت المال أو نحو ذلك
فيخص به عموم أدلة تحريم السؤال قوله أو فى أمر لا بد منه فيه دليل على جواز المسئلة
عند الضرورة والحاجة التى لا بد عندها من السؤال نسأل الله السلامة وقوله وعن
أبى هريرة الخ فيه الحديث على التعريف عن المسئلة والتعريف عنها ولو أمعن المرء نفسه
فى طلب الرزق وارتكب المشقة فى ذلك ولولا قبح المسئلة فى نظر الشرع لم يقض ذلك
عليها وذلك لما بدخل على السائل من ذل السؤال ومن ذل الرداذا لم يعط ولم يبدخل على
المسؤل من الضيق فى ماله أو أعطى كل سائل وأما قوله خيره فليست بمعنى أفضل
التفضيل اذ لا خير فى السؤال مع التردد على الإكراه والاصح عند الشافعية أن
سؤال من هذا حله حرام ويحتمل أن يكون المراد بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل
وتسمية الذى يعطاه خيرا وهو فى الحقيقة شر قوله تكثرا فيه دليل على أن سؤال
التكثير محرم وهو السؤال لقصد الجمع من غير حاجة قوله فأنما يسأل جرا الخ قال القاضى
عباس معناه انه يعاقب بالنار قال ويحتمل أن يكون على ظاهره وان الذى يأخذه يصير جرا
يكوى به كما ثبت فى مابغ الزكاة وعن جابر بن عبد الله الجهنى قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول من بلغه معروف عن أخيه عن غير مسئلة ولا شرا فنفق
فليقبله ولا يرد فأنما هو رزق ساقه الله اليه رواه أحمد وعن ابن عمر قال سمعت عمر يقول
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطينى العطاء فأقول أعطه من هو أفقر اليه منى

فقال

فمن سئلها) أى فى سنل الزكاة

بين القرآن على سبيل الأجمال وبين صلى الله عليه وآله وسلم بجملة بتدبير الأنواع والاجناس (فمن سئلها) أى فى سنل الزكاة

الزكاة لهم - هذا المص - مدنية

واحدة فصاعداً (نفى كل

زات) ایاہ (علی عشر بن وما

نیلی م

نہی

Y

٧ نيل م زات) اباه (على عشرين ومائة) واحدة فصاعدا (نفى كل
أربعين بنت أبون وفي كل خمسين خمسة) فواجب مائة وثلاثين بنتا لبون وخمسة وأربعين بنتا لبون وحفتان

وهكذا (ومن لم يكن غنمه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء بها) أي يتبرع ويتطوع (فإذا بلغت خمساً من الإبل ففيها شاة) (فرض صلى الله عليه وآله وسلم) ٥٥ (في صدقة الغنم في رعايتها) أي راعيها إلا المعالوفة وفي

في كتاب لجهة رند كريمة الكلام عليه هنالك أن شاء الله تعالى

• (باب العاملین عليه) •

(عن بسر بن سعيد بن السدي المالك قال استعملني عمر بن الخطاب في الصدقة فلما فرغت منها وأديتها اليه أمرني بعمله فقلت انما علمت له فقال خذ ما أعطيت فاني علمت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ولم فعملني فقلت مثل قولك فقال لي رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم إذا أعطيت شيئاً من غير أن تسأل فكل وقصد مقصود عليه) قولنا أن ابن السدي هو أبو محمد عبد الله بن زيد بن عبد الله بن عبد شمس بن عبد ود بن نصر بن مالك بن حنبل بن عامر بن لؤي بن غالب وانما قيل له السدي لأن أباه استرضع في بني سعد بن بكر بن هوازن وقد صحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قدماً وقال وقت في نفر من بني سعد بن بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمالكي نسبة إلى مالك بن حنبل قوله بعمله قال الجوهري العمالة بالضم رزق العامل على عمله قوله فعملاني بتشديد الميم أي أعطاني أجره عمل وجعل لي عمالة قولاً من غير أن تسأل فيه دليل على أنه لا يحل أكل ما حصل من المال عن مسئلة وفي الحديث دليل على أن عمل الساعي سبب لا تحقاقه الأجرة كما وصف الفقر والمسكنة هو السبب في ذلك وإذا كان العمل هو السبب اقتضى قياس قواعد الشرع أن المأخوذ في مقابلته أجرة ولهذا قال أصحاب الشافعي تبعاله أنه يستحق أجرة المثل وفيه أيضاً دليل على أن من نوى التبرع يجوز له أخذ الأجرة به. لذلك ولهذا قال المصنف رحمه الله وفيه دليل على أن نصيب العامل يطيب له وإن نوى التبرع أو لم يكن مشروطاً انتهى (وعن المطلب بن ربيعة بن الحارث

ابن عبد المطلب أنه والفضل بن عباس انطلقا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

فانتم تكلموا أحدهما فقال يا رسول الله جئناك لنؤمرنا على هذه الصدقات فنصيب

ما يصيب الناس من المنفعة ونودي إليكم ما يوقى الناس فقال ان الصدقة لا تنبغي لمحمد

ور لا آل محمد وإنما هي أوساخ الناس محض لا جدوم. سلم وفي لفظ لهما لا تحل لمحمد

ولا آل محمد) قوله أوساخ الناس هذا بيان لعل التحريم والارشاد إلى تنزه الآل

عن أكل الأوساخ وانما سميت أوساخاً لأنها تطهره لاموال الناس ونومهم كما قال

تعالى تطهرهم وتزكيتهم بها فذلك من التشبيه وفيه إشارة إلى أن الحرم على الآل إنما

هو الصدقة الواجبة التي يحصل بها تطهير المال وأما صدقة التطوع فنقل الخطابي

وغیره الاجماع على أنها محرمة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وللشافعي قول أنها

تحل وتحل لآل علي قول الأكثر وللشافعي قول بالتحريم وسأيت الكلام في تحريم

الصدقة الواجبة على بني هاشم وظاهر هذا الحديث أنها التحل لهم ولو كان أخذهم لها

من باب العمالة واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة والناسر العمالة معاوضة

سألتها كما قاله في شرح المشكاة

بدل من الغنم بإعادة الجار البديل

في حكم تطوع فلا يجب

في مطلق الغنم حتى وهذا أقوى

في الدلالة من أن لو قيل بابتداء

في ساعة الغنم أو في الغنم الساعة

لأن دلالة البديل على المقصود

بالتطوع ودلالة غيره عليه

بالمفهوم وفي تكرار الجار إشارة

إلى أن لا رسوم في هذا الجنس

مدخل اقرب وأصلها يقاس عليه

بمخلاف جنس الآل وأبقر

انتهى (إذا كانت) غنم لرجل

وفي رواية إذا بلغت (أربعين

إلى عشرين ومائة) فزكاتها

(شاة) جذعة ضأن لها سنة

ودخلت في الثانية وقيل سنة

أشهر أو ثلثة معز لها سنة

ودخلت في آله ثلثة وقيل سنة

(فإذا زادت) غنمه (على عشرين

ومائة) واحدة فصاعد إلى

مائتين) فزكاتها (شاة) فإذا

زادت) غنمه (على مائتين) ولو

واحدة إلى ثلثمائة ففيها ثلاث

وللكنه في ثلاث شياه فإذا

زادت) غنمه (على ثلثمائة) مائة

أخرى لا دونها (ففي كل مائة شاة)

ففي أربع مائة أربع شياه وفي

خمس مائة خمس وفي ستمائة ست

وهكذا فإذا كانت ساعة الرجل

ناقصة من أربعين شاة واحدة

أي إذا كان عند الرجل ساعة

تنقص واحدة من أربعين فلا

زكاة عليه فيها وبطريق الأولى

إذا نقصت زائدة على ذلك فليس

بمنفعة

فيها) أي الناقصة عن الأربعين (صدقة إلا أن يشاء بها) أن يتطوع (وفي) مائتي درهم من (الزكاة)

بكسر الراء وتخفيف الناف الورق والماء عوض عن الواو نحو العبد والوعد النفقة المضروبة وغيرها (ربيع العشر)

خمة درهم وما زاد على المائتين فصاحبه فيجب ربع عشرة. وقال أبو حنيفة إنها واقصة فلا شيء على ما زاد على مائتي درهم حتى تبلغ أربعين درهما نصفه ففيه حينئذ درهم واحد وكذا في كل أربعين ٥١ (فإن لم تكن) أي الرقعة (أربعة عشر)

ومائة فليس فيها شيء) (لعدم
النصاب والتعبير بالمائة يعني يوههم
أذ زادت على المائة والذنين
قبل بلوغ المائتين أن فيها زيادة
وايس كذلك وانما ذكر التسعين
لانه آخر عقد قبل المائة والحساب
إذا جاوز الألف كان تركيبة
بالعشود كما عشرات والمئتين
والألف فذكر التسعين ليبدل
على ألامدة فبما انتقص عن
المائتين ولو بعض حبة لحديث
الشيخين ليس فيما دون خمس
أواق من الورق صدقة (الآن
يشاء ربحها) وهذا كقول
في حديث الأعرابي في الإيمان
الآن تطوع (وعنه) أي عن
أنس (رضي الله عنه) أن أبا بكر
رضي الله عنه كتب له (انصدق
(أنتي أمر الله رسوله صلى الله
عليه وآله وسلم بها) ولا يخرج
في الصدقة) المشروضة (هرمة
الكبيرة التي سقطت أسنانها
(ولادات عوار) بفتح العين أو
معجمة بما تركه في البيع ربحه
شامل للمريض وغيره وبالض
العور في العين الأيمن مثلهما
الهرمات وذات العوار وتسمى
مريضة متوسطة ومعيبة من
الوسط وكذا لا تؤخذ صفة
لما غلبت الأجزاء (ولا يبر
وهو غلب الفهم أو مخصوصه
بالمعز لقوله تعالى ولا تجه
افقره في قبض الزكوات بأن يؤخذ
كوزتهم يؤخذ ذابن اللبون أو الحط

بمنفعة والمنفعة مال فهي كالواشترها بما له وهذا قياس فاسد الاعتبار لصداقته للنصر
قال النووي وهذا ضعيف أو باطل وهذا الحديث صريح في رده قال المصنف رحمه الله
تعالى بعد أن ساق هذا الحديث ما تعلق به وهو عني جعل العامل من ذوى القربى انتهى
وتعقب بأن الحديث إنما يمنع دخول ذوى القربى في مهم العامل ولا يمنع من جعلهم
عمالاً عليها ويعطون من غير ما فاته حائز بالإجماع وقد استعمل على علمه السلام مني
لعباس رضي الله عنه (وعن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لخازن المسلم الأمين الذي يعطى ما أمر به كاملاً موقراً طيبة نفسه حتى يدفعه إلى
الذي أمر به أحد المتصدقين متفق عليه) قولاً طيبة بنفسه هذه الأوصاف لابد من
اعتبارها في تخصيص جمل أجر الصدقة للخازن فإنه إذا لم يكن مسلماً لم تصح منه نية التقرب
وإن لم يكن أميناً كان عليه وزير الخليفة فكيف يحصل له أجر الصدقة وإن لم تكن نفسه
بذلك طيبة لم يكن له نية فلا جبر قوله أحد المتصدقين قال القرطبي لم نروه إلا بالتفنية
ومعناه أن الخازن إنما فعل متصدق وصاحب المال متصدق آخرها ما صدق أن قال
ويصح أن يقال في الجمع فتكسر التوافق ويكون معناه أنه متصدق من جملة المتصدقين
والحديث يدل على أن المشاركة في الطاعة توجب المشاركة في الأجر ومعنى المشاركة
أجره أجرًا كما أن لصاحبها أجرًا وليس معناه أنه يراحمه في أجره بل المراد المشاركة
في الطاعة في أصل الثواب فيكون له ذنوب وله ذنوب وإن كان أحدهما أكثر
ولا يلزم أن يكون مقدار ثوابه مساوياً بل قد يكون ثوابه هذا أكثر وقد يكون عكسه
فإذا أعطى المالك خازنه مائة درهم أو نحوها يوصلها إلى مستحق للصدقة على باب
داره فأجر المالك أكثر وإن أعطاه مائة أو رغيفاً أو نحوها ما حيث ليس له كثير قيمة
ليذهب به إلى محتاج في مائة بعينه يذهب بها إلى المحتاج في مائة بعينه يذهب بها إلى المحتاج في مائة
ونحوها فأجر الخازن أكثر وقد يكون الذهاب منذر الرمة فيكون الأجر سواء قال
بن رسلان ويدخل في الخازن من يتخذ هذه الرجل على عياله من وكيل وعبد وامرأة
علام ومن يقوم على طوام الضيعة (وعن يزيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال من استعمله مناه على عمل فزرقه له رزقاً فاعلم أنه قد فعله وغلول رواته أبو داود)
الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال أسناده ثقات وفيه دليل على أنه لا يحل
للعامل زيادة على ما فرض له من استعمله وإن ما أخذ بعد ذلك فهو من الغلول وذلك
بناء على أنها إجارة ولا كنفها فإذ يلزم فيها إجارة لمثل ولهذا ذهب البعض إلى أن الإبرة
المفروضة من المستعمل للعامل تؤخذ على حسب العمل فلا يأخذ زيادة على ما يستحقه
ر قبل يأخذ ويكون من باب الصرف وفي الحديث أيضاً دليل على أنه يجوز للعامل أن
يأخذ حقه من ثوبه وهذا قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه تنبيه على جواز أن

الحديث منه تنفقون (الاماشاء المصدق) كحدث آخذ الصدقات الذي هو وكيل الفقراء في قبض الزكوات بان يؤدى اجتهاده الى أن ذلك خير لهم وحينئذ فالاستفتاء راجع لما ذكر من الهمم والعور والذكور ونعم يؤخذ ان اللبون أو الحلة

عن خمس وعشرين من الابل عند نفقة بنت الخاض والذكر من الشياه فيمادون خمس وعشرين من الابل والتبيع في ثلاثين من البقر للنص على الجواز فيها ٥٢

ياخذ العامل حقه من تحت يده فيقبض من نفسه لنفسه انتهى

• (باب المواة قلوهم) •

(عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يشيأ على الإسلام إلا أعطاه قال فانما رزقنا الله وأمر له بشاء كثير بين جملين من شاء ما صدقه قال فرجع إلى قومه فقال يا قوم سلوا فان محمد يعطي عطاء من لا يحشى الفاقة رواه أحمد بن حنبل صحيح
وعن عمر بن الخطاب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بحال أوسى فقسمه فأعطى رجلاً لا وترك رجلاً فملأه من الدين تركه عمو وأحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فوالله أني لأعطي الرجل وأدع الرجل والذي أَدْعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مَنْ أَعْطَى وَلَكِنِّي أَعْطَى أَمْوَالِي أَرَى قُلُوبَهُمْ مِنْ الْجَزَعِ وَالْهَلَعِ وَأَكُلُ أَقْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ الْعَنَى وَالْخَيْرِ مِنْهُمْ عَمْرُو بْنُ عَبْلَةَ فَوَالله مَا أَحَبُّ إِلَيَّ بِكَلِمَةٍ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرِّمَ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خَالٍ (الحديثان يدلان على جواز التاليف لمن لم يرضخ إيمانه من مال الله عز وجل وقد ورد في ذلك أحاديث كثيرة منها أعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا سفيان بن حرب وصفوان بن أمية وعيينة بن حصن والقرع بن عباس بن مرداس كل إنسان منهم مائة من الابل وروى أيضاً أنه أعطى علقمة بن علاثة مائة ثم قال لا أنصار للماعة وأعلمه الأرضون أن يذهب الناس بالشاة والابل ونذهبون برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى رسالكم ثم قال لما بلغه أنهم قالوا يعطي صنديد نجد ويدعنا فاعت ذلك لا ما فهم كفي صحيح مسلم وقد ذهب إلى جواز التاليف العترة والجاني والبطني وابن مبشر وقال الشافعي لا تألف كافر أماً الفاسق فيعطي من سهم التاليف وقال أبو حنيفة وأصحابه قد سقط بآثار الإسلام وغلبته واستدلوا على ذلك باصتناع أبي بكر من أعطاه أبا سفيان وعيينة والقرع وعباس بن مرداس وأظهروا جواز التاليف عند الحاجة إليه فإذا كان في زمن الإمام قوم لا يطيعونه إلا للديار ولا يقدرون على إدخالهم تحت طاعته بالقسر والعاب فيه أن يتأنهم ولا يكون لفسوق الإسلام تأثير لانه لم يتفع في خصوص هذه الواقعة وقد عذب ابن الجوزي أسماء المواة قلوبهم في جرهم فربما غواشوا الخو الحسن نفساً

• (باب قول الله تعالى وفي الرقاب) •

(وهو يشمل بعمومه المكاتب وغيره وقال ابن عباس لا بأس أن يعتق من ركة ماله ذكره عنه أحمد والبخاري وعن البراء بن عازب قال جاز رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال دني على عمل يشريني من الجنة فبيعه من البار فقال لا تنق النعمة وذلك الرقبة قال يا رسول الله أليسوا واحداً قال لا تنق النعمة أن تفردهم بقية

الماشية إلى صحاح ومراض أولى سليمة ومعينة أخذ صحبة وسليمة بالقسط ففي أربعين ثاة نصفها صحاح ونصفها مراض وقبحة كل صحبة ديناران وكل مريضة دينار فخذ صحبة بقية صحبة ونصف مريضة وهو دينار ونصف وكذا لو كان نصفها سليماً ونصفها معيباً كاذ كرم أن الاكثرين كما قاله الحافظ ابن حجر على تشديد الصادق أي المتصدق وتقدر الحديث حينئذ ولا تؤخذ هزيمة ولا ذات عوار أصلاً ولا يؤخذ أتايس الأبرضا المالك لكونه محتاجاً إليه ففي أخذه بغير رضاه اشترى ربه حينئذ فالاستثناء مختص بالتيس واستدل به له الكمية في تكليف المالك سليماً وهو مذهب المدونة وعن ابن عبد الحكم لا يؤخذ من المعيبة إلا أن يرى الساعي أخذ المعيبة لا الصغيرة (عن ابن عباس رضي الله عنهما حديث بهشمة أذلى البن تقدم وفي هذه الرواية قال انك تقدم على قوم أهل كتاب وذكر باقي الحديث ثم قال في آخره وتوفى أي أحذر (كرائم أموال الناس) أي نفائسها من أي صنف كان جمع كريمة وهي العزيرة عند رب المال أما اعتبار كونها كولة أي مسنة لا كل أو ربي بضم الراء وتشديد الباء أي قرية العهد بولادة وقال الأزهرى إلى خبة

عن يوحنا من ولادتها لان الزكاه لمواسم الفقراء فلا يسب الا يضاف بحال الاغنياء الا ان رضوا بذلك (عن أنس بن مالك

رضي الله عنه قال كان أبو طلحة (زيد الانصاري رضي الله عنه) أكثر الانصار المدينة ما لامن فخل وكان أحب أمواله إليه
بيرحاء بكسر الباء أو بتخفيفها اسم قبيلة أو امرأة أو بئر أو بستان أو أرض ٥٣

وفك الرقبة أن تعين في غنهار واه أحد الدارقطني وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاثة كلهم حق على الله عون الغزى في سبيل الله والمكاتب الذي يريد الاداء والناس كمن المتعذر واه الخمسة الأبا داود حديث البراء بن عازب قال في جمع الزوائد رجاله ثقات وحديث أبي هريرة قال الترمذي حسن صحيح قوله المكاتب وغيره قد اختلف العلماء في المراد به وله تعالى وفي الرقاب فروى عن علي بن أبي طالب وسعيد بن جبيرة والليث والثوري والعمري والحنفية والشافعية وأكثر أهل العلم أن المراد به المكاتبون يمانون من الزكاة على الكتابة وروى عن ابن عباس والحسن البصري ومالك وأحمد بن حنبل وأبي ثور وأبي عبيد والبيهقي مال البخاري وابن المنذر أن المراد بذلك أنها تسترى رقاب لتعتق واخترت بآبائها واختصت بالمكاتب لدخول في حكم العارمين لانه غارم وبأن ثمر الرقبة لثمة تقاوى من اعانة المكاتب لانه قد يعان ولا يعتق لان المكاتب عبدا ما بقي عليه درهم ولان الشراء يتيسر في كل وقت بخلاف الكتابة وقال الزهري انه يجمع بين الامرين واليه أشار المصنف وهو الظاهر لان الآية تقتضي الامرين وحديث البراء المذکور فيه دليل على أن ذلك الرقاب غير عتقه او على أن يعتق واعانة المكاتبين على مال الكتابة من الاعمال المقرية من الجنة والمعدة من النار قوله حق على الله فيه دليل على أن الله يتولى اعانة هؤلاء الثلاثة ويتفضل عليهم لم يأن لا يوجههم لكن شرط أن يكون الغزى غاريا في سبيل الله والمكاتب مرید الاداء والتكليف متعذرا وقد اختلف في المكاتب اذا كان فاسقا هل يعان على الكتابة أم لا فذهبت الهادوية إلى أنه لا يعان قالوا لانه لا قرية في اعانته وقال الشافعي والامام يحيى والمزني بالله انه يعان وهو الظاهر

• (باب الغارمين) •

(عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال - المسئلة لا تحل الا لثلاثة لذى فقر مرقع أولذى غرم منقطع أولذى دم موجه رواه أحمد وأبو داود وعن قبيصة بن مخارق الهلالي قال سمعت حمنة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسأله فيها فتنازل أقم حتى تأتينا الصدقة فنامر لك بها ثم قال يا قبيصة ان المسئلة لا تحل الا لثلاثة رجل تحمل حلة لثمة المسئلة حتى يديه يمينه يمينك ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله لثمة المسئلة حتى يصيب قواما من عيش أو قال سدادا من عيش ورجل أصابته فاقة حتى يتول ثلاثة من ذوي الخجائن قومه اقصد أصابته فلا تفاقه لثمة المسئلة حتى يصيب قواما من عيش أو قال سدادا من عيش فاسوا حق من المسئلة يا قبيصة فسكت يا كاهن صاحبها صحت رواه أحمد ومسلم والشافعي وأبو داود) حديث أنس قد تقدم

وفيها الثقات ذكرها في التلخيص وغيره مع اختلاف في ذلك (وكانت) بيرحاء (مسئلة قبيلة المسجد النبوي أي مقابلته قرية منه) وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها أي في بيرحاء (طيب قال أنس) رضي الله عنه (فلما أنزلت هذه الآية لن: الوا البر) أي ان تلغوا حقيقة البر الذي هو كمال الخير أولن تنالوا بر الله الذي هو الرحمة والرضا والجنة (حتى تذننوا مما تحبون) أي من بعض ما تحبون من المال أو ما يعمله وغيره كبذل الجاه في معاونة الناس والبذل في طاعة الله والمهجة في سبيل الله (قام أبو طلحة) رضي الله عنه (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ان الله تبارك وتعالى يقول ان تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وان أحب أموالى إلى بيرحاء وانها صدقة لله أرجو برها أي خيرها (وذخرها) بضم الذال المهجة أي أقدمها فأذخرها لأجلها (عند الله فضعها يا رسول الله حيث أراك الله) فوسن تعيين مصرفها إليه صلى الله عليه وآله وسلم لكن ليس فيه تصريح بأن أباطلحة جعلها حبا (قال فقال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم) بفتح الباء وسكون المهجة كهل وبل غير مكررة هنا قال في القاموس قل في الافراد يخج ساكنة وخج مكسورة وخج منونة مضهومة وتكرر يخج للمبالغة لا لئلا ينون والثاني مسكن ويقال يخج مسكنين وخج

يخرج من مائة وخرج من مائة دين كلمة تقال عند الرضا والاعجاب بالشيء أو القبر والمدح انتهى فن تونه شبهة باسماء الاصوات كصه
ومنه (ذلك مال راجح ذلك مال راجح) أي ٥٤ ذريرج كلابن وتامر أي ربح صاحب في الآخرة أو مال مروح
فاعل بمعنى منقول (وقد سمعت

ما قلت واني أرى أن تجهلها
في الاقربين فقال أبو طهمة (أفعل)
برفع لام أفعل فعلا مستقبلا
(يا رسول الله فقصها) أي يريه
(أبو طهمة في أخا به وبني عمه)
من عطف الخاص على العام
وهذا يدل على أن اتفاق أحب
الاموال على أقرب الأقارب
أفضل وأن الآية تعم الاتفاق
الواجب والمستحب قاله
البضاوي لكن استشكل دلالة
الحديث على الترجيح لانها تزكاة
على الأقارب وهذا ليس زكاة
وأجيب بأنه أثبت للزكاة حكم
الصدقة باقيا قياسا عليها قوله
الكرمانى فليتنامل وقال ابن
المنير صدقة التطوع على
الأقارب لما لم ينقص أجرها
بوقوعها موقع الصدقة والصلة
معا كانت صدقة الواجب
كذلك لكن لا يلزم من جواز
صدقة التطوع على من يلزم
المرء نفقته أن تكون الصدقة
الواجبة كذلك (عن أبي
سعيد الخدري رضى الله عنه
حديثه في خروج النبي صلى الله
عليه وآله وسلم إلى المصلى تدم
وفي هذا رواية قال فلما صار
إلى منزله جاءت زينب بنت
معاوية أو بنت عبد الله بن
معاوية بن عتاب الثقفية

في باب ما جاء في الفقير والمسكين والمسئلة وتقدم الكلام عليه هنالك قوله حمالة بفتح
الحاء المهملة وهو ما يتحمله الانسان ويلتزمه في ذمته بالاستدانة ليدفعه في اصلاح
ذات اليمين وانما تحل له المسئلة بسببه ويعطى من الزكاة بشرط ان يستدين لغير معصية
والى هذا ذهب الحسن البصرى والباقر والهادى وأبو العباس وأبو طالب وروى
عن الفقيه الأربعة والمؤيد بالله انه يمان لان الآية لم تفصل بشرط بعضهم ان الجملة
لا بد أن تكون لتسكين فتنة وقد كانت العرب اذا وقعت بينهم فتنة اقتضت غرامة في دية
أو غيرها قام أحدهم بتبرع بالتزام ذلك والقيام به حتى ترتفع تلك الفتنة الماثرة ولا شك
ان هذا من مكارم الاخلاق وكانوا اذا علموا ان أحدهم يحمل جملة تادروا الى معونه
وأعطوه ما تبرأ به ذمته واذا سأل لذلك لم يعد ذمته صافي قدره بل نفرا قوله فنامر لك ينصب
الراء قوله رجل يجوز فيه الجر على البدل والرفع على انه خبر مبتدأ محذوف قوله جاتحة
هى ما جناح المال وأتانه اتلافا ظاهرا كالسبيل والخربق قوله قواما بكسر القاف
وهو ما تقوم به حاجته ويستغنى به وهو بفتح القاف الاعتماد قوله سدادا هو بكسر
السين ما تسديه الحاجة والحلل وأما السداد بالفتح فقال لازهرى هو الاصابة في النطق
والتدبير والرأى ومنه سداد من عوز قوله من ذوى الجبابرة بكسر الجاء المهملة مقصور
العتل وانما جعل العقل معتبرا الآن من لا عقل له لا تحصل الفتنة بقوله وانما قال من قومه
لانهم أخبر بجحاله وأعلم بباطن أمره والمال عما يحق في العادة ولا يعلمه الا من كان خيرا بجحاله
رظا هره اعتبار شهادة ثلاثة على الاعسار وقد ذهب الى ذلك ابن خزيمة وبعض أصحاب
الشافعى وقال الجوهري وتقبل شهادة عدلين كسائر الشهادات غير الزاوية الحديث على
الاستصحاب قوله فاقا قال الجوهري النافقة الفقرو الحاجة قوله فسكت بضم السين
وسكون الحاء المهملة ملتين وروى بضم الحاء وهو الحرام وسمى مصملا لا يسهى أى يحق
وهذا الحديث مخصوص به في حديث سمرة بن جندب قال الرجل للسلطان وفي الامر
الذى لا بد منه فيراد ان على هذه الثلاثة ويكون الجيب خمسة

• (باب الصرف في سبيل الله وابن السبيل) •

عن ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحل الصدقة لعنى الا فى سبيل
الله أو ابن السبيل أو جار فقير تصدق عليه فيهدى لك أو يدعوك أو يداود وفي لفظ
(١) لا تحل الصدقة للانجسة لعامل عليها أو رجل اشتراها بماله أو غارم أو غار في سبيل الله
أو مسكين تصدق عليه بها فهدى منها الغنى رواه أبو داود وابن ماجه الحديث أخرجه
أيضا أحمد ومالك في الموطأ والبخاري وابن جرير وابن أبي عمير وابن جرير وابن أبي عمير وابن جرير
وقد أعل بالارسال لانه رواه بعضهم عن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ولكنه رواه الا كثر عنه عن أبي سعيد والرفع زيادة في عين الاختصاص فقول لغنى قد قدحنا

ويقال لها أيضا ربطة وقع ذلك في صحيح ابن حبان فهو هذه القصة ويقال هاتان عند الاكثر
وعن جرهم بن سعد وقال الكلبي ربطة هي المروفة بزينب وبجرهم الطحاوى فقال ربطة هي زينب (امرأة ابن
(١) قوله لا تحل الصدقة للانجسة في أبي داود لا يحل الصدقة لغنى الا الخ وعد الانجسة بتقديم وتأخير اه مصر

مسعود) عبد الله (تستادن عليه فقبل بارسول الله) القائل بلال (هذه زينة فقال أي الزينة) أي أي زينة منهم فعرّف باللام مع كونه عالما بالانكسار حتى جمع (فتقبل امرأته ابن مسعود) قال ثم

ابن مسعود في باب ما جاء في التقدير والمسكين قوله في سبيل الله أي للعازي في سبيل الله كافي الرواية الأخيرة قوله أو ابن السبيل قال المفسرون هو المسافر المنقطع بأحد من الصدقة وإن كان غنيا في بلده وقال مجاهد هو الذي قطع عليه الطريق وقال الشافعي ابن السبيل المستحق للصدقة هو الذي يريد السفر في غير معصية فيعجز عن بلوغ مقصده الأعمى قوله أو ابن السبيل قال ابن عباس ويدخل في العامل الساعي والكاتب والقاسم والمناشر الذي يجمع مع الأموال وحافظ المال والعريف وهو كالنقيب للقبيلة وكلهم عامل لكن أشهرهم الساعي والباقي أعوان له وظاهر هذا أنه يجوز أن تصرف من الزكاة إلى العامل عليهم أسواء كان هاشم أو غيره هاشمي ولكن هذا انحصص بحديث المطلب بن ربيعة المتقدم فإنه يدل على تحريم الصدقة على العامل الهاشمي ويؤيده حديث أبي رافع الآتي في باب تحريم الصدقة على بني هاشم فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجوز له أن يعصب من بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الصدقة لكونه من موال بني هاشم قوله أو رجل اشتراها بما فيه أنه يجوز أن يردها على كاشرها أو لا ويجوز لا أخذها بها ولا كراهة في ذلك وفيه دليل على أن الزكاة والصدقة إذا ملكها إلا أخذت تغيرت شيئا وزال عنها اسم الزكاة وتغيرت الأحكام المتعلقة بها قوله أو غارم وهو من غرم لأنفسه بل لغيره كصلاح ذات البين بأن يخاف وقوع فتنة بين شخصين أو قبيلتين فيستدين من يطلب صلاح الحال بينهما ما لا يتسكين النائرة فيجوز له أن يقضي ذلك من الزكاة وإن كان غنيا قال المصنف رحمه الله تعالى ويحمل هذا الغارم على من تحمل حالة لصلاح ذات البين كافي حديث قبيصة لا لمصلحة نفسه أتت في حديث أنس أو أي غرم مقطوع انتهى قوله فاهدى منها الغنى فيه جواز إهداء التقدير الذي صرفت إليه الزكاة بهضامتها إلى الأغنياء لأن صفة الزكاة قد زالت عنها وفيه أيضا دليل على جواز قبول هدية التقدير للغنى وفي هذا الحديث دليل على أنه لا تحل الصدقة لغير هؤلاء النعمة من الأغنياء وما ورد بدليل خاص كان مخصصا لهذا العموم كحديث عمر المتقدم في باب ما جاء في التقدير والمسكين (وعن ابن عباس الحزاعي قال سمعنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أبي بل من الصدقة إلى الحج رواه أحمد وكذا البخاري تعليقا وعن أم معقل الأندلسية أن زوجها جعل بكرات في سبيل الله وإنها أرادت العمرة فسألت زوجها الكرماني فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت له فأمره أن يعطيها وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج والعمرة في سبيل الله رواه أحمد وعن يوسف بن عبد الله بن سلام عن حديث أم معقل قالت لما حج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحجة الوداع وكان لنا جبل نخع له أبو معقل في سبيل الله وأصابنا مرض وهلك أبو معقل وخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإمره أن يبيع من حجته جنته فقال يا أم معقل ما منعك أن

فكأنك تخرج عمارا من أرضك بوضع دلا في التطوع ويلزم منه بطلان ما دل عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ولم ليس على المسلم) خصه وإن كان الصحيح عند الأصوليين والفقهاء تكليف الكافر بالقرع لأنه

ما دام كافراً لا يجب عليه الانحراج حتى لم فاذا أسلم سقطت لأن الاسلام يجب ما قبله (في قوله) الشامل للذكور والاثني وجمعه
الخطبة من غير انقطة (وعلامه) ٥٦ أي عبده (صدقة) خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله في أنها أود كورها

وإنما هي بث أو جب في كل فرس
دينار أو ربع عشر قيمتها على
التخمين قال في الفتح واستدل به
من قال من أهل الظاهر بعدم
وجوب الزكاة فيه ما مطلقاً
ولو كانا للتجارة وأجيبوا بأن
زكاة التجارة ثابتة بالإجماع كما
نقله ابن المنذر وغيره فيخص
به عموم هذا الحديث انتهى
فقلت وهو الرابع قال الشوكاني
وقد نقل ابن المنذر الإجماع على
زكاة التجارة وهذا النقل ليس
بصحيح فأقول من يخالف في ذلك
الظاهرية وهم فرقة من فرق
الاسلام قال وقد كانت التجارة
في عصره صلى الله عليه وآله وسلم
قائمة في أنواع مما يجبر به ولم ينقل
عنه ما يفيد ذلك ويؤيد عدم
الوجوب حديث الباب انتهى
وبسط القول على ذلك في شرحه
للمتنى فراجعه (ع) عن أبي
سعيد الخدري رضي الله عنه
قال إن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) جلس ذات يوم (أي قطعة
من الزمان) فذات يوم صفة
للقطعة المقدرة ولم يتصرف لأن
أضافته من قبيل إضافة المسمى
إلى الاسم وليس له تمسك
في الظرفية لزمانية لأنه ليس من
أسماء الزمان (على المدرج
وجلسنا حوله فقال إن مما
أخاف عليكم من بعدى ما يفتح

تخرجي قالت لقد تهيأنا فهاك أبو معقل وكان لنا رجل هو الذي شجع عليه فأوصى به
أبو معقل في سبيل الله قال فهاخرجت عليه فان الحج من سبيل الله رواه أبو داود حديث
ابن لاس سبأ في الكلام عليه وحديث أم معقل أخرجه بنحو الرواية الأولى أبو داود
والنسائي والترمذي وابن ماجه وفي أسناده رجل مجهول وفي أسناده أيضاً إبراهيم بن
مهاجر بن جابر الجبلي الكوفي وقد تكلم فيه غير واحد وقد اختلف على أبي بكر بن
عبد الرحمن فيه فروى عنه عن رسول مروان الذي أرسله إلى أم معقل عنها وروى عنه
عن أم معقل بغير واسطة وروى عنه عن أبي معقل والرواية الثانية التي أخرجهما أبو
داود في أسنادهما محمد بن اسحق وفيه مقال معروف قوله ابن لاس هكذا في نسخ الكتاب
الصحيحة بالنظر في والذي في البخاري أي لاس وكذا في التتريب من ترجمة عبد الله
ابن عتبة ولاس بسين هـ حلة تخرأى اختلف في اسمه فقيل زياد وقيل عبد الله بن عتبة
عـ حلة ونون مفتوحة وقيل غير ذلك لا صحة وحديثان هذا أحدهما وقد وصله مع
أحمد ابن خزيمة والحاكم وغيرهما من طريقه قال الحافظ ورجاله ثقات إلا أن فيه عن عتبة
ابن اسحق وإلهذا توقف ابن المنذر في ثبوته وأحاديث الباب تدل على أن الحج والعمرة
من سبيل الله وإن من جعل شيئاً من ماله في سبيل الله جازله صرفه في تجهيز الحاج
والمعتمرين وإذا كان شيئاً من كواجز حمل الحاج والمعتمر عليه وتدل أيضاً على أنه يجوز
صرف شيء من سهم سبيل الله من الزكاة إلى قاصدير الحج والعمرة

• (باب ما يدكر في استيعاب الأصناف) •

عن زياد بن الحرث الصدائ قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله ولم فبأمرته فأق
رجل فقال أعطني من الصدقة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم إن الله لم ير
يحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى يحكم فيها هو فجزأها ثمانية أجزاء فان كنت من تلك
الأجزاء أعطيتك رواه أبو داود وروى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ألمة بن
صخر أذهب إلى صاحب صدقة بني زريق فقل له فليدفعها إليك) حديث زياد بن الحرث
الصدائ في أسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنس الأفرنجي وقد تكلم فيه غير واحد وحديث
سلمة بن صخر له طرق ورأيت بأقذكر بعضه في الصيام وهذه أحداها وقد أخرجهما
بهذا اللفظ أحمد في مسنده بأسناده محمد بن اسحق ولم يصرح بالتحديث ومع هذا فهذه
الرواية تعارض ما سبأ في الروايات الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعانه
بغيره من تمر من طريق جماعة من الصحابة وإنما ورد المصنف هذه الرواية ههنا
للاستدلال بها على أن الصرف في زكاته كفارة من الزكاة جائز قوله فجزأها ثمانية
الزاي وهذا الحديث مع الآية يرد على المزني وأبي حنيفة بن الوكيل من أصحاب
الشافعي حيث قال أنه لا يصرف خمس الزكاة إلى من يصرف إليه خمس الف والغنية

عليكم من زهرة الدنيا وزينتها) حسنهما وجهها النائية ذال الغنائم وغيرها (فقال رجل) لم أعرف اسمه ويرد
(يا رسول الله أو يأتني الخير بالشر) أي تصير نعمته الله التي هي زهرة الدنيا عقوبة ووبالا (فسكرت النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم) انتظار الاوصي (فقبل له أي ال) (ما شأنك بكلم رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم ولا يكلمك) (ظنوا أن) (سلي عليه وآله وسلم) أنكر ما أتته قال أبو سعيد (وأيضا من الرؤيه ٥٧) (وشرح رواية قارئة بضم الهمزة) (لفظ) (سلي)

(أنه ينزل عليه الوحي) أي منبيا
للمنعول (قال) أبو سعيد
(فسخ) صلى الله عليه وآله ولم
(عنه الرضاء) لمرق الكنيز
(فقال أين السائل وكانه) صلى
الله عليه وآله وسلم (جده) أي
السائل فهموا أولا من سكوته
عنه فسؤاله انكاره ومن قوله
أين السائل جده لما رأى وفيه من
المنزلة أنه صلى الله عليه
وآله وسلم كان اذا مر اسعد
وجهه الكريم (فقال) صلى
الله عليه وآله وسلم (انه لا ياني
الخير بالشر) أي ما قدر الله ان
ان يكون خيرا يكون خيرا وما
قدرا ان يكون شرا يكون شرا
وان الدين أخاف عليكم تضییعکم
نعمه الله وشر فكم اياه في غير
ما أمر الله فلا يعلو ذلك بنفس
العمة (و) ان ربكم مثلين
أحدهما مثل المفرط في جمع
الانهار (ان مما ينبت الريح)
من الانبات والريح هو
البدول الذي يستقي به
ما يقتل قلا حبطا (أو لم)
بضم أوله وسر اللام أي
يقرب من القتل والحط هو
داهي يصيب البعير من أحرار
العشب أو من كلاتيب يكثر
منه فيقتنخ فيهلك أو يقارب
الهلاك فكذلك الذي يكثر من
جمع الدنيا لاسما من غيرها

ويرد أيضا على أبي حنيفة والثوري والحسن البصري حيث قالوا يجوز صرفها إلى
بعض الأصناف الثمانية حتى قال أبو حنيفة يجوز صرفها إلى الواحد وعلى مالك حيث
قال يدها إلى أكثرهم حاجة أي لأن كل أصناف يدفع اليه الحاجة فوجب اعتبار
أكثرهم حاجة

• (ب) بفتح ريم اصدقة لي و هاشم وموارم و مولی أزواجهم •

[illegible]

٨
وعين ع
ويعني ذلك الحق حقه الذي لا يخرج بدخوله النار وفي الدنيا باذى
الاناس له وحسداهم اياها وغير ذلك من أنواع الاذى واسناد الايات الربيع مجاز على رأى الشيخ عبد القاهر الجرجاني اذا اسند

اليه ملائكة ليعمل وليس قاعا حقيقيا له اذ القاع هو الله تعالى والسكاكي يرى ان الاسناد ليس مجازيا وان المجازي في الربيع جملة استعارية ٥٨ بالكناية على ان المراد به القاع الحقيقي بقريضة نسبة الاسناد اليه

(الا) بالثديد (آكلة الخضر) الاستفهام فرغ والاصل مما ثبت الربيع ما يقتل آكله الا آكل الخضره وقال الطيبي الاظهر انه منقطع لوقوعه في الكلام المقتب وهو غير جائز عند الزنجشري الا بالتأويل ويجوز أن يكون متصلا لكن يجب التأويل في المستثنى والمعنى ان من جملة ما ثبت لربيع شيا يقتل آكله الا الخضره منه اذا اقتصد فيه آكله وتحسرى دفع ما يؤذيه الى الهلاك وفي بعض النسخ الابان تخفيف كانه قال الا نطروا آكلة الخضره واعتبروا بشأنها (أكلت) أى أى فان آكلة الخضره اكلت (حتى اذا امتدت خاضرتها) أى جنبها أى امتلأت شبعها وعظم جنبها ثم أقدمت عنه سر بها (استقبلت عين الشمس) فتقرئ بذلك ما كات وتجرته (فطلعت) أى ألفت السرقين ٢٠ - لا رقيقا (وبالت) فيقول عنها الحبط وانما تحبط الماشية لانها تمتلئ بطونها ولا تملك تبول فتنفخ بطونها فيعرض لها المرض فتهلك (ورفعت) اتعت في المرعى وهذا مثل المقتصد في جمع الدنيا المؤدى حقها الناسي من وبالها كما لجت آكلة الخضره التي ايسر

عليه وآله وسلم باسلامهما ودعاهما ومنه دأعهما خنيا والاطاف ولهما عقب عند أهل النسب قال ابن قدامة لانهم خلافا في ان بني هاشم لا تحمل لهم الصدقة المفروضة وكذا قال أبو طالب من أهل البيت حكى ذلك عنه في البحر وكذا حكى الاجماع ابن رسلان وقد نقل الطبري الجواز عن أبي حنيفة وفيه لعله تجوز لهم اذا حرموا منهم ذوى القربى حكاه الطحاوي ونقله بعض المالكية عن الأبهري منهم قال في الفتح وهو وجه لبعض الشافعية وحكى فيه أيضا عن أبي يوسف انه يحمل من بعضهم لبعض لامن غيرهم وحكاه في البحر عن زيد بن علي والمرئضي وأبي العباس والامامية وحكاه في الشفا عن ابن الهادي والتاسع العماني قال الحافظ بعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة الجواز المنع جواز التطوع دون الفرض عكسه والا حديث الدالة على التحريم على العموم ترد على الجميع وقد قيل انها متواترة بقرائن متواليا ويؤيد ذلك قوله تعالى قل لا أسألكم عليه أجرة الا المودة في القربى وقوله قل ما أسألكم عليه من أجر ولو أكلها لاله أو شك أن يطعنوا فيه واتوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم ان الصدقة أوساخ الناس كما رواه مسلم واماما استدلل به القائلون بجلها الهاشمي من الهاشمي من حديث العباس الذي أخرجه الحسك في النوع السابع والثلاثين من علوم الحديث باسناد كاه من بني هاشم ان العباس بن عبد المطلب قال قلت يا رسول الله انك حرمت علينا صدقات الناس هل تحمل لنا صدقات بعضهم البعض قال نعم فهذا الحديث قد اتهم به بعض رواه وقد أطل صاحب الميزان الكلام على ذلك فليس بصالح تخصيص تلك العمومات الصحيحة وأما قول العلامة محمد ابن ابراهيم الوزير بعد ان ساق الحديث ما نقله وأحسب له متابعا لشهرة القول به قال والقول به قول جماعة وافرقه من أئمة العترة وأولادهم وأتباعهم بل ادعى بعضهم انه اجماعهم ولعل توارث هذا بينهم يقوى الحديث انتهى فكلام ليس على قانون الاستدلال لان مجرد الحسبان ان له متابعا رذاهاب جماعة من أهل البيت اليه لا يدل على صحته وامادعوى انه م أجمعوا عليه فباطل باطل ومطولات مؤلفاتهم ومختصراتهم شاهدة لذلك وأما قول الامير في المنحة ام اسكنت نفسه الى هذا الحديث بعد وجدان سنده وما عساه من دعوى الاجماع فقد عرفت بطلان دعوى الاجماع وكيف يصح اجماع لاهل البيت والقائم والهادي والناصر والمؤيد بالله وجماعة من اكابرهم بل جمهورهم خارجون عنه وأما مجرد وجدان السند للعديد بدون كشف عنه فليس مما يوجب سكون النفس والمحصل ان تحريم الزكاة على بني هاشم معلوم من غير فرق بين ان يكون المزكي هاشميا أو غيره فلا ينقذ من المأذير عن هذا المحرم المعلوم الا ما صح عن الشارع لا ما انتقاه الواقعون في هذه الورطة من الاعذار الواهية التي لا تخلص ولا ما لم يصح من الاسانيد المروية في التخصيص ولكثرة كلمة الزكاة من آل هاشم في بلاد اليمن خصوصا

من أحرار البقول وجيدها التي ينبت الربيع بتوالي امطاره قصص وتتم ولكنهم من البقول التي ترعاها الموائش بعد هيج البقول ويسمها حيت لا تجسدوا عافا لا ترى المناسبة تكثرت من أكلها ولا تستقر ثم اوقيل الربيع قد

ينبت أحرار العتب والكلا نهى كلها خير في نفسها وانما ياتي الشر من قبل آكل مسنة فمنهم من فيم يبحث قنفة فخر أسلحه
منه وتعالى خاسرناه ولا يقطع عنه فيم لا سر يعاقبه ذامنسل ٥٩ الكافر ومن ثم اكرد القتل بالحبط

أي يقتل قتلا حبطا والكافر هو الذي تحبط أعماله أو من قبل آكل كدلت فيشرقه الى الهلاك وهذا مثال للمؤمن الطام لنفسه المنه من في المعاصي أو من آكل مسرف حتى تنفخ خاسرناه ولكنسه يتوخى ازلة ذلك ويحصل في دفع مصرته حتى يهزم ما كل وهذا مثال المقصد أو من آكل غير منوط ولا مسرف يا كل منها ما يسد جوعه ولا يسرف فيه حتى يحتاج الى دفعه وهذا مثال السابق الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة لكن هذا ليس صريحا في الحديث لكنه ربما يفهم منه (وان هذا المال) زهرة الدنيا (خضرة) من حيث المنظر (حلوة) من حيث الدوق وخص الخضر لانه أحسن الالوان وما ذكرهم صلى الله عليه وآله وسلم ما يحاف عليهم من قنفة المال أخذه يسرفهم وامداه تلك القنفة بقوله (فيم صاحب المسلم ما أعطى منه المسكين وايتيم وابن السبيل أو كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) شت من يحيي الراوى وفي الجهاد من طريق فلج يقطع فجعله في سبيل الله واليتامى والمساكين وابن السبيل (وانه من يأخذ من المال

أرباب الرياسة قام بعض العلماء منهم في الذب عنهم وتحليل ما حرم الله عليهم مقام الارضاء لله ولا تاد العلماء فألف في ذلك رسالة هي في الحقيقة كالمرباب الذي يحسبه النظام ما حتى اذا جاءه لم يجبه شيئا وداريته الى بمرأب النجاة منهم وقد يتعدل بعضهم بما قاله البعض منهم ان أرض العين خراجية وهو لا يهران هذه المذالة مع كونهم امن أبطال الباطلات ليست مما يجوز ان تقلد فيه على مقتضى أصواتهم فالله المستعان ما أسرع الناس الى متابعة هوى وان خالف ما هو معلوم من الشريعة المطهرة واء لم ان ظاهر قوله لا تحلل لنا الصدقة عدم حل صدقة الفرض والتطوع وقدمه لجماعة منهم الخطابي الاجماع على تحريمها عليه صلى الله عليه وآله وسلم وتعقب بانه قد حكى غير واحد عن الشافعي في التطوع قولاً وكذا في رواية عن أحمد وقال ابن قدامة ليس ما نقل عنه من ذلك بواضح الدلالة وأما آراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فقال أكثر الحنفية وهو المصحح عن الشافعية والحنابلة وكثير من الزيدية ان يجوز لهم صدقة التطوع دون الفرس قالوا لان لم يحرّم عليهم انما هو أو ماخ الناس وذلك هو لزكاة لا صدقة التطوع وقالوا في رانه خص صدقة التطوع القياس على الهبة والهبة ولو وقف وقال أبو يوسف وأبو العباس انما يحرم عليهم كصدقة الفرس لان لدليل لم يفصل (وعن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يبعث رجلا من بني محزوم على الصدقة فقال لا يرفع اصبعي فيما تصيب منها قال لا حتى آى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما له واهلنا فقال ان الصدقة لا يهر لدا وان موالى القوم من أنفسهم رواه الخليفة قال ابن ماجه وصححه الترمذي) الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وصححه وفي الباب عن ابن عباس عند الطبراني قوله من أنفسهم بضم اقاء ولفظ الترمذي مولى القوم منهم أى حكمه حكمهم الحديث يدل على تحريم الصدقة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونحوه ما على آله وقدمه عدم الكلام على ذلك ويدل على تحريمها على موالى آل بنى هاشم ولو كان الأخذ على جهة العمالة وقدمه ما فيه قال الشافعي حرم على موالىه من الصدقة ما حرم على نفسه وبه قال أبو حنيفة وهو مروى أيضا عن الناصر والشافعي وأصحابه واليه ذهب المؤيد بالله وأبو طالب وهو مروى عن الناصر وابن لما جشون وقال مالك ويحيى وهو مروى أيضا عن الناصر والشافعي في قوله انها تحلل لهم قال في البحر لان علّة التحريم منقودة وهى الشرف قلنا جزم لخبر يدفع ذلك انتهى رصب هذه الة في مقابل هذا الدليل الصحيح من الغرائب التي يعتبر بها التيقظ (وعن أم عطية قالت بعث الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يشاة من الصدقة فبعثت الى عائشة منها بنى فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هل عندكم من شئ فمالت لالا رفسية بعثت اليها ما شاءت التي بعثت بها اليها قال

(بغير حق) بان يجتمع من الحرم أو من غير احتياج اليه ولم يخرج منه حقه الواجب فيه فهو (كاذب يا كل ولا يشبع) لانه كلما مال منه شيئا ازدادت رغبته واستقل ما عنده ونظر الى ما فوقه (ويكون) ماله (ثم يد اعليه يوم القيامة) بان ينطق

الله الصامت منه بما فعل به أو يمثل مثاله أو يشهد عليه الموكلون بكتب الكسب والاتفاق وفي هذا الحديث الصديق
والغنينة والسماع وأخرجه
الصدقة على البتاي قال ابن
المنيع عبر بالصدقة دون الزكاة
لتردد الخبرين صدقة الفرض
والتطوع لتكون ذكر اليتيم جاء
متوسطا بين الميسرين وبين
السبيل وهم آمن من إرفاق الزكاة
وقال ابن رشد لما قال رب ليس
على المسلم في نفسه صدقة علم أنه
يريد الوجهة ادله خلاف في
التطوع فلما قال الصدقة على
البيد أمي أحال على موهود (عن
زينب امرأة عبد الله بن معود
رضي الله عنهم ما حدثنيها المتندم
قريباً وقالت في هذه الرواية
انطلقت إلى أبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فوجدت امرأة من
الانصار على الباب حاجتها مش
حاجتي) وهي زينب امرأة أبي
موهود يعني عقبه بن عمرو
الانصاري كما عند ابن كثير في أسد
الغابة (فرع علينا لال) المؤذن
(فقال) له (سل النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أيجزئني عني أم لا)
على زوجي وأيتام لي في هجري)
ولله في علي أزواجنا وأيتام
في هجورنا وللطيمس التي أمه بنو
أخينا وبنو أختنا ولله في أيضاً
من طريق علقمة لاحتدما
فضل مال وفي هجرها بنو أخاها
أيتام ولذا خرى فضل مال
وزوج خنيف ذات اليد وهذا
كنايه عن الفقر (فأله فقال نعم)

٦٠

ما قد بلغت محلها متفق عليه وعن جويرية بنت الحارث أن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم دخل على أهل من طعام فقالت لا والله ما عندنا طعام إلا عظم من شاة
 أعطيتهم مولاتي من الصدقة فقار قدمها فقد بلغت محلها رواه أحمد ومسلم) قول أهل
 عندكم من شيء أي من الطعام قوله نسبة قال في الفتح بالنون والمهملة والموحدة مع غرا
 اسم أم عطية انتهى رأياً نسبته بفتح النون وكسر السين فهي أم عمارة قوله بلغت
 محلها أي أنها ما تصرفت فيها بالهدية لصفة ملكها لها انتقلت عن حكم الصدقة لحث
 محل الهدية وكانت تحوز لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف الصدقة كما تقدم
 == ما قال ابن بطال قال في الفتح وضبطه بعضهم بكسر هاء من الحاء لول أي بلغت
 مستقرها والأول أولى انتهى والحدديث يدل على أن موالى أزواج بنى هاشم ليس
 حكمهم كحكم موالى بنى هاشم فحل لهم الصدقة وقد نقل ابن بطال اتفاق الشافعية على
 عدم دخول الزوجات في ذلك وفيه نظر لأن ابن قدامة ذكر أن الخلال أخرج من طريق
 ابن أبي حليكة عن عائشة أنها قالت نال محمد لا تحل لما الصدقة قال وهو ما يدل على
 تحريمها قال الحافظ واسناده إلى عائشة حسن وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً وهذا يقدح
 فيما نقله ابن بنال وذكر ابن المنير أن التحريم الصدقة إلى الأزواج قولاً واحداً ويقال
 أن قول البعض بدخولهن في الآل يستلزم تحريم الصدقة عليهم فإن ذلك غير لازم
 وفي الحديثين أيضاً دليل على أنه يجوز لمن تحرم عليه صدقة إلا كل منها بعد مصلحتها إلى
 المنصرف وفتحها عنهم بية أو هدية أو نحوها وفي الباب عن عائشة عند البخاري
 وعنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بلعم فقالت له هذه تصدق به على بريرة
 فقال حولها صدقة وله هدية

* (باب من المتصدق أن يشتري ما تصدق به) *

عن عمر بن الخطاب قال سمعت علي بن موسى يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 شتر به وظفت له يبيعهم برخص فسات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تشتره
 ولا تعد في صدقة وان أعسا كبدتهم قال العائد في صدقة كالعائد في قيمه متفق عليه
 وعن ابن عمر أن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 تمنع ما أراد أن يشتريه أو يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تعد في صدقة ولا تشتره
 رواه الجماعة زاد البخاري فبذلك كان ابن عمر لا يترك أن يتناع شيئاً تصدق به إلا جعله
 صدقة) قوله من عمر هذا يشهد على أن الحديث من مسند عمر والرواية الأخرى تقتضي
 أنه من مسند ابن عمر وروى الدارقطني الثاني قوله سمعت علي بن موسى المراد أنه مالك أياه
 ولذلك ساغ له بيعه ومنهم من قال كان عمر قد حبسه وانحسار لرجل يبعه لانه حصل فيه
 هزال فجزب به عن الناس فليس وضعت عن ذلك وانتهى إلى حالة عدم الاتعاف به

يجزئني ما رواها أجرين أجر القرابة) أي مصلته الرحم (وأجر الصدقة) أي ثوابها قال المازري ويرج
 الإظهار لجه على الصدقة لواجبه لساها من أجزاء وهذا اللفظ التماساً في الواجبة انتهى وعليه يدل تبويب

البضارى لىكن ماد كرمه من ان لاجراء ثمانية عمل في لواجب ابرار قوله واحد اليس كذلك لان الاصوليين انتم صرافى
المسئلة فذهب قوم الى ان الاجزاء ايم الواجب والمندوب وخصه آخرون ٦١ بالواجب ومنه هو في المسئلة

واعقده لما زرى ونصبر ما قرانى
ولا حقهاني واستبعد الشيخ
تو لىن السجكى وقال ان
كلام الفسها يقتضى ان
المسئلة يرصن بالاجراء
كانرض وقد تعقب القسسى
عيس لما زرى بان قوله ولو
م حدىن وقوله فم ورد في
نهر اربىة عند الطعارى
وغيرها كاب اسراء صعبا
ابيدىن فكات تنفق عليه
والى دلميد لان عى اسم اصدقة
نصوع وبه جزم الووى وعديه
و لو قوله تجزى عى وى
الوقاية من المار كما خاف ان
صدقة على روجها لا تحصل
لها المراد وقد سبق الحديث في
باب الزكاة على الاقارب وفيه
اسماء افهت الى صلى الله عليه
واله وسلم باسوان وشاهها
وهو الم تقع مشاهدة قبل محمل
الولى على الجار وانتهى على
لسن بلال والظاهر انهما
قضية ان احدهما فى والها عن
نصدقةا بها على زرجها
ورها والاخرى في سؤالها
عن اصدقة وفي الحديث الحديث
الى اصدقة على الاقارب
والبحث على صلة الرحم وجواز
تبرع المرأة بها بغير اذن
زوجها وفيه عظة للنساء وترغب
ولى الامر في افعال الخير للرجال

ويرجع القول قوله لا تعد في صدقة ولو كان حبا ساله به تبرع فادعاه لم يحسن
القيام عليه وقصر في موته وخدمته وقبل لم يعرف مقدارها فادعاه بدون قيمته وقيل
معنا استعمله في غير ما جعل له والى قول اظهر قوله وان اعطا كهدى لهم ومنه لغة في
تفقيصه وهو الحامل له على شرائه من لا تعد انما عسى شره من خسر عودا في الصدقة
من حيث ان الغرض منها ثواب الاخرة فاذا اشترى هارخص مكانه اختار عرض
الدنيا على الاخرة فصدى براحة في ذلك المقصد والذى سوغ فيه كانه انفق فيه
استدله على تحريم ذلك ان الذى محرم قال اقرطبي وهذا هو ظاهر من سيار
الحديث ويحتمل ان يكون التشبيه للتنفير خاصة لكون انى م استدر وهو قول
الاكثر ويلحق بالصدقة الكفارة والتدرو غيرهما من قدرت شره لا يترك ان يحتاج
الخاء كان اذا نفذ له ان يشتري شيئا بمائة تصدق به لىتركت ما حله لى تصدق به فمكلا
فهم ان النهى عن شراء صدقة انما هو ان ار ان يملكها لمن يردده صدقة وسيدت
يدل على كراهة الرجوع عن الصدقة وان اشترى هارخص نوع من الرجوع فيه ومن
مكرها وقيل يعارض هذا الحديث الحديث المتقدم عن ابي عبد الله في الصدقة
لرجل اشترى اعماله جمع بينهما بجمله لى على كراهة التبرع بالها فان المصنف رحمه
الله تعالى وحرم قوم عد على امتنيزه واحتجوا بعمو قوله رجل اشترى بئالا في خبر
ابى سعيد ريدل عليه اتباع ابن عمر وهو روى الخبر ولو فهم منه التحريم وهو روى
بصدقة تستند اليه انتهى واطا هارفة لمعارضه بين هذا وبين حديث ابى سعيد
المتقدم لان هذا صدقة تطوع وزان في صدقة اشترى بئالا لىشر ميا زرى
صدقة اشترى بئالا لى لا يتصور الرجوع فيه حتى يكون التبرع مشبه بالصدقة
الصدقة منه يتصور الرجوع فيها فمكرها مشبه وهو التبرع به رضى حديث لىباب
في الظاهر ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه ان امرأاة ابى
رسول لله صلى الله عليه وآله وسلم وماتت كبت فصدقت على ابي بوليد فبرها ماتت
وتركت تلك الواحدة قال وجب ابرك ورجعت اليك في بئران ويجه مع بئرانك
الشي المتصدقة بالميراث لان ذلك ليس مشبه بالرجوع عن اصدقة روى سائر
المعارضات

(باب فضل الصدقة على الزوج والاخارب)

عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
نصدقن يا معشر النساء ولو من حايكنا قالت مرجعت الى عبد الله فقالت انك رجل حفيظ
ذات ايدى وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قدأمرنا بالصدقة فانه ذله فان كان
ذلك بجزئ عى والى صر فتم الى غيركم قالت فقال عبد الله بل انتميه فنت قالت فانطلقت

ونساء والتحدث مع النساء الجانب عن مدأمن العتنة والخوف من المؤاخذه بالذنوب وما يتوقع بسببها من العذاب وفيه
فتيا العام مع وجود من هو أعلم منه وطلب الترقى في تحمل العلم وفي هذا الحديث الحديث راعنة والى قوله كانه

كوفون الاعراب والحرف وفيه رواية مصحاحي عن مصحاحي عن مصحاحي وأخرجه مسلم في الزكاة والنسائي في عشرة النسخ وابن ماجه في الزكاة ٦٢ (عن ابنه أم سلمة) بفتح السين واللام وهي بنت أبي سلمة عبد الله بن

عبد الله بن هلال الخزومية
 ربيعة رسول الله صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم ولدت بارض الحبشة
 وحفظت عن النبي صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم ولم يرو عنه وعن
 أزواجه وذكره المجلد في ثقات
 التابعين قال في الإصابة كنه
 كان يشترط للصحة البلوغ
 وذكره ابن سعد في لم يرو عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 شيئا روى عن أزواجه وأم
 سلمة هي أم المؤمنين (قالت)
 أي زيب ولا يذر عن أم سلمة
 وهو صواب كما لا يخفى
 (قالت يار رسول الله لي أبر أن
 أنفق على بني أم سلمة) بن عبد
 الأسد وكان تزوجها النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وهو هاشم
 أبي سلمة له وعمر ومحمد وزيب
 وزينة (تمامه بن) منه (وقال)
 أنفق عليهم فلما أبر ما أنفقت
 عليهم قال في الفتح ليس في
 الحديث تصريح بأن الذي كنت
 تنفقه عليهم من الزكاة فكان
 لقدر المشرك من الحديث
 حصول الانفاق على الابتام
 انتهى وفي هذا الحديث
 الحديث والعنونة والقول
 ورواه ما بين كوفي ومدني وفيه
 رواية تباي عن تباي هشام
 وأبو مصعب عن مصعب
 زيب وأمها (عن أبي هريرة)
 رضي الله عنه قال أمر رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم

عبد الله بن هلال الخزومية
 ربيعة رسول الله صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم ولدت بارض الحبشة
 وحفظت عن النبي صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم ولم يرو عنه وعن
 أزواجه وذكره المجلد في ثقات
 التابعين قال في الإصابة كنه
 كان يشترط للصحة البلوغ
 وذكره ابن سعد في لم يرو عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 شيئا روى عن أزواجه وأم
 سلمة هي أم المؤمنين (قالت)
 أي زيب ولا يذر عن أم سلمة
 وهو صواب كما لا يخفى
 (قالت يار رسول الله لي أبر أن
 أنفق على بني أم سلمة) بن عبد
 الأسد وكان تزوجها النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وهو هاشم
 أبي سلمة له وعمر ومحمد وزيب
 وزينة (تمامه بن) منه (وقال)
 أنفق عليهم فلما أبر ما أنفقت
 عليهم قال في الفتح ليس في
 الحديث تصريح بأن الذي كنت
 تنفقه عليهم من الزكاة فكان
 لقدر المشرك من الحديث
 حصول الانفاق على الابتام
 انتهى وفي هذا الحديث
 الحديث والعنونة والقول
 ورواه ما بين كوفي ومدني وفيه
 رواية تباي عن تباي هشام
 وأبو مصعب عن مصعب
 زيب وأمها (عن أبي هريرة)
 رضي الله عنه قال أمر رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم

بالصدقة الواجبة أو التصدق ورجه بعضهم تحسيدا للظن بالصداقة إذ لا يظن بهم منع الواجب
 وعلى هذا مذهبنا لا يخرج ماله في سبيل الله في فعله يحتمل المواساة وتعقبهم ما منعهوا بحدود لا عندنا أما ابن

جمل قيل نه كان منافقة ثم تاب بعد كما حكمه المله قبل وفيه نزات ومناقة والاية الى قوله فان يتوبوا يك خسر الهم فقل
استأبى الله قتاب وصلح حاله والمنهور نزولها في غيره وأما خاند فكان ٦٢

ظاهر ان الصدقة مبرورة
تعريف الصدقة باللام العهدية
وعال النووي انه الصحيح المشهور
ويؤيده ما في رواية مسلم عن أبي
لنابذ بعث رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لم عمر ساعيا إلى
الصدقة فهو مشعر بانه صدقة
القرض لان صدقة التطوع
لا تبعث عليها السعاة (وقيل)
القائل عمر رضى الله عنه لانه
المسل (منع ابن جبريل) ينفع
البيم وكسر الميم قال ابن منده
لم يعرف اسمه ومنهم من سمى
جيدا وقيل عبد الله وذكره
الدهبي فيمن عرف بابيه ولم يسم
(وخالد بن الوليد وعباس بن عبد
المطلب) أي منع هؤلاء الاعطاء
(وقال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم) بيان لرجه لامتناع
ومن ثم عر بانها (ما ينتمى بن
جبريل) أي ما يكره وينكر (الا انه
كان فقيرا فاعناه الله ورسوله) من
فضله واعاد ذكر صلى الله عليه
وآله وسلم نفسه لانه كان ساعيا
لدنوله في الاسلام فاصبح غنيا
مدفق بمأثله الله عز رسوله
واح لامتته من العنا ثم ببركته
صلى الله عليه وآله وسلم
ولا تنقاه من رغب ومعنى الحديث
كما قاله غير واحد انه ليس ثم شيء
ينتمى ابن جبريل فلا موجب للمنع
وهذا مما تنقاه العرب في مناله

أجمعوا على ان الرجل لا يعطى زوجته من الزكاة شي لان نفقة الواجبة عليه وبعين ان
يقال ان التعديل بالوجوب على الزوج لا يوجب امتناع الصرف ايها لان نفقتها واجبة
عليه غنية كانت أو فقيرة فالصرف ايها لا يقطع عنه شي وأما الصدقة على الاصول
والنصول وبقيتها القربة في باقي الكلام اليها (وعن الحسن بن عامر عن لني صلى الله
عليه وآله وسلم قال الصدقة على المسكين صدقة وهي على ذي رحم مثان
صدقة وصلته واهل بيته ما جبه والترمذي وعن أبي أيوب قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ان أفضل الصدقة الصدقة على ذي الرحم الكاشح رواه أحمد وله مثله من
حديث حكيم بن حزام وعن ابن عباس قال اذا كان ذوو قرابة لا تعولهم فاعطهم من زكاة
مالك وان كنت تعولهم فلا تعولهم ولا تجعلهم من تعولهم رواه الأرم في سننه) حديث
سلمان أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والدارقطني والحاكم وحسنه الترمذي قال
الحافظ وفي الباب عن أبي طلحة وأبي امامة عند الطبراني في كتاب الكاشح هو المضمحل العداوة
وقد استدل بالحدس بن علي جواز صرف الزكاة الى الاقارب سواء كانوا ممن تلزمهم النفقة
أم لا لان الصدقة المذكورة في عالم فقيد بصدقة التطوع وليكن قد تقدم عن ابن المديدر
وصاحب الجراح ما حكيا لاجماع على عدم جواز صرف زكاة الى الاولاد وكذا
سائر الاء ولوالنصول كما في الصرف انه قال مسئلة ولا يجزى في أصوله وفصوله مطلة
اجماعا وقال صاحب ضوئه ان دعوى الاجماع وهم قال وكيف بمحمد بن الحسن
وروي عن العباس انها تجزى في الآباء والأمهات ثم قال قلت والمسئلة في البصر تنسب
الى قائل فضلا عن الاجماع وهذا هم منه رحمه الله تعالى فان صاحب الصرح
ينسبها الى الاجماع كما حكيناها سالفا فقد نسبت الى قائل وهم أهل الاجماع لانه يدر
لماروي عن أبي العباس ومحمد بن الحسن ما في البخاري ومحمد بن يعقوب قال أخرج
أبي دناير يتصدق ما عند رجل في المسجد فجئت فاخذتها فقال والله ما انا آرت فجئت
نخاصمة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان ما نويت يا يزيد ولا تأخذت
يا معن وسيا في هذا الحديث في كتاب لو كلة ان شاء الله تعالى وليكنه يحتمل ان تكون
الصدقة صدقة تطوع بل هو ظاهر وقد روي عن مالك انه يجوز الصرف في بني البشير
وفيما فوق الجد والجدد وأما غير الاصول والنصول من القرابة الذين تلزم نفقتهم فذهب
الهادي وانشاسه والاصم والمؤيد بالله وما نأوا شاعى الى انه لا يجزى لصرف اليهم
وقال أبو حنيفة وأصحابه وانما ما يجزى يجوز ويجزى اذ لم ينسب الدليل لعموم الادلة
المذكورة في الباب وقال الاقول انها مخصوصة بابيها ولا أصل له وأما الاثر المروي عن
ابن عباس فكلام صحابي ولا حجة فيه لانه لا اجتهد في ذلك مصرحا ويؤيد الجواز
والاجزاء الحديث الذي تقدم بلفظ وجك ولذلك أحق من تصدقت عليهم وترك

نا كيد النفي والمبالغة فيه اثبات شي وذلك الشيء لا يقتضى اثباته فهو منتفأ أبدا ويسمى مثل ذلك عند علماء البيان تأكيدا
المدح بما يشبه الذم وبالعكس فن الاول لمحو قول الشاعر ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * بين فلول من قراع الكتاب

خاله زكاة ما حبسه فكيف يمكن ذلك مع تعيين ما حبسه أصرفه وان كان طلب منه زكاة المال الذي لم يحبسه من العين والحرف والمناشئة فكيف يحاسب بما أوجب عليه في ذلك وقد نعتين صرف ٦٥ ذلك الحبس الى جهته ثم انقضى

عن ذلك باحتمال ان يكون المراد بالحبس الارصاد للاث لا الوقف فيزول الاشكال لكن هذا الاشكال انما يتأتى على القول بأن المراد بالصدقة المقروضة اما على القول بأن المراد التطوع فلا اشكال كما لا يخفى (وأما العباس بن عبد المطلب فم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى) أى الصدقة منه (عليه صدقة) ثابتة سيئ صدق بها (ومثلها معها) أى ويضرب اليها مثلها كرامته فيكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم الزمه بتضعيف صدقة له يكون ذلك أرفع لقدره وأنبه لذكركه وأنتى للذنب عنه أو المعنى ان أمواله كالصدقة عليه لانه استدان في مناداة نفسه وعقيل فصار من العارفين الذين لا يلزمهم الزكاة وهذا التأويل على تقدير ثبوت لفظة صدقة واستبعادها للبيوع لان العباس من بني هاشم فحرم عليهم الصدقة أى وظاهر هذا الحديث انها صدقة عليه ومثلها معها فإنه أخذها منه وأعطاه له وحل غيره على ان ذلك كان قبل تخريم الصدقة على آل صلى الله عليه وآله وسلم واسلم من طريق ورقاء وأما العباس فهي على ومثلها ثم قال

الحديث فرض أى قدر وهو أصل في اللغة كما قال ابن دقيق العيد لكن نقول في عرف الشرع الى الوجوب فالجمل عليه أولى وقد ثبت ان قوله تعالى قد أفلم من تركي نزلت في زكاة الفطر كما روى ذلك ابن خزيمة قوله زكاة الفطر أضيفت الزكاة الى الفطر لكونها تجب بالفطر من رمضان كذا قال في الفتح وقال ابن قتيبة والمراد بصدقة الفطر صدقة النفوس مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخلقة قال الحافظ والاول يظهر ويؤيده قوله في بعض طرق الحديث زكاة الفطر في رمضان وقد استدلل بقوله زكاة الفطر على ان وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر لانه وقت الفطر من رمضان وقيل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد لان الليل ليس محل للصوم وانما يتبين الفطر الحقيقي بالاكل بعد طلوع الفجر والاول قول الثوري وأحمد وأصحق والشافعي في الحديث واحد الروايتين عن مالك والثاني قول أبي حنيفة والليث والشافعي في القديم والرواية الثانية عن مالك وبه قال الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وبقوله في حديث ابن عمر الاتي أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة ولكم الم تقييد القبلية بكونها في يوم الفطر قال ابن دقيق العيد الاستدلال بقوله زكاة الفطر على الوقت ضعيف لان الاضافة الى الفطر لا تدل على وقت الوجوب بل تقتضى اضافة هذه الزكاة الى الفطر من رمضان ومارق الوجوب في طلب من أمر آخر قوله صاعا من تمر أو صاعا من شعير قال في الفتح انتصب صاعا على التيسير أو انه مفعول ثان قول على العبد والمر ظاهره يدل على ان العبد يخرج عن نفسه ولم يقل به الاداود فقال يجب على السيد ان يمكن عبده من الاكساب لها وبديل على ما ذهب اليه الجمهور ومن كون الوجوب على السيد حديث ليس على المرة في عبده ولا فدية صدقة الا صدقة الفطر وانظر مسلم ليس في العبد صدقة الا صدقة الفطر قوله المذكور لا تقي ظاهره وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أم لا وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المذوق قال مالك والشافعي والليث وأحمد وأصحق تجب على زوجها تبعاً للنفقة قال الحافظ وفيه نظر لانهم قالوا ان أعسر وكانت الزوجة امته وجبت فطرتها على السيد بخلاف النفقة فافترقا واتفقوا على أن المسلم لا يخرج عن زوجه الكافرة مع ان نفقاته تلزم وانما احتج الشافعي بما رواه من طريق محمد بن علي الباقري من سلافة صدقة النظر عن تمونون وآخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في اسناده ذكر على وهو منقطع وآخرجه من حديث ابن عمر واسناده ضعيف وآخرجه أيضاً عنه الدارقطني قوله والصغير والكبير وجوب فطرة الصغير في ماله والمخاطب بنحواها رايه ان كان له فقير مال والا وجبت على من تلزمه نفقته والى هذا ذهب الجمهور ورواه محمد بن الحسن البصري لا تجب الا على من صام واستدل بهما بمحدث ابن عباس الاتي بلفظ صدقة الفطر طهرة للصائم قال في الفتح وأجيب بأن

٩ نيل ح يا عمر أما شجرت ان عم الرجل صنواً إليه فلم يقل فيه صدقة بل فيه دلالة على انه صلى الله عليه وآله وسلم التزم بإخراج ذلك عنه لقوله فهي على ويرجحه قوله ان عم الرجل صنواً إليه أى مثله فني

استلقت منه صدقة عامين وقد ورد ذلك

ذكر التطهير خرج مخرج الغالب كما نهى النبي عن أن يتجلب على من لا يذنب كخضق الصلاح أو من
أسلم قبر غروب الشمس بالخطبة قال فيه ونقل ابن المنذر الإجماع على أنه لا تجب على الجنب
وكان أحمد يستحب ولا يوجب قوله من المسلمين فيه دليل على اشتراط الإسلام في وجوب
النظرة فلا تجب على الكافر قال الحافظ وهو أمر متفق عليه وهل يخرجهما عن غير
مكتولته المسئلة نقل ابن المنذر فيه الإجماع على عدم الوجوب لكن فيه وجه للشافعية
ورواية عن أحمد وهل يخرجهما المسلم عن عبادة الكافر قال الجمهور ولا خلافا ليعطاء
والنهي والثوري والحنفية واسحق واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على
المسلم في عبادة صدقة لاصدقة الفطر وأجاب الجمهور بأنه يني عموم قوله في عبادة على
خصوص قوله من المسلمين في حديث الباب ولا يخفى أن قوله من المسلمين أعم من قوله
في عبادة من وجه واحد من وجه تخصيص أحدهما بالآخر تحكماً وإن كانه يؤيد
عتبار الإسلام ما عدا ذلك بالنظر على كل نفس من المسلمين حر أو عبد واحتج بعضهم على
وجوب خراجها عن العبد أن ابن عمر راوى الحديث كان يخرج عن عبادة الكافر
هو وأعرف عماد الحديث وتعقبه بأنه لو صح حل على أنه كما يخرج عنهم تطوعاً ولا مانع
منه وظاهره حديث عدم الفرق بين أهل البادية وغيرهم واليه ذهب الجمهور وقال
زهري وربيعة والليث أن زكاة النظر تختص بالحاضرة ولا تجب على أهل البادية قول
سوز لتمر بالمهملة ولزاي أي احتاج يقال أعوزني الشيء إذا حجت إليه فلم أقدر عليه
فيه دليل على أن القرض أفضل ما يخرج في صدقة النظر يوم أو يومين فيه دليل على
توزيعه قبل يوم الفطر وقد جوزه الشافعي من أول رمضان وجوزته الهادي
القاسم وأبو حنيفة وأبو عباس وأبو طالب لوالى عامين عن البدن الموجود وقال
سرخي وأحمد بن حنبل لا تقدم على وقت وجوبه إلا ما يغتفر كيوم أو يومين وقال
لك والناس والحسن بن زياد لا يجوز التحجيل مطلقاً كالصلاة قبل الوقت وأجاب
هم في البحر بأن زكاتها لا زكاة أقرب وحكى المام يحيى إجماع السلف على جواز
تحجيل تولد صاعاً من طعام الخ ظاهره المعايير بين الطعام وبين ما ذكر بعده وقد حكى
الطباي أن المراد بطعامهما الحنطة وإن اسم خاص له قال هو وغيره قد كانت الحنطة
طعاماً تستعمل في الحنطة عند الإطلاق حتى إذا قيل أذهب إلى من الطعام فهم منه
وقد التفتيح وأغلب العرف نزل اللفظ عليه لأنه ما غالب استعمال اللفظ فيه كان
طوره عند الإطلاق أغلب قال في التفتيح وقد رد ذلك ابن المنذر وقال ظن بعض
منا أن قوله في حديث أبي سعيد صاعاً من طعام حتم قال صاع من حنطة وهذا
لأنه وذلك أن أبا سعيد أجل الطعام ثم أسره ثم أورد طريق حنص بن ميسرة عند
ناري وغيره أن أبا سعيد قال لما خرج في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم
طرس صاعاً من طعام قال أبو سعيد وكان طعاماً شعيراً والزبيب والاقط والتمر وهي

وَأَمَّا عَنْكُمْ أَيَا (وَمَنْ يَسْتَعِظُ) أَيْ
عَنِ الْحَرَامِ (وَمَنْ يَسْتَعِظُ) يَظْهَرُ

عن الحرام (ومن يستغن) يظهر الغنى (يفقه الله مومن بتصبر) بعلاج الصبر ويتكاتفه على ضيق العيش وغد من مكاره الدنيا ظاهرة

قال في شرح المشكاة قوله بعنه الله يريد أن من طلب من نفسه العفة عن السؤال لم يظهر الاستغناء بعنه الله أي بصره عفة منا ومن ترقى من هذه المرتبة إلى ما هو أعلى من اظهار الاستغناء عن ٦٧ الخلق لكن ان أعطى شيئا لم يرد

بصر الله قلبه غنى ومن فاز
بالفتح المعلى وتصبر وان أعطى
لم يتبيل فهو هوذا الصبر جامع
لمكارم الاخلاق (بصبره الله)
برزقه الله الصبر (وما أعطى
أحد مدعاه خيرا وأوسع من
الصبر) لانه جامع لمكارم
الاحلاق أعطاهم من الله عليه
وآله وسلم لحاجتهم ثم يهيم على
موضع النصب بـ (عن أبي
هريرة رضى الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم)
قال والذى ننسى بيده) انما حلف
لتوبة الاصلوات كبدته (لان
ياخذ أحدكم حبله فيصططب)
أي يجمع الخطب (على ظهره)
فهو (خير له) ليست خير هنا من
أعمال التفضيل اذ لا خير في
الذوال مسع القدرة على
الكتساب والاصح عند
اشاعة ان سؤال من هذا حاله
حرام ويحتمل ان يكون المراد
بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل
وتسميته الذى يهطاه خيرا وهو
في الحقيقة شر والله أعلم (من أن
بأبى رحلا) أعطاه الله من فضله
(وبالله أسطاه) فحمله ثقل المنة
مع ذل السؤال (أو منعه)
فالسبب الذل والخيبة
والحرمان أعادنا الله من كل
سوء وفي الحديث الحث على
التعفف عن المسئلة والتعفف

بظاهرة فيما قال يخرج الطحاوى نحوه من طريق أخرى وأخرج ابن خزيمة والحاكم
في صحيحهما إرا بأسعيد قال لما ذكر وأعنده صدقة رمضان لا أخرج لاما كنت أخرج
في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاع تمر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع
أقط فقال له رجل من القوم أو مدين من قم فقال لا تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أحمل بها
قال ابن خزيمة كرا الحنطة في خبر أبي سعيد هـ مداع غير محفوظ وأدرى من الوهم ويدل
على أنه خطه قوله فقال رجل الخ اذ لو كان أبو سعيد أخبرناهم كانوا يخرجون منه داما
لما قال الرجل أو مدين من قم وقد أشار أيضا أبو داود إلى أن ذكر الحنطة فيه غير محفوظ
قوله حتى قدم معاوية زاد مسلم حاجا ومعه رزق كرام الناس على المنبر وزاد ابن خزيمة وهو
يومئذ خليفة ثلثا من معمره الشام بفتح السين المهملة راسكان الميم وبالمذهى التمع
الشامى قال ليووى عنك بتول معاوية من قال بالمدين من الحنطة وفيه نظر لانه فعل
صحابي قد خالف فيه أبو سعيد وغيره هو أطول صحة منه واعمر بحال أنى صلى الله
عليه وآله وسلم وقد سرح أنه رأى رآه لانه سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
ابن المنذر لانه لم في التمع خبرا ثابعا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعده عليه ولم يكن
البر بالمدينة ذلك الوقت لا الثنى اليسير منه فلما كثر في زمن الصحابة وأما ان نصف
صاع منه يقوم مقام صاع من شعير وهم الائمة فغير جائز بعدل عن قولهم انه الى قول
هناهم ثم أسد عن عثمان وعلى وأبى هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمة سمع
بفت أبي بكر أسيد قال الحافظ صحيحة انهم رأوا ان في زكاة الفطر نصف صاع من قم
اتمى وهذا مصير منه الى اختيار ما ذهب اليه الحنفية لكن حديث أبي سعيد دال على
انه لم يوفق على ذلك وكذلك ابن عمر فراجع في المسئلة فيقول لم يذ كر الحنطة أو بهى
لم يذ كر حرف لتخفيف في شئ من طرق الحديث هوذا وصاعا من أقط بفتح الهمزة وكسر
الضاد وهو لبن يابس غير منزوع الزبد وقال لارهري يتخذ من اللبن الخبيص يطبخ
ثم يترك حتى ينصل وقد اختلف في اجرائه على قوايل أحدهما انه لا يجزئ لانه غير مقتات
وبه قال أبو حنيفة أنه أجرا حراجه بدلا عن القيمة على قاعدته والقول الثاني أنه يجزئ
وبه قال مالك وأحمد وهو الراجح لهذا الحديث الصحيح من غير معارض وروى عن أحمد
انه يجزئ مع عدم جسد غيره وزعم المازري أنه يجزئ عن أهل البادية ودرن أهل
الحاضرة ويرى عنهم لا يعرفون قيمة النور وقال قطع الجمهور بأن الخلاف
في الجميع قول الاصاع من دقيق ذكر لدقيق ثابت في سنن أبي داود ومن حديث أبي سعيد
أيضا ولكن قال أبو داود أن ذكر دقيق رهم من ابن عيينة وقد روى ذلك ابن خزيمة
من حديث ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تؤدى زكاة رمضان
صاعا من طعام عن الصغير والكبير والحر والمملوك من أدى سلتا قبل منه وأحسبه
قال من أدى فيقا قبل منه ومن أدى سو يقا قبل منه ورواه الدارقطني ولكن

عنهما ولو امتن المرء نفسه في طلب الرزق وارتكب المشقة في ذلك ولولا ما في المسئلة في نظر الشارع لم يفضل ذلك عليها وذلك لما
يدخل على السائل من ذل السؤال وذل الرد اذ لم يعط ولما يدخل على المسؤول من الضيق في ماله ان أعطى كما سألنا ١٠٥١ هـ

عن الزبير بن العوام (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لأن يأخذ أحدكم حبله فأتاني بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها) ٦٨ أي يمنع (وجهه) من أن يريق ما به السؤال قاله المظهرى ومن فوائد

الاصح كتاب الاستغناء والتصدق كما في... لم يفتصدق به ويستغنى عن الناس فهو (خبره من أن يسأل الناس) أى من سؤالهم ولو كان الاكساب به عمل شاق كالاخطاب وقد روى عن عمر فيأذ كره ابن عبد البر مكسبة فيها بعض الدناءة خير من مسألة الناس (أعطوه) ما سأل (أو منعه) وفي الحديث فضيلة الاكساب بعمل اليد وقد ذكر بعضهم أنه أفضل المكاسب وقال الماوردى أصول المكاسب الزراعة وتجارة الصناعة قال ومذهب الشافعى ان التجارة أطيب والاشبه عندي ان الزراعة أطيب لانهم أقرب الى التوكل قال النووي فى شرح المذهب فى صحيح البخارى عن المقدم بن معديكر ب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده الحديث قاله صاحب مانص عليه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهو عمل اليد فان كان زراعاه أو أطيب المكاسب وأفضلها لانه عمل يده ولان فيه توكلا كما ذكره الماوردى ولان فيه نفعاعامال المسلمين والدواب ولانه لا بد فى العادة أن يؤكل منه بغير عوض فيحصل له أجره

قال ابن أبي حاتم سألت أبا عن هذا الحديث فقال منكر لأن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس وقد استدل بذلك على جواز اخراج الدقيق كما يجوز اخراج السويق وبه قال أحمد وأبو قاسم الانطاقي لانه مما يكال ويفتنع به الفقير وقد كفى فيه الفقير مؤنة الطحن وقال الشافعى ومالك انه لا يجزئ اخراجه لحديث ابن عمر المتقدم ولا منافعه قد نقصت والنص ورد فى الحطب وهو يصلح لما لا يصلح له الدقيق والسويق قوله من سلت بضم السين المهملة وسكون اللام بعد هاء مثناة فوقية نوع من الشعير وهو كالحنطة فى ملاسته وكالشعير فى برودته وطبعه والروايات المذكورة فى الباب تدل على ان الواجب من هذه الاجناس المنصوصة فى النطرة صاع ولا خلاف فى ذلك لاقى البر والزييد وقد ذهب أبو سعيد وأبو العالية وأبو الشعثاء والحسن البصرى وجابر بن زيد والشافعى ومالك وأحمد وأصحق والهادى والقاسم والناصر والمؤيد بالله الى ان البر والزييد كذلك يجب من كل واحد منهما صاع وقال من تقدم ذكره من الصحابة فى كلام ابن المنذر وزاد فى البحر أبابكر واليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وزيد بن علي والامام يحيى ان الواجب نصف صاع منها والقول الاول أرجح لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرض صدقة الفطر صاعا من طعام والبر مما يطلق عليه اسم الطعام ان لم يكن غالبا فيه كما تقدم وتفسيره بغير البر اعطاءه ولما تقدم من أنه لم يكن معه وادعاهم فلا يجزئ دون الصاع منه ويحتمل أن يقال ان البر على تسليم دخوله تحت لفظ الطعام محصور بما أخرجه الحاكم من حديث ابن عباس مرفوعا بلفظ صدقة الفطر مدان من قم وأخرج نحوه الترمذى من حديث عمرو بن سعيد عن أبيه عن جده مرفوعا أيضا وأخرج نحوه الدارقطنى من حديث عصمة بن مالك وفى اسناده الفضل بن المختار وهو ضعيف وأخرج أبو داود والذهاقى عن الحسن مرفوعا بلفظ فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الصدقة صاعا من تمر أو من شعير أو نصف صاع من قم وأخرج أبو دارم من حديث عبد الله بن قلبية أنه قال لعبد الله بن أبي صعب بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطر صاع من بر أو قم عن كل اثنين وأخرج سفيان الثورى فى جامعه عن علي عليه السلام موقوفا بلفظ نصف صاع بر وهذه تنهض بمجموعها للتخصيص وحديث أبي سعيد الذى فيه التصريح بالحنطة قد تقدم ما فيه على انه لم يذكر اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك (وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بركا الفطر ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة رواه الجماعة الا ابن ماجه) قوله قبل خروج الناس الى الصلاة قال ابن التين أى قبل خروج الناس الى صلاة العيد وبه صلاة الفجر قال ابن عيينة فى تفسيره عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال يقدم الرجل زكاته يوم الفطر بين يدي صلاته فان الله تعالى يقول قد أفلم

وان لم يكن ممن يعمل يده بل يعمل لغيره وأجروا ما كسبوا بالزراعة أفضل لما ذكرنا وقال ابن الرضا بعد حديث المقدم هذا فهذا صريح فى ترجيح الزراعة والصناعة ليكون مامن عمل يده ولكن الزراعة أفضلها

له موم النفع بها لا آدمي وغيره وعموم الحاجة اليها والله أعلم وغاية ما في هذا حديث تذييل الاحتياط على المال وليس فيه انه افضل المكاسب فاعلموا ذلك ثم ليسر لا سيما في بلاد الحجاز ٦٩ اكثر ذلك فيها (عن حكيم بن حزام

رضي الله عنه قال سالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعطاني ثم سألته فاعطاني ثم سألته فاعطاني ثم سألته فاعطاني) يتكرر الاعطاء دائما (ثم قال يا حكيم ان هذا المال في الرغبة والميل اليه وحرص النفوس عليه شاكهة اي هي (خضرة) في المنظر (حلو) في الذوق وكل منهما يرغب فيه على اشراده فكيف اذا اجتمعا وقال في الشقيق قاتيت الخبر تنبيه على ان المبتدأ موقوف والتقدير ان ضرورة هذا المال اويسون انما يتلوه المعنى لانه اسم جامع لشيء كثير والمراد بالخضرة الروضة الخضراء او الشجرة الناعمة والحلوة المستخلصة الطعم (فن اخذه) أي المال (بسخاوة نفس) من غير حرص عليه أو بسخاوة نفس المعطى (بورك) له فيه ومن اخذه باشراف نفس أي مكنيا له بطلب النفس وحرصها عليه وتطلعها اليه (لم يبارك له) أي لا اخذ فيه (أو في المعطى) (وكان) أي الاخذ (كلذي يأكل ولا يشبع) أي كذا الجوع الكاذب بسبب سقم من غلبة خاط سوداوي أو آفة يسمي جوع الكلب كلما ازداد كلما ازداد جوعا فلا يجيش بها ولا

من تركه وذكر اسم ربه صلى ولا بن خزيمة من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن هذه الآية فقال نزات في زكاة الفطر وحمل الشافعي التقييد بقبل صلاة العيد على الاستحباب لصديق اليوم على جميع النهار وقدره ايامه عشر عن نافع عن ابن عمر بلفظ كان يا امرنا أن يخرجها قبل أن نصلي فإذا انصرف قسمه بينهم وقال اغنواهم عن الطلب أخرجه سعيد بن منصور ولكن أبو معشر ضعيف وهم ابن العربي في عز وهذه الزكاة لمسلم وقد استدل بالحديث على كراهة تأخيرها عن الصلاة وحمله ابن حزم على التصريم وعن ابن عباس قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر طهرة لصائم من اللغو والرفث وطهنة للمساكين فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات روى أبو داود وابن ماجه الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم وصححه قوله طهرة أي تطهير النفس من صام رمضان من اللغو وهو ما لا ينبغي عليه القلب من القول والرفث قال ابن الاثير الرفث هنا هو النعش من الكلام قولاً وطهنة بينهم الطاء وهو الطعام الذي به كل وفيه دليل على ان الفطرة تصرف في المساكين دون غيرهم من مصارف الزكاة كما ذهب اليه الهادي والقاسم وأبو طالب وقال المنصور بالله هي كالزكاة تصرف في مصارفها وقوا المهدى قوله من أداها قبل الصلاة أي قبل صلاة العيد قوله فهي زكاة مقبولة المراد بالزكاة صدقة الفطر قولاً فهي صدقة من الصدقات يعني التي تصدق بها في سائر الاوقات وأمر القبول فيها موقوف على مشيئة الله تعالى والظاهر أن من أخرج الفطر قبل صلاة العيد كان كمن لم يخرجها باعتبار اشتراكهما في تركها هذه الصدقة الواجبة وقد ذهب الجمهور الى أن أخرجهما قبل صلاة العيد انما هو مستحب فطو وجزموا بانها تجزئ الى آخر يوم الفطر والحديث يرد عليهم وأما تأخيرها عن يوم العيد فقال ابن رسلان انه حرام بالاتفاق لانها زكاة فوجب أن يكون في تأخيرها اثم كفي أخراج الصلاة عن وقتها وحكى في البحر عن المنصور بالله وقتها الى آخر اليوم الثالث من شهر شوال (وعن اسحق بن سليمان الرازي قال قلت للمالك بن انس أبا عبد الله كم قدر صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خمسة أرطال وثلاث بالعمري أنا حوزته فقلت أبا عبد الله خالفت شيخ القوم قال من هو قلت أبو حنيفة يقول ثمانية أرطال فعضب غضبنا شديدا ثم قال جلست أبا يافلان هات صاع جدد يا يافلان هات صاع عن يافلان هات صاع - ذلك قال اسحق فاجتمعت أصح فقال ماتحيطون في هذا قال هذا حديث أبي عن أبيه انه كان يؤدي بهذا الصاع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال هذا حديث أبي عن أخيه انه كان يؤدي بهذا الصاع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال لا أخرجه عن أبي عن أمه امه أقت بهذا الصاع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ينجع فيه الطعام وقال في شرح المشكاة وصف المال بما قيل اليه النفس الانسانية يجيئها ارتب عليه بالقاء من من أحدهما تركه ما هي بمجوبة عليه من الحرص والشر والميل الى الشهوات واليه أشار بقوله ومن أخذه بأشراف نفس وثانيهما كنهها

من الرغبة فيه الى ما عند الله من الثواب واليه أشار بقوله بسخاوة نفس فكفى في الحديث بالسخاوة عن كف النفس عن
الحرص والشره كما كفى في الآية ٧٠ يتوق النفس عن الشح والحرص المحبولة عليه عن السخاوة لان من

توقى عن الشح يكون ضياعاً لمطامير
الدارين (واليد العليا) المنفقة
(خير من اليد السفلى) السائلة
(فقال حكيم فقلت يا رسول الله
والذي بعثت بالحق لأرزي)
لأنفس (أحمد بعدك) ي
بعد سؤالك أولاً أرز غيرك
(شيئاً) من ماله أى لا آخذ من
أحد شيئاً بعدك وفي رواية
اصح قلت فوالله لا تكون
يدي بعدك تحت أيدي العرب
(حتى تفرق الدنيا مكان أبو
بكر) الله يدق (رضي الله عنه
يدعو وحكيم الى إعطاء دياري
أى يتع (ان يقبل منه) خوف
الاعتماد فتجاوز به نفسه الى
ما لا يريد فنفطهم عن ذلك وترك
ما يريه الى ما لا يريه (ثلاث
عمر) بن الخطاب (رضي الله
عنه دعاه لإعطيه فابى) أى امتنع
(ان يقبل منه شيئاً فقال) عمر
لمن حضره مباينة في براءة
سيرته العادلة من الحيف
والتخصيص والحرمان بعير
مفتقد (انى أشهدكم معشر
المسلمين على حكيم اى أعرض
عليه حقه من هذا النية فيأبى
ان يأخذه) فيه انه لا يستحق من
يت المالك شيئاً الا بإعطاء الامام
ولا يجبر أحد على الأخذ وانما
أشهد عمر على حكيم لما مر (فلم
يرزأ حكيم أحد من الناس بعد

وسلم فسال مالكاً ما حازت هذه وجدها خذها وأرطال وثلاثه (لدارقطنى) هذه
القصة منهم ورة أخر جهاً أيضاً لبيقى باسناد جيد وقد أخرج ابن خزيمة والحاكم من
ضريق عروضة عن أسماء بنت أبي بكر مائة مائة كفايها جوز كاه النطري في عهد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة التى يقفان به أهل المدينة والبحارى عن مالك
عن دفع عن ابن عمر كان يعطى زكاة رمضان عبد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة
القول ولم يختلف أهل المدينة في الصنع وقد روى من لدن الصحابة الى يومنا هذا انه كما قال
أهل الجرح خمسة أرطال وثلاث بالعرى وقال العراقيون منهم أبو حنيفة انه ثمانية أرطال
وهو قول مردود وقد دفعه هذه القصة المسندة الى صبيان الصحابة التى قررها النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وقد رجع أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة بعد هذه
القصة الى قول مالك وترك قول أبي حنيفة قديماً ما حازته بأداء المهر مائة المستوحاة
مدهازى مفتوحة ثم راسا كنه أى قدرته قوله أصح جمع صاع قار في البصر والداع
أربعة مائة اجماعاً (فائدة) قد اختلف في القدر الذى يعتبر ملكه لمن تلزمه الفطرة
وقال الهادى والثامم وأحد قول المؤيد بالله انه يعتبر ان يملك قوت عشرة أيام فاضل عما
استغنى لفقيه وغير لفطرة لما أخرجه أبو داود في حديث ابن أبي عمير عن أبيه في رواية
بزيادة غنى أو فقير بعد مسر وعبد ويجاب عن هذا الدليل بأنه وإن أودع عدم اعتبار العنى
لشرعى ولا يفيد اعتبار مائة قوت عشرة وقال زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه انه يعتبر
ان يكون المحرر غنياً عن شرعيه واستدل بهم في البحر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
لما صدقة ما كانت عن ظهر غنى وبالنقيض على زكاة المال ويجاب بأن الحديث
لا يقيده بالطلب لانه يلفظ خبر الصدقة ما كان عن ظهر غنى كما أخرجه أبو داود
ومعارض أيضاً بما أخرجه أبو داود والحاكم من حديث أبي هريرة مرفوعاً أفضل
الصدقة جهداً من قتل وما أخرجه الطبرانى من حديث أبي امامة مرفوعاً أفضل الصدقة
سراً من فقير وجه من قتل وفسره في النهاية بقدر ما يخفى حال قليل المال وما أخرجه
الشافعى وابن خزيمة وابن حبان في صحيحه واللفظ له والحاكم وقال على شرط مسلم من
حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبق درهم مائة ألف درهم
وقال رجل وكيف ذلك يا رسول الله قال رجل له مال كثير آخذ من عرض مائة ألف
درهم وقصد في بها ورجل ليس له الا درهمان فأخذ أحدهما فمصدق به فهذا اصدق
بنصف ماله الحديث وأما الاستدلال بالنقيض فغير صحيح لانه قياس مع الفارق اذ وجوب
الفطرة متعلق باليدان والزكاة بالاموال وقال مالك والشافعى وعطاء وأحمد بن حنبل
واصحق والمؤيد بالله فى أحد قوليه انه يعتبر ان يكون مخرج الفطرة مال كالفقير يوم
وايلة لما تقدم من أنهم اطهرة للصائم ولا فرق بين العنى والفقير في ذلك ويؤيد ذلك ما تقدم
من تفسيره صلى الله عليه وآله وسلم من لا يملك ما يغديه ويعشيه وهذا

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى توفى) لعشر سنين من امانة معاوية مبالغة في الاحتراز
إذ مقتضى الجلبلة الاشراف والحرص والنفس سراقه ومن جام حول الحبي يوشك ان يقع فيه قال النووي اتفق العلماء على
هو

النهى عن السؤال من غير ضرورة واختلاف أصحابنا في مسألة القادر على الكسب عن وجهين أحدهما أنها حرام لظاهر
الاحاديث والثاني حلال مع الكراهة بثلاثة شروط لا يذلل نفسه ولا يلزم في السؤال ولا يؤذى له ولا
٧١

فإن فقد واحد من هذه الشروط

حرام بالمتفق انتهى وقد
مثل القاضي أبو بكر
المرجعي لأوجب للمريدين في
ابتداء أمرهم ونازعه العراقي
بأنه يطلق على سؤال المريدين
في ابتداءهم اسم الرجوب
وأنما سبغت عادة الشيوخ في
تهذيب أخلاق المبتدئين بعمل
ذات الكسب أنهم إذا كان في
ذات أصلا لهم فاما الرجوب

المرجعي فلا وعند أبي داود
ونسائي من حديث ابن
المرجعي أنه قال يا رسول الله
أسأل فتسأل لا وإن كنت سائلا

لا بد فاسأل أصحابي أي من

أرباب الأموال الذين لا يمنعون

مالهم من الحق وقد يعرفون

لمستحق من غير ما يعرفوا

بالسؤال المحتاج أعطوهم منهم

من حقوق الله أو لمرا من

يتبرك بدعائهم وترحم جلاتهم

وحيث جاز له قال فيجذب

في الأخراج والسؤال بوجه الله

حديث المعجم الكبير عن أبي

مرجعي أنه دحس عنه صلى الله

عليه وآله وسلم أنه قال ملعون

من سأل بوجه الله وملكه من

سأل بوجه الله فنعس له مالم

يسأل هجرنا وفي هذا الحديث

التحديث والاختبار والنعمة

وثلاثة من التابعين وأخرجه

هوا - قال النصوص أطلقت ولم يخص غنيا ولا فديرا ولا نجارا ولا جفارا في تعيين
المقدار الذي يعتبران به كون مخرج الفطرة ما لا كاله ولا سيما والعلة التي شرعت له
الفطرة موجودة في الغنى والفقر وهي التطهرة من الغنى والرفق واعتبار كونه واجدا
بقوت يوم وليلة أمر لا بد منه لأن المقصود من شرع الفطرة اغناء النفس في ذلك اليوم
كما أخرجه البيهقي والدارقطني عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
زكاة الفطر وقال أغنوهم في هذا اليوم وفي رواية يبيح أغنوهم عن طواف هذا
اليوم وأخرجه أيضا ابن سعد في الطبقات من حديث عائشة وأبي سعيد ولولم يعتبر في حق
المخرج ذلك لأن من أمرنا باغنائهم في ذلك اليوم لا من المأمورين بخراج الفطرة
واغنائهم غيره وبهذا يدفع ما عترض به صاحب الجرح عن أصل هذه المقالة من أنه يلزمه
إيجاب الفطرة على من لم يملك الادون قوت اليوم ولا فائله

• (كتاب الصيام) •

قال النووي في شرح مسلم والمخالف في الفتح الصيام في اللغة الإمساك وفي الشرع
امساك مخصوص بزمان مخصوص بشرط مخصوصة انتهى وكان فرض صوم شهر
رمضان في السنة الثانية من الهجرة

• (باب ما يثبت به الصوم وانظر من الشهود) •

(عن ابن عمر قال تراعى الناس ليلنا فاحرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في

رأيتهم وصام وأمر الناس بصيامه روى أبو داود والدارقطني وقال تفرد به مروان بن محمد

عن ابن عباس وهو ثقة • وعن عكرمة عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم يقول يا أيها الناس لا تأكلوا من أموالكم ولا تأكلوا من أموالكم ولا تأكلوا من أموالكم

قال أنشد أن محمد رسول الله قال نعم قال يا أيها الناس لا تأكلوا من أموالكم ولا تأكلوا من أموالكم

الخمسة الأحمد ورواه أبو داود أيضا من حديث جابر بن عبد الله عن عكرمة

مرسله ما قال أمر بلالا فنادى يا أيها الناس ايقموا وصوموا الحديث الأول

أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وأبو حنيفة والبيهقي وصححه ابن حزم كله - من

طريق أبي بكر بن نافع عن نافع عن أبي جابر عن أبي جابر عن أبي جابر عن أبي جابر

والبيهقي والحاكم قال الترمذي روى عنه ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ابن حبان إذا تهرأ بأصله من حجة وفي الباب عن ابن عباس وابن عمر أيضا عند

الدارقطني والبيهقي في الأول طعن طريق طاوس قال شهدت المدينة وبها ابن عمر وابن

عباس فجا رجلا إلى واليها وشهد عند علي رؤيته هلال شهر رمضان قال ابن عمر

وابن عباس عن شهدائهم فأمرهم أن يجيزوه وقال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجاز

شهادة واحد على رؤية هلال رمضان وكان لا يجيز شهادة الإفطار إلا بشهادة رجلين قال

البخاري أيضا في الوصايا وفي الخمس والرقاق ومسلم في الزهد والترمذي في الزهد والنسائي في الزهد قال ابن أبي
نزة في حديث حكيم فوائده منها أنه يشع الزهد مع الأخذ فان ضاوة الزهد هو زهدا ومنه ان الأخذ مع ضاوة النفس

يحصل أجر الزهد والبركة في الرزق فتبين ان الزهد يحصل خبري الدنيا والآخرة وفيه ضرب المثل بما لا يعقله السامع من الامثلة لان الغالب من الناس
 ٧٢ لا يعرف البركة الا في الشيء الكثير فبين بالمثال المذكور ان

البركة هي خلق من خلق الله بوضرب لهم المثل بما يعهدون قالوا كل انما يا كل لشبع فاذا كل ولم يشبع كان غنا في حقه بغير فائدة وكذلك المال ليست الفائدة في عينه وانما هي لما يتحصل به من المنافع فاذا اكثر عند المرء بغير تحصيل منفعة كان وجوده كالعدم وفيه أنه ينبغي للامام ان لا يبين للطالب ما في مسألتهم من الفساد الا بعد قضاء حاجته تقع موعظته له الموقع لتلاخي ان ذلك سبب انفع من حاجته وفيه جواز تكرار السؤال ثلاثا وجواز المنع في الرابعة وفيه ايضا ان سؤال الاعلى ليس بعاد وان رد السائل بعد ثلاث ليس بتركه وان الاجمال في اطلب مقصرون بالبركة وزد الحق بزاده في منعه من طريقه من الزهرى في آخره فان حين من وانه ان اكثر قريش مالا (عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال كن رسول الله صلى الله عليه وآله) ولا يعطيني اعظم ارباب العمالة كما في مسائل الصدقات وليس من جهته نذر (فاقول اعظم من هو؟ سر اليه من) عبر بافقر ليفيد نكتة حسنة

الدارقطني تفرد به - قصر بن عمر الابلي وهو ضعيف والحديثان المذكوران في الباب يدلان على انها قبل شهادة الواحد في دخول رمضان والى ذلك ذهب ابن المبارك وأحمد ابن حنبل والشافعي في أحد قولي قال النووي وهو الاصح وبه قال المؤيد بالله وقال مالك والبيهقي والوزاعي والثوري والشافعي في أحد قولي والهادوية انه لا يقبل الواحد بل يعتبر اثنان واستدلوا بحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب الا في وفيه فان شهد شاهدان مسلمان فصوموا وافتروا وبحديث أمير مكة الا في وفيه فان لم يروهم وشهدا عدل زطاهرهما اعتبار شاهدين وتأولوا الحديثين المتقدمين باحتمال ان يكون قد شهد عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم غيره ما وأجاب الاولون بأن التصريح بالاثني غاية ما فيه المنع من قبول الواحد بالمنهوم وحديثنا الباب يدلان على قبوله بالمنطوق ودلالة المنطوق أرجح وأما التأويل بالاحتمال المذكور فمفسد وتجويز لوضوح اعتبار من له كان مضيا الى طرح أكثر الشريعة وحكي في البحر عن الصادق وأبي حنيفة واحدا قولي المؤيد بالله انه يقبل الواحد في الغيم لاحتمال خفاء الهلال عن غيره لا الصحو فلا يقبل الاجماع له بخلافه واختلاف أيضا في شهادة خروج رمضان فحكي في البحر عن العترة اجمعوا وانتهوا انه لا يثبت في الواحد في هلال وقال وحكي عن أبي ثور انه يقبل قال النووي في شرح مسلم لا تجوز شهادة عدل واحد على هلال شوال عند جميع العلماء لا بأثر وجوز به بعد دل اثني واستدل الجمهور بحديث ابن عمر وابن عباس المتقدم ومما تقوم به حجة ما تقدم من ضعف من تفرد به وأما حديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وحديث أمير مكة الا ثمان فهم ما واردان في شهادة دخول رمضان أما حديث أمير مكة فظاهر انه وفيه نسكنا بشهادتهما وأما حديث عبد الرحمن بن الخطاب ففي بعض النسخ انه أن يشهدا عدل وهو مسلمة تفي من قوله فاكملوا عدة شعبان في كلام في شهادة دخول رمضان وأما اللفظ الذي سيذكره المصنف أعني قوله فان شهد مسلمان فصوموا وافتروا واقع كونه مفهوم الشرط قد وقع الخلاف في العمل به هو أيضا ما روى في ما تقدم من قبوله صلى الله عليه وآله وسلم لخبر الواحد في أول الشهر وبالقياس عليه في آخره لعدم الدارقطني في مثل هذا المنهوم لاثبات هذا الحكم به وإذا لم يدل على اعتبار الاثني في شهادة الافطار من الأدلة الصحيحة فالظاهر انه يكفي فيه واحد بقياسه على الاكتفاء به في الصوم وأيضا التعبد بقبول خبر الواحد يدل على قبوله في كل وضع الامور الدليل بتخصيصه بعدم التعبد فيه بخبر الواحد كما ان شهادة على الاموال ونحوها فالظاهر ما قاله أبو ثور ويمكن أن يقال ان مفهوم حديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب قد عورض في أول الشهر بما تقدم وأما في آخر الشهر فلا يفتض ذلك القياس ما عارضته لاسيما مع تأييد حديث ابن عمر وابن عباس المتقدم وهو وان كان ضعيفا فذلك غير مانع من صلاحه للتأييد فيصالح ذلك المنهوم المعتض بذلك الحديث

وهي كون التقدير هو الذي يملك شيئا ماله انما يتحقق فقيرا أو فقرا إذا كان الفقير له شيء يخصص
 يتصل به ثرا ماله كان التقدير هو الذي لا يملك له البتة كان الفقير كله - م سواء ليس فيه - م أفقر قاله صاحب المصايب

عزیزانہ

٢

پہلی

1.

الدين ومالت نفسك إليه (فلا تتبعه نفسك) في الطاب و اتركه قال في الفتح وكان بعضهم يقول يحرم قبول العطية من السلاسل

وبعضهم يقول يكروه وهو محمول على ما إذا كانت العطية من السلطان الجائر والكراهة محمولة على الورع وهو المشهور ومن
 تصرف الساف والتحقق في المسألة ٧٤ ان من علم كونه ماله حلالا فلا ترد عطيته ومن علم كونه ماله حراما

تحرمة عطية ومن شك فيه
 فلا احتياط رده وهو الورع
 ومن أباحه أخذ بالأصل وفي
 الحديث ان لا امام ان يعطى
 بعض رعيته اذ ارأى لذلك
 وجه وان كان غيره حوج
 اليه منه وان رعت عطية الامام
 ليس من الازاب ولا شيئا من
 الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
 لقوله تعالى وما آتاكم الرسول
 فخذوه **عن** عبد الله بن عمر
 رضى الله عنهما قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ما بال رجل يال ال اس **ي**
 تكثرا وهو غنى **حتى** ياتي يوم
 التباينة يس في وجهه مزرعة طعم
 بل كاه عظم ولمرعة القطعة
 من اللحم أو النعنة منه ونخص
 الوجه **بما** كاه العقوبة
 في موضع الخيانة من الاعضاء
 لكونه اذل وجهه **السؤال** وانه
 ياتي **اذا** قدر واجبا وقد
 يفيد حديث مسعود بن عمرو
 عند الطبراني والبرازيري وما
 لا ير ال **بما** يسار وهو غنى
 حتى يخلق وجهه فلا يكون له
 عند الله وجهه وقول التوربشتي
 قد عرفنا الله تعالى ان الصور
 في الدار لا تسر تحتها باختلاف
 المعاني قال الله تعالى يوم تبيض
 وجوه وقود وجوه فالذي يدل
 وجهه غير ان في الدنيا من غير

أرض الحيشة وهو صغير وقيل ولد بارض الحبشة هو وأخوه محمد بن حاطب واستعمل
 على مكة سنة ست وستين قوله وان كواها هو أعم من قوله صوموا لرؤيته لان النفسك
 في اللغة العبادات وكل حق لله تعالى كذا في التمام من قوله فاعلموا ثلاثين يوما فيه الامر
 تمام لعدة وسبب في الكلام على ذلك قوله مسلمان فيه دليل على انه لا تقبل شهادة
 الكافر في الصيام والافطار وقد استدل بالحديثين على اشتراط العدد في شهادة الصوم
 والافطار وقد تقدم الجواب عن ذلك الاستدلال **شرا** شاهد اعدل فيه دليل على
 اعتبار العدد في شهادة الصوم وعارض ذلك من لم يشترط العدد في حديث الاعرابي
 تقدم فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحتج به بل اكتفى بمجرد تكلمه بالشهادتين
 وأجيب بانه أسلم في ذلك الوقت والاسلام يجب ما قبله فهو عدل بمجرد تكلمه بكلمة
 لاسلام وان لم ينضم اليها في تلك الحال

(ب ما ج في يوم الغيم والشك) *

عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رأيتموه وصوموا اذا رأيتموه
 فافطروا **عم** عليكم فاقد **واله** أخرجاه **عم** والناس في ابن ماجه وفي نسخة الشهر رقع
 وعشرون **بله** فلا تصوموا حتى تروه فان غم عليكم ما كملوا المدة ثلاثين رواه البخاري
 وفي نسخة الله ذكر رمضان مضرب يريه فقال الشهر هكذا وهكذا **ثم** عقد ايمامه
 في النافعة صوموا رؤيته وفطر والرؤية فان غم عليكم فاقدروا ثلاثين يوما مسلم وفي
 رواية نه فان **عما** الشهر تسع وعشرون **و** تسوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه فار
عم ما لكم فقدر زلزلوه **مس** واحد وزاد قال نافع وكان عبد الله دامضي من شعبان
 تسع وعشرون **فما** من ينظر **فا** رأه فقال وان لم ير ولم يحل دو منظره **حجاب**
 وقد فتح منظر اران حال دو منظره **حجاب** **وقتر** صبح صائما **قوله** اذا رأيتموه أي
 الهلال هو عند الامم اعلى بالنظر **مس** ول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الهلال
 رمضان اذا رأيتموه فاصوموا **كذا** أخرجه عبد الرزاق وظاهره ايجاب الصوم حين
 الرؤية **سقي** وجرت اياما **ار** الكنه محمول على صوم اليوم المستعمل وهو ظاهر في
 التمس عن ابتداء رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة الغيم وغيبها ولو وقع
 الاقتصار على هذه الجملة **الكني** ذلك لم يمسك به لكن اللفظ الذي رواه اكثر الرواة أوقع
 لهذا المشبهة وهو قوله فان غم عليكم فاقدروا **فا** احتمال أن يكون المراد التفرقة بين
 الصوم والغيم فيكون التعليق على الرؤية **بما** تعلقا بالحواما الغيم فله حكم آخر ويحتمل
 ان لا تفرقة ويكون الثاني مؤكدا **لا** قول روى الاول ذهب اكثر الخنابلة والي اثنان
 ذهب الجمهور **فقالوا** المراد بقوله فاقدروا **الأي** قدره **اول** الشهر واحسبوا تمام الثلاثين
 ويرجع **هذا** لرويات المصرحة **بما** كمال المدة ثلاثين قول فان غم انضم المجهمة وتشديد

بأس وشرو رذل لتوسع **بما** كثر يصيبه **في** **بما** بذهب الله عنه **بما** يظهره **بما** من صورة
 المعنى الذي خفي عليهم **بما** منه انتهى **ولفظ** الناس **بما** غير المسموع **وال** غير المسموع **وكان** بعض الصالحين اذا

احتج بسؤال ذمالة يعاقب المسلم بسببه لوردة قاله ابن أبي جرة وظاهر الحديث الوعيد لمن يسأل سؤلا كنهيا أو البخارى فهم انه وعبد لمن سأل تكثرا والفرق بينهما ظاهر فندى سأل الرجل دائما ٧٥ وليس متعمدا لادوم فتدبره

واختیاراً ما یکن اقوالاً عذیبین
ان المقرع قد هو المائل عن ثنی
و کثرة لان سوال الحاجة مباح
ورعاً ارتفع عن هذه الدرجة
وعنی هذا نزل البخاری الحديث
کذا فی المصابیح وسبقه الیه ابن
المغیر فی الحاشیة (وقال صلى الله
عليه وآله وسلم) ان الشمس تدنو
أی تقرب (یوم القیامة) فیسجن
الناس من دوحها فی عروق
(حتى یلع العرق نصف الذن)
ووجهه ذکر نوال الشمس هنا هو
ان الشمس اذا تیکون اذها
ان لالحم له فی وجهه أ کثر واند
س غیره (فیدنماهم کذلک استعاثوا
بآدم ثم استعاثوا) (عوی ثم)
استعاثوا بمعمد صلى الله علیه وآله
(وسلم) وبه اختصار اذ يستعاث
أیضاً به یر من ذکر من الانبیاء
کما لا یجنی ﴿ عن أبی هريرة
رضی الله عنه أر لنی صلى
الله علیه وآله (وسلم قال ليس
المسکین) بکسر المیم وقد تنفع
ی الکامل فی المسکنة (لدى
یلوف عی الناس) لیأثم
صدقة علیه (ترده للامة
واہتمتان واخرة ولفترتان
واکن لمسکین) الکامل فی
المسکنة (الذی لا یج غی
بعینه) أن شیاً ینع مرتد من
حاجته (ولا یظن به) نى لا یعلم
بماله (فیصدق علیه) ویقوم
معناه فی السؤال أله لا وقد یقال
لديت ابن مسعود مر فوعان مال

الميم أي حال بينه وبينكم هـ ب أو نحو هـ ب فادروا له قار أهل لهعة يبال قدرن
الشي أفدروا قدره ب كسر الدال وضمها وقدرته وأفدرته كها بعتي واحدرهي من
القة دير كما قال الخطابي ومعناه غمـد الشافعية والحنفية وجهه ورالسلف والخلف
فادروا له تمام الثلاثين يوما لا كما قال أحمد بن حنبل وغيره ان معناه فذروه تحت
السحاب فانه يكفي في رد ذلك الروايات المصرية بـة بالثلاثين كما تقدم ولا كما قال جماعة
منهم ابن شريح ومطرف بن عبد الله وابن قتيبة ان معناه قد ذروه بحساب المنازل قال
في الفتح قال ابن عبد البر لا يصح عن مطرف وأما ابن قتيبة فليس هو من يعرج عليه في
مثل هذا ولا كما قاله ابن العربي عن ابن شريح ان قوله ما قد ذروه خطاب إلى خصه الله
بهـ هذا العلم وقوله فاكملوا لعمد خطاب للعامة لانه كما قال ابن العربي أيضا يتلزم
اختلاف وجوب رمضان فيجب على قوم بحساب الشمس والقمر وعلى آخرين بحساب
العدد قال وهذا بعيد عن النبلاء قوله الشهر تسع وعشرين طاهره حصر الشهر في تسع
وعشرين مع انه لا يخصص فيه بل قد يكون ثلاثين والعشرون ان الشهر يسكون تسعة
وعشرين أو الدال للهـ د والمراد شهر بعينه ويؤيد ما روى في رواية لأم سلمة من
حديث الباب بانقط الشهر يكون تسعة وعشرين ويؤيد الثاني قول ابن مسعود
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسعاً وعشرين أكثر مما ثلاثين أخرجه أبو داود
والترمذي ومنه عن عائشة عند أحمد بإسناد جيد قوله لا تقصوموا حتى تروا دال المراد
تعليق الصوم بالرؤية في كل أحد بل المراد بذلك رؤيته البعض أما ما روى في الجهور
أو اثنان على رأي غيرهم وقد تقدم الكلام على ذلك وقد علمت بتعليق الصوم بالرؤية من
ذهب إلى الزام أهل البلديّة رؤية أهل بلد غير ما وسأني تحقيقه من الشهر هكذا وهكذا
الحق قال الموصي حاصله ان الاعتبار بالهـ د لان الشهر قد يكون ثمانين وقد يكون
باصاتسعة وعشرين وقد لا يرى الهـ د فيجب اكمال السنة ثمانين قال قالوا وقد يتع
المتص متوالي في شهرين وثلاثة وأربعة ولا يتبع أكثر من أربعة وفي هذا الحديث
جو زاعة د لاشارة بـة قوله ثم فتح الساب والفاء الموصية وبـة هـ د هو لعمرة على ما في
القاموس قوله أصبح صاعداً به دابل على ابن عمر كان يقول بصوم الشهر وسأني بسط
الكلام في ذلك (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا
لرؤيته وافطروا لرؤيته قال غبي عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين رواد لبحار د ومسلم
وقال فان غبي عليكم فعدوا ثلاثين وفي انظ صوموا لرؤيته فان غبي عليكم فعدوا ثمانين
رواه أحمد وفي انظ د رأيتم الهـ د فاصوموا واذا رأيتموه فافطروا قال غم عليكم فعدوا
ثمانين يوماروا أحـ د د وابن ماجه والنسائي وفي لفظ صوموا لرؤيته وافطروا
لرؤيته قال غم عليكم فعدوا ثلاثين ثم افطروا رواد أحمد والترمذي رحمه الله تعالى

فيسأل الناس) وقد يستدل بقوله هذا على أحد مجملتي قوته تعالى لا يسألون الناس لحالهم معناه في السؤال أصه لا وقد يقال لفظه يقوم تدل على التأكيدي السؤال والتأكيدي في السؤال هو الحالف وللتزمذي من حديث ابن مسعود مرفوعاً عن سالم

وفی سما۔ حکیم بن جبہ پر رشید ضعیف

وقد تكلفه شعبة من

عن هدا المند بعض أصحابنا
كثيرة وبن مبارك وأحمد
واسحق قال ووع قوم في ذلك
فقالوا إذا كان عندنا من
درهم أو أكثر و يحتاج فلان
ياخذ من لركة وهر قول
انما في رغبة من أهل العلم
اتهم وعن مازن بن ظه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم إن من أوعنا ما يغنيه
فغنايتهم تكثر من أمار وقال
يارسون الله ما يغنيه قد قدر
ما يغنيه يورثه يورثه أبو
دارد رضى عنه بر حبان قال
الشيخ في كبر لرجل رغبة
بلذته مع لكسب ودينية
أراد مع ما في نفسه وثمره
عليه وفي المنة مذهب أخرى
أحده قول أبي حنيفة أن له في
من ماله ما يفيجده عليه أخذ
الركة وقيل أحده أربعون
درهما وهر قول بن سلام وهو
الطاهر من تصرف البخاري
أنه تبع ذلك قوله تعالى وپالون
للمس احسن ﴿٢٠﴾ (عن أبي حميد
المدني روى عنه قال
غرو مع رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم غرو في بولك)
فغيره سرور وكانت في رجب
سنة تسع (٢٠٠) جودى القدر
مدينة قديمة مدينة وانشاء
إلى من أوقد من طرايط

ابن حجر رحمه الله فيها في حديثه لها - و هو قال بن مالك في التوضيح لا يجمع الا بعد بالسكره
المنه على الاطلاق بل اذا لم تحصل فائدة نحو رجل يتكلم اذا التحوا اليه من رجل منه كلام فلو اقرن بالسكره قرينة تحصل بها

الفائدة جازالابداء بها ومن تلك القرائن الاعتماد على اذا العجائية فحو انطلقت فاذا سبيع في الطريق والحديقة قال ابن
سنة هـ من الرباض كل أرض استدارت وقيل الستة ١٧ (فقال النبي صلى الله عليه وسلم)

لا صحابه اخرصوا زاد سابع

ابن بلال عندهم سلم فخر صنا قال
في الفتح ولم أقف على اسم من
خرص منهم (خرص رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عشرة
أوسق فقال لها أوصي) من
الاحصاء هو العداء احفظ
قدر (ما يخرج منها) كمالا
أقبلت (ولك قال) صلى الله عليه
وآله ولم (اما استحب ليلة)
زاد سابع عليه ربيع ثديدة
فلا يقومن أسا) منكم (ومن
كان معه يد فليد مثله) أي يشده
باعتقال وهو قليل (فمقلماها
رشد ربيع ثديدة وتام رجل
فألقته في لطي) بتشايد الياء
وفي رواية جدي بالثنية
أحدهما أبا والآخر سلى
رواه (دي) رحنوا اسم امه
العلم (ملك أينة) بلدة ثديدة
بساحل البحر (للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم بغلة يضاء)
واسمها تخبز به النوى لدل
وقال لكن ظاهرا للفظ هاهنا
أهداهما للنبي صلى الله عليه وآله
وسلم في غزوة تبوك وكانت سنة
تسع من الهجرة وقد كانت هذه
البغلة عند النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قبل ذلك وحضر عليها
غزوة حنين كما هو مشهور
في الحديث وكانت حنين عقب
فتح مكة سنة ثمان قال القسبي

فبيان عن مالك عن عكرمة ورواه الخطيب - وزاد فيه ابن عباس وفي الباب عن أبي هريرة
- ندين لدى في ترجمة على القرشي وهو ضعيف وعنه أيضا حديث آخر عند النسائي
لفظ لا تستقبلوا الشهر بصوم يوم أو يومين - أن يوافق ذلك صياما كان بصومه أحدكم
وعنه أيضا حديث آخر عند البزار بالفظن في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صيام
سنة أيام أحدها اليوم الذي يشك فيه وفي أسنائه عبد الله بن سعيد المتبري عن جده وهو
ضعيف وآخر جده أيضا الدارقطني وفي أسنائه الواقدي وخرجه أيضا البيهقي وفي
أسنائه عباد وهو عبد الله بن سعيد المتبري المتقدم وهو من كبر الحديث كما قال أحمد بن
حنبل وقد استدل بهذه الأحاديث على المنع من صوم يوم يشك قال النووي وبه قال
مالك والشافعي والجمهور وحكي الحافظ في الفتح عن مالك وأبي حنيفة أنه لا يجوز صومه
عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك قال ابن الجوزي في التحتيت وأحدثه -
المسئلة وهي إذا حال دون مطالع الهلال نهم أو غيره ليلة الثلاثاء من شهر ثرثة وال
شده يجب صومه على أنه من رمضان وثانم لا يجوز فرضا لأنه لا مطقاً بالنسبة
وكنارة وقد روي أن يوافق عادة ثلثها أربعاء - رأى لا - في الدم انظره
حجة من الصحابة - صومه منهم على دعائهم وعمر بن عمرو وأنس بن مالك وأما ما ثبت
أبي بكر وأبو هريرة - ما روي عن عمرو بن العاص وغيرهم - جماعة من الصحابة منهم جده
وداوس وسالم بن عبد الله وميرون بن مهران ومطرف بن الشخير وبكر بن عبد الله لم يروى
وأبو عثمان التماري وقا جماعة من أهل البيت باستحبابه وقد ادعى المؤيد الله أنه
أجمع على استحباب صومه أهل البيت وهكذا قال الأمير الخليل في الشفاء رآه في
الجزيرة قد استدل ابن القيم في الهدى الرواية عن الصحابة المتقدمين كرههم التائبين بصومه
وحكي التول بصومه عن جميع من ذكرنا منهم ومن التابعين وقال وهو مذهب أئمة أهل
الحديث والائمة أحمد بن حنبل واستدل الجوزي بصومه بدلة منها ما خرجه ابن أبي
شيبه والبيهقي عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصومه وأجيب عنه بن
مراده أنه كان يصوم شعباً كله ما خرجه بدار - وأقرضني ولد في من حديثهم
قالت ما رأيته يصوم شهرين متتابعين الشهران رمضان وهو غير محسن إلا أن ذلك
جائز عند المتأخرين من صوم يوم الشك لما في الحديث الصحيح المتفق عليه من قوله صلى الله
عليه وآله وسلم لا رجل كان يصوم صوما فليصمه وأيضاً - تتر في الأصول أن فعله صلى
الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالامة ولا العام لهم نديكون فعله
مخصصاً من العموم ومنها ما خرجه الشافعي عن - علي عليه السلام قال لأن أصوم يوم
من شعبان أحب الي من أن أفطر يوماً من رمضان وأجيب بأن ذلك من رواية طمة
بأن الحديث من علي وهو قد روي من رواية منطمة ولو لم الاتصال فليس ذلك بمنافع لار
الطار واية أن رجلاً شهد عند علي على رؤية الهلال فقام وأمر الناس أن يصوموا

ولم يرو به كان له صلى الله عليه وآله وسلم بغلة غيرها ويحمل قوله على أنه أهداهما له قبل ذلك وقد عطف الاهداء على الجبي بالواو
وهي لا تقتضي الترتيب انتهى كلام النووي وتعقبه الجلال البلقيني بأن البغلة التي كان عليها يوم حنين غير هذه ففي مسلم أنه

كان صلى الله عليه وآله وسلم على بغلة يضاء أهداها له فروة الجذامي وهذا يدل على المغيرة قال وفيها قاله القاضي من التوجيه
نظروا قد قبل انه كان له من لبعال ٧٨ دليل ونفقة والتي أهداها ابن العلماء والايمة والغلة التي أهداها له

كسرى وأخرى من دومة الجندل
وأخرى من عند الضائبي كذا
في السيرة المغلطة قال وقوله
في تفريقه بين بغلة ابن العلماء
والايمة فان ابن العلماء هو
صاحب ايلة ونقص ذكر البغلة
التي أهداها له فروة الجذامي
(وكناه) نبي صلى الله عليه
 وآله وسلم (بردا) الضمير عند علي
 ملك ايلة وهو المسمى
(وكتب) صلى الله عليه وآله لم
(له) في الملك ايلة (بجرهم) أي
 يملدهم والمراد أهل بجرهم لأنهم
 كانوا سكانا بساحل البحر
 والمعنى انه أقرهم عليهم بعد انتمه
 من الجزية وانظر الكتاب في
 ذكر ابن الصق بعد البغلة
 هذه أمانة من الله ومحمد أبي
 رسول الله ليوحنا بن روية
 وأهل ايلة اساقفتهم وسائرهم
 في البر والبحر ايام ذمة الله وذمة
 النبي ومن كان معه من أهل
 الشام وأهل اليمن وأهل البحر
 فمن أحدث منهم حدثا فانه
 لا يحول ماله دون نفسه وانه
 طبيب لمن أخذه من الناس وانه
 لا يحل ان يمنعوه ما يريدونه من
 برا وبحر هذا كتاب جهيم بن
 الصلت وشرح جليل بن حسن
 باذن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم (فلان) أي صلى الله عليه
 وآله وسلم (وادي القري) المدينة
 السابق ذكرها قريبا (قال

ثم قال لان أصوم الخ فالصوم لقيام شهادة واحدة عند لالكونه يوم شك وأيضا الاحتجاج
 بذلك على فرض انه عليه السلام استحب صوم يوم الشك من غير نظر الى شهادة الشاهد
 انما يكون حجة على من قال بان قوله حجة على انه قد روى عنه القول بكراهة صومه حتى
 ركن عنه صاحب الهدي قال ابن عبد البر ومن روى عنه كراهة صوم يوم الشك عمر بن
 الخطاب وعلي بن أبي طالب وعمار وابن مسعود وحماد بن عيسى وابن عباس وابو هريرة
 وأنس بن مالك والحاصل ان الصحابة مختلفون في ذلك وليس قول بعضهم بحجة على أحد
 والحجة ما جانا عن الشارع وقد عرفته وقد استوفيت الكلام على هذه المسئلة
 في الابحاث التي كتبتها على رسالة الجلال وسيأتي الكلام على اسئلة ببال رمضان يوم
 أو يوم في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى

• (باب الهلال اذا رآه أهل بلدة هل يلزم بقية البلاد الصوم) •

(عن كريب) أم الفضل بعثته الى معاوية بالشام فقال فقدمت الشام فقضيت حاجتها
 واستعمل على رمضان وأما بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر
 وقال لي عبد الله بن عباس ثم ذكر الهلال فقال متى رأيتم الهلال فقلت رأيت ليلة الجمعة
 فقال أنت رأيته فقلت ثم وراي ما سمع وصاموا وصاموا بنية فقال لي رأيت ليلة
 السبت فلانزل نصوم حتى اكمل ثلاثين أو نراه فقلت لا تكتبني برؤية معاوية وصيامه
 قال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه الجماعة الا البخاري وابن
 ماجه) روي واستعمل على رمضان هو بضم التاء من استعمل قاله النووي قوله أفلا تكتبني
 ثلث أحاديث رواه هو وبالخطاب لابن عباس أو بنون الجمع للمتكلم وقد عمن بحديث
 كريب هذا من قال انه لا يلزم أهل بلدة رؤية أهل بلد غيرها وقد اختلفوا في ذلك على
 مذاهب ذكرها صاحب الفتح أحدها انه يعتبر لأهل كل بلد رؤيتهم ولا يلزمهم رؤية
 غيرهم حكاه ابن المنذر عن عكرمة والقاسم بن محمد وسالم واصلح وحكاة الترمذي عن
 أهل العلم ولم يحك سواه وحكاة الماوردي وجهان للشافعية وثانيها انه لا يلزم أهل بلد
 رؤية غيرهم لأن ثبت ذلك عند الامام الاعظم فيلزم الناس كلهم لان البلاد في حقه
 كالمكان الواحد اذ حكمه ناذ في الجميع قاله ابن الماجشون وقامم انهما ان تقاربت البلاد
 كان الحكم واحدا وان تباعدت فوجهان لا يجب عند الأكثر قاله بعض الشافعية
 واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب وحكاة البغوي عن الشافعي وفي ضبط البعد وجه
 أحدها اختلاف المطالع قطع به العراقيون والصعيداني ومعه النووي في الروضة
 وشرح المهذب ثانيها مصادمة النقص قطع به البغوي ومعه الرافعي والنووي ثالثها
 باختلاف الأقاليم حكاه في الفتح رابعها انه لا يلزم أهل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم
 بلا عارض دون غيرهم حكاه السرخسي خامسها مثل قول ابن الماجشون المتقدم

للأمراء) صاحبة المديقة المذكورة قبل (كم جانت) وجاءها يعني كان أي كم كان (حديثك) أي غيرها
 ولمسلم فسأل المرأة عن حديثها كم بلغ غيرها (قالت عشرة أو سبعة) ينصب عشرة على نزع الحافض أي بقية عشرة أو سبعة

أو على الحال وتعبه في المصاحب أنه ليس المعنى على أن تجر المدينة جاء في كونه عشرة أوسق بل لا معنى له أصلاً انتهى أي بمقدار ذلك (خرص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) مصدره صوب ٧٩ بدل من عشرة أوسق أو عطف - إن لها

ولا يذخر ص بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي هي خرس ويجوز رفع عشرة وخرص على تقدير الحاصل عشرة أوسق وهي خرص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا قاله **الكرمانى** والبرماوى والمناظر ابن حجر والعمى والزركشى وتعبه الدمعنى بأنه مناف لثقة يدريه أو لاجتاف بمقدار عشرة أوسق (فقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انتهى متجهلاً إلى المدينة فمن أرا منكم أن يتجهل إليها (معى فليتجهل) وفي تعاقب سليمان ابن بلال الموصول عند أبي على ابن حريمة أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى إذا دامن المدينة أخذ طريق غراب لأنها قرب إلى المدينة وترك الأخرى قال في الفتح فنيبه بيان قوله أنى متجهلاً إلى المدينة أى أى ذلك الطريق الذي فيه فن أرد فليأت معى يعنى معى له اقتدار على ذلك دون بقية الجيش (فلما أشرف على المدينة قال هذه طابة) غير منصرفه (لما رأى أحداً قال هذا جليل) مصغراً ولا أربعة جبل (يحبنا ونحبه) حقيقة ولا يشكر وصف الجهاد أنه يحب الرسول كما خنت الأوطان على مفارقتها صلى الله عليه وآله وسلم حتى سمع النور

سادس أنه لا يلزم إذا اختلفت الجهتان ارتداعاً وانحداراً كان يكون أحدهما أهلاً والاخر جبلاً أو كان كل بلد في إقليم حكم المهدى في البحر عن الامام يحيى الهادي ووجه أهل هذه الأقوال حديث كريب هذا ووجه الاحتجاج به أن ابن عباس لم يعمل برؤية أهل الشام وقال في آخر الحديث هكذا أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدل ذلك على أنه قد حفظ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يلزم أهل بلاد العمل برؤية أهل بلاد آخر وأعلم أن الحجة إنما هي في المرفوع من رواية ابن عباس لا في اجتهاده لذى فهم عنه الناس والمشار إليه بقوله هكذا أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو قوله فلان زال نصوص حتى تكمل فدينين والامر الكائن من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم دوماً آخره الشيخين وغيرهما بالمعنى لا تصوموا - حتى تروا الهلال ولما نظروا حتى تروا فأنغم عليهم **م** وكلوا العدة ثلاثين وهذا يخص أهل ناحية على عهد الانفراد بل هو خطاب لكل من يصلح له من المسلمين فلا يستدل به على لزوم رؤية أهل بلاد غيرهم من أهل البلاد أظهر من استدلاله على عدم الزم لانه إذا رأى أهل بلاد فتد وآه المساوون فيلزم غيرهم ما لهم ولو لم توجه الأمر في كلام ابن عباس إلى عدم لزوم رؤية أهل بلاد أهل - آخر لكان عدم لزوم متقيداً بدليل العقل وهو أن يكون بين القطارين من بعد من وزعمه اختلاف المطامع وعدم عمل ابن عباس برؤية أهل الشام مع عدم البعد الذي يمكن معه الاختلاف على الاجتماع وليس يحجه ولو سلم عدم لزوم التقييد بالعدى فلا يشك عالم الأدلة قاضية بأهل القطار يعمل بعضهم بربيعه وشهادته في جميع الأحكام الشرعية ورؤية من جهتها وإن كان بين القطارين من البعد ما يجور معه اختلاف المطامع أم لا فلا يتصل التخصيص بالإبدال ولو سلم صلاحه حديث كريب هذا التخصيص فينبغي أن يقتصر فيه على محل الصان كالنص معلوماً أو على المفهوم منه أن لم يكن معلوماً لوروده على خلاف القياس ولم يأت ابن عباس بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا به عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا به عن غيره من أصحابه بل بصدقه مجمله أنما بهم إلى قصة هي عدم عمل أهل المدينة برؤية أهل الشام إلى تسليم أن ذلك المراد ولم يفهم منه زيادة على ذلك حتى يجمع له شخصاً صالداً العموم فينبغي الاقتصار على المفهوم من ذلك الوارد على خلاف القياس وعدم الالتفات به فيجب على أهل المدينة العمل برؤية أهل الشام دون غيرهم ويمكن أن يكون في ذلك حكمة تعقلها ولو سلم صحة الإسناد وتخصيص العموم به فغايته أن يكون في المحلات التي ينهض البعد ما بين المدينة والشام أو أكثر وأما أقل من ذلك فلا وهذا ظاهر فينبغي أن ينظر ما دأب من ذهب إلى اعتبار الجريد أو الساحة أو البلاد في المنع من العمل بالرؤية ولذى ينبغي أن يعمد ما ذهب إليه المالكية وجماعة من الريدية واحد أمر المهدى بهم وحكام المرطبي عن شيوخه أنه إذا رأى أهل بلاد كاهولاً يلتفت إلى ما قاله ابن عبد

ح منها حتى سألهم ما كانوا يجرون من قبل الوحي فلا يشكر أن يكون جبل أحد رجب مع أجزاء المدينة تحبسه وتجن إلى لقائه حال مفارقتها إياها وقال الخطابي أو أدبه أهل المدينة وسكانها كقولاً في الواسأل القرية أى أهلها فيكون على

حذف مضاف وأهل المدينة الانصار ثم قال لمن كان معه من أصحابه (الآخر كم يخبر دور الانصار) الاللتبيه ودور جمع دار
يريد به القبائل الذين يسكنون الدور ٨٠ وهي الخال (قالوا بل) آخرنا (قال دور بن النجر) بفتح النون

البر من أن هذا القول خلاف الاجماع قال لانهم قد أجمعوا على انه لا تراعى الرؤية فيما بعد
من الابدان كغرا مان والندلس وذات لاء الاجماع لا يتم والخالف مثل هؤلاء الجماعة

(باب وجوب النية في الليل في انقضد دون النفل)

(عن ابن عمر عن حصة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من لم يجمع الصيام قبل
الفجر فلا صيام له رواه الخمسة) الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وصححه
مرفوعا وأخرجه أيضا الدارقطني قال في التلخيص واختلف الاثمة في رفعه ووقفه فقال
ابن أبي حاتم عن أبيه لم يدرى أيهما أصح يعني رواية يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر
عن الزهري عن سائر رواة يصح بن حازم عن عبد الله بن أبي بكر عن سالم بن بغير واسطة
الزهري لكن الوقت أنسبه وقال أبو داود يصح رفعه وقال الترمذي ان الوقوف أصح
ونقل في المعارج عن البخاري انه قال هو خطأ وهو حديث قيد اضطراب الصحيح عن ابن
عمر موقوف وقال الذي لم يوافق موقوف ولم يصح رفعه وقال أحمد بن حنبل
في مسنده دو قال ما كفي لأربع صحيح على شرط الشيخين قال في المستدرک صحيح
على شرط البخاري وقال البيهقي رواه ثقات لا يدرى موقوف أو قال خطأ أبي أسنده
عبد الله بن أبي بكر انما تضمن الثقة بقوله قال بن حزم لا اختلاف فيه يزيد الحبر
قوله وقال الدارقطني كلهم ثقات فمضى كلام التلخيص وقوله تقرر في الأصول وعلم
الاصطلاح ان لرفع من ثمة زيا ثمة بولاه واعمال بن حزم ان الاختلاف يزيد الحبر
قوله لان من رواه من فوعانقه روه موقوف باعتباره بارا طرق وفي الباب عن عائشة عن
الدارقطني بوجه عبد الله بن عباد وهو صحيح وروى ذكره ابن حبان في مسنده وعن ميمونة
بنات سعد عن الدارقطني أيضا بلفظه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقول من
أجمع الصيام من ايصال فيدم ومن صحيح لم يجمعه فلا يصح وفي اسناد الواقدي
الحديث بعد ايل على وجوب تبييت النية رايها في جز من أجز الالبلة ذهب
في ابن عمر جابر بن يزيد من الالبلة والاسم والمؤيد بالله ومالك وليث وابن أبي
دنب ولغيرهم بين الترمذي واختلف وقال أبو طلبة وأبو حنيفة والافقي وأحمد بن حنبل
وهار رايهم ان لا يجب لتبييت في الشطوع ويروى عن عائشة اسمها تصح النية
بعد الرول وروى عن علي عليه السلام والناصر رأي حنيفة وأحمد بن حنبل انما
تصح النية بعد لزوال وقالت لها دوية يروى عن علي وابن مسعود والنخعي انه
لا يجب التبييت الا في صوم القضاء والذكر المطاوع والكفارات والوقت النية في غير
هذه من عروب شمس اليوم الاول الى بتيمة من نهار ليوم الذمامة وقد استدل
القاتلون بانه لا يجب التبييت بحديث سلمة بن الأكوع والربيع عند الشيخين ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أمر رجلا من أسلم الا أذن في الماس ففرض صوم عاشوراء

وتشديد الجيم تيم برؤية وسمى
بالنجر فيما قيل لانه اختل
بقدوم رثم دور بن عبد الله
ثم دور بن ساعدة أو دور بن
الحارث بن الخزرج وفي كل دور
الانصار يعني خيرا كان انظر
خير المحذوف من كلام الرول
صلى الله عليه وآله وسلم لم يرو
مراد وفي الحديث مشروعية
الطرح واختلف القائلون به
هو واجب أو مستحب في كل
الصبر من الشافعية وجهها
بوجوبه وقال الجمهور هو
مستحب الا ان تعلق به حق
لمحجور فلا أو كان شر كره غير
مؤمنين فيجب حفظ مال الغير
واختلف أيضا في صحة
بالنخل ويلحق به لعن أبي ريم
كل ما ينفع به رطبا جافا
وبالاول دل شريح القسائي
وبعض أهل الظاهر والشافعي
قول الجمهور راي الثقات
البحري روي في نفي قول
الناصر أو يرجع الى ما آل
اليه الحال بعد المناقاة قول
قول مالك رطابة رطابة قول
الشافعي من تبعه روي في
خارج واحد عارف ثقة أو لابد
من اثنين روهما قولان للشافعي
والجمهور روي ايل واختلف
أيضا هل هو اعتبار أو تبيين
وهما قولان اشأني أظهرهما

الثاني وفائدة تجوز تصديق في جميع الفترة ولو أدب المالك الفترة بعد الطرح أخذت منه الزكاة
بحسب ما حرص فيه ما من أعلام النبوة كالاخبار عن الرشح وما ذكر في تلك القصة وفيه تدبر باب الاتباع وتعليقهم

وأخذ الحذر عما يتوقع الخوف منه وفضل المدينة والإنصار ومشرقة المفاضلة بين الفضلا بالاجال والتعيز ومشرعية الهدية والمكافاة عليها وفي السنن وصحيح ابن حبان ٨١ من حديث سهل بن أبي خيثمة مرفوعا اذا خرصتم ثقل ذوا دعووا الثالث فان لم

تدعوا الثالث فدعوا الرابع وقال بظاهره والله ايت وأحمد وأحمد وغيرهم وفهم منه أبو عيسى في كتاب الاموال انه القدر الذي يأكلونه بحسب احتياجهم اليه فقال يترك قدر احتياجهم وقال مالك وسفيان لا يترك لهم شيء وهو المنذور عن الشافعي قال ابن العربي والمصنف من صحيح النظران يعمل بالحديث وهو قدر المونة ولقد بر بناء فوجدناه كذلك في الاغلب مما يؤكل رطبا (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم ما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت السماء من باب ذكر الهل واراثة الحال أي المطر والعيون أو كان غريبا) يفتح العين المهملة والمثناة وكسر الراء وتشديد القمية ما يسقى بالسيل الجاري في حفر وتسمى الحفرة عا ثورا لتعثر المار به اذا لم يعلمها قاله الازهرى وهو المعنى باليه في الرواية الاخرى قال الخطابي هو الذي يشرب به روثه من غير سقي زاد ابن قدامة عن القاضي أبي يعلى وهو المستنقع في بركة ونحوها يصيب الله ماء المطر في سواني تشق له قال ومثله الذي يشرب

ألا كل من أكل فليؤكل ومن لم يأكل فليصم وأجيب بان خبر حفصة متأخر فهو ناسخ لجوازها في التمار ولو سلم عدم النسخ فالنية انما صحت في ثم اعراسه واما كمن الرجوع الى الليل غير مرة ودور النزاع فيما كان مقدورا فبضم الجواز بمثل هذه الصورة أعني من ظهر له وجوب الصيام عليه من التمار كالحجثون يقيق والعي يجتم والمكافى لم يكن انكشف له في التمار ان ذلك اليوم من رمضان واستدلوا أيضا بحديث عائشة الا في وساق الجواب عنه والحاصل ان قوله لا صيام ذكره في سياق النبي فيم كل صيام ولا يخرج عنه الاما قام الدليل على انه لا يشترط فيه التبييت والظاهر ان النبي متوجه الى العصاة لانها اقرب المجازين الى الذات أو متوجه الى ذات الشرعية فيصالح الحديث للاستدلال به على عدم صحة صوم من لا يبيت النية الا ما خص كاصورة المتقدمة والحديث أيضا يرد على الزهري وعطاء وزفر لانهم لم يوجبوا النية في صوم رمضان وهو يدل على وجوبها ويدل أيضا على الوجوب حديث انما الاعمال بالنيات والظاهر وجوب تجايد الكل يوم لانه عبادة مستقلة مسقطه فرض وقتها وقد روي من قاس ايام رمضان على أعمال الحج باعتبار التعدد لافعال لان الحج عمل واحد ولا يتم الا بعمل ما اعتبره الشارع من المناسك والاخلال بواحد من أركانه يستلزم عدم اجزائه قوله يجمع أي يعزم يقال أجمعت على الامر أي عزمته عليه قال المتذري يجمع يضم الياء آخر الحروف وسكون الحيم من الاجماع وهو احكام النية والعزيمة ينال اجمعت الرأي وازمعت به في واحد وعن عائشة قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فقال هل عندكم من شيء فقلنا لا فقال فاني اذرحه ثم ثم انا ياوما آخر فقلنا يا رسول الله اهدى لنا حيس فقال أرغبه فقلنا قد أصبحت صائما قال كل رواء الجماعة الا البصري وزاد انه اني ثم قال انما صوم المتطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة فان شاء أو شاءوا وان شاءوا في ما اوفى له ايضا قال ياء تشبيهة انما بمنزلة من صام في غير رمة ان اوى التطوع منزلة رجل اخرج صدقة ماله لخدمته انما يشاء فانه ما ويجعل منها ما شاء قال البصري وقلت أم الدرداء كـ أبو الدرداء يقول عندكم طعام فان قلنا لا قال فاني صائم يومى هذا قال وفعله أبو طلحة وأبو هريرة وروى عن عيسى وحديفة رضي الله عنهم الرواية الاولى أخرجهما أيضا الدارقطني والبيهقي وفي لفظ لم لم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل على بعض أزواجه فيقول هل من غداء فان قالوا لا قال فاني صائم وله الفاظ عنده ورواه أبو داود وابن حبان والدارقطني بلفظ كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأتي فابنائه يقول هل عندكم من غداء فان قلنا نعم تغدوني وان قلنا لا قلنا فاني صائم وانه انا ما ذات يوم وقد اهدى لنا حيس الحديث قوله حيس بفتح الحاء المهملة وسكون المشاء القمية بعدها سين مهملة هو طعام يخذ من القرو والاقط والعين وقد

من الاما رغبه يرمونه أو يشرب به روثه كان يغرس في أرض

يكون المسافر يامن وجهه فيصلى اليه عروقي الشجر فيستغنى عن السقي قال في الفتح وهذا التفصيل أولى من اطلاق أبي

عبيد ان العثرى ماسقة السماء لان سياتى الحديث يدل على المغايرة وكذا قول من فسر العثرى بأنه الذى لاجل لانه لازكاة فيه قال ابن قدامة لانعلم في هذه التفرقة ٨٢ التى ذكرها خلافا (العشر) اى العشر واجب فمما سقت السماء

(وماسق فى بالنضح) بفتح النون وسكون المجهة بعدها حاء مهملة اى ماسق من الآبار بالغرب أو بالسائمة فواحية (نصف العشر) والفرق ثقل المؤنة هنا وخفتها فى لاؤل والناضح اسم لما يسقى عليه من بغير أو بقره ونحوهما (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) لم يؤذى بالتمر عند صرام الفحل) أى قطع التمر عنه فيجى هذا بقره وهذا من تمر حتى يصير عنده كوما من تمر أى حتى يصير التمر عنده كوما وهو ما اجتمع كالعرصة وفى رواية كرم يرفع على انها تامة فلا تحتاج إلى خبر وقال فى المصابيح الطبر عنده ومن للبيان (لجعل الحسن والحسين) ابنا فاطمة (رضى الله عنهما) وروى (بلعبان بذلك التمر فأخذ أحدهما) وهو الحسن بفتح الحاء (تمر فجعله) اى المأخوذ (فى فيه فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) فأنزجها من فيه فقال أما علمت أن آل محمد هم بنو هاشم وبنو المطلب عند الشافعى زاد فى الفتح على الأربع من أقوال العلماء قول الشافعى اشركهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى سم ذوى التبرى ولم يعط

يجعل عوض لاقط لدقيق والفتيق قاله فى النهاية وقد استدل بحديث عائشة من قال انه لا يجب تبييت النية فى صوم التطوع وهم الجمهور وكذا قال النووي وأجيب عنه بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد كان نوى الصوم من الليل وانما أراد افطاره لضعف عن الصوم وهو محقق لاسماعيل رواية قلعة قد أصبحت صائما ولو سلم عدم الاحتمال كان غاية تخصيص صوم التطوع من عموم قوله فلا يصيام له قوله غما مثل صوم التطوع الخ فيه دليل على انه يجوز لامة تطوع بالصوم أن يفطر ولا يلزمه الاستقرار على الصوم وان كان أفضل بالاجماع وظاهره ان من أفطر فى التطوع لم يجب عليه القضاء واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة ومالك والحسن البصرى ومكحول والنخعي انه لا يجوز للمتعطوع الافطار ويلزمه القضاء اذا فعل واستدلوا على وجوب القضاء بما وقع فى رواية للدارقطنى وابيه بن حديد عائشة بلفظ واقضى يوما مأكلا ولكنهم ما قالوا هذه الزيادة غير محدودة قوله كان أبو الدرداء هذا الاثر وصلى ابن أبى شيبه وعبد الرزاق قوله وبعد أبو طهمة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة أما أثر أبى طهمة فوصله له عبد الرزاق وابن أبى شيبه وأما أثر أبى هريرة فوصله البيهقى وعبد الرزاق وأما أثر ابن عباس فوصله الطحاوى وأما أثر حذيفة فوصله عبد الرزاق وابن أبى شيبه أيضا

• (باب العبي يصوم اذا أطاق وحكم من وجب عليه الصوم فى أثناء النهار أو باليوم) •

(عن الربيع بنت معوذ قالت أرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غداة عاشوراء الى قرى الانصار اتى حول المدينة من كان أصبح صائما فليتم صومه ومن كان أصبح مفطرا فليتم بقية يومه فكتب بعد ذلك نصوصه ونصوصه صبياتنا الصغار منهم ونذهب الى المسجد فنجعل لهم اللعبة من العهن فاذا بكى أحدهم من الطعام أعطيناهما اياه حتى يكون عند افطار آخر جاء قال البخارى وقال عمر لنشوان فى رمضان وبك وصييا تصام وضربه) قوله الربيع بتشديد الياء صغرا ومعوذ بكسر الواو المشددة وهو ابن عوف ويعرف بابن عوف قوله اللعبة بضم اللام المشددة بعدها عين مهملة ساكنة ثم بضم ووحدة ثم تاء تانيث وهى الشئ الذى يلعب به الصبيان قوله من العهن أى الصوف قيل هو الصبوغ منه قوله أعطيناهما اياه حتى يكون عند الافطار وقع فى مسلم أعطيناهما اياه عند الافطار وهو مشكل ورواية البخارى توضح انه سقط منه شئ وقد رواه مسلم أيضا من وجه آخر فقال فيه فاذا سالونا الطعام أعطيناهم اللعبة تلهيهم حتى يتواصوهم ثم قوله لنشوان هو بفتح النون وسكون المجهة كسكران وزنا ومعنى وجمعه نشاوى كسكرارى قال ابن خالويه سكر الرجل فالتشى وتلعبنى وقال صاحب المحكم نشا الرجل واقضى وتنشى كله بمعنى سكر وقال ابن التين النشوان السكران سكر أخفها وهذا الاثر وصله سعيد بن

أحدا من قبائل قريش وغيرهم وذلك العطية عوض عوضه بدلا عما حرموه من صدقة وهند أبى منصور حنيفة ومالك بن وهاشم فقط وقيل قريش كلها وعن أبي حنيفة بنى المطلب روايتان (لا يأكلون الصدقة) وظاهره يتم الفرض

وانقل لكن السياق يخصه بالفرض لان الذي يحرم على الامناء والواجب قال في الفتح كان يحرم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم صدقة الفرض والتطوع كما نقل فيه غير ٨٣ واحد منهم الخطابي الاجماع لكن حكى غير واحد

عن الشافعي في التطوع قولا وكذا في رواية عن احمد وافظه في رواية لم يوفى لا تحل لاني صلى الله عليه وآله وسلم لم وأهل بيته صدقة الفطر وزكاة الاموال والصدقة يصرفها الرجل على محتاج يريد به وجه الله فاما غير ذلك فلا ليس بشئ كل معروف صدقة قال ابن قدامة وليس ما نقل عنه من ذلك بواضح الدلالة وانما أراد ليس من صدقة الاول صدقة الفرض والهبة ونحوه المعروف وكل غير محرم قال الماوردي يحرم عليه كل ما كان من الماء متقوما وقال غيره لا تحرم عليه الصدقة العامة كبناء الابار وكالساجد واختلاف هل كان تحريم الصدقة من خصائصه دون الانبياء وأولادهم سواء في ذلك وهل يلحق به آله في ذلك أم لا قال ابن قدامة لا نعم لم خلافه في ان بني هاشم لا تصل اليهم الصدقة المفروضة كذا قال وقد نقل الطبري الجواز أيضا من أبي حنيفة وقيل عنه تجوز لهم اذا حرموا هم ذوى القربى ككافة الطحاوي ونقله بعض المالكية عن الاعمري منهم وهو وجه لبعض الشافعية وعن أبي يوسف يمتثل من بعضهم لبعض لامن غيرهم وعنده

منصور والبغوي في الجمعيات بالفظ ان عمر بن الخطاب اتى برجل شرب الخمر في رمضان فلما دنا منه جعل يقول للمخربين والقوم وفي رواية البغوي فلما رفع اليه عمر فقال عمر على وجهك ويحك وصييا تصاصيا ثم امر به فضرب ثمانين سوطا ثم سيره الى الشام الحديث استدلل به على ان عاشوراء كان فرضا قبل ان يشرع رمضان وعلى انه يستحب امر الصبيان بالصوم للتمرين عليه اذا أطافوه وقد قال باستحباب ذلك جماعة من السلف منهم ابن سيرين وازهرى والشافعي وغيرهم واختلف أصحاب الشافعي في تحديد السن التي يؤمر الصبي عندها بالصيام فقبل سبع سنين وقبل عشرة روي قال أحمد وقيل اثنتا عشرة سنة وبه قال اسحق وقال الاوزاعي اذا أطاق صوم ثلاثة أيام تباعا لا يضعف فينحل على الصوم والمشهور عن المالكية ان الصوم لا يشرع في حق الصبيان والحديث يردعهم لانه يبعد كل البعد ان لا يطلع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وأخرج ابن خزيمة من حديث رزينة بفتح الراء وكسر الزاي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر برضه انه ورضعاه فاطمة فية نزل في أفواههم وبأمر أمهاتهم ان لا يرضعن الى الليل وقد توقف ابن خزيمة في صحته قال الحافظ واسناده لا بأس به وهو يرد على القرطبي قوله لعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يهلم بذلك ويعدان يكون أمر بذلك لانه تعذيب صغير بعبادة شاقة غير متكررة في السنة انتهى مع ان الصحيح عند أهل الأصول والحديث أن الصحابي اذا قال فعلمنا كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمه الرفع لان الظاهر اطلاعه عليه مع توفر دواعيهم الى سؤالهم بآية عن الاحكام مع ان هذا لا يبال لاجتماعه فيه لانه ايلام لغيره يكلف فلا يكون الا بدليل ومذهب الجمهور انه لا يجب الصوم على من دون البلوغ وذكر الهادي في الاحكام انه يجب على الصبي الصوم بالاطاقة لصيام ثلاثة أيام واجتنب على ذلك بما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا طاق الغلام صيام ثلاثة أيام وجب عليه صيام الشهر كلا وهذا الحديث ذكره السيوطي في الجامع الصغير وقال أخرجه المروعي عن ابن عباس ولفظه يجب الصلاة على العلام اذا عقل والصوم اذا طاق والحدود والشهادة اذا احتلم وقد جعل المروزي كلام الهادي على لزوم التأديب وحمل السادة الهار ونيون على انه يؤمر بذلك ثم يداوهم بنا (وعن سفيان بن عبيد لله بن ربيعة قال حدثنا رعدا الذين قدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالسلام نقيف قال ودموا عليه في رمضان وضربوا عليه في المسجد فلما أسأروا ما بقي عليهم من الشهر رواه ابن ماجه وعن عبيد الرحمن بن مسلمة عن عمه ان أسلم أتت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال صائم يومكم هذا قالوا لا قال فأتوا ببقية يومكم واقضوا رواه أبو داود) الحديث الاول اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن يحيى حدثنا أحمد بن خالد الوهبي حدثنا محمد بن اسحق

المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة الجواز المانع حوازا للتطوع دون لفرض عكسه وأدلة المانع ظاهرة من حديث الباب وغيره واقوله تعالى قل ما أسألكم عليه من أجر ولو أحلها لآله وأولادك ان يطعنوا فيه واقوله خذ من أموالهم صدقة

تظهرهم وتزكهم ما وثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصدقة وأساخ الناس كما رواه مسلم فيؤخذ من هذا جواز التماوع دون العرض وهو قول أكثر الحنفية ٨٤ والصحيح عن الشافعية والحنابلة وأما عكسه فقالوا

ان الواجب حـ ق لازم لا يطق بأخذ مـ ذلة بخلاف التماوع ووجه التفرقة بين بقى هاشم وغيرهم ان ما وجب المنع رفع يد الأدنى على الأعلى فأما الأعلى على مثله فلا ولم أر ان أجاز مطلقا دليلا لا ما تقدم عن أبي حنيفة انتهى وفي الحديث ان العقل يجب لحرام كالكبير يعرف لاي شيء من منافعها على العلم فيأتي عليه وقت التكليف وهو على علم من الشرعية (عن عمر رضي الله عنه قال سمعت رجلا (على فرس في سبيل الله) أي جعلته حولة من لم تكن له حولة من المجاهدين مله كاياه وكان اسم العرس فيما ذكره ابن سعد في الطبقات الورد وكان لقيم الدار فآذاه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فأعطاه عمر ولم يعرف الحافظ ابن حجر اسم الرجل (قاضاه) الرجل الذي كان عنده) بقره القيام عليه بالخدمة والعلف والحق وإرساله للرعي حتى صار كالأني الهالك (فأردت ان أنتريد فقط انه يبعه برخص فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عن ذلك (فقال لا تشتر) وظاهر انتهى التحريم لكن الجمهور على انه للتنزيه فيكره ان تصدق بشيء أو أخرجه في زكاة أو كفارة أو

عن عيسى بن عبد الله بن مالك عن عطية بن سفيان بن عبد الله فذكره رجال اسنادهم ثقة والصدوق ومن لا بأس به وفيه عن عمنه محمد بن اسحق وهذا الحديث هو طرف من حديث قدوم ثقيف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانزاله لهم المسجد والحديث الثاني أخرجه الترمذي أيضا من طريق قتادة عن عبد الرحمن بن مـ لـ عن عمه فذكره الحديث الاول يدل على وجوب الصيام على من اسلم في رمضان ولا أعلم فيه خلافا والحديث الثاني فيه دليل على انه يجب الصيام على من أسلم في شهر ربيع الأول ويطلق به من تكلف أو أفاق من الجنون أو زال عذره المانع من الصوم وأنه يجب عليه القضاء لذات اليوم وان لم يكن مخاطبا بالصوم في قوله قال في الفتح وعلى تقدير ان لا يثبت هذا الحديث في الأمر بالقضاء فلا يتعين القضاء لان من لم يدرك اليوم بكامله لا يلزمه القضاء كن بلغ أو أسلم في أثناء النهار قال المصنف رحمه الله تعالى هذا من ساق حديث الربيع وما بعده ما لفظه وهذا حجة في أن الصوم عاشوراء كان واجبا وان الكافر اذا أسلم أو بلغ الصبي في أثناء يومه لزمه أمساكه وقضاؤه ولا حجة فيه على سقوط تبييت النية لان صومه انما لزمهم في أثناء اليوم انتهى وقد قدمنا الكلام على جميع هذه الاطراف

• (أبواب ما يطل الصوم وما يكره وما يستحب) •

• (باب ما جاز في الجملة) •

(عن رافع بن رافع قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفطر الحاجم والمحجوم رواه أحمد والترمذي ولائحه وأبي داود وابن ماجه من حديث ثوبان وحديث شداد بن أوس مثله ولائحه وابن ماجه من حديث أبي هريرة مثله ولائحه من حديث عائشة وحديث اسامة بن زيد مثله وعن ثوبان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى على رجل يحجم وروى عن ثوبان أن أفطر الحاجم والمحجوم وعن الحسن بن عمار عن ثوبان ان لا تحجمي انه قال مررت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم وأنا أحجم في ثمان عشرة ليلة خلت من شهر رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم رواه أحمد وهو ما دليل على ان من فعل ما يفطر جاهلا يفسد صومه بخلاف التامى قال أحمد أصح حديث في هذا الباب حديث رافع بن رافع وقال ابن المديني أصح شيء في هذا الباب حديث ثوبان وشداد بن أوس) حديث رافع أخرجه ابن حبان والحاكم وصححه قال الترمذي ذكر عن أحمد انه قال هذا أصح شيء في هذا الباب وبالغ أبو حاتم فقال هو عندى من طريق رافع باطل ونقل عن يحيى بن معين انه قال هو أضعف أحاديث الباب وحديث ثوبان أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والحاكم وروى عن أحمد انه قال هو أصح ما روى في الباب وكذا قال الترمذي عن البخاري وصححه البخاري تبعه العلي بن المديني فله الترمذي في

العمل

فما اذا ورثه

فما اذا ورثه منه فلا كراهة وحسن الحافظ العراقي في شرح الترمذي

كرهه شره من ثلث انتقل اليه من المنة فذوق به عليه عن بعضهم لرجوعه فيم تتركه كاحرم على المهاجرين سكنى مكة بعد
هجرتهم منها لله تعالى قال ابن المنذر ليس لاحد ان يتصدق بصدقة ٨٥ ثم يشترى بها اللبى للثابت ويلزم من ذلك فساد

العمل وحديث شداد بن اوس أخرجه أيضا النسائي وابن خزيمة وابن حبان ومعهما
ومعه أيضا أحمد والبخاري وعلي بن المديني وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا النسائي من
طريق عبد الله بن بشير عن الأعشى عن أبي صالح عنه وله طريق أخرى عن شقيق بن قور
عن أبيه عنه وحديث عائشة أخرجه أيضا النسائي وفيه إيهاب بن أبي سليم وهو ضعيف
وحديث أسامة أخرجه أيضا النسائي وفيه اختلاف وحديث ثوبان الآخر أخرجه
أيضا النسائي وهو أحد أفاظ حديثه أشار إليه أبو داود وحديث معقل بن سنان في إسناده
عطاء بن السائب وقد اختلط ورواه البرقي في الكبير وأخرجه أيضا النسائي وذكر
الاختلاف فيه وفي الباب عن أبي موسى عند النسائي والحاكم ومعهما علي بن المديني
وقال النسائي رفته خطأ والموقوف أخرجه ابن أبي شيبة وعلمه البخاري ووصله أيضا
بدون ذكر أفطر الحاجم والمجموع له وعن بلال عند النسائي وعن علي عند النسائي أيضا
قال علي بن المديني اختلاف فيه على الحسن وعن أنس وجابر وابن عمرو وعبد بن أبي وقاص
وأبي يزيد الانصاري وابن مسعود عند ابن عدي في الكامل والبخاري وغيره وقد تدل
بأحاديث الباب القائلون بفطر الحاجم والمجموع له ويجب عليهما القضاء وهم على وعطاء
والاوزاعي وأحمد وإسحق وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وأبو الوليد النيسابوري
وابن حبان حكماء عن هؤلاء الجماعة صاحب الفتح وشرح بانهم يقولون انه يفطر الحاجم
والمجموع له وهو يرد ما قاله المهدي في البحر وتبعه المغيرة في شرح بلوغ المرام وصاحب
ضوء المنار من انه لم يقل أحد من العلماء بان الحاجم ينظر ومن القائلين بانه يفطر
الحاجم والمجموع له أبو هريرة وعائشة قال الزعفراني ان الشافعي علق القول به على صحة
الحديث وبذلك قال الداودي من المالكية وذهب الجمهور الى ان الجماعة لا تصد
الصوم وحكام في البحر عن جماعة من الصحابة منهم علي وإيهاب الحسن وأنس وأبو سعيد
الخدري وزيد بن أرقم وعن العترة وأكثر أئمتهم والحنابلة البصري وعطاء والهادق
قال الحارثي عن روي عنه ذلك من الصحابة عبد بن أبي وقاص والحسن بن علي وابن
مسعود وابن عباس وزيد بن أرقم وابن جمر وأنس وعائشة وأم سلمة ومن التابعين والعلماء
الشيعة وعروة وإمام بن محمد وعطاء بن زيد وروى زيد بن أسلم وعكرمة وأبو العالية
وابراهيم وسفيان ومالك والشافعي وأصحابه الا ابن المنذر وأجابوا عن الأحاديث
المدكورة بانهم منسوخة بالأحاديث التي سنأت وأجيب عن ذلك بما سئذ كره في شرحها
وأجابوا أيضا بما أخرجه الطحاوي وعثمان الدارمي والبيهقي في المعرفة عن ثوبان انه
صلى الله عليه وآله وسلم انه قال أفطر الحاجم والمجموع لانهما كائنا بقا بان ورد بان في
إسناده يزيد بن ربيعة وهو متروك وحكم ابن المديني بانه حديث باطل قال ابن خزيمة جاء
بعضهم بالهوية نزههم انه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال أفطر الحاجم والمجموع لانهما
كائنا بقا بان فاذا قيل له فالنيسة تفطر الصائم قال لا فعلى هذا لا يخرج من مخالفة الحديث

البيع الا ان ثبت الاجماع على
جوازها وأشار صلى الله عليه
وآله وسلم الى العلة في نهيه عن
الابتياح بقوله (ولا تمل في صدقة تمل
اي بطريق الابتياح ولا غيره فهو
من عطف الهام على الخصاص
وفيه دلالة على انه جمل غليل
لا خمس (وان أعداكم بدرهم)
اي لا ترغب فيه البتة ولا تنظر
الى رخصه ولكن انظر الى انه
صدقتك وقد ورد ابن المنذر هنا
سؤالا وهو ان الغنياء في انهم
عادته ان يكونوا بالاختلاف
الادنى كقوله تعالى فلا تقل
لهم ائني ولا خفاء ان اعطاء ما يراه
بدرهم اقرب الى الرجوع في
الصدقة مما اذا باعه بقيمة وكلام
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
هو الحل في النصيحة وأجاب بان
المراد لا تغلب الدنيا على لا سخرة
وان وفرها عطيا فاذا زهد فيها
وهي موفرة فلا تيزهد فيها
وهي متعة أخرى وأولى وهذ
على وفق المساعدة انتهى (فان
العائد في صدقته كالعائد في
قيته) النباء للعلامة لاي كما
يقع ان يني كل كذلك
يقع ان يتصدق بشئ ثم يبره الى
نفسه بوجه من الوجوه وفي
رواية الشيخين كالكتاب يعود
في قيته فشيء به بائس الحيوان
في أخس أحواله فهو يرثه خير

وتنقيضه منه قال في المصابيح وفي ذلك دليل على المنع من الرجوع في الصدقة لما اشقل عليه من التقدير الشديد من حيث شبه
الراجع بالكلب والمرجوع فيه بالنى والرجوع في الصدقة برجوع الكلب في قيته انتهى يجرم بعضهم بالحرمة قال قتادة

لأنهم اتوا بالاحرام والصحيح انه للتنزيه لان فعل الكلب لا يوصف بتحرير اذ لا تكليف عليه فالمراد التذليل من العود بتشييمه
بهذا المصنف تذاذرا واسم ذلك به على تحريم ٨٦ ذلك لان اتى حرام قال القزطبي وهذا هو الظاهر من سياق

بلا شبهة واجابوا ايضا بان المراد بقوله افطر الحاجم والمحجوم انه ما سمي فطران باعتبار
ما يؤكل الامر اليه كقوله تعالى اني اراى اعصر خرافا قال الحافظ ولا يخفى تكلف هذا
الناويل وقال البغوي في شرح السنة معنى افطر الحاجم والمحجوم اي تعرضا للافطار
اما الحاجم فلانه لا يامن ومول شيء من الدم الى جوفه عند المص وأما المحجوم فلانه
لا يامن من ضعف قوته بخروج الدم فلول امره الى ان ينظر وهذا ايضا جواب متكلف
وساقي التصريح ما هو الحق (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم
وهو محرم واحتجم وهو صائم رواه أحمد والبخاري وفيه انما احتجم وهو محرم صائم رواه
أبو داود وابن ماجه والترمذي ومعه وعن ثابت البناني انه قال لانس بن مالك اكنتم
تكرهون الخامة للصائم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا لامن أجل
الضعف رواه البخاري وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم لم قال انما نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال في الصيام والخامة
لما نهي عن اقصاه ولم يحرمه ما رواه أحمد وأبو داود وعمر أنس قال أول ما كرهت
الخامة للصائم ان جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم فزبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقال افطر هذا ان ترخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم بعد في الخامة للصائم وكان أنس
يحتجم وهو صائم رواه الدارقطني وقال كلهم ثقات ولا أعلم له علة) حديث ابن عباس
وردد على أربعة أوجه كما حكاه في التلخيص من بعض الحفاظ الاول احتجم وهو محرم
الثاني احتجم وهو صائم الثالث كالأرواية الاولى التي ذكرها المصنف الرابع
كالرواية الثانية التي ذكرها المصنف وقد أخرج الاثر الاول من الاربعة الشيخان
من حديث عبد الله بن بريدة ولا طريق في هذا الثاني وغيره من حديث أنس وجابر
والثاني رواه أصحاب السنن من طريق الحكم بن ميسرة عن ابن عباس لكن أعلى بانه
ليس من مسهوع الحكم بن ميسرة ولا طريق أخرى والثالث أخرجه من ذكر المصنف
وكذلك الرابع وأعله أحمد وعلي بن المديني وغيرهما قال أحمد ليس فيه صائم انما هو
محرم عند أصحاب ابن عباس وقال أبو حاتم هذا خطأ خطأ فيه ثم إن وقال الحميدي انه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يحرم ما شئتانه خرج في رمضان في غزاة الفتح ولم يكن
محرم انتهى وذا صرح فينبغي ان يحمل على ان كل واحد من الصوم والاحرام وقع في
حالة منسقة وهذا الامتناع منه وقد صرح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم صام في
رمضان وهو مسافر وزاد الشافعي وابن عبد البر وغير واحد ان ذلك في حجة الوداع قال
الحافظ وفيه نظر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان مفطرا كما صرح ان أم الفضل
أرسلت اليه بتدح ابن فشر به وهو واقف بعرفة وعلى تقدير وقوع ذلك فقه قال ابن

الحديث ويحتمل أن يكون
التشبيه للتنبيه خاصة ليكون
التي هي مما يستغذره وتول
الاكتفاء في الحديث كراهية
الرجوع في الصدقة وفضل الحمل
في سبيل الله والاعانة على الغزو
بكل شيء وان الحمل في سبيل الله
وان للمعمول به والارتفاع
بقضه (عن ابن عباس رضي
الله عنه ما قال وجد النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم شاة ميتة
أعطيت سامولا نيمرنة) قال في
الفتح لم أقف على اسم هذه
المولاة وميمرنة هي أم المؤمنين
(رضي الله عنها من الصدقة)
وهذا موضع الترجمة لان مولاة
ميمونة أعطيت صدقة فلم يذكر
عليها النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فدل على ان موالى أزواجه
صلى الله عليه وآله وسلم تحمل لهم
الصدقة كمن لائن لائن من
جمله الآل ونقل ابن بطال
الاتفاق عليه لكن فيه نظر فقد
روى الخلال فيما ذكره ابن
قدامة من طريق ابن أبي مليكة
عن عائشة قالت اما آل محمد
لا تحمل لنا الصدقة قال ابن قدامة
وهذا يدل على تحريمها قال في
الفتح واسناده الى عائشة حسن
وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا وهذا
لا يقدح فيما نقله ابن بطال وروى
أصحاب السنن ومعه الترمذي

وابن حبان وغيره عن أبي رافع مرفوعا لا تحمل لنا الصدقة وان موالى القوم من أنفسهم وبه قال
أحمد وأبو حنيفة وبعض المالكية كابن الماجشون وهو الصحيح عند الشافعية وقال الجمهور يجب وزلهم لانهم ليسوا منهم

حقيقة ولذلك لم يفوضوا الخس ونشأ الخلاف قوله منهم أو من أنفسهم هل يتناول المساواة في تحريم الصدقة أو لا ويرجع الجمهور
إليه لا يتناول جميع الأحكام فلا دليل فيه على تحريم الصدقة لكنه ٨٧ ورد على باب الصدقة وقد اتفقتوا على

أنه لا يخرج السبب وإن اختلفوا هل يخص به أو لا ويكفي أن يستدل لهم بحديث الباب لأنه يدل على جوازها إلى الأزواج وقد تقدم أن الأزواج ليس في ذلك من جهة الآل وإنما من جهة أخرى بذلك قال ابن المنبر في الماشية إنما أورد البخاري هذه الترجمة ليعتق أن الأزواج لا يدخل موالين في الخلاف ولا يحرم عليهم الصدقة قولاً واحداً إلا أن الظن الظاهر أن لما قال به بعض الناس بدخول الأزواج في الآل أنه يطرد في موالين فبين أنه لا يطرد وإنما لم يترجم البخاري لأزواجه صلى الله عليه وآله وسلم ولا مواليه لأنه لم يثبت عنده فيه شيء (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) هلا اتفقتم بجلدها قالوا نعم يا أمة قال إنما حرم أكلها أي اللحم حرام لا الجلد (عن أنس رضي عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأكل لهم تصدق به على بريرة فقال هو (أي اللحم عليه صدقة) هو (أي الهدية) ثم أظف عليها صلى الله عليه وآله وسلم المبتدأ لزيادة الاختصاص أي لا علينا الزوال وصف الصدقة وحكمها الكونها صارت ملكاً بريرة ثم صارت هدية فالصحيح ليس أكل اللحم كما لا يخفى والصدقة منحة لنواب الآخرة والهدية غليك الغير

خزينة هذا الخبر لا يدل على أن الخجامة لا تنظر للصائم لأنه إنما احتجهم وهو صائم محرم في سفر لا في حضر لأنه لم يكن قط محرماً مقبلاً قال ولله ما فرأنا ينظر ولو نوى الصوم ومضى عليه بعض النهار خلا فان أبي ذلك ثم احتج له يمكن تعقب عليه الخطأ في أن قوله وهو صائم دال على بقاء الصوم قال الحافظ قلت ولا مانع من إطلاق ذلك باعتبار ما كان عليه حالة الاحتجام لأنه على هذا التأويل إنما أنظر بالاحتجام انتهى وحديث أنس الأول اعترض على البخاري فيه بأنه سقط من أسناده حميد ما بين شعبة وثابت البناني وقال الحافظ أن الخلل وقع فيه من غير البخاري وبين وجه ذلك وحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه أيضاً عبد الرزاق قال في الفتح راسناده صحيح والجهالة بالصائم لا تضر وقوله إبقاء على أصحابه متعلق بقوله انتهى وقد رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن النوري بإسناده هذا واقتضه عن أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم قالوا إنما نحن في النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الخجامة للصائم وكراهها للضعيف أي لتلاضعف وحديث أنس الآخر قال في الفتح رواه كلهم من رجال البخاري وفي الباب عن أبي سعيد الخدري قال رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخجامة أخرجه النجاشي وابن خزيمة والدارقطني قال الحافظ إسناده صحيح ورجاله ثقات لكن اختلاف في رفعه ووقفه واستنده به حديث أنس المذكور وله حديث آخر عند الترمذي والبيهقي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث لا يطرأن على الخجامة والاحتلام وفي أسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف وقال الترمذي هذا الحديث غير محفوظ وقد رواه الدراوردي وغير واحد عن زيد بن أسلم مرسلًا ورواه أبو داود عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورجحه أبو حاتم وأبو زرعة وقال أنه أصح وأشبه بالصواب وتبعهما البيهقي وقال الدارقطني رواه كامل بن طلحة عن مالك عن زيد بن أسلم عن رجوع عنه وليس هو من حديث مالك قال ورواه هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ولا يصح وأخرجه في السنن وفي الباب عن ابن عباس عن عبد البزار وهو مجهول وعن ثوبان عن عبد الطبراني وسنده ضعيف وقد استدل الجمهور بالأحاديث المذكورة على أن الخجامة لا تنظر وإنما كان حديث ابن عباس لا يصلح لفتح الأحاديث السابقة أما أولاً فلا لأنه لم يعلم تأخره لما عرفت من عدم انتهاض تلك الزيادة أعني قوله في حجة الوداع وأما ثانياً فإما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الواقع بعد عومه يشمله أن يكون مخصوصاً من العموم لارتفاع الحكم العام نعم حديث ابن أبي ليلى ونس وأبي سعيد يدل على أن الخجامة غير محرمة ولا موجبة لفطار الحاجم ولا للمجموع فيجمع بين الأحاديث بأن الخجامة مكروهة في حق من كان يضعفها وتردد الكراهة إذا كان الضعف يبلغ إلى حد يكون سبباً للفطار ولا تذكره في حق من كان لا يضعفها وعلى كل حال تجنب الخجامة للصائم أولى دية عينه لوقوله أفطار الحاجم والمجموع على الجواز هذه الأدلة الصارفة له عن معناه

شيئاً تقريباً إلى أكرامه في الصدقة نوع ذلك لا أخذ فذلك حرمت الصدقة عليه صلى الله عليه وآله وسلم دون الهدية وقبل لأن الهدية يناب عليها في الدنيا تنزول المنة والصدقة يراد بها ثواب الآخرة فتبقى المنية ولا ينبغي أن ين عليه غير الله وقال

البيضاوي اذا تصدق على المحتاج بشئ ملكه وصار له كذا ثم ما يلج بكونه ان يهدي به غيره كانه ان يهدي سائر امواله بلا فرق وهذا موضع الترجمة لان بريرة من ٨٨ جملة مواليات عائشة وتصدق عليها في الحديث ثم ما ذكره ابن جبريل

الحقيقي

• (باب ما جاء في التي والا كمال) •

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ذرعه التي فليس عليه قضاء ومن استقاء عدا فلته حتى رواء التمساة الا التمساة) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والدارقطني والحاكم وله الفاظ قال النسائي وقعه عطاء على أبي هريرة وقال الترمذي لا يعرفه الا من حديث هشام عن محمد عن أبي هريرة تفرد به عيسى بن يونس وقال البخاري لا أراه محفوفا وقد روى من غير وجه ولا يصح اسناده وقال أبو داود وبعض الحفاظ لا يراه محفوفا قال الحفاظ وأنكره أحمد وقال في روايته ليس من ذاتي يعني انه غير محفوظ كما قال الخطابي وصححه الحاكم على شرطه وفي الباب عن ابن عمر وموقوف عند مالك في الموطأ والشانعي يلقظ من استقاء وهو صائم عليه القضاء ومن ذرعه التي فليس عليه القضاء قوله من ذرعه قال في التلخيص هو يفتح الذال المجهمة أي غلبه قوله من استقاء عدا أي استدعى التي وطالب خروجه فعدا والحديث يدل على انه لا يطل صوم من غلبه التي ولا يجب عليه القضاء ويطل صوم من تعدد ارجاءه ولم يغلبه ويجب عليه القضاء وقد ذهب الى هذا علي وابن عمر وزيد بن أرقم وزيد بن علي والشانعي والناصر والامام يحيى حكى ذلك عنهم في البحر وحكى ابن المنذر الاجماع على ان تعدد التي يشهد الصيام وقال ابن مسعود عكرمة وربيعة والهادي والقاسم انه لا يقعد الصوم سواء كان غالبه أو مستفراجا ما لم يرجع منه شئ باختيار واستدلوا بحديث أبي سعيد المتقدم في الباب الذي قبل هذا بانظ ثلث لا يفطرن التي والجماعة والاحتمال وأجاب بان فيه المقاتل المتقادم فلا يضر معه للاستدلال ولو سلم صلاحية ذلك فهو محمول كما قال البيهقي على من ذرعه التي وهذا لا بد منه لان ظاهر حديث أبي سعيد ان التي لا يفطر مطامنا وظاهر حديث أبي هريرة انه يفطر نوع منه خاص فيبقى العام على الخاص ويؤيد حديث أبي هريرة ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن منبج والحاكم من حديث أبي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فافطر قال معدان بن أبي طلحة الراوي له عن أبي الدرداء فقلت ثوبان في مسجد دمشق فقلت له ان أبا الدرداء أخبرني فذكره فقال صدق أنا صليت عليه وضوءه قال ابن منبج انه منقطع متصل وتركه الشيخان لاختلاف في اسناده قال الترمذي جوده من المعلوم وهو أصح شئ في هذا الباب وكذلك قال أحمد قال البيهقي هذا حديث مختلف في اسناده فان صح فهو محمول على التي عامدا وكاله كان صلى الله عليه وآله وسلم صائما تطوعا وقال في موضع آخر اسناده مضطرب ولا تقوم به حجة (وعن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد عن هذبة عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله

(وبعضه الى العين تقدم) في هذا الكتاب (وفي هذه الرواية وانق دعوة المظلوم) أي تجنب جميع انواع الظلم للابدعو عليك المظلوم وانما ذكره عقب المنع من أخذ الكرامة للإشارة الى أن أخذها ظلم (فانه ليس بينه) أي المظلوم وفي رواية ينها أي دعوة المظلوم (وبين الله سبحانه) وان كان المظلوم عاصيا لحديث أحمد عن أبي هريرة باسناد حسن مرفوعا دعوة المظلوم مستجابة وان كان فاجرا فنجوره على نفسه وليس لله سبحانه يحبه عن خلقه (عن عبد الله بن أبي اوفى رضى الله عنه) اسمه علقمة بن خالد بن الحارث الاسدي وهو آخر من مات من الصحابة بالكوفة سنة سبع وعشرين (قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتاه قوم بصدقتهم) أي بن كاذ أموالهم (قال اللهم صل على آل فلان) أي اغفر له وارحمه والآن يطلق على ذات لشيء كقوله في قصة أبي موسى لقد أوفى من مارا من عمر أمير آل داود يريد داود نفسه (فأتاه) صلى الله عليه وآله وسلم (أبو أوفى) بصدقته فقال اللهم صل على آل أبي اوفى امتثالا لقوله تعالى وصل عايمهم وهذا من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم اذ يكرهنا كراهة تنزيهه على الصحيح لذى علمه الا كثرون كما قاله النووي افراد الصلاة على غيره الاتيين لانه صاير شعارهم اذ اذ كروا فلا يلحق غيرهم فلا يقال أبو بكر صلى الله عليه وسلم وان كان المعنى صحيحا كما لا يقال

عليه

عليه الصلاة على افراد الصلاة على

غير الاتيين لانه صاير شعارهم اذ اذ كروا فلا يلحق غيرهم فلا يقال أبو بكر صلى الله عليه وسلم وان كان المعنى صحيحا كما لا يقال

قال محمد عز وجل وان كان عزيزا جليلة لان هذا من شعائركم اذ كراهة تعالى قال في الصحيح واستدل به أي هذا الحديث على جواز الصلاة على غير الانبياء وكرهه مالك والجمهور قال ابن

٨٩

عليه وآله وسلم أنه أمر بالاعتدال في الصوم وقال لا يتقوا الصائم رواء أبو داود والبخاري في تاريخه وفي اسناده مقال قريب قال ابن معين عبد الرحمن هذا ضعيف وقال أبو حاتم لاري هو صدوق الحديث قال ابن معين أيضا هو منكر وقال الذهبي انه روى عن سعيد بن اسحق فقلب اسمه أولا فقال عن اسحق بن سعيد بن كعب ثم غلط في الحديث فقال عن أبيه عن جده ثم النعمان بن سعيد فمعرور وقد استدل به هذا الحديث ابن شبرمة وابن أبي ليلى فقالا ان السكندر يفسد الصوم وخالفهم القمرة والقهقهة وغيرهم فقالوا ان السكندر لا يفسد الصوم وأجابوا عن الحديث بأنه ضعيف لا ينتهض للاحتماج به واستدل ابن شبرمة وابن أبي ليلى بما أخرجه البخاري تعليقا ورواه البيهقي والدارقطني وابن أبي شيبة من حديث ابن عباس بالنظر في المطر مما دخل والوضوء مما خرج قال واذا وجد طعمه فقد دخل ويجاب بان في اسناده الفضل بن المختار وهو ضعيف جدا وفيه أيضا شعبه مولى ابن عباس وهو ضعيف وقال ابن عدي الاصل في هذا الحديث انه موقوف وقال البيهقي لا يثبت مرفوعا ورواه سعيد بن منصور وموقوفان طريق الاعمش عن أبي ظبيان عنه ورواه الطبراني من حديث أبي امامة قال الحافظ واسناده أضعف من الاول ومن حديث ابن عباس مرفوعا واحتج الجمهور على ان السكندر لا يفسد الصوم بما أخرجه ابن ماجه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اكصل في رمضان وهو صائم وفي اسناده بقبية عن الزبيدي عن هشام عن عروة والزبيدي المذكور اسمه سعيد بن أبي سعيد كره ابن عدي وأورد هذا الحديث في ترجمته وكذلك قال البيهقي وصرح به في روايته وزاد انه مجهول وقال النووي في شرح المذهب رواء ابن ماجه باسناد ضعيف من رواية بقبية عن سعيد بن أبي سعيد وهو ضعيف قال وقد اتفق الحافظ على ان رواية بقبية عن الجمهور ابن مردوداة انتهى قال الحافظ وليس سعيد بن أبي سعيد بمجهول بل هو ضعيف واسم أبيه عبد الجبار على الصحيح وقرئ ابن عدي بن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي فقال هو مجهول وسعيد بن عبد الجبار فقال هو ضعيف وهما واحد ورواه البيهقي من طريق محمد بن عبد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكصل وهو صائم قال ابن أبي حاتم عن أبيه هذا حديث منكر وقال في محمد انه منكر الحديث وكذا قال البخاري ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث ابن عمر قال في التلخيص وسنده متارب ورواه ابن أبي حاتم في كتاب الصيام له من حديث ابن عمر أيضا بالنظر خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم وعندها علموه ان من الاثم وذلك في رمضان وهو صائم ورواه الترمذي من حديث أنس في الاذن فيه ان اشتكت عينه وقال اسناده ليس بالقوي ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب شيء ورواه أبو داود ومن فعل أنس قال الحافظ ولا بأس باسناداه قال وفي الباب من بريرة مولا عائشة في الطبراني وعن ابن عباس في شعب الايمان للبيهقي

عليه وآله وسلم انه أمر بالاعتدال في الصوم واستدل به أي هذا الحديث على جواز الصلاة على غير الانبياء وكرهه مالك والجمهور قال ابن علي بن معين عبد الرحمن هذا الحديث وأجاب الخطابي عنه قديما بان أصل الصلاة الدعاء الا أنه يختلف بحسب المدعوه فصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أمته دعاء لهم بالمغفرة وصلاة أمته عليه دعاء له بزيادة القربة والزاني ولذلك كان لا يليق بغیره انتهى واستدل به على استحباب دعاء آخر أخذ الزكاة لمعطيها وأوجبته بعض أهل الظاهر وحكام الخطابي وجهها لبعض الشافعية وأوجب بانه لو كان واجبا لعلمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم السعة ولان سائر ما يأخذ الامام من الكفارات والديون وغيرهما لا يجب عليه فيه الدعاء فكذلك الزكاة وأما الآية فيحتمل ان يكون الوجوب خاصا به لاكون صلاته سكالهم بخلاف غيره (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رجلا من بني اسرائيل سأل بعض بني اسرائيل ان يسأله من أسلف ألف دينار زاد في باب الكفالة فقال اتنى بالشهداء أشهدهم قال كفى بالله شهيدا قال فاتنى بالكفيل قال كفى بالله كفيلا قال صدقت (فدفعها اليه) وزاد أيضا في

الى أجل مسمى (نخرج في البحر فلم يجد مركبا) أي سفينة بركب عليها ويحى الى صاحبه أو يبعث فيها قضاء دينه (فاخذ خشبة فنقرها) فورها فادخل فيها ألف دينار) وزاد أيضا

في الكفة التي وصيفة منه الى صاحبه (فرمى بها) أي بالخشبة (في البحر) بقصد ان الله تعالى يوصلها الرب المال (تخرج الرجل الذي كان أسامة) الاف دينار (فأذا بالخشبة) ٩٠ فأخذها لاهل حطباً) أي يستعملها لعمل الحطب

والظاهر ما ذهب اليه الجمهور لان البراءة الاصلية لا تنتقل عنها الا بدليل وليس في الباب ما يصلح للنقل لاسيما بعد ان شذبه هذا الحديث من عضدها وعلى فرض صلاحية حديث النظر مما دخل الاحتجاج به يكون اكتمال النبي صلى الله عليه وآله وسلم مخصصا لتكامل وكذلك على فرض صلاحية حديث الباب يكون محمولا على الامر باجتناب العمل المطيب لان المروح هو المطيب فلا يتناول ما لا طيب فيه ويمكن أن يقال حديث الا كمال صاروا للامر عن حقيقة أنه أعني لوجوب فيكون الا كمال مكرها ولا يمكنه بعد أن يفعل صلى الله عليه وآله وسلم ما هو مكره قوله بالاثبت بكم الهمة وهو مخرج لتكامل كافي القاموس

(باب من أكل أو شرب ناسيا)

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليصمه صومه فانما لله أطعمه وسقاه رواه الجماعة لا التماسي وفي لفظ اذا أكل الصائم ناسيا أو شرب ناسيا فانما هو رزق ساقه الله اليه ولا قضاء عليه رواه الدارقطني وقال أسناده صحيح وفي لفظ من أفطر يوما من رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة قال الدارقطني تفرد به ابن مرزوق وهو ثقة عند الانصاري لفظ الدارقطني الاول أخرجه من رواية محمد بن عيسى بن الطماع عن ابن علية عن هشام عن ابن سببر بن عنه وقال بعد قوله اسناده صحيح ان رواه كلهم ثقات واللفظ الثاني أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم قال الحافظ في بلوغ المرام وهو صحيح وقد تعقب قول الدارقطني انه تفرد به محمد بن مرزوق عن الانصاري بان ابن خزيمة أيضا أخرجه عن ابراهيم بن محمد الباهلي عن الانصاري وبان الحاکم أخرجه من طريق أبي حاتم الرزي عن الانصاري أيضا فالانصاري هو المتفرد به كما قال البيهقي وهو ثقة قال في الفتح والمراد انه انفرد به كاستقاط القضاء فقط لا بتعيين رمضان وقد أخرج الدارقطني من حديث أبي سعيد مرفوعا من أكل في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه قال الحافظ واسناده وان كان ضعيفا لكنه صالح للمتابعة فاقل درجات الحديث بهذه الزيادة ان يكون حسنا فيصالح للاحتجاج به وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائر بما هو دونه في القوة ويعتضد أيضا بانه قد أفتى به جماعة من الصحابة من غير مخالفتهم كما قال ابن المنذر وابن حزم وغيرهم انهم على وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر هو موافق لقوله تعالى ولكن يؤخذكم عما كسبت قلوبكم فالنسيان ليس من كسب القلوب وموافق للقياس في ابطال الصلاة بعدم الاكل لانه يانه انتهى وقد ذهب الى هذا الجمهور رفقا الواس كل ناسيا فلا يفقد صومه ولا قضاء عليه ولا كفارة وقال مالك وابن أبي اسلي والقاسمية ان من أكل ناسيا فقد بطل صومه ولزمه القضاء واعتذر بعض المالكية عن الحديث بانه خبر واحد يخالف

في الوقود (فذكر الحديث) بقاءه وأقرب به البخاري في باب الكفالة في القرص (فلما نشرها) أي قطع الخشبة بالمشارة (وجد المال) الذي كان أسامة وموضع الترجمة قوله فاذا بالخشبة فأخذها لاهل حطباً وأدنى الملازمة في التطابق كاف وقال ابن المنير موضع الاستشهاد انما هو أخذ الخشبة على انها حطب فدل على اباحة مثل ذلك مما يأنظره الجمهور ما ينشأ فيه كالعنبر أو مما سبق فيه ملك وعطب وانقطع ملك صاحبه منه على اختلاف بين العلماء في تلك هذا مطلقا أو مفعلا واذا جاز ذلك الخشبة وقد تقدم عليها ملك فلو ان العنبر الذي لم يتقدم عليه ملك أولى وكذلك ما يحتاج الى معاناة وتعيب في استخراجه أيضا وقد فرق الاوزاعي بين ما يوجد في الساحل فيجوز أوفى البحر بالغوص ونحوه فلان في فيه وذهب الجمهور الى انه لا يجب فيه شيء الاماروي عن عمر بن عبد العزيز كما أخرجه بن أبي شيبة وكذا الزهري وقال الحسن في العنبر واللواؤ الخس وهو قول أبي يوسف ورواية عن أحمد وهذا الحديث أخرجه أيضا في الكفالة والاستقراض واللقطة

والشروط والاستئذان والتساق في اللقطة (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه ان رسول الله لقاعدة صلى الله عليه وآله) (وسلم قال الجاهل جبار) أي البهيمية التي لا تسلكها غير مضمون ولمسلم جرحها جبار ولا بد في رواية

الخاري من تقدير اذلامه في لكون الجاهل نفسه اهدر او قد دلت رواية - لم على ان ذلك المقدر هو الجرح فوجب المصير له
اكن الحكم غير مختص به بل هو مثال تبه به على غيره ولولم تكن ٩١ رواية اخرى على تعيين ذلك المقدر

لم يكن لرواية البضاري عموم في
جميع المقدرات التي يستقيم
الكلام بتقدير واحد منها هذا
هو الصحيح في الاصول لان
المقتضى لا عموم له والمرداد انما
اذا انفلتت وصدمت انسانا
فانفقت ما فلتت ما فلتت ما فلتت
على ما لكها ما اذا كان معها
فعلها ضمن ما فلتت ما فلتت ما فلتت
انفقت ما فلتت ما فلتت ما فلتت
سائقها او راسكم او قائدها
وسواء كان ما لكها او اجبره
او مستأجر او مستعير او غاصبا
وسواء انفقت يدها او رجليها
او عضها او ذنبها وقال مالك
القائد والراكب والسائق كلهم
ضامنون لما اصاب الدابة الا
ان ترجع الدابة من غير ان يتدخل
بها شي ترجع له وقال الحنفية ان
الراكب والقائد لا يضمنان
ما انفقت الدابة برجليها او ذنبها
الا ان اوقفها في الطريق
واختلفوا في السائق فقال
المدوري وآخرون انه ضامن
لما اصاب يدها او رجليها لان
النفقة برأى عينه فامكنه
الاحتراز عنها وقال اكثرهم
لا يضمن النفقة ايضا وان كان
يراها اذ ليس على رجلها ما يمنعها
به فلا يمكنه الصرع عنه بخلاف
الكدم لا يمكن كبها بلجامها
ومعه صاحب الهداية وكذا

للقاعدة وهو اعتذار باطل والحديث قاعدة مستقلة في الصيام ولو فتح باب رد الاحاديث
الصحيحة بمثل هذا الما يبق من الحديث الا القليل ولقد من شاة ما شاء وأجاب بعضهم أيضا
بجعل الحديث على التطوع حكاه ابن التين عن ابن شعبان وكنذا قاله ابن القصار
واعتذر بانه لم يقع في الحديث تعيين رمضان وهو محل غير صحيح واعتذار فاسد يرد ما وقع
في حديث الباب من التصريح بالقضاء ومن الغرائب غرائب بعض المتأخرين في فساد
الصوم ووجوب القضاء بما وقع في حديث الجامع بلانظ واقطر يوما مكانه قال ولم يسأله
هل جامع عامد أو ناسيا وهذا يرد ما وقع في أول الحديث فانه عند سعيد بن منصور وبلفظ
وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تب الى الله واستغفروا وتصدق واقض يوما
مكانه والتوبة والاستغفار انما يكونان عن العمد لا عن الخطأ وأيضا بعد تسليم تنزيه
نزل الاستفصال منزلة العموم يكون حديث الباب مخصصا له فلم يبق ما يوجب ترك
العمل بالحديث واما اعتذار ابن رقيق العبد عن الحديث بان الصوم قد فات ركنه وهو
من باب المأمورات والقاعدة ان النسيان لا يؤثر في المأمورات فيجب عنه بان غاية هذه
القاعدة المدعاة ان تكون بمنزلة الدليل فيكون حديث الباب مخصصا لها قوله فانما الله
أطعمه وسقاه هو كناية عن عدم الانتم لان الفعل اذا كان من الله كان الانتم منتفيا بقوله
من أفطر يوما من رمضان ظاهره يشمل الجماع وقد اختلف فيه فبعضهم لم ينظر الى هذا
العموم وقال انه ملحق بمن أكل أو شرب وبعضهم منع من الاستدراك لقصور حالة الجماع
عن حالة الاكل والشارب وفرق بعضهم بين الاكل والشرب القليل والكثير وظاهر
الحديث عدم الفرق ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد عن أم اسحق انها كانت عند النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فأتى بقصعة من ثريد ما كات معه ثم تذكرت انها صائمة فقال لها
ذوالدين الا ان بعد ما شبعت فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتمى صومك
فانما هو رزق ساقه الله اليك

باب التحفظ من الغيبة واللغو وما يتول اذا شتم

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله لم قال اذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث
يومئذ ولا يصخب فاشاعه أحد أوثاقه فليقل الى امرؤ ثم الذي نفس محمد بيده
خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك وللاصائم فرحان يفرحهم ما اذا فطر
فرح بفطره واد التي ربه فرح بصومه معتق عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه
وشرا به رواه الجماعة الا مسنونا والى قوله فلا يرفث بضم الفاء وكسرهما ويجوز
في ما فيه التثنية والمراد به هنا الكلام الناحش وهو هذا المعنى بفتح الراء والقائه وقد

قال الحنابلة ان الراكب لا يضمن ما تنلفه البهجة برجليها قلت ولينظر في أدلة هذه التفاصيل (والبئر) يحضرها الرجل
في ملكه أو في موات فيسقط فيها رجل أو ثمار على من استأجره لحفرها فملك (جبار) لا ضمان فيه اما اذا حفرها في طريق

المسلمين أو في ملك غيره بغير إذن قتال فيهم انسان وجب ضمانه على عاقلة حافرها والكفارة مال الحافر وان تلف به أغبر
 ان آدمي وجب ضمانه في مال الحافر ٩٢ كذا في القسطلاني (والمعدن جدار) اذا حفره في ملكه او في موات

أيضا الاستخراج ما فيه فوقع فيه
 انسان وانهار على حافره
 لا ضمان فيه أيضا (وفي الركاز
 دفن الجاهلية (الخمس) في
 عطف الركاز على المعدن دالة
 على تغيره وان الخمس في الركاز
 لا في المعدن وانما لاثمة لاربعة
 وجهور العلماء على انه سواء
 كان في دار لاسلام أو دار
 الحرب خذ قاله بن حيث فرق
 وشرطه النصاب والتقدير ان
 لا حول ومذهب أحمد أنه
 لا فرق بين التقدين فيه وغيرهما
 كالنحاس والحديد والجواهر
 لظاهر هذا الحديث وهو مذهب
 الحنفية أيضا لكنهم أوجبوا
 الخمس وجهه لوه فيا والحنابلة
 أوجبوا ربع العشر وجهه لوه
 زكاة وعن مالك روايتان
 كالقولين وحكى كل منهما عن ابن
 ابي اسلم قال في الفتح الركاز
 بكسر الراء الممل المدفون مأخوذ
 من الركبة يقال ركبه ركزه ركزا
 اذا دفنه فهو مركوز وهذا
 متفق عليه واختلف في المعدن
 وقال مالك وابن ادريس الركاز
 دفن الجاهلية قال جمهور الاثمة
 ان ذلك وجد في عبارة الشافعي
 وأخذ عن ابن عبد العزيز من
 المعدن من كل ما تبين خمسة
 وجعله بمنزلة الركاز يؤخذ منه
 الخمس وقال الحسن ما كان من

يطلق على الجماع وعلى مدمانه وعلى ذلك مع النساء أو مطلقا قال في الفتح ويحتمل ان
 يكون انتهى لما هو أعم منها وفي رواية ولا يجهل أي لا يفعل شيئا من أفعال الجاهل
 كالصباح والسنة ونحو ذلك قوله ولا يصضب الصضب هو الرجة واضطراب الاصوات
 منصام قول القرطبي لا يفهم من هذا أن غير يوم الصوم يباح فيه ما ذكر وانما المراد
 المنع من ذلك بتأخير الصوم قوله أو قاتله يمكن حمله على ظاهره ويمكن أن يراد بالقتل
 للعن فيرجع الى معنى الشتم ولا يمكن حمل قاتله وشتمه على المفاعلة لان الصائم مأمور
 بأن يكف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك وانما المعنى اذا جاء متعرضا لمقاتلته أو شتمه
 كأن يدهم بقتل أو شتم اقتضت العادة أن يكافئه عليه فالمراد بالمفاعلة ارادة غير الصائم
 ذاته من الصائم وقد تطلق المفاعلة على وقوع الفعل من واحد كما يقال عالج الامر
 وعاناه قال في الفتح وأبعد من حمله على ظاهره فقال المراد اذا بدرت من الصائم بمقابلة
 الشتم بشتم على مقتضى الطبع فلينبزجر عن ذلك وما يبعد ذلك ما وقع في رواية فان شتمه
 أحد قويه امرؤ وصائم في رواية لابن خزيمة وان كنت قاتما فاجلس ومن الرواية من
 ترك قوله اني امرؤ وصائم مرتين واختلف في المراد بقوله اني صائم هل يخاطب بها لذي
 يشتمه ويقاتله أو يقولها في نفسه وبالثاني جزم المتولي ونسله الرافعي عن الاثمة ورجح
 النووي في الاذكار الاول وقال في شرح المذهب كل منهما حسن والقول باللسان أقوى
 ولو جزمه السكت حسنا وقال الرواية ان كان رمضان فليقبل بلسانه وان كان غيره فليقبله
 في نفسه وادعى ابن العربي ان موضع اختلاف في التطوع واما في القرض فليقبله بلسانه
 قطعا قولنا والذي نفس محمد بيده هذا القسم لقصد التأكيد قوله الخلو في ضم المجهمة
 وللام وسواء الووابعد ما قال عياض هذه الرواية الصحيحة وبهض الشيوخ
 يقول بفتح الخاء قال الخطابي وهو خطأ وحكى عن القابسي الوجهين و بالغ النووي
 في شرح المذهب فقال لا يجوز فتح الخاء واحتج غيره لذلك بان المصادر التي جاءت على فعول
 بفتح أوله قليلة ذكرها يبيويه وغيره وليس هذا منها او الخلو في تغير رائحة القم قوله
 طيب عفت الله من ريح المسك اختلف في معناه فقال المارزي هو مجاز لانها جرت العادة
 بتقريب الروائح الطيبة منها فاستعير ذلك لتقريب الصائم من الله فالمعنى انه أطيب عند
 الله من ريح المسك عندكم أي يقرب اليه أكثر من تقرب المسك اليكم والى ذلك أشار
 ابن عبيد البر وانما جعل من باب المجاز لان الله تعالى منزوع عن استطابة الروائح لان ذلك
 من صفات الحيوان واقه يعلم الاشياء على ماهي عليه وقبل المعنى ان حكم الخلو في المسك
 عند الله على خلاف ما عندكم وقبل المراد ان الله يجازيه في الاخرة فتكون نسكته
 أطيب من ريح المسك كما باقي المكوم وريح جرحه يفوح مسكا قاله القاضي عياض
 والمراد ان صاحبه ينال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك حكاه القاضي عياض
 أيضا وقال الداودي من المغاربة المعنى ان الخلو في المسك كما هو با من المسك حيث نذب اليه

ركاز في أرض الحرب ففيه الخمس وما كان في أرض السلم ففيه الزكاة وفي المظا اذا وجد العسكر في
 في أرض العدو ففيه الخمس واذا وجد في أبيخ العرب ففيه الزكاة قال ابن المنذر ولا أعلم أحدا فرق هذه التفرقة غير الحسن قال

البخاري قال بهض الناس المعدن ركاز قال ابن التسين المراد به أبو حنيفة قال الحافظ ابن حجر وهذا أول موضع ذكر فيه البخاري بهذه الصيغة ويحتمل أن يريد به أبو حنيفة وغيره من الكوفيين ممن ٩٣ قال بذلك قال ابن بطال ذهب

أبو حنيفة والثوري وغيرهما

أما إن المعدن كالركاز واحتج
أهم بقول العرب أركز الرجل
إذا أصاب ركازا وهي قطع من
الذهب تخرج من المعادن
وأطلق الجمهور تفرقة النبي صلى
الله عليه وآله وسلم من المعدن
والركاز بوار العطف فصح أنه
غيره قال وما أئز به البخاري
القائل المذكور قد يقال إن
وهب له الشيء أو ربح ربحا
كثيرا أو كثر غنمه أركزت حجة
بالغة لأنه لا يلزم من الاشتراك
في الأسماء الاشتراك في المعنى
إلا أن وجب ذلك من يجب
التسليم له وقد أجبهوا على أن
المال الموهوب لا يجب فيه الخمس
وان كان يقال لركاز فكذلك
المعدن وأما قول البخاري ثم
ناقض أي بعض الناس وقال
لابأس أن يكتمه أي من السامع
ولا يؤدي الخمس فليس كما قال
وانما أجاز له أبو حنيفة أن يكفه
إذا كان محتاجا بمعنى أنه يتأول
أن له حقا في بيت المال ونصيبا
في التي فاجاز له أن يأخذ الخمس
لنفسه عوضا عن ذلك لأنه
أسقط الخمس عن المعدن انتهى
وقد نقل الطحاوي المسئلة التي
ذكرها ابن بطال ونقل أيضا
أنه لو وجد في داره معدنا فليس
عليه فيه شيء وبهذا يتجه اعتراض

في الجمع والاعباد ويحتمل المذكور ربحه النوى وقد اختلف هل ذلك في الدنيا أو في
الآخرة فقال الأول ابن الصلاح والثاني ابن عبد السلام واحتج ابن الصلاح بما أخرجه
ابن حبان بلفظ فم الصائم حين يخلف من الطعام وكذا أخرجه أحمد وبما أخرجه أيضا
الحسن بن سفيان في مسنده والبيهقي في الشعب من حديث جابر بلفظ فان خلف
أفواههم حين يمسون أطيب عند الله من ريح المسك قال المذري استاده مقارب واحتج
ابن الصلاح أيضا بأن ما قاله هو ما ذهب إليه الجمهور واحتج ابن عبد السلام على ما قاله بما
في مسلم وأحمد والنسائي أطيب عند الله يوم القيامة وأخرج أحمد هذه الزيادة من وجه
آخر ويرتب على هذا الخلاف القول بكرامة السؤال للصائم وقد تقدم البحث عنه
في موضعه قوله للصائم فرحان إذا أفطر الخ قال الشرطي معناه فرح بزوال جوعه
وعطشه حيث أبيع له الفطر وهذا الفرح طبيعي وهو السابق إلى الفهم وقيل إن فرحه
أنظره انما هو من حيث أنه تمام صومه وخاتمة عبادته قال في الفتح ولا مانع من الحل على
ما هو أعم مما ذكره فرح كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك فمنهم من يكون
نرحه مباحا وهو الطبيعي ومنهم من يكون مستعبدا وهو أن يكون إتمام العبادات والمراد
بالفرح الذي ربه أنه ينرج بما يحصل له من الجزاء والنواب قولاه الزور والعمل به زاد
البخاري في رواية والجهل وأخرج الطبراني من حديث أنس من لم يدع الخلق والكذب
قال الحافظ ورجاله ثقات والمراد بالزور الكذب قوله فليس لله حاجة الخ قال ابن بطال
ليس معناه أنه يؤمر بأن يدع صيامه وانما معناه التحذير من قول الزور وما ذكره
قال في الفتح ولا مضموم لذلك فان الله لا يحتاج إلى شيء وانما معناه فليس لله ارادة في
صيامه فوضع الحاجة موضع الارادة وقال ابن المنير في حاشيته على البخاري بل هو كتابة
عن عدم القبول كما يقول المغضب لمن رد عليه شيئا طلبه منه فلم يقم به لا حاجة لي في كذا
وقال ابن العربي مقتضى هذا الحديث أن لا يثاب على صيامه ومعناه أن ثواب الصيام
لا يقوم في الموازنة بالزور وما ذكره واستدل بهذا الحديث على أن هذه الأفعال
تنقص ثواب الصوم وتعقب بانها صغائر تكفر باجتناب الكبائر

• (باب الصائم يتعمض أو يغتسل من الحر) •

(عن عمر قال هشتت يوما فقبلت وأنا صائم فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت
صنعت اليوم امرأ عظيمًا قبلت وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أرايت لو تعمضت بماء أو أت صائم قلت لا بأس بذلك فقال صلى الله عليه وآله وسلم فقيم
رواه أحمد وأبو داود وعن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رجل من أصحاب النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصب الماء على رأسه من الحر
وهو صائم رواه أحمد وأبو داود) الحديث الأول أخرجه أيضا النسائي وقال أنه منسك

البخاري والعرق بين المعدن والركاز في الوجوب وعدمه إن المعدن يحتاج إلى عمل ومونة ومعالجة لاستخراجه بخلاف الركاز
وقد جرت عادة الشرع أن ما غلبت مؤننه خفف عنه في قدر الزكاة وما خفت زيادته وقيل انما جرح في الركاز الخمس أنه

مال كافر فنزل من وجده منزلة الغنم فكان له أربعة أخماسه وقال ابن المبركان الر كاز مأخوذ من أركزته في الأرض اذا غرخته فيها واما المعدن فانه يغبت في الأرض ٩٤ بغير وضع وأضع هذه حقيقة مما اذا افترقا في اصلها فكذلك

في حكمه ما انتمى ما في الفتح وقال الر كاز حصره الشافعية فيما يوجد في الموات بخلاف ما اذا وجد في طريق مسلول أو مصيد فهو لقطه قال الشيخ قتي الدين بن دقيق العبدومن قال من الذمها بان في الر كاز الخمس امام طلقا وفي اكثر الصور فهو اقرب الى الحديث وخصه الشافعي بالذهب والفضة وقال الجمهور لا يختص واختاره ابن المنذر واختلوا في مصرفه فقال مالك وأبو حنيفة والجمهور مصرفه مصرف خمس اقل وهو اختيار المزني وقال الشافعي في أصح قوليه مصرفه مصرف الزكاة وعن أحمد روايتان ويبنى على ذلك ما اذا وجده الذي فعند الجمهور يخرج منه الخمس وعند الشافعي لا يؤخذ منه شيء واتفقوا على انه لا يشترط فيه الحول بل يجب اخراج الخمس في الحال وأغرب ابن العربي في شرح الترمذي فحكى عن الشافعي الاشتراط ولا يعرف ذلك في شيء من كتبه ولا من كتب أصحابه انتهى وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحدود والنسائي في الزكاة وأورده البزار في الاحكام (عن أبي حميد الساعدي) عبد الرحمن أو المنذر رضي الله عنه قال

أو قال أبو بكر البزار لانه يروي عن عمر الامن هذا الوجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي ورجال اسناده رجال الصحيح قوله أحشيت بشيئين مجتنب أي نشطت وارحت والهشاش في الاصل الارتياح والخفسة والفتاط كذا في القاموس قبله رأيت لو تمحضت الخ فيه اشارة الى فقهه بديع وهو ان المعضة لا تنقض الصوم وهي أول الشرب ومفتاحه فكذلك القبلة لا تنقضه وهي من دواهي الجماع وأوائله التي تكون مفتاحه والشرب ينقض الصوم كما ينقضه الجماع فكذلك عند عمران أوائل الشرب لا تنقض الصوم كذا أوائل الجماع لا تنقضه رسياني الخلاف في التبديل ثم انه يصيب الماء في رأسه الخ فيه دليل على انه يجوز للصائم ان يكسر الخربصب الماء على بعض يده أو كاه وقد ذهب الى ذلك الجمهور ولم يفرقوا بين الاغتسال الواجبة والمستنونة والمباحة وقالت الحنفية انه يكره الاغتسال للصائم واستدلوا بما أخرجه عبد الرزاق عن علي بن النعمان عن دخول الصائم الحمام وهو مع كونه أخص من محل النزاع في اسناده ضعفه كما قال الحافظ واعلم انه يكره للصائم المبالغة في المعضة والاستنشاق لحديث الامر بالمبالغة في ذلك الا ان يكون صائما وقد تقدم واختلف اذا دخل من ماء المعضة والاستنشاق الى جوفه خطأ فقالت الحنفية والقاسمية ومالك والشافعي في أحد قوليه والمزني انه يقصد الصوم وقال أحمد بن حنبل راسخ والاوزاعي والناصر والامام يحيى وأصحاب الشافعي انه لا يفسد الصوم كالناسي وقال زيد بن علي يفسد الصوم بعد الثلاث المرات وقال الصادق بنسب اذا كان التمهض غير قريبة وقال الحسن البصري والخفي انه يفسدان لم يكن لفريضة

• باب الرخصة في القهالة للصائم الامن يخاف على نفسه •

(عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يشبهها وهو صائم متفق عليه وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبل وهو صائم ويأشرو وهو صائم ولكنه كان أمرا كماكم لاربه رواه الجماعة الا النسائي وفي لفظ كان يقبل في رمضان وهو صائم رواه أحمد ومسلم وعن عمر بن أبي سلمة انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيقبل الصائم فقال له سل هذه لام سلمة فاخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك فقال يا رسول الله قد فقر الله لك مائة دمن من ذنبك ومات آخر فقال له أما والله اني لا اتقاكم لله وأخشاكم له رواه مسلم وفيه ان أفعاله حجة وعن أبي هريرة ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المباشرة للصائم فرخص له وأناه آخر فنهاه عنها فإذا الذي رخص له شيخنا وإذا الذي نهاه شاب رواه أبو داود حديث أبي هريرة سكنت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص وفي اسناده أبو العباس الحرث بن عبيد سكتوا عنه

استعمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من الاسد) ويقال الازد بالزاي (على صدقات وقال بنو سليم) بضم السين وقع اللام (بضم اللام وسكون التاء) قاله ابن حديد وحكى فتح اللام وحكا المنذري قال

في الفتح واصله عبد الله ولم أعرف اسم أمه وكان من بني ثعلبة من الأزد وقيل للتبعية أمه
 الله عليه وآله وسلم لما وجد معه من جنس مال الصاغة وادعى أنه أهدي

وقال في التقريب مقبول وقد أخرجه ابن حنبل من حديث ابن عباس ولم يصرح برقمه
 والبيهقي من حديث عائشة مرفوعاً وأخرج نحوه أحمد من حديث عبد الله بن عمرو وقوله
 كان يقبلها فيه دليل على أنه يجوز التقبيل للصائم ولا يفسد به الصوم قال النووي
 ولا خلاف أنه لا تبطل الصوم إلا أنزل بها ولكنه متعقب بأن ابن شبرمة أفتى بإفطار
 من قبل ونقل الطحاوي عن قوم ولم يسمهم وقد قال **بذكر** أهلة التقبيل والمباشرة على
 الإطلاق قوم وهو المشهور عند المالكية وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر
 أنه كان يكره القبلة والمباشرة ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمهما وأباح السلف مطاوعة
 قوم قال في الفتح وهو المنقول صحيحاً عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
 وطائفة وبالع بعض الظاهريين فقال إنما مستحبة وفرق آخرون بين الشاب
 والشيخ فأباحوا للشيخ دون الشاب تسكاً بحديث أبي هريرة المذكور في الباب وما
 ورد في معناه وبه قال ابن عباس أخرجه مالكاً وسعيد بن منصور وغيرهم وأورد آخرون
 بين من يملك نفسه ومن لا يملك واستدلوا بحديث عائشة المذكور في الباب وبه قال
 نسيان والشافعي ولكنه ليس الاقوال لعائشة نعم نهي صلى الله عليه وآله وسلم لم الشاب
 وأذنه للشيخ يدل على أنه لا يجوز التقبيل لم يخفى أن علماء الشهوة وظن أنه لا يملك نفسه
 عند التقبيل لذلك ذهب قوم إلى تحريم التقبيل على من كان قد ترك به شهوته الشاب
 مظنة لذلك ويعارض حديث أبي هريرة ما أخرجه النسائي عن عائشة قالت أهرى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبلني فقلت اني صائمة فقال وتناصتني فقبلني وعائشة كانت
 شابة حينئذ أن **يكون** حديث أبي هريرة متصلاً بالرجال والمثني بعبد الله بن الرجال
 والنساء سواء في هذا الحكم ويمكن أن يقال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم من حال
 عائشة إنما لا تحرك شهوته بالتقبيل وقد أخرج ابن حبان في صحيحه أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم كان لا يمس شيئاً من وجهها وهي صائمة فدل على أنه كان يجنبها ذلك إذا صامت
 فتزهر أمانته لها عن تحرك الشهوة ليكونها أيسر مثله وقد لـ حديث عمرو بن أبي سلمة
 المذكور عن جواز التقبيل للصائم من غير فرق بين الشاب وغيره وحديث أبي هريرة
 أخص منه فيبقى العام على الخاص واحتج من قال بتحريم التقبيل والمباشرة مطلقاً بقوله
 تعالى فلا تباشروهن قالوا فنحن من المباشرة في هذه الآية ما را وأجيب عن ذلك أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المأمور عن الله تعالى وقد أباح المباشرة ثم أفاضل على أن
 المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا ما دونه من قبلة ونحوها وغاية ما في الآية أن تكون
 عامة في كل مباشرة مخصوصة بما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم وما أذره والمراد
 بالمباشرة المذكورة في الحديث ما هو أعم من التقبيل ما لم يبلغ إلى حد الجماع فيكون
 قوله كان يقبل ويباشر من ذلك العام بعد الخاص لأن المباشرة في الأصل التقاء
 البشريتين ووقع الخلاف فيما إذا بآشر الصائم أو قبل أو نظر فأنزل أو أمذى فقال

وقال في التقريب مقبول وقد أخرجه ابن حنبل من حديث ابن عباس ولم يصرح برقمه
 والبيهقي من حديث عائشة مرفوعاً وأخرج نحوه أحمد من حديث عبد الله بن عمرو وقوله
 كان يقبلها فيه دليل على أنه يجوز التقبيل للصائم ولا يفسد به الصوم قال النووي
 ولا خلاف أنه لا تبطل الصوم إلا أنزل بها ولكنه متعقب بأن ابن شبرمة أفتى بإفطار
 من قبل ونقل الطحاوي عن قوم ولم يسمهم وقد قال **بذكر** أهلة التقبيل والمباشرة على
 الإطلاق قوم وهو المشهور عند المالكية وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر
 أنه كان يكره القبلة والمباشرة ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمهما وأباح السلف مطاوعة
 قوم قال في الفتح وهو المنقول صحيحاً عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
 وطائفة وبالع بعض الظاهريين فقال إنما مستحبة وفرق آخرون بين الشاب
 والشيخ فأباحوا للشيخ دون الشاب تسكاً بحديث أبي هريرة المذكور في الباب وما
 ورد في معناه وبه قال ابن عباس أخرجه مالكاً وسعيد بن منصور وغيرهم وأورد آخرون
 بين من يملك نفسه ومن لا يملك واستدلوا بحديث عائشة المذكور في الباب وبه قال
 نسيان والشافعي ولكنه ليس الاقوال لعائشة نعم نهي صلى الله عليه وآله وسلم لم الشاب
 وأذنه للشيخ يدل على أنه لا يجوز التقبيل لم يخفى أن علماء الشهوة وظن أنه لا يملك نفسه
 عند التقبيل لذلك ذهب قوم إلى تحريم التقبيل على من كان قد ترك به شهوته الشاب
 مظنة لذلك ويعارض حديث أبي هريرة ما أخرجه النسائي عن عائشة قالت أهرى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبلني فقلت اني صائمة فقال وتناصتني فقبلني وعائشة كانت
 شابة حينئذ أن **يكون** حديث أبي هريرة متصلاً بالرجال والمثني بعبد الله بن الرجال
 والنساء سواء في هذا الحكم ويمكن أن يقال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم من حال
 عائشة إنما لا تحرك شهوته بالتقبيل وقد أخرج ابن حبان في صحيحه أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم كان لا يمس شيئاً من وجهها وهي صائمة فدل على أنه كان يجنبها ذلك إذا صامت
 فتزهر أمانته لها عن تحرك الشهوة ليكونها أيسر مثله وقد لـ حديث عمرو بن أبي سلمة
 المذكور عن جواز التقبيل للصائم من غير فرق بين الشاب وغيره وحديث أبي هريرة
 أخص منه فيبقى العام على الخاص واحتج من قال بتحريم التقبيل والمباشرة مطلقاً بقوله
 تعالى فلا تباشروهن قالوا فنحن من المباشرة في هذه الآية ما را وأجيب عن ذلك أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المأمور عن الله تعالى وقد أباح المباشرة ثم أفاضل على أن
 المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا ما دونه من قبلة ونحوها وغاية ما في الآية أن تكون
 عامة في كل مباشرة مخصوصة بما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم وما أذره والمراد
 بالمباشرة المذكورة في الحديث ما هو أعم من التقبيل ما لم يبلغ إلى حد الجماع فيكون
 قوله كان يقبل ويباشر من ذلك العام بعد الخاص لأن المباشرة في الأصل التقاء
 البشريتين ووقع الخلاف فيما إذا بآشر الصائم أو قبل أو نظر فأنزل أو أمذى فقال

الاموال المملوكة ولغيره ما من أخذه أو من القطة أو ما بها صاحبها فلا يشترط إذا تصدق به أمثلة لا يعود في صدقته فهو
 مخصوص من عموم النهي عن تعذيب الحيوان وقد نقل ابن الصباغ من شافعية إجماع الصحابة على أنه يستحب أن يكتب

في ما شئنا الا كآزة كآزة أو صدقة وفي الذبايح عن أنس انه رأى يسلم غنما في آذانها ولا يسلم في الوجه انتهى عنه قال في الفتح ولم أقف على تصريح بما كان مكتوبا في ميسم ٩٦ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث الباب حجة على من كره

الوسم من الخنثية من الميسم لدخوله في عموم انتهى عن المثلة وقد ثبت ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدل على انه مخصوص من العموم المذكور للساجدة كالختان في الآدمي قال المهاب وغيره في هذا الحديث ان الامام أن يقضد ميسما وليس للناس أن يقضدوا نظيره وهو كالخاتم وفيه اعتناء الامام باموال الصدقة وتوليها بنفسه ويلتحق به جميع أمور المسلمين وفيه جواز ايلام الحيوان للحاجة وفيه قصد اهل النظر لتهيئ المولود لاجل البركة وفيه جواز اخير القسمة لانهم لو عجلت لاستغنى عن الوسم وفيه مباشرة اجمال المهنة وترك الاستعانة فيها للرغبة في زيادة الاجر ونفي الكبر والله أعلم انتهى وفي هذا الحديث الحديث بالافراد والجمع والقول وأخرجه في اللباس

• باسم الله الرحمن الرحيم •

• (أبواب) فرض (صدقة الفطر) •
أضيفت الصدقة للفطر لكونها نجس بالفطر من رمضان وقال ابن قتيبة المراد بها صدقة النفوس مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخلقة المرادة بقوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها قال في الفتح والاول أظهر

ويؤيده قوله في بعض طرق الحديث زكاة الفطر من رمضان انتهى قال في الكفاية يقال للمخرج

الكوفون والشافعي يقضي اذا أنزل في غير النظر ولا قضاء في الامضاء وقال مالك واصحق يقضي في كل ذلك ويكفر الا في الامضاء فيقضي فقط واحتج له بان الانزال أقصى ما يطلب في الجماع من الائتلاف في كل ذلك وتعب بان الاحكام ملزمة بالجماع فقط وروى ابن القاسم عن مالك انه يجب القضاء على من باشر أو قبل فاعط انزل أو لم ينزل امذى أم لم يذروا نكروه غيره عن مالك وروى عبد الرزاق عن حذيفة ان من تأمل خلق امرأته وهو صائم بطل صومه قال في الفتح واسناده ضعيف قال وقال ابن قدامة ان قبل فانزل أفطر بلا خلاف كذا قال وفيه نظر فقد حكى ابن حزم انه لا يفطر ولو أنزل وقوى ذلك وذهب اليه قوله لا ربه بفتح الهمزة والراء وبالواحدة أي حاجته ويرى بكسر الهمزة وسكون الراء أي عضوه قال في الفتح والاول أشهر والى ترجيحهما أشار البزارى بما أورده من التفسير انتهى وفي الباب عن عائشة عند أبي داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبلها ويصم اسمها قال الحافظ واسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على انه لم يتلمع ريقه الذي خالطه ريقها وعن رجل من الانصار عند عبد الرزاق باسناده صحيح انه قبل امرأته وهو صائم فامر امرأته فسالته النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم عن ذلك فقال اني فعل ذلك فقال زوجها ترخص الله لنييه في أشياء فرجعت فقال أنا أعلمكم بحمد دود الله وأتقاكم وأخرجه مالك لكنه أرسله

• (باب من أصبح جنباً وهو صائم) •

(عن عائشة ان رجلاً قال يا رسول الله تدركني الصلاة وأنا جنب فاصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فاصوم فقال است مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال والله اني لا رجو أن أكون أخشاً لكم عنه وأعلمكم بما أنقى روائع أجود مسلم وأبوداد وعن عائشة وأم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم في رمضان متفق عليه وعن أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبح جنباً من جماع لا حل ثم لا يفطر ولا يقضي أخرجه) هذه الأحاديث أسند لها من قال ان من أصبح جنباً فاصومه صحيح ولا قضاء عليه من غير فرق بين ان تكون الجنابة عن جماع أو غيره واليه ذهب الجمهور ورجح النووي بانه استقر الاجماع على ذلك وقال ابن دقيق العيد انه صار ذلك اجماعاً أو كالأجماع وقد ثبت من حديث أبي هريرة ما يخالف أحاديث الباب فانخرج الشيخان عنه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال من أصبح جنباً فلا صومه وقديقي على العمل به حديث أبي هريرة هذا بعض التابعين كما نقله الترمذى ورواه عبد الرزاق عن مروان بن الزبير وحكام ابن المنذر عن طاوس قال ابن بطال وهو أحد قولى أبي هريرة

قال

فهو زكاة الفطر وهو غريب والذي في شرح المهذب وغيره كبير الفاء لا غير قال وهي مولدة لاهرية ولا معربة

قال الحافظ ولم يصح عنه لأن ابن المذرور وأما عنه من طريق أبي المهزم وهو ضعيف وحكي
ابن المذرور أيضا عن الحسن البصري والبرقاني عن عبد الله بن عمر أنه يتم صومه ثم يقضيه
وروى عبد الرزاق عن عطاء مثل قولها ما قال في القمع ونقل بعض المتأخرين عن الحسن
ابن صالح بن يحيى إيجاب القضاء الذي نقله عنه الطحاوي استحبابه ونقل ابن عبد البر
عنه وعن النخعي إيجاب القضاء في الفرض دون التطوع ونقل الماوردي أن هذا
الاختلاف كله انما هو في حق الجنب وأما المحتلم فأجمعوا على أنه يجزئه وتعتبه الحنفية الحافظ
بما أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن أبي هريرة أنه أفق من أصبح جنباً من احتلام إن
ينظر وفي رواية أخرى عنه عند النسائي أيضا من احتلم من الليل أو وقع أهله ثم أدركه
الفجر ولم يغتسل فلا يصح وأجاب القائلون بأن من أصبح جنباً فطر عن أحاديث الباب
باجوبة منها أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم ورد له وجهه وروى ابن الخصائص
لأنه ثبت الأدليل وبأن حديث عائشة المذکور في أول الباب يقتضي عدم اختصاصه
بلى الله عليه وآله وسلم بل ذلك وجب على جميعهم بين الحديثين بأن الأمر في حديث أبي هريرة
أمر إرشاد إلى الأفضل فإن الأفضل أن يغتسل قبل الفجر ولو خاف جاز ويحمل حديث
عائشة على بيان الجواز وقد نقل النووي هذا الجمع عن أصحاب الشافعي وتعتبه الحنفية فقط
بأن الذي نقله البيهقي وغيره عن أصحاب الشافعي هو سلوك طريقة الترجيح وعن ابن
المذرور وغيره سلوك النسخ والنسخ قال الخطابي وتوأم ابن دقيق العيد بأن قوله تعالى
أهل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم يقتضي إباحة الوطء في ليلة الصوم ومن حملته
لوقت المقارن لطول الفجر فيلزم إباحة الجماع فيه ومن ضرورته أن يصبح فاعل ذلك
جنباً ولا يشترط صومه ويقوى ذلك أن قول الرجل للنجي ملى الله عليه وآله وسلم قد غفر
الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر يدل على أن ذلك كان بعد نزول الآية وهي انما نزلت
عام الحديبية سنة ست وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية ويؤيد دعوى النسخ
رجوع أبي هريرة عن النسخ بذلك كما في رواية للبخاري أنه لما أخبر بما قالت أم سلمة
وعائشة فقال هو أعلم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية ابن جريج فخرج
أبو هريرة عما كان يقول في ذلك وكذا وقع عند النسائي أنه رجع وكذا عند ابن أبي شيبة
وفي رواية للنسائي أن أبا هريرة أحال بذلك على الفضل بن عباس ووقع فتح ذلك في
البخاري وقال أنه حديثه بذلك الفضل وفي رواية أنه قال حديثي بذلك أسامة وأما
ما أخرجه ابن عبد البر عن أبي هريرة أنه قال كنت حديثكم من أصبح جنباً فقد أفطر
وان ذلك من كيس أبي هريرة فقال الحافظ لا يصح ذلك عن أبي هريرة لأنه من رواية عمر
ابن قيس وهو متردد ومن حجج من ذلك طريق الترجيح ما نقله ابن عبد البر أنه صح وثبت
حديث عائشة وأم سلمة وأما حديث أبي هريرة فأكثر الروايات عنه أنه كان يفتي بذلك
وأيضا رواية اثنين قديمة على رواية واحد ولا سيما وهو ما زوجتان للنبي صلى الله

هو اصل في اللغة لكن نقول في عرف الشرع الى الوجوب فالجاء عليه اولى انتهى قال في الفتح وفيه تسميتهاز كانه قوله في الحديث على كل حرو عبد

٩٨

عليه وآله وسلم والزوجات أعلم باحوال الازواج وأيضاً رايتم ما موافقه للمنقول وهو ما تقدم من مدلول الآية وللمعقول وهو ان الغسل شيء واجب بالانزال وليس في فعله شيء يحرم على الصائم فان الصائم قد يحتلم بانها فيجب عليه الغسل ولا يفسد صومه بل يفته اجساماً قوله ولا يتضي عزم المصنف الى البضاري ومسلم لم ولم يجده في البضاري بل هو مما انقربه مسلم فينظر في ذلك

• (باب كفارة من أقدم صوم رمضان بالجماع) •

(عن أبي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هلكك يا رسول الله قال وما هلكك قال وقعت على امرأتي في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً قال لا قال ثم جلس فألقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعرق فيه عمر قال تصدق بهدا قال فهل على أفقر من اثنين لا يتبع أحوج اليه منافضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت نواجذه وقال اذهب فأطعمه أهلك ورواه الجماعة وفي لفظ ابن ماجه قال اعتق رقبة قال لا أجده قال صم شهرين متتابعين قال لا أطيق قال اطعم ستين مسكيناً وذكروا وفيه دلالة قوية على الترتيب ولان ابن ماجه وأبي داود في رواية وصبر بما مكانه وفي لفظ لادارة قطي فيه فقال هلكك وأهلكك فقال ما هلكك قال وقعت على أهلي وذكروا وظاهر هذا انها كانت مكروهة في الباب عن عائشة عند الشيخين ولفظ الدارقطني الذي ذكره المصنف قال الخطابي انه تفرد به علي بن منصور عن ابن عيينة وذكر البيهقي أن الخطابي نظر في كتاب علي بن منصور فلم يجد هذه اللفظة في هلكك وأهلكك وأخرجها من رواية الاوزاعي وذكر انها أدخلت على بعض الرواة في حديثه وان أصحابه لم يذكروها قال الحفاظ وقدرها الدارقطني من رواية لامة بن روح من عقبه عن ابن شهاب قوله جاء رجل قال عبد الغني في المهمات ان اسمه سلمان أو سلمة بن صخر البياضي ويؤيده ما وقع عند ابن أبي شيبة عن سلمة بن صخر أنه ظاهراً من امرأته وأخرج ابن عبيد البر في التمهيد عن سعيد بن المسيب أنه سأل ابن صخر قوله هلكك استدل به على انه كان عامداً لان الهلاك مجاز عن العصيان المؤدى الى ذلك فكانه جعل المتوقع كالواقع مجازاً فلا يكون في الحديث حجة على وجوب الكفارة على الناس وبه قال الجمهور وقال أحمد وبعض المالكية انها تجب على الناس واستدلوا بتركه صلى الله عليه وآله وسلم في ستة صال وهو ينزل منزلة العموم قال في الفتح والجواب انه قد بين حاله بقوله هلكك واحترقت وأيضاً وقوع النسيان في الجماع في آخر رمضان في غاية البعد قوله وقعت

في عموم قوله تعالى وآتوا الزكاة فبين صلى الله عليه وآله وسلم لم تفصيل ذلك ومن جهتها زكاة الفطر وقال تعالى قد أفلح من تركي وثبت انها نزلت في زكاة الفطر وثبت في الصحيحين اثبات حذيفة النلاح لمن اقتصر على الواجبات قيل وفيه نظر لان في الآية وذكر امر ربه فصلى فيه لم يزم وجوب صلاة العيد ويجاب بأنه خرج بدليل عموم من خمس لا يدل القول لدى انتهى وقال ابراهيم بن عليه وأبو بكر بن كيسان الاصح نسخ وجوبها واستدل بها بما حديث الفقه وغيره عن قيس بن سعد بن عبادة قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصلاة الفطر قبل ان تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نقول له لكن في اسناده راو مجهول وعلى تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ لان الزيادة في جنس العبادة لا تجب نسخ الاصل المسبب عنه لاحتمال الاستغناء بالأمر الاول ولان نزول فرضه لا يوجب سقوط فرض آخر غير ان محل سائر الزكوات الاموال ومحل زكاة الفطر الرقاب كانه عليه الخطابي

(صاعاً من تمر) وهو خمسة أرطال وثبت طرط بالبخاري وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وعلماء الحجاز وهو مائة وثلاثون درهماً على الاصح عند الرازي ومائة وعشرون درهماً أو أربعة أسباع درهم على

الاصح عند النووي فالصاع على الاول ستمائة درهم ثم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث دراهم وعلى الثاني ستمائة درهم وخمسة وثمانون درهما وخمسة أرباع درهم والاصل الكيل وانما

٩٩

في الروضة وقديت بكل ضبط
الصاع بالارطال فان الصاع
المخرج به في زمن النبي صلى الله
عليه وآله لم يكن معروفا
ويختلف قدره وزنا باختلاف
جنس ما يخرج كالذرة والحب
وغيرهما والصواب ما قاله
الدارمي ان الاعتقاد على
الكيل بصاع معاير بالصاع
الذي كان يخرج به في عصر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ومن لم يجد له لزما اخراج قدر
يقين انه لا ينقص عنه وعلى
هذا فالتقدير بخمسة ارطال
وثلاث تقريبا وقال جماعة من
العلماء الصاع اربع فئات
يكفي رجل معتدل الكفين
حكاك النووي في الروضة وذهب
أبو حنيفة ومحمد الى انه ثمانية
ارطال بالرطل المذكور وكان
أبو يوسف يقول كثرناه ما
ثم رجع الى قول الجمهور لما
تناظر مع ما ثبت بالمدينة فآراء
الصحة التي توارثها أهل
المدينة عن أسلافهم من زمن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(أوصاها من شعير) ظاهره انه
يخرج من أيها شاء صاعا ولا
يجزئ غيره ما وبذلك قال ابن
حزم ~~الكن~~ ورد في روايات
أخرى ذكر اجناس أخر قاله

على امرأتي في رواية ان رجلا أفطر في رمضان وبهذا استندت المالكية على وجوب
الكفارة على من أفطر في رمضان بجماع أو غيره والجمهور جعلوا المطلق على التقيد وقالوا
لا كفارة الا في الجماع قوله رقية استدل الحنفية باطلاق الرقية على جواز اخراج الرقية
الكفارة وأجيب عن ذلك بأنه يحمل المطلق على التقيد في كفارة القتل وبه قال الجمهور
والخلاف في المسئلة مبسوط في الاصول قولنا ستمين مسكينا قال ابن دقيق العيد أضاف
الاطعام الذي هو مصدر أطم الى ستمين فلا يكون ذلك موجودا في حق من أطم ستمين
مساكين عشرة أيام مثلا وبه قال الجمهور وقال الحنفية انه لو أطم الجميع مسكينا
واحد في ستمين يوما كفي ويدل على قولهم قوله فاطمه أهلك وفي ذلك دليل على ان
الكفارة تجب بالجماع خلافا لمن شذذ فقال لا تجب مستندا الى أنم الو كانت واجبة لما
ستطت بالاعسار وتعقب بمنع القوط كما سيأتي وفيه أيضا دليل على أنه يجزئ التكفير
بكل واحد من الثلاث الخصال وروى عن مالك انه لا يجزئ الا الاطعام والحديث
يرد عليه وظاهر الحديث انه لا يجزئ التكفير بغير هذه الثلاث وروى عن سعيد بن
المسيب انه يجزئ اهداء البدينة كافي الموطأ منه لا وقد روى سعيد بن منصور عن
سعيد بن المسيب انه كذب من نقل عنه ذلك وظاهر الحديث أيضا ان الكفارة بالخصال
الثلاث على الترتيب قال ابن العربي لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نقله من أمر بعد
عدمه الى أمر آخر وليس هذا شأن التخيير ونازع عياض في ظهور دلالة الترتيب في
السؤال عن ذلك فقال ان مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التخيير وقرره ابن
المنير وقال البيضاوي ان ترتيب الثاني على الاول والثالث على الثاني بالتعديله على عدم
التخيير مع كونه في معرض البيان وجواب السؤال فتنزل منزلة الشرط والى القول
با ترتيب ذهب الجمهور وقد وقع في الروايات ما يدل على الترتيب والتخيير والذين رووا
الترتيب أكثرهم الزيادة وجمع المهلب واقربط بين الروايات بتعدد الواقعة قال
الحافظ وهو بعيد لان القصة واحدة والمخرج متحد والاصل عدم التعدد وجمع بعضهم
بحمل الترتيب على الاولوية والتخيير على الجواز وعكسه بعضهم قوله فاني النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يضم الهزمة لاكثر على البناء للجهول والرجل الا في لم يسم ووقع في
رواية للخزاز في رجل من الانصار وفي أخرى للدارقطني رجل من ثقيف قوله
بمرفقيه تمر بفتح المهمل والراء بعدها قاف وفي رواية القابسي باسكان الراء وقد أنكر
ذلك عليه والصواب الفتح كما قال عياض وقال الحافظ الاسكان ليس بمنكر وهو الزنبيـل
والزنبيـل هو المكمل قال في الصحاح المكمل يشبه الزنبيـل بسع خمسة عشر صاعا ووقع
عند الطبراني في الاوسط انه أتى بمكمل فيه عشرون صاعا فالتصديق هذا وفي اسناده
ابن أبي سليم ووقع مثل ذلك عند ابن خزيمة من حديث عائشة وفي مسند لم عن ابن
عمران فيه ما طعم قال في الفتح ووجهه ان القر كان في عرق لكنه كان في عرقين في حال

القطا الى قال في الفتح ولم تختلف الطرق عن ابن عمر في الاقتصار على هذين الشمين الا أخرجه أبو داود والبيهقي
بغيرهما من طريق عبد الله بن أبي رواد عن قانع فزاد فيه الهات والزبيب والسات نوع من الشعير انتهى قلت وهو

ما يقال لها القارسية جوبره منه قال الحافظ أما الزيب فسباني ذكره في حديث أبي سعيد وأما في حديث ابن عمر فقد حكم
مسلم في كتاب التيميز عن عبد العزيز نفسه وهو قول داود الظاهري

منفردا به قال يجب على
السيد ان يكون عبده من
الاكتساب لها كما يجب عليه
ان يكتنه من الصلاة وخالفه
أصحابه والناس واحتجوا
به حديث أبي هريرة مرفوعا
ليس في اميد صدقة الا صدقة
الفطر أخرجه مسلم وفي رواية
له اميس على المسلم في عبده
ولا فريضة صدقة الا صدقة
الفطر في الرقيق وذلك يقتضي
أنه سأل عن عبد على
سعيده وقد تقدم ما عند
البخاري قرية بغير الاستثناء
ومتنه شاهد انه اعلى السيد وهل
يجب عليه ابتداء أو يجب على
العبد ثم يصح له السيد وجهان
للساقي والى الثاني فتح البخاري
وقال البيضاوي وجعل وجوب
زكاة الفطر على السيد
كالوجوب على العبد يجب زاد
ليس هو أهلا لان يكف
بالواجبات المالية ويؤيد ذلك
عطف الصغير عليه (والذكر
والأنثى) ظاهره وجوبه على
المرأة سواء كان لها زوج أم لا
وبه قال الثوري وأبو حنيفة
وابن المنذر وقال مالك والشافعي
والليث وأحمد وأصحابهم يجب
على زوجها الحاقا بالنفقة وفيه
نظر لانهم قالوا ان أعسر وكانت الزوجة آمنة وجبت ففترتها على السيد بعد ان نفقة فافترقا

التحصيل على الدابة ليكون أسهل في حمله ان الاتي به لما وصل أفرغ أحدهما في
الاسترخاء قال عرفان أراد ابتداء الحبل ومن قار عرق أراد ما آل اليه وقد ورد في
تقدير الاطعام حديث على عمنه الدارقطني بلفظ يطعم متين مسكينا لكل مسكين مد
وفيه فاني بخمسة عشر صاعا فقال اطعمه متين مسكينا وكذا عند الدارقطني من
حديث أبي هريرة قال الحافظ من قال عشر ون أراد أصل ما كان عليه ومن قال خمسة
عشر أراد قدر ما يقع به الكثرة قوله تصدق في هذا استدله وبما قبله من قال ان
الكثرة تجب على الرجل فقط وبه قال الاوزاعي وهو الأصح من قول الشافعي وقال
الجمهور تجب على المرأة على اختلاف بينهم في الحررة والامة والمطاعة والمكرهة وهل
هي على أو على الرجل واستدل الشافعي بـ كونه عن اعلام المرأة في وقت الحاجة
وتأخير البيان عن الإيجوز وذهبنا ثم نعرف ولم نسال فلا حاجة ولا يسمع احق قال
أن تكون مكرهة كما يشهد الى ذلك قوله في رواية الدارقطني هلكت وأهلكا قلت قول
فهل على أفقر منها هذا يدل على انه فهم من امره بالتصدق أن يكون المتصدق عليه
فقيرا قوله فما بين لاتبين بالتخفيف تقييده لآية وهي الحررة والحررة الارض التي فيها الحجارة
سوديقال لآية ولوبة ونوبة بالنون حكاهن الجوهرى وجماعة من أهل اللغة والضهير عائد
الى المدينة أى ما بين حرفي المدينة قوله فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قيل سبب
ضحكه ما شاهد من حال الرجل حيث جافنا فتعا على نفسه راغباني فدائمهما أمكنه
فلما وجد الرخصة طمع في أن يأكل ما أعطيه في الكفارة وقيل ضحك من بيان الرجل
في مقاطع كلامه وحسن بيانه وتوسله الى مقصوده وظاهر هذا انه وقع منه ضحك
يزيد على التبس فيحصل ما ورد في صفته صلى الله عليه وآله وسلم أن ضحكه كان التبس على
غالب أحواله قوله فاطعمه أهلا استدل به على سقوط الكفارة بالاعسار لما تقر من
انه لا تصرف في النفس والعيال ولم يبين له صلى الله عليه وآله وسلم استقرارها في ذمته
الى حين يسار وهو أحد قول الشافعي وجزم به عيسى بن دينار من المالكية وقال
الجمهور ولا تسقط بالاعسار قالوا وايس في التيسر ما يدل على سقوطها عن المعسر بل فيه
ما يدل على استقرارها عليه قالوا أيضا والذي أذن له في التصرف فيه ليس على سبيل
الكفارة وقيل المراد بالاهل المذكورين من لا تلزمه نفقتهم وبه قال بعض الشافعية
وربما وقع من التصريح في رواية بالعيال وفي أخرى من الاذن له بالاكل وقيل لما كان
عاجزا عن نفقة أهله جاز له ان يفرق الكثرة فيهم وقيل غير ذلك وقد طول الكلام عليه
في الفتح قوله وصبر وما مكانه يعنى مكان اليوم الذى جامع فيه قال الحافظ وقد ورد
الامر بالقضاء في رواية أبي أويس وعبد الجبار وحشام بن سعد كلهم عن الزهري
وأخرجه البيهقي من طريق ابراهيم بن سعد عن الليث عن الزهري وحدث ابراهيم بن
سعد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذه الزيادة وحدث الليث عن الزهري في

الباقى من الاصحاح حديث ابن عمرو زاد فيه عن عوف بن وائل أخرجه البيهقى من هذا الوجه نزادنى - سنده ذكر على وهو منقطع أيضا وأخرجه من حديث ابن عمرو سنده ضعيف أيضا ١٠١ ورواه الدارقطنى أيضا

وقال ابن خلدون غير قوي قال في
المجموع والحاصل ان هذه
اللفظة من عمودون ليست بمثابة
وقال في السبل لشوكاني
ولانه وبذلك حجة (والصغير)
وان كان يتبع اخذ لافا لمحمد بن

الحسن وزفر. (والكبير) ظاهره
وجوبها على المفسر. لكن

المخاطب عنه وإليه فوجوبها
على هذا في مال المغير والافعل

من تلزمه نذقه وهـ ذاقول
الجمهور وقال محمد بن الحسن

هي على الاب مطلقا فان لم يكن
له اب فلا شيء عليه وعن سعيد

ابن المسيب والحن البصري
لا تخب الاعلى من صام واستدل

اهم احاديث ابن عباس مرفوعا
صدقة الفطر طهارة للصائم من

والغوا والرفث أخرجه أبو داود
وأجيب بان ذكر التطهير

خرج محجرج الغالب كما انما تجب
على من لم يذنب كمتفق الصلاح

أومن أسلم قبل غروب الشمس
بلمحة وتقل ابن المنذر الإجماع

على انهما لا تجب على الجنين قال
وكان أحمد يفتيه ولا يوجب به

ونقل بعض الخنايا لرواية عنه
بالإيجاب وبه قال ابن حزم

امكن قيله بمائة وعشرين
يوما من يوم حمل أمه به وتعقب

بأن المال غير محقق وبأنه
على الفقير كما يجب على الغني وقد

الصحيحين بدونها وقت الزيادة أيضا في مرسلي سعيد بن المسيب وطائفة بن جبير والحسن
ومحمد بن كعب وجموع هذه الطرق الأربع يعرف ان لهذه الزيادة أصلا وقد حكى
عن الشافعي انه لا يجب عليه التضا^ء واستدل له بأنه لم يقع التصريح في الصحيحين بالقضا^ء
ويجيب بأن عدم الذك^ر في الصحيحين لا يستلزم العدم وقد ثبت عند غيرهما كما تقدم
وظاهر اطلاق الموم عدم اشتراط التورية

• (باب کراہۃ الوصال) •

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الوصال فقالوا انك تنهله فقال اني

أ- كادكم أني أظلم بظلمة من ربي وبـ قيني وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله

وَأَلْهَمَ قَالِ يَا كُمْ وَالْوَصَالَ فَقَبِلَ الْبُكَاءَ قَالَ أَيْتَ يَطْعَمُهُ فِي رَبِّي وَيَسْقِي

فاكـاـ وامن العمل ما تطيقون وعن عائشة قالت نهـا م النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بن الوصال رحمة لهم فقالوا الله لا أصل قال انى است **ك** هـ ينبتكم انى يطعم حتى ربي

وَيَسْتَفِيقُ مَتَّفِقٌ عَلَيْهِمْ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

يقول لا توصلوا فإيكم أراد أن يوصل فليتبواصل حتى السحر والوا المذواصل بارسل

الله مال است که بخدمت ای ایتلی مطعم بطعمی و سوا و یسعی و زوا و ابزاری

[illegible]

وأخرجه أيضا الطبراني وعبد بن منصور وعبد بن حنبل قال في الفتح اسناد صحيح

وعن أبي ذر عند الطبراني في الاوسط وعن رجل من الصحابة عند أبي داود وغيره قال في

الشيخ واساده **رحم**ه الله على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ابيه وامه والواحد والآخر

هو على حقيقة وأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤتي بطعام وشراب من عند الله كرامة

لهذا لم يأت صيامه وتعتبه ابن بطال ومن تبعه بأنه لو كان كذلك لم يكن مواصلا وبأن

قوله أغل يدل على وقوع ذلك في النهار واجيب بأن الراجح من الروايات لفظ آيت دون

علي الجازو علي التنزل فلا يضربني من ذلك لان ما يوقى به الرسول على سبيل الكرامة

من طه ام الجنة وشراجه الايجري عليه أحكام المسكنين وقال الزين بن المنير هو محمول على

ان اكله وشربه في تلك الحال الحادة الاسم الذي يحصل له الشبع والري بالاكل والشرب

وقال الجمهور وهو محازر عن لازم الطعام والشراب وهو القوة فكانه قال بطلان القوة

مجلسه اوله

وردد ذلك نص الحديث أي مرة عند أخيه وفي حديث ثعلبة بن أبي صعرة: عند الدار

1. *Journal of the American Medical Association*, 1997; 277: 1033-1036.

من ثلاث أصابا ومقتضاه انما لا تجب على الفقير على قاعدته - ثم في الفرق بين الفقير والفقير واستدل لهم بحديث أبي هريرة

١٠٢

والمشقة في ذلك ما تطيقون - وبكى عياض عن بعضهم انه قال هو سمع - حمزة قطع ولا يصح لغة قول درجة لهم استدلاله من قال ان الوصال مكروه غير محرم وذهب الاكثر الى تحريم الوصال وعن الشافعية وجهان الله - ريم والكراهة وأما حديث الباب تبدل على ما ذهب اليه الجمهور وأجابوا بان قوله درجة لا يمنع التحريم فان من رخصه لهم أن حرمة عليه - ثم ومن ادلة التناهي بعدم التحريم ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه واصل باصحابه لما أبوا أن يفتوا عن الوصال فواصل بهم يوم ما نرى وما شأنا الهلال فقال لو تأخر لزدتكم كالتسكيل اه - ثم حين أبوا أن يفتوا وهكذا في البخاري وغيره وأجاب الجمهور عن ذلك بان واصلته صلى الله عليه وآله وسلم لم يهرم بعد منية له - ثم فلم يكن تقريره بل تقريره وتذكيرا واحقل ذلك منهم لاجل مهلة التي في تأخير جرحهم لانهم اذا بانثروه ظهرت لهم حكمة النبي وكان ذلك ادعى الى قبولهم ما يقترب عليه من المثل في العبادة والتسوية فيها هو اهم منه وارجح من وظائف الصلاة والقراءة وغير ذلك ومن الادلة على ان الوصال غير محرم حديث الرجل من العصابة الذي قدمنا ذكره فانه صرح بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم الوصال ومنه ما روى البزار والطبراني من حديث حمزة قال سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم الوصال وليس بالعزيمة ومنها قد اقام الصحابة على الوصال بعد انهم سمعوا ذلك يدل على انهم لم يسموا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان قال الحاقط وذهب الى جوازهم مع عدم المشقة عبد الله بن الزبير وروى ابن أبي شيبه عنه باسناد صحيح انه كان يواصل خمسة عشر يوما رذهب اليه من العصابة اخذت أبي سعيد ومن التابعين عبد الرحمن بن أبي نعيم وعامر بن عبد الله بن الزبير وابراهيم بن زيد التيمي وبوالجوزاء كما في الفتح وهو الطاهر فلا أقل - ثم ان تكوثر هذه الادلة التي ذكرناها صارفة لثمة عن الوصال عن حقيقة وذهبت الهادوية الى كراهة الوصال مع عدم اليقينة وحرمة مع النية وذهب أحمد ودواحق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية الى جواز الوصال الى السحر لحديث أبي سعيد المذكور في الباب ومثله ما أخرجه الطبراني من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يواصل من صحر الى صحر وأخرجه أحمد وعبد الرزاق من حديث علي فان كان اسم الوصال انما يصدق على اسماء جميع الليل فلا معارضة بين الاحاديث وان كان يصدق على أعين من ذلك فيبقى العام على الخاص ويكون المحرم ما زاد على الامسالك الى ذلك الوقت

• (باب آداب الافطار والسحور) •

عن ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا أقبل الليل وأدبر النهار

ونبات

بالفطرة (أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة) أى صلاة العيد وأخرج أبو داود

وابن ماجه والدارقطني والحاكم وصححه من حديث ابن عباس قال فر ضرر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر

المائة دم لاصدقة الاعن ظهر غنى يومه ومن تلزمه نفقته قال ابن بزرة لم يدل دليل على اعتبار النصاب فيها لانها زكاة يذينة لا مالية قال الحافظ الشوكاني السيل وظاهر الاحاديث بان الفطرة طهارة للصلوات من اللغو والرفث وطهارة للمساكين وهكذا ما ورد من الامر باغناء الفقراء في هذا اليوم يدلان على ان المعتبر وجود قوت هذا اليوم فمن وجدوه وجد زيادة عليه أخرجهما عن الفطرة ومن لم يجد الاقوت اليوم فلا فطرة عليه لانه اذا أخرجهما احتاج الى الفقة في هذا اليوم وصار مضر فافطرة واذا صح ما ورد من ايجابها على الغنى والنسب فقد عرفت ما هو الغنى وعرفت ان الفقير من لا يجد ما يجده الغنى فيجيب الفطرة على الفقير لا يستلزم ان يخرج قوت يومه (من المسلمين) دون الكفار لانه طهارة والكفار ليسوا من أهلها ذكر غير واحد ان مالها كاف - ردها من بين الثقات وفيه نظر فتدرواها جماعة ممن يعتمد على حفظهم كما ذكرهم في الفتح والاسطواني فراجعهم ان ثبت (وأمر) صلى الله عليه وآله وسلم (بها) أى

1.5

يدل على ان وقتها يوم النطس
قبل الخروج الى صلاة العيد
واسكن قدروى البخارى
وغيره من حديث ابن عمر انهم
كانوا يعطون قبل الفطر يوم
أو يومين فيقتصر على هذا
التدريج التخييل وهو مستفاد
أيضا من حديث فن أداها
قبل الصلاة نهى صدقة مقبولة
فان المراد القبلية القرية
لا القبلية البعيدة التي تنافى
حديث انها طهرة للصائم من
الغو والرفث وطعمة
لأنها كين انتهى وفي هذا
الحديث التهديث والعننة
والقول وأخرجه أبو داود
والنسائي والترمذي وقال
حديث حسن صحيح (عن أبي
سعيد الخدرى رضى الله عنه
قال كنا نخرج في عهد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يوم
النطس صاعا من طعام) هو
البرقوله في الحديث الثاني

أوصاء من شعير قال النوربشتي والبرأعلى ما كانوا يمتاونه في الحضرة والسر فلولائه أرادوا الطعام البر لذكره عند التفضيل وحكي المنذري في حواشي السمع عن بعضهم اتفاق العلماء على أنه المراد هنا وقال بعضهم كانت لقطة الطعام

تستعمل في الحنطة عند الاطلاق حتى اذا قبل اذهب الى سوق الطعام فهو منه سوق القمح واذا غلب العرف نزل الازنظ عليه لان ما غلب استعمال اللفظ

١٠٤

فلا يرغب عن الاتصاف به هذه الصفة الامن كان حظه من الدين قليلا كما تنهله الرافضة ولا يجب تعجيل الافطار لما تقدم في الباب الاول من اذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمواصلة الى السهر كما في حديث أبي سعيد (وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطبخ على رطبات قبل ان يصلي قال لم تسكر رطبات فتمرات فان لم تسكن فتمرات حسانوات من مهوراه أجود وأودو الترمذي وعن سلمان بن عامر الضبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أفطرا أحدكم فليأخذ من تمر فان لم يجد فليأخذ من تمر على ما فانه طهور ورواه الترمذي الاتساق وعن معاذ بن زهرة انه بلغه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أفطرا قال اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت رواه أبو داود حديث أنس حقه الترمذي وقال أبو بكر البزار لا يرواه عن ثابت عن أنس الا جمع عمر بن سليمان وقال أيضا رواه النشيطي قال كروا عليه وضعف حديثه وقال ابن عدي تفرد به جمع عمر بن ثابت والحديث مشهور بعد الزاقي تابعه عمار بن هرون وسعيد بن سليمان النشيطي قال الحنفية وأخرج أبو يعلى عن إبراهيم بن الحجاج عن عبد الواحد بن ثابت عن ثابت عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب أن ينظر على ثلاث تمرات أو ثمن ثم تصببه النار وعبد الواحد قال البخاري ذكر الحديث وروى الطبراني في الاوسط من طريق يحيى بن أيوب عن نجيح بن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اذا كان صائما لم يصل حتى يأتيه برطب وما فيا كل ويشرب واذا لم يكن رطب لم يصل حتى يأتيه بتمر وما وقال تفرد به مسكين بن عبد الرحمن عن يحيى بن أيوب وعنه زكريا بن عمر وأخرج أيضا الترمذي والحاكم وصححه عن أنس مرفوعا من وجد التمر فليأخذ من عليه ومن لم يجد التمر فليأخذ من عليه طهور وحديث سليمان بن عامر أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وصححه أبو حاتم الرازي وروى ابن عدي عن عمران بن حصين بعنه واسناده ضعيف وحديث معاذ مرسل لانه لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد رواه الطبراني في الكبير والدارقطني من حديث ابن عباس بسند ضعيف ورواه أبو داود والنسائي والدارقطني والحاكم وغيرهم من حديث ابن عمر وزاد ذهب الظمأ ابتلت انه روف وثبت الاجران شاء الله قال الدارقطني اسناده حسن وعند الطبراني عن أنس قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أفطرت قال بسم الله اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت واسناده ضعيف لان فيه داود بن الزبرقان وهو متروك ولا يبرأ ما حقه عن عبد الله بن عمر ومرفوعا ان لا تأثم دعوة لا ترد وكان ابن عمر اذا أفطرا يقول اللهم اني أسألك برحمتك التي وسعت كل شيء ان تغفر لي ذنوبي وحديث أنس وسليمان يدلان على مشروعية الافطار بالتمر فان عدم قبالة الماء لم يكن حديث أنس فيه دليل على أن الرطب من التمر أولى من اليابس فيقدم عليه ان وجد وانما شرع الافطار بالتمر لانه لو وكل حلوا

المنذر بما في حديث أبي سعيد المذكور في باب صاع من زبيب فلما جاءه ما روية وجاءت السمراء لانه يدل على انها لم تكن قوتنا لهم قبل هذا ثم قال ولا تعلم في القمح خبرا ثابتا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتمد عليه ولم يكن البريوطي مذ بالمدنية الا الذي ليس به منه فكيف يتوهم انهم أخرجهوا ما لم يكن موجودا وأما ما أخرجه ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما من طريق ابن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان بن حكيم عن عيسى بن عبد الله قال قال أبو سعيد وذكر واعنده صدقة رمضان فقال لا أخرج الا ما كنت أخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم صاع تمر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع أقط فقال له رجب من القوم أو من دين من قمح فقال لا تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا عمل بها فقال ابن خزيمة به ان ذكره ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ ولا أدري ممن الوهم ويدل على انه خطأ قوله فقال رجب الخ اذلو كان أبو سعيد أخبر انهم كانوا يخرجون منها

يقوى

على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاعا ما كان الرجب يقول

لأروم لمن من قمح وقد أشعر أيضا لأبود لود الرواية ابن اسحق هذه وقال ان ذكر الحنطة فيها غير محفوظ

(وكان طعامنا الشهيرو الزبيب والاقط) وهو ابن جامة فيه زبدة فان افسد الملح جوهره لم يجز وان ظهر عليه ولم يفسده وجب بلوغ خالصه صاعا (والقر) زاد الطحاوي من طريق أخرى ١٥٥ عن عياض فلا يخرج غيره وهو يؤيد

تغليب ابن المنذر ان قال ان قوله صاعا من طعام يعني ثمن قال صاعا من حنطة كما مر وحمل البرماوى كتابا كرماني الطعام هنا على اللغوى الشامل لكل طعام وم قال ولا ينافي تخصيص العام فيما سبق بالبر لانه قد عطف عليه الشهيرو فدل على انه غير ليس هو من عطف الخاص على العام نحو وفا كنه وتخل وملا كنه وحبريل فان ذلك انما هو فيما اذا كان الخاص اشرف وهنا بالعكس انتهى فليتنامل مع ما سبق قال النووي عكسك بقول معاوية من قال بالمدين من الحنطة وفيه نظر لانه فعل صحابي قد خالفه فيه أبو سعيد وغيره من الصحابة عن هو أطول صحبة منه وأعلم بحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد صرح معاوية بأنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي سعيد ما كان عليه من شدة الاتباع والتمسك بالآثار وترك العدول الى الاجتهاد مع وجود النص وفي صنيع معاوية وموافقة الناس له دلالة على جواز الاجتهاد وهو محمود لكنه مع وجود النص فاسد الاعتبار قال الحافظ الشوكاني في الدراري وقد ذهب بعض الصحابة الى أن الفطرة من البراءة صاع

يقوى البصر الذي يضعف بالصوم وهذا أحسن ما قيل في المناسبة وبيان وجه الحكمة وقيل لان الحلوى وافق الايمان ويرق القلب واذا كانت العلة كونه حلوا والحلولة ذلك التأثير فيلحق به الحلويات كلها اماما كان أشد منه في الحلوة فيفعوى الخطاب وما كان مساويا له قبله وحديث معاذ بن زهرة فيه دليل على انه يشرع للصائم ان يدهو وعند افطاره بما اشغل عليه من الدعاء وكذلك انما ذكرناه في الباب قوله صاعا حوات أى شرب شربات والحسوة المرة الواحدة (وعن أبي ذر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول لا تزال أمتي بحير ما أخرجوا السور ويهلوا السطرروا ما أخرجوا عن أنس ابن النسي صلى الله عليه وآله وسلم قال تسهروا فافا في السور وبركة تروهم جماعة انما داود وعن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان من صام يوما وصيام أهل الكتاب كله السور رواه الجماعة الا البخارى وابن ماجه) حديث أبي ذر في استناده سليمان بن أبي عمير ان قال أبو حاتم مجي ولوفي الباب عن أبي ايلى الانصارى عند النساقى هـ أى عوانة في صحبه بنحو حديث أنس وعن ابن مسعود وعدة لثاقى والبخارى بنحوه أيضا وعن أبي هريرة عند انساقى بنحوه أيضا وعن قره بن ياس المزنى عند البخارى بنحوه أيضا وعن ابن عباس عند ابن ماجه والحاكم بالفظ استعينوا بطعام السهر على صيامهم ارمار وبقية لولة النهار على قيام الليل وله شاهد في عمل ابن أبي حاتم عنه وقته له رواه لابن داسة في سنن أبي داود وأخرجه ابن حبان بلفظ نعم سحر المؤمن الترو عن ابن عمر عند ابن حبان بالفظ ان الله وملائكته يصلون على المتسهرين وفي رواية له عنه تسهروا ولو بجرعة من ماء وعن زيد بن ثابت عند الشيخين انه كان بين تسهره صلى الله عليه وآله واله وسلم ودخوله في الصلاة قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية وعن أنس عند البخارى بنحوه وعن أبي سعيد عند أحمد بلفظ السور وبركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء فان الله وملائكته يصلون على المتسهرين واسعيد بن منصور من طريق أخرى تسهروا ولو بالقمعة قوله ما أخره السور أى مدة تأخيرهم وفيه دليل على مشروعية تأخير السور وقد تقدم قول ابن عبيد البر ان أحاديث تأخير السور وصاح متواترة قوله فان في السور وبركة يفتح السين وضمها قال في الفتح لان المراد بالبركة الأجر والثواب فيناسب الضم لانه مصدر أو البركة كونه يقوى الى الصوم ويفتضله ويحقق المنفعة فيه فيناسب الفتح لانه اسم لما يتسهر به وفيه دليل على مشروعية التسهر وقد نقل ابن المنذر الاجماع على نية السور انتهى وليس بواجب لما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه انهم واصلوا من مقويات مشروعية السور ما فيه من المخالفة لاهل الكتاب فانهم لا يتسهرون كما صرح بذلك حديث عمرو بن العاص وأقل ما يصل به التسهر ما يتناوله المؤمن من ماء كؤل أو مشروب ولو بجرعة من ماء كما

وقد حكاه ابن المنذر عن علي وعثمان وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأبيه اسماء بنت أبي بكر بإسناد صحيحة كما قاله الحافظ واليه ذهب أبو حنيفة وقد ثبت كواحيديث ابن

مرفوعا وفي الباب أحاديث متعددة

ذلك انهم يريدون في الم

www.dhammadownload.com

تقدم فی الاحادیث

• (باب الفطر والصوم في السفر) •

[illegible]

الاحاديث الواردة بان الفطرة
نصف صانع من الخطة فتمت
للاحتجاج وذكورت الكلا على
ما ذكره أبو سعيد فليجمع اليه
انتمى (عن ابراهيم بن ابي
عنه ما قاله في قول الله صلى
الله عليه وآله وسلم - صدقة
الفطرة ما عا من شئ غير اوصاع
من تمر) - فمدل ال امر به أى
صاع لقرص - ف صاع - ربر
والمراد بان من معاوية ومن
معه كما مر لاجمع التمس - قى
يكون اجماعا كما قيل عن أبي
حسنة انه استدل به والساد
مر نافع وكرار ابن عمر لا يخرج
الا القم والامرة واحدة فنه
خبر شيعه وهو يدل على ان
القم فضا ما يخرج في صدقة
الفطر ومذهب الشيعية ان
الواجب جنس اقوت المعشر
وكذا قط حديث أبي سعيد
اساق وفي معناه اللبن والخبز
يجزى كل من الثلاثة من هو قوته
وجات احاديث اخرى باحسان
اخرى من قم وسمات وزبيب
واقطا وكاه المحمودة على انها غالب
قوات الخاخبه يزيم اويجوزى
الاعلى من الادنى ولا عكس
والاعتبار بزيادة الاقتنيات في
الاصح فالخير من التمر والارز
والخير من التمر لانه ابلغ في
الاقتنيات والقرخير من الزم

4 15

وقال الخليفة يضر من العرو لادقنق واسوي، والزمت والقمر ولدقنقوا الى بن البر الدراهم أولى

من الدقيق فيما يروى عن أبي يوسف وقول المالكية من أن غلب قوت المزكي أو قوت البلاء الذي هو فيه من معشره هو القم

والشعير والارزو والذرة والدخن والقرو والزبيب والاقط غير العلس الا ان يفتات غير العشر والاقط كالبز والقطائف والحبوب
واللحم والابن فانه يخرج منه على المشهور كذا في القسططاني ١٠٧ وانظر من الحديث ان اوتخيه يرقال

الحفاظ في الفتح وكان البخاري
اراد بتذريق القرايم الاشارة
الى ترجيح التخيير في هذه الانواع
انتهى (على) ولي (المخير) اي
لم يحتج له من كان له ما
او على من التزمه نفقته وبه
قال الاثمة الاربعه والجهور
خلافا لمذهب ابن حبان
قال على الاب مطلقا (والكبير
والحر والمملوك) وهذا آخر
كتاب الزكاة وبقي التوفيق

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب وجوب الحج وفعله)
قدمه على الصيام لمداية لطيفة
ذرها احفظا لهدى الساري
مقدمة فتح لباري ورتبه على
مقاصد متناهيه كما يتضح من
احاديث الباب والحج بفتح الحاء
وكسر هاء به ما قرى قاله
اهل العلية والكسر لعمدة
وفرق سيويه بينهما ما جعله
المكسور مصدرا واحدا للفعل
والفتوح مصدرا فقط وقال
ابن السكيت بالفتح المقصد
وبالكسر القوم المجاج وقال
الجوهري والمجبة بالكسر المارة
الواحدة وهو من الشواذ لان
القياس بالفتح وهو مبني على
اختياره انه بالفتح الاسم وفي
الحج في لغة القصد وقال الخليل
مستثناة القصد الى معظم وفي

عليه وهذا يشعر بانه سال عن صيام القريضة لان الرخصة انما تطلق في مقابل ما هو
واجب وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم عنه انه قال يا رسول الله اني
صاحب ظهر أعالجه أسافر عليه وأكرهه عما صا في هذا الشهر ربه في رمضان وأنا
أجد أدوة وأجد لي أرواحا فموت على من أن يؤخره فيكون دينه فقال أي ذلك شئت
وفي هذا الحديث دلالة على استواء الصوم والقطر في السفر قوله في شهر رمضان هذا
لفظ مسلم وفي البخاري خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله ولم في هض أسفاره وبرواية
مسلم يتم المراد من الاستدلال ويوجه به الرد على ابن حزم حيث زعم ان حديث أبي
الدرداء هذا لا يجزئ لاحتقال ان يكون ذلك الصوم تطوعا وقيل ان هذا السفر هو
غزوة الفتح وهو وهم لان الدرء ان كان عبدا لله بن رواحة كان صائما في هذا السفر
وهو استشهاده بموته قبل غزوة الفتح لا خلاف وان كانتا جميعا في سنة واحدة وأيضا
لذين صاموا في غزوة الفتح جماعة من الصحابة ولم يستثن أي لا رد في هذه الرواية مع
أنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يبعد فيه بين رواحة وفي هذا الحديث دليل على أنه
لا يكره الصوم لم يكره عليه قبل في سفر في رواية للبخاري وابن خزيمة انه غزوة الفتح
قوله دور لا قد ظلم عليه زعم مغلط أي أنه أو اسر قبل وعز ذلك الى مباحات الخطيب
ولم يقل ذلك في هذه القصة وانما قاله في قصة الذي نذر الصوم ويقوم في الشمس وكان
ذلك يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخطب قال الحفاظ لم تقف على اسم هذا
رجل قرأ ليس من ابراهيم قد أشار البخاري الى أن السبب في قوله صلى الله عليه وآله
وسلم هذه الآية له وما ذكر من المشقة التي حدثت للرجل الذي ظلم اليه وفي ذلك دليل
على ان الصيام في السفر لمن كان يشق عليه ليس بفضيلة وقد اختلف السلف في هذه
المسئلة أي معنى صوم رمضان في السفر فذا لم تفتة لا يجزئ الصوم عن القرض بل من
صام في السفر وجب عليه قضاؤه في الحضر وهو قول بعض الظاهريه وحكا في البحر
عن أبي هريرة وداود والامامية قال في الفتح وكفى عن عمرو بن عمرو وفي هريرة
والزهري وابراهيم النخعي وغيرهم انه صلى الله عليه وآله وسلم احتجوا بقوله تعالى فمن كان منكم مريضا
أو على سفر فعدة من أيام أخر قالوا في ظاهر قوله فعدة أي فالواجب عليه عدة
وتأوله الجمهور بأن القصة ير فافطر فعدة واحتجوا أيضا في حديث ابن عباس
المذكور في الباب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم تقار في السفر وكان ذلك آخر
الامرين وار الصحابة كانوا يأخذون بالآخر فالآخر من فعله فزعموا ان صومه صلى
الله عليه وآله وسلم في السفر منسوخ وأجاب الجمهور عن ذلك بأن هذه لزيادة مدرجه
من قول زهري كما جزم بذلك البخاري في الجهاد وكذلك وقعت عند مسلم مدرجة وبأ
النبي صلى الله عليه وآله وسلم صام بعد هذه القصة كما في حديث أبي عبد الله المذكور
في آخر الباب بل ظننته قد رأيتنا صوم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم بعد ذلك

الشرع القصد الى البيت الحرام باعمال مخصوصة يلزمها وقوف بعرفة ليلة عاشوراء ليلة وطواف ذي طهر اختص بالبيت
عن يساره بهما وجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة وأجمعوا على أنه لا يشكر راجعاً لعارض كالنذر واختلف هل هو

على الفور وألترأى فعند الشافعية على التراخي واليه ذهب اللخمي وصاحب المقدمات والتلسانی من المالكية وحكي
ابن القصار عن مالك أنه على الفور وتأبعه ١٠٨ العراقيون وبشره صاحب الذخيرة وصاحب العدة وابن

يزيد. لكن القول بالتراخي مقيد بعدم خوف الفوات واختلاف في وقت ابتداء فرضه فقبل قبل الهجرة وهو شاذ وقيل بعد هاتم اختلاف في سنته فالجمهور على أنها سنة ست كما صححه الرافعي في السير وتبعه عليه النووي في الروضة ونقله في شرح المذهب عن الأصحاب لأنهم أنزل فيه أقوله ته لي وأقوا الحج والعمرة معه وهذا ما جرى على أن المراد بالانعام ابتداء الفرض ويؤيده قراءة أقيموا أخرجه الطبري بإسناد صحيح عنه - م وقيل المراد بالانعام الا كمال بعد التشرع وهذا يقتضي تقدم فرضه قبل ذلك وقد أحره صلى الله عليه وآله وسلم إلى سنة عشر من غير مانع يدل على التراخي وقد وقع في قصة ضمام ذكر الأمر بالحج وكان قدومه على ما ذكر الواقدي سنة خمس وهذا يدل أن ثبت على تقدمه على سنة خمس أو وقوعه فيها بوجه جزم لموافي في كتاب الحج وأما فضله فهو مشهور ولا سيما في الوعيد على تركه في الآية **﴿**عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان الفضل بن العباس **﴾** وهو شقيق عبد الله أمهما أم الفضل ابنة أبي العكرى (يدف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

في السفر واحتجوا أيضاً أخرجه مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم وصام الناس ثم دعا بعدد من ما فرفعه حتى نظروا أنه من ثم شرب فقبل له به - لذلك أن بعض الناس قد صام فقال أولئك العصاة وفي رواية أنه أن الناس قد شق عليهم - الصيام وانما ينظرون فيما فعلت فدعا بعدد من ما بعد العصر الحديث وسماق وأجاب عنه الجمهور بأنه انما سبهم إلى العصيان لأنه عزم عليهم فحالفوا واحتجوا أيضاً بما في حديث جابر المذكور في الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس من البر الصوم في السفر وأجاب عنه الجمهور بأنه صلى الله عليه وآله وسلم انما قال ذلك في حق من شق عليه الصوم كما سبق بيانه ولذلك أن الإفطار مع المشقة الزائدة أفضل وفيه نظر لأن العبادة به موم لا يلفظ لا بخصوص السبب **﴿**وقيل أن السياق والقراآت تدل على التخصيص قال ابن دقيق العيد **﴿**ويغني أن يتنبه للفرق بين دلالة السبب والسياق والقراآت على تخصيص العام وعلى مراد المتكلم وبين مجرد ورود العام على سبب فإن بين المقامين فرقا واضحا ومن أجراه - م مجرى واحد لم يصب فإن مجرد ورود العام على سبب لا يقتضي التخصيص به **﴿**كنزول آية المبرقة في قصة رداة صفوان وأما السياق والقراآت الدالة على مراد المتكلم فهي المرشدة إلى بيان الجملة كما في حديث الباب وأيضاً في البر لا يستلزم عدم صحة الصوم وقد قال الشافعي يحتمل أن يكون المراد ليس من البر الممرض الذي من حاله أنه قال الطحاوي المراد بالبر هنا البر الكامل الذي هو أعلى المراتب وليس المراد به إخراج الصوم في السفر عن أن يكون برا لأن الإفطار قد يكون أبر من الصوم **﴿**كان لا تقوى على إقامه العدة وقال الشافعي نفي البر المذكور في الحديث محمول على من أبي قبول الرخصة وقد روى الحديث الثاني بلفظ ليس من البر أن الصوم في السفر وعليكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوا قال ابن القطان أسماها حسن متمل يعنى الزيادة ورواها الشافعي ورجح ابن خزيمة الأول واحتجوا أيضاً بما أخرجه ابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعا الصائم في السفر كالنظر في الحضر ويحجب عنه يأن في أسناده ابن لهيعة وهو ضعيف ورواه الأثرم من طريق أبي سلمة عن أبيه مرفوعا قال الحافظ وهو مرفوع عن أبي سلمة عن أبيه مرفوعا **﴿**كما أخرجه النسائي وابن المنذر ورجح وقفه ابن أبي حاتم والبيهقي والدارقطني ومع وقفه فهو ومنه قطع لأن أباسلمة لم يسمع من أبيه وعلى تقدير صحته فهو محمول على المسألة التي يكون الفطر فيها أولى من الصوم كحالة المشقة جمعاً بين الأدلة واحتجوا أيضاً بما أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه عن أنس بن مالك السلمي بأنظ أن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة ويحجب عنه بأنه محتمل فيه كما قال ابن أبي حاتم وعلى نسائهم صحة فالوضع لا يستلزم عدم صحة الصوم في السفر وهو محل النزاع وذهب الجمهور منهم - م مالك والشافعي وأبو - م خيفة إلى أن الصوم أفضل لمن قوى عليه

را كما خاضه على الدابة (بجاءت امرأته من خنم) غير مصرفة قال لبرماوى كالزركنى للعليه ووزن الفعل حتى من يجهله من قبائل اليمن وتعقبه في المصابيح فقال إن لم يحمل هذا على سبقي قلم من المصنف أو الغلط من النسخ فهو

يجب اذ ليس فيه وزن الفعل المعتبر عندهم ولو قيل بأنه على وزن دحرج للزم منع صرف جعفر وهو باطل بالاجماع انتهى
(بفضل الفضل ينظر اليها وتنظر اليه) زاد البزار في أبواب ١٠٩ الاسنة اذ كان وكان الفضل رجلا وضيفا

أي جيل أو أبلت امرأة من خنم
وضيفة وطفق الفضل ينظر اليها
وأعجب به حسنها (وجعل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) لم
يصرف وجه الفضل إلى الشق
الآخر (بكسر الشين وفتح الناء
فقلت) أي المرأة (بارك الله
أن فريضة الله على عباده في الحج
أدركت أي) حال كونه (شيئا
كبيرا لا يثبت على الرخصة)
واختلفت طرق الأحاديث في
السائل عن ذلك هل هو امرأة
أو رجل وفي المسؤول عنه أيضا
أن يحج عنه هل هو أب أو أم
أو أخ فأكثر طرق الأحاديث
الصحيحة دالة على أن السائل
امرأة فسأت من أيها كما هو في
أكثر طرق حديث الفضل
وحديث عبد الله أخيه وحديث
علي وفي الثاني من حديث
الفضل أن السائل رجل سأل
عن أمه وفي صحيح ابن حبان من
حديث ابن عباس أن السائل
رجل يسأل عن أبيه وعند
انساق أيضا أن امرأة سألت
عن أبيها وفي حديث بريرة عند
الترمذي أن امرأة سألت عن
أمها وفي حديث حسين بن عوف
عنه ابن ماجه أن السائل رجل
سأل عن أبيه وفي حديث ننان
ابن عبد الله أن عمته قالت
يا رسول الله توفيته أي رها إذا

ولم يشق به وبه قالت العشرة وروى عن أنس وعثمان بن أبي العاص وقال الاوزاعي
وأجدوا حتى أن الفطر أفضل عملا بالرخصة وروى عن ابن عباس وابن عمر وقال عمر بن
عبد العزيز واختاره ابن المنذر أفضلهما أيسرهما فنسب إليه حيث نذر ويشق عليه
قضاؤه به - بذلك فالصوم في حقه أفضل وقال آخرون هو خير مطلقا والاول ان يقال
من كان يشق عليه الصوم ويفتره وكذلك من كان معرضاً عن قبول الرخصة فالفطر
أفضل أما الطرف الاوّل فاما قدمنا من الأدلة في حجج الفائقين بالمنع من الصوم وأما
الطرف الثاني فلحديث أن الله يحب أن توفى رخصه وقد تقدم حديث من رعب عن
سفيان فليس مني وكذلك يكون الصيام أفضل في حق من خاف على نفسه الهيج أو الرباء
إذا صام في السفر وقد روى الطبراني عن ابن عمر أنه قال إذا سافرت فلا تصم فانك إن
تصم قال أصحابك اكفوا الصيام ادفعوا اللصائم وقاموا بأمرك وقالوا فلان صائم
فلا تزال كذلك حتى يذهب أجرك وأخرج نحوه أيضا من طريق أبي ذر ومن ذلك
ما أخرجه البزار في الجهاد عن أنس مرفوعا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا تطربن لما خدتموا الصائمين ذهب المقطرون اليوم بالاجر وما كان من الصيام خالفا
عن هذه الأمور فهو أفضل من الإفطار ومن أحب الوقوف على حقيقة المسئلة
لمراجع قبول البشري في تذييل البشري لعلامة محمد بن ابراهيم قوله الكندي يفتح
الكاف وكسر الدال المهملة قوله وقد يبدى ضم القاف صغرا وبين الكندي ومكة
مرحلتان قال عياض اختلفت الروايات في الموضع الذي أفطرن فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم والكل في قبة واحدة وكما امتقاربة والجلبع من عمل ههنا قول أحد في
قوة ظاهرة أن الصوم لا يشق عليه ويقوت به حق وفي رواية لمسلم أن رجلا أسرد الصوم
وقد جعل المصنف رحمه الله تعالى هذا الحديث قويا للدلالة على فضيلة الإفطار قوله
صلى الله عليه وآله وسلم فنأخذ من الحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح فأثبت للأخذ
بالرخصة الحسن وهو أرفع من رفع الجناح وأجاب الجمهور بأن هذا فيمن يجامى ضررا
أو يبعد مشقة كما هو صريح في الأحاديث وقد أسلفنا تحقيق ذلك قوله انكم قد تدنوت
من عدوكم والفطر أقوى لكم فيه دليل على أن الفطر إن وصل في سفره إلى موضع قريب
من العدو أولى لأنه ربما وصل إليهم بعد ذلك الموضع الذي هو مظنة لاقاء العدو
ولهذا كان الإفطار أولى ولم يتحتم وأما إذا كان لقاء العدو مظنة فلا فطر عزيمة
لان الصائم يضعف عن منازلة القران ولا سيما عند غليان مرأجل الضراب والطعان
ولا يخفى ما في ذلك من الاهانة للجنود المحققين وادخال الوهن على عامة المجاهدين من المسلمين
(فائدة) المسافة التي يساح الانطار في هي المسافة التي يساح التصرف فيها والخلاف
هنا كالخلاف هناك وقد قدمنا تحقيق ذلك في باب القصر فليرجع اليه
(باب من شرع في الصوم ثم أفطر في يومه ذلك)

محرم على التعداد (افاج عنه) أي أيجوز أن أنوب عنه فاج عنه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نم) يحى عنه (وذلك في حجة
الوداع) وفيه جواز الحج عن الغير وتمسك الحنفية بعمومه على صحة حج من لم يحج نيابة عن غيره وخالف الجمهور ونقصوه بمن حج

عن نفسه الحديث السنن وصحيح ابن خزيمة وابن حبان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يلبس عن شربة فقال أجهت عن نفسك قال لا قال هذه ١١٠ من ذلك ثم أجهج عن شربة قال الحافظ الشوكاني في السيل

وظاهر الحديث أنه لا يجوز أن لم يجهج عن نفسه أن يجهج عن غيره وسواء كان مستطيعاً وغير مستطيع لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسنه في هذا الرجل لدى صحبه يلبس عن شربة وهو ينزل منزلة العموم فيمنعني الاعتقاد على هذا الحديث ومن زعم أني لست بما يعارضه فليطأ بمنه لتصحح نفسه وأما ما استدله صاحب البحر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم هذه عن نبينا وبعج عن نفسك فلا أدري من رواه يوم فقه عليه في شيء من كتب الحديث المعتمدة وقد روى الدارقطني حديث نبينا موافقاً للحديث شربة لا يخفى له أنه يزعم صاحب البحر وقد قدم قول من قال إنهم شربة نبينا حتى ومنع ماله الحج عن المعضوب مع أنه روى الحديث قال القرطبي رأى ماله أن ظاهر حديث أنما حجة مختلف لما ظهر القرآن فرج ظهر القرآن ولا شذ في ترجمه من جهة وأتره انتهى ولا يمكن يقال هو عموم شخص ومن ياد حديث الواردة في ذلك ولا تعارض بين عام وخاص وقال الشافعي لا يستتبع الصحيح لافي فرض ولا نفل وجوز أبو حنيفة وأحمد في السبل ومطابقة

(عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخرج إلى مكة عام الفتح فصام حتى بدا كراع الغم - يوم صام أماناً معه فقيل له إن الناس قد شربوا عليهم - ثم الصيام وإن الناس ينظرون فيما عملت فربما قد حرج من ما بعد العصر فشربوا وأماناً ينظرون إليه فأفطر بعضهم - ثم صام بعضهم فلمعه أننا أصاموا فقال أولئك العصاة رواه مسلم والذائق ولترمذي وصحبه وعن أبي سعيد قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على نهر من ماء السمان والاس صيام في يوم صائف مشاقق نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم على نهر له وشربوا آبهم الناس قال فابوا قالوا لست مثلكم أتى أيسر كم أتى راكب فابوا فنفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخذله فنزل فشرب وشرب الناس وما كان يريد أن يشرب ومن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - عام الفتح في شهر رمضان فصام حتى مر في الطريق وذات في شحرا فاهيرة قال فعدش الناس فجعلوا يدو - أعذاهم وتوقوا أنفسهم إليه قال فعدوا - ولما صلى الله عليه وآله وسلم بتدح فيه ما فأمسكه على - حتى رآه الناس ثم شرب فشرب الناس رواه أحمد - حديث ابن عباس أخرجه نحوه البخاري في المغازي من طريق - لدالح - ذاه عن حكيمه - ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ربه ضار والناس صائمون ومنظر فلما استوى على راحلته دعا بانه من ابن أومه فوضعه على راحلته ثم نظرا الناس وسبأ في زاد في رواية أخرى من طريق طار من ابن - بام ثم دعا بام فشرب ثم أرا وأخرجه من طريق أبي الأسود عن عكرمة أوضع من - سباق خالد واقطه فلما بلغ الكديد بلغ أن الناس أتى عليهم - صيام فدعا بتدح من ابن فأمسكه - يد - حتى رآه الناس وهو على راحلته ثم شرب فأفطر فقالوا رجلاً إلى جنبه فشرب والاحاديث في هذا ما بني شهيد بعضهم البعض قول كراع الغم هو بضم الكاف والغم يفتح الغين المججمة وهو اسم رار امام عدنان وهو من أموال أعلى المدينة وفيه دليل على أنه يجوز له - أقرآن ينظر بعد أن نوى الامام من الليل وهو قول الجمهور وقال في الفتح وهذا كله فيمالي نوى الصوم في الإفطار فمالي نوى الصوم وهو قيم ثم سافر في أثناء الإفطار - له أن ينظر في ذلك النهار منه الجمهور وقال أحمد - واهق بالجواز واختاره المزني وهذا هو الحق لحديث جابر المذكور في الباب لما تقدم من كراع الغم من أموال أعلى المدينة والحديث ابن عباس الذي سيأتي في الباب الذي بعده هذا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أفطر حين استوى على راحلته وهذا الحديث أيضاً يروى عن بعض السلف أن من - سهل رمضان في الحضر ثم سافر به - ذلك فليس له - ينظر وقد روى عن علي عليه السلام نحو ذلك

الحديث لفرجه تدرجاً بدقة النظر من دلالة الحديث على تأكيده من الحج حتى - المكاف لا يعذر باسناد يتر كعند غيره عن المباشرة بنفسه بل يلزم أن يفتنيب غيره وهو يدل على أن في مباشرة تفضلاً عظيم ما هذا الحديث أخرجه

أَيْضًا فِي الْمَغَازِي وَالْإِسْتِثْنَانِ وَمَا فِي الْحَبِجِ وَكَذَا أَبَدَ دَاوُدَ التَّرْمُذِي وَالَّذِي رَأَى ابْنَ مَالٍ (عَزَّ وَجَلَّ) مِنْ رُؤْيَى اللَّهِ عَنْهُمَا قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآلَهُ وَسُلَاحَهُمْ كَمَا رَأَيْتُ حَاتِمَهُ ۱۱۱ بَنِي الْخَلِيفَةِ) وَهِيَ أَيْضًا الْمَوَاقِيتُ مِنْ مَكَّةَ

(تميم) من المحدث وهو رفع
لصوت بالتلبية أى مع الاحرام
(حتى تستدري) أى الرأفة
(به فاقعة) وهذا الحديث أخرجه
مسلم والبيهقي قال ابن المنذر
أراد البخاري أن يرد على من
زعم أن الحج ماشياً أفضل لأن
قلبه لم يقدّم الرجال إلى الركبان
فبيّن أنه لو كان أفضل لفعله صلى
الله عليه وآله وسلم وناسج على
الله عليه وآله وسلم لم يأمركم بذلك
ولم يمتهم به - ثم حقه الله وتوبه
راحلة قال ابن المنذر اختلف
في الركوب والمشي للرجل ما
أفضل فقال الجمهور والركوب
أفضل لفعل النبي صلى الله عليه
وآله وسلم ولا يكون أعون على
الدعاء والابتغال والمضي به من
المنفعة وقال الحق بن راهوية
المشي أفضل لما فيه من التعب
قال في المغنم ويحتمل أن يقال
أي يختلف باختلاف الأحوال
والاشخاص انتهى قلت قول
الجمهور وأرجح وأوفق بالكتاب
العزیز والسنة المطهرة لأن
الله سبحانه قال من استطاع
إليه سبيلاً والاستطاعة الزاد
والرأفة كما مره صلى الله عليه
وآله وسلم (عن أس رضي الله
عنه أن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم حج على رسل) بفتح
لراء ويكون الحسا وهو الابعاء

باعتبار ضعيف والجمهور على الجواز وهو الحق واستدل المصنف من الاقمار بقوله تعالى
 فمنهم منكم الشهر فليصمه تقول فذكر الخفيف دليل على ان قوله الفطر لا يقتصر
 على اجهده الموم او حتى الحب والرياء اوطن به لرغبة عن الرخصة بل يلتحق بذلك
 من يقتدى به اتباعه من وقع له شيء من هذه الامور لانه ثبت ويحسون لفطر في تلك
 الحال في حقه افضل منه بآية ايمان ويدل على ذلك قوله في حديث أبي سعيد وما كان
 يريد أن يشرب قوله أو لم تكن له صاغة استدله من قول بأن الفطر في السفر منتم ومن قال
 بانه أصل وقد تقدم الجواب عن ذلك قول في يوم صائف ميمه ان الفطر عندنا في شهر
 الحر كما يكون في أيام الصيف افضل لانه فائده المشقة وانه يشترع للمر مع المسافرين
 امام اوعالم ان يفطرا فيقتدى به الناس وان لم يكن محتاجا الى الفطر لما تقدم
 اني ايسر كم اني راكب يعني اني ايسر كم مشقة ثم يرد ذلك بقوله اني راكب في شهر
 طهيرة أي في أول الشهيرة قال في انما موم فخر النهار والسهر اقله الجمع فهو رتبه
 تمام تتوق أنفسهم اذ تشبهوا قال في انما موم فخر النهار والسهر اقله الجمع فهو رتبه
 اشفاق انتهى تروى فامسكه على يده في رواية للجباري فرفعه الى يده قال الحافظ وهما
 لرواية مشككة لان الرفع انما يكون باليد وواجب الكرماني بأن المعنى يحتمل ان يكون
 رفعه الى قصي طول بدو أي انتهى الرفع الى أقصى غايته وفي رواية لابي داود ورفعه
 الى فميه تروى حتى رآه له في رواية للجباري اي رآه الله في وفي رواية للمسعودي اي رآه
 بصم اقله واسر الرهف فتح التمهنية والماس بالنصب على المدح والمنة

* باب ۳۔ فروا ثنا یوم هل یظرفیه ومتی یظرف) *

(عن ابن عمار قال سرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان الى حنين والناس
محمّلون فصائم ومفطر فلما اتمى على راحلته دعا بابا من ابن اوفاء فوضعه على
راحلته او راحته ثم نظر الى الناس المنظرين للصوام اظفار وارواء البحاري) هذا احدى
الفاظ حديث ابن عباس وقد ورد بالفاظ شائعة في البحاري وغيره وقد تقدم في
بعضها وذكره الله في هذه الالاس تدل عليه على انه يجوز للمسافر لافطار عند ابتداء
السفر او له فيه مما استوى على راحلته الحديث وقال الشافعي من أصبح في حضر مسافرا
فليس له ان يفطر الا ان يثبت حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم انه افطر يوم
الكديته في الحديث المذكور قد ثبت كما تقدم وليكنم الا تقوم به الحجة على افطار
من أصبح في حضر مسافرا الا ان يثبت الكايد والمدينه ثمانية ايام بل هو حجة على انه يجوز
لن صام اياما في شهره ان يفطر وقد ترجم عليه باب اذا صام اياما من رمضان ثم سافر
والذي تقوم به الحجة على جواز افطار من أصبح في حضر ما افراه وحديث الباب وكذلك
حديث جابر المتقدم في الباب الاول كما تقدم تحقيق ذلك قال المصنف رحمه الله

كما شرح فخرنا شامخ هذا إلى أئمة العرفاء أفضل للعلاج من انفرجه (وكانت) أي الرحلة التي ركبها (زمنه) بالزاي أي حاملته وحاملته متباعدة لأن الزائلة البعيدة لذي يستطهر به الرجل لخل متباعدة وطعامه فاقدرى به صلى الله عليه وآله وسلم أنس وقد روى

جج البرار على الرحل وفيه ترك الترفه حيث جعل متاعه تحتهم وركب فوقه وروى سعيد بن منصور عن طريق هشام بن هروية
قال كان الناس يصحبون ويصحبهم ١١٢ أوردتهم وكان أول من حج على رحل وايسر تحتهم عثمان بن عفان رضي الله عنه

ان ساق الحديث قال شيخنا عبد الرزاق بن عبد القادر جوابه خير او مكره لانه قد روي
في هذا الشهر فأما حديث فكانت بعد الفتح بأربعين ليلة انتهى والفتح كان اعشر بقين
من رمضان وقيل لتسع عشرة ليلة خلت منه قال في الفتح وهو الذي اتفق عليه أهل
السيرة وكان خروجه صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة في عاشر شهر رمضان فإذا كانت
حنين بعده بأربعين ليلة لم يستقم ان يكون السفر اليها في رمضان (وعن محمد بن كهر قال
أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد سفره وحدثه رحلته ولبس ثياب السفر
ودعا بطعام فاكل فقلت له سنة فقال سنة ثم ركب رماه الترمذي وعن عبيد بن جبر
قال ركب مع أبي بصرة الغناري في سنة من الفسطاط في رمضان فدفع ثم قرب عداه
ثم قال اقرب فقلت است بين البيوت فقال أبو بصرة أرغبت عن سنة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم روه أحد وأبو داود) الحديث اول ذكره الحافظ وسماه عنه
وفي استناده عبيد بن جعفر والد علي بن المدني وهو ضعيف والحديث الثاني كتبه
أبو داود والنسائي والحافظي التليخيص ورجال استناده ثقات وأخرج البيهقي عن أبي
اصحق عن أبي ميسرة عمرو بن حبيب انه كان يسافر وهو صائم فبفطر من يومه
فقال من الفسطاط هو اسم علم لمصر العتيقة التي بناها عمرو بن العاص والحديث
يدل ان علي انه لا يجوز للمسافر ان يفطر قبل خروجه من الموضع الذي اراد السفر منه
قال ابن العربي في العارضة هذا صحيح ولم يقل به الا أحمد اما علمنا وفاقه وامنه لا
اختلفوا اذا كل هل عليه كفارة فقال مالك لا وقال أنسب هو متا قول وقال غيره هما
يكفر ونحو أن لا يكفر اعمه الحديث واقول أحدهما عذر يبيح الافطار فطريانه على
الصوم يبيح الفطر كما مرض وقرى بان المرض لا يكره دفعه بخلاف السفر قال ابن العربي
وأما حديث أنس فصحيح يقتضي جواز الفطر مع أهبة السفر ثم ذكر ان قوله من السنة
لا بد من أن يرجع الى الحقيق والخلاف في ذلك معروف في الأصول والحق ان قول
الاصحاب من السنة ينصرف الى سنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقد سرح هذان
الاصحابان بان الافطار للمسافر قبل مجاوزة البيوت من السنة

• (باب جواز قصر للمسافر اذا دخل بلاد ولم يجمع اقامة) •

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم غزا غزوة الفتح في رمضان وصام حتى
اذ بلغ المدينة الماء الذي بين قديد وعسفان فليرزل مفطرا حتى انقطع الشهر ورواه
البخاري ووجه الحجية منه ان الفتح كان اعشر بعشرين من رمضان هكذا جاء في حديث متفق
عليه) الكديد وقديد قد تقدم ضبطهما وتفسيرهما والحديث يدل على ان المسافر اذا
اقام يلا مترددا جاز له ان يفطر مدة تلك الاقامة كما يجوز له ان يقصر وقد عرفنا

(عن عائشة ام المؤمنين رضي
الله عنها انها قالت يا رسول الله
نرى الجهاد افضل العمل) أي
نعته وذلك لكثرته مانعه
من فضايله في الكتاب والسنة
وقد رواه جابر عن حبيب عند
الذي سألني بالفتح قال لا أرى
عملا في اقرار افضل من الجهاد
(فإن هذا قاله) تجاهدن
(لكن افضل الجهاد حج مبرور)
اختلف في ضربه لكن قال اكثر
بضم الكاف خطايا لنسوة قال
القاضي وهو الذي قيل انبه
نفسه وفي رواية بكسر الكاف
وزيادة ألف قبلها بالنظر
الاستدراك في الفتح والاول
أكثر فائدة لانه يشمل على اثبات
فضل الحج وعلى جواب سؤالها
عن الجهاد ورواه جاهد المصنف
من مجاهدة النفس والاحتاج اليه
هنا **•** ووجه الحج افضل
الجهاد ورواه هذا الحديث
ما بين مروزي وبصري ورواه
وكوفي ومدي وفيه رواية اشارة
عن خاتم امان عائشة ام المؤمنين
حالة عائشة بنت طلحة لان أمها
أم كلثوم بنت أبي بكر
المديني وأخرجه أيضا في
الحج والجهاد والنسائي في الحج
وكذا ابن ماجه (عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال سمعت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يقول

من حج لله) وفي رواية عند البخاري من حج هذا البيت ولم يأت هذا البيت وهو يشمل
الاتباع للحج والعمرة ولا اشارة في من طريق الاعش عن أبي حازم بسنة فيه ضعف الى الاعش من حج أو اعقر (فإن يرفث)

يتنثلث الفاضل في المضارع والماضى **ك**ن الاصح الغنم في المضارع والفتح في الماضى أى الجماع أو الفعش في القول
أو خطاب الرجل المرأة فيما يتعلق بالجماع وقال الأزهري كلمة جامعة ١١٢ لكل ما يريد الرجل من المرأة

وأن ابن عباس يخصه بما
خوطب به الناس وقال عياض
هذان قول الله تعالى فلا روث
ولا نسوق والجمهور على أن المراد
به في الآية الجماع انتهى قال
في الفتح والذي يظهر أن المراد به
في الحديث ما هو أعم من ذلك
واليه تمحوا القراطي وهو المراد
بقوله في الصيام فإذا كان صوم
أحدكم فلا يرفث (ولم ينسق)
أى لم يأت سيئة ولا موصية
وأعرب ابن الأعرابي أن لفظ
الرفث لم يسمع في الجاهلية ولا في
أشعارهم وإنما هو إسلامي

وتعقب بأنه **ك**ثر استعماله
في القرآن وحكايته عن قبل
الإسلام وقال غيره أصله
انفتحت الرطوبة إذا خرجت
بغير ذنب فسمى الخارج عن
إطاعة فاسقا قال سعيد بن جبير
في الآية الرفث اتيان النساء
والفسوق السباب والجدال
المراء يعنى مع الرفقة
والمكار بين ولم يذكر في الحديث
الجدال في الحج اعتقاد على
الآية واكتفاء بذكر البعض
وترك ما دل عليه ما ذكر أو تركه
قصد الانوابة لا يؤثر في ترك
مغفرة ذنوب الحاج إذا كان
المراد به الجهادة في أحكام الحج
لما يظهر من الأدلة أو الجهادة
بطريق التعميم لا يؤثر أيضا لأن

في باب قصر الصلاة من حطر رحله في بلد أو أقام به يوم - لانه لا مشقة السفر قد زالت
عنه ولا يقصر إلا إلى مقدار المدة التي قصر في صلى الله عليه وآله وسلم مع إقامة ولا شدة
ن قصر صلى الله عليه وآله وسلم في تلك المدة لا يثني القصر فيما زاد عليهم ما ذكر
ملاحظة الأصل مع من مجاوزتهم إلا القصر لا تقسيم لم ينصره الشارع ولا يثبت له
الابدال وقد دل الدليل على أنه يقصر في مثل المدة التي أقام فيها صلى الله عليه وآله وسلم
وقد تقدم الخلاف في مقدارها فيقصر على ذلك وهكذا يقال في الاقطار الأصل في التقسيم
ألا لا ينظر لزوال مشقة السفر عنه إلا الدليل يدل على جوازها وقد دل الدليل على أن
من كان مقيما يلد وفي عزمه السفر يقطره مثل المدة التي أفطرها صلى الله عليه وآله وسلم
بمكة وحى عشرة أيام أو أحد عشر على اختلاف الروايات فيقصر على ذلك ولا يجوز
الزيادة عليه إلا بدليل فان قيل الاعتبار بإطلاق اسم المسافر على المقيم المتروك وقد
طلقه عليه صلى الله عليه وآله وسلم فقال أنا قوم سفر كما تقدم في القصر لا بالمشقة لعمري
أنه باطلها قلنا قد تقدم الجواب عن ذلك في القصر فليرجع إليه

• (باب ما جاء في المريض والشيخ والشيخة والحامل والمرضع) •

(عن أنس بن مالك الكعبي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الله عز وجل
وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحلي والمرضع الصوم رواه الترمذي وفي القن
بعضهم وعن الحامل والمرضع) الحديث حسنه الترمذي وقال لا يعرف لابن مالك هذا
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير هذا الحديث الواحد انتهى وقال ابن أبي حاتم في عله
سألت أبي عنه يعنى الحديث فقال اختلف فيه والصحيح من أنس بن مالك القشيري
انتهى قال المنذرى ومن يسمى بأنس بن مالك من رواة الحديث خمسة صحابيان هذا وأبو
حزرة أنس بن مالك الأنصاري خادم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنس بن مالك
والد الإمام مالك بن أنس روى عنه حديث في استناده نظر والرابع شيخ حمصي حدث
والخامس **ك**وفي حديث عن حماد بن أبي سليمان والأعمش وغيرهما انتهى وينبغي أن
يكون أنس بن مالك القشيري الذي ذكره ابن أبي حاتم سادسا لم يكن هو الكعبي
والحديث يدل على أن المسافر لا صوم عليه وقد تقدم البحث عن ذلك وأنه صلى الله عليه وآله وسلم
تقدم تحقيقه وأنه يجوز للحلي والمرضع الإفطار وقد ذهب إلى ذلك المعتز والذهبي إذا
خافت المرضعة على الرضيع والحامل على الجنين وقالوا إنها تنهار حتما قال أبو طالب ولا
خلاف في الجواز وقال الترمذي العمل على هذا عند أهل العلم وقال بعض أهل العلم
الحامل والمرضع يتطاران ويتضيمان ويطعمان وبه يقول سفيان ومالك والشافعي
وأحمد وقال بعضهم يقطران ويطعمان ولا تضمان ما وان شاء ناقضه تناول طعام عليها
وبه يقول أصح انتهى وقد قال بعدم وجوب الكفارة مع القضاء الاوزاعي والأزهري

جج الابرار على الرجال وفيه ترك الترفه حيث جعل متاعه قهقه وركب فوقه وروى سعيد بن منصور عن طريق هشام بن عروة قال كان الناس يحبون ونههم ١١٢ أزودتهم وكان أول من حج على رجل وليس معه شيء عثمان بن عفان رضي الله عنه

ان ساق الحديث قال شيخنا عبد الرزاق بن حيد القادر صوابه خير او مكروه لانه قصد هما في هذا الشهر فاما حديث فكانت بعد الفتح بأربعين ليلة انتهى والفتح كان اعمش بقيت من رمضان وقيل تسع عشرة ليلة خلت منه قال في الفتح وهو الذي اتفق عليه أهل السير وكان نرجه صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة في عاشر شهر رمضان فاذا كانت حنين بعده بأربعين ليلة لم يستقم ان يكون السفر اليها في رمضان (وعن محمد بن كعب قال أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد سفر او قد رحلت لراحته ولبس ثياب السفر ودعا بطعام فاكل فقلت له سنة فقال سنة ثم ركب وراه الترمذي وعن عبيد بن جبر قال ركب مع أبي بصرة الغفاري في سنة من الفسطاط في رمضان فدفع ثم قرب عداة ثم قال اقترب فقلت استأين البيوت فقال أبو بصرة أرغبت عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد وأبو داود) الحديث الاول ذكره الحافظ ورواه عنه وفي اسناده عبيد بن جعفر والد علي بن المديني وهو ضعيف والحديث الثاني كتبه أبو داود والنسائي والحافظ في التلخيص ورجال اسناده ثقات وأخرج البيهقي عن أبي اسحق عن أبي ميسرة عمر بن شرحبيل انه كان يسافر وهو صائم فبفطر من يومه قوله من الفسطاط هو اسم علم لمصر العتيقة التي بناها عمرو بن العاص والحديثان يدلان على انه لا يجوز للمسافر ان يفطر قبل خروجه من الموضع الذي أراد السفر منه قال ابن العربي في العارضة هذا صحيح ولم يقل به الا أحد اما علمنا فنافعوا منه لا كسر اختلفوا اذا كل هل عليه كفارة فقال مالك لا وقال أشهب هو من اول وقال غيرهما يكفر ونهت أن لا يكفر ارضه الحديث واقول أحدهم ذر يبيع الا فطار فطريانه على الصوم يبيع الفطار كما مرض وفرق بأن المرض لا يمكن دفعه بخلاف السفر قال ابن العربي وأما حديث أنس فصحيح يقتضي جواز الفطر مع أهبة السفر ثم ذكر ان قوله من السنة لا بد من أن يرجع الى التوقيف والخلاف في ذلك معروف في الاصول والحق ان قول الصحابي من السنة ينصرف الى سنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقد سرح هذان الصبيان بأن الافطار للمسافر قبل مجاوزة البيوت من السنة

• (باب جواز قصر للمسافر اذا دخل بلد ولم يجمع اقامة) •

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم غزا غزوة الفتح في رمضان وصام حتى اذا بلغ الكديد الماء الذي بين قديد وعثمان فليزل مفاطرا حتى انقطع الشهر وراه البخاري ووجه الحجة منه ان الفتح كان اعمش بقيت من رمضان هكذا جاء في حديث متفق عليه) الكديد وقديد قد تقدم ضبطهما وتفسيرهما والحديث يدل على ان المسافر اذا أقام ليلة مستردا اجاز له ان يفطر مدة تلك الاقامة كما يجوز له أن يقصر وقد عرفنا

(عن عائشة ام المؤمنين رضي الله عنها انما قالت يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل) أي نعتد ذلك لكثرة ما نسج من فضائله في الكتاب والسنة وقد رواه جرير عن حبيب عند الله ساق بالقط قال فاني لا أرى عملا في القرآن أفضل من الجهاد (أفلا يجاهد قال لا) يجاهدن (لكن أفضل الجهاد حج مبرور) اختلاف في ضبطه لكن فلا كثر بضم الكاف خطايا للنسوة قال القاسبي وهو الذي تميل اليه نفسي وفي رواية بكسر الكاف وزيادة ألف قبلها بلفظ الاستدراك قال في الفتح والاول أكثر فائدة لانه يشتمل على اثبات فضل الحج وعلى جواب سؤالها عن الجهاد وما جهاد المسافير من مجاهدة النفس والمحتاج اليه هناك كونه جعل الحج أفضل الجهاد ورواه هذا الحديث ما بين مروزي وبصري ورواه طي وكوفي ومديني وفيه رواية المرأة عن خالته فان عائشة أم المؤمنين خالة عائشة بنت طلحة لان أمها أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق وأخرج عنه أيضا في الحج والجهاد والنسائي في الحج وكذا ابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول

من حج لله وفي رواية عند البخاري من حج هذا البيت واسلم من أتى هذا البيت وهو بشمل الا تيان للحج والعمرة ولا ردة في من طريق الاعمش عن أبي حازم بسنة فيه ضعف الى الاعمش من حج وأما قوله (فلم يرفث)

يقتلث الفاسق المضارع والماضى **لن** كمن الاصح الضم في المضارع والفتح في الماضى أى الجماع أو القعش في القول
أو خطب الرجل المرأة فيما يتعلق بالجماع وقال الأزهري كلمة جامعة ١١٢ لكل ما يريد الرجل من المرأة

وكان ابن عباس ينصحه بما
خو طبه به الناس وقال عياض
هذا من قول الله تعالى فلا رث
ولا نسوق والجهود وعلى ان المراد
به في الآية الجماع انتهى قال
في الفتح والذي يظهر ان المراد به
في الحديث ما هو أعم من ذلك
واليه تم القوطي وهو المراد
بقوله في الصيام فاذا كان صوم
أحدكم فلا يرنث (ولم ينسق)
أى لم يات سيئة ولا معصية
وأغرب ابن الأعرابي ان لفظ
الفسق لم يجمع في الجاهلية ولا في
أشعارهم وإنما هو اسيلامى
وتعقب بأنه كثر استعماله
في القرآن وحكايته عن قبل
الاسلام وقال غيره أصله
انفسقت الرطبة اذا خرجت
بغير ذنب فسمى الخارج عن
الطاعة فاسقا قال سعيد بن جبير
في الآية الرث اثبات النساء
والفسوق السباب والجدال
المراء يعنى مسح الرفقة
والمكار بين ولم يذكر في الحديث
الجدال في الحج اعقدا على
الآية واكتفاء بذكر البعض
وترك ما دل عليه ما ذكره
قصد الان وجوده لا يؤثر في ترك
مفطرة ذنوب الحاج اذا كان
المراد به الجدال في أحكام الحج
لما يظهر من الأدلة أو الجدال
بطريق التعميم لا يؤثر أيضا لان

في باب قصر الصلاة من حط رحله في بلد وأقام به يتم صلاة ثلاث لان مشقة السفر قد زالت
عنه ولا يقصر الا الى مقدار المدة التي يقصر فيها صلى الله عليه وآله وسلم مع اقامته ولا شك
ان قصره صلى الله عليه وآله وسلم في تلك المدة لا ينفي القصر فيما زاد عليها ولكن
ملاحظة الاصل منعت من مجاوزتها الا القصر لما عقيم ليشرعه الشارع فلا يثبت له
الا بدليل وقد دل الدليل على انه يقصر في مثل المدة التي أقام فيها صلى الله عليه وآله وسلم
وقد تقدم الخلاف في مقدارها فيقصر على ذلك وهكذا يقال في الافطار الاصل في المقيم
ان لا يفطر لزال مشقة السفر عنه الا لا بدليل يدل على جوازها وقد دل الدليل على ان
من كان مقميا يلد وفي عزمه السفر يفطره مثل المدة التي أفطرها صلى الله عليه وآله وسلم
بمكة وهي عشرة أيام أو واحد عشر على اختلاف الروايات فيقصر على ذلك ولا يجوز
الزيادة عليه الا بدليل فان قيل الاعتبار باطلاق اسم المسافر على المقيم المتروك وقيل
اطلعه عليه صلى الله عليه وآله وسلم فقال انا قوم سفر كما تقدم في القصر لا بالمشقة لعدم
انضباطها قلنا قد تقدم الجواب عن ذلك في القصر فليرجع اليه

• (باب ما جاء في المريض والشيخ والشيخنة والحامل والمرضع) •

(عن أنس بن مالك الكوفي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله عز وجل
وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحبل والمرضع الصوم رواه الترمذي وفي لفظ
بعضهم وعن الحامل والمرضع) الحديث حسنه الترمذي وقال لا يعرف لابن مالك هذا
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير هذا الحديث الواحد انتهى وقال ابن أبي حاتم في عله
سألت أى عنه يعنى الحديث فقال اختلف فيه والصحيح عن أنس بن مالك القشيري
انتهى قال المنذرى ومن يسمى بأنس بن مالك من رواة الحديث خمسة صحابيات هذا وأبو
حزرة أنس بن مالك الانصارى خادم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنس بن مالك
والد الامام مالك بن أنس روى عنه حديث في اسناده نظر والرابع شيخ حمى حدث
والخامس كوفي حدث عن حماد بن أبي سليمان والاعمش وغيرهما انتهى وينبغي أن
يكون أنس بن مالك القشيري الذي ذكره ابن أبي حاتم سادسا ان لم يكن هو الكوفي
والحديث يدل على ان المسافر لا صوم عليه وقد تقدم البحث عن ذلك وانه يصلي قصر او قد
تقدم تحقيقه وانه يجوز له الحبل والمرضع الافطار وقد ذهب الى ذلك القرة والذها
اذا خافت المرضعة على الرضيع والحامل على الجنين وقالوا انها تمارحها قال أبو طالب ولا
خلاف في الجواز وقال الترمذي العمل على هذا عند أهل العلم وقال به بعض أهل العلم
الحامل والمرضع يفطران ويقضيان ويطعمان وبه يقول سفيان ومالك والشافعي
وأحمد وقال بعضهم يفطران ويطعمان ولا قضاء عليهما وان شاء ناقض تناول طعام عليهما
وبه يقول اصح انتهى وقد قال به دم وجوب الكفارة مع القضاء الا وزاى والأزهري

الفاحش ما دخل في عموم الرقت والحسن منها ظاهر في عدم
التأثير والمستوى الطرفين لا يؤثر أيضا قاله في الفتح (رجع) أى من ذنوبه (كيوم ولدته أمه) أى بغير ذنب بغير يوم على

الأعراب ونقصه على البناء وهو المختار في مثله لأن صدر الجملة المضاف إليها مبنى أي رجع مشابهاً لنفسه في أنه يخرج بلا ذنب كما يخرج بالولادة وهو يشمل الصغار ١١٤ والكبار والتهنئات قال في الفتح وهو من أقوى النواهد لحديث

العباس بن مرداس المصريح بذلك وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبري انتهى وللدارقطني رجع كهيئة يوم ولادته أمه لكن قال الطبري أنه محمول بالنسبة إلى المطامع على من تاب وعجز عن وفائها وقال الترمذي هو مخصوص بالمعاصي المتملقة بحق الله خاصة دون العباد ولا تسقط الحقوق أنفسها فمن كان عليه صلاة أو كفارة ونحوها من حقوق الله تعالى لا تسقط عنه لأنها حقوق لا ذنوب إنما للذنوب تأخيرها فنفس التأخير يسقط بالحج لاهی أنفسها فلو أخرها به لم تجدد أثم آخر الحج المبرور يسقط أثم الخلفاء لا الحقوق (عن ابن عباس رضي الله عنهما) قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وقت) أي حدد الموضع الآتية للأحرام وجعلها موقانا وإن كان مأخوذاً من الوقت إلا أن العرف يستعمله في مطلق التحديد اتساعاً ويحتمل أن يريد به تعليق الأحرام بوقت الوصول إلى هذه الأماكن بالشرط المعتبر وقد يكون بمعنى أوجب كقوله تعالى إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً وبؤيده الرواية الثانية بلانظر فرضه رسول الله صلى الله عليه

والشافعي في أحد أقواله وقال مالك والشافعي في أحد أقوالهما أنهما اتلزما المرصع لا الحاصل إذ هي كالمريض (وعن سلمة بن الأكوع قال لما نزلت هذه الآية وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين كان من أراد أن يفطر وينتدي حتى أنزلت الآية التي بعدها فنفذتها رواه الجماعة إلا أحمد وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل نحوه حديث سلمة وفيه ثم أنزل الله فنشهد منكم الشهر فليصمه فأثبت الله صيامه على المقيم الصحيح ورخص فيه للمريض والمسافر وثبت الإطعام لا الكبير الذي لا يستطيع الصيام مختصراً لأحمد وأبي داود وعن عطاء مع ابن عباس يقرأ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عباس ليست بمنسوخة هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فبطعامان مكان كل يوم مسكناً رواه البخاري وعن عكرمة أن ابن عباس قال أثبت للعبلى والمرضع رواه أبو داود حديث معاذ قد اختلف في إسناده اختلافاً كثيراً قوله الآية التي بعدها هي الآية المذكورة في حديث معاذ الذي بعده قوله فنسختها قد روى عن ابن عمر كما روى عن سلمة من النسخ كذلك البخاري عنه مع اتفاقاً وموصلاً وقد أخرح أبو نعيم في المستخرج والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله لم قدم المدينة ولا عهد لهم بالصيام فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل رمضان فاستسكروا ذلك وشق عليهم فكان من يطعم مسكيناً كل يوم ترك الصيام عن يطيعه رخص لهم في ذلك ثم نسخ قوله تعالى وأن تصوموا خيراً لكم وأمروا بالصيام وهذا الحديث أخرجه أيضاً أبو داود ومن طريق شعبة والبيهقي عن الأعمش مطولاً وقد اختلف في إسناده اختلافاً كثيراً وإذا تقرر أن الإفطار والإطعام كان رخصة ثم نسخ لزم أن يصير الصيام حتماً واجباً فكيف يصح الاستدلال على ذلك بقوله وأن تصوموا خيراً لكم والخيرية لا تدل على الوجوب دلالة قوله خيراً لكم على المشاورة في أصل الخير وأجاب عن ذلك الكرمانى جواباً منتهكاً فاحصاً له أن المراد أن الصوم خير من التطوع بالفدية والتفريع بها كان سنة والخير من السنة لا يكون واجباً أي لا يكون شيئاً من السنة إلا الواجب كذا قال ولا يخفى به مذهبنا فإنه قالوا لا يروى عن سلمة بن الأكوع وابن عمر أن النامخ قوله تعالى فنشهد منكم الشهر فليصمه وإلى النسخ في حق غير الكبير عن يطيع الصيام ذهب الجمهور قالوا وحكم الإطعام باقي في حق من لم يطق الصيام وقال جماعة من السلف منهم مالك وأبو ثور ودادان جميع الإطعام منه وخ و ليس على الكبير إذا لم يطق الإطعام وقال قتادة كانت الرخصة لكبير بقدر على الصوم ثم نسخ فيه وبقي فحين لا يطيق وقال ابن عباس أنها محكمة لكن مخصوصة بالشيخ الكبير كما وقع في الباب عنه وقال زيد بن أسلم والزهرى ومالك هي محكمة نزلت في المريض يفطر ثم يبرأ فلا يفتنى حتى يدخل

وآله وسلم (لاهل المدينة) النبوية ومن سلك طريق سننهم (ذا الحائنة) تصغير حائنة رمضان ثبت معروف وهي قرية بخربة وسمي مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب وبئر يقال لها بئر على وقال في القاموس ما لبني هو

جشم على ستة أميال وهو الذي صحه النووي وروى عن أبيه من قال بينهما ميل واحد وهو ابن الصباغ في الشامل والرواية في البصر وبقية الحس وقال ابن حزم بينه وبين مكة مائتا ميل غير مسلمين ١١٥ وقال غيره بينهما عشر مراحل

قال القسطلاني ولهم موضع آخر بين حاذة وذات عرق وحادثة بالحاء المهملة والذال المهملة الخفيفة وهو المراد في حديث رافع بن خديج **كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم** بذي الحليفة من تهامة فأصبنا نهب ابل (ولاهل الشام) زاد النسائي في حديث عائشة ومصر وزاد الشافعي في روايته والمغرب (الخفيفة) بضم الجيم وسكون الحاء وهي قرية خربة بينهما وبين مكة خمس مراحل أو ست وقول النووي في شرح المذهب ثلاث مراحل فيه نظر كما قال في الفتح وفي حديث ابن عمر أنها مهيبة بو زن علقمة وقيل بو زن لطيفة وسميت الخيفة لان السبل أجف بها قال ابن الكلبي كان العماليق يسكنون يثرب فوقع بينهم وبين بني عيل وهم اخوة عاد حرب فاحرقوهم من يثرب فنزلوا مهيبة فجاء ميل فاجفهم أي استأصلهم فسميت الخيفة والمكان الذي يحرم منه المصريون الآن رابغ بو زن فاعل قريب من الخيفة واختصت الخيفة بالحى فلا ينزلها أحد الاحم (ولاهل نجد) أي نجد الجاز أو اليمن ومن سلك طريقهم في السفر قال في الفتح هو كل مكان مرتفع وهو اسم

رمضان آخر فيلزمه صومه ثم يقضى بعده ويطعم عن كل يوم مرامن حنطة فان اتمل مرضه برمضان الثاني فليس عليه اطعام بل عليه القضاء فقط وقال الحسن البصري وغيره الضمير في يطعمونه عائدة على الاطعام لا على الصوم ثم نسخ بعد ذلك قوله مع ابن عباس يقرأ وعلى الذين يطعمونه هكذا في هذا الكتاب وهو لا يناسب قوله آخر الكلام هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان ان يصوما الا أن يكون مراد ابن عباس ان ذلك من مجاز الحذف كما روى عن بعض العلماء والاصل وعلى الذين لا يطعمونه وقد روى عن ابن عباس انه كان يقرأ وعلى الذين يطعمونه ولا يطعمونه وهو المناسب لآخر الكلام وقد روى عن ابن عباس أنه قال رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكينا ولا قضاء عليه رواه الدارقطني والحاكم ومعهما وفيه مع ما في الباب عنه وعن معاذ دليل على أنه يجوز للشيخ الكبير العاجز عن الصوم أن يفطر ويكفر وقد اختلف في قدر اطعام المسكين فقل نصف صاع عن كل يوم من أي قوت وبه قال أبو طالب وأبو العباس وغيرهما من الهادوية وقيل صاع من غير البرص نصف صاع منه وبه قال أبو حنيفة والمؤيد بالله وقيل مدمر أو نصف صاع من غيره وبه قال الشافعي وغيره وليس في المرفوع ما يدل على التقدير قوله أثبتت للعبلى والمرضع لفظ أبي داود ابن عباس قال في قوله وعلى الذين يطعمونه قال كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطعمان الطعام ان يفطرا أو يطعما مكان كل يوم مسكينا والعبلى والمرضع اذا خافتا ينفى على أولادهما أفطرتا وأطعمتا وأخرجه البزار كذلك وزاد في آخره وكان ابن عباس يقول لا م ولد له حلى أنت بمنزلة الذي لا يطعمه فعليك الفداء ولا قضاء عليك وصحح الدارقطني اسناده

(باب قضاء رمضان متتابعاً ومقرراً وتأخيرها الى ما يشاء)

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قضاؤه رمضان ان شاء ففرقوا شاتبع رواه الدارقطني قال البخاري قال ابن عباس لا بأس ان يفرق لقول الله تعالى في عدة من أيام أخر وعن عائشة قالت نزلت فعدة من أيام أخر متتابعات فسقطت متتابعات رواه الدارقطني وقال اسناد صحيح) حديث ابن عمر في اسناده سفيان بن بشر وقد تفرع بوجهه قال الدارقطني ورواه عطاء عن عبيد بن عمير مرسل لا قال الخاقط وفي اسناده ضعف أيضا وقد صحح الحديث ابن الجوزي وقال ما علمنا أحد اطعم في سفيان بن بشر ورواه الدارقطني أيضا من حديث عبد الله بن عمر وفي اسناده الواقدي وابن الهيثم ورواه من حديث محمد بن المكي **كدر** قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يثل عرقه قطيع قضاؤه رمضان فقال ذلك اليك أرايت لو كان على أحدكم دين ففضى الدرهم والدرهمين ألم يكن قضاءه والله أحق أن يعفو وقال هذا اسناد حسن لكنه مرسل وقد

لعمري تموضع والمراد منها هنا التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها الشام والعراق بقرن المنازل) بلفظ الجمع والمركب الاضافي هو اسم المكان ويقال له قرن بلاضافة وهو بفتح القاف وسكون الراء وضبطه صاحب الصحاح بفتح الراء وغلطوه وبلغ

النورى فحكي الاتفاق على تحفظه في ذلك لكن حكي عياض عن تعليق القابسي ان من قاله بالاسكان اراد الجبل ومن قاله
بالفتح اراد الطريق ويسمى قرن الثعالب ١١٦ وسمى بذلك لكثرة ما كان يابى اليه من الثعالب وحكى

الره ياني من بعض قداما
الشافعية انه ما موضعان
احدهما في هبوط وهو الذي
يقال له قرن المنازل والاخر
في صعود وهو الذي يقال له قرن
الثعالب والمعروف الاول لكن
في اخبار مكة لاننا كهي ان قرن
الثعالب جبل مشرف على أسفل
مقبيته وبينه وبين مكة ألف
وخمس مائة ذراع فظهر ان قرن
الثعالب ليس من المواقيت وقال
في الفتح والجبل المذكور بينه
وبين مكة من جهة الشرق
مرحلتان (ولاهل اليمن) اذا
قصدوا مكة طريقين احدهما
طريق أهل الجبال وهم يصلون
الى قرن أو يحاذونه فهو ميقاتهم
كما هو ميقات أهل المشرق
والاخرى طريق أهل تهامة
فيمرّون به أو يحاذونه وهو
ميقاتهم لا يشاركهم فيه الا من
أتى اليه من غيرهم (يالم) غير
منصرف جبل من جبال تهامة
ويقال له الملم على مرحلتين من
مكة فان مر أهل اليمن من
طريق الجبال فميقاتهم نجد قال
في التلخيص هم مائلون ميسلا
وحكى ابن السكيت في قوله يرمم
براهين بدل الاممين وأبهـد
المقات من مكة ذوالخليفة
مقات أهل المدينة نقيض
الحكمة في ذلك ان تعظم أجور

روى هو وصولا ولا يثبت وفي الباب عن أبي عبيدة ومهاذين جبل وأنس وأبي هريرة ورافع
ابن خديج أخرجهما البيهقي وهذه الطرق وان كانت كل واحدة منهما لا تخلو من مقال
فبعضها يقوى بعضها فتصلح للاحتجاج بها على جواز التثنية وهو قول الجهم وروى حكا في
البصر عن علي عليه السلام وأبي هريرة وأنس ومما ذكره ابن المنذر عن علي وعائشة
وجوب اتباعه قال في الفتح وهو قول بعض أهل الظاهر وروى عبد الرزاق بإسناد
عن ابن عمر انه قال يقضيه تبعاء وحكا في البصر عن النخعي والناصري واحد قولي الشافعي
وعسكو اباء القرامذة المذكورة أعني قوله متتابعات قال في الموطأ هي قراءة أبي بن كعب
وأجيب عن ذلك بما تقدم عن عائشة انه سقطت على انه قد اختلف في الاحتجاج بقراءة
الاحاد كما تقر في الاصول واذا سلم انه لم يسمع قط فهي منزلة عنده من قال بالاحتجاج
بها منزلة أخبار الاحاد وقد عارضها في الباب من الاحاديث وقال القاسم بن ابراهيم
فرق أسامة وأجراً وحكى في البصر عن داود ان القاضي يطابق وقت النوات من أول الشهر
وأخره وسقطه ومما احتج به للتتابع ما أخرجه الدارقطني عن أبي هريرة انه صلى الله
عليه وآله وسلم قال من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطع فيه لكنه قال البيهقي
لا يصح وفي أسناده عبد الرحمن بن ابراهيم الثاني وهو مختلف فيه قال الدارقطني
ضعيف وقال أبو حاتم ليس بالقوي روى حديثا منكر قال عبد الحق يعني هذا وتعقبه ابن
اخطاب بانه لم ينس عليه فاعله غيره قال ولم يأت من ضعفه بحجة والحديث حسن قال
لحافظ قد صرح بن أبي حاتم عن أبيه بانه انكر هذا الحديث بعينه على عبد الرحمن قوله
قال ابن عباس وصلى الله عليه وآله وسلم وأخرجه الدارقطني عنه من وجه آخر (وعن عائشة
قالت كان يكون على الصوم من رمضان فاستطبع أن اقضى في شعبان وذلك
لمكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الجماعة ويروى بأسانيد ضعيف عن أبي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رجل مرض في رمضان فأفطر ثم صم ولم يصم
حتى أدرك رمضان آخر فقال يصوم الذي أدركه ثم يصوم الشهر الذي أفطر فيه ويظم كل
يوم مسكينا ورواه الدارقطني عن أبي هريرة بن قوله وقال اسناد صحيح وقوف وروى
عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صيام شهر رمضان
فليظم عنه مكان كل يوم مسكين واسناده ضعيف قال الترمذي والصحيح انه عن ابن عمر
موقوف وعن ابن عباس قال اذا مرض الرجل في رمضان ثم مات ولم يصم أطعم عنه ولم
يكن عليه قضاء وارقد قضى عنه وليه ورواه أبو داود حديث أبي هريرة أخرجه
الدارقطني وفي أسناده عمر بن موسى بن وحيه وهو ضعيف جدا والراوي عنه ابراهيم بن
نافع وهو أيضا ضعيف وروى عنه موقوفاً وصححه الدارقطني كما ذكر المصنف وغيره

أهل المدينة وقيل رافعا أهل الاتفاق لان أهل المدينة أقرب الاتفاق الى مكة أي عن له ميعات وحديث
معين (عن) أي المواقيت المذكورة (لهن) بضم الميم مؤنثات وكان مقتضى الظاهر ان يكون لهم بضم الميم كذا جواب

ابن مالك بأنه عدل الى ضمير المؤنثات قصد التشاكيل وكانه يقول ناب ضمير عن ضمير بالقرينة لطلب التشاكيل وأجاب غيره بأنه على حذف مضاف أي هن لاهن أي هذه المواقيت لاهل هذه البلدان ١١٧

وحديث ابن عمر أخرجه الترمذي عن قتيبة عن عبث بن القاسم عن أشعث عن محمد بن نافع عن ابن عمر مرفوعا وقال غريب لا نعرفه مرفوعا الامن هذا الوجه والصحيح انه موقوف على ابن عمر قال وأشعث هو ابن سوار ومحمد هو ابن عبد الرحمن بن أبي إيلي قال الحافظ ورواه ابن ماجه من هذا الوجه ووقع عنده عن محمد بن سيرين بدل محمد بن عبد الرحمن وهو وهم منه أو من شيخه وقال الدارقطني المحفوظ وقفه على ابن عمر وتابعه البيهقي على ذلك وأثر ابن عباس معهما الحافظ وأخرجه الدارقطني وسعيد بن منصور والبيهقي وعبد الرزاق موصولا وعلقه البخاري قال عبد الحق في أحكامه لا يصح في الاطعام شيء في مرفوعا وكذا قال في النسخ قوله فما أستطيع ان أقضي الا في شعبان استدله على ان عائشة كانت لا تقطوع بشئ من الصيام ولا في غير ذي الحجة ولا عاشوراء ولا غير ذلك وهذا الاستدلال انما يتبعه تسليم انها كانت ترى انه لا يجوز صيام التطوع ان عليه دين من رمضان ومن أين انما دلل ذلك قوله وذلك لما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا القظم لم وفي لفظ البخاري الشغل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية للترمذي وابن خزيمة انها قالت ما قضيت شيئا مما يكون علي من رمضان الا في شعبان حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث دلالة على جواز تأخير قضاء رمضان مطلقا سواء كان بعد رأيا وغيره عذر لان الزيادة اعني قوله وذلك لما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد جزم بانهم ادرجة جماعة من الحفاظ كما في النسخ وان الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لاسيما مع توفر دواعي ارجائه الى والله عن الاحكام الشرعية فيكون ذلك اعني جواز التأخير موقفا بالعدم المتوقع لذلك قوله ويطعم كل يوم مكينا استدله وبما ورد في معناه من قال بانهم اتلزم القديسة من يوم ما فات عليه في رمضان حتى حال عليه رمضان آخر وهم الجمهور وروى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وقال الطحاوي عن يحيى بن أكثم قال وجدته عن ستة من الصحابة لا أعلم لهم مخالفا وقال النخعي وأبو حنيفة وأصحابه نهى لا تجب القديسة لقوله تعالى فعدة من أيام أخر وليذكرها وأجيب بانها قد ذكرت في الحديث كما تقدم ويدل على ثبوتها قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين قال في البحر ونسخ التخيير لا ينسخ وجوبه سألني من أفطر مطلقا الا ما خصه الاجماع وقال أبو عباس ان ترك الاداء الغير عذر وجبت والا فلا وحكي في البحر عن الشافعي انه ان ترك القضاء حتى حال عليه عذر لم يملكه والا فلا وأجيب عن هذين القولين بان الحديث لم يفرق قديسائه لم يثبت في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء وأقوال الصحابة لا حجة فيها وهذا الجمهور والى قول لا يدل على انه الحق والبراءة الامامية قاضية بعدم وجوب الاشتمال بالاحكام التكليفية حتى يقوم الدليل الناقل عنها ولا دليل لهذا فالظاهر عدم الوجوب وقد اختلف القائلو بوجوب القديسة هل يقطع القضاء بها أم لا

أراد الحج والعمرة مع ما بان يقرن بينهما والواو بمعنى أو وقوله دلالة على جواز دخول مكة بغير احرام (ومن كان دون ذلك) أي بين الميقات ومكة (فن) أي فبقائه من (حيث أنشأ) الاحرام أو السفر من مكانه الى مكة وهذا متفق عليه الا ما روي

من مجاهد قال ميفات هؤلاء نفر مكة واستدل به ابن حزم على ان من ليس له ميعات قيمته من حيث انشاء اولاد لاله فيه لانه يختص بمن كان دون الميعات أى الى جهة مكة ١١٨ ويؤخذ منه ان من سافر غير قاصد لانسك بغاوزه الميعات

فذهب الاكثر منهم الى انه لا يستقط وقال ابن عباس وابن عمر وقتادة وسعيد بن المسيب
انه يقط والخلاف في مقدار القديس ههنا كالخلاف في مقدارها في حق الشيخ العاجز
عن الصوم وقد تقدم بيانه قوله اذا مرض الرجل في رمضان الخ استدله على وجوب
الاطعام من تركه من مات في رمضان بعد ان فات عليه بعضه وفيه خلاف والظاهر عدم
الوجوب لان قول الصحابة لا حاجة فيه ووقع التردد في من مات آخر شعبان وقد رجح في البحر
عدم الوجوب لان الاصل البراءة قيل وان نذر قضى عنه، وليه سبأني البحت عن هذا
قرية

• (باب موم النذر عن الميت) •

(عن ابن عباس ان امرأة قالت يا رسول الله ان أُمي ماتت وعايها صوم تذر فأصوم عنها

فقال ارايت لو كان على أمك دين فقتضيه اكان يؤدى ذلك عنها قالت نعم قال فمضى عنى

ثم اك آخر جاء وفي رواية ان امرأة ركبت البحر فنذرت ان الله نجها ان تصوم شهرا

وَأَنْجَاهَا اللَّهُ فَذَهَبَ عَنْهَا عُقَابُ قُرْطُبَاسٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - لِيُثَبِّتَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

فَذَكَرَ ذَلِكَ فَقَالَ صَوِّعِي عَنْهَا أَخْرَجَهُ أَحَدُ الْوَلَدَانِ وَأَبُو دَاوُدَ وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه متفق عليه وعن بريرة

قال دينارنا جالس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ أتته امرأة فقالت اني تصدقت

على أمي بجارية وانما مات فتال وجب أجره و ردها عليه كالميراث قالت يا رسول الله

أه كان عليهما صوم - هرا فاضوم هما قال صومي عنها قالت انه المصحح قط أفايج عنها قال

حجی عنہار واما احمد و۔۔۔ لم یأبوا رد الترمذی و صححه و۔۔۔ لم فی رواية صوم شهرین

قوله ان امرأته من جهنم كاني اجاري قوله وعالم اصوم بذكري رواية البخاري

وما في اصولهم - ثم روى السري عنه في كتابه في بيان روى عن أبيه ورواه غيره
دما وفي رواية له أيضا وعلم اصولهم شهر بن مرقاد عن قال في الفقه وقد ادعى بعضهم

أن هذا اضطراب من الروايات الذي يظهر تعدد الواقعة وأما الاختلاف في كون السائل

رجلا أو امرأ أو المسؤول عنه أختا أو أمافلا يتدح في وضع الاستدلال من الحديث

قوله ارب الخ فيه مشروعية القياس وتبرير الامتثال ليقول اوتج واوقع في نفس

فهو يفتقر إلى التمسك بالحق والعدل، وهو أظلم من الظلمة، وهو أظلم من الليل، وهو أظلم من النجوم، وهو أظلم من القمر، وهو أظلم من الشمس، وهو أظلم من الكون كله، وهو أظلم من الله تعالى.

المؤمنين وأدعى لأعدائه وسبى إلى مثل هذا في الحج إن شاء الله تعالى قولاً يخاف قرابة لها

لهذا الرواية مطلقة فينبغي ان نحمل على الرواية المتقدمة قدرا البت قوله من مات وعليه

ثم يدله بعد ذلك التمسك أنه يحرم
من حيث تجدد له القصد
ولا يجب عليه الرجوع الى
المبقات لقوله فمن حيث أنشأ
(حق أهل مكة) وغيرهم ممن هو
بهم ليلون ويجوز فيه الرفع
والكسر (من مكة) أى
لا يحتاجون الى الخروج الى
المبقات للأحرام منه بل يحرمون
من مكة كالاتفاق الذى بين
مكة والمبقات فإنه يحرم من مكانه
ولا يحتاج الى الرجوع الى
المبقات ليحرم منه وهذا خص
بالحاج واختف فى أفضل
الاما كن التى يحرم منها وأما
المعمر فيجب عليه ان يخرج الى
أدى الحل قال المحب الطبري
لأنهم أحدا جعل مكة ميقانا
للعمرتين فخرج له على الفارن
واختلف فى الفارن فذهب
الجمهور الى أن حكمه حكم
الحاج فى الإهلال من مكة وقال
ابن المأجشون يجب عليه
الخروج الى أدنى الحل ووجهه
العمرة فماتت درج فى الحج
فيعمله واحد كالطواف
والسعى عندهم بقول بلال وأما
الأحرام فجعله فيها مختلف
وجواب هذا الاشكال ان
المقصود من الخروج الى الحل
فى حق المعمر ان يرد على البيت
الحرام من الحل فيصير كونه

١٥

وانذا علمه وهما حصل لثناؤنا بخروجنا الى عرفة وهي من الحل ورجوعه الى البيت لطواف

الاقاضة فعلى المحمّد بذلك أيضا واختلف في تجاوز المواقيت مرید النك فلم يحرم فقال الجمهور بأنهم ويلزمه دم فأما

لزم الدم قبل دليل غير هذا أو ما لا ثم فلتترك الواجب وقد تقدم في حديث ابن عمر بلفظ فرضها وجاء بالفظم وهو خبر بعض
الامروالامر لا يرد بالفظ الخبر الا اذا اريدنا كيدونا كيد الامر ١١٩ للوجوب وفي كتاب الع لم بالفظ من

أين تأمرنا ان نمل ولمسلم من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أهل المدينة وذهب عطاف والنخعي الى عدم الوجوب ومقابله قول سعيد بن جبير لا يصح حجه وبه قال ابن حزم وقال الجمهور ولورجع الى الميتة قبل الناس بانفسك سقط عنه الدم وقال أبو حنيفة بشرط ان يعود ما يلبس وقال مالك بشرط ان لا يعود وأحمد لا يسقط نهي والافضل في كل ميقات أن يحرم من طرفه الا بعد من مكة فلما حرم من طرفه الا قرب جاز (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه ما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أناخ) أي أترك راحلته (بالبطحاء التي بذي الحليفة) ونزل عنها (فصلى بها) في ذهابه ركعتي الاحرام أو العصر ركعتين أو في الرجوع لحديث ابن عمر الشامي واذا رجع صلى بذي الحليفة ولا مانع من أنه كان يذهب ذلك ذهابا وايابا (وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنه ما يفعل ذلك) المذكور ومن الصلاة اتباعا واقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج) من المدينة

صيام هذه الصيغة عامة لكل مكاف وقوله صام عنه وليه خبر بعض الامر تقديره فليصم وفيه دليل على انه يصوم الولي عن الميت اذا مات وعليه صوم أي صوم كان وبه قال أصحاب الحديث وجاعة من محمد في الشافعية وأبو ثور ونقل البيهقي عن الشافعي أنه علو القول به على صفة الحديث وقد صح وبه قال الصادق والناصر وما يؤيد بالله والاوزاعي وأحمد بن حنبل والشافعي في أحد أقواله قال البيهقي في الاختلافات هذه السنة ثابتة لا أعلم خلافا بين أهل الحديث في صحتها والجمهور على ان صوم الولي عن الميت ليس بواجب وبالغ امام الحرميين ومن تبعه فادعوا الاجماع على ذلك وتعتب بان بعض أهل الظاهر يقول بوجوبه وذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي في الجديدا الى انه لا يصام عن الميت مطلقا وبه قال زيد بن علي والهادي والقاسم وقال الليث وأحمد واسحق وأبو عبيد انه لا يصام عنه الا النذر وتعمد المانعون مطابقة لما روى عن ابن عباس انه قال لا يصل أحد عن أحد ولا يصم أحد عن أحد أخرجه النسائي بإسناد صحيح من قوله وروى مثله عبد الرزاق عن ابن عمر من قوله وبما أخرجه عبد الرزاق عن عائشة انها قالت لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم ثم قالوا فماذا أنتي ابن عباس وعائشة بخلاف ما روي به دل ذلك على أن العمل على خلاف ما روي به قال في الفتح وهذه قاعدة لهم معروفة الا ان الأثر عن عائشة وابن عباس فيها مقل وليس فيها ما يمنع من الصيام الا الاثر الذي عن عائشة وهو ضعيف جدا انتهى وهذا بناء من صاحب الفتح على ان لفظ حديث ابن عباس باللفظ الذي ذكره هناك وهو انه قال كان لا يصوم أحد عن أحد - ولو كان كذلك في التخصيص باللفظ الذي ذكرناه سابقا والحق ان الاعتبار بما رواه الصحابي لا بما رواه الكلام في هذا مبسوط في الاصول والذي روى مرفوعا صريح في الرد على المانعين وقد اعتذر روايان المراد بقوله صام عنه وليه أي فعل عنه ما يقوم مقام الصوم وهو الاطعام وهذا اعتذار لا يتمسك به منه في مقابلة الاحاديث الصحيحة ومن جملة اعدائهم ان أهل المدينة على خلاف ذلك وهو عذر أبر من الاول ومن اعدائهم ان الحديث مضطرب وهذا انتم لهم في حديث ابن عباس لم يتم في حديث عائشة فانه لا اضطراب فيه بلا ريب وتعمد القائلون بانه يجوز في النذر دون غيره بان حديث عائشة مطلق وحديث ابن عباس مقيد فيحمل عليه ويكون المراد بالصيام صيام النذر قال في الفتح وليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما في حديث ابن عباس صورة مستقلة يسأل عنها من وقعت له وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة وقد وقعت الاشارة في حديث ابن عباس الى نحو هذا العموم حيث قال في آخره فدين الله أحق ان يقضى انتهى وانما قال ان حديث ابن عباس صورة مستقلة يعني انه من التخصيص على بعض افراد العام فلا يصلح تخصيصه ولا لتقييده كما تقر في الاصول قوله صام عنه وليه لفظ البراءة فليصم عنه وليه ان شاء قال في مجمع الزوائد واسناده حسن قال

(من طريق الشجرة) التي عند مسجد ذي الحليفة (ويدخل) الى المدينة (من طريق لم يرس) بشدة يد الراموض مع نزول المسافرين آخر الليل أو مطلقا وهو أسفل من مسجد ذي الحليفة فهو أقرب الى المدينة منها قال في الفتح وكل من الشجرة

والمعروض على ستة أميال من المدينة لم يكن المعروض أقرب قال ابن بطال كان صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك كما يفعل في العيدين يذهب من طريق ويرجع ١٢٠ من أخرى وقد قال بعضهم أن نزوله هناك لم يكن قصدا وإنما

كان اتفاقا حكماء على الفاضل في أحكامه عن محمد بن الحسن وذهبوا إليه والعصم كان قصدا لا يدخل المدينة لئلا ويدل عليه قوله لا آتي وبأن حتى يصبح ولمعني فيه وهو التبرك به (وان رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم كان إذا خرج إلى مكة بصلي) بلفظ المضارع (في مسجد الشجرة وإذا رجع) من مكة (صلى بذي الحليفة يطن الوادي وبأن) بذي الحليفة (حتى يصبح) ثم توجه إلى المدينة لئلا يفتأ الناس أهلهم - م - لا (عن عمر رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) بوادي العقيق) أي فيه وهو بقرب البقيع بينه وبين المدينة أربعة أميال (يقول أنا في الليلة آت من ربي) هو جبريل عليه السلام (فقال صل في هذا الوادي المبارك) أي وادي العقيق وروى الزبير بن بكار في أخبار المدينة أن نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم رجع من المدينة الفصحى في مكان فقال هذا عقيق الأرض فسمى العقيق لكن ليس هذا من قوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يطابق الترجمة بل حكماء عن قول الآتي الذي أناه وقد روى ابن عدي من طريق يعقوب ابن ابراهيم الزهري عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا تحتموا بالعقيق فانه مبارك فكان البخاري أشار إلى هذا

في الشيخ اختف المجيزون في المراد بقوله عليه فقل كل قريب وقيل الوارث خاصة وقيل أمته والاول أرجح والثاني قريب ويرد الثالث قصة المرأة التي سألت عن نذر أمها قال واختلفوا هل يختص ذلك بالولي لأن الأصل عدم النيابة في العبادة البدنية ولا نذر عبادة لا يدخلها النيابة في الحياة فكذلك في الموت لا ما ورد فيه الدليل فيقتصر على ما ورد في الباقي على الأصل وهذا هو الأرجح وقيل لا يختص بالولي فلا أمر أجنبي باب يصوم عنه اجزا وقيل يصح استقلال الأجنبي بذلك وذكر الولي لكونه الغالب وظاهر صحيح البخاري اختيار هذا الأخير به جزم أبو الطيب الطبري وقواه بتشبيهه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بالدين والدين لا يختص بالقريب انتهى وظاهر الأحاديث أنه يصوم عنه وآله وان لم يوص بذلك وان صدق عليه اسم الولي لافته أو شرعا أو عرفا صام عنه ولا يصوم عنه من ليس بولي ومجرد القليل بالدين لا يدل على أن حكم الصوم حكمهم في جميع الأمور قوله وردها عليه كالميراث فيه دليل على أنه يجوز لمن ملك قرياله عينا من الأعيان ثم مات القريب بعده لأن وورثته أن يملك ذلك العين وقد سبق الكلام على هذا في كتاب الزكاة قوله قال مجي عنها فيه دليل على أنه يجوز لابن أبي جحج عن أمه أو أبيه وان لم يوص وسبق في الكلام على ذلك في الحج ان شاء الله تعالى

• (أبواب صوم التطوع) •

• (باب صوم ست من شوال) •

(عن أبي أبوب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال فذلك صيام الدهر) رواه الجماعة إلا البخاري واللفظ في ورواه أحمد من حديث جابر وعن ثوبان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من صام رمضان وستة أيام بعد الفطر كان تمام السنة من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها رواه ابن ماجه حديث ثوبان أخرجه أيضا النسائي وأحمد والدارمي والبخاري في الباب عن جابر عند أحمد وعبد بن حميد والبخاري وهو الذي أشار إليه المصنف وفي إسناده عمرو بن جابر وهو ضعيف كذا في مجمع الزوائد وعن أبي هريرة عند البخاري وأبي نعيم والطبراني وعن ابن عباس عند الطبراني في الأوسط وعن البراء بن عازب عند الدارقطني وقد استدلل بأحاديث الباب على استحباب صوم ستة أيام من شوال واليه ذهب الشافعي وأحمد ودود وغيرهم وبه قالت المعتزلة وقال أبو حنيفة ومالك يكره صومها واستدلوا على ذلك بأنه ربما ظن وجوبه وهو باطل لا يليق بعقل فضلا عن عالم نصب مثله في مقابلة السنة الصحيحة الصريحة وأيضا يلزم مثل ذلك في سائر أنواع الصوم المرغوب فيها ولا قائل به واستدل مالك على الكراهة بما قال في الموطأ من أنه ما رأى أحدا من أهل العلم يصومها ولا يفتي أن الناس إذا تركوا

العمل

ابن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا تحتموا بالعقيق فانه مبارك فكان البخاري أشار إلى هذا

وتخيموا أمر بالتخيم أي النزول هناك لم يكن حتى ابن الجوزي في الموضوعات أنه تعصيف وان الصواب بالمنة الفوقية

من المنام وانما طاله انجاء لانه وقع في معظم الطرق ما يدل على انه من الضم وهو من طريق يعقوب بن الوليد عن هشام
بالقظه وقد وقع في حديث عمر بن الخطاب واما بالعقيق ١٢١ فان جبريل أتاني به من الجنة الحديث

وأما سنده ضعيفة قاله في الفتح
(وقل عمر في حجة) أي قل جعلتها
عمرة وهذا دل على انه صلى الله
عليه وآله وسلم كان قارنا وأبعد
من قال معناه عمرة مدرجة في حجة
أي أن عمل العمرة يدخل في عمل
الحج فيجزي لهم اطواف واحد
ومن قال ان معناه ان يعمر في
تلك السنة بعد فراغ حجه فهذا
أي بعد من الذي قبله لانه صلى الله
عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك نعم
يحتمل أن يكون أمر بان يقول
ذلك لأصحابه ليعلمهم مشروعية
القران وهو كقوله دخلت
العمرة في الحج قاله الطبري
واعترضه ابن المنير في الحاشية
فقال ليس نظيره لان قوله دخلت
الحج تأسيس قاعدة وقوله عمرة
في حجة بالتمكين يستدعي الوحدة
وهو إشارة الى الفعل الواقع من
القران اذ ذلك قال الحافظ ابن
عمر ويؤيده ما في كتاب الاعتصام
بالقظه عمر وحجة بواو العطف
وفي الحديث فضل العقيق
كفضل المدينة وفضل الصلاة
فيه وفيه استحباب نزول الحاج
في منزلة قريبة من البلاد ومبيتهم
بها الاجتماع اليهم من تأخر منهم
عن أراد مرافقتهم وليست درك
حاجته من نسجامة لا فيرجع
اليها من قرب وهذا الحديث
أخرجه في المزارعة والاعتصام

العمل بنية لم يكن تركهم دليلا لترديه السنة قال النووي في شرح مسلم قال أصحابنا
والافضل أن تصام الست متواليمة عقب يوم النطر قال فان فرقها أو أخرها عن أوائل
شوال الى آخره حصلت فضيلة المتابعة لانه يصدق انه أتبعه ستامن شوال قال قال العلماء
وانما كان ذلك كصيام الدهر لان السنة بعشر أمثالها فمرضان بعشرة أشهر والستة
بشهرين وقد جاءه في حديث مرفوع في كتاب النسائي قوله ستامن شوال على صيغة
المؤنث ولو قال ستمة بالهاء لكان صحيحا لان المعدود المميز اذا كان غير مذكور اطلاقا
جازت كبريمه وتأتيه يقال صمتا وستة وخمسا وخمسة وانما يلزم اثبات الهاء مع
المذكور اذا كان مذكورا لفظا وحدها مع المؤنث اذا كان كذلك وهذه قاعدة مسلوكة
صرح بها أهل اللغة وأئمة الأعراب قوله بعد النطر أي بعد اليوم الذي ينظر فيه وهو
يوم عيد الاطراف فيحمل المطلق على المقيد ويكون المراد بالست ثاني النطر الى آخره
ولكنه يبقى النظر في البعدية المذكورة هل يلزم ان تكون متصلة بيوم النطر بلا فصل
أو يجوز اطلاقها على كل يوم من أيام شوال لكونه باعد يوم النطر وهكذا يقال في قوله
ثم أتبعه ستا لان الاتباع يحتمل ان يكون بلا فاصل بين التابع والمتبوع لا يصلح
للصوم وهو يوم النطر ويحتمل ان يجوز اطلاقه مع الشامل وان كثرهما كان التابع
في شوال

• (باب صوم عشر ذي الحجة وتأكيد يوم عرفة لغير الحاج) •

(عن حنيفة قالت أربعمائة يكرهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صيام
عاشوراء والعشر وثلاثة أيام من كل شهر والركعتين قبل الغداة رواه أحمد والنسائي
وعن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين
ماضية ومستقبله صوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية ورواه الجماعة الا البخاري
والترمذي وعن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم
عرفة بعرفات رواه أحمد وابن ماجه وعن أم الفضل أنهم شكوا في صوم النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يوم عرفة فأرسلت اليه بلبن فشرب وهو يحطب الناس بعرفة متفق عليه
وعن عتبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة ويوم النحر وأيام
النشر يقرب عبادنا أهل الاسلام وهي أيام اكل وشرب رواه الخمسة الا ابن ماجه وصححه
الترمذي حديث حنيفة أخرجه أبو داود ولكنه لم يسهل ما يدل على ان بعض أزواج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وافقه قالت كان يصوم تسع ذي الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة
أيام من كل شهر وأول اثنين من الشهر والخميس وقد اختلف فيه على هندية بن خالد فرواه
عن امرأته عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى عنه عن حنيفة وروى عنه

١٦ نيل ح وأبو داود في الحج وكذا ابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أرى) بضم الهمزة أي في المنام وفي رواية كرى يروى بتقديم الراء أي رآه غيره (وهو

معمر (على لفظ اسم الفاعل من التعريس وفي رواية في معمر بن قيس الرازي لانه اسم مكان) (بذي الحليفة يظن الوادي) أي
 وادي العقين كادل عليه حديثه ١٢٢ السابق (قيل له انك بيطعم امة باركة عن يعلى بن أمية) القيمي

المعروف بابن منية بضم الميم
 وسكون النون رفح تصبغة
 وهي أمه وقيل جدته (رضي الله
 عنه أنه قال عمر) بن الخطاب
 (رضي الله عنه أرنى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم حين يوحى
 اليه قال فبينما النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم بالجرأة
 بكسر الجيم واسكان العين
 وتخفيف الراء كما ضبطه جماعة
 من اللغويين ومحدثي الحديث
 ومنهم من ضبطه بكسر العين
 وتثنية الراء عليه أكثر الحديثين
 قال صاحب المطالع أكثر
 الحديثين يشددون وأهل الالب
 بخطونهم ويخففون وكلاهما
 صواب (ومعه) صلى الله عليه
 وآله وسلم (نفر من أصحابه) جماعة
 منهم وكان ذلك في سنة ثمان
 (جاهد رجل) قال في الفتح لم
 أعرف اسمه لكن ذكر ابن
 فحون في الذيل عن نفسه
 الطرطوشي ان اسمه عطاء بن
 منية قال بن فحون فان ثبت
 ذلك فهو أخو يعلى الرازي
 (فقال يا رسول الله كيف ترى
 في رجل أحرم مرة وهو متضخم)
 أي متلطم (بطيب فسكت النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ساعة
 فجاءه الوحي فاشار عمر رضي الله
 عنه إلى بخت وعلى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قوب

عن أم سلمة وبتقدم في كتاب العيدين أحاديث تدل على فضيلة العمل في عشر ذي الحجة
 على العموم والصوم مندوح تحتها وأما ما أخرجه مسلم عن عائشة أنها قالت ما رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صام في العشرة قط وفي رواية لم يصم العشرة قط قال
 العلماء المراد انه لم يصمها العارض مرض أو سوء نرا أو غيرهما أو ان عدم رؤيته لها ما
 يستلزم عدمه على انه قد ثبت من قوله ما يدل على مشروعية صومها كما في حديث
 الباب فلا يقدح في ذلك عدم العمل وحديث أبي قتادة روى من طريق جماعة من
 الصحابة منهم زيد بن أرقم ومسلم بن سعد وقتادة بن النعمان وابن عمر عند الطبراني ومن
 حديث عائشة عند أحمد وفي الباب عن أنس وغيره وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا
 أبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي وصححه بر خزيمة والحاكم وفي اسنادهم هدى
 الهجرى وهو مجروح ولورواه العقيلي في الضعفاء من طريقه وقال لا يتابع عليه قال وقد
 روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأسانيد جيد انه لم يصم يوم عرفة به ولا يصح عنه
 نهى عن صيامه وحديث أم الفضل أخرجه نحوه الشيخان من حديث سمرة وأخرجه
 النسائي والترمذي وابن حبان من حديث ابن عمر بلانظرت جمعت مع رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فلم يصم ومع أبي بكر كذلك ومع عثمان فلم يصم وأما لأصومه ولا أمر به ولا
 نهى عنه وأخرجه النسائي من حديث ابن عباس وحديث عقبه في معناه أحاديث
 باقية ذكر بعضها في باب النهى عن صوم العيدين وأيام التذريق قولنا صيام عاشوراء
 سياتى البحث عنه وكذلك يأتى الكلام على قوله وثلاثة أيام من كل شهر نقول والعشر فيه
 دليل على استحباب صوم عشر ذي الحجة وعلى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم
 يوم عرفة ورواية أبي داود التي قد مرنا بلفظ تسع ذي الحجة قولنا صوم يوم عرفة يكفر
 سنتين الخ في بعض النسخ الحديث احتسب على الله ان يكفر السنة التي قبله والسنة التي
 بعده وقد استشكل تكفيره السنة الآتية لان التكفير التغطية ولا تكون لاشئ قد
 وقع وأجيب بان المراد يكفره بعد وقوعه أو المراد انه يطفئ به فلا يأتى بذنب فيه بسبب
 صيامه ذلك اليوم وقد قيد ذلك جماعة من المعتزلة وغيرهم بالصغار قال النووي فان لم
 تكن صغائر كفر من الكبائر وان لم تكن كبائر كما زيادة ورفع الدرجات والحديث
 يدل على استحباب صوم يوم عرفة وكذلك الأحاديث الواردة في معناه التي قدمنا الإشارة
 اليها وإلى ذلك ذهب عمرو وعائشة وابن الزبير واسامة بن زيد وعثمان بن أبي العاص والعروة
 وكان ذلك يجب الحسن ويحكيه عن عثمان وقال قتادة انه لا بأس به اذ لم يضعف عن
 الدعاء ونقله البيهقي في المعرفة عن الشافعي في القديم واختاره الخطابي والمتولى من
 الشافعية وروى في الفتح عن الجمهور انه يستحب افطاره حتى قال طاعن افطره
 لينة قوى به على الذكركا له مثل أجرة الصائم وقال يحيى بن سعيد الانصاري انه يجب فطار
 يوم عرفة للحاج واعلم ان ظاهر حديث أبي قتادة لمذكور في الباب انه يستحب صوم

قد أطل به) أخرج من الثوب له كالأطلة يستظن به (فادخلت رأي) إبراهيم صلى الله عليه وآله وسلم حال
 نزول الوحي وهو محمول على ان عمر وبعلى علما انه صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره الاطلاع عليه في ذلك الوقت لان فيه تقوية

الايان بمشاهدة حال الوحي المكرم (فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صر الوجه وهو يقط من الغمط وهو صوت النفس المتوردة من النائم والمغمى عليه من شدة ثقل الوحي أى ينفض ١٢٣ وهذا الطبراني في الأوسط وابن

أبي حاتم ان الآية التي أنزلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم حينئذ قوله ته الى وأتوا الحج والعمر لله ويسـتفاد منه ان المأمور به وهو الاتمام يستدعي وجوب اجتناب ما يقع في العمرة (ثم سري عنه) صلى الله عليه وآله وسلم أى كشف عنه شيئا فشيئا وروى بضعيف الراوى كشف عنه ما يشاء من ثقل الوحي يشل سروت الثوب وسريته نزعتة والتشديد أكثر لافاد التدرج (فقال أين السائل عن العمرة فأبى رجل فقال اغسل الطيب الذي بك) وهو أعم من أن يكون بثوبه أو ببدنه واستدل به على منع استدامة الطيب بعد الاسرام للامر بغسل أثره من الثوب والبسند لعموم قوله اغسل الطيب الذي بك وهو قول مالك ومحمد بن الحسن وأجاب الجمهور باب قصة يعلى كانت بالجرانة سنة ثمان بلا خلاف كما مر وقد ثبت عن عائشة انها طيبته صلى الله عليه وآله وسلم يدها في حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف وانما يؤخذ بالآخر قال آخر من الامر (ثلاث مرات) هو نص في تكرار الغسل أو المعنى قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث مرات اغسل الثوب

يوم عرفة مطلقا ظاهر حديث عتبة بن عامر المذكور في الباب أيضا انه يكر صومه مطلقا لجمعه له قرييا في الذكرا يوم النحر وأيام التشريق وتعليل ذلك انها عيد وانما أيام أكل وشرب وظاهر حديث أبي هريرة انه لا يجوز صومه بعرفات فيجمع بين الاحاديث بان صوم هذا اليوم مستحب لكل أحد مكره لمن كان بعرفات حاجا والحكمة في ذلك أنه ربما كان مؤديا الى الضعف عن الدعاء والذكريوم عرفة هنالك والقيام باعمال الحج وقيل الحكمة انه يوم عيد لاهل الموقف لاجتماعهم فيه وبؤيده حديث أبي قتادة وقيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما أفطرقه موافقة يوم الجمعة وقد نسي عن افراده بالصوم كما سبأني ويرده هذا حديث أبي هريرة المصحح بالنهي عن صومه مطلقا قوله فشرب وهو يخطب فيه داليل على جواز الاكل والشرب في احوال من غير كره هذوى رواية البخاري من حديث معوية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم شربه والناس ينظرون اليه قوله عيد فاهل الاسلام فيه دليل على ان يوم عرفة وبقية أيام التشريق التي بعد يوم النحر أيام عيد

(باب صوم المحرم ونأ كيد عاشوراء)

(قد سبق انه صلى الله عليه وآله وسلم مثل أى الصيام بعد رضاء أفضل قال شهر الله المحرم وعن ابن عباس وسئل عن صوم عاشوراء فقال ما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صام يوما يطاب فضله على الايام الا هذا اليوم ولا شهر الا هذا الشهر يعني رمضان وعن عائشة قالت كان يوم عاشوراء يوما تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصومه فلما قدم المدينة صامه وأمر الناس بصيامه لما فرض رمضان قال من شاء صامه ومن شاء تركه وعن سابقين الا كوع قال أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من أسلم ان اذن في الناس ان من كان اكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن اكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء وعن عائشة ان الاشعث بن قيس دخل على عبد الله وهو يطعم يوم عاشوراء فقال يا أبا عبد الرحمن ان اليوم يوم عاشوراء فقال قد كان يصام قبل ان ينزل رمضان فلما نزل رمضان تركه فان كنت مفطرا فاطم وعن ابن عمر ان اهل الجاهلية كانوا يصومون يوم عاشوراء وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صامه والمسالمون قبل ان يفرض رمضان فلما فرض رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يوم عاشوراء يوم من أيام الله فمن شاء صامه وكان ابن عمر لا يصومه الا ان يوافق صيامه وعن أبي موسى قال كان يوم عاشوراء تعظمه اليهود وتخصه عبيد انقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموه أنتم وعن ابن عباس قال قدم النبي صلى الله

فلا يكون فيه تنصب من على أمره بثلاث غسلات وعلى الاول فهمه ابن المنبر لكن لو كان في الحديث ما يدل على ان الخلق كان في الثوب أمكن ما قاله لكن ظاهره ان الخلق كان في بدنه لا في ثيابه اقلوه وهو متضمن بطيب واذا كان الخلق في البدن

أمكن ان تزول وانتهت ولونه الكاكية بغسله ثلاث مرات لان مخلوق العجايب بالبدن أخف من مخلوقه بالنوب قاله في المصاييح
(وانزع عنك الجلبة واصنع في عمرتك كما تصنع ١٢٤ في حجتك) وعند مسلم من طريق قيس بن سعد عن عطاء في هذا الحديث

عليه وآله وسلم قرأ في اليوم عاشر ما هذا قالوا يوم صالم نجى الله فيه
موسى وبنى اسرائيل من عدوه - م فصامه موسى فقال أنا أحق بموسى منكم فصامه
وأمر بصيامه وعن معاوية بن أبي سفيان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يقول إن هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه وأما صائم فمن شاء صام ومن شاء
فليس فطره تنفق على هذه الأحاديث كلها وأكثرها يدل على ان صومه واجب ثم نسخ و يقال
يجب بحال بدليل خبر معاوية وانما نسخنا كيدا استصباها (قوله قد سبق انه صلى الله
عليه وآله وسلم سئل الخ هذا الحديث ذكره المصنف رحمه الله تعالى في باب ما جاء في قيام
الليل من أبواب صلاة التطوع وهو للجماعة الا البخاري عن أبي هريرة وفيه دليل على
ان أفضل صيام التطوع صوم شهر المحرم ولا يعارضه حديث أنس عند الترمذي قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الصوم أفضل بعد رمضان قال شعبان لتعظيم
رمضان لان في سنة اده صدقة بن موسى وليس بالقوى وعما يدل على فضيلة الصيام
في المحرم ما أخرجه الترمذي عن علي بن عبد الله السلام وحسنه انه سمع رجلا يقول رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وهو قاعد فقال يا رسول الله أي شهر تأمرني ان أصوم بعد شهر
رمضان فقال ان كنت صائما بعد شهر رمضان فصم المحرم فانه شهر الله فيه يوم نأب فيه على
قوم ويترب فيه على قوم وقد امتدت كل قوم أكثر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صوم
شعبان دون المحرم مع كون الصيام فيه أفضل من غيره وأجيب عن ذلك بجوابين الاول
انه صلى الله عليه وآله وسلم انما علم فضل المحرم في آخر حياته والثاني لانه كان يعرض له
فيه سفرا أو مرض أو غيره مما قيل عن صوم عاشوراء قال في الفتح هو بالمدعى المشهور
وحكى فيه النصر وزعم ابن دريد انه اسم اسلامي وأنه لا يعرف في الجاهلية ووردت ابن
دحية بان ابن الامرابي حكى انه سمع في كلامهم خابوراء كذا في الفتح وبحديث عائشة
المذكور في الباب ان الجاهلية كانوا يصومونه ولكن صومهم لم يلبس - تلزم ان يكون
مسمى عندهم بذلك الاسم قال في الفتح أيضا واختلف أهل الشرع في تعيينه فقال الأكثر
هو اليوم عاشوراء قال القرطبي عاشوراء معدول عن عاشوراء المعجمة والتعظيم وهو
في الأصل صفة الليلة العاشرة لانه مأخوذ من العشر الذي هو اسم له فقد واليوم مضاف
اليها فاذا قيل يوم عاشوراء كأنه قيل يوم الليلة العاشرة انهم لم يسموا - دلوا به عن الصفة
غلبت عليه اللاحقة فامتدوا عن الموصوف فخذوا الليلة فصار هذا اللفظ علما على
اليوم العاشر و ذكر أبو منصور الجواليقي انه لم يسمع قاعولا الا هذا وضاروا وساروا
والاولا من اضاروا والساد والذال قال لزين بن المنبهي الا أكثر على ان عاشوراء هو اليوم
العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية وقيل هو اليوم التاسع
على الاول اليوم مضاف لليلة الماضية وعلى الثاني هو مضاف لليلة الآتية وقيل

فقال ما كنت صائما في حجتك
فاصنع في عمرتك ونك وهو دال على
انه كان يعرف اعمال الحج قبل
ذلك قال ابن العربي كأنهم كانوا
في الجاهلية يخلطون الثياب
ويجتنبون الطيب والاحرام
اذ حجوا وكانوا يتساهلون في
ذلك في العمرة فاخبره النبي صلى
الله عليه وآله وسلم ان حجراهما
واحد وقال ابن المنبر في الحاشية
قوله واصنع معناه ترك لان المراد
بيان ما يجتنبه المحرم فيؤخذ
منه فائدة حسنة وهي ان الترك
فعل قال واما قول ابن بطال أراد
الادعية وغيرها مما يشترك فيه
الحج والعمرة فتميمه نظير
لان التروك مشتركة بخلاف
الاعمال فان في الحج أشياء زائدة
على العمرة كالأوقوف وما بعده
وقال لنووي كما قال ابن بطال
وزاد ويقتضى من الاعمال
ما يختص به الحج وقال بابجي
المأمور به غير نزع الثوب وغسل
المخلوق لانه صرح لهما فلم يبق
الا الضدية كذا قال ولا وجه
لهذا المحصر بل الذي تبين من
طريق أخرى ان المأمور به
العمل والنزع وذلك ان عند
مسلم والنسائي من طريق سفيان
عن عمرو بن دينار عن عطاء في
هذا الحديث قال ما كنت
صائما في حجتك قال أنزع عنك هذه

الثياب وأغسل عنك هذا المخلوق فقال ما كنت صائما في حجتك واصنع في عمرتك وسئل بهدا
الحديث على ان من أصابه طيب في اجرامه ناسيا أو جاهلا ثم علم فبادر الى ازالته فذلك كفارة عليه وقال مالك ان طال ذلك لم يزل

دم وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية يجب مطلقا وعلى أن الحرم إذا صار عليه محيط نزع ولا يلزمه تمزيقه ولا شقه خلافا للأنبي
والشعبي حيث قال لا ينزعه من قبل رأسه لأنه يصير مغطيا لرأسه ١٢٥ أخرجه ابن أبي شيبة عنهم ما رووه عن علي

نحوه وكذا عن الحسن وأبي
قلاية وقد وقع عند أبي داود
أخلع عنك الجبة فخلعها من قبل
رأسه وعلى أن المفتي أو الحاكم
إذا لم يعلم الحكم بك حتى يبين
له وعلى أن بعض الأحكام ثبتت
بالوحي وإن لم يكن مما يتلى وعلى
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لم يكن يحكم بالاجتهاد إلا إذا
لم يحضره الوحي ورواه حديث
الباب مكيون الأشيخ البخاري
فبصري وفي سنده انتطاع إلا
أن كان صدوقا حضر مراجعة
يعلى وعمر فيكون مقصدا لآلانه
قال إن يعلى قال لعمر ولم يقل
إن يعلى أخبر أنه قال لعمر قال
الحافظ في الفتح لكن سيأتي في
أبواب العمرة من وجه آخر عن
صهوان بن يعلى عن أبيه فذكر
الحديث وأخرجه أيضا في
فضائل القرآن والمغازي ومسلم
في الحج وكذا أبو داود والترمذي
والنسائي (عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
ورضى عنها قالت كنت أطلب
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم لأمره) أي لأجل
أمره (حين يحرم) أي قبل
أن يحرم كما هو لفظ رواية مسلم
والترمذي لأنه لا يمكن أن يراد
بالأمر هنا فعله لالأمر فان
التطيب في الأحرار ممنوع فلا

أنما سمى يوم التاسع عاشورا أخذ من أو راد الأبل كانوا إذا رعدوا الأبل ثمانية أيام ثم
أوردوها في التاسع قالوا وردنا عشر أبكسر العين وروى مسلم من حديث الحكم بن
الأعرج أنه أتيت إلى ابن عباس وهو متوسد رداءه فقلت أخبرني عن يوم عاشورا قال إذا
رأيت هلال الحرم فاعددوا صبح يوم التاسع صائما قلت أهكذا كان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يصوم قال نعم وهذا ظاهره أن يوم عاشورا هو التاسع انتهى كلام الفتح وقد
تأول قول ابن عباس هذا الزين بن المنير بأن معناه أنه ينوي الصيام في الليلة المتعقبة
للتاسع وقواء الحافظ بحديث ابن عباس إلا أني أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا كان
المقبل أن شاء الله صمنا التاسع فلم يأت العام المقبل حتى توفي قال فانه ظاهر في أنه صلى الله
عليه وآله وسلم كان يصوم العاشر وهم يصوم التاسع فثبت قبل ذلك وأقول الأولى أن
يقال إن ابن عباس أرشد السائل إلى اليوم الذي يصام فيه وهو التاسع ولم يجب عليه
بتعيين يوم عاشورا أنه اليوم العاشر لأن ذلك مما لا يستل منه ولا يتعلق بالسؤال عنه
فائدة فإن ابن عباس لم يفهم من السائل أن مقصوده تعيين اليوم الذي يصام فيه أجاب
عليه بأنه التاسع وقوله نعم بعد قول السائل أهكذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصوم يعني نعم هكذا كان يصوم لو أتى لأنه قد أخبرنا بذلك ولا بد من هذا لأنه صلى الله عليه
وآله وسلم مات قبل صوم التاسع وتأويل ابن المنير في غاية البعد لأن قوله وأصبح يوم
التاسع صائما لا يحمي له وسيأتي لكلام ابن عباس وتأويل آخر قوله ما علمت الخ هذا
يقضي أن يوم عاشورا أفضل الأيام للصيام بعد رمضان ولكن ابن عباس أسند ذلك إلى
علمه فليس فيه ما يردع لم يفهم وقد تقدم أن أفضل الصوم بعد رمضان على الإطلاق صوم
الحرم وتقدم أيضا في الباب الذي قبل هذا أن صوم يوم عرفة يكفر سنتين وصوم يوم
عاشورا يكفر سنة وظاهره أن صيام يوم عرفة أفضل من صيام يوم عاشورا قوله قال
قدم المدينة صاميه فيه تعيين الوقت الذي وقع فيه الأمر بصيام عاشورا وهو أول قدومه
المدينة ولا شك أن قدومه كان في ربيع الأول فحينئذ كان الأمر بذلك في أول السنة
الثانية وفي السنة الثانية فرض شهر رمضان فعلى هذا لم يقع الأمر بصوم عاشورا
لأن سنة واحدة ثم فوض الأمر في صومه إلى المتطوع قوله من شاء صامه ومن شاء
تركه هذا يرد على من قال يقاء فرضية صوم عاشورا كما نقله القاضي عياض عن بعض
السلف ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه ليس إلا أن يفرض والإجماع على أنه مستحب
وكان ابن عمر يكره قصده بالصوم ثم انعتد الإجماع بعده على الاستحباب قوله وعن سادة
ابن الأكواع قد تقدم شرح هذا الحديث في باب الصبي يصوم إذا طاق قوله إن أهل
الجاهلية كانوا يصومون الخ في حديث عائشة أنها كانت تصومه قرين قال في الفتح
وأما صيام قرين لعاشوراء لمعلمهم تلقوه من الشرع السالف كانوا يعظمونه بكرة
الكعبة وغير ذلك قال الحافظ ثم رأيت في المجلس الثالث من مجالس الباغندي الكبير

شأنه والمراد إرادة الأحرار وقد دل على ذلك رواية أنس بن مالك حين أراد الأحرار وحقيقة قولها كنت أطلب تطيب بدنه
ولا يتناول ذلك تطيب ثيابه وقد دل على اختصاصه بدنه الرواية الأخرى التي فيها كنت أجود ويص الطيب على رأسه

ولحيته وقد اتفق الشافعية على انه لا يستحب تطيب الثياب عند اعادة الاحرام وشذ المتولي في كى قولاً باستحبائه نعم في جواز خلاف والاصح الجواز فلو

١٢٦

عن عكرمة انه سئل عن ذلك فقال اذنت قريش ذنبا في الجاهلية فعظم في صدرهم ففيل لهم صوموا عاشوراء يكفر ذلك انتهى قوله فرأى اليه ونصوم عاشوراء في رواية لمسلم فوجد اليه ووصيه اما وقد استشكل ظاهر هذا الخبر لاقتضائه انه صلى الله عليه وآله وسلم حين قدمه المدينة وبعد اليه ووصيه ما يوم عاشوراء وانما قدم المدينة في ربيع الاول را جيب بان المراد ان اول علمه بذلك وسؤاله عنه كان بعد ان قدم المدينة أو يكون في الكلام حذف وتقدمه قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة فاقام الى يوم عاشوراء فوجد اليه وفيه صيا ما ويحتمل ان يكون أو انك اليه وكانوا يحسبون يوم عاشوراء بحساب السنين الشمسية فصا في يوم عاشوراء بحسابهم اليوم الذي قدم فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة قوله فصامه وأمر بصيامه قد استشكل رجوعه صلى الله عليه وآله وسلم الى اليه وفي ذلك وأجاب المازري باحتمال ان يكون أوحى اليه بصومهم أو تواتر عنده الخبر بذلك أو أخبره من أسلم منهم كابن سلام ثم قال ليس في الخبر انه ابتداء الأمر بصيامه بل في حديث عائشة التصريح بأنه كان يصومه قبل ذلك فغاية ما في القصة انه لم يحدث له بقول اليه وتجدد حكم ولا مخالفة بينه وبين حديث عائشة ان أهل الجاهلية كانوا يصومون كما تقدم اذ لا مانع من تواتر القريظة بين علي صيامه مع اختلاف السبب في ذلك قال القوطي وعلى كل حال فلم يصح اقتداءهم به فانه كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في الوقت الذي يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينه عنه نزل ولم يكتب عليكم صيامه الخ هذا كله من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما بينه النسائي واستدل به على انه لم يكن فرضا قط كما قال المصنف قال الحافظ ولا دلالة فيه لاحتمال ان يريد ولم يكتب عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان وغايته انه عام خص بالدلالة لدلالة على تقدم وجوبه ويؤيد ذلك ان معاوية انما صحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سنة الفتح والذين شهدوا أمره بصيام عاشوراء والذين شهدوا في السنة الاولى أقول العام الثاني ويؤخذ من مجموع الاحاديث انه كان واجبا لثبوت الامر بسومه ثم تأكد الامر بذلك ثم زيادة التأكيد بالنسبة العام ثم زيادته بأمر من أكل بالامانة ثم زيادته بأمر الامهات أن لا يرضعن فيه الاطفال ومقول ابن مسعود الثابت في مسلم لما فرض رمضان ترك عاشوراء مع العلم بأنه ما ترك استحبابه بل هو باق فدل على ان المتروك وجوبه وأما قول بعضهم المتروك تأكيده استحبابه والباقي مطلق الاستحباب فلا يخفى ضعفه بل تأكيده استحبابه باق ولا سيما مع استقرار اللاحتمال به حتى في عام وفاته صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال ابن بقيب لاصوم من التاسع كما سياتي وترغيبه فيه واخباره بأنه يكفر سنة فأي تأكيده بلغ من هذا (وعن ابن عباس قال لما صام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عاشوراء وأمر بصيامه قالوا يا رسول الله

الوجوب (ولعله) أي تحمله من مخطورات الاحرام بعد ان يرى ويحلق (قبل ان يطوف بالبيت) طواف الافاضة وفيه استحباب الطيب عند الاحرام وجواز استدامته بعد الاحرام وانه لا يضرب بقاء لونه ورائحته وانما يحرم ابتداءه في الاحرام وهو قول الجمهور وعن مالك يحرم لكن لا فدية وقال محمد بن الحسن يكره ان يتطيب قبل الاحرام بما بقي عينه بعده واستحب الطيب أيضا بعد التيمم الاول قبل الطواف وادعى بعضهم ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم قاله المذهب وابن التتار وأبو النرج من المالكية ورجحه ابن العربي ونهق بان الخصائص لا تثبت بالقياس (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول) أي يرفع صوته بالتلبية حال كونه (ملبدا) شعر رأسه فهو الصمغ فيضم الشعر ويلتصق بعضه ببعض احترازا عن تمططه وتقهقه انما يفعل ذلك من بطول كونه في الاحرام واستقيده منه استحباب التلبيد وقد نص عليه الت في هذا الحديث أخرجه أيضا في اللباس وكذا مسلم وأبو داود

والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه قال ما أكل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) والله (وسلم الامن عند المجديعي مسجد ذي الحليفة) واقطعت رواية سفيان الذي لم يذكر البخاري هذا بيده التي يكذبون

فيم اعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما اهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامن عند مسجد ذي الحليفة
 أخرجه الحميدي في مسنده وكان ابن عمر يكره على رواية ابن عباس ١٢٧

على البيداء أهل والبيداء هذه
 كما قاله أبو عبيد البكري وغيره
 فوق على ذي الحليفة لمن صعد
 من الوادي وعند البصري من
 طريق صالح بن كيسان من نافع
 عن ابن عمر قال أهل النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم حين استوت
 به راحلته فاقمة فهذه ثلاث
 روايات ظاهرها التدافع لكن
 قد أوضح هذا ابن عباس فيها
 رواه أبو داود والحاكم من
 طريق سعيد بن جبيرة قلت لابن
 عباس عجت لاختلاف أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم في اهلاله فذكر الحديث
 وفيه فلما صلى بمسجد ذي الحليفة
 ركعتين أوجب من مجلسه فأهل
 بالحج حين فرغ منها فسمع منه
 قوم فخطبوه ثم ركب فلما استقلت
 به راحلته أهل وأدرك ذلك منه
 قوم لم يشهدوا في المرة الاولى
 فسمعوه حين ذلك فقاموا انما
 أهل حين استقلت به راحلته
 ثم مضى فلما أشرف البيداء
 أهل وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه
 فنقل كل واحد ما سمع وانما كان
 اهلاله في صلاة وإيم الله ثم أهل
 ثانيا وثالثا وقد اتفق فقهاء
 الامصار على جواز جميع ذلك
 وانما الخلاف في الافضل
 وحديث الباب أخرجه مسلم
 في الحج وكذا أبو داود والترمذي

انه يوم معظمه اليهود والنصارى فقال فاذا كان عام المقبل ان شاء الله صمنا اليوم التاسع
 قال فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه مسلم وأبو داود
 وفي لفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني بقيت الى قابل لاصوم من التاسع
 يعني يوم عاشوراء ورواه أحمد ومسلم وفي رواية قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود صوموا قبلي يوما وبعده يوما ورواه أحمد (رواية
 أحمد هذه ضعيفة منكرة من طريق داود بن علي عن أبيه عن جده رواه عنه ابن أبي
 ليلى قوله معظمه اليهود والنصارى استشكل هذا بان التعليل بنجاة موسى وغرق
 فرعون مما يدل على اختصاص ذلك بموسى واليهود وأجيب باحتمال أن يكون سبب
 تعظيم النصارى أن عيسى كان يصومه وهو عالم بفسخ من شريعة موسى لأن كنهها
 منها ما نسخ بشريعة عيسى لقوله تعالى ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم وأكثر
 الاحكام انما يتلقاها النصارى من التوراة وقد أخرج أحمد عن ابن عباس أن السفينة
 استوت على الجودي فيه فصامه نوح وموسى شكر الله تعالى وكان ذكرا موسى دون
 غيره لما شاركته في الفرح باعتبار نجاتهم ما وغرق أعداؤهم ما قولهم صمنا اليوم التاسع
 يحتمل أن المراد أنه لا يقتصر عليه بل يضيفه الى اليوم العاشر اما احتياطه واما مخالفة
 لليهود والنصارى ويحتمل أن المراد أنه يقتصر على صومه واكتنه ليس في اللفظ ما يدل
 على ذلك ويؤيد الاحتمال الاول قوله في آخر الحديث صوموا قبلي يوما وبعده يوما
 فانه صريح في مشروعية ضم اليومين الى يوم عاشوراء وقد أخرج الحديث المذكور
 بمثل اللفظ الذي رواه أحمد البيهقي وذكره في التلخيص وسكت عنه وقال بعض أهل العلم
 ان قوله صمنا التاسع يحتمل أنه أراد نقل العاشر الى التاسع وأنه أراد ان يضيفه اليه في
 الصوم فلما توفي قبل ذلك كان الاحتياط صوم اليومين انتهى والظاهر أن الاحوط
 صوم ثلاثة أيام التاسع والعاشر والحادي عشر فيكون صوم عاشوراء على ثلاث
 مراتب الاولى صوم العاشر وحده والثانية صوم التاسع معه والثالثة صوم الحادي
 عشر معه ما وقد ذكر معنى هذا الكلام صاحب الفتح قوله في يوم عاشوراء قد تقدم
 تأويل كلام ابن عباس بأن يوم عاشوراء هو اليوم التاسع وتأوله النووي بأنه مأخوذ
 من اظلام الابل فان العرب تسمى اليوم الخامس من أيامه رابعا وكذا باقي الايام وعلى
 هذه النسبة فيكون التاسع عاشرًا قال وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف ان
 عاشوراء هو اليوم العاشر من الحرم عن قال بذلك سعيد بن المسيب والحسن البصري
 ومالك وأحمد وصح وخلائق قال وهذا ظاهر الاحاديث ومقتضى اللفظ وأما تقدير
 أخذه من الاظلام فبعد انتهى

(باب ما جاء في صوم شعبان والاشهر الحرم)

والفساني (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان أسامة بن زيد) كان ردف النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي رديته وهو الذي
 يركب خلف الراكب (من عرفة) بوضع الوقوف الى المزدلفة) بكبير اللام اسم فاعل من الازدلاف وهو القرب لان الحاج

إذا أفاضوا من عرفته يزادون اليها أي يقرَّبون منها ويقدمون اليها أو ليجيئهم اليها في ذلك من الليل (ثم اردف) صلى الله عليه وآله وسلم (الفضل) بن العباس بن عبد المطلب ١٢٨ (من المزدلفة إلى منى) نواضعاً منه صلى الله عليه وآله

وسلم وليحدثنا عنه بما يتفق له في تلك الحالة من التشريع ولذا اختار أحداث الاسنان كما يختارون لتسبيح الحديث قاله ابن المنير (فكلاهما قال لم يزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلبي حتى) أي إلى أن (رحى بحجرة العقبة) وهي حدمنى من جهة مكة من الجانب الغربي وفي الحديث جواز الازداف لكن إذا طأقه الدابة وان الركوب في الحج أفضل من المنى وأخرجهم مسلم (وعنه) أي عن ابن عباس (رضي الله عنه قال انطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة بين الظهر والعصر يوم السبت كما مر حبه الواقدي (بعد ما ترجل) أي سرح شعره (وادهن) استعمل الدهن قال ابن المنذر أجمع العلماء على أن للمعمر أن يأكل الزيت والشحم والدهن والشيرج وأن يستعمل ذلك في جميع بدنه سوى رأسه ولحيته وأجمعوا على أن الطبيب لا يجوز استعماله في بدنه ففرقوا بين الطبيب والزيت في هذا فقياس كون المحرم ممنوعاً من استعمال الطبيب في رأسه أن يساح له استعمال الزيت في رأسه (وليس أزاله ورداه هو وأصحابه فلم يمتد) أحداً (عن شيء من الازدية) جمع رداء (والازد)

(عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يصوم من السنة شهراً تاماً الا شعبان يصل به رمضان رواه الترمذى والنسائي ما جاءه كان يصوم شهرى شعبان ورمضان وعن عائشة قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم أكثر من شعبان فإنه كان يصومه كله وفي أقط ما كان يصوم في شهر ما كان يصوم في شعبان كان يصومه الا قليلاً ليل كان يصومه كله وفي أقط ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استكمل صيام شهر قط الا شهر رمضان وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً في شعبان متفق على ذلك كله) حديث أم سلمة - سنن الترمذى قوله شهر تاماً الا شعبان وكذا قول عائشة فإنه كان يصومه كله وقولها ليل كان يصومه كله ظاهره يخالف قول عائشة كان يصومه الا قليلاً وقد جمع بين هذه الروايات بأن المراد بالكل والقام الاكثر وقد نقل الترمذى عن ابن المبارك أنه قال جائز في كلام العرب إذا جامأ أكثر الشهر ان يقال صام الشهر كله ويقال قام فلان ليلته أجمع وأمله قد تعشى واشتغل ببعض أمره قال الترمذى كان ابن المبارك يجمع بين الحديثين بذلك وحاصله أن رواية الكل والقام مفسرة برواية الاكثر ومخصصة بها وأن المراد بالكل الاكثر وهو مجاز قليل الاستعمال واستبعده الطائفة قال لان لفظ كل تأكيد لا رادة الشغل ورفع التجوز فتفسره البعض منافاة قال فيتمهل على أنه كان يصوم شعبان كله نارة ويصوم معظمه أخرى لتلايتهم أنه واجب كله كرمضان وقيل المراد بقولها كله أنه كان يصوم من أوله فارة ومن آخره أخرى ومن أشانه طوراً فلا يخفى شيئاً منه من صيام ولا يخص بعضها منه بصيام بعض وقال الزين بن المنير أمان يحمل قول عائشة على المبالغة والمراد الاكثر وأمان يجمع بأن قولها أنه كان يصومه كله متأخر عن قولها أنه كان يصوم أكثر وإنه أخبرت عن أول الأمر ثم أخبرت عن آخره ويؤيد الأول قوله ولأصام شهراً كاملاً قط منذ قدم المدينة غير رمضان أخرجه مسلم والنسائي واختاف في الحكمة في أن كثره صلى الله عليه وآله وسلم من صوم شعبان فتبيل كان يشتغل عن صيام الثلاثة أيام من كل شهر استقرأ وغيره فقتبعت فيقهضها في شعبان أشار إلى ذلك ابن بطال ويؤيده ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر فربما أخر ذلك حتى يجمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان ولكن في إسناده ابن أبي ليلى وهو ضعيف وقيل كان يصنع ذلك لتعظيم رمضان ويؤيده ما أخرجه الترمذى عن أنس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الصوم أفضل بعد رمضان فقال شعبان لتعظيم رمضان ولكن إسناده ضعيف لان فيه صدقة بن وهب وليس بالقوى وقيل الحكمة في ذلك أن النساء كن يقضين ما عليهن من رمضان في شعبان فكان يصوم معهن وقيل الحكمة أنه يتعقبه رمضان وصومه مفترض فكان يكثر من الصوم في شعبان قدر

بضم الزاى واسكانه اجمع ازار (تلبس الازهررة التي تردع) أي كثر فيها الزعفران حتى ينفضه على ما يصوم من يلبسها قال عباس الفتح أوجه ومعنى الضم انها تبقى أثره (على الجلد) أي تصبغه وعند البخارى عن ابن عمر مرفوعاً ولا

تلبسوا من الثياب شيئا منه الزعفران الحديث (فأصبح) صلى الله عليه وآله وسلم (بذي الحليفة) أي وصل إليها ثم بات بها وفي مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر بها ثم دعا بواقته ١٢٩ فأشعرها في صفة سنامها باليمين

وسلت الدم وقلدها بنعلين ثم ركب راحلته حتى استوى على البيداء) وعند الناس أنه صلى الظهر ثم ركب وصعد جبل البيداء ثم (أهل هو وأصحابه) تقدم نقل الخلاف في ذلك قريبا وطريق الجمع بين المختلف فيه وهل كان صلى الله عليه وآله وسلم مفرد الحج أو قارنا أو مقتهما خلاف يأتي بحقه ان شاء الله تعالى (وقلده بدته) بنعلين للأشعار بأنه هدى قال الأزهرى تكون البدينة من الإبل والبقر والغنم وقال النووي هي البعير ذكرا كان أو أتنى وهي التي استكملت خمس سنين (وذلك) المذكور من الركوب والاستواء على البيداء والاهلال والتقليد (لخمس بقين من ذي القعدة) بفتح القاف وكسرها أو الإشارة لخروجه من المدينة وهو الصواب لأن أول ذي الحجة كان يوم الخميس قطع المائت وتوترأن وقوفه بعرفة كان يوم الجمعة فتعين أن أول الحجة الخميس ولا يصح أن يكون خروجه يوم الخميس وأن جزم به ابن حزم بل ظاهر الخبر أن يكون يوم الجمعة كان ثبت في الصحيحين عن أنس أنهم صلوا معه صلى الله عليه وآله وسلم الظهر بالمدينة أربعا والعصر بذي الحليفة ركعتين فدل على

ما يصوم في شهرين غيره لما يقوته من التطوع الذي يعتاده بسبب صوم رمضان والاولى أن الحكمة في ذلك غفلة الناس عنه لما أخرجه الناسق وأبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث أسامة قال قلت يا رسول الله لم أرك تصوم من شهر من الشهر وما تصوم من شعبان قال ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين فأحب أن يرفع علي وأنا صائم ونحوه من حديث عائشة عند أبي يعلى ولا تعارض بين ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم من صوم كل شعبان أو أكثره ووصله برب رمضان وبين أحاديث النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم أو يومين وكذا ما جاء من النهي عن صوم نصف شعبان الثاني فإن الجمع بينهما ظاهر بأن يحل النهي على من لم يدخل تلك الأيام في صيام يعتاده وقد تقدم تفصيل أحاديث النهي عن التقديم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأب يكون شيئا يصومه أحدكم (فائدة) ظاهر قوله في حديث أسامة أن شعبان شهر يغفل عنه الناس بين رجب ورمضان أنه يستحب صوم رجب لأن الظاهر أن المراد أنهم يغفلون عن تعظيم شعبان بالصوم كما يعظمون رمضان ورجبياه ويحتمل أن المراد غفلة من تعظيم شعبان بصومه كما يعظمون رجبيا بفقر الصائرين فيه فإنه كان يعظم بذلك عند الجاهلية وينحرون فيه العترة كما ثبت في الحديث والظاهر الأقول لأن المراد بالناس الصائبة فإن الشارع قد كان إذا كان محاميا آثار الجاهلية ولكن غابته التقرير لهم على صومه وهو لا يفيد زيادة على الجواز وقد ورد ما يدل على مشروعية صومه على العموم والخصوص أما العموم فالأحاديث الواردة في الترغيب في صوم الأشهر الحرم وهو منها بالاجماع وكذلك الأحاديث الواردة في مشروعية مطلق الصوم وأما على الخصوص فما أخرجه الطبراني عن سعيد ابن أبي راشد مرفوعا بلنظ من صام يوما من رجب فكأنما صام سنة ومن صام منه سبعة أيام غفلت عنه أبواب جهنم ومن صام منه ثمانية أيام ففتحت له ثمانية أبواب الجنة ومن صام منه عشرة لم يسأل الله شيئا إلا أعطاه ومن صام منه خمسة عشر يوما نادى من السماء قد غفر لك ما مضى فاتمم العمل ومن زاد زاده الله ثم ساق حديثا طويلا في فضله وأخرج الخطيب عن أبي ذر من صام يوما من رجب عدل صيام شهر رذ كنهو حديث سعيد بن أبي راشد وأخرج نحوه أبو نعيم وابن عساكر من حديث ابن عمر مرفوعا وأخرج أيضا نحوه البيهقي في شعب الإيمان عن أنس مرفوعا وأخرج الخلال عن أبي سعيد مرفوعا رجب من شهر الحرم وأيامه كتوبة على أبواب السماء السادسة فإذا صام الرجل منه يوما جدد صومه بتقوى الله نطق الباب ونطق اليوم وقاد يارب اغفر له وإذا لم يتم صومه بتقوى الله لم يستغفر له وقيل خذعتك نفسك وأخرج أبو الفتح بن أبي الفوارس في أماليه عن الحسن مرسلا أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم رجب شهر الله وشعبان شهري ورمضان شهر أمتي وحكي ابن السبكي عن محمد

أن خروجه يوم الجمعة ويحمل قوله لخمس بقين أي أن كان الشهر ثلاثين فاتفق أن جازتها وعشرين فيكون يوم الخميس أول ذي الحجة بعد مضي أربع ليال لا خمس ويؤيده قول

جابر بن نفيس من ذى الحجة أو ربيع وانما لم يقل الراوى ان بقين يحرف الشرط لان الغالب تمام الشهر وبه احتج من قال
لا حاجة للاتبان به والاخر وادعى احتمال ١٣٠ النقص فقال يحتاج اليه للاحتياط (فقدم) صلى الله عليه

وآله وسلم (مكة) من أعلاها
(لاربيع ليال خلوت من ذى الحجة)
صبيحة يوم الاحد (فطاف بالبيت
وسعى بين الصفا والمروة ولم يحل)
بفتح أوله وكسر ثانيه أى لم يصح
حلالا (من أجل بدنه) بكون
الدال (لانه) صلى الله عليه وآله
وسلم (قاده) فصارت هـ ديا
ولا يجوز صاحب الهـ دى ان
يصل حتى يبلغ الهدى محله (ثم
نزل بأعلى مكة عند الطحون) بفتح
الحاء الموحدة وضم الجيم الجبل
المشرف على المحصب حمراء
مسجد العقبة وفي المشارق
وغيرها مائة أهل مكة على ميل
ونصف من البيت (وهو) أى
والحال أنه صلى الله عليه وآله
وسلم (مهل بالحج ولم يقرب
الكعبة بعد طوافها) لانه
اشغل منعه من ذلك (حتى رجع
من عرفة وأمر أصحابه) الذين
لم يسوقوا الهدى (ان يطوفوا
بالبيت وبين الصفا والمروة ثم
يقصروا من رؤسهم) لأجل
أن يحلقوا بى (ثم يحلوا) لانهم
متمتعون ولا هدى معهم كما قال
(وذلك ان لم يكن معه بدنه قلدها
ومن كانت معه امرأته فبئس له
حلال والطيب والنياب)
كأن محرمان الاحرام حلال له
وموضع الترجة قوله في هذا
الحديث فلم يشه عن شئ من

ابن منصور والسعفي انه قال لم يرد في استحباب صوم رجب على الخصوص سنة ثابتة
والاحاديث التي تروى فيه واهية لا يفرح بها عالم وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه ان عمر
كان يضرب أكف الناس في رجب حتى يضعوه في الخقان ويقول كلوا فانما هو شهر
كان تعظمه الجاهلية وأخرج أيضا من حديث زيد بن أسلم قال سئل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن صوم رجب فقال أين أنتم عن شعبان وأخرج عن ابن عمر ما يدل على
انه كان يكره صوم رجب ولا يخافك ان الخصوصات اذ لم تنتهض للدلالة على استحباب
صومه انتهضت العمومات ولم يرد ما يدل على الكراهة حتى يكون مخصصا لها وأما
حديث ابن عباس عند ابن ماجه بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام رجب
ففيه ضعف فان زيد بن عبد الحميد وداود بن عطاء (وعن رجل من باهلة قال أتيت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله أبا الرجل الذي أتيتك عام الاول فقال فقال
أرى جسمك ناحلا قال يا رسول الله ما كنت طعاما بالهم ارمأا كته الا بالليل قال من
أمرك ان تعذب نفسك قلت يا رسول الله انى أقوى قال صم شهر الصبر ويوما بعده قلت
انى أقوى قال صم شهر الصبر ويومين بعده قلت انى أقوى قال صم شهر الصبر وثلاثة أيام
بعده وصم أشهر الحرم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وهذا القوله الحديث أخرجه
أيضا النسائي وقد اختلف في اسم الرجل الذي من باهلة فقال أبو القاسم البغوي في معجم
الصحابة ان اسمه عبد الله بن الحرث وقال سكن البصرة وروى عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم حديثا ولم يسمه وذكر في موضع آخر هذا الحديث وكذلك قال ابن قانع في معجم
الصحابة ان اسمه عبد الله بن الحرث والراوى عنه مجيبة الباهلية بضم الميم وكسر الجيم
وسكون الياء آخر الحروف وبعدها ياء موحدة مفتوحة وتاء تانيث ففي رواية أبي داود
عن أبيها وعنها يعنى هذا الرجل وهكذا قال أبو القاسم البغوي انها قالت حدثني أبي
أوعى وفي رواية النسائي مجيبة الباهلي عن عمه وقد ضعف هذا الحديث بعضهم لهذا
الاختلاف قال المذرى وهو متوجه وفيه نظر لا مثل هذا الاختلاف لا ينبغي ان يهتد
فادحا في الحديث قوله صم شهر الصبر يعنى شهر رمضان قول داود ويوما بعده الى قوله وثلاثة
أيام بعده فيه دليل على استحباب صوم يوم أو يومين أو ثلاثة بعد شهر رمضان وقد تقدم
انه يستحب صيام ستة أيام فلا منافاة لان الزيادة مقبولة قوله وصم أشهر الحرم هي شهر
العدة والحجة ومحرم ورجب وفيه دليل على مشروعية صومها أما شهر محرم ورجب
فقد قدمنا ما ورد فيه ما على الخصوص وكذلك العشر الاول من شهر ذى الحجة وأما شهر
العدة وبقية شهر الحجة فلهذا العموم وانكته ينبغي أن لا يستكمل صوم شهر منها
ولا صوم جميعها ويدل على ذلك ما عند أبي داود من هذا الحديث بلفظ صم من الحرم
واترك صم من الحرم واترك صم من الحرم واترك

(باب)

الاردية والازيتلس والحديث من افراد البخارى ورواه أيضا مختصرا (عن عبد الله بن عمر

رضي الله عنه - ما ان تلبية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ولمسلم عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا

استوت به راحته قاعة عند مسجد ذي الحليفة أهل فقال (بيك اللهم ليك ليلين) أي باقية أجنبنا لم يعاد دعوتنا قال ابن عبد البر قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية أجابة دعوة إبراهيم ١٣١

حين أذن في الناس بالحج انتهى
وهذا أخرجه عبد بن حيد وابن جرير وغيرهما بأسانيدهم في تفاسيرهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة وغير واحد والأسانيد اليمومية أقوى ما فيه عن ابن عباس ما أخرجه أحمد بن منيع في مسنده وابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عنه رضى الله عنه قال لما فرغ إبراهيم من بناء البيت قبل له وأن في الناس بالحج قال رب وما يبلغ صوتي قال أذن وعلى البلاغ قال فنادى إبراهيم يا أيها الناس كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق فسمعه ما بين السماء والأرض ألا ترون الناس ينجون من أقصى الأرض يلبون ومن طريق ابن جرير عن ابن عباس وفيه فأجابه بالتلبية من أصلاب الرجال وأرحام النساء وأول من أجابه أهل اليمن فليس حاج ينج من يومئذ إلى أن تقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم عليه السلام يومئذ زاد غيره فمن لم يسمع من أبي مرتين حج مرتين ومن لم يسمع من أبي مرتين حج مرتين قال ابن المنبر في الحاشية في مشروعية التلبية تنبيهه على إكرام الله تعالى لعباده بأن وفودهم على بيته أعظم من سبجانه وتعالى بامتداده منه سبحانه وتعالى

ووقع في المرفوع تكرير لفظة ليك ثلاث مرات وكذا في المرفوع الأول في المرفوع الثاني بقوله اللهم وقد قل اتفاق الأدباء على أن التكرير اللفظي لا يزداد على ثلاث مرات (لا تترك لك ليك أن الحمد) بالكسر على الاستئناف

• (باب الحث على صوم الاثنين والخميس) •

(عن عائشة قالت إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم الأيام الاثنين والخميس رواه الخمسة إلا أبا داود ولكنه له من رواية أسامة بن زيد وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تعرض الأعمال كل اثنين وخميس فاحب أن يعرض على وأما ما رواه أحمد والترمذي وابن ماجه عنه ما رواه أحمد والنسائي هذا المعنى من حديث أسامة بن زيد وعن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسل عن صوم يوم الاثنين فقال ذلك يوم ولدت فيه وأنزل علي فيه رواه أحمد وسلم وأبو داود) حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان وصححه وأعله ابن القطان بالراوي عنها وهو ربيعة الجرجسي وأنه مجهول قال الحافظ وأخطأ في ذلك فهو صحابي قال الترمذي حديث عائشة هذا حسن صحيح وحديث أسامة أخرجه أيضا النسائي وفي إسنادهم رجل مجهول ولكنه صحيح الحديث ابن خزيمة وحديث أبي هريرة قال الترمذي حديث غريب وأورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه وحديث أبي قتادة أخرجه من ذكر المنصف وفي الباب عن حفصة عن أبي داود وأحاديث الباب تدل على استحباب صوم يوم الاثنين والخميس لأنهم ما يومان تعرض فيهما الأعمال قوله فقال ذلك يوم ولدت فيه وأنزل علي فيه الولادة والازوال إنما كانا في يوم الاثنين كما جاء في الأحاديث

• (باب كراهة إفرا ديوم الجمعة ويوم السبت بالصوم) •

(عن محمد بن عباد بن جعفر قال سألت جابرا أمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم الجمعة قال نعم متفق عليه وللبخاري في رواية أن يفر بصوم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصوموا يوم الجمعة إلا قبله يوم أو بعده يوم رواه الجماعة إلا النسائي وسلم ولا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم ولا أحد يوم الجمعة يوم عيدا فلا تجعلوا يوم عيديكم يوم صيامكم إلا أن تصوموا قبله أو بعده وعن جويرية أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل علي في يوم الجمعة وهي صائفة فقال أصمت أمس قالت لا قال تصومين غدا قالت لا قال فاطري رواه أحمد والبخاري وأبو داود وهو دليل على أن التطوع لا يلزم بالشروع وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصوموا يوم الجمعة وحده وعن جنادة الأزدي قال دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم جمعة في سبعة من الأزد أنا منهم وهو يتغذى فقال هاوا

وبالفق على التعليل والكسر أجود عند الجمهور وحكام الزمخشري عن أبي حنيفة وابن قدامة عن أحمد بن حنبل وابن عبد البر عن اختيار أهل العربية ١٣٢

الى الغداة فقلنا يا رسول الله انما صيام فقال أظنتم أمس قلنا لا قال أقتصومون غدا قلنا لا قال فافطر وانما كنا معه فلما خرج وجلس على المنبر دعا بآباء من ماء فشرب وهو على المنبر والناس يتظرون يريهم انه لا يصوم يوم الجمعة رواه أحمد حديث ابن عباس هو مثل حديث أبي هريرة المتقدم وفي اسناده الحسين بن عبد الله بن عبيد الله وثقه ابن معين وضعفه الأئمة وحديث جندب بن عبد الله هو مثل حديث جويرية وأخرجه أيضا الحاكم وأخرجه أيضا النسائي بإسناد رجاله رجال الصحيح الأحذية البارقي وهو مقبول قوله قال نعم زادتم وأحمد وغيرهما قال نعم ورب هذا البيت وفي رواية النسائي ورب الكعبة وهم صاحب العمدة فزاهوا الى مسلم قوله أن يفرد بصوم فيه دليل على أن النهي المطلق في الرواية الأولى متبعا بالأفراد لا إذا لم يفرد بالجمعة بالصوم كما يأتي في بقية الروايات قوله الا قبله يوم أو بعده يوم أي الآن تصوموا قبله يوما أو تصوموا بعده يوما وكذا وقع في رواية الاسماعيلي فقال الآن تصوموا قبله أو بعده وفي رواية لمسلم الآن تصوموا قبله يوما أو بعده يوما وهذه الروايات تفيد مطلق النهي أيضا قوله ولا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي فيه دليل على عدم جواز تخصيص ليلة الجمعة بقيام أو صلاة من بين الليالي قال النووي في شرح مسلم وهذا متفق على كراهته قال واحتج به العلماء على كراهة هذه الصلاة المستدعة التي تسمى الرغائب قاتل الله واضعها ومحتقرها فاتهم ببدعة منكرة من البدع التي هي ضلالة وجهالة وفيها منكرات ظاهرة وقد صنف جماعة من الأئمة مصنفات نفيسة في تفجيحها وتضليل مصليها ومبتدعها ودلائل قبحها وبطلانها وتضليل فاعلمها أكثر من أن تحصر والله أعلم انتهى واستدل بأحد باب على منع أفراد يوم الجمعة بالصيام وقد حكاه ابن المنذر وابن حزم عن علي عليه السلام وأبي هريرة وسلمان وأبي ذر قال ابن حزم ولأنهم لم يخالفوا في العبادة ونقله أبو الطيب الطبري عن أحمد وابن المنذر وبعض الشافعية وقال ابن المنذر ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة كما ثبت عن صوم يوم العيد وهذا يشعر بأنه يرى تحريمه وقال أبو جعفر الطبري يفرق بين العيد والجمعة بأن الإجماع منعقد على تحريم صوم يوم العيد ولو صام قبله أو بعده وذهب الجمهور إلى أن النهي فيه للتنزيه وقال مالك وأبو حنيفة لا يكرهوا استدلال بحديث ابن مسعود إلا في أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل ما كان ينظر يوم الجمعة قال في الفقح وليس فيه حجة لأنه يحتمل أنه كان لا يعتمد فطره إذا وقع في الأيام التي كان يصومها ولا يصاد ذلك كراهة أفراد بالصوم جماعة بين الخبرين قال ومنهم من عدمه من الخصائص وليس بجيد لأنهم لا تثبت بالاحتمال انتهى ويمكن أن يقال بل دعوى اختصاص صومه به صلى الله عليه وآله وسلم جيدة لما تقر في الأصول من أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لما نهى عنه من يشبهه يكون مخصصا له وحده من العموم

عبد البر عن اختيار أهل العربية على كل حال والفقح يدل على التعليل لكن قال في اللام مع والعدة انه اذا كسر صار لتعليل أيضا من حيث انه استئناف جوابا عن سؤال عن العلة على ما قرر في البيان حتى ان الامام الرازي وأتباعه جعلوا ان تفيد التعليل نفسها ولكنها مردود (والنعمة لك) بكسر النون الاحسان والمنة مطلقا وبالفتح على الانهر عطفًا على الحمد ويجوز لرفع على الابتداء والخبر محذوف أي ان الحمد لك والنعمة مستقرة لك (والمالك) لك بالنصب والرفع اذ التقدير والمالك كذلك (لا شريك لك) في ملكك وروى النسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه عن أبي هريرة قال قال كان من تلبية النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليكن له الخلق ليكن وعنه الحاكم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقف بعرفات فلما قال ليكن اللهم ليكن قال انما الخير خير الآخرة وعنه الدارقطني في العلل عن أنس انه صلى الله عليه وآله وسلم قال ليكن حاجة تعبدوا ورعا وزادتم في حديث الباب فذكرها حتى قال نافع وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها ليكن اللهم ليكن وسعديك والخير

في يدك والرغباء اليك والعمل ولم يذكر البخاري هذه الزيادة فهي من أفراد مسلم خلافا لما توهمه عبارة جامع الأصول والمخالف المذري في مختصره انتهى والنووي في شرح المذهب وقوله وسعديك هو من باب ليكن فيأتي فيه ونها

ما سبق من التثنية والافراد ومعناه اسعدني اسعادا بعد اسعاد فالمصدر فيه مضاف للفاعل وان كان الاصل في معناه اسعدك
بالاجابة اسعادا بعد اسعاد على ان المصدر فيه مضاف للمفعول ١٣٣

ونهي يختص بالامة لا يكون فعله ما واصله اذ لم يقم دليل يدل على التامس في ذلك
الفعل لخصوصه لا مجرد ادلة التامس العامة فانها مخصصة بالتامس للامة لانه اخص منها
مطلقا ومن غرائب المقام ما احتج به بعض المالكية على عدم كراهة صوم يوم الجمعة
فقال يوم لا يكره صومه مع غيره فلا يكره وحده وهذا قياس فاسد الاعتبار لانه منصوب
في مقابلة النصوص الصحيحة واغرب من ذلك قول مالك في الموطأ لم يجمع أحد من أهل
العلم والفقه ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد رأيت بعضهم
يصومه وأراه كأن يكرهه قال النووي والسنة مقدمة على ما رآه هو وغيره وقد ثبت
النهي عن صوم الجمعة في تعيين القول به ومالك معذوره فانه لم يبلغه قال الداودي من
أصحاب مالك لم يبلغ مالك هذا الحديث ولو بلغه لم يخافه وقد اختلف في سبب كراهة
افراد يوم الجمعة بالصيام على أقوال ذكرها صاحب الفتح منها الكونه عيدا أو يدل على
ذلك رواية أحمد المذكورة في الباب واستشكل التعديل بذلك بوقوع الاذن من الشارع
بصومه مع غيره وأجاب ابن القيم وغيره بأن شبهه بالعيد لا يستلزم الاستواء من كل وجه
ومن صام معه غيره انتفت عنه صورة التحريم بالصوم ومنها لا يضعف عن العبادة
ورجح النووي قال في الفتح وتعقب ببقاء المعنى المذكور مع صوم غيره معه وأجاب
النووي بأنه يحصل بفضيلة اليوم الذي قبله أو بعده جبر ما يحصل به يوم صومه من فتور
أو قصير قال الحافظ وفيه نظر فان الجبر لا يخص في الصوم بل يحصل بجميع أفعال الجبر
فيلزم منه جواز افراذه من عمل فيه خيرا كثيرا يقوم مقام صيام يوم قبله أو بعده كن
أعتمق فيه رقة مثلا ولا فائز بذلك وأيضا فكأن النهي يختص بمن يخشى عليه الضعف
لا من يتقن منه القوة ويمكن الجواب عن هذا بأمر المظنة أقيمت مقام المنفعة كما في جواز
القطر في السفر لمن لم يشق عليه ومنها خوف المبالغة في تعظيمه فيفتن به كما افتتن اليهود
بالسبت قال في الفتح وهو منتقض بقبوت تعظيمه بغير الصيام وخوف اعتقاده وجوبه قال
في الفتح أيضا وهو منتقض بصوم الاثنين والخميس ومنها خشية ان يفرض عليهم كما
خشى صلى الله عليه وآله وسلم من قيام الليل ذلك قاله المهلب قال في الفتح وهو منتقض
باجازة صومه مع غيره وبأنه لو كان السبب ذلك لجاز صومه بعده صلى الله عليه وآله وسلم
لارتفاع الخشية ومنها مخالفة النصارى لانه يجب عليهم صومه ونحن مأمورون بخالفهم
قال في الفتح وهو ضعيف وأقوى الأقوال وأولاهنا الصواب الا قول لما تقدم من حديث
أبي هريرة وقد أخرجه الحاكم أيضا لما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي عليه
السلام قال من كان منكم متطوعا من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فانه
يوم طعام وشراب وذكر (وعن عبد الله بن بسر عن أخته واسمها الصماء ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصوموا يوم السبت الا فيما اقترض عليكم فان لم يجد أحدكم
غير ان الاختيار عندي ان يفرد ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من التلبية وفي سنن أبي داود وابن ماجه عن
نابر قال أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر التلبية قال والناس يزبدون هذا المعارج ونحوه من الكلام والنهي صلى

مساعد على طاعتك بعد
مساعدة فيكون من المضاف
للمنصوب وقوله والرغبة فتح
الراء والمدة ويضمها مع القصير
كالعلاء والعلا وبالفتح مع القصير
ومعناه الطلب والمسألة يعني انه
تعالى هو المطلوب المسؤول منه
فبيده جميع الامور والعمل له
سبحانه لانه المستحق للعبادة
وحده وفيه حذف يحتمل أن
تقديره والعمل اليك أي اليك
القصد به والانتباه اليك
تبارى عليه وأخرج ابن أبي
شيبه من طريق المسور بن
مخرمة قال **كانت تلبية عمر**
فذكر مثل المرفوع وزاد اليك
مرغوبا ومرهوبا اليك اذا
النعمة والفضل الحسن وهذا
يدل على جواز الزيادة على تلبية
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بلا استصحاب ولا كراهة
وهذا مذهب الائمة الاربعة لكن
قال ابن عبد البر قال مالك أكره
ان يزيد على تلبية رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وينبغي
ان يفرد ما روى مرفوعا ثم
يقول الموقوف على انفراد حتى
لا يختلط بالمرفوع قال الشافعي
رحم الله فيما حكاه عنه البيهقي
في المعرفة ولا يصح على أحد
في مثل ما قال ابن حجر ولا غيره
من تعظيم الله ودعائه مع التلبية

أقده عليه وآله وسلم يسمع فلم يقل لهم شيئا وفي تاريخ مكة للأزرقي بسنده مفضل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أقدم
بفتح الروحاء سبعون مائة تليهم شئ ١٣٤ منهم يونس بن مقي وكان يونس يقول ليك فزاج الكرب ليك وكان

الأعور عنب أرواحا شجرة فليضعه رواء الخمسة إلا النسيان وعن ابن مسعود أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قلنا كان يفطر يوم الجمعة رواء الخمسة الأبادود ويحمل هذا

على أنه كان يصومه مع غيره الحديث الأول أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والطبراني

والبيهقي وصححه ابن السكن قال أبو داود في السنن قال مالك هذا الحديث كذب وقد

أعل بالاضطراب كما قال النسيان لأنه روى كما ذكر المصنف وروى عن عبد الله بن

بسر وليس فيه عن أخته كما وقع لابن حبان قال الحافظ وهذه ليست بعلة فادحة فانه

أيضا صحابي وقيل عنه عن أبيه بسر وقيل عنه عن أخته الصماء عن عائشة قال الحافظ

ويحتمل أن يكون عند عبد الله عن أبيه وعن أخته وعند أخته بواسطة قال ولكن هذا

المتلون في الحديث الواحد بالسناد الواحد مع اتحاد الخرج يوهن الرواية ويغني عن قلة

ضبطه الآن يكون من الحافظ المكثرين المعروفين بجمع طرق الحديث فلا يكون

ذلك إلا على قلة ضبطه وليس الأمر هنا كذا بل اختلاف فيه أيضا على الراوي عبد الله

ابن بسر وقد ادعى أبو داود أن هذا الحديث منسوخ قال في التلخيص ولا يتبين وجه

الفسخ فيه ثم قال يمكن أن يكون أخذه من كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب

موافقة أهل الكتاب في أول الأمر ثم في آخر الأمر قال خالفوهم والنهي عن صوم يوم

السبت يوافق الحالة الأولى وصيامه أيام يوافق الحالة الثانية وهذه صورة النسخ والله أعلم

اتمى وقد أخرج النسائي والبيهقي وابن حبان والحاكم عن كريب أن ناسا من

أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثوه إلى أم سلمة يسألونها عن الأيام التي كان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم أكثرها صياما فقلت يوم السبت والاحد فرجعت إليهم فكانهم

أنكروا ذلك فقاموا بأجمعهم إليها فسألوها فقالت صدق وكان يقول أنهم ما يؤمعو

للمشركين فأبأريد أن أخالفهم وصحح الحاكم أسناده وصححه أيضا ابن خزيمة وروى

الترمذي من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من الشهر

السبت والاحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والاربعاء والخميس وسياق

وقد جمع صاحب البدرا المنير بين هذه الأحاديث فقال انتهى متوجه إلى الأفراد والصوم

باعتبار انضمام ما قبله أو بعده إليه ويؤيد هذا ما تقدم من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لم يصام الجمعة أن يصوم السبت بعدها والجمع معها ممكن أولى من النسخ والحديث

الثاني حسنه الترمذي وقال ابن عبد البر هو صحيح ولا مخالفة بينه وبين الأحاديث السابقة

وانه محمول على أنه كان يصلي يوم الخميس وروى بسنده إلى أبي هريرة أنه قال من صام

الجمعة كتب له عشرة أيام من أيام الآخرة لا يشأ كلهن أيام الدنيا وروى ابن أبي شيبة

عن ابن عباس قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مفطر يوم الجمعة قط وقد

تقدم الكلام على صوم يوم الجمعة قوله أرواحا شجرة الصماء بكسر اللام بعدها طاء مهملة

موسى يقول ليك أنا عبدك

لديك ليك قال وتليبه عيسى أنا

عبدك وابن أمك بنت عبدك

قال في القمع واستدل به أي

بحديث ابن عمر السابق المشتمل

على الزيادة المذكورة على

استصحاب الزيادة على ما ورد عن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

في ذلك قال الطحاوي بعد أن

أخرجه من حديث ابن عمر وابن

مسعود وعائشة وجابر وعمرو

ابن معد يكرب أجمع المسلمون

جميعا على هذه التلية غير أن

قوما قالوا لا بأس أن يزيد فيه من

الذكر لله ما أحب وهو قول محمد

والتوري والأوزاعي واحتجوا

بحديث أبي هريرة يعني الذي

أخرجه النسائي وابن ماجه

وصححه ابن حبان والحاكم قال

كان من تلبية رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم ليك الله الحق

ليك وبزيادة ابن عمر المذكورة

وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي

أن يزداد على ما علمه رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم الناس

كما في حديث ابن معد يكرب ثم

فعله هو ولم يقل لبوا بما شئتم مما

هو من جنس هذا بل علمهم كما

علمهم التكبير في الصلاة فكذا

لا ينبغي أن يتعدى في ذلك نسب

جماعة ثم أخرج حديث عامر

قشر

ابن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمع رجلا يقول ليك ذا المعارج فقال أنه لذو المعارج وما هكذا

كأنابي على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فهذا سعد قد ذكره الزيادة في التلبية وبه تأخذ انتهى ويدل على الجواز

ما وقع عند النسائي من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال كان من تلبية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فذكره
فقيه دلالة على أنه كان يلبي بغير ذلك وما تقدم عن عمرو بن عمر

١٢٥

قصر الشجر

• (باب صوم أيام البيض وصوم ثلاثة أيام من كل شهر وان كانت سواها) •

(عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا ذر إذا صمت من الشهر ثلاثة
فصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة رواء أحد والنسائي والترمذي وعن أبي
قنادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من كل شهر ورمضان إلى رمضان
فهذا صيام الدهر كما رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يصوم من الشهر السبت والاحد والاثنين ومن الشهر الاخر الثلاثاء
والاربعاء والخميس رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن أبي ذر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من صام من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صيام الدهر فأنزل الله
تصديق ذلك في كتابه من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها اليوم بعشرة رواء ابن ماجه
والترمذي) حديث أبي ذر الاول أخرجه أيضا ابن حبان وصححه ولفظه عند النسائي
والترمذي قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام
البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وأخرجه أيضا النسائي وابن حبان
وصححه من حديث أبي هريرة روى عنه النسائي من حديث جرير مرفوعا قال الحافظ
واسناده صحيح ورواه ابن أبي حاتم في العلل عن جرير موقوفا وصحح عن أبي زرعة وقفه
وأخرجه أبو داود والنسائي من طريق بن مهزيان القيسي عن أبيه وأخرجه البزار من
طريق ابن أبي عمير عن أبيه عن ابن عمر وحديث عائشة روى موقوفا قال في الفتح وهو
أشبه حديث أبي ذر الا أخرجه الترمذي وفي الباب عن ابن مسعود عند أصحاب
السنة وصححه ابن خزيمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من غرة
كل شهر وعن حنيفة عند أبي داود والنسائي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يصوم من كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والخميس والاثنين من الجمعة الاخرى وعن عائشة غير
حديث الباب عند مسلم قالت كان صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام
لا يبالى من أي الشهر صام وعن أبي هريرة غير حديثه الاول عند الشيخين باللفظ أو صام
خليلي بصيام ثلاثة أيام وعن ابن عباس عند النسائي باللفظ كان صلى الله عليه وآله وسلم
لا يفطر أيام البيض في حضر ولا سفر وسيأتي وعن قرة بن إياس المنزني وأبي عقرب
وعثمان بن أبي العاص أشار إلى ذلك الترمذي قوله فصم ثلاث عشرة الخ فيه دليل على
استحباب صوم أيام البيض وهي الثلاثة المعينة في الحديث وقع الاتفاق بين العلماء
على أنه يستحب أن تكون الثلاث المذكورة في وسط الشهر كما حكاه الثوري واختلقوا
في تعيينها فذهب الجمهور إلى أنها ثلاث عشر ورابع عشر وخامس عشر وقيل هي

وروى سعيد بن منصور عن طريق الاسود بن يزيد أنه كان
يقول ليبيك غفار الذنوب وفي
حديث جابر الطويل في صفة
الحج حتى استوت به ناقته على
البيداء أهل بالتوحيد ليبيك
اللهم ليبيك الخ قال وأهل الناس
بهذا الذي يملكون به فلم يرد عليهم
شيئا منه ولزم تلييته وأخرجه
أبو داود ومن الوجه الذي أخرجه
منه مسلم قال والناس يزيدون
ذا المعارج ونحوه من الكلام
والنبي صلى الله عليه وآله وسلم
يسمع فلا يقول لهم شيئا وفي
رواية البيهقي ذا المعارج وذا
القواضل وهذا يدل على أن
الاقتصار على التلبية المرفوعة
أفضل لما دأبوا عليه هو صلى الله
عليه وآله وسلم عليه وأنه لا بأس
بازيادته لكونه لم يرد عليه - م
وأقرهم عليها وهو قول الجمهور
وبه صرح أشهب وحكي ابن
عبد البر عن مالك الكراهة
انتهى واستحب الشافعية أن
يصلى على النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بعد الفراغ من التلبية
ويسأل الله رضاه والجنة
ويتعوذ به من النار واستأنوا
لذلك بما رواه الشافعي
والدارقطني والبيهقي من رواية
صالح بن محمد بن زائدة عن حمارة
ابن خزيمة بن ثابت عن أبيه ان
رسول الله صلى الله عليه وآله

و لم كان إذ فرغ من تلييته سأل الله رضوانه والجنة واستغفاه برحمة من النار وصالح هذا ضعيف عند الجمهور وقال أحمد
لا يرى به بأس (عن أنس رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن معه بالمدينة) حين أراد حجة

الوداع (الظهر أربعاً) أي أربع ركعات (والعصر بذى الحليفة ركعتين) قصرها (ثم ياتي بها) أي بذى الحليفة (حق أصح)
دخل في الصباح أي وصلى الظهر ١٣٦ ثم دعا بآتيته فأشعرها كما عند مسلم (ثم ركب) أي واحداً (حق استوت

به) أي حال كونها متلبسة به
(على البداء) الشرف المقابل
لذي الحليفة (جداً) وسبح
وكبر ثم أهل بحج وعمره) قارنا
بينهما (وأهل الناس) الذين كانوا
معه (بهما) قتادة صلى الله
عليه وآله وسلم وفي الصحيحين عن
سائر أهل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم هو وأصحابه بالحج
وفيما عن ابن عمر أنه صلى الله عليه
وآله وسلم لي بالحج وحده ولم يرف
لفظاً أهـ لي بالحج مفرداً وعند
الشيخين عن ابن عمر أنه كان مقتعاً
وفيما أيضاً عن عائشة رضي الله
عنها قالت تمتع رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بالحج مرة في
الحج وتمتع انما معه قال
التور في المجموع والصواب
الذي نعتقه أنه صلى الله عليه
وآله وسلم أحرم أولاً بالحج مفرداً
ثم أدخل عليه العمرة فصار قارناً
تم روى أنه كان مفرداً وهم
الاكثرون اعتمدوا أول الاحرام
ومن روى أنه كان قارناً عمرة أخرى
ومن روى أنه كان مقتعاً أراد
التمتع اللغوي وهو الانتفاع
والالتهاذ قد اتفق بأن كفاه
عن التمكن فعل واحد ولم يحتج
إلى افراد كل واحد بعمل انتهى
قال الحافظ في التتبع وهذا هو
المعتمد في الجمع بين مختلف
الروايات (فلما قدمنا مكة) (أمر)

الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر وحديث أبي ذر المذكور في الباب وما ذكرنا
من الأحاديث الواردة في معناه يرد ذلك قوله ثلاث من كل شهر الخ اختلافوا في تعيين هذه
الثلاثة الأيام المستحبة من كل شهر فقصرها عمر بن الخطاب وابن مسعود وأبو ذر
وغيرهم من الصحابة وجماعة من التابعين وأصحاب الشافعي أيام البيض ويشكل على هذا
قول عائشة المتقدم لا يسأل من أي الشهر صام وأجيب عن ذلك بأن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم له كان يعرض له ما يشاء من مرعاة ذلك أو كان يفعل ذلك لبيان الجواز
وكل ذلك في حقه أفضل والذي أمر به قد أخبر به أمته وصاحبهم به وعينه لهم فيحمل
مطابق الثلاث على الثلاث المقيمة بالأيام المعينة واختار النخعي وآخرون أنها آخر
الشهر واختار الحسن البصري وجماعة أنها من أوله واختارت عائشة وآخرون صيام
السبت والاحد والاثنين من عدة شهر ثم الثلاثة والاربعة والخميس من الشهر الذي
عده للحديث المذكور في الباب عنها وقال البيهقي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصوم من كل شهر ثلاثة أيام لا يسأل من أي الشهر صام كما في حديث عائشة قال فكل من
رآه فعل فوعاذه كره وعائشة رأت جميع ذلك فاطلقت وقال الرواية صيام ثلاثة أيام من
كل شهر مستحب فان اتفقت أيام البيض كان أحب وفي حديث رفعه ابن عمر أول اثنين
في الشهر وخميسان بعده وروى عن مالك أنه يكره تعيين الثلاث قال في التتبع وفي كلام
غير واحد من العلماء ان استحباب صيام أيام البيض غير استحباب صيام ثلاثة أيام من
كل شهر انتهى وهذا هو الحق لان حمل المطلق على المقيد مائة مائة مائة وكذلك استحباب
السبت والاحد والاثنين من شهر والثلاثة والاربعة والخميس من شهر غير استحباب
ثلاثة أيام من كل شهر وقد حكى الحافظ في التتبع في تعيين الثلاثة الأيام المطلقة عشرة
أقوال وقد ذكرنا أكثرها والحق أنها اتبعت على إطلاقها فيكون الصائم مخيراً في أي وقت
صامها فقد فعل المشروع لكن لا يفعله في أيام البيض فالخامس من أحاديث الباب
استحباب صيام تسعة أيام من كل شهر ثلاثة مطلقة وأيام البيض والسبت والاحد
والاثنين في شهر والثلاثة والاربعة والخميس في شهر قوله فذلك صيام الدهر وذلك
لان السنة بعشرة أمثالها يعبءل صيام الثلاثة الأيام من كل شهر صيام الشهر كله
فيكون كمن صام الدهر

• (باب صيام يوم وفطر يوم وكرامة صوم الدهر) •

(عن عبد الله بن عمر) وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صم في كل شهر ثلاثة أيام
قلت اني أقوى من ذلك فلم يزل يرفعي - في قال صم يوماً وفطر يوماً فانه أفضل الصيام
وهو صوم أخي داود عليه السلام وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا صام من صام الا بدعتي عليهما وعن أبي قتادة قال قيل يا رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم (الناس) الذين كانوا معه ولم يسوقوا الهدى (خلوا) من احرامهم وانما أمرهم
بالنسخ وهم قاريون لانهم كانوا يرون العمرة في أشهر الحج منكراً كما هو رسم الجاهلية فأمرهم بالخلع من جهنم والانتساخ

الى العمرة فحقها الفهم وتصر بها يجوز الاعتراف في تلك الايام وهذا خاص بتلك السنة عند الجمهور خلافا لاجل
(حتى كان يوم التروية) وهو ثامن الحجة سمي به لانهم كانوا ١٣٧ يرون دواهم بالماء فيه ويحملونه الى

كيف بن صام الدهر قال لا صام ولا أفطر أو لم يصم ولم يفطر ورواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام الدهر ضيقت

عليه جهنم هكذا وقبض كفهر واه أحمد ويحمل هذا على من صام الايام المنهية عنها
حديث أبي موسى أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة والبيهقي وابن أبي شيبة وألفظ ابن
حبان ضيقت عليه جهنم هكذا وعقد تسعين وأخرجه أيضا البزار والطبراني قال
في جمع الزوائد ورجاله رجال الصحيح وفي الباب عن عبد الله بن الشخير عند أحمد وابن
حبان بلانظ من صام الايام فلا صام ولا أفطر وعن عمران بن حصين أشار اليه الترمذي
قوله فإنه أفضل الصيام مقتضاه ان الزيادة على ذلك من الصوم مفضولة وسأني البص
عن ذلك قوله لا صام من صام الا بد استدل بذلك على كراهية صوم الدهر قال ابن التين
استدل على الكراهية من وجوه منه صلى الله عليه وآله وسلم عن الزيادة وأمره بأن
يصوم ويفطر وقوله لا أفضل من ذلك ودعاؤه على من صام الا بد وقيل معنى قوله لا صام
المنى أى ما صام كقوله تعالى فلا صدق ولا صلى وبدل على ذلك ما عند مسلم من حديث
أبي قتادة بلفظ ما صام وما أفطر وما عند الترمذي بلفظ لم يصم ولم يفطر قال في الفتح
أى لم يحصل أجر الصوم لخالفته ولم يفطر لانه أمسك والى كراهية صوم الدهر مطلقا
ذهب اصحق وأهل الظاهر وهى رواية من أحمد وقال ابن حزم يحرم ويدل للتصريح
حديث أبي موسى المذكور في الباب لما فيه من الوعيد الشديد وذهب الجمهور كافي
الفتح الى استحباب صومه وأجابوا عن حديث ابن عمر وحديث أبي قتادة بأنه محمول
على من كان يدخل على نفسه مشقة أو يفوت حقا قالوا ولذلك لم ينه صلى الله عليه وآله
وسلم حزة بن عمرو الا على وقد قال له يا رسول الله انى أسرد الصوم ويحجب من هذا بأن أسرد
الصوم لا يستلزم صوم الدهر بل المراد انه كان كثير الصوم كما وقع ذلك في رواية
الجماعة المتقدمة في باب الفطر والصوم في السفر ويؤيد عدم الاستلزام ما أخرجه أحمد
من حديث اسامة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسرد الصوم مع ما ثبت انه لم يصم
شهر ا كاملا الا رمضان وأجابوا عن حديث أبي موسى بحمله على من صامه جميعا ولم
يفطر في الايام المنهية عنها كالعيدين وأيام التشريق وهذا هو اختيار ابن المنذر
وطائفة وأجيب عنه بان قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم لا صام ولا أفطر لمن سأل عن
صوم الدهر ان معناه انه لا أجر له ولا اثم عليه ومن صام الايام المحرمة لا يقال فيه ذلك لانه
اثم بصومه بالاجماع وحكى الاثر من مسدد انه قال معنى حديث أبي موسى ضيقت
عليه جهنم فلا يدخلها وحكى مثله ابن خزيمة عن المزني ورجحه الغزالي والمجيب الى هذا
التأويل ان من ازداد الله عملا صالحا ازداد الله رفعة وكرامة قال في الفتح وقد ثبت بان
ليس كل عمل صالح اذا ازداد العبد منه ازداد من الله تقريبا بل رب عمل صالح اذا ازداد

عرفات (أهـ لو بالهجر) من مكة
(قال) أنس (ونحو النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) بمكة
(بدنات بيده) حال كونهن
(قياما) أى قاعات وحق الهداة
الى مكة (وذكر رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بالمدينة)
يوم عيد الاضحية (كتبين
المطيين) وهو الايض الذى
يخالطه سواد وهذا الحديث
أخرجه أيضا في الحج والجهاد
وأبو داود بعضه فى الاضحية
وبعضه فى الحج (عن ابن عمر
رضى الله عنهما انه كان يابى)
بعد أن يركب راحلته (من ذى
الحليفة) ولا يقطع تلبسته (فاذا بلغ
الحرم) أى دخل فى أرض أدنى
الحرم (أمسك) عن التلبية أو
المراد بالحرم المسجد وبالأمسك
عن التلبية التشاغل بغيرها من
الطواف وغيره وروى ابن
خزيمة فى صحيحه من طريق عطاء
قال كان ابن عمر يدع التلبية
إذا دخل الحرم ويراحلها بعد
ما يقضى طوافه بين الصفا
والمروة فالاولى ان المراد اذا
دخل الحرم كافي رواية اسمعيل
ابن علية واقوله بعد (حتى اذا جاء
ذاتوى) فى التمام من بثلاث
الطوافات ورواها وقال
الكرماني الفتح أقصم وهو واد
معروف بقرب مكة فى صوب

طريق العمرة ومساجد عاتقة ويعرف اليوم بئر الزاهر لغل غايه
الامساك الوصول الى ذى طوى ومذهب الشافعية والخنفية بجمود التلبية الوشير وعنه فى التمام لم يبالوا غيره قال

الرافعي ولذلك نقول المعقرة قطعها اذا افتتح الطراف وفي الصحيحين عن الفضل بن عباس قال كنت رديف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جمع الى منى قال يلبى المعقر حتى يستلم الحجر وعند المالكية خلاف هل يتطع التلبية حين يتدنى الطواف أو اذا دخل مكة والاول في المدونة والثاني في الرسالة وشهره ابن بشير (بات به) اي بذى طوى (حتى يصبح) اي الى ان يدخل في الصباح (فاذا صلى الغداة) الصبح (اقتسل) لدخول مكة (وزعم) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك) المذكورين الليتونة والصلاة والغسل وفيه اطلاق الزعم على القول الصحيح (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم اماموسي) عليه السلام (فكان انظر اليه) رؤيا حقيقة بان يجعل الله لوجهه مثالا يرى في البقعة كما يرى في النوم كلبه الاسراء والانبيا احبوا عند ربهم يرزقون وقد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم موسى قائما في قبره يصلي كما رواه مسلم عز أنس أو انه صلى الله عليه وآله وسلم انظر ذلك في المنام وبذلك صرح موسى بن عقبة في روايته عن نافع ورؤيا الانبياء حتى روى قال في الفتح وهو المعقد عندى أو انه مثلت له حالة موسى التي كان عليه في الحياة وكيف يحج ويلبى أو انه أخبر بالوحي عن ذلك فلشدة قطعته به قال كافي أنظر اليه (اذ فخر حاجه في الوادي) وادي الأزرق (يلبى) ولم عنه بالفظ كافي أنظر الى موسى هابطا من النبية واضعها اصبعيه في أذنيه ما راها هذا

١٣٨

منه ازداد بعد كالمصلا في الاوقات المكررة وانتهى وأيضا لو كان المراد ما ذكره اقال ضيقت عنه واستدلوا على الاستحباب بما وقع في بعض طرق حديث عبد الله بن عمرو بالفظ فان الحسنة بعشرة أمثالها وذلك منزل صيام الدهر وبما تقدم في حديث من صام رمضان واتبعه ستامن شوال فكأنما صام الدهر وبما تقدم في صيام أيام البيض انه مثل صوم الدهر قالوا والمثبه به أفضل من المثبه فكان صيام الدهر أفضل من هذه المشبهات فيكون مستحبابه والمطلوب قال الحافظ ونعقب بان التشبيه في الامر المقدرا لا يقتضى جواز المثبه به فضلا عن استحبابه وانما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلثمائة وستين يوما ومن المعلوم ان المكاف لا يجوز له صيام جميع السنة فلا يدل التشبيه على أفضلية المثبه به من كل وجه واختلف المجوزون لصيام الدهر هل هو الافضل أو صيام يوم رافطار يوم فذهب جماعة منهم الى أن صوم الدهر أفضل واستدلوا على ذلك بأنه أكثر عملا فيكون أكثر أجرا ونعقبه ابن دقيق العيد بان زيادة الاجر بزيادة العمل ههنا معارضة باقتضاء العادة التقصير في حقه وقا لى التقويض الى حكم الشارع وقد حكم بان يوم يوم وافطار يوم أفضل الصيام هذا معنى كلامه ومما يرشد الى أن صوم الدهر من جملة الصيام المتفضل عليه صوم يوم وافطار يوم أن ابن عمر رطب اري صوم زيادة على ذلك المقدار فأخبره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنه أفضل الصيام

• (باب تطوع المسافر والغايز بالصوم) •

(عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفطر أيام البيض في حضر ولا سفر رواه النسائي وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صام يوما في سبيل الله بعد الله وجهه عن الناربين خريمار رواه الجماعة الا أبداود) الحديث الاول في اسناده يعقرب بن عبد الله القمي وجعفر بن أبي المغيرة القمي وفيه ما مقال هو فيه دامل على استحباب صيام أيام البيض في السفر ويطرح اصوم سائر التطارحات المرغب فيها والحديث الثاني يدل على استحباب صوم الجاهل لان المراد بقوله في سبيل الله الجهاد قال النووي وهو محمول على من لا يتضرر به ولا يفوت به حقا ولا يحتل قتاله ولا غيره من مهمات عزوه ومعناه المباعدة عن النار والمعاقبة منها مسيرة سبعين سنة

• (باب في ان صوم التطوع لا يلزم بالشروع) •

(عن أبي جحيفة قال أخى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين سلمان وأبي الدرداء فزار سلمان أبا الدرداء فرأى ام الدرداء متبذلة فقال لها ما شأنك قالت أخوك أبو الدرداء ليس له

لهالة موسى التي كان عليه في

الحياة وكيف يحج ويلبى أو انه أخبر بالوحي عن ذلك فلشدة قطعته به قال كافي أنظر اليه (اذ فخر حاجه في الوادي) وادي الأزرق (يلبى) ولم عنه بالفظ كافي أنظر الى موسى هابطا من النبية واضعها اصبعيه في أذنيه ما راها هذا

الوادى وله جوار الى الله تعالى بالتلبية قاله لما روى ادى الازرق وفي الحديث ان التلبية في بطون الاودية من سقى المرسلين وانها تنبت كدعند الهبوط كما تنبت كدعند الصعود ١٣٩ وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضا في اللباس

وفي أحاديث الانبياء وسلم في
الايمن (عن أبي موسى رضى
الله عنه قال بعثنى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم الى قومي باليمن
في العاشرة من الهجرة قبل حجة
الوداع (بجنت وهو بالبطحاء)
اي بطحاء مكة زاد في رواية وهو
منجى أى نازل بها (فقال بها
أهلا قلت أهلا) وفي رواية
قلت ليك باهلا (كاهلال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال) أحسنت (هل معك من هدى
قلت لا فأمرنى فطنت بالبيت
وبالصفا والمروة ثم أمرنى
فأهلت) من أحرأى (فأنت
امرأة من قومي) لم تسم المرأة
أكن في أبواب العمرة أم المرأة
من قيس ويحتمل ان تكون
محرماله (فشطفتى) أى سرحته
بالمشط (أو غسلت رأى) ولم
يذكر الحلق اما لكونه مع لوما
عندهم أو لدخوله في أمره
بالاحلال (فقدم) أى جاء (عمر)
ابن الخطاب (رضى الله عنه)
أى زمان خلافته لافى حجة
الوداع كما بين في مسلم واختصره
البخارى وانظر مسلم ثم أتيت
امرأة من قيس فقلت بأى ثم
أهلت بالحج فكنت أفتى به
الناس حتى كان فى خلافة عمر
رضى الله عنه فقال له رجل يا أبا
موسى أو يا عبد الله بن قيس

ساجدة في الدنيا جاء أبو الدرداء فصنع له طعاما فقال كل فاني صائم فقال ما أباك كل حتى
نا كل فأك كل فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم قال ثم ذهب يقوم فقال ثم فلما
كان من آخر الليل قال سلمان قم الآن فصليا فقال له سلمان ان لربك عليك حقا ولله عليك
عليك حقا ولا هلك عليك حقا فأعط كل ذى حق حقه فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فذكر له ذلك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدق سلمان رواء البخارى والترمذى
ومعه قوله متبذلة بفتح المثناة الفوقية والموحدة بعدها وتنديد الذا اللمجة
المكسورة أى لابس ثياب البذلة بكسر الموحدة وسكون الذا وهى المهنة وزنا ومعنى
واراد انها تارة مكاة للباس الزينة وفى رواية للكشميين مبتذلة بتقديم الموحدة
وتخفيف الذا اللمجة والمعنى واحد قوله لبيت له ساجدة في الدنيا زاد ابن خزيمة يصوم
النهار و يقوم الليل فقال كل القاتل أبو الدرداء على ظاهره هذه الرواية وهى انظر
الترمذى ولفظ البخارى فقال كل قال فاني صائم فيكون القاتل سلمان قوله فقال ما أنا
بأكل حتى نأكل فى رواية للبخارى فقال أقسمت عليك اتفطرن وكذا رواه ابن خزيمة
والدارقطنى والطبرانى وابن حبان قوله فلما كان من آخر الليل فى رواية ابن خزيمة فلما
كان عند الصبح وعند الترمذى فلما كان عند الصبح ولله دارقطنى فلما كان فى وجه الصبح
قوله ولا هلك عليك حقا زاد الترمذى وابن خزيمة ولصيفك عليك حقا وزاد الدارقطنى
فصم وأفطر وصل ونموات أهلت قوله صدق سلمان فيه دليل على مشروعية النصح
للمسلم وتنبه من غفل وفضل قيام آخر الليل وثبوت حق المرأة على الزوج فى حسن
العشرة وجواز النهى عن المستحبات اذا خشى ان ذلك يقضى الى السائمة والمال
وتفويت الحقوق المطلوبة وكراهة الحمل على النفس فى العبادة وجواز الفطر من صوم
التطوع وسأنى الكلام عليه (وعن أم هانئ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
دخل عليه فادعاه فشرب ثم ناولها فشربت فقالت يا رسول الله اما انى كنت صائمة
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وار
شا أفطر رواء أحمد والترمذى وفى رواية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شرب
شرا فناولها لتشرب فقالت انى صائمة ولكنى كرهت ان أردسؤرك فقال يعنى ان كان
فصائم رمضان فاقضى يومه مكانه وان كان تطوعا فان شئت فاقضى وان شئت فلا تقضى
رواه أحمد وأبو داود وبعينه وعن عائشة قالت اهدى لحفصة طعاما وكأ صائمتين فأفطرن ثم
دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا يا رسول الله انأهديت لنا هدية واشتهيناها
فأفطرنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا عليكم صوما مكانه يوما آخر رواء

رويدك بعض فتياك فانك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين فى نفسك بعدك فقال يا أيم الناس من كذا فتينا متقيا فليمتد فان
أمير المؤمنين قادم عليكم فأتوا به قال فقدم عمر فذكر ذلك له (فقال ان ناخذ بكتاب الله فانه يا امرأنا بالتمام) أى باتمام أفعالهما

بعد الشروع فيها (قال تعالى وأتموا الحج والعمرة لله) وقيل انما هما الاحرام بهما من ديرة أهله وهو مروي عن علي وابن عباس وسعيد بن جبيرة وطاوس ١٤٠ وعند عبد الرزاق عن عمر بن الخطاب ان يفرد كل واحد

منهما من الآخر وان يعتمر في غير أشهر الحج ان الله تعالى يقول الحج أشهر معلومات (وان تأخذ بسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانه لم يحمل من احرامه) (حق في الهدى) يعني وظاهر كلام عمر هذا انكار فسخ الحج في العمرة وان نهي عن القتع انما هو من باب ترك الاولى لانه منعه ذلك من غير تحريم وابطال قاله صياض وقال النووي والختار انه ينهى عن المتعة المعروفة التي هي الاعتراف في أنفسهم - والحج ثم الحج من عامه وهو على التنزيه للترغيب في الافراد ثم انما قد الاجماع على جواز القتع من غير كراهة وبقي الخلاف في الأفضل وانما أمر بامام موسى بالاحلال لانه ليس معه هدى بخلاف علي حيث أمر بالبقاء لان معه الهدى مع انهما أحراما كاحرامه لكن أمر بامام موسى بالاحلال تشييعا بنفسه لولم يكن معه هدى وأمر عاليا تشييعا به في الحالة لراهنسة وفي الحديث صحة الاحرام المعلق وهو موضع الترجمة وبه أخذ الشافعية وأهل الحديث ومحمد ذلك ما اذا كان الوقت قابلا لبايعه على ان الحج لا ينعقد في غير أشهره (عن عائشة رضي الله عنها حديثها في الحج قد تقدم) فرياً (وقالت

أبو داود وهذا أمر نذير بدليل قوله لا عليكم) حديث أم هانئ أخرجه أيضا الدارقطني والطبراني والبيهقي وفي اسناده سمك وقد اختلف عليه فيه وقال النسائي سمك ليس به قد علمه اذا انفرد وقال البيهقي في اسناده مقال وكذلك قال الترمذي وفي اسناده أيضا هرون بن أم هانئ قال ابن القطان لا يعرف وفي اسناده أيضا يزيد بن أبي زياد الهاشمي قال ابن عدي يكتب حديثه وقال الذهبي صدوق ردي الحفظ وقد غلط سمك في هذا الحديث فتنازل في بعض الروايات ان ذلك كان يوم الفتح وهي عند النسائي والطبراني ويوم الفتح كان في رمضان فكيف تصور ان تكون صائفة قضاء وقطوعا وحديث عائشة أخرجه أيضا النسائي وفي اسناده زميل قال النسائي ليس بالنسائي وقال البخاري لا يعرف لزميل سمع من عروة ولا يزيد يعني يزيد بن الهادي سمع من زميل ولا تقوم به الحجة وقال الخطابي اسناده ضعيف وزميل مجهول واخرج الحديث الترمذي بالحفظ اقضي ما أخره مكانه وقال رواد ابن أبي حنيفة وصالح بن أبي الاخضر عن الزهري عن عروة عن عائشة مثل هذا يعني مرفوعا ورواه مالك بن أنس ومعه عروة وعبد الله بن عمر وزيد بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسل لا ولم يذكر واقبه عروة وهذا أصح لانه روى عن ابن جريج قال سألت الزهري قلت له أحد ذلك عروة عن عائشة قال لم أسمع من عروة في هذا شيئا ولكن سمعت في خلافة سليمان بن عبد الملك من ناس عن بعض من سأل عائشة عن هذا الحديث فذكره ثم أسنده كذلك وقال النسائي هذا خطأ وقال ابن عبيد بن ربيعة سئل الزهري عنه اهوعن عروة فقال لا وقال الخلال اتفق الثقات على ارساله وتوارد الحفاظ على الحفظ بضمه وضعفه أحد البخاري والنسائي بجهالة زميل وفي الباب عن عائشة غير الحديث المذكور ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل عليه ذات يوم فقال هل عندكم من شيء فقدمت له حبيسا فقال لقد أصبحت صائما فاكل منه وقد تقدم في باب وجوب النية وزاد النسائي فأكل وقال أبو حمزة يومئذ ما مكانه قال النسائي هي خطأ يعني الزيادة ونسب الدارقطني الوهم فيها الى محمد بن عمر والبايعي ولكن رواها النسائي من غير طريقته وكذا الشافعي وفي الباب أيضا عن أبي سعيد عن البيهقي باسناد قال الحفاظ حسن قال صنعت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم طعاما فلما وضع قال رجل أنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعاك أخوك وتكفل لك أظرفهم مكانه ان شئت والاحاديث المذكورة في الباب تدل على انه يجوز ان يطر لاسيما اذا كان في دعوة الى طعام أحد من المسلمين ويدل على انه يستحب للمطوع القضاء لذلك اليوم وقد ذهب الى ذلك الجمهور من أهل العلم وحكي الترمذي عن قوم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم انهم رأوا عليه القضاء اذا أظفر قال وهو قول مالك بن أنس واستدلوا بحديث عائشة المذكور ومحمد بن أبي سعيد في الباب وأجيب عن ذلك بما في حديث أم هانئ من

في هذه الرواية خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أشهر الحج) أجمع العلماء على ان التخيير المراد به ثلاثة أولها أول شوال لكن اختلفوا هل هي ثلاثة بكالها وهو قول مالك ورواية عن الشافعي او شهران وبعض

الثالث وهو قول الباقيين ثم اختلفوا فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون عشر ليال من ذي الحجة وهل يدخل يوم
النصر أو لا قال أبو حنيفة وأحمد نعم وقال الشافعي في المصحح عنه لا ١٤١ ثم اختلف العلماء في اعتبار هذه

الاشهر هل هو على الشرط أو
الاستصحاب فقال ابن عمر وابن
عباس وجابر وغيرهم من الصحابة
والتابعين هو شرط فلا يصح
الاحرام بالحج الا فيها وهو قول
اشافعي (ولياي الحج وحرم
الحج) يضم الحاء والراء اي أزمته
وامكنته وحالاته ولا زركشي
كعباس حرم بفتح الراء جمع
حرمة اي ممنوعات الحج وحرماته
وهذا موضع الترجمة فانه يدل
على انه كان مشهورا عندهم
معلوما (فترانا بسرف) غير
منصرف للعلمية والتأنيث اسم
بقعة على عشرة أفعال من مكة
(قالت) عائشة (نخرج) صلى
الله عليه وآله وسلم من قبله
التي ضربت له (الى أصحابه وقال)
لهم (من لم يكن منكم معه هدى
فأحب ان يجعلها) اي حجة
(عمرة فليفعل) اي العمرة (ومن
كان معه الهدى فلا) يجعلها
عمرة (وليسلم) قالت قدم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
لاربعة مضين من ذي الحجة او
خمس فدخل على وهو غضبان
فقلت من أغضبك أدخله الله
النار قال أو ما شعرت اني أهرت
الناس بأمر فاذا هم يترددون
وفي حديث جابر عند البخاري
فقال لهم احلوا من احرامكم
واجعلوا التي قد صتمت بها مائة

التصير فيجمع بينه وبين حديث عائشة وأبي سعيد يحمل القضاء على الذنب ويدل على
جواز الافطار وعدم وجوب القضاء حديث أبي حنيفة المتقدم لان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لم قرر ذلك ولم يبين لابي الدرداء وجوب القضاء عليه وتأخير البيان عن وقت
 الحاجة لا يجوز قال ابن المنير ليس في تريم الا كل في صوم النقل من غير عذرا الا الدلة
 العامة كقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم الا ان الاصل بتقديم على العام كحديث سلمان
 وقال ابن عبد البر من احتج في هذا بقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فهو جاهل باقوال أهل
 العلم فان الاكثر على ان المراد بذلك انتهى عن الزيادة كانه قال لا تبطلوا أعمالكم بالزيادة
 بل اخلصوها لله وقال آخرون لا تبطلوا أعمالكم بارتكاب الكفار ولو كان المراد بذلك
 انتهى عن ابطال ما لم يفرض الله عليه ولا أوجب على نفسه بذرا وغيره لا ممتنع عليه
 الافطار الا بما يبيح الفطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك انتهى ولا يخفى ان
 الاية عامة والاعتبار بعدموم اللفظ لا بخصوص السبب كما تقر في الاصول فالصواب
 ما قال ابن المنير قوله لا عليكما فيه دليل على انه يجوز زلن كان صائما عن قضاء ان يفطر ولا
 انتم عليه لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل هل لصوم قضاء أو تطوع ويؤيد
 ذلك قوله في حديث أم هانئ ان كان قضاء من رمضان فاقضى يوما مكانه قوله يعني هذه
 اللفظة ليست في متن الحديث

• (باب ما جاء في استقبال رمضان باليوم واليومين وغير ذلك) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتقدم أحدكم رمضان
 يصوم يوم أو يومين الا ان يكون رجل كان يصوم صوما قليلا صوم الجماعة وعن
 معاوية قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على المنبر قبل شهر رمضان
 الصيام يوم كذا وكذا ونحن متقدمون فمن شاء فليمتددم ومن شاء فليمتدخر ورواه ابن
 ماجه ويحمل هذا على التقدم بأكثر من يومين وعن عمار بن حصين ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لرجل هل صمت من سر ردها الشهر شيئا قال لا فقال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم فاذا أفطرت رمضان أصم يومين مكانه متفق عليه وفي رواية لهم من
 سر ردها صوم يومين وبما حمل هذا على ان الرجل كان له عادة بصيام سر الشهر أو قد نذر
 حديث معاوية في اسناده القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن مولى ابن أمية وفيه
 مقال والهيثم بن حميد وفيه أيضا مقال قوله لا يتقدم أحدكم الحج قال العلماء معنى
 الحديث لا تتقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان قال الترمذي لما أخرج
 هذا الحديث العمل على هذا عند أهل العلم كرهوا ان يتجمل الرجل بصيام قبل دخول
 رمضان بمعنى رمضان انتهى وانما اقتصر على يوم أو يومين لانه الغالب فيمن يقصد ذلك

فقالوا كيف يجعلها مائة وقد صمنا الحج فقال افعلوا ما أقول لكم فلو لا أني سقت الهدى افعلت مثل الذي أمرتكم
 ولكن لا يحل مني حرام حتى يبلغ الهدى محله ففعلوا قال النووي هذا صريح في انه صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بفسخ الحج

الى العمرة امر عزيمة وتختيم بخلاف قوله من لم يكن معه هدى فاحب أن يجعلها عمرة فليفعل قال العلامة خيرهم أولابن الفسخ
وهدمه ملاطقة لهم وابناسا بالعمرة في أشهر الحج ١٤٢ لانهم كانوا ير ونها الجهر القصور ثم حتم عليهم بعد

ذلك الفسخ وأمرهم امر عزيمة
فالزمهم - م اياه وكره تركه - م في
قبول ذلك ثم قبلوه وفعلوه الا
من كان معه هدى (قالت) عائشة
رضي الله عنها (قالا) أخذ بها
والتارك لها) اي للعمرة (من
اصحابه قالت فاما رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم
ورجال من اصحابه فكانوا أهل
قوة وكان معهم الهدى فلم
يقدر واعي العمرة وذكر باقي
الحديث) وفيه التخصيص
والعنفنة والسماع والقول
ورواته القولان بصريان
والاخبار مديان وآخرجه
مسلم في الحج وهذا النساق
(وعنها) أي عن عائشة (رضي
الله عنها في رواية قالت خرجنا
مع النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) في أشهر الحج (ولاوى
الا أنه الحج) أي لا تظن (فلما
قدمنا) مكة (نطوفنا بالبيت)
فعنى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم واصحابه غيرها لانهم لم
نطف بالبيت ذلك الوقت لاجل
حيضها وهذا من العام الذي
أوبده الخاص (فأمر النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) من لم يكن ساق
الهدى ان يحمل) من الحج بعمل
بالعمرة وهذا هو فسخ الحج
المتزج به وسبق انه أمرهم
بشرف فالتساق تكرار للاول

وقد قطع كثير من الشافعية بان ابتداء المنع من أول السادس عشر من شعبان واستدلوا
بحديث لعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا اذا اتصف شعبان فلا
تصوموا أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره وقال الرواية من الشافعية
يحرم التقدم يوم أو يومين لحديث الباب ويكره التقدم من نصف شعبان للحديث
الاخر وقال جهور العلماء يجوز الصوم تطوعا بعد النصف من شعبان وضعفوا
الحديث الوارد في النهي عنه وقد قال أحمد وابن معين انه منكر وقد استدلل البيهقي على
ضعفه بحديث الباب وكذا صنع قبله الطحاوي واستظهر بحديث أنس مرفوعا أفضل
الصيام بعد رمضان شعبان لكن اسناده ضعيف كما تقدم واستظهر أيضا بحديث
عمر ابن حصين المذكور في الباب ا قوله فيه من سر شعبان والسر يفتح السين المهملة
ويجوز كسرهما وضمهما ويقال أيضا سرار يفتح أوله وكسره ويرج القراء الفسخ وهو من
الاستسار قال أبو عبيدة والجهور والمراد بالسر رهننا آخر الشهر سميت بذلك لاستسار
التمرفها وهي ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين وثلاثين ونقل أبو داود عن الاوزاعي
وسعيد بن عبد العزيز ان سره أوله ونقل الخطابي عن الاوزاعي كالجهر وروى قبل
السر وسط الشهر حكاه أبو داود أيضا ورجحه بعضهم ووجهه بان السر يرجع سره وسره
الشيء وسطه ويؤيده النذب الى صيام البيض وهي وسط وان لم يرد في صيام آخر الشهر
مدب بل ورد فيه منى خاص بان شعبان لمن صامه لاجل رمضان ورجحه النووي بان
مسما أقرد ال رواية التي فيها سره هذا الشهر عن بقية الروايات وأردف بها الروايات التي
فيها الخفض على صيام البيض وهي وسط الشهر كما تقدم وقد قال الخطابي ان بعض أهل
العلم قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أن سؤاله عن ذلك سؤالا زجروا فكار
لانه قد نهي ان يستقبل الشهر بيوم أو يومين وتعب بان لو أنكر ذلك لم أمره بقضائه
وأجاب الخطابي باحتمال أن يكون الرجل أو جها على نفسه فذلك أمره بالوفاء وان
يقضى ذلك في سؤاله وقال آخر ونفيه دليل على ان النهي عن تقدم رمضان يوم أو
يومين اغما هو ان يقصده التحري لاجل رمضان وأما من لم يقصد ذلك فلا يتناوله النهي
وهو خلاف ظاهر حديث النهي لانه لم يستثن منه الا من كانت له عادة وقال القرطبي
الجمع بين الحديثين ممكن بحمل النهي على من است له عادة بذلك وحمل الامر على من له
عادة وهذا هو لظاهر وقد استثنى من له عادة في حديث النهي بتو له الا أن يكون رجل
كان يصوم صوما فليحرمه فلا يجوز الصوم النفل المطلق الذي لم تجز به عادة وكذلك يحمل
حديث معاوية المذكور في الباب بعد ثبوته على من كان معتادا للصوم في ذلك الوقت
وأما قول المصنف انه يحمل على التقدم باكثر من يومين فغير ظاهر لان حديث لعلاء بن
عبد الرحمن المتقدم يدل على المنع من صوم النصف الاخر من شعبان وقد جمع
الطحاوي بين حديث النهي وحديث لعلاء بان حديث لعلاء محمول على من يضعفه

وتأكيده فلا منافاة بينهما واما يحمل مضمومة من الاحلال (خل) بعمل العمرة (من لم يكن ساق
الهدى) وهذا هو فسخ الحج المتزج به وجوزة أحمد وبعض أهل الظاهر وقواه ابن القيم في الهدى وخصه الاثمة الثلاثة

والجمهور بالصيافة في تلك السنة (ونسأوه) صلى الله عليه وآله وسلم (لم يبقن) الهدى (فاحلان) وعائشة منهن لكن منعهما من التحلل كونهما حاضرت ليلة دخولهما مكة وكانت محرمة ١٤٣ بعصرة وأدخلت عليهما الحج فصارت قارئة

(قالت صفية) بقت حبي أم المؤمنين رضي الله عنها (ما أراني) أي ما أظن نفسي (الاحاسنهم) أي القوم عن المسير إلى المدينة لاني حضرت ولم أطف بالبيت فاعلمهم بسببي يتوقفون إلى زمان طوافي بعد الطهارة واستناد الحس إليها مجاز (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (عقرا حلقا) بفتح الأول وسكون الثاني فيهما وألفهما مقصودة للتأنيث فلا يثنونان ويكتبان بالالف هكذا يرويه المحدثون حتى لا يكاد يعرف غيره وفيه خسة أو وجه ذكرها القسطلاني وهذا دعاء عليها وليس المراد حقيقة ذلك

في الدعاء ولا في الوصف بل هي كلمة اتسعت فيها العرب فتهافتها ولا تريد حقيقة معناها فهي كقربت يدها ونحو ذلك (أوما طفت يوم النحر) طواف الأفاضة (قالت صفية) قلت بلى (طفت) (قال لا بأس انقري) أي ارجعي واذهبي اذ طواف الوداع ساقط عن الحائض (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) في رواية أخرى قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام حجة الوداع فنامنا أهل بعصرة (فقط) ونامنا أهل ببيعة وعمرنا (جمع بينهم) ونامنا أهل بالحج (فقط) وكانوا أولا لا يعرفون

الصوم وحديث الباب مخصوص عن محتاط بزعمه لرمضان قال في الفتح وهو جمع حسن وقد اختلف في الحكمة في النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم أو يومين فقبيل هي التقوى بالقطر لرمضان ليدخل فيه بقوة ونشاط وفيه نظر لان مقتضى الحديث انه لو تقدمه بصوم ثلاثة أيام أو أربعة أيام جاز وقيل الحكمة خشية اختلاط النفل بالفرض وفيه نظر لانه يجوز ان له عادة كما تقدم وقيل لان الحكم معلق بالرؤية فن تقدمه يوم أو يومين فقد حاول الطعن في ذلك الحكم قال في الفتح وهذا هو المعتمد ولا يرد عليه صوم من اعتاد ذلك لانه قد أذن له فيه وليس من الاستقبال في شيء ويلحق به القضاء والنذر لو جوبها قال بعض العلماء يستثنى القضاء والنذر بالدالة القاعية على وجوب الوفاء به ما فلا يطل القطعي بالظني وفي حديث أبي هريرة بيان معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الماضي صوم الرويته فان اللام فيه للتأنيث لالتاميل قال ابن دقيق العيد ومع كونها محمولة على التأنيث فلا بد من ارتكاب مجاز لان وقت الرؤية وهي الليل لا يكون محل الصوم وتعبه الناكهي بان المراد بقوله صوموا أنو والصيام والليل كله ظرف للنية قال الحافظ فوقع في الجواز الذي زعمه لان النوى ليس صائغا حقيقة بدليل انه يجوز له الاكل والشرب بعد النية في ان يطلع الفجر

• (باب النهي عن صوم العيدين وأيام التشريق) •

(عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر متفق عليه) وفي لفظ لاحد والبخاري لا صوم في يومين * واسلم لا يصح الصيام في يومين) وفي الباب عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وابن عمر بنحو حديث الباب وهي في صحيح البخاري ومسلم وتقدم به * سلم من حديث عائشة قال النووي في شرح صحيح مسلم وقد أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل حال سواء صامهما عن قدر أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك ولو نذر صومهما تمتد العيتمهما قال الشافعي والجمهور لا ينعقد نذره ولا يلزمه قضاؤه * وقال أبو حنيفة ينعقد ويلزمه قضاؤه * قال فان صامهما أجزأه وخالف الناس كلهم في ذلك انتهى وبمثل قول أبي حنيفة قال المؤيد بالله والامام يحيى وقال زيد بن علي والهادوية يصح النذر بصيامهما أو بصوم في غيرهما ولا يصح صومه فيهما وهذا اذا نذر صومهما بعيتمهما كما تقدم وأما اذا نذر صوم يوم الاثنين مثلا فوافق يوم العيد فقال النووي لا يجوز له صوم العيد بالاجاع قال وهل يلزمه القضاء فيه خلاف للعلماء وفيه لاشافعي قولان أحصهما لا يجب قضاؤه لان لفظه لم يتناول القضاء وانما يجب قضاء الفرائض بأمر جديد على المختار عند الأصوليين انتهى والحكمة في النهي عن صوم العيدين أن فيه اعراضا عن ضيافة الله تعالى لعباده كما

صرح بذلك أهل الأصول (وعن كعب بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الاطح فيبر لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجوه الاحرام وجوز لهم الاعتقاد في أشهر الحج والحاصل من مجموع الاحاديث ان الصيافة رضي الله عنهم كانوا ثلاثة أقسام قسم أحرموا صوم وعمره أو صومهم الهدى وقسمهم بعصرة فزعموا

منهم احرمو بالحب وقسمهم بحج ولا هدى معهم فامرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يقلبوه حجرة وهو معني فسخ الحج الى
 العمرة واما عائشة رضي الله عنها ١٤٤ فكانت اهلّت بعد مرة ولم تسق هديا ثم ادخلت عليها الحج فصارته

قارئة كما مر قريبا (واهل رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بالحج) مفردا ثم ادخل عليه العمرة
 (فاما من اهل بالحج) فقط (او
 جمع الحج والعمرة لم يجزوا حتى
 كان يوم النحر) (عن عثمان
 رضي الله عنه انه نهى عن المتعة)
 اي عن فسخ الحج الى العمرة
 لانه كان مخصوصا بتلك السنة
 التي حج فيها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم او عن التمتع
 المشهور والنهي للتنزيه ترغيبا
 في الافراد (ونهي ايضا نهى
 تنزيه (ان يجمع بينهما) اي الحج
 والعمرة (فلما رأى علي رضي
 الله عنه النبي الواقع من عثمان
 عن المتعة والقران (اهل بها)
 اي بالحج والعمرة حال كونه
 قائلا (ليكن بعمرة وحجة) وانما
 فعل ذلك خشية ان يجعل غيره
 النهي على التحريم فأتباع ذلك
 ولم يحف علي عثمان ان التمتع
 والقران جائزان وانما نهى عنهما
 ليعمل بالافضل كما وقع له امر
 فكل مجتهد ما جور ولا يقال
 ان هذه الواقعة دليل لمثله
 اتفاق اهل العصر الثاني بعد
 اختلاف اهل العصر الاول
 وان ذكره ابن الحارث وغيره
 لان نهى عثمان عنه ان كان
 المراد به الاعتمار في أشهر الحج
 قبل الحج فلم يستقر الاجماع

بعنه وأوصى بن الحداث أيام التشريق فتأديا انه لا يدخل الجنة الا مؤمن وأيام منى أيام
 أكل وشرب رواه أحمد ومسلم وعن سعد بن أبي وقاص قال أمرني النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ان أنادي أيام منى انها أيام أكل وشرب ولا صوم فيها يعني أيام التشريق رواه
 أحمد وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صوم خمسة أيام في السنة يوم
 الفطر ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق رواه الدارقطني وعن عائشة وابن عمر قال لم
 يرخص في أيام التشريق ان يصمن الا لمن لم يجد الهدي رواه البخاري وله عنهما انها قال
 الصيام لمن تمتع بالعمرة الى الحج الى يوم عرفة فان لم يجد هديا ولم يصم صام أيام منى
 حديث سعد بن أبي وقاص أخرجه أيضا البزار قال في مجمع الزوائد ورجاله ما يعني
 أحمد والبزار رجال الصحيح وحديث أنس في اسناده محمد بن خالد الطلعان وهو ضعيف وفي
 الباب عن عبد الله بن حذافة السهمي عند الدارقطني بلفظ لا تصوموا في هذه الايام فانها
 أيام أكل وشرب وبعمال يعني أيام منى وفي اسناده الواقدي وعن أبي هريرة عند الدارقطني
 وفي اسناده محمد بن سلام وهو قريب من الواقدي وفيه ان المنادي يديل بن ورقاء
 وأخرجه أيضا ابن ماجه من وجه آخر وابن حبان وعن ابن عباس عند الطبراني نحوه
 حديث عبد الله بن حذافة رفيه وبعمال وقاع انما في اسناده اسمعيل بن أبي حبيب
 وهو ضعيف وعن عمر بن خالد عن أبيه عند أبي يعلى وعبد بن حميد وابن أبي شيبه
 واسحق بن راهويه نحوه وفي اسناده موسى بن عبيدة الرضوي وهو ضعيف وعن ابن
 مسعود بن الحكم عن أبيه عند النسائي انها رأت رضى عنى في زمن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم راكبا يصيح يقول يا أيها الناس انها أيام أكل وشرب ونساء وبعمال وذكر
 الله قالت فقلت من هذا فقالوا على بر أبي طالب وأخرجه البيهقي من هذا الوجه لكن
 قال ان جدته حدثته وأخرجه ابن يونس في تاريخ مصر من طريق يزيد بن الهادي عن
 عمرو بن سليم الزرق عن أمه قال يزيد فقلت عنها فقيل انها جدته وعن نبيشة الهذلي
 عنه سلم في صحيحه بلفظ أيام التشريق أيام أكل وشرب وأخرجه ابن حبان عن أبي
 هريرة بنحوه وأخرجه النسائي عن بشر بن محم بنحوه وعن عتبة بن عامر عند أصحاب
 السنن وابن حبان والحاكم والبزار بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيام
 التشريق أيام أكل وشرب وصلاة فلا يصومها أحد وعن عمرو بن العاص عند أبي
 داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بافطارها ونهى عن صيامها وقد
 استدل بهذه الاحاديث على تحريم صوم أيام التشريق وفي ذلك خلاف بين الصحابة فمن
 بعدهم قال في الفتح وقد روى ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام وأبي طلحة من
 الصحابة الجواز مطلقا وعن علي عليه السلام وعبد الله بن عمرو بن العاص المنع مطلقا

عليه لان الحنفية يجتازون فيه وان كان المراد من الحج الى العمرة فكذلك لان الحنابلة يجتازون
 فيه على ان الظاهر ان عثمان ما كان يطلع وانما كان يرى الافراد افضل منه وفي رواية للنسائي ما يشهد بان عثمان

وجمع عن النهي واقطعه نهى عثمان عن التمتع فلي على وأصحابه بالعمر فلم ينهم عثمان فقال له على ألم تسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لي وزادم - لم هذا فقال عثمان ترى ١٤٥

أخبرني الناس وأنت تنهله (قال) على (ما كنت لأدع سنة لنبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم)

أقول أحد) والله در القائل دعوا كل قول عند قول محمد

فما آمن في دينه كذا طر وفي الحديث اشاعة العالم ما عنده

من العلم واظهاره ومناظرته ولالة الامور وغيرهم في تحفة

لمن قوى على ذلك اقصد مناصحة المسلمين والبيان بالفضل مع النول

وجواز الاستدلال من النص (عن ابن عباس رضي الله

عنه - ما قال كانوا) أي أهل الجاهلية (يرون) بفتح الياء أي

يعتقدون وقال في المصايب كالتعقيل ونحوه بضمهم أي يظنون

(ان العمرة) أي الاحرام بها (في أشهر الحج) - قال رضى القعدة

وتسع من ذي الحجة وليلة النحر أو عشر أو ذي الحجة بكلمة على

اللاف السابق في ذلك (من أجز الفجور) من باب ج جده

وشعر شاعر والفجور الانبعاث في المعاصي أي من أعظم الذنوب

وهذا من تعسكاتهم بالمطلة اخوة من غير أصل

(في الارض) ولابن حبان من طريق أخرى عن ابن عباس قال

والله ما أهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عائشة في ذي

الحجة الا لقطع بذلك أمر الشرك فان هذا الحى من قریش ومن

دان دينهم كانوا يقولون فذكر نحوه قال في الصحاح فعرف بهذا

ر هو المشهور عن الشافعي وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمير في آخر من منعه الا للتمتع الذي لا يجزئ الهدى وهو قول مالك والشافعي في القديم وعن ا وزاعى وغيره أيضا يصومها المحصر والقارن انتهى واستدل القائلون بالمنع مطلقا باحاديث الباب التي لم تنقيد بالجواز للتمتع واستدل القائلون بالجواز للتمتع بحديث عائشة وابن عمر المذكور في الباب وهذه الصيغة لها حكم الرفع وقد أخرجه الدارقطني والطحاوي بالنظر رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للتمتع اذا لم يجد الهدى ان يصوم أيام التشريق وفي استناده يحيى بن سلام وليس بالقوى ولكنه يؤيد ذلك عموم الآية قالوا وحل المطلق على المقيد واجب - ذلك بناء العام على الخاص وهذا أقوى المذاهب وأما القائل بالجواز مطلقا فأحاديث الباب جميعها ترد عليه - قال في الفتح وقد اختلفت في كونها بمعنى أيام التشريق يومين أو ثلاثة قال وسببت أيام التشريق لان لحوم الاضاحي تشرق فيها أى تشرق في الشمس وقيل لان الهدى لا ينصر حتى تشرق الشمس وقيل لان صلاة العيد تقع عند شروق الشمس وقيل التشريق التكبير يدبر كل صلاة انتهى وحديث أنس المذكور في الباب يدل على انها ثلاثة أيام يرد يوم النحر

• (كان الاعتكاف) •

(عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتكف العشر الاوخر من رمضان حتى يرقاه الله عز وجل • وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يعتكف العشر الاوخر من رمضان منق عليها • لم قال نافع وقد ارانى عبد الله المكان الذي كان يبيت كلف فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • وعن أنس قال كان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتكف العشر الاوخر من رمضان فلم يعتكف عاما قالما كان في الامام القدا اعتكف عشرين يوما واحدا والترمذي وصححه ولا حسد وأبي داود

وابن ماجه هذا المعنى من رواية أبي بن كعب) هذه الاحاديث فيها دليل على مشروعية الاعتكاف وهو متفق عليه كما قال النووي وغيره قال مالك فكرت في

الاعتكاف وترك العبادة مع شدة اتباعهم للاثر فوقع في نفسي انه كالوصال وأراهم تركه لشدته وليبلغني عن أحد من الخلف انه اعتكف الا عن أبي بكر بن عبد الرحمن

انتهى ومن كلام مالك هذا أخذ بعض أصحابه ان الاعتكاف جائز وأنكر ذلك عليهم ابن العربي وقال انه سنة مؤكدة وكذا قال ابن بطال في مواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ما يدل على تأكيده قال أبو داود عن أحمد لا أعلم عن أحد من العلماء خلافا انه - ممنون وتعقب الحافظ في الفتح قول مالك انه لم يبيت كلف من السلف الا أبو بكر بن عبد الرحمن

وقال له لاراد سنة مخصوصة والافق دحكي عن غير واحد من الصحابة انه اعتكف

دان دينهم كانوا يقولون فذكر نحوه قال في الصحاح فعرف بهذا نعين المعقدين (ويجذبون) أي يسهون (الحرم صفرا) أي أنهم يجعلون صفرا من الاشهر الحرم ولا يجعلون الحرم منها

ثلاث تنو الي عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم ما اعتادوه من اغارة بعضهم على بعض فضلهم الله بذلك فقال انما النسيء
 زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا ١٤٦ الآية أي انما تأخير حرمة الشهر الى شهر آخر قال المفسرون

كانوا اذا جاء شهر حرام وهم
 محاربون احلوه وحرموا مكانه
 شهرا حتى رخصوا خصوص
 الا شهر واعتبروا بحجر العدة
 ويحرمونه عاما فيتركونه على
 حرمة وقيل ان اول من
 أحدث ذلك جنادة بن عوف
 السكاني كان يقوم على جعل في
 الموسم فيناي ان آلهتكم قد
 أحلت لكم المحرم فاحلوه ثم
 يتأدى في القابل ان آلهتكم
 قد حرمت عليكم المحرم فحرموه
 وقيل القاس واصله خيانة بن
 عبيد السكاني وقيل غير ذلك وقال
 ابن دريد لصفران شهران من
 السنة يعني أحدهما في الاسلام
 المحرم وقد سمي بذلك لاصناف مكة
 من أهلها وقال القراء لانهم
 كانوا يملكون البيوت فيه
 تلجروهم الى البلاد وقيل كانوا
 يزيدون في كل أربع سنين شهرا
 يسمونه صفرا الثاني فتكون
 السنة ثلاثة عشر شهرا ولذلك قال
 صلى الله عليه وآله وسلم السنة
 اثنا عشر شهرا وكانوا يطهرون
 ويرون ان الاوقات فيه واقعة
 (ويقولون اذ ابرا) أفاف (الدبر)
 بفتح الدال المهملة والموحدة
 الجرح الذي يكون في ظهر الابل
 من اصطكاك الاقتاب والحل
 عليه ومثقة السفر فانه كان
 يبرأ به مدانصرافهم من الحج

واعلم انه لا خلاف في عدم وجوب الاعتكاف الا اذا اقتربه قوله يعتكف الاعتكاف
 في اللغة هو الحبس والزوم والمكث والاستقامة والاستدارة قال المهاج
 فهن يعتكفن به اذا جاء عكف النبيط يلعبون الشنيزا
 والنبيط قوم من الجهم والفتنخ بالفاء والنون والراي والجيم لعبة للجهم يأخذ كل واحد
 منهم يد صاحبه ويستديرون راقصين وقوله جأ أي أقام بالمكان وفي الشرع المكث
 في المسجد من شخص مخصوص بمسقة مخصوصة قوله العشر الاواخر من رمضان فيه
 دليل على استحباب مداومة الاعتكاف في العشر الاواخر من رمضان تخصيصه
 صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الوقت بالمداومة على اعتكافه قوله اعتكف عشرين فيه
 دليل على ان من اعتاد اعتكاف أيام ثم لم يتمكن أن يعتكف كلها أنه يستحب له قضاؤها
 وسواء في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف لمائة ليلة كالعشر الاواخر من
 رمضان العشر الاواخر من شوال (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم اذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه وانه أمر بخبائه فضرب ما أراد
 الاعتكاف في العشر الاواخر من رمضان فأمرت زينة بخبائها فضرب وأمرت غيرها من
 أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخبائهن فضرب فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم الفجر نظر فاذا الاخبية فقال آبر يردن فأمر بخبائه فقوض وترك الاعتكاف في
 شهر رمضان حتى اعتكف في العشر الاواخر من شوال رواه الجماعة الا الترمذي اسكن
 له منه كان اذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه قوله صلى الفجر ثم دخل
 معتكفه استدل به على ان اول وقت الاعتكاف من اول النهار وبه قال الاوزاعي
 والليث والثوري وقال الاثني اربعة وطائفة يدخل قبيل غروب الشمس وأقروا
 الحديث على انه دخل من اول الليل وانما يخلو بنفسه في المكان الذي أعده
 لاعتكاف بعد صلاة الصبح قوله بخبائه بخاء مبهمة ثم بام موحدة قوله وأمرت غيرها الخ
 هذا يقتضي تعميم الأزواج وليس كذلك وقد فسره قوله من أزواج النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم بمائة واحدة وحنصة وزينب فقط ويؤيد ذلك ما وقع في رواية للبضاري بلفظ أربع
 قباب وفي رواية للفقهاء في الصبح اذا هو بأربعة أبنية قال من هذه قالوا العائشة
 وحنصة وزينب الحديث ولرابع خبائه صلى الله عليه وآله وسلم لم قوله آبر يردن
 ستفهام معدودة وبغيره وينسب الراي قيل يردن بضم أوله كسر الراء وسكون
 الدال ثم نون النسوة وفي رواية للبضاري انزعوها فلا أراها ثم نقوض بضم القاف
 وتشديد الواو المكسورة بعدها ضامة مبهمة أي نقض قولنا وترك الاعتكاف كأن الحامل
 له صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك خشية أن يكون الحامل للزوجات المباحات والمتنافس

(وعشائر) أي ذهب أثر سير الحاج من الطريق وانحى بعد رجوعهم بوقوع الامطار وغيرها
 أطول الايام أو ذهب أثر الدبر ولا يداود وعشائر بالواو أي كثر وبالابل الذي حلق بالرجال (وانسلخ صقير) الذي هو المحرم

في نفس الامر وسواء صغرا أي اذا انقضى وانفصل شهر صفر (حات العمرة لمن اعتمر) بالسكون في الاربعة وذلك لانهم لما جعلوا المحرم صفر الزم منه ان تسكون السنة ثلاثة عشر شهرا ١٤٧ والمحرم الذي هو صفر آخر السنة

والآخر أشهر الحج على طريق التبعية اذ لا يبرأ دبرا بلهم في أقل من هذه المدة وهي ما بين أربعين يوما الى ثنتين يوما غالبا ويجهلوا أول أشهر الاعتقار شهر المحرم الذي هو في الاصل صفر والراء التي توأطت عليها القواصل في الدبر والثلاثة بعدهما كنية للمصعب ولو حركت فالتفرض المطلوب من المصعب (قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأصحابه صبيحة (ليلة) (رابعة) من ذي الحجة يوم الاحد حال كونهم (مهلين بالحج) أي مهلين به كما صرح في رواية ابراهيم بن الحجاج واقظه وهم يلبون بالحج ولا يلزم من اهلاله صلى الله عليه وآله وسلم لم بالحج أن لا يكون قارنا فلا حجة فيه لمن قال انه صلى الله عليه وآله وسلم لم كان مفردا (فأمرهم) صلى الله عليه وآله وسلم (أن يجهلوا) أي يقبلوا الحجة (عمرة) ويجهلوا بعملها فيصيروا مقامين وهذا المصنف خاص بذلك الزمن خلافا لاحد كاسر (فما ظلم) وفي رواية ابراهيم فكب (ذلك) الاعتقار في أشهر الحج (عندهم) لما كانوا يعتقدونه أولا من أن العمرة فيه من أجر القصور (فقالوا) بهذان رجعا عن اعتقادهم (يا رسول الله أي الحبل) أي

الذات عن الغيرة حرصا على القرب منه خاصة فيخرج الاعتكاف عن موضوعه أو الحاصل له على ذلك أن يكون باهتارا اجتماع النسوة عنده يصير كالجالس في بيته وربما يشغله ذلك عن التخلي لما قصد من العبادة فينبوت مقصوده بالاعتكاف قوله في العشر الاواخر من شوال في رواية في البخاري حتى اعتكف في العشر الاول من شوال ويجمع بينه وبين الرواية الاولى بان المراد بقوله في العشر الاواخر من شوال انتهاء اعتكافه قال الامام علي فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن أول قول هو يوم الفطر وصومه حرام وسياق الكلام عليه وقال غيره في اعتكافه في شوال دليل على ان النوافل المعتادة اذا كانت تقضى قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه ان النذر لا يلزم بمجرد التنية وان السنة تقضى وان للمعتكف ان يلزم من المسجد مكانا بعينه وان من التزم الاعتكاف أيام معينة لم يلزمه أول ليلة لها انتهى واستدل به أيضا على جواز الخروج من العبادة بعد الدخول فيها وأجيب عن ذلك بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل المسجد ولا شرع في الاعتكاف وانما هم به ثم عرض له المانع المذكور فتركه فيكون دليلا على جواز ترك العبادة اذا لم يحصل الاجر والنية كما قال المصنف (وعن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان اذا اعتكف طرح له فراشه أو يوضع له سريرته وراه اسطوانة التوبة رواه ابن ماجه) الحديث رجال اسناده في حق ابن ماجه ثقات وقد ذكره الحفاظ في الفتح عن نافع ان ابن عمر كان اذا اعتكف الخ ولم يذكر انه مرفوع وفي صحيحه لم عن نافع انه قال وقد رأي عبد الله بن عمر المكان الذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعتكف فيه من المسجد وفيه دليل على جواز طرح الفراش ووضع السرير للمعتكف في المسجد وعلى جواز الوقوف في مكان معين من المسجد في الاعتكاف فيكون مخصصا للنهي عن ايطان المكان في المسجد يعني ملازمته وقد تقدم الحديث في الصلاة (وعن عائشة انها كانت ترجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي حائض وهو معتكف في المسجد وهي في حجرته) واهما رأيه وكان لا يدخل البيت لاحتياجه الانسان اذا كان معتكفا وعنها أيضا قالت ان كنت لا تدخل البيت للحاجة والمرىض به فما أسأل عنه الا واما رده وعن صفية بنت يحيى قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معتكفا فاقبته أزوره ليل اخذته ثم قمت لانتقاب فقام معي ليقلبنى وكان مسكنا في دار اسامة بن زيد متفق عليهن) قوله ترجل الترجيل بالجيم المشط والدهن فيه دليل على انه يجوز له اعتكاف التنظيف والطيب والغسل والحق والتزيين الخاها بالترجيل والجهور على انه لا يكره فيه الا ما يكره في المسجد وعن مالك يكره الصنائع والحرف حتى طلب العلم وفيه دليل على ان من أخرج بهض بدنه من المسجد لم يكن ذلك قادحا في صفة هل هو الحبل العام لكل ما حرم بالا حرام حتى الجماع أو حل خاص لانهم كانوا يحرمون بالحج وكانهم كانوا يعرفون انه له فعلين (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (حل كله) أي حل يحمل فيه كل ما يحرم على المحرم حتى غشيان النساء لان العمرة ليس لها

الاتحال واحد وعند الطحاوي أي الحل محل قال الحل كله وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في أيام الجاهلية ومسلم في الحج
وكذا الساقى وقد بسط الحافظ ابن ١٨ جبر في الفتح: كرما كان أنبي صلى الله عليه وآله وسلم به محرمًا

واختلاف أهل العلم في ذلك وأداتهم تعارضوا وجمعوا ورجح رواية من روى القسيران وقال أنها جاءت عن بضعة عشر صحابيا بأسانيد جيد بخلاف رواية الأفراد والتمتع وهذا يقتضي رفع الشك عن ذلك والمصير إلى أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان قاربا وقد قدمنا حاصل ذلك مختصرا وفي السيل الجرار للحافظ الشوكاني واعلم أن محمد صلى الله عليه وآله وسلم ون اختلعت الأحاديث في بيان نوعه فتدو قراته صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك زيادة على عشرين حديثا من طريق بضعة عشر صحابيا ولم يرد ما يصلح لما رخصه بعض هذه الأحاديث فضلا عن كلها فمن جعل وجه التفضيل لأحد أنواع الحج هو أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يجمع أنواعا كذا وان الله لا يختار لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم وأله وسلم كن فضلا على غيره فقد كان محمد صلى الله عليه وآله وسلم قرانا فيكون اقربا أفضل أنواع الحج لا يمكن قد ثبت من حديث جابر في العيصين وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما كنت أتبعه بل جعلت عمر قد فعلت

الاعتكاف قوله الحاجة الإنسان فسرهما الزهرى بإبول والعائط وقد وقع الإجماع على استثنائهما واختلافوا في غيره ما من الحاجات كالأكل والشرب ويلحق بإبول والعائط التي والقصد والحاجة من احتاج إلى ذلك وسبب الكلام على الخروج للحاجات ولغيرها قوله فأسأل عنه سبب الكلام على الخروج لزيارة المريض قوله ثم قلت لا تغلب أي ترجع إلى أيها قوله ايقلني بفتح أو لا وسكون الذاف أي يردّها إلى منزلها وفيه دليل على جواز خروج المعتكف من مسجد اعتكافه لتشجيع الزائر قوله في دار أسامة بن زيد أي التي صارت له بعد ذلك لأن أسامة أذن لليس له دار مستقلة بحيث يسكن فيها صنفية وكانت يوت زواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم حوالى أبواب المسجد (وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمر بمريض وهو معتكف فيبرك كما هو ولا يخرج يسأله ربه أبو داود) وعن عائشة قالت السفة على المعتكف أن لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمسه امرأة ولا يباشرها ولا يخرج للحاجة لما لا بد منه ولا اعتكاف الصوم ولا اعتكاف في مسجد جامع روى أبو داود الحديث الأول في أسناده لهيث بن أبي سليم وفيه مقال قال الحافظ والعصم عن عائشة من فعلها أخرجه مسلم وغيره وقال ضع ذلك عن علي عليه السلام والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي وأيس فيه قالت السنة وأخرجه أيضا من حديث مالك وأيس فيه ذلك قال أبو داود وغيره عبد الرحمن بن اسحق لا يقول فيه قالت السنة وحزم الدارقطني بأن القدر الذي من حديث عائشة قوله لا يخرج وما عداه من دونها انتهى وكذلك رجع ذلك ليهي ذكره ابن كثير في الارشاد وعبد الرحمن بن اسحق هذا هو القرشي المدني يقال له عباد قد أخرجه له مسلم في صحيحه ورواه يحيى بن معين وثني عليه غيره وكلم فيه بعضهم الحديثان استدليلهم ما على أنه لا يجوز للمعتكف أن يخرج من مكة كمنه لعبادة المريض ولا يباشرها من القرب كتشجيع الجنازة وسبب الجمعة قال في الفتح وروينا عن علي عليه السلام والنخعي والحسن البصري أن منهم المعتكف جنازة وما عدا مريضا أو خرج للجمعة بطل اعتكافه وبه قال الكوفيون وابن المنذر في الجمعة وقال الثوري والشافعي واسحق أن شرط شيئا من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يطل اعتكافه به له وهو رواية عن أحمد انتهى وعند الهادوية أنه يجوز الخروج لتلك الأمور ونحوها ولا يمكن في وسط النهار قياسا على الحاجة المذكورة في حديث عائشة المتقدم وهو فاسد الاعتبار لانه في مقابلة النص قوله ولا يمسه امرأة ولا يباشرها المراد بالمباشرة هنا الجماع بقربة كذا المسمى قباها وقد نقل ابن المنذر الإجماع على ذلك ويؤيده ما روى الطبري وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الآية يعني قوله تعالى ولا تباشرهن وأنتم عاكفون في المساجد أنهم كانوا اعتكفوا فخرج رجل للحاجة فلقى امرأته جامعها إن

فزلت

والادلة في شرح المنقح بالاحتاج لناظر إلى

الرجوع إلى غيره فالجالة عليه أولى لأن المقام طويل الذبول وكل أنواع الحج شريفة صحيحة ونية ثابتة فقد ثبت في

الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال من أراد أن يهل بالحج وعمره فلينعزل ومن أراد أن يهل بالحج فليقبل ومن أراد أن يهل بعمره فليقبل هل انتهى

١٤٩

(عن قصة زج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأما ما رواه ابن عباس (وسلم) وروى عنها أنها قالت يا رسول الله ما شأن الناس - لو - من الحج (بهم) أي بعمرها لأنهم - فقصوا الحج إلى الله مرة فكان أحرامهم بالعمره سبعاً بالسرعة حلهم - (ولم يحل) بفتح أوله وكسر ثالثة (أنت من عمرتك) أي المضمومة إلى الحج فيكون قارناً كما هو في أكثر الأحاديث وحينئذ فلا تسكت به لمن قال أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان مقتعاً لكونه صلى الله عليه وسلم أقر على أنه كان محرماً بعمره لأن اللفظ يحتمل للقتع والقران فتعين بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية عبيد الله ابن عمر عن الشيوخين حتى أحل من الحج أنه كان قارناً ولا يصح القول بأنه كان مقتعاً لأنه لا جائز أن يقال أنه استقر على العمرة خاصة ولم يحرم بالحج أصلاً لأنه يلزم منه أنه لم يحج تلك السنة وهذا لا يتوله أحد وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان قارناً سعيد بن المسيب كما في البخاري وأنس في الصحيحين وعمران بن حصين في مسلم وعمر ابن الخطاب في البخاري والبراء في - تن أبي داود وعلى في سنن الدارقطني ومراقبة وأبو طهعة عند

فترات قوله ولا يخرج حاجة الإلزام منه فيه دليل على المنع من الخروج لكل حاجة من غير فرق بين ما كان مبياً أو قرينة أو غيرهما إلا الذي لا بد منه كالتفريق لقضاء الحاجة وما في - كهما قوله ولا اعتكاف إلا بصوم فيه دليل على أنه لا يصح الاعتكاف إلا بصوم وأنه شرط وحكم في الحج - عن العشرة جميعاً وابن عباس وابن عمر وروايات والأوزاعي والنوري وأبي حنيفة وحكي في البحر أيضاً عن ابن مسعود والحسن البصري والشافعي وأحمد وإسحق أنه ليس بشرط قالوا يصح اعتكاف ساعة واحدة وخطئة واحدة واستدلوا بما تقدم من أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف العشر الأول من - وال من حلت يوم انطرب وجده حديث عمر الآتي وأجابوا عن حديث عائشة المذكور في الباب بما تقدم من الكلام عليه وهذا هو الحق لا كما قال ابن القيم إن الراجح لدى عليه جهور السلف أن الصوم شرط في الاعتكاف وقد روى عن علي وابن مسعود أنه ليس على المعتكف صوم إلا أن يوجبه على نفسه ويدل على ذلك حديث ابن عباس الآتي ويؤيد قول من قال يجوز الاعتكاف ساعة أو لحظة حديث من اعتكف فواق ناقة فكانما أتى نعمة رواء لعقيلي في الضعفاء من حديث عائشة وأنس قال في البدو المنيرة - هذا حديث غريب لا أعرفه بعد البحث الشديد عنه وقال الحافظ هو منكروا لكنه أخرجه الطبراني في الأوسط قال الحافظ لم أرفق - زادته ضعفاً إلا أن فيه وجادة وفي المتن نكارة شديدة وذهبت العترة وأبو حنيفة إلى أن أقل من ذلك الاعتكاف يوم قوله ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع فيه دليل على أن المسجد بشرط للاعتكاف قال في الفتح واتفق العلماء على مشروطية المسجد لاعتكاف الإمامين عمر بن الخطاب والمسيحي فاجازته في كل مكان وأجاز الحنفية للمرأة أن تعتكف في مسجد ديتها وهو المكاء المعتد للصلاة وفيه قول للشافعي قديم وفي وجه لا صحابه والامكية يجوز للرجال والنساء أن التطوع في البيوت أفضل وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى اختصاصه بالمسجد انتهى تقام فيها الموات وخس - أبو يوسف بالواجب منه وأما المنزل ففي كل مسجد وقال الجمهور بعمومه في كل مسجد انتهى كلام الفتح وسيأتي قول من قال أنه يختص بالمسجد الثلاثة

(وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال كذا نذرت في الجاهلية -

أعتكف ليلة في المسجد لحرام قال فأوف بذكرك متفق عليه وروى البخاري فاعتكف

إليه وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال ليس على المعتكف - يوم

الأن يجعله على نفسه رواه الدارقطني وقال ربيعة أبو بكر السوي وغيره لا يرفع

الحديث الثاني رجع الدارقطني والميهقي وقه - وأخرجه - الحماكم مرفوعاً وقال صحيح

السناد قولاً إن عمر لم يذكركم مكان السؤال وفي رواية للبخاري أن ذلك كان بالمعرة

لما رجعوا من حنين وبسته فادمنه الرد على من زعم أن اعتكاف عمر كان قبيل المنع

أحمد وأبو سعيد وقتادة عند الدارقطني وابن أبي أوفى عند البزوري وروى الأفراد ابن عمر وجابر بن الصديق وابن عباس في مسلم وجمع بين القولين بأنه كان أولاً مفرداً ثم أحرم بالعمره بعد ذلك وأدخلها على الحج فعمدة رواة الأفراد أول الأحرام وعمدة رواة

القران آخره وأما من روى انه كان معقرا كابن عمر وعائشة وأبي موسى الاشعري وابن عباس في الصبيتين وهران بن حصين في مسلم فأراد القمع للغوى وهو الاستناع ١٥٠ وقد انتفع بالاكتفاء بفعل واحد ويؤيد ذلك انه لم يعترف ثلاث

السنة عمرة منقردة ولو جعلت
بجمع منقردة لكان غير معقرا
في تلك السنة ولم يقل أحدان
الحج وحده أفضل من القران
وبهذا الجمع تنتظم الاحاديث
وقال الحافظ في الفتح وأما
هواية من روى انه كان معقرا
فغناه انه أمر به لانه صرح بقوله
ولو لا أن معي الهدي لاحت
فصح أنه لم يسهل انتهى (قال)
صلى الله عليه وآله ولم (أي)
لبدت رأيي) من التلبيد وهو
ان يجعل الحرم في رأسه شيئا
من نحو الصغى ليجمع الشعر
ولا يدخل فيه قل ويؤخذ منه
استصحاب ذلك للمعمر (وقادت
هـ دي) هو تعلق نقي في عنق
الهدي ليعلم (فلا أحل) من
أحرأى (في أنحر) الهدي
وهذا قول أبي حنيفة وأحمد
لانه جعل المسلمة في بقائه على
أحرأه الهدي وأخبرانه لا يحل
حتى ينحر وأجاب الجمهور عنه
بأنه ليس العلة في ذلك سوق
الهدي وإنما السبب فيه ادخل
العمرة على الحج ويدل له قوله في
رواية ابن عمر حتى أحل من الحج
وعبر عن الأحرأه بالحج بسوق
الهدي لانه كان ملازما له في تلك
الحجة فانه قال لهم من كان معه
هدي فليحل بالحج مع عمرته ثم لا يحل
حتى يحل منه ما جيعا وما كان

من الصيام في الليل لان عزوة حنين متاخوة عن ذلك قولنا نذرت في الجاهلية زاد مسلم
فلما أسلت آلت وفي ذلك رد على من زعم ان المراد بالجاهلية ما قبل فتح مكة وأنه نذر
في الاسلام وأصرح من ذلك ما أخرجه الدارقطني بلفظ نذرت يعتكف في الشرك قوله
ان اعتكف ليلة استدل به على - وازال الاعتكاف بغير صوم لان الليل لا يمر بوقت صوم
وقد أمره صلى الله عليه وآله وسلم ان يني نذره على الصفة التي أوجبها وتعقب بان في
رواية مسلم يوم ما يدل عليه وقد جمع ابن حبان وغيره بأنه نذرا اعتكاف يوم وليلة فمن أطلق
ليلة أراد بيومها ومن أطلق يوما أراد بليته وقد ورد الأمر بالصوم في رواية أبي داود
والنسائي بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له اعتكف وصم أخرجه أبو داود
والنسائي من طريق عبد الله بن بديل واكنه ضعيف وقد ذكر ابن عدي والدارقطني
انه نذر بذلك عن عمرو بن دينار قال في الفتح ورواية من روى يوم ما شاذة وقد وقع في
رواية سليمان بن بلال عند البخاري فاعتكف ليلة فدل على انه لم يزد على نذره شيئا وان
الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا يشترط له حذمه في قوله ليس على المعتكف صيام استدل
به القائلون بأنه لا يشترط الصوم في الاعتكاف وقد تقدم ذكرهم وقد استدل بعض
القائلين بأن الصوم شرط في الاعتكاف بقوله تعالى ثم أعوا الصيام الى الليل ولا
تأثمروهن وأنتم عاكفون في المساجد قال فذكر الاعتكاف عقب الصوم وتعقب بأنه
ليس فيه ما يدل على تلازمهما والالزام أن لا صوم الا باعتكاف ولا قائل به وفي حديث عمر
المذكور في الباب رد على من قال ان أقل الاعتكاف عشرة أيام وفيه أيضا دليل على ان
النذر من الكافر لا يسقط عنه بالاسلام وسأقي ان شاء الله تعالى الكلام على ذلك
(وعن حذيفة انه قال لابن مسعود لقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال

لا اعتكاف الا في المساجد الثلاثة أو قال في مسجد جماعة رواه سعيد في سننه وعن
عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف معه بعض نساؤه وهي مستحاضة ترى
الدم فربما وضعت الطشت تحته من الدم رواه البخاري وفي رواية اعتكف معه امرأة
من أزواجه وكانت ترى الدم والصفرة والطشت تحته وهي تصلي رواه أحمد والبخاري
وأبو داود الحديث الاول أخرجه ابن أبي شيبة ولكن لم يذكر المرفوع منه واقتصر
على المراجعة التي فيه بين حذيفة وابن مسعود واقطعه ان حذيفة جاء الى عبد الله فتنال
الأنعجبك من قوم مكوف بين دارك ودار الاشعري يعني المسجد قال عبد الله فقل لهم
أصابوا وأخطأت فهذا يدل على انه لم يستدل على ذلك بحديث عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وعلى ان عبد الله بخالفه ويجوز الاعتكاف في كل مسجد ولو كان ثم حديث
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما خالفه وأيضا الشك الواقع في الحديث مما يضعف
الاحتجاج بأحد حذيفة وقد استشهد بعضهم بالحديث حذيفة بحديث أبي سعيد وأبي هريرة

صلى الله عليه وآله وسلم قد أدخل العمرة على الحج لم ينفذه الا حرام بالعمرة سرعة الاحتمال لبقائه وغيرهما
على الحج فشارك الجاهلية في الاحرام بالعمرة وفارقهم ببقائه على الحج وفيه جهل وليس التلبيد والتقليد من الحل ولا من

عدمه وانما هو لبيان انه من أول الامر مستعد لدوام احرامه حتى يبلغ الهدى محله والتأييد مشعر بقدرة طوله وهذا الحديث أخرجه أيضا في الحج واللباس والمغازي ومسلم في الحج وكذا أبو داود

١٥١

عباس رضي الله عنهما انه - له رجل) هو أبو جرة نصر بن عمران الضبي (من الققع وقال نهاني ناس عنه) قال في الفقه لم أقف على أسمائهم وكان ذلك في زمن عبد الله بن الزبير وكان ينهى عن المتعة كما رواه مسلم (فأمره به) أي بأن يستمر على التمتع (قال الرجل) المذكور فرأيت في المنام كأن رجلا يقول لي (هذا حج مبرور) مقبول (وعمره متقبلة) فأخبرت ابن عباس) بمأرايته في المنام من قول الرجل حج مبرور وعمره متقبلة (فقال لي هذه) سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي وافقت أو اتيت وفي رواية النظر قال الله اكبر سنة أبي القاسم وقال في آخر هذا الحديث فقال لي ابن عباس أقم عندي فاجعل لك سهما أي نصيبا من مالي قال المهلب وفي هذا دليل على انه يجوز له ان يأخذ الاجرة على العلم وفيه نظر اذا الظاهر انه انما عرض عليه ماله وغبته في الاحسان اليه لما ظهر ان عمله متقبل وحجه مبرور وانما يتقبل الله من المتقين قاله في المصابيح قال شعبة الراوي قلت لابي جرة لم فقال للرؤيا التي رأيت أي ليقص الناس على هذه الرؤيا المينة لحال المتعة قال

رغيرهما مرفوعا باقظ لانشذ الرجال الا الى ثلاثة مساجد مسجدى هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى وهو متفق عليه ولكن ليس فيه ما يشهد بالحديث حذيفة لان أفضلية المساجد الثلاثة واختصاصها بشد الرجال اليها لا تستلزم اختصاصها بالاعتكاف وقد حكى في الققع عن حذيفة ان الاعتكاف يختص بالمساجد الثلاثة ولم يذكر هذا الحديث وحكى عن عطاء انه يختص بمسجد مكة وعن ابن المسيب بمسجد المدينة وقوله أو قال في مسجد جماعة قبل فيه دليل بالذهب أبي حنيفة وأحمد المتقدم قوله بعض نسائه قال ابن الجوزي ما عرفنا من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كانت مستحاضة قال والظاهر ان عائشة أشارت بقولها من نسائه أي من النساء المتعلقات به وهي أم حبيبة بنت جحش أخت زينب ولكنها برقة علمه ما وقع في البخاري في كتاب الاعتكاف باقظ امرأة مستحاضة من أزواجه ووقع في رواية سعيد بن منصور عن عكرمة ان أم سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة وهذه الرواية تصيد نعيمها وقد حكى ابن عبد البر ان بنات جحش الثلاث كن مستحاضات زينب وحمنة وأم حبيبة ويدل على ذلك ما وقع عند أبي داود عن عائشة انها قالت استحيضت زينب بنت جحش وقد عدم غلطاي في المستحاضات سودقة بنت زمعة وقد روى ذلك أبو داود تعليقا وذكر البيهقي ان ابن خزيمة أخرجه موصولا فهذه ثلاث مستحاضات من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله من الدم أي لاجل الدم والحديث يدل على جواز مكث المستحاضة في المسجد وصحة اعتكافها وصلاتها وجواز حداثتها في المسجد عند أمن التلويت ويلحق بها دأثم الحديث ومن به جرح بسيل وقد تقدم البحث عن ذلك

(باب الاجتهاد في العشر الاواخر وفضل قيام ليلة القدر وما يدعى به فيها وأي ليلة هي)

(عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا دخل العشر الاواخر أحيا الليل وأبظأه وشدة التزم متفق عليه ولا حسم لم كان يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد في غيرها) قوله أحيا الليل فيه استعارة الاحياء للاستيقاظ أي بهره فاحياه بالطاعة وأحيا نفسه بهره فيه لان النوم أخو الموت والحديث فيه دليل على مشروعية الحرص على مداومة القيام في العشر الاواخر من رمضان وأحيائها بالعبادة واعتزال النساء وأمر الأهل بالاستكنا من الطاعة فيها غول وأبظأه أي لاصلاة وفي الترمذي عن أم سلمة لم يكن صلى الله عليه وآله وسلم اذا بقي من رمضان عشرة أيام يدع أحدا من أهله يطيق القيام الا قامه قوله وشدة التزم رأى اعتزل النساء كما رواه عبد الرزق عن الثوري وابن أبي شيبه عن أبي بكر بن عياش وحكى في الققع عن الخطابي انه يحتمل ان يراد به الجهد في العبادة كما يقال شددت لهذا الامر منزري أي شمرت له ويحتمل ان يراد التشجيع والاعتزال معا ويحتمل ان يراد حقيقة والجواز كن يقول طويل

المهلب في هذا دليل على ان الرؤيا الصادقة شاهد على أمور البقطة وفيه نظر لان الرؤيا الحسنة من غير الانبياء يتفجع بها في التاكيد لا في التباس والتجديد فلا يسوغ لاحد أن يستند بقيامه الى منام ولا يتلقى من غير الادلة الشرعية حكما من الاحكام

وموضع الترجمة قوله نعمت الى قوله فأمرني وأخرجه أيضا مسلم قال في الفتح وبؤخذ منه اكرام من اخبر المرء بما يسره وفرح
بارؤيا المناسبة الدليل الشرعي وعرض الرؤيا على العالم والتكبير

عند المصرة والعمل بالادلة
الظاهرة والتنبية على اختلاف
أهل العلم لم يعمل بالراجح منه
الموافق للدليل (عن جابر بن
عبد الله رضي الله عنهما انه حج
مع النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) يوم ساق البدن معه)
وذلك في حجة الوداع (وقد أهلوا)
أي الصعبة (بلحج مفردا) بفتح
الراء (فقال لهم) صلى الله عليه
وآله وسلم اجعلوا حجكم عمرة ثم
(أهلو من احرامكم) (ب) (طواف
البيت و) السعي (بين الصفا
والمروة وقصروا) لم يأمرهم
بالطواف لئلا يفرغوا من الحلق
لأنهم يهلون بعد قليل بلحج لئلا
يزدخولهم مكة وبزي يوم
التروية أربعة أيام فقط (ثم
أقيموا) حال كونكم (حلالا)
محلين (حتى اذا كان يوم التروية
فأهلوا بالحج) من مكة وهاء أهلوا
مكة ورة (واجعلوا) الحجة
اندر قدر التي قدمتم (مهلين) بها
متممة (بان تقصروا منها فقصروا
متممين وأطلق على العمرة
متعة مجازا والعلاقة بينهما
ظاهرة وقال النووي قوله رقد
أهلوا بالحج الخ فيه تقديم وتأخير
تقديمه وقد أهلوا بالحج مفردا
فقال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اجعلوا احرامكم عمرة
وتحللوا بعمل العمرة وهو معنى

النجاء طويل القامة وهو طويل التجار حقيقة يعني شذم ثزره حقيقة واعتزل النساء
وشعر للعبادة يعني فيكون كتابه وهو يجوز فيه الرأفة اللازم والمزوم وقد وقع في رواية شذ
مزره واعتزل النساء فالعطف بالواو يوقى الاحتمال الاول كما قال الحافظ (وعن أبي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قام ليلة القدر إيمانا أو استمسا باغفر له
مائة الف من ذنبيه رواه الجماعة الا ابن ماجه وعن عائشة قالت قالت يا رسول الله رأيت
ان علمت لي ليلة ليلة القدر ما أقول فيها قال قل اللهم لك عفو وتوب العفو فاعف عني
رواه الترمذي وصححه وأحمد وابن ماجه وقاد فيه رأيت ان وافقت ليلة القدر)
الحديث اقول قد تقدم مع شرحه في باب صلاة التراويح وأورد المصنف ههنا
للاستدلال به على مشروعية قيام ليلة القدر والحديث الثاني صححه الترمذي كما ذكر
المصنف وفيه دليل على امكان معرفة ليلة القدر وبثانها وسيأتي الكلام على ذلك في قوله
ليلة القدر اختلف في المراد بالندر الذي أضيفت اليه الليلة فقبل هو والاعظم اقله
تعالى وما قدره الله حق قدره والمعنى انهم اذا قدر لنزول القرآن فيها أو لما يقع فيها من
نزول الملائكة أو ما ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة أو ان الذي يحجبها يصير قدر
وقبل القدر ههنا تضيق لقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه ومعنى التضيق فيها اختاؤها
عن العلم بتعيينها وقيل القدر ههنا يعني القدر بفتح الدال الذي هو موافق للتضام المعنى
ان يقدر فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم وبه صدر انموذج
كلامه فقال قال العلماء سميت ليلة القدر لما يكتب فيها الملائكة من الاقدار لقوله تعالى
فيها يفرق الآية ورواه عبد الرزاق وغيره من انفس ابن عباس في نسخة عن مجاهد
وكرمة وقتادة وغيرهم وقال التوربشتي انما جاء القدر بكون الدال وان كان الشائع
في القدر الذي يوافق القضاة فتح الدال ليعلم انه لم يرد به ذلك وانما يريد به تخصيص ما جرى
به القضاء واطهار ما يتجدد فيه في تلك السنة لتخصيص ما يليق اليهم فيها مقدره بقدر اقبلها
فك عن يفتح العيز وضم الفاء وتشديد الواو صيغة مبالغة وفيه دليل على استحباب الدعاء
في هذه الليلة بهذه الكلمات وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
كان متحررا فليتحررها ليلة سبع وعشرين أو قال تحروها ليلة سبع وعشرين يعني ليلة
القدر ورواه أحمد اسناد صحيح وعن ابن عباس ان رجلا أتى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسال يا نبي الله اني شيخ كبري عدل يشق علي القيام فأمرني باليلة لعل الله يوفقني فيها ليلة
القدر فقال عليه السلام يا سادتي ورواه أحمد وعن معاذ بن أبي سفيان عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في ليلة القدر قال ليلة سبع وعشرين روي أبو داود وعن ذر بن حبيش

فدخ الحج الى العمرة (فقالوا كيف نجمعها متعة وقد سمينا الحج فقال افعلو ما أمرتكم) به (فلولا اني سقت قال

الهدي لنعلم مثل الذي أمرتكم) به (ولكن لا يحل) بكسر الحاء (معنى) (حرام) أي ما حرم على (حتى ياتي الهدي محله)

أى إذا تفرغ يوم منى فله ما أمرهم به صلى الله عليه وآله وسلم واستدل به على أن من اعقر فساق هذا لا يهلل من عمرته حتى
ينصره فيه يوم التفرغ وتاول ذلك المالكية والشافعية على أن معناه ١٥٢ ومن أحرمت به مرة فاهدى فاهل

بالج ولا يهل حتى ينصره فيه
قال في الفتح ولا يخفى ما فيه
فانه خلاف ظاهر الأحاديث
الذكورية وهذا الحديث طرف
من حديث جابر الطويل الذي
أنفرد به مسلم بسايقه وفي هذه
الطريق بيان زائد لأصالة التهلل
من العمرة ليس في الحديث
الطويل (عن عمران) بن
حصين (رضي الله عنه قال سمعنا
علي عهد رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) (والم وزن
القرآن) يجوز أن يقال تعالى
فمن تمتع بالعمرة إلى الحج الآية
وزاد مسلم ولم ينزل قرآن يحرمه
ولم ينه عنها حتى مات أي قلنا نسخ
(قال رجل برأيه ماشاء) هو عمر
ابن الخطاب لا عثمان بن عفان
كما زعم الكرماني لأن عمر أول
من نهي عنها فكان من بعده
تابع له في ذلك في مسلم أن ابن
الزبير كان ينهي عنها وابن
عباس يأمر بها فسألو أبا جابر
فاشار إلى أن أول من نهي عنها
عمر ثم في حديث عمران هذا
ما يعكس على عباس وغيره في
جزءهم أن المنعة التي نهي عنها
عمر وعثمان هي فسخ الحج إلى
العمرة لا العمرة التي يحج بعدها
فإن في بعض طرقه عند مسلم
التصريح بكونها بمنع الحج
وفي رواية له أيضا أن النبي صلى

قال سمعت أبا بن كعب يقول وقيل له إن عبد الله بن مسعود يقول من قام السنة أصاب
ليلة القدر فقال أبي والله لذي لا إله إلا هو أنتم التي رمضان يحلف ما يستغنى والله في
لا علم أي ليلة هي هي الليلة التي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقيامها هي ليلة
سبع وعشرين وأما رأتها أن تطلع الشمس في صبيحة يومها أيضا لاشعاع لها ورواه أحمد
ومسلم وأبو دارود والترمذي وصححه) حديث ابن عباس أخرجه أيضا الطبراني في الكبير
قال في مجمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح وقد أخرج نحوه عبد الرزاق عن ابن عمر
مرفوعا والمراد بالسابعة إما السبع بقين أو السبع ماضين بعد العشرين وحديث معاوية
سكت عنه أبو داود والمذري ورجال أسنده رجال الصحيح وفي الباب عن جابر بن سمرة
عند الطبراني في الأوسط نحوه حديث ابن عمر وعن ابن مسعود عند الطبراني قال سئل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ليلة القدر فقال أياكم يذكركم ليلة الصميا قلت أنا
وذلك ليلة سبع وعشرين ورواه ابن أبي شيبة عن عمرو بن حفص عن أنس بن مالك عن عائشة
وروى عبد الرزاق عن ابن عباس قال دعا عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسألهم عن ليلة القدر فأجمعوا على أنها في العشر الاواخر قال ابن عباس فقلت لعمراني
لا علم أو أظن أي ليلة هي قال عمر أي ليلة هي فقلت سابعة تمضي أو سابعة تبقى من العشر
الاواخر فقال من أين علمت ذلك فقلت خلق الله سبع سموات وسبع أرضين وسبعة أيام
والدهر يدور في سبع والانس خلق من سبع ويا كل من سبع ويسجد على سبع
والطواف والجوار وأشياء كرهها فقال عمر لقد فطنت لاهر ما فطنته وقد أخرج نحوه
هذه القصة الحاكم والي أن ليلة القدر ليلة السابع والعشرين ذهب جماعة من أهل
العلم وقد حكاه صاحب الحلية من الشافعية عن أكثر العلماء وقد اختلف العلماء فيها
على أقوال كثيرة ذكر منها في فتح الباري ما لم يذكره غيره وسنذكر ذلك على طريق
الاختصار فنقول القول (الاول) أنها رفعت حكمها المتولى عن الروافض والفاكية إلى عن
الحنفية (الثاني) أنها خاصة بسنة واحدة وقعت في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم حكماء
الفاكية إلى (الثالث) أنها خاصة بهذه الأمة بجزء جماعة من المالكية ونقله صاحب
العمدة عن الجمهور من الشافعية واعترض به حديث أبي ذر عند النسائي قال قلت
يا رسول الله أتكون مع الأنبياء فإذا ما توارفت فقال بل هي باقية واحتجوا بما ذكره مالك
في الموطأ بالغا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أعمار أمته عن أعمار الأمم
الماضية فأعطاه الله ليلة القدر قال الحفاظ وهذا محتمل للتأويل فلا يدفع التصريح في
حديث أبي ذر (الرابع) أنها ممكنة في جميع السنة وهو المشهور عن الحنفية وحكي عن
جماعة من السلف وهو مردود بكثير من أحاديث الباب المصروفة باختصاصها برمضان
(الخامس) أنها مختصة برمضان ممكنة في جميع لياليه وروى عن ابن عمر وأبي حنيفة وبه

بين حج وعمره ومدة التمتع المذكور وهو الجوع بينهما في عام واحد وفي الحديث أيضا جوار نسخ القرآن بالقرآن ولا خلاف
الله عليه وآله وسلم أحرر بعض أهل في العشر وفي رواية له جـ قـ ٢٠

فيه وجواز نسبه بالسنة وفيه اختلاف بينهم بوجه الدلالة منه قوله ولم ينه عن ارسال الله صلى الله عليه وآله وسلم فان
 مة هو مة انه لو لم يه عن الامتياز ١٥٤ وبسـ تلمز رفع الحكم ومقتضاه جواز القسح وقد يؤخذ منه ان

الاجاع لا ينسخ به لكونه
 - مصر وجوه المنع في نزول آية
 أودى من النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وفيه وقوع الاجتهاد
 في الاحكام بين الصحابة وانكار
 به من الجمع - دين - على - بعض
 بالنص ورواه هذا الحديث كاهم
 بصريون وأخرجه - لم في
 الحج أيضا (عن ابن عمرو بن
 الله عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم دخل مكة من
 كذا) بفتح لكاف والذال
 المهملة محدودا متونا على ارادة
 الموضع وقال أبو عبيد لا يصرف
 أي على ارادة البقعة للعلمية
 والتأنيث من التثنية العليا التي
 بالبطحاء) بفتح الموحدة قال
 الجوهري الاطبع - ميل واسع
 فيمد فاق الحصى والعليا بضم
 العين تأنيث الاعمى وهذه
 التثنية ينزل منها الى الجحون بفتح
 الحاء وضم الجيم مقبرة مكة قال
 في لفتح وكانت صعبة المرتقى
 فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم
 المهدي على ما ذكره الازرقعي ثم
 سهل في عصرناه - ذامها سنة
 احدى عشرة وعثمانية - وضع ثم
 - مات كلها في زمن سلطان مصر
 الملك المؤيد في حدود العشرين
 وعثمانية وكل عقبه في جبل
 أو طريق عال تسمى ثنية انتهى
 (ويخرج من الثنية السدلي)

قال ابن المنذر وبعض الشافعية ووجه السبكي (السادس) انها في ليلة معينة مهمة قاله
 الذي في منظومته (السابع) انها أول ليلة من رمضان حكى عن أبي رزين العقيلي
 الصحابي وروى ابن أبي عاصم من حديث أنس قال ليلة القدر أول ليلة من رمضان قال
 ابن أبي عاصم لا نعلم أحدا قال ذلك غيره (الثامن) انها ليلة النصف من رمضان حكاه ابن
 الملقن في شرح العمدة (التاسع) انها ليلة النصف من شعبان حكاه القرطبي في المنتهم
 وكذا نقله السروجي عن صاحب الطراز (العاشر) انها ليلة سبع عشرة من رمضان
 ودليله ما رواه ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن أرقم قال بلا شك ولا امتراء انها
 ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة انزل القرآن وأخرجه أبو داود عن ابن مسعود
 (الحادي عشر) انها مهمة في العشر الوسط حكاه النووي وعزاه الطبري الى عثمان بن أبي
 العاص والحسن البصري وقال به بعض الشافعية (الثاني عشر) انها ليلة ثمان عشرة
 ذكره ابن الجوزي في مشكله (لثالث عشر) ليلة تسع عشرة رواه عبد الرزاق عن علي
 عليه السلام وعزاه الطبري الى زيد بن ثابت ووصله الطحاوي عن ابن مسعود (الرابع
 عشر) أول ليلة من العشر الاخرة وليه مال الشافعي وجرم به جماعة من أصحابه
 (الخامس عشر) مثل الذي قبله ان كان الشهر تاما وان كان ناقصا فليد ليلة احدى وعشرين
 وهكذا في جميع العشر وبه جزم ابن حزم ودليله حديث أبي سعيد وعبد الله بن أنيس
 وأبي كزرة وسياق (سادس عشر) ليلة اثنين وعشرين ودليله ما أخرجه أحمد من
 حديث عبد الله بن أنيس انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ليلة القدر وذلك
 صبيحة احدى وعشرين فقال كم الليلة قالت ليلة اثنين وعشرين فقال هي الليلة أو
 القابلة (السابع عشر) ليلة ثلاث وعشرين ودليله حديث عبد الله بن أنيس الا في
 وقد ذهب الى هذا جماعة من الصحابة والتابعين (الثامن عشر) انها ليلة الرابع
 وعشرين ودليله ما رواه الطحاوي عن أبي سعيد مرفوعا ليلة القدر ليلة أربع
 وعشرين وما رواه أحد من حديث بلال بن عوف ونبيه بن الهيثم وروى ذلك عن ابن
 مسعود والثوري والحسن وقنادة (التاسع عشر) ليلة خمس وعشرين حكاه ابن
 الجوزي في المشكل عن أبي بكر (العشرون) ليلة ست وعشرين قال الحافظ وهو قول
 أرسريحا لأن عياضا قال ما من ليلة من ليالي العشر الا خيرة الا وقد قيل فيها انها ليلة
 النذر (الحادي والعشرون) ليلة سبع وعشرين وقدة قدم دليله ومن قال به (الثاني
 والعشرون) ليلة الثامن والعشرين وهذا لم يذكره صاحب الفتح اكن ظاهرا قول
 عياض المتقدم انه قد قيل انها ليلة القدر وقد أسقط في الفتح القول الثاني والعشرين
 وذكر الثالث والعشرين بعد الحادي والعشرين فله سقط عليه - كتابة هذا القول
 وقد ثبت في بعض النسخ (الثالث والعشرون) انها ليلة تسع وعشرين - حكاه ابن
 العربي (الرابع والعشرون) انها ليلة الثلاثين حكاه عياض ورواه محمد بن نصر عن

التي بأقل مكة عند باب شيعة بقرب شعب الشاميين من ناحية جبل قعيقهات وكان بناء هذا
 الجبل عليها في القرن السابع زاد الامام علي يعني شيعة مكة والمعنى في ذلك الذهاب من طريق والاياب من أخرى كالأيد

لثم قوله الطريقان وخصت العليا بالدخول مناسبة للمكان العالي الذي قصده والسفل للثرويح مناسبة للمكان الذي يذهب اليه ولان ابراهيم عليه السلام حين قال فاجعل آتئذ من الناس ١٥٥ تهوى اليهم كان على العليا كثر وى

عن ابن عباس قاله السهيلي
(عن عائشة رضي الله عنها
قالت سألت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم عن الجدر) يفتح
 الجيم وسكون الدال وفي رواية
 المسقى الجدر قال الخليل
 الجدر راحة في الجدر اراتهى
 وروهم من ضبطه بضم الجيم لان
 المراد الجدر ولا يداود الطيالسي
 الجدر أو الجدر بالشك ولا يداود
 الجدر بغير شك (أمن البيت هو
 قال نعم) هو منه لما فيه من
 أصول حائطه وظاهره أن الجدر
 كله من البيت وبذلك كان
 يقضى ابن عباس وقدرى عبد
 الرزاق عنه انه قال لو وليت من
 البيت ما ولى ابن الزبير لادخلت
 الجدر كله في البيت فلم يطاف به ان
 لم يكن من البيت وروى
 القزويني والسنائي عن عائشة
 قالت كنت أحب أن أصلى في
 البيت فأخذر - ولله صلى الله
 عليه وآله وسلم يدي فادخلني
 الجدر فقال صلى الله عليه وآله
 قطعة من البيت ولكن قومك
 استقصروه حسين بنوا الكعبة
 فأخرجوه من البيت ونحوه
 لا يداود وأبي عوانة وأحمد
 وفيه انه أريدت إلى شعبة الجي
 ليفتح لها البيت في الليل فقال
 ما فتئته في جاهلية ولا اسلام
 بليل وهذه الروايات كلها مطلقة

مع اوية وأحمد عن أبي هريرة (الخامس والعشرون) انها في أو ثار العشر الاخير
 ودليله حديث عائشة الآتي في آخر الباب وكذلك - حديث ابن عمر قال في الفتح وهو
 أرجح الاقوال وصار إليه أبو فور والمزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذاهب انتهى
 (القول السادس والعشرون) مثله بزيادة اليلة الاخير ويدل عليه حديث أبي بكر
 الآتي وقد أخرج أحمد من - حديث عباد بن الصامت ما يدل على ذلك (السابع
 والعشرون) تنقل في العشر الاواخر كلها قاله أبو قلابة ونص عليه مالك والثوري
 وأحمد وأصحق وزعم الماوردي انه متفق عليه ويدل عليه حديث أبي سعيد الآتي
 (الثامن والعشرون) مثله الا ان بعض ليالى العشر أربع من بعض قال الشافعي
 أرجاها ليله احدى وعشرين (التاسع والعشرون) مثل السابع والعشرين الا ان
 أرجاها ليله ثلاث وعشرين ولم يذكر في الفتح قائله (الثلاثون) كذلك الا ان أرجاها
 ليله سبع وعشرين ولم يحك صاحب الفتح من قاله (الحادي والثلاثون) انها تنقل في
 جميع السبع الاواخر ويدل عليه حديث ابن عمر الآتي وقد اختلف أهل هذا
 القول هل المراد السبع من آخر الشهر أو آخر سبعة مائة من الشهر قال في الفتح
 ويخرج من ذلك القول (الثاني والثلاثون) القول (الثالث والثلاثون) انها تنقل في
 النصف الاخير ذكره صاحب المحيط عن أبي يوسف وعما وحكام امام الحرمين عن صاحب
 التقرير (الرابع والثلاثون) ليله ست عشرة أو سبع عشرة رواء الحرث بن أبي اسامة
 من - حديث عبد الله بن الزبير (الخامس والثلاثون) ليله سبع عشرة أو ثمان عشرة
 او احدى وعشرين رواء سعيد بن منصور من حديث أنس باسناد ضعيف (السادس
 والثلاثون) أول ليله من رمضان أو آخر ليله منه رواء ابن أبي عامر من حديث أنس
 باسناد ضعيف (السابع والثلاثون) ليله ثمان عشرة أو احدى عشرة أو ثلاث
 وعشرين رواء أبو داود من - حديث ابن مسعود بزيادة اذ فيه مقال وعبد الرزاق من
 - حديث علي بن مسعود من - حديث عائشة بسند منقطع أيضا
 (الثامن والثلاثون) أول ليله أو ناسع ليله أو سابع عشرة أو احدى وعشرين أو آخر
 ليله رواء ابن مردويه في تفسيره عن أنس باسناد ضعيف (التاسع والثلاثون) ليله ثلاث
 وعشرين أو سبع وعشرين ودليله حديث ابن عباس الآتي ولا جد نحوه من حديث
 النعمان بن بشير (القول الاربعون) ليله احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس
 وعشرين ويدل عليه - حديث ابن عباس الآتي وأخرج البخاري نحوه من حديث
 عباد بن الصامت (الحادي والاربعون) انها مختصرة في السبع الاواخر ويدل عليه
 حديث ابن عمر الآتي وفي الفرق بينه وبين القول الحادي والثلاثين خفاء (الثاني
 والاربعون) ليله اثنين وعشرين أو ثلاث وعشرين ويدل عليه - حديث عبد الله بن
 أنيس عند أحمد (الثالث والاربعون) انها في اشقاع العشر الوسط والعشر الاواخر قال

وقد جاءت روايات أصح منها مقيدة من المسلم عن عائشة في حديث الباب حتى أتى فيه من الجدر له من وجه آخر عنها فان بدا
 لقومك ان يتوب بعدى فلي لا يركمتر كواسته فاراها قريامن سبعة أذرع وله في هذا الحديث وزدت فيها من الجدر ستة

وكتب في الابواب الذين جفوا على حفر من حفر واقامة ونص ما فيه فوا على تباركها طروق متصل برزء عروق المروة فضر قوه
فارتجت قواعد البيت فكبر الناس ١٦٠ فبق عليه وعند عبد الرزاق عن مرئيه فكشف عن ريش في الحجر

أخذ بعضهم من قته كما مكثوا فاما
ثمانية أيام لبسهم وعلية قرأت
ذلك الریش مثل خائف الابل
وجه حجر ووجه حجر ووجه حجر
حجر ووجه حجران ورأيت
الرجل يأخذ العتلة فيضرب
بها من ناحية الركن فيهتز
الركن الاثر وأطال في الفتح
في بيان بناء ابن الزبير وتغيير
الحجاج له رجع الروايات وتحقق
سنة أذرع وفيما جد في الكعبة
من مدحارة الحجاج وقال
التسلائي وهل الصحيح ان
الحجر كامن البيت حتى لا يصح
الطواف في جرة منه أو بعضه
فيصح جزم النووي بالاول كابن
الصلاح لحديث الصحيحين الحجر
من البيت والجويبي وولده امام
الحرمين والبغوي والثاني وقال
الرافعي انه الصحيح لحديث الباب
ونص الشافعي على ايجاب
الطواف خارج الحجر ونقل ابن
عبد البر الاتفاق عليه لكن
لا يلزم منه ان يكون كله من
البيت وانما طاف صلى الله عليه
 وآله وسلم خارجه وقال خذوا
عني مناسككم وكما لا يصح
الطواف داخل البيت لا يصح
داخل جرة منه فلا يصح على
الشاذرون بنسخ الذال المجمة
وهو الخارج عن عرض جدار
البيت مرتفعاً عن وجه الارض

الشرعية هكذا في الفتح قوله تحروا ليلة القدر في رواية للبخاري القسوا وفي حديث
عائشة دليل على ان ليلة القدر في أواخر العشر الاواخر وقد تقدم انه القول الرابع
(قائدة) قال الطبري في اخنا ليلة القدر دليل على كذب من زعم انه يظهر في تلك
الليلة للعبون ما لا يظهر في سائر السنة اذ لو كان حقاً لم يخف على كل من قام ليلتي
السنة فضلاً عن ليلتي رمضان وتعبه ابن المنير بانه لا ينبغي اطلاق القول بالكذب
لذلك بل يجوز ان يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء الله من عباده فيختص بهم اقوام
دون قوم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحصر العلامة ولم ينف الكرامة قال رجع ذلك
فلا يمتقد ان ليلة القدر لا ينالها الا من رأى الخوارق بل فضل الله تعالى رابع ورب
قام تلك الليلة لم يحصل منها الا على العباد من غير رؤية خارق وآخر رأى الخوارق
من غير عبادة والذي حصل على العبادة أفضل والعبرة انما هي بالاستقامة بخلاف
الخارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنة وقيل ان المطلاع على ليلة القدر يرى كل شيء ساجداً
وقبل يرى الانوار طاعة في كل مكان حتى في المواضع المظلمة وقيل يسمع كلاماً أو خطاباً
من الملائكة وقيل من علاماتهم انما هي بآياتها من وفق لها

(كتاب المناسك)

(باب وجوب الحج والعمرة ونوايهما)

عن أبي هريرة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض
لله عليكم الحج فجاوبوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم رواه أحمد ومسلم والنسائي
فيه دليل على ان الامر لا يقتضي التكرار وعن ابن عباس قال خطبنا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أيها الناس كتب عليكم الحج فقام الاقرع بن حابس
فقال في كل عام يا رسول الله فقال لو قلتم لوجبت ولو وجبت لم تعملوا بها ولم تستطعوا
ان تعملوا بها الحج مرة فن زاد فهو تطوع رواه أحمد والنسائي بعينه الحديث الاول
تمامه ثم قال ذروني ما تركتكم وفي انظروا لوجبت ما فتم بها والحديث الثاني أخرجه
أيضاً أبو داود وابن ماجه والبيهقي والحاكم وقال صحيح على شرطهما وفي الباب عن أنس
عند ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتب عليكم الحج فقبل
يا رسول الله في كل عام فقال لو قلت نعم لوجبت ولو وجبت لم تعملوا بها ولم تستطعوا
عذبتم قال الحافظ ورجاله ثقات وعن علي عليه السلام عند القمذي والحاكم وسنده
منقطع قوله باب وجوب الحج والعمرة الحج بفتح الحاء هو المصدر وبالفتح والكسر هو
الاسم منه وأصله القصد ويطلق على العمل أيضاً وعلى الاتيان مرة بعد أخرى وأصل

العمرة

قد رتب في ذراع تركته فريش اضيق النفقة ولو كان في الطواف ومن جدار البيت في موازاة

الشاذرون لا يصح على الاصح لان بعض بدنه في البيت والصحيح من مذهب الحنابلة لا يجزئه وقطعوا به وعند الشيخ اتى الدين

ابن تيمية رحمه الله انه ليس من الكعبة وقال الحنفية يصح ما وافق من لم يحترزه نه. لكن قال ابن الهمام وينبغي أن يكون طوافه ورواه الشاذر وان ثلثا لا يكون طوافه في البيت بناء على انه

١٦١

كالشافعية وقال الخطيب أبو عبد الله بن رشيد بضم الراء وفتح الشين في رحلته ما حاصله ان لفظ الشاذر وان لم يوجد في حديث صحيح ولا سقيم ولا عن أحد من السلف ولا ذكر له عن فقهاء المالكية فلو كان الشاذر وان من البيت لكان الركن الاسود داخل في البيت ولم يكن متمما على قواعد ابراهيم بن هانئ الشاذر وان وقد انعقد الاجماع على ان البيت مقيم على قواعد ابراهيم حتى من جهة الركنين المائتين ولذلك استلهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون الآخرين وان ابن الزبير لما هدمه حتى بلغ به الارض وبناءه على قواعد ابراهيم انما زاد فيه من جهة الحجر وأقامه على الاسس الظاهرة التي عاينها العدول من الصحابة وكبراء التابعين وان الحاجة لما تنقض البيت بأمر عبد الملك لم تنقضه الا من جهة الحجر خاصة وهذا أمر معلوم مقطوع به مجمع عليه منقول بالسند الصحيح في الكتب المعتمدة التي لا يشك فيها أحد انتهى قلت قول ابن رشيد لم يوجد لفظ الشاذر وان عن أحد من السلف يقال عليه قد قال ذلك الامام الشافعي فيما نقله البيهقي في كتاب معرفة السنن والاخبار وذكر القسطلاني عبارته قال ولا

العمرة الزيادة وقال الخطيب الحج كثرة القصد الى معظم وجوب الحج معلوم بالضرورة الدينية واختلاف في العمرة فقيل واجبة وقيل مستحبة وللشافعي قولان أحدهما وجوبها وسياق تفصيل ذلك قريبا والاحاديث المذكورة في الباب تدل على أن الحج لا يجب للمرأة واحدة وهو مجمع عليه كما قال النووي والحافظ وغيرهما وكذلك العمرة عند من قال بوجوبها لا يجب للمرأة الا أن ينذر بالحج أو العمرة وجب الوفاء بالنذر بشرطه وقد اختلف هل الحج على الفور أو التراخي وسياق تحقيق ذلك ان شاء الله تعالى واختلاف أيضا في وقت ابتداء اقتراض الحج فقيل قبل الهجرة قال في الفتح وهو شاذ وقيل بعدها ثم اختلف في سنته فالجمهور على انها سنة لان نزل فيه ما قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله قال في الفتح وهذا ينبغي على أن المراد بالانتماء ابتداء الفرض ويؤيده قراءة عاقمة ومسروق و ابراهيم النخعي بالفظ وأقيموا أخرجه الطبراني بأسانيد صحيحة عنهم وقيل المراد بالانتماء الاكمال بعد الشروع وهذا يقتضي تقدم فرضه قبل ذلك وقد وقع في قصة ضمهم مذكر الامر بالحج وكان قدومه على ما ذكره الواقدي سنة خمس وهذا يدل ان ثبت على تقدمه على سنة خمس أو وقوعه فيها وقيل سنة تسع حكاه النووي في الروضة والماوردي في الاحكام السلطانية ورجح صاحب الهدى ان اقتراض الحج كان في سنة تسع أو عشر واستدل على ذلك بأدلة فليتوخذه منه قوله لو قامت الوجبت استدله به على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مفوض في شرع الاحكام وفي ذلك خلاف مبدع في الاصول (وعن أبي رزين العقيلي انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان أبي شيخ

كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظمن فقال حج عن أبيك واعقر رواء الخمسة وصححه الترمذي) الحديث يدل على جواز حج الولد عن أبيه العاجز عن المشي وسياق الكلام عليه في باب وجوب الحج على المعضوب وذكره المصنف رحمه الله تعالى في هذا الباب للاستدلال به على وجوب الحج والعمرة قال الامام أحمد لا أعلم في إيجاب العمرة حديثا أبجود من هذا ولا أصح منه انتهى وقد جزم بوجوب العمرة جماعة من أهل الحديث وهو المشهور عن الشافعي وأحمد وبه قال اسحق والنوري والمزني والناسخ والمثبور وعن المالكية ان العمرة ليست بواجبة وهو قول الحنفية وزيد بن علي والهادوية ولا خلاف في المشروعية وقد روى في الجامع الكافي القول بوجوب العمرة عن علي وابن عباس وابن عمر وعائشة وزين العابدين وطاوس والحسن البصري وابن سيرين وسعيد بن جبيرة ومجاهد وعطاء واستدل القائلون بعدم الوجوب بما أخرجه الترمذي وصححه وأحمد والبيهقي وابن أبي شيبة وعبد بن حميد عن جابر ان امرأيا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أخبرني عن العمرة واجبة هي فقال لا وان تعقرت بركا وفي رواية أولى لك وأجيب عن الحديث بان في اسناده الحاجة بن اوطاة

٢١

نيل

ح

ويب أن الشافعي من أجل السلف ثم تفرقة في المسئلة وهذا الحديث من علامات النبوة حيث أعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة بذلك فكان الذي تولى نقضها وبناءها ابن أخيها

عبد الله بن الزبير ولم ينقل انه قال ذلك لغيره من الرجال والنساء يؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم لها فان بد القوم كان
 ينوه فلهي لاربط ما تر كوا منه فاراها قريسا ١٦٢ من سبعة أذرع ورواه مسلم (عن اسامة بن زيد رضي

الله عنهما) حسب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انه قال يا رسول الله أين تنزل) زاد في المغازي فدا (في دارك بمكة) قال في الفتح حذف أداة الاستفهام من قوله في دارك بدليل رواية ابن خزيمة والطحاوي عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب بلفظ أتزل في دارك فكانه استفهمه أولا عن مكان نزوله ثم ظن انه ينزل في داره فاستفهمه عن ذلك انتهى ونعم قبله العيني بان أين كلمة استفهام فلم يبق وجه لتقدير حرف الاستفهام قال وما وجه قوله حذف أداة الاستفهام من قوله في دارك والاستفهام عن النزول في الدار لان نفس الدار انتهى قال القسطلاني والذي قاله في الفتح هو الاظهر فليتأمل (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (وهل ترك زاد مسلم كالبضاري في المغازي هنا) (هزيل) بزنة فاعيل (من ربيع) بكسر الراء جمع ربيع المحلة أو المنزل المشغل على أبيات أودو روحنة فذكرون قوله (أودو) تأكيد أو شكا من الراوي وجمع الذكرة وان كانت في سياق الاستفهام الانكاري يتبعه العموم للاشارة بانه لم يترك من الرباع المتعددة شيئا ومن لا تتبعه من قاله الكرماني وقيل ان هذه الدار كانت لها ثم بن عبد

وهو ضعيف ونهيج الترمذي له فيه نظر لان الاكثر على تضعيف الطحاوي وافقوا على انه مدلس قال النووي ينبغي ان لا يفتقر بالترمذي في تضعيفه فقد اتفق الحفاظ على تضعيفه انتهى على ان نهيج الترمذي له الثابت في رواية الكرخي فقط وقدجه صاحب الامام على انه لم يرد على قوله حسن في جميع الروايات عنه الا في رواية الكرخي وقد قال ابن حزم انه مكذب باطل وهو افراط لان الطحاوي وان كان ضعيفا فليس منهم بالوضع وقد رواه البيهقي من حديث سعيد بن عفير عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر بن وهب ورواه ابن جريح عن ابن المنكدر عن جابر ورواه ابن عدي من طريق أبي عاصم عن ابن المنكدر عن أبي صالح وابو عاصم قد كذبوه وفي الباب عن أبي هريرة عند الدارقطني وابن حزم والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحج جهاد والعمرة تطوع واسناده ضعيف كما قال الحفاظ وعن طلحة عن ابن ماجه باسناد ضعيف وعن ابن عباس عند البيهقي قال الحفاظ ولا يصح من ذلك شيء ربهذا تعرف ان الحديث من قسم الحسن لغيره وهو مخفج به عند الجمهور ويؤيده ما عند الطبراني عن أبي امامة مرفوعا من مشي الى صلاة مكتوبة فاجره كعبه ومن مشي الى صلاة تطوع فاجره كعبه واستدل القائلون بوجوب العمرة بما أخرجه الدارقطني من حديث زيد بن ثابت بلفظ الحج والعمرة فريضة فان لا يضرك بايم ما بدأت وأجيب عنه بان في اسناده اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وفي الحديث أيضا انقطاع ورواه البيهقي موقوفا على زيد قال الحفاظ واسناده أصح وصححه الحاكم ورواه ابن عدي عن جابر وفي اسناده ابن لهيعة وفي الباب عن عمر في سؤال جبريل وفيه وأن تحج وتعفر أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وغيرهم وعن عائشة عند أحمد وابن ماجه قالت يا رسول الله على النساء جهاد قال عليهن جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وسياق الحق عدم وجوب العمرة لان البراءة الأصلية لا ينتقل عنها الا بدليل يثبت به التكليف ولا دليل يصلح لذلك لا سيما مع اعتضادها بما تقدم من الاحاديث القاضية بعدم الوجوب ويؤيد ذلك اقتصاره صلى الله عليه وآله وسلم على الحج في حديثه بقى الامام على خمس واقتصار الله جل جلاله على الحج في قوله تعالى والله على الناس حج البيت وقد استدل على الوجوب بحديث عمر الا في قرية ساوسيا في الجواب عنه واما قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فلانظ القمام مشعر بانه انما يجب بهما الاحرام لا قبله وبدل على ذلك ما أخرجه الشيخان واهل السنن وأحمد والشافعي وابن أبي شيبة عن يعلى بن أمية قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو بالبحرانة عليه جبة وعليه اخلاق فقال كيف تأمرني ان أصنع في عمري فانزل الله تعالى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الآية فهذا السبب في نزول الآية والسائل قد كان أحرم وانما سأل كيف يصنع (وعن عائشة قالت قلت يا رسول الله هل على النساء من جهاد قال نعم عليهن جهاد لا قتال به

متناف ثم صارت لابنه عبد المطلب نفسه هما بين ولده فن صار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم حق أبيه
 عبد الله وفيها ولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله الله كنهاني ونظا هر قوله هل ترك لنا عقيل من ربيع انما كانت ملكه

وأضافها الى نفسه فيحتمل ان عقيل لا تصرف فيها كما فعل أبو سعيدان بدور المهاجرين ويحتمل غير ذلك وقد فسر الراوى ولعله
اسامة المراد بما أدرجه هنا حيث قال (وكان عقيل ورث) أبيه ١٦٣ (أباطال) أعمه عبد مناف (هو) أخوه

(طالب) الذي كفى به عبد مناف
ابوه (ولم يرثه) أى ولم يرث أباطال
بناء (جعفر) الطيار ذو الجناحين
(ولا على) أبو تراب (رضي الله
عنه) ما شاء (بالانما) كانا مسلمين
ولو كانا واثنين لنزل صلى الله عليه
وآله وسلم في دورهما وكانت
صك أنهما ملكه لعله بايثارهما
أي على أنفسهما وكان قد استولى
طالب وعقيل على الدار كلها
باعتبار ما ورثاه من أبيهما
لكنهما كانا مسلمين أو باعتبار
ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لحقه منهما بالهجرة وقد طالب يدر
فباع عقيل الدار كلها وحكي
النسابة أن الدار لم تزل بيد
أولاد عقيل إلى أن باعوها لعمد
ابن يوسف أخى الحاج بمائة ألف
دينار قال الدودي وغيره كان
كل من هاجر من المؤمنين باع
قريبه الكافر داره فامضى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم تصرفات
الجاهلية تأليفا للقلوب من أسلم
منهم (وكان عقيل وطالب
كافرين) فكان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه يقول لا يرث المؤمن
الكافر وفي هذا الحديث
التصديت والاخبار والعنونة
والقول ورواه ما بين بصري
وأبى ومده وأخرجه أيضا في
الجهاد والمغازي ومسلم في الحج
وكذا أبو داود والنسائي وأخرجه

الحج والعمرة ورواه أحمد وابن ماجه واسناده صحيح الحديث فيه دليل على أن الجهاد
غير واجب على المسلم وسبق أن شاء الله تعالى الكلام على ذلك وفيه إشارة الى وجوب
العمرة وقد تقدم البحث عن ذلك (وعن أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أي الأعمال أفضل قال إيمان بالله وبرسوله قال ثم ماذا قال ثم الجهاد في سبيل الله
قيل ثم ماذا قال ثم حج مبرور ومتفق عليه وهو حجة ابن فضل نفل الحج على نفل الصدقة وعمر
عمر بن الخطاب قال بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يجر جل
فقال يا محمد ما الإسلام قال الإسلام أن تشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله وأن
تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعمر وتغتسل من الجنابة وتم الوضوء وتصوم
رمضان وذكري باقي الحديث وأنه قال هذا جبريل أتاناكم يعلمكم دينكم ورواه الدارقطني
وقال هذا اسناد ثابت صحيح ورواه أبو بكر الجوزقي في كتابه المخرج على الصحيحين وعمر
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة الى العمرة كنارة لما بينهما
والحج المبرور ليس لجزاء الا الجنة ورواه الجماعة الأبادود قوله إيمان بالله الخ فيه
دليل على أن الإيمان بالله وبرسوله أفضل من الجهاد والجهاد أفضل من الحج المبرور وقد
اختلفت الأحاديث المشبهة على بيان فاضل الأعمال من مفضولها فتنارة تجعل الأفضل
الجهاد وتنارة الإيمان وتنارة الصلاة وتنارة غير ذلك وأحق ما قيل في الجمع بينهما أن بيان
الفضل بينهما يختلف باختلاف الخطاب فإذا كان الخطاب ممن له تأثير في القتال وقوة على
مقارعة الأبطال قيل له أفضل الأعمال الجهاد وإذا كان كثير المال قيل له أفضل الأعمال
الصدقة ثم كذلك يكون الاختلاف على حسب اختلاف الخطابين قوله مبرور قال ابن
خالويه المبرور المقبول وقال غيره الذي لا يخاطمه شيء من الأنموذج النوى وقيل غير
ذلك وقال القرطبي الأقوال التي ذكرت في تفسيره متقاربة المعنى وهي أن الحج الذي
وفيت أحكامه فوقع موقعا لم يطلب من المكلف على الوجه الأكمل ولا لاجد والحاكم
من حديث جابر قالوا يا رسول الله ما بر الحج قال اطعم الطعام واشاء السلام قال في
الفتح وفي اسناده ضعف ولو ثبت كان هو المتعين دون غيره قوله ما الإسلام الى قوله وتصح
البيت قد تقدم الكلام على هذه الكلمات في أوائل كتاب الصلاة قوله وتعمر فيه
مقبول لمن قال بوجوب العمرة ولا يمكنه لا يكون مجرد اقتران العمرة بهذه الأمور
الواجبة دليلا على الوجوب لما تقرر في الأصول من ضعف دلالة الاقتران لاسيما وقد
عاضها ما سلف من الأدلة القاضية بعدم الوجوب فان قيل ان وقوع العمرة في جواب
من سأل عن الإسلام يدل على الوجوب فيقال ليس كل أمر من الإسلام واجبا والدليل

ابن ماجه فيه وفي الفرائض (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أراد قدوم مكة)
بعد في جوعه من منى وتوجهه الى البيت الحرام (مترنا هذا) المراد بان هذا ثالث عشر ذي الحجة لانه يوم النزول بالمحصب فهو

بجاز في إطلاقه كما يطلق أمر على الماضي مطلقا والافئذاني العبد هو الغد حقيقة وليس مراد افئذاه البرماوى كالكرماني
(ان شاء الله تعالى بخيف بنى كئانة) ١٦٤ اى فيه وهو بفتح الخاء وسكون الياء آخره فاما الحمد ومن الجبل

وارتفع عن المسيل والمراد به
المحصب (حيث تناسموا) اى
فما لقوا (على الكفر) وهو
تبرؤهم من بنى هاشم وبنى المطلب
ان لا يقبلوا لهم صلحا (يعنى ذلك
المحصب وذلك ان قريشا وكئانة)
قال فى الفتح فيه اشهر ابن فى
كئانة من ليس قريشا اذا عطف
بقتضى المغيرة فخرج القول بان
قريشا من ولد فهر بن مالك على
القول بانهم ولد كئانة نعم لم يعقب
النضر غير مالك ولا مالك غير فهر
فقريش ولد النضر بن كئانة واما
كئانة فاعقب من غير النضر
ولهذا وقعت المغيرة بنتى
(فخالفت على بنى هاشم وبنى عبد
المطلب اوبنى المطلب) بالشك فى
جميع الاصول وعند البيهقى من
طريق أخرى بفهرشك (ان
لانا كوههم) فلا تفرج قريش
وكئانة امرأة من بنى هاشم وبنى
عبد المطلب ولا يزوجون امرأة
منهم اباهم (ولا يابعوهم) اى
لا يبيعوا لهم ولا يشتروا منهم
وعند الامام ع على ولا يكون بينهم
و بينهم شئ (حتى يسلموا اليهم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
وكتبوا بذلك كتابا بخط منصور
ابن عكرمة العبد لرى فسلت يده
او بخط بعض بنى هاشم وبنى
وعاقوه فى جوف الكعبة فاشتد
الامر على بنى هاشم وبنى المطلب

على ذلك حديث شعب الاسلام والايمان فانه اشقل على أمور ايت بواجبة بالاجماع قوله
نفاة لما بينهما أشار ابن عبد البر الى أن المراد تكفير المغائر دون الكفار قال وذهب
بعض العلماء من عصرنا الى أن المراد تعميم ذلك ثم بالغ فى الانكار عليه وقد تقدم البحث
عن مثل هذا فى مواضع من هذا الشرح وقد استشكل بعضهم كون العمرة كفارة
مع ان اجتناب الكفار يكفر المغائر فاذا تكفروا مرة وأجيب بان تكفير العمرة
مقيد بمنها وتكفير الاجتناب لا الكفار عوام لجميع عمر العبد فتغاير من هذه الحقيقة وقد
جعل البخارى هذا الحديث المذكور من جملة أدلة وجوب العمرة وفضلها وهو لا يصلح
للاستدلال به على الوجوب وقد قيل انه أشار الى ما ورد فى بعض طرق الحديث المذكور
وهو ما أخرجه الترمذى وغيره من حديث ابن مسعود عن فروع تابعوا بين الحج والعمرة
فان متابعة بينهما تثنى الذنوب والفقر كما تثنى الكبريخيت الحديد وليس للعبادة المبرورة
جزاء الا الجنة فان ظاهره التسوية بين أصل الحج والعمرة ولكن الحق ما أسلفناه لان
هذا استدلال بمجرد الاقتران وقد تقدم ما فيه وأما الامر بالتابعة فهو مصر وفاع عن معناه
الحقيقى بما سلف وفى الحديث دلالة على استحباب الاستكثار من الاعمار خلافا لقول
من قال يكره ان يعمر فى الدنيا أكثر من مرة كالمالكية ولمن قال يكره أكثر من مرة
اشهر من غيرهم واستدل للمالكية بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها الا من
سنة الى سنة وافعله على الوجوب أو الندب وتعقب بان المندوب لا ينصرف فى أفعاله صلى
الله عليه وآله وسلم فقد كان يترك الشئ وهو يستحب فعله لدفع المشقة عن أمته وقد ندب
الى العمرة بلقطة فثبت الاستحباب من غير تقييد وانقواعلى جوازها فى جميع الايام
ان لم يكن مندوبا بالحج الاما نقل عن الحنفية انها تكره فى يوم عرفة ويوم النحر وأيام
التشريق وعن الهادى انها تكره فى أيام التشريق فقط وعن الهادوية انها تكره فى
أشهر الحج غير لمتعة والقارن اذ يشتغل به اعن الحج ويحج بان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اعتمر فى عمره ثلاث عمر مفردة كلها فى أشهر الحج وسيأتى لهذا مزيد بيان فى باب جواز
العمرة فى جميع السنة

• (باب وجوب الحج على الفور) •

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تعجلوا الى الحج يعنى الفريضة فان
حدكم لا يدري ما يعرض له رواء أحد * وعن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن الفضل أو
أحدهما عن الآخر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أراد الحج فليتعجل
فانه قد يعرض المريض وتفضل الراحلة وتعرض الحاجة رواء أحد وابن ماجه وسيأتى
قوله عليه السلام من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل * وعن الحسن قال قال

فى الشعب الذى انما زواله فبعت الله الارضة فطست كل ما فيها من جور وظلم وبنى ما كان فيها من
ذكر الله فأطاع الله رسوله على ذلك فأخبر به عمه أباطالب فقال أبوطالب الكفار قريش ان ابن أخى أخبرنى ولم يكذبنى قط ان الله

قد سلب على صيفتكم الارضة فليست ما فيها من غلب و جورو بقى فيها ما كان من ذكر الله فان كان ابن اخى صادقا فانه من
سوء رأيكم وان كان كاذبا دفعته اليكم فقتلوه واستحييتهموه ١٦٥ قالوا قد انصفتنا فوجدوا الصادق

المصدق قد اخبر بالحق فسقط
في أيديهم ونكسوا على رؤسهم
وانما اختار النزول هناك لشكر
الله تعالى على النعمة في دخوله
ظاهرا ونقضا لما تعاقده بينهم
وتقاسموا عليه من ذلك (عن
أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال
يخرب الكعبة من الغريب
(ذو السويقتين من الحبشة)
تنبيه سويقتين صغيرا لحي
بها الثناء في التصغير لانه الساق
مؤنثة والتصغير للتخفيف في سيقان
الحبشة دقة فلذا صغرها ومن
للتبعية أي يخربها بضعف
من هذه الطائفة والحبشة نوع
من السودان قال الرشاطي وهم
من ولد كوش بن حام وهم أكثر
السودان وجميع عمال السودان
يعطون الطاعة للعبيس ولا ينافي
ما ذكرنا قوله تعالى أولم ير وأنا
جعلنا حرمنا آمنا لان الامن الى
قريب القيامة ونراي الدنيا
حمنته فبأى ذوالسويقتين
وقال في الفتح انه يقع حيث لا يتي
في الارض أحدي قول الله الله كما
ثبت في صحيح مسلم لا تقوم الساعة
حتى لا يقال في الارض الله الله
ولهذا وقع في رواية سعيد بن
سهمان لا يعمر بعده أبدا وقد وقع
قبل ذلك فيه من القتال وهزو
أهل الشام له في زمن يزيد بن

عمر بن الخطاب لقد هممت ان أبعث رجلا الى هذه الامصار فينظر واكل من كان له جدة
ولم يحج فيمضربوا عليهم الجزية ما هم مسلمين رواه سعيد في سننه) حديث ابن
عباس الآخري اسناده اسعيل بن خليفة العيسى أبو امير ائيل وهو صدوق ضعيف
الحفظ وقال ابن عدي عامة ما يرويه يخالف فيه الثقات وحديث من كسر أو عرج يأتي
ان شاء الله تعالى في باب القوات والاحصار وأثر عمر أخرجه أيضا البيهقي وفي الباب
عن أبي امامة مرفوعا عند سعيد بن منصور في سننه وأجدوا أبي يعلى والبيهقي بلقظ من لم
يحبسه مرض أو حاجة ظاهرة أو مشقة ظاهرة أو سلطان جائر فلم يحج فليمت ان شاء الله وديا
وان شاء نصرنا لفظ أحمد من كان ذابا رفات ولم يحج ثم ذكره كاسلف وفي اسناده
ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وشريك وهو سفي الحفظ وقد خالفه سفيان الثوري فأرسله
رواه أحمد عن ابن سابط عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذا رواه ابن أبي شيبة مرسلا
وله طريق أخرى عن علي مرفوعا عند الترمذي بلقظ من ملك زاد أو راحله تبلغه الى بيت
الله ولم يحج فلا عليه ان يموت يهوديا أو نصرانيا وذلك لان الله تعالى قال في كتابه والله على
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال الترمذي غريب مقال والحديث يضعف
وهلال بن عبد الله الراوي له عن أبي اسحق مجهول وقال العقيلي لا يتابع عليه وقد روى
عن علي موقوفا ولم يرو مرفوعا من طريق أحسن من هذا وقال المنذري طريق أبي امامة
على ما فيها أصح من هذه وقد روى من طريق ثالثة عن أبي هريرة رفعه عند ابن عدي
بلقظ من مات ولم يحج هبة الاسلام في غير وجه طابس أو حاجة ظاهرة أو سلطان جائر
فليمت أي الميتين شاء امام يهوديا أو نصرانيا وهذه الطرق يقوى بعضها بعضها بذلك يتبين
بجازفة ابن الجوزي في صلبه لهذا الحديث من الموضوعات فان مجموع تلك الطرق
لا يقصر عن كون الحديث حسنا لغيره وهو محتج به عند الجمهور ولا يقدح في ذلك قول
العقيلي والدارقطني لا يصح في الباب ثنى لان ثنى الصحة لا يستلزم ثنى الحسن وقد شد من
عضد هذا الحديث الموقوف الاحاديث المذكورة في الباب قال الحافظ واذا انضم هذا
الموقوف الى مرسيل ابن سابط علم ان لهذا الحديث أصلا ومجمله على من استعمل الترك
ويقين بذلك خطأ من ادعى انه موضوع انتهى وقد استدل المصنف بما ذكره في الباب
على ان الحج واجب على الفور ووجه الدلالة من حديث ابن عباس الاول والثاني
ظاهرة ووجه هاهنا من حديث من كسر أو عرج قوله وعليه الحج من قابل ولو كان على
التراخي لم يعين العام القابل ووجه هاهنا أثر عمر من الاحاديث التي ذكرناها ظاهرة
والى القول بالفور ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحاب الشافعي ومن أهل
البيت زيد بن علي والهادي والمؤيد بالله والناصر وقال الشافعي والاوزاعي وأبو يوسف
ومحمد بن أهل البيت القاسم بن ابراهيم وأبو طالب انه على التراخي واحتجوا بأنه صلى
الله عليه وآله وسلم حج سنة عشر ورفض الحج كان سنة ست أو خمس وأجيب بأنه قد

معاوية ثم من بعده في وقائع كثيرة من أعظمها وقعة القرامطة بعد الثلاثمائة فقطلوا من المسلمين في المطاف من لا يحصى كثرة
وقاموا الجور الأسود فحولوا الى بلادهم ثم عاودوه بعد مدة طويلة ثم غزى مرارا بعد ذلك وكل ذلك لا يعارض قوله تعالى أنا

جعلنا حرما آمنا لان ذلك انما وقع بأيدى المسلمين فهو مطابق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولن يستحل هذا البيت الا أهله
فوقع ما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم وهو من علامات نبوته وايسر في الآية ما يدل على استقرار الامن ١٦٦

الذي كور فيها والله أعلم انتهى
وفيه ان قوام أمور الناس
واشعاش أمر دينهم بالكعبة
لمشرفة فاذا زارت الكعبة على يد
الرجل الذي كور تحتل أمور
الناس وهذا الحديث أخرجه
مسلم في الزئبق والنسائي في الحج
والترمذي (عن عائشة رضي
الله عنها قالت كانوا أي
المسلمين) يوم عاشوراء
بالمذخير منصرف اليوم العاشر
من المحرم (قبل ان يفرض
رمضان) قال الكرماني فيه
جواز نسخ السنة بالكتاب والنسخ
لا يدل قول ابراهيم مذهب
الشافعي وجمع من مشورهم
يجب حتى ينسخ وبته يرفعه كان
واجبا فلا معارضة بينه وبين
رمضان فلا نسخ وما قوله لا يدل
فجيب فانهم يمتثلون به لما هو يدل
انقل اذا قلنا بالنسخ انتهى
(وكان) عاشوراء يوما تستقر فيه
الكعبة لما ينهم من المناسبة في
الاعظام والجلال وهذا موضع
الترجمة قال في الفتح ويستمداد
منه معرفة الوقت الذي كانت
الكعبة تسمى فيه من كل سنة
وهو يوم عاشوراء وكذا ذكر
الواقدي باسناد عن أبي جعفر
اباقران لا هو استمر على ذلك في
زمانهم وقد تغير ذلك بعده فصارت
تسمى يوم التضرع وصاروا

اختلف في الوقت الذي فرض فيه الحج ومن جملة الاقوال انه فرض في سنة عشر فلا
أخير ولو سلم انه فرض قبل العاشرة فتراخي صلى الله عليه وآله وسلم انما كان
سكراة الاختلاط في الحج بأهل الشرك لانهم كانوا يجعون ويطوفون بالبيت عراة
فلما طهر الله البيت الحرام منهم حج صلى الله عليه وآله وسلم فتراخي له عذروهم على النزاع
الترابي مع علمه

*(باب وجوب الحج على المعسوب اذا أمكنه الاستقانة

وعن الميت اذا كان قد وجب عليه)*

(عن ابن عباس ان امرأة من خثعم قالت يا رسول الله ان أبي ادركته فريضة الله في الحج
شيئا كبيرا الا يستطيع ان يستوى على ظهر بعيره قال فجي عنه واما الجماعة وعن علي
عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاءه امرأة شابة من خثعم فقالت ان أبي
كبير وقد أفندت ادركته فريضة الله في الحج ولا يستطيع اداءها فيجزي عنه ان أودعها
سنة فنال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم رواه أحمد والترمذي وصححه وعن
سيد الله بن الزبير قال جاء رجل من خثعم الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان
أبي أركه الاسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرجل والحج مكتوب عليه أأما
عنه قال أتأكل ولدك قال نعم قال أريت لو كان علي أيك دين ففضيته عنه أكان
يجزي ذلك عنه قال نعم قال فاجمع عنه واه أحمد والنسائي بعناه) حديث علي أخرجه
أبنا البيهقي وحديث ابن الزبير قال الحفاظ اسناد صالح قوله ان فريضة الله أدركت
أي قد اختلف هل المسؤول عنه رجل أو امرأة كما وقع الاختلاف في الروايات في
لسائل في بعض الروايات انه امرأة وفي بعضها انه رجل وقد بسط ذلك في الحق قوله
شيئا طال لطبي هو حال والمعنى انه وجب عليه الحج بان أسلم وهو بهذه الصفة قوله قال
فجي عنه في رواية للجباري قال نعم قوله وقد أفندت بهم حزمة مفتوحة ثم قاما كنه بعدها
ور مفتوحة ثم رآلهم حلة قال في القاموس القند بالتصريك الخرف وانكار العقل
بهرم أو مرض وانطما في القول والرأي والكذب كالافتاد ولا نقل به ومنقذة لانهم لم
تكن ذات رأي أبدا وفنده تفنيدا كدبه وعجزه وخطاراه كالفند انتهى قوله أنت
أكل ولدك فيه دليل على ان المشروع ان يتولى الحج عن الاب عاجزا كبيرا ولأولاده
قوله أريت الحج فيه مشر وعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس
السامع وأقرب الى سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه وفيه
انه يستحب التنبيه على وجه الدليل لمصلحة وأحاديث الباب تدل على انه يجوز الحج من

الولد

بهم دون اليه في ذي القعدة فيعلقون كسوته الى ثيولصفه ثم صاروا يقطعونهم ان يصير البيت

كهيئة الحرم فاذا حل الناس يوم النحر كسوا الكسوة الجديدة انتهى (فلما فرض الله) عز وجل صيام (رمضان) قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم من شاء أن يصومه فليصمه ومن شاء أن يتركه فليتركه ﴿ عن أبي سفيان بن عبيد الخدري رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليصعب البيت منبيا ١٦٧ للمنعول (وابن عمر) زاد عبد بن حميد

عن روح بن حمادة وغيره رسول
التخل (بعد خروج يا جوج
وما جوج) وفي رواية عن شعبة
عند البخاري قال لا تقوم الساعة
حتى لا يصح البيت وظاهرهما
التعارض لأن المفهوم من الأول
أن البيت يحج بعد إتمام الساعة
ومن الثاني أنه لا يحج بعدها لكن
يمكن الجمع بين الحديثين بأنه
لا يلزم من حج البيت بعد خروج
يا جوج وما جوج أن يمنع الحج
في وقت ما عند قرب ظهور
الساعة ويظهر والله أعلم أن
المسارادة بقوله ليصعب البيت أي
مكان البيت لأن الحبشة إذا
خربوه لم يعبه مرة - دذلة قاله في
الفتح ﴿ عن ابن عباس رضي الله
عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم قال كاني به) قال في الفتح
كذا في جميع الروايات عن ابن
عباس في هذا الحديث والذي
يظهر أن في الحديث شيئا حذف
ويحتمل أن يكون هو ما وقع في
حديث علي عن أبي عبيد بن
غريب الحديث من طريق أبي
إسماعيل قال استكثروا من
الطواف بهذا البيت قبل أن
يحل منكم وبينه فكأنه برجل
من الحبشة أصم أو قال أصم
حس الساقين فاعده عليه وهي
تهدم ورواه الفاكه عن هذا
الوجه ولفظه أصم بدل أصم

الولد والدة إذا كان غير قادر على الحج وقد ادعى بعضهم أن هذه القصة مختصة
بالمنعمية كما اختص سالم مولى أبي حذيفة بجواز إرضاع الكبير حكاه ابن عبد البر
وتعقب بأن الأصل عدم الخصوص وأما ما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب الواضحة
بإسنادين مرسلين في هذا الحديث فزاد في عنه وأيسر لاحد بعده فلا حجة في ذلك لضعف
إسنادهما مع الإرسال والظاهر عدم اختصاص جواز ذلك بالابن وقد ادعى جماعة من
أهل العلم أنه خاص به قال في الفتح ولا يخفى أنه جود وقال القرطبي رأى مالك أن ظاهر
حديث المنعمية مخالف للقرآن فيخرج ظاهر القرآن ولا شك في ترجمته من جهة تواتره
أنتم في رأيكم بقوله هو عموم مخدوص بأحاديث الباب ولا تعارض بينهما وخاص
وهذه الأحاديث ترد على محمد بن الحسن حيث قال أن الحج يقع عن المباشر والمعجوج
عنه أجزأ النذرة وقد اختلفوا فيما إذا عوفي المعجوب فقال الجمهور لا يجوز لأنه تبيين
أنه لم يكن مأبوسا عنه وقال أحمد وأصحابه لا تلزمه إلا إعادة ثلاثه نفي إلى إيجاب حجة
وأوجب بأن العبرة بالانتماء وقد انكشف أن الحجة الأولى غير مجزئة (وعن ابن عباس
أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت إن أمي نذرت أن تحج
فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها قال نعم حجى عنها الرايت لو كان على أمك دين أكت قاضيته
أقضوا الله فأنه أحق بالوفاء وإما البخاري والنسائي بعنده وفي رواية لأحمد والبخاري
بضم ذلك وفيها قال جاز رجل فقال إن أخى نذرت أن تحج وهو يدل على صحة الحج
عن الميت من الوارث وغيره حيث لم يسهل فصله وأورث هو أم لا وشبهه بالدين وعن ابن
عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال إن أمي ماتت وعليه حجة الإسلام
أفأحج عنه قال أرأيت لو أن أباك ترك دينه عليه أقضيته عنه قال نعم قال فاحج عن أبيك
رواه الدارقطني) حديث ابن عباس الآخر أخرجه النسائي والشافعي وابن ماجه قوله
أن أمي نذرت الح قبل أن هذا الحديث مضطرب لأنه قد روي أن هذه المرأة قالت إن أمي
ماتت وعليها صوم شهر كانه في الصوم وأوجب بأنه محمول على المرأة سألت عن كل
من الصوم والحج ويؤيد ذلك ما عده مسلم عن بريدة أن امرأة قالت إن أمي وفيه بارئ
الله أنه كان عليها صوم شهر فأصوم عنها قال صومي عنها قالت إن أمي فاحج عنها قال
حجى عنها قوله قال نعم فيه دليل على صحة النذر بالحج من لم يحج فاذأج أجزأ عن حجة
الإسلام عند الجمهور وعليه الحج عن النذر وقبل يجزئ من النذر ثم يحج عن حجة
الإسلام وقيل يجزئ عنها وفيه دليل أيضا على إجزاء الحج عن الميت من الولد وكذلك
من غيره ويدل على ذلك قوله أقضوا الله فأنه أحق بالوفاء وروى سعيد بن منصور وغيره
عن ابن عمر بإسناد صحيح أنه لا يحج أحد عن أحد ونحوه عن مالك والليث وعن مالك أن

وقال فأنما عليها بهما سمعته ورواه يحيى الحماني كافي مسنده من وجه آخر عن علي بن فروان انتهى ونعتبه العمى بأنه
لا يحتاج إلى تقدير حذف لأنه إنما بقدر في موضع يحتاج إليه للضرورة ولا ضرورة هنا قال ودعواه الظهور وغيره ظاهرة لأنه

لا وجه في تقدير محذوف لا حاجة اليه بما جاء في أثر من صحابي ولا يقال الاحاديث يفسر بعضها بعضا لاننا نقول هذا انما يكون عند الاحتياج اليه ولا احتياج هنا ١٦٨ الى ذلك والضعيف في به للقانع الا في ذكره (اسود) نصب

على الذم أو الاختصاص وليس من شرط المنسوب على الاختصاص ان لا يكون نسكرا فقد قال الزمخشري في قوله تعالى فاعلم بالحق انه منصوب على الاختصاص كذا نقله البرماوي والعيني وغيرهما كالكرمانى الفخج (بالحاء والياء) قال في القاموس فخج كمنع تكبر وفي مشيئة تدانى صدور قدميه وتباعد عقباه كمنع فهو والفخج بين الفخج محرك والتفخج انفرج بين الرجلين (يفاعها) اى يقع الاسود لان فخج الكعبة حل كونها قاعا (حجر حجر) وفي هذا الحديث التحدث ببلجس والافراد والعنة وفيه بهريان وكوفي ومكي وقد جاء في تخريب الكعبة احاديث بحديث ابن عباس وعائشة فنهذا الجارى وحديث ابن عمر عند احمد وروى ابن الجوزي عن حذيفة حديثا طويلا مرثويا فيه وخراب مكة من الحبشة على يد بشي الفخج السابق اذ روى العيني في افطس الانف كبير البطن معه اصحابه يفتقونهم اجرا ويطناولونها حتى يرموا بها في الكعبة الى البحر وخراب المدينة من الجوع والبن من الجسر اذ ذكر الحلي ان خراب الكعبة يكون في زمن عيسى عليه السلام وقال

أوصى بذلك فليج عنه والافلا قوله أ كنت قاضيته فيه دليل على ان من مات وعليه حج وجب على وليه ان يجهز من يحج عنه من رأس ماله كما ان عليه قضاء ديونه وقد اجتمعوا على ان دين الآدمي من رأس المال فكذلك ما شبه به في القضاء ويلحق بالحج كل حق ثبت في ذمته من نذر او كفارة أو زكاة أو غير ذلك قوله فاقه الحق بالوفاء فيه دلائل على ان حق الله مقدم على حق الآدمي وهو أحد أقوال الشافعي وقيل بالعكس وقيل سواء قولنا جرحه رجل فقال ان اخي الخ لا منافاة بين هذه الرواية والاولى لانه يحتمل ان تكون القصة متعددة وان تكون متحدة ولكن النذر وقع من الاخت والام فسال الاخ عن نذر أخيه والبتت عن نذر الام وقد استدلل المصنف بهذه الرواية على صحة الحج من غير الوارث اهدم استنصاه صلى الله عليه وآله وسلم للخ هل هو وارث أو لا وترك الاستنصاه في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما تقر في الاصول واستدل بأحاديث الباب على انه يصح من لم يحج ان يحج نيابة عن غيره لعدم استنصاه صلى الله عليه وآله وسلم ان سألهم عن ذلك وبه قال الكوفيون وخالفهم الجمهور فخصوه بمن حج عن نفسه واستدلوا بحديث ابن عباس الآتي في باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه ويأتي الكلام فيه قوله ان أبي مات وعليه حجة الاسلام الخ فيه دلائل على انه يجوز للابن ان يحج عن أبيه حجة الاسلام بعدموته وان لم يقع منه وصية ولا نذر ويدل على الجواز من غير الولد حديث الذي سمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقول ليكن عن نبيرة وسياقي

• (باب اعتبار الزاد والراحلة) •

(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله عز وجل من استطاع اليه سبيلا قال فويل يارسول الله ما السبيل قال الزاد والراحلة رواه الدارقطني وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الزاد والراحلة به في قوله من استطاع اليه سبيلا رواه ابن ماجه) الحديث الاول أخرجه أيضا الحاكم وقال صحيح على شرطهما والبيهقي كاهم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس مرفوعا قال البيهقي الصواب عن قتادة عن الحسن مرسلا قال الحافظ وسنده صحيح الى الحسن ولا يرى الموصول الا وهما وقد رواه الحاكم من حديث جاد بن سلمة عن قتادة عن أنس أيضا الا ان الراوى عن جاده هو ابو قتادة عبد الله بن واقد الحراني وهو منكر الحديث كما قال أبو حاتم ولكنه قد وثقه احمد والحديث الثاني أخرجه أيضا الدارقطني قال الحافظ وسنده ضعيف ورواه ابن المنذر من قول ابن عباس وفي الباب عن ابن عمر عند الشافعي والترمذي وحسنه وابن ماجه والدارقطني وفي اسناده ابراهيم بن يزيد الخزازي بخلافه مضمومة ثم واثم زاي مبهمة وقد قال فيه أحمد والشافعي متروك الحديث وعن جابر وعلى بن أبي

طالب

عن عمر

وهو الصحيح

القرطبي بعد رفع القرآن من الصدور والمصاحف وذلك بعد موت عيسى وهو الصحيح (عن عمر) ابن الخطاب رضي الله عنه انه جاء الى الجبل الاسود فقبله بان وضعفه عليه من غير صوت (فقال) ليدفع توهم قريب عهد

بالإسلام ما كان يعتق في حجارة أصنام الجاهلية من الضر والنفع (إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع) أي بذاتك وإن كان أمثال ما شرع فيه يتنعم في الثواب لكن لا رة عليه ١٦٩ لأنه حجر كسائر الأبحار وأشاع عمر هذا

في الموسم يشتهر في البلدان ويحفظه المنأخرو في الأقطار سكن زاد الحاك في هذا الحديث فقال علي بن أبي طالب بل يأمر المؤمنين بضر وينزع ولو علمت ذلك من تأويل كتاب الله تعالى لعلمت أنه كما أقول قال الله تعالى وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم وأنتهم وهم على أنفسهم السب بربكم قالوا بلى فلما أقروا أنه الرب عز وجل وأنهم العبيد كتب ميثاقهم في رق وألقمه في هذا الحجر وأني مع يوم القيامة وله عيان ولسان وشفا يشهد لمن واث بالموافاة فهو أمين الله في هذا الكتاب فقال عمر لا أبقاني الله بارض لت فيها يا أبا الحسن بن وقال ليس هذا على شرط الشيخين فانهم لم يتجاربوا في هرون العبد قال في الفتح وهو ضعيف جدا وقد روى النسائي من وجه آخر ما يشعربان عمر رزع له قوله ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله لم أخرجه من طريق طاووس عن ابن عباس قال رأيت عمر قبل الحجر ثلاثا ثم قال انك حجر لا تضر ولا تنفع الحديث ثم قال عمر رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل مثل ذلك قال القسطلاني ومن غرائب المتون ما في ابن أبي شيبة في آخر مسند

طالب وابن مسعود وعائشة وعبد الله بن عمر وعند الدارقطني من طرق قال الحافظ كلها ضعيفة وقد قال عبد الحق ان طارق الحديث كلها ضعيفة وقال أبو بكر بن المنذر لا يثبت الحديث في ذلك مسندا وصحيح من الروايات رواية الحسن المرسل ولا يثبت في هذه الطرق يقوى بعضها بعضا فتصلح للاحتجاج بها وبذلك استدلل من قال ان الاستطاعة المذكورة في القرآن هي الزاد والراحلة وقد حكى في البحر عن أكثر الزاد شرط وجوب وهو ان يجهد ما يكفيه ويكفي من يعول حتى يرجع وحكي أيضا عن ابن عباس وابن عمر والثوري والهادوية وأكثر الرواة ان الراحلة شرط وجوب وقال ابن الزبير وعطاء وعمر مالة ان الاستطاعة الصفة لا غير وقال مالك والناصر والمرضى وهو مروى عن القاسم ان من قدر على الشيء لزمه ان لم يجد راحلة اقله تعالى بأنوك رجالا قال مالك ومن عاداته السؤل لزمه وان لم يجد الزاد في كتب النسخة تناصيل في قدر الاستطاعة ليس هذا محمل بسطها والذي دل عليه الدليل هو اعتبار الزاد والراحلة

باب ركوب البحر للعج (باب ركوب البحر للعج الان يغاب على ظنه الهلاك)

عن عبد الله بن عمر وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تترك البحر الا حادا أو معتمرا أو غازيا وسبيل الله عز وجل فان تحت البحر نار وتحت النار بحر اروه أبو داود وسعيد بن منصور في سننهم وعن أبي عمران الجوني قال حدثني بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعزونا نحو فارس فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من فوقيت ليس له اجر وموقع فمات فقد برئت منه الذمة ومن ركب البحر عند ارتجاعه مائة برئت منه الذمة رواه أحمد الحديث الاول أخرجه أيضا البيهقي قال أبو داود رواه مجهولون وقال الخطابي ضعه هو الاسناد وقال البخاري ليس هذا الحديث بصحيح ورواه البزار من حديث نافع عن ابن عمر مرفوعا وفي اسناده ابي بن أبي سالم والحديث الثاني في الاسناد زهير بن عبد الله قال الذهبي هو مجهول لا يعرف وأخرج هذا الحديث أبو داود عن عبد الله بن علي يعني شيبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بات على ظهر بيت ليس له اجر فقد برئت منه الذمة وبوب عليه باب النوم على سطح غير محجر وسكت عنه هو والمنذري قوله ليس له اجر الا جاريهم مزمع مكسورة بعد ها جيم مشددة وآخره راء مهمل هـ ما يرد الساقط من البنائين حائط على السطح أو نحوه ورواية أبي داود ليس له اجر كما تقدم قال المنذري هكذا وقع في رواية البخاري براهمه هـ بعد الانف ويدل عليه تبويب أبي داود على هذا الحديث كما تقدم فانه قال على سطح غير محجر والجار جمع حجر بكسر الجاء أي ليس عليه شيء يستريح منه من السقوط ويقال

وسلم وقف عند الحجر فقال اني لا أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ثم قبله ثم حج أبو بكر رضي الله عنه عن رجل رأى النبي صلى الله عليه وآله

يجز لا تضرب ولا تنفع ولولا اني رأيت الخ فليراجع احادنا فان صحيح يحكم بطلان حديث الحاء كم ابعد أن يصدر هذا الجواب
عن علي أعني قوله بل يضرب وينفع
صورته ماضية لا يجرم ان الذهبي
قال في مختصره عن العبدى
انه ساقط (ولولا اني رأيت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبله
ما قبلت) تنبيهه على انه ر
الافتد ما قبله قال الطبري
انهم يغفلون نوعا من أنواع الجنس
بمنزلة جنس آخر باعتبار انصافه
بصفة مختصة به لان تغاير
الصفات بمنزلة التغاير في الذوات
فقوله ذلك بحجج رشادته بانه من
هذا الجنس وقوله لا تضرب ولا
تنفع تقرير وقا كيد بانه حجر
كسائر الاجسام وقوله ولولا اني
رأيت الى آخره اخرج له عن
هذا الجنس باعتبار تقبيله صلى
الله عليه وآله وسلم انتهى قال
الطبري انما قال ذلك في رلان
الناس كانوا حديثي عهد بعبادة
الاصنام فحنى عـ ران ينظر
الجهال ان استلام الحجر من باب
تعظيم بعض الحجارة كانت
العرب تفعل بالجاهلية فاراد
عـ ران يعلم الناس ان استلامه
اتباع الفعل رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لان الحجر
يتدح ويضرب بانه كما كانت
الجاهلية تعتقده في الاوثان
قال الحافظ ابن حجر وفي قول عمر
هذا التسليم للشارع في أمور
الدين وحدهـ من الاتباع فيما
لم يكشف عن معانيها وهو قاعدة

١٧٠

احتجرت الارض اذا ضربت عليها منارا تمنعها به عن غيرك أو يكون من الحجر وهي
حظيرة الابل وحجرة الدار وهو راجع الى المنع أبصار رواه الخطابي بالياء هي وذكرانه
يروى بكسر الحاء وفتحها قال غـ برهمن كسر شيئا بالحي الذي هو العقل لان السقيع
من اللهـ اذ من قصه قال الطبري مقصور الطرف والناحية وجعه جهاء قال المنذرى
وقد روى أيضا احباب بالياء قوله عند ارتجاجه الارتجاج الاضطراب والحديث
القول يدل على عـ م جواز ركوب البهراكل أحد اللعاج والمعتز والغزالي يعارضه
حديث أبي هريرة المتفق في أول هذا الكتاب لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
م يذكر على الصيادين لما قالوا له اننا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء وروى
البيهقي في الاوسط من طريق قتادة عن الحسن عن مرة قال كان أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لم يجزوا في البحر وفي سماع الحسن من مرة قال معروف
ونفاية ما في ذلك ان يكون ركوب البحر للصيد والتجارة مما خص به عموم مفهوم
حديث الباب على فرض صلاحية للاحتجاج والحديث الثاني يدل على عدم جواز
الميت على السطوح التي ليس لها حائط وعلى عدم جواز ركوب البهـ في أوقاف
اضطرابه

• (باب انهى عن سفر المرأة للبحر وغيره الا بحرم) •

(عن ابن عباس انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحطب يقول لا يخلون رجل
بمرأة الا ومعهما ذو محرم وهذا امر للمرأة اذ مع ذى محرم فتأمل فتنال يا رسول الله
ان امرأتى خرجت حاجه وانى كنت في غزوة كذا وكذا قال فانطلق حج مع امرأتك
• وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسافر المرأة ثلاثة ايام ومعهما
ذو محرم متفق عليه ما • وعن أبي سعيد ان ابي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان تسافر
المرأة بمرة يومين أو ليلةين اذ ومعهما زوجها أو ذو محرم متفق عليه وفي لفظ قال لا يخل
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سافرا يكون ثلاثة ايام فصاعدا الا ومعهما
أبوها أو زوجها أو ابنها أو أخوها أو ذو محرم منها رواه الجماعة الا البخاري والشافعي
• وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يخل لامرأة تسافر بمرة يوم
وليلة الا مع ذى محرم علمامة في عليه وفي رواية مسيرة يوم وفي رواية مسيرة ليلة وفي
رواية لا تسافر امرأة مسيرة ثلاثة ايام الا مع ذى محرم رواه أحمد ومسلم وفي رواية لا ي
داود بريدا قوله لا يخلون رجل بامرأة الخ فيه منع الخلوة بالاجنبية وهو اجماع كما قال
في الفقه ونحوه من الخلوة مع وجود المحرم واختلافوا هل يقوم غير المحرم مقامه في هذا

عظيمة في اتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما ينهيه ولو لم تعلم الحكمة فيه وفيه دفع ما وقع لبعض
الجهال من أن في الحجر الاسود خاصية ترجع الى ذاته وفيه بيان السنن بالقول والفعل وان الامام اذا خشى على أحد من فعله

كالنساء

فساد اعتقاد أن يادري بيان الامر ووضع ذلك قال شيخنا في شرح الترمذي فيه كراهة تقبيل ما لم يرد الشرع بتقبيله وأما قول الشافعي ومهما قبل من البت الحسن لم يرد به الاستحباب فان ١٧١ المباح من جهة الحسن عند الأصوين

انتهى قلت أورد البضاري حديث عمر في تقبيل الحجر وقوله لا تضر ولا تنفع في باب ما ذكر في الحجر الأسود كأنه لم يثبت عنده فيه على شرطه شيء غير ذلك وقد وردت فيه أحاديث منها حديث ابن عمر وابن عباس مرفوعان الحجر والمقام يا وقتان من يا قوت الجنة طمس الله نورهما ولولا ذلك لاصا أما بين المشرق والمغرب أخرجه أحمد والترمذي وصححه وابن حبان وفي أسناده رجاء أبو يحيى وهو ضعيف قال الترمذي حديث غريب وروى عن ابن عمر وموقفا وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وقته أشبه والذي رفعه ليس بالقوي ومنها حديث ابن عباس مرفوعا نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضا من اللبن فسودته خطايا بني آدم أخرجه الترمذي وصححه وفيه عطاء بن السائب وهو صدوق لكنه اختلط وجرى عن يسمع عنه بعد اختلاطه لكن له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة فيقوى بها وقد رواه النسائي من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن خنيس وهو اختلط وهو صحيح الاسود من الجنة وحاده من صحيح عطاء بن خنيس وفي صحيح ابن خزيمة أيضا عن ابن عباس

كالنسوة الثقات فقبل يجوز ضعف التهمة وقيل لا يجوز بل لا بد من الهرم وهو ظاهر الحديث قوله ولا تسافر المرأة أطلق السفر هنا وقيدته في الأحاديث المذكورة بعده قال في الفتح وقد عمل في هذا الباب بالمطلق لاختلاف التقييدات قال النووي ليس المراد من التحديد ظاهره بل كل ما يسمى سفرا والمرأة منهية عنه بالهرم وانما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه وقال ابن التين وقع لاختلاف في مواطن بحسب السائلين وقال المنذرى يحتمل أن يقال إن اليوم المفرد واليلة المفردة بمعنى اليوم واليلة يعني فمن أطلق يوما أراد بيليته أو ليلة أراد بيومها قال ويحتمل أن يكون هذا كله تمثيلا لآوائل الأعداد فالأول العدد والاثان أول التكثير والثلاث أول الجمع ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث قبل ذكر ما دونها مؤخرا بذات ما ورد من ذلك وأقل الرواية التي فيها ذكر البريد كما في رواية أبي هريرة لمذكورة في الباب وقد أخرجه الحاكم والبيهقي وقد ورد من حديث ابن عباس عند طبراني ما يدل على اعتبار الهرم فيمادون البريد ولفظه لا تسافر المرأة ثلاثة أميال لا مع زوج أو ذي محرم وهذا هو الظاهر أعني الأخذ بما قبل ما ورد لأن ما فوقه منهي عنه بالأولى والتنصيص على ما فوقه كالتنصيص على الثلاث واليوم واليلة واليومين واليلتين لا ينافيه لأن الأقل موجود في ضمن الأكثر وغاية الأمر أن المنهي عن الأكثر يدل بمفهومه على أن ما دونه غير منهي عنه والمنهي عن الأقل منطوق وهو أخرج من المفهوم وقالت الحنفية إن المنع مقيد بالثلاث لأنه متحقق وما عداه مشكوك فيه بمؤخذ بالمتيقن ونوقض بان الرواية المطلقة شاملة لكل سفر فيمنع الأخذ بها وطرح ما سواها فإنه مشكوك فيه والأولى أن يقال إن الرواية المطلقة مقيدة بما قرأ ما ورد وهي رواية الثلاثة الأميال إن صح والامر رواية البريد وقال سفيان يفتي بالهرم في المسافة البعيدة لا القريبة وقال أحمد لا يجب الحج على المرأة إذا لم يجد محرما وإلى كون الهرم شرطاً في الحج ذهب العقدة وأبو حنيفة والنخعي وأصفي والشافعي في أحد أقواله على خلاف بينهم هل هو شرط أداء أو شرط وجوب وقال مالك وهو مروي عن أحمد أنه لا يعتبر الهرم في سفر الفريضة وروى عن الشافعي وجعلوا مخصوصا من عموم الأحاديث بالاجماع ومن جعله سفر الفريضة سفر الحج وأجيب بأن الجمع عليه انما هو سفر الضرورة فلا يقاس عليه سفر الاختيار كذا قال صاحب المغني وأيضاً قد وقع عند الدارقطني بالفظ لا تحجن امرأة إلا ومعها زوج وصححه أبو عوانة وفي رواية للدارقطني أيضا عن أبي امامة مرفوعا لا تسافر المرأة سفر ثلاثة أيام أو تسجد الا ومعها زوجها فكيف يخص سفر الحج من بقية الأسفار وقد قيل إن اعتبار الهرم انما هو في حق من كانت شابة لا في حق العجوز لأنها لا تستهي وقيل لا فرق لأن لكل ساقط لاقطا وهو مراعاة للامر النادر وقد احتج أيضا من لم يعتبر الهرم في سفر الحج بما في البضاري

مرفوعا أن لهذا الحجر لسافوا وشقيريته لمن استلم يوم القيامة بحق وصححه أيضا ابن حبان والحاكم وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم أيضا قال المهلب حديث عمر هذا يعني حديث الباب يرد على من قال إن الحجر بمنى الله في الأرض يصافح بها

عباده ومعاذ الله أن تكون لله جارحة وانما شرع تقبيله اختيارا للبعث بالمشاهدة طاعة من يطيع وذلك شبه بقصة ابلهين
حيث أمر بالسجود لآدم وقال الخطاي ١٧٢ معنى كونه عين الله في الارض انه من صالحه في الارض كان له

عند الله عهد وجرت العادة بان
العهد بعهده الملك بالمصالح ان
يريد موافقة والاختصاص به
فخطبهم بعبادته وقال الحب
الطبري معناه ان كل ملك
قدم عليه لو اقدم قبله فلهما
كل الحاج قول ما تقدم من له
تقبيله نزل منزلة عين الملك والله
المثل الاعلى وقال في الفتح
اعترض بعض المحدثين على
الحديث الماضي فقال كيف
سودته خطايا المشركين ولم
تبيضه طاعات اهل التوحيد
واجيب بما قال ابن قتيبة لو شاء الله
لكان ذلك وانما أجرى العادة
السواد يصبغ ولا يصبغ على
العكس من البياض وقال الحب
الطبري في بقائه أسود مرة
لمن له بصيرة فان الخطايا اذا اثرت
في الحجر الصلد فتأثيرها في القلب
أشد قال وروى عن ابن عباس
انما غير بالسواد لا ينظر
أهل الدنيا الى زينة الجنة فان
ثبت هذا فهو الجواب فان
أخرج الحديث في فضائل مكة
بسناده ضعيف والله أعلم فتنبى
قال القسطلاني ويسمى الحجر
الاسود الركن الاسود وهو
ركن الكعبة الذي يلي الباب
من جانب المشرق وارتفاعه
من الارض الاذن ذراعان وثلاثا
ذراعا على ما قاله الازرق وبينه

من حديث عدي بن حاتم مرفوعا بلنظ يوشك أن يخرج الطعينة من الحيرة تؤم البيت
لاجوارمها ونعقب بانه يدل على وجود ذلك لاعلى جوازها واجب عن هذا بانه خبر
في بياق لمده ورفع منار الاسلام فيصم على الجواز والاولى حمله على ما قال المنعقب
جماعته وبين أحاديث الباب قوله الامع ذى محرم يعني فيصم لها الله مرة قال في الفتح
وضابط المحرم عند العامة من محرم عليه نكاحها على التأيد بسبب مباح لمحرمتها فخرج
بالتأيد زوج الاخت والعمة وبالمباح أم الموطوءة شبهة ويقتمها ويجرمها الملاعبة
واستثنى أحاديث الكافر فقال لا يكون محرم ما بهتته المسلمة لانه لا يؤمن أن يفنتها
عن دينها او فتنها الحاق سائر القرابة لكن ارباب الاب لوجود العلة وروى عن البعض
ن العبد كالمحرم وقد روى سعيد بن منصور من حديث ابن عمر مرفوعا ففر المرأة مع
عبد هاضمة قال الخافظ لكن في اسناده ضعف قال ويغني عن ذلك ان يقبده
بما اذا كان في قافلة بخلاف ما اذا كانا وحدهما فلا هذا الحديث قوله فخرج مع امرأتك
فيه دليل على ان الزوج داخل في معنى المحرم أو فأنه مقامه قال في الفتح وقد أخذ
بظاهر الحديث بعض أهل العلم فأوجب على الزوج لسفر مع امرأته ان لا يكون لها غيره
وبه قال أحمد وهو وجه للشافعي والمشهور انه لا يلزمه كالولي في الحج عن المريض ولو
ممنع الابا بقرنتها لانه من يملكها فصار في حقها كالموتة واستدل به على انه ليس
للزوج منع امرأته من حج القرض وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية والاصح عندهم
ان له منعها لكون الحج عى التراخي وقد روى الدارقطني عن ابن عمر مرفوعا في امرأة
لها زوج ولها مال ولا ياذن لها في الحج ليس لها ان تنطلق الا باذن زوجها واجيب عنه
انه محمول على حج التطوع جماع بين الحديثين ونقل ابن المنذر الاجماع على ان لا رجل
منع زوجته عن الخروج في الاسلام فاركلها وانما اختلافوا فيما اذا كان واجبا وقد
استدل بن حزم بهذا الحديث على انه يجوز للمرأة لسفر بغير زوج ولا محرم لكونه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يعب عليه اذ ذلك السفر بعد ان أخبره زوجها ونعقب بانه
ولم يكن ذلك شرطا لما أمر زوجها بالسفر معها وترك الغزو الذي كتب فيه قوله
لاومعها أبوها الخ وقع في هذه الرواية بيان بعض المحرم وقوله أذن ومحرم منها من
طف العام على الحائض وأحاديث الباب تدل على انه لا يجب الحج على المرأة الا اذا
كان لها محرم قال ابن دقيق العيد هذه المسئلة تتعلق بالعامين اذا تعارضوا فان قوله
تعالى ولله على الناس حج البيت الامة عام في الرجال والنساء فقتضاه ان الاستطاعة
على السفر اذا وجدت وجب الحج على الجميع وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسافر
المرأة الا مع محرم عام في كل سفر فيدخل فيه الحج فن أخرج عنه خص الحديث بعموم
الامة ومن أدخله فيه خص الامة بعموم الحديث فيصنح الى الترجيح من خارج
انتهى ويمكن ان يقال ان أحاديث الباب لا تعارض الامة لانها تضمنت ان المحرم

وبين المقام ثمانية وعشرون ذراعا ويغني ان يتأمل كيف ابتاه الله تعالى على صفه السواد ايداع
مامسه من أبدي الانبياء والمرسلين المقتضى تبييضه ليكون ذلك عبرة لذوى الابصار وواعظا لكل من وافاه من ذوى الافكار

لمكون ذلك باعنا على مباينة الزلات ومجانبة الذنوب الموبقات وانما اذهب الله نورهما أي نور الحور والمقام ليكون إيمان
الناس بكونهما حقاً إيماناً بالغيب ولولم يطمس إيمان الأيمان ١٧٣ بهما إيماناً بالمشاهدة والإيمان الموجب

للثواب هو الإيمان بالغيب انتهى (عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) عمرة القضاء سنة سبع من الهجرة قبل الفتح) فطاف بالبيت وصلى خلف المقام ركعتين ومعه من يستتره من الناس فقال له (أي لابن أبي أوفى) رجل أدخل رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) الكعبة في هذه العمرة والعمرة للاستنهام (قال) ابن أبي أوفى (لا) لم يدخلها في هذه العمرة وسببه ما كان فيها حينئذ من الاصنام ولم يكن المشركون يتكلمون لغيرها فلما كان في الفتح أمر بإزالة الصور ثم دخلها قاله النوروي ويحتمل أن يكون دخول البيت لم يبق مع في الشرط فلما أراد دخوله لمنعوه كما منعوه من الإقامة بمكة زيادة على الثلاث فلم يقصد دخولها لئلا يمنعوه وفي السيرة عن علي أنه دخلها قبل الهجرة فأزال شيأ من الاصنام وفي الطبقات عن عثمان بن طلحة نحو ذلك فان ثبت ذلك لم يشك على الوجه الاول لان ذلك الدخول كان لازالة شيء من المنكرات لا لقصد العبادة ولا زالة الهدنة كانت غير ممكنة بخلاف

في حق المرأة من جملة الاستطاعة على السفر التي أطلقتها القرآن وليس فيها اثبات امر غير الاستطاعة المشروطة حتى تكون من تعارض العمومين لا يقال الاستطاعة المذكورة قد ثبتت بالزاد والراحلة كما تقدم لاننا نقول قد تضمنت أحاديث الباب زيادة على ذلك البيان باعتبار انفساء غير منافية فيتعين قبولها على ان التصريح باستطاعة المحرم في سفر الحج مخصوصه كما في الرواية التي تقدمت مبطل لدعوى التعارض

• (باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه) •

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع رجل لا يقول ابيك عن شبرمة قال من شبرمة قال أخ لي أوقر يبلى قال سمعت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة رواه أبو داود وابن ماجه وقال فاجه ل هذه عن نفسك ثم حج عن شبرمة والدارقطني وفيه قال هذه عنك وج عن شبرمة) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه والبيهقي وقال أسنده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه وقد روى موقوفا والرفع زيادة بتعين قبولها اذا جاءت من طريق ثقة وهي ههنا كذلك لان الذي رفعه عبدة بن سليمان قال الحافظ وهو ثقة صحيح به في الصحيحين وقد تابعه على رفعه محمد بن بشر ومحمد بن عبيد الله الانصاري وكذا روى عبد الحق وابن القطان رفعه ورجح الطحاوي انه موقوف وقال أحمد رفعه خطأ وقال ابن المذر لا يثبت رفعه وقد أطل الكلام صاحب التلخيص ومال الى صحته قوله مع رجل لا زعم ابن بابويه ان اسم الملبى نبيشة قال الحافظ وهو وهم منه فانه اسم الملبى عنه فيما زعم الحسن بن عماره وخالفه الناس فيه فقالوا انه شبرمة وقد قيل ان الحسن بن عماره رجع عن ذلك وقد بينه الدارقطني في المتن وظاهر الحديث انه لا يجوز لمن لم يحج عن نفسه ان يحج عن غيره وسواء كان مستطيعا أو غير مستطيع لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يستعمل هذا الرجل الذي جمعه يابى عن شبرمة وهو ينزل منزلة العموم والى ذلك ذهب الشافعي والناصر وقال النوروي والهادي والقاسم انه يجوز حج من لم يحج عن نفسه ما لم يتضيق عليه واستدل لهم في الخبر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم هذه عن نبيشة وج عن نفسك فكانهم جعلوا بين هذا وبين حديث الباب بحمل حديث الباب على من كان مستطيعا ولكن الحديث الذي استدل لهم به صاحب البصر لا أدري من رواه ولم أقف عليه في شيء من كتب الحديث المعتمدة فينبغي الاعتماد على حديث الباب ومن زعم ان في السنة ما يعارضه فليطلب منه التصحيح لم دعاه وقد روى الدارقطني حديث نبيشة موافقا لحديث شبرمة لا يخالفه كما زعم صاحب البصر وقد تقدم قول من قال ان اسم شبرمة نبيشة

• (باب صحة الحج المكي والعبدة من غير ايجاب له عليهما) •

يوم الفتح وكان البخاري أشار بإيراد هذا الحديث الى الرد على من زعم ان دخولها من مناسك الحج وكان ابن عمر رضي الله عنه يحج كثيرا ولا يدخل الكعبة فلو كان من المناسك لما أدخل به مع كثرة اتباعه واستدل المكي الطبري به على ان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم دخل الكعبة في حجة الوداع وفي فتح مكة قال في الفتح ولادلالة فيه على ذلك لانه لا يلزم من نفي كونه دخلها في غمرته انه دخلها في جميع ١٧٤ أسهارة انتهى وهو هذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في المغازي

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقي ركباً بالروحاء فقال من القوم قالوا المسلمون فقالوا من أنت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تفرغت اليه سراة نصيبا فنالت الهدى حج ولتم ولان اجر رواء حدودهم وابودادود والناسي وعن السائب بن يزيد قال حج بي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع وانا من سبع سنين رواء حدود الصاري والتمدى وصحبه وعن جابر قال حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم معنا النساء والصبيان فلبينا عن الصبيان وومينا عنهم رواء حدود ابس ما حده وعن محمد بن كعب القرظي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نياما صي حج أهله فأت أجرأت عنه فار أدركه فعليه الحج وأجبار حل بمولده حج به أهله فأت أجرأت عنه فان أعنى فعليه الحج ذكره أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله هكذا مرسله) حديث جابر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة في اسناده أشعث بن سوار وهو ضعيف ورواه الترمذي من هذا الوجه بالنظر آخر قال كذا إذا حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان لي عن النساء ونرى عن الصبيان قال ابن القطن واقظ ابن أبي شيبة أشعث بالاصواب فان المرأة لا يلي عنها غيرها أجمع على ذلك أهل العلم وأخرج الترمذي أيضا من حديث جابر نحو حديث ابن عباس واستغفره وحديث محمد بن كعب أخرجه أيضا أبوداد وفي المراسيل وفيه راويهم وفي الباب عن ابن عباس عند البخاري انه بعثه صلى الله عليه وآله وسلم في الثقل بفتح المثناة والقاف ويجوز اسكانها أي الامتعة ووجه الدلالة منه ان ابن عباس كان دون البلوغ استدلل باحاديث الباب من قال انه يصح حج الصبي قال ابن بطال أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ الا انه اذا حج كان له تطوعا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح احرامه ولا يلزمه شيء من محظورات الاحرام وانما يحج به على جهة التدريب وشده بهمهم فقال اذ حج الصبي أجرأت ذلك عن حجة الاسلام لظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم في جواب قولها ألهذا حج والى مثل ما ذهب اليه أبو حنيفة ذهب الهادوية وقال الطحاوي لا حجة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم على انه يجزئه عن حجة الاسلام بل فيه حجة على من زعم انه لا حج له قال لان ابن عباس راوى الحديث قال أجمع غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى ثم ساقه باسناد صحيح وقد أخرج هذا الحديث مرفوعا للحاكم وقال على شرطه ما والبيهقي وابن حزم وصحبه وقال ابن خزيمة الصحيح موقوف وأخرجه كذلك قال البيهقي تفرد برفعه محمد بن المنهال ورواه الثوري عن شعبة موقوفا ولكنه قد تابع محمد بن المنهال على رفعه الحرث بن شريح أخرجه كذلك الاسماعيلي والخطيب ويؤيده حجة رفعه ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس قال احفظوا عني ولا تقولوا قال

وأبوداد وفي الحج وكذا النسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم أي مكة (أي أن يدخل البيت) أي امتنع من دخوله (وفيه) أي والحال ان فيه (الالهة) أي الاصنام التي لاهل الجاهلية وأطلق عليها الالهة باعتبار ما كانوا يزعمون (فأمر) صلى الله عليه وآله وسلم (بها) أي بالالهة (فأخرجت) فأخرجوا صورة ابراهيم واسماعيل عليهما السلام (في أيديهم ما لازلام) جمع زلم بفتح الزاي وضعها وهي الاقدام أو القداح وهي أعواد نخعوها وكتبوا في أحدها افعل وفي الآخر لا تفعل ولا شيء في الآخر فاذا أراد أحدهم سفرا أو حاجة ألقاها فان خرج افعل فعلى وان خرج لا تفعل لم يفعل وان خرج الآخر أعاد الضرب حتى يخرج له افعل أو لا تفعل فكانت سبعة على صفة واحدة مكتوب عليها لا اتم منهم من غيرهم ملصق العقل فضل العقل وكانت بيد السادن فاذا أرادوا بخروجا أو تزوجا أو حاجة ضرب السادن فان خرج اتم ذهب وان خرج لا كف وان شكوا في نسب واحد أتوا به الى المقيم فضرب

بتلك الثلاثة التي هي منهم من غيرهم ملصق فان خرج منهم كان من أو سطهم نسبيا وان خرج من غيرهم كان حليفا وان خرج ملصق لم يكن له نسب ولا حلف وان جنى أحد جنابة واختلفوا هل من العقل ضمي وان كان

خرج العقل على من ضرب عليه عقل وبرئ الآخرون وكانوا اذا عقلوا العقل وفضل الشيء منه واختلافوا فيه أو السادن
فضرِب فعلى من وجب أداءه (فقال رسول الله صلى الله عليه) ١٧٥ وآله (وسلم قال لهم الله) أى لعنهم

كان القاموس وغيره (أما)
حرف استفتاح (والله قد علموا)
أهل الجاهلية قيل وجه ذلك
أنهم كانوا يعلمون اسم أول من
أحدث الاستقسام وهو عمرو
ابن لحي فكانت نسبتهم إلى
إبراهيم وولده الاستقسام بها
اقتراء عليهم التقدمة على عمرو
(انهم) أى إبراهيم وإسماعيل
(لم يستقسموا) أى لم يطلبوا القسم
أى معرفة ما قسم لهما وما لم
يقسم (بها) أى بالزلام (قط)
وقول الزركشى ان معناها أبدا
نعقبه الدمامى بان قط مخصوص

بأستغراق فى الماضى من الزمان
وأما أبدا فيستعمل فى المستقبل
فحولا أنه لا أبدا وخالف فيها
أبدا (فدخل) صلى الله عليه وآله
وسلم البيت فكبى فى نواحيه ولم
يصل فيه) واحتج البخارى بهذا
الحديث مع كونه يرى تقديم
حديث بلال فى إثباته الصلاة
فيه ولا معارضة فى ذلك بالنسبة إلى
الترجمة لأن ابن عباس أثبت التكبير
ولم يتعرض له بلال وبلال أثبت
الصلاة ونفاها ابن عباس فاحتج
البخارى بزيادة ابن عباس وقدم
أثبت بلال على نفي غيره لأنه
لم يكن مع النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يومئذ وإنما أسند تقيده
تارة للاستقامة وتارة لاختصاصه الفضل
مع أنه لم يثبت ان الفضل كان معهم

ابن عباس فذكره وهو ظاهر فى الرفع وقد أخرج ابن عدى من حديث جابر بن عبد الله
صغير حجة لكان عليه حجة أخرى ومثل هذا حديث محمد بن كعب المذكور فى الباب
فيؤخذ من مجموع هذه الأحاديث انه يصح حج الصبي ولا يجوز له عن حجة الاسلام اذا بلغ
وهذا هو الحق فيتميز بين المصير إليه جماعة بين الأدلة قال القاضي عياض أجمعوا على أنه
لا يجوز له اذا بلغ عن فريضة الاسلام الا فرقة شذت فقاتل بجزئه لقوله نعم وظاهره
استقامة كون حج الصبي حراما مطلقا والخج اذا أطلق تبادر منه إسقاط الواجب ولكن
العلماء ذهبوا إلى خلافه ولعل مستندهم حديث ابن عباس يعنى المتقدم قال وقد ذهبت
طائفة من أهل البدع إلى منع الصغير من الحج قال النووي وهو مردود لا يلتفت إليه
لفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه واجماع الامة على خلافه انتهى وقد
احتج أصحاب الشافعى بحديث ابن عباس الذى ذكره المصنف رحمه الله على ان الام
يحرم عن الصبي وقال ابن الصباغ ليس فى الحديث دلالة على ذلك

• (أبواب مواقيت الاحرام رصفتها أحكامها) •

• (باب المواقيت المكائية وجواز التقدم عليها) •

(عن ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاهل المدينة ذالحليفة
ولا لاهل الشام بلخفة ولا لاهل نجد قرن المنازل ولا لاهل اليمن بللم قال فهن اهن ولمن أفى
علمن من غير هاهن ان كان يريد الحج والعمر فتن كان دونهن فهلهن من أهله وكذلك
حتى أهل مكة يهلوه) وعن ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يهل
أهل المدينة من ذى الحليفة ويهل أهل الشام من بلخفة ويهل أهل نجد من قرن قال
بن عمرو ذكرى ولم أسمع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ومهل أهل اليمن من
بللم متفق عليه ما زاد أحدا فى رواية وفاس الناس ذات عرق بقرن) قوله وقت المراد
بالوقت هنا التحديد ويحتمل ان يريد به تعليق الاحرام بوقت الوصول الى هذه الاماكن
بالشرط المعتبر وقال القاضي عياض وقت أى حدد قال الحافظ وأصل التوقيت ان
يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة ثم اتسع فيه فاطاق على المكان أيضا قال
ابن الاثير التوقيت ان يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة يقال وقت الشيء
بالتشديد بوقته ووقته بالتخفيف بقتة اذا بين مدته ثم اتسع فيه فقبل للموضع ميعات
وقال ابن دقيق العيد ان التوقيت فى اللغة تعليق الحكم بالوقت ثم استعمل للتحديد
والتعيين وعلى هذا فالتحديد من لوازم الوقت وقد يكون وقت بمعنى أو جب ومنه قوله
تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا قبل لاهل المدينة ذالحليفة بالحاء
المهملة والقامص فراقى فى الفتح مكان معروف بينه وبين مكة ما تأميل غير مما يربى قاله

الافى رواية شاذة وأيضاً بلال مثبت فقدم على السابق لزيادة علمه وقد قرر البخارى مثل ذلك فى باب العشر فيما سبق من ما
السماء من كتاب الزكاة يؤيد كرفى الفتح فولا أبسط من هذا فى هذه المسئلة وجايله ما ذكرناه هنا موجزا (وعنه) أى عن ابن

عباس رضي الله عنهما (قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه) في حجة القضية سنة سبع (فقال المشركون من قرئش) (أنه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يقدم) بفتح الدال مضارع قدم بكسر هاء أي يرا (عليكم

(و) الحلال أنه (قد وهنهم) أي أضاعهم (حتى يثرب) غير منصرف اسم المدينة الشريفة في الجاهلية (فامرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يرملوا) بضم الميم مضارع رمل بفتحها (الاشواط الثلاثة) ليرى المشركون قوتهم بهذا العمل لأنه أقطع في تكذيبهم - م وابلغ في تكذيبهم ولذا قالوا كما في مسلم هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى وهنتهم هؤلاء أجاد من كذا وكذا الاشواط جمع شوط بفتح الميم والمراد به هنا الطوفة حول الكعبة زادها الله شرفا (و) أمرهم (أن يشوا ما بين الركبتين) اليمانيين حيث لا يراه المشركون لأنهم كانوا مما يلي الحجر من قبل قريظة - وهذا منسوخ قال ابن عباس (و) ينعه أن يامرهم أن يرملوا الاشواط كلها) أي بالرمل في الطوافات كلها (الا لابقاءهم م - صدر أبقى عليه أذرفق به لكن الابتاء لا يناسب أن يكون هو الذي منعه من ذلك إذا ابتاء معناه الرفق كما في الصحاح فلا بد من تأويله بإرادة ونحوها أي لم ينعه من الأمر بالرمل في الأربعة إلا إرادته صلى الله عليه وآله وسلم لابقاء عليهم فلم يامرهم به وهم لا يبتلعون شيئا إلا بامرهم

ابن حزم وقال غيره يئنه حاشي مراحل قال النووي يئنه أو بين المدينة ستة أميال وهم من قال يئنه أميل واحد وهو ابن الصباغ وبهم اسم يئنه يعرف بعد الشهر ثراب وفيها بئر يقال لها بئر علي انتهى قوله الخفة بضم الجيم وسكون الميم حلة قال في الفتح وهي قرية خربة يئنه أو بين مكة خمس مراحل وأوست وفي قول النووي في شرح المذهب ثلاث مراحل نظر وقال في القاموس هي على اثنين وعشرين ميلا من مكة وبهم اغدير خم كما قال صاحب النهاية قوله قرن المنازل بفتح الناف وسكون الراء بعدها نون وضبطه صاحب الصحاح بفتح الراء وغلظه صاحب القاموس وحكى النووي الاتفاق على تحطيمه وقيل أنه بال - ~~كون الجبل~~ وبالفتح الطريق حكاه عباس عن القاسبي قال في الفتح والجبل المذكور يئنه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان قوله يئنه بفتح التحتية واللام وكون الميم بعدها لام مفتوحة ثم ميم قال في القاموس ميمقات أهل اليمن على مرحلتين من مكة وقال في الفتح كذلك وزاد بينهما ثلاثون ميلا قوله يئنه أي المواقيت المذكورة وهي ضفة جماعة المؤت وأصله لما يعقل وقد يستعمل فيما لا يعقل لكن فيما دون العنزة كذا في الفتح قوله يئنه أي الجماعات المذكورة وبديل عليه ما وقع في رواية في الصحاحين بالفظ هن أهم أولا هلهن على حذف المضاف كما وقع في رواية للبخاري بالفظ هن لاهلهن قبله ولمن أي عابن أي على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة فإذا أراد الشامي الحج فدخل المدينة فبقائه ذو الحليفة لا يجتازها عليها ولا يوتر حتى يأتي الخفة التي هو مبقائه الأصلي فإن أخر أساء ولزمه دم عنه - ~~بالجهور~~ وادى النووي الاجماع على ذلك وتعقب بأن المالكية يقولون يجوز له ذلك وإن كان الأفضل خلافه وبه قالت الحنفية وأبو قود وابن المنذر من الشافعية وهذا ما كان من البلدان خارجا عن البلدان المذكورة فإن مبقات أهلها المدينت الذي يأتيون عليه قوله فن كان دونهن أي بين المبقات ومكة قوله فله من أهله أي فبقائه من محل أهله وفي رواية للبخاري فن كان دون ذلك فن حيث نشأ أي من حيث نشأ الاحرام إذا سافر من مكانه إلى مكة قال في الفتح وهذا متفق عليه إلا ما روى عن مجاهد أنه قال مبقات هؤلاء نفس مكة ويدخل في ذلك من سافر غير قاصد لذلك فجاء المبقات ثم بدله بعد ذلك النفس فانه يحرم من حيث يقعد له القصد ولا يجب عليه الرجوع إلى المبقات قوله يئنه يئنه أي لا الهلال أصله رفع الصوت لاهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية عند الاحرام ثم أطلق على نفس الاحرام اتساعا والمراد بتوليه يئنه أي من مكة ولا يحتاجون إلى الخروج إلى المبقات للاحرام منه وهذا في الحج وأما في العمرة فيجب الخروج إلى أدنى الحل كما سيأتي قال المحب الطبري لأعلم أحدا جعل مكة مبقاة للعمرة واختلف في القارن فذهب الجمهور إلى أن حكمه حكم الحاج في الإهلال من مكة وقال ابن الماجشون يتعين عليه الخروج إلى أدنى الحل قوله وقاس الناس ذات عرف بقرن سبأ في الكلام عليه (وعن ابن عمر قال لما فتح هذان

والرمل هو سرعة المشي مع تقارب الخطا دون العدو والوقوف فيما قاله الشافعي وقال المتولي ذكره المبالغة في الانبعاث في الرمل وعند الحنفية الرمل أن يهز كتفيه في مشيه كالمتجتر بين الصفيين وفي الحديث مشروعية الرمل

وهو الذي عليه الجمهور وقال ابن عباس ليس هو سنة من شاة رمل ومن شاة رمل والاول أصح وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في المغازي ومسلم وأبو داود والنسائي في الحج ١٧٧ (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رأيت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين يقدم مكة إذا استلم الركن الاسود) افتعال من السلام بكسر السين وهي الحجرة قاله ابن قتيبة فلما كان لمس الجمر قبل له استلام أو من السلام وهو الحبة قاله الازهرى لان ذلك الفعل سلام على الجمر وأهل اليمن يسمون الركن الاسود الحميا أو هو استلامه - مؤزم - من الملازمة وهي الاجتماع أو استعمل من الأمانة وهي الدرع لانه اذا لمس الجمر تحصن بمحصن من العذاب كما ينصن بالأمانة من الاعداء (أول ما يطوف بحج) من الخبب ضرب من العبد أو أي يرمل (ثلاثة أطواف من) الطوافات (السبع) والماء في انه رمل في طوافه أرل قدومه في حجة الوداع من الحجر الى الحجر ثلاثا ومشي أربعة فاستقرت سنة الرمل على ذلك من الحجر الى الحجر لانه المتأخر من فعله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح لا يشرع ثدارك الرمل في - لو تركه في الثلاث لم يقضه في الاربع لان حيثما السكينة فلا تنغير ويختص بالرجال فلا يرمل على النساء ويختص بطواف يعقبه سعي على المشهور ولا فرق في استحبابه بين ماش

المصران أو عمر بن الخطاب فقالوا يا أمير المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حدثنا ليجد قرناؤه جوع عن طريقنا وان أردنا ان تأتي قرناشق علينا قال فانظروا حذوها من طريقكم قال فحدثهم ذات عرق رواء البخاري وروى عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق رواء أبو داود والنسائي وعن أبي الزبير انه سمع جابر اسئل عن المهمل فقال سمعت أحسبه رفع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مهمل أهل المدينة من ذى الحليفة والطريق الاخر الحفنة ومهمل أهل العراق ذات عرق ومهمل أهل نجد من قرن ومهمل أهل اليمن من يلم رواءه - سلم وكذلك أحمد وابن ماجه ورفعاه من غير شك) حديث عائشة سكنت عنه أبو داود والمنذرى وقال في التلخيص هو من رواية التمام عنها تفرد به المعافى بن عمران عن أفلم عنه والمعافى ثقة وحديث جابر أخرجه مسلم على الشك في رفعه كما قال المصنف وأخرجه - أبو عوانة في مستقرجه كذلك وجزم برفعه أحمد وابن ماجه كما ذكر المصنف ولكن في اسناده أحمد ابن لهيعة وهو ضعيف وفي اسناده ابن ماجه ابراهيم بن زيد الخوزي وهو غير محتج به وفي الباب عن الحرث بن عمر والسهمي عند أبي داود وعن أنس عند الطحاوي وعن ابن عباس عند ابن عبد البر وعن عبد الله بن عمرو عند أحمد وفي اسناده الحجاج بن أرطاة وهذه الطرق يقوى بعضها بعضها وبها يرد على ابن خزيمة حيث قال في ذات عرق أخبار لا يثبت منها شيء عند أهل الحديث وعلى ابن المنذر حيث يقول لم يجد في ذات عرق حديثا يثبت قال في الفتح لعل من قال انه غير منصوص لم يبلغه أو رأى ضعف الحديث باعتباره ان كل طريق منها لا يخلو عن مقال قال لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى وعن قال بانه غير منصوص وانما أجمع عليه الناس طاموس وبه قطع الغزالي والرافعي في شرح المسند والنووي في شرح مسلم وكذا وقع في المدونة لمالك وعن قال بانه منصوص عليه الحنفية والحنابلة وجهه والشافعية والرافعي في الشرح الصغير والنووي في شرح المذهب وقد أعلمه بعضهم بان العراق لم تكن قصت حينئذ قال ابن عبد البر هي غفلة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم وقت المواقيت لاهل النواحي قبل الفتح اكونه علم انها ستفتح فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق وبهذا أجاب المساوردي وآخرون وقد ورد ما يعارض أحاديث الباب فانخرج أبو داود والترمذي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل المشرق العقيق وحسنه الترمذي ولكن في اسناده يزيد بن أبي زياد قال النووي ضعفه باتفاق الحديث قال الحافظ في نقل الاتفاق نظري يعرف من ترجمته انتهى ويزيد المذكور أخرجه حديثه أهل السنن الاربع ومسلم لم يقرروا بآخر قال شعبة لا يابى اذا كتبت عن يزيد ان لا أكاتب عن أحد وهو من كبار الشيعة

٢٣ نيل ح وراكب ولادم بتره كعند الجمهور واختلاف عند المالكية وقال الطبري قد ثبت ان الشارع رمل ولا مشرك يومئذ بمكة يعني في حجة الوداع فلم انه من مناسك الحج الا ان تاركه ليس

تارك العمل بل له به منصوصه فكان كرفع الصوت بالتلبية فن لي خافضاً صوته لم يكن تاركاً للتلبية بل له به منصوصه فلا تترك عليه
 (عن عمر رضي الله عنه انه قال ١٧٨) فالتأمل والزمنا كآراءنا) يوفون فاعلمنا من الرواية أي أربناهم

بذلك أنا أقول بأنه لا ينجز عن
 مقارنتهم ولا نصفه عن
 محاربهم وجعله ابن مالك من
 الرأى الذي هو اظهار المراقى
 خلاف ما هو عليه فقال معناه
 أظهرنا لهم القوة ونحن ضعفه
 وهو مثل قول ابن المنذر في قوله
 قامهم ان يرموا ان يجوز لهم ان
 يتولوا يس يساحي لكن يجوز
 لهم فعله لا يهتم منه من لا يعلم
 الباطن نه ليس مـ مـ مـ مـ مـ
 كان القاهم معالطاً في فهمه لمصلحة
 الخاتم الخصم المبطل لكن هذا
 الذي قلاه يحتاج الى ثبوت نقل
 يدل عليه وليس في الحديث
 ما يقتضيه وعلى هذا فتصويب
 العمى ان قول ما ذكر فيه نظر نعم وقع
 في رواية ما يؤيده حيث روى
 راييناه من غيرهم زجاً له على لرباه
 (به المشر كين رقد أهلكه الله)
 نعم الى فلا حاجة لنا اليوم الى ذلك
 فهم بتركه ان قدس به (ثم قال) بعد
 ان يرجع عما عليه (هو مـ مـ مـ مـ)
 النبي صلى الله عليه وآله (وسـ)
 فلا تحب ان تتركه (مـ مـ مـ)
 طلائعاً على حكمته وقصور
 عقولنا عن ادراك كنهه وقد
 يكون فعله سبباً باعاً على تذكر
 نعمة الله تعالى على اهزازه الاسلام
 وأهله وزاد الامم اعلى في روايته
 ثم رمل وقد أخرج البخاري هذا
 الحديث أيضاً وكذلك

وعلمائها وصفه في الميزان به والحفظ وقد جمع بين هذا الحديث وبين ما قبله بأوجه
 منها ان ذات عرق ميقنات الوجوب والعقيق ميقنات الاستصحاب لانه أبعد من ذات عرق
 ومنها ان العقيق ميقنات لبعض العراقيين وهم أهل المدائن والآخر ميقنات لأهل
 البصرة ووقع ذلك في حديث أنس عند الطبراني واسناده ضعف ومنها ان ذات عرق
 كانت أولاً في موضع لعقيق الآن ثم حوت وقربت الى مكة فعلى هذا ذات عرق
 والعقيق شيء واحد حكى هذه الأوجه صاحب الفتح قوله لما فتح هذا المصراع بالبناء
 للمجهول وفي رواية للكشيري لما فتح هذا المصراع بالبناء للمصراع والمصراع ثمانية
 مصر والمراد بهما البصرة والكوفة فبدأ به جوارب فتح الجسيم وسكون الواو بعدها
 راء أي ميل والجوارب الميل عن القصد ومنه قوله تعالى ومنها جوارب فأنظر واحذرها
 أي اعتبروا ما يقابل الميقنات من الارض التي تسلكونها من غير ميل فاجمع لوم ميقناتنا
 وظاهره ان عمر حدثهم ذات عرق باجتهاد وهذا قال المصنف رحمه الله والنص يتوقف
 ذات عرق ليس في القوة كغيره فان ثبت فليس يلدع وقوع اجتهاد عمر على وفقه فانه
 كان موقفاً لا صواباً انتهى (وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر أربع عمر
 في ذي القعدة الا التي اعتمر مع حجة عمرته من المدينة ومن العام المقبل ومن الجعرانة
 حيث قسم غنائم حنين وعمرته مع حجة وعن عائشة قالت نزل رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم المحصب فدا عبد الرحمن بن أبي بكر فقال اخرج باخذ لك من الحرم فقتل بعمره
 ثم انطفأ بالبيت فأتى فظرك كما ههنا قالت فخر جناناً أهلت ثم طنت بالبيت وبالصففا
 والمرور فجتنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في منزله في جوف الليل فقارهر
 فرغت قلت نعم فارت في أمهاته بالرحيل فخرج فتر بالبيت فطاف به قبل صلاة الصبح ثم
 خرج الى المدينة متيقن عليهما وعن أم سلمة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول من أهل من المسجد الأقصى بعمره أو بحجة غفر له ما تقدم من ذنبه ورواه أحمد
 وأبو داود بنحوه وابن ماجه وذكرفيه العمرة دون الحج (حديث أم سلمة في اسناده على بن
 يحيى بن أبي سفيان الاخفي قال أبو حاتم الرازي شيخ من شيوخ المدينة ليس بالمشهور
 وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن كثير في حديث أم سلمة هذا اضطراب قوله أربع
 عمر ثبت مثل هذا من حديث عائشة وابن عمر عند البخاري وغيره وأخرج البخاري من
 حديث البراء انه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مرتين والجمع بينهما وبين احاديثهم بان البراء
 لم يعد عمرته التي مع حجة لان حديثه مقيد بكون ذلك في ذي القعدة والتي في حجة كانت
 في ذي الحجة وكأنه أيضاً لم يعد التي صدعها وان كانت وقعت في ذي القعدة أو بعده ولم
 يعد الجعرانة لظننا عليها كما خفيت على غيره وفي الباب عن أبي هريرة عند عبد الرزاق

والله اني قال في الفتح استشكل قول عمر راء بما مع ان الرأى بالعمل مذموم والجواب ان
 صورته وان كانت صورة رأيه لكنها ليست مذمومة لان المذموم ان يظهر العمل به قال انه عامل ولا يعمل به بعينه اذ الميرة

أحد أو ما الذي وقع في هذه القصة فأنما هو من قبيل الهبة عتق في الحرب لأنهم أوهوا المشركين أنهم أقوياء لا يطمعوا فيهم
وثبت أن الحرب خدعة (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ١٧٩ ماز كت استلام هذين الركنين) اليهاتين

(في شدة ولا راحة منه ذرايت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يستلمهما) وكان معاوية يستلم
الأركان الأربعة فقال له ابن
عباس أنه لا يستلم هذان الركنان
فقال ليس شيء من البيت
مهورار وأما أحد واترمدى
والخا كم والمراد الركنان اللذان
يلبان الطبر لانهم لم يتماعلى قواعد
ابراهيم فليس بركنين أصليين
قال الشافعي ما لم ندع استلامهما
هجر البيت وكيف هجره وفن
نطوف به ولكنا نبيع السنة
فعلا وتركا ولو كان ترك
استلامهما هجر المكان استلام
ما بين الأركان هجره ولا قائل به
وقال الداودي ظن معاوية
أنهما ركن البيت الذي وضع عليه
من أول وليس كذلك وكان ابن
الزبير يستأمن كلهن لأنه لما
عمر الكعبة أتمها على قواعد
ابراهيم كذا حله ابن التين فزال
مانع عدم استلام الآخرين ولم
يزل على بناء ابن الزبير إذا طاف
الطائف استلمها جميعا حتى قتل
ابن الزبير وفي رواية عن ابن عمر
قال لم أر النبي صلى الله عليه وآله
وسلم يستلم من البيت إلا الركنين
اليهاتين رواه البخاري لأنهما
على القواعد الإبراهيمية ففي
الركن الأسود فضيلتان كون
الطبر فيه وكونه على القواعد

قال اعقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عمر في ذي القعدة وعن عائشة عند سعيد بن
منصور أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر ثلاث عمر مرتين في ذي القعدة وعمره في
شوال قال في الفتح واستناده قوى وقولها في شوال مغايرة قول غيرها ويجمع بينهما ما
ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة ويؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد صحيح عن عائشة
بأنظ لم يعتمر صلى الله عليه وآله وسلم إلا في ذي القعدة وفي البخاري عن عائشة أنها لما
سمعت ابن عمر يقول اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع عمر أحدها في رجب
فالت يرحم الله أبا عبد الرحمن ما اعتمر عمره إلا هو وشاهده وما اعتمر في رجب قط وروى
الدارقطني عن عائشة أنها قالت خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمره في
رمضان فافطر وصمت وقصر وأتممت الحديث وقد قدمنا الكلام عليه في قصر الصلاة
قال ابن التيم في الهدى ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان قط وقال
لا خلاف أن عمره صلى الله عليه وآله وسلم لم تزد على أربع فلو كان قد اعتمر في رجب لكأن
خمس ولو كان قد اعتمر في رمضان لكأن ستا الآن يقال بعضهم في رجب وبعضهم في
رمضان وبعضهم في ذي القعدة وهذا لم يقع وإنما الواقع اعتماره في ذي القعدة كما قال
أنس وابن عباس وعائشة قوله من الجعرة قال في القاموس الجعرة انه وقد تكسر
العين وتشدد الراء وقال الشافعي التشديد خطأ موضع بيزمكة والطائفة هي بريطة بنت
سعد وكانت تلقب بالجعرة انه انتهى قوله المصعب هو على ما في القاموس الشعب الذي
مخرج به إلى الأبطح وموضع روى الجار بمنى قوله اخرج باختلك من الحرم انظ البخاري
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يردف عائشة ويعبرها من التنعيم وقد وقع
الخلافا هل يتعين التنعيم لمن اعتمر من مكة قال الطحاوي ذهب قوم إلى أنه لا ميةقات
لله مرة أن كان بمكة إلا التنعيم ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت التي للحج
وخالفهم آخرون فقالوا ميةقات العمرة الحل وإنما أمر عائشة بالاحرام من التنعيم لأنه
كان أقرب الحل إلى مكة ثم روى عن عائشة في حديثه أنها قالت فعكنا أن نأمن الحرم
التنعيم فاعتمر منه قال فثبت بذلك أن التنعيم وغيره سواء في ذلك وقال صاحب الهدى
ولم يقل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مدة أقامته بمكة قبل الهجرة ولا اعتمر بعد
الهجرة إلا دخلا إلى مكة ولم يعتمر قط خارجا من مكة إلى الحل ثم يدخل مكة بهجرة كما يفعل
الناس اليوم ولا ثبت عند أحد من الصحابة فعل ذلك في حياته إلا عائشة وحدها قال في
الفتح وبعد أن فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيته أنه انتهى ولا يمكنه أنما يدل على
المشروعية إذا لم يكن أمره صلى الله عليه وآله وسلم لم بذلك لأجل تطيب قلبه كما قيل
قوله من المسجد الأقصى فيه دليل على جواز تقديم الاحرام على الميةقات ويؤيد ذلك
ما أخرجه الشافعي في الام عن عمر والحاكم في المسند بآسانه قوى عن علي عليه
السلام أنها قال لا تمام الحج والعمرة في قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله بان تحرم لهما

وفي الثاني الثانية فقط ومن ثم خص الأول بمزيدة قبيله دون الثاني وحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قبل
الركن اليهاتين ووضع خده عليه رواه جماعة منهم ابن المنذر والحاكم وصححه وضعه بعضهم وعلى تقدير صحته فهو محمول على

إطرا الأسود لان المعروف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استلم الركن اليماني فقط واذا استلمه قبل يده على الاصح عند الشافعية والحنابلة ومحمد بن الحسن من

١٨٠

وسلم استلم الحجر قبله واستلم الركن اليماني قبل يده معفه البيهقي وغيره وقال المالكية يستلمه ويضع يده على فيه ولا يقبلها فان لم يستطع كبر اذا حاذاه ولا يشير اليه بيده (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال طاف لبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن) زاد مسلم من حديث أبي الطوفيل ويقبيل المحجن وهذا مذهب الشافعي عند المعجز عن الاستلام باليد وان استلم بيده لم يرحمة منه من التقبيل قبلها كما في المجموع وعليه الجمهور ولكن نازع اهز ابن جماعة في تخصيص تقبيل اليد بتعذر تقبيل الركن وعند الحنفية يضع يده عليه ويقبلها عند مكان التقبيل فان لم يمكنه وضع عليه شيئا كعصا فان لم يتمكن من ذلك رفع يده الى اذنيه وجعل باطنهما نحو الحجر مشير اليه كنه واضع يده عليه وظاهرهما نحو وجهه ويقبلهما وعند المالكية ان ذوحم لمسه يده او يعود ثم يضعه على فيه من غير تقبيل فان لم يصل كبر اذا حاذاه ومضى ولا يشير بيده ومذهب الحنابلة كالشافعية ورواة هذا الحديث ما بين مصرى وكوفى ومدينى وابلى وفيه

من ديرة أهلك بل قد ثبت ذلك مرفوعا من حديث أبي هريرة قال في الدرا المنثور وأخرج ابن عدى والبيهقي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى وأغوا الحج والعمرة لله قال ان من غم الحج ان يحرم من ديرة أهلك وأما قول صاحب المداراة لو كان أفضل لما تكرر كجميع العصابة فكلام على غير قانون الاستدلال وقد حكى في التلخيص انه فسر ابن عيينة فيما حكاه عنه أحمد بن يثني الهامسة فramer أهله ولكن لا يناسب لفظ الالهلال الواقع في حديث الباب ولفظ الاحرام الواقع في حديث أبي هريرة وفي نفسه يروى وعمر وقد قدمنا في بحث حكم العمرة تفسير آخر للآية

• (باب دخول مكة بغير احرام اذخر) •

(عن جبرائيل النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير احرام رواه مسلم والشافعي) وعن مالك عن ابن شهاب عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر فلما نزع جوارجل فقال ابن خطل متعلق باستار الكعبة فقال اقنوه قال مالك ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ محرما رواه أحمد والبخاري) قوله عمامة سوداء فيه جواز لبس السواد وان كان البياض أفضل منه لما سافر في اللباس والحنابلة قوله وعلى رأسه المغفر زاد أبو عبيد القاسم بن سلام في روايته من حديث وكذا رواه عشرة من أصحاب مالك خارج الموطأ قال القاضي عياض وجه الجمع بينه وبين قوله وعلى رأسه عمامة سوداء ان أول دخوله كان وعلى رأسه المغفر ثم بعد ذلك كان على رأسه العمامة بدليل قوله في بعض الروايات نطبت الناص وعليه عمامة سوداء قوله فقال ابن خطل الخ انما قتله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان ارتد عن الاسلام رقتل مسلما كان يحدمه وكان يهجو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويسببه وكان له قنيتان تغنيان بهما المسلمين واهم ابن خطل عبد العزيز وقال محمد بن اسحق اسمه عبد الله وقال ابن الكلبي اسمه غالب وخطل بخا مبهمة وطامه حلة مفتوحة حنين والحديثان يدلان على جواز دخول مكة للحرب بغير احرام وقد اعترض عليه بان القتال في مكة خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فان ترخص أحد لقتال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها فقولوا ان الله تعالى أذن لرسوله ولم يأذن لكم فدل على عدم جواز قتال غيره عليه ويحاج بان غاية ما في هذا الحديث اختصاص القتال به صلى الله عليه وآله وسلم وأما جواز الجوارزة فلا وأما اسوته في أفعاله وقد اختلف في جواز الجوارزة لغيره عذر فنهى الجمهور وقالوا لا يجوز الا باحرام من غير فرق بين من دخل لاحد التسكين او لغيرهما ومن فعل ثم ولزمه دم وروى

عن

التحديث والاخبار بالجمع والافراد والعنونة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه في الحج

(عن ابن عمر رضي الله عنهما انه سأل رجلا هو الزبير بن عدي الراوى كما عند أبي داود والطيالسي عن حماد بن زيد الزبير سأل

ابن عمر بن الخطاب (عن استلام الحجر) الأسود (فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمه) بأن يمسّه ويمسحه بيده (ويقبله) بشفه ويستقادمه استحباب الجمع بين الاستلام والتقبيل ١٨١ بخلاف الركن الثاني فيستلمه فقط والاستلام المصحح باليد

عن ابن عمر والناسر وهو الأخير من قول الشافعي واحد دقولي أبي العباس انه لا يجب الاحرام الاعلى من دخل لاحد التمسكين لاعلى من أراد مجرد الدخول استدل الاقول بقوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا واجب بانه تعالى قدّم تحريم الصيد عليهم ودم محرمون في قوله تعالى الا ما تلى عليه ~~كم~~ غير محلي الصيد وانتم حرم وقد علم انه لا احرام الا على احد التمسكين ثم أخبرهم باباحة الصيد لهم اذا حلوا فليس في الآية ما يدل على المطلوب واستدلوا ثانياً بحديث ابن عباس عنده البيهقي بلفظ لا يدخل أحد مكة الا محرماً قال الحافظ واسناده جيد ورواه ابن عدي مرفوعاً من وجهين ضعيفين وأخرجه ابن أبي شيبه عنه بلفظ لا يدخل أحد مكة بغير احرام الا الخطابين والعاملين وأصحاب منافعها وفي اسناده طلحة بن عمرو وفيه ضعف وروى الشافعي عنه أيضاً انه كان يرد من جاوز الميقات غير محرم وقد اعتذر بعض المتأخرين عن حديث ابن عباس هذا بانه موقوف على ابن عباس من تلك الطريق التي ذكرها البيهقي ولا حاجة فيما عداها ثم عارض ما ظنّه موقوفاً بأخرجه مالك في الموطان ابن عمر جاوز الميقات غير محرم فان صح ما دعاه من الوقف فليس في استحباب الاحرام على من أراد الجأوزة لغير التمسكين دليل وقد كان المسلمون في عصره صلى الله عليه وآله وسلم يحتلقون الى مكة لحوائجهم ولم ينقل انه امر احد منهم باحرام قصصه الطحاج بن علاط وكذلك قصة أبي قتادة لما عقر حمار الوحش داخل الميقات وهو حلال وقد كان أرسله لغرض قبل الحج فجاوز الميقات لا بنية الحج ولا العمرة فقرر صلى الله عليه وآله وسلم لاسيما مع ما يقتضي بعدم الوجوب من استحباب البراءة الأصلية الى ان يقوم دليل ينقل عنها

• (باب ما جاء في أشهر الحج وكرهية الاحرام به قبلها) •

(عن ابن عباس قال من السنة ان لا يحرم بالحج الا في أشهر الحج أخرجه البخاري وله عن ابن عمر قال أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وللدارقطني مثله عن ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وروى عن أبي هريرة قال بعثني أبو بكر في يوم النحر في لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ويوم الحج الاكبر يوم النحر ورواه البخاري وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقف يوم النحر بين الجمرات في الحجة التي حج فقال اي يوم هذا فقالوا يوم النحر قال هذا يوم الحج الاكبر ورواه البخاري وابوداود وابن ماجه قوله عن ابن عباس علقه البخاري ووصله ابن خزيمة والحاكم والدارقطني من طريق الحكم عن مقسم عنه بلفظ لا يحرم بالحج الا في أشهر الحج فان من سنة الحج أن يحرم بالحج في أشهره ورواه ابن خزيمة من وجه آخر عنه بلفظ لا يصلح ان يحرم بالحج أحد الا في أشهر الحج قوله وعن ابن عمر علقه البخاري ووصله

بخلاف الركن الثاني فيستلمه فقط والاستلام المصحح باليد والتقبيل بالقم (فقال الرجل رأيت ان زجت رأيت ان غلبت) اي أخبرني ما صنع هل لايد من استلامه في هذه الحالة (قال) ابن عمر (اجعل) لفظ (أرأيت) حار كونك (بالعين) اي اتبع السنة واترك الرأي وكأنه فهم منه من كثرة السؤال التدرج الى الترك المؤدى الى عدم الاحترام والتعظيم المطلوب شرعاً ثم قال (رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمه ويقبله) ظاهره ان ابن عمر لم ير الزحام عذراً في ترك الاستلام وروى سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد قال رأيت ابن عمر يزاحم على الركن حتى يدمى ونقل ابن الرفعة انه تكره المزاحمة قال ابن جماعة وفي طلاقه نظر فان الشافعي قال في الام انه لا يجب الزحام الا في بدء الطواف وآخره والذي يظهر له انه أراد الزحام الذي لا يؤدي وعن عبد الرحمن بن الحارث قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر رضى الله عنه يا أبا حفص انك رجل قوى فلا تزاحم على الركن فانك تؤذي الضعيف ولكن ان وجدت خلوة فاستلمه والافكبر وامض ورواه الشافعي وأحمد وغيرهما وهو مرسل جيد

ولو أزيل الحجر والعباد بالله قبل موضعه واستلمه قاله الدارمي وتقبيل الحجر بوضع الشفة عليه من غير تصويت كما قاله الشافعي وروى الفاكه من طريق سعيد بن جبير قال اذا قبلت الركن فلا ترفع به اصوتك كقبلة الداء قال في القم استلمه

بعضهم من مشير وعية تقبيل الجرب وارتقيل كل من يستحق التبعظيم من آدمي وغيره ونزل عن الامام أحمد انه سئل عن تقبيل منبر النبي صلى الله عليه
 ١٨٢ وآله وسلم وتقبيل قبره فلم يره بأسا واستبهدي بعض اتباعه صحة ذلك وقتل

ابن أبي الصيف البغلي أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المصحف واجراء الحديث وقبور الصالحين انتهى وفيه ان ذلك يحتاج الى نقل صحيح يدل على جواز ذلك والقياس على تقبيل الجرب الاسود الوارد به الحديث الصحيح لا يصح ولو كان صحيحا لورده النقل عن سلف الامة رأفتها واذا ليس فليس وكاد تقبيل قبور يبلغ صاحبه الى الوقوع في الحى والطرح في مهاوى الشرك والبدعة ورواة هذا الحديث الائمة بصريون وفيه التصديق والنعنة والسؤال وأخرجه الترمذي والنسائي في الحج (عن عائشة رضى الله تعالى عنها ان اول شئ بدأ به حين قدم اليه صلى الله عليه وآله وسلم) في حجة الوداع (انه توشأ ثم طاف) بالبيت ولم يتحل من حجه (ثم لم تكن) تلك الفعلة التي فعلها صلى الله عليه وآله وسلم حين قسم من الطواف وغيره (عمرة) فعرف من هذا ان ما ذهب اليه ابن عباس مخالف لفعله صلى الله عليه وآله وسلم وأن أمره صلى الله عليه وآله وسلم اصحابه ان يرضوا بهم فيجعلوا عمرة خاص بهم وان من أهل بالحج منفرد لا يضره الطواف بالبيت كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم وبذلك احتج عروة (شيخ أبو بكر وعمر رضى الله عنهما مثله) أي في مكان أول شئ بدأ به الطواف ثم

الطبرى والدارقطنى من طريق رقا عن عبد الله بن دينار عنه قوله ويوم الحج الا كبر يوم النحر انما سمى بذلك لان تمام أعمال الحج يكون فيه أو إشارة بالاكبر الى الاصغر أعنى العمرة وقد استدل المصنف بهذه الآثار على كراهة الاكرام بالحج قبل أشهر الحج وقد روى مثل ذلك عن عثمان وقال ابن عمر وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين انه لا يصح الاكرام بالحج الا فيها وهو قول الشافعي وقد تقرر في الاصول ان قول الصحابي ليس بحجة وليس في الباب الأقوال صحابة الا ان يصح ما ذكرنا عن ابن عباس من قوله فان من سنة الحج الخ فان هذه الصيغة لها حكم الرفع وقد قدمنا في آخر باب المواقيت ما يدل على استحباب الاكرام من دويرة الادل وظاهره عدم الفرق بين من يفارق دويرة أهله قبل دخول أشهر الحج أو بعد دخولها الا انه يقوى المنع من الاكرام قبل أشهر الحج ان الله سبحانه ضرب لأعمال الحج أشهر مة والاحرام عمل من أعمال الحج فمن ادعى انه يصح قبلها فعليه الدليل وقد اجمع العلماء على ان المراد بأشهر الحج ثلاثة أولها اشوال لكن اختلفوا هل هي بكالها او شهران وبعض الثالث فذهب الى الاول مالك وهو قول للشافعي وذهب غيرهما من العلماء الى الثاني ثم اختلفوا فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون عشر ايام من ذى الحجة وهل يدخل يوم النحر أولا فقال أحمد وأبو حنيفة نعم وقال الشافعي في المشهور والمصحح عنه لا وقال بعض تبعائه نزع من ذى الحجة ولا يصح في يوم النحر ولا في ليلته وهو شاذ ويرد على من أخرج يوم النحر من أشهر الحج قوله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم النحر هذا يوم الحج الا كبرا في حديث ابن عمر المذكور في الباب

• (باب جواز العمرة في جميع السنة) •

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عمرة في رمضان تعدل حجة رواه الجماعة الى الترمذي لكنه له من حديث أم معقل وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر أربعة احوال في رجب رواه الترمذي وصححه وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر عشرين مرة في ذى القعدة وبعمره في شوال رواه أبو داود وعن علي رضى الله عنه قال في كل شهر عمرة رواه الشافعي) حديث أم معقل أخرجه أيضا النسائي من طريق معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن امرأة من بني أسد يقال لها أم معقل قالت أردت الحج فاعنل بعيري فسلت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اعتمرى في شهر رمضان فان عمرة في رمضان تعدل حجة وقد اختلف في اسناده فرواه مالك بن يحيى عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال جاءت امرأة فذكره مرسل ورواه النسائي أيضا من طريق حماد بن عمار وغيره عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي معقل

ورواه

وبذلك احتج عروة (شيخ أبو بكر وعمر رضى الله عنهما مثله) أي في مكان أول شئ بدأ به الطواف ثم

والذ كرواخرجه مسلم في الحج (عن ابن عمر رضي الله عنهما حديث طواف النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقدم قريبا وزاد في هذه الرواية انه كان يصعد سجدتين بعد الطواف) أي بصلى ١٨٢ ركنتين سنة الطواف (ثم يطوف بين

الصفا والمروة) أي يسعى بينهما

(عن ابن عباس رضي الله عنهما

ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

مرو هو يطوف بالكعبة بانسان

ربط يده الى انسان بسير ما يقد

من الجلد والقداش طولاً

(أو بخرط أو بشئ غير ذلك)

كسدل وقصوه وكان الراوى

يضبط ذلك فلذا شئت (فقطعه

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بيده) لانه لم يكن ازاله هذا

المسكرا لابقطعه (ثم قال)

للقائد (قد بيده) بضم الظاف

واسكان الدال قيل وظاهره ان

المقود كان ضريراً وأجيب

باحتمال ان يكون اعنى آخر

قال الحافظ ابن حجر لم أقف على

تسمية هذين الرجلين سريحا

الا ان في الطبراني ما يفهم منه

انهم ما بشر وانه مطلق واغرب

المكرمانى فقال قيل اسم الرجل

المقود هو قواب ضد العقاب

انتمى ولم أر ذلك غيره ولا أدري

من أين اخذه انتهى واستدل

بهذا الحديث البخارى على اباحة

الكلام بالخير في الطواف وقد

استحب الشافعية لاطرافه انه

لا يتكلم الا بذكر الله تعالى وانه

يجوز الكلام في الطواف ولا

يطلب ولا يكره لكن الافضل

تركه الا ان يكون كلاماً في خير

كما يعرف أو نهى عن منكر

أو تعليم جاهل أو جواب فتوى وعن ابراهيم بن نافع قال

كيت طواس في الطواف فكأن في الترمذى مرفوعا الطواف

حول البيت مثل الصلاة الا انكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير وفي النسائي عن ابن عباس الطواف

ورواه أبو داود ومن طريق ابراهيم بن مهابر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رسول

مروان عن أم معقل ويجمع بين الروايتين بتعدد الواقعة وأما حديث ابن عباس فقد

قدمنا في باب المواقيت ما يخالفه وحديث عائشة سكنت عنه أبو داود ورجال اسناده

رجال الصحيح وحديث علي أخرجه البيهقي من طريق الشافعي باسناد صحيح قوله تعدل

حجة فيه دليل على ان العمرة في رمضان تعدل حجة في اثواب لانها تقوم مقامها في اسقاط

الفرض للاجماع على ان الاعتبار لا يجزئ من حج الفرض ونقل الترمذى عن اسحق بن

راهويه ان معنى هذا الحديث نظير ما جاء ان قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن وقال ابن

العربي حديث العمرة هذا صحيح وهو فضل من الله ونعمة فتدأ دركت العمرة منزلة

الحج بانضمام رمضان اليها وقال ابن الجوزى فيه ان قواب العمل يزيد بزيادة شرف

الوقت كما يزيد بحضور القاب وخلص المقصد قوله اعتمر اربعاً قد تقدم الكلام في

عدد عمره صلى الله عليه وآله وسلم والاختلاف في ذلك وقد وقع خلاف هل الافضل

العمرة في رمضان لهذا الحديث أو في أشهر الحج لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم

يتركها فيها قيل ان العمرة في رمضان اغير النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفضل وأما في

حجته فما صنعها فهو أفضل لانه فعله للرد على أهل الجاهلية الذين كانوا يمنعون من الاعتبار

في أشهر الحج والحديث الباب وما ورد في معناه مما تقدم تدل على مشروعية العمرة في

أشهر الحج واليه ذهب الجمهور وذهب الهادوية الى ان العمرة في أشهر الحج مكروهة

وعلاو ذلك بانهم تشغل عن الحج في وقته وهذا من الغرائب التي يتعجب الناظر منها فان

الشارع صلى الله عليه وآله وسلم انما جعل عمره كلها في أشهر الحج لا بطال ما كانت

عليه الجاهلية من منع الاعتبار فيها كما عرفت فما الذي قد غمخ مخالفة هذه الأدلة

الصحيحة والبراهين الصريحة وألجأ الى مخالفة الشارع وما افقه ما كانت عليه الجاهلية

وبحجود كونها تشغل عن أعمال الحج لا يصلح مانعاً ولا يحسن نهيه في مقابلة الأدلة

الصحيحة وكيف يجعل مانعاً وقد اشتغل بها المصطفى في أيام الحج وأمر غيره بالاشتغال بها

فهي سائمة شغل لمن لم يرد الحج أو اراده وقدم مكة من أول شوال لا جرم من لم يشغل بعلم

السنة المطهرة حق الاشتغال يقع في مثل هذه المضائق التي هي السمع القتال والداء

العضال وحكي في البصر عن الهادى انها مكرهة في أيام التشريق قال أبو يوسف ويوم

النحر قال أبو حنيفة ويوم عرفة

(باب ما يصنع من أراد الاحرام من الغسل والتطيب ونزع الخيط وغيره)

(عن ابن عباس رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان النفساء والحائض

تغتسل وتحرم وتقتضي المناسك كلها غير ان لا تطوف بالبيت رواه أبو داود والترمذى

أو تعليم جاهل أو جواب فتوى وعن ابراهيم بن نافع قال كيت طواس في الطواف فكأن في الترمذى مرفوعا الطواف

حول البيت مثل الصلاة الا انكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير وفي النسائي عن ابن عباس الطواف

بالبيت صلاة فاقولوا به الكلام فليأتى باب الطائف بأداب الصلاة خاضعاً حاضر القلب ملازم الادب في ظاهره وباطنه مستشعراً
بقلبه عظمة من بطوف بيته ١٨٤ وليجتنب الحديث فيما لا فائدة فيه ولا سيما في محرم كغيبة أو غيبة وقد روينا

عن وهيب بن الورد قال كنت في الطرقت الميزاب فسمعت من تحت الاستار الى الله أشكو واليك يا جبريل ما ألقى من الناس من تفككههم حولي في الكلام آخرجه الازرق وغيره قال ابن بطال في هذا الحديث انه يجوز للطائف فعل ما خف من الافعال وتغيير ما يراه الطائف من المنكر وفيه الكلام في الامور الواجبة والمستحبة والمباحة وقال ابن المنذر ولا يحرم الكلام المباح الا ان الذكر أتم وحكي ابن التين خلافاً في كراهة الكلام المباح وعن مالك تقييد الكراهة بالطواف الواجب واختلفوا في القراءة فقال ابن المبارك ليس بشئ أفضل من قراءة القرآن وفعله مجاهد واستحبه الشافعي وأبو نورة وقيد الكوفيون بالسهر وروى عن عروة والحنبل كراهته وعن عطاء ومالك انه محدث وعن مالك انه لا بأس به اذا اختلفوا ولم يكثروا منه قال ابن المنذر من أباح القرآن في البوادي والطرق ومنعه في الطواف لاجل الجعة (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعثه في الحج التي أمره عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) سنة تسع من الهجرة ليحج بالناس (قبل حجة الوداع يوم النحر يعني في) بجلة (رهط) وهو ما دون العشرة من الرجال وقيل الى الاربعين ولا تكون فيهم امرأة (يؤذن) أي يعلم الرهط أو أبو هريرة على الالتفات (في الناس) حين نزل قوله تعالى انما المشركون نجس فلا يربوا

وعن عائشة قالت كنت أطيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند احرامه بأطيب ما أجد وفي رواية كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد أن يحرم تطيب بأطيب ما يجد ثم أرى ويص الدهن في رأسه ولحيته بعد ذلك أخرجهما حديث ابن عباس في اسناده خفيف بن عبد الرحمن الحراني كنيته أبو عون قال المنذري وقد ضعفه غير واحد وقال في التقرير صدوق سيئ الحفظ خاط بأخرة وروى بالارواء وقد استدل المصنف به في الحديث على انه يشرع للمحرم الاعتسال عند ابتداء الاحرام وهو محتمل لامكان أن يكون الغسل لاجل قذو الخيض ولكن في الباب أحاديث تدل على مشروعية الغسل للاحرام وقد تقدمت في أبواب الغسل فليرجع اليها قوله عند احرامه أي في وقت احرامه وللنساء حين أراد أن يحرم وفي البخاري لاحرامه وطله قوله ويص بالموحدة المكسورة وبعدها تحتية ساكنة وآخره صادمه حلة وهو البريق وقال الامام علي ان الويص زيادة على البريق وان المراد به التلاؤن وأنه يدل على وجود عين قاطعة لا يرجح واستدل بالحديث على استحباب التطيب عند اعادة الاحرام ولو بقيت رائحته عند الاحرام وعلى انه لا يضر بقا رائحته ولونه وانما المحرم ابتداءه بعد الاحرام قال في الفتح وهو قول الجمهور وذهب ابن عمر ومالك ومحمد بن الحسن والزهرى وبعض أصحاب الشافعي ومن أهل البيت الهادي والقياسم والناسر والمؤيد بالله وأبو طالب الى انه لا يجوز التطيب عند الاحرام واختلفوا هل هو محرم او مكروه وهل تلزم الفدية أو لا واستدلوا على عدم الجواز بأدلة منها ما وقع عند البخاري وغيره باللفظ ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرمًا والطواف الجماع ومن لازمه الغسل بعده فهذا يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم اغتسل بعد ان تطيب وأجيب عن هذا بما في البخاري أيضا باللفظ ثم أصبح محرمًا ينضح طيبا وهو ظاهر في ان نضح الطيب وظهور رائحته كان في حال احرامه ودعوى بعضهم ان فيه تقدما وتأخيرا والتقدير طاف على نسائه ينضح طيبا ثم أصبح محرمًا بخلاف الظاهر ويرد قول عائشة المذكور ثم أرى ويص الدهن في رأسه ولحيته بعد ذلك وفي رواية لها ثم أراه في رأسه ولحيته بعد ذلك وفي رواية للنسائي وابن حبان رأيت الطيب في مفرقة بعد ثلاث وهو محرم وفي رواية متفق عليها كافي أنظر الى ويص الطيب في مفرقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أيام وسلم ويص المسك وسبأ في ذلك في باب منع المحرم من ابتداء الطيب ومن أدلتهم نهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب الذي مسه الورس والزعفران كما سبأ في أبواب ما يتجنبه المحرم وأجيب بأن تحريم الطيب على من قد صار محرمًا مجمع عليه والتزاع انما هو في التطيب عند اعادة الاحرام واستمرار أثره لا ابتدائه ومنها أمره صلى الله عليه وآله وسلم الاعرابي بنزع المنطقة وغسلها عن الخلق وهو متفق عليه ويجب عليه غسل الجواب

عن
امرأة (يؤذن) أي يعلم الرهط أو أبو هريرة على الالتفات (في الناس) حين نزل قوله تعالى انما المشركون نجس فلا يربوا

المسجد الحرام الآية والمراد به الحرم كله (ألا يبيح بعد) هذا العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان) واحتجهم هذا الشافعي ومالك وأحمد في رواية عنه على اشتراط ستر العورة في الطواف كما يشترط في الصلاة وعليه الجمهور والخالف في ذلك الحنفية وأحمد في رواية حيث جوزاه لأعاري وقالوا من طاف رياناً أعاد ما دام مكة فان خرج لزمه دم وأصواب هو الأول (عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة طواف) بالبيت لا القدوم (وسعى بين الصفا والمروة ولم يقرب الكعبة بعد طوافه) هذا (بها حتى رجع من عرفة) خشية ١٨٥

ذلك بما أخذ به من فضل الطواف وكان يجب التضييق على أمته وليس فيه دلالة للمذهب المالكية أن الحاج يمنع من طواف المنفل قبل الوقوف بعرفة وعن مالك الطواف بالبيت أفضل من الصلاة النافلة لمن كان من أهل البلاد البعيدة قال في الفتح وهو المعتمد ورواة هذا الحديث ما بين بصري ومدني وهو من أفراد الحديث والاختبار بالأفراد والعنفنة واقول (عن ابن عمر رضي الله عنهم ما قال استأذن العباس بن عبد المطلب رسول الله صلى الله عليه وآله (و- سلم أن يبيت بمكة ليلتي منا) ليلة الحادي عشر والثالث عشر (من أجل سقايته) أي بسقيها (فأذن له) وسقاية مصد رسي والمراد ما كانت تربيته سقيه الحاج من الزبيب المنبؤ في الماء وكان يلحق العباس بن عبد المطلب بعد أبيه في الجاهلية فأقرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم له

عن الذي قبله ولا يخفى أن غاية هذين الحديثين تحريم لبس مامسه الطيب ومحل النزاع تطيب البدن ولا كنهه - يأتي في باب ما يمنع من إحرام في قبص أمره صلى الله عليه وآله وسلم أن سألته يغسل الخلق عن بدنه وسيأتي الجواب عنه وقد أجاب عن حديث الباب المهلب وأبو الحسن بن القصار وأبو الفرج من المالكية بأن ذلك من خه أنصه ويرده ما أخرجه أبو داود وابن أبي شيبة عن عائشة قالت كنا ننضح وجوهنا بالملك المطيب قبل أن نحرّم ثم نحرّم فنحرق ويسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم فلا ينما وهو صريح في بقاء عين الطيب وفي عدم اختصاصه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وسيأتي الحديث في باب مع الحرم من ابتداء طيب قال في الفتح ولا يقال إن ذلك خاص بالنساء لأنهم أجمعوا على أن النساء والرجال سواء في تحريم استعمال الطيب إذا كانوا محرمين وقال بعضهم - لم كان ذلك طيباً رائحة له لما وقع في رواية عن عائشة بطيب لا يشبه طيبهم - قال بعضهم - وتبعني لابتداء أخرجه الله في يده

ما تقدم في الذي قبله وأيضاً المراد بقوله الآية - طيبكم أي أطيب منه كيدل على ذلك ما عدهم - لم عنها بلنظ طيب فيه مسك رفي أخرى له عنها كأي انظر لي ويص المملك وأوضح من ذلك قولها في حديث الباب بأطيب ما نجد ولهم جوابات أخر غير ماضية فتركم الأولى والحق أن الحرم من أطيب على الحرم هو ما تطيب به ابتداء بعد إحرامه لا ما عده عند إرادة الإحرام وبقي أثره ولو باوريجاً ولا يصح أن يقال لا يجوز استدما الطيب قياساً على عدم جوار استدما اللباس لأن استدما اللباس ليس بخلاف استدما الطيب فليت بطيب سلماً استواءه - فلهذا قياس في مقابله النهر وهو

فاسداً الاعتبار (وعن ابن عمر في حديث له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ويحرم

أحدكم في إزار ورداءه غير فار لم يجبه دنه ليس قلي ليس خنير ولية تطههما - فل من الكعبة بن رواه أحمد) هذا الحديث ذكره صاحب المذهب عن ابن عمر قال الخافظ كاه أخذ من كلام ابن المنذر فإنه ذكره كذلك بغير إسناد وقد بيض له المنذري والواوي في الكلام على المذهب وهم من عزاء إلى الترمذي وقد عزاه المصنف إلى أحمد قال في مجمع الزوائد أخرجه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن وهو يعض الذائنه للجماعة

٢٤ نيل مع في الإسلام فهي حق لا آل العباس أبداً في الحديث دليل على وجوب المبيت يعني في الليلة الثلاث لغير معذور كاهل السقاية إلا أن ينصرف في ثلث أيامها فيسقط مبيت الثالثة والمراد معظم الليل كالو حاف لا يبيت بمكان لا يمحنت الأعبية معظم الليل فيجب بتركه دم وفي ترك مبيت الليلة الواحدة عدم اليلتين مدان من طعام أما أهل السقاية ولو كانوا غير عباسيين والرعاء فلهم ترك المبيت من غير دم لأنه صلى الله عليه وآله وسلم رخص للعباس ولرعاء الأبل كما رواه الترمذي وقال حسن صحيح وقال الحنفية المبيت يعني سنة لأنه لو كان واجباً لما رخص في تركه

لاهل السقاية واجابوا عن قول الشافعية لولائه واجب لما احتاج الى اذن بان مخالفة السنة عندهم كان مجتاهدا خصوصا اذا انضم اليه الانفراد عن جميع الناس مع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذن لاسقاط الاساقفة لكانت بسبب عدم موافقته صلى الله عليه وآله وسلم لما فيه من اطهارة مخالفة المستمرة لسوء الادب لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يبيت في ليالى ايام التشريق وقال الحافظ الرباعي محمد بن علي الشوكاني قد ثبت المبيت حتى من فعله صلى الله عليه وآله وسلم الواقع بيانا لجمال القرآن والسنة فافاد ذلك ١٨٦ فريضته وبؤيده ما ثبت من ترخيصه للرعاة في البيوت فان

انترخيص لهم يدل على انه عزية على غيرهم وهكذا ترخيصه صلى الله عليه وآله وسلم لاهل البيت يدل على انه عزية على غيره وبذلك تنافى كذا الفرضية وأما إيجاب الدم بتركه أو المند بتركه لاهل المدينة بترك البيتين فقد عرفت ان إيجاب مثل هذا في المناسك من القول على المشرع يعلم بقول انتهى كذا ذكره في السيل (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء الى السقاية) انتهى فيهما الماء في الموسم وغيره (فأستقى) أي طلب الشراب (فقال العباس) لولده (يا فضل اذهب الى أمك) أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية وهي والدته عبد الله أيضا (فأنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بشراب من عندها فقال صلى الله عليه وآله وسلم (استقوا) قال يا رسول الله انهم يجعلون أيديهم فيه) وفي رواية الطبري من طريق يزيد بن أبي زياد عن

كاهن كاسي أتى في باب ما يتجنبه المحرم من اللباس وهو أيضا منق على بعض ما فيه من حديث ابن عباس وفيه دليل على انه يجوز للمحرم لبس الأزار والرداء والنعلين وفي البخاري من حديث ابن عباس قال اطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة بعد ما ترجموا وادخن ولبس ازرو وردداه هو وأصحابه لم يشع عن شيء من الأردية والأزار لبس الأزار عترات التي تردع على الجلود قرا وليطعمها ما أسفل من الكعبين الكعبان هما المظمار الباقان عندهما أصل الساق واقدم وهذا هو المعروف عند أهل اللغة وأما دليله على اشتراط القطع خلافا لغيره وعن أحمد فإنه أجاز لبس الخفين من غير قطع واستدل على ذلك بحديث ابن عباس أتى في باب ما يتجنبه المحرم من اللباس بالفظ ومن لم يجد نعلين فلبس خفين ويجاب عنه بأن محل المطلق على المنع لازم وهو من جملة اقتضائيه وأجاب الامة بأنه يجوز إتيان آخر لعل يأتي ذكر بعض ما عند ذكر حديث ابن عباس (وعن ابن عمر قال يداؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها ما أهرده) ولله صلى الله عليه وآله وسلم الأمن عند المسجد يعني مسجد ذي الحليفة متفق عليه وفي لفظ ما أهل الأمن عند الشجرة حين قام به به غيره أخرجه وللبخاري ان ابن عمر كان اذا أراد الخروج الى مكة أدهن يدهن ليس لرائحة طيب ثم يأتي مسجد ذي الحليفة فيصلي ثم يركب فاذا استوت به راحلته فاستأجره ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر ثم ركب راحلته فاعلا على جبل البسطة أهل رواء أبو داود وعن جابر ان هلالا روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ذي الحليفة حين استوت به راحلته روى البخاري وقال رواء أنس وان عباس وعنه سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس عجا لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أهله فقال اني لاعلم للناس بذلك انما كانت منه حجة واحدة فنهاك اختلافوا خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاجا فاما صلى في مسجد بذي الحليفة ركعتيه أو جب في مجلسه فاهل بالحج حين فرغ من

هكرو في هذا الحديث ان العباس قال له ان هذا قد مرث أفلا بقيت من بيتنا قال لا ولكن استوفى ما نثر به منه الناس (قال) صلى الله عليه وآله وسلم فواضعا وارشادا الى ان الأصل الطهارة والنظافة حتى يتحقق أو يظن ما يخاف الأصل لتناوله صلى الله عليه وآله وسلم من الشراب الذي غسست فيه الأيدي (استقى) زاد أبو علي بن السكن في روايته فأنار له العباس الدلو (فشرّب منه) زار الطبري قد أذقه فقلب ثم دعا عابدا فسكره ثم قال اذا اشتد نبيذكم فاكسروه بالماء وتطيبه صلى الله عليه وآله وسلم منه انما كان لموضحة فقط وكسبه بالماء ليمون شجره عليه وعرف بهم ما جفس المطلوب ركعتيه

شربه اذ ذلك فعند مسلم من طريق بكر بن عبد الله المزني قال كنت جالساً مع ابن عباس فقال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفه اسامة فاستقى فابتناه بايمن نبيذ فشرب وسقى فضله اسامة وقال احدهم كذا فاصنعوا (ثم أتى زهري وهم يسقون) لناس (ويده ملون فيها) أي ينزحون منها (فقال اعملوا فانكم على عمل صالح ثم قال لولا ان تغلبوا) مبنية الله يقول أي لولا ان يجتمع عليكم الناس اذ اراوني قد علمتم لرغبتم في الاقتداء بي فيغلبوكم بالكثر (انزلت) عن راحتي (حق) أضاع الحبل على هذه يعني) صلى الله عليه وآله وسلم (عاقبه وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم بقوله هذه (الى عاقبه) وفيه إشارة الى ان السقايات العامة كالآبار والصحاريج يتناول منها الغني والفقير الا ان ينصر على اخراج الغني لانه صلى الله عليه وآله وسلم تناول من ذلك الشراب العام وهو لا يحل له الصدقة فيصل الامر في هذه السقايات على انما وقوفة للذبح العام فهي لغني هدية وللفقير صدقة قاله ابن المنير في الحاشية وفيه أيضاً كراهة التقذر والتكبر للأكولات والمشروبات وموضع الترجمة منه قوله جاء الى السقاية واستدل به ذلك على ان سقاية الحاج خاصة بيني العباس قال في الفتح وأما الرخصة في المبيت ففيها أقوال للعلماء هي أوجه للشافعية أهمها لا يختص بهم ولا يستأجرهم واستدل به الخطابي على ان أفعاله لا وجوب وفيه نظر وقال ابن بري أراد بقوله ان تغلبوا قصر السقاية عليهم وان لا يشركوا فيها واستدل به على ان الذي أوصد للمصالح

١٨٧

صلى الله

ركعته فسمع ذلك منه أقوام فحفظوا عنه ثم ركب فلما استقالت به ناقته أهل فادرك ذلك منه أقوام فحفظوا عنه وذلك ان الناس انما كانوا يأتون ارسالا فسمعوه حين استقالت به ناقته لم فقالوا انما أهل حين استقلت به ناقته ثم مضى فلما علا على شرف البيداء أهل فادرك ذلك أقوام فقالوا انما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين علا على شرف البيداء وإيم الله لقد أوجب في مصلا وأهل حين استقلت به راحلته وأهل حين علا شرف البيداء رواه أحمد وأبو داود ودولبة في نسخة منه مختصراً ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل في دبر الصلاة) حديث أنس الذي عزمه المصنف الى أبي داود أخرجه أيضاً النسائي وسكت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسنادهم رجال الصحيح الأشعث بن عبد الملك الحراني وهو ثقة وحديث ابن عباس الذي رواه عنه سعيد بن جبير في اسناده ضعیف بن عبد الرحمن الحراني وهو ضعيف ومحمد بن اسحق واكنه صرح بالتصديت وقد أخرجه الحاكم من طريق آخر عن عطاء عن ابن عباس وأخرج أيضاً ما أخرجه الخمسة من حديثه مختصراً قوله يداؤكم البيداء هذا فوق على ذي الحليمة لمن صعد من الوادي قاله أبو عبيد البكري وغيره وكان ابن عمر اذا قبل له الاحرام من البيداء أنكر ذلك وقال البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يعني بقولكم انه أهل منها وانما أهل من مسجد ذي الحليمة وهو يشير الى قول ابن عباس عند البخاري انه صلى الله عليه وآله وسلم ركب راحلته حتى استوت على البيداء أهل والى حديث أنس المذکور في الباب والتكذيب المذکور المراد به الاخبار عن اشئ على خلاف الواقع وان لم يقع على وجه العمل بقوله ادهن بدن ليست لرائحة طيبة فيه جواز الادهان بالادهان التي ليست احوالاً طيبة وقد ثبت من حديث ابن عباس عند البخاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ادهن ولم يشبهه عن الدهن قال ابن المنذر أجمع العلماء على ان للمعمر ان يأكل الزيت والشحم والشحيرج وان يستعمل ذلك في جميع بدنه رأسه وحليته وأجمعوا على ان الطبيب لا يجوز استعماله في بدنه وفرقوا بين الطبيب والزيت في هذا فقياس كون المحرم ممنوعاً من استعماله الطبيب في رأسه ان يباح له استعمال الزيت في رأسه وقد تقدم الكلام في الطبيب قوله على حبل البيداء بالحاء

العام لا يحرم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا على العامة تناول لان العباس أوصد سقاية زهري لذلك وقد شرب منها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وعنه) أي من ابن عباس (رضي الله عنهم) قال سقيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زهري فشرب وهو قائم) فيه الرخصة في الشرب قائماً واستحب الشرب من ماء زهري قال ابن المنير وكان عنوان عن حسن العهد وكال الشرق فان العرب اعتادت الحنين الى منازل الاحبة ووارداهل المودة وزهري هو منزل أهل البيت فالحق تفرق عليها والمتعطش اليها قد أقام شعار المحبة وأحسن الهدى للاحبة وهذا جعل التضلع منها علامة فارقة بين الأيمان والتفان والله

ذرائع

وقال آخر

وقال آخر

وما نرى في الماء الا تذكرا • امامه اهل الجحيم نزول

يقولون ملحم ما فلة آبن • أحل هو ملوح الى انقاب طيب

والله قولوا النمل مصر • ما نى عنه في غناه

من مضمون الوثيقة عند دست * معاقبة السوء بالفداء

ووروی الفا کہی وغیرہ عن ابن عباس صلوٰۃ علی الاخیار واشربوا من شراب الابرار قیل وما علی الاخیار قال نحت

الميزاب قيل في شرب الأبرار قال ١٨١ زمزم قاله القسطلانوسمى زمزم - لكثرة ما يقال ماء زمزم أى كثير وقيل

لا اجتماعها وقيل غمزلت قال

ابن بطال وغیره اراد الحزاري

ان الذر ب من ماء زمزم من سفن

الحليم وعمرط وس قال شرب

فبذل السقاية من غمام الحبيب وعن

عطا الله أدركته وان الرجل

لِيُشْرِبَهُ فَنَلِزِقَ شَفَتَاهُ مِنْ حَرِّهِ وَنَهْ

وعن ابن جرير مع عن نافع ان بن

عمر لم يكن يشرب من النخيل

في الحج وكنه لم يثبت عنه ان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

شرب منه لافه كان كثيرا الاتباع

ثُمَّ نَارًا وَخَشِيَ أَنْ يَفْظَنَ الْعَامِسَ

نذلك من تمام الحج كما نقل

من طاوس (وندر وایة عنه)

ای من عکرمه مولی ابن عباس

• ماكان يومئذ) اي يوم سقا، ابن

باس من ما زعمتم (الا) وا بكا

علي بن أبي طالب (ع) ولابن ماجه من

هذا الوجه خلف عكرمة بن

افول ای ما شرب من ماء زمزم

۷۔ اے کافر! کیا اس عند

ابى داود من رواية عكرمة عن

بن عباس اناخ فصلی و کتین

المحل: ثم به كان بعد ذلك من ما.

مزم وامل حکرمه انما انکر

شربہ قائما نہیہ عنہ ایک ثبت عن

على بيان الجواز قال في الفتح وأخرجه أيضاً في الاثر به وكذا الترمذي (عن عائشة رضي الله عنها أنها سألتها ابن أختها عروة

ابن الزبير) بن العوام (عن قول الله عز وجل ان الله بناو المروة من شماء الله فن حج البيت أو اعقر فلا جناح عليه ان يطوف

بهماء وجبل الذي للبدان يسمى من أهدمها إلى الآخر والصفة في الأصل جمع مضافة وهي الضفيرة والحجر الأماس والمروة

في الأصل جبراً بيض براف (قال فوالله ما هلي أحد جناح أن لا يطوف بالصفاء والمروة) اذفهو ومه ان الله هي ليس بواجب

لأنهم ادلت على رفع الجناح وهو الاثم عن فاعله وذلك يدل على إباحته ولو كان واجبا لما قبل فيه مثل هذا فردت عليه عائشة
 حيث (قالت بقسمي يا بن أخي) أسماء (ان هذه الآية لو كانت كما أولتها عليه) من الإباحة (كانت لا جناح عليه أن
 لا يطوف بهما) فإنما كانت حادثة تدل على رفع الاثم عن تاركه وذلك حقيقة المباح فلا يمكن في الآية نص على الوجوب ولا
 عدمه ثم بينت عائشة أن الاقتصار في الآية على نفي الاثم لهيب خاص فتألت (وايكنها) أي الآية (أنزلت في الانصار)
 الاوس والخزرج (كانوا قبل ان يسلموا يملكون) أي يمجون (للمناة) ١٨٩ الطاغية) غير منصرف للعبادة

والتأنيث وسعت مناة لان
 النساء كانت تسمى أي تراق
 عندها وهي اسم صم كان في
 الجاهلية والطاغية صفة

اسلامية لمناة (لن كانوا بعد ونها
 عند المشال) بضم الميم وفتح الشين
 وتشديد اللام ثنية مشرفة على
 قديد زاد سفيان عن الزهري
 بالمشال من قديد أخرجه مسلم
 وكان لغريمهم صنمان بالصفا
 اساف وبأروة نائلة وقيل انهما
 كانا رجلا وامراة نزيها داخل
 الكعبة فخذهما الله تعالى
 بحرين فنصبهما عند الكعبة
 وقيل على الصفا والمروة ليعتبر
 الناس بهما ويتعظوا ثم حوّلها
 قصي بن كلاب فجعل أحدهما
 ملاصق الكعبة والاخر

بزمزم ونحر عندهما وأمر
 بعبادتهما ففتح النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم مكة كسرهما
 (فكان من أهل) من الانصار
 (ينحرج) أي يحميهم من الانم
 (ان يطوف بالصفا والمروة)
 كراهية لذينك الصنمين وحبهم
 صنفهم الذي بالمشال وكان ذلك

ابن عباس قصة ضباعة بأبيها ثابتة جيد انتهى وقد غلط الاصمعي في غلط فاحشا فقال
 انه لا يثبت في الاشتراط حديث وصكانه ذهل عمافي الصحيحين وقال الشافعي لو ثبت
 حديث عائشة في الاستثناء لم أعده الى غيره لانه لا يحل عندي خلاف ما ثبت عن
 رسول الله قال البيهقي فقد ثبت هذا الحديث من أوجه قوله ضباعة بضم المعجمة بعدها
 موحدة قال الشافعي كنيتم أم حكيم وهي بنت عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبوها
 الزبير بن عبد المطالب بن هاشم وروى الغزالي قتال اسمية وتعقبه النووي وقال
 صوابه الهاشمية قوله محلي بفتح الميم وكسر الهاء أي مكان أحمل الى وأحاديث الباب
 تدل على ان من اشترط هذا الاشتراط ثم عرض له ما يجب به من الحج جازله التحال وانه
 لا يجوز التحال مع عدم الاشتراط وبه قال جماعة من الصحابة منهم علي وابن مسعود وعمر
 وجماعة من التابعين واليه ذهب أحمد وأبو حنيفة وأبو ثور وهو الصحيح للشافعي كما قال
 النووي وقال أبو حنيفة ومالك وبعض التابعين واليه ذهب الهادي انه لا يصح الاشتراط
 وهو مروى عن ابن عمر قال البيهقي لو بلغ ابن عمر حديث ضباعة فقال له وليه
 الاشتراط كما لم ينكره أبوهم انتهى وقد اعتذروا عن هذه الأحاديث بأنهم اقصة عين وامر
 مخصوصة بضباعة وهو ينزل على الخلاف المشهور في الأصول في خطابه صلى الله عليه
 وآله وسلم لو احدث ذلك يكون غيره فيه مثله أم لا وادعى بعضهم ان الاشتراط منسوخ روى
 ذلك عن ابن عباس لكن يأسه ناد فيه الحسن بن عمار وهو متروك وادعى بعض انه لم
 يثبت وقد تقدم الجواب عليه

• (باب التخيير بين القمعة والاقراد والقران وبيان أدخلها) •

(عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال من أراد منكم ان
 يمل بجمع وعمره فليعمل ومن أراد ان يمل بجمع فليمل ومن أراد ان يمل بعمره فليمل قالت
 وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله لم يلج وأهل به ناس معه وأهل معه ناس بالعمرة
 والجمع وأهل ناس بعمره وكنت فيمن أهل بعمره متفق عليه • وعن عمران بن حصين
 قال نزلت آية المذبة في كتاب الله تعالى فدخلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سنة في آبائهم من أحرم لمناة لم يطوف بين الصفا والمروة (فلم أسألو) أي الانصار (سألو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عن ذلك) أي من الطواف بهما (فالوايا رسول الله انا كنا نخرج ان تطوف بين الصفا والمروة فانزل الله تعالى ان الصفا والمروة
 من شعائر الله الآية) الى آخرها فقد بين ان الحكمة في التخيير بذلك في الآية مطابقة جواب السائلين لانهم توهموا من
 كونهم كانوا يعلمون ذلك في الجاهلية انه يستمر في الاسلام فخرج الجواب مطابقة السؤال والهم وأما الوجوب فيستفاد من دليل
 آخر وقد يكون الفعل واجبا ويعتقد المعقود انه منع من ايقاعه على صفة مخصوصة كمن عليه صلاة ظهر مثلا فظن انه

لا يجوز فعلها عند الغروب فسأل نعيم في جوابه لاجتماع عليك ان صليت في هذا الوقت فالجواب صحيح ولا يسأل ذلك
 الوجوب ولا يلزم من ثبوت الاثم عن القاعل ثبوت الاثم عن التارك فلو كان المراد مطلق الاباحة ان ثبوت الاثم عن التارك (قالت عائشة
 رضي الله عنها و قد سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطواف بينهما) أي بين الصفا والمروة قال الحافظ و قول عائشة
 من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطواف بين الصفا والمروة أي فرضه بالسنة وليس المراد في فرضيته ما يؤيده ما في مسلم
 من حديثها و امرى ما أتم الله حج من ١٩٠ لم يطف بين الصفا والمروة واستدل البيهقي وابن عبد البر والنووي

وغيرهم على ذلك أيضا بكونه
 صلى الله عليه وآله وسلم كان
 يسمى بينهما في حجه وعمرته وقال
 خذوا عني مناسككم (فليس
 لاحد أن يترك الطواف بينهما)
 وهو ركن عند الجمهور
 والشافعية والمالكية والحنابلة
 وقال الحنفية واجب يصح
 الحج بدونه ويجبر بالدم وبه قال
 النووي في التامس لافي العماد
 وبه قال عطاء وعنه انه سنة
 لا يجب بتركه شيء وبه قال أنس
 وأغرب ابن العربي في حكي
 الاجماع على ان السعي ركن في
 العمرة وانما الاختلاف في
 الحج واحتج ابن المنذر وجوب
 بحديث صفية بنت شيبة عن
 حبيبة وهي إحدى نساء بني عبد
 الدار قالت دخلت مع نسوة
 من قريش دار أبي الحسين
 فرأيت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يسعى وانه منزلة بدور
 من شدة السعي وسمعه يقول
 اسعوا فان الله كتب عليكم
 السعي أخرجه الشافعي وأحمد
 وغيرهما وفي اسناد هذا الحديث

ولم ينزل قرآن بحرمه ولم ينه عن حاجته متفق عليه ولا خدوم لم نزل آية المنة في
 كتاب الله تعالى بمعنى متعة الحج وأمرنا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لم تنزل آية
 تنسخ آية متعة الحج ولم ينه عن حاجته وعن عبد الله بن شقيق ان عليا كان يأمر
 بالمنة وعثمان ينهى ثم اختلف عثمان كلمة فقال على لقد عاتقنا مع رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم فقال عثمان أجل ولكنا كنا خائفين ورواه أحمد ومسلم وعنه ابن عباس
 قال أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعمره وأهل أصحابه بالحج فلم يحل النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم ولا من سافر الهدى من أصحابه وحل بقيتهم ورواه أحمد ومسلم وفي رواية
 قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك وأول من نهي
 عنها معاوية ورواه أحمد والترمذي (الرواية الأخرى حسنها الترمذي قوله فقال من أرا
 منكم ان يحل الخ فبه الاذن منه صلى الله عليه وآله وسلم لم بالحج افراد او قرانا وتمعنا
 والافراد هو الاهل بالحج وحده والاعتبار به في الفراغ من أعمال الحج لمن شاء ولا
 خلاف في جوازه والثران هو اهل لال بالحج والعمره معا وهو أيضا متفق على جوازه
 اراه لال بعمره ثم يدل عليها الحج أو عكسه وهذا يختلف فيه والتمتع هو الاعتكاف في
 أشهر الحج ثم التصل من تلك العمره والاهلال بالحج في تلك السنة وبطلان التمتع في عرف
 السلف على الثران قال ابن عبد البر ومن لفتح أيضا الثران ومن التمتع أيضا فسبح الحج
 الى العمره انتهى وقد حكى النووي في شرح مسلم لاجتماع على جواز الانواع الثلاثة
 وتأول ما ورد من النهي عن التمتع عن بعض الصحابة قوله وأهل رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم بالحج احتج به من قال كان حجه صلى الله عليه وآله وسلم مفردا وأجيب بانه
 لا يلزم من اهلاله بالحج أن لا يكون أدخل عليه العمره وأنه لم انه قد اختلف في حجه صلى
 الله عليه وآله وسلم هل كان قرانا أو تمعنا وافرادا وقد اختلفت الاحاديث في ذلك فنروي
 اندج قروانا من جهة جماعة من الصحابة منهم ابن عمر عند الشيخين وعنه عند مسلم
 وعائشة عندهما أيضا وعنه عند أبي داود وعنه عند مالك في الموطأ وجابر عند الترمذي
 وابن عباس عند أبي داود وعمر بن الخطاب عند البخاري وسيأتي والبراهين عازب عند أبي

داود

عبد الله بن المؤمل وفيه ضعف ومن ثم قال ابن المنذر ان ثبت فهو حجة في الوجوب وله طريق أخرى

في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس قال في الفتح واذا انضمت الى الاولى قويت قال واختلف على صفة بنت شيبة في
 اسم الصحابة التي أخبرتم به ويجوز ان تكون أخذته عن جماعة فقد وقع عند الدارقطني عنه أخبرني نسوة من بني عبد الدار
 فلا يضره الاختلاف والعمدة في الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم انتهى قال في نيل الاوطار قات
 وأظهر من هذا في الدلالة على الوجوب حديث مسلم ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة وقوله صلى الله عليه

وآله وسلم خذوا في مناسككم وقوله جروا كما رأيتموني أجب يستلزم وجوب كل فعل أدخله على الله عليه وآله وسلم في همه الا
ما خصه دليل فن ادعى عدم وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل على ذلك وهذه كلمة تعذر لك بالأحظمت في جميع
الابحاث التي ستمربك أنتهي (عن ابن عمر رضي الله عنهم ما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا طاف الطواف
الأول طواف القدوم وكذا الركن (خب ثلاثا) أي رمل وهو المشي مع تقارب الخطا) ومشى أربعاً من غير رمل (وكان
يحيى) جهده بان يسرع فوق الرمل (بطن المسيل) أي المكان الذي ١٩١
يجتمع فيه السيل ولم يبق اليوم
بطن المسيل لان السيل

داود وسياق وعلى عند النسائي وعنه عند الشيخين و... باقي وعمران بن حصين عنه مسلم
وأبو قتادة عند الدارقطني قال ابن القيم وله طرق صحيحة ومراقبة بن مالك عند أحمد
وسياق ورجال اسناده ثقات وأبو طهمة الانصاري عند أحمد وابن ماجه وفي اسناده
الحجاج بن ارطاة والهرماس بن زياد الباهلي عند أحمد أيضا وابن أبي أوفى عند البزار باسناد
صحيح وأبو عبيد عند البزار وجابر بن عبد الله عند أحمد وفيه الحجاج بن ارطاة وأم سلمة
عنده أيضا وحفصة عند الشيخين وسعد بن أبي وقاص عند النسائي والترمذي وصححه
وأنس عند الشيخين وسياق وأما حجة ما فروى عن عائشة وابن عمر عند الشيخين وسياق
وعلى وعثمان عند مسلم وأحمد كافي الباب وابن عباس عند أحمد والترمذي كافي الباب
أيضا وسعد بن أبي وقاص كاسياق وأما حجة ما فروى عن عائشة كافي حديث الباب
وعنه عند البخاري كاسياق وعن ابن عمر عند أحمد ومسلم كاسياق أيضا وابن عباس عند
مسلم وجابر عند ابن ماجه وعنه عند مسلم وقد اختلفت الانتظار واضطربت لافوال
لاختلاف هذه الاحاديث فن أهل العلم من جمع بين الروايات كالخطابي فقال **از**
أضاف الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أمر به اتساعا ثم رجع انه صلى الله عليه وآله
وسلم أنرد الحج **وكذا** قال عياض وزاد فقال وأما حراجه فقد تظافرت الروايات
المعجمة بأنه كان مفردا وأما رواية من روى التمتع فعنده أنه أمر به لانه صرح بقوله ولولا
ان معي الهدى لاحت فصح انه لم يتحالي وأما رواية من روى القرآن فهو اخبار عن آخر
أحواله لانه أدخل العمرة على الحج لما جاء الى الوادي وقيل لقل عمرة في حجة قال المافظ
وهذا الجمع هو المعقد وقد سبق اليه قديما ابن المنذر وبينه ابن حزم في حجة لوداع بيانا
شافيا وهذه المحب الطبري تعهد بالغايطول ذكره رحمه الله ان كل من روى عنه الافراد
حل على ما أهل به في قول الحال وكل من روى عنه التمتع أراد ما أمر به أصحابه وكل من
روى عنه القرآن أراد ما استقر عليه الامر وجمع شيخ الاسلام ابن تيمية جمعا حسنا فقال
ما حاصله ان التمتع عند الصحابة يتناول القرآن فتعمل عليه رواية من روى انه حج فتمها
وكل من روى الافراد قد روى انه حج صلى الله عليه وآله وسلم فتمها وقرانا فتمها فالحل على
القران وانه أنفرد أعمال الحج ثم فرغ منها وأتى بالهجرة ومن أهل العلم من صار الى
التعارض فرجح نوعا وأجاب عن الاحاديث القاضية بما يخالفه وهي جوابات طويلة

واسنده قاله من أصحابنا أبو عبد الرحمن ابن يفت الشافعي وأبو حفص بن الوكيل وأبو بكر الصديق لاني وهذا قول فاسد
لا اعتداده ولا نظر اليه انتهى (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ما قال أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي أحرم (هو
وأصحابه بالحج) فيه دليل على انه كان مفردا واطلاق انتظ الاصحاب محمول على الغالب (وليس مع أحد منهم هدى غير النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) وطهنة وقدم على) بن أبي طالب (من الذين ومعه هدى) وفي رواية من سعايته أي من عمله في السعي
في الصدقات ليكن قال بعضهم اتباعه أميرة الا يجوز استعمال بني هاشم على الصدقة وأجب بان سعايته لا تمنع لصدقة

فان مطلق الولاية يسمى حماية سلمان لكن يجوز ان يكون ولاء الصدقات محتسبا أو اعماله من غير الصدقة (فقال أهلات بمن
 أهل به النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يذكريه هذا الحديث جواب النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قال لذلك وفي
 رواية أنس فقال أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لولا ان معي الهدى لأحلت وعن ابن جريج قال فاهل وأمكت حراما كما
 أنت وهذا غير ما أجاب به أباموسى فانه قال له كافي الصحبة به أهلات قال باهلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هل سقت
 الهدى قال لا قال فطف بالبيت وبالصفا ١٩٢ والمروة ثم أحل الحديث وانما أجابه بذلك لانه ليس معه هدى

أكثرها متعسفة وأورد كل منهم لما اختاره من رجحات أقواها وأولاهها من رجحات القرآن
 فانه لا يقاومها شئ من من رجحات غيره منها ان أحاديثه مشقة على زيادة على من روى
 الافراد وغيره والزيادة مقبولة اذ خرجت من مخرج صحيح فكيف اذا ثبتت من طرق
 كثيرة عن جمع من الصحابة ومنها ان من روى الافراد والتمتع اختلف عليه في ذلك لانهم
 جميعا روى عنهم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجمع قرانا ومنها ان روايات القرآن لا تحتمل
 التأويل بخلاف روايات الافراد والتمتع فانها تحتتمل له كما تقدم ومنها أن رواية القرآن
 أكثر مما تقدم ومنها ان فيهم من أخبر عن سماعه انظاصم يحاويهم من أخبر عن اخباره
 صلى الله عليه وآله وسلم بأنه فعل ذلك وفيهم من أخبر عن أمر به بذلك ومنها انه الذي
 الذي أمر به كل من ساق الهدى فلا يمكن لبأمره به اذا ساقوا الهدى ثم يسوق هو
 الهدى ويخذه وقد ذكر صاحب الهدى من رجحات غير هذه ولكن امر رجحات باعتبار
 فضيلة القرآن على التمتع والافراد لا باعتبار انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجمع قرانا وهو
 بحث آخر قد اختلفت فيه المذاهب اختلافا كثيرا فذهب جمع من الصحابة والتابعين
 وأبو حنيفة وأصحابه وروحه جماعة من الشافعية منهم النووي والمزني وابن المنذر وأبو
 اسحق المروزي ونفي الدين السبكي الى أن القرآن أفضل وذهب جمع من الصحابة
 والتابعين ومن بعدهم كالشافعية وأحمد والباقر والصادق والناصر وأحمد بن عيسى وأحمد بن
 ابن جعفر الصادق وأخيه موسى والامامية الى أن التمتع أفضل وذهب جماعة من
 الصحابة وجماعة من بعدهم وجماعة من الشافعية وغيرهم ومن أهل البيت الهادي
 والقاسم والامام يحيى وغيرهم من متأخريهم الى ان الافراد أفضل وحكى القاضي
 عياض عن بعض العلماء ان لافراد ثلاثة في الفضل سواء قال في التمتع وهو مقتضى
 تصرف ابن خزيمة في صحيحه وقال أبو يوسف والقران والتمتع في الفضل سواء وهذا أفضل
 من الافراد وعن أحمد بن سنان الهدى قال قران أفضل له ليوافق فعل النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ومن لم يسبق الهدى قال التمتع أفضل له ليوافق ما تقدم وأمر به أصحابه زاده
 أتباعه ومن أراد ان ينشئ له سمرة من يلد سمرة قال افراد أفضل له قال وهذا أعديل
 المذاهب وأشبهها بواقعة الاحاديث الصحيحة ولكن المشهور عن أحمد بن محمد ان التمتع
 أفضل مطلقا وقد احتج القائلون بأن القرآن أفضل بجمع منهم ان الله اختاره لنبيه صلى

فهو من المأمورين بفسخ الحج
 بخلاف على فان معه هدبا وفيه
 صحة الاسرام المعلق على
 ما أحرم به فلان وينعتد وبصر
 محرما بما أحرم به فلان واخذ
 بذلك الشافعي فاجاز لاهلال
 بالنسبة لمهمة نملة ان ينتهها الى
 فاشا من حج وعمره (فامر النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم
 أصحابه) عن ليس معه هدى
 (ان يجمعوها) أي الحجية التي
 أهلوا بها (عمرته) وهو معنى
 فسخ الحج الى العمرة (ويطوفوا)
 هو من عطف المنصل على
 الجملة مثل توارغل وجهه
 والمراد بطواف هتما هو أعم
 من الطواف بالبيت والاسمي
 بين الصفا والمروة قال تعالى فلا
 جناح عليه ان يطوف بهما
 أو اقتصر على الطواف بالبيت
 لاستلزامه الاسمي بعدهم والتقدير
 فطوفوا ويسعوا الخذف
 اكتفاء على ان قد جاء في رواية
 التصريح بهما (ثم يقصروا
 ويحلوا) أي يصيروا حلولا
 (الامن كان معه الهدى فقالوا)

أي المأمورون بالفسخ (تطلق الى متى رد كرا حذنا بطر منيا) هو من باب المبالغة أي انه يفضي
 بنا الى مجاعة النساء ثم فحرم بالحج عقب ذلك فخرج وذ كرا حذنا قربه من الجوع بطر منيا وحالة الحج تنافي الترفه وتناسب
 الشغل فكيف يكون ذلك (فبلغ ذلك) أي قولهم هذا (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية فنادى أتيت ببلغه
 من السماء ثم تنى من قبل الناس (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لواستقبلت من أمرى ما استتدبرت) أي لو كنت لأن
 مستقبلا لذن الامر الذي استدبرته (ما أهديت) أي ما سقت الهدى (ولولا ان معي الهدى لأحلت) أي بالفسخ لان وجوده

مانع من فسخ الحج الى العمرة والتحال منها والامر الذي استدبره صلى الله عليه وآله وسلم لم هو ما حصل له لا مما به من مشقة
 انفرادهم عنه بالفسخ حتى انهم توقفوا وترددوا وارجعوا المعنى لوان الذي رأيت في الاثر وأمر تكلم به من الفسخ عنى
 في أول الامر ما سقت الهدى لان سوقه يمنع منه لانه لا ينخر الا بعد بلوغه بحله يوم النحر قال في المعالم انما أراد صلى الله عليه
 وآله وسلم تطيب قلوب اصحابه لانه كان يشق عليهم ان يحلوا وهو محرم ولم يعجبهم ان يرغبوا بانفسهم ويتركوا الاقضية
 فقال ذلك لا يجردوا في انفسهم وليعلموا ان الافضل في حقهم ما دعاهم اليه ولا يقال ان الحديث يدل
 على ان التمتع أفضل لانه صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتضى الا
 ١٩٣

الله عليه وآله وسلم ومنها ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم دخلت العمرة في الحج الى يوم
 القيامة يقتضى انما قد صارت جراثيمه أو كالجزة الداخل فيه بحيث لا يفصل بينهما وبينه
 ولا يكون ذلك الامع القران ومنها ان التسك الذي اسقى على سوق الهدى أفضل
 واستدل من قال بان التمتع أفضل بما اتفق عليه من حديث جابر وغيره ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لو استقبلت من أمرى ما استقبلت ما سقت الهدى وبلغتكم العمرة
 قالوا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتضى الا الافضل واستقراره في القران انما
 كان لا يضطر الى السوق اليه وهذا هو الحق فانه لا يضر ان نسكا أفضل من نساك اختار
 صلى الله عليه وآله وسلم لا أفضل الخاق وخير القرون وأما ما قيل من انه صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم انما قال كذلك تطيب القلوب اصحابه لخبرهم على فوات موافقته فقام دلان المقام
 مقام تشريع للعباد وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله وسلم أن يجبر على ما يدل على ان
 ما فعلوه من التمتع أفضل مما استقر عليه من القران والامر على خلاف ذلك وهل هذا
 الا تغريته تعالى عنه مقام النبوة وبالجملة لم يوجد في شيء من الاحاديث ما يدل على ان
 بعض الأنواع أفضل من بعض غير هذا الحديث فالقول به متعين ولا ينبغي ان يلتفت
 الى غيره من المبرجات فانها في مقابلته ضائعة واحتج من قال بان الافراد أفضل ان
 الخلفاء الراشدين رضوا الله عنهم أقروا بالحج وواظبوا على افراده فلم يكن أفضل
 لم يواظبوا عليه وبأن الافراد لا يجب فيه دم قال النووي بالاجماع وذلك لكانه لا يجب
 الدم في التمتع والقران وهو دم حبران لقوات الميعات وغيره فكان ما لا يحتاج الى حبران
 أفضل ومنها ان الامة أجمعت على جواز الافراد من غير كراهة وكره عمر وعثمان وغيرهما
 التمتع وبعضهم القران ويجب ان هذا كله بان الافراد لو كان أفضل لافعله النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم أو غنى فعله بعد ان صار ممنوعا بالسوق والسك ما ساق
 من انه صلى الله عليه وآله وسلم حج قرانا وأظهر انه كان يود ان يكرهه متمما وهذا ان
 الجحان أعنى تعيين ما حجه صلى الله عليه وآله وسلم من الأنواع وبيان ما هو الافضل منها
 من المضائق ومواطن الباطن وفيها حرامهم مع كونه في غاية الایجاز ما يغني اللبيب (وعن
 حفصة أم المؤمنين قالت قالت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ما شان الناس حلوا ولم يحل
 من عمرتك قال انى قالت هدي ولبدت رأيتى فلا أحل حتى أحل من الحج رواه الجماعة

الله عليه وآله وسلم لا يقتضى الا
 الافضل لانا نقول لغنى هذا ليس
 لكونه أفضل بل مطابقا بل لا صر
 خارج فلا يلزم من ترجحه من
 وجه ترجحه مطلقا كما ذكره ابن
 دقيق العيد قاله القسطلاني
 أقول هذه المسئلة قد طال فيها
 النزاع واضطربت فيها الأقول
 فتمم من قال بان أفضل الأنواع
 القران لكونه صلى الله عليه
 وآله وسلم حج قرانا على ما هو
 الصحيح وقد ذهب الى حديث
 الباب جمع من الصحابة والتابعين
 ومن بعدهم كمالك وأحمد وهو
 الحق لانه لم يعارض هذه الالة
 معارض وقد أوضح فيها صلى
 الله عليه وآله وسلم أنواع التمتع
 أفضل من النوع الذي فعله
 وهو القران وقد أوضح الشوكاني
 رحمه الله جميع الأقوال وما احتج
 به كل فريق في نيل الاوطار
 وقران التمتع أفضل الأنواع
 وقال الحافظ ابن القيم رحمه الله
 تعالى في اعلام الموقعين أننى
 صلى الله عليه وآله وسلم يجوز

٢٥ نيل ح فمضهم الحج الى العمرة ثم افتتاهم باستصبايه ثم أفتهم بفعله حتموا ولم ينصحه بشئ
 بعده وهو الذي ندين الله به أن القول بوجوبه أقوى وأصح من القول بالمنع منه وقد صرح عنه حمزة لاشك فيه انه قال من لم يكن
 أهدي فليل بعمره ومن أهدي فليل يصح ثم عمرة انتهى وقد ثبت القول على ذلك في كتاب الروضة اللبية شرح الدرر
 البهية فراجع ما بيني العليل ويروى الغليل والله الموفق وهو يهدي الى سواء السبيل وهذا الحديث أخرجه أبو داود
 وفيه التهذيب والعمدة والقول ورواه كاهم بصريون الاعطاء في (عن أنس بن مالك رضي الله عنه انه سأل رجلا
 فمضهم الحج الى العمرة ثم افتتاهم باستصبايه ثم أفتهم بفعله حتموا ولم ينصحه بشئ

هو عبد العزيز بن ربيع الراوي (قوله اخبرني بشئ علقته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أين على الظهر والعصر يوم التروية) أي الثامن من ذي الحجة وسمى التروية لأنهم كانوا يروون فيه إبلهم ويترؤون من الماء لأن تلك الأماكن لم تكن إذ ذاك فيها آبار ولا يهيمون وأما الآن فقد كثرت جداول استغنوا عن حمل الماء (قال) أنس صلاهما (بني) اتفق الاربعة على استحبابه (قال فابن صلي العصر يوم النحر) الأول الرجوع من منى (قال) أنس صلاهما (بالإبطح) هو المحصب (ثم قال) أنس (افعل كما يفعل امرؤك) صل ١٩٤ حيث يصليون وفيه إشارة إلى الجواز وإن الأمر إذا كان ما كانوا

الا الترمذي وعن غنيم بن قيس المازني قال سألت سعد بن أبي وقاص عن المتعة في الحج فقال فعلناها وهذا يومئذ كابر بالعروض يعني بيوت مكة يعني معاوية رواه أحمد ومسلم وعن الزهري عن سالم عن أبيه قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى فساق معه الهدى من ذى الحليفة وبدأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاهل بالعمرة ثم اهل بالحج وتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرة إلى الحج فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ومنهم من لم يهد فساقا قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمكة قال أناس من كان منكم أهدى فانه لا يحل من شئ حرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطوف بالبيت وبالسفنا والمرورة ولعصر وليل ثم ليل بالحج وليدفعن لم يجدها فاصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله وطاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم مكة فاستلم الركن قولنني ثم خب ثلاثة اشواط من السبع ومشى أربعة أطواف ثم ركع حجتين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ثم سلم فأنصرف فأتى الصفا فطاف بالصفاء والمرورة سبعة أطواف ثم لم يحل من شئ حرم منه حتى قضى حجه وتحرر هديه يوم النحر وأفاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شئ حرم منه وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هدى فساق الهدى وعن عروة عن عائشة منزل حديث سالم عن أبيه متفق عليه قوله ولم تحل في رواية للجباري ولم تحل بلامين وهو اظهر ارسا رفيه لامة معروفة قوله لبدت بقتل سيد الموحدة أي شهر رأي وهو ان يجعل فيه شئ مما تصق ويؤخذ منه استحباب ذلك للمعمر قوله فلا حل من الحج يعني حتى يبلغ الهدى محله واستدل به على ان من اعقر فاق هديا لا يتحل من عمرته حتى يفرض هديه يوم النحر قوله بالعر وش جمع عرس يقال للمكة عرسا وكافي الناموس قوله تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج قال المهلب معناه أمر بذلك لأنه كان يشكر على أنس قوله انه قرن ويقول انه كان مفردا قوله فاهل بالعمرة قال المهلب معناه أمره بالتمتع وهو ان يهمل الواو بالعمرة أولا

يواظبون على صلاة الظهر ذلك اليوم يمكن معين فاشارة أنس إلى ان الذي يذبحه جازون كان لا يتابع أفضل وفي هذا الحديث الحديث بالفظ الافراد والجمع والعنونة والقول والسؤال ورواياته ما يبر بخاري وواطي وكوفي وليس اجد عبد العزيز بن ربيع عن أنس في الصحيحين الا هذا الحديث وأخرجه البخاري أيضا في الحج وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وقد قال الترمذي بعد ان أخرجه صحيح مستغرب من حديث الحق الأزرق عن الثوري قال في الفتح ان الحق تفرد به وله واحد منها في حديث جابر الطويل عند مسلم فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فذهبوا بالحج وركب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ولا يداود والترمذي وأحمد والحاكم من حديث ابن عباس صلى الله عليه وآله وسلم الظاهر

يوم التروية والفجر يوم عرفة يعني لابن خزيمة من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير قال من ويقدموها سنة الحج ان يصلي امام الظهر وما بعدها والفجر يعني ثمانية دون الى عرفة قال ابن المنذر وفي حديث ابن الزبير ان من السنة ان يصلي امام الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح يعني قال به علماء الامصار قال ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم انه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شب أن يروى من عائشة انم ان يخرج عن مكة يوم التروية حتى يدخل الليل وذهب ثلثه قال ابن المنذر الخروج الى منى في كل وقت مباح الا ان الحسن وعطاء قال لا بأس ان يقدم الحاج الى منى قبل يوم التروية

يوم او يومين وكرهه ماله وكرهه الاقامة بكم يوم التروية حتى يمسي الى ان ادر كوقت الجمعة فعليه ان يصليها قبل ان يخرج وفي حديث الباب اشارة الى متابذة اولي الامر والاشهر اربع عن مخالفة الجماعة وان ذلك ليس بفساد راجب نعم المستحب ما فقه له الشارع وبه قال الائمة الاربعة قال النووي وهو الصحيح المشهور من نصوص الشافعي وفيه قول ضعه فانه يعلم على الظاهر بكمه ثم يخرج الى معنى (عن أم الفضل رضي الله عنها) لبابة أم عبد الله بن عباس رضي الله عنه (قالت شك الناس) واختلافوا وهو معنى قوله في كتاب الصوم وقمار وا (يوم عرفة) ١٩٥ وهم معترفون (في صوم النبي صلى الله عليه وآله

(و-م) فقال بعضهم هم هو صائم وقال بعضهم ليس بصائم فيه - انه ارباب صوم يوم عرفة كان معروفا عندهم معناه الهيم في الحضر فن قال بصيامه له أخذ بما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من عادته ومن نقاه أخذ بكونه مسافرا قالت أم الفضل (فبعثت) وفي كتاب الصوم فارسلت وفي حديث آخر ان الرسالة هي ميمونة بنت الحارث فيجتمل انهم ما عا أرسلت انفسب ذلك الى كل منهم ما فقهون ميمونة أرسلت لسؤال أم الفضل لها بذلك لكشف الحال في ذلك ويحتمل أن تكون أم الفضل أرسلت ميمونة (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشراب) وفي باب الوقوف على الدابة بعرفة وفي كتاب الصوم بقدر ابن (فشربه) زاد فيها وهو واقف على بعيره وزاد أبو نعيم وهو يحطب الناس بعرفة وفيه استحباب فطر يوم عرفة للحاج وفي سقن أبي داود نعيمه صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم

ويقدموها قبل الحج قال ولا بد من هذا التأويل لدفع التناقض عن ابن عمر وقال ابن المنير ان حمل قوله تمتع على معنى أمر من أبعده التأويلات والاستشهاد عليه بقوله رجم وانما أمر بالرجم من أو هن الاستشهاد ان لان الرجم وظيفة الامام والذي يتولاه انما يتولاه نيابة عنه وأما اعمال الحج من افراد وقران وتمتع فانه وظيفة كل أحد عن نفسه ثم اورد تأويل آخر وهو ان الراوى عهد أن الناس لا يفعلون الا كفله لاسيما مع قوله خذوا عني مناسككم فلما تحقق ان الناس تمتعوا ظن انه صلى الله عليه وآله وسلم لم تمتع فأطلق ذلك قال الحافظ ولا يتعين هذا أيضا بل يحتمل ان يكون معنى قوله تمتع مجهولا على مدلوله اللغوي وهو الاتقاع بالقاط عمل لعمرة والخروج الى سبقاتها وغيرها قال النووي ان هذا هو المتعين قول بالعمرة الى الحج قال المذهب أيضا اى ادخل العدة مرة على الحج قوله فانه لا يجعل من شئ حرم عليه تقدم يانه قول ولي قصر قال النووي معناه انه بفعله الطواف والسعي والتقصر يصير حلالا وهذا دليل على ان الحلق والتقصر من وجوب الصحيح وقيل استباحة محظور وقال وانما أمره بالتقصر دون الحلق مع ان الحلق أفضل ليعبق له شعر يحلقه في الحج قوله ولا يجعل هو أمر معناه الطلب اى قد صار حلالا فله فعل كل ما كان محظورا عليه في الاحرام ويحتمل أن يكون أمر اى الاباحة لفعل ما كان عليه حراما قبل الاحرام قوله ثم اهل بالحج أى يحرم وقت خروجه الى عرفة ولهذا فى ثم اهل على التراخي فلم يرد انه يهل بالحج عقب احلاله من العمرة قول وليهدى الهدى تمتع قوله فن لم يجز الخ أى لم يجز الهدى بذلك المكان اولى بجذبه او كان يجزى هدبا ولكن يمتنع صاحبه من بيعه أو يبيعه بفلا فينتقل الى الصوم كما هو نص القرآن والمراد بقوله تعالى في الحج أى بعد الاحرام به قال النووي هذا هو الافضل وان صامها قبل الاهل بالحج اجزأه على الصحيح وأما قبل التحلل من العمرة فلا على الصحيح وجوزه النووي وأهل الرأي قوله ثم خب سبأنى الكلام عليه في الطواف وبأى الكلام أيضا على صلاة الركعتين والسعي بين الصفا والمروة ونحر الهدى والافاضة وسوق الهدى وقد استدل بالاحاديث المذكورة على ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان تمتعا وقد تقدم الكلام على ذلك في أول الباب قوله من أهدي فساق الهدى الموصول فاعل قوله فعل اى فعل من أهدي فساق الهدى مثل ما فعل رسول الله صلى

عرفة بعرفة وهذا وجه للشافعية والصحيح انه خلاف الاولى لا مكره وعلى كل حال يستحب فطره للحاج للاتباع كما دل عليه حديث الباب وليقوى على الدعاء وأما حديث أبي داود وضعف بأى استاده مجهولا قال في المجموع قال الجمهور وسواء أضعفه الصوم عن الدعاء أو اعمال الحج أم لا وقال المتولى ان كان ممن لا يضعف بالصوم عن ذلك فالصوم أولى له والا فالفطر انتهى قلت وهذا مضادة للحديث الصحيح والحديث أحق بالاتباع ولا عبرة بآراء القوم في أمثال ذلك وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضا في الصوم وكذا مسلم وأبو داود (عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أتى يوم عرفة حين زالت الشمس) قال سالم وأنا

معه (فصاح عند سر ادق الجحاح) بن يوسف الثقفي عام نزل بابن الزبير بمكة لخاربه سنة ثلاث وسبعين قال البرماوى والحافظ ابن حجر وغيرهما كالكرماني الصرا دق بضم السين الخمية ونعقبه العيني بأنه انما هو الذي يحيط بالخطبة وله باب يدخل منه الى الخمية قال ولا يدهم عليه غالباً الا الملوكة الا كابر انتهى وفي القاموس انه الذي يدفوق حصن البيت والبيت من الكرسف انتهى قلت وهو معرب سر ابرده وما فسره به العيني هو الصحيح وزاد الاسماعيلى أبى هذا يعنى الجحاح وفيه تحقيره ولعله لتقصيره في تهجيل الرواح ونحوه (نخرج) من مرادفه ١٩٦ (وعليه ملحقه معصوفة) مصبوغة بالعصندر والملحقة

لله عليه وآله وسلم وأغرب الكرماني فشرحه على ان فاعل فعل هو ابن عمر راوى الخبر ونصه في رواية أى الوقت بين قوله فعل وبين قوله من أهدى بلفظ باب قال في القمخ وهذا خطأ شنيع وقال أبو الوائد امرئاً بوزن انضرب على هذه الترجمة يعنى قوله من أهدى وساق الهدى وذلك لظنه بأنه اترجمة من البخارى فحكم عليهم بالوهم (وعن القاسم عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفرد الحج رواه الجماعة الا البخارى • وعن مافع عن ابن عمر قال أهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج مفردا رواه أحمد ومسلم ومسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل بالحج مفردا • وعن بكر المزني عن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبي بالحج والعمرة جميعا يقول لبك عمرة وسجامة فق عليه • وعن أنس أيضا قال خرجنا نصرخ بالحج فلما قدمنا مكة أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لبعثتكم عمرة ولعلكن سقت الهدى وقرنت بين الحج والعمرة رواه أحمد • وعن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو بوادى العقيق يقول أنا فى الليلة ان من ربي فقال صلى فى هذا الوادى المبارك وقل عمرة فى حجة رواه أحمد والبخارى وابن ماجه وأبو داود وفى رواية للبخارى وقل عمرة وحجة) قوله أفرد الحج قد تقدم ان رواية الافراد غير منافية لرواية الاقران لان من روى القم عن مافع للزيادة وغاية الامر ان يجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أهل أو لا بالحج مفردا ثم أضاف اليه العمرة وأما قول ابن عمر أهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج مفردا فليس فيه ما يشاق قول من قال ان جمعه صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا أو متعالا لأنه أخبر عن اهلالهم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يخبر عن اهلاله صلى الله عليه وآله وسلم قوله يقول لبك عمرة وسجامة من أدلة القائلين بأن جمعه صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا وقد رواه عن أنس جماعة من التابعين منهم الحسن البصرى وأبو قلابة وجديد بن هلال وجديد بن عبد الرحمن الطويل وقتادة ويحيى بن سعيد الانصارى وثابت البناتى وبكر بن عبد الله المزنى وعبد العزيز بن صهيب وسليمان ويحيى بن أبى اسحق وزيد بن أسلم

الازار الكبير (فقال) أى الجحاح (مالك يا أبا عبد الرحمن) كنية ابن عمر (فقال) له ابن عمر رجل أوج (الرواح ان كنت تريد) أى تصيب (السنة) النبوية (قال) الجحاح (هذه الساعة) وقت الهجرة (قال) ابن عمر (ثم قال) الحج (فانظرنى) من الانظار وهو الملهة (حتى أفيض على رأسى) أى اغتسل لان اغاصصة الماء على الرأس غالبا انما تكون فى الغسل (ثم أخرج فنزل) ابن عمر عن مر كوبه وانظر (حتى خرج الجحاح) فسار فقال له سالم ابن عبد الله وكان مع أبيه ان كنت تريد السنة (النبوية) فاقصر الخطبة وجعل الوقوف وعن مالك فقالوا وجعل الصلاة وغلط ابن عبد البر الرواية الاولى لان أكثر الرواة عن مالك على خلافها ووجهه بان تهجيل الوقوف يستلزم تهجيل الصلاة (فجعل) الجحاح (ينظر الى عبد الله) ابن عمر كأنه يستدعى معرفة ما عنده فيما قاله ابنه سالم هل هو كذا أم لا (فلم أرأى ذلك عبد الله

قال صدق) وموضع الترجمة منه قوله هذه الساعة لانه أشار به الى وقت زوال الشمس عند الهجرة ومصعب وهو وقت الرواح الى الموقف لحديث ابن عمر عند أبي داود قال غدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين صلى الصبح فى صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل غرة وهو منزل الامام الذى ينزل به عرفة حتى اذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهجرا لجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف وحديث الباب قد أخرجه الترمذى فى الحج قال القسطلانى وفى هذا الحديث فوائد جمة تظهر عند التامل لانطيل بها انتهى قلت ومن فوائد القسطلانى للوقوف

بعرفة وأهل العلم يستحبونه وكان ابن عمر يغتسل لوقوفه عشية عرفة وقال الطحاوي فيه حجة لمن أجاز المصفر للمعمر وتعميمه
ابن المنير في الحاشية بأن الحجاج لم يكن يتقى المنكر الأعظم من سلك الدماء وغيره حتى يتقى المعصية وإنما لم ينه ابن عمر لعلمه أنه
لا يصح فيه النهي ولعلمه بأن الناس لا يقتدون بالحجاج انتهى قال في القمح وفيه نظر لأن الاحتجاج انما هو لعدم انكار ابن
عمر في عدم انكاره يتسلك الناس في اعتقاد الجواز انتهى وفيه ان اقامة الحج الى الخلق وان الامير يعمل في الدين يقول أهل
العلم وبصر الى رأيهم وفيه مدخله العلماء السلاطين وأنه لا نقيصة ١٩٧ عليهم في ذلك وفيه فتوى التليذ

بعضهم معاه عند السلطان وغيره
وابتداء العالم بالفتوى قبل ان
يستل عنها وفيه الفهم بالاشارة
والنظر لقول سالم فجعل الحجاج
ينظر الى عبد الله فلما رأى ذلك
قال صدق وفيه طلب العلوق
العلم تشوف الحجاج الى سماع
ما أخبر به سالم من أبيه ابن عمر
ولم ينكر ذلك ابن عمر وفيه تعليم
الناظر السق للفتوة الناس وفيه
احوال المفيدة الخفيفة التحصيل
المصلحة الكبيرة يتخذ ذلك من
مضى ابن عمر الى الحجاج وتعليمه
وفيه الحرص على نشر العلم
لاقتناع الناس به وفيه حجة
الصلاة خلف القاسق وان
التوجه الى المسجد الذي بعرفة
حين تزل الشمس للجمع بين
الظهر والعصر في اقل وقت الظهور
سنة ولا يضرب التأخر بقدر ما يستغل
به المرة من متعلقات الصلاة
كالتغسل ونحوه (وكان
عبد الملك) ابن مروان (قد كتب
الى الحجاج أن لا يخالف ابن
عمر في الحج) اي أحكامه
(عن جبير بن مطعم رضى الله

وعنه بن سليم وأبو قدامة عاصم بن حسين وسويد بن جبر الباهلي قوله خرجنا انصرخ
بالحج فيه حجة للجمهور القائلين انه يستحب رفع الصوت بالتلبية وقد أخرج مالك في
الموطأ وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم من طريق خالد بن السائب
عن أبيه مرفوعا جاني جبريل فأمرني أن أمر أصحابي يرفعون أصواتهم بالاهلال
وروى ابن القاسم عن مالك انه لا يرفع الصوت بالتلبية الا عند المسجد الحرام ومسجد
معي قوله لو استقبلت الخ هو متفق على مثل معناه من حديث جابر وبه استدلال من قال
بان التمتع أفضل أنواع الحج وقد تقدم البص من ذلك قولنا انى اللبلة آت هو جبريل
كأنى القمح قوله فقال صلى في هذا الوادى المبارك هو وادى العتيق وهو بقرب العتيق
بينه وبين المدينة أربعة أميال وروى الزبير بن بكار في أخبار المدينة أن تبعه لما انحدر
في مكان عند رجوعه من المدينة قال هذا عتيق الارض مسمى العتيق قوله وقل عمره في
حجة برفع عمره في أكثر الروايات ونصبها في بعضها باضمار فعل اي جعلتها عمرة وهو دليل
على ان حجة صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا وأبدا من قال ان معناه انه يعتمر في تلك
السنة بعد فراغ حجه وظاهر حديث عمر هذا أن حجة صلى الله عليه وآله وسلم القرآن كان
بأمر من الله فكيف يقول صلى الله عليه وآله وسلم لو استقبلت من أمرى ما استدبرت
لجعلتها عمرة فينظر في هذا فان أجيب بأنه انما قال ذلك تطييبا لخواطر أصحابه فقد تقدم
انه تغير لا يلبق نسبة مثله الى الشارع (وعن مروان بن الحكم قال شهدت عثمان وعليهما
وعثمان ينهى عن المتعة وان يجمع بينهما فلما رأى ذلك على أهل بيته ما يليك بعمره وحجة
وقال ما كنت لادع سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقول أحد رواه البخاري
والنسائي هو عن الصبي بن معبد قال كنت رجلا نصرانيا فأسأت فاهلت بالحج والعمرة
قال فسمعت زيدا بن صوحان وسلمان بن ربيعة وأنا أهل بيته ما قالوا لهذا أضل من بعير
أهله فكأنما جعل على بكلماتهم ما جبل فقد مت على عمر بن الخطاب فاخبرته فاقبل عليه فما
دلاهما وأقبل على فقال هديت لسنة نبيك همد صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد
وابن ماجه والنسائي) الحديث أخرجه ضوؤه أبو داود وسكت عنه هو والمنذرى ورجال

عنه قال أضلت بعير الى اي أضعته أو ذهب هو زادا يصح بن راهويه في مسنده في الجاهلية (فذهبت أطلبه يوم عرفة)
وفى رواية الحميدى في مسنده من طريقه أخرجه أبو نعيم أضلت بعير الى يوم عرفة فخرجت أطلبه بعرفة فعلى هذا فقول يوم
عرفة متعلق بأضلت فان جبريل انما جاء الى عرفة ليطالب بعيره لا ليقف بها (فرايت النبي صلى الله عليه وآله وسلم واقفا بعرفة)
وهذا موضع الترجمة واستدل به على ان الوقوف يكون بعرفة دون غيرها من الاماكن قال جبير (فقلت هذا) اي النبي صلى الله
عليه وآله وسلم (واقفه من الحصى) بضم الحاء وسكون الميم قال في القاموس الحصى الصلبة جمع أحص وبه لقت قرش

وكأنه وجد بده ومن تابعهم لهم سهم في دينهم وأول التجائم لهم سهم وهي الكعبة لان جبرها أبصر عجل الى السواد انه هي
وهذا الاخير رواه ابراهيم الجري في غريب الحديث من طريق عبد العزيز بن عمرو والاول أصح كثر وأشهر وقال ابن اسحق
كانت قریش لا أدري قبل الفيل أو بعده ابتدعت أمر الحس رأيا تفرقوا الوقوف على عرفة والافاضة منهم ما وهم يعرفون
ويقررون انهم امن المشاعر ولحق الا انهم قالوا نحن اهل الحرم والحس والحس اهل الحرم قالوا ولا ينبغي للحس ان يتأقظوا
القط ولا يسلوا السمن وهو - م حرم ١٩٨ ولا بد - لو ايتنا من شعر ولا يستظلموا ان استظلموا الا في بيوت

الادم ما كانوا احراما ثم قالوا لا ينبغي
لاهل الحل ان يأكلوا من طعام
جاؤ به معهم من الحل الى الحرم
اذ جاءوا بجبا أو عمار ولا
يطوفوا بنيت اذا قدموا قول
طوائفهم الا في ثياب الحس رفا
شانه ههنا) يعجب من جسيبر
وانكار منه لما رأى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم واقفا بعرفة
فقال هو من الحس فما باله يقف
بعرفة والحس لا يقفون به الا انهم
لا يصحرجون من الحرم وعند
الحديث عن سفيان وسكان
الشيطان قد استهواهم فقال
لهم انكم ان عظمتم غير حرمكم
انصف الناس بحرمكم فكانوا
لا يخرجون من الحرم وعهد
الامم اعلى وكانوا يقولون نحن
اهل الله لا تخرج من الحرم وكان
سائر الناس يقف بعرفة وذلك
قوله تعالى ثم افيضوا من حيث
يغاص الناس قال المكرمان
وقفة رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بعرفة كانت سنة عشر
وجسبر كان حينئذ مسلما لانه
أسلم يوم الفتح فان كان سواه عن

اسماده رجال الصحيح قوله وان يجمع بينهم ما يحتمل ان تكون الواو عاطفة فيكون ثم هي
عن الفتح والقران معا ويحتمل ان يكون عطفا نداء يربا وهو على ما تقدم ان السلف
كانوا يطلعون على القران عتقا فيكون المراد ان يجمع بينهم ما قرأوا وايضا عالهما في سنة
وحدة بتقديم العمرة على الحج وقد زاد مسلم ان عثمان قال اعلى دعنا عنك فقال على اني
استطيع ان اذهب وقد تقدم في اول الباب ان عثمان قال أجل واسكا كذا خاتمتين قوله
عن لصي هو بضم الصاد المهملة وفتح الموحدة بعده هاتمتية قال في التقرير يصبى
بالنصب غير ابن معبد التغلبي بالثناة والجمعة وكسر اللام ثقة مخضرم نزل الكوفة من
الثانية قوله زيد بن صوحان بضم الصاد المهملة بعده ها واوسا كنة ثم جمعة محففة قوله
فكانا حبل على بكامة حبل يعني انه نقل عليه ما سمعه منهما من ذلك اللفظ الغليظ
قوله حديث السنة نبي لك هو من أدلة القائلين بنقضه بل القران ولا يخفى أنه لا يصلح
للاستدلال به على الافضية لانه لا خلاف ان الثلاثة الاقواع ثابتة من سنته صلى الله
عليه وآله وسلم اما بالقول أو بالفعل ويجوز نسبة بعضها الى السنة لا يدل على انه أفضل
من غيره مع كونها مشتركة في ذلك (وعن مرقاة بن ماله قال سمعت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة قال وقرن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم في حجة الوداع رواه أحمد وعن البراء بن عازب قال لما قدم على من اليمن على
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وجدت فاطمة قد ابدت ثيابا مبيعا وقد
قضت البيت بنضوح فقالت مالك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أمر أصحابه
فخلوا قال قلت لها في أهلت باهلال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فاقبت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لي كيف صنعت قال قلت أهلت باهلال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال فاني قد سقت الهدى وقرنت قال فقال لي انحر من البدن
سبع ما وستين أو ستا وستين وانسك لنفسك ثلاثا وثلاثين أو أربعين وأصلك لي من
كل بدنة منها بضعة رواه أبو داود) حديث سراقفة في اسناده داود بن يزيد الاودى وهو

ضعيف

ذلك انكارا وتجب اخلاعه لم يلقه نزول الآية المذكورة وان كان للاستنهاض عن حكمة المخالفة

عما كانت عليه الحس فلا اشكال ويحتمل ان يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقف بعرفة قبل الهجرة انه هي قال
في الفتح وهذا الاخير هو المعتمد كنه تباع السم على في ظنه انها حجة لوداع أو وقع له اتفاقا وقد روى ابن خزيمة واسحق بن
راهويه في مسنده موصولا من طريق ابن اسحق حدثني عبد الله بن أبي بكر عن عثمان بن أبي سليمان عن عمه نافع بن جبير عن
أبيه قال كانت قریش انما تدفع من المزدلفة ويقولون نحن الحس فلا تخرج من الحرم وقد تركوا عرفة قال فرأيت رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجاهلية يفت مع الناس بعرفة على جبل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فيفت معهم ويدفع اذا دفعوا ولقد يونس بن بكير عن ابن اسحق في المغازي مختصرا وفيه توفيقا من الله له واخرجه اسحق ايضا عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الاسود عن عطاء عن جابر بن مطعم قال اضلت جارا لي في الجاهلية فوجدته بعرفة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واقفا بعرفة مع الناس فلما سألت عرفت ان الله وقفه لذلك انتهى ودل هذا الحديث على ان المراد بالآية الافاضة من عرفة وظاهر سياقها انها الافاضة من مزدلفة وهذا ١٩٩ الحديث أخرجه مسلم والنسائي في

اللمح (عن اسامة بن زيد رضي الله عنه انه سئل عن سير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع حين دفع الى انصرف من عرفات الى المزدلفة وسمى دفعا لا زدهما هم اذا انصرفوا فامدفع بعضهم بعضا (قال) اسامة (كان) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يسير العنق) بفتح العين والنون وهو السير بين الابطاء والاسراع (فأدوا به) بالجر (بفتح الفاء) وسكون الجيم اي متسعا (نهر) بفتح النون وثـ (ديد) الصاد أي سارـ (يرشد يد) بالغ به الغاية قال ابن عبد البر في هذا الحديث كيفية السير في الدفع من عرفة الى المزدلفة لاجل الاستهلال للصلاة لان المغرب لا تصلي الا مع العشاء بالمزدلفة فيجب مع بين المصلتين من الوفا والسكينة عند الزحمة ومن الاسراع عند عدم الزحام وفيه أن السلف كانوا يحرسون على السؤال عن كيفية أحوالهم صلى الله عليه وآله وسلم في جميع حركاته

ضعيف وقد أخرجه نحوه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي عن ابن عباس وسياق في باب فسخ اللمح وحديث البراء أخرجه أيضا النسائي وفي إسناده يونس بن اسحق السبيعي وقد احتج به مسلم وأخرج له جماعة وقال الامام أحمد حديثه فيه زيادة على حديث الناس وقال البيهقي كذا في هذه الرواية وقرنت وليس ذلك في حديث جابر حين وصفت قدوم على واهل له وحديث جابر أصح سنداً وأحسن سياًقة ومع حديث جابر حديث أنس يري دان حديث أنس ذكر فيه قدوم على وذكر اهله وليس فيه قرنت وهو في الصحيحين قوله دخلت العمرة في اللمح قد تقدم انه يدل على أفضلية القران لمصير العمرة جزاً من اللمح أو كالجزة قوله صبيغافعيل ههنا بفتح الفاء اي مصبوغات قوله وقد نضجت بفتح النون والصاد المجهمة والحاء المهملة قوله بضوح بفتح النون وضم الصاد المجهمة بعد الواو حاء مهملة وهي ضرب من الطيب قوله فقالت ههنا كلام محذوف تقديره فانكر عليها ما صبح ثيابها ونضح يثما بالطيب فقالت الخ قوله قد أمر أصحابي لحوا في رواية مسلم فوجدنا طامة عن حلت ولبست ثيابا صبيغافا وكلمت فأنكر ذلك عليها قالت أمرني أبي بهذا قوله واستأوستين هكذا في سنن أبي داود وكان جملة الهدى الذي قدم به على من ألين والذي أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مائة كافي صحيح مسلم وفي لفظ لم يمس قصر ثلاثا وستين بيده ثم أعطى عليا فصر ما خبر قال النووي والترطبي ونقله القاضي عن جميع الروايات هذا هو الصواب لا ما وقع في رواية أبي داود قران بصحة بفتح الـ الموحدة وهي القطعة من اللحم وفي صحيح مسلم ثم أمر من كل بدنة يضمة فجعلت في قدر وطحنت ما كل هو وعلى من لحها وثربا من مرقها واستدل بحديث سراقه والبراء من قال ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا وقد تقدم الكلام على ذلك واستدل بحديث علي على صحة الاحرام معلقا وعلى جواز الاشتراك في الهدى وسياق في الكلام على ذلك

باب ادخال اللمح على العمرة

عن نافع قال اراد ابن عمر اللمح عام حجة الضرورية في عهد ابن الزبير فقبل له ان الناس كانوا يفتونهم قتال فضاف ان يصعدوا فسال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة اذن

وسكونه ليقصدوا به في ذلك انتهى وحديث الباب أخرجه البخاري أيضا في الجهاد والمغازي والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهما انه دفع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة) من عرفات (فسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وراعه زجرا) بفتح الزاي وسكون الجيم صياحا شديدا وضم باللايل فأشار بسوطه اليهم وقال أيها الناس عليكم بالسكينة اي الزموا الرفق وعدم المزاحمة في السير ثم على ذلك بقوله (فان البر) بكسر الموحدة اي الخير (ليس بالابيضاع) بكسر الهمزة وبالضاد المجهمة وأخره عن ماله وهو حل الدابة على اسراعها في السير يقال وضع

البعير وغيره أسرع في سيره وأضعفه ركبه أي أمس البر بالسير السريع ويقال هو سيره نزل الخيل فيبين صلى الله عليه وآله وسلم أن تكليف الأسراع ليس مما يتقرب به ومن هذا أخذ عمر بن عبد العزيز قوله لما خطب بعرفة ليس السابق من سبق بعيره وفرسه ولكن السابق من فقيره وقال المهلب انما هم عن الأسراع ابقاء عليهم لئلا يجفوا بأنفسهم مع بعد المسافة وهذا الحديث من أفراد البخاري (عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما انما تزات ليلته جمع عند المزدلفة فقامت تصلي فصلى ساعة ثم قالت لعبد الله بن ٢٠٠ كيسان (يا بني) مصغرا (هل غاب القمر) قال ابن كيسان (قلت لا

فصلى ساعة ثم قالت) له (هل غاب القمر) قال نعم قالت فارتحلوا بكسر الحاء أمر من الارتحال (فارتحلنا ومضينا حتى رمت الجمرة) الكبرى (ثم رجعت) إلى منزلها (في) (فصلى الصبح في منزلها) وفي أبي داود بسناد صحيح على شرط مسلم عن عائشة رضي الله عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرسل أم سلمة إلى الفهر فمرت قبل الفجر ثم أقافت واستبدل به على أنه يدخل وقت الرمي بنصف ليلة الفجر ووجهه صلى الله عليه وآله وسلم عاتق لرمي به قبل الفجر وهو صالح للجميع ليل ولا ضابط للجمع لئلا تصف ضابطا أنه أقرب إلى الحقيقة مما قبله ولأنه وقت به لدفع من مزدلفة ولأذان الصبح مكا. وقت لرمي كما بعد الفجر ومذهب المالكية والخنفية يحل بطلوع الفجر وقبله لغو حتى لفساد الضعفة والرخصة في الدفع لئلا انما هي في الدفع خوف الزحم والافضل الرمي من طلوع الشمس وفي سنن أبي داود

أصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشهدكم أني قد أوجببت عمرة ثم خرج حتى إذا كان بظاهر اليمامة قال ما شأن الحج والعمرة الا واحد أشهدكم أني قد جعت حجة مع عمرتي واهدي هديا مقلدا اشتراها بقديد وانطلق حتى قدم مكة فطاف بالبيت وبالصفا ولم يزد على ذلك ولم يحل من شيء حرم منه حتى يوم النحر فحلق وغرورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الا قول ثم قال هكذا صنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه) قوله حجة الحرورية هم الخوارج واكتهم حجوا في السنة التي مات فيها يزيد ابن معاوية سنة أربع وستين وذلك قبل ان يقتل ابن الزبير بالخلافة ونزل الطحاج باب الزبير في سنة ثلاث وسبعين وذلك في آخر أيام ابن الزبير فاما ان يحمل على ان الراوي أطلق على الطحاج واتباعه حرورية بل جامع ما بينهم من الخروج على أئمة الحق واما ان يحمل على تعدد القصة وأن الحرورية حجت سنة أخرى والله كنهه يؤيد الاول ما في بعض طرق البخاري من طريق الميث عن نافع بلفظ حين نزل الطحاج بابن الزبير وكذا مسلم من رواية أبي القطان قوله كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية البخاري كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله أشهدكم أني قد أوجببت عمرة يعني من أجل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أهر بعمرة عام الحديبية قال النووي معناه ان صدقت عن البيت وأحصرت فحلت من العمرة كما تحلل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من العمرة وقال عياض يحل ان المراد انه أوجب عمرة كما أوجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم ويحتمل أنه أراد الامر من الإيجاب والاحلال قال الحافظ وهذا هو الاظهر قوله ما شأن الحج والعمرة الا واحد يعني فيما يتعلق بالاحصار والاحلال قوله ولم يزد على ذلك هذا يقتضي انه اكتفى بطواف القدوم عن طواف الاقضية وهو مشكل وسأيت ان شاء الله تعالى الكلام عليه وفي الحديث فوائد منها ما توب له المصنف من جواز ادخال الحج على العمرة واليه ذهب الجمهور لكن بشرط ان يكون الادخال قبل الشرع في طواف العمرة وقبل ان كان قبل مضي أربعة أشواط صحيح وهو قول الخنفية وقيل ولو بعد تمام الطواف وهو قول المالكية ونقل ابن عبد البر أن أبا ثور رشد فذفع

باساد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال لما كان بين عبد المطلب لا ترموا في تيمم الشمس وأخرجه أبو داود والنسائي والطحاوي وابن حبان والترمذي وصححه الترمذي وابن حبان وحسنه الحافظ في الفتح وإذا كان من رخص له منع ان يرمى قبل طلوع الشمس فمن لم يرمه له أولى واحتج الشافعي بحديث أسماء هذا وقد جعوا بين حديث ابن عباس وحديث الباب بحمل الامر في حديث ابن عباس على التدب ويؤيده ما أخرجه الطحاوي من طريق ثعبة مولى ابن عباس رضي الله عنهما قال به في النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم مع أهله وأمرني ان أرمي مع الفجر وقال ابن

المدة والسنة ان لا يرى الا بعد طلوع الشمس كما عمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر لان فاعله مخالف للسنة ومن رماها حنث فلا إعادة عليه اذ لا علم اذ قال لا يجزئ وقال الامام الحافظ الشوكاني الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه رمى ضحى وأخرج أحمد واهل السنن من حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن أغيلة بني عبد المطلب ان يرموا الجمار حتى تطلع الشمس وصححه الترمذي وابن حبان وحدثني ابن حجر في الفتح وهكذا أخرجه الترمذي من حديثه انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ضحفة أهله ان يرموا الجمر حتى تطلع الشمس فدل على ان أول وقت

الرمي من طلوع الشمس لان
في الخبر النص ولا يعارض هذا
ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من
حديث أم سلمة أنها رأت الجمر ثم
رجعت فصلى الصبح لانها
استدات على ذلك بقولها ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أذن للنظر فكان ذلك خاصا
بهن (فقلت لها يا هتاه) أي يا هذه
(ما أراها) بضم الهاء - مزة أي
ما ظن (الا قد ضللتنا) بفتح
المججمة وقت - ديد اللام وسكون
السين أي قد ضللتنا على لوقت
المشروع (فأتى النبي - رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
أذن للنظر) بضم الظاء - المججمة
والهين المهملة ويجوز ان كانها
جمع مطمينة لمراقبة اليهود في
رواية أبي داود اما كذا - نفع هذا
على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وفي رواية ما لا يد
كنازل ذلك مع من هو خير منك
يعني النبي صلى الله عليه وآله
وسلم واستدل بتواتر هذا على عدم
وجوب الميتة بالمزدانة اذ لو كان
واجبا لم يستطعوا بهذا الضعف

ادخل الحج على العمرة قياسا على منع ادخال العمرة على الحج ومنها ان القارن يقتصر
على طواف واحد ومنها ان القارن يهدي وشذ ابن حزم فقال لا هدى على لقارن ومنها
جواز الخلوج الى مكة في الطريق المظنون خوفا اذ روى السلامة قاله ابن عبد البر
ومنها ان العصاة كانوا يستعملون القياس ويحتجون به (وعن جابر انه قال أقبلنا مع هدير
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمحج مفرد وأقبلت عائشة بعمره حتى اذا كنا
بصرف عركت حتى اذا قدمنا مكة طقمنا بالكعبة والصفاء والمروة فأمرنا رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ان يحن - نمان لم يكن معه هدى قال فقلنا اجل ما اذا قال الحل كله
فواقعتنا النساء وطيبنا بالطيب ولبسنا ثيابنا وليس بيننا وبين عرفة الأربع ليال ثم
أولنا يوم التروية ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عائشة فرحدها تبكي
فقال ما شأنك قالت أتى قد دخلت وقد دخل الناس ولم أحل ولم أطه - بالبيت
والناس يذهبون الى الحج الا ان فقال اره - ذا امر كتب الله علي بات آدم فاغتسل - لي
ثم أه - لي بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى اذا ظهرت طافت بالكعبة وبالصفاء والمروة
ثم قال قد دخلت من حجة - لك وعمرتك جميعا فقالت يا رسول الله اني أجد في نفسي اني لم
أطف بالبيت حين حجبت قال فاذهب بها يا عبد الرحمن فاعمرهما من التمتع وذلك ليله
الحصبة متفق عليه قوله بمحج مفرد استدلل به من قال ارجهه صلى الله عليه وآله وسلم
كان مفردا وليس فيه ما يدل على ذلك لان غاية ما فيه انهم أفردوا الحج مع النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وليس فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفرد الحج ولو سلم انه يدل على
ذلك فهو مؤول بما سلف قوله عركت بفتح العين المهملة والراء أي حاضرت يقال عركت
نعلك عروكا كقعدت تقعد قعودا قوله حل ما ذاب ~~كسر~~ الحاء المهملة وتشديد اللام
وحذف التنوين للاضافة وما استهامة أي الحل من أد شئ ذأوه هذا السؤال من
جهة من جوز أنه حل من بعض الاشياء دون بعض قوله الحل كله أي الحل الذي لا يفتي
معه شئ من ممنوعات الاحرام بعد التحلل المأمور به قوله ثم أهلهنا يوم التروية هو اليوم

٢٦ نيل ح كالوقوف بعرفة وهو - ذهب المالكية قال الشيخ خليل
ونذ - يانه وان لم ينزل فالدم أي على الاشهر وهذا صححه الرافعي وصحح النووي وجوبه على غير المعذور كالرعا وأهل سقاية
العباس أو له مال يخاف تلقه بالميت أو مريض يحتاج الى تعهده أو أمر يخاف فوته قال النووي ويحصر - الميت بالمزدانة
بعضها والخطة في النصف الثاني كالوقوف بعرفة نص عليه - في الام وبه قطع جمهور العراقيين وأكثر المطر - ائين وقبل
يشترط معظم الادل كالو حلف لا يفتي بوضع لا بحث الا بمظالم البيل وقال أبو حنيفة بوجوب الميت أيضا قال الشوكاني

الـيل الجوار قد صرح الميت بمزدلفة من فعله صلى الله عليه وآله وسلم الواقع بيانا يحمل القرآن والسنة فأذا ذلك فرضيته وانتهى إلى ذلك ما ثبت من حديث عتبة بن مضر من والحاصل ان الأدلة قد دلت على وجوب الميت بمزدلفة فهو واجب من واجبات الحج وفرض من فرائضه لا سيما صلاة القبر بها وفي حديث عروة بن مضر من شهد صلاتها هذه ووقف بفيدانه لا يتم حج من لم يصل القبر بالمزدلفة انتهى قال في الشرح واختلف السلف في هذه المسئلة فكان بعضهم يقول من مرت بمزدلفة فلم ينزل بها فعليه دم ومن نزل بها ثم دفع منها في أي وقت كان من الليل فلا دم عليه ولو لم يقف مع الامام وقال بجاهد

وتسادة والزهرى والثوري من لم يقف بها فقد ضيع نسكاً عليه دم وهو قول أبي حنيفة وأحمد واحق وأبي ثور وروى عن عطاء وقال الاورزعي لادم عليه مطلقا وانما هو منزل من شاة ينزل به ومن شاة لم ينزل به وروى الطبراني بسند فيه ضعف عن ابن عمر مرفوعا انما جمع منزل لا يلج المسلب وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة إلى ان الوقوف به اركان لا يتم الحج الا به وأشار ابن المنذر إلى ترجيحه ونقله عن عاتمة والتخمي والعجب انهم قالوا من لم يقف بها فإنه الحج يجعل احرامه عمرة واحتج الطحاوي بان اقله لم يذكر الوقوف وانما قال واذا كروا الله عند المشعر الحرام وقد أجمعوا على ان من وقف بها بغير ذكر ان حجه تام فاذا كان الذي ذكره كور في الكتاب ليس من صلب الحج فالوطن الذي يكون الذكر فيه أخرى ان لا يكون فسرنا وقد ارتكب ابن حزم الشطط فزعم ان من لم يصل صلاة لصبح بمزدلفة مع الامام بذوته الحج التزاما لما ألزمه به الطحاوي ولم يعتبر ابن قدامة بخلافته هذه في الاجماع على الاجزاء كما حكاه الطحاوي عليه

النا من ذي الحجة قوله أمر كتبه الله على بنات آدم فاعتدلى الخ هذا الغل قيل هو الغل للاحرام ويحتمل ان يكون الغل من الحيض قوله حتى اذا ظهرت بفتح الهاء وضمها والفتح أفصح قوله من حجك وعمرتك هذا نص صحيح بان عمرتك الم تبطل ولم تخرج منها وان ما وقع في بعض الروايات من قوله ارفضى عمرتك وفي بعضهم ادعى عمرتك متناول قال النووي ان قوله حتى اذا ظهرت طافت بالكعبة والصلاة والمروءة ثم قال قد حلت من حجك وعمرتك يستتبط منه ثلاث مسائل - سنة احداها ان عاتمة كانت قارئة ولم تبطل عمرتها وان الرفض المذكور متناول الثانية ان القارن يكفيه طواف واحد وهو مذهب الشافعي والجمهور وقال أبو حنيفة وطائفة يلزمه طوافان وسعيان الثالثة ان السعي بين الصفا والمروة يشترط وقوعه بعد طواف صحيح وموضع الدلالة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرها ان تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالميت ولم تنسح كالم تطف فلولا يكن السعي متوقفا على تقدم الطواف عليه لما أخرته قال واعلم ان طهر عاتمة هذا المذكور كان يوم السبت وهو يوم النحر في حجة الوداع وكان ابتداء حجة هذا يوم السبت ايضا الثلاث خلون من ذي الحجة سنة احدى عشرة ذكروا أبو محمد بن حزم في كتابه حجة الوداع قوله فاذهب به يا عبد الرحمن الخ فقد تقدم شرح هذا في أول كتاب الحج والحديث ساقه المصنف رحمه الله ههنا لا استدلال به على جواز ادخال الحج على العمرة وقد قدم ما فيه من الخلاف والاشتراط وللعديث فوائد ياتي ذكرها في مواضعها

• (باب من احرام مطلقا أو قال أحرمت بما أحرم به فلان) •

(عن أنس قال قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال بما أهلت يا علي فقال أهلت باهلال كاهلال النبي قال لولا ان نبي الهدى لأهلت متفق عليه ورواه النسائي من حديث جابر وقال فقال له لي بما أهلت قال قلت اللهم اني أهل بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • وعن أبي موسى قال قدمت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو منبج بالبطحاء فقال بما أهلت قال قلت أهلت باهلال كاهلال النبي صلى الله

عليه

كما حكاه الطحاوي

انتهى (عن عاتمة رضى الله عنها قالت نزلنا المزدلفة فاستأذنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم - سورة) بنت زمعة رضى الله عنها (ان تدفع) أي ان تتقدم الى منى (قيل - طعمة الناس) أي زحمتهم لان بعضهم يحطمون بعضهم الزحام (وهكيات) سورة (امرأة بطيئة فاذن لها) صلى الله عليه وآله وسلم (فدفعت) الى منى (قيل - طعمة الناس) وأقنا حتى أصبحنا نحن ثم دفعنا بدفعه) صلى الله عليه وآله وسلم قالت عاتمة (فلان) كون استأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما استأذنت سورة أحب

الحرم من كل شيء (مفروغ به) وأسرده هذا كقول في الحديث الآخر أحب إلى من حر الزم وعنده ابن ماجه عن عبد الرحمن بن القاسم بالفظ وددت إلى كنت استأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما استأذنته - ودة فأصل الصحيح عن فارسي الجيرة قبل ان يأتي الناس الحديث وكانت عائشة - لا تنقبض الامع الامام قال أبو عبد الله الابي الشائع في كلام الاصوامين ان ذكر الحكم عقب الوصف المناسب يشعر بكونه عليه وقول عائشة هذا يدل على انه لا يشعر بكونه عليه لانه لو أشعر بكونه عليه لم ترد ذلك لاختصاصه سود بذلك الوصف الآن يقال ان عائشة - نفقت ٢٠٣ المظا ورأت ان العلة انما هي

الضعف والضعف أعم من ان يكون انقل الجسم أو غيره كما قال أذن اضعة أهله ويحتمل انها قالت ذلك لانها شركت في الوصف لما روى انها قالت سابقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسبقتهم فلما ريت اللهم سبقتي (عن عبد الله بن مسعود) رضى الله عنه انه قدم جمعا) أى المزدلفة من عرفات (فصل في الصلوات) المغرب والعشاء (كل صلاة) منها (وحدوها بأذان واقامة والعشاء بينهما) المراد به الطعام أى انه تعنى بين الصلوتين وقد وقع ذلك مبينا كما في رواية أخرى انه دعا عشائه فتعنى ثم صلى العشاء قال عياض وانما فعل ذلك

ليقبله على انه يغتفر الفصل اليه بينهما (ثم صلى الفجر حين طلع الفجر فأنزل يقول طلع الفجر وقائل يقول ليطلع الفجر ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان هاتين الصلاتين حولتا أى غيرتا (عن وقتها) المعتاد (في هذا المكان) المزدلفة قال لبلقيش فيما قلده عنه صاحب الامع امل هذا مدرج من كلام ابن مسعود وفي

عليه وآله وسلم قال سقت من هدى قلت لا قال فطف بالبيت وبالضوا والمروة ثم حل قال فطفت بالبيت وبالضوا والمروة ثم أتيت امرأة من قومي فمشطتني وغسلت رأسي - فتق عليه وفي لفظ قال كيف قلت - حين أحرم - قال قلت ابينا باهلال كاهل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكره (آخر جاء) قوله في حديث علي لولان مني الهدى لالت قال البخاري زاد محمد بن بكر عن ابن جريج قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يبع أهله يا علي قال بئس أهل به النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فاهدوا مكث حراما كما أنت قوله ثم أتيت امرأة من قومي في رواية البخاري امرأة من قيس والتبادر من هذا الاختلاف انها من قيس عيلان واپس بينهم وبين الاشعرى نسبة وفي رواية من نساء بني قيس قال الحافظ فظهر لي من ذلك ان المراد بقيس أبوه قيس بن سليم والد أبي موسى الاشعري رث المرأة زوج بعض اخوته فقد كان لأبي موسى من الاخوة أبورهم وأبوردة قبل محمد والحديثان يدلان على جواز الاحرام كاحرام شخص يعرفه من أراد ذلك وأما مطلق الاحرام على الاجهام فهو جائز ثم يصرفه المحرم الى ما شاء اكونه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينه عن ذلك والى ذلك ذهب الجمهور وعن المالكية لا يصح الاحرام على الاجهام وهو قول الكوفيين قال ابن المنير وكان مذهب البخاري لانه أشار في صحيحه عند الترجمة لهذين الحديثين الى أن ذلك خاص بذلك الزمن وأما الآن فقد استقرت الاحكام وعرفت مراتب الاحرام فلا يصح ذلك وهذا الخلاف يرجع الى قاعدة أمومية وهي هل يكون خطابه صلى الله عليه وآله وسلم لواحد أو لجماعة مخصوصة في حرم الخطاب اعم للائمة أولا فمن ذهب الى الاول جعل حديث علي وأبي موسى شرعا عاما ولم يقبل دعوى الخصوصية الا بدليل ومن ذهب الى الثاني قال ان هذا الحكم مختص بهما والمظاهر الاول

• (باب التلبية وصفاتها واحكامها) •

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا استوت به راحلته قائما عند مسجد ذي الحليفة أهل فقال اللهم لبیک لبیک لا شریک لابیک ان الحمد والنعمة لك والملائكة لا شریکات وكان عبد الله بن مسعود يقول - ذا لبیک لبیک وسعد بن الخیر یبکی

باب من اذن واقام قال عبد الله هم اصلاتار محولتان قال وحكى البيهقي عن احمد تردد في انه مرفوع أو مدرج ثم جزم البيهقي بانه مدرج وأجاب البرماوى بانه لا تنافي بين الامرين فمرة رفع ومرة وقف (المغرب والعشاء فلا يقدم الناس جمعا) أى المزدلفة (حق يعقوا) من الاعتام أى يدخلوا في العتمة وهو وقت العشاء الاخيرة (وصلاة الفجر هذه الساعة) أى بعد طلوع الصبح قبل ظهوره للعامة (ثم وقف) ابن مسعود رضى الله عنه بمزدلفة أو بالمشعر الحرام (حتى اسقر) اضاء الصبح وانتشر ضوءه (ثم قال لولان أمير المؤمنين) عثمان رضى الله عنه (أفاض الآن) عند الافاق قبل طلوع الشمس (أصاب السنة) التي فعلها رسول الله

صلى الله عليه وآله ولم خلاف لما كانت عليه الجاهلية من الافاضة بعد طلوع الشمس قال عبد الرحمن بن يزيد الراوى عن ابن مسعود (فأدري قوله) أى أقول ابن مسعود لو أن أمير المؤمنين أفاض الخ (كان أسرع أم دفع عثمان رضى الله عنه) أسرع وقال الكرمانى وتبعه البرماوى أن القائل فمأدري الخ هو ابن مسعود نفسه وهو خطأ كما قاله فى الفتح قال ووقع فى رواية جرير بن حازم عن أبي إسحق عند أحد من الزيادة فى هذا الحديث أن نظيره هذا لقول صدر من ابن مسعود عند الدفع من عرفة أيضا وانظروا لما وقعنا بعرفة غابت الشمس فقل لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن كان قد أصاب قال ٢٠٤

والرغبة اليك واعمل متفق عليه وعن جابر قال أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكر التلبية مثل حديث بن عمر قال والناس يزيدون ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئا رواه أحمد وأبو داود ومسلم معناه وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فى تليته أبيتك الله الحق أبيتك رواه أحمد وابن ماجه ونسائي حديث أبي هريرة عنه ابن حبان والحاكم قوله فقال أبيتك قال فى الفتح هو لفظ متفق عنه يسمونه ومن تبعه وقال يونس هو اسم مفرد وألله أعظم انقلابا له تصالها بالضمير كادى وعلى ورد بها قالت يامع المظهر وعن أنس هو منصوب على المصد وأصله الك فتى على التأكد أى الباب بعد الباب وهذه التسمية ليست حقيقة بل هى للتكثير والمبالغة ومعناه اجابة بعد اجابة أو اجابة لازمة وقيل معناه غير ذلك قال ابن عبد البر قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية اجابة دعوة إبراهيم حين أذن فى الناس بالحج وهذا قد أخرجه عبد بن حماد وابن جرير وابن أبي حاتم وأسندهم فى تفاسيرهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة زقادة وغير واحد قال الشافط والاسانيد أنهم قوية وهذا مما ليس للاجتهاد فيه مبرح فبكون له حكم الرفع قوله أن الحد يكسر الهمزة على الاستئناف ونفصها على التعليل قال فى الفتح والكسر أجود عند الجمهور وقال نعلب لأن من كسر جعل معناه أن الحد لك على كل حال ومن فتح قال معناه أبيتك لهذا السبب الخاص ومثله قال ابن رقيق العبد وقال ابن عبد البر معناه ما واحد وتعب وتقل الزخشي أن الشافعى اختار الفتح وأباحينة اختار الكسر قوله والنعمة ذلك المشهور فيه نصب ويجوز الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفا قاله ابن الأنبار وكذلك الملك المشهور فيه نصب ويجوز الرفع قوله وكان عبد الله الخ أخرج بن أبي شعبة من طريق السور بن محزمة قال كانت تلبية عمر فذكر من ل المرفوع وزاد أبيتك مرغبيا ومرغبيا باليك ذا النعماء والفضل الحسن قال الطحاوى بعد أن أخرجه من حديث عمرو بن مسعود وعائشة وجابر وعمرو بن مديكر ب أجمع المسامون جميعا على ذلك غير أن قوما قالوا لا بأس أن يزيد بها من الذكركه تعالى ما أحب وهو قول محمد والنورى والأوزاعى واحتجوا بما فى الباب من حديث أبي هريرة وجابر

فمأدري أقول ابن مسعود أسرع زافاضة عثمان الحديث (فدري يلى) أى ابن مسعود (حتى رى جرة العقب) يوم انصر أى بدأ أرمى لأخذه فى أسباب التحال عن عمرو بنى الله عنه أنه صلى بجمع) أى بالمزدلفة (نصبح نروق) أى نأمر حرام (فقال) المشركين كنوا لا يفيضون) من افاضة أى لا يدعون من المزدلفة إلى معنى (حتى نطلع الشمس) وعند الطبرى من رواية عبيد الله بن موسى عن سليمان حتى يروى الشمس على ثبير (ويقولون أشرف ثبير) وزاد الامعاء على كيا غير قال النورى هو جبل عظيم بالمزدلفة على ديار الذهب الى فى وعين لذهب الى عرفات وأنه المذكور فى صفة الحج والمراد فى مناسك الحج انتهى قال التستلى ومرادهما كرا فى الاما لك انه يستحب المبيت فى ليلة التاسع ذى الحجة فإذا طلعت الشمس وأشرقت على ثبير يهيمون الى عرفات قال صاحب تحصيل المرام فى تاريخ

البلد الحرام وهذا غير متقدم لانه يقتضى أن ثبير المدكور فى صفة الحج بالمزدلفة وانما هو على وبلانار لما ذكره الهب الطبرى فى نرح التسمية بل قال الهب الشيرازى فى كتاب الوصل والمضى فى بيان فضل معنى أن قول النورى محض لاجتماع لغة التواريخ وقال فى الفاموس وثبير الانيرة وثبير الخضر والنصح والزنج والاعرج والاحدب وغيره جبال بظاهر مكة انتهى وسعى برجل من هـ ايل اسمه ثبير فنبهه والمعنى لتطلع عليه لك الشمس وكما تغير أى ذهب من بهما يقال انما بغير اذا أمرع فى العبد وقيل تغير على لحوم الاضاحى أى نهيها (وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

لنا منهم) فافاض حين اسفر قبل طلوع الشمس (ثم افاض) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عمر والمعتقد الاول له طهه على قوله مخالفهم وفي حديث جابر الطويل عندهم سلم فلم يزلوا في ذلك حتى اسفر جدا فدفع (قبل ان تطلع الشمس) ولا بن خزيمة عن ابن عباس فدفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين اسفر كل شيء قبل ان تطلع الشمس وهذا مذهب الشافعي والجمهور وقال مالك في المدونة ولا يفت أحده أي بالمشعر الحرام الى طلوع الفجر والاسفار ولكن يدفع قبل ذلك وإذا أسفر ولیدفع الامام دفع الناس ٢٠٥ وتر كوه واحج له بعض أصحابه بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجعل الصلاة مغلقة

وبالانذار المذكورة وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي ان يزداد على ما علمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس ويجوز الزيادة قال الجمهور وحكي عن ابن عباس عن مالك الكراهة وهو أحد قول الشافعي وقد اختلف في حكم التلبية فقال الشافعي وأحمد أنها سنة وقال ابن أبي هريرة وأحمد وحكام ابن قدامة عن بعض المالكية والخطابي عن مالك وأبي حنيفة واختلف هؤلاء في وجوب الدم لتركها وقال ابن شاس من المالكية وصاحب الهداية أنهم واجبة يقوم مقامها فعل يتعاق بالتحج كالنحو على الطريق وحكي عن ابن عباس البر عن الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية وصاحب الهداية من الشافعية وأهل الظاهر أنهم اركان في الاحرام لا ينعقد بدونها وأخرج ابن سعد عن عطاء بن يسار أنه سمع أبا هريرة عن جده عن ابن عمر وطاوس وعكرمة (وعن السائب بن خالد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا نبي جبريل فأمرني ان أصحبي ان يرفعوا أصواتهم بالاهلال والتلبية رواه الجماعة وصححه الترمذي وفي رواية ان جبريل أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال كن بها جاجا نجاجا والعج التلبية والتج فخر البدن رواه أحمد وعنه خزيمة بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان اذا فرغ من تليته سأل الله عز وجل رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار رواه الشافعي والدارقطني وعن القاسم بن محمد قال كان يستحب للرجل اذا فرغ من تليته ان يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه الدارقطني وعن الفضل بن العباس قال كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جمع الى منى فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة رواه الجماعة وعنه عطاء عن ابن عباس قال رفع اليد ديت انه كان يعمد عن التلبية في العمرة اذا استلم الحجر رواه الترمذي وصححه وعنه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يلبي المعقر حتى يستلم الحجر رواه أبو داود) حديث السائب بن خالد أخرجه أيضا مالك في الاوطا والشافعي عنده وابن حبان والحاكم والبيهقي وصحوه وأخرج نحوه الحاكم عن أبي هريرة من نوحا وأحمد من حديث ابن عباس وأخرج ابن أبي شيبة

وآله وسلم لم يجعل الصلاة مغلقة الا يدفع قبل الشمس فكما بعد دفعه من طلوع الشمس كان أولى وهذا موضع الترجمة (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا) قال في الفتح لم أقف على اسمه بعد طول البحث (يسوق بدنة) زاد مسلم مقلدة والبدنة تقع على الجمل والساقة والبقرة وهي بالابل أشبه وكثيرا استعمالها فيما كان هديا (فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (اركبها) اختلف بذلك الجاهلية في ترك الارتفاع بالساقبة والوصيلة والحمام وأوجب بعضهم ركوب الهذا المعنى عملا بظاهر هذا الامر وحله الجمهور وعلى الارشاد لمصلحة دينوية واستدلوا بانه صلى الله عليه وآله وسلم أهدي ولم يركب ولم يأمر الناس بركوب الهدايا وجزم به الثوري في الرخصة كما صلها في الضحايا ونقل في المجموع عن القفال والمأوردى جواز الركب مطلقا ونقل فيه عن أبي حامد والبنديهي وغيرهما تقييده بالحاجة قال الروياني تجوز به بغير حاجة يحتاج النص وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد وصح وفي شرح مسلم عن عروة بن الزبير ومالك في رواية عنه وأحمد وصح له ركوبه من غير حاجة بحيث لا يضرها ثم قال ودليلنا على عروته وموافقيه رواية جابر عندهم سلم اركبها بالمعروف اذا بلغت اليها حتى تجد ظهرا انتهى يعني لانه مقيد بالمقيد يقضي على المطاق ولانه شيء يخرج عنه فلا يرجع فيه ولو أبيع النفع لغير ضرورة أبيع استجاره ولا يجوز بانفاق والذي رأته في تنقيح المقنع من كتب الحنابلة وعليه الفتوى عندهم وله ركوب الحاجة فقط بلا ضرر ويضمن فنهضوا وهو مذهب الحنفية

أيضا قاله الله طلائى (فقال) الرجل (انما ابدنه) أى هدى (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم له (اركبها فقال انما ابدنه فقال اركبها وبلان) نصب أبدأ على القول المطابق بفعل من معناه محذوف وجوباً أى أركمه الله ويلاهى كلمة فقال لمن وقع في الهلاك أو لمن يستحقه أو هي معنى الهلاك أو مشقة العذاب أو الحزن أو واد في جهنم أو بتر أبوابها أقوال فيصتمل أفعالها على هذا المعنى هذا التأخر المخاطب عن امتثال أمره صلى الله عليه وآله وسلم لقول الراوى (في) المرة (الثالثة) أو (في) المرة (الثانية) قال القرطبي وغير قاله أى ويلا تأديا ٢٠٦ لاجل مراجعته له مع عدم خفاء الحال عليه ويحتمل ان لا يراد

بها وصوبها الاصل الى ويكون
مجرى الى اسان العرب في
المخاطبة من غير قصد لموضع
كما تريت يدك ونحوه وقيل كان
أشرف على هلكته من الجهد وويل
لكنه قال ان وقع في هلكته كما مر
فانتهى أشرفت على الهلاك
فركب فعلى هذا هي اخبار قال في
الفتح استدلاله به في الحديث
على جوارركوب الجدي سواء
كان واجبا أو مستوطعا لكونه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل
صاحب الجدي عن ذلك فدل
على ان الخيكة لا يختلف بذات
وأصرح من هذا ما أخرجه أحمد
من حديث علي أنه سئل هل يركب
الرجل هديه قال لا بأس قد كان
الى صلى الله عليه وآله وسلم لم يمر
بالرجل يشوز فصارهم يركوب
هدهدى هدى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم واسناده صالح وبالحوار
مطلقا قال عروذ بن الزبير ونسبه
ابن المنذر لأحمد وسحق وبه قال
أهل الظاهر وأطلق ابن عبد البر
ركوبه بغير حاجة عن أئمة
الثلاثة غير أحمد وعن أكثر الفقهاء

عن المطالب بن عبد الله بن حنظب قال كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يرفعون أصواتهم حتى في أصواتهم وأخرج الترمذى وابن ماجه والحاكم من حديث
أبي بصير الصديق أفضل الحج العج والتج واستغربه الترمذى وحكى الدارقطنى
الاختلاف فيه وأشار الترمذى الى نحوه من حديث جابر واصله أبو القاسم في
الترغيب والترهيب ورواه مسترول وهو أصح بن أبي فسرورة وروى ابن المقري في
مسند أبي حنيفة عن ابن مسعود نحوه وأخرجه أبو يعلى وحديث خزيمه في اسناده
صالح بن محمد بن أبي زائدة وهو مدنى ضعيف وفيه أيضا إبراهيم بن أبي يحيى ولكنه قد
تابعه عليه عبد الله بن عبيد الله الأموى أخرجه البيهقى والدارقطنى وحديث ابن
عباس الأول في اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وفيه مقال وحديثه الثاني قال
المنذرى أخرجه الترمذى وقال صحيح وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد
تسكلم فيه جماعة من الأئمة انتهى كلام المنذرى وليس في الترمذى الا الحديث الاول
لذى عزاه المصنف وهو الذى بعده حديث واحد ولا يمكنه لما اختلفوا فظلمها جعلها
لمصنف حديثين قوله ان أمر أصحابي الخ استدل به على استحباب رفع الصوت للرجل
التلبية بحيث لا يضر نفسه وبه قال ابن رسلان وخروج بقوله أصحابي النساء فان المرأة
تجهر به ابل فتتصر على السماع نفسها قال الروبانى فازفعت صوتهم المبحر لانه ليس
بمؤخرة على المصحح بل يكون مكرها وكذا قال أبو الطيب وابن الرقعة وذهب داود الى
ان رفع الصوت واجب وهو ظاهر قوله فأمرنى ان أمر أصحابي لاسيما وأفعال الحج
وأقواله ان يحمل واجب هو قول الله تعالى والله على الناس حج البيت وقوله صلى الله
عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قوله حتى روى جرة العقبة فيه دليل على ان التلبية
تستمر الى روى جرة العقبة واليه ذهب الجمهور وقالت طائفة يقطع الحرم التلبية اذا
دخل الحرم وهو مذهب ابن عمر لكن يعاود التلبية اذا خرج من مكة الى عرفة وقالت
طائفة يقطعها اذا راح الى الموقف رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور وباسانيد صحيحة
عن عائشة ومحمد بن أي وقاص وعلى وبه قال مالك وقتيبة بن زوال الشمس يوم عرفة
وهو قول الاوزاعى والليث وعن الحسن البصرى مثله لكن قال اذا صلى الغداة يوم
عرفة واختلف الاولون هل يقطع التلبية مع روى أول حصة أو عند تمام الرى فذهب

وقد صاحب الهداية من الحنفية بالاضطرار الى ذلك وهو المنقول عن الشعبي وقال ابن العربي من مالئ يركب جمهورهم
لضرورة فاذا نزل قال وفي المثل مذهب شمس وهو المنع مطلقا نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه ولكن
ادى نقله الطحاوى وغيره الجواز بقدر الحاجة الا انه قال ومع ذلك يضمن ما نقص منها ومذهب سادس وهو وجوب ذلك نقله
ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر كما بظاهر الامر واختلاف المميزون هل يعمل عليه امتناعه فمنعه مالك وأجازة الجمهور
وهل يعمل عليه غيره أجازة الجمهور أيضا على التمهيد المتقدم ونقل عياض الاجاع على انه لا يجوزها وقال الطحاوى فاذا

احتلب منها شيئا تصدق به فان كاهن تصدق بتمنه وقال ما لا يشرب من ابنته فان شرب لم يغرم انتمى وفي الحديث تكبير القتوى والنسب الى المبادرة الى امتثال الامر وزجر من لم يبادر الى ذلك وتوبخه وجواز مسابقة الاكابر في السفر وان الكبير اذا رأى المصلحة للصغير لا يأنف عن اوشاده اليها واستفط منه المصنف جواز ارتفاع الوقف بوقته وهو موافق للجمهور في الاوقاف العامة واما الخاصة فالوقف على النفس لا يصح عند الشافعية ومن وافقهم (عن ابن عمر رضي الله عنهما) ما قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في حجة ٢٠٧) الوداع بالعمرة الى الحج) تمتع ببلغه القرآن

الكريم وسرف الصحابة أعم من القرآن كما ذكره غيره واحد واذا كان أعم منه احتمل ان يراد به لفرد المسمى بالقرآن في الاصطلاح الحادث وان يراد به الخصوص باسم التمتع في ذلك الاصطلاح لكن يبقى النظر في انه أعم في عرف الصحابة أم لا ففي الصحاح عن سعيد بن المسيب قال اجتمع على وعثمان بعسمة فان كان عثمان ينهى عن المتعة فقال هل ماتريد الى امر فعه له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تنهى عنه فقال عثمان دعامة فقال اني لا أستطيع ان أدعك فلما رأى على ذلك أهل بيته اجتمعوا فهذا بين انه صلى الله عليه وآله وسلم لم كان قاروا بشيء ايضا ان الجمع بينهما تمتع قال عثمان كان ينهى عن المتعة ونهى عن اظهار مخالفة تقرير المانة له صلى الله عليه وآله وسلم وانه لم ينسخ فقرت وانما تكو مخالفة اذا كانت المتعة التي تنهى عنها عثمان فدل على الامرين اللذين عيناها وتضمن اتفاقا على وعثمان على

جمهورهم الى الاول والى الثاني أحد وبعض أصحاب الشافعي ويدل لهم ما روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال أفقت مع النبي صلى الله عليه وسلم من عرفات فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة ويكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة قال ابن خزيمة هذا حديث صحيح مفسرا لما بهم في الروايات الاخرى وان المراد حتى رمى جرة العقبة اى أتم رميها انتمى والامر كما قال ابن خزيمة فان هذه زيادة مقبولة خارجة من مخرج صحيح غير منافية لما يزيد وقبولها متفق عليه كما نشر في الاصول قوله حتى يستلم الحجر ظاهر انه يلبي في حال دخوله المسجد وبعد رؤية البيت وفي حال مشيه حتى يشرع في الاستلام ويستغنى منه الاوقات التي فيها دعاء مخصوص وقد ذهب الى ما دل عليه الحديث من ترك التلبية عند الشروع في الاستلام أبو حنيفة والشافعي في الجديد وقال في القديم يلبي ولاكنه يخفض صوته وهو قول ابن عباس وأحمد

• (باب ما جاء في فسح الحج الى العمرة) •

(عن جابر قال أهلكنا بالحج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قدم من مكة أمرنا ان نحل ونجعلها عمرة فكبر ذلك علينا ووضاقت به صدورنا فقال يا أيها الناس ألا لو قلولا الهدى معي فعلت كما فعلتم قال فاحلنا حتى وطئنا الله امر فعلنا كما يفعل الخلال حتى اذا كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج متفق عليه وفي رواية أهلنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالحج خالصا لا يحاطه شيء من مكة لاربع ليال خلون من دى الحجة فطعننا وسعدنا ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال لولا هدى لحلت ثم قام سرافقه بن مالك فقال يا رسول الله أرايت متعتنا هذه لعامنا هذه أم لا فقلت نعم فقال بلى هي لا بد رواه البخاري وأبو داود وسلم معناه وعن أبي سعيد قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نمرخ بالحج صراخا فلما قدم من مكة أمرنا ان نحلها عمره الامن ساق الهدى فلما كان يوم التروية ورجعنا الى منى أهلنا بالحج رواه أحمد ومسلم وعن أسماء بنت أبي بكر قالت خرجنا محرمين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله

ان القرآن من مسمى التمتع وحده فيجب حل قول ابن عمر تمتع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على التمتع الذي سمع به قرانا ولم يكن عنده ما يخالف ذلك اللفظ فكيف وقد وجد عنه ما يفيد ما قلنا وهو ما في صحيح مسلم عن ابن عمر انه قرن الحج مع العمرة وطاف لهما طوافا واحدا ثم قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فظهر ان مراده باللفظ المتعة في هذا الحديث الفردي المسمى بالقرآن (وأهدى) صلى الله عليه وآله وسلم أى تقرب الى الله تعالى بما هو مألوف عندهم من سوقى شئ من النعم الى الحرم ليذبح ويفرق على مساكينه تعظيما له (فساق معه الهدى) وكان أربعة وسبعين بدنة (من ذى الحليانة) سيقات أهل

المدينة قال المذهب أراد المصنف ان يعرف ان السنة في الهدى ان يساق من الحل الى الحرم فان اشترى من الحرم خرج به اذا
 مع الى عرفة وهو قول مالك قال فان لم يفعل فعليه البدل وهو قول الليث وقال الجمهور ان وقف به بعرفة فحسن والا فلا بد
 عليه وقال أبو حنيفة ليس سنة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما ساق الهدى من الحل لانهم ~~كانه~~ كان خارج الحرم
 وهذا كله في الاصل فاما البقرة فتدفع عن ذلك والغنم أضغف ومن ثم قال مالك لا يساق الا من عرفة أو ما قريب منها لانها
 تضغف عن قطع طويل المسافة (وبدأ ٢٠٨ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأهل) أي لبي (بالعمرة ثم

أهل) أي (بالحج) فداستشكل
 هنا قوله بأهل بالعمرة ثم أهل
 بالحج لان جميع الاحاديث
 الكثرة في هذا الباب دللت على
 انه بدئ بالحج ثم أدخل عليه
 العمرة وهذا لعكس وأجيب
 عنه بان المراد به صورة الاهلال
 أي ما أدخل العمرة على الحج
 أي بما فاقه قال لبيك بالعمرة وحجة
 معارضة ما طابق حديث أنس
 لكن قد أنكر ابن عمر ذلك على
 أنس فيصير محل ان يحمل انكار
 ابن عمر عليه لكونه أطلق انه صلى
 الله عليه وآله وسلم جمع بينهما
 في سنة واحدة وهو يؤيد هذا
 التأويل قوله في نفس الحديث
 (فتدفع اناس) في آخر الامر
 (مع لبي صلى الله عليه وآله وسلم
 مرة الى الحج) لانه
 معلوم ان كثر من ساق الهدى
 أكثر من أحرم وأولا بالحج
 من الذين وانما فاضوا الى العمرة
 آخر اقصاء وامتنع من (فكان
 من الناس من أهدي فاساق)
 زاد في بعض الاصول معه
 (الهدى) من ذي الحليفة

وسلم من كان معه هدى فليقيم على احرامه ومن لم يكن معه هدى فليحل فلم يكن معي
 هدى فخالف وكان مع الزبير هدى فلم يحل رواه مسلم وابن ماجه وسلم في رواية قد منا
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (لم يهين بالحج) قوله وجعلنا مكة بظهر ابي جعلناها
 وراه أظهرنا وذلك عند ارادتهم الذهاب الى منى قوله لا يجزأ طه ثوبه في منى من العمرة ولا
 القرآن ولا غيرهما قوله من ذى الحليفة بكسر الحاء على الافصح قوله رأيت منتهنا هذه
 أي أخبرني عن فخذنا الحج الى عمرتنا هذه التي غنتها فمنا في الجاهل والطيب واللبس قوله
 لعامنا هذه أي مخصوصة به لا تجوز في غيره أم لا بد أي جميع الاعصار وقد استدلل به هذه
 الاحاديث وما يأتي بعدها بما ذكره المصنف من قال انه يجوز فسحق الحج الى العمرة
 لكل أحد وبه قال أحد وطائفة من أهل الظاهر وقال مالك وأبو حنيفة والثنا في
 قال النووي وجهور العلماء من السلف والخلف ان فسحق الحج الى العمرة هو مختص
 بالصلاة في تلك السنة لا يجوز بعدها قالوا وانما أمرنا به في تلك السنة لزيادة
 ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج واستدلوا بحديث أبي ذر
 وحديث الحرث بن بلال عن أبيه وسبايان ويأتي الجواب عنهم قالوا ومعنى قوله لا بد
 جواز الاعتقاد في أشهر الحج أو القرآن فهم اجازان الى يوم القيامة وأما فسحق الحج الى
 العمرة فمختص بتلك السنة وقد عارض الجمهور للفسق ما احتج به المانعون بأحاديث
 كثيرة عن أربعة عشر من الصحابة قد ذكر المصنف في هذا الباب منها أحاديث عشرة
 منهم وهـ م جابر وسراقة بن مالك وأبو سعيد وأسماء وعائشة وابن عباس وأنس وابن
 عمر والريـع بن برة والبراء أربعة لم يذكر أحاديثهم وهم حفصة وعلي وفاطمة بنت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو موسى قال في الهدى وروى ذلك عن هؤلاء
 الصحابة بنحو ما تقدم من كبار التابعين حتى صار من قولهم لا يرفع الشك ويوجب اليقين
 ولا يمكن أحد أن ينكره أو يقول لا يقع وهو مذهب أهل بيت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ومذهب حبر الأمة وبجره ابن عباس وأصحابه ومذهب أبي موسى الأشعري
 ومذهب امام أهل السنة والحديث أحمد بن حنبل وأهل الحديث معه ومذهب عبد الله
 ابن الحسن العنبري قاضي البصرة ومذهب أهل الظاهر انتهى واعلم ان هذه الاحاديث
 قاضية بجواز الفسخ وقول أبي ذر لا يصلح الاحتجاج به على انها مختصة بتلك السنة

وبذلك

النسب الى سوق الهدى من المواقيت ومن الاماكن

البيدة قال في الفتح وهي من السنن التي أغفلها كثير من الناس انتهى (ومنهم من لم يمد فلما قدم النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم مكة قال للناس) في رواية عن عائشة رضي الله عنها فتضى انه صلى الله عليه وآله وسلم لم قال لهم ذلك
 بعد ان أهلوا بذى الحليفة ~~كان~~ الذي تدل عليه الاحاديث في الصحابين وغيرهما من رواية عائشة وجابر وغيرهما انه انما
 قال لهم ذلك في منى سفرهم ودفعهم من مكة وهم يسرف كافي حديث عائشة أو بعد طوافه كافي حديث جابر وبحقل

تكرار الامر بذلك في الموضعين وان العزيمة كانت آخر احين امرهم بفسخ الحج الى العمرة (من كان منكم أهدي فانه لا يجل شيء حرم منه) أي من أفعاله (حتى يقضى حجه) أن كان حاجا فان كان معقرا فكذلك في الرواية الاخرى ومن أحرمت به مرة واحدة فلا يجل حتى ينصره فيه (ومن لم يكن منكم أهدي فليطوف بالبيت وما عفا والمروة وليقصر) من شعر رأسه وانما لم يقل ولا يحلق وان كان أفضل ليبقى له شعر يحلقه في الحج فان الحلق في تحلل الحج أفضل منه في تحلل العمرة قال النووي معناه انه بفعل الطواف والسعي ٢٠٩ والتقصير به مرحلا لا وهـ ذاد دليل على ان الحلق أو التقصير بذلك وهو الصحيح وقيل استباحة محظور (وليجل) أمر معناه الخبر أي صار حلالا فلا فعل كل ما كان محظورا عليه في الاحرام ويحتمل ان يكون أمراء الى الاباحة كقوله تعالى واذا لم تأمر فاصطادوا والمراد فسخ الحج عمرة وانما هما حتى يحل منها وينحل ما كان عليه حراما قبل الاحرام (ثم ليل بالحج) أي يحرم في وقت خروجه الى عرفات لانه يجل عقب التحلل من العمرة ولذا قال ثم ليل فبعد بتم المقتضية للتراخي والمهلة (فن لم يجد هديا) في ذلك المكان ويحقق ذلك بان يعدم وجوده أو ثمنه أو يجده ثم لا يمكن احتاج اليه لاهم من ذلك أو زاد على ثمن المثل أو كان صاحبه لا يريد به فينتقل الى الصوم كما هو نص القرآن (فليصم ثلاثة أيام في الحج) أي بعد الاحرام به والاولى تقديمها قبل يوم عرفة لان الاولى فطره فينبذ ان يحرم المتمتع العاجز عن الدم قبل سادس ذي الحجة

وبذلك الركب وغاية ما فيه انه قول صحابي فيما هو مسرح للاجتهاد فلا يكون حجة على أحد على فرض انه لم يعارضه غيره فكيف اذا عارضه رأي غيره من الصحابة كابن عباس فانه أخرجه عنه مسلم انه كان يقول لا يطوف بالبيت حاج الا حل وأخرج عبد الرزاق انه قال من جامعهم لا بالحج فان الطواف بالبيت يصير الى عمرة ثانيا أم أبي فتبيل له ان الناس يشكرون ذلك عليك فقال هي سنة نبيهم وان رغبوا وكليهم وسى فانه كان يشق بجواز الفسخ في ثلاثة عشر كما في صحيح البخاري على ان قول أبي ذر معارض بصريح السنة كما تقدم في جوابه صلى الله عليه وآله وسلم اسرافة بقوله لا بد من أسأله عن متهم تلك بخصوص ما شير اليها بقوله متعنا هذه فليس في المقام متمسك بيد المانعين بعنده ريجل انصبه في قوله هذه السنة المتواترة وأما حديث الحارث بن بلال عن أبيه فسيأتي انه غير صالح للفسخ على فرض انفراد فكهيف اذا وقع معارضه الاحاديث أربعة عشر صحابيا كلها صحيحة وقد أبعد من قال انها من وخسة لان دعوى النسخ تحتاج الى نصوص صحيحة متأخرة عن هذه النصوص وأما مجرد الدعوى فأمرا لا يجوز عنه أحد وأما ما رواه البيهقي عن عمرانه قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أحل لنا المتعة ثم حرمها علينا فقال ابن القيم ان هذا الحديث لا سند له ولا متن أصح منه فما لا تقوم به حجة عنه أهل الحديث وأما متنه فان المراد بالمتعة به متعة النساء ثم استدل على ان المراد بذلك باجماع الامة على ان متعة الحج غير محرمة وبقول عمر لو حجبت لتمتع كما ذكره الاثر في سننه بقول عمر لما سئل هل نهى عن متعة الحج فقال لا أبعد كتاب الله أخرجه عنه مع عبد الرزاق وبه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم يل لا بد فانه قطع لتوهم ورود النسخ عليها واستدل على النسخ بما أخرجه أبو داود ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى عمر بن الخطاب فشهد عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي قبض فيه ينهى عن العمرة قبل الحج وهو من رواية سعيد بن المسيب عن الرجل المذكور وهو لم يسمع من عمر وقال أبو سليمان الخطابي في اسناده هذا الحديث قال وقد اعقر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل موته وجوز ذلك اجماع أهل العلم ولم يذكروا فيه خلافا انتهى اذا تقرر ذلك هذا علمت ان هذه السنة عامة لجميع الامة وسبب في آخر هذا الباب بقية متمسكات الطائفتين وقد اختلف هل الفسخ على

٢٧ نيل ح ويمتنع تقديم الصوم على الاحرام كذا في القسطلاني قال في السيل للشوكاني والمراد انها صام في أيام الحج أو مع أعمال الحج انتهى (وسبعة اذا رجع الى أهله) يلبس أو يمكن توطن به كما لا يجوز صومه في توجهه الى أهله لانه تقديم للعبادة البدنية على وقتها فيندب تتابع الثلاثة والسبعة وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الحج (عن المسور) بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو (ابن مخزومة) بفتح الميم وسكون انهاء الحجة وفتح الراء أمه عاتكة أخت عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري وكان مولده بعد الهجرة بسنتين وقدم المدينة

بعد الفتح سنة ثلاث ابن مسكين قال البغوي حفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحاديث وحدثه عنه صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة على بنت أبي جهل في العيدين وغيرهما ووقع في بعض طرقة عند مسلم سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما محتمل وهذا يدل على أنه ولد قبل الهجرة لأنهم سموا بأحقوا على أنه ولد بعد هجرة وقد أول بعضهم أن قوله محتمل من الحلم بالكسر لأن الحلم بالضم يريد أنه كان عاقلا ضابطا لما يتعمده وفيه بعد وتوفي في حصار ابن الزبير الأول أصابه حجر من حجارة المنجنيق وهو صلى الله عليه وآله وسلم مات يوم أثنين ٢١٠ بنى يزيد بن معاوية سنة أربع وستين لاف سنة ثلاث وسبعين

لأن ذلك الحصار كان من الجحاح
وفيه قتل ابن الزبير ولم يبق المسور
إلى هذا الزمان (ومروان) ابن
الحكم بن أبي العاص القرشي
الأموي ابن عم عثمان رضي الله
عنه وكان به في خلافته ولا بعد
الهجرة بسنتين وقيل بأربع
وقال ابن أبي داود كان في الفتح
عمرًا وفي حجة لوداعه كن
لا دري أجمع من النبي صلى الله
عليه وآله وسلم - يأثم لأقال
في الإصابة ولم يؤمن جزم بعصيته
فمكأنه لم يكن حينئذ معزًا مؤمن
بعد الفتح أخرج أبوه إلى الطائف
وهو - - فلم يثبت له أزيد من
الرؤية وأرسل عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وقرنه البخاري
بالمسور بن مخزومة في روايته عن
الزهري عنهما في قصة الحديبية
وفي بعض طرقه عنده أنه ما رواها
ذلك عن بعض العصابة وفي
أكثرها أرو - - لا الحديث وولي
مروان الخلافة سنة أربع
وستين ومات في رمضان سنة
خمس وله ثلاث وأحدى وستون
سنة قال في التقريب ولم تمت

جهة الوجوب أو الجواز. فل بعض الى انه واجب قال ابن القيم في الهدى بعد ان ذكر
حديث البراء الا آوى وغضبه صلى الله عليه وآله ولم يلم اليه فاعلموا ما أمرهم به من الفسخ
ونحن نشهد الله علينا اننا لو أصررنا بحج رأينا فرفضنا عليه فاضحه الى عمرة تناديان غضب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانبا على امره فوالله ما نسخ هذا في حياته ولا بعده ولا
مع حرف واحد يعارضه ولا خص به أصحابه دون من بعدهم بل أجرى الله على اسان
سرافة ان سأل هل ذلك مختص بهم فأجاب بان ذلك كثر لا بد الا بد فاندري ما يقدم على
هذه الاسايت وهذا الامر المؤكد لذي غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على
بن خافه انتهى والظاهر ان الوجوب رأى ابن عباس اقول فيما تقدم ان الطواف
بالبيت يصبه الى عمرة شاء أم أبى (وعن الاسود عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ولا نرى الا انه الحج فلما قدمنا طوفنا بالبيت وأمر النبي صلى الله عليه وآله
وسلم من لم يكن ساق لهدى ان يجعل خلع من لم يكن ساق ونسأله لم يسقن قالان قالت
عائشة فخصت فلم أطف بالبيت وذكرت قصته متفق عليه وعن ابن عباس قال كانوا يرون
العمر في أشهر الحج من أجرا غمورى الارض ويجعلون الحرم صفرو يقولون ادا بر الدبر
وعفا الاثر وانسلخ صدر حنت لعمره لمن اعتمر تقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصحابه
صبيحة رابعة مهلين بالحج فامرهم ان يجعلوا عمرة وما ظم ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله
اي الحل قال حل كله متفق عليه وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه
عمرة - فمعتابهم ما لم يكن عندهم هدى فليصل احل كله فان العمرة قد دخلت في الحج الى
يوم القيامة رواه أحمد ومسلم وبود ووالساق وعنه ايضا انه سئل عن متعة الحج
فقال أهل المهاجرون والانصار وأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع
وأهل مكة فلما قدمنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أجعلوا أهلا لكم بالحج
عمرة الا من قلدا الهدى وطفنا بالبيت وبالصفا والمروة وآتيناهم ولبينا الشيا وبقال
من قلدا الهدى فانه لا يجعل له حتى يافع الهدى يحمله ثم أمرنا عتبة لتروية أن نزل بالحج
واذا فرغنا من المناسك جئنا طفنا بالبيت وبالصفا والمروة فقدمت جئنا وعائنا الهدى كما

له صحبة وقال الحافظ صفي الدين الساعدي في الخلاصة لا يصح له سماع روى عن عثمان وعلى وعنه قال
ابن عبد الملك وسهل بن سعد أكبر منه في صحيح البخاري استولى على مصر والشام ومات بدمشق سنة خمس وستين (قالا) أي
المسور ومروان (خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة) زمن الحديبية (في بضع عشرة مائة من أصحابه) والبضع
بكسر الباء وقد فتح ما بين الثلاث إلى التسع (حتى إذا كانوا بذى الحليفة) ميقات أهل المدينة المشهور (فقد النبي صلى الله
عليه وآله وسلم الهدى) ظاهره البراءة بالتقليد (وأخبره) وعند الدارقطني أنه صلى الله عليه وآله وسلم ساق يوم الحديبية

ابنه عبد الملك وسهل بن سعداً كبر منه في صحيح البخاري استولى على مصر والشام ومات بدمشق سنة خمس وستين (قالا) أي
المسور ومروان (خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة زمن الحديبية (في بضع عشرة مائة من أصحابه) والبضع
بكسر الباء وقد فتح ما بين الثلاث إلى التسع (حتى إذا كانوا بذي الحليفة) ميقات أهل المدينة المشهور (فأذن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم الهدي) ظاهره البراءة بالتمليد (وأخبره) وعند الدار فطى الله صلى الله عليه وآله وسلم ساق يوم الحديبية

سبعة بن بقة عن سبعة من رجل (وأحرم بالعمرة) ويؤخذ منه ان السنة لم يرد القس ان يشعروا بقلبه عند الاحرام من الميقات وهل الافضل تقديم الاشعار أو التقليد قال في الروضة صح في الاول خبر في صحيح مسلم وصح في الثاني من فعل ابن عمر وهو المنصوص وزاد في المجموع ان الماوردي حكى الاول عن أصحابنا كلهم ولم يذكر فيه خلافا في هذا الحديث مشروعية الاشعار فائدة الاعلام بانها صادرة بالاتباعها من يحتاج الى ذلك وحتى لو اختلفت بغيرها تميزت أو ضلت عرفت أو عطلت عرفها المساكين بالعلامة فاعلموا ما في ذلك من تعظيم شعار الشريعة

وحدثنا غير عليه وأبعد من منع من الاشعار واعتل باحتمال انه كان مشروعا قبل النهي عن المثلة قال النسخ لا يصار اليه بالاحتمال بل وقع الاشعار في حجة الوداع وذلك بعد النهي عن المثلة بزمان قاله في الفتح (عن عائشة رضي الله عنها انه بلغها ان ابن عباس رضي الله عنهما يقول من أهدى هديا أي بعث الى مكة (حرم عليه ما يحرم على الحاج) من محظورات الاحرام (حتى ينصرف هديه نقات عائشة ليس كما قال ابن عباس) آتت قلت قلنا هدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدي) فيه رفع مجاز ان تكون آرادت انهم افتلت بأمرها ثم قلنا هارول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه) الشريقتين (ثم بعث بها) أي بالبدن الى مكة (مع أبي) أبي بكر صديق رضي الله عنه لما حج بالناس سنة تسع قال ابن التين آرادت عائشة بذلك علما بجميع النصرة (فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيء) أحله الله حتى شجر الهدى) وقد

قال تعالى فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم الى امصاركم رواه البخاري) تقول ولا ترى الا انه الحج في اقظ لمسلم ولا نذكر الا الحج وظاهر هذا ان عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا محرمين بالحج وقد تقدم قولها فقام من أهل العمرة ومنهم أهل الحج والعمرة ومنهم أهل الحج فيحتمل انما ذكر ما كانوا يعتادونه من ترك الاعتقاد في أشهر الحج فخرجوا لا يعرفون الا الحج ثم بين لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجوه الاحرام وجوز لهم الاعتقاد في أشهر الحج قوله ونساؤه لم يسقن أي الهدى قوله وذكر قصتها وهي كما في البخاري وغيره فلما كانت ليلة الحصة قامت يا رسول الله يرجع الناس بحجة وعمره وأرجع أنا بحجة قال وما طفت ايامي قدمها مكة قلت لا قال فاذهبي مع أخيك الى التعميم فاهلي بعمرة ثم موعدا كذا وكذا فقامت حنفية ما أراني الا حاسنتهم قال عسرا حلقا وأما طفت يوم النحر قالت قلت بل قال لا بأس اني قالت عائشة فلقيني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مصعد من مكة وأنا منبطة عليها أو أقمصعدة وهو منبط منها قوله من أجبر الفجور هذامن أبا طيهاهم المستندة الى غير أصل كسائر أخواتي ما أقول ويجعلون الحرم صفر قال في الفتح كذا هو في جميع الاصول من الصحاح قال النووي كان ينبغي أن يكتب بالالف والسين على تقدير ذنوها لا بد من قراءته منه وباللغة مصروف بلا خلاف يعني والمنتهى وفي اللغة الربعية كتابة المنصوب بغير الف لا يلزم من كتابته بغير الف أن لا يصرف فيقرأ بالالف وسبعة غيره عياض الى نفي الخلاف فيه لكن في الحكم كان أبو عبيدة لا يصرفه فتبيل لا يمنع الصرف حتى يجمع عاتان فاهما قال المعرفة والساعة وفصره المظفرى بأن مراد بالاعادة لزمان والازمنة ساعات والساعات مؤنثة انتهى وانما جعلوا الحرم صفر لما كانوا عليه من النسي في الجاهلية فكانوا يسهون الحرم صفرا ويحلقونه ويؤخرون تحريم الحرم ثلاثين الى عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم في ما يعتادون من المقابلة والغارة والنهب فضللهم الله عز وجل في ذلك فقال انما النسي زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا واغولاه اذ أبرأ الدبر بفتح الدال المهملة والموحدة أي ما كان يحصل بظهور الابل من الجل عليها ومشقة السفر فانه كان يبرأ عند انصرافهم من الحج قوله وعفا الاثر أي اندرس أثر الابل وغيرها في يبرأ ويحتمل أثر الدبر المذكور وهو هذه الاقفاط تقرأ

وافق ابن عباس جماعة منهم ابن عمر وقيس بن سعد وعلي وعمر والنخعي وعطاء بن سيار وآخرون قالوا من أرسل الهدى وأقام حرم عليه ما يحرم على الحرم وقال ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وآخرون لا يصير بذلك محرما الى ذلك صارتهاء الامصار ووجه الاولين ما رواه الطحاوي وغيره من طريق عبد الملك بن جابر عن أبيه قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتدقيقه من جيبه حتى أخرجه من رجله وقال اني أمرت يدي التي بعثت بها ان تغسل اليوم وتشعر على مكان كذا فلبست قبضي ونسيت فلم أكن أخرج قبضي من رأبي لكن قال في الفتح وهذا الوجه فيه انه عفا اسناده انتهى قال الشوكاني

في السبل وحديث ابن جابر أخرجه عنه أحمد من طريق يقيز وزجالة رجال الصحيح وأخرجه أيضا البزار ويخالفه ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة ويمكن الجمع بعدد القصة ويؤيد ذلك ما أخرجه الترمذي من حديث جابر أنهم كانوا إذا كانوا حاضرين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة بعث الهدي فمن شاء أحرم ومن شاء ترك وقد كان ابن عمر وابن عباس يهتنان بالهدي ويحسبان عيسى عليه السلام كان عيسى عليه السلام في هذاجيعة القنهاء واحتجبت عائشة بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٢١٢ وما روي في ذلك يجب أن يسهل إليه وأهل ابن عباس يرجع عنه

اتهي وقد ذهب سعيد بن المسيب إلى أنه لا يجتنب شيئا مما يجتنبه الحرم إلا الجماع ليلة جمع وسننه صحيح وجاء عن الزهري ما يدل على أن الأمر استقر على خلاف ما قال ابن عباس قال لما بلغ أناس قول عائشة أخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس وذهب جماعة من الفقهاء إلى أن من أراد أن لا يمارى بمجرد تنليده الهدي محرما حكمه ابن المنذر عن الثوري وأحمد وأما ما قال وقال أصحاب الرأي من ساق الهدي وأم البيت ثم قلد وجب عليه الأحرار وقال الجمهور لا يصير بتليده الهدي محرما ولا يجب عليه شيء قال في الفتح وحاصل اعتراض عائشة على ابن عباس أنه ذهب إلى ما أفق به قياس التولية في أمر الهدي على المباينة له فينت عائشة أنه هذا القياس لا اعتداله في مقابلته هذه السنة الطاهرة وفي الحديث من النوائد تناول الشيء الكبير بنفسه وإن كان لمن يكفيه إذا كان عاجز به ولا سيما ما كان من إقامة

ساكنة الرأى لا رادة الصحيح ووجه تعليل جواز الاعتقاد بأنه لا خلاف مع كونه ليس من أشهر الحج أنهم لما جعلوا الحرم صفرا وكانوا لا يستقرون في بلادهم في الغالب ويبرأ دبر بلهم إلا عند ذلك لاخه الحقه بأشهر الحج على طريق التسمية وجهه ما أول أشهر الاعتقاد منهم الحرم الذي هو في الأصل صفرا والعمرة عندهم في غير أشهر الحج قوله قال حل كله أي الحل الذي يجوز به كل محظورات الأحرار حتى لو طاف للفساق قوله هذه عمرة استتمت مناسكها هذا من مقولات من قال أن حجته صلى الله عليه وآله وسلم كان تمتعا وتأوله من ذهب إلى خلافه بأنه أراد به من تمتع من أصحابه كما يقول الرجل الرئيس في قومه فلما كذا أو لم يباشر ذلك وقد تقدم الكلام على حجته صلى الله عليه وآله وسلم قوله فان العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة قيل معناه سقط فعلها بالدخول في الحج وهو على قول من لا يرى العمرة واجبة وأما من يرى أنها واجبة فقال النووي قل أصحابنا وغيرهم فيه تنبيه أن أحدهما معناه دخالت أفعال العمرة في أفعال الحج إذا جمع بينهما ما بالقرآن والثاني معناه لا بأس بالعمرة في أشهر الحج قال الترمذي هذا قال الشافعي وأحمد وأما ما في هذه الأحاديث من أدلة القائلين بالفسخ وقد تقدم البحث في ذلك (وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بات بذي الحليفة حتى أصبح ثم أهل بحج وعمره وأهل الناس به ما فلما قدمنا أمر الناس فخلوا حتى كان يوم التروية أهلوا بالحج قال ونحضرنا نبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع بديان يده يماط وذهب بالمدينة كبشين أحمرين رواه أحمد والبخاري وأبو داود وعن ابن عمر قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة واجمه به مهيأ بالحج فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شاء أن يحلها عمرة الا من كان معه الهدي قالوا يا رسول الله أيروح أحدنا إلى منى وذكره بن بطر ما قال نعم وسطعت النجوم رواه أحمد) حديث ابن عمر هذا قال في جميع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح وهو في الصحيح باختصار وهو من أحاديث النسخ التي قال ابن القيم كلها صحاح وهو أحد الأحاديث التي قال أحمد بن حنبل أن عنده في النسخ أحد عشر حديثا ما قوله بات بذي الحليفة حتى أصبح فيه استصحاب المبيت بمقار الأحرار قوله وأهل الناس به ما فيه استصحاب أن تكون تلبية الناس به تلبية كبرى تقوم ولفظ أبي داود

الشرائع وأما رواية في عقب بعض العلماء على بعض ورثة الاجتهاد بالنص وإن الأصل في أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم التأني به حتى تثبت التصرفية وهذا الحديث أخرجه البخاري في الوكالة ومسلم وإنه أتى في الحج (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) في رواية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (هدي غنما) أي بئس إلى مكة مرة وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الحج (وفي رواية عنها أنه صلى الله عليه وآله وسلم قلد الغنم وأقام في أهل حلالا) وفي رواية عنها كنت أقتل قلائدا أقسم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فبعت بها أي إلى مكة ثم عكث أي

بالمدينة حلالا وقد احتج الشافعي به فذاعلى ان الغنم تقلدونه قال أحمد والجهنم خلاف لما ثبت وأبي حنيفة حيث منعاه لأنها تضعف عن التقليد قال عياض المعروف من مقتضى الرواية أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يهذى البسبب لقوله في بعض الروايات قلدوا شعروني بعضهم الم يحرم عليه شيء حتى نحر الهدى لان ذلك انما يكون في البدن وانما لغنم في رواية الاسود هذه ولا تفرد به انزات على حذف مضاف أى من صوف الغنم كما قال في الاخرى من عهن والعهن الصوف لكن جاء في بعض روايات حديث الاسود هذا كأنقلد الشاة وهذا يرفع التاويل انتهى ٢١٣

الباب ظاهرة في تقليد الغنم
اقتضى وقال المنذرى والاعلال
بتفرد الاسود عن عائشة ليس
بمسألة لانه نقصة حافظ لا يضره
التفرد وقد وقع الاتفاق على
انهم لا تشعرا ضدها ولانها شعار
لا يظهر فيها ثمرة شعرها
وصوفها فتقلد بما لا يضر عنها
كالحيوط المقتولة ونحوها قال
ابن المنذر انكر مالك وأصحاب
الرأى تقليدها زاد غيره وكانهم
لم يسمعوا الحديث ولم يجدلهم
حجة الاقول بعضهم انها تضعف
عن التقليد وهي حجة ضعيفة
(وفي رواية عنها قالت قتلت
لهدى النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) القلائد قبل ان يحرم)
ولفظ الهدى شامل للغنم وغيرها
فالغنم فرد من افراد ما يهدى وقد
ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم
أهدى الابل وأهدى البقر فن
ادعى اختصاص الابل بالتقليد
فعليه البيان (وفي رواية قتلت
قلائدها) أى البسبب والهدايا
وفي رواية انهم اقتلت تلك القلائد
وزاد مسلم فاصح فينا حلالا

ثم أهل الناس به ما قوله فخلوا أى أمر من فسخ الحج الى العمرة ممن كان معه أن يحل من
عمرة قوله يوم التروية هو اليوم الثامن من ذى الحجة كما تقدم قوله قياما فيه استحباب
نحر الابل قائمة قوله وذبح بالمدينة كبشين فيه مشروعية الاضحية وسيأتي الكلام عليها
ان شاء الله تعالى ويأتى ان شاء الله تعالى تفسير الاملح قوله وذكره بقطر منيا فيه إشارة
الى قرب العهد بوطء النساء وقبه دليل على جواز استعمال الكلام في المبالغة قوله
وسطعت الجحامر في رواية لابن أبي شيبة عن أسماء بنت أبي بكر ما انظمته جحام مع رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم حجاجا جحاما هامة فخللنا الاحلال كله حتى سطعت الجحامر
بين الرجال والنساء والمراد انهم نبحروا والجحور نوع من أنواع الطيب (وعن الربيع
ابن سبرة عن أبيه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى اذا كان بعسفان
قال له سراق بن مالك المدبلي يا رسول الله اض لنا قضاء قوم كأنما ولدوا اليوم فقال
ان الله عز وجل قد أدخل عليكم في حجكم عمرة فادأدتم في تطوف بالبيت وبين الصفا
والمروة قد حل الامن كان معه هدى رواه أبو داود وعنه البراء بن عازب قال خرج رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قال فاحرمنا بالحج فلما قدمنا مكة قال اجعلوا حجكم
عمرة قال فقال الناس يا رسول الله قد أحرمنا بالحج كيف فجعها عمرة قال انظروا ما أمركم
به فافعلوا وردوا عليه البول غضب ثم انطلق حتى دخل على عائشة وهو غضبان فرأت
الغضب في وجهه فقالت من أغضبك أعصبه الله قال وملى لا أعصب وأما امر بالامر ولا
أتبع رواه أحمد وابن ماجه الحديث الاقل سكت عنه أبو داود ورجال رجال الصحيح
والمنذرى والحديث الثاني أخرجه أيضا أبو يعلى ورجال رجاله الصحيح كما قال في مجمع
الزوائد وهو من الاحاديث في الفسخ التي صححها أحمد وابن القيم قوله به سفان قرية بين
مكة والمدينة على نحو مرحلتين من مكة قال في المطايب مكة وسفان أربع برد قوله
أقضى لنا قضاء قوم كأنما ولدوا اليوم أى أعلناء علم قوم كأنما وجدوا الآن وفي رواية
لابن داود كأنما وفدوا اليوم أى كأنما وردوا عليك الآن قوله الامن كان معه هدى
بمعنى فانه لا يحل حتى يبلغ الهدى محله قوله فغضب استدله من قال بوجوب الفسخ
لان الامر لو كان أمرا مندوبا لكان المأمور بخير بين فعله وتركه ولما كان يغضب رسول الله

بأى ما يأتى الحلال من أهله (من عهن) أى صوف وأى صوف أو أكثر ما يكون مصبوغا يكون أبلغ في العلامة (كان عندي) وفيه رد على
من قال تسكره فلائد من الاوبار واختار ان يكون من نبات الارض وهو منقول عن ربيعة ومالك قال ابن التين لعنه أراد
انه الاولى مع القول بجواز كونهم امن الصوف وتقلد ابن فرحون في مناسكه عن ابن عبد السلام انه قال والمذهب ان ما تنبت
الارض مستحب على غيره وقال ابن حبيب يقاتلها بما شاء (عن علي بن رضى الله عنه قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(وسلم) ان أقصد بجلال البدن التي نحررت ويجلدها) وفي هذا الحديث وأمناله استحباب تجليل البقرة والتصدق بدلائل الجبل

ونقل عباس عن العلماء ان التجليل يكون بعد الاشعار اثلاثا يسلط بالدم وان نشق الجلال عن الاسعة ان كانت قيمتها قليلة فان كانت نفيسة لم تشق قال صاحب الكواكب وفيه انه لا يجوز بيع الجلال ولا جلود الهدايا والفضايا كما هو ظاهر الحديث اذا الامر حقيقة في الوجوب انتهى وتعبه في الامع فقال فيه نظر فذلك مسيئة فعل لا لفظ امر انتهى وهذا الحديث أخرجه في الحج أيضا وكذا مسلم وابن ماجه قال في الفتح وفي هذه الاحاديث احتجاب التقليد والاشعار وغير ذلك يعني التجليل والتصدق بالجلال وذلك يقتضي ان ٢١٤ اظهار التقرب بالهدى أفضل من اخفائه والمقرر ان اخفاء العمل

الصالح غير الفرض أفضل من اظهاره فاما ان يقال ان أفعال الحج مبنية على الظهور كالاحرام والطواف والوقوف فكان الاشعار والتقليد والتجليل كذلك فيخص الحج من عموم الاخفاء واما ان يقال لا يلزم من التقليد والاشعار والتجليل اظهار العمل الصالح لان الذي يمدح يمكنه ان يمتنع من يقلدها ويشعرها ويجلها ولا يقول انها لقان فيحصل سنة التقليد وغيره مع كتمان العمل وأبعد من استدلال ذلك على ان العمل اذا شرع فيه صار فرضا واما ان يقال ان التقليد جعل عملا لكونه ساهيا حتى لا يطمع صاحبها في الرجوع فيها (عن عائشة رضي الله عنها) قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) سنة عشر من الهجرة (الحسب من ذي القعدة) ومعنى ذلك لانهم كانوا يتعدون فيه عن القتال وقواها خمس بتعين يقتضي أن تكون حالتها بعد انقضاء الشهر ولو فاتت

صلى الله عليه وآله وسلم عند مخالفتها لانه لا يقض الا انتفاء الحرمة من حرمان الدين لا مجرد مخالفة ما أرشد اليه على جهة الذنب ولا شيء وقد قالوا له قد أحرمتنا بالحج كيف نجاهلها هم نفيها قال لهم انظروا ما أمركم به فافعلوا فان ظاهر هذا ان ذلك أمر حتم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كان أمره ذلك لبيان الافضل أو لقصد الترخيص لهم بين لهم بعد هذه المراجعة ان ما أمرتكم به هو الافضل أو قال لهم اني أردت الترخيص لكم والتخفيف عنكم (وعن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن الحرث بن بلال عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما خصه أم للناس عامة قال بل لنا خاصة رواء الخصة اذا قرئ في وهو بلال بن الحرث المزني وعن سليم بن الاسود ان أباه كان يقول فيمن حج ثم فسخها بعمره لم يكن ذلك الا للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواء أبو داود وسلم والشافعي وابن ماجه عن ابراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر قال كانت المنعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاصة قال أحمد بن حنبل حديث بلال بن الحرث عندي ليس يثبت ولا أقول به ولا يعرف هذا الرجل يعني الحرث بن بلال وهل رأيت لوعرف الحرث بن بلال الا أن احدهم رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرون ما يرون من الفسخ أين يقع الحرث بن بلال منهم وقال في رواية أبي داود ليس يصح حديث في أن الفسخ كان لهم خاصة وهذا أبو موسى الأشعري يفتي به في خلافة أبي بكر وشطرا من خلافة عمر قات وبنيهم لما قاله قوله في حديث جابر بل هي ثابتة وحديث أبي ذر موقوف وقد خالفه أبو موسى وابن عباس وغيرهما) أما حديث بلال بن الحرث ففيه ما نقله المصنف عن أحمد وقال المذري ان الحرث يشبه الجهول وقال الحافظ الحرث بن بلال من ثقات التابعين وقال ابن القيم نحن نثبت بالله ان حديث بلال بن الحرث هذا لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو غلط عليه قال ثم كيف يكون هذا ثابتا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابن عباس يثنى بخلافه ويأخر عليه طول عمره بمنهم من الخاص والعام وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يتوافروا ولا يقول له رجل واحد منهم هذا كان مختصا باليس لغيرنا انتهى وقد روى عن عثمان مذهب قول أبي ذر في اختصاص ذلك بالصحاب والمكتمل حاجبها مخالفان

قبله اذ ان بقيت (الزري) يضم النون أي لا تظن (الالحج) أي حين خروجهم من المدينة أو لم يقع للمروى في نفوسهم الا ذلك لانهم كانوا لا يعرفون العمرة في أشهر الحج (فلما دنونا) قربنا (من مكة) أي يسرف كما جاء عنها وأبعد طوائفهم بالبيت وسعيهم كافي رواية جابر ويحتمل تكريره الامر بذلك مرتين في الموضوعين وان العزيمة كانت آخر احين أمرهم بتمنح الحج الى العمرة (أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت وسعى بين المنارة والرؤ أن يحل) أي يصير حلالا بأن يتنعم (تقدم) هذا الحديث (وفي هذه الرواية زيادة) وهي قالت عائشة (فدخل)

تسبب الله مفعول (عليه يوم النحر) بلحم بقر فقلت ما هذا قال نحر رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم عن أزواجه) عبر في الترجمة بلفظ الذبح وفي الحديث بلفظ النحر إشارة إلى رواية سليمان بن بلال بلفظ فقلت ما هذا فقيل ذبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أزواجه ونحر البقر جازع عند العلماء ليكن الذبح مستحب لقوله تعالى إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة واستفهام عائشة عن اللحم لما دخل به عليها استدلاله بالمؤلف لقوله بغير أمر من لأنه لو كان الذبح بغيرها لم يخرج إلى الاستفهام لكن ذلك ليس دافعا لاحتمال أن يكون تقدم علمه بذلك فيكون وقع استئذانهم في ذلك ٢١٥ لكن لما أدخل اللحم عليها احتمل أن يكون هو الذي وقع الاستئذان فيه وان يكون غير ذلك فاستفهمت عنه لذلك قاله في الفتح وقال النووي هذا محمول على أنه استأذنتهم لأن التضحية من الغير لا تجوز إلا بإذنه وقال البرماوي وكان البخاري على أن الأصل عدم الاستئذان قال ابن بطال أخذ بظاهر هذا الحديث جماعة فأجازوا الاشتراك في الهدى والأضحية ولا جهة فيه لأنه يحتمل أن يكون عن كل واحدة بقرة وأما رواية يونس عن الزهري عن مرة عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم نحر عن أزواجه بقرة واحدة فقد قال الاسماعيلي تفرد يونس بذلك وخالفه غيره انتهى قال في الفتح ورواية يونس أخرجهما اللذان وأبو داود وغيرهما ويونس ثقة حافظ وقد تابعه معمر عند النسائي أيضا واقتضاه أصرح من لفظ يونس قال ما ذبح عن آل محمد في حجة الوداع الأبقرة والنسائي عن أبي هريرة قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

للمرور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن ذلك لا يلزم بعض الرأي وقد جعل ما قاله على محامل أحدها أنه ما أراد اختصاص وجوب ذلك بالصحابة وهو قول ابن تيمية حفيد المصنف لا بمجرد الجواز والاستصحاب فهو للامة إلى يوم القيامة وثانيها أنه ليس لاحد بعد الصحابة أن يتدنى بها قارنا أو مقردا بلا هدى يحتاج معه إلى الفسخ ولكن فرض عليه أن يفعل ما أمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو التمتع لمن لم يبق الهدى والقران لمن ساقه وليس لاحدهم أن يحرم بحجة مفردة ثم يفسحها ويجمعها متعة وإنما ذلك خاص بالصحابة وهذا هو المحملان بما رخص المانعون كلامهما عليه من أن المراد أن الجواز يختص بالصحابة إذا لم يكن الثاني منهم ما مراد أنهم وها راجحان عليه وأقل الأحوال أن يكونا معا ويؤيد ذلك معارضة الأحاديث الصحيحة وأما ما في صحيح مسلم عن أبي ذر من أن المتعة في الحج كانت لهم خاصة فبرده إجماع المسلمين على جوازها إلى يوم القيامة فان أراد ذلك متعة الفسخ ففيه ثلاث الاحتمالات ومن جملة ما احتج به المانعون من الفسخ أن مثل ما قاله عثمان وأبو ذر لا يقال بالرأي ويجب أن هذا من موطن الاجتهاد وبما للرأي فيه مدخل على أنه قد ثبت في الصحيحين عن عمران بن حصين أنه قال تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينزل القرآن فقال رجل برأيه ما شاء فهو ذات صريح من عمران أن المتع من التمتع بالعمرة إلى الحج من بعض الصحابة إنما هو من محض الرأي فكما أن المنع من التمتع على العموم من قبيل الرأي كذلك دعوى اختصاص التمتع بالمتع من الفسخ بجماعة مخصوصة ومن جملة ما تمسك به المانعون من الفسخ حديث عائشة المتقدم حيث قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع فنامن أهل بعرة ومنامن أهل حج حتى قدمنا مكة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحرمت بعرة ولم يهد فليصل ومن أحرمت بعرة وأهدى فلا يصل حتى يضره يديه ومن أهل حج فليتم حجه وهو هذا لفظ مسلم وظاهره أنه لم يأمر من حج مفردا بالفسخ بل أمره بأتمام حجه وأجيب عن ذلك بأن هذا الحديث غلط فيه عبد الملك بن شعيب وأبو شعيب وأبو جده الألب أو شيخه ع قبل فان الحديث رواه مالك ومعمر والناس عن الزهري عنها ويثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر من لم يكن معه هدى إذا طاف وسعى أن يحل وقد خالف عبد الملك جماعة

عن اعتمر من نسائه في حجة الوداع بقرة فنهتن صحبه الحماكم وهو شاهد قوي لرواية الزهري وأما ما رواه عمار الذهبي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت ذبح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم جئنا بقرة بقرة أخرجه النسائي أيضا فهو شاهد مخالف لما تقدم وقد رواه البخاري في الاضاحي ومسلم أيضا من طريق ابن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نسائه بالبقرة ولم يذكر ما رواه عمار الذهبي وأخرجه مسلم أيضا من طريق عبد العزيز الماجشون عن عبد الرحمن لكن بلفظ أهدى بدل ضحى والظاهر أن التصرف من الرواية لأنه ثبت في الحديث ذكر

النهر فحمله بعضهم على الاضحية فان رواية أبي هريرة - سر يهتفي في ان ذلك كان عن امر من نساؤه فقويت رواية من زواه بلقظ
أهدى وتبين انه هدى التمتع فليس فيه حجة لما لا في قوله لانها باعني أهل منى وتبين توجيه الاستدلال به على جواز الاشتراك
في الهدى والاضحية واسم تدل به على ان الانسان قد يلهقه من على غيره ما عمله غيره بغير أمره ولا علمه وفيه جواز الاكل من
الهدى والاضحية (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان ينحر) هديه (في المنحر يعني منحر رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) وفي كاهها منحر فليس في ٢١٦ تخصيص ابن عمر بمنحره صلى الله عليه وآله وسلم دلالة على انه من

المناسك لكنه كان شديدا الاتباع
للسنة نعم في منحره صلى الله عليه
وآله وسلم فضيلة على غيره قال
ابن التين منحر النبي صلى الله
عليه وآله ولم عند الجرة الاولى
التي تلي المسج - داتهي وه - ذا
الحديث أخرجه مسلم من حديث
جابر وانظره نحرته ههنا ومنى
كاهها منحر فأنحروا في رملكم
وهذا ظهروا ان منحره صلى الله
عليه وآله وسلم لم يذلل المكان وقوع
عن اتفاق لا شيء يتعلق به ذلك
ولكن كان ابن عمر شديدا اتباع
وعن عطاء كان ابن عمر لا ينحر
الا - في - وحكي ابن بطال قول
مالك في النحر يعني للبحاج والنحر
بكرة للمعتمر وطال في تقرير
ذلك وترجيحه ولا خلاف
في الجواز وان اختلف في الاصل
(وعنه) أي - عن ابن عمر
(رضي الله عنه انه رأى ربه - لا)
لم بسم (قد أتانا حديثه) أي بركها
حال كونه (ينحرها) يعني (قال)
ابن عمر (ابعتها) أي أثرها حال
كونها (قياما) مصدرا بمعنى
قائمة أي معذولة اليسرى رواه

من الحفاظ فرووه على خلاف ما رواه قال في الهدى بعد ان ساق الروايات المخالفة
لرواية عبد الملك فان كان محفوظا يعني حديث عبد الملك فيتميز ان يكون قبل الامر
بالاحلال وجعله عمرة ويكون ه - ذا - امر اذا قد طرأ على الامر بالاغنام كما طرأ على
التضجير بين الافراد والتمتع والقران ويتعين ه - ذا ولا بد اذا كان ه - ذا فاما هذا الامر
النسخ والامر بالنسخ ناسخ الاذن في الافراد فهذا محال قطعا فانه بعد ان أمرهم بالحل
لم يأمرهم بنقيضه والبقاء على الاسرام الاول وهذا باطل قطعا فيتميز ان كان محفوظا
ان يكون قبل الامر بهم بالنسخ لا يجوز غير هذا البتة انتهى ومن منكراتهم ما في
الفاظ لم من حديث عائشة انها قالت فاما من أهل بعمره فحل وأما من أهل بجمع أو جمع
بين الحج والعمرة فلم يحل حتى كان يوم النحر وأجيب بأن ه - ذا من حديث أبي الاسود
عن عروضة عنها وقد أنكره عليه الحفاظ قال أحمد بن حنبل بعد ان ساقه ايش في ه - ذا
الحديث من العجب ه - ذا خطأ فثبت له الزهري عن عروضة عن عائشة بخلافه قال نعم
وهنا من عروضة وقد أنكره ابن حزم وأنكره - ديت يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن
عائشة بنحوه عن - د - لم وقال لا خفاء في ~~ه - ذا~~ حديث أبي الاسود وهنه وبطلانه
والعجب كيف جاز على من رواه قال وأسلم الوجوه للمدنيين المذكورين عن عائشة ان
يخرج روايتهم ما على ان المراد بقولها ان الذين أهلوا بجمع أو بجمع وعمرة لم يحلوا انما اعنت
بذلك من كن معه الهدى لان الزهري قد خالفه ما هو وأحفظ منه - د - وكذلك خالفه ما
غيره ممن له مزيد اختصاص به عائشة ثم ان حديثهما موقوفان غير مندين لانهما انما
ذكرا عنهما فعل من فعل ما ذكرت دون ان تذكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم
ان لا يحلوا ولا حجة في أحد دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل هو ص ما ذكره وقد صح أمر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لا هدى معه بالنسخ فتبادى المأمورون بذلك ولم يحلوا
لكانوا عصاة لله وقد أعادهم الله من ذلك وبراهم منه قال فثبت يقينا ان حديث
أبي الاسود ويحيى انما عني فيه من كان معه هدى وهكذا جاءت الاحاديث الصحاح بأنه
صلى الله عليه وآله وسلم أمر من معه الهدى بان يجمع بين الحج والعمرة ثم لا يحل - د - في يحل
منها جميعا ومن جملة ما تنسبه المانعون من النسخ انه اذا اختلفت العصابة ومن
به - د - م في جواز النسخ فالاحتياط يقتضي المنع منه صيانة للعبادة وأجيب بأن

أبو داود باسناد صحيح على شرط مسلم وقيل معنى ابعثها أقمها (متقدمة) نصب على الحال من الاحوال الاحتياط
المتداخلة أو المترادفة (سنة محمد صلى الله عليه وآله وسلم) وقول الصحابي من السنة كذا امر فروع عند الشيخين لا احتجاجهما
بهذا الحديث في صحيحهما وأخرجه أيضا مسلم وأبو داود والنسائي في الحج (عن علي رضي الله عنه قال أمرني النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ان أقوم على البدن) وكانت مائة وفي حديث جابر الطويل عنده لم انه صلى الله عليه وآله وسلم نحر منها
الانار - تين بدنة ثم أعطى عليا قنبرا مغبرا وأنكره في هديه (ولا أعطى عليا شيئا) أجرة (جزائرا) بكسر الجيم اسم للفعل

يعنى عمل الجزاء وجوزا من التبرع بها وهو اسم للسوايق فان سمعت الرواية بالضم جازان يكون المراد ان لا يعطى من بعض
الجزور اجرة للجزائر ثم يجوز اعطاؤه منها صدقة اذا كان فقيرا واستوفى أجره كاملة وهذا موضع الترجمة لكن اطلاق الشارع
ذلك قد يفهم منه منع الصدقة لتلايق معاجة في الاجرة لاجل ما يأخذ منه فيرجع الى المعاوضة قال القرطبي ولم يرخص
في اعطاء الجزائر من اجره الا الحسن البصرى وعبد الله بن عبيد بن عمير واستدل به على منع بيع الجاه فنيه دليل على ان
جلود الهدي وجعل لاله الاتباع اعطى على اللعم واعطاهم احكمه وقد ٢١٧ اتفقوا على ان لجها لا يساع

فكذلك الجلود والجلال واجازة
الاوزاى وأحمدوا حتى وأبو
ثور وهو وجهه عند الشافعية
قالوا ويصرف ثمنه مصرف
الاضحية وأخرج أحمد عن قتادة
ابن النعمان مرفوعا لا يبيعوا
الاضاحى والهدي وتصدقوا
وكلاوا واستمتعوا بجلودها
ولا يبيعوا وان أطمعتم من
لحومها فكلوا ان شئتم والحديث
أخرجه البخارى أيضا فى الوكالة
ومسلم وأبو داود فى الحج وابن
ماجه فى الاضاحى (عن جابر بن
عبد الله) الانصارى (رضى الله
عنهما) قال كلانا كل من لحوم
بشئنا فوق ثلاث منى) باضافة
ثلاث الى منى أى الايام الثلاثة
التي يقام بها - منى وهى الايام
المعدودات (فرخص لنا النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فقال
كلوا وتزودوا كما كنا وتزودنا)
وهذا الحديث ناسخ للنهي
الوارد فى حديث على عند مسلم
ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم نهانا ان ناكل من لحوم
ذلك بعد ثلاث وغيره وهو من

الاحتياط انما يشترع اذا لم يتبين السنة فاذا ثبت فالا احتياط هو اتبعها وترك ما خالفها
فان الاحتياط نوعان احتياط للخروج من خلاف العلماء واحتياط للخروج من خلاف
السنة ولا يخفى رجحان الثانى على الاول قال فى الهدي وأيضا فان الاحتياط ممتنع فان
للناس فى الفسخ ثلاثة أقوال على ثلاثة أنواع أحدها انه محرم الثانى انه واجب وهو
قول جماعة من السلف والخلف الثالث انه مستحب فليس الاحتياط بالخروج من
خلاف من حرمة أولى الاحتياط من الخروج من خلاف من أوجبه وإذا نهى
الاحتياط بالخروج من الخلاف تعين الاحتياط بالخروج من خلاف السنة انتهى
ومن مفسكناهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بالفسخ ليبين لهم جواز العمرة
فى أشهر الحج لخالفته الجاهلية وأوجب بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد اعتمر قبل
لثلاث عمر فى أشهر الحج كما سلف وبان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد بين لهم جواز
المعاصرة عند الميقات فقال من شاء أن يهل بعمره فليهل بالحديث فى العيصين ففعلوا
جوازها بهذا القول قبل الامر بالفسخ ولو سلم ان الامر بالفسخ لتلك اللة لكان أفضل
لاجلها فيحصل المطلوب لان ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم فى المماسة لخالفه أهل الشرك
مشروع الى يوم القيامة ولا سيما وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ان عمرة الفسخ لا بد
كما تقدم وقد أطال ابن القيم فى الهدي الكلام على الفسخ ورجح وجوبه وبين بطول
ما احتج به الممانعون منه فمن أحب الوقوف على جميع ذبول هذه المسئلة فليراجعها وإذا
كان الموقع فى مثل هذا المضيق هو افراد الحج فالخاتم المتخري لديه الواقف عند مشتمات
الشريعة يبقى له ان يجده من الابداء متعة آو قرأ فاعلمها ومظنة لباس الى
مالا لباس به فان وقع فى ذلك فالسنة أحق بالاتباع واذا جاءه من الله بطل منه مقل

• (أبواب ما يجتنبه المحرم وما يحل له) •

• (باب ما يجتنبه من اللباس) •

(عن ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يلبس المحرم قال لا يلبس
المحرم القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوباً من دونه ولا زعفران ولا
الخنزير الا أن لا يجد نعلين فليقطعهما حتى يكون أسفل من الكعبين رواه الجماعة وفى

٢٨ نيل ع نسخ السنة بالسنة قال فى الفتح وهو من الحكم المتفق على نسخه
انتهى وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الاضاحى والنسائى فى الحج (عن ابن عمر رضى الله عنهما) قال حلق رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم رأسه (فى حجة) أى حجة الوداع وهذا طرف من حديث طويل رواه مسلم من حديث نافع ان ابن عمر أراد
الحج عام نزل الحجاج بابن الزبير الحديث وفيه ولم يحل من شئ حتى كان يوم القصر فحرق حلق وقبه دليل على ان الحلق نكس
لاستباحة محظور لادعاء لخالقه بالرجعة والدعاء فواب والثواب انما يكون على العباد ان لا على المباحات ولنفسه أيضاً على

الثقة - غير اذا المباحات لانه فاضل قاله ابن المنير ولا يهمل الحج والعمرة بدونه كسائر أركانهم ما الا ان لا يشعر برأسه فيتخلل
 منها بدونه والحق أفضل للرجال والنقل بان لحاق نسك قول الجمهور والرواية ضعيفة عن الشافعي انه استباحة مخطورة وحكي
 أيضا عن عطاء وأبي يوسف ورواية عن أحمد وعن بعض المالكية (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى
 الله عليه وآله (وسلم) قال في حجة لوداع أو في الحديبية أو في الموضع برجماء بين الاحاديث اللهم ارحم المعلقين قالوا) أي
 الصحابة قال في الفتح لم أقف في شيء ٢١٨ الطرق على الذين تولوا السؤال في ذلك بعد البعث الشديد انتهى

وفي رواية ابن سعد في الطبقات
 في غزوة الحديبية ان عثمان
 واما تاديه المذاق قصر اول
 يحصل في عام الحديبية قال الخلال
 ابن البلخي في حقه - ان يكرهنا
 هما المذاق قالوا (ولم يصرين)
 أي قل وارحم المقصرين (يارسول
 الله قال) صلى الله عليه وآله
 وسلم (لهم ارحم المعلقين قالوا)
 قل (و) ارحم (المقصرين)
 يارسول الله (قالوا) ارحم
 (المقصرين) وفيه تفصيل الحق
 للرجال عن النقص - يريد هو
 أخذ أطراف الشعر وتوله تعالى
 محلقين رؤوسكم ومقصرين إذ
 العرب تبدأ بالاهم والافضل
 ويحب لمن لا شعر برأسه ان
 يمر المومني عليه تشبها بالخالفين
 وليس بشر من عند الحنفية بل
 هو واجب وقيل - محب واستدل
 بقوله المخالفين على منبر وعيسى
 حلق جميع الرأس لانه الذي
 تقتضيه الصيغة وقال بوجوب
 حلق جميع ما نبت وأحمد وأقل
 ما يجزى عند الشافعية ثلاث
 شعرات وعند أبي حنيفة رابع

رواية لا - قد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على هذا المنبر وذ كر
 معناه وفي رواية لا - قد قال ان رجلا نادى في المسجد ما ذا يترك المحرم من الثياب (قوله
 ما يلبس المحرم قال لا يلبس الخ قال النووي قال العلماء هذا الجواب من يدعي الكلام لان
 ما يلبس من خصر فصاعدا التصريح به وأما الملبوس بالخائف من خصر فصاعدا لا يلبس
 كذا أي ويلبس ما - واه قول البيضاوي مثل عا يلبس فأجاب بما يلبس ليس له بدل
 بالزام من طريق المفهوم على ما يجوز وانما عدل عن الجواب لانه أخصر وقبه إشارة
 الى ان حق السؤال ان يكون عملا لا يلبس لانه الحكم انما عارض في الاحرام المحتاج الى
 بيان اذ الجواز ثابت بالاصل مع عدم الاستصحاب وكان للاتباع السؤال عما لا يلبس
 وقال غيره هذا شبه الاسلوب الحكيم ويقرب منه قوله تعالى يا أولئكم ما ذا ينطقون
 قل ما أنطق الخ فع - دل عن جنس المنطق وهو الم - دل عنه الى جنس المنطق عليه لانه
 لاهم قال ابن دقيق العيد - تناديه ان المعتبر في الجواب ما يحصل به المقصود كيف
 كان ولو بغيره أو زيادة ولا يشترط المطابقة انتهى وهذا كلامه مبنى على الرواية التي فيها
 السؤال عن اللبس وأما على رواية الدارقطني المذكورة فليس من الاسلوب الحكيم
 وقد درواها كذلك أبو عوانة قال في الفتح وهي شاذة وأخرجه أحمد وأبو عوانة وابن
 حبان في صحيحهم ما لم ينظ ان رجلا قال يارسول الله ما يجنب المحرم من الثياب وأخرجه
 أيضا أحمد ما لم ينظ ما يترك وقد أجمعوا على ان هذا مختص بالرجل فلا يطبقه المرأة قال
 ابن المنذر أجمعوا على ان للمرأة لبس جميع ذلك وانما تشترك مع الرجل في منع الثوب
 الذي منه الزعفران أو الورس وسائر الكلام على ذلك وقوله لا يلبس بالرفع على الخبر
 الذي في معنى النهي وروى بالجزم على النهي قال عياض أجمع المسالون على ان ما ذكر
 في هذا الحديث لا يلبس المحرم وقد نبهنا على كل مخيط وبالعامة والبرانس على
 غير ما بالخلاف على كل سائر قوله ولا قوبام - وورس ولا زعفران الورس بفتح الواو
 وسكون الراء بعد هاء هاء - ثبت أص - فطبيب الرائحة - يصبغ به قال ابن العربي ليس
 الورس من الطيب ولكنه تبه به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملائمة التسم فيؤخذ
 منه تحريم أنواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فيما يقصده به الطيب وظاهر قوله
 منه تحريم ما صبغ كاه أو بعضه - ولكنه لا بد من الجاهل وهو من أن يكون للمصبوغ

الرأس وعند أبي يوسف النصف وعند أحمد أكثرها وعند المالكية جميع شعر رأسه ويستوعبه راحة

بالتقصير من قرب أصله وأما النصف فما مشروع في حقهن التقصير بالاجماع وفيه حديث لابي داود بإسناد حسن عن ابن
 عباس ليس على النساء حلق انما عليهن التقصير وللمنذر من حديث علي بن ابي طالب ان حلق المرأة وأنها فيكره لها الحلق لانهما
 عن التشبه بالرجال وفي الحديث من الفوائد ان الحلق أفضل من التقصير ووجهه انه أبلغ في العبادة وأبين في الخضوع
 والذلة وأدل على صدق النية والذي يقصير في على نفسه شيئا ما يترك في بخلاف الحلق فانه يشعر بأنه ترك ذلك لله تعالى

وفيه إشارة إلى التجرد ومن ثم استحب الصلوات الفاء الشعر عند التوبة وفيه مشروعية الدعاء لمن فعل ما بشرع له وتكرير الدعاء لمن فعل الرابع من الأمرين الخمر فيه ما والتبس بالتمسك أو على الرجحان وطلب الدعاء لمن فعل الجائز وإن كان مباحاً (عن أبي هريرة رضي الله عنه مثل ذلك) أي حديث ابن عمر المتقدم (الأنه قال أغفر لبلد أرحم) فيحتمل أن يكون بعض الرواة رواه بالمعنى أو قاله ما جيباً (قاله الأثر) أي قال أغفر للمحافظين ثلاث مرات وفي الرابعة (قال ولله مقصرون) وفيه تفضيل الحاق على التمهيد ثم إن عمر قبل الحج في وقت لو لم يلق فيه جاء يوم النحر ٢١٩ ولم يسود رأسه من الشعر فأنقصه

له أفضل نص عليه الشافعي في الاملاء وقد تعرض النووي في شرح مسلم للمسئلة لكنه أطلق أنه يستحب للمفتع أن يصر في العمرة ويحلق في الحج ليقع الحاق في كل العبادتين قال الزركشي ويؤخذ من قول الشافعي أن مثله باق فيما لو قدم الحج على العمرة وأن لم يؤمر في ذلك بجواز بعض رأسه في الحج ويحلق ببعضه في العمرة لأنه يكره الفزع وفي الحديث أن المقصير يحج زى عن الحلق وإن لم يدرك رأسه ولا عبرة بكون التلبس لا يفيده إلا اعازم على الحلق غالباً لئلا يكون لونه الحلق واجب عليه لأنه في حقه قرية بخلاف المرأة والخمى لم يجز زه عنه النص ونحوه مما لا يسمى حلقاً كانتف والاحراق إذا الحلق استئصال الشعر بالموسى وإذا استأصله بما لا يسمى حلقاً هل يفي الحاق في ذمته حتى يتعلق بالشعر المستخلف تداركاً لما أقره أولاً لأن النسك إنما هو إزالة الشعر أشقل عليه

رائحة فان ذهبت جازابسه خلا فالمالك قولاً إلا أن لا يجد النعلين في لفظ البخاري زيادة خمسة يرتبط ذكر لعين بما قبلها وهو وليحرم أحدكم في أزاور ورواها عن ابن قان لم يجد النعلين فلبس أحسين وفيه دليل على أن واجد النعلين لا يلبس الخفين المقطوعين وهو قول الجمهور وعن بعض الشافعية جوازه والمراد بالوجدان القدرة على التصديق قوله فليقطعها حتى يكون أسفل من الكعبين هما العظامان المتأثتان عند مقبل الساق والقدم وقد تقدم الخلاف في ذلك وظاهر الحديث أنه لا فدية على من لبسهما إذا لم يجد النعلين وعن الحنفية تجب وتعقب بأن لو كانت واجبة لبينها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه وقت الحاجة وتأخير البيان عنه لا يجوز واستدل به على أن القطع شرط لجواز لبس الخفين خلافًا لما مشهور وعن أحمد فإنه أجاز لبسهما من غير قطع لاطلاق حديث ابن عباس الآتي وأجاب عنه الجمهور بأن حمل المطلق على المقيد واجب وهو من التائبين به وقد تقدم التنبيه على هذا في باب ما يمنع من أراد الاحرام وبأن تمام الكلام عليه في شرح حديث ابن عباس (وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنتقب المرأة الحرة ولا تلبس القنازين رواه أحمد والبخاري وابن أبي شيبة والترمذي وصححه وفي رواية قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى النساء في الاحرام عن القنازين والنقاب وما من الورس والعقير من انياب رواه أحمد وأبو داود ورواد وتلبس بعد ذلك ما أحببت من أوان الثياب مع فقرا أو خرا أو حلياً أو سراً أو بل أو قميصاً) الزيادة التي ذكرها أبو داود أخرجهما أيضاً الحاكم والبيهقي قولاً لا تنتقب المرأة تنقل البيهقي عن الحاكم عن أبيه على الحلق أن قوله لا تنتقب من قول ابن عمر أدرج في تلخيص وقال صاحب الامام هذا يحتاج إلى دليل وقد حكى ابن المنذر الخلاف هل هو من قول ابن عمر أو من حديثه وقد رواه مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر وقفا وله طرق في البخاري موصولة ومعلقة والانتقاب لبس غطاء للوجه فيه نقبان على العينين تنظر المرأة منهما وقال في الفتح الثياب الخمار الذي يشد على الاتف أو تحت الخمار قولاً ولا تلبس القنازين بضم القاف وتشديد القاف وبعد آلاف زاي ما تلبس المرأة في يديها فيغطي أصابعها وكنها عندها ناة النسي كغزل

الاحرام المنجى الثاني لئلا يكون يلزمه لفوات الوصم فم قاله الطائفة (عن معاوية) بن أبي سفيان (رضي الله عنه قال قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي أخذت من شعر رأسه بمشقص بكسر الميم مهم فيه فصل عريض وقال القزاز فصل عريض يرمى بالوحش وقال صاحب المحكم هو الطويل من النصال وليس بعريض زاد مسلم وهو على المروة وهو يعين كونه في عمرة ويحتمل أن يكون في عمرة القضية أو الجعترانة ورجح النووي الثاني لكن في رواية أحمد أخذت من أطراف شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أيام العشرة قص وهو محرم يدل على أن ذلك في حجة الوداع لأنه

لم يهجم غير ما وفده نظر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجل حتى يبلغ الهدى محله كافي الاحاديث الصحيحة وغيرها وقد بالغ
النووي في الرد على من زعم ان ذلك في حجة الوداع لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم في حجة الوداع كان قارنا وثبت انه
خلق عني وقرق ابوطلمة شعره بين الناس فلا يصح جل تقصير معاوية على حجة الوداع ولا يصح حله على عمرة القضاء الواقعة
سنة سبع لان معاوية لم يكن حينئذ مسلما انما أسلم يوم الفتح سنة ثمان على الصحيح المشهور ولا يصح قول من حمله على حجة
الوداع وزعم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان معتمرا لان هذا غلط فاحش فقد تظافرت

٢٢٠

الاحاديث في مسلم وغيره ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قبل له ماشا ان الناس حلو من
العمرة ولم تحمل أنت من عمرتك
فقال اني لبدت رأسي وقادت
هدى فلا أحل حتى أنحره فل
اخاف من متعب بالقوله لا يصح حله
على عمرة لقضاء ما انظره قلت
يمكن الجمع بانه كان أسلم خنية
وكان يكتم اسلامه ولم يتمكن
من اظهاره اذ يوم الفتح وقد
أخرج ابن عساکر في تاريخ
دمشق في ترجمة معاوية نصريحا
بانه أسلم بين الحديبية والقبضة
وانه كان يخفي اسلامه خوفا من
أبويه ولا يعارضه قول سعد
فما نأهذ به في اعمرة وهذا يعني
معاوية كاذب بالعدس لانه
أخبر بما سمع من حله ولم
يطلع على اسلامه لكونه كان
يخفيه ولا يشفيه أيضا ما رواه
الحاكم في الاكامل ان ابا
حلمن رأس النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في عمرته التي
اعفوها من الجعرة انه أبو هند عبد
بن يياضة لانه يمكن الجمع بان

ونحوه وهو لا بد كالتلف للرجل قوله وما من الورس الخ تقدم الكلام عليه في شرح
الحديث الذي قبله قوله ولتأين بعد ذلك ما أحبت الخ ظاهره جواز لبس ما عدا ما استقل
عليه الحديث من غير فرق بين الهبط وغيره والمصبوغ وغيره وقد خالف مالك في المعصفر
فقال بكراهته ومنع منه أبو حنيفة ومحمد وشبهاه بالورس والمزعفر والحديث يرد ذلك
واختلاف العلماء أيضا في لبس النقاب فنهى الجمهور وروا جازته الحنفية وهو رواية عند
الشافعية والمالكية وهو مردود بنص الحديث قال في الفتح ولم يختلفوا في منعها
من تروجهما وكفها بما سوى النقاب والفتانين قوله أو حليا بفتح الحاء الواو كان
للأم وبضم الحاء مع كسر اللام وتشديد الياء لفتان قرئ به ما في السبع وهو ما قصي به
المرأة من جلجل وسوار وتزين به من ذهب أو فضة أو غير ذلك وعن جابر قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لم من لم يجد ذنبا في لبس خفين ومن لم يجد ازارا فليلبس
سراويل رواه أحمد ومسلم . وعن ابن عباس قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يخطب بعرفات من لم يجد ازارا فليلبس سراويل ومن لم يجد ذنبا في لبس خفين متفق
عليه . وفي رواية عن عمرو بن دينار ان ابا شعناء أخبره عن ابن عباس انه سمع ابا
صلى الله عليه وآله وسلم وهو يخطب يقول من لم يجد ازارا وجد سراويل فليلبسها
ومن لم يجد ذنبا في لبس خفين فليلبسها ما قلت ولم يقل ليقطعها ما قال لا رواه احمد وهذا
بظاهره ما سخر الحديث ابن عمر قطع الخفين لانه قال بعرفات في وقت الحاجة وحديث
ابن عمر كان بالمدينة كما سبق في رواية أحمد . ودالدار طائفي قوله فليلبس خفين تمك
بهذا الاطلاق أحمد فاجاز للمعمر لبس الخلف والسراويل للذي لا يجد الذناب والازار
على حالهما واشترط الجمهور قطع الخلف وفتح السراويل ويلزمه القدية عندهم اذا
لبس شيئا منهما على حاله انوله في حديث ابن عمر المتقدم فليقطعها فيصير المطاق على
المقيد ويلحق النظر بالنظر قال ابن قدامة الاولي قطعها ما عدا الا بالحديث الصحيح
وخروج من الخلف قال في الفتح والاصح عند الشافعية والاصح عند الجمهور جواز لبس
السراويل بغير فتق كقول أحمد . واشترط للفق محمد بن الحسن واحكام الحرمين وطائفة
وعن أبي حنيفة منع السراويل للمعمر مطلقا ومثله عن مالك والحديثان المذكوران في

الباب

الاحاديث في مسلم وغيره ان

يكون معاوية قصر عنه أولا وكان الحلاق غائبا في بعض حاجاته ثم حضر فاصره ان يكمل ازالة
الشعر بالحق لانه افضل ولا يكره على كونه ذلك في عمرة الجعرة الا رواية أحمد ان ذلك كان في أيام العشر الا انما كما قال ابن
القيم . ولولا أنهم من معاوية وقد قال قيس بن سعد راويه عن عطاء بن ابن عباس عنه والناس يشكرون هذا على معاوية
قال ابن القيم . صدق قيس فحينئذ بان الله ان هذا ما كان في اعشقرط وقال في الفتح انه ما شاذة قال وأظن به من راويه
حدث بالمعنى فوقع له ذلك انتمى وأيضا ترك ابن الجوزي رواية أحمد هذه وقد وافق النووي على ترجيح كون ذلك في عمرة

الجعرانة المهب الطبري والمخافظ ابن القيم وتعليقه في الفتح بانه جاءه خلق في الجعرانة ويحجب عنه بان الجميع ممكن كما سلف
انتمى من نسل الاوطار للشوكاني رحمه الله وفي هذا الحديث رواية صحابي عن صحابي ورواه كلهم مكدون. ويأتي عامهم
قبصري (عن ابن عمر رضي الله عنهما انه سأل رجل) هو وبرة بن عبد الرحمن المسلي الراوي (حتى أرى الجرار) أيام التشرية
غير يوم النصر (قال اذ اري امامك) يعني أمير الحاج (فادعه) بها ما كنهته وهي للسكت وزاد ابن عيينة عن مسعر بن
الاسود قلت له أرايت ان أنرا ما في أي الرمي (فأعاد عليه المسئلة) ٢٢١ قال كانهين) من الحين وهو الزمان

أي نراقب الوقت (فاذا زلت
اشمس رمينا) أي الجرار الثلاث
في أيام التشرية وكان ابن عمر
خاف على وبرة انه يخالف الأمير
فيحصل له منه ضرر فلما أعاد
عليه المسئلة لم يسمع من الكتمان
فأعاد بما كانوا يفعلونه في زمن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ويشترط ان يبدأ بالجعرانة الاولى
ثم الوسطى ثم جرة العقبة للاتباع
رواه البخاري مع قوله صلى الله
عليه وآله وسلم خذوا عني
مناياكم ولانه نكسك متكرر
فيشترط فيه الترتيب كما في السهي
فلا يعتد برمي الثانية قبل تمام
الاولى ولا بالثالثة قبل تمام
الاوليين وقال الحنفية بسقوط
الترتيب فلو بدأ بجعرانة العقبة
ثم بالوسطى ثم بالتي تلي مسجد
الحيف جاز لان كل جرة قريبة
بنفسها فلا يكون بعضها تابعا
للاخر انتهى واذا ترك رمي
يوم النصر ورمي أيام التشرية ولو
سهم والزمه الدم قال في المسيل
واملازم الدم فلا دليل على ذلك
الا قول ابن عباس ان صمغ عنه

الباب يردان عليه ما ومن أجاز ليس السراويل على حاله قديمه بان لا يكون على حاله لو تعلقه
الكان ازار الاله في تلك الحال يكون واجب دالا لزار كما قال المخافظ وقد أجاب المناهله
على الحديث الذي احتج به الجمهور على وجوب القطع باجوبة منها دعوى القبح كما ذكر
المصنف لان حديث ابن عمر كان بالمدينة قبل الاحرام وحديث ابن عباس كان بعرفات
كما حكى ذلك الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري وأجاب الشافعي في الام عن هذا فقال
كلامه صادق حافظ وزيادة ابن عمر لا يخالف ابن عباس لاحتمال أن تكون عزيت
عنه أو شك فيها أو قالها فلم يتفلهاء عنه بعض رواه انتهى وسلك بعضهم طريقة
الترجيح بين الحديثين قال ابن الجوزي حديث ابن عمر اختلف في وقته ورفعه وحديث
ابن عباس لم يختلف في رفعه وردبانه لم يختلف على ابن عمر في رفع الامر بالقطع الا في رواية
شاذة وعورض بانه اختلف في حديث ابن عباس فرواه ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عن
سعيد بن جبيرة عن ابن عباس موقوفا قال المخافظ ولا يرتاب أحد من المحدثين ان حديث
ابن عمر أصح من حديث ابن عباس لان حديث ابن عمر جانيب أسناد وصف بكونه أصح
الاسانيد وانفق عليه عن ابن عمر وغير واحد من الحفاظ منهم بافع وسالم بخلاف حديث
ابن عباس فلم يأت مرفوعا لامن رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الأصمعي انه شيخ
مصري لا يعرف كذا قال وهو شيخ معروف موصوف بالفتنة عند الأئمة واستدل بعضهم
بقياس الخلف على السراويل في ترك القطع وردبانه مصادم للنص فهو فاسد الاعتبار
واحتج بعضهم بقول عطاه ان القطع فساد والله لا يحب الفساد وردبان الفساد انما
يكون فيما نهي عنه الشارع لا فيما أذن فيه بل أوجبه وقال ابن الجوزي يحتمل الامر
بالقطع على الاباحة لا على الاشتراط عملا بالخديتين ولا يحتمل أنه مكلف والحق انه
لا تعارض بين مطلق ومقيد لا مكان الجمع بينهما ما يجعل المطلق على المقيده والجمع
ما أمكن هو الواجب فلا يصار الى الترجيح ولو جاز المير الى الترجيح لا يمكن ترجيح
المطابق بانه ثابت من حديث ابن عباس وجابر كافي الباب ورواية اثنين أربع من روايه
واحد (وعن عائشة قالت كان لربكنا يمر ونينا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم لم نحرمت فاذا حاذوا بنا سددت احوادنا جبابهم من رأسها على وجهها فاذا

وقد عرفت ان قول الصحابي ليس بحجة على أحد من العباد ورواه هذا الحديث كلهم كوفيون وأخرجه أبو داود (عن عبد
الله بن مسعود رضي الله عنه انه رمى) جرة العقبة (من بطن الوادي) فتكون مكة على يساره وعرفه من يمنه ويكون مستقبل
الجعرانة لعمد الترمذي لما أتى عبد الله جرة العقبة استقبلن الوادي (فقيل له) القاتل عبد الرحمن بن زيد النخعي (ان ناسا
يرمون) أي جرة العقبة يوم النصر (من فوقها فقال والذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة صلى الله عليه
وآله وسلم) خص سورة البقرة لمناسبتها الحال لان معظم الناس لم يذكروا فيها اسمه وما يات على وقت الرمي وهو قول الله

ثم إلى وإن كروا الله في أيام معدة ودوات ودومن باب التلج فمكانه قال من هناري من انزلت عليه امور المناسك واخذ عنه احكامها وهو اولي واحق بالاتباع من روى الجرة من فوقها ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون الا شيخ البزارى فبصرى وسنيان وكى وفيه رواية الرجل عن خاله وفيه ثلاثة من التابعين واخرجه مسلم والنفائى وابن ماجه فى التلج وعنه اى عن ابن مسعود رضى الله عنه انه انتهى الى الجرة الكبرى وهى جرة العتبة جعل البيت عن يساره ومضى عن يمينه واستقبل الجرة وروى الجرة ببضع من ٢٢٢ الحصيات فلا يجزى بستر وهذا قول الجمهور خلافا لعلامة

جاءونا كسنا رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن سالم بن عبد الله يعني ابن عمر
كان يقطع الخفين للمرأة المحزومة ثم حدثته حديث صفة بنت أبي عبيد أن عائشة
حدثت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم كان قد رخص للنساء في الخلق بين فترك
ذلك رواه أبو داود الحديث الأول أخرجه ابن خزيمة وقال في الثوب من يزيد بن أبي
زياد ولكن ورد من وجه آخر ثم أخرجه من طريق فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت
أبي بكر وهي جدتها نحووه وصححه الحاكم قال المنذر قد اختار رجاعة العمل بظاهر
هذا الحديث وذكر الخطابي أن الثاني على القول فيه يعني على صفة يزيد بن أبي زياد
المنذر كور قد أخرجه له مسلم في الخلاصة عن الذهبي أنه صدوق وقد أعل الحديث أيضا
بأنه من رواية مجاهد عن عائشة وقد ذكر يحيى بن سعيد القطان وابن معين أنه لم يسمع
منها وقال أبو حاتم الرازي مجاهد عن عائشة مرسل وقد احتج البصري ومسلم في
صحيحهم بابا حديث من رواية مجاهد عن عائشة والحديث الثاني في اسناده محمد بن اسحق
وفيه مقال منهم وورقه قد مرنا ذكره في أول هذا الشرح ولكنه لم يعنعن قوله فاذا حاذوا
بناقي المصنف هكذا فاذا حاذوا بنا ولا ننظر أبي داود فاذا حاذوا بنا لا نراي مكان الذال
وفي التخصيص وغيره فاذا حاذونا قولنا جابا أي المصنف قوله من رأاهم اتك به أحمد
فقال انما اله أن قد دل على وجهه من فوق رأاهم واستدل بهذا الحديث على انه يجوز
للمرأة إذا احتاجت الى ست وجهه المرور الرجال قرية امها قانها تدل النوب من فوق
رأاهم اعلى وجهه الان المرأة تحتاج الى ست وجهه اقل يحرم عليها سترة مطلقا كالمهورة
الكن اذا سدت يكون الثوب متجافا عن وجهها بحيث لا يصيب البشرة هكذا قال
أصحاب الشافعي وغيرهم وظاهر الحديث خلافه لان الثوب المسدول لا يكاد يلمس
البشرة فلو كان انجافي شرط البيهقه صلى الله عليه وآله وسلم قوله كان يقطع الخفين
للمرأة لعدم حديث ابن عمر المتقدم فان ظاهره شعول الرجل والمرأة لولاها هذا الحديث
والاجماع المتقدم قوله فترك ذلك يعني رجع عن فتواه وفيه دليل على انه يجوز للمرأة
أن تلبس الخفين بغير قطع

• (باب ما يمنع من أحرم في قيص) •

الأئمة الأربعة وعلماء أصحابنا - دللنا على ذلك روى عنه أنه استأجر في كل جرة - سنة وعنه أيضا عن
 نخعون فيرمي كل جرة بخمسة وإذا ترك رمي يوم أو يومين عمدا أو سهوا تدارك في باقي الأيام في تدارك الأول في الثاني أو الثالث
 والثاني أو الأولين في الثالث ويكون ذلك إذا وفي قول قضاء الجواز له الوقت المضروب له وعلى الأداء يكون لوقت المضروب
 وقت اختيار كوقت الاختيار للصلاة وبجاءه الأيام في حكم الوقت الواحد ويجوز تقديم رمي التدارك على الزوال ويجب
 التعقيب عنه وبزرى يوم التدارك بعد الزوال وعلى القضاء لا يجب الترتيب بينهما ويجوز التدارك بالليل لأن القضاء

لا يات وقت لا يجوز ان الرمي عبادة النهار كاله وم ذكره كاه الرافعي في الشرح وتبعه في الروضة والجموع **كذا**
 في القسطلاني قال في السيل اقول لم يرد ما يدل على هذه الكمية وما حديث عاصم بن عدي عن اجد واهل السنن ومالك
 والشافعي وابن حبان والحاكم وصححه الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يرد حصر لعاء الابل في البيتوتة عن
 من يرمون يوم النحر ثم يرمون الغدوم من بعد ذلك فليومين ثم يرمون يوم النحر فهو على فرض ان بعض هذا الرمي وقع قضاء
 مختص باهل الاعمال ثم حديث في دين الله احق ان يقضى يدل ٢٢٣ بعمومه على وجوب القضاء لكل

عبادة ورد به الشرع الا ما خصه
 دليل انتهى (وقال) ابن مسعود
 (هكذا رمى الذي انزلت عليه
 سورة البقرة صلى الله عليه وآله
 وسلم) وهذا انما يندب في رمي يوم
 النحر اماري ايام التشريق فمن
 فوقها وقد امتازت بجرة العقبة
 عن الجمرتين الاخرين باربعة
 اشياء اختصاصها بيوم النحر وان
 لا يوقف عندها وترى ضحى
 ومن اسفلها استجابا وقد
 اتفقوا على انه من حيث رماها
 جازوا واستقبلها او جعلها
 عن يمينه ايساره او من فوقها
 او من اسفلها او وسطها
 والاختلاف في الاصل وفي
 الحديث جواز ان يقال سورة
 البقرة وسورة آل عمران ونحوهما
 وهو قول كافة العلماء الا ما حكى
 عن بعض التابعين من كراهة
 ذلك وانه ينبغي ان يقال السورة
 التي يذكر فيها كذا (عن ابن
 عمر رضي الله عنهما انه كان يرمي
 الجمرة الدنيا) اي القرية الى
 جهة مسجد الخيف (بسيح
 حصان يكبر على اثر كل حصاة)

(عن يعلى بن أمية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم جاءه رجل متضجع بطيب فقال
 يا رسول الله كيف ترى في رجل أحرم في جبة بعد ما تضجع بطيب فنظر اليه ساعة فجاءه
 الوحي ثم سرى عنه فقال أين الذي سألتني عن العمرة أنفعا لنفس الرجل فبني به فقال
 أما الطيب الذي بك فاعس له ثلاث مررات وأما الجبة فانزعها ثم اصنع في العمرة كل ما
 تصنع في حجتك متفق عليه وفي رواية لهم وهو متضجع بالخلق وفي رواية لابي داود وقال
 له ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم اخلع جبة لك خلفها من رأسه) قول جاءه رجل ذكر
 ابن قتيون من نفسه يد اطرطوشى ان اسمه عطاء بن منية فيكون أخا يعلى بن منية لانه
 يقال له يعلى بن منية بضم الميم وسكون النون وفتح التحتية وهي أمه وقيل جدته وقال
 ابن الملقن يجوز أن يكون هذا الرجل عمرو بن سواد وذكر الطحاوي ان الرجل هو
 يعلى بن أمية الراوى قوله ثم سرى عنه بضم المهملة وتشديد الراء المكسورة أى كشف
 عنه قوله الذي بك هو أعم من أن يكون بثوبه أو يدينه ولكن ظاهر قوله وأما الجبة
 الخ انه أراد الطيب الكائن في البدن قوله ثم اصنع في العمرة كل ما تصنع في حجتك فيه
 دليل على انهم كانوا يعرفون اعمال الحج قال ابن العربي كام هم كانوا في الجاهلية
 يذبحون الثياب ويحتملون الطيب في الاحرام اذا حجوا وكانوا يتساهلون في ذلك في
 العمرة فاخبره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان مجراهما واحد وقال ابن المنير قوله
 واصنع معناه اترك لان المراد بيان ما يجتنبه المهرم فيؤخذ منه فائدة حسنة وهي ان
 الترك فعل وما قول ابن بطلال أراد الادعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة ففيه
 نظر لان الترك مشترك بين الاف الاعمال فان في الحج اشياء زائدة على العمرة كالوقوف
 وما بعدة قال النووي كما قال ابن بطلال وزاد ويستقنى من الاعمال ما يختص به الحج وقال
 الناجي المأمور به غير زرع الثوب وغسل الخلق لانه صرح لهم بما فلم يبق الا القديمة
 كذا قال ولا وجه له هذا الحصر لانه قد ثبت عند مسلم والنسائي في هذا الحديث بلانظ
 ما كنت صانعا في حجتك فاصنع في عمرتك قال الاسماعيل ليس في حديث الباب ان
 ما كنت صانعا في حجتك فاصنع في عمرتك قال الاسماعيل ليس في حديث الباب ان

من السبع واثر يكسر الهمزة وسكون انا أى عقب كل حصاة واستدل به على اشتراط رمي الجمرات واحدة واحدة وقد قال
 صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عنى هذا كركم وخالف في ذلك عطاء وصاحبه أبو حنيفة فقالا لورى السبع دفعة واحدة اجراه
 (ثم تقدم) عنها (حتى يسهل) ينزل الى السهل من اطن الوادى بحيث لا يصيبه المطاير من الحصى الذي يرمى به (فيقوم مستقبل
 القبلة) مستدبر الجمرة (فيقوم طويلا ويذعو) قال الحافظ وقد وقع تفسير طول القيام فيما رواه ابن ابي شيبة باسناد صحيح
 عن عطاء كان ابن عمر يقوم عند الجمرتين مقدار ما يقرأ سورة البقرة انتهى وقال القسطلاني بقدر سورة البقرة رواه البيهقي

عبد الله بن آدم في الثغرى قال أتيت حرم فسألته عن المرأة تطوف بالبيت يوم العشر ثم تحيض قال ليكن آخر عهدك بالبيت فقال الحرف كذلك أتاني وفي رواية أبي داود هكذا حدثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وعنه) أي عن ابن عباس (مضى الله عنه قال ليس التعصيب) أي النزول في المحصب وهو البطح كما مر (ثقي) من أمر الناس الذي يلزم فعله (انما هو منزل نزله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) للاستراحة بعد الزوال فصرى فيه العصرين والمغربين وبات فيسه ليله الرابع عشر لكن لما نزل به كان النزول به مستحباً اتباعاً لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وقد فعله الخلفاء بعده رواه مسلم عن ابن عمر بل ظن كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر ينزلون الأبطح قال نافع وقد

حصب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء بعده وهذا مذهب الشافعية والمالكية والجهود وفي حديث عائشة عند البخاري انما كان منزل ينزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليكون أي النزول به اسمه نحر وجهه أي اسم راجع إلى المدينة يستوي في ذلك البطح والمعتدل ويكون مبيتهم وقيامهم في الحصر ورجلهم بأجمعهم إلى المدينة قال في الفتح والخامس ان من في الله سنة كعائشة وابن عباس اراد انه ليس من الناس فلا يلزم بتركه شيء ومن أثبت كبن عمر اراد دخوله في عموم الناس بأفواههم صلى الله عليه وآله وسلم لا لالزام بذلك ولا بحسب أن يصلى به الظهور والعصر والمغرب والعشاء مبيت به بعض الليل كما دل عليه حديث أنس وابن عمر انتهى (عن ابن عمر رضي الله عنهما) انه كان إذا أقبل من المدينة إلى مكة (بات بذي طوى حتى إذا أصبح دخل) مكة (وإذا نقر) من منى (مر بذي طوى

عليهم وأما نغطية وجهه من مات محرماً فيجوز عنده من قال بتحريم نغطية رأسه وذاقوا هذا الحديث على ان انتهى عن نغطية وجهه ليس لكونه وجهاً انما ذلك صيانة للرأس منهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطوا رأسه وهذا انما يدل لا يلحق اليه ملحق والكلام على بقية أطراف الحديث قد تقدم في الجنازة

• (باب المحرم بتهللاً بالبيت للحاجة) •

(عن البراء قال اعتراني صلى الله عليه وآله وسلم في ذي القعدة فإني أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة - حتى قاضاهم لا يدخل مكة - سلاحاً إلا في القرباء - وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج معتمراً إلى كفارن ريش بنسبه وبين البيت فصره عليه وحاو رأسه بالحديبية وقاضاهم على أن يعتمر العام المقبل ولا يحمل سلاحاً عليهم - ثم إلا - وقالوا لا يتيم إلا ما حووا فاعتمر من العام المقبل فدخلها كما كان صالحهم فلما ان أقام بها ثلاثة أيام أمره أن يخرج فخرج رواه أحمد والبخاري وهو دليل على أن المحصر حرم عليه حيث أحصر) قوله إلا في القرباء بكسر التاء هو وعاء يجعل فيه راكب البعير سيفه ومغمد أو يطرح فيه الراكب سوطه وأداته ويعلقه في الرحل وانما وقعت المقاضاة بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبينهم على أن يكون سلاح لبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه في الذرابتين وجهين ذكرهما أهل العلم الأول أن لا يظهر منه حال دخوله دخول المغالين المتأخرين لهم وإثباته أنما إذا عرضت فتنة أو غيرها يكون في الاستعداد لا لقتال بالسلاح معوبة قاله أبو إسحق السبيعي وفي الحديثين دليل على جواز حمل السلاح بمكة للضرورة لكن بشرط أن يكون في القرباء كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم فيحصرهم بين ذين الحديثين عموم حديث جابر عندهم قال قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يحمل أحدكم السلاح فيكون هذا انتهى فيما عدا من حله للحاجة والضرورة وإلى هذا ذهب الجماهير من أهل العلم على حل السلاح لغير ضرورة ولا حاجة فان كانت حاجة جاز قال وهذا مذهب الشافعي ومالك وعطاء قال وكرهه الحسن البصري - كما في هذا الحديث يعني حديث النسي قال وشذعكم مرة فقال إذا احتاج اليه حله وعليه الفدية وله - له إذا كان محرماً وأبى المغفر والدرع

وبات بها حتى يصبح وكان يذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك) قال ابن بطال ويحرمهما

ليس هذا من مسائل الحج قال في الفتح قلت وانما يؤخذ منه اما كن نزوله صلى الله عليه وآله وسلم لئلا يمتنع به فيها الا يجنحوا من أفعاله من حكمة والمقصود بهذا الحديث مشروعية المبيت بها أيضاً لراجع من مكة وغفل الداودي فظن أن هذا المبيت منع من المبيت في المحصب فجعل ذا طوى هو المحصب وهو غلط منه وانما يقع المبيت بالمحصب في الليلة التي تلي يوم النحر من منى فيصبح سائراً إلى أن يصل إلى ذي طوى فينزل بها ويبقى في هذا الذي يدل عليه سياق حديث الباب انتهى والله أعلم

*(بسم الله الرحمن الرحيم) * (أبواب العمرة) * بضم العين مع ضم الميم واسكانها وبفتح العين واسكان الميم وهي في اللغة زيارة وقيل القصد الى مكان عامر وقيل مشتق من عبارة المسجد الحرام وفي الترمذ ع قصد الكعبة لذلك بشرط مخصوصة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة الى العمرة) قال ابن ابي شيبة في مع كقوله تعالى الى أموالكم (كقصار لما بينهم) من الذنوب والظواهر أن العمرة الاولى هي المكثرة لانها هي التي وقع الخبر عنها أنها تكفر ولكن الظاهر من جهة المعنى ان العمرة الثانية هي التي تكفر ما قبلها الى العمرة السابقة فان التكفير قبل وقوع الذنب خلاف الظاهر واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع أن ٢٢٧ اجتنب البكائر مكثرة فإذا تكفرت العمرة وأجيب بأن تكفير العمرة مقيد بمنها وتكفير الاجتناب عام لجميع عمر العبد فتغابى من هذه الحقيقة وأشار ابن عبد البر الى أن المراد تكفير الصغائر دون الكبائر قال وذبح بعض العلماء من عصرنا الى تعميم ذلك ثم بالغ في الانكار عليه (والحج المبرور) الذي لا يحاطه انما أو المنة قبل الذي لا ريب فيه ولا سمعة ولا رقت ولا فسوق (ليس لجزء الابلغة) فلا يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه قال في الفتح امامنا نسبة الحديث لاحد شقي الترجمة وهو وجوب العمرة فشكل بخلاف التقى الآخر وهو فضائها فانه واضح وكان المصنف والله أعلم أشار الى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور وهو ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعا تابعوا بين الحج والعمرة فانهما يتقيان الفقر كما يتقى الكبر خبت الحديد والذهب والفضة وليس للعبة المبرورة ثواب الجنة فان ظاهرة التسوية بين اصل الحج

ونحوه فلا يكون مخالفا للجماعة انتهى والحق ما ذهب اليه الوجه وولان فيه الجمع بين الاحاديث وهو كذا يخص بحد يني الباب عموم قول ابن عمر المتقدم في كتاب العيود وادخلت السلاح الحرم ولم يكن السلاح يدخل الحرم فيكون مراده لم يكن السلاح يدخل الحرم لغير حاجة الا الحاجة فانه قد دخل به صلى الله عليه وآله وسلم غير مرة كما في دخوله يوم الفتح هو وأصحابه ودخوله صلى الله عليه وآله وسلم للعمرة كما في حديثي الباب الاذين أحدهما من روايات ابن عمر

*(باب منع الحرم من ابتداء الطيب دون استدامته) *

(في حديث ابن عمر ولا توبه - - - ورسم ولا زعفران وقال في الحرم الذي مات لا تحنطوه وعن عائشة قالت كاتني أنظر الى ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أيام وهو محرم متفق عليه - - - والمسا والانساني وأبي داود كاتني انظر الى ويص المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو محرم * وعن عائشة قالت كاتني خرج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى مكة فنضم جباها بالاك المطيب عند الاحرام فإذا عرفت أحدا ناسا على وجهها فغيره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا ينارواه أبو داود وعن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أدهن بزيت غير ممتت وهو محرم رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وقال - - - حديث غريب لا نعرفه الا من - - - حديث فرقد السجني عن سعيد بن جبير وقد تكلم يحيى بن سعيد في فرق وقد روى عنه الثامس) - - - حديث ابن عمر تقدم في باب ما يجتنبه المحرم من اللباس وقوله لا تحنطوه تقدم في باب تطيب بدن الميت من كتاب البائز وحديث عائشة اثاني سكت عنه أبو داود والمثله ذرى واسناده رواه ثقات الاحسين بن الجنيدي شيخ أبي داود وقد قال النسائي لا بأس به وقال ابن حبان في الثقات مسة تيم الامر في ما يروى وحديث ابن عمر في اسناده المقال الذي أشار اليه الترمذي ومن عدا فرق فافهم ثقات قوله كاتني انظر الى ويص الطيب قد تقدم الكلام على هذا تفسيره وكما في باب ما يمنع من أراد الاحرام وجزئنا هنالك بان الحق انه يحرم على المحرم ابتداء الطيب لاستقراره قوله فنضمه بفتح الضاد

والعمرة فوافق قول ابن عباس اسم القرينهما في كتاب الله يريد قوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله وأما إذا اتصف بكوبة مبروراً فذلك قدر زائد وقع عند أحد وغيره من حديث جابر مرفوعا قيل يا رسول الله ما بال الحج قال اطعام الطعام واقتناء السلام ففي هذا تفسير المراد بالحج المبرور ويسد استفاد من حديث ابن مسعود المذكور المراد بالتكفير الميم في حديث أبي هريرة وفي حديث الباب دلالة على استحباب الا كفار من الاعقاب خلافا لاول من قال يذكره ان يعقر في السنة أكثر من مرة كالساكية وإن قال مرة في الشهر من غيرهم واستدل لهم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها الا من سنة الى سنة وأفعاله على

الوجوب أو النذوب وتعقب بأن المذنب لم ينحصر في أفعاله فقد كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لرفع المشقة عن أمته وقد نذب إلى ذلك بلفظه فثبت الاستحباب من غير قيد وانفقوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبا بأعمال الحج الأما نقل عن أبي حنيفة أنه يكره في يوم عرفة ويوم الحرة وأيام النحر يقرونه في الأثر من أن أحدا إذا اعتمر فلا بد أن يحلق رأسه أو يقصر فلا يعتمر به - لهذا إلى عشرة أيام فيمكن حلق الرأس فيها قال ابن قدامة هذا يدل على كراهة الاعتقاد عنده في دون عشرة أيام وفي الحديث أيضا الإشارة إلى جواز الاعتقاد قبل الحج وهو من حديث ابن مسعود الذي أشرنا إليه من عند الترمذي وهذا الحديث رواه مسلم والترمذي ٢٢٨ أيضا وجزم البخاري بوجوب العمرة وهو متابع في ذلك لاه مشهور

عن الشافعي واحد وغيرهما عن أهل الأثر والنسب ورعن المالكية أن العمرة تطوع وهو قول الحنفية واستدلوا بما رواه الترمذي من طريق الحاج بن اوطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر أفي أعزاني النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أخبرني عن العمرة أو اجبته هي فقال لا وأن تعمر خير لك وقال الترمذي حسن صحيح لكن قال في شرح المهذب انفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف ولا يثبت قول الترمذي فيه حسن صحيح وقال ابن الهمام في فتح القدير أنه لا يثبت عن كوته حسنا والحسن حجة اتفقا وان قال الدارقطني الحاج بن اوطاة يعني لراوى فيه لا يحتج به فقد انفتحت الروايات عن الترمذي على تحسين حديثه هذا وقد رواه ابن جريج عن محمد بن المنكدر عن جابر وأخرجه الطبراني في الصغير والدارقطني بطريق آخر عن جابر فبه يحمي ابن أيوب وضعفه وقد روى ابن لهيعة عن عطاء عن جابر الحج والعمرة فريضان أخرجه ابن

المجعة وتندب الميم المكورة أي نلطح قوله بالسك بضم السين المهملة وتشديد الكاف وهو نوع من الطيب معروف قوله فاذا عرفت بكسر لاء قوله ولا ينم أنا كونه صلى الله عليه وآله وسلم يدل على الجواز لأنه لا يثبت على باطل قوله غير ممتت قال في القاموس زيت حقت طبع فيه الرياحين أو خلط بأدهان طيبة وفيه دليل على جواز الأدهان بالزيت الذي لم يخلط بشئ من الطيب وقد قال ابن المنذر أنه أجمع العلماء على أنه يجوز للمعمر أن يأكل الزيت ولشحم والدهن ولشعير وان يستعمل ذلك في جميع بدنه سوى رأسه ولحيته قال وأجمعوا على أن الطيب لا يجوز استعماله في بدنه وفرقوا بين الطيب والزيت في هذا وقد تقدم مثل هذا النقل عن ابن المنذر والكلام على هذا لسان قد مر فلا نعيد

• (باب الهى عن أخذ الشعر الا مذكروا في حديثه) •

عن كعب بن عجرة قال كان في أذى من رأسي لحملت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولقد بدت أرى وجهي فقال ما كنت أرى أن الجهد قد بلغ منك ما أرى أن تجد شاة قلت لا فقلت الآية فندبة من صيام أو صدقة أو نكاح قال هو صوم ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين نصف صاع نصف صاع طما ماسك مسكين فنفق عليه • وفي رواية أخرى على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زمن الحديبية فقال كان هوام رأسي تؤذيك فقلت أجل قال فاحلقه واذهب شاة أو صم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أصع من قريش سنة مساكين رواه أحمد ومسلم وأبو داود • ولابي داود في رواية تدعى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لي احلق رأسي وسد ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين فقام من زيب أو أنك شاة فحقت رأسي ثم نكت قوله ما كنت أرى أن الجهد بضم الهمزة أي اظن والجهد بالفتح المشقة قال النووي والضم لغة في المشقة أيضا وكذا أحكام القاضي عياض عن ابن زيد وقال صاحب المغني بالضم الطاقة وبالفتح الكلفة فيتبعين الشخ هنا قوله قد بلغ منك ما أرى بفتح الهمزة من الرؤية قوله نصف صاع في رواية عن شعبة نصف صاع طعام وفي أخرى عن أبي ليلى نصف صاع من زيب وفي رواية أيضا عن شعبة

نصف

عن زيد بن ثابت قال لما حكم الصحيح عن

زيد بن كولة انتهى وفيه اسمعيل بن مسلم وضعفه ولا يثبت عن جابر في هذا الباب شئ يدل على أن الجهد المالكى باسناد حسن ليس مسلم إلا أنه موقوف على جابر واسند لا يقولون بقول الضبي بن معبد رأيت الحج والعمرة مكتوبتين على قاهلتيهما فقبلت هديت سنة نيك أخرجه أبو داود وروى ابن خزيمة وغيره في حديث جابر في سؤال جابر عن الإيمان واللام فوقع فيه وأن تصح وتعمروا سنده قد أخرجه مسلم لكن لم يثبت في لفظه قال الدارقطني واسنده صحيح وبأحاديث أخرى

ويقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله أي أتموا ما أوجب الله من الحج والعمرة لا تحب على أهل مكة وإن
 وجبت على غيرهم ومذهب الحنابلة الوجوب كالحج قال الزركشي منهم وبه جزم جمهور الأصحاب وعنه أنه سنة وعن عائشة
 عند ابن ماجه والبيهقي وغيرهما بأسانيد صحيحة قالت قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج
 والعمرة وروى الترمذي وصححه أن أبا رزين لقط بن عامر القتيبي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل يا رسول الله
 إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الطعن قال صحيح عن أبيه وثناؤه وروى عبد الباقي بن قانع عن أبي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج جهاد والعمرة تطوع وهو أيضا ٢٢٩ حجة للقاتل بسيفهم وأخرج ابن أبي

شيبه عن عبد الله بن مسعود الحج
 فريضة والعمرة تطوع قال ابن
 الهمام وكفى بعبد الله قدوة وتعدد
 طرق حديث الترمذي الذي
 اتفق الروايات على تحسينه
 يرفعه إلى درجة الصحيح كما أن
 تعدد طرق الضعيف يرفعه إلى
 الحسن فقام ركن المعارضة
 والاقتراض لا يثبت مع المعارضة
 لأن المعارضة تنفع من اثبات
 مقتضاء ولا يخفى أن المراد من
 قول الشافعي الفرض الظني هو
 الوجوب عندنا ومقتضى
 ما ذكرناه أن لا يثبت مقتضى
 ما رويناه أيضا لا لاشتراك موجب
 المعارضة لحاصل التقرير حيث
 تمارس مقتضيات الوجوب
 والنقل فلا يثبت ويبقى مجرد فعله
 صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه
 والتابعين وذلك يوجب السنة
 فقلنا بها انتهى قال الامام
 الشوكاني في السيل ولم يرد دليل
 صحيح يدل على وجوب العمرة
 المفردة وما ورد مما فيه دلالة على
 الوجوب فلم يثبت من وجه صحيح
 تقوم به الحجة وأما قوله تعالى وأتموا
 الحج والعمرة لله فليس هذا في

نصف صاع حنطة قال ابن حزم لا يثبت من ترجيح إحدى الروايات لأن قصص واحدة
 في مقام واحد في حق رجل واحد قال في الفتح المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث
 نصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه تمراً أو حنطة لعله من تصرف الرواة وأما
 الزبيب فلم أره إلا في رواية الحكم وقد أخرجه أبو داود وفي أسانيدهما محمد بن إسماعيل
 وهو حجة في المغازي لافي الأحكام إذا خالف والمحققون رواية الترمذي وقد وقع الجزم بها عند
 مسلم وغيره من طريق أبي قلابة كما وقع في الباب حيث قال أو تصدق بثلاثة أصع من تمر
 بين ستة مساكين ولم يختلف على أبي قلابة وكذا أخرجه الطبراني من طريق الشعبي عن
 كعب وأحمد من طريق سليمان بن قرم عن ابن الأصماني ومن طريق شعبة وداود عن
 الشعبي عن كعب وكذا في حديث عبد الله بن عمرو عند الطبراني وعرف بذلك قوة قول
 من قال لا فرق في ذلك بين التمر والحنطة وإن الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف
 صاع قوله هو أم رأسك الهوام بتشديد الميم جمع هامة وهي ما يدب من الأجناس والمراد
 بها ما يلزم جسد الإنسان غالباً إذا طالعه بالتنظيف وقد وقع في كثير من الروايات
 أنها القمل قوله فرقا لفرق ثلاثة أصع كما وقع عند الطبراني من طريق يحيى بن آدم عن
 ابن عيينة فقال فيه قال سفيان والفرق ثلاثة أصع وفيه إشعار بأن تفسير الفرق مدرج
 لكنه مقتضى الروايات الأخر كما في رواية سليمان بن قرم عن ابن الأصماني عند أحمد بلفظ
 لكل مسكين نصف صاع وفي رواية يحيى بن جعدة عند أحمد أيضاً وأطعم ستة مساكين
 مدين قوله أو انسك شاة لا خلاف بين العلماء أن النسك المذكور في الآية هو شاة لكنه
 يعكر عليه ما أخرجه أبو داود عن كعب أنه أصابه أذى فخلق رأسه فأمره النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أن يهدى بقرة وفي رواية للطبراني فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أن يهدى فافته دى بقرة وكذا العبد بن حميد وسعيد بن منصور قال الحافظ وقد عارض
 هذه الروايات ما هو أصح منها من أن الذي أمر به كعب وفعله في النسك انما هو شاة وروى
 سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن أبي هريرة أن كعباً ذبح شاة لأذى كان أصابه وهذا
 أصوب من الذي قبله واعتمد ابن بطال على رواية نافع عن سليمان بن يسار قال أخذ
 كعب برفع الكنارات ولم يخالف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما أمر به من ذبح
 الشاة بل وافق وزاد وتعبه الحافظ بأن الحديث الدال على الزيادة لم يثبت

العمرة المفردة بل في العمرة التي مع الحج وقد لزم بالدخول فيها والنزاع في وجوب العمرة المفردة من الأصل ويؤيد عدم
 الوجوب ما أخرجه أحمد والترمذي وحسنه والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن العمرة أواجبة هي قال لا وفي
 أسانيد البخاري بن إرمطة وفيه ضعف ويؤيد عدم الوجوب قوله تعالى والله على الناس حج البيت ولم يذكروا العمرة وفي الأحاديث
 الصحيحة التي فيها بيان أركان الإسلام الإقتصار على الحج ولم يذكروا العمرة انتهى (عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سئل عن
 العمرة) السائل عكرمة بن خالد الخزومي (قبل الحج فقال) ابن عمر (لابأس) زاد أحمد وروى ابن خزيمة لابأس على أحد

ان يعقر قبل الحج (وقال اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل ان يحج وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنهما (أنه قيل له كم اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) السائل عروة بن زبير كافي مسلم (قال أربع) بالرفع أي عمره أربع ولا في ذرأ ربعا بالنصب أي اعتمر أربعاً (أحداهن) أي العمرات كانت (في رجب) نكر هنا لن يرد عليه (قال السائل فقات لعائشة) أم المؤمنين رضي الله عنها (يا أمأماً لآسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن) عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (قات) عائشة (مائة) قول عبد الله (قال) عروة (يقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر أربع عمرات أحداهن في شهر رجب قات) عائشة (يرحم الله أبا عبد الرحمن ما اعتمر) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (عمره الا وهو) أي ابن عمر (شاهده) أي حاضر معه ٢٣٠

• (باب ما جاء في الحجامة وغسل الرأس للمحرم) •

(عن) عبد الله بن يحيى قال احتجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو محرم بطي جمل من طريق مكة في وسط رأسه متفق عليه • وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم احتجم وهو محرم متفق عليه وللبخاري احتجم في رأسه وهو محرم من وجع كان به بما يقال له لحي الجمل • وعن عبد الله بن حنبل ان ابن عباس والمصور بن مخزومة اخذوا بالابوا فقال ابن عباس يغسل المحرم رأسه وقال المصور لا يغسل المحرم رأسه قال قارناني ابن عباس الى ابي أيوب لانما يرى فوجدته يغتسل بين القرنين وهو يستر بنوب فسألت عليه فقال من هذا فقلت انا عبد الله بن حنبل أرساني اليك ابن عباس يسألك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل وهو محرم قال فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطاطم حتى بدا الى رأسه ثم قال لانسان يصب عليه الماء اصاب فصب على رأسه ثم حوّل رأسه يديه فاقبل • ما وادبر فقال هكذا رأيته صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعله رواه الجماعة الا ترمذي) قوله وهو محرم زاد في رواية للبخاري بعد قوله محرم لفظ صائم قوله بطي جمل بفتح اللام وحكى كسرها وسكون المهملة وفتح الجيم والميم موضع بطريق مكة كما وقع ميبنا في الرواية الثانية وذكرا للبكري في محججه أنه الموضع الذي يذال له ليرجل وقال غيره هو عقبة الخففة على سبعة أميال من السقياء وهو من ظن أن الماراد به لحي الجمل الحيوان المعروف وأنه كان آلة الحجم وجزم الحـ زمي وغيره بان ذلك كان في هجرة الوداع قوله في وسط بفتح المهملة أي متوسطه وهو ما فوق اليافوخ فيما بين أعلى القرنين قال اللث كانت هذه الحجامة في فاس الرازي قال النووي اذا أراد المحرم الحجامة لغير حاجة فان تضمنت قطع شعره في حرام وان لم تتضمنه جازت عند الجمهور وروكهما مالك وعن الحسن فيهما القديمة وان لم يقطع شعره فان كان لضرورة جاز قطع الشعر ونجب القديمة وخص أهل الظاهر القديمة بشعر الرأس وقال الداودي اذا أمكن مسك الحاجم بغير حلق لم يجز الحلق واستدل بهذا الحديث على جواز القصد وربط الجرح والدمل وقطع العرق وقلع الضر من وغير ذلك من وجوه التداوي اذ لم يكن في ذلك اتساع ما نهى

(وما اعتمر) صلى الله عليه وآله وسلم (في شهر رجب) قط قالت ذلك مباعدة في نسبته الى النبيان ولم تذكر عابه الا قوله أحداهن في رجب وزاد • لم عن صطاء عن عروة وابن عمر يسمع فاقال لا ولا نسع سكك قال النووي سكوت ابن عمر على انكار عائشة يدل على انه كان إتيه عليه أو نسي أو شك انهمى وجهه ذايحجاب عما استشكل من تفهيم قول عائشة الى اني على قول ابن عمر ان ثبت وهو خلاف القاعدة المقررة (عن أنس) بن مالك رضي الله عنه أنه مثل كم اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) السائل قتادة بن دعامة (قال أو بعامة الحديبية في ذي القعدة) سنة ست (حيث صعد المشركون) فغير الهدى بها وحلق هو وأصحابه ورجع الى المدينة (وعمره من ايام المقبل في ذي القعدة حيث صالحهم) يعني قرب شأوهي عمرة القضاء والقضية وانما سميت بها لانه صلى الله عليه وآله وسلم

المحرم

فاضى قر يشانها لأنها وقعت قضاء عن العمرة التي صدها اذ لو كان كذلك لكاتعمرة واحدة

وهذا مذهب الشافعية والمالكية وقال الحنفية هي قضاء عنها قال في فتح القدير ونسبة الصيام وجميع السلف اياها بعمرة القضاء ظاهر في خلافه ونسبة بعضهم اياها عمرة القضية لا يتبعه فانه اتفق في الاولى مقاضاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل مكة على ان يأتي من العام المقبل فيدخل مكة بعمرة ويقيم ثلاثا وهذا الامر قضية تصح اضافة هذه العمرة اليها فانها عمرة كانت من تلك القضية فهي قضاء عن تلك القضية فتصح اضافتها الى كل منهما فلا يستلزم الاضافة الى القضية التي القضاء

والإضافة إلى القضاء بتقديم ثبوتها فثبت مفيد ثبوتها بلامعارض انتهى (وهرة الجعرانة) وهي ما بين الطائف ومكة (أذ) أي حين (قسم غنمة أراه) أي أظنه وهو اعتراض بين المضاف وبين (حنين) المضاف إليه وكان الراوي طرأ عليه شك فادخل لفظ أراه بينهم - ما وقد رواه مسلم عن همام بن عمار بن عذينة ودينه وبين مكة ثلاثة أميال وكانت في سنة ثمان في زمن غزوة الصخج ودخل صلى الله عليه وآله وسلم بهذه العمرة إلى مكة ليلة لا وخرج منها ليلا إلى الجعرانة فبات بها فلما أصبح وزالت الشمس خرج في بطن سرف حتى جامع الطريق ومن ثم خفيت هذه العمرة على كثير من الناس قال قتادة (فلت) لأنس (كم حج) صلى الله عليه وآله وسلم (قال حج) واحدة وفي رواية أنه قال اعقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث رقدوه ومن القابل عمرة الحديبية قال ابن التين هذا رواه

وهما لأن التي ردوه فيها هي عمرة
الحديبية وأما التي من قابل فلم يردو
منها قال الحافظ قلت لا وهم في
ذلك لأن كلامهما كان من الحديبية
ويحتمل أن يكون قوله حيث ردوه
الحديبية يعلق بقوله حيث ردوه
اتهم (وعمرة في ذي القعدة) وهي
عمرة الجعرانة (وعمرة مع حجة)
وهي الرابعة (عن البراء بن عازب
رضي الله عنهم) قال اعقر رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في ذي
القعدة قبل أن يحج مرتين) وهذا
لا يدل على نفي غيره لأن مفهوم
العدد لا اعتبار له وقبل أن البراء لم
يعد الحديبية لكونه لم تتم والتي
مع حجة لأنها دخلت في أفعال الحج

(عن عثمان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا
يخطب رواء الجماعة إلا البخاري وإيس للترمذي فيه ولا يخطب * وعن ابن عمر أنه سئل عن
مرأة أراد أن يتزوجها رجل وهو خارج من مكة فأراد أن يعتمر أو يحج فقال لا تنكحها
وأنت محرم فهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه رواه أحمد * وعن أبي غطفان عن
أبيه عن عمر أنه فرق بينهم لما يعقر رجلا تزوج وهو محرم رواء مالك في الموطأ والدارقطني
* وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم رواء الجماعة
وللبخاري تزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ميمونة وهو محرم وبنيها وهو حلال وماتت
بسرف * وعن يزيد بن الأصم عن ميمونة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها حلالا

قبل أن يدخل ذوالحجة وفعلها كان في ذى الحجة فصيح طر يقا الاثبات والنفي وأما ما رواه الدارقطني عن عائشة خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة رمضان فقد حكم الحفاظ بطلان هذا الحديث اذا خلا في ان عمره لم ترد على أربع وقد عينا أنس وعدها وأيس فيها ذكر شيء منها في غير ذى القعدة سوى التي مع حجة ولو كانت له عمرة في رجب وأخرى في رمضان لمكانت ستا ولو كانت أخرى في شوال كما هو في سنن أبي داود عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر في شوال كانت سبعة والحق في ذلك ان ما أمكن فيه الجمع وجب ارتكابه دفعا للمعارضه وما لم يمكن فيه حكمه يقتضي الاصح والاثبت وهذا أيضا

يمكن الجمع بارادة عمرة الجعرانة فانه صلى الله عليه واله وسلم خرج الى خيبر في شوال وأحرم به في ذي القعدة فكان مجازا للقرب
 هذا ان صح وحفظ والا فالعمل عليه الثابت واقعه أعلم ورواه هذا الحديث كلهم كوفيون الاعطاء ومجاهد اذ كان وفيه
 التحديق والنعنة والسؤال والسماع والقول (عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه ما أن النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم امره ان يردف) عائشة) اخته أي يركبها ورواه على ناقته (ويصمرها) من الاهداء (من التنعيم) انما عين التنعيم
 لانه اقرب الى الحل من غيره وهو وضع على ثلاثة أميال أو أربعة من مكة اقرب اطراف الحل الى البيت يسمى به لانه على يمينه
 جبل نعيم وعلى يساره جبل ناعم ولو ادى ٢٣٢ اسمه نعمان قاله في القاموس وقال المذهب الطبري فيما قرأته في تحصيل المرام
 هو امام ادنى الحل وليس بطرف

الحل ومن فسر به ذلك فقد تجاوز
 واطلق اسم النبي على ما قرب منه
 انتهى وروى الازرقى من طريق
 ابن جريج قال رأيت عطاء يصف
 الموضع الذي اعمرت منه عائشة
 قال فاشارة الى الموضع الذي ابنتى
 فيه محمد بن علي بن شافع المسجد
 الذي وراء الكعبة وهو المسجد
 الخرب وهو افضل مواقيت العمرة
 بعد الجعرانة عند الاربعة الابا
 حنيفة رحمه الله انتهى واستدل
 بالحديث على تعيين الخروج الى
 أدنى الحل لمريد العمرة فيلزمه
 الخروج من الحرم ولو قبل من
 أي جانب شاء للجمع فيما بين الحل
 والحرم كالجمع في الحج بينهما وقوفه
 بعرفة ولا أنه صلى الله عليه وآله
 وسلم امر عائشة بالخروج الى الحل
 للأحرام بالعمرة فلم يجب الخروج
 لأحرم من مكانه الضيق الوقت
 لانه كان عند رحيل الحاج وأفضل
 بقاع الحل للأحرام بالعمرة
 الجعرانة ثم التنعيم ثم الحديبية ولو
 أحرم به من مكة وقم أفعاله ما لم
 يخرج الى الحل قبل تلبسه بفرض

ويجب احلالا ومات بسرف فدفعناه الى الظلة التي خرج فيها رواه أحمد والترمذي ورواه
 مسلم وابن ماجه وانظرهما تروجا وهو حلال قال وكانت خاتى وخلة ابن عباس وأبو داود
 وانظره قالت تزوجني ونحن حلالان بسرفه وعن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم تزوج ميمونة حلالا وخيها حلالا وكنت الرسول بينه ما رواه أحمد والترمذي
 ورواية صاحب القصة والسفير فيها أولى لانه أخبروا عرف بها وروى أبو داود أن سعيد
 ابن المسيب قال وهم ابن عباس في قوله تزوج ميمونة وهو محرم) حديث ابن عمر في اسناده
 أيوب بن عتبة وهو ضعيف وقد وثق وحديث أبي رافع قال الترمذي حديث حسن
 ولأنه لم أحدا أسنده غير حماد بن زيد عن مطر الوراق عن ربيعة قال وروى مالك بن أنس
 عن ربيعة عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو حلال
 رواه مالك مرسل وقول سعيد بن المسيب أخرجه أبو داود وسكت عنه وهو المندري وفي
 اسناده رجل مجهول قوله لا ينكح المحرم ولا ينكح الأول بفتح الياء وكسر الكاف أي
 لا يتزوج انفسه والثاني بضم الياء وكسر الكاف أي لا يتزوج امرأة بولاية ولا وكالة في
 مدة الاحرام قال العسكري ومن فتح الكاف من الثاني فقد حذف قوله ولا ينكح أي
 لا ينكح المرأة وهو طلب زواجه او قبل لا ينكح كون خطيبا في النكاح بين يدي العقد
 والظاهر الاول قوله تزوج ميمونة وهو محرم وأجيب عن هذا بأنه مخالف لرواية أكثر
 الجماعة ولم يروه كذلك الا ابن عباس كما قال عياض ولكنه متعقب بأنه قد صح من رواية
 عائشة وأبي هريرة نحوه كما صرح بذلك في الفتح وأجيب نانيا بأنه ترجعها في ارض الحرم
 وهو حلال فاطلق ابن عباس على من في الحرم انه محرم وهو بعيد وأجيب ثالثا
 بالمارضة برواية ميمونة نفسها وهي صاحبة القصة وكذلك برواية أبي رافع وهو السفير
 رده أخبر بذلك كما قال المصنف وغيره ولكنه يعارض هذا المرجح أن ابن عباس روايته
 مثبتة وهي أولى من النافية ويحجب بان رواية ميمونة وأبي رافع أيضا مثبتة لوقوع
 عقد النكاح وانبي صلى الله عليه وآله وسلم حلال وأجيب رابعا بان غاية حديث ابن
 عباس انه حكاية فعل وهي لا تعارض صريح القول أعني للنهي عن أن ينكح المحرم
 أو ينكح ولكن هذا انما يصار اليه عند تعذر الجمع وهو ممكن ههنا على فرض أن رواية

منها اجزاء ما أحرم به ولزمه الدم لان الاسامة بترك الاحرام من المقات انما تقتضي لزوم الدم لاعداء الاجزاء ابن
 فان عاد الى الحل قبل التلبس بفرض سقط عنه الدم ذكره القسطلاني قال في النسخ هل يتعين التنعيم لمن كان بمكة أم لا واذا
 لم يتعين هل له افضل على الاعتقاد من غيرهما من جهات الحل أولا قال صاحب الهدى يعني الحفاظ ابن القيم رحمه الله لم ينقل أنه
 صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مدة اقامته بمكة قبل الهجرة الا دخلا الى مكة ولم يعمر قط خارجا من مكة الى الحل ثم يدخل مكة
 بعمره كما يفعل الناس اليوم ولا ثبت عن أحيد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته صلى الله عليه وآله وسلم الا عائشة حدها

انتهى وبعد ان فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيته واختلفوا أيضا هل يتعين التمتع لمن اعتمر من مكة فروى الفاكهي وغيره من طريق محمد بن سيرين قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقف لاهل مكة التمتع ومن طريق عطاء قال لا بد للعمرة ممن هو من اهل مكة او غيرهما ليخرج الى التمتع أو الى الجمرات فليحرم منها أو افضل ذلك ان يأتي ميعقاتا من مكة لبيت الحج قال الطحاوي ذهب قوم الى انه لا ميعقات للعمرة لمن كان بمكة الا التمتع ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة مكة الى بيت الحج قالوا وميعقات العمرة الحل وانما ٢٢٣

عائشة بالاحرام من التمتع لانه كان اقرب الحل من مكة ثم روى من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة في حديثها قالت فبكأت ادنا من الحرم التمتع فاعقرت منه قال ذهبت بذلك ان ميعقات مكة للعمرة الحل وان التمتع وغيره في ذلك سواء انتهى قال شيخ الاسلام أحمد بن حنبل رحمه الله لم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه الراشدين أحد يخرج من مكة ليعتمر الا لعمرة ذر لافي رمضان ولا في غيره والذين جوامع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم من اعتمر بعد الحج من مكة الا عائشة ولا كان هذا من فعل الخلفاء الراشدين انتهى وقد تقدم ما قاله صاحب الهدى نقلا عن الفتح وزاد وقد قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الوحي ثلاث عشرة سنة لم ينقل انه اعتمر خارجا من مكة ولم يفعل أحد على عهد قاطب الاعائشة لانها اهلت بالعمرة فخاصت قاصدا فاقترعت فوجدت في

ابن عباس أرجح من رواية غيره وذلك بان يجعل فعله صلى الله عليه وآله وسلم مخصصا لمن عوم ذلك القول كما تقرر في الاصول اذا فرض تأخر الفعل عن القول فان فرض تقدمه فتنه الخلاف المشهور في الاصول في جواز تخصيص العام المتأخر بالخاص المتقدم كما هو المذهب الحق أو جعل العام المتأخر ناسخا كإذهب اليه البعض اذا تقرر هذا فالحق انه يحرم أن يتزوج المهرم أو يزوج غيره كإذهب اليه الجمهور وقال عطاء ومكرمة وأهل الكوفة يجوز للمهرم أن يتزوج كما يجوز له أن يشترى الجارية للوطء ونعقب بأنه قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار وظاهر انتهى عدم الفرق بين من يزوج غيره بالولاية الخاصة أو العامة كالسلطان والقاضي وقال بعض الشافعية والامام يحيى انه يجوز أن يزوج المهرم بالولاية العامة وهو تخصيص لعموم النص بالاحرام مخصص قوله بسرف بفتح المهملة وكسر الراء موضع معروف قوله في الظلة بضم الظاء وتشديد اللام كل ما أظلم من الشمس قوله التي بنى فيها أي التي زفت اليه فيها قوله وهم ابن عباس هذا هو أحد الاجوبة التي أجاب بها الجمهور عن حديث ابن عباس (وعن عمر وعلي وأبي هريرة انه سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج فقالوا لا ينفذان لوجه ما حتى يقضي حاجهم ما هم عليه ما ج قابل والهدى قال علي فاذا أهلا بالحج من عام قابل تفرقا حتى يقضي حاجهم ما هم عليه ما ج قابل وعن ابن عباس انه سئل عن رجل وقع أهله وهو بمنى قبل أن يقضي فامر أن يتخير بينه والجميع لما لك في الموطن) اثر عمر وعلي وأبي هريرة هو في الموطن كما قال المصنف ولكنه ذكره بلاغا عنهم وأسند البيهقي من حديث عطاء عن عمر وفيه ارسال ورواه سعيد بن منصور عن مجاهد عن عمر وهو منقطع وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا عنه وعن علي وهو منقطع أيضا بن الحكم وبينه وأثر ابن عباس رواه البيهقي من طريق أبي بشر عن رجل من بني عبد الدار عنه وفيه ان أبا بشر قال لقيت سعيد بن جبيرة فذكرت ذلك له فقال هكذا كان ابن عباس يقول وفي الباب عن ابن عمر عند أحمد انه سئل عن رجل وامرأة حاجين وقع عليهما قبل الاقضية فقال ليجعا قابلا وعن ابن عمر وابن عباس عند الدارقطني والحاكم والبيهقي نحوه قول ابن عمر وقد روى نحوه هذا الا نأمر فوعا عند أبي داود في المراسيل من طريق يزيد بن نعيم ان رجلا من

٢٠ نيل ح نفسها ان ترجع صواحبها بحجة وعمرة مستقائين فان كن مقتعات ولم يحضن وترجع هي بعمرة في ضمن حجتها فامر أخاها ان يعمرها من التمتع مطيبا قلبها انتهى وتدل له رواية البخاري عن جابر رضي الله عنه وفيها قالت يا رسول الله أتطلقون بعمرة أي منفردة عن حجة أو أي منفردة عن عمرة وانطلق بالحج أي من غير عمرة منفردة فامر صلى الله عليه وآله وسلم عبد الرحمن بن أبي بكر ان يخرج معها الى التمتع قال القسطلاني أي لتعمر منه بطييبا قلبها فاعقرت منه بعد الحج في ذي الحجة أي ليلة الخميس (وان سراقبة بن مالك بن جهم)

بضم الجيم المدحجى السكاني (لحق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعقبة وهو) أى صلى الله عليه وآله وسلم (يرمى) أى يرى جرة العقبة (فقال) أى سرافة (الكلمة هذه) الفعلية وهى فسخ الحج إلى العمرة أو القران أو العمرة فى أشهر الحج (خاصة يارسول الله) أى هل مخصوصة بكم فى هذه السنة أولكم ولا غيركم أبداً (قال) صلى الله عليه وآله وسلم بحسبها (لا بل لا بد) وفى رواية جعفر عندهم سلم فقام سرافة فقال يارسول الله أعلمنا هذا أم لا بد فشبك أصابعه واحدة فى الأخرى وقال دخلت العمرة فى الحج مرتين لا بل لا بد أبداً ومعناه ٢٣٤ كما قال النووي عند الجهوران العمرة يجوز فعلها فى أشهر الحج

ابطالاً لما كان عليه أهل الجاهلية وقيل معناه جواز فسخ الحج إلى العمرة قال وهو ضعيف وتعقب بأن سياق السؤال يقوى هذا التأويل بل الظاهر أن السؤال وقع عن الفسخ وهو مذهب الحنابلة بل قال المسرداوى فى كتابه الانصاف فى معرفة الرائج من الخلاف وهو شرح المقنع لشيخ الاسلام موفق الدين برقامة أن فسخ القارن والمفرد جهم إلى العمرة مستحب بشرطه نص عليه وعليه الاصحاب فاطبة قال وهو من مفردات المذهب لكن المصنف أى ابن قدامة هنا ذكر الفسخ بعد الطواف والسعى وقطع به الخرقى وقد مدحه الزركشى وقال هذا ظاهر الأحاديث وعن ابن عقيل الطواف بنية العمرة هو الفسخ وبه حصل رفض الاحرام لا غير قال فهو هذا تحقيق فسخ الحج وما يفسخ به وقال فى السكاني يسن لهما إذا لم يكن معهما هدى أن يفسخا فمهما بالحج وينوباه مرة مفردة ويجلأمن

جذام جامع امرأته وهما محرمان فالألفى صلى الله عليه وآله وسلم فقال اقضيانسكا واهدياه ديا قال الحافظ رجاله ثقات مع إرساله ورواه ابن وهب فى موطنه من طريق سعيد بن المسيب مرسل وأثر على المذكور فى الباب فى التفرقة أخرج نحوه البيهقى عن ابن عباس موقوفاً وروى ابن وهب فى موطنه عن سعيد بن المسيب مرفوعاً مرسل نحوه وفيه ابن لهيعة وهو عند أبى داود فى المراسيل بسند معضل قوله حتى يقضيا جهم استدل به من قال أنه يجب الماضى فى فساد الحج وهم إلا كثروا وقال داود لا يجب كالصلاة قوله ثم عليه ما ج قابل استدل به من قال أنه يجب قضاء الحج الذى فسدوه هم الجهور قوله والهدى تسكت به من قال أن كفارة الوطء شاة لأنهم أقل ما يصدق عليه الهدى وهو مردى عن أبى حنيفة والناصر ويدل على ما قاله قوله صلى الله عليه وآله وسلم واهديا هديا كما فى مرسل أبى داود المذكور وذهب الجهور إلى أنها تجب بدنة على الزوج وبدنة على الزوجة وتجب بدنة الزوجة على الزوج إذا كانت مكرهة لا مطوعة وقال أبو حنيفة ومحمد على الزوج مطلقاً وقال الشافعى فى أحد أقواله عليه ما هدى واحد اظاهر الخبر والاثار وقال الامام يحيى بدنة المرأة عليها اذ لم يفصل الدليل قوله تفرقا حتى يقضيا جهم ما فيه دليل على مشروعية التفرق وقد حكى ذلك فى البحر عن على وابن عباس وعثمان والعمرة واكثر الفتها واختلافوا هل واجب أم لا فذهب أكثر المعتزلة وعطاء ومالك والشافعى فى أحد أقواله إلى الوجوب وذهب الامام يحيى والشافعى فى أحد أقواله إلى الندب وقال أبو حنيفة لا يجب ولا يندب واعلم أنه ليس فى الباب من المرفوع ما تقوم به الحجة والموقوف ليس بحجة فمن لم يقبل المرسل ولا رأى حجة أقوال الصحابة فهو فى سعة عن التزام هذه الاحكام وله فى ذلك ساق صالح كداود الظاهرى

• (باب تحريم قتل الصيد وضمائه بنظيره) •

(قال الله تعالى فجزاه من نل ما قتل من النعم يحكم به ذواء دل منكم الآية) وعن جابر قال جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى الضبيع يصيبه الحرم كبشاً ووجه له من الصيد رواه أبو داود وابن ماجه الحديث أخرجه أيضاً بقية أهل السنن وابن حبان وأحمد والحاكم فى المستدرک قال الترمذى سألت عنه البخارى فقصه وكذا صححه

احرامها بطواف وسعى وتقصير ليصيرامعة بين وقال فى الانتصار لو ادعى مدع وجوب الفسخ لم يعد وقال الشيخ فى الدين يجب على من اعتقد عدم مساعه ان يعتقه ولو ساق هدى فهو على احرامه لا يصح فسخه الحج إلى العمرة على الصحيح عندهم وحيث صح الفسخ لزم دم على الصحيح من مذهبهم نص عليه وعليه أكثر الاصحاب انتهى وقال بعض الحنابلة نحن نشهد الله أن أولاً حرماناً صحيحاً رأينا فرضاً فسخه إلى عمرة فادى من غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذلك أن فى السنن عن البراء بن عازب خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فاجرمنا بالحج فلما قدمنا مكة قال اجعلوها

عمرة فقال الناس يا رسول الله قد أحرمنا بالحج فكيف نجعلها عمرة قال انظر واما أمركم به فافعلوا فردوا عليه القول فغضب الحديث وقال سلمة بن شبيب لا جد كل أمر لى عندى حسن الاخلة واحدة فقال وماهى قال تقول بفسخ الحج الى العمرة فقال يا سلمة كنت أرى لك عقلا عندى فى ذلك أحد عشر حديثا صحاح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أثر كهذا القولك وقال فى الفتح يحتمل أن يكون السؤال وقع عن الامر من تعدد المكانين انتهى وقال مالك والشافعى وأبو حنيفة وبجاءه العلماء من السلف والخلف هو مختص بهم تلك السنة لا يجوز بعدهم بالخلاف واما كانت ٢٣٥

عليه الجاهلية من تحريم العمرة فى أشهر الحج وفى حديث أى ذكر عند مسلم كانت المتعة فى الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاصة به فى فسخ الحج الى العمرة وعند الشافعى عن الحرث ابن بلال عن أبيه قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لما خاصة أم للناس عامة فقال لا بل لانا خاصة وهذا لا يعارضه حديث سراقه لأن سبب الامر بالفسخ ما كان لاتقرير الشرع العمرة فى أشهر الحج ما لم يكن مانع من سوق الهدى وذلك أنه كان مستعظما عندهم حتى كانوا يعدونها فى أشهر الحج من الجبر القصور فكسر سورة ما استحكم فى نفوسهم من الجاهلية من انكاره بمحملهم على فعله بأنفسهم فلولم يكن حديث بلال بن الحرث ثابتا كما قال الامام أحمد حديث قال لا يثبت عندى ولا يعرف هذا الرجل كان حديث ابن عباس كانوا يرون العمرة فى أشهر الحج من الجبر القصور فى الارض الحديث صريح فى كون سبب

عبد الحق وقد أعل بالوقف وقال البيهقي هو حديث جيد تقوم به الحجة ورواه عن جابر عن عمر وقال لا أراه الا رفعه ورواه الشافعى موقوفا وفتح وقفه من هذا الوجه لدارقطنى ورواه من وجه آخر هو والحاكم مرفوعا وفى الباب عن ابن عباس عند الدارقطنى والبيهقى قال البيهقي روى موقوفا عن ابن عباس والآية الكريمة أصل أصيل فى وجوب الجزاء على من قتل صيدا وهو محرم ويكون الجواز مما لا لامة قتول ويرجع فى ذلك الى حكم عمدين كاذب اليه مالك وهو ظاهر الآية وقيل انه لا يرجع الى حكم العدلين الا فيما لا مثل له وأما فيما له مثل فيرجع فيه الى ما حكيه به السلف والايحكم فيه السلف يرجع الى ما حكم به عدلان واختلشوا فى أى شئ تعتبر المماثلة فقيل فى الشكل أو الفعل وقيل فى القيمة والحديث يدل على ان الضبيع صيد وان فيه كدشا (وعن محمد بن سيرين ان رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فقال انى أجريت أنا وصاحبى فى مرسين نستعقب الى ثغرة ثنية فاصينا طيبيا ونحن محرمان فماذا ترى فقال عمر لرجل يجنبه تعال حتى تحكم أنا وانت قال فحكى عليه بعنز فولى الرجل وهو يقول هذا أمير المؤمنين لا يستطيع ان يحكم فى ظبي حتى دعار جلا يحكم معه فسمع عمر قول الرجل ودعا له أهله تقسروا سورة المائدة فقال لا فقال هل تعرف هذا الرجل الذى حكم معى فقال لا فقال لو أخبرتنى انك تقرأ سورة المائدة لآوجعتك ضربا ثم قال ان الله عز وجل يقول فى كتابه يحكم به ذوو العدل منكم هدى بالغ الكعبة وهذا عبد الرحمن بن عوف رواه مالك فى الموطا وعن جابر ان عمر قضى فى الضبيع بكعبش وفى الغرال بعنز وفى الارنب بعناق وفى اليربوع بجفرة رواه مالك فى الموطا وعن الاجلم بن عبد الله عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فى الضبيع اذا أصابه المحرم كعبش وفى الظبي شاة وفى الارنب عناق وفى اليربوع جفرة قال والجنسرة التى قد ارتعت رواه الدارقطنى قال ابن معين الاجلم ثقة وقال ابن عدى صدوق وقال أبو حاتم لا يصح بحديثه الاثر الاول رواه مالك فى الموطا عن عبد الملك بن قريب عن محمد بن سيرين وعبد الملك بن قريب هو الأصحى وهو ثقة والآخر الثانى لم يذكر مالك فى الموطا قوله عن جابر بل رواه عن أبي الزبير ان عمر

الامر بالفسخ هو قصد محوما استقر فى نفوسهم فى الجاهلية بتقرير الشرع بخلافه وقال ابن المنير ترجم على ان العمر من التنعيم ثم ذكر حديث سراقه وائس فيه تعرض لمقات واكن لاصل العمرة فى أشهر الحج وأجاب بان وجهه ذكره فى الترجمة الرد على من لعنه يزعم ان التنعيم كان خاصا بعتقار عائشة حينئذ فقررت بحديث سراقه انه غير خاص وأنه عام أبدا انتهى ما فى القسطلانى وقد رجح الحافظ ابن القيم رحمه الله فسخ الحج الى العمرة فى كتابه الهدى وكتاب اعلام الموقعين عن رب العالمين بما لا مزيد عليه ولا شك ان الحجة معه لامع غيره يتضح ذلك بعد النظر الصحيح فى كتبه وقد جنح الى ما رجحه الامام ابن القيم الحافظ الشوكانى

في نيل الاوطار وبسط القول في ذلك وقوى دعائه بالادلة العجيبة فراجعته تجد ما يشي ويكنى وبالله التوفيق وحديث
الباب أخرجه البخاري في التني وأبو داود في الحج وحديث سراقه هذا طرف من حديث جابر الطويل لا من حديث عبد الرحمن
ابن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فكان على صاحب الخبر أن يقول وفي رواية عن جابر أن سراقه الخ رفعه ما هذا الوهم لكن
قصرت عبارته في هذا المقام أو هو سمع من قلم الناسخ أو الطابع والله اعلم (حديث عائشة رضي الله عنها في الحج) أي في ذكر
قصة حج الوداع (تكرر كثيرا وقد تقدم ٢٣٦ بقامه) فلا حاجة الى العود بكثرة (وعنها) أي عن عائشة

ابن الخطاب قضى في الضبيع الخ وأخرجه أيضا الشافعي بسند صحيح عن عمر وأخرج
البيهقي عن ابن عباس أنه قضى في الارنب بعناق وروى عنه الشافعي من طريق
الضحاك أنه قضى في الارنب بشاة وأخرج البيهقي عن ابن مسعود أنه قضى في اليربوع
بجفنة ورواه الشافعي عنه من طريق مجاهد وروى أبو يعلى عن عمر وقال لا أراه
الارفعه أنه حكم في الضبيع بشاة وفي الارنب بعناق وفي اليربوع جفنة وفي الظبي كبش
وأخرج ابن أبي شيبة عن عمر أنه قضى في الارنب ببقرة وروى إبراهيم الحارثي في الغريب
عن ابن عباس أنه قضى في اليربوع بحمل والحمل ولد الضأن المذكور وحديث جابر أخرجه
أيضا البيهقي وأبو يعلى وقال عن جابر عن عمر - رفعه وأما الدارقطني فرواه من طريق
إبراهيم الصائغ عن عطاء عن جابر وصحح وقفه الدارقطني من هذا الوجه كما ساف في
أول الباب قوله فخ كما عليه به - نزق دراهقه - ما على ذلك على وعثمان وابن عباس وابن
عمر وزيد بن ثابت وابن الزبير وكذلك وافقوا عمر في إيجاب عناق في الارنب وجفنة في
اليربوع كما حكى ذلك الله - يد في البحر عنهم - وهو موافق لما في حديث جابر المرفوع
المذكور في الباب الا في الظبي فإنه أوجب فيه شاة ولكنها قد تطلق الشاة على الماعز قال
في القاموس الشاة الواحدة من الغنم للذكور والانثى أو يكون من الضأن والماعز والظبية
والبقرة والنعام وحجر الوحش انتهى قوله جفنة - جفنة بفتح الجيم هي الانثى من ولد
الضأن التي بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها والعنز بفتح الميم ملة وسكون النون
بعدها زاي الانثى من الماعز الجع أهنز وعنز وعزاز

(باب منع المحرم من أكل لحم الصيد الا اذا لم يصد لأجله ولا أعان عليه)

(عن الصعب بن جثامة أهدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحم جبار وحشيا
وهو بالابواء أبو بوزان فرده عليه فلما رأى ما في وجهه قال ان لم ترد عليك الا أنا حرم
متفق عليه ولا جدوم - لم لحم جبار وحش - وعن زيد بن أرقم وقال له ابن عباس
بستذكرك كيف أخبرني عن لحم صيد أهدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو
حرام فقال أهدى له عضو من لحم صيد فرده وقال انانا كلنا حرام رواه أحمد ومسلم
وأبو داود والنسائي) قوله جبار وحشيا هكذا رواية مالك ولم تختلف عنه الرواة في ذلك

(رضي الله عنها في رواية ان
النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم قال لها في العمرة ولكمها)
أي - رثك (على قدر نفقتك
أو نصيبك) تعبك لما في انفاق
المال في الطاعات من الفضل
وقمع النفس عن شهواتها من
المشقة وقد وعد الله الصابرين
أن يوفيه أجراً غير حساب
لكن قال الشيخ عز الدين بن
عبد السلام ان هذا ليس بمطرد
فقد تكون بعض العبادات
أخف من بعض وهي أكثر فضلا
بالنسبة الى الزمان كقيام ليلة
القدر بالنسبة لقيام الليل من
رمضان غيرها وبالنسبة لما كان
بصلاحه ركعتين بالمسجد الحرام
بالتسوية لصلواته ركعتين في غيره
وأجيب بان الذي ذكره لا يمنع
الاطراد لان الكثرة الخاصة
فيه - ذكره ليست من ذاتها
وانما هي بسبب ما به - رضائها
من الامور المذكورة وأوفي
قوله أو نصيبك قال الكرمانى
اما للشك واما للتشويح وفي رواية
الاحمائي من طريق أحمد بن

منيع عن اسمعيل ما يؤيد الاول ولفظه على قدر نصيبك أو تعبك وفي لفظه على قدر نفقتك
أو نصيبك أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية الطبراني والحاكم ما يؤيد الثاني ولفظه ان لك من الاجر
على قدر نصيبك ونفقتك أو بالعطف وقد استدل بظاهر هذا الحديث على ان الاعتقاد بان كان بمكة من جهة الحل القرية
اقل اجرام من جهة الحل البعيدة وهذا ليس بشئ لان الجعراثة والحديبية مسافتهم الى مكة واحدة ستة فراسخ والتنعيم
مسافتهم اليها فرسخ واحد فهو أقرب اليهم منهما وقد قال الشافعي افضل بقاع الحل للاعتقاد بالجعراثة لان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم أحرم منها ثم التعميم لانه اذن لعائشة قال واذا قضى عن هذين الموضعين فابعد حتى يكون اكثر سفره كان احب الى انتهى وعن احاد ان المكي كلما تبعه في العمرة كان اعظم الاجرة وقال الحنفية افضل بقاع الحبل للاعتناء بالتمتع ووافقهم بعض الشافعية والحنابلة ووجهه انه لم ينقل ان احدا من الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج من مكة الى الحبل ليحرم بالعمرة غير عائشة واما اعتقاده من الجعرة انة فكان حين رجوع من الطائف مجتازا الى المدينة ولكن لا يلزم من ذلك تعيين التعميم للفضل لما دل عليه هذا الخبر ان الفضل ٢٣٧ في زيادة التعبد والنفقة وانما

يكون التعميم افضل من جهة اخرى تساويه الى الحبل لان جهة انه ابعد منه قاله في الفتح (عن اسماء بنت ابى بكر رضى الله عنها ما انها كانت كلما مرت بالطحون) بفتح الحاء ضم الجيم الخفيفة وسكون الواو آخره نون قال التقي القاسمي في تاريخ البلاد الحرام هو جبل بالمعنى مقبرة اهل مكة على يسار الدخول الى مكة وعين الخارج منها الى منى على مقتضى ما ذكره الازرقى والفاكهى في تعريفه لانهم ما ذكره في شق معلى مكة اليماني وهو الجهة التي ذكرناها واذا كان كذلك فهو يخالف ما يقوله الناس من ان الطحون الثنية التي يهبط منها الى مقبرة المعلى وكلام الهب الطبري يوافق ما يقوله الناس قال القسطلاني وكنت قد تدته في ذلك ثم ظهر لي ان ما قاله الازرقى والفاكهى أولى لانهم ما بذلك أدري وقد وافقه ما على ذلك الحسن الخزاعي راوى تاريخ الازرقى ولعل الطحون على مقتضى قول الازرقى والفاكهى

وتابعه على ذلك عامة الرواة عن الزهري وخالفهم ابن عيينة فقال لحم حمار وحش كما وقع في الرواية الاخيرة وبين الجدي انه كان يقول حمار وحش ثم صار يقول لحم حمار وحش فدل على اضطرابه فيه قال في الفتح وقد توبع على قوله لحم حمار وحش من أوجه فيها مقال ثم ساقها ولكنه يقوى ما رواه ابن عيينة حديث ابن عباس المذکور في الباب وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن ابن عباس ان الذي أهدها الصعب بن جثامة لحم حمار وأخرجهم مسلم لم يضمن طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد قال تارة حمار وحش وتارة شق حمار قول بالابواب بفتح الهمزة وسكون الواو واحدة وبالمد جبل من أعمال القرع بضم القاف والراء بعدها مهمله قيل سمى بالابواب لوبائه وقيل لان السبول تتبعه أوى قوله أبو ذؤان شق من الراوى وهو بفتح الواو وتشديد الدال آخره نون موضع بقرب الجنة قوله فردم اتفقت الروايات كلها على انه رده عليه كما قال الحافظ الاماروا ابن وهب والبيهقي من طريقه باسناد حسن من طريق عمرو بن أمية ان الصعب أهدي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لحم حمار وحش وهو بالطفة فأكل منه واكل القوم قال البيهقي ان كان هذا محفوفاً محل على انه رد الحى وقبل اللحم قال الحافظ وفي هذا الجمع نظر فان الطرف كلها محفوفة فلم يرد حيا لكونه صيدا لاجله ورد اللحم تارة لذلك وقوله أخرى حيث لم يصح دلالته وقد قال الشافعي في الام ان كان الصعب أهدي له حمارا حيا فليس للصحر ان يذبح حمار وحش حى وان كان أهدي له لحاف قد يحتمل ان يكون قد علم انه صيده انتهى ويحتمل ان يكون القبول المذکور في حديث عمرو بن أمية في وقت آخر وهو وقت رجوعه صلى الله عليه وآله وسلم من مكة الى المدينة قال القرطبي يحتمل ان يكون الصعب أحضر الحمار مذبوحا ثم قطع منه عضوا بحضور النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدمه له فن قال أهدي حمارا أراد بتمامه مذبوحا لحياء من قال لحم حمار أراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل ان يكون من قال حمارا أطلق وأراد بعضه مجازا ويحتمل أنه أهدها له حيا فلما رده عليه ذكاه وأتاه به وضومنه ظانا أنه انما رده عليه لمعنى يختص بجملة فاعله بامتناعه ان يحكم الجز من الصيد حكم الكل والجمع مهما أمكن أولى من توهم بعض الروايات قوله انما لم يرد عليك قال في الفتح قال

والخزاعي الجبل الذي يقال فيه قبر ابن عمر وأالجبل المقابل له الذي بينهما الشعب المعروف بشعب الجرارين انتهى قال في الفتح جون جبل معروف بمكة وقد تكرر ذكره في الاشعار عند المقة مرة المعروفة بالمعلاة على يسار الدخول الى مكة وعين الخارج منها الى منى قال وهذا الذي ذكرناه محصل ما قاله الازرقى والفاكهى وغيرهما وذكر الازرقى انه شعب ابى ذؤان من بين عامر قال الحافظ ابن حجر قد جعل هذا الشعب الآن الان بين سور مكة الآن وبين الجبل المذکور مكابيشه الشعب فله هو انتهى واغرب السهيلي فقال الطحون على فرسخ وثلاث من مكة وهو غلط واضح كما بينه في الفتح (تقول صلى

الله على محمد فقد نزلنا معه ههنا ونحن يومئذ خفاف) بكسر الخاء جمع خفيف ولمسلم خفاف الحقايب جمع خفيفة بفتح الموحدة وبالقف والموحدة ما احتجب الراكب خلفه من حوائج في موضع الرديف (قليل ظهورنا) أي مراكبنا (قليلة أزوادنا) فاعقرت أما واخلق عائشة) أي بعد أن فسخنا الحج إلى العمرة (والزبير بن العوام وفلان وفلان) قال في الفتح لم أقف على تعيين ما وكنها سمعت بعض من عرفته من لم يبق الهدى فلما صعدنا (البيت) أي بركنه وكنت بذلك عن الطواف أذهومن لوازم المسح عليه عادة والمراد غير عائشة ٢٣٨ لأنها كانت حائضا (أحلتنا) أي بعد السعي وحذف اختصارا

فلا جهة فيه لمن لم يوجب السعي لأن أسماء أخبرت أن ذلك كان في جهة الوداع وقد جاء من طريق أخرى صحيحة أنهم طافوا معه وسعوا فيجعل ما أجل على ما بين ولم تذكر الحاق ولا التقصير فاسد تدل به على أنه استباحة مخطور وأوجب بان عدم ذكره هنا لا يلزم منه ترك فعله فان القصة واحدة وقد ثبت الأمر بالتقصير في عدة أحاديث وهذا كقوله لما زنى فلان رجم والتقدير لما أحسن وزنى رجم فان قلت في مسلم وكان مع الزبير هدى فلم يحل وهو مغاير لما هنا لذكركها الزبير مع من أحل أجاب النووي بأن أحرار الزبير بالعمرة وقوله منها كان في غير جهة الوداع (ثم أهلتنا من العشي بالحج) وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج أيضا قال في الفتح واختلفوا في جامع قبل أن يقصر بعد أن طاف وهي فقال الأكثر عليه الهدى وقال عطاء لا شيء عليه وقال الشافعي تقصير عمرته وعليه المضي في فاسدها وقضاؤها

القاضي عياض ضبطناه في الروايات بفتح الدال وأبى ذلك المحققون من أهل العربية وقالوا الصواب أنه بضم الدال لأن المضاعف من الجهر ومبرأى فيه الواو التي توجبها ضمة الهاء بعدها قال وليس الفتح بملط بل ذكره ثعلب في الفصح ثم تعقبوه عليه بأنه ضعيف وأجازوا فيه الكسر وهو أضعف الأوجه وهي لفظة حكاها الأختش عن بني عقيل وإذا واصل به ضمير الموثف نحو ردها فالفتح لازم اتفاقا كذا قال النووي ووقع في رواية الكشميني لم تردده بذلك الانعام وضم الأولى وسكون الثانية ولا اشكال فيه قوله إلا بأسرهم زاد النسائي لانا كل الصيد وفي حديث ابن عباس أنا لانا كله أنا حرم وقد استدله من أن قال بفحريم الأكل من لحم الصيد على الهرم مطلقا لأنه اقتصر في التعليل على كونه محرمًا فدل على أنه سبب الامتناع خاصة وهو قول علي وابن عباس وابن عمر والليث والثوري واسحق والهادوية واستدلوا أيضا بموم قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ولكنه يعارض ذلك حديث طلحة وحديث البهزي وحديث أبي قتادة وسأق في هذه الأحاديث وقال الكوفيون وطائفة من السلف أنه يجوز للحرم كل لحم الصيد مطلقا وتعمكوا بالأحاديث التي ستأتي وكلا المذهبين يستلزم أطراح بعض الأحاديث العجيبة بلا موجب والحق ما ذهب إليه الجمهور ومن الجمع بين الأحاديث المختلفة فقالوا الأحاديث القبول محمولة على ما يصيده الحلال لنفسه ثم يهدي منه للحرم وأحاديث الرخصة محمولة على ما صاده الحلال لأجل الحرمة فالواو السبب في الاقتصار على الأحرار عند الاعتذار للصعب أن الصيد لا يحرم على المرء إذا صيده إلا إذا كان محرما فاقصر عن تعيين الشرط الأصلي وسكت عما عداه فلم يدل على نفيه ويؤيد هذا الجمع حديث جابر الآتي (وعن علي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بييض النعام فقال

أنا قوم حرم أطعموه أهل الحل رواء أحده وعن عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الله التيمي وهو ابن أخي طلحة قال كنا مع طلحة ونحن حرم فاهدى لنا طير وطلحة راقد فنامنا أكل ومننا من تورع فلم يأكل فلما استيقظ طلحة وفق من أكله وقال أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواء أحده ومسلم والنسائي) حديث علي أخرجه أيضا البزار وفي إسناده علي بن زيد وفيه كلام وقد وثق وبقيته رجاله رجال الصحيح وهو حديث طويل

واستدل به الطبري على أن من ترك التقصير حتى يخرج من الحرم لا شيء عليه بخلاف من قال عليه هذا

دم (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قفل) رجوع (من غزواً ورجع أو حرة يكبر) الله تعالى (على كل شرف) بفتح عين مكان عال (من الأرض ثلاث تكبيرات ثم يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملائكة الحمد وهو على كل شيء قدير) قال الفرطني في تعقيب التكبير بالتهليل إشارة إلى أنه المنفرد بإيجاب جميع الموجودات وأنه المعبود في جميع الأماكن (أيون) أي نحن أيون جمع آيب أي راجع ورنه ومعناه أي راجعون إلى الله وليس المراد

الاخبار بمجرد الرجوع فانه يحصل الحاصل بل الرجوع في حالة مخصوصة وهي تلبسهم بالعبادة المخصوصة والاتصاف بالادب المذكورة (تاتبون) من التوبة وهي الرجوع عما هو مذموم شرعا الى ما هو محمود شرعا وفيه اشارة الى التذلل في العبادة فالله صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل التواضع أو تعليم الامته (عابدون ساجدون لربنا حامدون) كما هو رفع بتقدير نحن والجار والمجرور متعلق بساجدون أو بسائر الصفات على طريق التنازع (صدق الله وعده) فيما وعده من اظهار دينه بقوله تعالى وعدهم الله مغنم كثيرة وقوله تعالى وعده الله الذين آمنوا ٢٣٩ منكم وعملوا الصالحات ليستخلفهم

في الارض الآتية وهذا في الغزو ومناسبة للحج قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين (ونصر عبده) محمدا صلى الله عليه وآله وسلم (وهزم الاحزاب) يوم الاحزاب واحزاب الكفر في جميع الايام والمواطن (وحده) من غير فعل أحد من الادميين ويحتمل ان يكون خبرا بمعنى الدعاء أي اللهم اهزم الاحزاب والاول اعظمه وظاهر قوله من غزو وأوج أو عسرة اختصاصه بها والذي عليه الجمهور انه يشرع في كل سفر طاعة كطلب علم وقيل بتعدي الى المباح لان المسافر فيه لا نوب له فلا يمنع عليه ما يحصل له الثواب وقيل يشرع في سفر المعصية أيضا لان مرتكب المعصية أحوج الى التمسك بالثواب من غيره وتعب بأن الذي يخصه بسفر الطاعة لا يمنع المسافر في مباح ولا معصية من الاكثار من ذكر الله تعالى وانما النزاع في خصوص هذا الذكر في هذا الوقت المخصوص

هذا طرف منه قوله اطعموه اهل الحل لا يمدن تقييد هذا الاطلاق بما سلف من اعتبار القصد بان ذلك للحرم فيحمل هذا على انه اخذ البيض فاصدا بان ذلك لاجل الحرمين جمع بين الأدلة وكذلك لا يمدن تقييد حديث طهمة بان لا يكون من اهدى لهم الطير صاده لاجلهم وقد اختلف فيما يلزم المحرم اذا اصاب بيضة نعام فقال ابو حنيفة واصحابه والشافعي انه يجب فيها القيمة وقال مالك في رواية عنه قيمة عشر بدنة وقال الشافعي في رواية عنه قيمة عشر النعامة وقال الهادي يجب فيها صوم يوم واستدل من قال بان الواجب القيمة بما أخرجه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي من حديث كعب بن عجرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في بيضة نعامه أصابه محرم بغيره وفي اسناده ابراهيم بن أبي يحيى وشيخه حسين بن عبد الله وهما ضعيفان وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من حديث أبي المهزم وهو أضعف منهما واستدل الهادي بما أخرجه الشافعي وأبو داود والدارقطني والبيهقي من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حكم في بيضة النعام في كل بيضة صيام يوم قال عبد الحق لا يستند من رجه صحيح وفي اسناده أبي داود رجل لم يسم وأخرج نحوه الدارقطني من حديث أبي هريرة وهو من طريق ابن جريج عن أبي الزناد ولم يسمع منه كما قال أبو حاتم والدارقطني قوله ابن عبد الله التيمي كذا في نسخ المنتقى والصواب ابن عبيد الله مصغرا قوله وفق من أكله أي صوته كذا في شرح مسلم ويحتمل أن يكون معناه دعاه بالتوفيق (وعن عمير

ابن سلمة الضمري عن رجل من بهزانه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريد مكة حتى اذا كانوا في بعض وادي الروحاء وجد الناس حمار وحش عقيرا فذكروه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أقرره حتى يأتي صاحبه فأتى البهزي وكان صاحبه فقال يا رسول الله شأنكم هذا الحمار فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر فقصه في الرقاق وهم محرمون قال ثم مرنا حتى اذا كنا بالانابة اذا نحن نطسي حاقف في ظل فيه سهم فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا أن يقف عنده حتى يخبر الناس عنه رواه أحمد والنسائي ومالك في الموطأ الحديث صححه ابن خزيمة وغيره كما قال

نقصه قوم به كما يختصم الذكرا ثم رقب الاذان والصلاة انتهى وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الدعوات ومسلم في الحج وأبو داود في الجهاد والتبائي في السير (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة) في الفتح (استقبله أغيلة بن عبد المطلب) بضم الهمزة من أغيلة وفتح الغين المجبة قال في الصحاح الغلام معروف وتصغيره غليم والجمع غلة وغلمان واستغفروا بغلة عن أغلة وتصغير الغلة أغيلة على غير مكبره كأنهم صغروا وأغلة وان كانوا لم يقولوه كما قالوا أصيبة في تصغير صيبة وبعضهم يقول غلابة على القياس وقال في القاموس الغلام الطائر الشارب والكهل ضده أو من حسين

يولد الى ان يشب جمعه أغلة وغلة وغلمان وهي علامة انتهى ومراده صبيان بنى عبد المطلب وضافتهم اليه لكونهم من ذريته
(فهم) صلى الله عليه وآله وسلم (واحد) منهم (بين يديه) هو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب (وآخر خلفه)
وهو قثم بن العباس بن عبد المطلب كذا قاله الحافظ ابن حجر لئلا يظن لعل عبد الله بن جعفر من المدينة الى مكة بعد ان
دخلها مع أبيه من الحبشة حتى استقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدمه مكة في الفتح فليست بقول الحافظ
ابن حجر وكون الترجمة لتلقى القادم من ٢٤٠ الحج والحديث دال على تلقى القادم للحج ليس ينتمى متخالف

لا تفاقهما ما من حيث المعنى
تعبه العيني فقال لا نسلم ان
كون الترجمة لتلقى القادم من
الحج بل هي لتلقى القادم للحج
والحديث يطابقه وهذا القائل
ذهل وظن ان الترجمة وضعت
لتلقى القادم من الحج وليس
كذلك وذلك لانه لو علم ان لفظ
الاستقبال في الترجمة مصدر
مضاف الى مفعوله والفاعل
ذكره مطوى لما احتاج الى
قوله وكون الترجمة الى آخره
انتهى وعله أخذ من كلام ابن
المنير حيث تعقب ابن بطال لما
قال في الحديث من الفقه جواز
تلقى القادمين من الحج لانه صلى
الله عليه وآله وسلم لم ينكر
ذلك بل سربه لعله ما بين يديه
وخلفه فقال هذا ليس تلقيا
للقادم من الحج وامكنه تلقى
القادم للحج قال وتلك العادة الى
الآن يتلقى المهاجرون وأهل
مكة القادمين من الركن انتهى
نعم يؤخذ منه بطريق القياس
تلقى القادمين من الحج بل ومن
في معناهم كن قدم من جهاد

في الفتح قوله أقروه أى اتركوه قوله فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر الخ
يفي أن يقيد هذا الاطلاق بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم أن الهزى لم يصد
لاجلهم بقريسة حال أو مقال للجمع بين الأدلة كما تقدم قوله في الرقاق جمع رفقة قوله
بالأناية بضم الهمزة وكسر هاء بعدها ثمانية مثله وبعد الألف تحبب موضع بين الحرمين
فيه مسجد بنى أو يتردون العرج قال في القاموس هو بضم الهمزة ويثقل قوله
حاقف قال في القاموس الحاقف الرابض في حقف من الرمل أو يكون منطويا كالحقف
وقد انقضى وتبقى في نومه وهو بين الحقف انتهى قوله فامر رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم الخ انما لم يأذن لمن معه باكله لأميرين أحدهما انه حي وهو لا يجوز للمحرم ذبح
الصيد المحلى الثاني ان صاحبه الذي رما قد صار أحق به فلا يجوز أكله الا بذنه ولهذا
قال صلى الله عليه وآله وسلم في جوار الهزى أقروه حتى يأق صاحبه وفيه دليل على انه
يشرع للرئيس اذا رأى صيدا لا يقدر على حفظ نفسه بالهرب بالاضعاف فيه أو لجناية
أصابته ان يأمر من يحفظه من أصحابه (وعن أبي قتادة قال كنت يوما جالسا مع رجال من
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في منزل في طريق مكة ورسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم أمامنا والقوم محرمون وانا غير محرم عام الحديبية فابصر واحارا وحشيا
وأنا مشغول أخصف نعلي فلم يؤذوني وأحبا والواقي أبصرته فالتفت فابصرته فتمت الى
القرم فاسرجه ثم ركبت ونسيت السوط والرمح فقلت لهم فاولوني السوط والرمح
قالوا والله لا نعينك عليه فغضبت فترت فاخذتهم ما ثم ركبت فشدت على الحمار فمقرته
ثم جمعت به وقد مات فوقعوا عليه يا كونه ثم انهم شكوا في أكلهم اياه وهم محرم فرحنا
وخبات العضد مني فادركنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لنا عن ذلك فقال هل
معكم منه شيء فقلت نعم فنأولته العضد فأكلها وهو محرم متفق عليه ولفظه للبخاري
ولهم في رواية هو حلال فكلوه ولمسلم هل أشار اليه انسان أو أمره بشئ قالوا لا قال
فكلوه وللبخاري قال منكم أحد أمره ان يحمل عليها أو أشار اليها قالوا لا قال
فكلوا ما بقي من لحمها) قوله امامنا بفتح الهمزة قوله عام الحديبية هذا هو الصواب

أوسقرا نيسا لهم وتطيبوا القلوب وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن جعفر قال كان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم اذا قدم من سفر تاقى بصبيان أهل بيته وانه قدم من سفر فسبق بي اليه فملى بين يديه ثم جى بأحدى ابني فاطمة
فأردفه خلفه فدخلنا المدينة ثلاثة على دابة وفي المسند وصحح الحاكم عن عائشة قالت أقبلنا من مكة في حج أو عمرة فقلنا
غلمان من الانصار كانوا يتلقون أهلهم اذا قدموا وذكرا بن رجب في لطائفه عن أبي معاوية الضرير عن عجاج عن الحكم
قال قال ابن عباس رضي الله عنهما لو يعلم المقعون ما ألحاح عليهم من الحق لا تؤم حين يقدمون حتى يقبلوا وراحهم لانهم

وفدا لله في جميع الناموس وما لم ينقطع حيلة سوى التعلق بأذيال الواصلين وفي حديث الباب الحديث والعنينة والقول ورواته الثلاثة الأولى بصريون وأخرجه البخاري أيضاً في اللباس والتساقط في الحج (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) لا يطرق أهله (بضم الراء من الطروق أي لا يأتيهم ليلا إذا رجع من سفره ولا يكون الطروق إلا ليلاً قيل إن أصل الطروق من الطرد وهو الدق وسمى الآتي بالليل طارفاً لما جئته إلى دق الباب) كان لا يدخل إلا غداة أو عشية (لكراهته طروق أهله) (عن جابر رضي الله عنه) قال نهى النبي صلى الله عليه وآله

٢٤١

(عن جابر رضي

عليه) وآله (وسلم) أن يطرق أي المسافر (أهله ليلاً) يعني كراهة أن يهجم منها على ما يقع عنده اطلاع عليه فيكون سبباً إلى بغضه أو فراقها فنهى صلى الله عليه وآله (وسلم) على ما تدوم به الألفة وتناً كدبه الحبة فينبغي أن يجتنب مباشرة أهله في حال البذازة وغير النظافة وأن لا يتعرض لرؤية عورة يكرها منها (عن أنس رضي الله عنه) قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) إذا قدم من سفر فأبصر درجات المدينة أي طرقها المرتفعة وفي رواية المستقلى دوحات أي نخبها النظام وفي رواية جدران وفي أخرى جدران جمع جدار قال صاحب المطالع جدران أريج من دوحات وهي رواية الترمذي أيضاً (أوضح ناقة) أي حملها على السير السريع (وان كانت) أي المركوبة (دابة) وهي أعم من الناقة (حركها) وزاد في رواية من جهها أي بسبب حبه المدينة وفي الحديث

ووقع في رواية البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) خرج حاجاً وهو غلط كما قال الإمام علي فان القصبة كانت في العمرة وقال الحافظ لأعطى في ذلك بل هو من الجواز الشائع وأيضاً فالج في الأصل القصبة للبيت فكانه قال خرج قاصداً للبيت ولهذا يقال للعمرة الحج الصغر قوله والله لا نعيك زاد أبو عوانة أنا محرمون وفيه دليل على أنهم قد كانوا عملاً أنه يحرم على المحرم الأعانة على قتل الصيد وقوله وخبات في رواية البخاري فحملنا ما بقي من طم الأنان قوله فسكوه صيغة الأمر في الإباحة لا للوجوب لأن ما وقعت جواباً عن سؤالهم عن الجواز لا عن الوجوب فوقع على مقتضى السؤال قوله قال منكم أحد الخ في رواية البخاري قال أمنكم بزيادة الهمزة ولتظن مسلم هل منكم أحد أمره فيه دليل على أن مجرد الأمر من المحرم لصائد بان يحمل على الصيد والاشارة منه مما يوجب عدم الحل لما ذكرته لصائد قوله أن يحمل عليه أو أشار إليه الضمير راجع إلى الأنان لأنه لا يطلق الأعلى إلا في هي مدورة في رواية البخاري واقظه فربما ساجر وحش فحمل عليها أبو قتادة فمقر منها أنا فتراناً فكلما من لهما تم قلنا أنا كل لحم صيد ونحن محرمون فحملنا ما بقي من لهما قال منكم أحد أمره الخ والروايات متفقة على إيراد الجار بالروية وأفادت هذه الرواية أن الجار من جملة محرومان المشقول كان أنا أي أتى قوله فمقر منها أنا وأنا والحديث فيه فواتد منها أنه يحل للمعمر لحم ما يبيده الحلال إذا لم يكن صادراً لاجله ولم يقع منه أعانة له وقد تقدم الخلاف في ذلك ومنها أن مجرد محبة المحرم أن يقع من الحلال الصيد فنياً كل منه غير قاذحة في إسمائه ولا في حلي الأكل منه ومنها أن عقار الصيد ذكاته وسبب أي الكلام عليه إساءة الله تعالى ومنها جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) وبالقرب منه (وعن أبي قتادة) قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) في زمن الحديبية فأمر أصحابي ولم أحرم قرأت حماري فحملت عليه فاه طدته فذكرت شأنه لرسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وذكري أني لم أكن أحرم وأني إنما اصطدته لأن فأمر النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أصحابي فأكلوا ولم يأكل منه حين أخبرته أني اصطدته له رواه أحمد وابن ماجه بإسناد جيد قال أبو بكر النيسابوري قوله أني اصطدته لأنه لم يأكل

٢٤١

نيل

ح

دلالة على فضل المدينة وعلى مشروعية حب الوطن والحنين إليه (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال السفر قطعة من العذاب) أي جرم منه بسبب الألم الناشئ عن المشقة فيه لما يحصل في الركوب والمشى من ترك المألوف قال ابن المنير أشار البخاري بهذا إلى أن الإقامة في الأهل أفضل من المجاهدة انتهى قال في الفتح وفيه نظر لا يخفى لكن يحتمل أن يكون البخاري أشار بإيراد في الحج الحديث عائشة بل فقط إذا قضى أي حرم فليجمل إلى أهله انتهى (ينزع أحدكم طعامه ونهرايه ونومه) وليس المراد بالمنع منع

سقيقتنا بل منع كالأهـ وفي حديث أبي سعيد المقبري الـ قرطعة من العذاب لان الرجل يشتغل فيه عن صلاته وصيامه ولا يفترأ لايهنا أحدكم نومه ولا طعامه ولا شرابه وفي حديث ابن عمر عند ابن عدي وانه ليس له دواء الا سرعة السير أو الراد ينعـ ذلك في الوقت الذي يريد لا شغل له بالمسير قال القسطلاني وهو في الفتح أيضا ولما جلس امام الحرمين موضع أبيه سئل لم كان السقر قطعة من العذاب فاجاب على الفور لان فيه فراق الاحباب ولا يعارض ما ذكر حديث ابن عباس وابن عمر صر فوعا سافروا تغفوا وفي رواية ٢٤٢

من الرياضة والغنية والرزق أن لا يكون قطعة من العذاب لما فيه من المشقة فصار كالدواء المر الملقب بالهضة وان كان في تناوله الكراهة (فاذا قضى نهمته) أي رغبته ونهمته وساجتته (فليجمل) الرجوع (الى أهله) زاد في حديث عائشة عند البخاري أنه أعظم لاجره قال ابن عبد البر وزاد فيه بعض الضعفاء عن مالك وليتخذ لاهله هدية وان لم يجده الا جيرا يعني جبر الزنادقة قال وهي زيادة منكرة قال في الفتح وفي الحديث كراهة التغريب عن الأهل يعني حاجته واستحباب استجماله الرجوع ولا سيما من يخشى عليهم الضيعة بالغيبة ولما في الإقامة في الأهل من الراحة المعينة على صلاح الدين والدنيا ولما في الإقامة من تحصيل الجماعات والقوة على العبادات واستنبط منه الخطابي تغريب الزاني لانه قد أمر بتعذيبه والسفر من جملة العذاب قال الحافظ ابن حجر ولا يخفى ما فيه

منه لا أعلم أحد اقله في هذا الحديث غير عمر) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي وابن خزيمة وقد قال بمنزل مقالته النيسابوري التي ذكرها المصنف ابن خزيمة والدارقطني والجوزقي قال ابن خزيمة ان كانت هذه الزيادة محمولة على أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم أكل من لحم ذلك الحمار من قبل أن يعلم أبوقتيادة انه اصطاده من أجله فلما علم امتنع وفيه نظر لانه لو كان حراما عليه صلى الله عليه وآله وسلم ما قرره الله تعالى على الكل حتى يعلم أبوقتيادة بانه صاده لاجله ويحتمل أن يكون ذلك لبيان الجواز وان الذي يحرم على الحرم انما هو الذي يعلم انه صيد من أجله وأما إذا أتى بالحلم لا يدري الحلم صيد أم لا وهل صيد لاجله أم لا فله على أصل الاباحة فلا يكون حراما عليه عند الكل ولكنه يهدده بما تقدم من أنه لم يبق الا العضد وقال البيهقي هذه الزيادة غريبة يعني قوله أني اصطدته قال والذي في الصحيحين أنه أكل منه وقال النووي في شرح المذهب يحتمل انه جرى لابي قتادة في تلك السفرة قصتان قال ابن حزم لا يشك أحد بان أبا قتادة لم يصد الحمار الا لنفسه ولا صحابه وهم محرمون فلم ينعهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أكله وكأنه يقول بانه يحل صيد الحلال للمعمر مطلقا وهو أحد الأقوال السابقة وقال ابن عبد البر كان اصطيدا بأبي قتادة الحمار لنفسه لا لاصحابه وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجهه أبا قتادة على طريق البحر مخافة العدو فذلك لم يكن محرما عند اجتماع اصحابه لان مخرجهم لم يكن واحدا قال الاثرم كنت أسمع اصحاب الحديث يتعجبون من هذا الحديث ويقولون كيف جاز لابي قتادة مجاوزة الميقات بلا حرام ولا يدرون ما وجهه حتى رأيتهم مفسرين حديث عياض عن أبي سعيد قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأحرمتنا فلما كان مكان كذا وكذا اذ نحن بأبي قتادة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يبعثه في شيء قد سمعنا ذكر حديث الحمار الوحشي انتم والحديث من جملة أدلة الجمهور والقائلين بانه يحرم صيد الحلال على الحرم اذا صاده لاجله ويحل له اذا لم يصاده لاجله ولهذا لما أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بانه صاده لاجله لم يأكل منه وأمر اصحابه بالاكل (وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صيد البر لكم حلال وانتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكم رواء الخمسة الا ابن ماجه

وقال

• (بسم الله الرحمن حيم) •

• (أبواب المصير) •

بضم الميم وسكون الحاء وقع الماد وهو المنوع من الوقوف بعرفة أو الطواف بالبيت كالمعقر المنوع منه (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قد أحصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حين صدده المشركون عن البيت في الحديبية (فخلق رأسه وجامع نسائه ونحوه حتى أعقر عما قابلا) فملكه من قال لافرق بين الإحصار بالعدو وبغيره قال عطية الإحصار

من كل شيء يحبسها فهو عام في كل حابس من عدو ومرض وغيرهما وبه قال الحنفية ككثير من الصحابة وغيرهم حتى أنقضى ابن مسعود رجلا دغ بأنه محصر أخرجه ابن حزم بإسناد صحيح عنه والطحاوي قالوا وإذا قامت الدلالة على أن شرعيته للعباس مطلقا استفيد جواز لمن سرق نفقة ولا يقدر على المنى وقال مالك والشافعي وأحمد لا أحصار إلا بالعدو ولا نية يعني قوله تعالى فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى وردت لبيان حكم انحصار صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وكان بالعدو وقال في سياق الآية فإذا أمنتم فاعلم أن شرعية الاحلال في العدو كانت ٢٤٣

لا ينجون من المرض فلا يكون الاحصار بالمرض في معناه فلا يكون النص الوارد في العدو واردا في المرض فلا يطبق به دلالة ولا قياسا لان شرعية التحلل قبل أداء الافعال بعد الشروع في الاحرام على خلاف القياس فلا قياس عليه وفي الموطأ عن سالم عن أبيه قال من حبس دون البيت عرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت واحتج الحنفية بان الاحصار هو المنع والاعتبار بعدم اللفظ لا بخصوص السبب وبأن اجماع أهل اللغة على أن مدلول اللفظ الاحصار بالعمدة المنع الكائن بالمرض والآية وردت بذلك اللفظ وببحث فيه ابن الهمام بأنه ظاهر في أن الاحصار خاص بالمرض والحصر خاص بالعدو ويحتمل أن يراد بكون المنع بالمرض من مصادقات الاحصار فان أراد الاول ورد عليه كون الآية لبيان حكم الحادثة التي وقعت للرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه رضي الله

وقال الشافعي هذا أحسن حديث روي في هذا الباب وأقرب الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وهو من رواية عمرو بن أبي هريرة مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب عن مولا المطلب عن جابر وعمر ومختلف فيسمع كونه من رجال الصحيحين ومولا قال الترمذي لا يعرف له سماع من جابر وقال في موضع آخر قال محمد لا أعرف له سماعا من أحد من الصحابة الا قوله حديثي من شهد خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقدر واه الشافعي عن عمرو وعن رجل من الانصار عن جابر ورواه الطبراني عن عمرو عن المطلب عن أبي موسى وفي اسناده يوسف ابن خالد السمعي وهو متروك ورواه الخطيب عن مالك عن نافع عن ابن عمر وفي اسناده عثمان بن خالد الخزرجي وهو ضعيف جدا هذا الحديث صريح في التفرقة بين ان يصيده المحرم أو يصيده غيره وله وبين ان لا يصيده المحرم ولا يصاد له بل يصيده الحلال لنفسه ويطعمه المحرم ومقتضى بقية الاحاديث المطلقة كحديث الصعب وطلحة وأبي قتادة ومخصص لعموم الآية المتقدمة

• (باب صيد المحرم وشجره) •

(عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام لا بهضد شوكة ولا يحتل خلاه ولا ينقر صيده ولا تلتقط لقطته الا ما عرف فقال العباس الا الاخر فانه لا بد لهم منه فانه للقيون والبيوت فقال الا الاخر • وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فتح مكة قال لا ينقر صيدها ولا يحتل شوكتها ولا تحل ساقطتها الا للشد فقال العباس الا الاخر فاما نجح له لقبوزنا ويوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا الاخر متفق عليه ما وفي لفظ لهم لا بهضد شجرها بدل قوله لا يحتل شوكتها) قوله لا بهضد شوكة بضم أوله وكون الهمزة وفتح الضاد المهملة أي لا يقطع وفي رواية للبخاري ولا بهضد شجره قال القرطبي خص الفقهاء الشجر المنهي عنه بما ينبت الله تعالى من غير صنيع آدمي فاما ما ينبت بمعالجة آدمي فاختلف فيه فالجهور على الجواز وقال الشافعي في الجميع الجزاء ورجحه ابن قدامة

عنهم واحتاج الى جواب صاحب الامراء وحاصله كون النص الوارد لبيان حكم حادثة قد ينتظمه اللفظ وقد ينتظم غيرها مما يعرف به حكمه هاد لانه هذه الآية كذلك اذ يعلم منها احكام منع العدو بطريق الاولى لان منع العدو وحسب لا يتم كنه معه من الماضي بخلافه في المرض اذ يمكن الحمل والركب والخدم فاذا جاز التحلل مع هذا فاع ذلك أولى وفي نهاية ابن الانسيري يقال أحصره المرض أو اللطان اذا منعه من مقصده فهو محصر ومحصره اذا حبسه فهو محصور وقال تعالى للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله والمراد منهم الاشتغال بالجهاد وهو امر راجع الى العدو والمراد أهل الصفة منهم تعلم القرآن

أوئدة الحاجة والجهد عن الضرب في الأرض للتسبب وليس هو بالمرض انتهى وغرض البخاري من هذا الحديث الرد على من قال ان التحال بالاحصار من بالحاج بخلاف المعمر فلا يتصل بذلك بل يستمر على احراره حتى بطوف بالبيت لان السنة كلها وقت للعمرة فلا يخشى فواتها بخلاف الحج وهو محكي عن مالك (عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يقول ليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم ان حبس أحدكم عن الحج) بان منع من الوقوف بعرفة (طواف بالبيت وبالصفين وبالمرور) أي اذا أمكنه ذلك تفسير ٢٤٤ للسنة (ثم حل من كل شيء) حرم عليه (حتى يحج عاما قابلا فيه)

بذبح شاة اذا التحال لا يحصل الابنية التحال والذبح والحق (أو يصوم ان لم يجد هديا) حيث شاء ويؤقف تحلله على الاطعام كنوقفه على الذبح لاعلى الصوم لانه يطول زمنه فتعظم المشقة في الصبر على الاحرام الى فراغه وعند الترمذي عن معمر بن يافظ كان يذكر الاشترط ويقول ليس حسبكم سنة نبيهم وأخرج عبد الرزاق بتمامه وكذلك الشافعي وانكار ابن عمر الاشترط ثابت في رواية يونس أيضا الا انه حذف في رواية البخاري هذه وأخرجه البهقي من طريق السراج عن أبي كريب عن ابن المبارك عن يونس وفي كتابه معرفة السنن والآثار له عن ابن عمر انه كان يذكر الاشترط في الحج ولو بلغه حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ضباعة بنت الزبير لم ينكره انتهى وحديث ضباعة أخرجه الشافعي عن ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله

واختلوا في جزاء ما قطع من النوع الاول فقال مالك لاجراء فيه بل يأثم وقال عطية يستغفر وقال أبو حنيفة يؤخذ بذبيحته هدى وقال الشافعي في العقيقة بقرة وفيما دونها ثمانية قال ابن العربي اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم الا ان الشافعي أجاز قطع السوالد من فروع الشجرة كذا نقله أبو ثور عنه وأجاز أيضا أخذ الورق والتمر اذا كان لا يضرها ولا يهلكها وبهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما وأجازوا قطع الشوك لكونه يؤذي بطبعه فأشبهه القواسم ومنعه الجمهور وانهم صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك كما في حديثي الباب والقياس مصادم لهذا النص فهو فاسد الاعتبار وهو أيضا قياس غير صحيح اقسام الفارق فان القواسم المذكورة تقتضي بالاذى بخلاف الشجر قال ابن قدامة ولا بأس بالاتفاق بما انكسر من الاغصان وانقطع من الشجر من غير صنيع الادمي ولا بأس بسقط من الورق نص عليه أحد ولا نعلم فيه خلافا انتهى قوله ولا يحتل خلافا لظلال الخاء المججمة مقصور وذكرا بن التين انه وقع في رواية القابسي بالمد وهو الرطب من النبات واختلافه وقطعه واحتشاشه واستدله على تحريم رعيه لكونه أشد من الاحتشاش وبه قال مالك والكوفيون واختاره الطبري وتخصيص التحريم بالرطب اشارة الى جواز رعي اليابس وجواز اختلاطه وهو أصح الوجهين للشافعية لان اليابس كاصيد الميت قال ابن قدامة لكن في استئثناه الاذخر اشارة الى تحريم اليابس ويدل عليه أن في بعض طرق حديث أبي هريرة ولا يحتمش حشيشها قال وأجروا على اباة أخذ ما استنبهه الناس في الحرم من بقل وزرع ومشوم فلا بأس برعيه واختلافه قوله ولا ينحر صيده بضم أوله وتشديد الفاء المفتوحة قيل هو كناية عن الاصطياد وقيل على ظاهره قال النووي يحرم التنفير وهو الازعاج عن موضعه فان نذره محض تافأولا وان تلف في تناثره قبل سكونه ضمن والافلا قال قال العلماء يستفاد من النهي عن التنفير تحريم الاتلاف بالاولى قوله ولا يلتقط لقطاته الا ما عرف وكذلك قوله في الحديث الثاني ولا تل ساقطها الا لشدة باني الكلام على هذا في الاقطة ان شاء الله تعالى قوله الا الاذخر بكسر الهمزة وسكون الذال المججمة وكسر الخاء المججمة أيضا قال في الفتح ثبت معروف عند أهل مكة طيب الريح له أصل مندقن وقضبان دقاق ثبت في السهل والحزن وأهل مكة يستقون به البيوت بين الخشب ويسددون به الخلل بين

النبات

وسلم مر بضباعة بنت الزبير فقال أماريدين الحج فقالت اني ثمانية فقال لها حي واشترطى ان يحل

حيث حسبته وأخرجه البخاري في النكاح وقول الاصملي فيما حكاه عياض عنه لا يثبت في الاشترط اسناد صحيح تعقبه النووي بأن الذي قاله غلط فاحش لان الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة وهذا مذهب الشافعية وقيس بالحج العمرة فاذا انشرطه بلا هدى لم يلزمه هدى ولا بشرطه وكذا الواطاق له دم الشرط وانما حديث ضباعة فان التحال فيه ما يكون بالنية فقط فان شرطه بهدى لزمه ولا بشرطه ولو قال ان مرضت فانا حلالا فرض صار حلالا بالمرض من غير نية وعليه سألوا

حديث من كسر أو عرج فقد حل وعابه الحج من قابل رواه أبو داود وغيره بأسناد صحيح وإن شرط قلب الحج عورة بالمرض أو نحوه جاز كما لو اشترط التحال به بل أولى وأقول عمر لابن أمية سويد بن غفلة حج واشترط وقال اللهم الحج أردت وله عمدت فان تيسر والا فعمرة رواه البيهقي بأسناد حسن وأقول عائشة اعروة هل تستغنى إذا حجبت فقال ماذا أقول قالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فان تيسرته فهو الحج وإن حبسني حابس فأمسك عروة رواه الشافعي والبيهقي بأسناد صحيح على شرط الشيخين قال في الفتح والذي تحصل من الاشتراط في الحج والعمرة أقوال أحدها ٢٤٥ مشروعيته ثم اختلف من قال به

فقبل واجب لظاهر الأمر وهو قول الظاهرية وقبل مستحب وهو قول أحمد وغلط من حكى عنه إنكاره وقبل جائز وهو المشهور وعند الشافعية وقطع به الشيخ أبو حامد والحق أن الشافعي نص عليه في القديم وعلق القول بعمدته في الجديد فصار الصحيح عنه القول به وبذلك جزم الترمذي وهو أحد المواضع التي علق القول بها على صحة الحديث وقد جمعها في كتاب مقرر مع الكلام على تلك الأحاديث والذين أنكروا مشروعية الاشتراط أجابوا عن حديث ضباعة بأجوبة منها أنه خاص بضاعة حكاها الخطابي ثم الروياني قال النووي وهو تأويل باطل وقبل معناه محلي حيث حبسني الموت أي إذا أدركتني الوفاة انتقطع إحرامي حكاها امام الحرمين وأنكره النووي وقال أنه ظاهر النسناد وقبل أن الشرط خاص بالتمحل من العمرة لا من الحج حكاها الطبري وقصة ضباعة تردده وقد أظن ابن حزم

البنات في القبور ويجوز في قوله إلا الأذخر الرفع على البديل مما قبله والنصب على الاستثناء واستدل به على جواز الاجتماع منه صلى الله عليه وآله وسلم وعلى جواز الفصل بين المستثنى والمعتق منه والكلام في ذلك معرووف في الأصول واستدل به أيضا على جواز النسخ قبل الفعل وهو ليس بواضح كما قال الحافظ قوله فإنه لا يكون جمع قين وهو الحداد قوله القبور تأويل وتنا قد سلف بيان الانتفاع به في القبور والدوت (وعن عطاء أن غلاما من قریش قتل جماعة من حمام مكة فأمر ابن عباس أن يقتلوه عنه بشاة رواه الشافعي) الأثر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي من طرق وفي الباب عن جماعة من الصحابة منهم علي بن عبد الله الشافعي وابن عمر بن عبد الله بن أبي شيبة وعن عمر وعثمان بن عبد الله الشافعي وابن أبي شيبة فهو لا يقتضي كل واحد منهم بشاة في الحمامة وقد روى مثل ذلك عن جماعة من التابعين كعاصم بن عمر روى عنه الشافعي والبيهقي وسعيد بن المسيب روى عنه البيهقي وعن نافع بن عبد الحارث روى عنه الشافعي وروى عن مالك أنه قال في حمام الحرم الجزاء في حمام الحل القيمة

• (باب ما يقتل من الدواب في الحرم والأحرام) •

(عن عائشة قالت أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل خمس فواسق في الحل والحرم الغراب والحدأة والعقرب والنارة والكلب العقور ومثقت عليه • وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خمس من الدواب ليس على الحرم في قتلهن جناح الغراب والحدأة والعقرب والنارة والكلب العقور رواه الجماعة إلا الترمذي • وفي لفظ خمس لا جناح على من قتلهن في الحرم والأحرام النارة والعقرب والغراب والحدأة والكلب العقور رواه أحمد ومسلم والنسائي • وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر محمرا بقتل حية بجى فرواه مسلم • وعن ابن عمر وسئل ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم وسئل حدثني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يأمر بقتل الكلب العقور والنارة والعقرب والحدأة والغراب والحية رواه مسلم • وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خمس كلهن فاسقة يقتلن

في التعقب على من أنكر الاشتراط بما لا مزيد عليه انتهى (عن المسور) بن خزيمة بن نوفل القرشي الزهري له ولايته محبة (رضي الله عنه) وعن أبيه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وأسلم نصر) الهدى بالحدية (قبل أن يخلق وأمر أصحابه) الذين كانوا معه (بذلك) وهذا طرف من الحديث الطويل الذي أخرجه البخاري في الشروط وآخر الحديث فلما فرغ من قصته الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحايه قوموا فانحروا ثم احلتوا فاذكر بقية الحديث وفيه قول أم سلمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أخرج ثم لا تكلم أحدا منهم كلمة حتى يقرب بك فخرج فصر يده ودا باللقمة فلققه وعرف به هذا أن

البحاري أو رد القدر المذكور هنا بالمعنى وأشار إلى أن هذا الترتيب يختص بحال من أحصر ولم يتعرض لما يجب على من خلق قبل أن يضرو قدر ويؤثر في أبي شيبة من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال عليه دم قال إبراهيم حدثني سعيد بن جبيرة عن ابن عباس مثله وقوله تعالى ولا تخلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله في غير الأحصاء ما أخرجه في المحصر فثبت أحصر وهناك قد بلغ محله فقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم يحل بالحديبية ونحوه ما بعد الطلوع وهو من الحل لمن الحرم وفي الحديث أن المحصر إذا أراد التحلل ٢٤٦ يلزمه دم يذبحه وقال المالكية لا هدى عليه إذا تحلل وهو

لحرم ويقتل في الحرم الفارة والعقرب والحية والكباب العقور والغراب رواه أحمد حديث ابن عباس أوردته في التلخيص وسكت عنه وأخرجه أيضا البزار والطبراني في الكبير والأوسط وفي أسناده ليث بن أبي سليم وهو ثقة ولكنه مدلس قوله خمس ذر الخمس بقية مدحجته ومه نفي هذا الحكم عن غيرها ولكنه ليس بحجة عند الأكثر وعلى تقدير اعتباره فيمكن أن يكون قاله صلى الله عليه وآله وسلم أو لا ثم بين بعد ذلك أن غير الخمس تشترك معها في ذلك الحكم فقد ورد زيادة الحية وهي سادسة كما في حديث ابن عمر وحديث ابن مسعود وحديث ابن عباس المذكور في الباب وزاد أبو داود من حديث أبي سعيد السبع العادي وزاد ابن خزيمة وابن المنذر من حديث أبي هريرة الذئب والنمر فصارت تسعها قال في التلخيص لكن أفاد ابن خزيمة عن الذهلي أن ذكر الذئب والنمر من تدوير الراوي للكباب العقور قال ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب قال قال صلى الله عليه وآله وسلم يقتل المحرم الحية والذئب ورجاله نقات وأخرج أحمد من طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر - رأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل الذئب للمعرم وحجاج ضعيف وقد دخلوا في موقوفا كما أخرجه ابن أبي شيبة قوله خمس فواسق قال النووي هو باضافة خمس لاتوينة وجوز ابن دقيق العيد الوجهين وأشار إلى ترجيح الثاني قال النووي تسميته هذه الخمس فواسق تسمية صحيحة جارية على وفق اللغة فإن أصل النسق لغة الخروج ومنه فسقت الرطوبة إذا خرجت عن قشرها فوصفت بذلك لظهور وجهها عن كس غيرهما من الحيوان في تحريم قتله أو حل أكله أو نحو وجهها بالأيذاء والافساد قوله في الحل والحرم ورد في لفظ عند مسلم أمر وعنده أبي عوانة ليقول المحرم وظاهر الأمر الوجوب ويحتمل الندب والإباحة وقدره البزار من حديث أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل العقرب والنارة والحية والحداة وهذا الأمر ورد به في المحرم عن القتل وفي الأمر الوارد بعد النهي خلاف معروف في الأصول هل يفيد الوجوب أو لا وفي لفظ مسلم أذن وفي لفظ لابي داود قتلهم حلال للمعرم قوله الغراب هذا الإطلاق متبع بما عند مسلم من حديث عائشة بلغة لا يقع وهو الذي في ظهروا وبطنه يياض ولا عذران

مذهب ابن القاسم وأجاب عن قوله تعالى فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى بأن أحصر الرابع في المحصر بالمريض وحصر الثلاث في المحصر بالعدو قال القاسمي ونقل بعض أئمة اللغة يساعدهم انتهى والحديث حجة عليهم لأنه نقل فيه حكم وسبب فالسبب المحصر والحكم الضرر فاقضى الظاهر بتعاق الحكم بذلك السبب قاله التيمي (عن كعب بن عجرة) بضم العين وسكون الجيم وفتح الراء ابن أمية البسلى حليف الانصار شهد بالحديبية ونزلت فيه قصة التديبة وأخرج ابن سعد بسند جيد عن ثابت بن عبيد أن يد كعب قطع في بعض المغازي ثم سكن الكوفة وتوفي بالمدينة سنة إحدى وخمسين وله في البخاري حديثان (رضي الله عنه قال وقف على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحديبية وهي خارج من الحرم وقيل هي في الحل وقيل بعضها في الحل وبعضها في الحرم (ورأى

يتهاقت قللا) أي يتساقط شيئا فشيئا عن مجاهد في المغازي أتى على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وأنا وقد تحت برمة والقمل يتنازع على رأسي زاد في رواية فقال ادن فدنوت وجه آخر وقع القمل في رأسي ولحيتي حتى حاجبي وشاربني فإرسل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فقال لقد أصابك بلاه ولا يداود أصابني هوام حتى تخوفت على بصري وفي رواية عند الماكري خذ رأسي باصبعه فانتثر منه القمل زاد الطبراني من طريق الحكم أن هذا لا تذاق شديدا رسول الله ولا بن خزيمة رأوا قملة سقطت على وجهه (فقال يؤذيكم هوامك) قال القرطبي هذا سؤال عن تحقيق العلة التي

يترتب عليه الحكم فلما أخبره بالمشقة التي نالت، خفت عنه والهوام بتشديد الميم جمع هامة وهي ما يذب من الاحشاش والمراد
بها ما يلزم جسد الانسان غالباً اذا دام عهده بالنظف وقد عيّن في كثير من الروايات ان القمل واستدله على ان القديّة
مترتبة على قتل القمل وتعتب بذكر الحلق فاذا ظهر ان القديّة مترتبة عليه وهما وجهان عند الشافعية يظهر أثر الخلاف
فيما لو حلق ولم يقتل فلا (قلت نعم) يا رسول الله (قال فاحاق رأسك) أو قال احاق قال ابن قدامة لا أعلم خلافاً في الحلق الازالة
بالحاق سواء كان بموسى أو بقص أو نورة أو غير ذلك وأغرب ابن حزم ٢٤٧ فخرج المنتفع عن ذلك فقال يلحق

جميع الازالات بالحلق الا الانتف
(قال) أي كعب (في نزات هذه
الآية فمن كان منكم مريضاً
أو به أذى من رأسه الى آخرها
فقال النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) سم ثلاثة أيام أو صدق
بشرقي) بفتح الفاء والراء وقد تسكن
قوله ابن فارس وقال الازهرى
بالفتح في كلام العرب والمحدثون
يسكنونه والمنقول جواز كل
منه ما هو مكيال معروف
بالمدينة وهو ستة عشر رطلاً (بين
سته) من المساكين (أو انك)
بصفة الاصر (بما تيسر) من أنواع
الهدى وفي الحديث التخيير
وانما يكون عند وجود الشاة
وأما عند عدمها فالتخيير بين
أمرين لا بين الثلاثة وقال
النووي ليس المراد أن الصوم
لا يجزئ الا لعدم الهدى بل هو
محمول على انه سأل عن التسك
فان وجدته أخبره بأنه مخير بين
الثلاث وان عدمه فهو مخير بين
اثنتين (وعنه) أي عن كعب
ابن جحرة بضم العين وسكون
الجيم وفتح الراء (رضي الله عنه

قال يحمل المطلق على المقيد من هذا وقد اعتذر ابن بطال وابن عبد البر عن قبول هذه
الزيادة بانهم لم تصح لانهم امن رواية قتادة وهو الس وعتب ذلك الحافظ بان شعبة
لا يروى عن شعبة المدائين الا ما هو مسموع لهم وهذه الزيادة من رواية شعبة بل
صرح الشافعي بسماع قتادة واعتذر ابن قدامة عن هذه الزيادة بان الروايات المطلقة
أصح وهو اعتذار فاسد لان الترجيح فرع التعارض ولا تعارض بين مطلق ومقيد ولا
بين مزيد وزيادة غير منافية فارقى الفتح وقد اتفق العلماء على اخراج الغراب الصغير
الذي يأكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع وأفتوا بجواز أكله فبقى ماء داه من
الغراب ملحقاً بالابقع انتهى قال ابن المنذر أباح كل من يحفظ عنه العلم بقتل الغراب
في الاحرام الاعطاء قال الخطابي لم يتابع أحد اعطاء على هذا قوله والحدأة بكسر الحاء
المهمله وفتح الدال بعد هاء مزنة بغير مد على وزن عنبة وحكي صاحب المحكم فيه المد
قوله والعقرب قال في الفتح هذا اللفظ للذكر والانثى وقد يقال عقربة وعقرباه وليس
منها العقربان بل هي دويبة طويلة كثيرة القوائم قال ابن المنذر لانعلمهم اختلافوا في
جواز قتل العقرب قوله والفارسيه مرساة كنه ويجوز فيها التسهيل قال في الفتح ولم
يختلف العلماء في جواز قتلها للمعصوم الا ما حكي عن ابراهيم النخعي فانه قال فيها اجزاء اذا
قتلها الحرم آخرجه عنه ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل
العلم قوله والكلب العقور واختاف في المراد بالكلب العقور فروى سعيد بن منصور عن
أي هريرة باسناد حسن كما قال الحافظ انه الاسد وعن زيد بن أسلم انه قال وای كلب أعقر
من الحدأة وقال زفر المرادي هنا الذئب خاصة وقال في الموطأ كل ماء عقرة الناس وعدا
عليهم وأخبرهم مثل الاسد والنمر والفهد والذئب فهو عقور وكذا نقل أبو عبيد عن
سفيان وهو قول الجمهور وقال أبو حنيفة المراد به الكلب خاصة ولا يلتحق به في هذا
الحكم سوى الذئب احتج الجمهور بقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكابد فاشتتها
من اسم الكلب وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فقتله
الاسد أخرجه الحاکم باسناد حسن وغاية ما في ذلك جواز الاطلاق لان اسم الكلب
هنا متناول لكل ما يجوز اطلاقه عليه وهو محل النزاع فان قيل اللام في الكلب تفيد
العموم قلنا بعد تسليم ذلك لا يتم الا اذا كان اطلاق الكلب على كل واحد منها حقيقة

في رواية قال نزات) أي الآية المرخصة لحلق الرأس (في خاصة وهي الحكم عامة) فيه دلائل على ان العام اذا ورد على سبب
خاص فهو على عومه لا يخص السبب ويدل أيضاً على تأكده في السبب حيث لا يسوغ اخراجه بالتخصيص ولهذا قال نزات
في خاصة وقال في آخر هذا الحديث أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع وادع أربعة أمداد والمدرطل وثلت فهو
موافق لرواية الفرق الذي هو ستة عشر رطلاً زاد الطبراني نصف صاع ثم ولا حد طعام والشفعة حنطة وعن ابن أبي ليلى من
زبيب قال الحافظ والاختلاف عليه في كونه غراً أو حنطة له من تصريفات الرواة وأما الزبيب فلم أره الا في رواية الحكم

أخرجهما أبو داود وفي أسنادهما ابن أبي عمير وهو حجة في المغازي لافي الأحكام إذا خالف والمحمول رواية المقر قد وقع الجزم بها
عند مسلم وعرف بذلك قوة قول من قال لا فرق في ذلك بين المقر والخطة فإن الواجب ثلاثة أصح لكل مسكين نصف صاع انتهى
قال ابن التين وغيره جعل الشارع هنا صوم يوم معاد لا بصاع وفي الفطر من رمضان عدل مدوكذا في الظاهر والجماع في رمضان
وفي كفاية اليمين بثلاثة أمداد وثلاث وذلك أقوى دلائل على أن القياس لا يدخل في الحدود والتقدير
(بسم الله الرحمن الرحيم) * ٢٤٨ * (باب جراءة الصيد) * إذا باشر المحرم قتله (ونحوه)

وهو ممنوع والسند أنه لا يتبادر عند إطلاق لفظ الكلب إلا الحيوان المعروف والتبادر
علامة الحقيقة وعدمه علامة الجواز والجمع بين الحقيقة والجواز لا يجوز نعم الحاق ما عقر
من السباع بالكلب العقور بجامع العقور صحيح وأما أنه داخل تحت لفظ الكلب فلا
قوله من الدواب بتشديد الباء الموحدة جمع دابة وهي مادب من الحيوان من غير فرق بين
الطير وغيره ومن أخرج الطير من الدواب فهذا الحديث من جملة ما رذبه عليه قوله
والحديث بضم أوله وتشديد الباء التخيانية مقصور رآه في نسخة حجازية قال فاهم بن ثابت
الوجه الهمزة وكأنه سهل ثم أدغم قوله والحبسة قال نافع لما قيل له فالحبسة قال لا يختلف
فيها وفي رواية ومن يشك فيها وتعبه ابن عبد البر بما أخرجه ابن أبي شيبة عن الحكم
وحاد انه ما قال لا يقتل المحرم الخيمة ولا العقرب والاحاديث ترد عليه ما وعند المالكية
خلاف في قتل صغار الحيات والعقارب التي لا تؤذى

(باب تفضيل مكة على سائر البلاد)

(عن عبد الله بن عدي بن الجراء أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول وهو واقف
بالحزوة رقى سوق مكة والله انك خير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولولا أني
أخرجت منك ما خرجت رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه * وعن ابن عباس
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم مكة ما أطيبك من بلد وأحبك إلى ولولا
أن قومي أخرجوني منك ما سكنت غيرك رواه الترمذي وصححه) قوله بالحزوة بفتح
الحاء المهملة والراء مفتحة الواو المشددة بعدها راء همزة الراء الصغرى وفي القاموس
الحزوة كفورة الناقة المقتلة المذلة والراء الصغرى انتهى قوله انك خير أرض
الله فيه دليل على أن مكة خير أرض الله على الإطلاق وأنها إلى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وبذلك استدلل من قال انها أفضل من المدينة قال القاضي عياض أن موضع
قبره صلى الله عليه وآله وسلم أفضل بقاع الأرض وأن مكة والمدينة أفضل بقاع الأرض
واختلفوا في أفضلهما عند موضع قبره صلى الله عليه وآله وسلم فقال أهل مكة
والكوفة والشافعي وابن وهب وابن حبيب المالكي أن مكة أفضل واليه مال الجمهور
وذهب عمر وبعض الصحابة ومالك وأكثر المدنيين إلى أن المدينة أفضل واستدل الأولون

كتفكير صيد المحرم وعرضه شجرة
(عن أبي قتادة رضي الله عنه
قال انطلقنا مع النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عام الحديبية
في عمرتها وهذا أصح من رواية
الواحد من وجه آخر عن
عبد الله بن أبي قتادة أن ذلك
كان في عمرة القضاء (فأحرم
أصحابه ولم أحرم) أنا (فأبشنا) أي
أخبرنا (بعدق) للمسلمين (بغية)
بغير منجعة فنداة ساكنة ففاق
مفتوحة موضع من بلاد بني
غفار بين الحرمين وقال في
القاموس موضع بظهير حرة
النسابة بن نعابة بن سعد
(فتوجهنا نحوهم) بامرهم صلى
الله عليه وآله وسلم فلما رجعنا
إلى القاح (فبصر أصحابي) الذين
كانوا معي في كشف العدو (بحمار
وحش فجعل بعضهم يضل إلى
بعض) فجعلوا الإشارة (فظنرت
قرايته فحملت عليه النمرس
فطعمته فأبته) أي حبسته
مكانه (فاستعنتهم) في حله (فأبوا أن
يعينوني) فحملته حتى جئت به
اليهم (فأكانامه) ثم لحقت برسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم وخشينا أن نفتطح) أي يقطعنا العدو ودونه صلى الله عليه وآله وسلم
حال كوني (أرفع) أي أ كلف (فرمى شأرا) دفعة (وأسير عليه) بسهولة (شأرا) أخرى (فلقبت رجلا من بني غفار في جوف
الليل فقلت أين تركت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال تركته بتمهن) بفتح التاء والهاء وبكسرهما وبفتح فكسر
قال القاضي عياض هي عين ماء على ثلاثة أميال من السقياب بطريق مكة (وهو) صلى الله عليه وآله وسلم (قائل السقيا) أي
قال أقصدوا السقياب ومن القيلولة أي تركته بتمهن وعزمه أن يقبل بالسقيا (فلحقت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

سقى آتيته فقلت يا رسول الله ان أصحابك أرسوا يقرؤن عليك السلام ورجعة الله) زاد في رواية وبركانه (وانهم قد خشوا ان يقتلعهم العدو دونك فانظرهم) بهمزة وصل وظاهره مجمعة مضمومة أى انتظرهم (ففعّل) ماسأله من انتظارهم (فقلت يا رسول الله انما صعدنا جارا وحش) أصله لصعدنا من باب الافتعال وأخطأ من قال أصله اصطدنا (وان عندنا منه) قطعة (فاضله) فضلت منه (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه كلوا) من القطعة الفاضلة (وهم محرمون) والامر بالاكل للإباحة والمحرم تحرم عليه الاعانة على قتل الصيد قال ابن ٢٤٩ بطل اتفاق أئمة الفتوى من أهل

الجزائر والعراق وغيرهم على ان المحرم اذا قتل الصيد عمدا أو خطا فعليه الجزاء وخالفه أهل الظاهر وأبو ثور وابن المنذر في الخطا ونحوه كوا بقوله تعالى متعمدا فان منه موهمة ان الخطي بخلافه وهو رواية عن أحمد وعكس الحسن ومجاهد فقال لا يجب الجزاء في الخطا دون العمد فيختص الجزاء بالخطا والثقة مة بالعمد وعنه ما يجب الجزاء على العامد أول مرة فان عاد كان أعظم لاثمه وعليه النقمة لا الجزاء قال الموفق في المغنى لا نعلم أحدا خالف في وجوب الجزاء على العامد غيرهما واختلفوا في الكفارة فقال الأكثر هو بخير كما هو ظاهر الآية وقال الثوري يقدم المثل فان لم يجد أطعم فان لم يجد صام وقال سعيد بن جبيرة انما الطعام والصيام فيهما لا يلغ عن الصيد واتفق الاكثر على تحريم أكل ما صاده المحرم وقال الحسن والثوري وأبو ثور وطائفة يجوز أكله وهو كذبجة السارق وهو وجه للشافعية

بجديث عبد الله بن عدى المذكور في الباب وقد أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم قال ابن عبد البر هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدول عنه وقد ادى القاضي عياض الاتفاق على استئنا البقعة التي قبر فيها صلى الله عليه وآله وسلم وعلى انها أفضل البقاع قيل لانه قد روى ان المريد فن في البقعة التي اخذ منها ترابه عند ما يخلق كما روى ذلك ابن عبد البر في تهذيبه من طريق عطاء الخراساني موقفا ويجاب عن هذا بان افضلية البقعة التي خالق منها صلى الله عليه وآله وسلم انما كان بطريق الاستنباط ونسبه في مقابل له النص الصريح الصحيح غير لائق على أنه معارض بما رواه الزبير بن بكارة ان جبريل اخذ التراب الذي منه خلق صلى الله عليه وآله وسلم من تراب الكعبة فالبقعة التي خلق منها من بقاع مكة وهذا لا يعصر عن الصلاحية لمعارضه ذلك الموقوف لاسيما وفي استناده عطاء الخراساني نعم ان صح الاتفاق الذي حكاه عياض كان هو المحجة عند من يرى أن الاجماع حجة وقد استدل القائلون بافضلية المدينة بأدلة منها حديث ما بين يدي ومن يرى روضة من رياض الجنة كما في البخاري وغيره مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها وهذا أيضا مع كونه لا يمتنع لمعارضه ذلك الحديث المصريح بالافضلية هو أخص من الدعوى لان غاية ما فيه ان ذلك الموضع بخصوصه من المدينة فاضل وأنه غير محل النزاع وقد أجاب ابن حزم عن هذا الحديث بان قوله انهم من الجنة مجاز اذ لو كانت حقيقة لكانت كما وصف الله الجنة انك لا تتجوع فيها ولا تعرى وانما المراد أن الصلاة فيها تؤدى الى الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من أيام الجنة وكما قال صلى الله عليه وآله وسلم الجنة تحت ظلال السيوف قال ثم لو ثبت أنه على الحقيقة لما كان الفضل الا لتلك البقعة خاصة فان قيل ان ما قرب منها أفضل مما بعد لزمهم أن يقولوا ان الجنة أفضل من مكة ولا قائل به ومن جملة أدلة القائلين بافضلية مكة على المدينة حديث ابن الزبير عند أحمد وعبد بن جبر وابن زنجويه وابن خزيمة والطحاوي والطبراني والبيهقي وابن حبان وصححه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدى بمائة صلاة وقد روى من طريق خمسة عشر من الصحابة ووجهه

٢٢ نيل ح وقال الاكثر أيضا ان الحكم في ذلك ما حكم به السلف لا يتجاوز ذلك وما لم يحكموا فيه يستأنف فيه الحكم وما اختلفوا فيه فيجتمد فيه وقال الثوري الاختيار في ذلك للحكمين في كل زمن وقال مالك يستأنف الحكم والخيار الى المحكوم عليه وله ان يقول الحكمين لا تتكلم على الا بالاطعام وقال الاكثر الواجب في الجزاء نظير الصيد من النمل وقال أبو حنيفة الواجب القيمة ويجوز صرفها في المثل وقال الاكثر في الكبير الكبير وفي الصغير الصغير وفي الصحيح الصحيح وخالف مالك فقال في الكبير والصغير كبير وفي الصحيح والمعيب

معهم وانتقوا على ان المراد بالصيد ما يجوز كالهلال من الحيوان الوحشي وان لاشئ فيما يجوز قتله واختلفوا في المتولف
 فالحق الاكثر بالما كول وماتل هذا الباب وفروعه كثيرة جدا فله تقتصر على هذا التدرجنا وتقتصر على الوجه المأثور
 مذكور في شرح المتن للشوكاني رحمه الله وفي كتابنا من الختام شرح بلوغ المرام (وفي رواية عنه) أي عن أبي قتادة
 رضي الله عنه (قال كاتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالقاحه) وهي (من المدينة على ثلاث) من المراحل قبل السقيا
 بنحو ميل وبها وقع الصيد المذكور ٢٥٠١ (ومن الحرم ومن غير الحرم) يعني نفسه فقط بدليل الاحاديث

الدالة على الانحصار (فذكر
 الحديث) بتمامه (وعنه) أي
 عن أبي قتادة رضي الله عنه (في
 رواية انهم لما أتوا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال
 أم منكم أحد أمره ان يحصل
 عليهم (وأشار اليها) ولمسلم عن
 عثمان بن عفان (أنهم أتوا
 اصطدمت) قالوا لا قال فكلوا
 ما بقي من لحمها) وصيغة الامر هنا
 للإباحة لا للوجوب لأنها وقعت
 جوابا عن سؤالهم عن الجواز
 ولم يذكر في هذه الرواية انه صلى
 الله عليه وآله وسلم أكل منها
 لكن في الهبة فتناولته العضد
 فأكلها حتى تعبرتها وفي الجهاد
 قال معاذ بن جبل فأكذنا فأكلها
 وفي رواية المطلب قدوة لنا لك
 الذراع فأكل منها وفي رواية
 عند أحمد وأبي داود الطيالسي
 وأبي عوانة فقال ~~كلوا~~
 وأطعموني وعند الدارقطني
 وابن خزيمة والبيهقي ان أبا قتادة
 ذكر شأنه لرسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم وأنه انما اصطاده
 له قال فأمر النبي صلى الله عليه

الاستدلال بهذا الحديث ان افضلية المسجد لا فضلية المحل الذي هو فيه ومن جملة
 ما استدلوا به حديث اللهم انهم أخرجوني من أحب البلاد الى فأسكنني في أحب البلاد
 اليك أخرجهم الحياكم في المستدرك ويجاب بان النزاع في الأفضل لا فيما هو أحب
 والهبة لا تستلزم الأفضلية والاستنباط لا يقاوم النص واعلم ان الاشتغال ببيان الفاضل
 من هذين الموضعين الشريقتين كالاشتغال ببيان الأفضل من القرآن والنبي صلى الله
 عليه وآله وسلم والسك من فضول الكلام التي لا تتعلق به فائدة غير الجدال والخصام
 وقد أفضى النزاع في ذلك وأشباهه الى فن وتلقيق حجج وأهية كاستدلال المهلب على
 أفضلية المدينة بانها هي التي ادخلت مكة وغيرها من القرى في الاسلام فصار الجميع في
 صفاتها أهلها وبأنها اتتني الخبث كما ثبت في الحديث الصحيح واجيب عن الاول بان أهل
 المدينة الذين فتحوا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للقرية لا يلزم من ذلك
 تفضيل أحدي البقعتين وعن الثاني بان ذلك انما هو في خاص من الناس ومن الزمان
 بدليل قوله تعالى ومن أهل المدينة مردوا على النفاق والمنافق خبيث بلا شك وقد
 خرج من المدينة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود
 وطائفة ثم على وطلمة والزبير وعمار وآخرون وهم من أطيب الخلق فدل على ان المراد
 بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت على انه انما يدل ذلك على انها فضيلة
 لانها افاضة

• (باب حرم المدينة وتحريم صيده وشجره) •

(عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة حرم ما بين عير
 الى نور مختصر من حديث متفق عليه وفي حديث علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في المدينة لا يجزئ خلاها ولا ينقر صيدها ولا ثلاثة قططتها الا ان اشاء دبرها ولا يصلح لرجل
 أن يحمل فيها السلاح لقتال ولا يصلح أن تقطع فيها شجرة الا أن يعاف رجل بعيره رواء
 أحمد وأبو داود وعن عباد بن تميم عن عمه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان
 ابراهيم حرم مكة ودعاها وان حرم المدينة كما حرم ابراهيم مكة متفق عليه وعن أبي
 هريرة قال حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين لابتي المدينة وجعل اثني عشر

ملا
 وأله وسلم أصحابه فأكلوا ولم يأكل حين أخبرته أني اصطدته قال ابن خزيمة وغيره فقد روي هذه الزيادة
 معمر قال النووي يحتل انه جرى لابي قتادة في تلك السفرة قضيتان جمع بين الروايتين وفي هذا الحديث من القوائد جواز
 أكل الحرم لحم الصيد اذا لم تكن منه دلالة ولا إشارة واختلاف في أكل الحرم لحم الصيد فذهب مالك والشافعي انه ممنوع
 ان صاده أو صيد لأجله سواء كان بآذنه أو بغيره انه حديث جابر مرفوعا لحم الصيد لكم في الاحرام حلال ما لم تصيدوه أو
 يصيد لكم رواء أبو داود والترمذي والشافعي وفي مختصر الشيخ خليل وما صاده محرم أو صيده ميتة قال شارحه أي فلا

يا كله حلال ولا حرام قال المرداوي من الحنابلة من كتاب الانصاف له ويحرم ما يصيد لاجله على الصحيح من المذهب فقله الجماعة عن أحمد وعليه الاصحاب قال وفي الاتصاف احتمال بجواز كل ما يصيد لاجله وقال صاحب الهداية ولا بأس ان يا كل المحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه له اذ لم يدله المحرم عليه ولا أمره بصيده خلافا لما لك رحمه الله فيما اذا اصطاده لاجل المحرم يعني بغير أمره له أي لما لك رحمه الله قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس ان يا كل المحرم لحم صيد ما لم يصده أو يصده ولنا ما روى ان العصاة رضي الله عنهم تذاكر والحرم الصيد ٢٥١ في حق المحرم فقال صلى الله عليه وآله

وسلم لا بأس به قال في فتح القدير اما اذا اصطاد الحلال للمحرم صيدا بأمره فاختلف فيه عندنا فذكر الطحاوي تحريمه على المحرم وقال الجرجاني لا يحرم وأما الحديث الذي استدله للمالك فهو حديث جابر عند أبي داود والترمذي والنسائي لحم الصيد حلال لكم وأنتم حرم وقد سبق قريبا وقد عارضه المصنف ثم أوله دفعا للمعارضة بكون اللام للمالك والمعنى ان يصاد بأمره وهذا الان الغالب في عمل الانسان لغيره ان يكون يطلب منه فذلك محله هذا دفعا للمعارضة والاولى في الاستدلال على أصل المطلوب بحديث أبي قتادة على وجه المعارضة على ما في الصحيحين فانهم لما سألوه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجب بحله لهم حتى سأله عن موانع الحل كانت موجودة أم لا فقال صلى الله عليه وآله وسلم أم لا أم لا أم لا ثم أمره ان يعمل عاميا وأشار اليها قالوا لا قال فكلوا اذن فلو كان من الموانع ان يصطاد لهم لفظه

من الاحول المدينة حتى متفق عليه * وعن أبي هريرة في المدينة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحرم شجرها ان يخطب أو يعضد رواته أحمد * وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أشرف على المدينة فقال اللهم اني أحرم ما بين جبلها مثل ما حرم ابراهيم مكة اللهم بارك اللهم في مدهم وصاعهم متفق عليه * وللجباري عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المدينة حرم من كذا الى كذا لا يقطع شجرها ولا يحدث فيها حدث من أحدث فيها حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين * وسلم عن عاصم الاحول قال سألت أنسا حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة قال نعم هي حرام ولا يخطئ شيئا لاها في فعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين * وعن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اني حرمت المدينة حرام ما بين ما زعموا أن لا يهراق فيها دم ولا يحمى فيها سلاح ولا يخطب فيها شجر الا لعلف * وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ابراهيم حرم مكة وانى حرمت المدينة ما بين لايتها لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها رواه مسلم * وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المدينة حرام ما بين حرمتها وحماها كلها لا يقطع شجرها الا أن يعلف منها رواه أحمد * حديث علي الثاني رجاله رجال الصحيح وأصله في الصحيحين وحديث جابر الاخر في اسناده ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه كلام معروف قوله ما بين عيرا الى نور اما عير فهو بفتح العين المهمل والمهمل واسكان التهمة وأما نور فهو بفتح النون وسكون الواو بعد هاء او من الرواة من كنى عنه بكذا ومنهم من ترك مكانه بيضا لانهم سمعوا عنه قدوا ان ذكره هنا خطأ قال المازري قال بعض العلماء نور هنا وهم من الراوى وانما نور بكة قال والصحيح الى أحد قال القاضي كذا قال أبو عبيد اصل الحديث من عيرا الى أحد انتهى قال النووي وكذا قال أبو بكر الحارثي الحافظ وغيره من الأئمة ان أصله من عيرا الى أحد قال قلت ويحتمل ان نورا كان اسما لجبل هناك اما أحد واما غيره فمخفى اسمه وقال مصعب الزبيري ليس بالمدينة عير ولا نور قال عياض لا معنى لانكار عير بالمدينة فانه معروف وكذا قال جماعة من أهل اللغة قال ابن قدامة يحتمل أن يكون المراد مقدار ما بين عير ونور لانهم اباينهم في المدينة أو سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجبلين

في ذلك ما يستل عنه هنا في التفحص عن الموانع ليحيط بالحكم عند دخوله عنها وهذا المعنى كما صرح في نفي كون الاصطيد للمحرم مانعا في معارض حديث جابر ويقدم عليه لقوة ثبوته اذ هو في الصحيحين وغيرهما من الكتب الستة بل في حديث جابر لحم الصيد يدخل انقطاع لان المطلب بن حنطب لم يسمع من جابر عن غيره واحد وكذا في رجاله من فيه ان انتهى لاجزاء عليه بدلالة ولا باعانة ولا يا كله من صيده عند الشافعية لان الجزاء يتعلق بالقتل والدلالة ليست بقتل فاشبهت بدلالة الحلال لاجل ان كانت الخنفة اذا قتل المحرم صيدا اودل عليه من قتله فعليه الجزاء اما القتل فلقوله تعالى لا تقبلوا الصبوة وأنتم

حرم الآية وأما الدلالة فلحديث أبي قتادة قال ابن الهمام وليس في حديث أبي قتادة هل دللتم بل قال صلى الله عليه وآله وسلم هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها قال لا قال فكأوأما باني وجه الاستدلال به على هذا أنه عاق الحبل على عدم الإشارة وهي تحصل الدلالة بغير اللسان فاحرى أن لا يحمل إذا دل باللفظ فقال هذا لصيد وقصوه قالوا الثابت بالحديث حرمة اللحم على المحرم إذا دل قلنا ثبت أن الدلالة من محظورات الاحرام بطريق الالتزام لحرمة اللحم ثبت أنه محظور واحرام وهو جناية على الصيد فنقول حينئذ ٢٥٢ جناية على الصيد بقويت الامن على وجه اتصال قتله عنها

فقيه الجزاء كالقتل وهذا هو القياس ولا يجوز عطفه على الحديث لأن الحديث لم يثبت الحكم المتنازع فيه وهو وجوب الكفارة بل محل الحكم ثم يثبت الوجوب المذكور في المحل اتعاها بالقياس على القتل انتهى وقال المالكية ان صيد لابل المحرم فله به واكل عليه الجزاء لا في أكلها وقال الحنابلة ان أكله كاه فعلية الجزاء وان أكل بعضه ضمنه بمنزلة من اللحم قال في الفتح وفي حديث أبي قتادة أي بطرقه المذكور في هذه الابواب جميعا من التواتر تمنى المحرم أن يقع من الحلال الصيد لياكل المحرم منه لا يقدح في احرامه وان الحلال اذا صاد لنفسه جاز للمعمر الاكل من صيده وهذا يقوى من حمل الصيد في قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما على الاصطياد وفيه الاستيهاب من الصيد فاقبول الهدية من الصديق وقال عياض

الذين بطرق المدينة عيرا وثورا رجبالاوس ببقه الى الاول أبو عبيد على ما حكاه ابن الاثير عنه وقال المحب الطبري في الاحكام قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصري أن حذاء احمد عن يساره جاشي الى وراثة جبل صغير يقال له ثور وأخبرانه تسكر رسول الله عنه لطوائف من العرب العارفين بتلك الارض وما فيها من الجبال فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور وثورا ودوا على ذلك قال فعلمنا ان ذكر ثور المذكور في الحديث الصحيح صحيح وان عدم علم اكابر العلماء به لعدم شهرته وعدم مجتهدهم عنه وهذه فائدة جلية انتهى وقد ذكر مثل هذا الكلام في القاموس وقال أبو بكر بن حسين المراغي نزيل المدينة في مختصره لاخبار المدينة ان خلف أهل المدينة يتناولون عن سلقهم ان خلف أحد من جهة الشمال جبلا صغيرا الى الحرة بتدوير يسمى ثورا قال وقد تحققت به بالمشاهدة قوله لا يحتل خلاها ولا ينفر صيدها ولا تلتقط اقطمها قد تقدم تفصيل هذه الانساظ والكلام عليها في باب صيد الحرم وشجره قوله الامن أنما بها أي رفع صوته بتعريفه ما أبد الاستسنة كما في غيرها وأعله يأتي في الاقطة بسط الكلام على لقطة مكة والمدينة وغيرهما قوله ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال قال ابن رسلان هذا محمول عند أهل العلم على حمل السلاح لغير ضرورة ولا حاجة فان كانت حاجة جاز قوله ولا يصلح أن يقطع فيها شجرة استدلل بهذا وبما في الاحاديث المذكورة في الباب من تحريم شجرها وخبطه وعضده وتحريم صيدها وتنفيه الشافعي ومالك وأحمد والهادي وجهور أهل العلم على أن للمدينة حرما كرم مكة يحرم صيده وشجره قال الشافعي ومالك فان قتل صيده أو قطع شجره فلا ضمان لانه ليس بحمل لنفسه فاشبهه الحمي وقال ابن أبي ذئب وابن أبي ليلى يجب فيه الجزاء كحرم مكة وبه قال بعض المالكية وهو ظاهر قوله كما حرم ابراهيم مكة وذبح أبو حنيفة وزيد بن علي والناسر الى أن حرم المدينة ليس يحرم على الحقيقة ولا ثبت له الاحكام من تحريم قتل الصيد وقطع الشجر والاحاديث ترذليهم واستدلوا بحديث يابا غير ما فعل النفي واجيب عنه بان ذلك كان قبل تحريم المدينة وأنه من صيد الحبل قوله الا أن يعلف رجل بغيره فيه دليل على جواز اخذ الاتجار للعلف لا لغيره فانه لا يحمل كما خلف قوله ما بين لابي المدينة قال أهل اللغة الا بئان الحرتان واحدهما لاية بتخفيف الواحدة وهي الحرة والحرة الجارية السود

عند أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلب من أبي قتادة ذلك تطييبا لقلب من أكل منه بيان للجواز بالقول وللمدينة والفعل لازالة الشبهة التي حصلت لهم وفيه تسمية القريس والحقبة المصنف الجارية ثم لم في الجهاد قال ابن العربي يجوز التسمية لما لا يعقل اذا دعي به وفيه امساك نصيب الرقيق الغائب مما يتعين احترامه أو تركه أو يتوقع منه ظهور حكم تلك المستله بضمومها وفيه تفرق الامام اصحاب المصلحة وابستعمال الطلعة في الغزو وتبليغ السلام عن قرب وعن بعد وليس فيه لالة على جواز الرد السلام من بلغه لانه محمل أن يكون وقع وليس في الجارية ما يتبعه وفيه ان عقر الصيد

ذكره وجواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال ابن العربي هو اجتهاد بالقرب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا في حضرته وفيه العمل بما أدى اليه الاجتهاد ولو زاد الاجتهاد ولا يعاب واحد منهم ما على ذلك لقوله فلم يعب ذلك علينا وكان الاكل باصل الاباحة والمتنع نظر الى الامر الطارئ وفيه الرجوع الى النص عند تعارض الادلة وركض القرص في الاصططاد والتصميم في الاماكن الوعرة والاستعانة بالقارص وحمل الزاد في السفر والرفق بالاصحاب والرفقاء بالسير واستعمال الحكاية في الفعل كانت عمل في القول لانهم

٢٥٣

استعملوا الضمك في موضع الاشارة

بما اعتقدوه من أن الإشارة لا تحمل

والمدينة لابن شريك وغيره وهي بيننا موقوفة وجعل اثني عشر ميلا الخ لفظ مسلم عن أبي هريرة قال حرم رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يابتن لاتبني المدينة قال أبو هريرة فلو وجدت الظباء ما بين لابق ما ذعرت ما وجعل اثني عشر ميلا - ول المدينة حتى انتهى والضمير في قوله جعل راجع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكيدل على ذلك اللفظ الذي ذكره المصنف ويدل عليه أيضا ما عند أبي داود من حديث عدي بن زيد الجذامي قال حتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل ناحية من المدينة يريد أريد أفهذه مثل ما في الصحيحين لأن البريد أربعة فرسخ والفرسخ ثلاثة أميال وهذا الحديثان فيهما ما التصريح بحد الحرم المدينة قوله أن يحبط أو يعرض الحبط ضرب الشجر ليسقط ورقه والعرض القطع كما تقدم زاد أبو داود في هذا الحديث إلا ما يساق به الجمل قوله ما بين جبلها قد ادعى بعض الحنفية أن الحديث مضطرب لأنه وقع التصديق في بعض الروايات بالخرقة وفي بعضها باللبتين وفي بعضها بالجبلين وفي بعضها بغيره وفور كما تقدم وفي بعضها بالمأزمن كما سيأتي قال في النسخ وتعب بان الجمع بينهما واضح ومثل هذا لا ترد الأحاديث الصحيحة فإن الجمع لو تعذر أمكن الترجيح ولا شأن أن ما بين لابقها أرجح لتوارد الروايات عليها ورواية جبلها لا تنافي ما بينه وبين عند كل لاية جبل أو لابتها من جهة الجنوب والشمال وجبلها من جهة الشرق والغرب وتسمية الجبلين في رواية أخرى لا تضرب والمأزمن قد يطلق على الجبل نفسه كما سيأتي قوله اللهم بارك اللهم في مداهم ومصاعهم قال عياض البركة هنا يعني النماء والزيادة وقال النوروي الظاهر أن المراد البركة في نفس الكيل من المدينة بحيث يكنى المدينه من لا يكتنيه في غيرها قوله من كذا إلى كذا جاء هكذا بهم في روايات البخاري كما هو قيل أن البخاري أيهم عمدا لما وقع عنده أنه وهم ووقع عند مسلم الخ نور فالمراد بهم من غير الخ نور وقد تقدم الكلام على ذلك قوله من أحدث فيها حدثا أي عمل بخلاف السنة كن ابتدع بها بدعة زاد مسلم وأبو داود في هذا الحديث أو أي محدثا قوله فعليه لعنة الله الخ أي اللعنة المستقرة من الله على الكفار وأضيف إلى الله على سبيل التخصيص والمراد بلعنة الملائكة والناس المبغضة في الأبعد عن رحمة الله وقيل المراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على ذنبه في أول الأمر وليس هو كلعن الكافر واستدل بهذا على أن الحديث في المدينة من الكبار قوله

به لتبوء السبيل به (أبو ودان) بفتح الواو وتشديد الدال موضع بقرب البطنة أو قرية جامعة من ناحية القرع وودان أقرب إلى البطنة من الأبواء فان من الأبواء إلى البطنة ثلاثين من المدينة ثلاثة وعشرين ميلا ومن ودان إلى البطنة ثمانية أميال والشك من الراوى (فروده عليه) أى رد صلى الله عليه وآله وسلم الجمار على الصعب وعليه لتتفق الروايات كلها على أنه عليه الصلاة والسلام رده عليه الأمار و ابن وهب والبيهقي بإسناد حسن ولقظه ان الصعب أهدى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بجزر حمار وحش وهو بالبطنة فأكل منه وأكل وهو بالبطنة فأكل منه وأكل

٢٥٤

العلم قال في الفتح وفي هذا الجمع نظر فان كانت الطرق كلها محفوظة فله رده حبالا كونه صيدا لا جله ورد العلم تارة لذلك وقيل أخرى حيث علم انه لم يصد له ونقل الترمذى عن الشافعى انه رده لظنه انه صيد من أجله فتركه على وجه التزويج على ان يسهل القبول على وقت آخر وهو حال رجوعه من مكة ويؤيد انه جازم فيه بوقوع ذلك بالبطنة وفي غيرها من الروايات بالأبواء أبو ودان وقال القرطبي يحتمل أن يكون الصعب أحضر الجمار مذبوحا ثم قطع منه عضوا يحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدمه له فن قال أهدى حمارا أراد تمامه مذبوحا لاحتيا ومن قال لحم حمارا أراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ويحتمل أن يكون من قال حمارا أطلق وأراد به ضمه مجازا قال ويحتمل أن يكون أهداه له حبالا فلما رده عليه ذكاه وأناه بهضونه ظانا انه انما رده عليه لمعنى يختص بجماعته فأعلمه

ما بين ما زعمها قال النووي المأزم به مزة بعد الميم وكسر الزاى وهو الجبل وقيل المضيق بين جبلين ونحوه والاول هو الصواب هنا ومعناه ما بين جبلين انتهى قوله ان لا يهرق فيها دم فيه دليل على تحريم اراقه الدماء بالمدينة الغير ضرورة قوله الالعاف هو باسكان اللام مصدرة علفت واما العلف بفتح اللام فهو اسم للشيش والتبن والشعير ونحوها وفيه جواز أخذ اوراق الشجر للعلف لا خبط الاعصان وقطعها فانه حرام قوله اعضاها العضام بالقصر وكسر العين المهملة وتخفيف الضاد المعجمة كل شجر فيه شوك واحدها عضاهة وعضة قوله وحامدا كلها فيه دليل على أن حكم حى المدينة حكمها فى تحريم صيده وشجره وقد تقدم بيان مقدار الحى أنه من كل ناحية من فواحي المدينة يريد (وعن عامر بن سعد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم انا احرم ما بين لابتى المدينة أن يقطع اعضاها أو يقتل صيدها وعن عامر بن سعد أن سعدا ركب الى قصره بالعقيق فوجد عبدا يقطع شجرا أو يخبطه فسلمه فلبى فجمع سعد جملته اهل العبد فكلموه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما اخذ من غلامهم فقال معاذا الله ان ارد شيئا نقلته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبى أن يرد عليهم رواه أحمد ومسلم وعن سليمان بن أبي عبد الله قال رأيت سعد بن أبي وقاص اخذ رجلا يصيد فى حرم المدينة الذى حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسلمه فسلمه ثيابه فجاءه واليه فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرم هذا الحرم وقال من رأى يتيم يصيد فيه شيئا فلكم سلمه فلا أرق عليكم طعمة أطعمهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبى أن شتم اعطيتكم غنمه أعطيتكم رواه أحمد وأبو داود وقال فيه من اخذ احد يصيد فيه فليس له ثيابه الحديث الاول قد تقدم الكلام عليه والحديث الثالث أخرجه أيضا الحاكم وصححه وفي اسناده سليمان بن أبي عبد الله المذکور قال أبو حاتم ليس بثم وروى لكن يعتبر بحديثه قال الذهبي تابعي وثق وقد وهم البزار فقال لا يعلم روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاسعد ولا عنه الاعامر وهذا يرد عليه وقد أخرجه أيضا أبو داود عن مولى لسعد عنه وهم أيضا الحاكم فقال فى حديث سعدان الشيعين لم يخرجاه

بامتناعه وان حكم الجزء حكم الكل قال والجمع هما أمكن أولى من توهم بعض الروايات (فلما رأى) وهو صلى الله عليه وآله وسلم (ماتى وجهه) أى وجه الصعب من الكراهة لما حصل له من الكسر فى رده حديثه (قال) تطيبا لقلبه (انما نرده) بفتح الدال وهو رواية المحدثين وذكره ثعلب فى الفصحى لكن قال المحققون من الصلة انه غلط والصواب ضم الدال ولم يحفظ سبويه فى نحو هذا الا ضم كما أفاده السهين وصرح جماعة منهم ابن الحاجب بانه مذهب البصرى بين وجوز الكسر أيضا وهو أضعفها والمعنى انما نرده عليه لانه من العلم (الا نأحر) أى محرمون زاد الناس لا تأكل الصيد وفى الخط لولا

انما حرمون لقبناه منك وهذا يقتضي تحريم كل المحرم لحم الصيد مطلقا سواء صيده أو بأمره لانه اقتصر في التعليل على كونه محرما فدل على انه سبب الامتناع خاصة وهو مذهب نقل عن جماعة من السلف منهم علي وابن عباس وابن عمر والبيهقي والنوري واصحق والذي عليه أكثر علماء الصحابة والتابعين التفرقة بين ما صاده أو صيده وغيره وأولو احدث الصعوباته صلى الله عليه وآله وسلم انما رده عليه لما ظن انه صيد من أجله وبه يقع الجمع بين حديث الصعب وحديث جابر لحكم الصيد لكم في الاحرام حلال ما لم تصيدوه أو تصاد لكم وحديث أبي قتادة السابق ولا يقال انه منسوخ ٢٥٥

بحديث الصعب لان حديث أبي قتادة كان عام الحديثية وحديث الصعب كان في حجة الوداع لان الفسخ انما يصار اليه اذا تعذر الجمع وكيف والحديث المتأخر محقق لادلاله فيه على الحرمة العامة سريحا ولا ظاهرا حتى يعارض الاول فيضعفه وبالجواز مطلقا قال الكوفيون وطائفة من السلف قال القسطلاني وقول ابن الهمام في فتح القدير أما كون حديث الصعب كان في حجة الوداع فلم يثبت عندنا وانما ذكره الطبري وبعضهم ولم نعلم لهم فيه ثبوتا صحيحا وأما حديث أبي قتادة فانه وقع في مسند عبد الرزاق عنه انطلقنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديثية فاحرم أصحابه ولم أحرم في الصحبة عنه خلاف ذلك وهو ما روى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج حاجا فخرجوا معه فصرف طائفة فيهم أبو قتادة الحديث ومعلوم أنه صلى الله عليه وآله وسلم

وهو في مسلم كما عرفت قوله فسلبه أي اخذ ما عليه من الثياب قوله نقلني أي اعطانيه قال في القاموس نقله النقل ونقله وانقله أعطاه اياه وقال أيضا والنقل محرمة الغنمية والهبة قوله طعمه بضم الطاء وكسر هاء ومعنى الطعمه الاكسة وأما الكسر فجهة الكسب وهي ممتنة قوله فليسلبه ثيابه هذا ظاهري أنه تأخذ ثيابه جميعها وقال الماوردي يبيح له ما يستعرونه وصححه النووي واختاره جماعة من أصحاب الشافعي وبقصة سعد هذه احتج من قال ان من صادم من حرم المدينة أو قطع من شجرها اخذ سلبه وهو قول الشافعي في القديم قال النووي وبهذا قال سعد بن أبي وقاص وجماعة من الصحابة انتهى وقد حكى ابن قدامة عن أحمد في إحدى الروايتين القول به قال وروى ذلك عن ابن أبي ذئب وابن المنذر انتهى وهذا يرد على القاضي عياض حيث قال ولم يقل به أحد بعد الصحابة الا الشافعي في قوله القديم وقد اختلف في السلب فقل انه لمن سلبه وقيل لمساكين المدينة وقيل لبيت المال وظاهر الادلة انه للسالب وانه طعمه ليكل من وجد فيه أحد يصيده أو يأخذ من شجره

(باب ما جاء في صيد دوح)

(عن محمد بن عبد الله بن شيبان عن أبيه عن عروة بن الزبير عن الزبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان صيد دوح وعضاه حرم محرم لله عز وجل رواه أحمد وأبو داود والبخاري في تاريخه وانظره ان صيد دوح حرام قال البخاري ولا يتابع عليه) الحديث سكنت عنه أبو داود وحسنه المنذري وسكت عنه عبد الحق أيضا وتعقب بما نقل عن البخاري انه لم يصح وكذا قال الأزدي وذكر الذهبي أن الشافعي رحمه الله ذكر الخلل ان أحمد وضعفه وقال ابن حبان محمد بن عبد الله المذکور كان يخطئ ومقتضاه تضعيف الحديث فانه ليس له غيره فان كان اخطأ فيه فهو ضعيف وقال العتيبي لا يتابع الا من جهة تقاربه في الضعف وقال النووي في شرح المذهب اسناده ضعيف قال وقال البخاري لا يصح وذكر الخلل في العال ان أحمد وضعفه قوله ابن شيبان هكذا في النسخ الصحيحة من هذا الكتاب والصواب ابن انسان كما في مسند أبي داود وتاريخ البخاري وكذا قال ابن حبان والذهبي والخزرجي في الخلاصة قال الذهبي في ترجمة محمد بن عبد الله بن شيبان

وسلم لم يخرج بعد الهجرة الا حجة الوداع انتهى يقال عليه قد ثبت في البخاري في باب جزاء الصيد عن عبد الله بن أبي قتادة قال انطلق أبي عام الحديثية فاحرم أصحابه ولم يحرم الحديث وكذا في باب اذا رأى المحرمون صيدا فضعكوا أو ما قوله في الحديث الذي ساقه خرج حاجا فخرجوا معه فصرف طائفة فيهم أبو قتادة الحديث ومعلوم أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج حاجا فخرجوا معه فصرف طائفة فيهم أبو قتادة الحديث ومعلوم أنه صلى الله عليه وآله وسلم

المستنع عليه اصطيداه وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الهبة ومسلم في الحج وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خمس من الدواب جمع دابة وهو ما دب من الحيوان وقد أخرج بعضهم منها الطير لقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم أمنا لكم الآية وهذا الحديث يرد عليه لذكر الغراب والحدأة فيه ويدل على دخول الطير أيضا عموم قوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وقوله تعالى وكأين من دابة لا تحمل رزقها ٢٥٦ الآية وفي حديث أبي هريرة عندهم مسلم في صفة بدء الخلق وخلق الدواب يوم الخميس ولم يفرّد الطير بذلك وقد تصرف أهل

العرف في الدابة فتنهم من يخصها بالجار ومنهم من يخصها بالقرص وقائدة ذلك تظهر في الخلاف (كلهن فاسق يقتلهن) المرء (في الحرم) وفي رواية يقتلن فيه وفي رواية نافع ليس على الحرم في قتلهن جناح وعرف بذلك ان لا يتم في قتلها على الحرم ولا في الحرم ويؤخذ منه جواز ذلك للعلل وفي الحل من باب الاولى وقد وقع ذكر الحل صريحا عندهم مسلم بلفظ يقتلن في الحل والحرم ويعرف حكم الحلال بكونه لم يقم به مانع وهو الاحرام فهو بالجواز أدلى قال النووي هي تسمية صحيحة جارية على وفاق اللغة فان أصل الفسق الخروج فهو خروج مخصوص والمعنى في وصف هذه بالفسق لخروجها عن حكم غيرها بالايذاء والافساد وعدم الاتقاع وقيل لانها عمدت الى حبال سفينة نوح فقطعها وقيل غير ذلك انتهى والتقييد بالخمس وان كان منهوفا اختصاص المسذ كورات بذلك لكنه مفهوم عدد وليس بجعة

هذا صوابه ابن انسان وقال في ترجمة عبد الله بن انسان له حديث في صيد دوج قال ولم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا هذا الحديث قوله دوج بفتح الواو وتشديد الجيم قال ابن رسلان هو أرض بالطائف عند أهل اللغة وقال أصحابنا هو وادب بالطائف وقيل كل الطائف انتهى وقال الحارثي في المؤلف والمختلف في الاماكن وج اسم لصمون الطائف وقيل لواحد منها وانما الشبه بوج بالحاء المهملة وهي ناحية نعيمان قوله وعضاهه بكسر العين كما ساف قال الجوهرى العضاء كل شجرة عظم وله شوك قوله حرم بفتح الحاء والراء الحرام كقولهم زمن وزمان قوله محرم لله تعالى تأكيد للحرمة والحديث يدل على تحريم صيد دوج وشجره وقد ذهب الى كراهة الشافعي والامام يحيى قال الشافعي في الاملاء كره صيد دوج قال في البصر بعد ان ذكر هذا الحديث ان صح فان قياس التحريم لكن منع منه الاجماع انتهى وفي دعوى الاجماع نظر فانه قد جزم به ورأى أصحاب الشافعي بالتحريم وقالوا ان مراد الشافعي بالكراهة كراهة التحريم قال ابن رسلان في نرح السنن بعد ان ذكر قول الشافعي في الاملاء ولا صاحب فيه طريقة ان يصحها وهو الذي أورده الجمهور والتطع تحريمه قالوا مراد الشافعي بالكراهة كراهة التحريم ثم قال وفيه طريقة ان يصحها وهو قول الجمهور بفتح في من أصحاب الشافعي أنه يأثم فيؤديه الحاصم على قوله ولا يلزمه شيء لان الأصل عدم الضمان الا فيما ورد به الشرع ولم يرد في هذا شيء والطريق الشافعي حكمه في الضمان حكم المدينة وشجرها وفي وجوب الضمان فيه خلاف انتهى وقد قدمنا الخلاف في ضمان صيد المدينة وشجرها قال الخطابي ولست اعلم بتحريمه معني الا أن يكون ذلك على سبيل الحجي لنوع من منافع المسكين وقد يحتمل أن ذلك التحريم انما كان في وقت معلوم الى مدة محصورة ثم نسخ قال أبو داود في السنن وكان ذلك يعني تحريم وج قبل نزوله صلى الله عليه وآله وسلم الطائف وحصاره نقيضا انتهى والظاهر من الحديث تأكيد التحريم ومن ادعى النسخ فعليه الدليل لان الأصل عدمه وأما ضمان صيده وشجره على حد ضمان صيد الحرم المكي فهو قوف على ور ودليل يدل على ذلك لان الأصل برائة الذمة ولا ملازمة بين التحريم والضمان

عند الاكثر وعلى تقدير اعتباره فيحتمل أن يكون قاله صلى الله عليه وآله وسلم أولا ثم بين بعد (ابواب) ذلك ان غير الخمس يشترك معها في الحكم فقد ورد في بعض طرق عائشة بانها أربع وفي بعضها بانها ست والاولى عندهم مسلم والثانية عند أبي عوانة وزاد الحية وزاد نافع الا في موقوفاته صارت سبعاً وعند أبي داود السبع العادي وعند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة الذئب والنمر على الخمس فصارت تسعاً لكن ذكرهم من تفسير الراوى للكلب العقور قال في الفقه فهذا جميع ما وقفت عليه في الاحاديث المرفوعة زيادة على الخمس ولا يجاوز شيء من ذلك عن مقال انتهى (الغراب) وهو مقرر ظهر

البعير وينزع عنه ويحتلس أطعمة الناس وفي رواية لا يقع وهو الذي في ظهوره وبطنه يساض وقيل معنى غير بالانه نأى واعترب لما أنفذ فوح عليه السلام يستخير أمر الطوفان (والخداة) بكسر الخاء موقع الدال مهموز وهي أخس الطير وتختطف أطعمة الناس قال في الفتح وباتس بالخداة بخاء أوله فاص له رأسان (والعقرب) واحدة العقارب وهي مؤنثة والاثني عقربة وعقرباء معمد ودغيم مصر وفي رواية ثمان أرجل وعندها في ظهرها تلدغ وتولم أيلام أشد بيداو وجمالست الافى فموت ومن عجب أمرها انهم مع صغرها تقتل ٢٥٧ القيل والبعير بالبعثها وانما لا تضرب الميت

ولا النائم حتى يصير لشي من بدنه

فتضربه عند ذلك وتأوى الى

الخنفس ونسألها وفي ابن

ماجه عن عائشة قالت لدغت

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عقرب وهو في الصلاة فلما فرغ

قال لعن الله العقرب ما ندع

مسلم ولا غير اقلوها في الحل

والحرم (والقارة) أى قارة

البيت وهي القويسقة قال أبو

سميد الخدرى استيقظ النبي

صلى الله عليه وآله وسلم ذات

ليلة وقد أخذت قارة فتيلة

أحرق على رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم البيت فقام

اليها فقتلها وأحل قتلها لللال

والحرم رواه الطحاوى في أحكام

القرآن عن يزيد بن أبي نعيم أنه

سال أباسعيد الخدرى لم سميت

القارة قويسقة فقال استيقظ رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ

وفي سنن أبي داود عن ابن

عباس قال جاءت قارة فاخذت

تجر القتيلة فجعلتها فالتها

بين يدي رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم على النخلة التي

كان قاءدا عليها فاحرقتها

موضع درهم زاد الخا كم فقال صلى الله عليه وآله وسلم فاطفؤوا

سرجكم فان الشيطان يبدل منسل هذه على هذا ففهمكم ثم قال صحيح الاسناد وليس في الحيوان أسد من الفأر لا يسقى على

خطير ولا جليل الأهل كونه ولم يختلف العلم في جواز قتلها للحرم إلا ابراهيم النخعي فإنه قال فيها جزاء اذا قتلها المحرم

آخرجه ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع اهل العلم وروى البيهقي بإسناد صحيح عن حماد بن زيد قال

لما ذكر واحد القول ما كان بالكوفة أن جيش رد الاله من ابراهيم النخعي لقتله ناس مع منها ولا أحسن اتباعا لها من الشعبي

• (أبواب دخول مكة وما يتعلق به) •

• (باب من أين يدخل إليها) •

(عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل مكة دخل من الثنية العليا

التي بالبطناء وإذا خرج خرج من الثنية السفلى رواه الجماعة إلا القرمذى • وعن عائشة

ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء مكة دخل من أعلاها وخرج من أسفلها وفي

رواية دخل عام الفتح من كداء التي بآء على مكة صنف في عليهما وروى الثوري أبو داود

وزاد ودخل في العمرة من كدى) قوله من الثنية العليا الثنية كل عقبة في طريق أو

جبل فانها تسمى ثنية وهذه الثنية المعروفة بالثنية العليا هي التي ينزل منها إلى باب المعلى

مقبرة أهل مكة وهي التي يقال لها الخجون بفتح الميم وسقط الجيم وكانت صعبة المرتقى

فسميها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي على ما ذكره الأزرقى ثم سملها كلها سلطان مصر

الملك المؤيد قوله من الثنية السفلى هي عند باب الشبيكة بقرب شعب الشاميين من

ناحية قبيعةان وعليها باب بنو في القرن السابع قوله من كداء بفتح الكاف والمذقال

أبو عبيدة لا تصرف وهي الثنية العليا المتقدمة ذكرها قوله ودخل في العمرة من كداء

بضم الكاف والقصر وهي الثنية السفلى المتقدمة ذكرها قال عياض والقرطبي

وغیرهما اختلف في ضبط كداء وكذا قال أكثر على ان العليا بالقص والمذوال السفلى

بالقصر والضم وقيل بالعكس قال النوروى وهو غلط قالوا واختلف في المعنى الذي

لاجله خالف صلى الله عليه وآله وسلم بين طريقيه فقيل لا يترك به وذكروا شيئا مما تقدم في

العيد وقد تقدم بسطه هناك وبعضه لا يتأتى اعتباره هنا وقيل الحكمة في ذلك المناسبة

بجهة الملق عند الدخول لما فيه من تعظيم المكان وعكسه الإشارة إلى فراقه وقيل لأن

ابراهيم لما دخل مكة دخل منها وقيل لأنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج منها مخفيا

في الهجرة فاراد أن يدخلها ظافرا غابا وقيل لأن من جاء من تلك الجهة كان مستقبلا

للبيت ويحتمل أن يكون ذلك لكونه دخل منها يوم الفتح فاستمر على ذلك

• (باب رفع اليدين إذا رأى البيت وما يقال عند ذلك) •

(عن جابر وسئل عن الرجل يرى البيت يرفع يديه فقال قد حجبنا مع رسول الله صلى الله

موضع درهم زاد الخا كم فقال صلى الله عليه وآله وسلم فاطفؤوا سرجكم فان الشيطان يبدل منسل هذه على هذا ففهمكم ثم قال صحيح الاسناد وليس في الحيوان أسد من الفأر لا يسقى على خطير ولا جليل الأهل كونه ولم يختلف العلم في جواز قتلها للحرم إلا ابراهيم النخعي فإنه قال فيها جزاء اذا قتلها المحرم أخرجه ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع اهل العلم وروى البيهقي بإسناد صحيح عن حماد بن زيد قال لما ذكر واحد القول ما كان بالكوفة أن جيش رد الاله من ابراهيم النخعي لقتله ناس مع منها ولا أحسن اتباعا لها من الشعبي

لكثرة ما مع ونقل ابن شام عن المالكية خلافا في جواز قتل البغية منها الذي لا يمكن من الاذى قال في القمع والفار
أنواع منها الجرد والخلد وفارة الابل وفارة المسك وفار الغبض وحكمها في تحريم الاكل وجواز قتلها سواء (والكلب
العقور) الجارح وهو معروف وفي الكلب بجمية وسبعية كأنه من كلب منهم ما وفيه منافع للحراسة والعسد وفيه من اقتفاء
الاثروشم الرائحة والحراسة وخفة النوم والتودد وقبول التعليم ما ليس لغيره يقال أول من اتخذ الحراسة فوح عليه
السلام واختلف العلماء في المراد ٢٥٨ به هنا وهل لوصفه بكونه عقورا مفهوم أولا ترى سعيد بن منصور

عليه وآله وسلم فلم يكن يفعل به رواه أبو داود والنسائي والترمذي وعن ابن جريج قال
حدثت عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ترفع الايدي في
الصلاة واذا رأى البيت وعلى الصفا والمروة وعشبة عرفة ويجمع وعند الجرحين وعلى
الميت وعن ابن جريج ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رأى البيت رفع يديه
وقال اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وكرمه وعن
جمعه واعقره تشريفا وتعظيما وتكريما رواهما الشافعي في مسنده (حديث جابر
قال الترمذي انما تعرفه من حديث شعبة وزكريا الطائيان - سفيان الثوري وابن
المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه - حديث جابر هذا لان في اسناده
مهاجر بن عكرمة المكي وهو مجهول عنه - حديث ابن عباس أخرجه أيضا البيهقي
من حديث سفيان الثوري عن أبي سعيد الشامي عن مكحول به مرسل وأبو سعيد هذا
هو المصالح وهو كذاب ورواه الاذوقي في تاريخ مكة من حديث مكحول أيضا بزيادة
مهابة وبرافى الموضوعين وكذا ذكره الغزالي في الوسيط وتعقبه الرافعي بأن البر لا يتصور
من البيت وأجاب الحارثي بأن معناه أكثر برزائره ورواه سعيد بن منصور في السنن
له من طريق برد بن سنان سمعت ابن قسامة يقول اذا رأيت البيت فقل اللهم زد فذكره
مثله ورواه الطبراني في مسنده حديث بن أسيد مرثوعة في اسناده عامم السكوري وهو
كذاب وحديث ابن جريج هو مفضل فيما بين ابن جريج والنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي
اسناده سعيد بن سالم القداح وفيه مقال قال الشافعي بعد أن أورد ما ليس في رفع اليدين
عند رؤية البيت شيء فلا أكرهه ولا أستحب به قال البيهقي فكانه لم يسمع به على الحديث
لانقطاعه والحاصل انه ليس في الباب ما يدل على مشروعية رفع اليدين عند رؤية
البيت وهو حكم شرعي لا يثبت الا بدليل وأما الادعاء عند رؤية البيت فقد رويت فيه
أخبار وآثار منها ما في الباب ومنها ما أخرجه ابن المغلس ان عمر كان اذا نظر الى البيت
قال اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام ورواه سعيد بن منصور في السنن
عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد ولم يذكره رور ورواه الحاكم عن حماد أيضا وكذلك رواه
البيهقي عنه

عن أبي هريرة بإسناد حسن قال
الكلب العقور الاسد وعن زيد
ابن أسلم انهم لما سألوه عن
الكلب العقور قال وأي كلب
أعقر من الحية وقال زفره
الذئب خاصة وقال مالك في
الموطأ كل ما عقر الناس وعدا
عليهم وأخافهم مثل الاسد
والعمر والقهـ والذئب فهو
العقور وكذا نقل أبو عبيد عن
سفيان وهو قول الجمهور وقال
أبو حنيفة رحمه الله هو الكلب
خاصة ولا يلحق به في هذا الحكم
- روى الذئب واحتج أبو عبيد
لجمهور بقوله صلى الله عليه
وآله وسلم اللهم سلط عليه كلبا
من كلابك فقتله الاسد أخرجه
الحاكم بسند حسن من طريق
أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه
وبقوله تعالى وما علمتم من
الجوارح مكليين فاستقها من
اسم الكلب فلهذا قيل لكل
جارح عقور واحتج الطحاوي
للحنفية بأن العلماء اتفقوا على
تحريم قتل البازي والصقر
وهما من سباع الطير فدل ذلك

على اختصاص التحريم بالغراب والحدأة فكذلك يختص التحريم بالكلب وما شاركه في صفته وهو
الذئب وتعقب برد الاتفاق فان مخالفهم أجازوا قتل كل ما عدا ما اقتبس قد دخل فيه الصقر وغيره بل قال بعضهم يلحق
بالخمس كل ما نهى عن أكله الا ما نهى عن قتله واختلف العلماء في غير العقور رحا لم يؤمر به قتلها فصرح بتصريم قتلها القاضي
الحسين والماردي ووقع في الام للشافعي الجواز واختلف كلام الثوري فقال في البيع من شرح المذهب لا خلاف بين
أصحابنا في انه يجب أن لا يجوز قتله وقال في التيمم والغصب انه غير محترم وقال في الحج يكره قتله تنزيها وهذا الاختلاف شديد وعلى

باب

كرهه قتله اقتصر الرافعي وشعبه في الروضة وزاد انما كراهة تنزيه والله أعلم وذهب الجمهور وكما تقدم الى الخاق غير الخمس بها
في هذا الحكم الا أنهم اختلفوا في المعنى فقبل ان يكون مؤذية فيجو زقتل كل مؤذوه هذا قضية مذهب مالك وقيل كونها
معالم يؤكل فعل هذا كل ما يجوز قتله لافدية على الحرم فيه وهذه قضية مذهب الشافعي وخالف الحنفية فاقصر راعى
الخمس الا أنهم الحقوا بالحياة والذنب ومن ابتدأ بالعدوان والاذى من غيرها واستدل به على جواز قتل من يلجأ الى الحرم
عن وجب عليه القتل لان اباحة قتل هذه الاشياء معللة ٢٥٩ بالفسق والقائل فاسق فيقتل بل هو أولى لان

ففي المذنب كورات طبيعي
والمكاف اذا ارتكب الفسق
هاتك لحرمة نفسه فهو أولى
باقامة مقتضى الفسق عليه
وأشار ابن دقيق العيد الى انه
بحيث قابل للنزاع وفي حديث
الباب رواية القابلي عن التابعي
والصالح عن الصحابة والآخر
عن أخيه (عن عبد الله بن
مسعود (رضي الله عنه) أنه
(قال بينما نحن مع النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في غار بني
أى ليلة عرفة كما عند
الاسماعيلي من طريق ابن عمر
عن حفص بن غياث وبذلك يتم
الاحتجاج به على مقصود الباب
من جواز قتل الحية للمعصوم كما
دل قوله بمعنى على ان ذلك
كان في الحرم وعرف بذلك الرد
على من قال ليس في حديث
عبد الله ما يدل على انه أمر بقتل
الحية في حال الأحرار لاحتمال ان
يكون ذلك بعد طواف الأفاضة
(اذنزل عليه) سورة (والمرسلات
وانه ليلته لوها وان لا تلقاها)

(باب طواف القدوم والرمل والاضطباع فيه)

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا طاف بالبيت الطواف الاول
خب ثلاثا ومشى أربعا وكان يسمى بطن المسيل اذا طاف بين الصفا والمروة ولى
رواية رمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحجر الى الحجر ثلاثا ومشى أربعا ولى
رواية رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا طاف في الحج والعمرة أول ما يقدم
فانه يسمى ثلاثة أطواف بالبيت ويمشي أربعة متفق عليهن) قوله الطواف الاول فيه
دليل على ان الرمل انما يشرع في طواف القدوم لانه الطواف الاول قال أصحاب
الشافعي ولا يستحب الرمل الا في طواف واحد في حج أو عمرة أما اذا طاف في غير حج أو عمرة
فلا رمل قال النووي بلا خلاف ولا يشرع أيضا في كل طوافات الحج بل انما يشرع في
واحد منها وفيه قولان مشهوران للشافعي أحدهما طواف يعقبه سعي ويتصور ذلك
في طواف القدوم وفي طواف الأفاضة ولا يتصور في طواف الوداع والقول الثاني انه
لا يشرع الا في طواف القدوم وسواء أراد السعي بعده أم لا ويشرع في طواف العمرة
اذ ليس فيها الا طواف واحد قوله خب ثلاثا ومشى أربعا الخ يجب بفتح المجهدة والموحدة
بعدها موحدة أخرى هو اسراع المشي مع تقارب الخطا وهو كالرمل وفيه دلائل على
مشروعية الرمل في الطواف الاول وهو الذي عليه الجمهور وقالوا هو سنة وقال ابن
عباس ليس هو سنة من شاء رمل ومن شاء لم يرمل وفيه أيضا دليل على ان السنة ان
يرمل في الثلاثة الاول ويمشي على عادته في الاربعة الباقية قوله وكان يسمى الخ سباني
الكلام على السعي قوله من الحجر الى الحجر فيه دليل على انه يرمل في ثلاثة أشواط كاملة
قال في الفتح ولا يشرع تدارك الرمل فلو ترك في الثلاثة لم يقض في الاربعة لأن ههنا
السكينة ولا تتغير وكذا قالت الهاديون قال ويختص بالرجال فلا رمل على النساء
ويختص بطواف يعقبه سعي على المشهور ولا فرق في استحبابه بين ماش وراكب
ولادم بتركه عند الجمهور واختلاف في ذلك المالكية وقد روى عن مالك ان عليه دما
ولادليل على ذلك وأعلم انه قد اختلف في وجوب طواف القدوم فذهبت العترة ومالك
وأبو ثور وبعض أصحاب الشافعي الى أنه فرض لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق

وأخذها (من فيه) أي فيه الكريم (وان فاه) فاه (لرطب بها) أي لم يجف ريمه بها (اذ وثبت علينا حية فقال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) لمن معه من أصحابه (اقتلوا) وفي رواية مسلم وابن خزيمة واللفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر
بحر ما يقتل حية في الحرم يعني (فابتدأها) أي أمرنا اليها (فذهبت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وقت (أي
حفظت ومنعت) شركم كما وقته شرها) أي لم يلحقها شركم كما لم يلحقكم شرها وهو من مجاز المقابلة وهذا الحديث أخرجه
أيضا في التفسير ومسلم في الحيوان والحج والتساق في الحج والتفسير (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

ورضى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال للوزغ) بفتح الواو والزاى وآخره غين مهملة واللام فيه جيم عن
(قريب) مصغر التصغير والذم وانفقوا على انه من الحشرات المؤذيات قالت عائشة (ولم أحسنه بأمرنا بقتله) قضية قسمته
إياه فويستأن أن يكون قتله مباحا وكون عائشة لم تسعه لا يدل على منعه فقد سمعته غيرها وفي الصحيحين والنسائي وابن ماجه عن
أبي هريرة انهما استأمرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قتل الوزغات فأمرهما بذلك وتبعهما أيضا الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر
بقتل الوزغ وسماه قويسفا وفي مسلم ٢٦٠ عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل وزغة من

أول ضربة فله كذا وكذا حسنة
ومن قتلها في الضربة الثانية فله
كذا وكذا حسنة دون الأولى
وفي الطبعة من حديث ابن
عباس مرفوعا اقولوا الوزغ
ولو في جوف الكعبة لكن في
استاده عمر بن قيس المكي وهو
ضعيف ومن غرائب أمر
الوزغ ما قيل انه يقسم في جمره
من الشتاء أربعة أشهر لا يطعم
شيئا ومن طبعه ان لا يدخل بيتا
فيه رائحة الزعفران (عن ابن
عباس رضى الله عنهما قال قال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يوم افتتح مكة) سنة ثمان من
الهجرة (لا هجرة) واجبة من مكة
الى المدينة بعد الفتح لانها
صارت دار اسلام زاد في كتاب
الجهاد والهجرة من دار الحرب
الى دار الاسلام باقية الى يوم
القيامة (ولكن) لكم (جهاد)
في الكفار (ونية) صالحة في
الخبر فحصلون بها الفضائل
التي في معنى الهجرة التي كانت
منروضة لفارقة القرى

ولله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله خذوا في مناسككم وقال أبو حنيفة انه سنة
وقال الشافعي هو كصية المسجد قال لا لانه ليس فيه الا فعله صلى الله عليه وآله وسلم وهو
لا يدل على الوجوب وأما الاستدلال على الوجوب بالآية فقال شارح البخرامه لا يدل
على طواف القدوم لانها في طواف الزيارة اجاعا والحق الوجوب لان فعله صلى الله
عليه وآله وسلم مبين لمعمل واجب هو قوله تعالى والله على الناس حج البيت وقوله صلى الله
عليه وآله وسلم خذوا في مناسككم وقوله حجوا كما رأيتموني أجمع وهذا الدليل يستلزم
وجوب كل فعل فعله صلى الله عليه وآله وسلم في حجه الا ما خصه دليل فن ادعى عدم
وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل على ذلك وهذه كيسة فعملك بالاحتياط في
جميع الأبحاث التي سقربك (وعن يعلى بن أمية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاف
مضطجعا وعليه برد رواه ابن ماجه والترمذي وصححه وأبو داود وقال يبرده أخضر
واحد وانظروا لما قدم مكة طاف بالبيت وهو مضطجع يبرده حصرى وعن ابن عباس
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه اعتمر وامر جعراة فمرأوا بالبيت وجعلوا
أرديتهم تحت آباطهم ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى رواه أحمد وأبو داود حديث
يعلى بن أمية سمعه الترمذي كاذ كره المصنف وسكت عنه أبو داود والمنذرى وحديث
ابن عباس أخرجه نحوه الطبراني وسكت عنه أيضا أبو داود والمنذرى والمحقق في
التلخيص ورجال رجال الصحيح وقد صحح حديث الاضطجاع النووي في شرح مسلم قوله
مضطجعا هو اقعاع من الضبع يسكن الباء الموحدة وهو العضد وهو ان يدخل ازاره
تحت ابطه الايمن ويرد طرفه على منكبه الايسر ويكون منكبه الايمن مكشوقا كذا
في شرح مسلم للنووي وشرح البخاري للعاصم وهذه الهيئة هي المذكورة في حديث
ابن عباس المذكور والحكمة في فعله انه يعين على اسراع المشي وقد ذهب الى استحبابه
الجهور سوى مالك قاله ابن المنذر قال أصحاب الشافعي وانما يستحب الاضطجاع
في طواف بمن فيه الرمل قوله يبرده حصرى لفظ أبي داود يبرده أخضر قوله تحت
آباطهم قال ابن رسلان المراد ان يجعله تحت عاتقه الايمن قوله ثم قذفوها أى طرحوا
طرفيها قوله على عواتقهم العاتق المنكب (وعن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله

عليه

الباطل فلا يكتسبوا بهم ولا علة كلمة الله واظهار دينه قال

أبو عبد الله الاي اختلاف في أصول الفقه في مثل هذا التركيب يعني قوله لا هجرة بعد الفتح ولا يمكن جهاد ونيفه هل هو لنفي
الحقيقة أو لنفي صفة من صفاتها كواجب وغيره فان كان لنفي الوجوب فهو يدل على وجوب الجهاد على الاعيان
لان المستدرك هو لنفي والمنفى وجوب الهجرة على الاعيان فيكون المستدرك وجوب الجهاد على الاعيان وعلى ان المنفى
في هذا التركيب بالحقيقة فالمنفى ان الهجرة بعد الفتح ليست بهجرة وإنما المطلوب الجهاد الطلب الأعم من كونه على الاعيان

أوعلى الكفاية قال والمذهب ان الجهاد اليوم فرض كفاية الآن يعني الامام طائفة فيكون عليه فرض من اتهمى قال
الطبي المعنى ان الهجرة من الاوطان اما هجرة الى المدينة لقرار من الكفار ونصرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم واما الى
الجهاد في سبيل الله واما الى غير ذلك من تخصيص الفضائل كطاب العلم فانقطعت الاول وبقيت الاخرى فاعتنوا بها
ولا تنفكوا عنها (واذا استنفرتم فأنفروا) أى اذا دعاكم الامام الى الخروج الى الفزو فخرجوا اليه (عن ابن مجينة)
عبد الله بن مالك وبجينة أمه وهى بنت الارت (رضى الله عنه قال ٢٦١ احتجيم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وهو محرم) أى فى حجة الوداع
كما جزم به الحازمي وغيره (بطي
جل) بفتح اللام وسكون الحاء
المهمل بعد هاء مثناة تحتية
وجل بفتح الجيم والميم اسم موضع
بين مكة والمدينة الى المدينة
أقرب (فى وسط رأسه) بفتح
السين من وسط أى متوسطه
وهو ما فوق اليسار وخ فيما بين
أعلى القرنين قال الليث كانت
هذه الخامة فى فاس الرأس
وأما لقي فى أعلاه فلا لانا
ربما عمت انتهى ويؤخذ من
هذا ان المصمم لاحتجام
والفصد ما لم يقطع به ما شعر ان
كان يقطع به ما حرما الآن
يكون به ضرورة اليه ما قاله
القسطلاني وزاد فى الفتح
وكرها مالكا وعن الحسن فيها
الفدية وان لم يقطع شعرا وان
كان لضرورة جاز قطع الشعر
وتجيب الفدية وخص أهل
الظاهر الفدية بشعر الرأس
قال انداوى اذا أمكن مسك
المحاجم بغير حلق لم يجز الحلق
واستدل بهذا الحديث على جواز

عليه وآله وسلم وأصحابه فقال المذركون انه يقدم عليكم قوم قد وهنتهم حتى يقرب
فاصرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبى رملوا الاشواط الثلاثة وأن يمشوا ما بين
الركنتين ولم يمنعه ان ياصرهم ان يرملوا الاشواط كلها الا ابقاء عليهم متفق عليه
وعن ابن عباس قال رمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى حجته وفى عمره كلها وأبو
بكر وعمر والخلفاء وأحمد وعمر قال فيما الرملان الآن والكشف عن المذرك
وقد أطل الله الاسلام ونفى الكفر وأهله ومع ذلك لاندع شيئا كئافه على عهد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم رواء أحمد وأبو داود وابن ماجه * وعن ابن عباس ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لم يرمل فى السبع الذى أقاض فيه رواء أبو داود وابن ماجه حديث
ابن عباس الثانى أخرجه أحمد من طريق أبى معاوية عن ابن جريج عن عطاء عنه وذكره
فى التلخيص وسكت عنه وأثره أخرجه أيضا البزار والحاكم والبيهقى وأصله فى البخارى
بلفظ ما ناول الرمل انما كثر رأينا المشركين وقد أهله الله تعالى ثم قال شئ منه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يحب أن تتركوا عزاء البيهقى اليه ومراة أصله
وحديث ابن عباس الثالث أخرجه أيضا النسائي والحاكم قوله يقدم بفتح الدال واما
بضم الدال فعناه بتقديم قوله وهنتهم بتخفيف الهاء وقد يستعمل رباعيا قال القراء
يقال وهنت الله وأوهنته ومعنى وهنتهم أضعفتهم قوله حتى يقرب هو اسم المدينة فى
الجاهلية وسببت فى الاسلام المدينة وطيبة وطابة قوله الاشواط بفتح الهاء مزنة وسكون
المججمة جمع شوط وهو الجرى مرة الى الغاية والمراد به هنا الطوفة حول الكعبة وهذا
دليل على جواز تسمية الطواف شوطا وقال مجاهد والشعبي انه يكره تسببه شوطا
والحديث يرد عليهم ما قوله الا ابقاء بكسر الهمزة وبالموحدة والقاف الرقى والشفقة
وهو بالرفع على انه فاعل لم يمنعه ويجوز ان نصب وفى الحديث جواز اظهار القوة بالعدة
والسلاح ونحو ذلك للكفار اربابا لهم ولا يبعد ذلك من الرياء المذموم وفيه جواز
المع اربض بالفعل كما يجوز بالقول قال فى الفتح وربما كانت بالقول أولى قوله وفى عمره
كلها فبمدليل على مشروعية الرمل فى طواف العمرة قوله فيما الرملان باثبات ألف
ما الاستهامة وهى لغة والاكثر يحدفونها والرملان مصدر رمل قوله والكشف

القصد بوط الجرح والدمل وقطع العرق وقلع الضرس وغير ذلك من وجوه التساوى اذ لم يكن فى ذلك ارتكاب مانع من المحرم
منه من تناول الطبيب وقطع الشعر ولا فدية فى شئ من ذلك وانه أعلم (عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله (وسلم تزوج ميمونة) بنت الحارث الهلالية (وهو محرم) بمسرة متبعية وهذا هو المشهور عنه رضى الله عنه وضع
نصوه عن عائشة وأبى هريرة لكن جامع ميمونة نفسها انه كان حلالا ومن أبدا فع مثله وانه كان الرسول اليه اقترح روايته
على ربيعة ابن عباس هذه لأن روايته من كان له مدخل فى الواقعة من مباشرة أو هوها أريج من الاجنبى ورجعت أيضا بانها

مشة - له على اثبات النكاح لمدة متقدمة على زمن الاحرام والاخرى نافية لذلك والمثبت مقدم على النافي قاله في المصايع وقيل
 يحمل قوله هنا وهو محرم أى داخل الحرم ويكون العقد وقع بعد انقضاء العدة والجهور على ان نكاح المحرم وانكاحه محرم
 لا ينقض حديث عثمان رضي الله عنه عند مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح وكما لا يصح نكاحه ولا انكاحه لا يصح اذنه لعبده الحلال
 في النكاح كذا قاله ابن القطان وفيه كما قاله المرزبان نظروا حتى الدارمي كلام ابن القطان ثم قال ويحتمل عندي الجواز ولا فدية
 في عقد النكاح في الاحرام فيستثنى ٢٦٢ من قوالهم من فعل شيئا يحرم بالاحرام لزومه فدية وأجابوا عن حديث

مهيوة بأنه اختلف في الواقعة
 كيف كانت ولا تقوم بها الحجة
 ولانها محتمل الخصوصية
 فكان الحديث في النهي عن
 ذلك أولى بأن يؤخذ به وقال
 الكوفيون يجوز للمحرم ان
 يتزوج كما يجوز له أن يشتري
 الجارية لوطاً وتعقب بأنه
 قياس في معارضة السنة ولا
 يعتبر واماً أو ابناً حديث
 عثمان بان المراد به لوطاً
 فتعقب بالتصريح فيه بقوله
 ولا ينكح بضم أوله وبقوله فيه
 ولا يحطب (عن أبي أيوب
 الانصاري) خالد بن زيد (رضي الله
 عنه انه قيل له) القائل عبد الله
 ابن حنين المتوفى في أول خلافة
 يزيد بن عبد الملك في أوائل
 المئة الثانية وأول الحديث ان
 ابن عباس ومسلم بن مخزومة
 احبنا بالابواء فقال ابن عباس
 يغسل المحرم رأسه وقال المسور
 لا يغسل المحرم رأسه فارسلني
 ابن عباس الى أبي أيوب الانصاري
 فوجدته يغتسل بين القرنين
 أي قرني البئر وهما جانبنا البناء

عن المذاهب هو الاضطباع قوله أظنى أصله وطى فأبدلت الواو همزة كافي وقت وأقت
 ومعناه هو وثبت قوله ومع ذلك لاندع شيئاً كأنفله على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لم زاد الا ما عيلى في آخره ثم رمل وحاصله ان عمر كان قد سمع بم ترك الرسل في
 الطواف لانه عرف سببه وقد انقضى فهم ان يتركه ففقد سببه ثم رجع عن ذلك لاحتمال
 أن يكون له حكمة ما طاع عليها فرأى ان لا يتبع أولى ويؤيد مشروعية الرسل على
 الاطلاق ما ثبت في حديث ابن عباس انهم رملوا في حجة الوداع مع رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم وقد نفي الله في ذلك الوقت الكفر وأهله عن مكة والرمل في حجة الوداع
 ثابت أيضاً في حديث جابر الطويل عند مسلم وغيره

• (باب ما جاء في استلام الحجر الأسود وفبيله وما يقال حينئذ) •

(عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي هذا الحجر يوم القيامة له
 عينان يصريهما ولسان ينطق به يشهد بان استلم بحق رواداً جدوا بن ماجه والترمذي
 • وعن عمر انه كان يقبل الحجر ويقول اني لاعلم انك حجر لا تضرو ولا تنفع ولولا اني رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل ما قبلتكم رواه الجماعة • وعن ابن عمر وسئل عن
 استلام الحجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمه ويقبله رواه البخاري
 • وعن نافع قال رأيت ابن عمر استلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبله متفق عليه) حديث ابن عباس صححه ابن خزيمة وابن
 حبان والحاكم وله شاهد من حديث أنس عبد الحاكم قوله لا تضرو ولا تنفع أخرج الحاكم
 من حديث أبي سعيدان عمر لما قال هذا قال له علي بن أبي طالب انه يضرو وينفع وذكر
 ان الله تعالى لما أخذ الميثاق على ولد آدم كتب ذلك في رق وألقمه الحجر وقد سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يأتي يوم القيامة وله لسان ذلق يشهد لمن استلمه
 بالتوحيد وفي اسناده أبو هريرة العبدى وهو ضعيف جداً ولكنه يشدد عضده حديث ابن
 عباس المتقدم قال الطبري انما قال عمر ذلك لان الناس كانوا حديثي عهد بعبدادة
 الاصنام فخشى أن يظن الجهال ان استلام الحجر من باب تعظيم الاصنام كما كانت العرب
 تفعل في الجاهلية فاراد ان يعلم الناس ان استلامه اتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه

وآله

الذي على رأس البئر يجعل عليهما خشبة تعلق بها البكرة وهو يستحب ثوب فسلمت

عليه فقال من هذا فقلت أنا عبد الله بن حنين أرسلني اليك ابن عباس أسألك (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يعمل رأسه وهو محرم فوضع أبو أيوب يده على الثوب) الذي ستر به (فطأ طأه) أي خفض الثوب وأزاله عن رأسه (حتى يداني)
 أي ظهر لي (رأسه ثم قال لسان) لم يسم (يصب عليه اصيب فصب على رأسه ثم حوله رأسه بيديه فاقبل بهما وأدبر) فيه
 جواز ذلك شعر المحرم بيده اذا أمن تناثره (وقال) أبو أيوب (هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل) فيه الجواب والبيان

بالفعل وهو أبلغ من القول زاد ابن عيينة فرجعت اليه ما فاخبرتهم ما فقال الموردين عباس لا ماريل أبداً أي لا أجاء لك
وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج وكذا النسائي وابن ماجه قال في الفتح وفي هذا الحديث من السوائد منظر الصعابة
في الاحكام ورجوعهم الى النصوص وقهلهم لخبر الواحد ولو كان تابعيا وان قول بعضهم ليس بجهة على بعض قال ابن عبد
البرلو كان معه في الاقتداء في قوله صلى الله عليه وآله وسلم أصحابي كالنجوم يراد به الفتوى لما احتاج ابن عباس الى اقامة
البيعة على دعواه بل كان يقول للمسور أنا ننجم وأنت نجم ٢٦٤ فما بنا اقتدى من بعده ما كنا كنناه ولكن معناه

كما قال المزني وغيره من أهل
النظر انه في النقل لان جميعهم
عدول وفيه اعتراف للفاضل
بفضله وانضاف الصعابة بعضهم
بعضا وفيه استتار الغسل عند
الغسل والاستعانة في الطهارة
وجواز الكلام والسلام حال
الطهارة وجواز غسل المحرم
وتشريبه شربة بالماء وذلك
بيده اذا أمن تناثره واستدل به
على ان تخليل شربة الحية في
الوضوء باق على استحبابه خلافا
لمن منعه كالتولي من الشافعية
خشية انتناف الشربة لان في
الحديث ثم حرك رأسه بيديه
ولا فرق بين شعر الرأس واللحية
الآن يقال ان شربة الرأس
أصاب والتحقيق انه خلاف
الاولى في بعض دون بعض قاله
السبكي الكبير (عن أنس بن
مالك رضى الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
دخل عام الفتح مكة المكرمة
(وعلى رأسه المغفر) بكسر الميم
وسكون الغين المجهدة وفتح الفاء

وآله وسلم لان الجرب يضر وينقع بذاته كما كانت الجاهلية تعبد الاوثان قول ولولا ان
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ فيه استحب تقبيل الجرب الاسود واليه
ذهب الجمهور ومن الصعابة والتابعين وسائر العلماء وحكي ابن المنذر عن عمر بن الخطاب
وابن عباس وطاوس والشافعي وأحمد انه يستحب بعد تقبيل الجرب السجود عليه بالجهة
وبه قال الجمهور وروى عن مالك انه بدعة واعترف القاضي عياض بشذوذ مالك في ذلك
وقد أخرج الشافعي والبيهقي عن ابن عباس موقوفا انه كان يتقبل الجرب الاسود ويسجد
عليه ورواه الحاكم والبيهقي من حديثه مرفوعا ورواه أبو داود الطيالسي والدارمي
وابن خزيمة وأبو بكر البزار وأبو علي بن السكن والبيهقي من حديث جعفر بن عبد الله
الحميدي وقيل المخزومي باسناد متصل بابن عباس انه رأى عمر يقبله ويسجد عليه ثم قال
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا وهذا لفظ الحاكم قال الحافظ قال
الحقيلي في حديثه هذا يعني جعفر بن عبد الله وهم واضطراب قوله يستلمه ويتقبله فيه
دليل على انه يستحب الجمع بين استلام الجرب وتقبيله والاستلام لمسح باليد والتقبيل لها
كافي حديث ابن عمر الآخر والتقبيل يكون بالتم فقط (وعن ابن عباس قال طاف
النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن متمسك عليه و
لفظ طاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بعير كلما أتى على الركن أشار اليه بشيء
في يده وكبر ورواه أحمد والبخاري ومن أبي الطوفان عامر بن واثله قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يطوف بالبيت ويستلم الجرب بمحجن معه ويقبل المحجن ورواه مسلم
وأبو داود وابن ماجه وعن عمران النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليا عمر انك رجل
قوي لا تراحم على الجرب فتؤذي الضعيف ان وجدت خلوة فاستاه والافاسه متقبلا وهذا
وكبر ورواه أحمد) حديث عمر في استاده راولم يسم قوله بمحجن بكسر الميم وسكون المهملة
وفتح الميم بعد هان وهو عصا مخددة الرأس والجن الاعوجاج وبذلك سمى الجحون
والاستلام افتعال من السلام بالفتح أي التحية قاله الازهرى وقيل من السلام بالكسر
أي الجارة والمعنى انه يوصي بعصاه الى الركن حتى يصيبه نزله وكبر فيه دليل على
استحباب التكبير حال استلام الركن قوله ويقبل المحجن في رواية ابن عمر المتقدمة انه

زرد يشع من الدرع على قدر الرأس أو رفرق البيضة أو ما غطى الرأس من السلاح كالبيضة وفي المشارف هو ما يجعل
من فضل درع الحديد على الرأس مثل القلنسوة وهد الدارقطني والحاكم في الاكابر وعلمه مغفر من حديد ولا تعارض
بينه وبين رواية مسلم من حديث جابر وعلمه حمة سوداء فانه يحتمل أن يكون المغفر فوق العمامة السوداء وقاية لرأسه
المكرم من صيدا الحديد أو هي فوق المغفر فأراد أنس بكرا المغفر كونه دخل متاهيا للعرب وأراد جابر بكرا العمامة كونه
غير محرم أو كان أول دخوله على رأسه المغفر ثم أزاله رابس العمامة بعد ذلك فحكي كل منهما ما رآه وتمر الرأس يدل على انه

دخل غير محرم لكن قال ابن دقيق العيد يحتمل ان يكون محرما وغطي واسمه لئلا يذروا ثقب بنصره جابر وغيره بانه لم يكن محرما واستشكل في المجموع ذلك لان مذهب الشافعي ان مكة تقصص صلحا خلافا لابي حنيفة في قوله انها قصت صنوة وحينئذ فلا خوف ثم اجاب بانه صلى الله عليه وآله وسلم صالح ابا قبيان وكان لا بأس من دخوله اصطفاة اهل القتال ان غدروا (فلما نزحه) أي نزعه صلى الله عليه وآله وسلم المغفر (جاء رجل) وهو أبو يرزة فضله بن عبيد الاسلمي كما جزم به النساكهاني في شرح العمدة والكرمانى قال البرماوى ٢٦٤ وكذا ذكره ابن طاهر وغيره وقيل سعيد بن حريث قال في الفتح لم أقف

على اسمه الا انه يحتمل أنه هو الذي باشر قتله ثم ذكر ما ذكرنا (فقال) يا رسول الله (ان ابن خطل) بفتح الخاء والطاء المهملة وكان اسمه في الجاهلية عبد العزى فلما لم يسمي عبد الله وليس اسمه هلالا بل هو اسم أخيه واسم خطل عبد مناف وخطل لقب له لان أحد طليعه كان أنقص من الآخر ففناه رانه مصروف وهو من بني عيم ابن نهر بن غالب ومقول قول الرجل هو قوله (متعلق بأستار الكعبة فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اقتلوه) فقتله أبو يرزة قال في الفتح وهو أصح ما ورد في تعيين قاتله وبه جزم البلاذرى وغيره من أهل العلم بالاخبار فحمل بقية الروايات على انهم ابتدروا قتله وكان المباشر لهم أبو يرزة ويحتمل ان يكون شاركة فيه سعيد بن حريث وبه جزم ابن هشام في السيرة وقيل القاتل له سعيد بن ذؤيب وقيل الزبير بن العوام قاله المذهب الطبري وكان قتله بين المقام وزعم حكماء الحكم واستدل به القاضي

استلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل واسم سعيد بن منصور من طريق عطاء قال رأيت أبا سعيد وأبا هريرة وابن عمر وجابرا اذا استلوا الحجر قبلوا أيديهم قيل وابن عباس قال وابن عباس أحسبه قال كثيرا قال في الفتح وهذا قال الجمهور ان السنة ان يستلم الركن ويقبل يده فان لم يستطع ان يستلم يده استلمه بشئ في يده وقبل ذلك النبي فان لم يستطع أشار إليه واكتفى بذلك وعن مالك في رواية لا يقبل يده وبه قال القاسم بن محمد بن أبي بكر وفي رواية عند المالكية يضع يده على قبة من غير تقبيل وقد استنبط بعضهم من مشروعية تقبيل الحجر وكذلك تقبيل الحجر جواز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره وقد نقل عن الامام أحمد انه سئل عن تقبيل منبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقبيل قبره فلم يره بأسا واستبعد بعض أصحابه صحة ذلك ونقل عن ابن أبي الصنف البجلي أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المصحف واخر الحديث وقبور الصالحين كذا في الفتح قوله قال له يا عمر انك رجل قوى الخ فيه دليل على أنه لا يجوز لمن كان له فضل قوة ان يضايق الناس اذا اجتمعوا على الحجر لما يتسبب عن ذلك من أذية الضعفاء والاضرار بهم وليكنه يستلمه خاليا ان تمكن والا اكتفى بالإشارة والتهيل والتكبير مستقبلا له وقدرى القاكهى من طرق عن ابن عباس كراهة المزاحمة وقال لا يؤذى ولا يؤذى

• (باب استلام الركن البجاني مع الركن الاسود دون الاخرين) •

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان مسح الركن البجاني والركن الاسود يحط الخطايا حطارواه أحمد والنسائي • وعن ابن عمر قال لم أر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمس من الاركان الا البجانيين رواه الجماعة الا الترمذى لكن له معناه من رواية ابن عباس • وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يدع أن يستلم الحجر والركن البجاني في كل طوافه رواه أحمد وأبو داود • وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الركن البجاني ويضع خذله عليه رواه الدارقطني • وعن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا استلم الركن البجاني قبله رماه

عباس في الشافعية وغيره من المالكية على قتل من آذى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو تنقصه ولا تقبل له توبة البضارى لان ابن خطل كان يقول الشعر عجبوه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيا مر جاريته ان تغيباه ولا دالة في ذلك أصلا لانه انما قتل ولم يستتب للكفر والزيادة فيه بالاذى مع ما اجتمع فيه من موجبات القتل ولانه اقتضى الاذى دينا فلم يقتل بالذم فلا يقاس عليه من فرط منه قرطه وقتلنا بكفره باوتاب ورجع الى الاسلام فالتصرف واضح وفي كتاب المواهب اللدنية بالمتح الهدية مزيد بحث لذلك وانما أمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتل ابن خطل لانه كان مسالما بعبثته صدقا وبعت معه رجلا

لمن الانصار وكان معه مولى يخدمه وكان من المانزل منزلا فامر المولى أن يذبح نيسار ويمنع طعاما ونعاما فاستيقظ ولم يصنع شيئا فعدا عليه فقتله ثم ارتد مشركا وكانت له قنيتان تغنيان بهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان من أهدر دمه يوم الفتح قال الخطابي قتله بما جناه في الاسلام وقال ابن عبد البر قودا من دم المسلم الذي قتله ثم رتد قال في الفتح جمع الواقي عن شيوخه اسماء من لم يؤمن يوم الفتح وأمر بقتله عشرة أنفس ستة رجال وأربع نساء منهم ابن خطل وعبد الله بن سعد وقتينا ابن خطل واستدل بقتله على جوار إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة وقال أبو حنيفة لا يجوز وتناول الحديث بأنه كان في الساعة التي أبيحت له وأجيب بأنه إنما أبيحت له ساعة الدخول حتى استولى عليه ما رقتل ٢٦٥ ابن خطل بعد ذلك وتعقب بأن الساعة المذكورة ما بين أول النهار

ودخول وقت العصر وقتله كان قبل ذلك قطعاً لأنه قيد في الحديث بأنه كان عند نزعه المغفرة وذلك عند استناده به في حديثه فلا يستقيم الجواب المذكور وقال ابن خزيمة قد أباح الله له القتال والقتل معا في تلك الساعة واستدل به على جوار قتل الذي إذا سب الرسول وفيه نظر كما قال ابن عبد البر لأن ابن خطل كان حراً ولم يدخله صلى الله عليه وآله وسلم في أمته لا أهل مكة بل امتنا، مع من استثنى وخرج أمره بقتله له مع أمانته لغيره مخرجاً واحداً فلا دلالة فيه لما ذكرته من استدل به على جوار قتل الأسير صبر الان القدرة على ابن خطل صبرته كالأسير في الإمام وهو مخير فيه بين القتل وغيره واستدل به على جوار قتل الأسير من غير أن يعرض عليه الاسلام ترجم بذلك أبو داود وفيه مشروعية ليس المغفر وغيره من آلات السلاح حال الخوف من العدو وقوته

البخاري في تاريخه) حديث ابن عمر الاول في اسناده عطاه بن السائب وهو ثقة ولمكنه اختطاط وحديثه الثالث في اسناده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه مقال قال يحيى بن سليم الطائفي كان يرى الاربا و قال يحيى القطان هو ثقة لا يترك لأرى أخطأ فيه وقال ابن المبارك كان يتكلم ودموعه تسيل ووثقه ابن معين وأبو حاتم وقال ابن عدي في حديثه ما لا يتابع عليه وحديث ابن عباس الذي فيه أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الركن اليماني ويضع خده عليه رواه أبو يعلى وفي اسناده عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف قوله الا اليمانيين بخفيف الياء على المشهور لأن الالف عوض عن ياء النسبة فلو شددت كان جمعاً بين العوض والمعوذ وجوز زيديويه وانما اقتصر على الله عليه وآله وسلم على اسلام اليمانيين لما ثبت في الصحيحين من قول ابن عمر انهما على قواعد ابراهيم ومن الشاميين ولهذا كان ابن الزبير بعد عمارته لا يركب على قواعد ابراهيم يستلم الاركان كلها كما روي ذلك عنه الا زبني في كتاب مكة فعلى هذا يكون للركن الاول من الاركان الاربعة فضيلتان كونه الجبل الاسود وكونه على قواعد ابراهيم وللثاني الثانية فقط وليس للآخرين أي في الشاميين ثبتي منهم ما فلذلك يقبل الاول ويستلم الثاني فقط ولا يقبل الاخران ولا يستلمان على رأي الجمهور وروى ابن المنذر وغيره اسلام الاركان جميعاً عن جابر وأنس والحسن والحسين من الصحابة وعن سويد بن غنلة عن التابعين وقد أخرجه البخاري ومسلم ان عبيد بن جريح قال لابن عمر رأيتك تصنع أربعا لم أر أحدا من أصحابك يصنعها فذكر منها رأيتك لا تمس من اركان اليمانيين وفيه دليل على أن الذين رأهم عبيد كانوا لا يقتصرون في الاسلام على الركنين اليمانيين قوله ويضع خده عليه فيه مشروعية وضع الخد على الركن اليماني وتقبيله وقد ذهب إلى استحباب تقبيل الركن اليماني بعض أهل العلم كما قال صاحب الفتح ثم كما بدأ كره المصنف من حديث ابن عباس عند البخاري في التاريخ والدارقطني ولكن الثابت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يستلمه فقط نعم ليس في اقتصار ابن عمر على التسليم ما يثبت في التقبيل فان مع ما روى عن ابن عباس تعيين العمل به

لا ينافي التوكل وفيه جوار رفع أخبار أهل الفساد إلى ولاية الامر ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ولا النسيئة وحديث الباب أخرجه البخاري أيضا في اللباس والجهاد والمغازي ومسلم في المناسك وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الجهاد والتهاني في الحج وليس من أفراد مالك كما زعم ابن الصلاح وغيره وقد تعدى قب الزين العراقي ذلك بأنه ورد من طرق متعددة ثم ذكرها (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة من جهينة) هي امرأة سنان ابن سلمة الجهني كافي التساني ولاحد سنان بن عبد الله وهو أصح وفي الطبراني انها ممة قاله الحافظ في المقامة وقال في الفتح ان

فأما النسائي لا يسره به المبهمة في حديث الباب لأن فيه أن المرأة سألت بنفسها وفي النسائي أن زوجها سألها وما يمكن الجمع بأن نسبة السؤال إليها مجازية وإنما الذي تولى إلهام السؤال زوجها الكن في حرف الغين لأن منده من العصباء أن غائبة بالغين المبهمة وبعد ألف مثناة وقبل ثون وقبل الهام مثناة تحتية سألت عن نذرهما أو بجزم ابن طاهر في المبهمة بأن ه اسم الجهنمية المذكورة في حديث الباب لكن قال الذهبي أرسله عطاء ولا يثبت (جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت) يا رسول الله (إن أمي) لم تسم (تذرت أن تصحح ٢٦٦ فلم تصحح حتى ماتت أفأصح عنها) أي أبصح مني أن أكون نائبة عنها فأصح عنها (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم صحح عنها) وفيه دليل على أن من مات وفي ذمته حق الله تعالى من حج أو كفاارة أو نذر فإنه يجب قضاءه (أريت) أي أخبريني (لو كان على أمك دين) لخلق (أكنت قاضية) ذلك الدين عنها (أقضوا الله) أي حق الله (فأله أحق بالوفاء) من غيره وهذا الخطاب دخل فيه الرجل والنساء فلما رجس أن يصحح عن المرأة ولها أن تصحح عنه واستدل به على صحة نذر الحج من لم يصحح فاذا حج اجزا عن حجة الاسلام عند الجمهور وعليه الحج عن النذر وقيل يجوز عن النذر ثم يصحح حجة الاسلام وفيه دل على جزي عنهما وفيه مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب إلى سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف فيه واشكل بما اتفق عليه وفيه أنه يستحب للمفتي التنبيه على وجه الدليل إذا ترتب على ذلك مصلحة وهو أطيب لنفس المستفتي وأدعى لأذعانه

• (باب الطائف يجعل البيت عن يساره ويخرج في طوافه عن الجحر) •

(عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم مكة أتى الجحر فاستلمه ثم مشى على عيمته فرمل ثلاثا ومشى أربعا رواه مسلم والنسائي وعن عائشة قالت سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الجحر من البيت هو قال نعم قلت فما لهم لا يدخلوه في البيت قال إن قومك قصرتم بهم النفقة قالت فما شأن بابهم مرتعا قال فعل ذلك قومك لا يدخلوا من شأوا ويعنعوا من شأوا ولولا أن قومك حديث عهد بالجاهلية فأخاف أن تنكروا لهم أن أدخل الجحر في البيت وأن لصق بابهم بالأرض متفق عليه وفي رواية قالت كنت أحب أن أدخل البيت أصلي فيه فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي فأدخلني الجحر فقال لي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أردت دخول البيت فأتها وقطعة من البيت ولكن قومك استقصروا حين بنوا الكعبة فأنزجوه من البيت رواه الخمسة إلا ابن ماجه وصححه الترمذي وفيه اثبات التنفذ في الكعبة) قوله أي الجحر فاستلمه الخ فيه دليل على أنه يستحب أن يكون ابتداء الطواف من الجحر الأسود بعد استلامه وحكي في البحر عن الشافعي والامام يحيى أن ابتداء الطواف من الجحر الأسود فرض قوله ثم مشى على عيمته استدله على مشروعية مشي الطائف بعد استلام الجحر على عيمته جاعلا للبيت عن يساره وقد ذهب إلى أن هذه الكيفية شرط لصحة الطواف إلا كثروا ما عكس لم يجزه قال في البحر ولا خلاف إلا عن محمد بن داود إلا صفهائي وأنكر عليه وهموا بقوله أقمته ولا يحق أن الحكم على بعض أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم لم في الحج بالوجوب لانها بيان لجمل واجب وعلى بعضها بعدهم فتحكم بحضه فقد دليل يدل على الفرق بينهما قوله أمن البيت هو قال نعم هذا ظاهر بان الجحر كاه من البيت ويدل على ذلك أيضا قوله في الرواية اثباته فأنما هو قطعة من البيت وبذلك كان يفتي ابن عباس فأخرج عبد الرزاق عنه أنه قال لو أبيت من البيت ما ولي ابن الزبير لا دخلت الجحر كاه في البيت ولكن ما ورد من الروايات القاضية بأنه كله من البيت مقيد بروايات صحيحة منها عندهم لم من حديث عائشة بلنظ حتى أزيد فيه من الجحر وله من وجه آخر عنها

مرفوعا

وفيه أن وفاة الدين المال عن الميت كان معلوما عندهم مقروا ولهذا حسن الالتحاق به وفيه اجزاء

الحج عن الميت وفيه اختلاف فعن ابن عمر باسناد صحيح لا يصح أحد عن أحد ونحوه عن مالك والبيهقي وعن مالك أيضا أن أوصى بذلك فليحج عنه والأفلا وأخرجه البخاري أيضا في الاعتصام والنذور والنسائي في الحج (عن السائب بن يزيد) الكندي ويقال الاسدي وهو جده محمد بن يوسف لاه (رضي الله عنه قال حج بي) مبيئا للمفعول وعن حاتم حجت بي أي وعند الفاكهي حج بي أبي وجع بانه حج معهما (مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا ابن سبع سنين) استدله البخاري على

مشر وعيبة حج الصبيان قال ابن بطال أجمع أئمة الفتوى على سقوط النرض عن الصبي حتى يبلغ الأثمة إذا حج به كان له تطوعا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح إحرامه ولا يلزمه شيء بفعله شيء من محظورات الأحرار وإنما يحج به على جهة التدريب وهذا نقله النووي وسبقه إليه الخطابي وهذا فيه نظر لأن أئمة من أئمة مذهب أبي حنيفة نص على ذلك بل قال السرخسي فيما نقله عنه الزيلعي في شرح الكenz لأحرم الصبي بنفسه وهو يعقل أو أحرم عنه أبوه صار محرما وقال في الكنز لو أحرم الصبي أو العبد فبلغ أو عتق فغضى لم يجوز عن فرضه لأن إحرامه

٢٦٧

انعقد لاداء الفل فلا يتقلب للقرض وفي عمدة المقق حسنات للصبي له ولا يوجب اجرا لتعليم والارشاد انتهى ولكن هذا التفصيل يحتاج الى صحة الدليل وثبوته وشذبه بعضهم فقال اذا حج الصبي اجراه ذلك عن حجة الاسلام لظاهر قوله نعم في جواب الهذاج وقال الطحاوي لا حجة فيه لذلك بل فيه حجة على من زعم أنه لا حجة له لأن ابن عباس راوى الحديث قال أيمان غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى ثم ساقه بإسناد صحيح (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما رجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حجة) الى المدينة المنورة (قال لا ثم سنن الانصارية ما منك من الحج) معنا (فالت) يا رسول الله (أبو فلان) اي أبو سنن (تعني زوجها) كاره فانصان حج على أحدهما (و) الناضع (الاخر) في أرضا (لما قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فان عمرة في رمضان تقضى حجة ممي) يعني في الثواب وليس المراد أن العمرة يقضى بها قرص

مرفوعا بلقظ فان بد القومك ان ينوه بعدي فهلي لا ريك ماتر كوا منه فارها قريسا من سبعة أذرع وله أيضا منها مرفوعا بلقظ وزدت فيها من الحجر سبعة أذرع وفي رواية للجباري عن عروة أن ذلك مقدار ستة أذرع ولديان بن عيينة في جامعته ان ابن الزبير زاد ستة أذرع وله أيضا عنه انه زاد ستة أذرع وشراوه - إذ ذكره الشافعي في عدد من لقيمهم من أهل العلم من قريش كما أخرجه البيهقي في المعرفة عنه وقد اجتمع من الروايات ما يدل على ان الزيادة فوق ستة أذرع ودون سبعة وأما ما رواه مسلم عن عطاء عن عائشة مرفوعا بلقظ اكننت أدخل فيها من الحجر خمسة أذرع فقال في الفتح هي شاذة والروايات السابقة أرجح لما فيها من الزيادة عن الثقات الحفاظ قال الحفاظ ثم ظهر لي لرواية عطاء وجهه وهو انه اراد بها ما عدا الفرجة التي بين الركن والحجر فاجتمع مع الروايات الاخرى فان الذي هذا الفرجة أربعة أذرع وشي ولهذا وقع عندنا الفاكه من حديث أبي عمرو بن عدي بن الحارث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعائشة في هذه القصة ولأدخلت فيها من الحجر أربعة أذرع فيحصل هذا على الغاء الكسر ورواية عطاء على جبره وتقصيل الجمع بين الروايات كما يابذل قوله ان قومك أي قريشا قوله قصرت بهم النفقة بتشديد الصاد أي النفقة الطيبة التي أخرجوها لذلك كما جزم به الازرق وغيره وتوضيحه ما ذكره ابن اسحق في السيرة عن أبي وهب الخزومي انه قال لقريش لا تدخلوا فيه من كسبكم الا طيبا ولا تدخلوا فيه مهر بنى ولا يسع ربوا ولا مظلة أحد من الناس قوله لا يدخلوا من شأوا زاد مسلم فكان الرجل اذا أراد أن يدخلها يدعونه ليرتقى حتى اذا كاد أن يدخل دفعوه فسقط قوله حديث عهد في لفظ للجباري حديث عهدهم بتدوين حديث قوله بالجاهلية في رواية للجباري بجاهلية وفي أخرى له بكفر ولا يهوانة بشره قوله فأخاف ان تنكر قلوبهم في رواية للجباري تنكروا نقل ابن بطال عن بعض علمائهم ان المقررة التي خشها صلى الله عليه وآله وسلم ان ينسبوه الى انكروا نعم وجواب لولا محذوف وقدر واه مسلم بلقظ فأخاف ان تنكر قلوبهم انظرت ان أدخل الحجر ورواه الاسماعيل بلقظ لنظرت فأدخلت وفيه دليل على انه يجوز للعالم ترك التعريف ببعض أمور الشريعة اذا خشي نفرة قلوب العامة عن ذلك

(باب الطهارة والستره للطواف)

الحج وان كان ظاهره يشعر بذلك بل هو من باب المبالغة والحق الساقص بالكامل للتغيب فيه وفيه دلالة على أن النساء يحجبن والترجمة في حج النساء أي هل يشترط فيه قدر زاد على حج الرجال أولا (عن أبي سعيد) الخدرى (رضي الله عنه) وقد غزا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم تنق عشرة غزاة قال أربع من الحكمة (سمعتين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية اخذتهن (فأجهنني وأنتنني) بصيغة جمع المؤنث قال في القاموس الانتي محركة الفرح والسرور أو لها ان لا تباقر امرأته وهذا اللفظ عام يشمل الشابة والمجوزة لكن خبر أبو الوليد - د الباغي المنع اغبر المجوزة التي لا تنتمى الى أمه

فتسافر كيف شئت في كل الايام بلا زوج ولا محرم وتعتقب بان المرأة مظنة الطمع فيها ومظنة الشهوة ولو كانت كبيرة وفرد
قالوا لكل ساقطة لاقطة واجيب بانه ما نال الاقطة اهـ هذه الساقطة ولو وجد خرجت عن فرض المسئلة لانها تكون حينئذ
مستثناة في الجملة وليس الكلام فيها انما الكلام فيمن لا يشتهي أصلا ورأسا ولا نسلم ان من هي بهذه المثابة مظنة الطمع والميل
اليها بوجه قال ابن دقيق العيد والذي قاله الباسجي تخصص به العموم بالنظر الى المعنى وقد اختار الثاني ان المرأة تسافر في
الامن ولا تحتاج لاحد بل تسير ٢٦٨ وحدها في جملة العاقله وتكون آمنة قال وهذا مخالف لظاهر الحديث

اتتهى وهذا الذي قاله من جواز سفرها وحدها ناله الكرايمى ولكن المشهور عند الفقهاء اشتراط الزوج أو المحرم أو الذوة الثقات ولا يشترط أن يخرج معهم محرم أو زوج لاحداهن لا لقطع الاطماع باجتماعهن ولها أن يخرج مع الواحدة لفرض الحج على الصحيح في شرعي المذهب ومسلم ولو سافرت نحو زيارة أو تجارة لم يجز مع الذوة لانه سفر غير واجب قال في المجموع والخلفى المشكل يشترط في حقها من المحرم ما يشترط في المرأة وليست تطأ في الزوج والمحرم كونهما ثقتين وهو في الزوج واضح وأما في المحرم فسيه كما في المهمات أن الزوج الطبيعي أقوى من الشرعي والمحرم عبدها الا من صرح به المرعشى وابن أبي الصيف والمحرم أيضا عام فيشمل محرم النسب كاليها وابنها واخيها ومحرم الرضاع ومحرم المصاهرة كالي زوجها وابن زوجها واستثنى بعضهم وهو منقول عن مالك ابن الزوج

(في حديث أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يطوف بالبيت عريان وعن عائشة ان أول شيء بدأ به النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم أنه توضأ ثم طاف بالبيت متقيا عليه ما وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحائض تقضى المناسك كلها الا الطواف رواه أحمد وهو دليل على جواز الهي مع الحدث وعن عائشة انها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كرايا الحج حتى جئنا مرف فطهست فدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم وأنا أبكي فقال مالك انك نفست فقالت نعم قال هذا شيء كتبه الله عز وجل على بنات آدم افعل ما يفعل الحاج عريان لا تطوف بالبيت حتى تطهرى متفق عليه ولم في رواية فاقضى ما يقضى الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تغتسل) حديث عائشة الثاني أخرجه باللفظ المذكور ابن أبي شيبة باسناد صحيح من حديث ابن عمر وأخرج نحوه الطبراني عنه باسناد فيه متروك وقد تقدم نحوه من حديث ابن عباس في باب ما يصنع من أراد الاحرام قوله لا يطوف بالبيت عريان فيه دليل على انه يجب التطواف في حال الطواف وقد اختلف هل الشرط لصحة الطواف أو لا يذهب الجهور الى انه شرط وذهبت الحنفية والهادوية الى انه ليس بشرط فمن طاف عريانا عند الحنفية أعاد مادام بمكة فان خرج لزمه دم وذكر ابن ابي حنبل في باب طواف المأهولة كذلك ان قرشا ابتدعت قبل القبيل أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحد ممن يقدم عليهم من غيرهم أول ما يطوف الا في ثياب أحدهم فان لم يجد طاف عريانا فان خالف فطاف بلباسه ألقاها اذا فرغ ثم لم يبقع بها جاء الاسلام دم ذات قوله توضأ ثم طاف لما كان هذا الفعل بيانا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم خذوا عني مناسككم صلح للاستدلال به على الوجوب والخلاف في كون الطهارة شرطا أو غير شرط كالخلاف في الستر قوله تقضى المناسك كلها أي تفعل المناسك كلها وفيه دليل على ان الحائض تسعي وبؤيده قوله في حديث عائشة المذكور في الباب افعل ما يفعل الحاج الخ ولكنه قد زاد ابن أبي شيبة من حديث ابن عمر الذي أشرنا اليه بعد قوله الا الطواف ما انفقه وبين الصناعات المروية وكذلك زاده في الزيادة الطبراني من حديثه وقد قال الحافظ ان اسناد ابن أبي شيبة صحيح وقد ذهب الجهور الى أن

فقال يكبر سفرها معه لغلبة الفساد في الناس بعد العصر الاول ولان كثير من الناس لا ينزل زوجة الاب الطهارة في النفرة عنها منزلة محرم النسب والمرأة فتنه الا فيما جبل الله النفوس عليه من النفرة عن محارم النسب (مسيرة يومين) وفي حديث ابن عمر التقييد بثلاثة أيام وفي حديث أبي هريرة يوم وليلة وفي حديث عائشة أطلق السفر وقد أخذ أكثر العلماء بالمطلق لاختلاف التقييدات قال النووي ليس المراد من التحديد ظاهره بل كل ما يسمى سفرا فالمرأة منهية عنه الاباء المحرم وانما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل به فهو مهمل وقال ابن دقيق العيد وقد جعلوا هذا الاختلاف على حسب اختلاف السائلين

والمواطن وأنه متعلق بأقل ما يقع عليه اسم السفر وعلى هذا يتناول السفر الطويل والقصر ولا يتوقف استمتاع سفر المرأة على مسافة القصر خلافًا للحنفية وجهم أن المنع المقيد بالثلاث متحقق وما عداها مشكوك فيه فيؤخذ بالمتيقن وتذهب بان الرواية المطلقة شبهة لكل سفر فينبغي الأخذ بما وطرح ما عداها فإنه مشكوك فيه ومن قواعد الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص وترك حمل المطلق على المقيد وقد خالفوا ذلك هنا وقال صاحب العمدة في شرح العمدة وليس هذا من المطلق والمقيد الذي وردت فيه قيود متعددة وإنما هو من العام لأنه متكررة في ٢٦٩ سياق النفي فيكون من العام الذي

ذكرت بعض أفرادها فلا تخصيص بذلك إلى الرابع في الأصول (ليس معها زوجها أو زوجم) وزاد في رواية محرم قال ابن دقيق العيد الحديث عام فإن عني بالكراهة التحريم فهو مخالف لظاهر الحديث وإن عني كراهة التزني فهو أقرب واختلافوا هل المحرم وما ذكره شرط في وجوب الحج عليها أو شرط في التمكن فلا ينسج الوجوب والاستقرار في المدة والذين ذهبوا إلى الأول استدلووا بهذا الحديث فإن سفرها للحج من جملة الأسفار الداخلة تحت الحديث فمتنع الامع المحرم والذين قالوا بالثاني جوزوا سفرها مع رفقة أم أو بن إلى الحج رجالاً أو نساء وهو مذهب الشافعية كما مر والمالكية والأول مذهب الحنفية والخنابلة قال الشيخ تقي الدين وهذه المسئلة تتعلق بالنصين إذا عارضوا وكان كل منهما عاماً من وجه خاص من وجه فإن قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع

الطهارة غير واجبة ولا شرط في السعي ولم يحك ابن المنذر القول بالوجوب إلا عن الحسن البصري قال في الفتح وقد حكى المحدثين تيمية من الخنابلة يعني المصنف رواية عندهم مثله قوله نفست بفتح الزون وكسر الفاء الحيز وبضم النون وفتحها الولادة والطمث الحيز أيضاً قوله حتى تطهري بفتح التاء والطاء المهملة وتشديد الهمزة أيضاً وهو على حذف أحد التامين وأصله تطهري والمراد بالطهارة الغسل كما وقع في رواية مسلم المذكورة في الباب والحديث ظاهر في نهي الحائض عن الطواف حتى ينقطع دمها وتغتسل والنهي يقتضي الفساد المراد بالبطان فيكون طواف الحائض باطلاً وهو قول الجمهور وذهب جمع من الكوفيين إلى أن الطهارة غير شرط وروى عن عطاء إذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصعدت أجزأ عنها

• (باب ذكر الله في الطواف) •

(عن عبد الله بن أبي نعيم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول بين الركن اليماني والجريرين آتانى الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنأ عذاب النار رواه أحمد وأبو داود وقال بين الركنين وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وكل به يعني الركن اليماني سبعون ملكاً فن قال اللهم انى أسألت العفو والعافية فى الدين والآخرة ربنا آتانى الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنأ عذاب النار قالوا آمين وعن أبي هريرة أنه سمع أنبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من طاف بالبيت سبعاً ولا يتكلم إلا سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله مجتبه عنه عشر سيئات وكتب له عشر حسنات ورفع له بها عشر درجات رواه ابن ماجه وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنما جعل الطواف بالبيت وبالصفة والمروة ورمى الجمار والسعي بين الصفا والمروة لا قامة ذكر الله تعالى) وصحبه واقتطعت ما جعل روى الجمار والسعي بين الصفا والمروة لا قامة ذكر الله تعالى حديث عبد الله بن السائب أخرجه أيضاً النسائي وصحبه ابن حبان والحاكم وحديث أبي هريرة الأول في إسناده صحيح بن عياش وفيه مقال وفي إسناده أيضاً هشام بن عمار

الدهم لا يدخل تحته الرجال والنساء فمتضى ذلك أنه إذا وجدت الاستطاعة المتفق عليها يجب عليها الحج وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لامرأة الحديث خاص بالنساء عام في الأسماء فدخل فيه الحج من أخرجه عنه خص الحديث بعموم الآية ومن أدخله فيه خص الآية بعموم الحديث فإذا قيل به وأخرج عنه لفظ الحج لقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع قال الخائف بل يعمل بقوله تعالى ولله على الناس حج البيت فتدخل المرأة فيه ويخرج سفر الحج عن النهي فيقوم في كل واحد من النصبين عموم وخصوص ويحتاج إلى الترجيح من خارج قالوا ذكر بعض الظاهرية أنه يذهب إلى دليل من خارج وهو

قوله صلى الله عليه واله وسلم لا تغفوا اما الله مساجد الله ولا يتجه ذلك فانه عام في المساجد فيمكن أن يخرج عنه المسجد الذي يحتاج الى السفر في الخروج اليه بحديث النهي انتهى وقال المرداوي من الحنابلة المحرم من شرائط الوجوب كالاستطاعة وغيرها عليه اكثر الاصحاب ونقله الجماعة عن الامام أحمد وهو ظاهر كلامه لنزق وقدمه في الحرر والقروع والحاويين والراعيين وجزم به في المنهاج والافادات قال ابن منبج في شرحه هذا المذهب وهو من المقررات وعنهما ان المحرم من شرائط لزوم الحيز وجزم به في الوجيز وأطلقه ٢٧٠ الزركشي انتهى وقائدة الخلاف تظهر في وجوب الايام

(و) الثانية من الاربعة (لاصوم)

(و) الثامنة (لاصلاحية الصلاطين

الشمس وبعد صلاة الصبح

(لا تشبه الرجال الا الى ثلاثة

(ومسجدی) بطیبة (ومسجد)

الحرام والمسافة وعن الاقدار

أنس بن مالك (رضي الله عنه أن

رای شیخا) قبل هوا بو اسرائیل

ابن الملقن لكن قال في الفتح انه

اسمہ قبیس وقیل قبیسر (یہادی)

وهو أن يثني معتمدا على غيره.

قال في القلم أوقف على اسم هذا

عليه وآله وسلم (ما يال هذا) أي

حدث أي مرة قال ايشامبارس

فننذر المثل، يقتضي التزام قولنا

والجاء كذا في قوله من ان ما كوا

هذه تفتيم بأخرة والحديث قد ذكره الحافظ في التلخيص وحديثه الثاني ساقه

ابن عمار وقد ذكره في التلخيص أيضا وقال اسناده ضعيف وحديث عائشة سكت عنه

عن- يدان ماحه والحاكم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو به هذا الدعاء بين

هـ : رة عند الغر غير ما ذكره المصنف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول اللهم

السائى حديث آخر عند ابن عساکر من طريق ابن ناجية يسند له ضعيفان الذى

[illegible]

ع: إنني أرى أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول

قال في التلخيص وهو في الام عن سعد بن سالم عن ابن جريح وفي الباب أيضا عن ابن عمر

أيضاً من حديثه كان إذا أراد أن يستلم يقول اللهم إني أنا بك وتصديقا بك وبكاتبك واتباعك

مرفوعاً وعن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الطريق الحث الاعور انه كان اذا مر بالجمر

اسنة ثنتين وعشرين عند احمد وقد تقدم في باب ما جاء في استلام الحجر واحاديث الباب

لأدمع من ترك مسنونا وعن الحسن البصري والثوري وابن الماجشون أنه يلزم

• (باب الطواف را بجا العذر) •

(عن أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها)

(ك) أى أمر مبال كوب ولم يأمر مبالو فاعبالنذرا مبالان الحج را كما اتصل من الحج ماشيا

فضل ولا يجب الوفا به أول كونه يجز عن الوفا بنذر، وهذا هو الاظهر فالله الفخ (من)

منه قال نذرت أختي) هي أم حبان بنت عامر الانصاري كما قاله المنذري والقطب القسطلاني

لا وتعتبه الحافظ ابن جبرفقال لا يعرف اسم اخته به هذا وما نسبته هؤلاء لابن مالك

وهم قاتله انما قتله عن ابن سعد وابن سعد انما ذكر في طبقات النساء أم حبان بنت عامر بن نابي بن وثن وموحدة بن زيد بن حرام
 الانصارية وانه شهد بدرا وهو غير للجهنمي (أن عذني الى بيت الله) الحرام ولا جسد وأصحاب السنن ان أخته نذرت أن تمشي
 حافية غير مختمرة (وأمرتني ان استفتي اهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستفتيته) وفي رواية أبي ذر فاستفتيت النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وزاد الطبراني انه شكك اليه ضمهها (فقال صلى الله عليه وآله وسلم) (ولم تمشي وتركب) وفي رواية ابن مالك مرها
 فلتختمه وتركب ولتهم ثلاثة أيام وفي رواية عن كرمة عن ابن عباس ٢٧١ عند أبي داود فتركب وانتهى بدنة

قال القسطلاني وقد اختلأت
 فيما اذا نذر أن يمشي ماشيا هل
 يلزمه المشي بناء على أن المشي
 أفضل من الركوب قال الرافعي
 وهو الاظهر وقال النذوي
 الصواب ان الركوب أفضل
 وان كان الاظهر لزوم المشي
 بالنذر لانه مقصود ثم ان صرح
 الناذر بأنه يمشي من حيث سكته
 لزمه المشي من مسكه وان
 أطلق فمن حيث أحرم ولو قبل
 الميقات ونهية المشي فراغه من
 التحليل فلو قاته الحج لزمه المشي في
 قضائه لا في تحله في سنة القوان
 لخروجه بالقوات عن اجرائه
 عن النذول ولا في الماضي في فاسده
 لو أفسده ولو ترك المشي لم يذر
 أو غيره اجزاع لزوم الدم فيها
 والائتم في الثاني ولونذر الحج
 حاقيلم ينعقد نذر الحفاء لانه ليس
 بقربة فله ليس النعيلين وكالحج
 في ذلك العمرة وقال أبو حنيفة
 من نذر المشي الى بيت الله فمجز
 عنه فانه يمشي ما استطاع فاذا
 مجزركب واهدى شاة وكذا ان
 ركب وهو غير عاجز وهذا

طوفي من وراء الناس وأنت راكبة رواه الجماعة الا الا ترمذي • وعن جابر قال طاف
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبيت وبالصفاء المروية في حجة الوداع على راحلته
 يستلم الحجر بمعه لانه يراه الناس ولا يشرف ويسألو فان الناس غشوه رواه أحمد ومسلم
 وأبو داود والشافعي • وعن عائشة قالت طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع
 على بعير يستلم الركن كراهية أن يصرف عنه الناس رواه مسلم • وعن ابن عباس ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قدم مكة وهو يشتهي فطاف على راحلته كلما أتى على الركن
 استلم الركن بمعه فلما فرغ من طوافه أباخ فمضى ركعتين رواه أحمد وأبو داود • وعن أبي
 الطفيل قال قالت لابن عباس أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راكبا أسنة هو
 فان قومك يزعمون انه سنة قال صدقوا وكذبوا قلت وما قولك صدقوا • وكذبوا قال
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثر عليه الناس يقولون هذا محمد هذا محمد حتى
 خرج العواتق من البيوت قال وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يضرب الناس
 بين يديه فلما كثر واعليه ركب والمشي والسعي أفضل رواه أحمد ومسلم • حديث ابن
 عباس الاول في استناده يزيد بن أبي زياد ولا يمتحج به وقال البيهقي في حديث يزيد بن أبي
 زياد لفظه لم يوافق عليها وهي قوله وهو يشتهي وقد أنكره الشافعي وقال لأعله
 اشتكى في ثلاث الحج • قوله طوفي من وراء الناس هذا يقتضي منع طواف الركب في
 المطاف قال في الفتح لا دليل في طوافه صلى الله عليه وآله وسلم راكبا على جواز الطواف
 راكبا غير عذر وكلام الفقهاء يقتضي الجواز لان المشي أولى والركوب مكروه
 تنزيها قال والذي يترجح المنع لان طوافه صلى الله عليه وآله وسلم وكذا أم سلمة كان قبل
 أن يحوط المسجد فاذا حوط امتنع داخله اذا لا يؤمن التلويث فلا يجوز بعد التحويط
 بخلاف ما قبله فانه كان لا يحرم التلويث كافي السمي قوله لا لأن يراه الناس الخ فيه بيان
 العله التي لا جأها طاف صلى الله عليه وآله وسلم راكبا وكذلك قول عائشة كراهية أن
 يصرف الناس عنه وفي رواية لمسلم كراهية أن يضرب بالبلاء الموحدة قال النذوي
 وكلامهما صحيح وكذلك قول ابن عباس وهو يشتهي وقد ترجم عليه البخاري فقال باب

الحديث أخرجه أيضا في النذور وكذا أبو داود والله أعلم (بسم الله الرحمن الرحيم فضائل المدينة) النبوية التي
 اختارها الله تعالى لخبرته وصفوته من خلقه وجعلها دار هجرته وتربته قال في الفتح المدينة علم على البلدة المعروفة التي هاجر
 اليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودفن بها قال تعالى يقولون لنرجعنا الى المدينة فاذا أطلقت تبادر الى الفهم أنها المراد
 واذا أريد غيرها بلقطة المدينة فلا بد من قيد فهي كالهم لثريا وكان اسمها قبل ذلك يثرب قال تعالى واذا قالت طائفة منهم
 يا أهل يثرب وينرب اسم موضع منها سميت كلها يثرب وقيل سميت يثرب بن قانية من ولد ارم بن سام بن نوح لانه اول من نزلها بحكماء

أبو عبيد البكري وقبل غير ذلك ثم سماها النبي صلى الله عليه وآله وسلم طيبة وطاية وكان سكان العمل بقى ثم نزلها طائفة من بني إسرائيل قبل أن يرسلهم موسى عليه السلام كما أخرجه الزبير بن بكار في أخبار المدينة بسند ضعيف ثم نزلها الأوس والنضرة لما تفرق أهل سبب سبيل الحرم (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال المدينة حرم محرمة لا تفتك حرمتها (من كذا إلى كذا) كذا جاءهم ما كاتبتهم في حديث علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده وهو جبل بالمدينة واتفقت الروايات التي في البخاري كلها على إمام الشافعي وفي حديث ابن سلام عند أحمد والطبراني ما بين غير إلى أحمد وفي مسلم إلى ثور بن كنان قال ٤٧٢ أبو عبيد أدل المدينة لا يعرفون جبلا عندهم يقال له ثور واما

ثور بركة وقبل ان البخاري انما ابيه عند المواقف عنده انه وهم لكن قال صاحب الفناء ومن ثور جبل مكة وجبل بالمدينة ومنه الحديث الصحيح المدينة حرم ما بين غير إلى ثور قال القسطلاني وأما قول أبي عبيد بن سلام وغيره من كبار الأعلام ان هذا تعسف والضواب إلى أحد لان ثورا انما هو بركة فغير جيد لما أخبرني الشجاع اليماني عن الحافظ أبي محمد عبد السلام البصري ان هذا أحد جاءنا إلى ورائه جبل الاصغر يقال له ثور وتكرر سؤالي عنه طوائف من العرب العرباء بطلب الارش فبكل الخبر ان اسمه ثور ولما كتب إلى الشيخ عفيف الدين المطري عن والده الحافظ النقة قال ان خلف أحد عن شماله جبلا صغيرا مدورا يسمى ثورا يعرفه أهل المدينة خلعا عن سلف وهو ذلك قال صاحب تحقيق النصرة فعلم ان ذلك ثور في الحديث صحيح وان عدم علم كبار العلماء به لعدم شهرته

المريض بطوف راكبا وكذا أشار إلى هذا الحديث وكذلك قول ابن عباس في حديثه الاخر فلما كثر واعلمه فان هذه الالفاظ كلها مصرية بان طوافه صلى الله عليه وآله وسلم كان لهذرة فلا يلحق به من لا عذر له وقد استدلل أصحاب مالك وأحمد بطوافه صلى الله عليه وآله وسلم راكبا على طهارة قبول ما يؤكل لحمه وروثه قالوا لانه لا يؤمن ذلك من البعير ولو كان نجس المعارض المسجد له يرد ذلك بوجوه أما أولا فلانه لم يكن اذ ذلك قد حوط المسجد كما تقدم واما ثانيا فلانه ليس من لازم الطواف على البعير ان يسول وأما ثالثا فلانه يطهر منه المسجد كما انه صلى الله عليه وآله وسلم أقر ادخال الصبيان الاطفال المسجد مع انه لا يؤمن بولهم وأما رابعا فلانه يحفل ان تكون راحلته عصمت من التلويث حيث ذكر امته قوله صدقوا وكذبوا الخ لفظ أبي داود قال صدقوا وكذبوا قلت ما صدقوا وكذبوا قال صدقوا فادف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الصفا والمروة على بعير وكذبوا ليست بسنة وحديث ابن عباس هذا يدل على جواز الطواف بين الصفا والمروة للراكب له ذكر قال ابن رسلان في شرح السنن بعد ان ذكر حديث ابن عباس هذا ما افطه وهذا الذي قاله ابن عباس مجمع عليه انتهى به في نفي كون الطواف بصفة الركوب سنة بل الطواف من الماشي أفضل

• (باب ركعتي الطواف والقراءة فيه ما واستلام الركن بعدهما) •

(رواهما ابن عمر وابن عباس وقد سبق • وعن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما انتهى إلى مقام ابراهيم قرأ واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى فصلى ركعتين فقرأ في الركعة الكتاب وقلى يا أيها الكافرون وقلى هو الله أحد ثم عاد إلى الركن فاستلمه ثم خرج إلى الصفا وراه أحمد ومسلم والنسائي وهذا النظم وقيل لزهري ان عطاء يقول بحزى المكتوبة من ركعتي الطواف فقال السنة افضل لم يطف النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسبوعا الا صلى ركعتين أخرجه البخاري) حديث ابن عمر الذي أشار إليه المصنف تقدم في باب استلام الركن الثاني وكذلك تقدم في باب ما جاء في استلام الحجر وحديث ابن عباس المشار إليه تقدم في مواضع منها

بعدم يحتملهم عنه قال المذهب الطبري وهذه فائدة جليلة قال ابن قدامة فيمحل أن يكون المراد مقدار ما بين غير وثور باب لا أنهم ابعينهم في المدينة أو صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجبلين اللذين بطرفي المدينة غير او ثورا ارتجلا لا وما يدل على ان المراد من قوله من كذا إلى كذا جبلان لنظم مسلم عن أنس مرفوعا اللهم اني احرم ما بين جبلي او عند أحمد والمبيتي والطبراني يلفظ ما بين لابتها واللاية الحرة وهي الجارة السود (لا يقطع شجرها) وفي رواية لا يخطئ خلاها وفي مسلم من حديث جابر لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها وفي رواية أبي داود باسناد صحيح لا يخطئ خلاها ولا ينقض صيدها في ذلك أنه يحرم صيد المدينة وشجرها كما في حرم مكة لكن لان ثور في ذلك لان حرم المدينة ليس محلا للثور بخلاف حرم مكة وقال أبو حنيفة ومحمد وأبو يوسف

ليس للمدينة حرم كالمسكة فلا يمنع أحد من أخذ صيدها أو قطع شجرها وأجابوا عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما أراد بذلك بمنزلة المدينة ليستطيرها أو يأنفها وقال ابن قدامة بحرم صيد المدينة وقطع شجرها وبه قال مالك والشافعي وأكثر أهل العلم وقيل الجزاء في حرم المدينة أخذ السلب لحديث سعد بن أبي وقاص عنده مسلم وأبي داود ومن وجد أحد يصيد في حرم المدينة فليدليه قال القاضي عياض لم يقل أحد منهم ذابعد الصلابة إلا الشافعي في القديم قلت واختاره جماعة معه وبهذه الصفة المبرهنة ومن قال به اختلاف في كيفية ٢٧٣ ومصرفه والذي دل عليه صنيع سعد

عند مسلم رغبه أنه كسب القتل وأنه لا مال لا ينجس وأغرب بعض الحنفية فادعى الإجماع على تركه الأخذ بحديث السلب ثم استدل بذلك على نسخ أحاديث تحريم المدينة ودعوى الإجماع مردودة فبطل ما ترتب عليه قال ابن عبد البر لو صح حديث سعد لم يكن في نسخ أخذ السلب ما يقطع الأحاديث الصالحة ويجوز أخذ اللف بحديث أبي سعد في عدم ولا تخطب فيها شجرة إلا لعلف ولا يدارد عن علي نحوه قال المهلب في حديث أنس هـ لادلالة على أن المنهي عنه في الحديث مقصور على القطع الذي يحصل به الانساد فاما من قصد الإصلاح كمن يغرس مثلاً يستأنف فلا يمنع عليه قطع ما كان بثلث الأرض من شجر يضر بقاؤه قال وقيل بل فيه دلالة على أن النبي إنما توجهه إلى ما أنبته الله من الشجر مما لا صنيع إلا آدم فيه كما حل عليه النبي عن قطع شجر مكة وعلى هذا يحمل قطعه

باب استلام الحجر وكذلك باب استلام الركن اليماني وفي باب الطواف را كما قولوا واخذوا في الروايات بكسر الخاء على الأمر وهي إحدى القراءتين والأخرى بالنسخ على الخبر والأمر دال على الوجوب قال في الفقه لكن انفع الإجماع على جواز الصلاة إلى جميع جهات الكعبة فدل على عدم التخصيص وهذا بناء على أن المراد بتمام إبراهيم الذي فيه أثر قدميه وهو وجوده الآن وقال مجاهد المراد بتمام إبراهيم الحرم كله والاول أنصح قوله فقرأ فاتحة الكتاب الخ فيه استحباب القراءة بين السورتين مع فاتحة الكتاب واستلام الركن بعد الفراغ وقد اختلف في وجوب هاتين الركعتين فذهب أبو حنيفة وهو مروى عن الشافعي في أحد قولييه إلى أنهما واجبتان وبه قال الهادي والقاسم واستدلوا بالآية المذكورة وأجيب عن ذلك بأن الأمر فيها إنما هو باتخاذ المصلي لأب الصلاة وقد قال الحسن البصري وغيره إن قوله صلى أي قبله وقال مجاهد أي مدعى يدعى عنده قال الحافظ ولا يصح حله على مكان الصلاة لأنه لا يهمل فيه بل عنده قال ويتراجع قول الحسن بأنه جار على المعنى الشرعي واستدلوا بما لا بالحديث التي فيها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى ركعتين بعد فراغه من الطواف ولزم ذلك من جهته ما ذكره المصنف في الباب قالوا وهي بيان مجمل واجب فيكون ما اشتملت عليه واجبا وقال مالك والشافعي في أحد قولييه والناصران هما سنة لما تقدم في الصلاة من حديث ضمام بن ثعلبة لما قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن أخبره بالصلوات الخمس هل على غيرها قال لا إلا أن تطوع وقد أسلفنا في الصلاة الجواب عن هذا الدليل قوله الأصلي ركعتين استدلل به من قال أنها لا تجزئ المكتوبة عن ركعتي الطواف وتنعقب بأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم الأصلي ركعتين أعم من أن يكون ذلك نفلا أو فرضا لأن الصبح ركعتان

باب السعي بين الصفا والمروة

(عن حبيبة بنت أبي سفيان قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يطوف بين الصفا والمروة والناس بين يديه وهو راحهم وهو يسعي حتى أرى ركبته من شدة السعي فدوربه أراه وهو يقول اسعوا فان الله كتب عليكم السعي وعن صفية بنت شيبة أن امرأة أخذت برتمها فسمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الصفا والمروة يقول كتب

صلى الله عليه وآله وسلم النفل وجعله قبله المسجد ولا يلزم منه التمسك المذكور واحتج الطحاوي بحديث أنس في قصة أبي عمير ما فعل النفل قال لو كان صيدها حراما ما جاز حبس الطير وأجيب باحتمال أن يكون من صيد الحبل قال أحمد من صادم الحبل ثم أدخله المدينة لم يلزمه إرساله لحديث أبي عمير وهذا قول الجمهور ولكن لا يرد ذلك على المنفعة لأن صيد الحبل عندهم إذا دخل الحرم كان له حكم الحرم ويحتمل أن تكون قصة أبي عمير قبل التحريم واحتج بعضهم بحديث أنس في قصة قطع النفل لبناء المسجد ولو كان قطع شجرها حراما ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم

عليه وآله وسلم ونعقب بان ذلك كان في أول الهجرة كما ورد واضحاً في أول المغازي وحديث بصرى المدينة كان بعد رجوعه
 صلى الله عليه وآله وسلم من خيبر كما في الجهاد وفي غزوة أحد وواضحاً قال الطحاوي ويحتمل ان يكون سبب النهي عن مسجد
 المدينة وقطع نجرها كون الهجرة كانت اليها فكان بقاء الصيد والشجر مما يزيد في زينتها ويدعو الى القتها كما روى ابن عمر
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن هدم أطام المدينة فانهم امن زينة المدينة فلما انقطعت الهجرة زال ذلك وما قال
 ليس بواضح لان النسخ لا يثبت ٣٧٤
 الابديل وقد ثبت على الفتوى بنجرها سعد وزيد بن ثابت وأبو سعيد

ونعيرهم كما أخرجه مسلم
 (ولا يحدث فيه أحدث) مبنى
 للمنفرد قال القسطلاني أي
 لا يعمل فيه اعمل مخالف للكتاب
 والسنن انتهى (من أحدث فيها
 حدثاً) قال القسطلاني مخالفاً
 لما جاء به الرسول صلى الله عليه
 وآله وسلم لم يزد شعبة فيه عن
 عاصم عن أبي عوانة أو أي
 محدثاً قال في الفتح وهي زيادة
 صحيحة إلا أن عاصم لم يسمعها
 من أنس (فعليه لعنة الله
 والملائكة والناس أجمعين)
 وعيد شديد لا يقدركم
 ولا يصور فوقه ~~ال~~كن قال
 القسطلاني المراد باللعن هنا
 المذهب الذي يستحقه على ذنبه
 لا كلعن الكافر المبعد عن رحمة
 الله كل الأبعاد انتهى وفي الفتح
 فيه جواز لعن أهل المعاصي
 والفساد ولكن لا دلالة فيه على
 لعن الفاسق المعين وفيه ان
 الحديث المؤدى للأحدث في الائم
 سواء والمراد بالحدث وبالحدث
 انظم والظالم على ما قيل أو ما هو
 أعم من ذلك قال عياض

عليكم السعي فاسعوا ورواهما أحمد) الحديث الاول أخرجه الشافعي أيضاً وغيره من
 حديث صفية بنت شيبة عن حبيبة فاعل المرأة المهمة في حديث صفية هي حبيبة وفي
 اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وله طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن
 ابن عباس قال في الفتح وإذا انضمت الى الأولى قويت قال واختلف على صفية بنت
 شيبة في اسم الصحابة التي أخبرتم به ويجوز أن تكون أخذته عن جماعة فقد وقع عند
 الدارقطني عنهما أخبرني ذلك ومن بنى عبد الدار فلا يضره الاختلاف وحديث صفية
 بنت شيبة قال في مجمع الزوائد في اسناده موسى بن عبيدة وهو ضعيف والعمدة في
 الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قوله تجربة قال في الفتح بكسر
 المثناة وسكون الجيم بهاء راء ثم ألف سا كثة ثم هاء ٣ وهي إحدى نساء بني عبد الدار
 قوله تدور به أزاره في لفظ آخر وان متزله يدور من شدة السعي والضمير في قوله به يرجع
 الى الر كبتين أي تدور أزاره بركبته قوله فان الله كتب عليكم السعي استدل به من
 قال بأن السعي فرض وهم الجمهور وعند الحنفية انه واجب يجبر بالدم وحكام في البصر عن
 العترة وبه قال الثوري في النامي خلاف العامد وبه قال عطاء وعنه انه سنة لا يجب
 بتركه شيء وبه قال أنس فيما نقله عنه ابن المنذر واختلف عن أحمد ك هذه الأقوال
 الثلاثة وقد أغرب الطحاوي فقال قد أجمع العلماء على انه لو حج ولم يطف بالصفا والمروة
 ان حجه قد تم وعليه دم والذي حكاه صاحب الفتح وغيره عن الجمهور انه ركن لا يجبر بالدم
 ولا يتم الحج بدونه وأغرب ابن العربي فحكي ان السعي ركن في العترة بالاجماع وانما
 الخلاف في الحج وأغرب أيضاً المحدث في البصر فحكي الاجماع على الوجوب قال ابن
 المنذر ان ثبت يعني حديث حبيبة فهو حجة في الوجوب قال في الفتح العمدة في الوجوب
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قلت وأظهر من هذا في الدلالة على
 الوجوب حديث مسلم ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة (وعن أبي

هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من طوافه ألقى الصفا فله عليه حتى نظر
 الى البيت ورفع يديه فجعل يحمده الله ويدعو ما شاء أن يدعو ورواه مسلم وأبو داود وعن جابر
 بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طاب وهي رمل ثلاثا ومضى أربعمائة قرأوا واخذوا

واستدلوا به هذا على ان الحديث في المدينة من الكفار والمراد بلعنة الملائكة والناس المباعدة في الأبعاد عن
 رحمة الله انتهى قلت والمراد بالحدث والحديث هنا أيضاً البدعة والمبتدع ففيه جواز اللعن على أهل البدع والحدثات وهذا
 الحديث من الرعايات وأخرجه أيضاً في الاعتصام ومسلم في المناسك (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم) قوله في نيل الاوطار يكسر المثناة الخ ليكن في القاموس في مادة تجرأ بالزاي وحبيبة بنت أبي تيمية رضي الله عنه وسكون
 الجيم صحابة اه معصم

وآله (وسلم قال حرم ما بين لابق المدينة على لسانى) وهى الحرة ذات الجارة السود والمدينة بين حرتين عظيمتين احدهما شرقية
والاخرى غربية ووقع عند احدى من حديث جابر وأما حرم ما بين حرتيهما وادعى بعض الخنفية ان الحديث مضطرب لانه وقع
فى رواية ما بين جبلهم او فى رواية ما بين لابتها وأجيب بان الجمع واضح وبمثل هذا التردد الاحاديث الصحيحة ولو تعدد الجمع أو كن
الترجيح ولا ريب ان رواية لابتها أريج اتوارد الرواة عليها ورواية جبلهم لا تنافيا فيها فيكون عند كل لابة جبل أو لابتها من جهة
الجنوب والشمال وجبلهم من جهة المشرق والمغرب وتسمية الجبلين فى ٢٧٥ رواية أخرى لا تضروا زاد مسلم فى بعض

طرقه وجعل اثني عشر ميلا حول
المدينة حتى وعند أبى داود ومن
حديث عدى بن زيد قال حتى
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم من كل ناحية من المدينة
يريد ابريد وفى هذا بيان ما أجل
من حرم المدينة (قال وائق
النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بنى حارثه) بطن من الاوس
وكانوا اذ ذاك غربي مشهدة حرة
زاد الاسماعيلى وهى فى عند الحرة
أى فى الجانب المرتفع منها (فقال
أراكم يا بنى حارثة قد خرجتم من
الحرم) حرم بما غلب على ظنه
(ثم التفت) صلى الله عليه وآله
وسلم فرآهم داخلين فى الحرم
(فقال بل أنتم فيه) فرجع عن
الظن الى اليقين واستنبط منه
المذهب ان للعالم ان يقول على
غلبة الظن ثم ينظر فيصح النظر
(عن) على رضى الله عنه قال
ما عندنا من أى مكتوب من
أحكام الشريعة والافكان
عندهم أشياء من السنة سوى
الكتاب أو المنقوشة اختصوا به

من منام ابراهيم صلى
فصلى محمد بن وجعل المقام بينهما وبين الكعبة ثم استلم الركن
ثم خرج فقال ان الصفا والمروة من شعائر الله فابدأ به رواه النسائى وفى حديث
جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما دنا من الصفا والمروة من شعائر الله
أبدأ بما بدأ الله به فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله
وكبره وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير لا اله
الا الله وحده أُنجز وعده ونصر وعده وهزم الاحزاب وحده ثم دعا بئر ذكوان فقال
مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى انصبت قدماه فى بطن الوادى حتى اذا صعدنا
صلى حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا ورواه مسلم وكذلك أحمد والنسائى
بعنه قوله فعلا عليه السلام تدل به من قال بان صعود الصفا واجب وهو أبو حنيفة بن
الوكيل من أصحاب الشافعى وخالفه غيره من الشافعية وغيرهم فقالوا هو سنة وقد
نقدم ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم يان لجملة واجب قوله فجعل يحمده الله ويدعو
ما شاء فيه استحباب الحد والدعاء على الصفا قوله طافوسى رمل ثلاثا فيه دليل على انه
يتكلم أن يرمل فى ثلاثة أشواط ومعنى فى الباقي قوله واتخذوا الآية قد تقدم ان
الروايات بكسر الخاء وهى احدى القراءتين قوله ان الصفا والمروة من شعائر الله قال
الجوهري الشاعرا أعمال الحج وكل ما جعل عال الطاعة الله قوله فابدأ بما بدأ الله به
بصيغة الامر فى رواية النسائى وصححه ابن حزم والنووى فى شرح مسلم وله طرق عند
الدارقطنى ورواه مسلم بلفظ ابدأ بصيغة الخبر كفى الرواية المذكورة فى الباب ورواه أحمد
ومالك وابن الجارود وأبو داود والترمذى وابن ماجه وابن حبان والنسائى أيضا بدأ
بالتون قال أبو الفتح القشيري مخرج الحديث عندهم واحد وقد اجتمع مالك وسفيان
ويحيى بن سعيد وعبد القمان على رواية تبدأ بالتون التى للجمع قال الطائفة وهم أحفظ من
الباقيين وقد ذهب الجمهور الى أن البداءة بالصفا والتميم بالمروة شرط وقال عطاء يجرى
الجاهل العكس وذهب الاكثر الى ان من الصفا الى المروة شوط ومن المروة الى الصفا شوط آخر
وقال الصيرفى وابن خبير ان ابن جرير يربل من الصفا الى الصفا شوط ويبدل على الاول
ما فى حديث جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم فرغ من آخر صفة بالمروة قوله ما دنا من

عن الناس (الا كتاب الله وهذه الحقيقة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وسبب قول على كرم الله وجهه هذا يظهر
بما روينا فى مسند أحمد من طريق قتادة عن أبي حسان الاعرج ان عليا كان يأمر بالامر فيقال له قد فعلناه فقول
صدق الله ورسوله فقال له لا تتر هذا الذى تقول شئ عهده اليك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما عهد الى شئ خاصا
دون الناس الا شأنا سمعته منه فهو حق حقيقة فى قراب سبني فلم يزلوا به حتى أخرجه العترة فاذا فيها (المدينة حرم) محرمة
(ما بين عاتر) جبل بالمدينة (الى كذا) فى مسلم الى ثور وقد تقدم ما فيه قرينة او زاد أحمد فى روايته المؤمنين فتسكفوا ديارهم ويسعى

بذمتهم أذناهم وهم يد على من سواهم الا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوة عهده في عهدهم وقال فيها ان ابراهيم خرم مكة وانى أحرم ما بين حرتها وجحاهها كلها لا يحتل خيلاها ولا ينقر منسدها ولا تلتقط لقطتها ولا تقطع منها شجرة الا أن يعلف رجل بعيره ولا يحمل فيها السلاح لقتال وأخرجه الدارقطني والذهبي وغيره (من أحدث فيها حدثا) مخافة اللكتاب والسنة وانتدع بدعة لا يرضاها الله ورسوله (أو أوى محدثا) بدعة مزعة آوى على الإفصح في المتعدى وعكسه في اللازم وكسر دال محدثا أى من نصر جاي أو آواه أو أجاره من ٢٧٦ خصمه وحال بينه وبين ان يقتص منه ويحجزه عن المال ومعهناه

نصر جا پيا و آواہ را جارہ من

الصفاقرأ الخ فيه دليل على انما استحب قراءة هذه الآية عند الدخول من الصفا وانه
يستحب صعود الصفا واستقبال القبلة والتوحيد والتكبير والتهليل وتكرير الدعاء
والذكر بين ذلك ثلاث مرات وقال جماعة من أصحاب الشافعي يكرر الذكر ثلاثا والدعاء
مرتين فقط قال النووي والمواب الاول قوله وهزم الاحزاب وحده معناه هزمهم بغیر
قتال من الاذميين ولا سبب من جهة هم والمراد بالاحزاب الذين تفرقوا على رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق وكان الخندق في شوال سنة اربع من الهجرة وقيل
سنة خمس قوله حتى انصبت قدماه في بطن الوادي هكذا في جميع نسخ مسلم كانه
الناضي قال وفيه اسقاط لفظ لا يدمنها وهي حتى انصبت قدماي ومل في بطن الوادي
فقط لفظه ومل ولا يدمنها وقد ثبتت هذه اللفظة في غير رواية مسلم وكذا ذكرها
الحديث في الجمع بين الصحيحين وفي الموطا حتى انصبت قدماي في بطن الوادي سعي حتى
خرج منه وهو يعني ومل قال النووي وقد وقع في بعض نسخ صحيح مسلم حتى اذا انصبت
قدماي في بطن الوادي سعي كما وقع في الموطا وغيره وفي هذا الحديث استحباب السعي
في بطن الوادي حتى يصعد ثم يعني باقي المسافة الى المروة على عادة شبيه وهذا السعي
مستحب في كل مرة من المرات السبع في هذا الموضع والمشى مستحب فيما قبل الوادي
وبعدده ولو مشى في الجميع أو سعى في الجميع أجزأه وفاته التضليل وبه قال الشافعي
ومن وافقه وقال مالك فيمن ترك السعي الشديد في موضعه يجب عليه الاعادة وله رواية
أخرى موافقة لقول الشافعي قوله اذا صعدنا بكسر العين قوله ففعل على المروة كما فعل
على الصفا فيه دليل على انه يستحب عليهما ما يستحب على الصفا من الذكر والدعاء
والصعود

ويانمق يوجه الممتع الى معنى ومق يحرم بالحج) *

(عن عائشة قات خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمنا من أهل بالحج ومنا من أهل بالعمرة ومنا من أهل بالحج والعمرة وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج فامان أهل بالعمرة فأحلوأ حين طافوا بالبيت وبالصفاء والمروة وأمان أهل بالحج

الصيغة المذكورة كانت مشتقة على مجموع ما ذكرناه من كل واحد من بعضهما وأتمها سابقا أو
طريق أبي حسان كما ترى (لا يقبل منه صرف ولا عدل) قال في القاموس الصرف في الحديث التوبة والعدل
القدية أو هو النافذة والعدل الفريضة أو بالعكس أو هو الوزن والعدل الكيل أو هو الأكتساب والعدل القدية
أو الحيلة ومنه فما يستطيعون صرفا ولا نصرا معناه فما يستطيعون أن يصرفوا عن أنفسهم العذاب انتهى وقال البيضاوي
الصرف الشفاعة والعدل القدية وقال عياض معناه لا يقبل منه قبول رضا وإن قبل منه قبول جزاء وقد يكون معنى القدية

لا يجد في القيامة فداء يقدي به بخلاف غيره من المذنبين الذين يتفضل الله عز وجل على من يشاء منهم بأن يقدي به من النار يومئذ
 أو نصراني كما في الصحيح وفي الفتح الصرف عند الجهور والفريضة والعدل النافذة ورواه ابن خزيمة بإسناد صحيح عن النوري
 وعن الحسن بعكسه وعن الأصمعي الصرف التوبة والعدل القدية وعن يونس مثله لكن قال الصرف الاكتساب وعن أبي
 عبيد مثله لكن قال العدل الحيلة وقيل المثل وقيل الصرف الدية والعدل الزيادة عليه وقيل بالعكس وقيل الصرف القيمة
 والعدل الاستقامة وقيل الصرف الدية والعدل البذل ٢٧٧ وقيل الصرف الرشوة والعدل المكثيل

فصل أكثر من عشرة أقوال
 وفي الحديث رد لما ندع به الشيعة
 ويزعمونه ويفترونه بأنه كان عند
 علي وأهل بيته صلى الله عليه
 وسلم أمور كنيسة أعلم بها أمرا
 وأوصى اليه بها وأنه صلى الله
 عليه وآله وسلم خص أهل
 البيت بما لم يطلع عليه غيرهم
 تشتمل على كثير من قواعد
 الدين وأمور الامارة قال النوري
 فهذه دعاوى باطلة واختراعات
 فاسدة وفيه دليل على جواز
 كتابة العلم (وقال ذمة المسكين
 واحدة) أي إيمانهم صحيح سواء
 صدر من واحد أو أكثر شريف
 أو وضعي فإذا أمن الكافر
 واحد منهم بشروطه المعروفة في
 كتب الفقه لم يكن لاحد نقضه
 ويستوى في ذلك الرجل
 والمرأة والحرة والعبدان المسكين
 كنفس واحدة والذمة العهد
 سمي بالانها يذم متعاطيا على
 اضاعتها (فمن أخضر مسلما)
 أي نقض عهد المسلم وذمامه
 يقال خفرت به بغير أرفأ منته
 وأخفرتة نقضت عهد (فعليه

أو بالحج والعمرة ولم يحلوا إلى يوم النحر وعن جابر أنه حج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يوم ساق البدن معه وقد أهلا بالحج مفردا فقال لهم أحلوا من أحراركم بطواف البيت
 وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقبلوا وحدهم إلى البيت إذا كان يوم التروية فأهلا بالحج
 واجعلوا التي قد منتم بها منعة ففعلوا كيف نجعلها منعة وقد منتم بالحج فقالوا
 ما أمرناكم ولكن لا يحل منى حرام حتى يبلغ الهدي محله ففعلوا متفق عليه ما روه
 دليل على جواز الفسخ وعلى وجوب السعي وأخذنا من النخل في العمرة وعن جابر
 قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما أحلنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى
 فأهلتنا من الإبطر واهم مسلم قوله وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قد تقدم
 استدلال من استدله على أن حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان أفرادا وتقدم الجواب
 عن ذلك قوله فأحلوا حين طافوا بالبيت فيه دلائل لمذهب الجهور وأن المعتمر لا يحل حتى
 يطوف ويسعى قال ابن بطال لا أعلم خلافا بين أئمة الفتوى أن المعتمر لا يحل حتى يطوف
 ويسعى إلا ما شذبه ابن عباس فقال يحل من العمرة بالطواف ووافقه ابن راهويه وقتل
 القناسي عياض عن بعض أهل العلم أن بعض الناس ذهب إلى أن المعتمر إذا دخل الحرم
 حل وإن لم يطوف ولم يسع وله أن يفعل كل ما حرم على الحرم ويكون الطواف والسعي
 في حقه كالسعي والمبيت في حق الحاج وهذا من شذوذ المذاهب وغريبها وغفل القطب
 الحلبي فقال فيمن استلم الركن في ابتداء الطواف وأحل حينئذ فإنه لا يحصل له التحلل
 بالإجماع قوله أحلوا من أحراركم أي اجعلوا حركم عرة وتحللوا من الطواف والسعي
 قوله وقصروا أمرهم بالتقصير لأنهم لم يكونوا بعد قليل بالحج فأخر الحلق لأن بين
 دخولهم وبين يوم التروية أربعة أيام فقط قوله منعة أي اجعلوا الحجبة المفردة التي
 أهلتهم بها عرة فتحللوا منها فقصروا متمتعين فأطلق على العمرة انتماعة مجازا والعلاقة
 بينهم ما ظاهرة وفي رواية لمسلم فلما قدمنا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عرة ونحرمه في رواية
 الباقر عن جابر وفي الحديث الطويل عند مسلم قوله قال افعلوا ما أمرتكم فيه يان
 ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من أطعمه بأهله وحله عنهم قوله لا يحل منى حرام
 بكسر الحاء من يحل والمعنى لا يحل منى حرام على ووقع في مسلم لا يحل منى حراما بالنصب

لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل وهذا وعيد شديد (ومن تولى قوما) أي اتخذهم أولياء
 (بقدر أن مواليه) ليس بشرط تقييده بالحكم بعدم الإذن وقصره عليه وإنما هو إيراد الكلام على ما هو الغالب قال
 الخطابي وغيره إنما هو لأن كيد التعريم لأنه إذا استأذنهم في ذلك منعوه وحالوا بينه وبين ذلك ويحتمل أن يكون كفي بذلك عن
 بيعه فإذا وقع بيعه جازله الانتماء إلى مولاه الثاني وهو غير مولاه الأول والمراد بالآلة الخلف فإذا أراد الانتقال عنه لا يقتل
 إلا بآذن وقال البيضاوي الظاهر أنه أراد به ولا العتق لعنه على قوله من ادعى إلى غير أبيه والجمع بينهم بالوعيد ففان العتق

من حيث انه لجة كاحمة السب فاذا نسب الى غيره من هؤلاء كان كالحدي الذي تبرأ من هومنه والحق نفسه بغيره فيسحق به الدعاء عليه بالطرد والابعاد عن الرخوة قال القسطلاني وبالجسلة فان أريد ولا الحلف فهو سائق وان أريد ولا العتق فلا مفهوم له وانما هو للتبسيه على المانع وهو ابطال حق الموالى (فعلية لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صترف ولا عدل) وفي هذا الحديث التحديث والعننة وثلاثة من التابعين في نسق واحد ورواته كلهم كوفيون الاشجعه وشيخه فيصربان (عن أبي هريرة ٢٧٨ رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت

بقسريه) أى أمرت في ربي بالهجرة الى قرية أو سكناها فالاول محمول على انه قاله بمكة والثاني على انه قاله بالمدينة (تا كل القرى) أى قلعها وتظهر عليها يعنى ان أهلها تغلب أهل سائر البلاد فتفتح منها يقال أكلنا بنى فلان أى غلبناهم وظهرنا عليهم فان الغالب المستولى على النقي كالمغنى له اقناء الاكل اياه وفى الموطا لابن وهب قلت لما كنت مائتا كل القرى قال تفتح القرى وقال ابن المنير فى الحاشية قال السهيلي فى التوراة يقول الله باطابة يا مسكنة ابنى سارفع أجابيرك على أجابير القرى وهو قريب من قوله أمرت بقرية تا كل القرى لانها اذا علت عليها علو الغلبة أكلتها أو يكون المراد بيا كل فضلها الفضائل أى يغلب فضلها الفضائل حتى اذا قيست بفضله تلاثت بالنسبة اليها فهو المراد بالكل وقد جاء فى مكة انها أم القرى كما جاء فى المدينة تا كل القرى لكن المذكور للمدينة أبلغ من

على المفعولية وعلى هذا فيه ترايح بل يضم أوله والقاعل محذوف تقديره لا يجعل طول المكث أو نحو ذلك منى شيأ سارما حتى يبلغ الهدى محله أى اذا غمرته يوم منى واستدله على ان من اعقر فساقه ديا لا يتحلل من عمرته حتى ينصره ديه يوم النحر ومنه ما فى البخارى من حديث عائشة بلطف من أحرم بهمة فأهدى فلا يجعل حتى ينصر وتناول ذلك المالكية والشافعية على ان معناه ومن أحرم بهمة فأهدى فاهل بالحج فلا يجعل حتى ينصره ديه ولا ينجى ما فيه من التمسك بقوله ان تحرم اذا توجهنا الى منى فيه دليل على ان من حل من احرامه يحرم بالحج اذا توجه الى منى (وعن معاوية قال قصرت من رأس

النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند المروة بمسح متفق عليه وانظر أحمد أخذت من أطراف شعر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى أيام العشر بمسح قص وهو محرم) قوله قصرت أى أخذت من شعر رأسه وهو يشعر بأن ذلك كان فى نسك اما فى حج أو عمرة وقد ثبت انه حلق فى حجة فمتعين ان يكون فى عمرة ولا سيما وقد روى مسلم ان ذلك كان فى المروة وهذا يحتمل ان يكون فى عمرة القضية أو الجعرانة وان كان قوله فى الرواية الاخرى فى أيام العشر يدل على ان ذلك كان فى حجة الوداع لانه لم يحج غيره اوفيه فظهر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحل حتى بلغ الهدى محله كما تقدم فى الاحاديث الثابتة فى الصحيحين وغيرها وقد بالغ النوى فى الرد على من زعم ان ذلك كان فى حجة الوداع فقال هذا الحديث محمول على ان معاوية قصع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى عمرة الجعرانة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى حجة الوداع كان فارنا ونبت انه حلق معنى وفرقا أبو طلحة شعره بين الناس فلا يصح حله تقصيره معاوية على حجة الوداع ولا يصح حله أيضا على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع لان معاوية لم يكن حينئذ مسلما انما أسلم يوم الفتح سنة ثمان على الصحيح المذهب وروى لا يصح قول من حله على حجة الوداع وزعم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان مقة عالان هذا غلط فاحش فقد تظاهرت الاحاديث فى صلح وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل له ما شأن الناس صلوا من العمرة ولم تحل أنت من عمرتك فقال انى أبدت رأى وقدلت هدى فلا حل حتى أغمر قال الحافظ متعقبا لقوله لا يصح حله على عمرة القضاء ما لفظه قلت يمكن الجمع بينهما ما بانه

المذكور لمكة لان الامومة لا يعنى بوجودها وجود ما هى أم له لكن يكون حق الام اظهر كان وأما قوله تا كل القرى فمعناه ان الفضائل تضعل فى جنب عظيم فضلها حتى تكاد تكون عدما وما يضره الفضائل أفضل وأعظم مما تبقى معه الفضائل انتهى وهو ينزع الى تقصير المدينة على مكة قال المهلب لان المدينة هى التى أدخلت مكة وغيرها من القرى فى الاسلام فصارت الجميع فى صفاتها أهلها وأجيب بأن أهل المدينة الذين قصروا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للشريعتين ولا يلزم من ذلك تفضيل احدى البعنتين وقد استنبط ابن أبي جبر من قوله صلى الله

عليه وآله وسلم ليس من بلاد الاسطوخودوس والامكنة والمدينة التساوي بين فضل مكة والمدينة ومباحث التفضيل بين
 الموضعين مشهورة وما هي عند النظر الصحيح والقلب السليم والطبع المستقيم الامن فضول الكلام ولغو المرام وليس
 انطوى في ذلك في شيء من ورد الاسلام وصدره كما تقدم من الاشارة الى ذلك في هذا الكتاب وقال الاي من المال كمة واختار
 ابن رشد وشيخنا ابو عبد الله أي ابن عرفة تفضيل مكة واحتج ابن رشد لذلك بان الله تعالى جعلهم اقبلة الصلاة وكعبة الحج
 وجعل لها منية بهريم الله تعالى اياها ان الله حرم مكة ولم
 ٢٧٩ يحرمها الناس وأجمع أهل العلم على وجوب

الجزء على من صاد بحرمها ولم
 يحجمه وعلى رجوبه على من صاد
 المدينة ومن دخله كان آمنا ولم يقل
 أحد بذلك في المدينة والذنب في
 حرم مكة أغلظ منه في حرم المدينة
 فكان ذلك دليلا على فضلها
 عليها حال ولا جهة في الاحاديث
 المرغبة في سكنى المدينة على
 فضلها عليها حال ولا دليل في قوله
 أمرت بقريه تأكل القرى لانه
 انما أخبراته امر بالهجرة الى قرية
 تفتح منها البلاد (يقولون) أي
 بعض المنافقين للمدينة (يقرب)
 يسعون بابائهم واحدا من العمالة
 نزلها وهو اسم كان موضع منها
 سميت كلها به وكرهه صلى
 الله عليه وآله وسلم لانه من
 التثريب الذي هو التوبيخ
 والامانة أو من الترب وهو
 الفساد وكلاهما قبيح وقد كان
 صلى الله عليه وآله وسلم يحب
 الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح
 ولذا بدله بطابة والمدينة ولذلك
 قال يقولون ذلك (وهي المدينة)
 أي الكاملة على الاطلاق
 كاليات للكعبة والتجمل للثريافه

كان أسلم خفية وكان يكتم اسلامه ولم يتمكن من اظهاره الا يوم الفتح وقد أخرج ابن
 عساكر في تاريخ دمشق في ترجمة معاوية نصرا يحبانها أسلم بين الحديبية والقضية وانه
 كان يخفي اسلامه خوفا من أبيه ولا يعارضه قول سعد المتقدم فعلمنا هاهنا في العمرة
 وهذا يعني معاوية كافر بالعرش لانه أخير بما سمع به من حاله ولم يطلع على اسلامه
 لكونه كان يخفيه ولا يسانيه أيضا ما رواه الحاكم في الاكليل ان الذي خلق رأس النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم في عمره التي اعتمرها من الجمرة انه أبو هند عبد بني ياضة لانه
 يمكن الجمع بأن يكون معاوية قصر عنه أولا وكان الحلاق غائبا في بعض حاجاته ثم حضر
 فأمره ان يكمل ازالة الشعر بالحلق لانه أفضل ففعل ولا يعكر على كونه ذلك في عمرة
 الجمرة انه لا رواية أحد المذكور في الباب ان ذلك كان في أيام العشر الا أنها كما قال
 ابن القيم معلولة او وهم من معاوية وقد قال قيس بن سعد راويها عن عطاء عن ابن
 عباس عنه والناس يشكرون هذا على معاوية قال ابن القيم وصدق قيس فحسن تخلف
 بالله ان هذا ما كان في العشر قط وقال في الفتح انه اشارة قال وأظن به من رواه احداث
 بها بالمعنى فوقع له ذلك انتهى وايضا قد ترك ابن الجوزي في جامع المسانيد رواية أحمد
 هذه وقد ذكر انه لم يترك فيه من مسند أحمد الا ما لم يصح وقال بعضهم يحتمل ان يكون
 في قول معاوية قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حذف تقديره قصرت أنا
 شعري عن أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتعقب بأنه يرد ذلك قوله في رواية
 أحمد قصرت عن رأس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند المروة وقال ابن حزم يحتمل
 ان يكون معاوية قصر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقية شعر لم يكن
 الحلاق استوفاه يوم النحر وتعقبه صاحب الهدى بأن الحلاق لا يبق شعر ابقصر منه
 ولا سيما وقد قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم شعره بين أصحابه الشعرة والشعرتين
 وقد وافق النووي على ترجيح كون ذلك في عمرة الجمرة انه الطبري وابن القيم قال
 الحافظ وفيه نظر لانه جاءه خلق في الجمرة ويحجب عنه بأن الجمع ممكن كما سلف قوله
 بمشقة بكسر الميم وسكون المجهة وفتح القاف وآخره صادمه - هـ قال القزاز هو نضل
 عريض يرمى به الوحش وقال صاحب المحكم هو الطويل من النصال وائس به عريض
 وكذا قال أبو عبيد (وعن ابن عمر انه كان يحب اذا استطاع ان يصلي الظهر يعني من يوم

اسمها الحقيقي بها ان التثريب يدل على التغميم كقول الشاعر هم القوم كل القوم يا أم خالد أي هي المسخفة لان تهذدار
 اقامة وأما سميتها في القرآن يثرب فأنما هو حكاية عن المنافقين وروى أحمد عن البراء بن عازب رفعه من سمى المدينة يثرب
 فليست فقر الله هي طابة هي طابة وروى عمر بن شبة عن أبي أيوب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يقال
 للمدينة يثرب ولهذا قال عيسى بن دينار من المالكية من سمى المدينة يثرب كتب عليه خطيئة لكن في العهد في

حديث الهجرة فاذا هي يثرب وفي رواية لا اراها الا يثرب وقد يجاب بأنه قبل النهي (تنقي) المدينة (الناس) أي الحديث الردي منهم قال عباس وهذا يختص بزمنه صلى الله عليه وآله وسلم لانه لم يكن يصبر على القمرة والمقام معهم بالامن ثبت ايمانه وقال النووي ليس هذا بظاهر لان عدمه لم لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها كما ينفي الكبير حديث الحديث وهذا والله أعلم زمن الدجال انتهى قال الحافظ ويحتمل أن يكون كلا الزمنين وكان الامر في حياته صلى الله عليه وآله وسلم كذلك للسبب المذكور ويؤيده قصة الاعرابي ٢٨٠

مع لابه خروج الاعرابي وسؤاله الاقالة عن البيعة ثم يكون ذلك أيضا في آخر الزمان عندما ينزل بها الدجال فتربف بأهله ثلاث رجسات فلا يبقى مذاق ولا كافر الاخرج اليه وأما بين ذلك فلا انتهى (كما ينفي الكبير) بكسر الكاف وسكون الميم قال في القاموس رقة يتفخ فيه الحداد وأما المبني من الطين فكور (خبث الحديد) بفتح الخاء والباء أي رصمه الذي يخرج منه النار أي انه لا يتلذذ فيها من في قلبه دغل بل تميزه عن النسلوب الصادقة وتخرجه كتميز النار ردي الحديد من جيله ونسب القميز للكبر كما كونه السبب الاكبر في اشتعال النار التي وقع التميز بها وقد خرج من المدينة بعد الوفاة النبوية معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود ووطائفة ثم على وطلحة والزبير وعمار وآخرون وهم من أطيب الخلق فدل على ان المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت واستدل به هذا الحديث على ان

التروية وذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر بمكة ورواه أحمد وعنه ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر يوم التروية والفجر يوم عرفة بمكة ورواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ولا حديث في رواية قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة بمكة عن خمس صلوات وعن عبد العزيز بن ربيع قال سألت أبا فقلت أخذ بمكة بشئ عقلة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أين صلى الظهر يوم التروية قال بمكة قالت فأين صلى العصر يوم النفر قال بالابطح ثم قال افعل كما يفعل أمراؤك متفق عليه حديث ابن عمر أخرجه أيضا في الموطأ كان موقفا على ابن عمر وحديث ابن عباس أخرجه أيضا الترمذي والحاكم وأخرج ابن خزيمة والحاكم عن ابن الزبير قال من سنة الحج أن يصلي الامام الظهر وما بعدهما والفجر بمكة ثم يفتدون الى عرفة قوله من يوم التروية بفتح المثناة وسكون الراء وكسر الواو وتخفيف التثنية وانما هي بذلك لانهم كانوا يرون ابلهم فيه ويتبرون من الماء لان تلك الاماكن لم يكن فيها اذالك آبار ولا عيون وأما الآن فقد كثرت جدا واستغنوا عن حمل الماء قوله يوم النفر بفتح النون وسكون الفاء والابطح البطحاء التي بين مكة ومكة وهي ما انبطح من الوادي وانسع وهي التي يقال لها المحصب والمعرس وحدها ما بين الجبلين الى المتبرة قوله افعل كما يفعل أمراؤك لما بين له المكان الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم خشي عليه ان يحصر على ذلك فينسب الى المخالفة أو تفوته الصلاة مع الجماعة فأمره بان يفعل كما يفعل أمراؤه اذ كانوا لا يواظبون على صلاة الظهر ذلك اليوم فكان معين فاشار الى ان الذي يشبهونه جائز وان الاتباع أفضل وأحاديث الباب تدل على ان السنة ان يصلي الحاج الظهر يوم التروية بمكة وهو قول الجمهور وروى الثوري في جامعه عن عمرو بن دينار قال رأيت ابن الزبير صلى الظهر يوم التروية بمكة وقد قدم عنه ان السنة ان يصليها بمكة فله صلى بمكة للضرورة أو لبيان الجواز وروى ابن المنذر عن طريق ابن عباس قال اذا زاعت الشمس فليرح الى منى قال ابن المنذر أيضا بعد ان ذكر حديث ابن الزبير السابق قال به علماء الامصار قال ولا أحفظ عن أحدهم من أهل العلم انه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شيئا ثم روى عن عائشة انهم لم يخرجوا من مكة يوم التروية

المدينة أفضل البالد قال ابن حزم لو قمت بلمدن بلمدن فقلت بذلك الفضل الاول للزم أن تكون البصرة أفضل من خراسان ومجستان وغيرهما مما فزع من جهة البصرة وليس كذلك انتهى (عن أبي حميد) عبد الرحمن الساعدي (رضي الله عنه) انه (قال أقبلنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة تبوك) سنة تسع من الهجرة (حتى أشرقنا على المدينة فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذه اسمها طابة) كشامة وفي بعض طرقه طيبة حتى

كهية وسلم عن جابر ان الله تعالى سمي المدينة طابة وهذا الحديث طرف من حديث طويل في باب خرص القمر من باب الزكاة وليس فيه ما يدل على انها لا تسمى بغير ذلك ولها أسماء كثيرة وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى فمن أسماء طابة كصيبة وطائب ككتاب فهذه الثلاثة مع طابة أخوات لفظا ومعنى بمختلفات صيغة ومعنى وذلك لطبيب راجحتم وأمرها ~~مكملها~~ ولطهارتها من أشرار الكفر وحلول الطبيب بها صلى الله عليه وآله وسلم والطبيب العيش بها واسكونها تنفي خبثها وتنفع طبيها والله در الاشيلي حيث قال لتربة المدينة نفحة ليس كما عهد ٢٨١ من طبيب بل هو هوب من الاعاجيب

قال في الفتح وقال بعض أهل العلم وفي طبيب ترائبها وهو أنها دابل على صحة هذه القسمة لان من أقامهم يجهد من تربتها ويطاها راحة طيبة لا يكاد يجدها في غيرها انتهى ولعل الله تعالى من بوجدان تلك الطيبة على بعض الفقراء مع قلّة زمن الإقامة بها على ما كنّا أفضل التسليم والصحة وانعم ما قيل

بطبيب رسول الله طاب نسيها
فما الملك والكافور والمنديل
الربط

ومن أسماءها الشريفة بيت الرسول قال تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق أي من المدينة لا اختصاصا بها به اختصاص البيت بها كونه والحرم لحرمة رعيها كما تقدم والخبيبة لحبه صلى الله عليه وآله وسلم لها ودعائه به وحرم الرسول لانه الذي حرّمها وفي الطبراني بسند رجاله ثقات حرم ابراهيم مكة وحرى المدينة وحسنة قال تعالى لنبوتهم في

حتى دخل الليل وذهب ثلثه قال أيضا والنور وج الدم في كل وقت مباح الا ان الحسن وعطاء قال لا بأس ان يتقدم الحاج الى منى قبل يوم التروية بيوم أو يومين وكرهه مالك وكره الإقامة بمكة يوم التروية حتى يمسي الا ان أدركه وقت الجمعة فعليه ان يصليها قبل ان يخرج وفي الحديث الآخر أيضا متابعة أولى الامر والاستراzen مخالفة الجماعة (وفي حديث جابر قال لما كان يوم التروية توجهوا الى منى فأهلوا بالحج وركب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قائما حتى طلعت الشمس وأمر بقبّة من شجر فغضب له بئرة فدأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولائلك قريش انه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع في الجاهلية فأجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبّة قد ضربت له بئرة فنزل بها حتى أذاعت الشمس أمر بالقصوا فرحلت له فاق بطر الوادي فخطب الناس وقال ان دعاءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة نبيكم هـ ذاك في شهركم هذا في بلدكم هذا مختصر من مسلم) قوله لما كان يوم التروية الخ قد تقدم الكلام على هذا قوله وركب الخ قال النووي فيه بيان سقن أحدها الر كوب في تلك المواضع أفضل من المشى كما انه في جملة الطريق أفضل من المشى هـ ذاهوا الصحيح في صورتين ان الر كوب أفضل وللتأني قول آخر ضعيف ان المشى أفضل وقال بعض أصحاب التأني الا فضل في جملة الحج الر كوب الا في مواطن المناسك وهي مكة ومنى وهن دافنة وعرفات والترديد منها السنة الثانية اربصلى على هذه الصلوات الخمس السنة الثالثة ان يبيت على هذه الليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة وهذا المبيت سنة ليس بركن ولا واجب فلو تركه فلا دم عليه بالاجماع انتهى قوله ثم مكث قليلا الخ فيه دليل على ان السنة ان لا يخرجوا من منى حتى تطلع الشمس وهذا متفق عليه قولنا وأمر بقبّة فيه استصحاب النزول بئرة اذا ذهبوا من منى لار السنة ان لا يدخلوا عرفات الا بعد زوال الشمس وبمد صلا في الظهر والعصر جميعا فاذا زالت الشمس سار بهم الامام الى مسجد ابراهيم وخطب بهم خطبتين خفيفتين وتختف الثانية جدا فاذا فرغ منه حاصلى بهم

٣٦ نيل ح الدنيا حسنة أي مباءة حسنة وهي المدينة ودار الابرار ودار الاخيار لانها دار المختار والمهاجرين والافصار وتنبى شرارها ومن أقام بها منهم فليست له في الحقيقة بدار ورجما نقل منها بمد الاقبار ودار الايمان ودار السنة ودار السلامة ودار الفتح ودار الهجرة فمن اتقمت اثار الامصار واليه الهجرة السيد المختار ومنها انتشرت السنة والكتاب في جميع الاقطار والتأني لحديث ترائبها من كل داء وقبة الاسلام والمؤمننة اتصديقه بالله حقيقة بخلة قابلية ذلك فيها كافي نسيج الحصار أو مجاز الانصاف أهلها وانتشاره منها وفي خبر والذي تسمى

بيده ان تربتها المؤمنة وفي آخر ان المكتوبة في التوراة مؤمنة ومباركة لان الله تعالى بارك فيها ابدعائه صلى الله عليه وآله وسلم وحلوله فيها والتمتارة لان الله تعالى اختارها المختار من خلته والمختومة لخطتها من الطاعون والدجال وغيرهما ودخل صدق والمرزوقه أي المرزوق أهلها والمكة روى مرفوعا ان الله تعالى قال يا طيبة يا طيبة يا مسكينة لا تقبل الكفور أرفع أجاجيرك على أجاجير القرى والمسكنة الخضوع والخشوع خلقه الله فيم أوهى مسكن الخاشع من أسأل الله العظيم بوجهه وجهه الوجه الكريم ٢٨٢ وفيه البية الرؤف الرحيم أن يجعلني من ساكنيها المقربين حيا وميتا

انه جابر المتكسرين وواصل المنقطعين ومنها المقدسة لتزهرها عن الشرك وكونه اتقى الذنوب واكالة القرى لاعتباتها الجبيع فضلا وتلطها عايمها واقتناحه بأيدي أهلها ففخوها وأكلوها وروى الزبير بن بكار في أخبار المدينة عن عبد الله بن زيد الدرداءي انه قال بلغني ان للمدينة في التوراة أربعين عاما (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يتكون المدينة) الاكثر على الخطاب والمراد بذلك غير الخطابين لكنهم من أهل البلد أو من نسل الخطابين أو من نوعهم قال في الفتح وروى بالغبية ورجحه القرطبي (على خير ما كانت) من العمارة وكثرة الأشجار وحسنها وفي أخبار المدينة لعمر بن شبة ان ابن عمر أنكر على أبي هريرة قوله خيرا ما كانت وقال إنما قال صلى الله عليه وآله وسلم أمر ما كانت وأن أبا هريرة صدقه على ذلك قال القرطبي وقد وجد

الظهور والعصر جامعا فإذا فرغوا من الصلاة ساروا الى الموقف قوله بئر بفتح الون وكسر الميم ويجوز اسكان الميم وهي موضع يجنب عرفات وايمت من عرفات قوله ولا تشك قريش الخ يعني ان قريشا كانت تقف في الجاهلية بالمشرع الحرام وهو جبل بالمزدلفة يقال له قرح فظنوا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سيوافقهم قوله فاجزأى جاوز المزدلفة ولم يقف بها بل توجه الى عرفات قوله أمر بالصلاة وافتتح القاف والقصر ويجوز المد قال ابن الاعرابي القصر التي قطع اذنم او الجمدع أكبر منه وقال أبو عبيد القصور المظفرة الاذن عرضا وهو اسم المظفرة صلى الله عليه وآله وسلم قوله فرحلت بضم الفتح المظفرة أي جعل علم الرحل قوله بطن الوادي هو وادي عربة بضم العين وفتح الراء بعد هانوت قوله نخطب الخ فيه استحباب الخطبة للإمام بالجمع يوم عرفة في هذا الموضع وهو سنة باتفاق جاهل العلماء وخالف في ذلك المالكية قوله ان دما لكم الخ قد تقدم نرحم ذا في باب استحباب الخطبة يوم النحر من أبواب العيد

• (باب المسير من مقي إلى عرفة والوقوف بها وأحكامه) •

(عن محمد بن أبي بكر بن عوف قال سألت أسا ونحن غاديان من مقي إلى عرفات عن التلبية كيف كنتم تصنعون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان يلبي الملبى فلا يشكر عليه ويكبر المكبر فلا يشكر عليه متفق عليه • وعن ابن عمر قال غدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مقي حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل بئر وهي منزل الامام الذي ينزل به بعرفة حتى اذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو جالس مع بين الظهر والظهر ثم خطب الناس ثم راح فوقف على الموقف من عرفة رواءا واحدا وأبو داود • وعن عروة بن مضر بن أوس بن سارة ابن لام الطائي قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمزدلفة حين خرج الى الصلاة فقلت يا رسول الله اني جئت من جبلى طيأ كات را حاسي واتعبت نفسي والله ما تركت من جبل الا وقفت عليه فهل لي من حج فقال رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم

ذلك حيث صارت معدن الخلافة رمة والناس والمجاهم وحالت اليها اخبار ان الارض وصارت

من أعراب بلاد فلما انتقلت الخلافة عنها الى الشام ثم الى العراق وتغلبت عليها الاعراب وتعاورتهم الفتن وخات من أهلها قدمت عوا في الطير والسباع وهذا معنى قوله (لا يفتشاهما) أي لا يسكنها (الا العواف) جمع عافية التي تطاب اقوام اولاد في العوافي قال ابن الجوزي اجتمع في العوافي شيان أحدهما انها طالبة لا قوائم امن قولك عفت فلاننا أعفوه فاناعاف والجمع عناه أي أتيت أطاب معروفة والثاني من العفاه وهو الموضع العالي الذي لا أيس به فان الطير والوحش تقصده لانه على

نفسه فيه قال القاضي عياض هذا جرى في العصر الاول وانقضى وقد تركزت المدينة على أحسن ما كانت حين انقلبت
الخلافة منها الى الشام وذلك خير مما كانت للدين لكثرة العلماء بهم اولادهم ما سارتم واناسع حال أهلها وذكروا اخباريون في
بعض الفتن التي حرت في المدينة انه رحل عنها أكثر الناس وبقيت أكثر غمها للعوا في وحات مدة ثم تراجع الناس اليها
(يريد عوا في السباع والطير) قال النووي المختار ان هذا الترك يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة ويوضحه قصة الراعيين
فقد وقع عند مسلم في الخط ثم يحشر الراعيان في البخاري انه ما آخر ٢٨٣ من يحشروا قال أبو عبد الله الا بي وهذا

لم يبق مع ولو وقع انوار بل الطاهر
انه لم يقع بعد ودليل المجزة
يوجب القطع بوقوعه في
المستقبل ان مع الحديث وان
الطاهر انه بين يدي نفخة الصعق
كأيدل عليه موت الراعيين
اتهمني قال في الفتح ويؤيده
ما رواه مالك عن ابن حنبل
بهم لم يبق ويتخفيف السنين عن
عمه عن أبي هريرة رفعه انه كن
المدينة على أحسن ما كانت
حتى يدخل الدناب فيعوى على
بعض سوارى المسجد أو على
المنبر قالوا فلن يكون غمها
قال للعوا في الطير والسباع
أخرجهم عن بن عباس في الموطن
عن مالك ورواه جماعة من
الثقات خارج الموطن ويشهد
لذلك أيضا ما روى أحمد والحاكم
 وغيرهم من حديث مجمل بن
الادوع الاسدي قال بعثني النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لحاجة
ثم اقم في وأنا خارج من بعض
طرق المدينة فاخذ يدي حتى
أتينا أحدا ثم أقبل على المدينة
فقال ويل امها قرية يوم يدها

ولم من ثم وصلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف قبل ذلك بعرفة لا اونا را
فقد تم حجه وقضى فقهه واهل الحجة وصحبه الترمذي وهو حجة في أنهم سار عرفة كله وقت
للقوف) حديث ابن عمر في اسناده محمد بن اسحق وفيه كلام معروف قد تقدم ولا كنه قد
صرح هنا بالتحديث وبقيته رجل اسناده ثقات وحديث عروة بن مضر من أخرجه أيضا
ابن حبان والحاكم والدارقطني وصحبه الحاكم والدارقطني والقهستاني أبو بكر بن
العربي على شرطهما قوله ونحن غاديا أي ذاهبان غدوة قوله كيف كنتم تصنعون
ي من الذكروا في رواية مسلم ما يقول في المسئلة في هذا اليوم قوله فلا يكره عليه بضم
أوله على البناء للمجهول وفي رواية للبخاري لا يعيب أحدنا على صاحبه والحديث يدل على
التصغير بين التكبير والتبليغ انقرض صلى الله عليه وآله وسلم لم نهم على ذلك قوله غدا
بأنغير المجهلة أي سار غدوة قوله حين صلى الصبح ظاهرا انه توجه من منى حين صلى الصبح
بها ولكن قد تقدم في حديث جابر المذكور في الباب الذي قبل هذا انه كان بعد طلوع
الشمس قوله وهي منزل الامام الخ قال ابن الحاج المالكى وهذا الموضع يقال له الاراء
قال الماوردي يستحب ان يتزل بتمرة حيث نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو
عند الصخرة الساقطة بأصل الجبل على عين المذهب الى عرقات قول ذرايح أي بعد زول
الشمس قوله هجر ابتشيد الجيم المكسورة قال الجوهري التهجير والتهجر السير
الهجرة والهجرة نصف النهار عند اشتداد الحر والتوجه وقت الهجرة في ذلك اليوم
سنة لما يلزم من تجهيل الصلاة ذلك اليوم وقد أشار البخاري الى هذا الحديث في صحيحه
فقال باب التهجير بالراح يوم عرفة أي من غمرة قوله فجمع بين الظهر والعصر قال ابن
المنذ وأجمع أهل العلم على ان الامام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك من صلى
مع الامام وذكر أصحاب الشافعي انه لا يجوز الجمع الا لمن يسهو بين وطئه ستة عشر فرسخا
الحاقاله بالقصر قال وليس يصح فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجمع فجمع معه من
حضر من المكين وغيرهم ولم يأمرهم بترك الجمع كما أمرهم بترك القصر فقال أغوا
فاناسفروا ولو حرم الجمع لبيته لهم اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة قال ولم
يلفتنا عن أحد من المتقدمين خلاف في الجمع بعرفة والمزلة بل وافق عليه من لا يرى

أهلها كايمن ما تكون قلت يا رسول الله من يأكل غمها قال عابية الطير والسباع وروى عمر بن شبة باسناد صحيح عن عوف
ابن مالك قال دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسجد ثم نظر الى ناق قال أما والله لا يدعها أهلها مذلة أربعين عاما
للعوا في أندرون ما للعوا في الطير والسباع قلت وهذا لم يقع قطعا وقال المهلب في هذا الحديث ان المدينة تسكن الى يوم
القيامة وان خلت في بعض الاوقات لقصد الراعيين بغنمها الى المدينة انتهى وشراد بالراعيين المذكورون في قوله (وأخر
من يحشرون) أي يموت فيحشرون لان الحشيرة له الموت أو يتأخر حشرهم التأخر موتهم ما أو يحشرون مع في ساق اليها كما في لفظ

رواية مسلم (راعيان من مزينة) بضم الميم والزاي قبيلة من مضر وهذا يحتمل أن يكون حديثنا آخر مستقلا لا تعلق له بالذي قبله وأن يكون من قصة الحديث الذي قبله وعليه ما يترتب الاختلاف السابق عن عباس والنووي والثاني أنه - ركا قال النووي (يريدان المدينة يهقان) أي يصيحان والنعيمون زجر الغنم يقال نعق نعق بكسر العين ونعقها نعيقا ونعاقا ونعقا فاذ صاح بالغنم وأغرب الداودي فقال معناه يطلب الكلأ فكانه فسر بالمقصود من الزجر لانه يزجرها عن المهرج الويل الى المهرج الوسيم (بفتحهما) ٢٨٤ ليسوقاها وذلك عند قرب الساعة وصعقة الموت (فيصدانها) أي

المدينة (وحوشا) بالجمع أي ذات وحوش غلواها من - كما رافى رواية وحشا أي خالية ليس بها أحد والوحش من الأرض الغلالة وقد يكون بمعنى وحوش وأصل الوحش كل شيء توحش من الحيوان وجمعه وحوش وقد يعبروا عنه عن جمعه وحينئذ قال الضمير للمدينة وعن ابن المرباط انه لا غنم أي انقلبت الغنم وحوشا والقدرة صالحة لذلك أو المعنى ان الغنم صارت متوحشة تنفر من أصوات الرعاة وأنكره القاضى وصوب النووي الاول (حتى اذا بلغا) الراعيان (ثنية الوداع) التي كان يشيع اليها يودع عندها وهي من جهة الشام (تخا) أي سقما (على وجوههم) ما يمتين قال في الفتح ويؤيده ان في قبلة الحديث انه ما يخرج ان على وجوههما اذا وصلا الى ثنية الوداع وذلك قبل دخوله - ما المدينة بلا شك فيدل على انهما وجدوا الوحش المذكور قبل دخوله فاقوى ان الضمير يعود

الجمع في غيره قوله ثم خطب الناس فيه دليل على انه صلى الله عليه وآله وسلم خطب بعد الصلاة قوله ابن مضر من بضم الميم وفتح الصاد المجهمة وتثنية الراء المكسورة ثم بين مهله قوله ابن لام هو بوزن جام قوله من جبل طي - ما جبل سلى وجبل أجا فانه المنذرى وطى - ففتح الطاء وتثنية الياء به - دها - مزنة قوله أ كات أي أعيت قوله من جبل بفتح الحاء الملهة - واسكان الموحدة - أحد جبال الرمل وهو ما اجتمع فاستطال وارتفع فانه الجوهرى تزلأ صلاتنا ه - ذه - يعنى صلاة الفجر قوله ليلأ ونم اراء قد تمجه تمك به ذاك من جبل فتال وقت الوقوف لا يختص بما بعد الزوال بل وقته ما بين طلوع الفجر يوم عرفه وطلوعه يوم العيد لان القط الليل رانها مصطلقان وأجاب الجمهور عن الحديث بأن المراد بانهم اربابا بعد الزوال بدليل انه صلى الله عليه وآله وسلم والخلقاء الراشدين بعده لم يتفقوا الا بعد الزوال ولم ينقل عن أحد انه وقف قبله فكانهم جعلوا هذا الفعل متبدا لذلك المطلق ولا يخفى ما فيه قوله وقضى نفسه قيل المراد به انه أتى بما عليه من المناياك والشهوان التفت ما يصنع المحرم عند دخوله من تقصير شعر أو حلقه وحلق العانة وتنف الابط وغيره من خصال الفطرة ويدخل في ضمن ذلك شحرا البدن وتضاء جميع المناياك لانه لا يقضى التفت الا بعد ذلك وأصل التفت الوسخ والقذر (وعن عبد الرحمن بن بمران فاما من أهل نجد أنوار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو واقف بعرفة فوالله فامر - ناديا ينادى الحج عرفه من جباله - حج قبل طلوع الفجر فقد أدرك أيام منى ثلاثة أيام فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه وأردف رجلا ينادى بين رواة الخمسة - وعن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فحرت ه - اومنى كلها - فخر فاحروا في رسالتكم ووقفت ههنا وعرفة كلها موقف ووقفت ههنا ورجع كلها موقف رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه وأحمد أيضا نحوه وفيه وكل الحاج مكة طريق ومنحصر حديث عبد الرحمن بن بمران أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي قوله فسألوه أي قالوا كيف ج من لم يدرك يوم عرفه كما بوب عليه البخارى قوله الحج عرفه أي الحج الصحيح حج من أدرك يوم عرفه قال الترمذى قال سفيان الثوري والعمل على حديث عبد الرحمن

على غفهما وكان ذلك من علامات القيامة ويوضح هذا رواية عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق ابن عطاء السائب عن رجل من أنجب عن أبي هريرة عوفيا قال آخر من يحشر رجلان رجل من مزينة وآخر من جهينة فيقولان أين الناس فيأتيان المدينة فلا يريان الا الثعالب فينزل اليهما ملكان فيسهبان ما على وجوههما حتى يلهقان - ما بالناس وعنده أيضا من حديث حذيفة بن أسيد أنهم ما يفقدان الناس فيقولان تطلق الى بني فلان فيأتونهم فلا يجدان أحدا فيقولان تطلق الى المدينة فينطلقان فلا يجدانهم أحدا فينطلقان الى البقيع فلا يجدان الا السباع والثعالب وهذا يوضح

أحد الاحتمالات المتقدمة وروى ابن خبان عن أبي هريرة رفعه آخر قرية في الاسلام خرابا المدينة وهو يناسب كون آخر
من يحشر يكون منها وقد أخرج الحديث مسلم (عن سفیان بن أبي زهير) مصغرا الأزدي من أزد شعوة النخري ويلقب بابن
القرى بفتح القاف وكسر الراء بعدها دال مهملة معجمة يفتح في أهل المدينة (رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول تفتح اليمن) مبنى للمفعول وسعى اليمن لأنه عن عين القبلة أو عن عين الشمس أو بين بن خطان قال ابن عبد
 البر وغيره افتتحت اليمن في أيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٢٨٥ وفي أيام أبي بكر والشام بعدها والعراق

ابن بهر عن أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم ان من لم يقف
 بعرفات قبل الفجر فقد فاته الحج ولا يجزئ عنه ان جاء به بعد طلوع الفجر ويجعلها عمرة
 وعليه الحج من قابل وهو قول الشافعي وأحمد وغيرهما قوله من جاء ليلة جمع أي ليلة
 المبيت بالزلفه وظاهره انه يكفي الوقوف في جزء من أرض عرفة ولو في لحظة طرفة في
 هذا الوقت به قال الجمهور وروى النوى قولانه لا يكفي الوقوف ليلة واحدة من اقتصر
 عليه فقد فاته الحج والاحاديث الصحيحة ترويه قوله أيام منى مرفوع على انه بتداه
 وخبره قوله ثلاثة أيام وهي الأيام المعدودات وأيام التشريق وأيام رمي الجمار وهي
 الثلاثة التي بعد يوم النحر وليس يوم النحر منها الا جماع الناس على انه لا يجوز ان يفر
 يوم ثاني النحر ولو كان يوم النحر من الثلاث لجاز ان يفر من شاء في ثانيه قوله فمن تعجل
 في يومين أي من أيام التشريق ففقر في اليوم الثاني منها فلا اثم عليه في تعجيله ومن تأخر
 عن النحر في اليوم الثاني من أيام التشريق الى اليوم الثالث فلا اثم عليه في تأخيره
 وقيل المعنى ومن تأخر عن الثالث الى الرابع ولم يترجع العامة فلا اثم عليه والتخصير
 ههنا وقع بين الفاضل والافضل لان المتأخر أفضل فان قيل انما يحذف الاثم المتعجل فاما
 بالمتأخر الذي أتى بالافضل الحق به فالجواب ان المراد من عمل بالرخصة وتعجل فلا اثم
 عليه في العمل بالرخصة ومن ترك الرخصة وتأخر فلا اثم عليه في ترك الرخصة وذهب
 بعضهم الى أن المراد وضع الاثم عن المتعجل دون المتأخر وان كان ذكر كراما والمراد
 أحدهما قوله ينادى بين أي هذه الكلمات قوله فخرت ههنا وفي كلها فخر يعني
 كل بقعة منها يصح التحريقا وهو متفق عليه لكن الافضل النحر في المكان الذي فخر
 فيه صلى الله عليه وآله وسلم كذا قال الشافعي ونحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو
 عند الجرة الاولى التي تلي مسجد منى كذا قال ابن التير وحتمني من وادي محسر الى
 العقبة قوله في رحابكم المراد بالرحل المنزل قال أهل اللغة رحل الرجل منزله سواء
 كان من حجر أو مدرا أو هرا أو وبر قوله ووقفت ههنا يعني عند الحضرات وعرفة
 كلها موقوف يصح الوقوف فيها وقد أجمع العلماء على ان من وقف في أي جزء كان من
 عرفات صح وقوفه ولها أربعة حدود حتى جادة طريق المشرق والثاني الى حافات
 الجبل الذي ورا أرضها والثالث الى البساتين التي تلي قرنها على يسار مستقبل

للدقيق المصنوع بالدهن بسيس وانكر ذلك النوى وقال انه ضعيف أو باطل قال ابن عبد البر وقيل معنى يسون يسألون عن
 البلاد ويستقرؤون أخبارها ليسيروا اليها قال وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة وقيل معناه ينشرون لاهلهم البلاد التي تفتح
 ويدعونهم الى سكناها فيتمه لكون بسبب ذلك من المدينة را حدين اليها وشهد لهذا حديث أبي هريرة عندهم لم يأتي على الناس
 زمان يدعو الرجل ابن عمه وقرينه هلم الى رخاه والمدينة خير لاهلهم وعلى هذا الذين يقيمون غير الذين يسون وكان الذي حضر
 المنع أجبه حسن البلاد وخواهها قد عقر به الى الجحى اليها ذلك فيحمل المدعو باهله وأتباعه لكن صوب النوى ان في

حدث الباب الاخبار عن خرج من المدينة معهم لابلها بأما في سيرهم سرعا الى الرخاء والامصار المفتحة وبؤيدهم رواية ابن خزيمة من طريق أبي مهاوية عن هشام بن عروة في هذا الحديث ما يؤيده واقفه تفتح الشام فيخرج الناس اليها يسون والمدينة خير لهم ويوضح ذلك حديث جابر عند أحمد مر فوعا لياتين على أهل المدينة زمان ينطلق الناس منها الى الارياض يلتقون الرخاء فيصدقون رضاء ثم يأتون فيصنعون باهلهم الى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وقال المنذرى رجاله رجال الصريح وقال في الفتح وفي اسناده ابن لهيعة ٢٨٦ ولا بأس به في المتابعات والارياض جمع ريف بكسر لراء وهو ما قارب

الميا في أرض العرب وقيل هو الأرض التي فيها الزرع والمصعب وقيل غير ذلك (فيصنعون) منها أي من المدينة (بأهلهم) ومن أطاعهم) من الناس راحلين الى اليمن (والمدينة خير لهم) منها لانها حرم الرسول وجواره ومهبط الوحي ومنزل البركات ومحل الصلوات (لو كانوا يعلمون) بما فيها من النضائل كالصلاة في مسجد ها وثواب الإقامة فيها وغير ذلك من القوائد النورية والآخرية التي يستحضر دونها ما يجودونه من المخطوط القسائية العاجلة بسبب الإقامة في غيرها ما ارتحلوا منها قاله البيضاوي وقواه الطيبي قالوا والمراد به الخارجون من المدينة رغبة عنها كارهين لها وأما من خرج لحاجة أو تجارة أو جهاد أو نحو ذلك فليس بداخل في معنى الحديث وفي هذا الحديث فضل المدينة على البلاد وهو أمر مجمع عليه وفيه دليل على ان بعض البقاع أفضل من بعض قال الحافظ ابن حجر ولم يختلف العلماء

الهيعة والرابع وادى عبرة بعضهم العيين وبالتون وايت هي ولا غرة من عرفات ولا من الحرم قوله وجمع كلها موقف جمع بالكان الميم هي المزدانة كما تقدم وفيه دليل على انها كلها موقف كما ان عرفات كلها موقف قوله وكل فجاء مكة طريق القبايح بكسر القاء جمع فجع وهو الطريق الواسعة والمراد ان الطريق من سائر الجهات والاقطار التي يقصدها الناس للزيارة والاتباع اليها من كل طريق واسع وهذا متفق عليه والافضل الدخول اليها من الثنية العليا التي دخل منها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدم وهذه الزيادة رواها أبو داود وكبارها أحمد وابن ماجه (وعن اسامة بن زيد قال كنت رف الى صلى الله عليه وآله وسلم بعرفات فرفع يديه وعففت به ناقته فقام خطامها فثمة اول الخطام باحدى يديه وهو رافع يده الاخرى رواه النسائي وعن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده قال كان أكرم دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شيء قدير رواه أحمد والترمذي واقفه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خير الدعاء دعاء يوم عرفة وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) حديث اسامة اسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا يعقوب بن ابراهيم عن هشيم بن سعيد عن عبد الملك عن عطاء قال اسامة فذكره وهو لا شكهم رجال الصحيح وعبد الملك هو ابن عبد العزيز المعروف بابن جريح وحديث عمرو بن شعيب في اسناده حاد بن أبي حمزة وهو ضعيف وفي الباب عن ابن عمر بنحوه عند العجلي في الضعفاء وفي اسناده فخرج بن فضالة وهو ضعيف وقال البخاري منكر الحديث وعن علي عليه السلام عند الطبراني في المناسك بنحوه وفي اسناده قيس بن الربيع وأخرجه البيهقي عنه بن زيادة اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري وفي اسناده موسى بن عبيدة الرندي وهو ضعيف وتقدم عنه عن أخيه عبد الله عن علي عليه السلام قال البيهقي ولم يدرك عبد الله علياً وعن طلحة بن عبيد الله بن كزب بفتح الكاف وآخره رأى عند مالك في الموطأ مرسلًا ورواه البيهقي عن مالك موصولاً وضعفه وكذا ابن عبد البر في التمهيد قوله فرفع يديه فيه دليل على ان عرفة من المواطن التي يشرع فيها

في ان للمدينة فضلاً على غيرها وانما اختلفوا في الافضية بينا وبين مكة (وتفتح الشام) وسمى به رفع لانه عن شمال الكعبة (فيأتى قومه يسون) بفتح أوله وضمه وكسر الباء وضمها (فيصنعون) من المدينة (بأهلهم) ومن أطاعهم) من الناس راحلين الى الشام (والمدينة خير لهم) منها الماذكر (لو كانوا يعلمون) بفضلها فالجواب عما ذوف كافي السابق واللاحق دل عليه ما قبله وان كانت لوع في آيت فلا جواب لها وعلى كلا التقديرين ففيه تفهيم لمن فارتها تفويته على نفسه خيراً عظيماً قال الطيبي الذي يقتضيه هذا المقام أن ينزل لا يعلمون منزلة اللازم لينتفي عنهم المعرفة بالكلية ولو ذهب

مع ذلك الى التقي كان ابلغ لان التقي طلب ما لا يمكن حصوله اى ليتهم لو كانوا من اهل العلم تعظيما وتسيديا انتهى وفيه اشعار بانهم هم ركن الى الحظوظ البهيمية والحطام الناني وأعرضوا عن الاقامة في جوار الرسول ولهذا كرر قوما وصفة في كل قرية بقوله يدونا استحضارا لتلك الهيئة القبيحة والله أعلم (وتفتح العراق في اتي قوم يبسون فيتصملون اهلهم) من المدينة (ومن أطاعهم) من الناس راحلين الى العراق (والمدينة خير اهلهم) من العراق (لو كانوا يعلمون) ومطابقة الحديث للترجمة من حيث ان هؤلاء القوم المذكورين تفرقوا في البلاد بعد الفتوحات ورغبوا عن الاقامة في

٢٨٧

المدينة ولوصبروا على الاقامة فيها لكان خير اهلهم ورواه هذا الحديث كاهم مدينون الاشيشه وفيه التصديت والاخبار والمنعنة والسماع والقول ورواية تابعي عن تابعي ومحمبي عن محمبي وأخرجه مسلم في الحج وكذا النسائي (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الايمان يارز) اللام في قوله ليارز لا توكد أى ان اهل الايمان انتظم وتجمع مع (الى المدينة كما تارز الحية الى حجرها) أى كما تنتشر الحية من بصرها في طلب ما تعيش به فاذا راعها شئ رجعت الى حجرها كذلك الايمان انتشر من المدينة فكل مؤمن لمن نفسه سائق اليها المحبة في ساكنهم صلى الله عليه وآله وسلم وهذا شامل لجميع الازمنة أما زمنه صلى الله عليه وآله وسلم فلما علم منه وأما زمن العصاة والتابعين وتابعيهم فلما اقترب بهم دينهم وأما بعدهم فلزينة قبره الشريف بشدة الرحل الى مسجد

رفع اليدين عند الدعاء فيخص به عموم حديث أنس المتقدم في صلاة الامة قوله وهو رافع يده الاخرى فيسه دليل على ان رفع احدى اليدين عند الدعاء اذا منع من رفع الاخرى عذر لا بأس به قوله دعاء يوم عرفة راجح المزى جردا ليكون قوله لا اله الا الله خير الدعاء وتحريم ما قلت أنا والنبيون وبيده ما وقع في المواطن من حديث طهمة بلنظ أفضل الدعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وما وقع عند العقلي من حديث ابن عمر بلنظ أفضل دعائي ودعاء الانبياء قبلي عشية عرفة لا اله الا الله وأما حديث الباب تدل على مشروعية الامة تكثارا من هذا الدعاء يوم عرفة وانه خير ما يقال في ذلك اليوم (وعن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر جاء الى الحاج بن يوسف يوم عرفة حين زالت الشمس وأقامه فقال الروح ان كنت تريد السنة فقال هذه الساعة قال نعم قال سالم فقلت للعجاج ان كنت تريد نصيب السنة فاقصر الخطبة وعجل الصلاة فقال عبد الله بن عمر صدق رواه البخاري والنسائي وعن جابر قال راح النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الموقف بعرفة فخطب الناس الخطبة الاولى ثم أذن بلال ثم أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخطبة الثانية ففرغ من الخطبة وبلال من الاذان ثم أقام بلال فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر رواه الشافعي حديث جابر أخرجه أيضا البيهقي وقال ترويه ابراهيم بن أبي يحيى وفي حديث جابر الطويل الذي أخرجه مسلم ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم خطب ثم أذن بلال ليس فيه ذكر أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخطبة الثانية وهو أصح ويترجح ما مر مع قول هو ان المؤذن قد أمر بالانصات للخطبة وكيف يؤذن ولا يسمع الخطبة قال المهب الطبري وذكر الملا في سيرته ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من خطبته أذن بلال وركعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستفرغ بلال من الاذان تكلم بكلمات ثم أناخ راحلته وأقام بلال الصلاة وهذا أولى مما ذكره الشافعي اذ لا يفوت به سماع الخطبة من المؤذن قوله فاقصر الخطبة الخ قال ابن عبد البر هذا الحديث يدخل عندهم في المسند لان المراد بالسنة سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أطلقت عالم تنصف الى صاحبها كسنة العمرين انتهى والكلام على ذلك مستوفى في الاصول وقد تقدم

المتيف والصلاة فيه والتبرك بمشاهدة آثاره وآثار أصحابه رزقني الله ذلك والمات على محبته هنالك اللهم الى أوجه اليك يتدين سيد الرسل وأكرم الانبياء في ذلك وفي جميع أمور وأخلاق من الرجال والنساء والصبيان فتشفعه في وفي سائق وخلفي انك أنت الجواب الكريم قال الداودي كان هذا في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والقرن الذي كان منهم والذين يلونهم خاصة انتهى والله در فافقه لامة تصود وقال القرطبي في تبيينه على مذهب أهل المدينة وسلامتهم من البدع وان علمهم حجة بكارواه مالك قال في الفتح وهذا ان سلم اختص بعبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين وأما بعده

ظهور الفتن وانتشار العصابة في البلاد ولا سيما في أواخر المائة الثانية وهم جرافهم بالشهادة بخلاف ذلك انتهى خصوصاً في
رماتنا هذا فقد كثرت الفتن وعمت البلوى بالبدع والمنكرات وأطبع الهوى والمحدثات وصار المعروف منكراً وعاد المنكر
معروفاً ودرج أهل التقوى وظهر أصحاب القنوى وكان ما كان (عن سعد) بن أبي وقاص (رضي الله عنه) قال سمعت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يكيد أهل المدينة أحد (أي لا يفعل بهم كيداً من مكروء وحرب وغير ذلك من وجوه الضرر
بغير حق) (الأنعام) أي ذاب (كما ٢٨٨ يخاع) يذوب (المخ في الماء) والمسلم لا يريد أحد أهل المدينة بسوء

حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يروح عند صلاة الظهر
وقد مضى انظاهره يخالف حديث جابر الطويل عندهم لم أن توجهه صلى الله عليه
 وآله وسلم من غرة كان - ينزاع الشمس والمصنف رحمه الله تعالى اختصر هذه
 القصة الواقعة بين ابن عمر والحجاج وهي في البخاري أطول من هذا المقدار وكذلك
 في سنن النسائي

• (باب الدفع إلى مزدلفة ثم منها إلى منى وما يتعلق بذلك) •

(عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم حين أقاض من عرفات كان
يسير العنق فإذا وجد فجوة نص متفق عليه • وعن الفضل بن عباس وكان رديف النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في عشيّة عرفة وغداة
جمع للناس حين دفعوا إليكم السكينة وهو كاف ناقته حتى دخل محسراً وهو من منى
وقال عليكم محصى الخذف الذي يرمى به الجمره رواه أحمد ومسلم • وفي حديث جابر أن
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى المزدلفة فمضى بها المغرب والعشاء بأذان واحد
واقامة ولم يسجد بينهما شيئاً ثم اضطلع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبيّن له الصبح
بأذان واقامة ثم ركب القموصا حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله وكبره
وهلله ووحده فلم يزل واقفاً حتى اسفر جرداً فدفع قبل أن تطلع الشمس حتى أتى بطن
محسر فركب قليلاً ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمره الكبرى حتى أتى الجمره
التي عند الشجرة ورمها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حتى الخذف رمى من
بطن الوادي ثم انصرف إلى المنصر رواه مسلم) قول العنق يفتح المهملة والنون وهو
السير الذي بين الإبطاء والاسراع وفي المشارق انه سير سهل في سرعة وقال القرطبي وسير
سريع وفي التمام وس هو الخطو والسيح وانتصب العنق على المصدر المؤكّد لا لفظ
القول قوله فجوة يفتح الفاء وسكون الجيم المكان المنسع قوله نص يفتح النون وتشديد
المهملة أي اسرع قال ابن عبد البر في هذا الحديث كيه قيمة السير في الدفع من عرفة إلى
مزدلفة لأجل الاستجمال للصلاة لأن المغرب لا تصل إلا مع العشاء بالمزدلفة فيجمع بين

الأذنيه الله في النار ذوب
الرصاص أو ذوب الملح في الماء
وهذا صريح في الترجمة لأنه
لا يستحق هذا العذاب إلا من
ارتكب انما عظيماً قال عباس
هذه الزيادة تدفع اشكال
الاحاديث الأخر وتوضح أن
هذا حكمه في الآخرة والمراد
من أرادها في حياة النبي صلى
الله عليه وآله وسلم بسوء اضطلع
أمره كما اضطلع الرصاص في
النار أو المراد من أرادها في
الدنيا بسوء فانه لا يهل بل يذهب
سلطانه عن قرب كما وقع لمسلم بن
عقبة وغيره فانه عوّل عن قرب
وكذلك الذي أرسله أو المراد من
كادها اغتبالاً وطلب الغرتم في
غفلة فلا يتم له أمر بخلاف من
أتى ذلك جهاراً كما استباحها
مسلم بن عقبة وغيره وروى
النسائي من حديث السائب بن
خالد رفعه من أخاف أهل
المدينة ظالماتهم أخافه الله
وكانت عليه لعنة الله الحديث
ولابن حبان نحوه من حديث جابر
(عن أسامة) بن زيد (رضي

الله عنه) قال أشرف النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) نظر من مكان مرتفع (على أطم من أطام المصطحبين

المدينة) وهي الحصون التي تبنى بالجمره وقيل هو كل بيت مربع مسطح وهو جمع قوله وجمع الكثرة أطوم والواحدة أطمه
كالأكمة وقد ذكر الزبير بن بكارة في أخبار المدينة ما كان بها من الأطام قبل حلول الأوس والخزرج بها ثم ما كان بها بعد
حلولهم وأطال في بيان ذلك (فقال هل ترون ما أرى أني لأرى) بالبصر (مواقع) أي مواضع سقوط (الفتن خلال بيوتكم)
أي نواحيها بأن تكون البقي مثبته حتى يراها (كواقع القطر) وهذا كما مثلت له الجنة والفار في القبلة حتى يراها وهو صلى

أو تكون الرؤية بمعنى العلم وبه سقوط الفتن وكثيرها بالمدينة بسقوط القطر في الكثرة والعموم وقد وقع ما أشار إليه صلى الله عليه وآله وسلم من قتل عثمان وهلم جرا ولا سيما يوم الحرة وهذا من أعلام النبوة وأخرجه البخاري ومسلم في الفتن أيضا (عن أبي بكر) نضج بن الحرث بن كاذبة الثقفى (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال) أي دعوهم وخوفه والدجال من الدجل وهو الكذب والخلط لانه كذاب خلط واذا لم يدخل رعبه قبل الأولى أن لا يدخل (لها) أي للمدينة (يومئذ تسبعة أبواب على كل باب ٢٨٩) يمكن) يحرسان منه ورواة

هذا الحديث كلهم مدنيون وفيه تابعي عن تابعي والتحديث والنعنة والقول وأخرجه أيضا في الفتن وهو من أفراد (عن) أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم على أنقاب المدينة) جمع نقب بفتح النون وسكون الناف وهو جمع قلة وجمع الكثرة نقاب قال ابن وهب يعني في مداخل المدينة وهي أبوابها وفوهات طرقها التي يدخل اليها منها كما جاء في حديث آخر على كل باب منها ملك وقيل طرقها وفي القاموس النقب الطريق في الجبل انتهى وقيل الطرق التي يسلمها الناس ومنه قوله تعالى فتقوا في البلاد (ملائكة) يحرسونها (لا يدخلها الطاعون) الموت الذي يبع القاتلي أي لا يكون بها مثل الذي يكون بغيرها كالذي وقع في طاعون عمواس والجارف وقد أظهر الله تعالى صدق قوله فلم ينقل قط أنه دخلها الطاعون وذلك ببركة دعائه صلى الله عليه وآله وسلم

المسلمين من الوقار والسكينة عند الزحمة ومن الأسراع عند عدم الزحام قوله وهو كاف ناقته الخ هذا محمول على حال الزحام دون غير مبدل حديث أسامة المتقدم وكذلك يحمل حديث ابن عباس عن أسامة عند أبي داود وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوقفه حين أفاض من عرفة وقال أيها الناس عليكم بالسكينة إن البراءة بالاحتياط قال في رأيت ناقته رافعة يدها حتى أتى جمعها وقد حمله على مثل ما ذكر ابن خزيمة قوله الخلف بضم الخاء معجمة مفتوحة وذال معجمة ساكنة ثم قال العلماء حصي الخلف كقدر حبة الباقلا قوله فصل في باب المغرب والعشاء استدله على جمع التأخير بمزدلفة قال في الفتح وهو إجماع لكنه عند الشافعية وطائفة بسبب السقراطية وقد قدمنا الجواب عن هذا قوله ولم يسجد بينهم ما لم يتخلف وقد نقل ابن المنذر الإجماع على ذلك التطوع بين الصلاتين بالمزدلفة قال لأنهم اتفقوا على أن المنة الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ومن تنقل بينهم لم يجمع أنه جمع انتهى وبشكل على ذلك ما في البخاري عن ابن مسعود أنه صلى بعد المغرب ركعتين ثم دعا به مشائته فتعشى ثم صلى العشاء قوله القصصا قد تقدم ضبطها قوله فاستقبل القبلة الخ فيه استنباط استمالة القبلة بالمشعر الحرام والدعاء والتكبير والتميل والتوجه والوقوف به إلى الأسفار والدفع منه قبل طلوع الشمس وقد ذهب جماعة من أهل العلم منهم مجاهد وقنادة والزهرى والنورى إلى أن من لم يقف بالمشعر فقد ضيع نسكا وعابه دم وهو قول أبي حنيفة وأحمد وأبو حنيفة وأبو ثور وروى عن عطاء والأوزاعي أنه لا دم عليه وإنما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به وذهب ابن بخت الشافعي وابن خزيمة إلى أن الوقوف به ركن لا يتم الحج إلا به وأشار ابن المنذر إلى ترجحه وروى عن عاقبة والخصي واحتج الطحاوي بأن الله عز وجل لم يذكر الوقوف وإنما قال فاذا كروا لله عند المشعر الحرام وقد أجمعوا على أن من وقف بها بغير ذكر أن حجته تام فإذا كان الذكر المذكور في القرآن ليس من تمام الحج فالوطن الذي يكون فيه الذكر أنى أن لا يكون فرضا قوله حتى أسفر جدا بكسر الجيم أي أسفارا بليغا وهذا يراد على ما ذهب إليه مالك من أن الدفع قبل الأسفار قوله محسرا الخ بكسر السين المهملة قبلها حاء مهملة لا وليس هو من من دلالة ولا معنى بل هو مسبل بينهما وقيل أنه من معنى وفيه دليل على أنه يستحب أن يبلغ وادي محسر أن كان

٣٧ قيل ح اللهم صل على النبي وآله وسلم والحمد لله الذي جعلنا في الفرق بين الطاعون والوباء يطول جدا (ولا) يدخلها (الدجال) وهذا الحديث والذي قبله يدل على فضل هذا البلد الطيب وحفظه عن المكاره العظيمة التي تعتري غيرها من البلاد الأهمية وغيرها وأخرجه أيضا في الفتن والطب ومسلم في الحج والنسائي قيسما (عن أنس ابن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم قال ليس من بلد) أي من البلدان يسكن الناس فيه وله شأن (الأسطورة الدجال) أي سيدخله المسيح الأعور قال في الفتح هو على ظاهره وعمومه عند الجمهور وشذابن حزم فقال المراد

لا يدخل بعثه وجنوده وكانه استبعدا مكان دخول الدجال جميع البلاد القصير مدته وقفل عما ثبت في صحيح مسلم ان بعض أيامه يكون قدر السنة انتهى قال العيني ومثله أن يكون اطلاق قدر السنة على بعض أيامه ليس على حقيقته بل اسكون الشدة العظيمة الخارجة عن الحد فيه أطلق عليه كانه قدر السنة انتهى وأقول لا وجه لذلك التأويل البعيد ولا ملجأ الى صرف الحديث الصحيح عن ظاهره والقدرة صالحة لذلك وقد أحدث في هذا الزمان قوم من البرطانية بحيلة تسمير بتعريك الدخان والنار قطع المسافة البعيدة ٢٩٠ في أقل القليل من الزمان حتى تطوى مسيرة شهر وشهرين في يوم ويومين

فكيف بالقادر الذي لا تقادر قدرته (الأمكة والمدينة) لا يطوهرهما وهو مستثنى من المستثنى لامن بلد أى فى اللانظ والافنى المعنى منه لان الضمير فى سيطو وعائد على البلد وعند الطبرى من حديث ابن عمر والاكعبة وبيت المقدس وزاد الطحاوى ومجد الطور وفى بعض الروايات فلا ينفى له موضع الا وبأخذه غيرة مكة والمدينة وبيت المقدس وجبل الطور فان الملائكة تطرده عن هذه الواضع (ايس له من نقابها) أى نقاب المدينة (نقب الاعليه الملائكة) حال كونهم (صافين بحرسونها) منه وهو من الاحوال المتداخلة (ثم ترجف المدينة) أى تزلزل (بأهلها) لتعوض الى الدجال الكافر والماتق وقال المظهر رى أى تحركهم وتلقى جبل الدجال فى قلب من ايس يؤمن خالص ثلاث رجفات) بفجعات أى يحصل بها الزلزال بعد أخرى ثم ثالثة (فيخرج الله كل كافر ومنافق) منها ويبقى

را. كما أن يحرل دابته وإن كان ماشيا أسرع في مشيه قوله فرماها الخ نسيان الكلام على
 الرمي (وعن عمر قال كان أهل الجاهلية لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس ويقولون
 أشرق نبيرفا فهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأفاض قبل طلوع الشمس رواه الجماعة
 الامام الكوفي رواية أحمد وابن ماجه اشرق نبيرفا كما تفسر قوله لا يفيضون
 بضم أوله أى من المزدلفة قوله أشرق بفتح الهمزة فعل أمر من الاشراق أى ادخل في
 الشروق وظن بعضهم أنه ثلاثى مضطربة بكسر الهمزة من شروق وليس بواضح
 والمعنى اتطلع عليه لأن الشمس قوله نبيرفا بفتح النون وكسر الهمزة وسكون النون
 بعد هاء راء مهملة وهو جبل معروف بمكة وهو أعظم جبالها قوله فأفاض قبل طلوع
 الشمس الا فاضة الدفعة كما قال الأصمعي ولغظ أبي داود فدفع قل طلوع الشمس قوله
 كما تفسر قال الطبري معناه كما تدفع وهو من قولهم أغار الفرس إذا أسرع والحديث
 فيه مشروعية الدفع من الموقف بالمزدلفة قبل طلوع الشمس عند الاسفار وقد نقل
 الطبري الإجماع على أن من لم يقف فيها حتى طلعت الشمس فاته الوقوف قال ابن المنذر
 وكان الشافعي وجهه وأهل العلم يقولون بظاهر هذا الحديث وما ورد في معناه وكان
 مالك يرى أن يدفع قبل الاسفار وهو مردود بالنصوص (وعن عائشة قالت كانت

سودة امرأة سخمة ثبطة فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تفيض من
جمع بليل فاذا نهامتفق عليه وعن ابن عباس قال أما عن قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ليه المزدلفة في ضعفة أهله رواه الجماعة وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم أذن لضعفة الناس من المزدلفة بيليل رواه أحمد وعن جابر أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أوضع في وادي محسر وامرهم أن يرموا بئلا حصي الخذف رواه الجماعة
وصححه الترمذي قوله ثبطة بفتح المثلثة وكسر الموحدة بعدها همزة حقة أي
بطيئة الحركة لعظم جسمها قوله في ضعفة أهله الضعفة بفتح الصاد المججمة والعين
الهمزة جمع ضعيف وهم النساء والصبيان والخدم قوله أوضع أي أسرع السير بأبوه
يقال وضع البعير وأضعه راكبه أي أسرع به السير قوله بئلا حصي الخذف تقدم
ضبطه وتفسيره وحديث عائشة وابن عباس وابن عمر في أدليل على جواز الافاضة قبل
طلوع الشمس وفي بقية جزء من الليل إن كان من الضعفة وحديث جابر يدل على أنه

بها المؤمن الخالص فلا يسلط عليه الدجال وفي لفظ فيخرج الله الى الدجال كل كافر ومذفاق وهذا يشرع
لا يعارضه ما في حديث أبي بصير **ذكر** الماضي انه لا يدخر المدينة رعب الدجال لان المراد بالرعب ما يحصل من القزع من ذكره
والخوف من عتوه لا الرجفة التي تقع بالزلزلة لاخراج من ليس بمخلص وحمل بعض العلماء الحديث الذي فيه انها تأتي الخبيث
على هذه الحالة دون غيرها وقد تقدم ان الصحيح في معناه انه خاص بئاس و زمان فلا مانع ان يكون هذا الزمان هو المراد ولا يلزم
من كونه مراد انني غيره وهذا الحديث أخرجه مسلم في الفتن والنسائي في الحج **عن** أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال

حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) حديثا طويلا عن الدجال (فكان فيما حدثناه ان قال يا بني الدجال وهو محرم عليه ان يدخل نقاب المدينة ينزل بهض السباح التي بالمدينة) بكسر الهمزة وفتح الدال وهي الارض تعلوها الملوحة ولا تكاد تنبت شيئا أي انه ينزل خارج المدينة على أرض صلبة من سباحها (فيخرج اليه) أي الى الدجال (يومئذ رجل هو خير الناس أو من خير الناس) شك من الراوي وذكر ابراهيم بن سفيان عن مسلم كما في صحيحه انه يقال انه الخضر وكذا احكامه معمر في جامعه وهذا انما يتم على القول ببقاء الخضر كما لا يخفى لکن فيه بعد ٢٩١

ويبحث بطول ويحتمل ان يكون اسم هذا الرجل الخارج خضرا وليس بذلك الخضر (فيقول) الرجل (أشهد أنك الدجال الذي حدثنا عنك رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) حديثه فيقول (الدجال) لمن معه من أوليائه (أرأيت) أي أخبرني (ان قتات هذا) الرجل (ثم أحيمته هل تشكون في الامر فيقولون لا) أي اليهود ومن يصدقهم من أهل الشقاوة أو العموم يقولون ذلك خوفا منه لانصديقه له أو يقصدون بذلك عدم الشك في كفره وانه دجال والا قول أظهر وأوضح (فيقتله ثم يحييه) بقدرة الله تعالى ومشيئته وفي مسلم فيأمر الدجال به فيشج فيقول خذوه فيرجع ظهره وبطنه ضربا فيقول أو مانؤ مني قال فيقول أنت المسيح الكذاب فينثر بالنصارى من مفرقه حتى يفسق بين رجله قال ثم يمشي الدجال بين القطعتين ثم يقول له قم فيستوي قائما (فيقول حين يحييه والله ما كنت قط أشد بصيرة مني اليوم) لان النبي صلى الله عليه وآله

يشرع الاسراع بالمشي في وادي محسر قال الازرق وهو خمسمائة ذراع وخمسة وأربعون دراعا وانما شرع الاسراع فيه لان العرب كانوا يقدون فيه ويذكرون مفاتيحهم فاستحب الشارع مخالفتهم وحكى الراغب وجهه ايضا انه لا يستحب الاسراع بالمشي

• (باب رمي جرة العقبة يوم النحر وأحكامه) •

(عن جابر قال رمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجرة يوم النحر ضحى وأما بعد فاذا زالت الشمس أخرجه الجماعة) وعن جابر قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرمي الجرة على راحلته يوم النحر ويقول لتأخذوا عني مناسككم فاني لأدري لعل لا أحج به بحق هذه رواه أحمد ومسلم والنسائي وعن ابن مسعود انه انتهى الى الجرة الكبرى فجعل البيت عن يساره ومضى عن يمينه ورمى به سبع وقال هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة متفق عليه ومسلم في رواية جرة العقبة وفي رواية لاحدا أنه انتهى الى جرة العقبة فرماها من بطن الوادي بسبع حصيات وهو راكب يكبر مع كل حصاة وقال اللهم اجعل له حجما مجرورا وذنباً مغفورا ثم قال ههنا كان يقوم الذي أنزلت عليه سورة البقرة) قوله الجرة يعني جرة العقبة لئلا يوم النحر ضحى لاختلاف أن هذا الوقت هو الاحد من رماها واختلف في رماها قبل الفجر قبل الشافعي يجوز تقديمه من نصف الليل وبه قال عطاء وطاوس والشافعي وقالت الحنفية وأحمد واصل والجهور انه لا يرمى جرة العقبة الا بعد طلوع الشمس ومن رمى قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز وان رماها قبل الفجر أعا وحكى الملهدي في البحر عن المعتز والشافعي ان وقت الرمي من ضحى يوم النحر واستدل القائلون بان وقت الرمي من وقت الضحى بحديث الباب وحديث ابن عباس الاتي قالوا واداك كان من رخص له النبي صلى الله عليه وآله وسلم منعه أن يرمى قبل طلوع الشمس فن لم يرخسه له أولى واحتج الجوزون للرمي قبل الفجر بحديث اسماء الاتي ولكنه مختص بالنساء كما سيأتي ولا حاجة الى الجمع بينه وبين حديث ابن عباس بحمل حديث ابن عباس على اللبس كما ذكره صاحب الفتح قال ابن المنذر السنة لا يرمى الا بعد طلوع الشمس كما

والله وسلم أخبر بان علامة الدجال أنه يحيي المقتول فزادت بصيرته تلك العلامة (فيقول الدجال اقتله فلا يسلط عليه) أي على قتله لان الله تعالى يعجزه بعد ذلك فلا يقدري على قتل ذلك الرجل ولا غيره وحديثه طيل أمره وفي مسلم ثم يقول أي الرجل يا أيها الناس انه لا يفعل بعدى باحدم من الناس قال فياخذ الدجال حتى يذبحه فيجعل ما بين رقبته الى رقبته نحاسا فلا يستطيع اليه سبيلا قال فياخذ يديه ورجليه فينقلق به فيصيب الناس انه قد فقه النار وانما اتى في الجنة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا أعظم الناس شهادة عند رب العالمين وحديث الباب أخرجه البخاري أيضا في الفتن وكذلك مسلم وأخرجه

النسائي في الحج (من جابر رضى الله عنه قال جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال في الفتح لم أفت على اسمه الا ان الزمخشري ذكر في ربيع الابرار انه قيس بن ابي حازم وهو مشكل لانه تابعي كبير مشهور وروى عنه ابيه هجر فوجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد مات فان كان محفوظا فلعله آخر وافق اسمه واسم أبيه وفي الذيل لابي موسى في الصحابة قيس بن حازم المنقري فيجتمعا ان يكون هو هذا (فيابيعه على الاسلام لحما من الغد) حال كونه (محمدا فقال) للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (أقلني) أي من الميابة على الاسلام ٢٩٢ قاله عياض وقال غيره انما استقاله على الهجرة ولم يرد الارتداد عن الاسلام

فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجوز الرمي قبل طلوع القمر من قاعه مخالف لسنة ومن رماها حينئذ فلا إعادة عليه اذ لا علم أحد اقال لا يجزئته انتهى والادلة تتدل على ان وقت الرمي من بعد طلوع الشمس لمن كان لا رخصة له ومن كان له رخصة كالنساء وغيرهن من الضعفة جاز قبل ذلك ولكنه لا يجزئ في أول ليلة التمر اجماعا وما في بقية الكلام على هذا واعلم انه قد قيل ان الرمي واجب بالاجماع كما حكى ذلك في البحر وقصر صاحب الفتح على حكاية الوجوب عن الجمهور وقال انه عند المالكية سنة وحكى عنهم أن رمي جمرة العنقة ركن يطل الحج بتركه وحكى ابن جرير عن عائشة وغيرها أن الرمي انما شرع لحفظ التكبير فان تركه وكبر اجزاء والحق انه واجب لما قدمنا من أن أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم بيان للجملة واجب وهو قوله تعالى وقته على الناس حج البيت وقوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قوله على راحلته استدل به على أن رمي الراكب لجمرة العنقة أفضل من رمي الراجل وبه قالت الشافعية والحنفية والشافعية والامامية يحيى وقال الهادي والقاسم ان رمي الراجل أفضل واجابوا عن الحديث بانه صلى الله عليه وآله وسلم كان راكبا فاذرنا لذيham قوله انما خذوا بكسر اللام قال النووي هي لام الامر ومعناه خذوا مناسككم قال وهكذا وقع في رواية غير مسلم وتقدير الحديث ان هذه الامور التي أقيمت بها في حقي من الاقوال والافعال والهيئات هي أمور الحج وصفته والمعنى اقبلوها واحفظوها واعملوها واعلموها الناس قال النووي وغيره هذا الحديث أصل عظيم في مناسك الحج وهو نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة صلوا كما رأيتموني صلى قال القرطبي ويلزم من هذين الاصلين ان الاصل في افعال الصلاة والحج الوجوب الا ما خرج بدليل كاذب البه أهل الظاهر وحكى عن الشافعي انتهى وقد قدمنا في الصلاة امر جمع واجباتها الى حديث المسي فلا يجب غيرها ما شتم عليه الا بدليل يخصه وقد منان افعال الحج وأقواله الظاهر فيها الوجوب الا ما خرج بدليل كما قالت الظاهرية وهو الحق قال القرطبي روايتنا له هذا الحديث بلام الجر المفتوحة والنون التي هي مع الامر ضعيف أي يقول لنا خذوا مناسككم فيكون قوله له أصلا للقول قال وهو الاصح وقد روى لنا خذوا مناسككم بكسر اللام الامر وبالقائه المتنا من فوق وهي لغة شاذة قرأ بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله

قال ابن بطال بدليل انه لم يرد حل ما عقده الاجوافقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ولو أراد الرد ووقع فيها قتله اذ ذلك وحله بعضهم على الاقالة من المقام بالمدينة (فأبى) النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ان يقيه (ثلاث مرار) أي قال ذلك ثلاث مرار وهو صلى الله عليه وآله وسلم بأبي من اقالته وانما لم يقيه بيعة لانها ان كانت بعد الفتح فهي على الاسلام فلم يقيه له اذ لا يحل الرجوع الى الكفر وان كانت قبله فهي على الهجرة والمقام مع المدينة ولا يحل للمهاجر ان يرجع الى وطنه (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (المدينة كالكي) المنفخ الذي تنفخ به النار أو الموضع المشغل عابها (تنفي خبثها) ما تبرزه النار من الوسخ والقذر ويصع عليها ينفع انظار تشديد اليه والندوع هو الخلو وهذا تشبيه حسن لان الكبر لشدة نفخه ينفي عن النار الضام والدخان والرماد حتى لا يبقى الا خاص الجوه هذا

ان أريد بالكبر المنفخ الذي ينفع به النار وان أريد به الموضع فيكون المعنى ان ذلك الموضع لشدة حرارته ينزع خبث الحديد والفضة والذهب ويخرج خلاصة ذلك والمدينة كذلك تنفي شرار الناس بالمحى والوصب وشدة العيش وضيق الحال التي تخلص النفس من الاسترسال في الشهوات وتطهر خيارهم وتركهم وليس الوصف تاما لها في جميع الازمنة بل هو خاص بمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه لم يكن يخرج عنها رغبة في عدم الإقامة معه الا من لا خير فيه وقد خرج منها بعد جماعة من خيار الصحابة وقطنوا فيها وما توارخا جاعها كاي من هو دوابي موسى وعلى وابي ذر وهما

وحذيفة وعبد بن الصامت وأبي عبيدة ومعاذ وأبي الدرداء وغيرهم فدل على أن ذلك خاص برؤسهم صلى الله عليه وآله وسلم
 بالقيده المذكور (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال اللهم اجعل بالمدينة ضعتي)
 تنبيه ضعف بالكسر قال في القاموس مثله وضعفاه مثلاً أو الضعف المثل إلى ما زاد ويقال لك ضعفته يريدون مثاليه وثلاثة
 أمثاله لانه زيادة غير محصورة وقول الله تعالى بضاعف لها العذاب ضعفين أي ثلاثة أعذبة ويجازي بضعف يجعل إلى الشيء
 شيئاً حتى يهير ثلاثة انتهى وقال الفقه في الوصية بضعف نصيب ٢٩٣

أبيه مثلاً وبضعفه ثلاثة أمثاله
 عملاً بالعرف في الوصايا وكذا في
 الأقارب نحو قوله على ضعف درهم
 فيلزمه درهمان لا العمل بالغة
 والمعنى هنا اللهم اجعل بالمدينة
 مثلي (ما جعلت بمكة من البركة)
 أي الدنياوية اذهب ويجعل فيسره
 الحديث الآخر اللهم بارك لنا
 في صاعنا ومدا فليقال ان
 منهضي اطلاق البركة ان يكون
 ثواب صلاة المدينة ضعفي ثواب
 الصلاة بمكة أو المراد عموم البركة
 لكن خصت الصلاة ونحوها
 بدليل خارجي فاستدل به على
 تفضيل المدينة على مكة وهو
 ظاهر من هذه الجهة لكن لا يلزم
 من حصول افضلية المنضول في
 شيء من الأشياء ثبوت افضلية
 على الاطلاق أيضاً لدلالة في
 تضعيف الدعاء للمدينة على فضائها
 على مكة اذ لو كان كذلك للزم ان
 يكون الشمام واليمن افضل من
 مكة لقوله في الحديث الآخر
 اللهم بارك لنا في شامنا ويمننا
 أعادها لنا وهو باطل لما لا يخفى
 فالتكرير لثابت كيد والمعنى واحد
 قال ابن حزم لاجته في حديث

تعالى فبذلك فلتفرحوا انتهى والاولى أن يقال انها قليلة لا شاذ لو روي في كتاب الله
 تعالى وفي كلام نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وفي كلام فقهاء العرب وقد قرأهم اعظمان بن
 عصفان وأبي وأنس والحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين وأبو جعفر المديني والسملي
 وقتادة وأبو جدي وهلال بن يساف والاعشى وعمر بن قاتد والعباس بن الفضل
 الانصاري قال صاحب اللوامح وقد جاء عن يعقوب كذلك قال ابن عطية وقرأهم ابن
 القهقاع وابن عامر وهي قراءة جماعة من المسلمين كثيرة وما نقله ابن عطية عن ابن عامر هو
 خلاف قراءته المشهورة قوله ألمي لا اجمع بعد يعني هذه فيه اشارة الى توديعهم وعلامهم
 بقرب وفاته صلى الله عليه وآله وسلم ولهذا سميت جهة الوداع قوله الى الجرة الكبرى هي
 جرة العقبة قوله فجعل البيت عن يساره فيه انه يستحب لمن وقف عند الجرة أن يجعل
 مكة عن يساره قوله ومنى عن يمينه فيه أنه يستحب أن يجعله في على جهة يمينه ويستقبل
 الجرة بوجهه قوله ورمى بسبع فيه دليل على أن رمي الجرة يكون بسبع حصيات وهو
 يرد قول ابن عمر ما بالي رميت الجرة بست أو بسبع وسياق في باب المبيت يعني مكة
 أقوله وروى عن مجاهد انه لا شيء على من رمى بست وعن طاووس يتصدق بشيء وعن مالك
 والاوزاعي من رمى باقل من سبع وفاته التدارك يجبره بدم وعن الشافعية في ترك حصاة
 وفي ترك حصانين مذان وفي ثلاثة فاكتر دم وعن الحنفية ان ترك أقل من نصف الجرات
 الثلاثة فنصف صاع والافدم قوله سورة البقرة خصها بالذكر لان معظم أحكام الحج
 فيها قوله يكبر مع كل حصاة فيه استحباب التكبير مع كل حصاة وقد استدل به ذاعلى
 اشتراط رمي الجرات بواحدة بعد واحدة من الخصى لان التكبير مع كل حصاة يدل على
 ذلك وروى عن عطاء انه يجزئ ويكبر لكل حصاة كبرية وقال الاصم يجزئ مطلقاً وقال
 الحسن البصري يجزئ الجاهل فقط وقال الناصر والحنفية وللشافعية يجزئ عن
 واحدة مطلقاً وقالت الهادوية لا يجزئ بل يستأنف قوله وقال اللهم الخ فيه استحباب
 هذا الدعاء مع التكبير قال في الفتح وأجمعوا على أن من لم يكبر لا شيء عليه انتهى (وعن
 ابن عباس قال قدمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغيلة بنى عبد المطلب على
 جمرات اناس من جمع فجعل يلطم الخماذا ويقول أي بني لا ترموا حتى تطلع الشمس رواء
 الخمسة ومعه الترمذي ولفظه قدم ضعة أهله وقال لا ترموا الجرة حتى تطلع الشمس

الباب الهـ لا تركب البركة بم الاستلزام الفضل في أمور الآخرة ورد عباس بان البركة أعم من أن تكون في أمور الدين
 أو الدنيا لانها في النماء والزيادة فاما في الأمور الدينية فلما يتعلق بها من حق الله تعالى من الزكوات والكفارات والاسما
 في وقوع البركة في الصاع والمد وقال النووي الظاهر ان البركة حصلت في نفس الكيل بحيث يكنى المرفة بها من لا يكفيه في
 غيرها وهذا امر محسوس عند من كنتم او قال القرطبي اذا وجدت البركة فيها وقد حصلت اجابة الدعوة فلا يستلزم دوامها
 في كل حين ولكل شخص وقال الابي ومضى ضعف ما بمكة ان المراد ما أشبع بغير مكة رجلاً أشبع بمكة رجلين وبالمدينة ثلاثة

فأظهر في الحديث أن البركة إنما هي في الاقيات وهذا الحديث أخرجه مسلم في المجمع (عن عائشة رضي الله عنها قالت لما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة) يوم الاثنين لاثني عشر ليلة خات من ربيع الأول كما جزم به النووي في كتاب السير من الروضة (وعن) أي حم (أبو بكر) الصديق (وبلال) رضي الله عنهما (فكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول كل امرئ مصح) بضم الميم وفتح الصاد والباء المشددة أي يقال له أنعم صباحا أو يلقى صبوحه وهو شرب الغداة (في أهله والموت أدنى) أي أقرب (من شر النعلة) ٢٩٤ بكسر الشين أحاديث في السور التي تكون على وجهها (وكان بلال)

رضی اللہ عنہ (اذا أقبل) ای کف
(عنه الحمى يرفع عقيرته) بفتح
العين أي صوته با كما فعلته بمعنى
مفعولة حال كونه (يقول

بواذ) ویروی بفتح (وحوذ.
 اذخر) بکسر الهمزة الحشیش
 المعروف (وجامیل) بفتح الجیم
 نبت ضعیف وهو الثمام وأشدّه

واو) وھل أردن یومام. باء مجنة *

والتون المشدده موصوع على
أمال بسوقه مكة شامخة

بدمن مکه و هو سوق هجر (وہل

بِالْثَّانِي الْمَجْمُوعَةِ (وَطَقِيل) بِفَتْح

محو لا تيزمبلا من مكة او الاول

هو ونامہ علی بن محمد الوضیعیان
قبلا ولسیہ ہذاں الممتان لہلال

الحارث بن مضاض الجرهمي

من مكة وتامل كيف تعزى أبو بكر

رضی اللہ عنہم (قال) ای بلال (الای)

• 1977-1978

وعن عائشة قالت أرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأمة لیسلة الخمر فرمت الحجر

وسلم یعنی عندها رواه ابو داود * وعن عبد الله بن وهب عن اسماء عن اسماء أنها زلت ليلة جمع

ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت لا فصلت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت

فَقَالَتْ اِهْلِيَا هَذَا مَا اُرَاوَا لَاقِدْعَلْنَا قَالَتْ يَا بَنِي اَنْرَسُو لَ اَللهُ صَلَّى اَللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

أهله إلى متى يوم الحرق فموا الجرة مع الصبر رواه أحمد) حديث ابن عباس الأول

آخره أيضا النساء والطهارة ولفظه يعني النعم، والله عليه وآله وسلم مع أهله

عليه وآله وسلم في ضعة أهل من من دقة الى منى قوله اغيلة منصوب على الاختصاص

في القياس ولم يرد في جمع السلام اعلمه وانما ورد عنه في السير والعبد والمراد بالسلامة
الصمان ولذلك صغرهم قدامه عز وجل ان يضم الحاء المهملة والميم جمعاً وهو جمع

الجوهري الطبع الضرب اللين على الظهري لمن الكفاتهي وانما فعل ذلك الملاحظة

مذكورة في آيات الكتاب المشددة كذا قال ابن رسلان في شرح السكتن وقال في النهاية

على ذلك وأما وقت رمي غيرها فسيأتي في باب المييت يعني قوله قبل القبر هذا مختص

قاضي الله معه. بدأ أخذ الحلي بما ينزل به من الموت الشامل

م العن شعبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة وأمية بن خلف كما أخر جونا) أى اللهم أبعدهم من

والنبي المديته حبيباً (إبراهيم) حياً من حبيب الله (الله - مبادلتنا في صاعنا وفي مدينا)

صاع المدينة وهو كيل يسع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث عنده أهل الحجاز ورطلان في غيرها والثاني قول أبي حنيفة وقيل
يحق قبل أن ترجع البركة إلى كثرة ما يكال بها من غلاتها ونخراتها (ومعناها) أي المدينة (لنا) مر الأمراض (وانقل) حياها
إلى الخفة) بضم الجيم وكون الحامصة مات أهل مصر وخصها لانها كانت اذذاك دار شرك ايشة تغلوا بها عن معونة
أهل الكفر فلم تزل من يومئذ أكثر بلاد الله حتى لا يشرب أحد من مائها الا حم (قالت) عائشة رضي الله عنها (وقد منا
المدينة وهي أوبأ أرض الله) على وزن أفعل التفضيل أي أكثر وباء ٢٩٥ وأشد من غيرها (قالت فكان

بطمان) بضم الباء واد في صحراء
المدينة (يجرى نجيلا) بفتح
النون وسكون الجيم ما يجري
على وجه الارض قال الراوى
(تعنى) عاقشة (ماء آجنا) أى متغيرا
وغرضها بذلك بيان السبب فى
كثرة الوباء بالمدينة لان الماء
الذى هذه صفة يتجدد منه
المرض وهذا الحديث اخرج
هـ لم أيضا فى الحج وهذا آخر
كتاب الحج وقد بسطنا القول
عـ لى أحكام الحج ومسائله
والعمرة وما يتصل به فى كتابنا
رحمة الصديق الى البيت
العتيق ونسئله العفو والمغفرة

القاضية بخلاف ذلك كما تقدم وليكنه يجوز ان يثبت معهن من الضعفة كالعبيد والصبيان أن يرمى في وقت رميهم كما في حديث أسماء وحديث ابن عباس الآخر قوله فاقاضت أي ذهبت اطواغى الافاضة ثم رجعت الى معنى قوله يعني هو من نفسه يراى داود قوله عندها يعني عندها مسلمة أي في نوبتها من القسم قوله فارتحلوا في رواية لم يرحلوا في قوله يا هنتاه بفتح الهاء والنون وقد تسكن النون بعد هاء ثمانية فوقية وآخرها هاء ساكنة هذا اللفظ كتابه عن ثني لاند كرم باسمه وهو يعني ياخذ قوله ما أرانا بضم الهمزة بمعنى الظن وفي رواية مسلم لم اقد غلشنا بالجرم وفي رواية الموطا القَدْ جئنا بغلس وفي رواية أبي داود انا رمينا بالحجرة بليل وغلشنا قوله اذن لاظن بضم الظاء المعجمة جمع طعينة وهي المرأة في الهودج ثم أطلق على المرأة مطلقا وفي هذا الحديث دليل على أنه يجوز للنساء الرمي بحجرة العقبة في النصف الاخير من الليل وقد تقدم الخلاف في ذلك واستدل به على اسقاط المرور بالمشعر عن الطعينة ولا دلالة فيه على ذلك لان غاية ما فيه السكوت عن المرور بالمشعر وقد ثبت في البخارى وغيره عن ابن عمر أنه كان يقدّم ضعفة أهله فيةقون عند المشعر والحرام بالمراد فة بليل ثم يقدمون من الصلاة الفجور يرمون قوله مع الفجر فيه دليل على أنه يجوز للنساء ومن معهن من الضعفة الرمي وقت الفجر كما تقدم

(عن انس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى منى فأتى الجمرة فرماها ثم أتى منزله
بغى ونحر ثم قال للعلاق خذوا وأشار إلى جانبه الايمن ثم الايسر ثم جعل يل يعطيه الدار
رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اللهم اغفر للمحلقين قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للمحلقين قالوا
يا رسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للمحلقين قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال
وللمقصرين متفق عليه) قوله إلى جانبه الايمن فيه استحباب البدعة في حلق الرأس
بالشق الايمن من رأس المخلوق وهو مذهب الجمهور وقال أبو حنيفة يبدأ بجانبه الايسر
لأنه على عين الخالق والحديث يرد عليه والظاهر أن هذا الخلاف يأتي في قص الشارب
قوله ثم جعل يعطيه الدار فيه مشروعية التبرك بشعر أهل الفضل ونحوه وفيه دلائل

• (کتاب الصوم) •

ذكر الصوم متأخر عن الحج أنسب من ذكره عقب الزكاة لاشتمال كل منهما على بذل المال فلم يبق الصوم موضع الا التاخير وهو ربيع الايمان لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الصوم نصف الصبر وقوله الصبر نصف الايمان

(بسم الله الرحمن الرحيم) وفي نسخة بتقديم البسملة والصوم والصيام في اللغة الامساك وفي الشرع امساك مخصوص من
 أشياء مخصوصة في زمن مخصوص بشرائط مخصوصة وقال صاحب المحقق المصوم ترك الطعام والشراب والنكاح
 والكلام وقال الراغب هو الامساك عن الفعل ولذلك قيل للفرس الممسك عن السير صام وفي الشرع امساك المكلف
 بالنية عن تناول المأكل والمشرب والاستقاء والاستقاء من القبر الى المغرب ولفظ الطيب من الخيط الايض الى الخيط
 الاسود عن تناول الاطيبين ٢٩٦ فهو وصفي ساي واطلاق العمل عليه تجوز وشعره سبحانه لقوائد

على طهارة شعر الاذى وبه قال الجمهور وقد تقدم الكلام على ذلك في أبواب الطهارة
 قوله اللهم اغفر للمعلقين لفظ أبي داود ارحم كذا في رواية البخاري وفيه دليل على
 الترحم على الحي وعدم اختمه اصبه بالميت قوله وللمقصرين هو عطف على محذوف
 تقديره قل والمقصرين ويسمى عطف التافين والحديث يدل على أن الخلق افضل لمن
 التقصير لا تكريره صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء للمعلقين وترك الدعاء للمقصرين في
 المرة الاولى والثانية مع قولهم لذلك وظاهر صيغة المعلقين أنه يشترع خلق جميع
 الرأس لأنه الذي تقتضيه الصيغة اذ لا يقال لمن خلق بعض رأسه أنه حلقه الا بمازوا قد
 قال بوجوب حلق الجميع احدى ومالك واستحب الكوفيون والشافعي ويجزئ البعض
 عندهم واختلفوا في مدة اذ اردن عن الحنفية الربع الا أن ابا يوسف قال النصف وعن
 الشافعي أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات وفي وجه لبعض أصحابه شعرة واحدة وهكذا
 الخلاف في التقصير وقد اختلف أهل العلم في الحلق هل هو نكاح أو تحليل محظور فذهب
 الى الاول الجمهور والى الثاني عطاء وأبو يوسف ورواية عن أحمد وبعض المالكية
 والشافعي في رواية عنه ضعيفة وخرجه أبو طالب للهادي والقاسم وقد اختلف أيضا
 في الوقت الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول فقبل أنه
 كان يوم الحديبية وقيل في حجة الوداع وقد دلت على الاول احاديث وعلى الثاني
 احاديث أخر وقبل أنه كان في الموضوعين أشار الى ذلك النووي وبه قال ابن دقيق العيد
 قال الحافظ وهو المتعين لظواهر الروايات بذلك في الموضوعين وهذا هو الرابع لان الروايات
 القاضية بان ذلك كان في الحديبية لا تنافي الروايات القاضية بان ذلك كان في حجة الوداع
 وكذلك العكس فيتبين ما علم في جميعها والجزم بان ذلك عليه وقد أطال صاحب
 النسخ الكلام في تعيين وقت هذا القول فمن أحب الاطاحة بجميع ذيول هذا البحث
 فليرجع اليه (وعن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدرأه
 وأهدى فلما قدم مكة أمر نساءه ان يجعلن للثالث أنت لم فعل قال لي قلت هديي وابت
 رأسي فلا أحل حتى أحل من بعثي وأحلق رأسي رواه أحمد وهو دليل على وجوب الحلق
 وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على النساء
 الحلق انما على النساء التقصير رواه أبو داود والدارقطني حديث ابن عمر هو في البخاري

أعظمها كسر النفس وقهر
 الشيطان قالت سبع ثم رفي
 النفس بردها شيطان والجموع
 ثم سرق في الروح زده الملائكة
 ومنها ان النبي يعرف قدر نعمته
 الله عليه باقداره على ما منع منه
 كثير من الفسقاء من فحول
 الطعام والشراب والنكاح
 فانه باحتناءه من ذلك في وقت
 مخصوص وحصول المشقة له
 بذلك يتذكر به من منع ذلك على
 الاطلاق فيوجب ذلك شكر
 نعمة الله عليه باغنى ويدعوه
 الى رحمة أخيه المحتاج
 وهو اسانه بما يمكن من ذلك (عن
 أبي هريرة رضي الله عنه ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال الصيام جنسية) ضم
 الجيم وتشديد النون أي وقاية
 وسترة من المعاصي لانه يكسر
 الشهوة ويضعفها وقيل من
 النزول له امساك عن الشهوات
 والنار محنوفة بالشهوات

وعند الترمذي وسعيد بن منصور وجنة من النار ولا تنافي
 من حديث عائشة مثله وله من حديث عثمان بن أبي العاص الصيام جنسية بكسرة أحماء كم من القتال ولا جسد
 من حديث أبي هريرة جنسية ومن حاصرين من النار وله من حديث أبي عبيدة بن الجراح الصيام جنسية ما لم يضرقها
 وزاد الدارمي بالغبية وبذلك ترجم له أبو داود وفيه تلازم الأمرين لانه اذا سكف نفسه عن المعاصي في الدنيا كان
 يستتر له من النار كان وجوب صوم شهر رمضان في شعبان من السنة الثانية من الهجرة قال تعالى كتب عليكم الصيام كما

كتب على الذين من قبلكم وعن ابن عمر مرفوعاً صيام رمضان كتبته الله على الامم قبلكم رواه ابن أبي حاتم وفي اسناده مجهول وقيل المراد مطلق الصوم دون قدره ووقته فيكون التشبيه واقعاً على مطلق الصوم وهو قول الجمهور (فلا يرفث) أي لا يقسم الصائم في الكلام وهو يظن على هذا وعلى الجماع وعلى مقدماته وعلى ذكره مع انه قد اوردوا مطلقاً فيحتمل أن يكون انتهى لما هو أهم منها (ولا يجهل) أي لا يفعل فعل الجاهل كالصباح والسحرة أو يشبهه على أحد وعند سعيد بن منصور فلا يرفث ولا يجادل وهذا ممنوع في الجملة على الإطلاق لكنه يتأكد ٢٩٧ بالصوم كما لا يخفى (وان امرؤ قاتله

أو شتمه) قال عياض قاتله أي دافعه ونازعه ولا عنه وقد جاء القتل بمعنى اللعن وفي رواية أي صالح فان سابه أحد أو قاتله والمراد باللسان لسانه التي لها ولسعين بن منصور فان سابه أحد أو ماراه به في جادله وفي لفظ وان شتمه انسان فلا يكلمه ونحوه عند أحمد ولا بن خزيمة عن أبي هريرة فان شتمك أحد فقل اني صائم وان كنت قائماً فاجلس ولا تحذر الترمذي عن أبي هريرة فان جهل على أحد كتم جاهل وهو صائم وللنسائي عن عائشة واب امرؤ جهل عليه فلا يشتمه ولا يسيبه (فليقل) له بلسانه أو يتابعه (ان صائم مرتين) فانه اذا قال ذلك أمكن أن يكف عنه والادفعه بالاخف فالاخف والظاهر كما قاله في المصابيح أن هذا القول علماً كيداً لمنع فكانه يقول لخصمه اني صائم تحذروا ثم رداً بالوعيد الموجه على من انتهى لحرمة الصائم وتذرع الى تنقيص أجره بإيقاعه بالاشاعة أو يذكر نفسه شديد

عنه عن حفصة ولا يكن إيس فيه وأما في رأسي وحديث ابن عباس أخرجه أيضاً الطبراني وقد قوى اسناده البزار في التاريخ وأبو حاتم في العلم وحسنه الحافظ في اسناده ابن القطان ورد عليه ابن المواق فاصاب وقد استدلل بحديث ابن عمر على انه يمين الحلق على من لبدر أسه وبه قال الجمهور كما نقله ابن بطال وقالت الحنفية لا يمين بل ان شاء قصر قال في الفتح وهذا قول الشافعي في الجديد قال وليس للأول دليل صريح انتهى ولا يخفى ان الحديث الذي ذكره المصنف دليل صريح ويؤيده ان الحلق معلوم من حاله صلى الله عليه وآله وسلم في صحبة كافي صحيح البزار عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم حلق في حجته قولاً ليس على النساء الحلق فيه دليل على ان المنعوع في حقهن التقصير وقد حكى الحافظ الاجماع على ذلك قال جمهور الشافعية فان حلفت أجزأها قال القاضي أبو الطيب والثاني حسن لا يجوز وقد أخرج الترمذي من حديث علي عليه السلام شيء ان تصالح المرأة رأسها (وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا رميت المرأة فقد حل لكم كل شيء الا النساء فقال رجل والطيب فقال ابن عباس أما ما فقدوايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصيح رأسه بالمال فطيب ذلك أم لا رواه أحمد وعن عائشة قالت كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قبل ان يحرم ويوم النحر قبل ان يطوف بالبيت طيب فيه مسك متفق عليه وللنسائي طيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم حرمة حين أحرم ولعله بعد ما رمى بحجارة العقبة قبل ان يطوف بالبيت) حديث ابن عباس أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث الحسن العرفي عنه قال في البدر المنير اسناده حسن كما قاله المنذرى الا ان يحيى ابن معين وغيره قالوا يقال ان الحسن العرفي لم يسمع من ابن عباس وفي الباب عن عائشة غير حديث الباب عند أحمد وأبي داود والدارقطني والبيهقي مرفوعاً بلنظ اذ لم يمت الجرة فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء الا النساء وفي اسناده الحاج بن اربعة وهو ضعيف وعن أم سلمة عند أبي داود والحاكم والبيهقي نحوه وفي اسناده محمد بن اسحق ولكنه صرح بالحديث قوله فقد حل لكم كل شيء الا النساء استدلت به العترة والحنفية والشافعية على انه يحمل بالرعي لجرمة العقبة كل محظور من محظورات الاحرام

٢٨ نيل مع المنع المعلن بالصوم ويكون من اطلاق القول على الكلام النفسي وظاهر كون الصوم جنة أن يفي صاحبه من أن يؤذى كما يقه ان يؤذى قال في الفتح واتفقت الروايات كلها على انه يقول اني صائم والمعنى فليقل ذلك ولا يخاطب الذي يكلمه أو يتوكلها في نفسه وبالنسائي جزم المتولى ونقله الرازي عن الأئمة ورجح النووي الاول في الاذكار وقال في شرح المذهب كل منهما أحسن والقول باللسان أقوى ولو جمعهم ما كان حسناً وقال الروائي ان كان رمضان فليقله بلسانه وان كان غيره فليقله في نفسه وادعي ابن عربي ان موضع الخلاف في التطوع وأما في الفرض في قوله بلسانه قطعاً وأما

تكرير قوله اني صائم فلما كبر - دال ان جازمته أو عن مخاطبه بذلك وقال الزركشي معنى مرتين أى يقول مرة بقلبه ومرة بلسانه (و) الله (الذى نفسى بيده) أقسم على ذلك تأكيذا (خلوف قم الصائم) بضم الخاء على الصحيح المشهور وبالفتح وخطأه الخطاين وقال في المجموع انه لا يجوز والمراد به تغير رائحة فم الصائم خلوصه من الطعام وفيه رد على من قال لا تثبت الميم في القم عند الاضافة الا في ضرورة الشعر اثبتوه في هذا الحديث الصحيح وغيره (أطيب عند الله من ريح المسك) وزاد مسلم والنسائي يوم القيامة وقد وقع خلاف ٢٩٨ بين ابن الصلاح وابن عبد السلام في أن طيب رائحة الخلوف هل

هي في الدنيا والآخرة أو في الآخرة فقط فذهب ابن عبد السلام الى أنه في الآخرة كما في دم الشهداء واستدل برواية مسلم والنسائي هذين وروى أبو الشيخ بإسناد فيه ضعف عن أنس مرفوعا يخرج الصائم من قبورهم يعرفون بريح أفواههم أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك وذهب ابن الصلاح الى أن ذلك في الدنيا واستدل بحديث جابر مرفوعا وأما الثانية فان خلوف أفواههم حين يموتون أطيب عند الله من ريح المسك وهذه المسئلة إحدى المسائل التي تزعما فيها استشكل هذا من جهة أن الله تعالى منزه عن استنطاب الروائح الطيبة واستنقذ الروائح الخبيثة فان ذلك من صفات الحيوان مع أنه يعلم الشيء على ما هو عليه والجواب عنه على الوجه قال المازري هو مجاز واستعارة لانه جرت العادة بتقريب الروائح الطيبة من أفاضل ذلك من العزم لتقر به من الله تعالى

الا لو طه للنساء فانه لا يحل به الا اجاع قال مائث والطيب وروى نحوه عن عمرو بن عمر وغيرهما وقال الليث الا النساء والصيد وأحاديث الباب ترد عليهم وقد استدل الماتعون من الطيب بعد الرمي بما أخرجه المساكين عن ابن الزبير انه قال اذ رمى الجمره الكبرى حل له كل شيء حرم عليه الا النساء والطيب حتى يزور البيت وقال ان ذلك من سنة الحج وبما أخرجه النسائي عن ابن عمر انه قال اذ رمى وحلق حل له كل شيء الا النساء والطيب ولا يخفى ان هذين الاثرين لا يصلحان لمعارضه أحاديث الباب وعلى فرض أن الأول منهما مرفوع فهو أيضا لا يعتد به فيجب الاحتياط في كونه ولا سيما وهي مثبتة لعل الطيب قوله أطيب ذلك أم لا هذا السامع تفهيم تقرير لان السامع لا بد أن يقول نعم وقد ثبت أن المسك أطيب الطيب كما سلف قوله قبل ان يحرم قد تقدم الكلام على هذا مبسوطا بقوله ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت أي لأجل إحلاله من إحرامه قبل أن يطوف طواف اذ فاضة وذلك بعد أن رمى بجره لعقبة كما وقع في الرواية الأخرى

• (باب اذ فاض من متى للطواف يوم النحر) •

(عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقام يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر في متفق عليه وفي حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انصرف الى المخبر فصرم ركب فافاض الى البيت فصلى بمكة الظهر مختصرا من ماله) قوله أفاض أى طاف بالبيت وفيه دليل على انه يستحب فعل طواف الافاضة يوم النحر أول النهار قال النووي وقد أجمع العلماء أن هذا الطواف وهو طواف الافاضة ركن من أركان الحج لا يصح الحج الا به وانفقوا على انه يستحب فعله يوم النحر بعد الرمي والنحر والحلق فان أخرجه عنه رفعه في أيام التشريق أجزأ أولادهم عليه بالاجماع فان أخرجه الى بعد أيام التشريق وأتى به بعدها أجزأه ولا شيء عليه عند الجمهور وقال أبو حنيفة ومالك اذا تطاول لزوم معه دم انتهى وكذا حكى الاجماع على فرضية طواف الزيارة وانه لا يجبره الدم وان وقته من يوم النحر الامام المهدي في البحر وطواف الافاضة وهو المأمور به في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت اعقب وهو الذي يقال له طواف الزيارة قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الا نحر فصل بمكة الظهر ظاهر هذا التناهي وقد جمع النووي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أفاض قبل الزوال وطاف وصلى الظهر بمكة في أول النهار ثم رجع الى متى وصلى بها

قال معنى انه أطيب عند الله من ريح المسك عندكم أى يقرب اليه أكثر من تقرب المسك اليكم وإلى ذلك أشار ابن عبد البر وقيل المراد ان ذلك في حق الملائكة وانهم يستطيبون ريح الخلوف أكثر مما تستطيبون ريح المسك وقال ابن بطال أى أذكى عند الله اذ هو سبحانه لا يوصف بالانسان قال ابن المنير لكنه يوصف بأنه عالم بهذا النوع من الادراك وكذلك بقية المدركات المحسوسات يعلمها تعالى على ما هي عليه لانه خالقها ألا يعلم من خلق وهذا مذهب الأشعرى وقيل انه تعالى يجزيه في الآخرة حتى تكون نكهته أطيب من ريح المسك أو أن صاحب الخلوف يقال من الثواب ما هو أفضل من

الظهر

ريح المسك عندنا وقال الداودي وجماعة المعنى أن الخلوف أكثر وأبأن المسك المندوب المسه في الجمع ومجالس الذكر وريح الزووى هذا الأخير وسأصله حل معني الطيب على القبول والرضا به قال القدوري من الخنقية والداودي وابن عربي من المالكية وأبو عثمان الصابوني وأبو بكر السمعاني وغيرهم من الشافعية وقد نقل القاضي حسين في تعليقه أن لطائف يوم القيامة ريحاً ينفوح قال فراتحة الصيام بين العبادات كالمسك ويؤخذ من هذا الحديث أن الخلوف أعظم من دم الشهادة لأن دم الشهيد شبه ريحه بريح المسك والخلوف وصف بأنه أطيب ولا يلزم من ذلك أن يكون الصيام أفضل من الشهادة لما لا يخفى وأصل سبب ذلك النظر إلى أصل كل منهما فإن أصل الخلوف طاهر ٢٩٩ وأصل الدم بخلافه فكان ما أصله

طاهر أطيب ريحاً وقال القسطلاني أثره وم أطيب من أثر الجهاد لأن الصوم أحد أركان الإسلام المشار إليه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم بخي الإسلام على خمس وبأن الجهاد فرض كفاية والصوم فرض عين والعين أفضل من الكفاية كما نص عليه الشافعي وروى أحمد أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال دينار تنفقه في سبيل الله أفضلهما الذي تنفقه على أهلك وجه الدليل أن النفقة على الأهل التي هي فرض عين أفضل من النفقة في سبيل الله وهو الجهاد الذي هو فرض كفاية وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم للرجل الذي سأل عن أفضل الأعمال عليك بالصوم فإنه لا مثله ليزاد أحمد عن مالك يقول الله تعالى (يتبرك) الصائم طعامه وشرابه وشهوته من أجلي أي شهوة الجماع لعطفها على الطعام والشراب ويحتمل أن يكون من الخاص به العام لكن وقع

الظاهر مرة أخرى أما ما جاء به كما صلى بهم في بطن فحل مرتين مرة بطائفة ومرة بأخرى فروى ابن عمر صلى الله عليه وآله وسلم وجابر صلاته بمكة وهم أصاقدان وذكر ابن المذنب نحوه ويمكن الجمع بأن يقال أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرجع إلى مكة فوجد أصحابه يصلون انظر فدخل معهم منتفلاً لا مره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لمن وجد جماعة يصلون وقد صلى

• (باب ما جاء في تقديم النحر والحلق والرمي والافاضة بعضها على بعض) •

عن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأباه رجل يوم النحر وهو واقف عند الجرة فقال يا رسول الله حلفت قبل أن أرى قال أرم ولا حرج وأناه آخر فقال اني ذبحت قبل أن أرى قال أرم ولا حرج وأناه آخر فقال اني أفضت لي البيت قبل أن أرى فقال أرم ولا حرج • وفي رواية عنه أنه شهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحط ب يوم النحر فقام إليه رجل فقال كنت أحسب أن كذا قبل كذا ثم قام آخر فقال كنت أحسب أن كذا قبل كذا حلفت قبل أن أنحر فخرت قبل أن أرى وأشباه ذلك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفعل ولا حرج لأن كل من فعل شيئاً من هذه الأمور ففعلها على ما ينبغي المزمع أو يجهل من تقديم بعض الأمور قبل بعض وأشباهها إلا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واليه وسلم أفعل ولا حرج • وعن علي عليه السلام قال جابر قال يا رسول الله حلفت قبل أن أنحر قال أنحر ولا حرج ثم أناه آخر فقال يا رسول الله اني أفضت قبل أن أحلق قال أحلق أو قصر ولا حرج روى أحمد وفيه نظر قال أي أفضت قبل أن أحلق قال أحلق أو قصر ولا حرج قال وجاء آخر فقال يا رسول الله اني ذبحت قبل أن أرى قال أرم ولا حرج روى الترمذي وصححه • وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال صلى الله عليه وآله وسلم قل لفي الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال لا حرج متفق عليه • وفي رواية سأله رجل فقال حلفت قبل أن أذبح قال أذبح ولا حرج وقال رميت بعد ما أمسيت فقال أفعل ولا حرج روى البزارى وأبو داود وابن ماجه والنفاسي • وفي رواية قال قال رجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم زرت قبل أن أرى قال لا حرج قال حلفت قبل أن أذبح قال

عند ابن خزيمة ويدع زوجته من أجلي فهو مريح في الأول وأصرح منه ما وقع عنه من الحفاظ وهو من الطعام والشراب والجماع وقد روى أحمد هذا الحديث فقال بعد قوله أطيب عنده الله من ريح المسك يقول الله عز وجل لي أنما يذره شهوته إلى آخره وكذلك رواه سعيد بن منصور وعن معوية بن عبد الرحمن عن أبي الزناد فقال في أول الحديث يقول الله عز وجل لي كل عمل ابن آدم هوله إلا الصيام فهو لي وأنا أجزي به وأنما يذره ابن آدم شهوته وطعامه من أجلي الحديث وقد يفهم من الانبان بمسبغة الحصر في قوله أنما يذره إلى آخره التنبيه على الجهة التي يستحق بها الصائم ذلك وهو الإخلاص الخاص به حتى لو كان

ترك المذكورات لغرض آخر كالنكاح لا يحصل للصائم الفضل المذكور لكن المدار في هذه الاشياء على الداعي القوي الذي يدور معه الفاعل وجود او عدمه ولا شك ان من لم يعرض في خاطره مشقة شيء من الاشياء طول نهاره الى ان افطر ليس هو في الفضل كمن عرض له ذلك فجاهد نفسه في تركه (الصيام) من بين سائر الاعمال ليس للصائم فيه حظ اولم يبد به احد غيره اراهو سريني وبين عبدى بفعله خالص الوجهي (و انا اجزي) بفتح الهمزة (به) صاحبه وفيه دلالة على ان ثواب الصوم افضل من سائر الاعمال لانه تعالى استأعطاه ٣٠٠ الجزاء اليه واخبر انه يتولى ذلك بنفسه وقد علم ان الكريم اذا تولى

الاعطاء بنفسه كان في ذلك اشارة الى تعظيم ذلك العطاء وتفضيحه فتيه مضاعفة الجزاء من غير عدد ولا حساب وهذا كما روى أن من أدام من قراءة آية الكرسي عقب كل صلاة فانه لا يتولى قبض روحه الا الله تعالى قال في الفتح واختلف العلماء في المراد بهذا مع ان الاعمال كلها له وهو الذي يجزي بها على أقوال أحد هان الصوم لا يقع فيه الرياء كما يقع في غيره ~~هـ~~ المازري ونقله عباس عن أبي عبيد ولفظ أبي عبيد في غيره قد علم ان أعمال الجركاه الله وهو الذي يجزي بها فنرى والله أعلم انه انما خص الصيام لانه ليس يظهر من ابن آدم بنفسه وانما هو شيء في القلب ويؤيد هذا التأويل قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس في الصوم رياء حدث فيه شبابة عن عتيق عن الزهري فذكره بعض من سلا قال وذلك لان الاعمال لا تكون الا بالحرركات الا الصوم قائما هو بالنية التي يحثي على الناس هذا وجه الحديث عندي انتهى وروى الحديث

لا سرج قال ذهبت قبل ان أرى قال لا سرج رواه البخاري) قوله في يوم النحر في رواية للبخاري ان ذلك كان في حجة الوداع وفي أخرى لم يخطب يوم النحر كما في الباب وفي أخرى له أيضا على راحته قال القاني عياض جمع بعضهم بين هذه الروايات بأنه وقف واحد على ان معنى خطب انه علم الناس لانهم اخطبة من خطب الحج المشروعة قال ويحتمل أن يكون ذلك في موطنين أحدهما على راحته عند الجرة ولم يقل في هذا خطب والثاني يوم النحر بعد صلاة الظهر وذلك وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج يعلم الامام فيها الناس ما في عليهم من مناسكهم وصوب النووي هذا الاحتمال الثاني فان قيل لا منافاة بين هذا الذي صوبه وبين ما قبله فانه ليس في شيء من طرق الاحاديث بيان الوقت الذي خطب فيه الناس فيجيب بأن في رواية حديث ابن عباس التي ذكرها المصنف وميت بعد ما أميت وهي تدل على أن هذه القصة كانت بعد الزوال لان المصنف يطلق على ما بعد الزوال وكان السائل علم ان السنة للحاج ان يرى الجرة أول ما يقدم نهي لما أخرها الى بعد الزوال سأل عن ذلك والحاصل انه قد اجتمع من الروايات ان ذلك كان في حجة الوداع يوم النحر بعد الزوال عند الجرة والرجل المذكور في هذه الاحاديث قال الحافظ في الفتح لم تنف بعد البعث الشديد على اسم أحد من سأل في هذه القصة قوله حلت قبل ان أرى في هذه الرواية قدم السؤال عن الحلق قبل الرمي وفي الرواية الثانية قدم السؤال عن الحلق قبل النحر وكذلك في حديث علي عليه السلام وفي الرواية الاخرى منه قدم الاقضية قبل الحلق وفي الرواية الثالثة منه قدم الذبح قبل الرمي وفي رواية ابن عباس قدم الحلق قبل الذبح وفي الرواية الاخرى منه قدم الزيارة قبل الرمي والاحاديث المذكورة في الباب تدل على جواز تقديم بعض الأمور المذكورة فيها على بعض وهي الرمي والحلق والتمتع والنحر وطواف الاقضية وهو اجماع كما قال ابن قدامة في المغني قال في الفتح الا انه لم يثبت في وجوب الدم في بعض المواضع قال الترمذي روى عن ابن عباس ولم يثبت عنه ان من قدم شيئا على شيء فعليه دم وبه قال سعيد بن جبير وقتادة والحسن والنخعي وأصحاب الرأي وتعبه الحافظ بأن نسبة ذلك الى النخعي وأصحاب الرأي فيها نظر وقال انهم لا يقولون بذلك الا في بعض المواضع وانما أوجبوا الدم لان العلماء قد اجمعوا على انها مترتبة أو اها رمي بجرة العقبة ثم نحر الهدى

المذكور البيهقي في الشعب من طرق ابن عتيق وأبو ردة من وجه آخر عن الزهري موصولا عن أبي سلمة عن أبي هريرة أو واسناده ضعيف وانظره الصيام لا رياء فيه قال الله عز وجل هل يأتى به وهذا الوصف كان قاطع النزاع وقال الطبري لما كانت الاعمال يدخلها الرياء والصوم لا يطلع عليه بمجرد فعله الا الله فأضافه الى نفسه ولهذا قال في الحديث يبيع شهوته من أجل وقال ابن الجوزي جميع العبادات تطهر بفعلها وقل أن يسلم ما يظهر من شوب بخلاف الصوم رارتضى هذا الجواب المأثور وأقره الترمذي والثاني ان المراد بقوله وانا اجزي به اني أقتر بدعهم مقدار ثوابه وتضيعة حسنة واما غيره من

العبادات فة يطالع عليه بعض الناس قال القرطبي أي أجازى عليه جزاء كثير من غير تعيين لمقداره وبنه له رواية أبي صالح عنده سوية الصوم فانه لا يدري أحدا فيه الثالث ان معناه انه أحب العبادات الى والمتقدم عندي وللناس في من حديث أبي امامة مرفوعا عليك بالصوم فانه لا مذهب له الرابع ان هذه الاضافة اضافة تشريف وتعظيم قال ابن المنير التخصيص في موضع التزهيم في مثل هذا السياق لا ينهم منه الا التشريف والتعظيم الخامس قال القرطبي معناه ان أعمال العباد مناسبة لاحوالهم الا الصائم فانه مناسب بصنة من صفات الحق يعني أن الاستغناء عن الطعام

٣٠١

وغيره من الشهوات من صفات
 لرب جل جلاله فلما تقرب الصائم
 اليه بما يوافي صفاته اضافه
 اليه السادس ان جميع
 العبادات توفى منها مظالم العباد
 الا الصيام وبؤيده رواية أحمد
 عن أبي هريرة مرفوعة عا كل العمل
 كثرة الصوم لي وأنا أجزي
 به ونحوه عند أبي داود الطيالسي
 وأقرب الاجوبة التي ذكرتها
 الى الصواب القول والثاني وقال
 الحافظ الشوكاني في فتاويه قد
 اختلف في تفسير معنى هذا
 اللفظ الوارد في الحديث اخلاقا
 طويلا حتى بلغت الاقوال الى
 خمسة وخمسين قولاً اقواها ستة
 أحدها ان الحسنه بعشر أمثالها
 الى سبع مائة ضعف الا الصوم
 فانه أكثر ويؤيده هذا سياق
 الحديث فان لفظه في الامهات
 هكذا عن أبي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة
 بعشرة أمثالها الى سبع مائة
 ضعف قال الله تعالى الا الصوم
 فانه لي وأنا أجزي به يدغم هوته

أو ذبحه ثم الحاق أو التخصيص بطواف الاضافة وليخالف في ذلك أحد الا أن ابن جهم
 المالكي استثنى القارن فقال لا يحاق حتى يطوف ورد عليه ما نروي بالاجماع فالمراد
 بإيجابهم الدم على من قدم شيئا على شيء يعنون من الاشياء المذكورة في هذا الترتيب
 الجمع عليه بأن فعل ما يخالفه وقد روي بإيجاب الدم عن الهادي والقاسم وذهب
 جمهور العلماء من النخهاء وأصحاب الحديث الى الجواز وعدم وجوب الدم قالوا لان
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا حرج بقتضي رفع الائم والندبة ما لان المراد بنفي
 الحرج نفي الضيق وإيجاب أحداهما فيه ضيق وأيضا لو كان الدم واجبا لكان عليه صلى الله
 عليه وآله وسلم لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وبه إذا يتدفع ما قاله
 الطحاوي من ان الرخصة مختصة بمن كاهل الأنا من كان عامدا فعليه نقدية
 قال الطبري لم يرد قط النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحرج الا في وقت الأجر أو الفعل اذ لو
 يجزى لأمره بالاعادة لان البهل والنسيان لا يضيغان غير ان الحكم الذي يلزمه في الحج
 كما ترك الرمي ونحوه فانه لا يأتى بتركه ناسيا أو جاهلا لكن يجب عليه الاعادة قال والحب
 من يحمله قوله ولا حرج على نفي الائم فقط ثم يخص ذلك ببعض الامور دون بعض فان
 كان الترتيب واجبا يجب بتركه دم فليكن في الجميع والافواجه تخصيص بعض دون
 بعض مع تعميم الشارع للجميع بنفي الحرج انتفى وذهب بعضهم الى تخصيص
 الرخصة بالناسي والجاهل دون العامد واستدل على ذلك بقوله في حديث ابن عمر
 فانه سمعته يومئذ يقول عن امرئ بنى أو يجهل الخ وبقوله في رواية للشيخين من حديثه
 ان رجلا قال له صلى الله عليه وآله وسلم لم أشعر فصرحت قبل أن أرى فقال ارم ولا حرج
 وذهب أحمد الى اختصاص المذكور كما حكى ذلك عنه الاثرم وقد قوى ذلك ابن دقيق
 العيد فقال ما قاله أحمد قوى من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع الرسول صلى الله
 عليه وآله وسلم في الحج بقوله خذوا مني مناسككم وهذه الاحاديث المرخصة في تقديم
 ما وقع عنه تأخير قد قرئت بقول السائل لم أشعر فيخص هذا الحكم بهذه الحالة وتبقى
 صورة العمدة على أصل وجوب اتباع في الحج وأيضا الحكم اذا رتب على وصف يمكن
 أن يكون معتبرا لم يجز اطراحه ولا شك ان عدم الشعور ومناسب لعدم المواخذة وقد
 علوقه الحكم فلا يجوز اطراحه بالحق اعمد باليساويه وأما افسك بقول اراوى

وطعامه من أجلى الثاني انه يوم القيامة يأخذ خصماؤه جميع أعماله الا الصوم فلا سبيل لهم عليه قال بهذا ابن عيينة وهو
 محتاج الى دليل الثالث ان الصوم لم يعبد به غير الله وما عدا من العبادات قد تقرب به الى غيره ويعترض عليه بمنزلة ما ذكره
 السائل من أن أهل الملل الاخرى يصومون لاستخدام الافلاك والارتياض وإيجاب عنه بان ذلك ليس على طريقة
 العبادة بل هو قصد تخفيف الاخلاط وتقليلها كما يفعله أهل الرياضات وينعمون ان له اثر في ادراك الحقائق ولم يكن في
 قصدهم التقرب بذلك الى الكواكب ونحوها الرابع ان الصوم صبر فيدخل تحت قوله تعالى انما يؤتى الصابرون أجرهم بغير

حساب ويجاب عن هذا بأنه على تسليم ذلك بشاركه كل ما يصدق عليه أنه مير الخامس ان هذه العبادة لا يمكن اطلاق الغير عليها
انما هي عبادة يؤمن عليها العبد بخلاف غيرها السادس ان هذه العبادة لا تحصل بالمباهلة ككونها غير ظاهرة الاثر
واعترض على هذين بما ذكره السائل من ان الايمان أخفى من الصوم ويجاب عنه بان الايمان فعل من أفعال القلوب لا من
أفعال الجوارح وانقصود ههنا أعمال الجوارح كما يدل عليه قوله في أول الحديث كل عمل ابن آدم وليكن هذا الاعتراض
انما يتم بعدد لم يسم الله له لا يصدق على ٣٠٢ أفعال القلوب انما أعمال وفيه نزاع وعندى جواب لها جدم من

قد عرض له وهو ان قوله تعالى الصوم لي لا يدل على ان ماء داه من العبادات ليس له الا بهجوم الملقب ومفهوم اللقب غير معمول به كما تقرر عند أئمة الأصول ولم يخالف في ذلك الا الدقاق والسؤال انما يريد على فرض انه يدل على ان سائر العبادات ليست له وليس الامر كذلك فوزانه وزان قول من قال وله من أنواع المال أنواع كثيرة من غنم وقر وخيل وبغل وغير ذلك الغنم إلى أو البقرة إلى أيها كيف نفقت فان ذلك لا يدل على ان ماء داه الغنم أو البقر لغیره الا بهجوم لقبه الساقط وحديث لا يحتاج الى طلب النكتة في تخصيص الصوم بكونه لله بل المراد انه لما كان الصوم لله تعالى كان له ان يجزى فاعله بأي جزاء شاء وليس أمر ذلك لنا كما اثر الامور المتعلقة انتم (و) سائر الاعمال (الحسنة بعشر أمثالها) زاد في الموطأ إلى سبع مائة ضعف واتفقوا على ان المراد بالصائم من لم يصامه من المعاصي

فما مثل عن نفي الخ لا شعاره بأن ان قريب مطلقا غير مراعى لجوابه ان هذا الاخبار من ارأى يتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة الى حال السائل والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه فلا يقيح في حال العمدة كذا في القبح ولا يخفى ان السؤال له صلى الله عليه وآله وسلم وقع من جماعة كما في حديث أسامة بن شريك عند الطحاوي وغيره قال اذ عراب يسألونه واقط حديثه عند أبي داود قال خرجت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاجا فكان الناس يأتونه فن قائل يا رسول الله سميت قبل ان أطوف أو قدمت شيئا أو أخرت شيئا فكان يوقل لا حرج ولا حرج ويدل على تعدد السائل قول ابن عمر وفي حديثه المذكور في الباب وأما آخره فقال اني أفقت الخ وقول على عليه السلام في حديثه المذكور وأما آخر كذلك قوله وجاء آخره تعليق سؤال بعضهم بعدم الشعور لا يتلزم سؤال غيره به حتى يتأراه يختص الحكم بحالة عدم الشعور ولا يجوز اطراحها بالحق اعمد به اوله هذا يعلم ان التعويل في التخصيص على وصف عدم الشعور المذكور في سؤال بعض السائلين غير مفيد لطلب ما يطلبونم اخبار ابن عمر وعن أعم الامم وهو قوله فما مثل يومئذ عن نفي مخصص باخباره مرة أخرى عن أخيه منه مطاوعا وهو قوله فما سمعته يومئذ يسأل عن أمر مما ينبغي المرأه ويجعل ولكن عند من جوزا التخصيص بمثل هذا المفهوم قوله رميت بعدما سميت فيه دليل على ان من رمى بعد دخول وقت المساء وهو الزوال صح رميه ولا حرج عليه في ذلك

• (باب احتساب الخطيئة يوم النحر) •

(عن ابي هريرة بن يزيد قال رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحط على ناقته اعضاء يوم الاصحى يعني رواء أحمد وأبو داود وعن أبي امامة قال سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعني يوم النحر رواء أبو داود وعن عبد الرحمن بن معاذ التيمي قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن على قفحت أسمعنا حتى كأن سمع مائة قول ونحن في منازلنا فطفق يعلمهم مناسكهم حتى بلغ الجار فوضع اصبعه اليمين ثم قال بحصى الحصى ثم أمر المهاجرين فزولوا ثم قدم المسجد وأمر الانصار فزولوا ثم أمر المسجد ثم نزل الناس به ذلك رواء أبو داود والذائي بعينه وعن أبي بكره قال خطبنا

النبي

وحديث الغيبة تفطر الصائم على ما في الاحكام لا فزالي قال العراقي ضعيف بل قال

أبو داود كذب ثم بانهم وينع نوابه اجاعا ذكره السبكي في شرحه وفيه نظر لمثقة الاحتراز لكن ان كثرة توجهت المقالة لانها وتظلم ونحوه الحساكم ونحوه وأدنى درجات الصوم الاتصاف على الصكف عن المفطرات وأوسطها ان يضم اليه كف الجوارح عن الجرائم وأهلها ان يضم اليها كف القلب عن الوسواس وقال بعضهم معناه الصوم لئلا أي أنا الذي لا يفتي في ان أطم وأشرب واذا كان بهذه المثابة وكان دخولك فيه كوني شرعته لك فأبأ بجزى به كأنه يقول انما جزاؤه

لأن صفة التزينة عن الطعام والشراب تطلب في وقت تلبس بها وليست لئلا تكون انصفت به في حال صومك فهي تدخل على فان الصبر حبس النفس بامرئ عما عطية حقيقتهما من الطعام والشراب فلهذا قال لاصنام فرحتان فرحة عند فطره وتلك الفرحة لروح الحيوان لا غير وفرحة عند لقائه وتلك الفرحة لنفسه الناطقة الطبيعية الربانية فأورثه الصوم لقاء الله وهو المشاهدة كره القسطلاني وهذا الحديث أخرجه أبو داود وكذا النسائي والترمذي (عن سهل بن سعد الساعدي) رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان في الجنة بابا يقال له

٣٠٣

الريان) تقيض العطشان وهو مما وقعت المناسبة فيه بين لفظ ومعناه فانه مشتق من الري وهو مناسب لحال الصائم لانهم يعطشون من أنفسهم في الدنيا يدخلون من باب الريان ليامنوا من العطش وقال ابن المنير انما قال في الجنة ولم يشل الجنة ليسع أن في الباب المذكور من النعم والراحة ما في الجنة فيكون أبلغ في التشويق اليه وزاد النسائي وابن خزيمة من دخل شرب ومن شرب لا يظلم أبدا وقد جاء الحديث من وجه آخر بلفظ ان الجنة ثمانية أبواب منها باب يسمى الريان لا يدخله الا الصائمون أخرجه هكذا الجوزقي من طريق أبي غسان عن أبي حازم وهو للبخاري من هذا الوجه في بدء الخلق لكن قال في الجنة ثمانية أبواب (يدخل منه الصائمون يوم القيامة) الى الجنة (لا يدخل) منه أحد غيرهم يقال أين الصائمون فيقومون لا يدخل منه أحد غيرهم فاذا دخلوا

النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر فقال أتدرون أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيغير اسمه قال أليس يوم النحر قلنا بلى قال انه ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيغير اسمه بغير اسمه قال أليس أي بلد هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيغير اسمه بغير اسمه قال أليس أي بلدكم هذا الى يوم تلقون ربكم ألا هل بلغت قالوا نعم قال اللهم اشهد فبلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع فلا ترجعوا بعدي كفرا يضرب بعضكم رقاب بعض رواه أحمد والبخاري) الاحاديث المذكورة في هذا الباب قد قدمها انصنف رحمه الله تعالى في كتاب عيدين بالفاظها المذكورة ههنا من دون زيادة ولا نقصان ولم يجهل عادة بمثل هذا وقد شرحتها ههنا لئلا يكون ما في الباب من الاحاديث التي لم يذكرها وسنذكرها هنا فوالله لم تعرض لذكرها ههنا لئلا تتعلق بالفاظ هذه الاحاديث فقلوه الله سبحانه هو مقطوعة الاذن قال الاصمعي كل قطع في الاذن جدد فان جاوز الربع فهي عضباء وقال أبو عبيد الله التي قطع نصف أذنهما فوق وقال الخليل هي مشقوقه الاذن قال الحربي الحديث يدل على ان عضباء اسم لها وان كانت عضباء الاذن فقد جعل اسمها هذا قوله يوم الاضحى عني وهذه هي الخطبة الثالثة بعد صلاة الطهر فعلها يعلم الناس بها المبيت والرمي في أيام التشريق وغير ذلك مما بين أيديهم قوله فنفت بفتح الفاء الثانية وكسر الفوقية بعدها أي انسج مع أسماء وقوى من قولهم قارورة فتح يضم القاء والفاء أي واسعة الرأس قال الهكسائي ليس لها اسم ولا غلاف وهكذا صارت أسماءهم لما سمعوا صوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا من بركات صوته اذا سمعه المؤمن قوى سمعه واتسع مسلكه حتى صار يسمع الصوت من الاماكن البعيدة ويسمع الاصوات الخفية قوله ونحن في منازلنا فيه دليل على انه لم يذهبوا السماع الخطبة بل وقفوا في رحالهم وهم يسمعون ما واهل هذا كان فيمن له عذر منه عن الحضور لاستماعها وهو الملاقاة بحال الصحابة رضي الله عنهم قوله فطلق يعلمهم هذا انتقال من التكلم الى الغيبة وهو أسلوب من أساليب البلاغة مستحسن قوله

منه (أغلق) الباب (فلم يدخل منه أحد) كرهني دخول غيرهم منه تأكدوا هذا الحديث أخرجه مسلم في الحج (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أنفق زوجين اثنين من أي شيء كان صنفين أو متشابهين وقد جامعتهما فوجعا بغيرين شاتين جارين درهمين زاداهم عييل القاضى عن أبي مصعب عن مالك من ماله (في سبيل الله) عام في أنواع الخير أو خاص بالجهاد (نودي من أبواب الجنة يا عبدا لله هذا خير) من الخيرات وليس المراد به أفعال النفس في التنوير والتعظيم (فن كان من أهل الصلاة) المؤدين للتراث المكثرين من النوافل وكذا

ما يأتي في ما قيل (دعي من باب الصلاة ومن كان من أهل الجهاد دعي من باب الجهاد ومن كان من أهل الصيام) أي الذي غلب عليه الصيام والافضل المؤمن أهل لكل (دعي من باب الريان) وعند أحد لكل أهل عمل باب يدعون منه بذلك العمل فزهل الصيام باب يدعون منه يقال له الريان (ومن كان من أهل الصدقة) المكثرون منها (دعي من باب الصدقة) وأيس هذا تكرار لما في صدر الحديث حيث قال من أنفق زوجين لأن الاتفاق ولو بالقليل خير من الخيرات العظيمة وذلك حاصل من كل أبواب الجنة وهذا استدعاء ٣٠٤ خاص وفي نوادر الاصول من أبواب الجنة باب محمد صلى الله عليه

وآله وسلم وهو باب الرحمة وهو باب التسوية وسائر الابواب مقسومة على أعمال السبر باب الزكاة باب الحج باب العمرة وعند عياض باب الكاظمين الغيظ باب الراضين بالباب الايمن الذي يدخل منه من الاحساب عليه وعند لا يجرى عن أبي هريرة مرفوعا ان في الجنة باب يقال له الضحى فاذا كان يوم القيامة ينادى مناد أين الذين كانوا يصلون صلاة الضحى هذا بابكم فاخلوا منه وفي الفردوس عن ابن عباس يرفعه للجنة باب يقال له الفرح لا يدخل منه الا مفرح الصبيان وعند الترمذي باب لا ذكر وعند ابن بطال باب الاصابرين والحاصل أن كل من أكثر نوعا من العبادة خص باب يناسبها ينادى منه جبراء وفاو قتل من يجمع له العمل بجميع أنواع التطوعات ثم ان من يجمع له ذلك انما يدعي من جميع الابواب على سبيل التمسك والادخال

حتى بلغ الجمار يعني المكان الذي ترى فيه الجمار والجمار هي الحصى الصغير التي يرى بها الجمرات قوله فوضع اصبعيه السبابتين زاد في نسخة لابي داود في أذنيه وانما فعل ذلك ليكون أجمع لصوته في السماع خطبته ولهذا كان بلال يضع اصبعيه في صمخه أذنيه في الاذان وعلى هذا في الكلام تقديم وتأخير وتقديره فوضع اصبعيه السبابتين في أذنيه حتى بلغ الجمار قوله ثم قال يحق أن يكون المراد بالقول القول النفسي كما قال تعالى ويقولون في أنفسهم ويكون المراد به هنا النية للرمي قال أبو حيان وثرا كيب القول الست تدل على معنى الجنة والسرعة فلهذا عبر هنا بالقول قول بصمى الخذف قد قدمنا في كتاب العيدين انه ناظمه والذال المجتمعين قال الازهرى حصى الخذف صغار مثل النوى يرى بها ابن اصبعين قال الشافعي حصى الخذف أصغر من الاغلة طولا وعرضا ومنهم من قال بقدر الباقلا وقال الاوى بقدر النواة وكل هذه المقادير متقاربة لان الخذف بالمجتمعين لا يكون الابواب غير قليلة في مقدم المسجد أي مسجد الخيف الذي يعنى واهل المراد بالمقدم الجهة قولهم نزل الناس برفع الناس على انه فاعل وفي نسخة من سنن أبي داود ثم نزل الناس بتشديد الزاى ونصب الناس وقد قدمنا شرح حديث أبي بكر في كتاب العيدين مستكملا

• (باب اكنهه انقارن انكبه بطواف واحد وسعي واحد) •

(عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرن بين حجه وعمرته أجزأه اهما طواف واحد وراه أحد وابن ماجه وفي القطن أحرم بالحج والعمرة أجزأ طواف واحد وسعي واحد منهما حتى يحل منهما جميعا رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب وفيه دليل على وجوب السعي وقوف التحلل عليه • وعن عروة عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع فاهلانا بعمرة ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان معه هدى فليحل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا فقد تمت وأنا حائض ولم أطق بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك اليه فقال اتعصى رأسك وامتثلي وأهلي بالحج ودعي العمرة قالت فتمعت فلما قضينا الحج أرسلني مع عبد الرحمن بن أبي بكر الى التنعيم فاعمرت فقال هذه مكان عمرتك قالت فطاف الذين

كانوا

ودخلوه انما يكون من باب واحد وهو باب العمل الذي يكون أغاب عليه

(فقال أبو بكر رضي الله عنه بأبي أنت) أي مقدي بأبي (وأمرني رسول الله ما على من دعي من تلك الابواب من ضرورة) أي ليس على استدعو من كل الابواب ضرر بل له تكرمه واعزاز وقال ابن المنير وغيره يريد من أحد تلك الابواب خاصة دون غيره من الابواب فيكون أطلق الجميع وأراد الواحد وقال ابن بطال يريد أن من لم يكن الا من أهل خصه واحدة من هذه الخصال ودعي من باب الاضر وعليه لان الغاية المطلوبة دخول الجنة وقال في شرح المشكاة

لما خص كل باب بمن أكثر فوعا من العبادة وسبع الصديق رضي الله عنه رغب في أن يدهي من كل باب وقال ليس علي من دهي من تلك الأبواب ضرر بل شرف وإكرام ثم سأله فقال (فهل يدهي أحد من تلك الأبواب) ويختص بهذه الكرامة (كأما قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) يدهي منها كلها على سبيل التمييز في الدخول من أيها شاء لاستحالة الدخول من الكل معا (وأرجو أن تكون منهم) الرجا منه صلى الله عليه وآله وسلم واجب فقيه إن الصديق رضي الله عنه من أهل هذه الأعمال كلها وهذا الحديث أخرجه أيضا في فضائل أبي بكر ومسلم في الزكاة والترمذي في المناقب ٣٠٥ والنسائي فيه وفي الزكاة والصوم والجهاد

(وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) إذا جاء رمضان (بدون شهر واحد) احتج البخاري بطواف ذلك لكن رواه الترمذي بذكر الشهر وزيادة الثقة مقبولة فتكون رواية البخاري مختصرة منه فلا تبقى له حجة فيه على إطلاقه بدون شهر (قصت أبواب الجنة) حقيقة لمن مات فيه أو عمل عملا لا يفسد عليه أو هو علامة للملائكة لدخول الشهر وتعظيم حرمة ولنع الشياطين من أذى المؤمنين قال ابن العربي وهو يدل على أنها كانت مغفلة ويدل عليه أيضا حديث فاتي باب الجنة فنقعقع فيقول انما من من فأقول محمد فيقول بك أمرت أن لا أفخ لا حد قبلك قال وزعم بعضهم انها مغفلة دائما من قوله تعالى حتى إذا جاءوها وقصت أبوابها وهذا اعتماد على كتاب الله ونظام اذ هو جواب للجزاء انتهى ونعقبه ابو عبد الله الابر بانه انما يكون جوابا اذا كانت الواو زائدة فكذا أخرجه

كانوا أهل البصرة مرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى فجمعهم وأما الذين جمعوا للحج والعمرة فأنما طافوا طوافا واحدا متفق عليه وعن طاوس عن عائشة انها أهدت بالعمرة فقدمت ولم تطف بالميت حين حاصت فتسكت المنايا كلها وقد أدلت بالحج فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر يسعدك طوافك للحج وعمرتك فبعث بها مع عبد الرحمن إلى التعميم فاعمرت بعد الحج رواه أحمد ومسلم وعن مجاهد عن عائشة انها حاصت بسرف فتطهرت بهرفة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجزي عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجت وعمرت رواه مسلم وفيه تدبير على وجوب السعي حديث ابن عمر أخرجه أيضا سعيد بن منصور وهو عاقلان من جمع بين الحج والعمرة كفاء لهم طواف واحد وسعي واحد وأعله الطحاوي بأن الدراويذ أخطأ به وإن الواجب أن يكون موقوفين عند في محطته بماروا بأبواب والبيت وموسى بن عقبة وغير واحد عن نافع نحو ساق ما في الباب من أن ذلك وقع لابن عمر وأنه قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لأنه روى هذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفخ وهو تعليل مردود فالدر اوردى صدوق وأيس ما رواه بخال لما رواه غيره لا مانع من أن يكون الحديث عن نافع على الوجهين وفي الباب عن جابر عند مسلم وأبي داود بلنقط لم يطف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا وأخرج عبد الرزاق عن طاوس بإسناد صحيح انه حلف ما طاف أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحجته وعرته الا طوافا واحدا وأخرج البخاري عن ابن عمر انه طاف بحجته وعرته طوافا واحدا بعد ان قال انه سيعمل كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يخرج عنه من وجه آخر انه رأى ان قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الاول يعني الذي طاف يوم النحر لا لافضة وقال كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبهذه الالة تنسك من قال انه يكفي التبارك بحجته وعرته طواف واحد وسعي واحد وهو مالك والشافعي وامحق وداود وهو محكي عن ابن عمر وجابر وعائشة كذا قال المنوري وقال زيبين علي وأبو حنيفة وأصحابه والهادي والناصر قال المنوري وهو محكي عن علي بن أبي طالب عليه السلام وابن مسعود

٢٩ نيل ح الكوفيون وقال المبرد الجواب محذوف تقديره سعدوا والواو للعالم ولم يشك ان الحال لا تقتضي انما متوحة دائما ولا يستقيم مع الحديث المذكور الا ان يقال فتخرج له أو لا ثم يأتون فيجسدونها مفتوحة انتهى أو يحذفان العمل يردى الى ذلك أو الكثرة لنواب والمغفرة والرحمة بدليل رواية مسلم قصت أبواب الرحمة الآن يقال الرحمة من أسماء الجنة وهذا الحديث أخرجه هنا مختصرا وقد أخرجه مسلم والنسائي من هذا الوجه بتمامه ورواه مديون الشيخ البخاري فيلحق وأخرجه البخاري في الصوم وفي صفة أبيليس ومسلم في الصوم وكذا النسائي (وفي رواية عنه) أي عن أبي

هريرة رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم اذا دخل رمضان فتحت أبواب السماء) قيل هذا من تصرف الرواة والاصل أبواب الجنة وكذا وقع في باب حفة ابليس وجنوده من بدء الخلق بلفظ أبواب الجنة في غير رواية أبي رله أبواب السماء وقال ابن بطال المراد من السماء الجنة بقوله (وعلفت أبواب جهنم) يحتمل أن يكون القمع على ظاهره وحقيقته وقال التوربشتي هو كناية عن تنزيل الرحمة وإزالة الغلق عن مصاعد أعمال العباد تارة ببذل التوفيق وأخرى بحسن القبول وعلقت أبواب جهنم عبارة عن تنزه أنفس الصوام عن رجس الفواحش والتخلص من البواصت على

٣٠٦

المعاصي بقمع الشهوات فان قيل ما منعكم أن تتعبدوا لله على ظاهر المعنى قلنا لانه ذكر على سبيل المن على الصوام وإتمام النعمة عليهم فيما أمر وأبه وندبوا اليه حتى صار الجنة في هذا الشهر كأن أبوابها فتحت ونعيمها هي والنيران كأن أبوابها علق وتعلقها عطلت وإذا ذهبنا الى الظاهر لم تنفع النعمة موقعها وتخلو عن الفائدة لان الانسان مادام في هذه الدار فانه غير مبرر لدخول احدى الدارين ورجح اقرطبي حله على ظاهره اذ لا ضرورة تدعو الى صرف اللغظ عن ظاهره وقرره ابن المنير قال الطيبي فائدة فتح أبواب السماء توقيف الملازمة على استعصام فعل الصائمين وانه من الله بمنزلة عظيمة ويؤيده حديث ان الجنة تترعرع لرمضان الحديث (وسلمت الشياطين) أي شدت بالاسل حقيقة والمراد مسترقو السمع منهم وان تسلم لهم يقع في أيام رمضان دون ليله لانهم كانوا منعوا زمن نزول

والشعبي والنخعي انه يلزم القارن طوافان وسبعين وأجابوا عن أحاديث الباب بأجوبة متعددة منها ما سلف عن الضاوي على حديث ابن عمر ومنها جوابه عن حديث عائشة بانها أرادت بقولها جمعوا بين الحج والعمرة جمع متعة لاجمع قران وهذا مما يوجب منه فان حديث عائشة مفسر بقوله من تمتع عن قرن ومائة له كل واحد منهم كما في حديث الباب المذكور فانها قالت فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة ثم قالت وأما الذين جمعوا الحج واستدلوا على ما ذهبوا اليه بما أخرجه عبد الرزاق والدارقطني وغيرهم ما عن علي بن عليه السلام انه جمع بين الحج والعمرة وطاف أهل طوافين وسعى لهم سبعين ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وطرقه ضعيفة وكذا روى نحوه من حديث ابن مسعود بأسناد ضعيف ومن حديث ابن عمر بأسناد فيه الحسن بن عمار وهو متروك قال ابن حزم لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة في ذلك شيء أصلا ودفعه في القمع بأنه قد روى الطحاوي وغيره مرفوعا عن علي وابن مسعود ذلك بأسانيد لا بأس بها انتهى فيمنه في أن يصار الى الجمع كما قال البيهقي ان ثبتت الرواية انه طاف طوافين فيحمل على طواف القعدوم وطواف ادفاسة وأما السعي مرتين فلم يثبت انتهى على انه يضعف ما روى عن علي بن عليه السلام ما في القمع من أنه قد روى آل بيته عنه مثل الجماعة قال جعفر بن محمد الصادق عن أبيه انه كان يحفظ عن علي بن القارن طوافا واحدا خلاف ما يقول أهل العراق ومما يضعف ما روى عنه من تكرار الطواف أن أمثله طرقه عنه رواية عبد الرحمن بن أذينة عنه وقد ذكر فيها انه يمنع من ابتداء الاهلال بالحج بأن يدخل عليه مرة وأن القارن بطواف طوافين ويسعى سبعين والذين احتجوا بحديثه لا يقولون بامتناع ادخال العمرة على الحج مان كان الطريق صحيحة عندهم لزمهم العمل بمادات عليه والافلاحة فيها ويضعف أيضا ما روى عن ابن عمر من تكرار الطواف انه قد ثبت عنه في الصحيحين وغيرهما من طرق كثيرة الا كتمان بطواف واحد وقد احتج أبو ثور على الاكتفاء بطواف واحد لقارن بحجة نظرية فقال قد أجرتا جميعا بالحج والعمرة معا سفرا واحدا وحراما واحدا وتلبية واحدة فكذلك يجزى عنهما طواف واحد وسعى واحد حكى هذا عنه ابن المنذر ومن جله ما يحتج به على انه يكفي لهم طواف واحد حديث دخلت العمرة في الحج

القرآن من استراق السمع فزيروا التسلسل مبالغة في الحفظ أو هو مجاز على العموم والمراد انهم

لا يصلون من افساد المسلمين الى ما يصلون اليه في غيره لاشتغالهم فيه بالصيام الذي فيه وقع الشيطان وان وقع شيء من ذلك فهو قليل بالنسبة الى غيره وهذا أمر محسوس وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم عن أبي هريرة بالنسبة اذا كان أول ليلة من شهر رمضان صعدت الشياطين ومردة الجن وفي لفظ عند النساء مردة الشياطين وفي رواية أبي صالح غلقت أبواب النار فلم يفتح منها باب وفتحت أبواب الجنة فلم يغلق منها باب ونادى مناد يا باغي الخير أقبل ويا باغي الشر أقصر والله عتقكم من النار

وذلك كل ليلة (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا رأيتموه فاقطروا) الضمير راجع إلى الهلال وإن لم يبق له ذكر دلالة السياق عليه (فإن غم عليكم) من غمت التي إذا غطيت أي غطى الهلال بغيم (فاقدروا له) أي قدره اهتمام العدد ثلاثين يوما من التقدير (يعني هلال رمضان) والحديث ورد بالفاظ مختلفة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يدع قول الزور) أي من لم يترك الكذب والميل عن الحق (والعمل به) وزاد في الأدب عن أبي ذئب والجهل وفي رواية ٣٠٧ بر وهب والجهل في الصوم ولا يبرأ منه

من لم يدع قول الزور والجهل والعمل به والضمير في به يعود على الجهل لكونه أقرب مذكورا وعلى الزور فقط وإن بعد لاتفاق الروايات عليه أو عليها وأفراد الضمير لاشتراكهما في تقييد الصوم قاله العراقي وفي الأولى يعود على الزور فقط والمعنى متناوب وفي الأوسط للطبراني بسند رجاله ثقات من لم يدع الخبي والكذب والجهل

على أن الكذب والغيبة والنهيمة لا تفسد الصوم وعن الثوري أن الغيبة تنسده وعن مجاهد دخلتان تفسدان الصوم الغيبة والكذب وانصواب الأول ثم هذه الأفعال تنقص الصوم وقول بعضهم أنها صغيرة تكفر باجتناب الكبار أجاب عنه الشيخ تقي الدين السبكي بأن في حديث الباب والذي مضى في أول الصوم دلالة قوية لذلك لا الرث والعصب وقول الزور والعمل به مما علم انتهى عنه مطلقا والصوم مأموره مطلقا لو كانت هذه الأمور إذا حصلت فيه لم يثربها

إلى يوم القيامة وهو صحيح وقد تقدم وذلك لأن ما بعد دخوله أفيه لا يحتاج إلى عمل آخر غير عمله والسنة الصحيحة الصريحة أحق بالتباعد فلا يلتفت إلى ما خالفها قوله وامتنع في دلائل على أنه لا يكره الامتناع للمعصية وقيل أنه مكروه قال النووي وقد تأول العلماء فعل عائشة هذا على أنها كانت معذورة بأن كان برأسها أذى فأباح لها الامتناع كما أباح للكعب بن جعرة الحلق للأذى وقيل ليس المراد بالامتناع هنا حقيقة الامتناع بالامتناع بل تسريح الشعر بالأصابع عند الغسل للأحرام بالحج لاسيما أن كانت لبثت رأسها كما هو السنة وكما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يصح غسلها إلا بإبصال الماء إلى جميع شعرها ويلزم من هذا انقضه قوله يسعك الخ لمراد بالوسع هنا الأجزاء كافي الرواية الأخرى

• (باب الميت يفي إلى متى ورمى الجمار في أيامها) •

(عن عائشة قالت أفاض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من آخر يوم حبر صلى الطهر ثم رجع إلى منى فمكث بها إلى أيام التشرى بقى بركى بالجمرة إذا زالت الشمس كل جمرة بسبع حصيات يسبح مع كل حصاة ويقف عند الأولى وعند الثانية يطيل القيام ويتضرع ويرى الثالثة لا يقف عند هارواه أحد وأبو داود • وعن ابن عباس قال استأذن العباس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيت بمكة ليل إلى منى من أجل إقامة فآذن له متفق عليه ولهم مثله من حديث ابن عمر • وعن ابن عباس قال روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجمار حين زالت الشمس رواء أحد وابن ماجه والترمذي • وعن ابن عمر قال كانت حين زالت الشمس رمينارواه الجارمي وأبو داود • وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رمى الجمار منى أنها إذا عبا وراجهما رواء الترمذي وصححه • وفي نسخة عنه أنه كل يرمى بالجمرة يوم النحر كما وسائر ذلك ما نسبنا ويخبرهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك رواء أحد) حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وحديث ابن عباس الثاني حسنه الترمذي وأخرج نحوه مسلم في صحيحه من حديث جابر ويؤيده حديث ابن عمر المذكور في الباب عند

لم يكن لذكرها فيه مشروطة بمعنى تفهمه فلما ذكرت في هذا الحديث نيتنا على أمرين أحدهما زيادة قبحها في الصوم على غيره والثاني الخ على سلامة الصوم عنها إن سلامته عنها أصفة كمال فيه وقوة الكلام تقتضي أن يقع ذلك لأجل الصوم فقط يقتضي ذلك أن الصوم يكمل بالسلامة عنها فإذا لم يسلم عنها نقص ثم قال ولا شك أن التكليف قد تردد بأشياء وينبغي بها على أخرى بطريق الإشارة وليس المقصود من الصوم عدم المحض كافي المنهيات لأنه يشترط له النية بالإجماع ولعل القصد به في الأصل الامتناع عن جميع المحالقات لكن لما كان ذلك يشق خفف الله وأمر بالامتناع عن المفطرات ونهى العاقل بذلك على الامتناع عن المحالقات

وأرد إلى ذلك ما تضمنته أحاديث المبين عن الله مراده فيكون اجتناب المفطرات واجبا واجتناب ما عداها من المخالفات من المكملات ذكره في فتح الباري (فليس لله حاجة في أن يدع) أي يترك (طعامه وشربه) هو مجاز عن عدم الالتفات والقبول فتني السبب وأراد المسبب والافاقه لا يحتاج إلى شيء نقله الطبري عن البيضاوي وقال ابن بطال معناه التحذير من قول الزور وما ذكره وهو مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم من باع الخمر فليشتص الخنازير أي يذبحها فلم يأخر بشقصها ولكنه على التحذير والتعظيم لائم شارب الخمر وكذلك حذر الصائم ٣٨ من الكذب والعمل به ليتم له أجر صيامه وقال ابن المنير هو كتابة عن عدم

الرضا والمراد بالصوم المتلبس بالزور وقبول الصوم السالم منه وقال ابن العربي مقتضى هذا الحديث أن من فعل ما ذكر لا يناب عليه وعنه أن ثواب الصيام لا يقوم بالموازنة بآثم الزور وما ذكر معه وهذا الحديث أخرجه البصري أيضا في الأدب وأبو داود والترمذي في الصوم وكذا النسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه الحديث المتقدم) وأفظه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله (كل عمل ابن آدم له) فيه حظ ومدخل لا طلاع الناس عليه فهو يتجمل به ثوابا من الناس (إلا الصيام فإنه) خالص (لي) لا يعلو ثوابه المترتب عليه غيري أو وصف من أوصاف لأنه يرجع إلى صفة العبدية لأن الصائم لا يأكل ولا يشرب فتخلق باسم الصمد أو أن كل عمل ابن آدم مضاف له لأنه فاعله إلا الصوم فإنه مضاف إلى ذنبي خالقه له على سبيل التتميم والتخصيص فيكون كتحصيل آدم بأضافته

البصري وحديث ابن عمر الثاني باللفظ الآخر أخرجه نحوه أبو داود وعنه بلفظ أنه كان يأتي الجاهلي في الأيام الثلاثة بعد يوم النحر ماشيا ذاهبا وراجعا ويخبر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك وقد أخرجه الترمذي نحوه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ أنه كان يمشي إلى الجمار قوله فكذلك أيام التضرع وهذا من جملة ما استدله الجمهور على أن المبيت بغير واجب وأنه من جملة مناسك الحج ومن أدانهم على ذلك حديث ابن عباس المذكور في أذنه صلى الله عليه وآله وسلم للعباس ومنهم ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم عن عاصم بن عدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للرعا أن يتركوا المبيت بغير وسياقي والتعبير بالرخصة يقتضي أن مقابلها عزيمة وإن الأذن وقع للعلة المذكورة وإذا لم توجد أو ما في معناها لم يحصل وقد اختلف في وجوب الدم لتركه فقيل يجب عن كل شيء له دم روى ذلك عن المالكية وقيل صدقة بدرهم وقيل إطعام وعن الثلاث دم هكذا روى عن الشافعي وهو رواية عن أحمد والمنه ورواه عنه وعن الحنفية لا شيء عليه قوله يكبر مع كل صلاة حكى الماردي عن الشافعي أن صفتة الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله أكبر الله أكبر والله المحدثون ويقف عند الأولى الخ فيه استهباب الوقوف عند الجرة الأولى والثانية وهي الوسطى والتضرع عندها وترك القيام عند الثالثة وهي جرة العقبة قوله استأذن العباس الخ قيل إن جواز ترك المبيت يختص بالعباس وقيل يدخل معه بنوه أنهم وقيل كل من احتاج إلى السقاية وهو جود يرد حديث عاصم بن عدي الآتي وقيل يجوز تركه لكل من له عذر يشابه الأعذار التي رخص لاهلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو قول الجمهور وقيل يختص بأهل السقاية ورعاة الأبل وبه قال أحمد واختاره ابن المنذر قوله حين زالت الشمس وكذا قوله في حديث عائشة إذا زالت الشمس وقوله في حديث ابن عمر فإذا زالت الشمس رميناها هذه الروايات تدل على أنه لا يجوز رمي الجمار في غير يوم الأضحية قبل زوال الشمس بل وقته به دزوا لها كما في البخاري وغيره من حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرمي يوم النحر ضحى ورمى بعد ذلك بعد الزوال وإلى هذا ذهب الجمهور وخالف في ذلك عطاء وطاوس فقالا لا يجوز الرمي قبل الزوال مطلقا ورخص الحنفية في الرمي يوم الفرق قبل الزوال وقال أصحابنا في الرمي قبل

الزوال

الله أن خلقه يده وكل مخلوق بالحقيقة مضاف إلى الخالق لكن إضافة التتميم خاصة بمن شاء

الله أن يخصه بها أو كأنه تعالى يقول هو لي فلا يشغل ما هو لك عما هو لي ولأن فيه مجمع العبادات لأن مدارها على الصبر والشكر وهما حاصلان فيه ولما كان ثواب الصيام لا يخصه إلا الله تعالى لم يكلف سبحانه إلى ملائكته بل تولى جزاءه بنفسه المقدسة فقال (وأنا أجرى به) والصيام جنة أي وقاية من المعاصي ومن النار وإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب ولا ينام فان سابه أحد أو قاطله فليقل إلى امرئ وصائم والذي نفس محمد بيده خلف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك

(وقال في آخره لصائم فرحان يفرحهما) أي بهما (إذا أفطر فرح) زادتم سلم بقطره أي لزوال جوعته وعطشه حيث أبعجه
 الفطر وهذا الفرح الطبيعي قال القرطبي وهو السابق للفهم أو من حيث انه تمام صومه وخاتمة عبادته وتخفيف من ربه ومعونة
 على مستقبل صومه قال في الفتح ولا مانع من الحمل على ما هو أعم عما ذكره فرح كل أحد يصح به لاختلاف مقامات الناس في ذلك
 فممن من يكون فرحه مباحا وهو الطبيعي ومنهم من يكون فرحه مستحبا وهو من يكون سببه شيئا مذكرا (واذا التي ربه) عز
 وجل (فرح بصومه) أي بجزائه وثوابه أو ببقائه به وعلى الاحتمالين فهو ٣٠٩ مسرور بقبول صومه (عن عبد الله بن
 مسعود) رضي الله عنه قال كنا

مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال من استطاع منكم (الباء)
 بالمدة على الإفصح لغة الجاع والمراد
 به هنا ذلك وقبل مؤن النكاح
 والقائل بالأول رده إلى المعنى
 الثاني أن التقدير عنده من
 استطاع منكم الجاع لقد رده
 على مؤن النكاح (فليترجج
 فانه) أي المترجج (اغض البصر
 وأحسن للفرج ومن لم يستطع)
 أي الباء المجزئة عن المؤن (فعليه
 بالصوم) وأما قدره بذلك لأن
 من لم يستطع الجاع لعدم شهوته
 لا يحتاج إلى الصوم لدفعها وهذا
 فيه كلام للنفاة ذكره التتلافي
 (فانه له وجاء) أي أن الصوم
 لصائم قاطع للشهوة والوجاه

بكسر الواو والمدهور ض الخصيتين
 وقيل رض عروقها ومن ينهل
 به ذلك تنقطع شهوته ومقتضاه
 أن الصوم قاطع لشهوة النكاح
 واعتش به كل بأن الصوم يزيد في
 تهيج الحرارة وذلك مما يشير
 الشهوة والجواب أن ذلك إنما

الزوال أعاد الا في اليوم الثالث فيجزيه والاحاديث المذكورة ترد على الجميع قوله نصين
 تتفعل من الحين وهو الزمان أي نراقب الوقت المطالب به قوله مشي اليها جمعوا على أن
 اتيان الجمار ماشيا ورا كجاء نزل لكن اختلفوا في الافضل وقد تقدم الخلاف في ذلك
 في رمي جرة العقبة وفي غيرها قال الجوهري المستحب المشي وذهب البعض إلى استحباب
 الركوب يوم النحر والمشى في غيره والذي ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم الركوب لرمي
 جرة العقبة يوم النحر والمشى بعده ذلك مطلقا (وعن سالم عن ابن عمر أنه كان يرمي الجرة
 الدنيا بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم يتقدم فيسهل فيقوم مستقبل القبلة طويلا
 ويدعو ويرفع يديه ثم يرمي الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل فيقوم مستقبل القبلة
 ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلا ثم يرمي الجرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا يفت
 عنده ثم ينصرف ويقول هكذا رآيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ينقله رواه
 أحمد والبخاري وعن عاصم بن عدي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص لرعاة
 الأبل في البيوت عن منى يوم يوم النحر ثم يرمون الغداة ومن بعد الغدلي ومن ثم
 يرمون يوم النحر رواه المسند وصححه الترمذي وفي رواية رخص للرعاة أن يرموا يوم
 ويدعوا يوم رواه أبو داود والنسائي وعن سعد بن مالك قال رجعت في الحجة مع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وبعضنا يقول رميت بسبع حصيات وبعضنا يقول رميت بست
 حصيات ولم يعجب بعضهم على بعض رواه أحمد والنسائي حديث عاصم بن عدي
 أخرجه أيضا مالك والشافعي وابن حبان والحاكم وفي الباب عن ابن عمرو بن العاص
 عند الدارقطني بإسناد ضعيف ووافقه رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للرعاة
 أن يرموا بالليل وأية ساعة شاءوا من النهار وعن ابن عمر عند البزار والحاكم والبيهقي
 بإسناد حسن وحديث سعد بن مالك سياقه في سنن النسائي هكذا أخبرني يحيى بن موسى
 البجلي حدثنا صفوان بن عيينة عن ابن أبي نجيح قال مجاهد قال سعد فذكره ورجاله رجال
 الصحيح وقد أخرجه نحوه النسائي من حديث ابن عباس وأخرج أبو داود عن ابن عباس
 أنه سئل عن أمر الجارفة قال ما أدري رماها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بست

يكون في مبدأ الأمر فإذا قادى عليه واعتما. مسكن ذلك قاله في الفتح وفي الروضة فإن لم تنكسر به لم يكسر هابكافور ونحوه
 بل ينكح قال ابن الرفعة نقل عن الأصحاب أنه نوع من الاختصاص (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال الشهر تسع وعشرون ليلة) يعني أن العبرة بالهلال فتارة يكون ثلاثين وتارة تسعة وعشرين وقد لا يرى (فلا
 تصوموا حتى تروه) أي الهلال وليس المراد رؤيته بجميع الناس بحيث يحتاج كل فرد فرد إلى رؤيته بل الاعتبار رؤيته بعضهم
 وهو العدد الذي ثبتت به الحقوق وهو عدلان إلا أنه يكفي في ثبوت هلال رمضان بعد واحد منهم عند القاضي وقائ

طائفة منهم الجوى ويجب الصوم ايضا على من أخبره وتوفي به بالرؤية وان لم يذكره عند القاضي ويكنى في الشهادة اشهد انى
 رأيت الهلال واستدل لقبول خبر الواحد بحديث ابن عباس عند أصحاب السنت قال جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال انى رأيت الهلال فقال أقسم أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله قال نعم قال يا بلال أذن فى الناس أن يصوموا غدا
 وروى أبو داود وابن حبان عن ابن عمر قال ترى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انى رأيت فصام
 وأمر الناس بصيامه وهذا أشهر ٢١٠
 قولى الشافعى عند أصحابه وأصحابه ما لكن آخر قوله انه لا بد من

مدلين قال فى الام لا يجوز على
 هلال رمضان الا شاهدان لكن
 قال الصيرى ان صح ارادى
 صلى الله عليه وآله وسلم قبل شهادة
 الاعرابى وحده أو شهادة ابن عمر
 وحده قبل الواحد والا فلا يقبل
 أقل من اثنين وقد صح كل منهما
 وعندى ان مذهب الشافعى
 قبول الواحد وانما رجع الى
 الاثنين بالقياس لما لم يثبت
 عنده فى المسألة ثمة فانه عسك
 بالواحد باثر عن علي ولهذا قال فى
 المختصر ولو شهد برؤيته عدل
 واحد رأيت ان أقبله لا لثرفه
 وقد ذهب الى العمل بشهادة واحد
 أحمد وابن المبارك قال النورى
 وهو الأصح واخذه اشوكانى
 وذهب مالك والليث والاوزاعى
 والنورى الى اعتبار الاثنين
 وقد عسك بتعليق الصوم
 بالرؤية من ذهب الى الزام أهل
 البلد برؤية بلدهم ومن لم يذهب
 الى ذلك لان قوله حتى نزوه خطاب
 لافس مخصوصين فلا يلزم غيرهم
 ولكنه مصروف عن ظاهره فلا
 يتوقف الحال على رؤية كل

أو بسبع قوله الجرة الدنيا بضم الدال وبكسر هاى القرية الى جهة مسجد الخيف
 وهى أولى الجرات التى ترى نائى يوم النحر قوله فيسهل بضم السين وسكون المهملة أى
 يقصد السهل من الارض وهو المكان المستوى الذى لا ارتفاع فيه قوله ويرفع يديه فيه
 استحباب رفع اليدين فى الدعاء عند الجرة وروى عن مالك انه مكروه قال ابن المنذر لا أعلم
 أحدا أنكر رفع اليدين فى الدعاء عند الجرة الا ما حكى عن مالك قوله ثم يرمى الوسطى
 ثم يأخذ ذات الشمال أى يمشى الى جهة الشمال وفى رواية للبخارى ثم يصد رذات
 الشمال مما يلي الوادى قوله ويصوم طويلا فيه مشروعية القيام عند الجرتين وتركه
 عند جرة العقبة ومشروعية الدعاء عندهما قال ابن قدامة لانعلم لما تضمنه حديث ابن
 عمر هذا بخلاف الاماروى عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء قوله ويدعوا يوم ما
 يجوزاهم ان يرموا اليوم الاول من أيام التشريق ويذهبوا الى ابلهم فيبيتوا عندها
 ويدعوا ويوم النحر الاول ثم يأتوا فى اليوم الثالث فيرموا ما فاتهم فى اليوم الثانى مع رعى اليوم
 الثالث وفيه تفسيران وهو انهم يرمون جرة العقبة ويدعون رعى ذلك اليوم ويذهبون
 ثم يأتون فى اليوم الثانى من التشريق فيرمون ما فاتهم ثم يرمون عن ذلك اليوم كما تقدم
 وكلاهما جائز وغاير خاص للرعاء لان عليهم رعى الابل وحفظها لتشاغل الناس
 بنفسكهم عنها ولا يمكنهم الجمع بين رعيها وبين الرعى والمبيت فيجوز له -م ترك المبيت للعذر
 والرعى على الصفة المذكورة وقد تقدم الخلاف فى الحاق بقية المعذرين بهم فى أول
 الباب قوله ولم يجب بعضهم على بعض استدلاله من قال انه يجوز الاقتصار على أقل من
 سبع حصيات وقد تقدم ذكر القائلين بذلك فى باب رعى جرة العقبة ولكن هذا الحديث
 لا يكون دليلا على جبر ذلك انكار الصحابة على بعضهم بعضا الا أن يثبت أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم اطلع على شئ من ذلك وقرره

• (باب الخطبة أوسط أيام التشريق) •

(عن سراهفت نهان قالت خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الرؤس فقال أى
 يوم هذا قلنا الله ورسوله أ -م قال آيس أوسط أيام التشريق رواه أبو داود وقال
 وكذلك قال عم أبي سرة الرقاشى انه خطب أوسط أيام التشريق • وعن ابن أبي نجيح عن

واحد فلا يتقيد بالبلد وقد اختلف العلماء فى ذلك على مذاهب ثمانية ذكرها فى الفتح وأرجحها ما ذكره
 الشوكانى فى شرح الدرر وهو اراء أهل بلد لزمت اراء البلاد الموافقة للاحاديث المصرحة بالصيام لرؤيته والافطار لرؤيته وهى
 خطاب لجميع الامم فمن رآه منهم فى أى مكان كان ذلك رؤيته لجميعهم انتهى قال فى المسوى والا قوى عند الشافعى انه يلزم
 حكم البلد القريب بدون البعد وعند الحنفية يلزم مطلقا انتهى وهو الحق (فان غم عليكم) بضم الغين المجمة وتثنية الميم
 أى ان حال بينكم وبين الهلال غيم فى صومكم أو فطركم (فأكلوا العدة ثلاثين) أى عدة شعبان ثلاثين يوما وهذا مفسر ومبين

لقوله في الحديث الآخر فافدوا له وأول ما فسر الحديث بالحديث فوجب كمال العدة ثلاثين وقد يقع النقص متواليا في شهرين وثلاثة ولا يقع في أكثر من أربعة أشهر (عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى من نسائه) أي حلف لا يدخل عليهن (شهر) وفي مسلم من حديث عائشة أقسم أن لا يدخل على أزواجه شهر ففيه التصريح بأن حلفه صلى الله عليه وآله وسلم كان على الامتناع من الدخول عليهن شهر فثبت أن المراد بقوله هذا أتى حلف لا يدخل ولم يرد الحلف على الوطء والروايات يفسر بعضها بأن الإيلاء في اللغة

٣١١

مطلق الحلف ويستعمل في عرف

النفقة في حلف مخصوص وهو

الحلف على الامتناع من وطء

زوجته مطلقا أو مدة تزيد على

أربعة أشهر وتعديته بمن في

قوله من نساء تدل على ذلك لأنه

راعى المعنى وهو الامتناع من

الدخول وهو يعمد بمن (فلما

مضى تسعة وعشرون يوما)

وفي حديث عائشة عندهم فلما

مضى تسعة وعشرون ليلة دخل

على واحدة بكل لأن مقتضاها

دخل في اليوم التاسع والعشرين

فلم يكن ثم شهر لأعلى الكمال ولا

على النقصان وأوجب بأن المراد

تسع وعشرون ليلة بأيامها فان

العرب تؤرخ بالأيام وتكون

الأيام تابعة لها ويؤيد له حديث

أم سلمة هذا فلما مضى تسعة

وعشرون يوما (غدا) أي ذهب

أول النهار (أوراح) أي ذهب

آخره والشك من الراوى (فقيل

له) وفي مسلم من حديث عائشة

بدأت فقلت يا رسول الله (أنك

حلفت أن لا تدخل) علينا

(شهر) فقال (صلى الله عليه وآله

وسلم) (إن الشهر يكون تسعة

وعشرون يوما) وهذا محمول عند الفقهاء على أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقسم على ترك الدخول على أزواجه شهر أربعين

بالهلال وجاء ذلك الشهر ناقصا فلو تم ذلك الشهر ولم ير الهلال فيه ليلة الثلاثين لم يكن ثلاثين يوما أما لو حلف على ترك الدخول

عليهن شهر أطلقا لم يبر إلا بشهر تام بالعدد وهذا الحديث أخرجه أيضا في النكاح ومسلم في الصوم والنسائي في عشرة النساء

وابن ماجه في الطلاق (عن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال شهران لا يتقصان) قال ابن المتير

المراد بالنقص الحسى باعتبار العبد فيجب أن كلا منهما شهر عید عظیم فلا يفتي بصفتهما بالنقصان بخلاف غيرهما من

أي به عن رجلين من بني بكر قالوا رأينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب بين أوسط أيام التشريق ونحن عند راحته وهي خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي خطب بيني وبين أبي بكر روى عنه أبو داود وهو في نسخة قال حدثني من سمع خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أوسط أيام التشريق فقال يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ألا لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى أبلغت قالوا بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم روى عنه أحمد حديث سراء بنت نهمان سكنت عنه أبو داود والمنذرى وقال في مجمع الزوائد رجاله ثقات وحديث الرجلين من بني بكر سكنت عنه أيضا أبو داود والمنذرى والحافظ في التلخيص ورجالهم رجال الصحيح وحديث أبي نضرة قال في مجمع الزوائد رجاله رجال الصحيح قوله سراء بفتح السين المهملة وثنتيذ الراء والمدوقيل الفصير بنت نهمان الغنوية ههنا ما لها حديث واحد قاله صاحب التقریب قوله يوم الرؤس بضم الراء والهزة بعده هاء هو اليوم الثاني من أيام التشريق سمى بذلك لأنهم كانوا يأكلون فيه رؤس الاضاحي قوله أي يوم هذا سال عنه وهو عالم به لانه يكون الخطبة أو وقع في قلوبهم وأثبت قوله الله ورسوله أعلم هذا من حسن الادب في الجواب لا كبر والاعتراف بالجهل ولعلمهم قالوا ذلك لأنهم ظنوا أنه سيمسجه بغير اسمه كما وقع في حديث أبي بكر المتقدم قوله عم أبي حرة بضم الحاء المهملة وثنتيذ الراء اسم أبي حرة حنيفة وقيل حكيم والقاسي بفتح الراء وتحقيف القاف وبعد الافشين مجمة قوله أوسط أيام التشريق هو اليوم الثاني من أيام التشريق قوله إلا إن ربكم واحد الخ هذه مقدمة اتفق فضل البعض على البعض بالحسب والنسب كما كان في زمن الجاهلية لانه اذا كان الرب واحد أو أبو الكل واحدا لم يولد عوى الفضل بغير التقوى موجب وفي هذا الحديث حصر الفضل في التقوى وتنبه عن غير هارانه لا فضل لعربي على عجمي ولا لأحمر على أحمر إلا بها ولكنه قد ثبت في الصحيح أن الناس معادن كما مدن الذهب خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا فقهه أثبات الخيار في الجاهلية ولا تقوى هناك وجعلهم الخيار في الاسلام بشرط الفقه في الدين وليس بمجرد الفقه في الدين سببا

وان كل ما ورد عنهم من الفضائل والاحكام حاصل سواء كان رمضان ثلاثين أو تسعة وعشرين من سواها صافى الوقوف اليوم التاسع أو غيره ولا يخفى ان محل ذلك ما اذا لم يحصل تقصير في ابتغاء الهلال وفائدة الحديث رفع ما يقع في القلوب من شك لمن صام تسعة وعشرين أو وقف في غير يوم عرفة وقال الطيبي ظاهر سياق الحديث في بيان اختصاص الشهر بنزله ليست في سائرهما وليس المراد ان ثواب الطاعة ٣١٢ في سائرهما قد ينقص دونهما وان المراد رفع الحرج عما عسى

أن يقع فيه خطأ في الحكم لا اختصاصهما بالعبادين وجواز احتمال وقوع الخطأ فيهما ومن ثم لم يقتصر على قوله رمضان وزد الخطبة بل قال (شهر أعيد) أي هما شهر أعيد أحدهما (رمضان) والاخر (ذو الحجة) واستشكل ذكر الحجة لأنه انما يقع الحج في العشر الاول منه فلا دخل لنقصان الشهر وعظمه وأجيب بأنه مؤول بأن الزيادة والنقص اذا وقع في ذي القعدة يلزم منهما نقص عشر ذي الحجة الاول أو زيادته فيقعدون الثامن أو العاشر فلا ينقص أجرو وقوفهم عما لا غلط فيه قاله الكرماني لكن قال البرماوى وقوف الثامن غلطاً لا يعتبر على الاصح قال في الفتح قد اختلف العلماء في معنى هذا الحديث فمنهم من حمله على ظاهره فقال لا يكونان أبداً الاثلاثين وهذا مردود ومعاين للموجود المشاهد وبكفي في رد قوله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا

أكونهم خياراً في الاسلام والامامة كان لا اعتبار كونهم خياراً في الجاهلية معني ولكن كل فقيه في الدين من الخيار وان لم يكن من الخيار في الجاهلية. وليس أيضاً سبب كونهم خياراً في الاسلام بمجرد التقوى والامامة كان لا ككونهم خياراً في الجاهلية معني ولكن كل متق من الخيار من غير نظر الى كونه من خيار الجاهلية فلا شك ان هذا الحديث يدل على ان اثر افة الانساب وكرم التجار مدخل في كون أهلها خياراً وخيار القوم أفاضلهم وان لم يكن لذلك مدخل باعتبار أمر الدين والجزاء الاخرى فينبغي أن يحمل حديث الباب على الفضل الاخرى وأحاديث الباب تدل على مشروعية الخطبة في أو سط أيام التشريق وقد قدمنا في كتاب العبيد انهم امن الخطب المستحبة في الحج وبيناهم ذلك كما يستحب من الخطب في الحج

• (باب نزول المحصب اذا نفر من منى) •

(عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم رقد رقدته بالمحصب ثم ركب الى الميت فطاف به راء البخاري وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء لم يطعاهم جمع جمعة ثم دخل مكة وكان ابن عمر يفعله راء أحمد وأبو داود والبزارى بعدهما وعن الزهري عن سالم ان أبا بكر وعمر وابن عمر كانوا يفتنون الابطح قال الزهري وأخبرني عروة عن عائشة انها لم تكن تفعل ذلك وقالت انما نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه كان مغزلاً مع لخروجه راء مسلم • وعن عائشة قالت نزول الابطح ليس بسنة انما نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه كان أسمح لخروجه اذا خرج • وعن ابن عباس قال ان محصب يس بنى انما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليهم ما قوله بالمحصب به ملتين وموحدة على وزن محمد وهو اسم لمكانة مع بين جبان وهو الى منى أقرب من مكة معي بذلك لكثرة ما به من الحصان جر السبول ويسمى بالابطح وخيف بنى كناية قوله ثم جمع جمعة أي اضطجع ونام يسيراً قوله أسمح لخروجه أي أسهل لتوجيهه الى المدينة يستوى البطى والمقتدر ويكون مبيتهم وقيامهم في السحر ورحيلهم

العدة فإنه لو كان رمضان ثلاثين لم يحتج الى هذا ومنهم من تأول له معنى الايضاح وقال الحسن كان اسحق بن باجههم راء به يقول لا ينقصان في الفضيلة ان كان تسعة وعشرين أو ثلاثين انتهى وقيل لا ينقصان معان جاء أحدهما تسعة وعشرين جاء الاخر ثلاثين ولا بد وقيل لا ينقصان في ثواب العمل فيهما وهذا القولان مشهوران وقد ثبتا من قولين في أكثر الروايات في البخاري قال الترمذي قال أحمد لا ينقصان معاني سنة واحدة وذلك كراعي فيه خمسة أقوال فذكر نحو ما تقدم وزاد أن مضاه لا ينقصان في عام بعينه وهو العام الذي قال فيه صلى الله عليه وآله وسلم تلك المقالة وقيل المعنى لا ينقصان في الاحكام وبه جزم

البيهي وقبلة الطحاوي وقيل لا يتقصان في نفس الامر لكن ربما حال دون رؤية الهلال مانع واليه اشار ابن حبان ولا يفتي بعده قال الطحاوي الاخذ بظاهره او رحمه على نقص احدهما يدفعه العيان لا فاقد وجدناهما يتقصان معاني اعمام وقال ابن المنير لا يخلو شئ من هذه الاقوال عن الاعتراض واقربها ان النقصان الحسي باعتبار العدد يصير بان كلا منهما شهر عظيم فلا ينبغي وصفهما بالنقصان بخلاف غيرهما من الشهور وحاصله يرجع الى تأييد قول الحق وفي الحديث حجة ان قال ان الثواب ليس مرتباً على وجود المشقة دائماً بل لله ان يفضله ٣١٣ بالحاق الناقص بالتام في الثواب واستدل به بعضهم لما لا في استكثافته

لرمضان بنية واحدة لانه جعل الشهر بجملة عبادته واحدة فاكثرت له بالنية وهذا الحديث يقتضي ان التسوية في الثواب بين الشهر الناقص وبين التام انما هو بالنظر الى جعل الثواب معاً بالثمن من حيث الجملة لا من حيث تفصيل الايام انتهى ملخصاً وهذا الحديث موافق لفظ الترجمة واطلق على رمضان انه شهر عبادته من العبد او يكون هلال العبد بما روي في اليوم الاخير من رمضان قاله الاثرم والاول اولى وتطهيره قوله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب وتر النهار أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر وصلاة المغرب ايمية جهرية واطلاق كونها وتر النهار لقربها منه وفيه اشارة الى ان وقتها يقع اول ما تغرب الشمس (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال انا اي العرب اوفقه المقدسة (أمة) جماعة (أمة) بلفظ النسبة الى الام اي الباقون

باجعهم الى المدينة قوله ليس التصويب بشئ من المناسك التي يلزم فعلها وقد نقل ابن المنذر الخلاف في استصحاب نزول المحصب مع الاتفاق انه ليس من المناسك وقد روى أحمد عن عائشة انها قالت والله ما نزلها يعني المحصة الا من أجلى وروى مسلم وأبو داود وغيرهما عن أبي رافع قال لم يأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أنزل الا بطح حين خرج من منى ولكن جئت فضربت قبضة فجاء فنزل انتهى ولا شك ان النزول مستحب لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وفعله وقد فعله الخلفاء بعده كما رواه مسلم عن ابن عمر وعما يدل على استصحاب التصويب ما أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث أسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نحن نازلون بخيف بنى كنانة حيث قاسمت قريشا على الكفر يعني المحصب وذلك ان بنى كنانة حالقت قريشا على بنى هاشم أن لا يبنوا كحولهم ولا يبنوا وهم ولا يبيعوههم قال الزهري والخيف الوادي وأخرج البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حين أراد ان يتفر من منى نحن نازلون غدا نذ كرضوه وحكي التروى عن القاضي عياض انه مستحب عند جميع العلماء قال في الفتح والحاصل ان من نفي انه سنة كعائشة وابن عباس أراد انه ليس من المناسك فلا يلزم بتركه شئ ومن أثبته كابن عمر أراد دخوله في عموم التامى بأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم لا الا لزام بذلك ويستحب أن يصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل كما دل عليه حديث أنس وابن عمر

• (باب ما جاء في دخول الكعبة والتبرك بها) •

(عن عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عندي وهو قير العين طيب النفس ثم رجع الى وهو حزين فقلت له فقال اني دخلت الكعبة ووددت اني لم اكن فعلت اني أخاف ان أكون أتعبت أمتي من بعدى واما الخمسة الا التماسي وسمعه الترمذي • وعن أسامة بن زيد قال دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيت فجلس فحمد الله وأثنى عليه وكبر وهلل ثم قام الى ما بين يديه من البيت فوضع صدره عليه وخذله ويديه ثم هال وكبر ودعا ثم فعل ذلك بالاركان كلها ثم خرج فاقبل على القبلة وهو

على الحالة التي ولدنا عليها الامهات قال في الفتح وقيل اراد امة العرب لانها لا تكتب والكتاب فيهم نادر وانهم ليسوا أهل كتاب وقيل منسوبون الى أم القرى (لا تكتب) بيان لكونهم كذا (ولا تحسب) بضم السين أي لانعرف حساب القوم وتسميهم فلم نكافئ في تعريف موافقت صومنا ولا عبادتنا ما يحتاج فيه الى معرفة حساب ولا كتابة اتمار بطت عبادتنا باعلام واضحة وامور ظاهرة لا تحصى يستوى في معرفتها الحساب وغيرهم قال في الفتح والمراد بالحساب هنا حساب القوم ولم يكونوا يعرفون من ذلك الا التبرك بالسير فعلق اليك في الصوم وغيره بالرؤية

رحمهم في معاملة حساب التفسير واستمر الحكم ولو حدث بعدهم من يعرف ذلك بل ظاهر السياق يشفر بنق تعليق الحكم بالحساب أصلاً ويوضح قوله صلى الله عليه وآله وسلم فإن غم عليكم فاكلوا العدة ثلاثين ولم يقل فاسألوا أهل الحساب والحكمة فيه كون العدد عند الانحياز متى فيه المكافون فيرفع الخلاف والتزاع عنهم وقد ذهب قوم الى الرجوع الى أهل التفسير في ذلك وهم الروافض ونقل عن بعض الفقهاء موافقتهم قال البيهقي واجماع السلف الصالح حجة عليهم وقال ابن بريدة هو مذهب باطل وقد نعت الشريعة عن ٢١٤ الخوض في علم النجوم لانها حداث وتضمن ليس فيها قطع ولا ظن

غالب مع أنه لو ارتبط الامر بها لضاقت الا لا يعرفها الا القليل انتهى ثم غم صلى الله عليه وآله وسلم هذا المعنى بإشارته بيده من غير لفظ إشارة يفهمها لاخرس والأبهي (الشهر هكذا وهكذا) وفيه مقتدان رأى الحكم بالاشارة قال الراوى (بمعنى مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين) قال في الفتح هكذا ذكره آدم شيخ البخاري مختصراً ورواه غندر عن شعبة تماماً أخرجه مسلم عن ابن المنقعي وغيره عنه بلفظ الشهر هكذا وهكذا وعقد الإبهام في الثالثة والنهر هكذا وهكذا وهكذا ابني تمام ثلاثين أشار أولاً بأصابع يديه العشر جميعاً مرتين وقبض الإبهام في المرة الثالثة وهذا هو المعبر عنه بقوله تسع وعشرون وأشار به مارة أخرى ثلاث مرات وهو المعبر عنه بقوله ثلاثون قال ابن بطال في الحديث رفع لمراعاة النجوم بقوانين التعديل وانما المعول على روية الأهل وقد نبهنا عن التكلف ولا شك ان في مراعاة

على الباب فقال هذه القبلة هذه القبلة مرتين أو ثلاثاً رواه أحمد والنسائي وعن عبد الرحمن بن صفوان قال لما فتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة انطلقت فوافقته قد خرج من الكعبة وأصحابه قد استلموا البيت من الباب الى الحطيم وقد وضعوا خدودهم على البيت ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسطهم رواه أحمد وأبو داود وهو عن اسمعيل بن أبي خالد قال قلت لعبد الله بن أبي أوفى أدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت في عمرته قال لا متفق عليه حديث عائشة أخرجه أيضاً وصححه ابن خزيمة والحاكم وحديث أسامة رجاه رجال الصحيح وأصله في صحيح مسلم بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل في البيت ولكنه كبر في نواحيه وحديث عبد الرحمن بن صفوان في أسناده يزيد بن أبي زياد ولا يمتنع بحديثه وقد ذكرنا له رافضياً ان يزيد بن أبي زيادة فرديه عن مجاهد ولا يمتنع ذكر الذي انه صدوق من ذوى الحفظ وذكر في الخلاصة انه كان من الأئمة الكبار وقد تقدم الكلام فيه في غير موضع قوله ووددت اني لم أكن فعلت فيه دليل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل الكعبة في غير عام الفتح لان عائشة لم تكن معه فيه انما كانت معه في غيره وقد جزم جمع من أهل العلم انه لم يدخل الا في عام الفتح وهذا الحديث يرد عليهم وقد تقرران النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل البيت في عمرته كما في حديث ابن أبي أوفى المذكور في الباب فتعبد ان يكون دخله في حجة وبذلك جزم البيهقي وقد أجاب البعض عن هذا الحديث بأنه يتخلف ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه من غزوة الفتح وهو بعيد جدا وفيه أيضاً دليل على ان دخول الكعبة ليس من مناسك الحج وهو مذهب الجمهور وحكي القرطبي عن بعض العلماء ان دخولها من المناسك وقد ذهب جماعة من أهل العلم الى ان دخولها مستحب ويدل على ذلك ما أخرجه ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس من دخل البيت دخل في الجنة وخرج مغفوراً له وفي أسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف ومحل استصحابه ما لم يؤدأ حد ادخله ويدل على الاستصحاب أيضاً حديث أسامة وعبد الرحمن بن صفوان المذكور ان في الباب قوله وخذه ويديه فيه استحباب وضع القدم والسر على البيت وهو ما بين الركن والباب وفيه ما لا يلتزم كما روى الطبراني عن مجاهد عن ابن عباس انه قال الملتزم ما بين الركن والباب وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان من

ما غرض حتى لا يدري الا بالظنون غاية لتكاثف انتهى وقد ذكرت في كتابي الروضة الندية في شرح الدرر البهية طريق نقلا عن صاحب سبل السلام شارح كتاب بلوغ المرام من أدلة الاحكام مانعه التوقيت في الايام والشهور والسنوات بالحساب المنازل القمرية بدعواته اتفاق الامة فلا يمكن عالم من علماء الدنيا أن يذهب ان ذلك كان في عصره صلى الله عليه وآله وسلم أو عصر خلفائه الراشدين وانما هو بدعة اهلها ظهرت في عصر المأمون حين اخرج كتب الفلاسفة وعربهم او من النجوم والمنطق فانه علم اولئك الذين قال الله تعالى فيهم فلما جاءتهم رسلنا بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم غافلون احوال المقرين

على حساب المنازل القمرية أنهم متباعدون وكل بدعة ضلالة واقعة عظمت هذه البدعة في الحرمين الشريفين فأنهم في حكمة
المكرمة لا يعتمدون الا على ذلك والله فيهم فيه أنواع موافقات مثل الربع الحبيب ونحوه يدرسونه ويقرؤونه ويعتقدونه وهو من
العلم الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم لا ينفع وجهل لا يضر وهو من علم أهل الكتاب فان أعيادهم ونحوها
تدور على حساب سير الشمس ولعله دخل على المسلمين من علم اليونان وأهل الكتاب ومات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد
ان أنزل الله تعالى عليه اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ٢١٥ ورضيت لكم الاسلام ديناً وكان أهل

دينه وأصحابه على ذلك لا يعرفون
منازل الزيادة والنقصان ولا
ما جعله المتأخرون هو الميزان
ولاشيأ من هذه الامور التي صار
ذلك التكليف الموقت عليهم اي دور
اتمى وحديث الباب أخرجه
مسند في الصوم وكذا أبو داود
والنسائي (عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم أنه قال
لا يتقدم من أحدكم رمضان بصوم
يوم أو يومين) أي بنية الرضائية
احتياطاً وليكرهه التقدم
معان أحد هاخوفاً من ان يزداد
في رمضان ما ليس منه كما نهى
عن صيام يوم العيد لذلك حذرا
مما وقع فيه أهل الكتاب
في صيامهم فزادوا فيه بأرائهم
وأهوائهم واخرج الطبراني
من عائشة ان ناساً كانوا يتقدمون

طريق أبي الزبير عن ابن عباس مرفوعاً ورواه عبد الرزاق بسناد يصح عنه موقوفاً وعلى
بذلك لان الناس يلتزمونه قوله ثم فعل ذلك بالاركان كما هي فيه دليل على مشروعية وضع
الصدر والخد على جميع الاركان مع التليل والتكبير والدعاء قوله من الباب الى الحطيم
هذا تفسيـ ير للمكان الذي استلوه من البيت والحطيم هو ما بين الركن والباب كما ذكره
عبد الدين الطبري وغيره وقال مالك في المدونة الحطيم ما بين الباب الى المقام وقال ابن
حبيب هو ما بين الحجر الاسود الى الباب الى المقام وقيل هو الشاذروان وقيل هو الحجر
الاسود كما يشعر به سياق هذا الحديث وسمى حطيماً لان الناس كانوا يجتمعون هناك
بالايمان ويستجاب فيه الدعاء لما يلوم على الظالم وقتل من حلف هناك كاذباً بالاهبات
له العقوبة وفي كتب الخنفة ان الحطيم هو الموضع الذي فيه الميزاب قوله وسطهم قال
الجوهري تقول جاست وسط القوم بالتسكين لانه طرف وجلست وسط الدار بالفتح
لانه اسم حال وكل وسط يصلح فيه بين فهو وسط بالاسكان وان لم يصلح بين فهو وسط بالفتح
قال الازهرى كل ما بين بعضه من بعض كوسط الصف والقلادة والسجدة وحلقة الناس
فهو بالاسكان وما كان منضمماً لا بين بعضه من بعض كالساحة والدار والاحبة فهو
وسط بالفتح قال وقد أجازوا في المفتوح الاسكان ولم يجزوا في الساكن الفتح قوله
أدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت في عمرته بمزة الاستفهام قال النووي قال
العلماء سبب ترك دخوله ما كان في البيت من الاصنام والصور ولم يكن المشركون
يتكبرونه لغيرها فلما كان في الفتح أمر بإزالة الصور وتم دخلها يعني كما ثبت في حديث
ابن عباس عند البخاري وغيره ويحتمل ان يكون دخوله البيت لم يقع في الشرط فلما أراد
دخوله لمعه كانه هو من الإقامة بمكة فوق ثلاث

• (باب ما جاء في ما زمرم) •

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ما زمرم لما شرب له رواء أحمد
وابن ماجه وعن عائشة أنها كانت محملاً من ما زمرم وتخصير ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كان يحمه له رواء القمذي وقال حديث حسن غريب • وعن ابن عباس
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء الى السقاية فاستسقى فقال العباس يا فضل
أذهب الى أمك فأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم بشراب من عندها فقال اسقى

القرض والنفل فان جنس القرض بينهم مشروع ولذا حرم صيام يوم العيد ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن
توصل صلاة فريضة بعد صلاة حتى يفصل بينهم ما بسلام أو كلاماً خصوصاً سنة الفجر وفي المسند أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله
وهذا فيه نظر لانه يجوز لمن له عادة كما سيأتي والمعنى الثالث أنه لا تقوى على الصيام رمضان فان مواصلة الصيام تضعف عن
صيام القرض فاذا حصل الفطر قبله يوم أو يومين كان أقرب على التقوى على صيام رمضان وفيه نظر لان مقتضى الحديث
أنه لو تقدمه بصيام ثلاثة أيام فصاعداً أجاز وسنذكر ما فيه قريبا المعنى الرابع أن الحكم عاقي بالرؤية فن تقدمه يوم أو يومين

فقد حاول الطعن في ذلك الحكم وهذا هو المعتمد (الأن يكون رجل كل يوم صومه) المعتاد من ورد كان اعتاد صوم الدهر أو صوم يوم ونظر يوم أو يوم معين كالأثنين فصادفه أو نذر أو قضاء (فليصم ذلك اليوم) فإنه ما ذن له فيه ويجب عليه النذر وما بعده فهو مستثنى من الأدلة القطعية ولا يسل القطعي بالظن ومفهوم الحديث الجواز إذا كان التقدم بأكثري يومين وقيل بمقدار المنع لما قبل ذلك وبه قطع كثير من الشافعية وأجابوا عن الحديث بأن المراد منه التقدم بالصوم بحيث وجب المنع وانما اقتصر على يوم أو يومين لأنه الغالب ٣١٦ ممن يقصد ذلك وقالوا أمدا المنع من أول السادس عشر من

شعبان لحديث أبي هريرة إذا اتصف شعبان فلا تصوموا رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وظاهره أنه يحرم الصوم إذا اتصفوا وأنه لا يقبله وليس مراد احفظ الأصل مطلوبية الصوم وقد قال النووي في المجموع إذا اتصف شعبان حرم الصوم بلا سبب أن لم يصله بما قبله على الصحيح وقال جمهور العلماء يجوز الصوم تطوعا بعد النصف من شعبان وذهب الحديث الوارد فيه وقال أحمد وابن معين أنه منكر وقد استدلل البيهقي بحديث الباب على ضعفه فقال الرخصة في ذلك بما هو أصح من حديث العلالة وكذا منعه قبله الطحاوي واستظهر بحديث انس مرفوعا أفضل الصيام بعد رمضان شعبان **الحكم** كنه أسناده ضعيف واستظهر أيضا بحديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل هل صمت من شهر شعبان شيئا قال لا قال فإذا أفطرت من رمضان فمهم يومين

فقال يا رسول الله انهم يحرمون أيديهم فيه قال اسقي فشرب ثم أقرهم وهم يستقون ويعلمون فيه فقال **الحكم** على عمل صالح ثم قال لولا أن تغلبوا لنزلت حتى أضع الحبل يعني على عاتقه وأشار إلى عاتقه رواه البخاري وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن آية ما بيننا وبين المنافقين لا يتصلعون من ما زعم من رواه ابن ماجه **الحكم** وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ما زعم من لما شرب له أن شربه فاستثنى به شفا الله وان شربه يشبهك أشبهك الله به وان شربه لا قطع فممن قطع الله وهي هزيمة جبريل وسقياهم ميل رواه الدارقطني حديث جابر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي والدارقطني **الحكم** وصححه المنذري والدمياطي وحسنه الحافظ وفي أسناده عبد الله بن المؤمل وقد تفرده كما قال البيهقي وهو ضعيف وأعله ابن القطان به وقد رواه البيهقي من طريق أخرى عن جابر وفيها سويد بن سعيد وهو ضعيف جدا وان كان مسلم قد أخرجه فاعلمنا أخرجه في المتابعات قال الحافظ وأيضا فكان أخذ من قبله ان يعمي ويقصد حديثه وكذلك أمر أحمد بن حنبل إياه بالأخذ عنه كان قبل عماد وماسمي صاريان فبطلان وقال يحيى بن معين لو كان لي فرس وريح لفزوت سويدا من شدة ما كان يذكر له عنه من المناكير وأخرجه الطبراني من طريق ثالثة وحديث عائشة أخرجه البيهقي والحاكم وصححه وحديث ابن عباس الأول أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم من طريق ابن أبي مليكة قال جابر جل إلى ابن عباس فقال من ابن جئت قال شربت من ما زعم قال ابن عباس أشربت منها كما ينبغي قال وكيف ذلك يا ابن عباس قال إذا شربت منها فاستقبل القبلة واذا كراهم الله وقت نفس ثلاثا وتضع منها فإذا فرغت فاحمد الله فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال آية بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتصلعون من زعمهم وحديثه الثاني أخرجه أيضا الحاكم وزاد الدارقطني على ما ذكره المصنف وان شربه مستحب هذا أعاد الله قال فكان ابن عباس إذا شرب ما زعم قال اللهم اني أسألك علما نافعا ورزقا واسعا وشفا من كل داء وهذا الحديث هو من طريق محمد بن سعيد الجارودي عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيم عن مجاهد عن ابن عباس قال في التخيض والجار وفي صدوق الان رواية شاذة فقد رواه حقاظ أصحاب ابن عيينة كالحديث وابن أبي عمر وغيرهما عن ابن عيينة عن ابن أبي

ثم جمع بين الحديثين بأن حديث العلالة محمول على من يذهب للصوم وحديث أبي هريرة مخصوص بمن يحتاج برزعه لرمضان وهو جمع حسن قال في التخيض وفي الحديث رقع على من يرى تقدم الصوم على الرؤية كالرافضة ويرد على من قال يجوز الصوم المطلق وأبعد من قال المراد بالنهي المتقدم فيه رمضان واستدل بالتقدم لأن التقدم بالشئ على الشئ إنما ينهت إذا كان من جنسه فعلى هذا يجوز الصيام بنية النقل المطلق لكن السياق يأبى هذا التاويل ويذهب عنه وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصوم وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه **الحكم** (عن البراء بن عازب) رضي الله عنه

قال كان أصحاب محمد صلى الله عليه وآله (وسلم) في أول ما افترض الصيام إذا كان الرجل صائما فحضر الإفطار فنام قبل أن يطرطيا كل ليلة ولا يومه حتى يمسي) وفي رواية زهير عند النسائي كان إذا نام قبل أن يتمشى لم يحل له أن يأكل شيئا ولا يشرب ليلة ويوم حتى تغرب الشمس ولا يبي الشيخ من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحق كان المسلمون إذا أفطروا يأكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا فإذا ناموا لم يفعلوا شيئا من ذلك إلى مثلها فاتفقت الروايات على أن المنع من ذلك كان مقيدا بالنوم وهذا هو المشهور في حديث فيه وفي حديث المنع من ذلك ٣١٧ في حديث ابن عباس بصلاة العشاء

أخرجه أبو داود بلفظ كان
الناس على عهد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم إذا أصابوا
العفة حرم عليهم الطعام والشراب
والنساء وصاموا إلى القنابلة
ونحوه في حديث أبي هريرة
وهذا يخص من حديث البراء
ويحتمل أن يكون ذكر صلاة
العشاء ليكون ما بعدها
منظمة النوم غالباً والتقييد في
الحقيقة انما هو بالنوم كما في سائر
الاحاديث وقديين السدي ان
هذا الحكم كان على وفق
ما كتب على أهل الكتاب كما
أخرجه ابن جرير ولنظفه كتب
على النصارى الصيام وكتب
عليهم ان لا يأكلوا ولا يشربوا
ولا ينجسوا بعد النوم وكتب
على المسلمين أو لا مثل ذلك حتى
أقبل رجل من الانصار فذكر

نحج عن مجاهد من قول ابن عباس ومعاوية قوى الرفع ما أخرجه الديلمي في المجالسة
قال كاعند ابن عيينة بخام رجل فقال يا أبا محمد الحديث الذي حدثتنا به عن ما زعم من صحيح
قال نعم قال فاني شربته الا ان تصدثني مائة حديث قال اجلس فحدثته مائة حديث وفي
الباب عن أبي ذر مرفوعا عن داود الطيالسي في مسنده قال زعم من مباركة انما
طعام طعم وشفاة سقم وهو بهذا اللفظ في صحيح مسلم وعن جابر غير حديث الباب عند
مسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم شرب منه قوله ما زعم من ما شرب له فيه دليل
على ان ما زعم من ينفع الشارب لا يضره لا جله سواء كان من امور الدنيا والآخرة
لان ما في قوله ما شرب له من صيغ العموم قوله كان يحمله فيه دليل على انه لا بأس
بحمل ما زعم من الى المواطن الخارجة عن مكة قوله لولا ان تغلبوا وذلك بأن يظن الناس
ان الفزع سنة فينزح كل رجل لنفسه فيغلب أهل السقاية عليها وفي هذا الحديث
استصحاب الشرب من ما زعم وما قيل من ان الشرب جبلي فلا يدل على الاستصحاب اذ لا
تمام في الجبلي مدفوع بان القصد الى ذلك المحل والامر بالنزع واعطاء اسامة الفضلة
ليشربها من غير أن يستدعي الماء كما في صحيح مسلم مما يدل على ان الشرب للفضيلة
للا حاجة قوله لا يتضلعون أي لا يروون من ما زعم قال في القاموس وتضلع امتلا
شبعاً أو رباح حتى بلغ الماء اضلاعه انتهى قوله هزيمة بالزاي أي هزيمة جبريل لانه ضربها
برجله فتسبح الماء قال في القاموس هزيمة هزيمة غمزه بيده فصارت فيه حفرة ثم قال
والهزائم البشار الكبيرة الغز الماء قوله وسقيا اسمعيل أي أظهره الله ليسق به اسمعيل
في أول الامر

• (باب طواف الوداع) •

(عن ابن عباس قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه
والله وسلم لا يتفرد أحد حتى يكون آخر عهد بالبيت رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه
• وفي رواية آخر الناس أن يكون آخر عهد بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحائض
متفق عليه • وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص للحائض ان تصدق
قبيل ان تطوف بالبيت اذا كانت قد طافت في الافاضة رواه أحمد • وعن عائشة قالت

ورفع عند أبي داود من هذا الوجه صرمة بن قيس وفي رواية النسائي أبو قيس بن عمرو فان حل هذا الاختلاف على تعدد اسماء
من وقع له ذلك والافيهن الجمع بر جميع الروايات الى واحد ونحوه في الفتح وزاد الصواب صرمة بن أبي انس (كان صائما
فلما حضر الإفطار انى امرأته) لم نسلم (فقال لها أ عندك طعام قالت لا ولكن انطلق فاطلب لك) وظاهره انه لم يجئ معه شيء
لكن في مرسل السدي انه أتاها بقر فقال استبدلي به طهيئنا واجعل عليه مضية أمان القرأ حرق جوف وفي مرسل ابن أبي ليلى
فقال لا هله أ طعموني فقالت حتى اجعل لك شياً مضيناً (وكان يومه يعمل) أي في أرضه كما صرح به أبو داود في روايته (فغلبته

عيناہ) فام (جنتہ امراء جنتہ) قال حبيبہ (حرم ما فوقہ من السدیۃ یعطیہ قدرہ ان یعطی اللہ والی ان
یا کل زاد اجد فاصبح صائعا) فلما اتصف النهار غشی علیہ فذکر ذلک للنبی صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم) بضم الذال وکسر الکاف
زاد اجد وأبودا ودالحا کم من طریق عبد الرحمن بن أبی لیلی عن معاذ بن جبل وكان عمر أصاب النساء بعد ما نام ولا بن جریر
وابن أبی حاتم عن کعب بن مالک قال کان الناس فی رمضان اذا صام الرجل قام حتى فنام حرم علیہ الطعام والشراب والنساء
حتى یغط من الغد فرجع عمر من عند ۳۱۸ النبی صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم وقد مر عنہ فاراد امرأۃ فقالت

حاضرت صفية بنت حيي بعد ما أفاضت قالت فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أجبستها هي قلت يا رسول الله انها قد أفاضت وطافت بالبيت ثم حاضت بعد الافاضة قال فلتنقراذن متفق عليه قوله لا يتقرأ أحد الخ فيه دليل على وجوب طواف الوداع قال النووي وهو قول أكثر العلماء ويلزم به ترك دم وقال مالك وداود وابن المنذر هو سنة لا شيء في تركه قال الحافظ والذي رأيته لابن المنذر في الاوسط انه واجب للأمر به الا انه لا يجب به تركه نفي انتهى وقد اجتمع في طواف الوداع أمره صلى الله عليه وآله وسلم به ونهيهم عن تركه فعله الذي هو بيان للمجمل الواجب ولا شك ان ذلك يفسد الوجوب قوله أمر الناس بالبناء على ما لم يسم فاعله وكذا قوله خفف قوله اذا كانت قد طافت طواف الافاضة قال ابن المنذر قال عامة الفقهاء بالامساك رابيس على الحائض التي أفاضت طواف وداع وروينا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وزيد بن ثابت انهم أمروها بالمقام اذا كانت حائضا لطواف الوداع فكأنهم أوجبوه عليها كما يجب عليها طواف الافاضة اذ لو حاضت قبله لم يسقط عنها قال وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن ذلك وبقي عمر بن الخطاب لثبوت حديث عائشة وروى ابن أبي شيبة من طريق القاسم ابن محمد كان الصحابة يقولون اذا أفاضت قبل ان تحيض فقد فرغت الامر وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي عن عمر انه قال ليكن آخره هدها بالبيت وفي رواية كذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستدل الطحاوي بحديث عائشة على نسخ حديث عمر في حق الحائض وكذلك استدلى على نسخه بحديث أم سلمة عندها أبي داود الطيالسي انها قالت حضت بعد ما طفت بالبيت فامرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان انقروا حاضت صفية فقالت لها عائشة حبستنا فامرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تنقروا ورواه سعيد بن منصور في كتاب المناسك واحق في مسنده والطحاوي وأما في البخاري ويطوي ذلك ما أخرجه النسائي والترمذي وصححه الحاكم عن ابن عمر قال من حج فليكن آخره هدها بالبيت الا الحيض رخص لهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله فلتنقراذن أي فلا تجلس علينا حينئذ لانما قد أفاضت فلا مانع من التوجه والذي يجب عليها قد فعلته وفي رواية للبخاري نسابا من انقروا وفي رواية له اخرجني وفي رواية فلتنقروا معانيها متقاربة والمراد بها

اني قد غت فقال ما غت ووقع
عليها وضع كعب بن مالك مثل
ذلك (فنزات هذه الآية احل
لكم ليلة الصيام) التي تصومون
منها صائمين (الرفث الى نساءكم
ففرحوا بما فرحوا شديد او نزات
وكلوا واشربوا) جميع الليل
(حتى يتبين لكم الخطيط الايض)
بياض الصبح (من الخطيط الاسود)
من سواد الليل وهذا البيان
يحصل بطولوع الفجر الصادق
ففيه دلالة على ان ما بعد الفجر
من النهار وقال أبو عبيد المراد
بالخطيط الاسود الليل وبالخطيط
الايض الفجر الصادق والخطيط
هو اللون وقيل المراد بالايض
اول ما يسدو من الفجر المعترض
في الافق ~~كما~~ الخطيط المسدود
وبالاسود ما يجتمع معه من غيش
الليل تشبها بالخطيط قاله الرخشي
قال الكرماني لما صار الرفث
وهو الجماع هنا حلالا بعد ان
كان حراما كان الاكل والشرب
بطريق الاولى فاذلك فرحوا
بنزولها ونهوا عنها الرخصة
هذا وجه مناقضة ذلك اقصة أي

فيس ثبها كان حالها بطريق المذهب نزل بعد ذلك قوله تعالى كلوا واشربوا بغير إسرافٍ بالمتطوِّق تسهيل الرحيل
الامر عليهم صريحاً والمراد نزول الآية بإقامتها قال في القمق وهذا هو المقدوب به جزم السهيلي وقال ان الآية تنزات في الامرين
معاً فقدم ما يتعلق بعمره ونهى الله عنه لفضله انتهى وهذا الحديث أخرجه أبو داود في الصوم والترمذي في التفسير (عن عدي
ابن حاتم) الصابي (رضي الله عنه قال للأنزات حق يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود) ثم قدمت واسلت وتعلت
انشر انعموا لاجله من طريق مجاهد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة والصيام وقال صل كذا وصم كذا فاذا غابت

الشمس فكل حتى يتبين لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود (حدث) بفتح الميم (الى عقاب) بكسر العين جبل (أسود) الى
عقاب أبيض فجعلته سادق فجعلت انظر اليهما في الليل فلا يستبين لي أي فلا يفر لي وفي رواية مجاهدة فلا استبين
الابيض من الاسود (فحدث) على رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) فذكرت له ذلك فقال صلى الله عليه وآله وسلم (انما ذلك)
أي قوله تعالى المذكور (سواد الليل ويياض النهار) ويستفاد منه كما قال عياض وجوب التوقف على الالفاظ المشتركة
وطلب بيان المراد منها وانما الاتحمل على اظهر وجودها واكثر ٣١٩ استعملتها الا عند عدم المدان وقال

الرحيل من مصفى الى جهة المدينة واستدل بقوله أحابستنا على ان أمير الحاج يلزمه ان
يؤخر الرحيل لاجل من تقيض عن لم تطف للافاضة وتعقب باحتمال ان يكون صلى الله
عليه وآله وسلم أراد بتأخير الرحيل اكرام مصفى كما احتسب بالناس على عقد ما نشة وأما
ما أخرجه البزار من حديث جابر والثقة في فوائده من حديث أبي هريرة مرفوعا
أمير ان وليد اباميرين من تبع جنازة فليس له ان ينصرف حتى تدفن أو يأذن أهلها
والمرأة تنج أو تعقر مع قوم فخصي قبل طواف الركن فليس لهم ان ينصرفوا حتى
تطهروا وتأذن لهم ففي اسناد كل واحد منهما ضعف شديد الضعف كما قال الحفاظ

• (باب القوات والاحصار) •

وكذا الاجد عن هشيم ولا سمعيل عن يوسف القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم قال فضحك وقال ان وسادك اذا عريض
وهذه الزيادة عند البخاري في تفسير سورة البقرة وعند مسلم ان وسادك لطويل عريض قال الخطابي في المعالم فيه قولان
أحدهما يريدان قومك لكثير وكفى بالوسادة عن النوم لان النائم يتوسدأ واران لك لطويل اذا كنت لاتمسك عن الاكل
حتى يتبين لك العقال والقول الآخر انه كفى بالوسادة عن الموضع الذي يضعه من رأسه وعنقه على الوسادة اذا قام والعرب
تقول فلان عريض القفا اذا كانت فيه غبابة وغفلة وتفيد في هذا الحديث من طريق آخر انك لعريض القفا ويجزم

الزنجشري بالثاني فقال انما عرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم قفاعة على الامة غفل عن البيان وتعرض القضاة بتدليله
وعلى قلة القطنة وانشد في ذلك شعرا وقد اذكر ذلك غير واحد منهم القرطبي فقال حله بعض الناس على التمسك به على ذلك القهم
كانهم فهموا انه نسبة الى الجهل والجهلاء وعدم الفقه وعقدوا ذلك بقوله انك عرض القفا وليس الامر على ما قالوه لان من حل
اللفظ على حقيقته اللسانية التي هي الاصل اذ لم يتبين له دليل الجوز لم يستحق ذمها ولا ينسب الى جهل وانما عني والله اعلم ان
وسادته ان كان يغطي الخيطين الذين ٢٢٠ اراد الله فهو اذا عرض واسع ولهذا قال في اثر ذلك انما هو سواد

الليل ويبيض النهار فكانه قال
فكيف يدخلان تحت وسادته
وقوله انك لعرض القفا أي ان
الوساء الذي يغطي الليل والنهار
لا يرقع عليه الا قفا ساعريض
فما نسبة قال في الفتح وترجم عليه
ابن حبان ذكر البيان بان العرب
تفاوت لغاتهم وآثار بذلك الى
ان عددا لم يكن يعرف في لغته
ان واد الليل ويبيض النهار
يعبر عنهما بالخط الاسود والخط
الابيض وما في هذا الحديث انتهى
أقول المعنى الذي ذكره القرطبي
فيه من التكاف وابداد النجعة
مالا يخفى على من له بصيرة وقلب
سليم ولا سرح في كون هذه المقالة
قد صدرت على سبيل الذم أو
الاشارة الى قلة القطنة كما في قوله
صلى الله عليه وآله وسلم لا يذر
العصاة انك امرؤ فيك جاهلية
ولهذا قال ابن المبرق الحاشية
في حديث عدى جواز التوبيخ
بالكلام النادر الذي يسير فيصير
مغلا بشرط صحة القصد ووجود
الشرط عند من الغلو في ذلك
فانه من له قدم الامني عصمه الله

صدق رواه الخمسة وفي رواية لابي داود وابن ماجه من عرج أو كسرا أو مرض فذكر
معناه وفي رواية ذكرها أحد في رواية المروزي من حبس بكسرا أو مرض وعن ابن
عمر انه كان يقول ليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان حبس أحدكم
عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم يحل من كل شيء حتى يجمع عامقا بلا يهدي أو
يصوم ان لم يجد هديا رواه البخاري والشافعي وعن عمر بن الخطاب انه امر ابا ايوب
صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهب ابن الاسود حين فاتهم ما الحج فأتيا يوم
النحر ان يحل بعمره ثم يرجع احلا لانهم يحج عامقا بلا يهديا في لم يجد فصيام ثلاثة أيام في
الحج وسبعة اذا رجع الى أهله وعن سليمان بن يسار ان ابن حنبل في حروى صرح ببعض
طريق مكة وهو محرم بالحج فقال على الماء الذي كان عليه فوجد عبد الله بن عمرو عبد الله
ابن الزبير وعمران بن الحكم فذكر لهم الذي عرض له وكاهم أمره أن يتداوى بما لا بد
منه ويفتدي فاذا صبح اعقر فحل من امره ثم عليه أن يحج قابلا يومه ودي وعنه ابن
عمر انه قال من حبس دون البيت عرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت وهذه الثلاثة
لما لا في الموطأ وعن ابن عباس قال لا حصر الا حصر العدو رواه الشافعي في مسنده
حديث الجراح بن عمرو سكت عنه أبو داود والترمذي وحسنه الترمذي وأخرجه أيضا ابن
خزيمة والحاكم والبيهقي وأثر عمر بن الخطاب أخرجه أيضا البيهقي وأخرج عن عمر انه
أمر من فاته الحج أن يهل بعمره وعليه الحج من قابل وأخرج أيضا عن زيد بن ثابت مثله
وأخرج نحوه عن عمر بن طريق أخرى والاثري الذي رواه سليمان بن يسار واما مالك عن
يحيى بن سعيد عنه ولكن سليمان بن يسار لم يدرك القصة وأثر ابن عمر رواه مالك في
الموطأ من طريق ابن شهاب عن سالم عنه وأثر ابن عباس صحح الحفاظ اسناده قوله من
كسر بضم الكاف وكسر السين قوله أو عرج بفتح المهملة والراء أي أصابه شيء في رجله
وأيس بخلاصة فاذا كان خلقة قبل عرج بكسر الراء قوله فقد حل تحسك بظاهر هذا أبو
قوروداود فقالا انه يحل في مكانه بنفس الكسر والعرج وأجمع بقية العلماء على انه يحل
من كسر أو عرج ولكن اختلفوا فيما به يحل وعلام يحل هذا الحديث فقال أصحاب
الشافعي انه يحل على ما اذا شرط التحلل به فاذا وجد الشرط صار حلالا ولا يلزم الدم وقال

تعالى والله اعلم وحديث الباب أخرجه المؤلف أيضا في التفسير ومسلم في الصوم وكذا أبو داود والترمذي
وقال حسن صحيح (عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال سمعت رافع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قام الى الصلاة فقبل له)
القاتل انس قال قلت لزيد (كم كان بين الاذان والاهور قال) زيد هو (قد رخصت في آية) أي قد رخصت انتم اهل في الفتح أي
متوسطة لا طويلة ولا قصيرة ولا سريعة ولا بطيئة قال المهلب فيه تقدير الاوقات باعمال البدن وكانت العرب تقدر الاوقات
بالاعمال كقدر لهم قدر حلب شاة وقدر فخر جوز وقدر فعل زيد بن ثابت عن ذلك الى التقدير بالقراءة اشارت في ان ذلك الوقت كان
وقت العبادة بالسلامة ولو كانوا يسديرون بغير العمل لقال من لا يدرجه أو ثلث خمس ساعة وقال ابن أبي جرة فيه اشارة الى أن

أوقاتهم كانت مستغرقة بالعبادة وفيه دلائل على تأخير السجود إلى قرب طلوع الفجر الصادق لكونه أبلغ في المنفعة وقال ابن أبي جرة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينظر ما هو الأرفق بأمنته فيه لانه لو لم يصبر لاتبعه وشق على بعضهم ولو تسهر في جوف الليل لشق أيضا على بعضهم من يغلب عليه النوم فقد يقضى إلى تركه الصبح أو يحتاج إلى المجاهدة بالسهر قال وفيه أيضا تقوية على الصيام لعدم الاحتياج إلى الطعام ولو ترك لشق على بعضهم ولا سيما من كان صغرا أو يافق يقضى عليه فيقضى إلى الإفطار في رمضان قال وفي الحديث تأيس الفاضل أصحابه ٣٢١ بالموأكلة وجواز المشي بالليل للعاجلة لأن

زيد بن ثابت ما كان يبيت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه الاجتماع على السجود وفيه حسن الادب في العبادة لقوله تسهرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل نحن ورسول الله لما يشعر لفظ المعية بالتبعية وقال القرطبي فيه دلالة على أن الفراغ من السجود كان قبل طلوع الفجر فهو معارض لقول حذيفة هو النهار الآن الشمس لم تطلع انتهى والجواب ان لامعارضته بل يعمل على اختلاف الحال فليس في رواية واحدة منهم ما يشعر بالمواظبة فتكون قصة حذيفة سابقة ﴿عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسهروا﴾ تفعل من السهر وهو قبيل الصبح وقال في الروضة ويدخل وقته نصف الليل قال السبكي وفيه نظر لان السهر لغة قبيل الفجر ومن ثم خصه ابن أبي السيف المعنى بالسدس الأخير والمراد الاكل في ذلك الوقت وذلك على معنى ان التفعل هنا في الزمن المدوخ

مالك وغيره يحل بالطواف بالبيت لا يحله غيره ومن خالفه من الكوفيين يقول يحل بالنسيب والذبح والخلق وسياق الكلام على ذلك قوله أو مرض الاحصار لا يتخذ من الاعتذار المذكورة بل كل عذر حكمه حكمها كاعتذار النكفة والضلال في الطريق وبقاء السفينة في البحر - هذا قال كثير من الصحابة قال القاضي والكوفيون الحصر بالكسر والمرض والخوف وقال آخرون منهم مالك والشافعي وأحمد لا حصر الا بالعدو وتسكوا بقول ابن عباس المذكور في الباب وحكي ابن جرير قوا انه لا حصر بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم والسبب في هذا الاختلاف انهم اختلفوا في تفسير الاحصار فالشهور عن أكثر أهل اللغة منهم الاخفش والكسائي والفراء وأبو عبيد وأبو عبيدة وابن السكيت وقلوب وابن قتيبة وغيرهم ان الاحصار انما يكون بالمرض وأما بالعدو فهو الحصر وقال بعضهم ان أحصر وحصر بمعنى واحد قوله سنة نبيكم قال عياض ضبطناه سنة بالنصب على الاختصاص وعلى اضمار فعل أى تسكروا وشبهه وخبر سبكه طاف بالبيت ويصح الرفع على ان سنة خير سبكم أو التاعل وحسبكم بمعنى الفعل ويكون ما بعدهما تفسير السنة وقال السهيلي من نصب سنة فهو باضمار الامر كأنه قال الزموا سنة نبيكم قوله طاف بالبيت أى اذا أمكنه ذلك ووقع في رواية عبد الرزاق ان حبس أحد امنكم حبس عن البيت فاذا وصل ما ف قوله حتى يحج عاما قابلا استدل به على وجوب الحج من القابل على من أحصر وسياق الخلاف فيه قول فيمضى فيه دليل على وجوب الهدى على المحصر وان كان الاحصار الذي وقع في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما وقع في العمرة فقام العلماء الحج على ذلك وهو من الاتفاق يتقوا غارقا الى وجوب الهدى ذهب الجمهور وهو ظاهر الاحاديث الثابتة عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه فعل ذلك في الحديبية ويظهر عليه قوله تعالى فان أحصرتم فساء - تيسر من الهدى وذكر الشافعي انه لا خلاف في ذلك في تفسير الآية وخالف في ذلك مالك فقال انه لا يجب الهدى على المحصر ومقول على قياس الاحصار على الخروج من الصوم للعدو والتمسك بمثل هذا القياس في مقابل ما يخالفه من القرآن والسنة من الغرائب التي يتجنب من وقوع مثلها من أكبر العلماء قوله ابن حزمية بضم الحاء المهمة وبعدها رأى ثم بعد الالف موحدة قوله فسأل على الماء هكذا في بعض نسخ هذا الكتاب وفي

٤١ نيل ح من لفظه فانه من معاني تفعل كما ذكره ابن مالك في التسهيل أو الاخذ في الامر شيئا فشيئا ويحصل السهو وبقيل المطعوم وكثيره والامر به للندب (فان في السجود) يقع السين اسم لما يتصرف به وبالضم الفعل (بركة) وفي معنى كونه بركة وجوه ان يبارك في السير منه بحيث يحصل به الاجابة على الصوم وفي حديث علي عند ابن عدي صرفوا تسهروا ولو بشر به من ما زاد في حديث أبي امامة عند الطبراني صرفوا ولو بشر به في حديث أبي هريرة عند مالك وفي يكون ذلك بالخاصية كما يورد في التريد والاجتماع على الطعام والمراد بالبركة التي التبعة وفي حديث أبي هريرة عند مالك وفي

لقد فوس ثلاثة لا يحاسب عليها العبد كذا السجود وما أنظر عليه وما كل مع الاخوان أو المراد به التقوى على الصيام
نير من أهال النهار في حديث جابر عند ابن ماجه والحاكم مرفوعا استعينوا بطعام السحر على صيام النهار وبالقيمة لولة
قيام الليل ويحصل به النشاط ومدافعة سوء الخلق الذي يشبه الجوع أو المراد به الامور الاخرى فان اقامة السنة توجب
جرو زيادة وقال القاضي عياض قد تكون هذه البركة ما يتفق للمفسر من ذكر أو صلاة أو استغفار وغير ذلك من زيادات
أهل النية لولا القيام للسجود ٣٢٢ لكان الانسان ناقصا منها وتاركا وتجب به النية للصوم ليخرج من

بعضها عن الماء في نسخة صحيحة من الموطأ على الماء ومنسوخ عن قوله فوجد هذه
اللفظة ثابتة في نسخة من هذا الكتاب وهي ثابتة في الموطأ وقد استدل بالأثر
المذكورة في الباب على وجوب الهدى وان الاحصاء لا يكون الا بالخوف من العدة
وقد تقدم البحث عن ذلك وعلى وجوب القضاء وسبق

• (باب تحلل المحصر عن العدة بالتحريم الخلق حيث حصر
من حل أو حرم وأنه لا قضاء عليه) •

(عن المـ وروى عن ابن عمر الحديث والصلح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لما فرغ من قضية الكتاب قال لأصحابه قوموا فافحروا ثم احلقوا رواه أحمد والبخاري
وأبو داود والبخاري عن المـ وروى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحرق قبل ان يحلق وأمر
أصحابه بذلك وعن المـ وروى ان قالوا قلدره ولله صلى الله عليه وآله وسلم الهدى
وأشعره بنى الخليفة وأمر من ابنا العمرة وحلق بالخديعة في عمرته وأمر أصحابه بذلك
ولحق بالخديعة قبل ان يحلق وأمر أصحابه بذلك رواه أحمد وعن ابن عباس قال انما
البدل على من نقض به بالتأذ ذما من حبه عدوا وغير ذلك فانه يحل ولا يرجع وان
كان معه هدى وهو محصر فحرقه ان كان لا يستطيع ان يذهب به وان استطاع ان يذهب
لم يحل حتى ياتي أهله هدى محله أخرجه البخاري وقال مالك رحمه الله يهره به ويحلق في
أى موضع كان ولا قضاء عليه لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه بالخديعة فحرقوا
وحلوا وحلوا من كل شيء قبل الطواف وقبل ان يصل الهدى الى البيت ثم ليذكروا
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر أحد ان يقضوا شيئا ولا يعودوا والهدى بالخديعة خارج
الحرم كل هذا كلام البخاري في صحيحه قوله فافحروا ثم احلقوا وفيه دليل على ان
المحصر يقدم التحريم على الحلق ولا يلزم من هذا ما وقع في رواية للبخاري عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم حلق وجامع نسائه وفحرقه لان العطف بالواو وانما هو مطلق الجمع
ولا يدل على الترتيب فان قدم الحلق على التحريم فري ابن أبي شيبة عن علقمة ان عليه
دما وعن ابن عباس مثله والظاهر عدم وجوب الدم لعدم الدليل قوله انما البدل الخ

لاف من أو يجب تجديدها اذا
يعدوها وقال ابن دقيق العبد
لما جعل به استحباب السجود
نافية لأهل الكتاب لانه
نعم عندهم وهذا أحد الوجوه
تنصية للزيادة في الاجور
أخرى وبارة الفتح السجود
تحسين وضعها لان المراد
بركة الاجر والثواب فناسب
نعم لانه مصدر بمعنى التحسين
البركة لكونه يقوى على
يوم وينشط له ويخفف
سنة فيه فيناسب الفتح لانه
نصريه وقيل البركة ما يتضمن
الاستيقاظ والدعاء في السجود
ولي ان البركة في السجود
لجميعها متعددة وهي
ع السنة ومخافة أهل
اب والتقوى به على العبادة
يادة في النشاط والتسبب في
دقة على من يسأل اذ ذلك
يستمع معه على الاكل
سبب للذكر والدعاء وقت
الاجابة وتدارك النية الصوم
فعلها قبل ان ينهض قال ابن
العبد وقع للمنصوفة في

السجود وكلام من جهة اعتبار حكمة الصوم وهي كسر شهوة النفس والبطن والفرج والسجود • بفتح
ين ذلك قال والضوابط أن يقال ما زاد في المقدار حتى تنعدم هذه الحكمة بالكلية فليس يحتمل كالذي يصنع المترون
تأفق في المسألة كل وكثرة الاستعداد ادائها وما عد ذلك فختلف مراتبها انتهى وهذا الحديث أخرجه المـ والترمذي
ابن ماجه (عن سلمة بن الأكوع) واسم الاكوع سنان بن عبد الله (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله
سجد جلا) هو هذ بن أسماء بن حارثة الاسلمى كما عند أحمد وابن أبي خيثمة (ينادي في الناس يوم عاشوراء ان من أكل فليتم)

أى ليمسك بقية يومه حرمة الوقت كما يسك لو أصبح يوم الشك مفطرا ثم ثبت أنه من رمضان (أو) قاله (فليصم) شك من الراوى
(ومن لم يأكل فلا يأكل) واستدل به على صحة الصيام لمن لم يشو من الليل سواء كان رمضان أو غيره لأنه صلى الله عليه وآله وسلم
أمر بالصيام في أثناء النهار فدل على أن النية لا تشترط من الليل وأجيب بأن ذلك يتوقف على أن صيام عاشوراء كان واجبا
والذى يرجح من أقوال العلماء أنه لم يكن فرضا على تقدير أنه كان فرضا فنسخ حكمه ونسخ حكمه بدليل قوله
فليصم ومن لا يشترط النية من الليل لا يجزئ صيام من أكل من النهار ٣٢٣ وصرح ابن حبيب من المسالك

بان ترك التبيت لصوم عاشوراء
من خصائص عاشوراء وعلى
تقدير أن حكمه باق فالامر
بالمسك لا يستلزم الاجراء
واحتج الجمهور ولا بشرط النية
من الليل بما أخرجه أصحاب
السنن من حديث حفصة ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال من لم يبيت الصيام من الليل
فلا صيام له وهذا افظ الناسق
ولابى داود والترمذى من لم يجمع
الصيام قبل الفجر فلا صيام له
ورجاء وقفه وقد اظنبت الناسق
في تخرجه طرقه وحكى الترمذى
في العمل عن البخارى ترجيح
وفيه وعمل بظاهر الاسناد جماعة
من الائمة فصنعوا الحديث منهم
ابن خزيمة وابن حبان والحاكم
وابن حزم وروى له الدارقطنى
طريقا أخرى وقال رجالها ثقات
وأبعد من خصه من الحنفية
بصيام القضاء والنذر وأبعد
من ذلك تفرقة الطحاوى بين
صوم الفرض اذا كان في يوم
بعينه كعاشوراء فجزئ النية
في النهار ولا في يوم بعينه كرمضان

بفتح الباء الموحدة والمهملة أى القضاء لما أحصر فيه من حج أو عمرة وهذا قول الجمهور
كأنى الفتح وقال في البصران على المحصر القضاء اجاعا على الفرض العترة وأبو حنيفة
وأصحابه وكذا في النقل انعمى وعن أحمد وروايتان واحتج الموجبون للقضاء بحديث
الطجاج بن عمرو والساق وهو نص في محل النزاع وبحديث ابن عمر المتقدم لقوله فيه حتى
يجمع عاما قال فيمضى بعد قوله حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبما تقدم
من الآثار وقال الذين لم يوجبوا القضاء لم يذكروا الله تعالى القضاء ولو كان واجبا لذكره
وهذا ضعيف لان عدمه لا يستلزم عدمه قالوا ثانيا قول ابن عباس يدل على عدم
الوجوب وبجواب بان قول الصحابي ليس بحجة اذا انفرد فكيف اذا عارض المرفوع قالوا
ثالثا لم يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحد من أحضر معه في المدينة بان يتنص
ولو لم يمتهم القضاء لأمروهم قال الشافعى انما سميت عمرة القضاء والقضية للمقاضاة التي
وقعت بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين قريش لاعلى انه أوجب عليهم قضاء تلك
العمرة وهذا هو الدليل الذي ينبغي التعويل عليه ولكنه يعارضه ما رواه الواقدي في
المغازى من طريق الزهري ومن طريق أبي معشر وغيرهما قالوا أمر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أصحابه ان يعفروا فلم يخاف منهم الا من قتل بغير أوامر وخرج جماعة
معه معتمرين ممن لم يشهد المدينة فكانت عدتهم ألفين قال في الفتح ويمكن الجمع بين
هذا ان صح و بين الذي قبله بان الامر كان على طريق الاستصحاب لان الشافعى جزم بان
جماعة تخلقوا الغير عذر وقد روى الواقدي أيضا من حديث ابن عمر قال لم تكن هذه
العمرة قضاء ولا يمكن كان شرطا على قريش ان يعتمر المسلمون من قافل في الشهر الذي
صدهم المشركون فيه انعمى ويمكن ان يقال ان ترك أمره صلى الله عليه وآله وسلم
لا يفتى لمعارضته ما تقدم مما يدل على وجوب القضاء لان ترك الامر ربما كان لعلمهم
بوجوب القضاء على من أحصر بدليل آخر كحديث الطجاج بن عمرو لان حكم الحج
والعمرة واحد بقى ههنا شئ هو ان قوله وعليه الحج من قابل وقوله وعليه حجة أخرى
يمكن أن يكون المراد به تأدية الحج المفروض أو ما كان يريد ادائه في عام الاحصار لانه
القضاء المحسطن عليه لانه لم يسبق ما يوجب به بل غاية ما هنالك انه منعه عن تأدية ما أراد
فعله مانع فعليه فعله ولا يستقطب مجرد عرض المانع وتعيين العام القابل يدل على ان ذلك

فلا يجزئ الا بنية من الليل وبين صوم التطوع فيجزئ في الليل وفي النهار وقد تعقبه امام الحرمين بأنه كلام غث لا أصل له
وقال ابن قدامة تعجز النية في رمضان لكل يوم في قول الجمهور وعن أحمد انه تجزئ نية واحدة لجميع الشهر كقول مالك
واسحق وقال زفر يصح صوم رمضان في حق المقيم الصحيح بغير نية وفيه قال عطاء ومجاهد واحتج زفر بأنه لا يصح فيه غير صوم
بمطهرين لغيره فلا يقتصر الحجة لان الزمان معياره فلا يتصور في يوم واحد الا صوم واحد وقال أبو بكر الرازى يلزم قائل هذا
ان يصح صوم المغنى عليه في رمضان لذل بالكل ولم يشرب لوجود الامسالك بغير نية فان التزعة كان مستتبها وقال غيره

يلزمه ان من أخر الصلاة حتى لم يبق من وقتها الا قدرها صلى حيث شاء تطوعا انه يجزئه الفرض واستدل ابن جرم بحديث الباب
 على ان من ثبت له هلال رمضان جازت له النيسة حيث شاء ويجزئه وبناء على ان عائذ رواه كان فرضا أولا وقد أمر وان يسكوا في
 أثناء النهار قال وحكم الفرض لا يتغير ولا ينجح ما يرد عليه والحق بذلك من قس أن ينوي من الليل لاستواء حكم الجاهل والناسي
 كذا في الفتح وهذا الحديث من الثلاثيات وأخرجه البخاري أيضا في الصيام وفي خبر الواحد ومسلم والنسائي في الصوم
 (عن عائشة وأم سلمة رضوا الله عنهما ٣٢٤ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدركه القبر وهو)

أي والحال انه (جنب من) جامع
 (أهله) وفي رواية عن عائشة
 كان يدركه القبر من رمضان من
 غير حل والنسائي عنهما من غير
 احتلام وفي لفظه كان يصبح
 جنباً مني (ثم يغتسل ويصوم)
 بياناً لجواز الإكراه لا فضل الغسل
 قبل القبر والاحتلام يطلق
 على الانزال وقد يقع الانزال من
 غير رؤية شيء في المنام وأرادت
 بالتحريم بالجماع من غير احتلام
 المبالغة في الرد على من زعم ان
 قاع ذلك عدم فطر قال في الفتح
 هل يصح صوم الصائم يصبح
 جنباً أولاً وهل يفرق بين العامد
 والناسي وبين الفرض والتطوع
 وفي كل ذلك خلاف للشافعي
 والجمهور وعلى الجواز مطلقاً قال
 القرطبي في هذا الحديث فائدتان
 أحدهما انه كان يجامع في
 رمضان ويؤخر الغسل الى بعد
 طلوع القمر بياناً للجواز
 والثانية ان ذلك كان من جماع
 لا من احتلام اذا احتلام من
 الشيطان وهو معصوم منه وقال
 غيره في قولها من غير احتلام

على القول وقوله بالتأذي بهما من وهو الجماع قوله فاما من حبه عدوه هكذا في نسخ هذا
 الكتاب عدوه بفتح العين المهملة وضم الدال المهملة أيضا والواو وهي رواية أبي ذر في
 صحيح البخاري ورواه الاكثر بضم العين وسكون الدال المهملة والراء مكان الواو وقوله
 فعدوه قد وقع الخلاف بين الصحابة فمن بعدهم في محل شجر الهدي للمصنف فقال الجمهور
 يذبح المحصر الهدي حيث يحل سواء كان في الحل أو الحرم وقال أبو حنيفة لا يذبحه الا
 في الحرم وبه قال جماعة من أهل البيت منهم الهادي وفصل آخرون كما قال ابن عباس
 قال في الفتح وهو المعتمد قال وسبب اختلافهم في ذلك اختلافهم هل شجر النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم في الحديبية في الحل أو في الحرم وكان عطاء يقول لم يخبر يوم الحديبية الا في
 الحرم ووافقه ابن ابي عمير وقال غيره من أهل المغازي انما شجر في الحل (فائدة) لم يذكر
 المصنف رحمه الله تعالى في كتابه هذا زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان
 الموطن الذي يحسن ذكره افضله كتاب الجنائز ولكن لما كانت تشغل في سفر الحج في
 الغالب ذكرها جماعة من أهل العلم في كتاب الحج فاحيينا ذكرها ههنا تكميلاً للفائدة
 وقد اختلفت فيها أقوال أهل العلم فذهب الجمهور الى انها مندوبة وذهب بعض
 المالكية وبعض الظاهرية الى انها واجبة وقالت الحنفية انها اقرب من الواجبات
 وذهب ابن تيمية الحنبلي حفيد المصنف المعروف بشيخ الاسلام الى انها غير مشروعة
 وتبعه على ذلك بعض الحنابلة وروى ذلك عن مالك والشافعي وبعض كما
 سياتي احتجاج القائلين بانها مندوبة بقوله تعالى ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم لم جاؤك
 فاستغفروا والله واستغفر لهم الرسول الآية ووجه الاستدلال بها انه صلى الله عليه وآله
 وسلم حي في قبره بعد موته كما في حديث الانبياء احياء في قبورهم وقد صححه البيهقي وألف
 في ذلك جزأ قال الاستاذ أبو منصور البغدادي قال المتكلمون المحققون من أصحابنا
 ان نبينا صلى الله عليه وآله وسلم حي بعد وفاته انتهى ويؤيد ذلك ما ثبت ان الشهداء
 احياء يزقون في قبورهم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم واذا ثبت انه حي في قبره
 كان الجحيء اليه بعد الموت كالحي اليه قبله ولكنه قد ورد ان الانبياء لا يتركون
 في قبورهم فوق ثلاث وروى فوق أربعين فان صح ذلك قدح في الاستدلال بالآية
 وبعارض القول بدوام حياتهم في قبورهم ما سياتي من انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل

إشارة الى جواز الاحتلام عليه والاما كان لاستثناهم معنى ورد بان الاحتلام من الشيطان وهو معصوم اليه

منه وأجيب بان الاحتلام يطلق على الانزال قال ابن دقيق العيد لما كان الاحتلام يأتي المرعى على غير اختياره فقد قيل فيه
 من يرضى لغير المتعمد للجماع فيبين في هذا الحديث ان ذلك من جماع لازالة هذا الاحتلام في معنى الجنب الخاص والنفسي
 اذا انقطع دمها لانه لم يطلع القبر قبل اغتسالها قال النووي في شرح مسلم مذهب العلماء كافة صحة صومها لا ما حكمي من
 بعض الائمة مما لا نعلم صح عنه أولاً انتهى وقد أطال القول في الفتح في مباحث هذا الحديث وما لا فراجعه (عن عائشة)

رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقبل بعض أزواجه (ويشاور) بعضهم من حلف العام على الخالص
 لأن المباشرة أهم من التقبيل والمراد غير الجماع كما هو أصل المباشرة التقاء البشريتين ويستعمل في الجماع سواء أوج أو لم يوج
 وليس الجماع مرادها هنا (وهو صائم) وفي رواية عنها كان يقبل في شهر الصوم أخرجه مسلم والنسائي وفي رواية لمسلم يقبل
 في رمضان وهو صائم فاشتد بذلك إلى عدم التفرقة بين صوم القرض والنفل وقد اختلف في القبلة والمباشرة للصائم ففكرها
 قوم مطلقا وهو المشهور عند المالكية وروى عن ابن عمر بإسناد صحيح ٢٢٥

ونقل ابن المنذر وغيره من قوم
 تحريمها واحتجوا بقوله تعالى
 فلا تنباشروهن الآية فمنع
 من المباشرة في هذه الآية ثم ارا
 والجواب عن ذلك ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم هو المبيح عن
 الله وقد أباح المباشرة نهرا فدل
 على أن المراد بالمباشرة في الآية
 الجماع لا مادونه من قبلة ونحوها
 والله أعلم ومن أفتى بإفطار من
 قبل وهو صائم عبد الله بن شبرمة
 أحد فقهاء الكوفة وتقلده
 الطحاوي عن قوم ولم يسمهم
 وألزم ابن حزم أهل القياس ان
 يلحقوا الصيام بالحج في منعه
 المباشرة ومقدمات النكاح
 لاتفاق على إبطائهما بالجماع
 وأباح القبلة قوم مطلقا وهو
 المنقول عن أبي هريرة وبه قال
 سعيد وسعد بن أبي وقاص
 وطائفة بل بالغ بعض أهل الظاهر
 فاستحبوا فرقا آخرين بين الشيخ
 والناب ففكرها للشاب وأباحه
 للشيخ وهو مشهور عن ابن عباس
 أخرجه مالك وسعيد بن منصور
 وغيرهما وجاه فيه حديثان

البر روجه عند التسليم عليه ثم حديث من زارني بعد موتي فكان غارني في حياي
 الذي سألني ان شاء الله تعالى ان صح فهو الحجة في المقام واستدلوا بما يقوله تعالى ومن
 يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله الآية والهجرة إليه في حياته الوصول إلى حضرته
 كذلك الوصول بعد موته وليكنه لا يخفى ان الوصول إلى حضرته في حياته فيه فوائد
 لا توجد في الوصول إلى حضرته بعد موته منها النظر إلى ذاته الشريفة وتعلم أحكام
 الشريعة منه والجهاد بين يديه وغير ذلك واستدلوا أيضا بالحديث الوارد في ذلك منها
 الأحاديث الواردة في مشروعية زيارة القبور وعلى العموم والنبي صلى الله عليه وآله
 وسلم داخل في ذلك دخولا أوليا وقد تقدم ذكرها في الجناز وكذلك الأحاديث الثابتة من
 فعله صلى الله عليه وآله وسلم في زيارتهم منها أحاديث خاصة بزيارة قبره الشريف أخرج
 الدارقطني عن رجل من آل حاطب عن حاطب قال قال صلى الله عليه وآله وسلم من زارني
 بعد موتي فكأنما زارني في حياي وفي إسناد الرجل المجهول وعن ابن عمر عند
 الدارقطني أيضا قال قال قد كثر قومه ورواه أبو يعلى في مسنده وابن عدي في كامله وفي
 إسناده حفص بن أبي داود وهو ضعيف الحديث وقال أحمد فيه أنه صالح وعن عائشة
 عند الطبراني في الأوسط عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال حافظ في طريقته
 من لا يعرف وعن ابن عباس عند العقيلي مثله وفي إسناد فضالة بن سعد المازني وهو
 ضعيف وعن ابن عمر حديث آخر عند الدارقطني بلفظ من زار قبري وجبت له شفاعة
 وفي إسناد موسى بن هلال العبدي قال أبو حاتم مجهول أي العذلة ورواه ابن خزيمة في
 صحيحه من طريقه وقال ان صح الخبر فإن في القاب من استاده وأخرجه أيضا البيهقي
 وقال العقيلي لا يصح حديث موسى ولا يتابع عليه ولا يصح في هذا الباب شيء وقال
 أحمد لا بأس به وإضاقت تابعه عليه مسلمة بن سالم كجرواه الطبراني من طريقه وموسى بن
 هلال المذكور ورواه عن عبيد الله بن عمر عن نافع وهو ثقة من رجال الصحيح وحزم الضياء
 المقدسي والبيهقي وابن عدي وابن عساكر بن موسى ورواه عن عبد الله بن عمر الكبير
 وهو ضعيف وليكنه قد وثقه ابن عدي وقال ابن معين لا بأس به وروى له مسلم مقرونا
 بآخر وقد صحح هذا الحديث ابن السكن وعبد الحق وثق الدين السبكي وعن ابن عمر عند
 ابن عدي والدارقطني وابن حبان في ترجمة النعمان بلفظ من حج ولم يزرني فقد جئتني وفي

مرفوعان فيهما ضعف أحدهما عند أبي داود ومن حديث أبي هريرة والآخر عند أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص وفرق
 آخرون بين من يملك نفسه وبين من لا يملك كما أشارت إليه عائشة قال الترمذي ورأى بعض أهل العلم أن الصائم إذا ملك نفسه
 أنه يقبل والا فلا ليس له صومه وهو قول سفيان والثقات ويدل على ذلك ما رواه مسلم من طريق ابن أبي سلمة وهو قريب النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الصائم فقال سل هذه لأم سلمة فأكبرته ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يصنع ذلك فقال يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال أما والله اني لا نقاكم لا

واخشاكم فدل ذلك على ان الشاب والشيخ سواء لان عمر احينئذ كان شابا لانه كان اول ما بلغ وفيه دلالة على انه ليس من
الخصائص وروى عبد الرزاق باسناد صحيح عن عطاء بن يسار عن رجل من الانصار انه قبل امرته وهو صائم فامر امرته ان
تسال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسالته فقال اني افعل ذلك فقال زوجه لم يرض الله عليه في شيئا فخرجت فقال انا
اعلم بحدود الله واتقاكم وأخرجهم مالك لكنه أرسله عن عطاء ان رجلا فذكر نحوه مطولا واختلفوا فيه اذا بانثر أو قبلى
أو نظر فانزل أو أمذى فقال الكوفيون ٣٢٦ والشافعي يقضى اذا أنزل في غير النظر ولا قضاء في الامضاء وقال

مالك واصحق يقضى في كل ذلك
ويكفر الا في الامضاء فقط
فقط واحتج له بان الانزال أقصى
ما يطلب بالجماع من الاتذاف في
كل ذلك وتمتع بان الاكمام
علقت بالجماع ولو لم يكن انزال
فاقترا (وكان) صلى الله عليه
وآله وسلم (أماكمكم لاربه)
يكسر الهمزة واسكان الراء
عضوه وعنت الذكر خاصة
للقريظة الدالة عليه وروى بفتح
الهمزة والراء وقدمه في فتح
البارى وقال انه أشتم - روى
ترجيحه أشار البخاري بما أورده
من التفسير أى أغلبكم أهواء
وحاجته وقال التوربشتي محل
الارب ساكن الراء على العضوف
هذا الحديث غير سديد لا يفتربه
الاجاهل بوجوه حسن الخطاب
ماتل عن سنن الادب ونهج
الصواب وأجاب الطيبي بانها
ذكرت أنواع الشهوة متروكة
من الادنى الى الاعلى فبدأت
بمقدمتها التي هي القبلة ثم انتهت
بالمباشرة من نحو المداعبة والمعاينة
وأرادت ان تعبر عن الجامعة

اسناده النعمان بن شبيب وهو ضعيف جدا وثقه عمران بن موسى وقال الدارقطني
الطعن في هذا الحديث على ابن النعمان لانه روى عنه أيضا البزار وفي اسناده ابراهيم
الغضاري وهو ضعيف ورواه البيهقي عن عمر قال واسناده مجهول وعن أنس عند ابن أبي
الدينا بلقظ من زارني بالمدينة محتسبا كنت له شفعيا وشهيدا يوم القيامة وفي اسناده
سليمان بن زيد الكعبي ضعيفه ابن حبان والدارقطني وذكره ابن حبان في الثقات وعن
عمر عند أبي داود الطيالسي نحوه وفي اسناده مجهول وعن عبد الله بن مسعود عن أبي
الفتح الازدي بلقظ من حج حجة الاسلام وزار قبري وغزوة وصلى في بيت المقدس لم
يسأله الله فيما افترض عليه وعن أبي هريرة بنحو حديث حاطب المتقدم وعن ابن عباس
عند الهقبلي نحوه وعنه في مسند القرطوبس بلقظ من حج الى مكة ثم قصدني في مسجدى
كتبت له هجتان مبرورتان وعن علي بن أبي طالب عليه السلام عند ابن عساكر من زار
قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في جوارحه وفي اسناده عبد الملك بن هرون بن
عنبرة وفيه مقال قال الحافظ وأصح ما ورد في ذلك ما رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة
مرفوعا من أحديس على "الرد الله على روعي حتى أرد عليه السلام وبهذا الحديث
صدرا البيهقي الباب ولكن ليس فيه ما يدل على اعتبار كون المسلم عليه على قبره بل ظاهره
أعم من ذلك وقال الحافظ أيضا أكثره من هذه الأحاديث موضوعة وقد رويت زيادته
صلى الله عليه وآله وسلم عن جماعة من الصحابة منهم بلال عند ابن عساكر بسند جيد
وابن عمر عند مالك في الموطأ وأبو أيوب عند أحمد وأنس ذكره عياض في الشفاء وعمر
عند البزار وعلى عليه السلام عند الدارقطني وغير هؤلاء ولكنه لم ينقل عن أحد منهم
انه شد الرجل لذلك الا من بلال لانه روى عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو
بداريا يقول له ما هذه الجفوة يا بلال اما أن لك ان تزورني فروي ذلك ابن عساكر
واستدل القائلون بالوجوب بحديث من حج ولم يزورني فقد جفاني وقد تقدم قالوا والجفاء
لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم محرم قصب الزيارة لا يقع في الحرم وأجاب عن ذلك
الجمهور بان الجفاء يقال على ترك المنسوب كافي ترك البر والصلة وعلى غلط الطبع
كافي حديث من بدأ فقد جفأ وأيضا الحديث على انفرادهم لا تقوم به الحجة لما سلف
واحتج من قال بانها غير مشروعة بحديث لا تشدد الرحال الا الى ثلاثة مسلجده وهو في

فكنت عنها بالاياب وأى عبارة أحسن منها انتهى وفي الموطأ أيكم أمك انفسه وبذلك فسر القرمذي الصحيح
في جامعه فقال معنى لاربه لنفسه قال الحافظ الزين العراقي وهو أولى الاقوال بالصواب لان أولى ما فسر به القريب ما ورد
في بعض طرق الحديث وقد أشارت عائشة رضي الله عنها بقولها أو كن أمأكمكم لاربه الى أنه تباع القبلة والمباشرة بغير الجماع
ان يكون مالكا لاربه دون من لا يامن من الانزال أو بالجماع وظاهره انها اعتقدت خصوصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بذلك لكن ثبت عنها صريحا باجادة ذلك حيث قالت في حديث آخر يحمل له كل شيء الا الجماع فثبت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

التزني لانهم لا ينفون الاباحة قال القسطلاني ولا يحتج ان يحل هذا مع الامن فان حرك ذلك فهو حرم لان فيه تعريضا لافساد
 العبادة فحديث الصبي من حام حول الحبي وشك ان يقع فيه (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال اذا نسى) الصائم (فأكل وشرب) سواء كان قليلا أو كثيرا كما رجحه النووي لظاهر اطلاق الحديث (فليتم صومه)
 سعي الذي يتم صوما وظاهره حمله على الحقيقة الشرعية وإذا كان صوما وقع مجزئا ويلزم من ذلك عدم وجوب القضاء فانه ابن
 دقيق العيد وهذا الحديث دليل على ما لك حيث قال ان الصوم يطل بالدينان ويجب القضاء وأخرج

٣٢٧

ابن خزيمة وحبان والحاكم
 والدارقطني عن أبي هريرة من
 أنظر في شهر رمضان ناسيا فلا
 قضاء عليه ولا كفارة فصرح
 بشهر رمضان وبإسقاط الكفارة
 والتضاعف الدارقطني تفريده
 محمد بن مرزوق عن الانصاري
 ونهق بنان ابن خزيمة أخرجه
 أيضا عن ابراهيم بن محمد الباهلي
 وبار الحاكم أخرجه من طريق
 أبي حاتم الرازي كلاهما عن
 الانصاري فهو المنفرد به كما قاله
 البيهقي وهو ثقة والمراد انه
 انفرد بذلك إسقاط القضاء فقط
 لا بتعيين رمضان فان انشأ
 أخرجه الحديث من طريق علي
 ابن بكار عن محمد بن عمرو ولقظه في
 الرجل يأكل في شهر رمضان ناسيا
 قال لله أطعمه وسقاه وقد ورد
 إسقاط القضاء من وجه آخر عن
 أبي هريرة أخرجه الدارقطني
 من رواية محمد بن عيسى بن الطباع
 عن ابن عتبة عن هشام عن ابن
 سيرين ولقظه فأنما هو رزق
 ساقه الله اليه ولا قضاء عليه
 وقال بعد فقري بجه هذا استناد
 صحيح وكلهم ثقات قال الحافظ

الصحيح وقد تقدم وحديث لا تقضوا قبوري عيدا رواه عبد الرارق قال النووي في شرح
 مسلم اختلاف العلماء في شد الرحل اربع ثلاثة كالذهاب الى قبور الصالحين والى المواضع
 الفضيلة فذهب الشيخ أبو محمد الجويني الى حرمة وأشار عياض الى اختياره والصحيح
 عندنا ما ناله لا يهرم ولا يكره قالوا والمراد ان الفضيلة الثابتة انما هي شد الرحل الى
 هذه الثلاثة خاصة انتهى وقد أجاب الجوهري عن حديث شد الرحل بان القصر فيه
 اضاف باعتبار المساجد لا حقيق قالوا والدليل على ذلك انه قد ثبت باستاد حسن في بعض
 ألقاظ الحديث لا ينبغي للمطعم أن يشد رحاله الى مسجد يتبقي فيه الصلاة غير مسجد
 هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى فالزيارة وغيرها خارجة عن النهي وأجابوا ما
 بالاجماع على جواز شد الرحل للتجارة وسائر مطالب الدنيا وعلى وجوبه الى عرفة للوقوف
 والى منى للمناسك التي فيها الى مزدلفة والى الجهاد والهجرة من دار الكفر وعلى
 استحبابه لطلب العلم وأجابوا عن حديث لا تقضوا قبوري عيدا بانه يدل على الحث على
 كثرة الزيارة لا على منعها وانه لا يملح حتى لا يزار الا في بعض الاوقات كالعبادة
 ويؤيده قوله لا تقضوا قبوري وتكم قبوري أي لا تتركوا الصلاة فيها كذا قال الحافظ
 المنذري وقال السبكي معناه انه لا تقضوا الهوا فقامت خصوصا لانكون الزيارة الانفس أو
 لا تقضوه كالمعنى في المكوف عليه واطهار الزينة والاجتماع لله وغيره كما يفعل في
 الاعياد بل لا يؤتى الا للزيارة والدعاء والسلام والصلاة ثم ينصرف عنه وأجيب عما
 روى عن مالك من القول بكراهة زيارة قبوره صلى الله عليه وآله وسلم بانه انما قال بكراهة
 زيارة قبوره صلى الله عليه وآله وسلم لم قطع بالذريعة وقيل انما كره اطلاق لفظ الزيارة
 لان الزيارة من شافعها ومن شاتركها او زيارة قبوره صلى الله عليه وآله وسلم لم من السق
 الواجبة كذا قال عبد الحق واحتج أيضا من قال بالمشروعية بانه لم يرد أب المسلمين
 القاصدين للبع في جميع الازمان على تباين الديار واختلاف المذاهب الوصول الى
 المدينة المشرفة لقصد زيارته ويعدون ذلك من أفضل الأعمال ولم يزل أحد أنكر
 ذلك عليهم فكان اجماعا

• (أبواب الهدايا والضيافا)

• (باب في اشعار الابدن وتقليد الهدى كله)

لكن الحديث عند مسلم وغيره من طريق ابن عتبة وليس فيه هذه الزيادة وروى الدارقطني أيضا إسقاط القضاء من رواية
 أبي رافع وأبي سعيد المقبري والوليد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار كلهم عن أبي هريرة وأخرج أيضا من حديث أبي سعيد رفعه
 من أكل في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه واستاده وان كان ضعيفا لكنه صالح للمتابعة قال درجاء الحديث بشبهه الزيادة
 أن يكون حسنا فيصح الاحتجاج به وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة ويعتقد أيضا بانه أفتى به
 جماعة من الصحابة من غير مخالف لهم ثم هو موافق لقوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم فالنسيان ليس من كسب

القلب وبوافق القياس في إبطال الصلاة بعده الكلام لا بغيره فكذلك الصيام وأما القياس الذي ذكره ابن العربي فهو في مقابلة النص فلا يقبل ورده الحديث مع صحته بكونه خبراً واحداً خالف القاعدة فليس بمسلم لأنه قاعدة مستقلة في الصيام فمن عارضه بالقياس على الصلاة أدخل قاعدة في قاعدة ولو فتح باب رد الأحاديث العجيبة بمثل هذا لما بقي من الحديث إلا القليل قاله الخافظ في الفتح وقال الحسن ومجاهد إن جامع ناسياً فلا شيء عليه وقال عطاء عليه القضاء وبه قال الأوزاعي والبيت ومالك وقال أحمد يجب عليه ٢٢٨ الكفارة والبحث في ذلك يطول ومجمله كتب القروع (فأما

أطعمه الله وسقاه) ليس له فيه مدخل وفي رواية الترمذي فأما هو رزق رزقه الله ولادار قطن رزق ساقه الله إليه قال ابن العربي تمسك بجميع فتقها الأمصار بظاهرها هذا الحديث وتطلع مالك إلى المسئلة من أصلها فاشترى عليه لأن القطر ضد الصوم والأمساك ركن الصوم فاشبهه ما لونسى ركعة من الصلاة قال وقد روى الدارقطني فيه لأقضاء عليك فتأوله علماءنا على أن معناه لأقضاء عليك الآن وهذا تعسف وإنما أقول ليتسهل صح فتبعه وتقول به الأعلى أصل مالك في أن خبر الواحد إذا جاء بخلاف القواعد لم يعمل به فلما جاء الحديث الأول الموافق للقاعدة في رفع الأنثى لم يفتأ به أما الثاني فلا يوافقها ولا يعمل به قال الطبري إنما للعصر فدل على أن هذا التسليم من الله تعالى ومن لطفه في حق عباده يسيرا عليهم ودفع العرج وقال الخطابي التبيين ضرورة والأفعال

(عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم صلى الظهر بذي الحليفة ثم دعا ناقته فاشعرها في صفة سنامها الأيمن وسالت الدم عنها وقلدها نعلين ثم ركب راحلته فلما استوت به على البعير ألهج رواء أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وعن المسور ابن مخزومة ومروان قال أخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة في بضع عشرة مائة من أصحابه حتى إذا كانوا بذي الحليفة قلدهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الهدى وأشعرهم وأحرم بالعمرة واه أحمد والبخاري وأبو داود وعن عائشة قالت قتلت قلاتد بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أشعرها وقلدها ثم بعث بها إلى البيت فحارم عليه شيء كاذل لسلامته عليه * وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهدى مرة إلى البيت غنماً فقلدها رواء الجماعة) قوله فاشعرها الأشعار هو أن يكشط جلد البدنة حتى يسيل دم ثم يسلمه فيكون ذلك علامة على كونه أهدى وأيه يكون ذلك في صفة سنامها الأيمن وقد ذهب إلى مشروعية الكراهة الجمهور من السلف والخلف وروى الطحاوي عن أبي حنيفة كراهته والأحاديث ترد عليه وقد خالف الناس في ذلك حتى خالفه أصحابه أبو يوسف ومحمد واحتج على الكراهة بأنه من المثلة وأجاب الخطابي بجمع كونه منها بل هو باب آخر كالكي وشق أذن الحيوان فيصير علامة وغير ذلك من الوسم والختان والظجامة انتهى على أنه لو كان من المثلة لكان مافيه من الأحاديث مخصوصاً لمن عموم النهي عنها وقد روى الترمذي عن النخعي أنه قال بكراهة الأشعار وبهذا يتعقب على الخطابي وابن حزم في جزمهم بأنه لم يقل بالكراهة أحد غير أبي حنيفة قوله وقلدها نعلين فيه دليل على مشروعية التقليد الهدى به قال الجمهور وقال ابن المنذر أنكر مالك وأصحاب الرأي التقليد للغير زاد غيره وكان لم يبلغهم الحديث انتهى واحتجوا على عدم المشروعية بأنها تضعف عن التقليد وهي جهة أو هي من يوت العنكبوت فان مجرد تعليق القلادة مما لا يثبت به الهدى وأيضاً أن فرض ضدها عن بعض القلائد قللت بما لا يضعفها أو أضافت وردت السنة بالأشعار وهو لا يترك له كونه مظنة للضعف فكيف يترك ما ليس بمظنة لذلك مع ورود السنة به قيل الحكمة في تقليد الهدى التعلل أن فيه إشارة إلى السفر والجد فيه وقال ابن المنير الحكمة فيه

الضرورة غير مضافة في الحكم إلى فاعله ولا يؤخذ به والله أعلم وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال بينما نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه حسن الأدب في التعبير لما تشعربه العذبة بالتعظيم بخلاف ما لو قال مع. لكن في رواية الكشميهني مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اذجاء رجل) قال في الفتح لم أقف على نسبه إلا أن عبد الغني في المبهجات وجمعه ابن بشكوال جزم بأنه سلمان أو سلمة بن حضار البياضي واعتد إلى ما رواه ابن أبي شيبه وغيره من طريق سليمان بن يسار وأسلمة بن حضار أنه

ظاهر من امر أنه في رمضان وأنه وطئها فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم حر رقبته الحديث قال الحافظ والظاهر أنه لما
واقعتان فان في قصة الجامع في حديث الباب أنه كان في رمضان وفي قصة سلمة بن مضر أن ذلك كان لئلا فاقترعا ولا يلزم من ذلك
اتحاد القصتين وأطال الكلام على ذلك فراجعوه (فقال يا رسول الله هلكت) وزاد في إفظ وأهلك أي فعلت ما هو سبب
لهلاكه وهلاك غيره وهو زوجته التي وطئها وفي حديث عائشة احترقته واستدل به على أنه كان عامدا لأن الهلاك
والاحتراق مجاز عن العيان المؤدى إلى ذلك فكانه جهل ٣٢٩ المتوقع كالواقع وبالغ فيه فعبّر عنه بلفظ

الماضي وعلى هذا ليس فيه جهة
على وجوب الكفارة على
الناس (قال مالك) أي أي شيء
كائن أو حاصل لك وعند ابن
خزيمة ويحك ما شأنك وعند أحمد
وما الذي أهلكك (قال وقعت
على امرأتي) وعند السبزار
أصبت أهلي وفي حديث عائشة
وطئت امرأتي (وأنا صائم)
قال في الفتح يؤخذ منه أنه
لا يشترط في الطلاق اسم
المشتق بقاء المعنى المشتق منه
حقيقة لا استحالة كونه صائما
بجامعا في حالة واحدة فعلى هذا
قوله وطئت أي شرعت في الوطء
أو أراد جامعته بعد إذا أنا صائم
(فقال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم هل تجدر رقبته تعنتها)
أي تقدر فالمراد الوجود
الشرعي لا يدخل فيه القدرة
بالشرع وهو يخرج عنه
مالك الرقبة لاحتاج إليها بطريق
معتبر بشرعا وعند أحمد
استطيع أن تعتق رقبة (قال)
الرجل لا) أجد رقبة وفي رواية

أن العرب تعد النعل مر كوبة لكونه أرق صاحبها وتحمل عنه وعمر الطريق فكان
الذي أهدى خرج عن مر كوبة لله تعالى حيوانا وغيره كما خرج من أحرع عن ملبوسة
ومن ثم استحب تقليد نعلين لا واحدة وقد اشترط النوري ذلك وقال غيره تجزئ الواحدة
وقال آخرون لا تتعين النعل بل كل ما قام مقامها اجزا أو أوقات فلا تدب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زاد البخاري في رواية من عهن كان عندي وفيه رد
على من كره القلائد من الأوبار واختار أن تكون من ثبات الأرض وهو منقول عن
ربيعة ومالك وقد ترجم البخاري على هذا الحديث باب القلائد من العهن وهو الصوف
قوله ثم بعث بهما إلى البيت المهدي له حالان إما أن يقصد النسك ويسوق الهدى معه
فيكون التقليد والاشعار عند الأحرار وإما أن يبعث بهما ويقيم فيكونان عند البعث
بهما من المكان الذي هو مقيم به كافي هذا الحديث ولا يحرع عليه بعد البعث بهما ما يحرم
على المحرم أقوالها ما حرم عليه شيء كان له حلا قوله غفلة فله فيه دليل على جواز
أن يكون الهدى من الغنم وهو يرد على الخنفية ومن وافقهم أن الهدى لا يجزئ من
الغنم ويرد على مالك ومن وافقه حيث قال إن الغنم لا تقلد

• (باب النهي عن إبدال الهدى المعين) •

(عن ابن عمر قال أهدى عمر نجيبا فاعطى بها ثلثمائة دينار فأتى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فقال يا رسول الله أتى أهديت نجيبا فاعطيت بها ثلثمائة دينار فاعطى بها وأشترى
بتمهيدنا قال لا تخرها يا هاروا أحد وأبو داود والبخاري في تاريخه) الحديث أخرجه
أيضا ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما قوله نجيبا النجيب والنجيبة الناقة والجمع
نجائب وفي النهاية النجيب الفاضل من كل حيوان والحديث يدل على أنه لا يجوز
بيع الهدى لأبدال مثله أو أفضل ثم قال وقد ذكر في الحديث ذكر النجيب من الأبل
مفردا وجموعا وهو الأقوى منها الخنفية السريعة انتهى وقد جوزت الهادوية ذلك
وأجاب صاحب البحر عن حديث الباب بأنه حكاية فعل لا يعلم وجهها فيصنع الهدى
الله عليه وآله وسلم رأى نجيبه أفضل ولا يخفى أن رد السنن الفعلية بمثل هذا يستلزم رد
أكثر أفعاله ويستلزم رد ما لا يعلم وجهه من أقواله فينضى ذلك إلى رد أكثر السنة وذلك
باطل مخالف للآيات القرآنية القاضية باتباع الرسول والتأسي به والاختصاص بأفعاله

٤٢

نيل

ح

ليس عندي وعند الطحاوي فقال لا والله يا رسول الله
وفي حديث ابن عمر قال والذي بعثك بالحق ما ملكك رقبة قط (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فهل تستطيع أن
تصوم شهرين متتابعين قال لا) وفي حديث سعد لا أقدر وعند البزار هل لقيت مالك بن النضر قال لا (فقال
فهل تجد أطعام ستين مسكينا قال لا) والمسلمين ما خوذ من السكون لأن المصدم ساكن الحال عن أمور الدنيا
والمراد به هنا أعم من الفقير لأن كلا منهما حيث أفرد يشمل الآخر وإنما يفترقان عند اجتماعهما فمهما صدقات لفقراء

والمساكين والخلاف في معناهما حينئذ معروف قال ابن دقيق العيد هذا يدل على وجوب اطعام هذا العدد لانه
أضاف الاطعام الذي هو صدقة راطم الى ستمين فلا يكون ذلك موجودا في حق من أطمع عشرين مسكينا ثلاثة أيام مثلا
ومن أجاز ذلك فكأنه استقطب من النص معنى يعود عليه بالابطال والمنه ورعن المنقبة الاجرام حتى لو أطمع الجميع مسكينا
واحدا في ستمين يوما كنى انتهى والمراد بالاطعام الاعطاء لا اشتراط حقيقة الاطعام من وضع الماطوم في القم بل يكفي
الوضع بين يديه بلا خلاف وفي اطلاق ٣٣٠ الاطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود الاطعام من غير اشتراط

مناولة بخلاف زكاة القرض
فان فيها النص على الايتاء
وصدقة القطر فان فيها النص
على الاداء وفي الحديث أنه
لا مدخل لغير هذه الخصال
الثلاث في الكفارة وجاء عن
بعض المتقدمين اهتداء البدنة
عند تعذر الرقبة وفيه بعد وفي
رواية ابن أبي حفصة أفقت طبع
أن تطعم ستمين مسكينا وفي
حديث ابن عمر قال والذي
بعثك بالحق ما أشبهك بأهلي
والحكمة في ترتيب هذه الكفارة
على ما ذكرنا من انتك حرمة
الصوم بالجماع فقد أهلك نفسه
بالمهنية فماسب ان يعتق رقبة
فيقضى نفسه وقد صرح من أعتق
رقبة أعتق الله بكل عضو منها
عضوانه من الذار وأما الصيام
فانه كاللقامة بجنس الجنابة
وكونه شهريين لانه لما أمر
بصامة النفس في حفظ كل يوم
من شهر على الولاء فلما أفسد
منه يوما كان كمن أفسد الشهر
كله من حيث انه عبادة واحدة
بالنوع وكاف بشهرين مضاعفة

لانهم تفرق بين ما علم وجهه وما جهل فن ادعى اعتبار العلم فعليه الدليل على ان هذه
المقالة قد صارت عصى يتوكأ بهم امن رام صيانة مذهبهم اذا خالف الثابت من فعله صلى
الله عليه وآله وسلم وان كان له وجه أو وضع من الشمس ثم انهم يحتجون بأفعاله اذا
وافقت المذهب ولا يمتدون الاحتجاج بمثل هذا القيد وما أكره هذا الصنع في تصرفاتهم
لمن تتبع فلما أخذ المذهب من ذلك حذره فان المذرة الباردة في طرح سنة صحيحة مما
لا يتفق عند الله ولا سيما اذا كان ذلك لصد الذنب عن محض الرأي وأما الاحتجاج على
الجواز بأمر الله صلى الله عليه وآله وسلم علميا عليه السلام في هديه وتصرفه عن العمرة
الى الاحصاء خارج عن محمل النزاع لان ذلك تصرف لا يخرج العين عن كونها هديا ولا
يطلب به الحق الذي قد تعلق بها لا تصرف وأيضا صحة الاحتجاج بالاشراك متوقفة على
معرفة انه صلى الله عليه وآله وسلم ساق جميع الهدى الذي أشرك عليا فيه عن نفسه وهو
ممنوع والسند انه لم يقلد ويتبع من ذلك الهدى الذي وقع فيه الاشرار الا ناقة واحدة
وأبضا ثبت انه كان يسوق عن اهله جميعا وعلى عليه السلام منهم نعم ان صرح ما ادعاه
صاحب ضوء الثمار من الاجماع على جواز ابدال الادون بأفضل كان حجة عندهم يرى حجة
الاجماع على جواز مجرد الابدال بالأفضل ولكنه ينبغي أن يهت عن صحة ذلك فان
الشافعي وبعض الحنفية قد احتجوا بالحديث على المنع من مطلق التصرف ولو كان
للابدال بأفضل كما حكاه صاحب البحر وأما دعوى أن الواحدة النسيبة أظهر في تعظيم
الشاعر من غيرها وان كان كثيرا ممنوع والسند ظاهر

(باب أن البدنة من الابل والبقر عن سبع شياء وبالعكس)

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتاه رجل فقال ان علي بدنة وأنا موسر
ولا أجدها فاشتريها فأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يتاع سبع شياء فيذبحهن رواء
أحدواين ما جاءه وعن جابر قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نشتر في
الابل والبقر كل سبعة منافي بدنة متفق عليه وفي لفظ قال لنا رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم لم اشتر كوا في الابل والبقر كل سبعة في بدنة رواء البرقاني على شرط المعصين
وفي رواية قال اشتر كما مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الطح والعمره كل سبعة منا

على سبيل المقابلة لتضيض قصده وأما الاطعام فظاهره لانه مقابل كل يوم اطعام مسكين في
واذا ثبتت هذه الخصال الثلاث في هذه الكفارة فهو لهي على القريب أو التخيير قال البيضاوي رتب الثاني بالقاء على
فقد الاول ثم الثالث بالقاء على فقد الثاني فدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال في منزل منزلة
الشرط للعكم وقال مالك بالتخيير (قال) أنما بوهريه (فكث) بضم الكاف وقصها (عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية ابن عينة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجلس قبل وانما أمره بالجلوس لا يتطاول الوسي في حقه

أو كان عرف أنه سيوفى بشئ بعينه به (فينا نحن على ذلك أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يسم إلا في المكان عند
 البضاري في الكفارات فاجتمع من الانصار (بعرق) ففتح العين والراء (فيه تمر) قال القاضي عياض المكنل والقفة والزنبيل
 سواء زاد ابن أبي حفصة فيه خمسة عشر صاعا وفي حديث عائشة عند ابن خزيمة فأتى بعرق فيه عشرة ورون صاعا وفي مرسل عطاء
 عند مسدد فأمر له يعضه وهو يجمع بين الروايات فن قال عشرين أراد أصل ما كان ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع به
 الكفارة قال أبو هريرة أو الزهري أو غيره (والعرق المكنل) ٢٢١ بكسر الميم وفتح الراء الزنبيل الكبير يسع

خمس عشرة صاعا (قال صلى الله
 عليه وآله وسلم (أين السائل)
 زاد ابن مسافر أنفا ومعه سائلان
 لان كلامه متضمن للسؤال
 فان مراده هلكت فما يضيئ
 أو ما يخلص في مثالا (فقال) الرجل
 (أنا قال خذها) أي القسفة
 (فتصدق به) أي بأقر الذي فيها
 (فقال الرجل) أتصدق (على)
 شخص (أفقر مني يا رسول الله)
 بالاستفهام التمجيز وفي حديث
 ابن عمر عند البزار والطبراني
 إلى من أدمعه قال إلى أفقر من
 تعلم وفي رواية إبراهيم بن سعد
 أعلى أفقر من أهلي وعند
 الطحاوي أعلى أهل بيت أفقر
 مني وللاوزاعي على غير أهلي
 وللمصوي أعلى أحوج منا ولا بن
 -حق وهل الصدقة إلا إلى وعلى
 (فوالله ما بين لابتيها) تثنية لآية
 قال بعض رواة (يريد) باللاتين
 (الحرتين) أرض ذات حجارة
 سود والمدينة المنورة بين حرتين
 (أهل بيت أفقر من أهلي يتي)
 وفي رواية يعقيل ما أجدها حق
 به من أهلي ما أحدا حوج إليه

في بدنة فقال رجل لجابر أيتشتري في البقرة ما يشترى في الجزور فقال ما هي الا من البدن رواه
 -لم وعن حذيفة قال شتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حنجرته بين المسابين في
 البقرة عن سبعة رواه أحمد وعن ابن عباس قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
 -مقر فخر الاضحية فذبحها البقرة عن سبعة والبعير عن عشرة رواه الخمسة الا ابا داود
 حديث ابن عباس الاول سياق اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن معمر حدثنا
 محمد بن بكر البرساني قال أخبرنا ابن جريج قال قال عطاء الخراساني عن ابن عباس فذكره
 ورجاله رجال الصحيح ولكن عطاء لم يسمع من ابن عباس ويشهد له ما في صحيح مسلم
 من حديث جابر قال شترنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية البدنة عن
 سبعة والبقرة عن سبعة وهو يشهد أيضا لحديث حذيفة المذكور وقد أوردته الحافظ
 في التلخيص وسكت عنه وقال في مجمع الزوائد رواه أحمد ورجاله ثقات وحديث ابن
 عباس الثاني حسنه الترمذي ويشهد له ما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج أنه صلى
 الله عليه وآله وسلم قسم فعدل عشر من الغنم سبعين قوله سبع شياء وكذا قوله كل سبعة
 متا في بدنة استدله من قال عدل البدنة سبع شياء وهو قول الجمهور ورواه الطحاوي
 وابن رسته انه اجاع ويحباب عنهما بأن الخلاف في ذلك مشهور وحكاة الترمذي في سنته عن
 اسحق بن راهويه وكذا في الفتح وقال هو واحد الروايتين من سعيد بن المسيب واليه
 ذهب ابن خزيمة واحتج له في صحيحه وقواه واحتج له ابن حزم بحديث رافع المتقدم وحكاة
 في البحر عن العترة وزفر واحتجوا بحديث ابن عباس الثاني المذكور في الباب ويحباب
 عنه بأنه خارج عن محل النزاع لانه في الاضحية فان قالوا يقاس الهدى عليها قلنا هو
 قياس فاسد الاعتبار لصادته النصوص واحتجوا أيضا بحديث رافع ويحباب عنه
 أيضا بمثل هذا الجواب لان ذلك التعديل كان في القسمة وهي غير محل النزاع وبويد كون
 البدنة من سبعة فقط أمره صلى الله عليه وآله وسلم لمن لم يجد البدنة أن يشتري سبعة فقط
 ولو كانت تعدل عشر الامر ما خرج عشر لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز
 وظاهر أحاديث الباب جواز الاشتراء في الهدى وهو قول الجمهور ومن غير فرق بين أن
 يكون المشتري كونه مقلدا أو متطوعا -ين أو بعضهم مقلدا أو متطوعا أو مريدا
 لهم وقال أبو حنيفة يشترط في الاشتراء أن يكونوا كلهم متقربين ومنله عن زفر زيادة

من وعن عائشة عند ابن خزيمة ما لنا عشاء ليلة (فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى دت أنيابها) نهجا من
 حال الرجل في كونه جادا ولا هالكا محترقا خائفا على نفسه راغبا في فدائهم ما أمكنه فلما وجد الرخصة طمع أن يأكل
 ما أعطيه في الكفارة والانياب جمع فاب وهي الاسنان الملاصقة للرباعيات وهي أربعة والضحك غير التبسم وقد وردان
 ضحك كان تبسم أي في غالب أحواله (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم له (اطعمه) أي ما في المكنل من الفم (أهلن) من
 تلمزك ثقته أو زوجتك أو مطلق آثارك والاول أظهر والثاني أقرب والثالث أوسع ولا بن عينة في الكفارات اطعمه

والمساكين واختلف في معناهما حيث لم يعرف قال ابن دقيق العيد هذا يدل على وجوب اطعام هذا العدد لانه
 اضاف الاطعام الذي هو مصدر اطعم الى ستين فلا يكون ذلك موجودا في حق من اطعم عشرين مسكينا ثلاثة ايام مثلا
 ومن اجاز ذلك فكانه استقطب من النص معنى يعود عليه بالابطال والمنه ورعن المنطقية الاجزاع حتى لو اطعم الجميع مسكينا
 واحدا في ستين يوما كفى انتهى والمراد بالاطعام الاعطاء لا اشتراط حقيقة الاطعام من وضع المعطى في القميد بل يكفي
 الوضع بين يديه بلا خلاف وفي اطلاق ٣٣٠ الاطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود الاطعام من غير اشتراط

مناولة بخلاف زكاة الفرض
 فان فيها النص على الايتاء
 وصدة الفطر فان فيها النص
 على الاداء في الحديث انه
 لا مدخل لغيره هذه الخصال
 الثلاث في الكفارة وجاء عن
 بعض المتقدمين اهتداء البدنة
 عند تعذر الرقبة وفيه بعد وفي
 رواية ابن ابي حفصة اقتضى طبع
 ان تطعم ستين مسكينا وفي
 حديث ابن عمر قال والذي
 بعنك بالحق ما اشبع أهلي
 والحكمة في ترتيب هذه الكفارة
 على ما ذكر ان من انتك حرمة
 الصوم بالجماع فقد اهلك نفسه
 بالعصية فناسب ان يعتق رقبة
 فيفدي نفسه وقد صرح من أعتق
 رقبة اعتق الله بكل عضو منها
 عضوا منه من الذار وأما الصيام
 فانه كالمقاصة بجنس الجنابة
 وكونه شهرين لانه لما أمر
 بصبرة النفس في حفظ كل يوم
 من شهر على الولا فلما أفسد
 منه يوما كان كمن أفسد الشهر
 كله من حيث انه عبادة واحدة
 بالنوع وكاف بشهرين مضاعفة

لانهم تفرق بين ما علم وجهه وما جهل فن ادعى اعتبار العلم فعليه الدليل على ان هذه
 المقالة قد صارت عصي يتوكل بهم امن رام صيانة مذهبه اذا خالف الثابت من فعله صلى
 الله عليه وآله وسلم وان كان له وجه أو ضح من الشمس ثم انهم يحتجون بأفعاله اذا
 وافقت المذهب ولا يقيدون الاحتجاج بمثل هذا القيد وما أكثر هذا الصنع في تصرفاتهم
 لمن تتبع قليلا خذا المنصف من ذلك حذره فان المذرة الباردة في طرح سنة صحيحة مما
 لا يتفق عند الله ولا سيما اذا كان ذلك اقصد الذنب عن محض الرأي وأما الاحتجاج على
 الجواز باشر اكمل صلى الله عليه وآله وسلم علميا عليه السلام في هديه وتصرفه عن العمرة
 الى الاحصار فخرج عن محمل النزاع لان ذلك تصرف لا يخرج العين عن كونها هديا ولا
 يطل به الحق الذي قد تعلق بها لا مصرف وأيضا صحة الاحتجاج بالاشراك متوقفة على
 معرفة انه صلى الله عليه وآله وسلم ساق جميع الهدى الذي أشرك عليه فيه عن نفسه وهو
 ممنوع والسند انه لم يقلد ويشعر من ذلك الهدى الذي وقع فيه اذ شر الى الاقامة واحدة
 وأيضا ثبت انه كان يسوق عن اهله جميعا وعلى عليه السلام منهم نعم ان صرح ما اذناه
 صاحب ضوء النهار من الاجماع على جواز ابدال الادون بأفضل كان حجة عندهم من يرى حجة
 الاجماع على جواز مجرد ابدال الأفضل ولكنه ينبغي ان يصح عن صحة ذلك فان
 الشافعي وبعض الحنفية قد احتجوا بالحديث على المنع من مطلق التصرف ولو كان
 للابدال بأفضل كما حكاه صاحب البحر وأما دعوى أن الواحدة النسيبة أظهر في تعظيم
 الشعائر من غيرها وان كان كثيرا ممنوع والسند ظاهر

• (باب أن البدنة من الابل والبقر من سبع شياء وبالعكس) •

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتاه رجل فقال ان على بدنة وأنا موسر
 ولا أجدها فاشترىها فأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يتاع سبع شياء فيذبحهن رواء
 أجدوا بن ماجه وعن جابر قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نشتر في
 الابل والبقر كل سبعة منافي بدنة متفق عليه وفي لفظ قال لنا رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اشتر كوا في الابل والبقر كل سبعة في بدنة رواء البرقاني على شرط الصحاحين
 وفي رواية قال اشتر كماع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الطح والعمرة كل سبعة منافي

على سبيل المقابلة لتقيض قصده وأما الاطعام فغايته ظاهرة لانه مقابل كل يوم اطعام مسكين
 واذا ثبتت هذه الخصال الثلاث في هذه الكفارة فهو لى على الترتيب أو التخيير قال البيضاوى رتب الثاني بالقائه على
 فقد الاول ثم الثالث بالقائه على فقد الثاني فدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فينزل منزلة
 الشرط للحكم وقال مالك بالتخيير (قال) أي أبو هريرة (فحكى) بضم الكاف وقصها (عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية ابن عيينة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجلس قيل وانما أمره بالجلوس لا انتظار الوحي في حقه

أو كان عرف أنه سيؤتي بشئ بعينه به (فبينما نحن على ذلك أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يسم إلا في المسكن هذا
 البخاري في الكفارات فصار رجل من الأنصار (يعرق) بفتح العين والراء (فيه تمر) قال القاضي عياض المكنل والقفعة والزنبيل
 سوا زاذان أبي حفصة فيه خمسة عشر صاعا وفي حديث عائشة عند ابن خزيمة فأتى يعرق فيه عشرون صاعا وفي مرسل عطاء
 عند مسدد قاهره يعضه وهو يجمع بين الروايات فن قال عشرين أراد أصل ما كان ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع به
 الكفارة قال أبو هريرة أو الزهري أو غيره (والعرق المكنل) ٢٢١ بكسر الميم وفتح الراء الزنبيل الكبير يسع

خمس عشر صاعا (قال) صلى الله
 عليه وآله وسلم (أين السائل)
 زاذان مسافر آتفا ومعه سائل
 لان كلامه متضمن للسؤال
 فان مراده هلكت فما ينبغي
 أو ما يخلص في مثالا (فقال) الرجل
 (أنا قال خذها) أي القسفة
 (فتصدق به) أي بالقر الذي فيها
 (فقال الرجل) أن تصدق (على)
 شخص (أفقر مني يا رسول الله)
 بالاستفهام التعجب وفي حديث
 ابن عمر عند البزار والطبراني
 إلى من أدفعه قال إلى أفقر من
 تعلم وفي رواية إبراهيم بن سعد
 أعلى أفقر من أهلي وعند
 الطحاوي أعلى أهل بيت أفقر
 مني وللازداعي على غير أهلي
 ولانصروا على أحوج منا ولا بن
 أصحق وهل الصدقة إلا لله
 (فوالله ما بين لابتها) تنبيه لآية
 قال بعض رواة (يريد) باللابتين
 (الحرتين) أرض ذات حجارة
 سود والمدينة المنورة بين حرتين
 (أهل بيت أفقر من أهلي يقي)
 وفي رواية يقيم ما أجدها حق
 به من أهلي ما أحوج إليه

في بدنة فقال رجل لجار أيتري في البقرة ما يشترك في الجزوة فقال ما هي الأمن البدن ورواه
 مسلم ومن حذيفة قال شرك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة بين المسابين في
 البقرة عن سبعة ورواه أحمد وعن ابن عباس قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
 مقر حفص الأضحية فذبحنا البقرة عن سبعة والبعير عن عشرة ورواه الخمسة إلا أبا داود
 حديث ابن عباس الأول سياق اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن معمر حدثنا
 محمد بن بكر البرساني قال أخبرنا ابن جريج قال قال عطاء الخراساني عن ابن عباس فذكروا
 ورجاله رجال الصحيح ولكن عطاء لم يسمع من ابن عباس ويشهد له ما في صحيح مسلم
 من حديث جابر قال فخرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية البدنة عن
 سبعة والبقرة عن سبعة وهو يتمد أيضا حديث حذيفة المذكور وقد أوردته الحافظ
 في التلخيص وسكت عنه وقال في مجمع الزوائد ورواه أحمد ورجاله ثقات وحديث ابن
 عباس الثاني حسنه الترمذي ويشهد له ما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج أنه صلى
 الله عليه وآله وسلم قسم عدل عشر من الغنم بغير قوله سبع شياه وكذا قوله كل سبعة
 منافي بدنة استدله من قال عدل البدنة سبع شياه وهو قول الجمهور ورواه الطحاوي
 وابن رشد أنه اجاع ويحجب عنهما بأن الخلاف في ذلك مشهور وحكاه الترمذي في سننه عن
 أصحق بن راهويه وكذا في الفتح وقال هو إحدى الروايتين عن سعيد بن المسيب وإليه
 ذهب ابن خزيمة واحتج له في صحيحه وقواه واحتج له ابن حزم بحديث رافع المتقدم وحكاه
 في البحر عن العترة ورفروا خبوا بحديث ابن عباس الثاني المذكور في الباب ويحجب
 عنه بأنه خارج عن محل النزاع لانه في الأضحية فان قالوا يقاس الهدى عليها قلنا هو
 قياس فاسد الاعتبار لمصادمة النصوص وخبوا أيضا بحديث رافع ويحجب عنه
 أيضا بمثل هذا الجواب لان ذلك التعديل كان في القسمة وهي غير محل النزاع ويؤيد كون
 البدنة من سبعة فقط أمره صلى الله عليه وآله وسلم لم يجد البدنة أن يشترى سبعة فقط
 ولو كانت تعدل عشر الأمر باخراج عشر لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز
 وظاهر أحاديث الباب جواز الاشتراك في الهدى وهو قول الجمهور ومن غير فرق بين أن
 يكون المشترك كون مقتضى أو متطوعين أو بعضهم متطوعين وبعضهم متطوعين أو مريدا
 لهم وقال أبو حنيفة يشترط في الاشتراك أن يكونوا كلهم متطوعين ومثله عن زفر بن زيادة

من وعن عائشة عند ابن خزيمة ما لئنا إبله (فصحت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حذفت أتيابه) نهجيا من
 حال الرجل في كونه جاهلا ولا هالكا محترقا خائف على نفسه راغبا في فدائهم ما أمكنه فلما وجد الرخصة طمع أن يأكل
 ما أعطيه في الكفارة والانياب جمع فاب وهي الأسنان الملاصقة للرباعيات وهي أربعة والصحت غير التسم وقد وردان
 ضحكته كان تبسم أي في غالب أحواله (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم له (اطعمه) أي ما في المكنل من القر (أهلك) من
 يلزمك نفعته أو زوجتك أو مطلق آثارك ولا يلزمك أظهر والثاني أقرب والثالث أوسع ولا بن عينة في الكفارات اطعمه

عياك وفي رواية ابن جريج فقال كل مولد ابن اصبح خذها وكلها وانفقها على عيالك أي لاهن الكفارة بل هو عليه السلام مطلق
بالنسبة اليه وإلى عياله وأخذهم إياه بصفة النقر وذلك لأنه لما عجز عن العتق لأعباره وعن الصيام لضعفه فلما حضر ما يصدق
به ذكراته هو وعياله محتاجون فتصدق به صلى الله عليه وآله وسلم عليه وكان من مال الصدقة وصارت الكفارة في ذمته وأمس
استقرارها في ذمته ما خذوا من هذا الحديث وأما حديث علي بإلفظ فكله أنت وعيالك فقد كفر الله عنك فضمه لا يمتنع به
قال الحافظ وقيل لما كان عاجزا عن نفقة ٢٣٢ أهله جاز له أن يصرف الكفارة لهم وهذا هو ظاهر الحديث

وقد ورد الأمر بالقضاء في رواية
أبي أويس وعبد الجبار وهشام
ابن سعيد كلهم عن الزهري
وأخرجه البيهقي من طريق
ابراهيم بن سعيد عن الليث عن
الزهري وحديث ابن سعيد
في الصحيح عن الزهري نفسه
بغير هذه الزيادة وحديث الليث
عن الزهري في الصحيحين بدونها
ووقعت الزيادة أيضا في مرسل
سعيد بن المسيب وناقع بن جبير
والحسن ومحمد بن كعب وجموع
هذه الطرق يعرف أن لهذه
الزيادة أصلا ويؤخذ من قوله
صم يوم أعدم استراط القورية
للتنكير في قوله يوم ما قال البرماوي
كالكرماني وقد استنبط بعض
العلماء هذا الحديث ألف
مسئلة وأكثر انتهى وقال الحافظ
ابن حجر وقد اعتنى به بعض
المتأخرين ممن أدركه شيء وخبنا
فتكلم عليه في مجلدين جمع فيهما
ألف فائدة ومحصله أن شاء الله
تعالى فيما تلخصه مع زيادات
كثيرة عليه فله الحمد على ما أنعم
اتمى قال القسطلاني فن ذلك
أن من ارتكب معصية لاجد

أن تكون أسباجهم واحدة وعن الهادي بشرط أن يكونوا مقترضين وعن داود
وبعض المالكية يجوز في هدي التطوع دون الواجب وعن مالك لا يجوز مطلقا وروى
عن ابن عمر نحوه ذلك ولا يكتنه روى عنه أحمد ما يدل على الرجوع قوله ما هي الأمن البدن
يعني في البقرة فيه دليل على أنه يطلق على البقر أنهن البدن وفي النهاية البدنة تقع على
الجل والناقة والبقرة وهي بالابل أشبه وفي القاموس والبدنة محركة من الابل والبقرة
وفي الفتح أن أصل البدن من الابل وألحق بهم البقرة وشرعوا وحكي في البحر عن الهادي
والشافعي والمؤيد بالله أن البدنة تختص بالابل وعن أبي حنيفة وأصحابه والناصرة أنها
تطلق على البقر وعن بعض أصحاب الشافعي أنها تطلق على الشاة قال ولا وجه له وحكي
فيه أيضا أن البقرة عن سبعة والشاة عن واحد أجماعا قوله والبعير عن عشرة فيه دليل
على أن البدنة تجزئ في الأضحية عن عشرة وسياق الكلام على ذلك

* (باب ركوب الهدى) *

(عن أنس قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يسوق البدنة فقال اركبها
فقال إنها بدنة قال اركبها قال إنها بدنة قال اركبها إذا لم تنفق عليه ولهم من حديث أبي
هريرة نحوه وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يسوق بدنة قد أجهده
المشي فقال اركبها قال إنها بدنة قال اركبها وإن كانت بدنة رواد أحمد والنسائي وعن
جابر أنه سئل عن ركوب الهدى فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
اركبكم بالمعروف إذا أبلجت إليها حتى تجد ظهرا رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي
وعن علي عليه السلام أنه سئل يركب الرجل هديه فقال لا بأس به قد كان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يركب بالرجال يشون فبأمرهم يركب هديه قال لا تتبعون شيئا أفضل
من سنة نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد) - حديث أنس الثاني أخرجه أيضا
البخاري من طريق حميد عن ثابت عن أنس وأبو يعلى من طريق الحسن عن أنس وزاد
حافيا وهو عند النسائي من طريق شعبة عن قتادة عن أنس وضمف هذه الطرق الحافظ
في الفتح وحديث علي عليه السلام قال في الفتح أيضا أسناده صالح وقال في مجمع الزوائد في
أسناده محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وثقه ابن حبان وضعفه جماعة وحديث أبي هريرة

فيما وجاه مستقبيا أنه لا يعاقب لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعاقبه مع اعترافه بالمعصية لأن
معاقبة المستفتي تكون سببا لترك الاستفتاء من الناس عند وقوعهم في ذلك وهذه مفسدة عظيمة يجب دفعها واستبدال
بأمره بذلك على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوءة وكذا قوله في المراجعة هل تستطيع وهل تجد وغير ذلك وهو الأصح
من قول الشافعية وبه قال الأوزاعي وقال الجمهور وأبو ثور وابن المنذر يجب الكفارة على المرأة أيضا على اختلاف
وتفاضيل لهم في الحرية والامة والمطاوعة والمكرهة وهل هي عليها أو على الرجل واستدل الشافعي بسكونه عن إهلاك المرأة

في وقت الحاجة وتأخير البيان عنها لا يجوز زور دباختم لم تعترف ولم تسأل فلا حاجة ولا سماع احتمال ان تكون مكرهة كما
يرشد الى ذلك قوله في رواية الدارقطني هلك وأهلك قال القرطبي ليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لأنه ساكت
عن المرأة فخذ حكمهما من دليل آخر مع احتمال ان يكون سبب السكوت انها كانت غير صائفة اعذر من الاعداد انتهى
والقائل بوجوب المكفارة يقول يعتبر حالهما فان كانا من أهل العتق أجزأت رقبة وان كانا من أهل الاطعام أطعم ماسبقا
وان كانا من أهل الصيام صاماجبة فان اختلف حالهما ٢٣٢ فقيه تفرع محله كتب الفروع قال ابن

دقيق العبد تباينت في هذه
القصة المذاهب فقيل انما بادلت
على سقوط الكفارة بالاعسار
المقارن لوجوب اوهو أحد قولي
الشافعي وحزم به عيسى بن دينار
من المالكية وقال الاوزاعي
يستغفر الله ولا يعود وليس
في الخبر ما يدل على اسقاطها بل
فمنه ما يدل على استمرارها على
العاجز وقال الجهور لا تسقط
بالاعسار وأقوى من ذلك ان
يجعل الاعطاء لاعلى جهة
الكفارة بل على جهة التصديق عليه
وعلى أهله بتلك الصدقة لما ظهر
من حاجتهم وأما المالكية فقل
تسقط بذلك قال في الفتح وفي
الحديث السؤال عن حكم
ما يفعل المرأة مخالفا للشرع
وانتحدث بذلك لمصلحة معرفة
الحكم واستعمال الكفاية فيما
يستقبح ظهوره بصريح النظم
وفيه الفرق بالتعلم والتلف
في التعليم والتألف على الدين
والندم على المعصية واستشعار
الخوف وفيه الجلوخ في المسجد
لغيره إلا من المصالح الدينية

الذي أشار إليه المصنف لفظة لفظ حديث أنس ولكنه زاد في آخره اركبها ويثقل قوله
وأرى رجلا قال الخاقاني أف على أهمية بطول البحث قوله بسوق بدنة في رواية لمسلم
مقلدة وكذا في رواية للبخاري وله أيضا من طريق أبي هريرة فقلت لراثة راكبا يسير
النبي صلى الله عليه وآله وسلم والنعل في عنقه قوله انما بدنة أراد انما بدنة مهداة الى
البيت الحرام ولو كان مراده الاخبار عن كونها بدنة لم يكن الجواب مفيد الان كونها
من الابل معلوم فالظاهر ان الرجل ظن انه خفي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كونها
هدية فقال انما بدنة قال في الفتح والحق انه لم يهف ذلك على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كونها
لكونها كانت مقلدة وله ذلك لما زاد في مراجعته ويثقل وأحاديث الباب تدل على
جواز ركوب الهدى من غير فرق بين ما كان منه واجبا أو تطوعا لتركه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم للاستيفان وبه قال عروة بن الزبير ونسبه ابن المنذر الى أحمد واصح وبه قال أهل
الظاهر وحزم به النووي وجماعة من أصحاب الشافعي كالقفال والماوردي وحكي ابن
عبد البر عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء كراهة ركوبه غير حاجة وحكام
الترمذي أيضا عن أحمد واصح والشافعي وقيد الجواز بعض الحنفية بالاضطرار ونقله
ابن أبي شيبة عن الشعبي وحكي ابن المنذر عن الشافعي انه يركب اذا اضطر ركوبا غير
فادح وحكي ابن العربي عن مالك أنه يركب للضرورة فاذا استراح نزل يعني اذا انتهت
ضرورته والدليل على اعتبار الضرورة ما في حديث جابر المذكور في الباب من قوله صلى
الله عليه وآله وسلم اركبوا بالمعروف اذا أبلت اليها ونقل ابن العربي عن أبي حنيفة انه
لا يجوز ركوب الهدى مطلقا وكذا نقله المهدي في البحر عنه ولكن نقل عنه الطحاوي
الجواز مع الحاجة ويضعف ما نص منها بالركوب والطحاوي أقدم بمعرفة مذهب امامه
وقد وافق أباحنيفة الشافعي على ضمان المقتصر في الهدى الواجب ونقل ابن عبد البر
عن بعض أهل الظاهر وجوب الركوب تمسكا بظاهر الامر ونحو الخاتمة ما كلفوا عليه في
الحاجة من البصرة والسائبة ورده بأن الذين ساقوا الهدى في عهد النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كانوا كثيرا ولم يأمر أحد منهم بذلك انتهى وتعبه الحافظ بحديث على
عليه السلام المذكور في الباب قال وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور بإسناد صحيح
رواه أبو داود في المراسيل عن عطاء قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بالهدية

كتشر العلم وجواز الضحك عند وجود سببه واخبار الرجل بما يقع منه مع أهله للحاجة وفيه الخلف لما كيد الكلام
وقبول قول المكاتب فيما لا يطلع عليه الامن جهته لقوله في جواب قوله أفقر مننا اطعمه أهلك ويحتمل ان تكون هناك
قرينة تصدقه وفيه التعاون على العبادقوالسي في خلاص المسلم واعطاء الواحد فوق حاجته الراهنة واعطاء الكفارة
لاهل بيت واحد وان المضطر الى ما يده لا يجب عليه أن يعطيه أو يهضه المضطر آخر انتهى وفي هذا الحديث التبعيد
والاخبار في العتقة والقول ورواه ما ينف على أربعين نفعا عن الزهري عن جيسد عن أبي هريرة بطول ذكره وقد

الفتح وفي الحديث دليل على انه لا كراهة في الصوم في السفر لمن قوي عليه ولم تصبه منه مشقة شديدة وهذا الحديث من
 الرباعيات وأخرجه أيضا في الصوم والطلاق ومسلم في الصوم وكذا أبو داود والنسائي (عن عائشة رضي الله عنها زوج
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان خزيمة بن مرزوق الأسدي) رضي الله عنه (قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم) أصوم في السفر
 وكان حجة (كثير الصيام فقال) صلى الله عليه وآله وسلم له (ان شئت فسم وان شئت فاطر) وعند مسلم من رواية أبي مرزوق
 انه قال يا رسول الله أجدي قوة على الصيام في السفر هل علي جناح فقال رسول الله صلى الله عليه وآله

٣٤٦

وسلم هي رخصة من الله فمن أخذ
 بها أحسن ومن أحب أن يصوم
 فلا جناح عليه وهذا مشهور بأنه
 سأل عن صيام الفريضة لان
 الرخصة انما تطلق في مقابلة
 الواجب وأصرح من ذلك
 ما رواه أبو داود والحاكم عن
 حمزة بن عمرو انه قال يا رسول الله
 اني صاحب ظهر أعاليه أسافر
 عليه وأكرهه وانه ربما صادفني
 هذا الشهر يعني رمضان وأنا
 أجِد القوة واجدني ان أصوم
 أهون علي من أن أخره فككون
 ديناء علي فقال أي ذلك شئت
 يا حمزة (عن ابن عباس رضي الله
 عنهما ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم خرج الى مكة في
 غزوة الفتح يوم الاربعاء بعد
 العصر لعشر مضين من رمضان
 فصام حتى بلغ الكديد) بفتح
 الكاف وكسر الدال وهو
 موضع منه وبين المدينة سبع
 مراحل أو نحوها وبينه وبين
 مكة نحو مائة حلتين (أطعم فاطر
 الناس) معه وكان بعد العصر كما
 في مسلم عن جابر في هذا الحديث
 ولعله فقيل له ان الناس قد شق

عليهم الصيام بطعم بقر فقلت ما هذا فقيل نعم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن
 أزواجه منتهى عليه وهو دليل على الاكل من دم القران لان عائشة كانت قارئة
 حديث جابر الثاني رواه الترمذي من طريق عبد الله بن أبي زياد الكوفي عن زيد بن
 حبان عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر وقال هذا حديث غريب من
 حديث سفيان لانعرفه الا من حديث زيد بن حبان ورأيت عبد الله بن عبد الرحمن روى
 هذا الحديث في كتبه عن عبد الله بن أبي زياد قال وسالت محمدا عن هذا فلم يعرفه من
 حديث الثوري عن جعفر عن أبيه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يروا به
 لا بعد هذا الحديث محفوظا وقال انما يروى عن الثوري عن أبي إسحق عن مجاهد
 مرسل ثم قال حدثنا الحق بن منصور حدثنا حبان بن هلال حدثنا همام حدثنا قتادة
 قال قلت لانس كم حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حجة واحدة واعتمر أربع عمر ثم قال
 هذا حديث حسن صحيح وحبان بن هلال هو أبو حبيب البصري وثقه يحيى بن سعيد
 القطان قوله فخر ثلاثين سنة بيده في مسند أحمد بن أبي داود انه صلى الله عليه
 وآله وسلم فخر ثلاثين بيده وأمر عليا فخر سائرهما وقد قدمنا الترجيح بين الروايتين قوله
 وأشركه ظاهره انه أشركه في نفس الهدى قال القاضي عياض وعندي انه لم يكن شريكا
 حقيقة بل أعطاه قدر ايدى به قال والظاهر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فخر بالبدن
 التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثين سنة كما جاء في رواية الترمذي وأعطى عليا عليه
 السلام البدن التي جاءت معه من اليمن وهي تمام المائة قوله يضعه بفتح الباء لا غير وهي
 القطعة من اللحم قوله برفع الباء وفتح الراء مخففة وهي حاقة تجعل في أنف البعير
 قوله ولا ترى الا الحج بضم النون أي تظن قوله بطعم بقر قد استدلل به هذه الاحاديث على
 انه يجوز الاكل للمهدي من الهدى الذي يسوقه قال الزوي وأجمع العلماء على ان الاكل
 من هدى التطوع وأخصيته سنة انتهى والظاهر انه يجوز الاكل من الهدى من غير فرق
 بين ما كان منه تطوعا وما كان فرضا للعموم قوله تعالى فكلوا منها ولم يفسدوا والتفتت
 بالقياس على الزكاة في عدم جواز الاكل من الهدى الواجب لا يفتن من تخصيص هذا
 العموم لان شرع الزكاة لم يفسد فصارها الى المالك اخرج لها عن موضوعها
 وليس شرع الهدى كذلك لانها اما تجبر نقص أو لمجرد التبوع فلا قياس مع الفارق فلا

تخصيص

عليهم الصيام وانما ينتظرون فيما فعلت قد عاينته من ما بعد العصر فقيه ان المسافر له ان

يصوم بعض رمضان ويقطر بعضه ولا يلزمه بصوم بعضه تمامه وانه اذا قوى السفر لئلا فانه يباح له الفطر له وام العذر
 ولا يكره كافي المجموع وكذا يباح له الفطر اذا كان مقبلا ونوى لئلا ثم حدث له السفر قبل الفجر فلو حدث بعده فلا تغليب
 للمعسر وقال الحنابلة ان نوى الحاضر صوم يوم ثم سافر في أثناءه فله الفطر قال في الانصاف وهذا هو المذهب مطلقا وعليه
 الاصحاب سواء كان طوعا أو كرها وهو من مقدرات المذهب ولكن لا يفطر قبل نحر وجهه وعنه لا يجوز له الفطر مطلقا ولو نوى

الصوم في سفره فله الفطر وهذا هو المذهب مطلقا وعليه الاصحاب وهذا الحديث فيه التصديق والاختبار والعنعنة وقال القاسبي انه من مراسلات العصاة لان ابن عباس كان في هذه السفرة مع جميع اهل بيته فذكر في هذه القصة فكانت معهم اهل بيته من غيرهم من العصاة واخرج البزار ايضا في الجهاد والمغازي ومسلم في الصوم وكذا النسائي (عن ابي الدرداء رضي الله عنه) هو مير بن مالك الانصاري الخزرجي انه (قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره) زاده مسلم في شهر رمضان وليس ذلك في غزوة الفتح لان عبد الله بن رواحة المذکور ٣٢٧ في هذا الحديث كان صائما استشهد

بعونة قبل غزوة الفتح بالاختلاف ولا في غزوة بدر لان ابا الدرداء لم يكن حينئذ أسلم (في يوم حار) ولم في حر شديد (حتى يضع الرجل يده على رأسه من شدة الحر وما فيه اصنام الا ما كان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابن رواحة) عبد الله وجه ذابتم المراد من الاستدلال ويتوجه به الرد على ابي محمد بن حزم في زعمه ان حديث ابي الدرداء هذا لا يثبت فيه لاحتمال ان يكون ذلك الصوم كان تطوعا وايضا مما يؤيد ان هذه السفرة لم تكن في غزوة الفتح ان الذين استقروا على الصيام من العصاة كانوا جماعة وفي هذا انه ابن رواحة وحده ومطابقة هذا الحديث

تخصيص قوله لان عائشة كانت قارئة قد اختلف فيما أحرمت به عائشة أولا فقبل انها حرة مفردة لما ثبت عنها في الصحيح انها قالت فكنيت ممن أهل بعمرة وقيل انما أحرمت بالحج أولا وكانت مفردة لما ثبت عنها في الصحيح خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ترى الا انه الحج وثبت عنها في حديث آخر لدينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج وقد أطل ابن القيم الكلام على هذا وبين الراي من القولين ودليل من قال انها كانت قارئة الحديث المتقدم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها يسعدن طوافك لحج وعمرتك والى هذا ذهب الجمهور وذهب الكوفيون الى انها كانت غير قارئة لما ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها واهل بالحج ودعى العمرة وأجاب الجمهور بانها لم ترفض العمرة لما في صحيح مسلم عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها بعد ان أمرها ان تهل بالحج ففعلت ووقفت المواقف كلها حتى اذا ظهرت طافت بالكعبة وبالصفا والمروة وكذلك قوله يسعدن طوافك لحج وعمرتك وقد قدمنا تأويل قوله دعى العمرة وقد استدلل بقول عائشة المذکور بنحو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أزواجه أن البقرة تجزي عن أكثر من سبعة وقد ثبت في رواية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخرج عن أزواجه بقرة أخرجهما النسائي وأبو داود وغيرهما وكذا في صحيح مسلم والظاهر انه لم يظف أحدا من زوجاته يومئذ من نزع ولكن لا يخفى ان مجرد هذا الظاهر لا يمارض به الاحاديث الصريحة الصحيحة السالفة المجمع على مدلولها

(باب أن من بعث يدي لم يحرم عليه شيء بذلك)

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهدي من المدينة فاقفل قلاند هديه ثم لا يجنب شيئا مما يجنب المحرم رواء الجماعة وفي رواية ان زياد بن أبي سفيان كتب الى عائشة ان عبد الله بن عباس قال من أهدى يدي يحرّم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينهر هديه فقالت عائشة ليس كما قال ابن عباس أنا قتلت قلاند هدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدي ثم قلدها بيده ثم بعث بها مع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيء أحله الله حتى نحر الهدى أخرجهما) قوله ان زياد بن أبي سفيان وقع الحديث به في زمن يأمية وأما بهداهم فما كان يقال له الا زياد بن أبيه وقبل

٤٣ نيل ح ابن عبد الله رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر (وسلم في سفر) في غزوة الفتح كما في الترمذي (فراى زحاما) بكسر الزاي اسم للزحمة والمراد هنا الوصف للحدوف أي فرأى قوما مزدجين (ورجلا) قيل هو أبو اسرائيل العامري واسمه قيس وعزم مغلطاي لمبه مات الخطيب ونوزع في نسبة ذلك للخطيب (قد ظلال عليه) أي جعل عليه شيء يظلم من الشمس لما حصل له من شدة العطش وحرارة الصوم (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما هذا) ولان ساق ما بال صاحبكم هذا (فقالوا) أي من - ضرم من العصاة (صائم فقال ليس من البر) بكسر الباء أي

ليس من الطاعة والعبادة (الصوم في السفر) اذا بلغ بالصائم هذا المبلغ من المشقة قال في الفتح والحاصل ان الصوم لمن قوى عليه افضل من الفطر والفطر لمن يشق عليه الصوم أو أعرض عن قبول الرخصة افضل من الصوم وان لم يتحقق المشقة بخير بين الصوم والفطر وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فقالت طائفة لا يجزئ الصوم في السفر من الفطر بل من صام في السفر وجب عليه فضاؤه في الحضر لظاهر قوله تعالى فعدة من أيام أخر واقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم ايس من البر الصوم في السفر ومقابلة البر الاثم ٢٣٨ واذا كان آثما بصومه لم يجزئه وهذا قول بعض أهل الظاهر وحكى عن عمرو ابن

عمر وأبي هريرة والزهري وأبراهيم النخعي وغيرهم واحتجوا بقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر قالوا ظاهره فعليه عدة وقالوا يجب عدة وتأوله الجمهور بان التقدير فافطر فعدة وذهب أكثر العلماء ومنهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى ان الصوم افضل لمن قوى عليه ولم يشق عليه وقال كثير منهم م انظر افضل عملا بالرخصة وهو الاوزاعي وأحمد وأصحاب وقال آخرون هو مخير مطلقا وقال آخرون افضاهما ايسرهما فقله نهالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر فان كان الفطر ايسر عليه فهو افضل في حقه وان كان الصيام ايسر كن يسر عليه حينئذ ويشق عليه فضاؤه بعد ذلك فالصوم في حقه افضل وهو قول عمر بن عبد العزيز واختاره ابن المنذر والذي يترجح قول الجمهور ان كان قد يكون الفطر افضل لمن اشتد عليه الصوم وتضرره وكذلك من

استطاق معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد وكانت أمه مميصة مولاة الحارث بن كلاب الثقفى وهى بنت عبيد المذكور فوادت زيادا على فراشه فكان ينسب اليه فلما كان في أيام معاوية شهد جماعة على اقرار أبي سفيان بان زيادا ولده فاستطهقه معاوية بذلك وخالف الحديث الصحيح ان الولد لافراش وللعاهر الحجر وذلك لغرض دينوى وقد أنكر هذه الواقعة على معاوية من أنكرها حتى قيلت فيها الاشعار منها قول القائل

ألا بلغ معاوية بن حرب • مغفلة من الرجل العافى

أفغضب أن يقال أبولعنف • وترضى أن يقال أبولزاني

وقد أجمع أهل العلم على تحريم نسبته إلى أبي سفيان وما وقع من أهل العلم في زمان بنى أمية فأنما هو تقييد ذكر أهل الامهات نسبته إلى أبي سفيان في كتبهم مع كونه لم يألفوها الا بعد انقراض عصر بنى أمية بحافظة منهم على الالتفات التي وقعت من الرواة في ذلك الزمان كما هو دأبهم وقد وقع في صحيح مسلم ابن زياد كان زياد وهو هوهم تبه عليه الغسانى ومن تبعه والصواب زياد وكذا قال النووي وجميع من تكلم على صحيح مسلم لم يقر له يدى فيه دفع التجوز بان يظن ان القتل وقع باذنهم الوقات قتل فقط قوله مع أبي بفتح الهمزة وكسر الموحدة الخفيفة يعنى أبابكر الصديق رضى الله عنه واستفيد من ذلك ان وقت البعث كان في سنة تسع عام حجة أبي بكر بالناس وقد استدل بالحدِيثين على انه لا يحرم على من بعث بعدى شئ من الامور التي فصل له وبه قال الجمهور قال ابن عبد البر خالف ابن عباس في هذا جميع الفقهاء وتعقب بانه قد قال بقائه جماعة من الصحابة كابن عمر رواء عنه ابن أبي شيبة وابن المنذر وقيس بن سعد رواء عنه عبيد بن منصور وابن المنذر أيضا وعلى عليه السلام وعمر رضى الله عنه رواء عنه ابن أبي شيبة وابن المنذر أيضا ومن غير الصحابة النخعي وعطاء ابن سيرين وآخرون كما قال ابن المنذر ونقل الخطابي عن أصحاب الرأي مثل قول ابن عباس وهو خطأ عنهم كما قال الحافظ وإلى مثل قول ابن عباس ذهب الهاديون وليس في قول ابن عباس ولا قول غيره من الصحابة حجة ولا سيما اذا عارض الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم نعم اخبروا بما أنخرجه أحمد والطحاوى والبخاري من حديث جابر قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدم قيس من جيبه حتى أخرجه من رجليه وقال انى أمرت يدنى طعن بعنت بها ان

ظن به الاعراض عن قبول الرخصة وقد روى احمد بن حنبل عن طريق أبي طعمة قال قال رجل لابن عمر تفقد

انى اقوى على الصوم في السفر فقال له ابن عمر من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الاثم مثل جبال عرفة وهذا محمول على من رغب عن الرخصة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من رغب عن سنتي فليس منى وكذلك من خاف على نفسه الجلب أو الرياء اذا صام في السفر فقد يكون الفطر افضل له وقد اشار لذلك ابن عمر فروى الطبراني من طريق مجاهد قال اذا سافرت فلا تصم فانك ان تصم قال أصحابك اكفر بالصائم برفعه والنصائم وقاموا بامرنا وقالوا فلان صائم فلا تزال كذلك حتى يذهب اجر له وعن

ابن ذر وهو ذلك وسياقي في الجهاد من طريق موثق الجلي عن انس نحوه هذا مرة وعاجيت قال صلى الله عليه وآله وسلم
 للمفطر من لم يخدموا الصوم ذهب المقطر ون اليوم بالاجر قال الحافظ في الفتح وقال ابن المنيه هذه القصة تشعربان من
 اتفق لمثل ما اتفق لذلك الرجل انه يساويه في الحكم وامام من سلم من ذلك ونحوه فهو في جواز الصوم على اصله وانه اعلم وحل
 الشافعي نفي البر على من ابي قبول الرخصة وقال الطحاوي المراد البر الكامل الذي هو أعلى مراتب البر وليس المراد به اخراج
 الصوم في السفر عن ان يكون بر الان الا فطار قد يكون بر من الصوم ٢٢٩ اذا كان لتقوى على اقاء العدو

مثلا قال وهو نظير قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس المسكين بالطواف الحديث فانه لم يرد اخرجه من اسباب المسكن كلها وانما اراد ان المسكين الكامل المسكن الذي لا يجد غنى يغنيه ويسعى ان يسأل ولا يقطن له انتهى لمخصا واما رواية ابدال اللام مع في لغة اهل اليمن فهي في مستند احمد لا في البخاري وحديث الباب رواه مسلم في الصوم وكذا ابو داود والنسائي (عن انس بن مالك رضى الله عنه قال كانا فر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعجب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم) فيه رد على من ابطال صوم المسافر لان تركهم لا تنكاح الصوم والمفطر يدل على ان ذلك عندهم من المتعارف الذي تجب الحجته وفي حديث ابي سعيد عند مسلم كان غزو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم يرون ان من وجد قوة فصام فان ذلك حسن ومن

تفقد اليوم وتشعر على مكان كذا فلبست قميصي ونسيت فلما اكن لاخرج قميصي من رأسي قال في الفتح وهذا الوجه فيه اضعف اسنادا ويجب ان يثبت فيه قال في مجمع الزوائد بعد ان ذكر رجال احمد ثقات وذكر من طريق أخرى وقال رواته احمد ورجالهم رجال الصحيح وانما قال كذا لان احمد رواه عن عبد الرحمن بن عطاء انه سمع ابا جابر يحدث عن ابيهم ما فذكره عبد الرحمن وثقه النسائي وقواه ابو حاتم وقال البخاري فيه نظر وجهنا في المقبول حيث قال ان هذا الحديث أخرجه ابن النجار وغالب أحاديثه الضعف والظاهر انه لا أصل لهذا الحديث انتهى وقد أخرج النسائي من حديث جابر أنهم كانوا اذا كانوا حاضرين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة بعث الهدى فمن شاء أحرّم ومن شاء ترك هكذا في جامع الاصول وبه يحصل الجمع بين الاحاديث

(باب الحث على الاضحية) عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما عمل ابن آدم يوم النحر عدا أحب الى الله من هراقة دم وانه لتأتى يوم القيامة بقرونها وأظلالها واشعاعها وان الدم يقع من اقه عز وجل يمكن قبل أن يقع على ارض فطيبوا بها نفسا رواه ابن ماجه والترمذي وقال هذا حديث حسن غريب وعمر زيد بن ارقم قال قلت أوقالوا يا رسول الله ما هذه الاضاحي قال سنة أبيكم ابراهيم قالوا ما لنا بها قال بكل شعرة حسنة قالوا فالصوف قال بكل شعرة من الصوف حسنة رواه احمد وابن ماجه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد شعرة فلم يضعه ولا يقرب من مصلانا رواه احمد وابن ماجه وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أتفتت الورق في شيء أفضل من شجرة في يوم عيد رواه الدارقطني حديث عائشة رواه الترمذي عن ابي عمرو مسلم بن عمرو والحذاء المديني عن عبد الله بن قافع الصائغ عن ابن المنيه عن هشام بن عروة عن أبيه عنها وقال بعد ان ذكر ان هذا الحديث حسن غريب انه لا يعرف من حديث هشام بن عروة الا من هذا الوجه وحديث زيد بن ارقم أخرجه أيضا الترمذي فقال ويرى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وجد شعرة فافطر فان ذلك حسن وهذا التفصيل هو المعتمد وهو نص رافع لنزاع قاله في الفتح وحديث الباب أخرجه مسلم ايضا (عن عائشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات) من المكافين (وعليه صيام صام عنه وليه) ولو بغيرانه او اجبن بالاذن من الميت او من القريب باجرة او نكاحا وهذا مذهب الشافعي القديم وصوبه النووي بل قال يسن لذلك ويسقط وجوب القدية والجديد هو مذهب مالك وابي حنيفة عدم الجواز لانه عبادة دينية ولا يسقط وجوب القدية قال النووي وليس للجديد جهة والحديث الوارد بالا طعام ضعيف ومع ضعفه فالأطعام لا يمنع عند القائل بالصوم وهل

المعتبر على القديم الولاية كما في الحديث ام مطلق القرابة ام يشترط الاثبات ام العصوبة فيه احتمالات للامام قال الرازي
والاشبه اعتبار الارث وقال النووي المختار اعتبار مطلق القرابة ومعه في المجموع قال وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في خبر
مسلم لامرأة قالت ان ابي مات وعليها صوم فدا صوم عنها صومى من املك يطل احمال ولاية المال والعصوبة انتهى
قال في الفتح واختلف المجيزون في المراد بقوله وليس فقيل كل قريب وقيل الوارث خاصة وقيل عصيته والاول ارجح ويختص
ذلك بالولي لان الاصل عدم النيابة ٢٤٠ في العبادة البدنية الا ما ورد فيه الدليل فيقتصر على ما ورد فيه ويقتضي

الباقى على الاصل وهذا هو
الراجح وقيل يصح استقلال
الاجنبى بذلك وذكر الولى لكونه
اغلب وظاهر صنيع البخارى
اختياره هذا الاخير وبه جزم ابو
الطيب الطبرى وقواء بتشبيهه
صلى الله عليه وآله وسلم ذلك
بالدين والدين لا يختص بالقرىب
انتهى قال الشوكانى في النيل
وظاهر الاحاديث انه يصوم عنه
وليه وان لم يوص بذلك وان من
صدق عليه اسم الولى لغة او شرعا
او عرفا صام عنه ولا يصوم عنه
من ليس بولى ومجرد القنيل بالدين
لا يدل على ان حكم الصوم
لكمكمه في جميع الامور انتهى
واجاب المالكية عن حديث
الباب يدعوى عمل اهل المدينة
واحجج الخنفية بعدم الاحتجاج
بهذين الحديثين بان عائشة سملت
عن امرأة ماتت وعليها صوم
قالت يطعم عنها ومنها انها قالت
لا تصوموا عن موتاكم واطعموا
عنهم اخرجه البيهقى وعن ابن
عباس قال في رجل مات وعليه
رمضان قال يطعم عنه ثلاثون

انه قال في الاضحية اصحابها بكل شعرة حسنة ويروى بقرونها انتهى وحديث ابي
هريرة معه الخاكم قال الحافظ في بلوغ المرام لكن ربح الاثمة غيره ووقفه وقال في الفتح
رجاله ثقات لكن اختلف في رفعه ووقفه والموقوف اشبه بالصواب قاله الطحاوى
وغيره وفي الباب عن ابي سعيد عند الخاكم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما طمة
رضي الله عنها قومي الى ضيكتك فاشم - ديها فانه بأقل قطرة منها يغفر لك ما سلف من
ذنوبك وفي اسناده عطية وقال ابن ابي حاتم في العلل عن ابيه انه حديث منكر وعن
عمران بن حصين عند الخاكم ايضا مثل حديث ابي سعيد وفي اسناده أبو حزة التميمي
وهو ضعيف جدا وعن علي بن ابي حمزة عند الخاكم ايضا والبيهقى مثله وفي اسناده
عمر بن خالد الواسطي وهو متروك وعن علي بن ابي حمزة ايضا عن طريق ابي داود
الضبي عن عبد الله بن حسن عن ابيه عن جده عند الطبراني بلفظ من ضحى طيبة بها
نفسه محتسبا باضحية كانت له حجابا من النار وأبو داود الضبي كذاب قال أحمد كان يضع
الحديث قوله ما هذه الاضاحى هي جمع اضحية قال الجوهرى قال الاصمعي فيها أربع
لغات اضحية واضحية بضم الهمزة وكسرها وجمعها اضاحى بتشديد الياء وتخمئة منها
والافرة الثالثة ضحية وجمعها اضاحى والرابعة اضاها بفتح الهمزة والجمع اضحي
كأرطاة وأرطى وجمعها يوم الاضحي قال القاضى وقيل سميت بذلك لانها تفعلى في
الضحي وهو ارتفاع النهار قال النووي وفي الاضحي لغتان اتذكرا فخر فخر قيس
والثانية لغة تميم قوله فلا يقربن مصلا ناهذا الحديث من جملة ما استدل به القائلون
بوجوب الضحية وسيأتي الكلام على ذلك وأحاديث الباب تدل على مشروعية الضحية
ولا خلاف في ذلك كما في الجروانها أحب الاعمال الى الله يوم النحر وانها تأتي يوم القيامة
على الصفة التي ذبحت عليها ويقع دمها مكان من القبول قبل أن يقع على الارض وانها
سنة ابراهيم لقوله تعالى وفديناه بذبح عظيم وأن للمضحي بكل شعرة من شعرات
أضحيته حسنة وانه يكرم لمن كان ذاسعة تركها وان الدراهم لم تنفق في عمل صالح أفضل
من الاضحية ولكن اذا وقعت اذاسد اتسفن وتجردت عن المقاصد الفاسدة وكانت على
الوجه المطابق للعكمة في شرعها وسيأتي ان شاء الله تعالى

(باب

مسكيننا اخرجه عبد الرزاق وعن ابن عباس لا يصوم احد من احد اخرجه النسائي فلما افاق ابن

عباس وعائشة بخلاف ما روياه دل ذلك على ان العمل على خلاف ما روياه لان فتوى الراوى على خلاف ما روي به من رواية
للتابع ونسخ الحكم يدل على اخراج المناط عن الاعتبار وهذه قاعدة لهم معروفة مصادمة للنص الصحيح فلا يعول عليها
ولا يلتزم اليها وقد قال الحافظ في الفتح ان في الآثار المذكورة فيهما مقالا وليس فيها ما يمنع من الصيام الا اثر الذي عن
عائشة وهو ضعيف جدا والراجح ان المعتبر ما روي لا ما رآه لاحتمال ان يخالف ذلك لاجتهاد ومستنده فيه لم يتحقق ولا يلزم من

ذلك ضعف الحديث عنده وإذا انصرفت صحة الحديث لم يترك الحق للمظنون والمسئلة مشهورة في الأصول قال الشوكاني في النيل وهذا بائنا من صاحب القم على ان لفظ حديث ابن عباس باللفظ الذي ذكره هناك وهو انه قال كان لا يصوم أحد عن أحد ولكنه ذكره في التخصيص بلفظ لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد أخرجه التتائي بإسناد صحيح والحق ان الاعتبار بما رواه الصحابي لا بما رواه الكل عام مبسوط في الأصول والذي روى مرفوعا صريح في الرد على المانعين وقد اعتذروا بان المراد به ولصام عنه ولله أي فعل عنه ما يقوم مقام ٣٤١ الصوم وهو الاطعام وهذا عذر بارد لا يتمسك به منصف في مقابلة الاحاديث العديدة ومن جملة أعذارهم ان عمل أهل المدينة على خلاف ذلك وهو عذر أبرد من الأول ومن أعذارهم ان الحديث مضطرب وهذا ان تم اهم في حديث ابن عباس لم يتم في حديث عائشة قاله لا اضطراب فيه بلا ريب وتلك القائلون بأنه يجوز في التذرع دون غيره بان حديث عائشة مطلق وحديث ابن عباس مقيد فيعمل عليه ويكون المراد بالصيام صيام التذرع وليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما الحديث ابن عباس صورة مستقلة سأل عنهم وقعت له وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة وقد وقعت الإشارة في حديث ابن عباس الى نحوه هذا العموم حيث قال في آخره فدين الله أحق أن يرضى انتهى وانما قال ان حديث ابن عباس صورة مستقلة يعني انه من التخصيص على بعض افراد العام فلا يصلح اختصاصه ولا لتقييده كما تقر في الأصول انتهى وقد اختلف

(باب ما احتج به في عدم وجوب ابتغصية رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم عن أمته) •

(عن جابر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عيدا الاضحي فلما انصرف

أتى بكبش فدبحه فقال بسم الله والله أكبر اللهم هذا عسى وعن لم يضع من أمي

رواه أحمد وأبو داود والترمذي • وعن علي بن الحسين عن أبي رافع ان رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم كان اذا ضحى اشترى كبشين يمينين أقرنين أمهين فاذا صلى وخطب

الناس أتى بأحدهما وهو قائم في مصلاه فدبحه بنفسه بالمدينة ثم يقول اللهم هذا عن أمي

جميعا من شهدك بالتوحيد وشهدك بالبلاغ ثم يوفى بالآخر فيذبحه بنفسه ويقول هذا

عن محمد وآل محمد فيطعمهما جميعا المساكين ويا كل هو وأهل منهما فكنتنا سنين ليس

لرجل من بني هاشم يضحي قد كفاه الله المؤنة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

والغرم رواه أحمد) الحديث الأول قال الترمذي هذا حديث غريب من هذا الوجه

وقال المطالب بن عبد الله بن حنطاب يقال انه لم يسمع من جابر وقال أبو حاتم الرازي يشبه

ان يكون أدركه والحديث الثاني سكنت عنه الحفاظ في التخصيص وأخرجه أيضا الطبراني

في الكبير والبراز قال في مجمع الزوائد واسناد أحمد والبراز حسن وأخرج نحوه أحمد

أيضا وابن ماجه والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة وسياق في باب التخصيص بالخصي

قوله أمهين الأمخ هو الأبيض الخالص قاله ابن الأعرابي وقال الأصمعي هو الأبيض

المشوب بشئ من السواد وقال أبو حاتم هو الذي يخالط بياضه حرة وقيل هو الاسود

الذي بعلاه حرة وقال الكافي هو الذي فيه بياض وسواد البياض أكثر قال

الخطابي هو الأبيض الذي في خلل صوفه طبقات سود قوله أقرنين قال النووي أي

لكل واحد منهما قرنان حسنان وفيه دليل على استحباب التخصيص بالأمخ الاقرن

قال النووي وأجمع العلماء على جواز اختصاصه بالاجم وهو الذي لم يخلق الله له قرنين

وأما المكسور فسياق الكلام فيه والحديثان يدلان على انه يجوز للرجل ان يضحي

عنه وعن أتباعه وأهله ويشركهم معه في الثواب وبه قال الجمهور وكرهه الثوري

وأبو حنيفة وأصحابه والحديثان يردان عليهما وقد أخرج مسلم من حديث أنس ان

أهل السلف في هذه المسئلة فاجاز للصيام عن الميت أصحاب الحديث وعلموا المشافعي القول به على صحة الحديث كما نقله البيهقي في المعرفة وهو قول أبي ثور وجماعة من محدثي الشافعية قال البيهقي في الخلافات هذه المسئلة ثابتة لا أعلم خلافا بين أهل الحديث في صحتها فوجب العمل بها ثم ساق سنده الى الشافعي قال كل ما قلتموه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلافا فنفقوا بالحديث ولا تقلدوني وقال الحنابلة ولا يجوز تأخير قضاء رمضان الى رمضان آخر من غير عذر فان فعل فعليه القضاء واطعام مسكين لكل يوم ولا يصام عنه على المذهب وهو الصحيح وعليه الاصحاب وان مات وعليه صوم مندور ولم يصم منه شيئا سن لوليه

فعله ويجوز لغيره فعله باذنه وبغيره ويجوز صوم جماعة عنه في يوم واحد وقد رد الحافظ ابن القيم رحمه الله في اعلام الموقعين عن رب العالمين ردًا مشبهًا على من أنكروا صوم الولي عن الميت ورد حديث الباب الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما نقلناه عنه في بعض مؤلفاتنا وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الصوم (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاء رجل) قال في الفقه لم أقف على اسمه وفي رواية جاءت امرأة وفي رواية أنهم أخذوا عمة (التي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فاقضيه ٣٤٢ عنهما قال نعم) اقضه (قال فدين الله أحق أن يقضى) أي حق العبد

يقضى لحق الله أحق والغرض من هذا الحديث مشروعية الصوم وكذا الحج عن الميت ولا اضطراب في ذلك كما زعم بعضهم - وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصوم وأبو داود في الإيمان والنذور والترمذي في الصوم وكذا النسائي وابن ماجه (حديث ابن أبي أوفى وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم له أنزل فاجدح لنا فقدم قريبا وقال في هذه الرواية إذا رأيت الليل) أي ظلامه (قد أقبل من ههنا) أي من جهة المشرق (فقد أفطر الصائم) أي دخل وقت افطاره أو صار مفطرا حكما لأن الليل ليس ظمرا فالصوم الشرعي قال ابن خزيمة أفطه خبره ومعناه الانشاء أي فليفطر الصائم ثم قال ولو كان المراد فقد صار مفطرا كان فطر جميع الصوم واحدا ولم يكن للتعريب في تعجيل الإفطار معنى ولم يذكر هنا ما ذكر في حديث عمر بلفظ وأدبر النهار من ههنا أي من المغرب وضربت الشمس فقد أفطر الصائم فيحتمل أن ينزل على

النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول اللهم تقبل من محمد وآل محمد وعن أمة محمد وسياق في باب الذبح بالمصل وأخرج أيضا ابن ماجه والترمذي وصححه من حديث أبي أيوب أن الرجل كان يضحي بالشاء عنه وعن أهل بيته في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسياق في باب الاجتزاء بالشاء وقد تمسك به في الباب وما ورد في معناه من قال إن الأضحية غير واجبة بل سنة وهم الجمهور قال النووي وعن قال هذا أبو بكر وعمر وبلال وأبو مسعود البدر وسعيد بن المسيب وعلقمة والأسود وعطاء ومالك وأحمد وأبو يوسف وأصحق وأبو نوري والمزني وابن المنذر وأبو داود وغيرهم انتهى وحكاية في البحر أيضا عن ذكر من الصحابة وعن ابن مسعود وابن عباس وحكاية أيضا عن العترة والثاني وأبي يوسف ومحمد وقال ربيعة والاوزاعي وأبو حنيفة والليث وبعض المالكية أنهم واجبة على الموسر وحكاية في البحر عن مالك وقال القاضي واجبة على الموسر إلا الحاج بمنى وقال محمد بن الحسن واجبة على المقيم بالمصار والمشهور عن أبي حنيفة أنه قال إنما نوجبها على مقيم بملك نصيبا كذا قال النووي قال ابن حزم لا يصح عن أحد من الصحابة أنهم واجبة وصح أنها غير واجبة عن الجمهور ولا خلاف في كونها من شرائع الدين ووجه دلالة الحديثين وما في معناه على عدم الوجوب أن الظاهر أن فضيخته صلى الله عليه وآله وسلم عن أمته وعن أهل بيته كل من لم يضع سواء كان مفكرا من الأضحية أو غير متمكن ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن حديث علي أهل كل بيت أضحية وسياق في باب ما جاء في الفرع والعترة ما يدل على وجوبها على أهل كل بيت يجب دونها فيكون قرينة على أن فضيخة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن غير الواجد من أمته ولو سلم الظهور المسمى فلا دلالة له على عدم الوجوب لأن محل النزاع من لم يضع عن نفسه ولا ضحي عنه غيره فلا يكون عدم وجوبها على من كان في عصره من الأمة مستلزما لعدم وجوبها على من كان في غير عصرهم فإن قيل هذا يستلزم أن تجزئ الشاة الواحدة عن جميع الأمة قلنا هذه مسألة أخرى خارجة عن محل النزاع سياق بيانها ومن أدلة القائلين بعدم الوجوب ما أخرجه أحمد عن ابن عباس مر فوعا أمرت بكعق الضحى ولم تؤمر وأمرت بالأضحية ولم تكتب عليكم وأخرجه أيضا البخاري وابن عدي والحاكم عنه بلفظ ثلاث هن على فرائضكم تطوع النحر والوتر وركعتا الضحى وأخرجه

أيضا

حالين فثبت ذلك في حال الغيم مثلا وحيث لم يذكر في حال العصور أو كما في حالة واحدة وحفظ

أخذ الراويين ما لم يحفظ الاخر (وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم (بأصبعه قبل المشرق) وفي هذا الحديث إيماء أبي الزجر عن متابعة أهل الكتاب فانهم يؤخرون الفطر عن الغروب وفيه أن الأمر الشرعي يبلغ من الحسنى وإن العقل لا يقضى على الشرع وفيه البيان بذكر اللازم والمألوم جميعا الزيادة بالإيضاح (عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر) أي إذا تحققوا الغروب بالرؤية أو بأخبار عدلين أو عدل على الأرجح زاد أبو

داود وأخروا الصلوة وما ظرفية أي مدة فعلهم ذلك امتدالا للسنة واقفين عند حدودها غير متنتظفين بعقولهم ما يغيب
قواعد ما زاد أبو هريرة في حديثه لأن اليهود والنصارى يؤخرون أخرجه أبو داود وابن خزيمة وغيرهما وتأخير أهل الكتاب
له أمدهم وظهور التجميد وقدرى ابن حبان والحاكم من حديث سهل أيضا لا تزال امتي على سنتي ما لم تنتظر بفطرها
التجميد ويكرهه أن يؤخره أن قصد ذلك ورأى أن فيه فضيلة والافلا بأص به ثقلي في المجموع عن نص الام وخرج بقيد تحقق
الغروب ما إذا طئه فلا يسن له تعجيل الفطرية وما إذا شك فيهم ٣٤٣ به قال القسطلاني وأما ما يفعله

القلبيون أو بعضهم من التمكن
بعد الغروب بدرجة يخالف
للسنة فلذا قل الخيرانتهى قال ابن
عبد البر احديث تعجيل الإفطار
وتأخير الصلوة وصحاح متواترة
وعند عبد الرزاق وغيره بإسناد
صحيح عن عمرو بن ميمون الأزدي
قال كان أصحاب محمد صلى الله
عليه وآله وسلم لم يسرع النام
فطاروا وأبطأهم صورا قال المهلب
والحكمة في ذلك أن لا يزدني
النار من الليل ولأنه أرفق بالصائم
وأقوى على العبادة قال ابن دقيق
العيد في هذا الحديث ودعى
الشيعة في تأخيرهم النظر إلى
ظهور التجميد ولعل هذا هو
السبب في وجود الخيل بتعجيل
النظر لأن الذي يؤخره يدخل في
فعل خلاف السنة انتهى قال
الحافظ ابن حجر وما تقدم من
الزيادة عند أبي داود أولى بأن
يكون سبب هذا الحديث فإن
الشيعة لم يكونوا موجودين عند
تحديثه صلى الله عليه وآله وسلم
بذلك قال الشافعي في الام تعجيل
الفطر مستحب ولا يكره تأخير

أيضا أبو يعلى عنه بلفظ كتب على الفجر ولم يكتب عليكم وأمرت بصلاة الضحى ولم
تؤمروا بها ويحجب عنه بأن في اسناد أحمد وأبي يعلى جابر الجعفي وهو ضعيف جدا وفي
اسناد البزار وابن عسدي والحاكم ابن جناب الكافي وقد صرح الحافظان الحديث
ضعيف من جميع طرقه وقد أخرجه الدارقطني بلفظ ثلاث هن على فريضة وهن لكم
تطوع الوتر وركعتا الفجر وركعتا الضحى وأخرجه البزار بلفظ أمرت بركعتي الفجر
والوتر وليس عليكم ورواه الدارقطني أيضا وابن شاهين في نامضه عن أنس مرفوعا
أمرت بالوتر والضحى ولم يعزم علي وفي اسناده عبد الله بن محرز وهو متروك واستدلوا
أيضا بما أخرجه البيهقي عن أبي بكر وعمر أنهم ما كانوا لا يضحيان كراهة أن يظن من
رأهما أنهم واجبة وكذلك أخرجه عن ابن عباس وبلال وأبي مسعود وابن عمر ولا حجة في
شي من ذلك واستدل من قال بالوجوب بقول الله تعالى فصل لربك وانحر والامر
للوجوب وأجيب بأن المراد تخصيص الرب بالنحر لا بالاصنام فالامر متوجه إلى ذلك
لأنه القيد الذي يتوجه إليه الكلام ولا شك في وجوب تخصيص الله بالصلاة والنحر على
أنه قدرى أن المراد بالنحر وضع اليد في حال الصلاة على الصدر كما سلف في الصلاة
واستدلوا أيضا بحديث من وجد سعة فلم يضح فليقرن مصلا فليؤدق قد تقدم ووجه
الاستدلال به أنه لما نهي من كان ذاسعة عن قربان المصلى إذا لم يضح دل على أنه
قد ترك واجبا فكانه لا فائدة في التقرب مع ترك هذا الواجب قال في الفتح وليس صريحا
في الإيجاب واستدلوا أيضا بحديث مخنف بن يساف أنه صلى الله عليه وآله وسلم
قال بعرفات يا أيها الناس على أهل كل بيت أن يضح في كل عام وعتيرة أخرجه
أبو داود وأحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه وسأقي ما عليه من الكلام واجيب
عنه بأنه منسوخ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا فرع ولا عتيرة ولا يخفى أن نسخ
العتيرة على فرض صحته لا يستلزم نسخ الضحية واستدلوا أيضا بقوله صلى الله عليه
وآله وسلم من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبح حتى صليها
فليذبح باسم الله وهو متحقق عليه من حديث جندب بن سفيان الجلي وبما دوى من
حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان ذبح قبل الصلاة فليعد وسأقي
هو وحديث جندب في باب بيان وقت الذبح والامر ظاهر في الوجوب ولم يأت من قال
بعدم الوجوب بما يصلح للصرف كما عرفت نعم حديث أم سلمة التي قرئ بها كان

الامن نعمده ورأى الفضل فيه ومقتضاه أن التأخير لا يكره مطلقا وهو كذا لا يلزم من كون الشيء مستحبيا أن يكون
نقيضه مكروها مطلقا واستدل به بعض المالكية على عدم استحباب ستة شوال لثلاثين الجاهل أنها ملحقة برمضان وهو
ضعيف ولا يخفى الفرق قال الحافظ ابن حجر ومن البدع المستكره ما أحدث في هذا الزمان من إيقاع الأذان الثاني قبل الفجر
بخصوثة ساعة في رمضان وإطفاء المصباح التي جعلت علامة لتعظيم الاكل والشرب على من يريد انصيام زعماء من أحدثاته
للاحتياط في العبادة ولا يعلم بذلك إلا آحاد الناس وقد جرحهم ذلك إلى أن صاروا لا يؤذنون إلا بعد الغروب بدرجة لتمكين الوقت
زعموا فأخروا الفطر وجعلوا الصلوة في السنة فلذلك قل عنهم الخير وكفرهم الشروا لله المستعان (عن أمهات بنت أبي

بكر) الصديق (رضي الله عنهما قالت أفطرنا على عهد النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أي زمنه وأيام حياته (يوم نعيم ثم طلعت الشمس) قال الحافظ ابن القيم في اعلام الموقعين ولم يثبت في الحديث أنهم أمروا بالقضاء ولكن هشام بن عروة سئل عن ذلك فقال لا بد من القضاء وأبو عروة أعلم من غيره وكان يقول لا قضاء عليه وثبت في العيصين أن بعض العصابة كلوا حتى ظهر الحبل الاسود من الأبيض ولم يأمر أحد منهم بالقضاء وكانوا محتاجين وثبت عن عمر بن الخطاب أنه أفطر ثم تبين التمار فقال لا تقضى لأننا لم نصاف ولا ثم وروى عنه انه قال ٣٤٤ تقضى واسناد الاول أثبت وصح عنه انه قال الخطب يسير فتاوى ذلك من

تأوله انه أراد خفية أمر القضاء واللفظ لا يدل على ذلك قال شيخنا وبالجمله فهذا القول أقوى أثرا وأشبه بدلالة الكتاب والسنة والقياس انتهى وقال الحافظ في الفتح وقد اختلف في هذه المسئلة فذهب الجمهور الى ايجاب القضاء واختلف عن عمر فرروي ابن أبي شيبة وغيره عنه ترك القضاء وروى زيد عنه فقال قال عمر لم تقض والله ما نتجأ فتننا الاثم وفي رواية انه قال لما أفطر ثم طلعت الشمس الخطب يسير وقد اجتهدنا وفي رواية تقضى يوما وفي رواية من أفطر منكم فليصم يوما مكانه وروى سعيد بن منصور عن طريق أخرى عن عمر نحوه وقد روى عن مجاهد وعطاء وعروة بن الزبير عدم القضاء وجعلوه بمنزلة من كل ناسيا وبه قال الحسن واصح وأصح في رواية واختاره ابن خزيمة والقضاء مذهب الشافعية والمالكية والحنفية والحنابلة وعليه أن يصم بقية النهار لحرمه الوقت ولا كفارة عليه وحكي في الرعاية من كتب

صالح للصرف اقوله وأراد أحدكم ان يصم لان التقويض الى الارادة يشعر بعدم الوجوب

• (باب ما يجتنبه في العشر من أراد التضحية) •

(عن أم سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم ان يصم فليصم عن شعره وأظفاره واه الجماعة الا الجارية ولفظ أبي داود وهو لمسلم والنسائي أيضا من كان له ذبح يذبحه فاذا أهل هلال ذي الحجة فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى يصم) قوله ذبح بكسر الهمزة أي حيوان يريد ذبحه فهو فعل بمعنى دفعه عن كمال بمعنى محمول ومنه قوله تعالى وقد بناه بذيح عظيم الحديث استدله على مشروعية ترك أخذ الشعر والأظفار بعد دخول عشر ذي الحجة لمن أراد ان يصم وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد وإسحق وداود وبعض أصحاب الشافعي الى انه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يصم وفي وقت الاضحية وقال الشافعي وأصحابه هو مكروه كراهة تنزيه وليس بحرام وحكي الامام المهدي في البحر عن الامام يحيى والهادوية والشافعية ان ترك الحلق والتقصير لمن أراد التضحية مستحب وقال أبو حنيفة لا يكره والحديث يرد عليه وقال مالك في رواية لا يكره وفي رواية يكره وفي رواية يحرم في التطوع دون الواجب واحتج من قال بالتصريم بحديث الباب لان النهي ظاهر في ذلك واحتج الشافعي بحديث عائشة المتقدم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصم يديه ولا يحرم عليه شيء أحله الله حتى يفصر يديه فجعل هذا الحديث مقتضيا لحل حديث الباب على كراهة التنزيه ولا يجني ان حديث الباب أخص منه مطلقا فيبقى العام على الخاص ويكون الظاهر مع من قال بالتصريم ولكن على من أراد التضحية قال أصحاب الشافعي والمالكية عن أخذ الظفر والشعر انتهى عن إزالة الظفر بقلم أو كسرا أو غيره والمنع من إزالة الشعر بحلق أو تقصير أو تنف أو حرق أو أخذه بنورة أو غير ذلك من شعور يذنه قال ابراهيم المروزي وغيره من أصحاب الشافعي حكم أجزاء البدن كلها حكم الشعر والظفر ودليله ما ثبت في رواية لمسلم فلا يصن من شعره وبشره شيئا والحكمة في النهي ان يبقى كامل الاجزاء لا يعتق من

الحنابلة انه لا قضاء على من جامع بعدة قد لم يلابث ان اراد لكن الصحيح من مذهبهم وجزم به الاكثر انه يجب النار القضاء والكفارة قال ابن المنير في الحاشية ان المكلفين انما خوطبوا بالظاهر فاذا اجتمعوا فاطخطوا فلا حرج عليهم في ذلك وقد أخرجه أبو داود وابن ماجه في الصوم (عن الربيع) بضم الراء وفتح الباء وتشديد الياء (بنت معوذ) بضم الميم وفتح العين وتشديد الواو والمكسورة الانصارية من المايعات تحت الشجرة ابن عفره (رضي الله عنهما) انها (قالت أرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم غداة عاشوراء الى قرى الانصار) زاد مسلم التي حول المدينة (من أصبح مفطرا فليصم بقية يومه ومن أصبح صائما فليصم) أي فليصم على صومه (قالت) أي اربيع (فكلنا صومه) أي عاشوراء (بعد ونصوم صيائنا) زاد مسلم الصغار وذهب

هم الى المسجد وهذا تميز للصبيان على الطاعات وتعويدهم العبادات والمراد بالصبيان النفس الصادق بالذكو والاناث وفي حديث رزية بن عمار عن كسر الزاي عند ابن خزيمة باسناد لا بأس به ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر برضاعته في عاشوراء ورضاعه فاطمة فيتمتع في أفواههم ويأمر أمهاتهم ان لا يرضعن الى الليل وهو يرد على القرطبي حيث قال في حديث الربيع هذا أمر فعله النساء بأولادهن ولم يثبت علمه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وبعد ان يأمر به عذيب صغره بعد اذ شافته انتهى وما يقوى الرد عليه أيضا ان الصحابي اذا قال فعلمنا كذا في عهد رسول الله عليه وآله وسلم لم كان حكمه الرفيع لان الظاهر اطلاع صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وتقريرهم عليه مع توفاؤهم على سؤالهم ايا

٣٤٥

عن الاحكام مع ان هذا لا مجال للاجتهاد فيه فافقه لوه الا بتوقيف واستدل بهذا الحديث على ان عاشوراء كان فريضة قبل ان يقرض رمضان (ولجعل له) (العبادة) بضم اللام ما يلعب به (من العهن) الصوف المصبوغ (فادابك احدهم على الطعام اعطيه اذك) الذي جعلناه من العهن ايتمى به (حتى يكون عند الافطار) وهذا الحديث آخر جهه - لم أيضا في الصوم والجهور وعلى انه لا يجب على من دون البلوغ واستحب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهرى وقال به الشافعي أنهم يؤمرون به للقرين عليه اذا أطاقه وحده فحاجبه بالبيع والعشر ويضربون على تركه قياسا على الصلاة ويجب على الولي ان يأمرهم به ويضربهم على تركه وعن أحمد في رواية انه يجب على من بلغ عشر سنين وأطاقه كالملة واحدة حتى باتت عشرة سنة وأحمد في رواية بعشر سنين والصحيح من مذهبه

النار وقيل للتشبه بالمحرم - حتى - الذين الوجهين النووي وحكي عن أصحاب الشافعي ان الوجه الثاني غلط لانه لا يعقل ان النساء ولا يترك الطيب واللباس وغير ذلك مما يتركه المحرم

(باب السن الذي يجزئ في الاضحية وما لا يجزئ)

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تذبحوا الامنة سنة الا ان يهصر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن رواء الجماعة الا البخاري والترمذي وعنه البراء بن عازب قال ضحى خال لي يقال له أبو بردة قبل الصلاة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاتك شاة لحم فقال يا رسول الله ان عندي جذعة من المعز قال اذبحها ولا تصلح لعريك ثم قال من ذبح قبل الصلاة فأنما يذبح لنفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقد قدم نفسه وأصاب سنة المسلمين متفق عليه) قوله الامنة قال العلماء السنة هي النذية من كل شيء من الابل والبقر والغنم فافقها وهذا نصريح بانها لا يجوز الذبح ولا يجزئ الا اذا عسر على المضحي وجود المسنة وقد قال ابن عمر والزهرى انه لا يجزئ الذبح من الضأن ولا من غيره مطلقا قال النووي وذهب العلماء كآلة انه يجزئ - رواء - وجد غير أم لا وجاهلوا هذا الحديث على الاستصحاب والافضل وتقدمه يستحب لكم ان لا تذبحوا الامنة فان عجزتم فجذعة ضأن وايس فيه تصريح بمنع جذعة الضأن وانما لا تجزئ بحال وقد أجمعت الامة على انه ايس على ظاهره لان الجهور ويجوزون الذبح من الضأن مع وجود غيره وعدمه وابن عمر والزهرى يمنعه منه مع وجود غيره وعدمه فبيننا ويل الحديث على ما ذكرنا من الاستصحاب كذا قال النووي ولا يخفى ان قوله لا تذبحوا من عن التخصية بجماعة المسنة مما دونها وذبح الجذعة مقيد بتعسر المسنة فلا يجزئ مع عدمه ولا بد من مقتضى التأويل المذكور وحديث أبي هريرة وما بعده من الاحاديث المذكورة في هذا الباب تصلح لجمعها قرينة مقتضية للتأويل فبيننا المصير اليه لذلك قوله جذعة من الضأن الجذع من الضأن ماله سنة نامة هـ ذاهوا الاشهر عن أهل اللغة وجهور أهل العلم من غيرهم وقيل ماله سنة أشهر وقيل سبعة وقيل ثمانية وقيل عشرة وقيل ان كان متولدا بين شابين فسنة أشهر وان كان بين هربين فثمانية

٤٤

ويعضرب عليه ليعتاده وقال الاوزاعي اذا أطاق صوم ثلاثة أيام تباعا لا يضرب فيمن حمل على الصوم والاوى قول الجمهور والمشهور عن المالكية انه لا يشرع في حق الصبيان فيضربون على الصلاة ولا يكفون الصيام وهو مذهب المدونة وقاطف البخاري في التعقب عليهم بايراد أثر عمر في صدر الترجمة لان أكثر ما يعقدونه في معارضة الاحاديث دعوى عمل أهل المدينة على خلافها ولا عمل بسند اليه أقوى من العمل في عهد عمر بن الخطاب مع شدة تحريمه ووفور الصحابة في زمانه وقد قال للذي

أنظر في رمضان موافقه كيف تظفرو صديا تصيام وأغرب ابن الماجشون من المالكية فقال اذا طاق الصيام الصيام
الزموه فان أفطر والغيرة فاعلمهم القضاء (عن أبي سعيد رضى الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول
لا تؤاملوا) والوصال ان تصوم فرضا أو نفلا يومين فأكثر ولا تتناول بلاليل مطعوما بعد ابلعذر وقضيته ان الجماع
والاستفاة وغيرهما من المفطرات لا يخرج من الوصال قال الاسنوى في المهمات وهو ظاهر من جهة المعنى لان النبي عن
الوصال انما هو لاجل الضعف والجماع ٢٤٦ ونحوه يزيد أو لا يمنع حصوله لكن قال الرويانى في الصبر هو ان

قوله شاتك شاة لحم أى ليست أضحية ولا نوب فيها بل هو لحم لك تتفقع به قوله ان عندى
دا جنا الخ الداجن ما يعلف في البيت من الغنم والمعز وفي رواية فسلم ان عندى جذعا
وفيه دليل على ان جذعة المعز لا تجزى في الاضحية قال النووى وهذا متفق عليه قوله
من ذبح قبل الصلاة يأتى شرح هذا ان شاء الله في باب بيان وقت الذبح (وعن أبي هريرة
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نعم أنعمت الاضحية الجذع من
الضأن رواه أحمد والترمذى * وعن أم بلال بنت هلال عن أبيها ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال يجوز الجذع من الضأن ضحية رواه أحمد وابن ماجه * وعن مجاشع
ابن سليم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ان الجذع يوفى عاتق من الغنم رواه
أبو داود وابن ماجه * وعن عقبه بن عامر قال ضحيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بالجذ من الضأن رواه النسائى * وعن عقبه بن عامر قال قسم رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بين أصحابه ضحايا باصارت لعقبه جذعة فقلت يا رسول الله أصابني جذع
فقال ضح به متفق عليه * وفي رواية للجماعة الا با داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أعطاه ففعل ما على صحابته ضحايا فبقى عتود اذ ذكروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقال ضح به أنت قلت والعتود من ولد المعز مارعى وقوى وأتى عليه حول) حديث أبي
هريرة رواه الترمذى من طريق يوسف بن عيسى عن وكيع عن عثمان بن واقد عن كدام
ابن عبد الرحمن عن أبي بكاش قال جلبت غنما جذعانا الى المدينة فكذبت على فلقمت
أبا هريرة فسالته فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث وقال غريب
وقدرى موقوف فاؤذ كره الحافظ في التلخيص ولم يزد على هذا ويشهد له حديث عبادة
ابن الصامت عند أبي داود وابن ماجه والحاكم والبيهقى مرفوعا بافظ خير الضحية
الكيش الاقرن وأخرجه أيضا الترمذى وزاد وخير الكفن الحلة وأخرجه بنحو اللفظ
الاول أيضا ابن ماجه والبيهقى من حديث أبي امامة وفي اسناده عفير بن معدان وهو
ضعيف قال الترمذى وفي الباب عن أم بلال بنت هلال عن أبيها جابر وعقبه بن عامر
ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وحديث أم بلال أخرجه أيضا
ابن جرير الطبري والبيهقى وأشار اليه الترمذى كما سلف ورجال اسناده كلهم بعضهم ثقة

يستدبر جميع أوصاف الصائمين
وقال الجرجاني في الشافى ان يترك
ما أبج له من غير افطار وقال في
الفتح الوصال هو الترك في ليالى
الصيام لما يفطر بانهم سار بالقصد
فيخرج من أمسك انتفاقا
ويدخل من أمسك جميع الليل
أو بعضه ولم يجزم البخارى بحكمه
لشبهة الاختلاف فيه والراجح انه
من خصائصه صلى الله عليه وآله
وسلم (فأبكم اذا أراد ان يواصل
فليواصل حتى الصبح) وفيه
رد على من قال ان الامساك
بعد الغروب لا يجوز وفي الباب
أحاديث كثيرة في الصحيح وغيره
وأخر هذا الحديث قالوا فانك
تواصل يا رسول الله قال انى لست
كهيئتكم انى أيتى لي مطعم
يطعمنى وساقى يقيى واستدل
بجميع الاحاديث على ان
الوصال من خصائصه صلى الله
عليه وآله وسلم وعلى ان غيره
منوع منه الا ما وقع فيه
الترخيص من الاذن نفسه الى
المحرم ثم اختلف في المنع
المذكور فعمل على قبيل التحريم

وقيل على سبيل الكراهة وقيل يحرم على من شق عليه ويباح لمن لم يشق عليه وقد اختلف
السلف في ذلك فنقل التقيصيل عن عبد الله بن الزبير وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عنه انه كان يواصل خمسة عشر يوما
وذهب اليه جماعة من الصحابة والتابعين وحجهم انه صلى الله عليه وآله وسلم يواصل باصحابه بعد النهى ولو كان النهى للتحريم
لما أقرهم على فعله فلم انه أراد بالنهى الرحمة لهم والتخفيف عنهم كما صرح به عائشة في حديثها وهذا مثل ما تم اهم عن
قيام الليل خشية ان يفرض عليهم ولم ينكر على من بلغه عن لم يشق عليه ونظير ذلك من صام الدهر عن لم يشق عليهم ولم يقصد

موافقة أهل الكتاب ولا يرغب عن السنة في تعجيل الفطر لم يمنع من الوصال وذهب الا كثرون الى قصره وعن الشافعية في ذلك وجهان التحريم والكراهة هكذا اقتصر على النووي ونص الشافعي في الام انه مغلور وصرح ابن حزم الظاهري بقصره وصححه ابن العربي من المالكية مذهب أحدواصق وابن المنذر وابن خزيمة وجامعة من المالكية الى جواز الوصال الى السهر لحديث الباب وهذا الوصال لا يقرب عليه شيء مما ترتب على غيره لانه في الحقيقة بمنزلة عشاءه الا انه يؤخره لان الصائم في اليوم والليل كلة فاذا أكلها في السهر كان قد نقلها ٢٤٧

أخف جسمه في قيام الليل ولا ينبغي ان يحمل ذلك ما لم يشق على الصائم والاف لا يكون قربة وفي هذا الحديث استواء المكلفين في الاحكام وان كل حكم ثبت في حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثبت في حق أمته الا ما استثنى بدليل وفيه جواز معاوضة المفتي فيما أفتى به اذا كان بخلاف حاله ولم يعلم المستفتي سر المخالفة وفيه الاستكشاف عن حكمه النهي وفيه ثبوت خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم وان عموم قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة مخصوص وفيه ان الصحابة كانوا يرجعون الى فعله المعلوم صفته ويبادرون الى الاتساع به الا فيما نهى عنهم وفيه ان خصائصه لا يناسي به في جميعها وقد توقف في ذلك امام الحرمين وقال أبو شامة ليس لاحد ان يشبهه في المباح كالزيادة على أربع نسوة ويستحب التزهد عن المحرم عليه والنسب به في الواجب عليه كالتضييع وأما المستحب فلم يتعرض

وبعضهم صدوق وبعضهم مقبول وحديث مجاشع بن سليم في اسناده عاصم بن كليب قال ابن المديني لا يحتج به اذا انفرد وقال الامام أحمد دلا بأس به وقال أبو حاتم لرازي صالح وأخرج له لمسلم وحديث عقبة الاول أخرجه أيضا ابن وهب وذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه ورجال اسناده ثقات قوله نعمت الاضحية الجذع من الضأن فيسه دليل على ان التضحية بالضأن أفضل وبه قال مالك وعلى ذلك بأنما أطيب لحا وذهب الجمهور الى أن أفضل الأنواع للذبيحة ثم البقرة ثم الضأن ثم المعز وأحبوا بأن البدنة تجزئ عن سبعة أو عشرة على الخلاف والبقرة تجزئ عن سبعة وأما الشاة فلا تجزئ الا عن واحد وبالاتفاق وما كان يجزئ عن الجماعة اذا ضحى به الواحد كان أنضل مما يجزئ عن الواحد فقط احكى النووي الاتفاق على ان الشاة لا تجزئ الا عن واحد وحكى المهدى في البحر عن الهادي والناسم انهما تجزئ عن ثلاثة راحح لهما بتضحيته صلى الله عليه وآله وسلم بالشاة عن محمد وآل محمد وآل محمد وروى عليه انه يلزم ان تجزئ عن أكثر من ثلاثة وأجاب بأنه منع من ذلك الاجماع وحكى الترمذي في سننه عن بعض أهل العلم انهما تجزئ الشاة عن أهل البيت وقال وهو قول أحدواصق واختلف أصحاب مالك فيما بعد الغنم فقبل الابل أفضل وقيل البقر وهو الانهر عندهم قوله يوفي الخ أي يجزئ كما تجزئ الذنية قوله عتود بفتح المهملة وضم النون وسكون الواو وقد فسره أهل اللغة بما تسميه المصنف كما نقله النووي عنهم قال الجوهري وخيره ما بلغ سنة وجمعه أعتدة وعتدان بادغام التاء في الدال قال البيهقي وغيره من أصحاب الشافعي وغيرهم كانت هذه رخصة لعقبة بن عامر كما كان مثلهار رخصة لابي بردة بن نيار في الحديث المتقدم ثم روى ذلك باسناد صحيح عن عقبة قال أعطاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غنما أقسمها ضحايا بين أصحابي فبقي عتود منها فقال ضح بها أنت ولا رخصة لاحد فيها بعدك قال وعلى هذا يحمل أيضا ما روى عن زيد بن خالد قال قسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أصحابه غنما فأعطاني عتودا جذا فقال ضح به فقلت انه جذع من المعز اضحى به قال نعم ضح به فضحيت به وقد أخرج هذا الحديث أيضا أبو داود باسناد حسن وليس فيه من المعز والتأويل الذي قاله البيهقي وغيره متعين والى المنع من التضحية بالجذع من المعز وذهب الجمهور وروى عن عطاء والاوزاعي تجوز مطلقا وهو وجه لبعض الشافعية

له والوصال منه فيتم ان يقال ان لم ينه عنه لم يمنع الاتساع به وفيه بيان قدرة الله تعالى على ايجاد المسببات العادية من غير سبب ظاهر كما سأل في البحث فيه في الحديث الذي بعده وهذا الحديث أخرجه أبو داود ومن رواه ابن الهادي ولم يخرج به مسلم وروى صاحب العمدة فعزاه له وانما هو من افراد البخاري كما قاله عبد الحق في الجمع بين الصحيحين وكذا صاحب المنتقى وصاحب الضياء في المختارة والحافظ عبد الغني بن سرور في عمدة الكبرى عز ذلك للبخاري فقط فقلعه وقع له في عمدة الصغير سبق قلم والله أعلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أصحابه رضي الله عنهم (عن الوصال في الصوم

فرضاً أو نقلاً (فقال له رجل من المساكين) كذا لا أكره في رواية عقيل في التعزير فقال له رجال ولم نسم (أنك تواصل يا رسول الله) أي ووصلك دال على اباحتها فاجابهم صلى الله عليه وآله وسلم بأن ذلك من خصائصه حيث (قال ويا أيكم مثلي) استفهام يفيد التوبيخ ويشعر بالاستبعاد (انما أيت بطعمني ربى ويسقين) حقيقة فيؤتى بطعام وشراب من عند الله كرامة له في ليلالي صومه وربانته لو كان كذلك لم يكن مواصلاً والجهور على أنه مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة أو أن الله تعالى يخلق فيه من الشبع والرى ما يفنيه ٣٤٨ عن الطعوم والمشر وب فلا يحس بجوع ولا عطش والفرق

حكاه الرافعي وقال انووى هو شاذ او غلط وأغرب عياض فحكي الاجماع على عدم
الاجزاء وأحاديث الباب تدل على انها تجوز التضيعة بالخزع من الضأن كإذهب اليه
الجهور فيردبها على ابن عمر والزهرى حيث قال انه لا يجوز وقد تقدم الكلام في ذلك

• (باب مالا یضیی به لایعیه وما یکره ویستحب) •

(عن علي عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يضحى باعضب القرن والاذن قال قتادة فذكر ذلك لـ سعيد بن المسيب فقال اعضب النصف فاكثر من ذلك رواه الخمسة وصححه الترمذي ~~عن~~ ابن ماجة لم يذكر قول قتادة الى آخره وعن البراء

ابن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربع لا تجوز في الاضاحي العوراء
البسين عورها والمریضة البین مرضها والعرجاء البین ضلعها والخمیر التي لا تنقی رواء
الخمسة وصححه الترمذي وهو يروي عنده مصرع قال أتيت عتبة بن ربيعة فقلت يا أبا

الوليد اذ خرجت القس الضحايا فلم اجد شيئا يعجبني غير ما فانا نقول قال الاجتني اُنهي
بهما قال سبحانه الله تجوز عنك ولا تجوز عني قال نعم انك تشك ولا أشك انما نهي رسول الله

الى المتبعة واليه قدم على المتبعة والمستأصلة واجتبا والمتبعة والكسر الى المتبعة
الى تستأصل اذن احق بيده ما خها والمستأصلة التي ذهب قرن من أصله والجنقاء
الى تحقق عينها والمتبعة التي لا تتبع الغنم بما فوضه قوا الكسر الى التي لا تتق رواه

أحمد وأبو داود والبخاري في تاريخهم ويريدونهم بغير الجرم وبالصادق المأمون (أنه)
حديث على عليه السلام رحمه الترمذي كما ذكره المستف وسكت عنه أبو داود والمنذري
وحديث البراء أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والبيهقي رحمه الثوري وأدعى الحاكم
فكل الضعفاء المنسوبة إليه أخذوا ولا تهم من رواية سليمان بن عبد الحميد

عن عبيد بن فيروز وقد اختلف النافلون عنه فانه انتهى وهذا خطأ منه فان مسلماً لم يخرج في صحبه وقد ذكره على الصواب في آخر كتاب الحج فقال صحيح ولم يخرجاه وحدث عنه بن عبد السلامي أخرجه أيضاً الخا كم وسكت عنه أبو داود والمنذري قواه

يحيى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يضحى باعضب القرن الخ فيه دليل على انها
لا تجزئ التخصيص باعضب القرن والاذن وهو ما ذهب نصف قرنه أو أذنه وذهب أبو
إبراهيم الطائفة الإلهية الواردة على قوله الكبر سيرة ادعاهم نعم حنفية

أولها أن القلب نور البصر ويحده ذلك من القوة والقدرة والمرعى ما يستغنى به عن الغذاء
بما أحاديث من ذكره تشغلها * عن الشراب وتلهيها عن الزاد
أوجه من نور تستضي به * ومن حديثك في أعقاب أحادي

شكيت من: كلال السر واعداءها * روح القدوم قهلا عند معاد

وهذا القول الثاني هو المختار لانه لا يصور الوصال لو حمل على حقيقة الطعام والشراب بل يطل الصيام انتهى قال في الفتح ان ما يؤتى به الرسول على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا يجزئ عليه أحكام المكلفين فيه كما غسل صدره صلى الله عليه وآله وسلم في طست الذهب مع ان استعمال أو أنى الذهب الذي يحرى حرام قال ابن المنير في الخاشية الذي يقطر شرعا إنما هو الطعام المعتاد وأما الخمار للعادة كالمخمر من الجنة فعلى غير هذا المعنى وليس قعاطيه من جنس الاعمال وانما هو من جنس النوايا كالكل أهل الجنة في الجنة والكرامة لا تطل العبادة وقال ٣٤٩ غيره لا مانع من حمل الطعام والشراب

على حقيقة ثم ما ولا يلزم شيء مما تقدم ذكره بل الرواية العجيبة آيت وأكله وشربه في الليل مما يؤتى به من الجنة لا يقطع وصاله خصوصية له بذلك فكانه قال لما قيل له انك تواصل قال اني لست في ذلك كهيئتكم أي على صفتكم فان من أكل منكم وشرب انقطع وصاله بل انما يقطع عن ربي ويسقيني ولا تنقطع بذلك مواصلي قطعاً وشرباً على غير طعامكم وشرباً بكم صورة ومعنى وقال ابن المنير هو محمول على ان أكله وشربه في تلك الحالة كحال النائم الذي يحصل له الشبع والري بالاكل والشرب ويستيقظ ولا يطل بذلك صومه ولا يقطع وصاله ولا ينقص أجره وحاصله ان يحصل ذلك على حالة استغراقه صلى الله عليه وآله وسلم في أحواله الشريفة حتى لا يؤثر فيه حينئذ شيء من الأحوال البشرية وتعمد ابن حبان بظاهر الحال فاستدل بهذا الحديث على تضعيف الأحاديث الواردة بانه

حنيفة والشافعي والجمهور الى أنه لا تجزئ التضحية بمكسور القرن مطلقاً وكرهه مالك اذا كان يدي وجهه عيباً او قال في الجرح ان أعضب القرن انتهى عنه هو الذي كسر قرنه أو عصب من أصله حتى يرى الدماغ لا دون ذلك فيكره فقط ولا يعتبر الثالث فيه بخلاف الاذن وفي القاموس ان الأعضاء الشاة المكسورة القرن الاذن داخل فظاهر ان مكسورة القرن لا تجزئ التضحية بها الا أن يكون الذاهب من القرن مقداراً يسيراً بحيث لا يقال لها أعضاء لاجله أو يكون دون النصف ان صح ان التقدير بالنصف المروي عن سعيد بن المسيب لغوي أو شرعي ولا يلزم تفسير هذا الحديث بما في حديث عتبة من انتهى عن المستأصلة وهي ذاهبة القرن من أصله لان المستأصلة أعضاء وزيادة وكذلك لا تجزئ التضحية بأعضب الاذن وهو ما صدق عليه اسم الأعضب لغة أو شرعاً وان كان تفسير المصفرة المذكورة في حديث عتبة بالتى تستأصل أذنهما كما ذكره المصنف ومثله ذكر صاحب النهاية يدل على ان أعضب الاذن المانع من الاجزاء هو ذلك لادونه وهذا بعد ثبوت اتحاد مدلول أعضاء الاذن والمصفرة والظاهر انهما مختلفان فلا تجزئ أعضاء الاذن وهي ذاهبة نصف الاذن أو مشقوقتها أو التي جاوزت القطع ربعها على حسب الخلاف فيها بين أهل اللغة ولا مصفرة وهي ذاهبة جميع الاذن لانها أعضاء وزيادة وقد قيل ان المصفرة هي المهزولة حكى ذلك صاحب النهاية واقتصر عليه صاحب التلخيص ووجه التفسير الاول ان صماخها صار من الاذن ووجه الثاني انما صارت منقرا من السمع أي خالية منه قوله أربع لا تجوز الخ فيه دليل على أن متينة العور والعرج والمرض لا يجوز التضحية به الا ما كان من ذلك يسيراً غير بين وكذلك الكبير التي لا تنقي بضم التاء النوقية واسكان النون وكسر القاف أي التي لا تنقي لها بكسر النون واسكان القاف وهو المخ وفي رواية الترمذي والنسائي والبيهقي بدل الكبير قال النووي وأجمعوا على ان العيوب الاربعة المذكورة في حديث البراء وهي المرض والجحف والعور والعرج البيئات لا تجزئ التضحية به او كذا ما كان في معناها أو أخرج منها كالعمى وقطع الرجل وتبهم انتهى قوله عن المصفرة بضم الميم واسكان الصاد المهملة وفتح الدال وقد تقدم تفسيرها قوله والجحف بفتح الموحدة ومكون الخاء المجهية بعدها قاف قال في النهاية الجحف ان يذهب البصر وتبقى العين قائمة وفي القاموس الجحف

صلى الله عليه وآله وسلم كان يجوع ويشد الجرع على بطنه من الجوع قال لان الله تعالى كان يطعم رسوله ويسقيه اذا واصل فكيف يتركه جائعاً حتى يحتاج الى شد الجرع على بطنه ثم قال وماذا يعني الجرع من الجوع ثم ادعى ان ذلك تصحيف عن رواية وانما هي الجوز بالزاي جمع حزمة وقد أكره الناس عليه من الردي جميع ذلك وأبلغ ما رده عليه انه أخرج في صحيحه من حديث ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالهجرة فرأى أبا بكر وعمر فقال ما أخرجكما الا الجوع فقالوا نعم وأنا والذي نفسي بيده ما أخرجنا الا الجوع الحديث فهذا الحديث يرد ما تمسك به وما قوله ماذا يعني الجرع من الجوع جوازاً بانه

يقوم الصلب لان البطن اذا خلا وبخاضعت صاحبه عن القيام لانه باطنه فاذا ربط عليه الحجر اشتد وقوى صاحبه على القيام حتى قال بعض من وقع له ذلك كنت اظن ان الرجلين يحمله لان البطن فاذا البطن يحمل الرجلين ويحمل أن يكون المراد بقوله يطعمني ويسقيني أي يشغلي بالتفكير في عظمتها واقل بشاهدته والتغذي بعافه وقوة العين بحسبه والاستغراق في مناجاته والاقبال عليه عن الطعام والشراب والى هذا جنح الحافظ ابن القيم وقال قد يكون هذا الغذاء أعظم من غذاء الاجساد ومن له أدنى ذوق وتجربته يعلم استغناء ٣٥٠ الجسم بهذا القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني ولا سيما

الفرح والسرور ويطالب به الذي قرت عينه بمحبوبه انتهى وهذا كالذي قاله الجهد كما تقدم عنه بل أخذته الجهد من كتاب الهدى وقد أخذ محمد الدين في الحديث على ابن القيم رحمه الله وكتاب سفر السعادة مأخوذ من كتاب الهدى بهذا في الأدلة والمباحث والاقتضار على نفس المطالب (فلما أبوا) أي امتنعوا (ان يفتحوا عن الوصال) لظنهم ان فيه صلى الله عليه وآله وسلم نهي تنزيه لانهم يحرم (واصلهم يومان يومين) أي يومين لاجل المصلحة ليعين لهم الحكمة في ذلك (ثم رأوا الهلال فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لوتأخر) الشهر (لزدنكم) في الوصال الى أن يهجزوا عنه فتسألوا التخفيف منه بالترك (كالتسكيل لهم) وفي رواية كالتسكيل لهم وعند المستقلى كالتسكيل لهم من الانكار والعموي كالتسكيل من الانكار والاول هو الذي تظاهرت به الروايات خارج هذا الكتاب (حين أبوا) أي امتنعوا (ان يفتحوا) أي عن الانتها عن الوصال وهذا الحديث أخرجه

محركة أقبح العور وأكثر غصا وأول لا يلقى شفر عينه على حدقه بحق كفرح وكنصر والعين البخقاء والباخقة والجنيق والبخية العوراء ورجل بجنيق كأمير وباخق العين ومضوقها باخق وبخق عينه كمنع عورها وأبختها فافها والعين نذرت انتهى قوله والمشيعة قال في القاموس ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المشيعة في الاضاحي بالفتح أي التي تحتاج الى من يشيعها أي يتبعها القم اضعفها وبالكسر وهي التي تشيع اغتم أي تتبعها العجفها انتهى وهذه الاحاديث تدل على انه لا يجوز في الاضحية ما كان فيه أحد العيوب المذكورة ومن ادعى انه يجوز مطلقا أو يجوز مع الكراهة احتاج الى اقامة دليل يصرف النهي عن معناه الحقيقي وهو التحريم المستلزم لعدم الاجزاء ولا سيما بعد التصريح في حديث البراء بعدم الجواز (وعن أبي سعيد قال اشتريت كبشا أضحي به فعدا الذئب فأخذ الالية قال فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضعه به رء واحد * وهو دليل على ان العيب الحادث بعد التعمين لا يضر * وعن علي عليه السلام قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نستشرف العين والاذن وان لا نضحي بمقابله ولا مدبرة ولا ترقاه ولا خرقاه رواه الخمسة وصححه الترمذي * وعن أبي امامة بن مهمل قال كنا سمن الاضحية بالمدينة وكان المسلمون يسمنون أخرجه البخاري * وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال دم عقره أحب الى الله من دم سوداوين رواه أحمد والقرطبي والبيهقي بإسنادهم بناصح * وعن أبي سعيد قال ضحي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبش أقرن فحبل يا كل في سواد ويعنى في سواد ويتطرق في سواد رواه أحمد وصححه الترمذي) حديث أبي سعيد الاول أخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي وفي اسناده جابر الجعفي وهو ضعيف جدا وفيه أيضا أحمد ابن خزيمة بفتح القاف والراء قال في التلخيص غير معروف وقال في التقرير بجهول وقد قيل انه وثقه ابن حبان ويقال انه لم يسمع من أبي سعيد قال البيهقي ورواه حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن عطية عن أبي سعيد ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شاة قطع ذنبها يضحي بها قال ضحي بها أو الحجاج ضيف وحديث علي عليه السلام أخرجه أيضا الهزار وابن حبان والحاكم والبيهقي وأعله الدارقطني وحديث أبي هريرة

أيضا للنسائي (وفي رواية عنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال فاكثروا) من كانت بهذا الامر أخرجه من باب علم يعلم أي تكفروا (من العمل ما تطيقونه فتعجزوا) (عن أبي بصير رضي الله عنه) وهب بن عبد الله السواق (قال أخى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين سلمان) بن عبد الله القارمي ويقال له سلمان بن الاسلام وسلمان الخير أصله من رامهرمز وقيل من اصبهان عاش فيما رواه أبو الشيخ في طبقات الاصبهانين ثلثمائة وخمسة مائة ويقال انه أدرك عيسى بن مريم عليه السلام وقيل بل أدرك موسى عيسى وكان أول مشاهده الخندق وقال ابن عبد البر

يقال انه شهيد درا (و) بين (أبي الدرداء) عويمر أو عامر بن قيس الانصاري أول من شاهده أحد (فزار سلمان أبا الدرداء) في عهدته صلى الله عليه وآله وسلم وكان أبو الدرداء غائباً (فرأى) سلمان (أم الدرداء) هي خيرة بفتح الخاء المجهة وسكون الصانية بنت أبي حذرد الأسلمية صحابية بنت مصابي وحديثها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مسند أحمد وغيره ومات قبل أبي الدرداء ولابي الدرداء أيضاً امرأة أخرى يقال لها أم الدرداء نابعة اسمها هجيرة عاشت بعدهم ورثت عنه وقد تقدم ذكرها في كتاب الصلاة قاله الحافظ في الفتح (متبذلة) أي لابسة ثياب البذلة ٢٥١ بكسر الباء وسكون المجهة أي المهنة وزناومعنى

أي تاركة للباس الزينة وفي رواية متبذلة ولاي نعم ان سلمان دخل عليه فرأى امرأته رثة المهنة (فقال) - سلمان (لها ما شأنك) يا أم الدرداء متبذلة (قالت أخوك) أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا) ولادارقطن من وجه آخر عن محمد بن عون في نسائه الدنيا وزاد ابن خزيمة يصوم النهار ويقوم الليل (بخاء أبو الدرداء) زاد الترمذي فرحب بسلمان (فصنع له طعاما) وقربه اليه (كل قال) أبو الدرداء (فأني صائم قال) - سلمان لا ي الدرداء (ما أنا بأكل) من طعامك (حتى تأكل) أراد - سلمان ان يصرف أبا الدرداء عن رأيه فيما يصنع من جهده نفسه في العبادة وغير ذلك مما شكته اليه زوجته (قال فأكل) أبو الدرداء معه وفي رواية البراء بن محمد بن بشار فقال أقسمت عليك لتظنن وكذا رواه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى والدارقطني من طريق علي بن مسلم وغيره والطبراني من طريق أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة والعباس

أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي ورواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بالفظم الشاة البيضاء عند الله أركى من دم السوادين وفيه جرمة النصيب قد اتهم بوضع الحديث ورواه الطبراني أيضا وأبو نعيم من حديث كبيرة بنت سفيان وهو الأول ورواه البيهقي موقوفا على أبي هريرة ونقل عن البضاري ان رفعه لا يصح وحديث أبي سعيد الثاني صححه ابن حبان أيضا وهو على شرط مسلم قاله صاحب الاقتراح وأخرج مسلم من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بكبش أقرن بطافي سواد وينظر في سواد ويرك في سواد فأتى به ليضحي به فقال يا عائشة هلي المديبة ثم قال اشكذهم ابجرفة فعات ثم أخذها وأخذ الكبش فأضججه ثم ذبحه الحديث قوله فقال ضح به فيه دليل على ان ذهاب الالبية ليس عيبا في الضحية من غير فرق بين ان يكون ذلك بعد التعيين أو قبله كما يدل على ذلك رواية البيهقي التي ذكرناها وقالت الهادوية والامام يحيى ان ذهاب الالبية عيب وعكوا بالقياس على ذهاب الاذن والقرن وهو فاسد الاعتبار قوله ان ذنته تنسرف العين والاذن أي تنسرف عليهما وتسا ملهما كي لا يتع فيهما نقص وعيب وقيل ان ذلك مأخوذ من الشرف بضم الشين وهو خيار المال أي أمرنا ان نخيره ما وقال الشافعي معناه ان نضحى بواسع العينين طویل الاذنين قوله عقابا له فتح الموحدة قال في القاموس هي شاة قطعت أذنها من قدام وتركت معلقة ومثله في النهاية الا أنه لم يقيده بقدم قوله ولا مدبرة بفتح الموحدة أيضا هي التي قطعت أذنها من جانب وفي القاموس ما انفطه وهو مقابل ومدابر مجز من أبو يه وأصله من الاقبالة والادبارة وهو شق في الاذن ثم يقتل ذلك فان أقبه له فهو واقباله وان أدبر به فادبارة والجملة المعلقة من الاذن هي الاقبالة والادبارة كأنها زعقة والشاة مدبرة ومقابله وقد دابرها وقابلها انتهى قوله ولا شرعاهي مشقوقة الاذن طولا كما في القاموس قوله ولا شرعاهي قال في النهاية الخرقاء التي في أذنها خرق مستدير قوله كأنهم الخ فيه استعجاب تسمين الضحية لان الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وحكي القاسمي عياض عن بعض أصحاب مالك كراهة ذلك لتلايته شبه باليهود قال النووي وهذا قول باطل قوله دم عتراء الخ فيه استعجاب الضحية بالاعقر من الانعام وانه أحب الى الله من أسودين والعقراء على ما في القاموس البيضاء قال أيضا والاعقر من الظباء ما يعلو يياضه جرة وأقرا به يض

ابن عبد العظيم وابن حبان من طريق أبي خزيمة كلهم من جهة بن عون به فكان محمد بن بشار لم يذكر هذه الجملة لما حدث به البخاري وبلغ البخاري ذلك من غيره فاستعمل هذه الزيادة في الترجمة مشيرا الى صحتها وان لم تقع في روايته وقد أعاد البخاري الحديث في كتاب الادب عن محمد بن بشار بهذا الاسناد ولم يذكرها أيضا واغنى ذلك عن قول بعض المتراج كابن المنير ان القسم في هذا السياق مقدر قبل لفظ ما تأيا كل كما هو مقدر في قوله تعالى وان منكم الا واردها وهذا موضع الترجمة وهو من أقسم على أخيه ليه طر في التطوع ولم ير عليه قضاء اذا كان أوفق له أو أرفق ومنه مومه وجوب القضاء على من تعمد بغير سبب قال البرماوى

كالبكر ماني المعنى يقطر اذا كان الافطار ارفق للمقسم الذي هو صاحب الطعام قال الشافعية ولا تسبوا اجابة يقوم فان شق على الداعي صوم نفل فافطر افضل من اتمام الصوم وان لم يشق عليه فالانعام افضل اما صوم القرض فلا يجوز الخروج منه مضيقا كان أو موسعا كالتذرا المطلق (فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم) يعني يصلي وقد روى الطبراني هذا الحديث من وجه آخر عن محمد بن سيرين مرسلان فيعين الليلة التي بات سلمان فيها عند أبي الدرداء وانقطعه كان أبو الدرداء يصلي ليلة الجمعة ويصوم يومها (قال) -سلمان له (ثم فنام) ٣٥٢ أبو الدرداء (ثم ذهب يقوم فقال) له سلمان (ثم فلما كان من آخر الليل)

عند الصبح (قال) له (سلمان ثم الآن) فقام أبو الدرداء وسلمان وتوضأ (فصلما فقال له سلمان ان ربك عليك حقا ولنفسك علمك حقا ولاهلك عليك حقا) زاد الترمذي وابن خزيمة وان لضيفك عليك حقا (فأعط كل ذي حق حقه) والدارقطني فصم وافطر ونم وأت أهلك (فأبى) أبو الدرداء (النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد كبر ذلك) الذي قاله سلمان (له) صلى الله عليه وآله وسلم (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدق سلمان) والترمذي قاتما بالثنية وفيه انه لا يجب اتمام صوم التطوع اذا شرع فيه كصلاته واعتمكاه لئلا يغير الشروع حكم المشرع فيه والحديث الترمذي وصححه الحاكم الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر ويقاس بالصوم الصلاة ونحوها لكن يكره الخروج منه لظاهر قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم وللخروج من خلاف من أوجب اتمامه الا بعد تركه ساعداً ضيف في الاكل اذا عز عليه امتناع مضيقه منه

والابيض ليس بالشديد البياض انتهى وحكي في البحر - من الامام يعني انه قال الافضل الابيض ثم الاعفر ثم الاملح والاسمن الاطيب اجماعا قوله تعالى ومن يعظم شعائر الله وما غلا فاسته افضل مما رخص انتهى قوله بكباش أقرن قد تقدم الكلام على ذلك قوله خيل فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضحى بالفعيل كاضحى بالخصي قوله بأكل في سواد الخ معناه ان فيه أسود وقوائمه وحول عينيه وفيه دليل على انه استحب التضيحية بما كان على هذه الصفة

• (باب التضيحية بالخصي) •

(عن أبي رافع قال ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين أملحين موهبواً خصبين وعن عائشة قالت ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين سميين عظيمين أملحين أقرنين موهبواً ابن رواهما أحدهما وعن أبي سلمة عن عائشة وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اراد ان يضحي اشترى كبشين عظيمين سميين أقرنين أملحين موهبواً بن فذبح أحدهما عن أمته لمن شهد بالتوحيد وشهد له بالبلاغ وذبح الآخر عن محمد وآل محمد رواه ابن ماجه) حديث أبي رافع أخرجه أيضاً الحاكم قال في مجمع الزوائد واسناده حسن وحديث عائشة أخرجه أيضاً ابن ماجه والبيهقي والحاكم من حديثها وحديث أبي هريرة واسناده حسن وحديث عائشة عيسى بن عبد الرحمن بن فروة وهو ضعيف مقال وفي اسناده حديث أبي هريرة وعائشة عيسى بن عبد الرحمن بن فروة وهو ضعيف وفي الباب عن جابر عن عبد الحاكم من طريق ابن عقيل وله شاهد من حديث جابر أيضاً من طريق أخرى عن أبي داود والبيهقي وعن أبي الدرداء عند أحمد والطبراني قوله أملحين قد تقدم تفسير الاملح والاقرن والموجب من زروع الانثيين كما ذكره الجوهري وغيره وقيل هو المشقوق عرق الانثيين والخصيتان بهما - ما قوله سميين فيه استحباب التضيحية بالسمين واستدل بالحديث الباب على استحباب التضيحية بالاقرن الاملح وقد حكى النووي الاتفاق على ذلك وتقدم حديث دم عقراء أحب عند الله من دم سوداوين وتقدم ان الاملح خالص البياض أو المشوب بجمرة والاقر كذلك وتقدم ان مسلوب الاقر لا تجوز التضيحية به واستدل بالحديث الباب على استحباب التضيحية بالموجب موهبه

أو عكسه فلا يكره الخروج منه بل يستحب لحديث الباب مع زيادة الترمذي وان لضيفك عليك حقا ما اذا لم يعز على أحدهما امتناع الآخر من ذلك فالافضل عدم خروجه منه ويستحب قضاءه سواء شرج بعذر أو بغيره وهذا مذهب الشافعية والحنابلة والجمهور وقال المالكية يجب القضاء في صوم النفل بالفطر اذا كان عدا حراما فلا قضاء على من أفطر ناسيا ولا على من أفطر لعذر من مرض أو غيره ولو شرع في صوم نفل وجب عليه اتمامه وحرم عليه الفطر من غير عذر وقال الحنفية يلزمه القضاء مطلقا أو سد عن قصد أو غير قصد قال في الفتح وقد انصف ابن المنير في الحاشية فقال ليس في تحريم الاكل في صوم النفل من غير عذر الا الدلالة العامة كقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم الا ان التخاص يقسم على العام كحديث سلمان

ونحو مذهب الشافعية في هذه المسئلة أظهر وقد قال ابن عبد البر ومن احتج في هذا بقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فهو جاهل بأقوال أهل العلم قال الأكثر المراد بذلك النهي عن الرياء أي لا تبطلوا بها الرياء بل اخلصوا لله وقال آخرون المراد بارتكاب الكبائر ولو كان المراد بذلك النهي عن إبطال ما لم يقرضه الله عليه ولا أوجب على نفسه بذرو غير لا تمتنع عليه الإفطار إلا بما يبيع الفطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك انتهى وفي الإفطار عن صوم التطوع أخباراً وأثاراً صحيحة كثيرة والراجح في المسئلة ما ذهب إليه الجمهور وفي الحديث ٣٥٢ من القوائد مشروعية المواخاة في الله

وزيارة الاخوان والميت عندهم وجواز مخاطبة الاجنبية لل حاجة والسؤال عما تقرب عليه المصلحة وان كان في الظاهر لا يتعلق بالاساتل وفيه التصح للمسلم وتنبه من أغفل وفضل قيام آخر الليل ومشروعية تزويج المرأة على الزوج في حسن العشرة وقد يؤخذ منه ثبوت حتمها في الوطء لقوله وان لاهلك عليكم حقاً ثم قال واقت أهلك وقرره النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وفيه جواز النهي عن المستحبات اذا خشي ان ذلك يقضي الى السامة والملل وتفوت يت الحقوق المطلوبة الواجبة والمندوبة الراجح على فعل المستحب المذكور وان الوعيد الوارد على من نهى مصلية عن الصلاة مخصوص بمن نهى ظلماً وعدواناً وفيه كراهة الحمل على النفس في العبادة وفيه جواز الفطر من صوم التطوع كما ترجم له البضاري رحمه الله تعالى وهو قول الجمهور ولم يجعلوا

قالت الهاديوية والطاهرية لامة قضى للاستصحاب لانه قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم التضيعة بالفعيل كما مر في حديث أبي سعيد فيكون الكل سواء واستدل به حديث أبي هريرة على انها تجزئ الشاة عن العدد الكثير وسيأتي الخلاف في ذلك

(باب الاجتزاء بشاة لاهل البيت الواحد)

(عن عطاء بن يسار قال سألت أبا أيوب الانصاري كيف كانت الضحايا بكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كان الرجل في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته فيما يكون ويطعمون حتى تباهى الناس فصار كما ترى رواه ابن ماجه والترمذي وصححه * وعن الشعبي عن أبي سريحة قال جئنا أهل بيته على الجفاء بعد ما علمت من السنة كان أهل البيت يضحون بالشاة والساقين والآن نخلنا جيراناً رواه ابن ماجه) الحديث الاول أخرجه أيضاً مالك في الموطأ وأخرجه الترمذي من طريق يحيى بن موسى عن أبي بكر الخنفي عن الضحاك بن عثمان عن عمارة بن عبد الله قال سمعت عطاء بن يسار يقول سألت أبا أيوب فذكره وقال هذا حديث حسن صحيح وعمار بن عبد الله هو مديني وقد رواه عنه مالك بن أنس والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحق واحتجوا بحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضحى بكبش فقال هذا عن لم يضح من أمتي وقال بعض أهل العلم لا تجزئ الشاة الا عن نفس واحدة وهو قول عبد الله بن المبارك وغيره من أهل العلم انتهى وحديث أبي سريحة اسناده في سنن ابن ماجه اسناد صحيح قولاً يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته فيه دليل على ان الشاة تجزئ عن أهل البيت لان الصحابة كانوا يفعلون ذلك في عهد رسول الله عليه وآله وسلم والظاهر اطلاعهم فلا ينكر عليهم ويدل على ذلك أيضاً حديث علي بن أبي طالب في كل عام أضحية وسيأتي في باب ما جاء في شرع والتعبير به قال من تقدم ذكره وقال الهادي والقاسم تجزئ الشاة عن ثلاثة وقيل تجزئ عن واحد فقط وبه قال من سلف وقد زعم النووي انه متفق عليه وهو غلط وقد وافقه على دعوى الاجماع ابن رشد وكذلك زعم المهدي في البحر انه لا قائل بان الشاة تجزئ عن أكثر من ثلاثة وهو أيضاً غلط والحق أنها تجزئ عن أهل البيت وان كانوا مائة نفس او أكثر كما قضت بذلك السنة

٤٥ نيل ح عليه قضاء لانه يستحب له ذلك وفيه من القوائد غير ما ذكرته مما يطول استقصاؤه ولا يخفى على متأمل وأخرجه البضاري في الادب وكذا الترمذي (عن عائشة رضي الله عنها) انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم حتى نقول لا يفطروا يفطر حتى نقول لا يصوم) أي ينتهي صومه الى غاية تقول لا يفطروا يفطر فنتهي افطاره الى غاية حتى نقول انه لا يصوم (فأرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استكمل صيام شهر رمضان) وذلك لا يظن وجوبه (وما رأيت أياً من صياما منه في شعبان) أي كان صيامه في شعبان تطوعاً أكثر من صيامه فيما سواه

لوجه تخصيص شعبان بذلك لكون أعمال العباد ترتفع فيه في النسائي من حديث أسامة قلت يا رسول الله لم ازل تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان قال ذاك الشهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال الى رب العالمين فأحب أن يرفع علي وأنا صائم فبين وجه صيامه لشعبان دون غيره من الشهور بقوله أنه شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان يشير الى أنه لما كتفه شهران عظيمان الشهر الحرام وشهر الصيام اشتغل الناس به ما صار مغفولاً عنه وكثير من الناس يظن ان صيام رجب أفضل ٣٥٤ من صيامه لانه شهر حرام وليس كذلك وقيل في وجه تخصيصه غير

ذلك وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الصيام (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) في رواية زيادة (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يقول خذوا من العمل ما تطيقون) المداومة عليه بلا ضرر (فإن الله عز وجل لا يمل) قال النووي الممل السامة وهو بالمعنى المتعارف في حقنا محال في حق الله تعالى فيجب تأويله فقال الحقون أي لا يملكم معاملة الملل فيقطع عنكم فوائده وفضله ورجحه (حتى قلوا) أي تقطعوا أعماركم وقال الكرماني هو اطلاق مجازي عن ترك الجزاء وقال بعضهم معناه لا تتكلفوا حتى قلوا فإن الله جل جلاله منزّه عن المالا له ولا يكتكم تعاون قبول فيض الرحمة (وأحب الصلاة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية الى الله (مادوم عليه) من المداومة وفي نسخة ماديم عليه من دام والاول من داوم (وأن قلت وكان اذا صلى صلاة داوم عابدا) وفي الائمة والمواظبة

ولعل مقسك من قال انها تجزئ عن واحد فقط القياس على الهدى وهو فاسد الاعتبار وأما من قال انها تجزئ عن ثلاثة فقط فقد استدل لهم صاحب البصر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم عن محمد وآل محمد ثم قال ولا قاتل بأكثر من الثلاثة فاقصر عليهم انتهى ولا يخالف ان الحديث حجة عليه لانه وان نفي القاتل بأكثر من الثلاثة ممنوع والسند ماسلف وقد اختلف في البدنة فقالت الشافعية والحنفية والجهر رانها تجزئ عن سبعة وقالت المعتزلة واسحق بن راهويه وابن خزيمة انها تجزئ عن عشرة وهذا هو الحق هنا الحديث ابن عباس المتقدم في باب ان البدنة من الابل والبقر عن سبع شياه واول هو الحق في الهدى للاحاديث المتقدمة هنالك وأما البقرة فتجزئ عن سبعة فقط اتفاقا في الهدى والاضحية قوله فصار كاترى في نسخة من هذا الكتاب فصاروا كاترى ولفظ الترمذي فصار كاترى

• (باب الذبح بالمصلي والتسمية والتكبير على الذبح والمباشرة له) •

(عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يذبح ويضرب بالمصلي رواه البخاري والنسائي وابن ماجه وأبو داود • وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بكبش أقرن بطاق سواد ويعر في سواد وينظر في سواد فألقى به ليضحي به فقال لها يا عائشة هي المديّة ثم قال انك تضحى على حجر فقلعت ثم أخذها وأخذ الكبش فاضبعه ثم ذبحه ثم قال بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحي رواه أحمد ومسلم وأبو داود • وعن أنس قال ضحي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين أملحين أقرنين فرايته واسمه مقدميه على صفاحهما يسمى ويكبر فذبحهما يديه رواه الجماعة • وعن جابر قال ضحي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عيد بكبشين فقال حين وجهه وجهي للذي فطر السموات والارض حنيئاً وما أنا من المشركين ان ضلقت ونيكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين اللهم منك ولك عن محمد وأمه رواه ابن ماجه) حديث جابر أخرجه أيضا أبو داود والبيهقي وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال تقدم وفي اسناده أيضاً أبو عباس

فواتم منها تلقى النفس واحتياها لله در القاتل هي النفس ما عودتها نعوذ به والمواظب يتعرض للنفحات الرجعة قال قال صلى الله عليه وآله وسلم أن لا يركبكم في أيام دهركم نفحات الا فتعرضوا لها وفي الحديث إشارة الى أن صيامه صلى الله عليه وآله وسلم لا ينبغي أن يتأخر به فيه الا من أطاق ما كان بطيقه وان من أجهد نفسه في شيء من العبادة خشى عليه أن يمل فينفضي الى تركه والمداومة على العبادة وان قلت أول من جهد النفس في كثرتها اذا قطعت فالقليل الدائم أكثر من الكثير المتقطع غالباً وما قل وكفى خير مما كثر وألهى (عن أنس رضي الله عنه وقد سئل عن صيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

السائل أحمد الطويل (قال ما كنت أحب أن أراه من الشهر) حال كونه (صائغا الأرايته) صائغا (ولا) كنت أحب أن أراه من الشهر حال كونه (مفطر الأرايته) مفطرا (ولا) كنت أحب أن أراه (من الليل) حال كونه (قائما الأرايته) قائما (ولا) كنت أحب أن أراه من الليل حال كونه (نائما الأرايته) نائما يعني أنه كان تارة يوم من أول الليل وتارة من وسطه وتارة من آخره فكان من أراد أن يراه في وقت من أوقات الليل قائما أو في وقت من أوقات الشهر صائغا فراقبه المرة بعد المرة فلا بد أن يصادقه قائما أو صائغا أو نائما على وفق ما أراد أن يراه وليس ٣٥٥ المراد أنه كان يسرد الصوم ولا أنه كان يستوعب الليل قائما وأما

قول عائشة وكان إذا صلى صلاة داوم عليها وكذا قول أنس في الرواية الأخرى كان معه دعيته فالمراد به ما اتخذته ذاتا لا مطلق النافلة فلا تعارض قال في الفتح وهذا وجه الجمع بين الحديثين والإقطارهما التعارض (ولاست خرة) بفتح الخاء والزاي المشددة هو في الأصل اسم دابة ثم سمي الثوب المتخذ من وبره خرا (ولاحرية ألبين) من كف رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ولا شمت) بكسر الميم الأولى وقصها لغتان (مكة ولا هيرة) والعمير طيب معمول من الخلط ولابن عسا كروا عنه مرة القطعة من العنبر المعروف (أطيب رائحة) من رائحة رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) فقد كان على كل الصفات خلقا وخلقافهو كل الكمال وجملة الجمال وفي حديثي الباب استحباب التنفل بالصوم في كل شهر وان صوم النفل يطلق لا يختص برمان

قال في التلخيص لا يعرف قوله كان يذبح ويضرب بالمصلي فيه استحباب أن يكون الذبح والنحر بالمصلي وهو الجبانة والحكمة في ذلك أن يكون مراءى من الفقراء فيه يسمون من لحم الأضحية قوله بطأ في سواد الخ أي بطنه وقوائمه وما حول عينيه سودا كانت قد علمت المديية أي هاتيا والمديية بضم الميم وكسرها وقصها وهي السكين قوله انصديها بالشين المجمة والهاء المهملة المفتوحة وبالدال المجمة أي حديدتها وفيه استحباب أحسان الذبح وكراهة التعذيب كأن يذبح بما في حده ضعف قوله وأخذ الكبش الخ هذا الكلام فيه تقديم وتأخير وقد مر فاضبعه ثم أخذ في ذبحه قائلا باسم الله الخ مضجعا وفيه استحباب اضجاع الغنم في الذبح وانها لا تذبح قائمة ولا باركة بل مضجعة لانه أرفق بها وهذا حديث الأحاديث وأجمع عليه المسلمون كما قال النووي واتفق العلماء على أن اضجاعها يحسب كون على جانبها اليسر حتى ذلك النووي أيضا أنه سهل على الذابح في أخذ السكين باليمين وأماله رأسها باليسار وفيه استحباب قول المضجي بسم الله وكذلك تسحب التسمية في سائر الذبائح وهو جمع عليه ولكن وقع الخلاف في وجوبها قوله ويكبر فيه دليل على استحباب التكبير مع التسمية فيقول بسم الله والله أكبر والصحة جانب العنق وانما فعل ذلك ليكون أثبت له وأمكن اتصال اضطرب الذبيحة برأسها فتمتعه من كمال الذبح أو تؤذيه قال النووي وهذا أصح من الحديث الذي جاء بالنهي عن ذلك قوله فذبحهما بيده وفيه استحباب تولى الإنسان ذبح أضحيته بنفسه فان استناب قال النووي جاز بلا خلاف وان استناب كأي كراهة تنزيه وأجروا ووقعت التضحية عن الموكل هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا ما لكافي إحدى الروايتين عنه فإنه لم يجوزها ويجوز أن يستناب صيدا وحرأ فأنضالكن بكراهة توكيل الصبي وفي كراهة توكيل الحائض وجهان انتهى ومذهب الهادوية أنه تراط أن يكون الذابح مسلما لا تحل عندهم ذبيحة الكافر ولا يجوز توكيله بالذبح قوله فقال حين وجههما وجهت الخ فيه استحباب تلاوة هذه الآية عند توجيئه الذبيحة للذبح وقد تقدم ذكرها في دعاء الاستفتاح في الصلاة

• (باب نحر الأبل قائمة معقولة يدها اليسرى) •

(قال الله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف قال البخاري قال ابن عباس صواف

الامانبي عنه وأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصعب الدهر ولا قام كل الليل ولعله انما تزل ذلك لثلاثي قدس به فيشق على أمته وان كان قد أعطى من القوة ما لو التزم ذلك لا قدر عليه لكنه سأل من العبادة الطريقة الوسطى فصام وأفطر وقام ونام ليقتدي به العابدون صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا أشار إلى ذلك المذهب (حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم مات قد وقال في هذه الرواية فكان عبد الله يقول بعدما كبر) بكسر الباء أي هجر عن المحافظة على ما التزمه ووظفه على نفسه وشو عليه (بالبقي قبلت رخصة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأخذت بالآخف (وفي رواية عنه إنه لما ذكرك صيام داود) يعني

كان يصوم يوما ويفطر يوما (قال وكان لا يقر) أي لا يهرب (إذا لاقى) العدو وأشار به إلى أن الصوم على هذا الوجه لا يسهل
البدن بحيث يضعف عن لقاء العدو بل يستعان بفطر يوم على صيام يوم فلا يضعف عن الجهاد وغيره من الحقوق وفي الباب
أحاديث تقيدها أن صيام داود عليه السلام أفضل الصيام وفي لفظ لا أفضل من ذلك فهو أفضل من صوم الدهر وقد نقل
الترمذي عن بعض أهل العلم أنه أشق الصوم ويأمن مع ذلك من تقوية الحقوق وقال ابن عبد السلام إن صوم الدهر أفضل
وبه جزم الغزالي لكن تعقبه ابن

٣٥٦

معنا لوالنا ومستحضرا وإذا
تعارضت المصالح والمفاسد فقدر
حاجين كل واحد منها في الحث
والمانع غير محقق لنا فالطريق
الحققة أن نفوض الأمر إلى
صاحب الشرع ونجرب ما دل
عليه ظاهر الشرع مع قوة
الظاهر هنا وأما زيادة العمل
واقتضاء العادة زيادة الجبرية
فمعارضته اقتضاء العادة والجليلة
للتقصير في حقوق يعارضها
الصوم الدائم ومقادير ذلك النوائب
مع أن تقادير الحاصل من الصوم
غير معلومة لنا (قال عبد الله
من في هذه) الخصلة الأخيرة
وهي عدم القرار أي من يتكفل لي
بها (يا نبي الله قال وقال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لا صام من
صام الأبد مرتين) استدله من
قال بكراهة صوم الدهر قال ابن
العربي إن كان معناه الدعاء
فبارح من أصابه دعاء النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وإن كان
معناه الخبر فبارح من أخبر عنه
صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يصم
وإذا لم يصم شرعا فلم يكتب له ثواب

قيامه وعن ابن خزيمة أنه أتى عن رجل - ل قد أناخ بدنته ينكرها فقال أبعثها قياما مقبلة
سنة محمد صلى الله عليه وآله وسلم لم متفق عليه * وعن عبد الرحمن بن سابط أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا ينكرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقي
من قوائمها رواه أبو داود وهو مرسل (حديث عبد الرحمن بن سابط هو في سنن أبي داود
من حديث جابر بن عبد الله فلا إرسال وهكذا ذكره الحافظ في الفتح من حديث جابر
وعزاه إلى أبي داود وقد سكنت عنه وهو المنذرى ورجاله رجال الصحيح وتفسير ابن عباس
الذي ذكره البخاري معلقا قدومه له سعد بن منصور وعبد بن حميد قوله صواف
بالتشديد جمع صافة أي مصطفة في قيامها ووقع في استدراك الحاكم من وجه آخر عن
ابن عباس في قوله صواف صواف أي قياما على ثلاث قوائم معقولة وهي قراءة ابن
معهود والصواف جمع صائفة وهي التي رفعت إحدى يديها بالعقل لئلا تضطرب قوله
أبعثها أي أثرها يقال بعثت الناقة أي أثرتم أو قوله قياما معقولة في قائمة ووقع في
رواية الأسماعيلي ينكرها قائمة قوله مقبلة أي معقولة الرجل قائمة على ما بقي من
قوائمها كما في الحديث الآخر قوله سنة محمدية ص سنة بعامل مضمر كالاختصاص
أو التمهيد بمرتبته سنة محمدية ويجوز الرفع وفي رواية الخري فانه سنة محمدية وفي هذا الحديث
والذبح بعده استحباب نحر الأبل على الصفة المذكورة وعن المنذرية يستوى نحرها
قائمة وباركة في الفضيلة وفي الباب عن أنس عند البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لم يجز يده سبع بدن قياما

* (باب بيان وقت الذبح) *

(عن جندب بن صفيان البجلي أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أضحي
قال فأنصرف فذا هو بالبحر وذبح الأنكى تعرف فعر رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم أنه ذبحت قبل أن يصلي فقال من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانه الأخرى
ومن لم يذبح حتى صليها فليذبح باسم الله متفق عليه * وعن جابر قال صلى بنا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر بالمدينة فتقدم رجال فحجروا وظنوا أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قد نحر فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان نحر قبله أن

لوجوب صدق قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا نه نفي عنه الصوم وقد نفي عنه الفضل فكيف يطلب
الفضل فيما نناه صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابن التين استدله على كراهته من هذه القصة من أوجه نهيه صلى الله عليه وآله
وسلم عن الزيادة وأمره بأن يصوم ويفطر وقوله لا أفضل من ذلك ودعاؤه على من صام الأبد وفي حديث أبي قتادة عند مسلم وقد
سئل عن صوم الدهر لا صام ولا أفطر وللترمذي لم يصم ولم يفطر والمعنى أنه لم يحصل له أجر الصوم لخالفته ولم يفطر لانه أمسك
والى كراهة صوم الدهر مطلقا ذهب الصحيح وأهل الظاهر وأحد وثنا بن حزم فقال يصوم وبلغ عمر أن رجلا يصوم الدهر فأتاه

فعله بالذرة وجل يقول كل يادغر زواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح وفي حديث أبي موسى رفته من صام الدهر ضيق عليه
جهنم وعقيدته أخرجه أحمد والشافعي وابن خزيمة وابن حبان وظاهره أنه اتفق عليه حصره فيه بالثديده على نفسه وحده عليه
ورغبته عن سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم واعتقاده أن غير سنته أفضل منها وهذا يقتضي نوعه الشديد فيكون حراما وإلى
الكراهة مطلقا ذهب ابن العربي المالكي وذهب آخرون إلى جواز صيام الدهر وجعلوا أخبارا تنهى على من صامه حقيقة
فانه يدخل فيه ما حرم صومه كالعبد بن وهذا اختيار ابن المنذر ٢٥٧ وطائفة وروى عن عائشة فهو وفيه .

نظر لانه صلى الله عليه وآله وسلم قد قال جوابا لمن سأله عن صوم الدهر لا صام ولا أفطر وهو يؤذن بأنه ما أجروا له وأيضاً فان أيام التحريم مستثناة بالشرع غير قابلة للصوم شرعاً فلم تدخل في السؤال عنه من علم تحريمها وذهب آخرون إلى استصحاب صيام الدهر لمن قوى عليه ولم يقوت فيه حقا وإلى ذلك ذهب الجمهور وذكري في الفتح أدلتهم وتكلم عليهم والراجح هو الاول والله أعلم (عن أنس رضي الله عنه قال دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أم سليم) والدة أنس المذكور واسمها الغمصة أو الرمصة أو سهلة وعند أحمد عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل على أم حرام وهي خالة أنس لكن في بقية الحديث ما يدل على انها معاً كانتا مجتمعين (فانتهى خبره وعن) على سبيل الضيافة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أعيدها لكم في سقائه) بكسر السين ظرف الماء من الجدار وما جعل

يعبد بفخر آخر ولا يفخر بحق يفخر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرواه أحمد ومسلم وعن أنس قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر من كان ذبح قبل الصلاة فليعد من ذبح عليه وللبخاري من ذبح قبل الصلاة فاعلم بدينه لنفسه من ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين) وفي الباب عن البراء عند الجماعة كلهم بالنظر من ذبح قبل الصلاة فاعلم بدينه لا لله ليس من النسك في شيء وقد تقدم بهذا هو هذا اللفظ قول من ذبح قبل أن يصلي في مسلم قبل أن يصلي أو صلى الأولى بالياء التثنية والثانية بالنون وهو شك من الراوي وزاوية النون موافقة لقوله في أول الحديث أنه ذبحت قبل أن يصلي فان المراد صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وموافقة أيضاً لقوله في آخر الحديث ومن لم يكن ذبح حتى صلينا وهذا يدل على أن وقت الاضحية بعد صلاة الامام لا بعد صلاة غيره فيكون المراد بقوله في حديث أنس من كان ذبح قبل الصلاة الصلاة المعهودة وهي صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصلاة الائمة بعده انقضاء عصر النبوة ويؤيد هذا ما أخرجه الطحاوي من حديث جابر وصححه ابن حبان ان رجلاً ذبح قبل أن يصلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنهى أن يذبح أحد قبل الصلاة وظاهر قوله في حديث جابر يفرضوا ونظروا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد يفرض الخ ان الاعتبار بفرض الامام وانه لا يدخل وقت التضحية الا بعد دفنهم ومن فعل قبل ذلك أعاد كما هو صريح الحديث ويجمع بين الحديثين بأن وقت النحر يكون لمجموع صلاة الامام وغيره وقد ذهب إلى هذا ما لا يقل لا يجوز ذبحها قبل صلاة الامام وخطبته وذهب وقال أحمد لا يجوز قبل صلاة الامام ويجوز بعدها قبل ذبح الامام وسواء عنده أهل القرى والامصار والمحوم عن الحسن والاوزاعي واسحق وقال الثوري يجوز بعد صلاة الامام قبل خطبته وفي اثنا عشر وقال الشافعي وداود وآخرون ان وقت التضحية من طلوع الشمس فإذا طاعت ومضى قدر صلاة العيد وخطبته أجزأ الذبح بعد ذلك سواء صلى الامام أم لا وسواء صلى المضحي أم لا وسواء كان من أهل القرى والبوادي أو من أهل الامصار ومن المسافرين وقال أبو حنيفة يدخل وقتها في حق أهل القرى والبوادي اذا طلع الفجر ولا يدخل في حق أهل الامصار حتى يصلي الامام ويخطب فإذا ذبح قبل ذلك لم يجزه وقالت الهادوية ان وقتها يدخل بعد صلاة المضحي سواء صلى الامام أم لا فاده

فيه السمن والعسل (و) أعيدها (عمر)كم في وعائه فاني صائم ثم قام إلى ناحية من البيت فصلى غير المكتوبة) وعند أحمد فصلى ركعتين وصلى نامة (فدعا لأم سليم وأهل بيتها فقالت أم سليم يا رسول الله ان لي خويصة بضم الخاء وفتح الواو وسكون الياء ونشديد الصاد تصغير خاصة وهو مما اعتقر فيه التقاء لسا كين أي الذي يختص بخدمتك) (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما هي) الخويصة (قالت) هو (خادمك أنس) فادع له دعوة خاصة ومقرنه اصغرسنه ولفظ أحمد دخويدك أنس ادع الله قال أنس (فأترك ذبيرا آخر ولا خير (دينا الادعالي به) وفي حديث عمر لا في أمر دنيا ولا في أمر آخر وعند أحمد

فكان من قوله صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم ارزقه ما لا ولد ابارك له قال ابن أكرم الانصار ما لا) لم يذكر الراوي ما قاله به من خير
 الآخرة اختصارا وبذلك لما رواه ابن سعد بأسناد صحيح عن أنس قال اللهم أكثر ما له وولده وأطل عمره واغفر ذنبيه وأران لفظ بركة الآخرة
 إلى خير الآخرة والمال والولد الصالحان من جملة خير الآخرة لأنهم يستلزم ما قاله البرماوى كالكرمانى وعند الترمذى كان
 لأنس بستان يحمل في السنة مرتين وكان فيه ريحان يجي منه ريح المسك ولا ينعيم أن أرضى لتثمر في السنة مرتين ومافى البلد شئ
 يثمر مرتين غيرهما قال أنس (وحدثني ابنتي أمينة) ٣٥٨ بضم الهمزة وسكون الباء وفتح التون تصغير آمنة (أنه دفن) بضم الدال

من ولدى (أصلي) أى غير أسباطه
 واحفاده (مقدم) مصدر مجي أى
 أن الذى مات من أول أولاده إلى
 مقدم (حجاج) بن يوسف الثقفى
 (البصرة) سنة خمس وسبعين
 وكان عمر أنس انذالتيقاو غماتين
 سنة وقد عاش أنس بعد ذلك إلى
 سنة ثلاث ويقال اثنتين ويقال
 إحدى وتسعين وقد قارب المائة
 (بضع وعشرون ومائة) بكسر
 الباء وقد فتق ما بين الثلاث إلى
 التسع وفي ذكره - ذاد لالة على
 كثرة ما جاء من الولد فان هذا
 القدر هو الذى مات منهم - وأما
 الذين بقوا فعند مسلم وأن ولدى
 وولد ولدى يتعادون على نحو
 المائة ورواه هذا الحديث كلهم
 بصريون وقرجهم البخارى هذا
 الحديث بلفظ من زار قوما أى
 وهو صائم في التطوع فلم يقطر
 عندهم قال فى الفتح هذه الترجمة
 تقابل الترجمة الماضية وهى
 من أقسم على أخيه ليقطر فى
 التطوع وموقعها أن لا يظن أن
 فطر المرء من صيام التطوع
 لتطيب خاطر أخيه حتم عليه

لم يصل المضى وكانت الصلاة واجبة عليه كان وقتها من الزوال وان كانت الصلاة غير
 واجبة عليه لعذر من الاعذار أو كان من لا تلزمه صلاة العبد وقتها من فجر النحر ولأ
 يخفى أن مذهب مالك هو الموافق لأحاديث الباب وبقيت هذه المذاهب بعضهم أمر دود
 بجميع أحاديث الباب وبعضها يرد عليه بعضها قال ابن المنذر وأجمعوا على أنها
 لا تجوز التضحية قبل طلوع الفجر وأما إذا لم يكن ثم امام فالظاهر أنه يعتبر بكل مضع
 به - لانه وقال ربيعة فبين لا امام له ان ذبح قبل طلوع الشمس لا تجزئه وبعد طلوعها
 تجزئه وأما آخر وقت التضحية فسيأتى - سانه وقد تناول أحاديث الباب من لم يعتبر صلاة
 الامام وذبحه بأن المراد بها الزجر عن التجهيل الذى يؤدى إلى فعلها قبل وقتها وبأنه لم
 يكن فى عصره صلى الله عليه وآله وسلم من يصلى قبل صلاته فالتعليق بصلاته فى هذه
 الاحاديث ليس المراد به الا التعليق بصلاة المضى نفسه لكن لما كانت تقع صلاتهم
 مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير متقدمة ولا متأخرة وقع التعليق بصلاته صلى الله
 عليه وآله وسلم بخلاف العصر الذى بعد عصره فانها تصلى صلاة العبد فى المصر الواحد
 جماعات متعددة ولا يخفى بعد هذا فانه لم يثبت أن أهل المدينة ومن حولهم كانوا
 لا يصلون العبد الا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يصلح للمسكين أن يجوز الذبح من
 طلوع الشمس أو من طلوع الفجر ما ورد من أن يوم النحر يوم ذبح لانه كان كل عام
 وأحاديث الباب خاصة فبين العام على الخاص قوله فليذبح باسم الله الجار والمجور
 متعلق بمحذوف أى قائلا باسم الله (وعن سليمان بن موسى عن جبير بن مطعم عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال كل أيام التشريق ذبح رواء أحمد وهو لادارقة طنى من حديث
 سليمان بن موسى عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير عن جبير عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم نحوه) حديث جبير بن مطعم أخرجه ابن حبان فى صحيحه والبيهقى وذكر
 الاختلاف فى اسناده ورواه ابن عدى من حديث أبى هريرة وفى اسناده معاوية بن
 يحيى الصدقى وهو ضعيف وذكر ابن أبي حاتم من حديث أبى سعيد وذكر عن أبيه أنه
 موضوع قال ابن القيم فى الهدى أن حديث جبير بن مطعم منقطع لا يثبت وصله
 ويحجب عنه بيان ابن حبان وصله - له وذكره فى صحيحه كاسلف وقد استدلل بالحديث على أن

يل المرجع فى ذلك إلى من علم حاله من كل منهم انه يشق عليه الصيام ففى عرف أن ذلك لا يشق عليه كان الاولى أن أيام
 يستقر على صومه انتهى وفى هذا الحديث جواز التصغير على معنى اللطف لا التقدير وتحفة الزائر بما حضر بخير تكلف وجواز
 رد الهدي إذا لم يشق ذلك على المهدى وان أخذ من رد عليه ذلك ليس من العود فى الهبة وفيه حفظ الطعام وترك التثريب عليه
 وجبر خاطر الزور إذا لم يؤكل عند دعا الله وشروعية الدعاء عقب الصلاة وتقديم الصلاة أمام طلب الحاجة والدعاء بخير الدنيا
 والآخرة والدعاء بكثرة المال والولد وان ذلك لا ينافى الخير الاخرى وان فضل الثقل من الدنيا يختلف باختلاف الأشخاص

وفيه زيارة الامام بعض رعيته ودخول بيت الرجل في غيبته لانه لم يذكري طرق هذه القصة ان ابا طلحة كان حاضرا وفيه ايضا
الولد على النفس وحسن التلطف في السؤال وان كثرة الموت في الاولاد لاني في اجابة الدعاء بطلب كثرتهم ولا طلب البركة فيهم
لما يحصل من الحسبة بموتهم والصبر على ذلك من الثواب وفيه التحدث بنعم الله تعالى وبمعجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما
في اجابة دعونه من الامر النادر وهو اجتماع كثرة المساك مع كثرة الولد وكوز بهتان المدعوه بغير مرتين في السنة دون غيره
وفيه التاريخ بالامر الشهير ولا يتوقف ذلك على صلاح المورخ به ٣٥٩ وفيه جواز ذكر البضع فيما زاد

على عقد العشر خلافا لمن قصره
على ما فيه عقد العشرين (عن
هران بن حسين رضي الله عنه
قال سال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم رجلا) أي عمران أو رجلا
من أصحابه وعمران يسمع (فقال
يا أبا فلان أما صمت سرر هذا
الشهر) بفتح السين وكسر ها
وحكى عياض ضحها وقال هو
جمع سررة يقال سرار الشهر وسرار
بكسر السين وقصها ذكره
ابن السكيت وغيره قيل واقبح
أفصح قاله القراء واختلف في
تفسيره والمشهور انه آخر الشهر
وهو قول الجمهور من أهل اللغة
والغريب والحديث وسعى بذلك
لاستسرار القمر فيها وهي ليلة
ثمان وعشرين وتسع وعشرين
بعض استتاره وهذا موافق لما
ترجم له هنا واستشكل بقوله
عليه الصلاة والسلام في حديث
أبي هريرة لا تقسموا رمضان
يوم أو يومين الا من كان يصوم
صوما فليصمه وأجيب بأن
الرجل كان متادا الصيام سرر
الشهر أو كان قد نذر فلذلك

أيام القسريق كلها أيام ذبح وهي يوم النحر وثلاثة أيام بعده وقد تقدم الخلاف فيها في
كتاب العيدين وكذلك روى في الهدى عن علي عليه السلام انه قال أيام النحر يوم
الاضحى وثلاثة أيام بعده وكذا حكم النوروى عنه في شرح مسلم وحكاها أيضا عن جبير
ابن مطعم وابن عباس وعطاء الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن موسى
الاسدي فقيه أهل الشام ومكحول والشافعي وداود الظاهري وحكاها صاحب الهدى
عن عطاء والاوزاعي وابن المنذر ثم قال وروى من وجهين مختلفين يشهد أحدهما
الاخر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال كل من منحر وكل أيام التشريق ذبح
وروى من حديث جبير بن مطعم وفيه انقطاع ومن حديث أسامة بن زيد عن عطاء عن
جابر قال يعقوب بن سفيان أسامة بن زيد عند أهل المدينة ثقة مأمون انتهى وقال أبو
حنيفة ومالك وأحمدان وقت الذبح يوم النحر ويومان بعده قال النوروى وروى هذا
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلي عليه السلام وابن عمر وأنس وحكى ابن القيم عن
أحمد انه قال هو قول غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه
الاثرم عن ابن عباس وكذا حكمه عنه في البحر واليه ذهب الهادي والناصر وقال ابن
سيرين ان وقته يوم النحر خاصة وقال سعيد بن جبير وجابر بن زيدان وقته يوم النحر
فقط لاهل الامصار وأيام التشريق لاهل القرى وحكى القاضي عياض من بعض
العلماء ان وقته في جميع ذى الحجة فهذه خمسة مذاهب أرجحها المذهب الاول للاحاديث
المذكورة في الباب وهي يتولى بعضها بعضا وقد أجاب عن ذلك صاحب البحر بجواب
في غاية السقوط فقال قلنا لم يعمل به يعني حديث جبير أحد من العصابة وقد عرفت أنه
قول جماعة من العصابة على أن مجرد ترك العصابة من غير تصريح منهم بعدم الجواز
لا يبعد فادسا واشف ما جابه من منع من الذبح في اليوم الرابع الحديث الاتي في النهي
عن اذبح لحوم الاضاحى فوق ثلاث قالوا فيه دليل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لانه
لا يجوز الذبح في وقت لا يجوز فيه الاكل ونسخ تحريم الاكل لا يستلزم نسخ وقت الذبح
وقد أجاب عنه ابن القيم بأنه لا يدل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لان الحديث دليل على
نهي الذابح أن يؤخر شيئا فوق ثلاثة أيام من يوم ذبحه فلو أخر الذبح الى اليوم الثالث
لمنازله الادخار ما بينه وبين ثلاثة أيام وسيأتى بقية الكلام على الحديث ووقع الخلاف

أمره بقضائه وقالت طائفة سرر الشهر اوله وبه قال اوزاعي وسعيد بن عبد العزيز فيما حكاه أبو داود وأجيب بأنه لا يصح
أن يفسر سرر الشهر وسراره بأوله لان أول الشهر يشتر فيه الهلال ويرى من أول الليل ولذلك هي الشهر شهر الاشهر
وظهوره عند دخوله قسمية ليالى الاشتراك الى السرا قلب اللغة والمعرف وقد أنكر العلماء ما رواه أبو داود عن اوزاعي
منهم الخطابي وقيل السرر وسطه حكاه أبو داود أيضا ووجه بعضهم ووجهه بأن السرر جمع سررة وسرة الشئ وسطه وأيدوه بما
ورد من استحباب صوم أيام البيض ولمسلم عنه هل صحت من سيرة هذا الشهر وقبيل بالأيام البيض وأجيب بأن الاظهر انه الاخر

بما قال الاكثر لقوله فاذا افطرت فصم يومين من شهر هذا الشهر. والمشار اليه شعبان ولو كان السررا وله اواسطه لم يقته
(قال الرجل لا يارسول الله) ما صمته (قال فاذا افطرت) أي من رمضان كما عند مسلم (فصم يومين) بعد العيد عوضا عن سر
شعبان (وفي رواية عنه من شهر شعبان) وليس هو برمضان كما ظنه أبو الزعمان ونقل الحميدي عن البخاري انه قال شعبان أصح
وقال الخطابي ذكر رمضان هنا وهم لان رمضان يتعين صوم جميعه ورواة الحديث الأول بصريون وأخرجه مسلم وأبو داود
والنسائي أيضا (عن جابر رضي الله عنه ٢٦٠) انه قيل له) القائل محمد بن عباد الخزرجي بفتح العين وثبت في الموحدة

في جواز التخصيص في أيام الذبح فقال أبو حنيفة والثانبي وأحمد واسحق وأبو
نور والجهمور انه يجوز مع كراهة وقال مالك في الشهر وعنه وعامة أصحابه ورواية
عن أحمد انه لا يجزئ بل يكون شاة لحم ولا يخفى ان القول بعدم الاجزاء وبالكره
يحتاج الى دليل ومجرد ذكر الايام في حديث الباب وان دل على ارجح الليالي بفهوم
اللقب لكن التعبير بالايام عن مجموع الايام والليالي والعكس مشهور ومتداول بين أهل
اللغة لا يكاد يتبادر وغيره عند الاطلاق وأما ما أخرجه الطبراني عن ابن عباس انه صلى الله
عليه وآله وسلم نهي عن الذبح ليل في اسناد سليمان بن سلمة الخباري وهو متروك
وذكره عبد الحق من حديث عطاء بن يسار مرسل وفيه مبشر بن عبيد وهو أيضا
متروك وفي البيهقي عن الحسن بن علي عن جذاذ الليل وحصادة والاضحى بالليل وهو وان
كانت الصيغة مقتضية للرفع مرسل

(باب الاكل والاطعام من الاضحية وجواز ادخالها وانسخ النهي عنه)

(عن عائشة قالت دف أهل أبيات من أهل البادية حضرة الاضحية زمان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فقال ادخروا ثلاثا تصدقوا بما بقي فلما كان بعد ذلك قالوا
يا رسول الله ان الناس يتخذون الاسقية من ضحاياهم ويحملون بها الودك فقال وما ذلك
قالوا نهيت أن نؤكل لحوم الاضاحي بعد ثلاث فقال انما نهيتكم من أجل الدابة
فكلوا وادخروا وتصدقوا متفق عليه وعن جابر قال كنا لنا كل من لحوم يذبحنا فوق
ثلاث مني فرخصنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال كلوا وتزودوا متفق عليه
وفي لفظ كنا نتزود لحوم الاضاحي على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة
أخرجه وفي لفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد
ثلاث ثم قال بعد كلوا وتزودوا وادخروا ومسلم والنسائي وعن سلمة بن الأكوع
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضحى منكم فلا يصح بعد ثلثة وفي
بينه منه شيء فلما كان في العام المقبل قالوا يا رسول الله نفعل كما فعلنا في عام الماضي قال
كلوا وأطعموا وادخروا فان ذلك العام كان بالناس جهد فاردت أن تعينوا فيها متفق

(أنهم في النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم عن صوم يوم الجمعة قال
نعم) زام مسلم ورب هذا البيت
والنسائي ورب الكعبة
وعزها في العمدة لمسلم فوهم
والظاهر أنه نقل بالمعنى والمعنى
أن يفرد بصومه والحكمة في
كرهه افراده بالصوم خوف أن
يضعف اذا صامه عن الوظائف
المطلوبة منه فيه ومن ثم خصه
البيهقي والماوردي وابن الصباغ
والله مراني نقلا عن مذهب
الشانقي بمن يضاف به عن
الوظائف وتزول الكراهة
بجميعه مع غيره لكن التعليل
بأن الصوم يضعف عن الوظائف
المطلوبة بيوم الجمعة يقتضي
أنه لا يفرق بين الافراد والجمع
ووجب في شرح المذهب بأنه
اذ جمع الجمعة وغيرها جعل له
بفضيلة صوم غيره ما يجبر
ما حصل فيها من النقص وتيل
الحكمة فيه أنه لا يشبه باليهود
في افرادهم صوم يوم الاجتماع في
معبدهم وهذا الحديث أخرجه

عليه

مسلم والنسائي وابن ماجه في الصوم (عن جويرية بنت الحرث) تصغير جارية المصطلقة

زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس لها في البخاري من روايتها سوى هذا الحديث (رضي الله عنها ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة فقال) لها (أصمت امس) بكسر السين امس على لغة الحجاز
أي يوم الخميس (قالت) جويرية (لا قال) صلى الله عليه وآله وسلم (تريدين أن تصومين غدا) أي يوم السبت (قالت لا قال)

صلى الله عليه وآله (وسلم فافطرى) وهذا الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وعن أبي هريرة رضي الله عنه عند البزارى قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يصوم من أجلكم يوم الجمعة الآن يصوم يوم ما قبله أو يصوم يوم بعده والحديث له طرق وألفاظ واختلف في صوم هذا اليوم على أقوال كراهته مطلقا وإباحته مطلقا وهو قول مالك وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وكراهة أفرادهم وهو مذهب الشافعية والرابع أن النهي مخصوص بمن يتصرى صيامه ويحرمه دون غيره وهذا برده حديث الباب والخامس أنه يحرم إلا لمن صام قبله أو بعده أو وافق عادته وهو ٢٦١ قول ابن حزم انظر الأحاديث قال في

الفتح بعد ما ذكر مذهب السلف والخلف في هذه المسئلة وذكر أدلتهم ما ذكره وأقوى الأقوال وأولها بالصواب أولها يعني منع أفراد يوم الجمعة بصوم قال وفيه صريح أحاديثان أحدهما رواه الحاكم وغيره عن أبي هريرة مرفوعا يوم الجمعة يوم عيدكم فلا تصوموا يوم عيدكم صيامكم إلا أن تصوموا قبله أو بعده والثاني رواه ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي قال من كان منكم متطوعا من الشهر فليصم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم مآهم وشراب وذكرا تهى عن عائشة رضي الله عنها أنها سألت السائل لقمة بن قيس الفخمي هل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يختص من أيام شيا بالصوم كالبث مثلا (قالت لا) وبشكل عليه صوم الاثنين والخميس الوارد عند أبي داود والترمذي والنسائي وصححه ابن حبان عنها وأجيب بأنه استثناء من عموم قول عائشة لا وأجاب في الفتح باحتمال أن يكون المراد بالأيام المسئول عنها ثلاثا من كل شهر ففكان

عليه وعن ثوبان قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أضحية ثم قال يا ثوبان اصلي لي لحمة هذه فلم أزل أطمعته منه حتى قدم المدينة ثم رواه أحمد ومسلم وعن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أهل المدينة لانا كالأحوم الاضاحى فوق ثلاثة أيام فذكروا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لهم عيالا وحشما وخداما فقال كلوا وأطعموا واحسبوا واذا خروا رواه مسلم وعن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنت نبيتمكم عن لحوم الاضاحى فوق ثلاثة ليال مع ذوو الطول على من لا طول له فكلوا ما يداكم وأطعموا واذا خروا رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه وفي الباب عن نبيشة الهذلي عند أحمد وأبي داود وزاد به صدقوله واذا خروا واتعبروا أى اطلبوا الأجر بالصدقة قوله دفع بفتح الدال المهملة وتشديد النون أى جاء قال أهل اللغة الدافة بتشديد الفاء قوم يسرون جميعا سيرا خفيفا ودافة الأعراب من يريد منهم المصير والمراد ههنا من ضعفاء الأعراب للمواساة قوله حضرة بفتح الحاء وضمة هاء وكسرها والاضادسا كنهة فيها كلها وحكى قصها وهو ضعف وانما دفع اذا حذفت الهاء فيقال بحضرة فلان كذا قال النووي قوله ويجعلون بفتح الهمزة وسكون الجيم مع كسر الميم وضمة واو يقال بضم الياء مع كسر الميم يقال جات الدهر اجلة بكسر الميم واجلة بضمها اجلا وواجته اجلا أى أذنبته قوله بعد ثلاث قال القاسمى عباس يحتمل أن يكون من يوم النحر وان تأخر الذبح عنه قال وهذا الظاهر وروى ابن القاسم الأول وهذا الخلاف لا يتعلق به فائدة عند من قال بالفسخ الإباحة ما سلف من الاحتجاج بذلك على أن يوم الرابع ليس من أيام الذبح قوله انما يتكلم من أجل الدامة فكلوا الخ هذا وما بعده تصريح بالفسخ التحريم لكل لحوم الاضاحى بعد الثلاث وادخاها واليه ذهب الجاهل من علماء الامصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وحكى النووي عن علي عليه السلام وابن عمر أنهم ما قالوا يحرم الامساك للعوام الاضاحى بعد ثلاث وان حكم التحريم باق وحكم الحاكمى في الاعتبار عن علي عليه السلام أيضا والزبير وعبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمرو ولعلهم لم يعاوا بالانما يخرون من علم حجة على من لم يعلم وقد أجمع على

السائل لما مع انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر سأل عائشة هل كان يختصم بالبيض فقالت لا كان عله دبة بكسر الدال وسكون الياء أى داغما وأيكم يطبق ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يطبق وفي رواية جبر وأيكم يستطيع في الموضوعين معناه ان اختلاف حاله في الاكثار من الصوم ثم من الفطر كان مستداما مستقرا قيل انه كان لا يقصد ابتداء الى يوم بعينه فيه صومه بل اذا صام يوما بعينه كان الخميس مثلا لا داوم على صومه ورواه هذا الحديث كله

كوفيون الا اولين فبصريان واسناده معتمد ومن اصح الاسانيد وأخرجه البخاري في الرقاق ومسلم في الصوم وابوداود في
 الصلاة (عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم قال لا يرضى من بني النضير من لم يضيفه الى الزمان النبوي فهو موقوف كما جزم به
 ابن الصلاح في نحوه مع ما يضاف والمعنى حينئذ لم يرض من له مقام القموي في الجملة ~~الكن~~ جعله الحاكيم من المرفوع قال
 النووي في شرح المذهب وهو القوي يعنى من حيث المعنى وهو ظاهر استعمل كثير من المحدثين وأصحابنا في كتب الفقه
 واعتمدوا الشيخان في صحيحهما ٣٦٢ وأكثروا البخاري وقال التاج بن السبكي انه الاظهر واليه ذهب

الامام نضر الدين الرازي وقال
 ابن الصباغ في العدة انه الظاهر
 والمعنى هناك يرضى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم (في أيام
 التشريق) وهي الايام الثلاثة
 التي بعد يوم النحر (ان يصوم)
 أي يصام فيه من ولدا بعث النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم من ينادي
 انهم أيام أكل وشرب وذكر الله
 عز وجل فلا يصوم من أحد رواه
 أصحاب السنن وروى ابوداود
 عن عتبة بن عامر مرفوعا يوم
 عرفة ويوم النحر وأيام التشريق
 عيدنا أهل الاسلام وهي أيام
 أكل وشرب وفي حديث عمرو بن
 العاصي عند أبي داود وصححه
 ابن خزيمة والحاكم انه قال لابنه
 عبد الله في أيام التشريق انها
 الايام التي نهى رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم عن صومهن
 وأمر بقطرهن وقد قال
 الطحاوي بعد أن أخرج أحاديث
 النهي عن ستة عشر صمايا
 فلما ثبت به ذل الاحاديث عن
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 انه في من صيام أيام التشريق

جواز الاكل والادخار بعد الثلاث من بعد عصر المخالفين في ذلك ولا أعلم أحدا بعدهم
 ذهب الى ما ذهبوا اليه قوله كذا استدل به هذا الامر ونحوه من الاوامر المذكورة
 في الباب من قال بوجوب الاكل من الاضحية وقد حكاه النووي عن بعض السلف
 وأبي الطيب بن سلمة من أصحاب الشافعي ويؤيده قوله تعالى فسكوا منها وجل الجهور
 هذه الاوامر على الندب والاباحة لورودها بعد الحظر وهو عند جماعة الاباحية وحكي
 النووي عن الجمهور انه لا وجوب والكلام في ذلك مبسوط في الاصول قوله وأطعموا
 وفي حديث عائشة وتصدقوا فيه دليل على وجوب التصديق من الاضحية وبه قالت
 الشافعية اذا كانت اضحية تطوع قالوا الواجب ما يقع عليه اسم الاطعام
 والصدقة ويستحب أن يكون مع ذلها قالوا وأدنى الكمال أن يأكل الثلث ويتصدق
 بالثلث ويهدي الثلث وفي قولهم يأكل النصف ويتصدق بالنصف وله وجه أنه
 لا يجب التصديق بشئ وقال القاسم بن ابراهيم انه يتصدق بالبعض غير مقدور قال في البحر
 وفي جوازها كلها جميعها وجهان الامام يحيى أحسنها لا يجوز اذ يبطل به القرينة وهي
 المقصود وقيل يجوز والقرينة تعلقت باهراق الدم فان فعل لم يضمن شيئا عند الجميع اذ لا
 دليل قلت وفي كلام الامام يحيى نظر مع القول بأنها سنة انتهى قوله فأردت أن تعبنا
 فيها بالعين المهمة من الاعانة هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم أن يشوفهم بالقاه والشيخ
 المجهمة أي بشيع لم الاضاحي في الناس وينتفع به المحتاجون قال القاضي عياض في
 شرح مسلم الذي في مسلم أشبه وقال في المشارق كلاهما صحيح والذي في البخاري أوجه
 والجهدهما يفتح الجيم وهو المشقة والفاقة قوله اصلح لي لحم هذه الخ فيه تصرح بجواز
 ادخار لحم الاضحية فوق ثلاث وجواز التزود منه وان التزود منه في الاسفار لا يردح في
 التوكل ولا يخرج المتزود عنه وان الاضحية مشروعة للمسافر كما يشترع للمقيم وبه قال
 الجمهور وقال القاضي وأبو حنيفة لا ضحية على المسافر قال النووي وروى هذا عن علي
 رضي الله عنه وقال مالك وجماعة لا تشترع للمسافر رمي ومكة والحديث يرد عليهم قوله
 حشمه قال أهل اللغة الحشم يفتح الحاء المهمة والشين المجهمة هم اللائذون بالانسان
 يخدمونه ويقومون بأموره وقال الجوهرى هم خدم الرجل ومن يغضب له سموا
 بذلك لانهم يغضبون له والحشمة الغضب وبطابق على الاستحياء ومنه قوالهم فلان

وكان فيه عن ذلك عن الحاج مقبول بما وفيهم المتعمدون والقارنون ولم يستثن منهم مئة ما ولا قارن داخل المقتدون لا
 والقارنون في ذلك انتهى قال في الفتح وعلى هذا فقد تعارض عموم الآية المشعر بالاذن وعموم الحديث المشعر بالنهي وفي
 تخصيص عموم المتواتر بعموم الاحاد نظروا كان الحديث مرفوعا فكيف وفي كونه مرفوعا نظروا في هذا يترجح القول بالجواز
 والى هذا جرح البخاري انتهى وتقدم اتفاق الصحيح ان الحديث له حكم المرفوع حكوا وقال الشوكاني في نبيل الارطار وقد استدلل
 القائلون بجواز صوم أيام التشريق لمقتضى حديث عائشة وابن عمر وهذه الصيغة لها حكم الرفع وقد أخرجه الدارقطني

والطحاوي يلتزم رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمتنع اذا لم يجد الهدي ان يصوم أيام التشريق وفي اسناده يحيى ابن سلام وليس بالقوى ولكنه يؤيد ذلك عموم الآية قالوا وحمل المطلق على المقيد واجب وكذا بنا العام على الخاص وهذا أقوى المذهب وأما القائلون بالجواز مطلقا فحدث الباب جميعها تروى عليه انتهى وذكر القسطلاني في التمهيد عن مسيام هذه الايام والامر بالاكل والشرب فيها سراحا سخيا لم يطول بذلك ذكره هنا (الام لم يجد الهدي) وفي رواية أبي عوانة عن عبد الله بن عيسى عند الطحاوي الا تمتع أو محصر أى فيجوز له صيامها ٢٦٣ وهذا مذهب مالك والرواية

الثانية عن أحمد واختاره ابن عبدوس في نذكره وهو في اثنان وقتومه في الحر والرياسة الكبرى وقال ابن مضا في شرحه انه المذهب وهو قول الشافعي القديم لحديث الباب قال في الرخصة وهو الراجح دليله والصحيح من مذهب الشافعي وهو القول الجديد ومذهب الحنفية انه يصوم صومها لعموم التمهيد وهو الرواية الاولى عن أحمد قال الزركشي الحنبلي وهي التي ذهب اليها أحمد اخيرا قال في المجمع وهي العينة انتهى (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية) بمقتل انهم اقتدوا في صيامه بشرع سالف ولذا كانوا يعظمونه بكسوة البيت الحرام فيه (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصومه) أى عاشوراء زاد أبو الوقت وذروا بن عساكر في الجاهلية قال في القاموس هو عاشوراء ثم أوتى من الله والاول هو قول الخليل

لا يحتشم أى لا يستحي ويقال حشمته ومحشمته اذا أغضيته واذا أخجته فاستحي الخجله قال النووي وكان الحشم أعم من الخدم فلما جف بينهما في هذا الحديث وهو من باب ذكر الخاص بعد العام وفي الساموس الحشمة بالكسر الحياء والاحتباس احتشم منه وعنه وحشمه وأحشمه أخجله وان يجلس اليك الرجل فتؤذيه وتسببه ما يكره وبضم حشمه يحشمه ويحشمه كقبح غضب وكسبه اغضبه كاحشمه وحشمه وحشمة الرجل وحشمه محرر ككتين واحشامه خاصته الذي يغضبون له والحشم محرر كالأحد والجمع وهو العيال والقرابة أيضا انتهى في قوله فكلوا ما بدا لكم فيه دليل على عدم تقدير الاكل بمقدار وان للرجل ان يأكل من أخضيته ماشاء وان كثر ما لم يستغرق بقربه قوله وأطعموا

باب الصدقة بالخلود والجلال والهي عن يمينها *

(عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أقوم على بدنه وان أتصدق بطومه واجلودها واجلته وان لا أعطى الجار من ماشيا وقال نحن نعطيهم من عندنا متفق عليه) وعن أبي سعيدان قتادة بن النعمان أخبره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام فقال انى كنت أمرتكم ان لا تأكلوا الحوم الا صاحى ووقد ثرته أيام ليس بكم وانى أحله لكم فكلوا ما شئتم ولا تتبعوا الحوم الهدي والاضاحى وكأروا وتصدقوا راء تمهوا يجلوها ولا تتبعوها واطعمتم من طومها شيئا فكلوا انى شئتم رواه أحمد) حديث قتادة ذكره صاحب الفتح ولم ينقله مع جري عاداته بتعقب ما فيه ضعف وقال في مجمع الزوائد انه مرسل صحيح الاسناد انتهى في قوله ان أقوم على بدنه أى عند فقرها للاحتفاظ به او يحتمل ان يريد ما هو أعم من ذلك أى الى مصالحها في ملئها ورعيها وسقيها وغير ذلك ولم يقع في هذه الرواية عدد البدن ووقع في رواية أخرى للبخاري وغيره انه ما تمة بدنة وقد تقدم ما روى من انه صلى الله عليه وآله وسلم فجر ثلاث بدنة كافي رواية أبي داود وأبو ثناء وسنتين كافي رواية مسلم وهي الاصح قولها وجلتها جمع جلال بضم الجيم وتخفيف اللام وهو ما بطرح على ظاهر البعير من كسائه ونحوه ويجمع أيضا على جلال يكسر الجيم قوله وان لا أعطى الجار من ماشيا ما فيه دليل على انه

والاشتقاق يدل عليه وصومه مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وذهب ابن عباس الى الثاني وقال الضحاك عاشوراء يوم التاسع قبل ليلة ماخوذ من العشر بالكسر في أوراد الابل تقول العرب وودت الابل عشر اذا وودت ربعا وان رعت ثلاثا في الرابع وودت قالوا وودت خالنا مسموما في كل هذا بقية اليوم الذي وودت فيه قبل الرمي وأول اليوم الذي ترد فيه بعده وعلى هذا يكون التاسع عاشوراء وهذا كقوله الحج أشهر معلومات على القول بأنها شهران وعشرة أيام وفي الفتح اختلف أهل الشرع في تعيينه فقال الأكثر هو اليوم العاشر قال القرطبي صار هذا اللفظ علما على اليوم

العاشر وقال ابن المنير لا كثر على ان عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مئة من الاشواق والقسمة وقيل هو اليوم التاسع وعن ابن عباس مثله انتهى والراجح هو الاول كما يظهر من القم (فلما قدم المدينة) وكان قدومه بلا ريب في ربيع الاول (صامه) على عادته (وأمر) الناس (بصيامه) في أول السنة الثانية (فلما فرض رمضان) أي صيامه في الثانية في شهر شعبان (ترك يوم عاشوراء) فمن شاء صامه ومن شاء تركه فعلى هذا لم يقع الامر بصومه الا في سنة واحدة وعلى تقدير صحة القول بفرضيته فقد نسخ ولم يرو

٣٦٤

لا يعطى الجازر شيئا البتة وليس ذلك المراد بل المراد انه لا يعطى لاجل الجزارة لا لغير ذلك وقد بين الناس في ذلك في رواية من طريق شعيب بن اسحق عن ابن جريح قال ابن خزيمة والمراد انه يقسمها كلها على المساكين الا ما أمر به من ان يأخذ من كل بدنة بضعة كما في حديث جابر الطويل عند مسلم والحديث يدل على أنه لا يجوز اعطاء الجازر من لحم الهدي الذي نحره على وجه الاجرة قال القرطبي ولم يرخص في اعطاء الجازر منها لاجل أجرته الا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير انتهى وقد روى عن ابن خزيمة والبعوي انه يجوز اعطاؤه منها اذا كان فقيرا به - دوقير أجرته من غيرها وقال غيرهما ان القياس ذلك لولا اطلاق الشارع المنع وظاهره عدم جواز الصدقة والهدية كما لا تجوز الاجرة وذلك لانها قد تقع مسامحة من الجازر في الاجرة لاجل ما يعطاه من اللحم على وجه الصدقة أو الهدية وقد استدل به على منع بيع الجلود والجلال قال القرطبي فيه دليل على ان جلود الهدي وجلالها لا يتباع اعطى ههما على اللحم واعطاهما حكمه وقد اتفقوا على ان لحمها لا يباع فكذلك الجلود والجلال وأجزء الاوزاعي وأحمد واحق وأبو ثور وهو وجه عند الشافعية قالوا ويصرف ثمنه مصرف الاضحية قوله ما شئتم فيه اطلاق المقدار الذي يأكله المضحي من أضحيته وتقويضه الى مشيئته قوله ولا يبيع اللحم الاضاحي فيه دليل على منع بيع لحوم الاضاحي وظاهره التحريم وقد بين الشارع وجوه الانتفاع في الاضحية من الاكل والتصدق والادخار والاعتبار بقوله واستمتعوا بجلودها ولا تبيعوها فيه رد على الاوزاعي ومن معه وفيه أيضا الاذن بالاستفاح بها بغير البيع وقد روى عن محمد بن الحسن ان له ان يشتري بمسكها غرابا أو غيرها من آلة البيت لاشيأ من الماء كقول وقال الثوري لا يبيعه ولا يمكن بيعه سقاء وشناقي البيت وهو ظاهر الحديث قوله وان أطعمتم الخ فبه دليل على انه يجوز لمن أطعمه غيره من لحم الاضحية ان يأكل كيف شاء وان كان غنيا

• (باب من أذن في انتهاب أضحيته) •

(عن عبد الله بن قريط ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أعظم الايام عند الله يوم النحر ثم يوم القر وقرب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس بدات أو ست

بل تركهم على ما كانوا عليه من غيرهم عن صيامه فان كان أمره صلى الله عليه وآله وسلم بصيامه قبل فرض صيام رمضان للوجوب فان جنى على أن الوجوب اذا نسخ هل ينسخ الاستحباب أم لا فيه اختلاف مشهور وروان كان أمره للاستحباب فيكون باقيا على الاستحباب وهذا الحديث أخرجه الترمذي (عن) ابن عباس رضى الله عنهما قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة فقام الى يوم عاشوراء من السنة الثانية (فقرأ) اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال صلى الله عليه وآله وسلم (ما هذا) الصوم (قالوا هذا يوم صالح هذا يوم نجى الله بني اسرائيل) وسلم موسى وقومه (من عدوهم) فرعون حيث اغرق في اليم (فصامه موسى) زاد مسلم في روايته شكرا لله تعالى فحين نصومه وعند البخاري في الهجرة ونحن نصومه تعظيما وزادا أحمد من حديث أبي هريرة وهو اليوم الذي استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شكرا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فانا أحق بموسى ينصر منكم فصامه) كما كان يصوم قبل ذلك (وأمر) الناس (بصيامه) فيه دليل لمن قال كان قبل النسخ واجبا لكن أحيب بحمل الامر هنا على الاستحباب وليس صيامه صلى الله عليه وآله وسلم له تصديقا للهي ودجج رد قولهم بل كان يصومه قبل ذلك كما وقع التصريح به في حديث عائشة وجوز المازري نزول الوحي على وفق قولهم أو تواز عنده الخيرا أو صامه باجتهاده أو أخبره من أسلم منهم كابن سلام والاحقية باعتبار الاشتراك في الرسالة والاخوة في الدين والقراية الطاهرة دونهم ولأنه صلى الله عليه

ينصر من

فانا أحق بموسى

منكم فصامه) كما كان يصوم قبل ذلك (وأمر) الناس (بصيامه) فيه دليل لمن قال كان قبل النسخ واجبا لكن أحيب بحمل الامر هنا على الاستحباب وليس صيامه صلى الله عليه وآله وسلم له تصديقا للهي ودجج رد قولهم بل كان يصومه قبل ذلك كما وقع التصريح به في حديث عائشة وجوز المازري نزول الوحي على وفق قولهم أو تواز عنده الخيرا أو صامه باجتهاده أو أخبره من أسلم منهم كابن سلام والاحقية باعتبار الاشتراك في الرسالة والاخوة في الدين والقراية الطاهرة دونهم ولأنه صلى الله عليه

بابی در رفقہ قدورت و وحدتہ

أيضاً لا يذركم عند النسيان

في نحو... الثلاثة بالثلاثة

فصل دوم در بیان احوال و عادات

الصوم والصلاة والحج من أسرار
العبادة التي ينبغي أن يحرص عليها

هذا الحديث الأيام بل أطولها

الآخري منها عند الناس ومحمد

ان كنت صائما فمهم الغرض

و اختلاف فیہ اختلافاً کثیر

قسم البيض ثلاث عشرة وأر

انضمام: حدیث عربی سے

وسئل قال من سام ثلاثة أيام

نہایت پریشان ہوئے اور فرمایا کہ

بسم الله الرحمن الرحيم

أوسط الشهر وأوسط السنة

آية الا كان في الارض عبادة والا-

باب السنن ومعه ابن خزيمة ان

أفهمها فسات بعض من يليني ما قال قالوا قال من شاء اقتطع رواءاً حسداً وأبوا ودوقد

هو. سكت عنه أبو داود والمنذرى قوله ابن قريط يضم القاف وآخر طاءه. هـ. هـ.

الله - هو آلهة - وقف يوم النحر بين الجمرات وقال هذا يوم الحج الأكبر وفي

الثم: الجدة وقدم في أمه اب الجدة وقدم الجدة وعارضه أنضاماً نحو حمان

جَبَانِي عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ

أكثر عتاق من النار من يوم عرفه وقد ذهب إلى أنه اعتق من يوم النحر

الكونه افضل. اكنه ليس كالنصرح بالافضل به في حديث جابر اذا سئل ان الادله

الافضالية فذلك والايمن فدلالة حديث جابر على افضلية يوم عرفة اقوى من دلالة

وهو اليوم الذي يلي يوم التكريمي بذلك لان الناس يقرءون فيه في وقدر غوامر

الاعراض قبله من انشأ أي يقترب من أصل الدال تاثيراً من ابدلت منها ومنه المزدلفة لاقتربا

ما اتبعه عليه وآله وسلم حدثنا عن أبيه الدواب التي لا تعقل لاراقة دمها تتركها

أَمَّا فَيَنْقُضُ إِلَيْهِ هَذِهِ الْأَهْمُ لِأَنْهَاقُ أَرْوَاحُهَا وَفَرَى أَوْدَاجُهَا وَتَتَنَافَسُ فِي ذَا

وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْهُ إِلَّا خِشْيَا وَالْعَاجِلُ وَلَا يَصْدُقُهُمْ فِي ذَلِكَ وَلَا مَالٌ حَتَّى

أمام من كل شهر وان تكون أيام البيض فان صامها أتى بالشفقة وتخرج البيض بكون

نسمه فقال الاخر اى لانه لا يكون الكسوف الا في شهر رجب ويجب ان لا يكون في الشهر

أما إذا لم يكن كذلك، فلا بد من التأكد من أن المراجعين قد تم تدريبهم على استخدام البرنامج بشكل صحيح، وأنهم قد تم إعلامهم بالنتائج التي تم الحصول عليها من البرنامج.

صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر وقال بعضهم يصوم من أول كل عشرة أيام وفي حديث ابن عمر وعنده
التساقط من كل عشرة أيام يوما وروى أبو داود والنسائي من حديث حفصة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من
كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والخميس والاثني عشر من الجمعة الأخرى وروى الترمذي عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ومن الشهر الثلاثاء والأربعاء والخميس وقد جمع البيهقي بين ذلك وبين
ما قبله بما في مسلم عن عائشة ٣٦٦ قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام

ما يباي من أي الشهر صام قال
فكل من رآه فعل نوعا ذكره
وعائشة رأت جميع ذلك وغيره
فاطلقت وروى أبو داود عن
أم سلمة رضي الله عنها قالت كان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يأمرني أن أصوم ثلاثة أيام
من كل شهر أوها الاثنين والخميس
والمعروف من قول مالك كراهة
تعيين أيام الغفل أو يجعل لنفسه
شهرا أو يوما يلتزم صومه وروى
عنه كراهة تعدد أيام أيام
المبيض وقال ما كان يلدنا وروى
عنه أنه كان يصومها وأنه
كتب إلى الرشيد يحضه على
صومها قال ابن رشد إنما كرهاها
أسيرة أخذ الناس بذهبها
فيظن الجاهل وجوبها والمنذور
من مذهبه استحباب ثلاثة أيام
من كل شهر وكراهة كونها
البعض لأنه كان يفر من التحديد
وقال الماوردي ويسن صوم
أيام السود الثامن والعشرين
وتاليه ويقتضى أيضا أن يصام
معها السابع والعشرون احتياطا
وخصت أيام البيض وأيام السود

القاتل مظهر الشدة حرصه على قتل المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ابن محمد لا نجوت ان
نجوا وأراق الأثر دمه وكسر شفته فانظر إلى هذا التفاوت الذي يضل منه ابليس
ولا مرما كان الكافر شر الدواب عند الله قوله فلما وجبت جنوبها أي سقطت إلى
الأرض جنوبها والوجوب السقوط قوله من شاء اقتطع أي من شاء ان يقتطع منها
فليقتطع هذا محل الحجة على جواز انتهاب الهدى والاضحية واستدله على جواز
انتهاب ثمار العروس كما ذكره المصنف ومن جعله من استدله بالبغي ووجه الدلالة
قياس انتهاب النثار على انتهاب الاضحية وقد رويت في النثار وانتهاه أحاديث
لا يصح منها شيء وليس هذا محل ذكرها وقد ذهب بعض أهل العلم إلى كراهة انتهاب
النثار وروى ذلك عن ابن مسعود ورواه إبراهيم النخعي وعكرمة ومالك وروى في
النهي عن النبي وهو يوم كل ما صدق عليه أنه انتهاب ولا يخرج منه إلا ما خص
بالحصص صالح

(كتاب العقيقة وسنة الولادة)

(عن سلمان بن عامر الضبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع الغلام عقيقة
فاهرقه واعنه دما واميطوا عنه الأذى رواه الجماعة إلا مساجد وعن سمرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه
ويحلق رأسه رواه الجماعة وصححه الترمذي وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة رواه أحمد والترمذي
وصححه وفي لفظ أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نعق عن الجارية شاة وعن
الغلام شاتين رواه أحمد وابن ماجه وعن أم كرز الكعبية أنها سألت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم عن العقيقة فقال نعم عن الغلام شاتان وعن الأنثى واحدة ولا يضركم
ذكرنا كذا كن أو أثار رواه أحمد والترمذي وصححه) حديث سمرة أخرجه أيضا البيهقي
والحاكم وصححه عبد الحق وهو من رواية الحسن عن سمرة والحسن مدلس لكنه روى
البخاري في صحيحه من طريق الحسن أنه سمع حديث العقيقة من سمرة قال الحافظ

كانه

والثانية لطلب

بذلك له ميم ليالي الأولى بالنور وليالي الثانية بالسواد فتاسب صوم الأولى شكرا والثانية لطلب
كشف السواد ولأن الشهر ضيف قد أشرف على الرحيل فتناسب تزويد بذلك والحاصل مما سبق أقوال استحباب ثلاثة أيام
من الشهر غير معينة الثاني استحباب الثالث عشر وتاليه وهو مذهب الشافعي وأصحابه وابن حبيب المالكي وأصحاب حنيفة
ومالك وأحمد والثالث استحباب الثاني عشر وتاليه وهو في الترمذي الرابع استحباب ثلاثة أيام من أول الشهر الخامس
السبت والأحد والاثنين من أول شهر ثم الثلاثاء والأربعاء والخميس من أول الشهر الذي يليه السادس استحباب ما في آخر

الشهر السابع أولها الخميس والاثني والخميس الثامن الاثني والخميس والاثني من الجمعة الاخرى والتاسع ان يصوم من أول كل عشرة أيام وما ذكره الله تعالى أخذ من فتح الباري من غير عز واليه كما هو عادته في غالب المواضع من كتابه هذا مع تصرف فيه قال الحافظ قال شيخنا في شرح الترمذي حاصل الخلاف في تعيين البيض تسعة أقوال ثم ذكر ما ذكرنا ثم قال بقول آخر وهو آخر ثلاثة أيام من الشهر فتعشرنا في وهذا كقول السادس الماضي وذكر الحافظ عوضه أول يوم والعاشر والعشرون

• (بسم الله الرحمن الرحيم) • ٣٦٧ •

• (كتاب صلاة التراويح) •

في ليالي رمضان جمع ترويض وهي المرة الواحدة من الراحة كنسيلة من السلام وهي في الأصل اسم للجلسة وسُميت الصلاة في الجماعة في ليالي رمضان التراويح لانهم كانوا أول ما اجتمعوا عليها يستريحون بين كل تسعة وعشرين وقعدة محمد بن أبي نصر في قيام الليل باين ان استحب التطوع لنفسه بين كل ترويضتين ولما ذكره ذلك وحكى فيه عن يحيى بن بكير عن الليث انهم كانوا يستريحون قدر ما يصلي الرجل كذا وكذا ركعة (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج من حجته الى المسجد (ليلاً) من ليالي رمضان (من جوف الليل فصلى في المسجد وصلى رجال بصلاته تدم هذا الحديث في كتاب الصلاة وبينهم مخالفة في اللفظ والفظ هذا الحديث فاصبح الناس قد صدقوا فاجتمع أي في الليلة الثانية أكثر منهم فاصلا معه فاصبح الناس قد صدقوا أي بذلك فكثروا

كانه عن هذا وقد قدم قول من قال انه لم يصح منه غيره وحديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وحديث أم كرز أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والحاكم والدارقطني قال في التلخيص وله طرق عند الاربعة والبيهقي قوله مع الغلام عقيقة العقيقة الذبيحة التي تذبح للمولود والعق في الأصل الشق والقطع وسبب تسميتها بذلك انه يشق حلقها بالذبح وقد يطلق اسم العقيقة على شعر المولود وجهه الزخمشري الأصل والشاة مشتقة منه قوله فاهر يقواعة دما مذكور بهذا رقيقة الاحاديث الثقاتون بانها واجبة وهم الظاهرية والحسن البصري وذهب الجمهور ومن العترة وغيرهم الى أنها سنة وذهب أبو حنيفة الى أنها ليست فرضاً ولا سنة وقيل انما عتده تطوع احتج الجمهور بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من أحب أن ينسك من ولده فليفعل وسأني وذلك يقتضي عدم الوجوب تنقيضه الى الاختيار فيكون قرينة صارفة لا اوامرونها عن الوجوب الى الندب وبهذا الحديث احتج أبو حنيفة على عدم الوجوب والسنة ولكنه لا يخفى أنه لا منافاة بين التفويض الى الاختيار وبين كون الفعل الذي وقع فيه التفويض سنة وذهب محمد بن الحسن الى أن العقيقة كانت في الجماعة وصدر الاسلام فنهضت بالاضحية وتمسك بما سألني ويأتي الجواب عنه وحكى صاحب البحر عن أبي حنيفة أن العقيقة جاهلية يحاها الاسلام وهذا ان صح عنه حمل على انهم تبعاه الاحاديث الواردة في ذلك قوله وأميطوا عنه الاذى المراد احلقوا عنه شعر رأسه كما في الحديث الذي بعده ووقع عنه أبي داود عن ابن سيرين انه قال ان لم يكن الاذى - المرء الرأس والا فلا أدري ما هو وأخرج الطحاوي عنه أيضاً قال لم أجدهم يخبرني عن تشييع الاذى وقد جزم الاصمعي بأنه حلق الرأس وأخرجه أبو داود بإسناد صحيح عن الحسن كذلك ووقع في حديث عائشة عند الحاكم بلانظ وأمر أن يمسح عن رؤسهم الاذى قال في الفتح ولكن لا يتعين ذلك في حلق الرأس فالاولى حمل الاذى على ما هو أهم من حلق الرأس ويؤيد ذلك أن في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب ويمسح عنه اقداره رواه أبو الشيخ قوله كل غلام رهينة بعقيقته قال الخطابي اختار الناس في معنى هذا فذهب أحمد بن حنبل الى أن معناه انه اذا مات وهو طفل ولم يعق عنه لم يشفع لآبويه وقيل المعنى ان العقيقة لازمة لآبائهم فاشبه لزومها للمولود بلزوم الرهن للمرهون في

المسجد من الليلة الثالثة فخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى فبصلاصلاته فلما كانت الليلة الرابعة هجر المسجد عن أهله أي ضاق حتى خرج لصلاة الصبح فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد أي في صدر الخطبة ثم قال ما بعد فانه لم يهتف على مكانكم ولكني خشيت أن تفرض أي صلاة التراويح في جماعة عليكم فتجهزوا عنها أي فتركوها مع القدرة وظاهر قوله هذا انه توقع ترتب اقتراف قيام رمضان في جماعة على مواظبتهم عليه وفي ارتباط اقتراف العبادة بالمواظبة عليه اشكال قال أبو العباس القرطبي معناه تمنونه فرضاً لا مداومة فيجب على من يظنسه كذلك كما اذا ظن الجهد حل شيء

أو تحريره وجب عليه العمل بذلك وقيل إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمه أنه إذا ثبت على شيء من أعمال القرب
واقترى الناس به في ذلك العمل فرض عليهم ولذا قال خشيت أن تفرض عليكم انتهى واستبعد ذلك في شرح التقريب
وأجاب بأن الظاهر أن المانع له صلى الله عليه وآله وسلم أن الناس يستحلون متابعتها ويستعدونهم أو يستسلمون الصعب
منها فإذا فعل أمر سهل عليهم فعله لمتابعة فقد يوجب الله عليهم لعدم المشقة فيه في ذلك الوقت فإذا زال عنهم ذلك النشاط
وحصل لهم الفتور فشق عليهم ٣٦٨ ما كانوا استسلموا له لأنه يفرض عليهم ولا بد كما قال القرطبي وغايته أن

يصير ذلك الأمر من قبيل متوقعا
قد يقع وقد لا يقع واحتمال
وقوعه هو الذي منعه صلى الله
عليه وآله وسلم من ذلك قال ومع
هذا فالمسئلة مشككة ولم أر من
كشف الغطاء في ذلك وأجاب في
الفتح بأن الخوف افتراض قيام
الليل بمعنى جهل التهجد في
المسجد جماعة شرطا في صحة
التمتع في الليل ويومئ إليه قوله
في حديث زيد بن ثابت حتى
خشيت أن يكتب عليكم عليكم ولو
كتب عليكم ما كتبهم فصاروا أي
الناس في يوتكم فنعهم من
التجسس في المسجد اشتافا
عليهم من اشتراطه وأمن مع
أذنه في المواظبة على ذلك في
بيوتهم من اقتراضه عليهم وقال
في آخر هذه الرواية فتوفي رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
والامر على ذلك أن كل أحد
يصل في قيام رمضان في بيته منفردا
حتى يجمع عمر رضى الله عنه الناس
على أبي بن كعب فمضى بهم جماعة
واسقر العمل على ذلك وعن
عائشة عند البخاري في باب

المرتبة وقيل أنه من هون بالعقبة بمعنى لا يسمى ولا يحلق شعره إلا بعد ذبحها وبه
صرح صاحب المشرق والنهاية قوله يذبح عنه يوم سابعه يضم الياء من قوله يذبح وبناء
الفعل للمجهول وفيه دليل على أنه يصح أن يتولى ذلك الأجنبي كما يصح أن يتولاه
القريب من قريبه والشخص عن نفسه وفيه أيضا دليل على أن وقت العقبة سابع
الولادة وانها تقوت بعدم وتسقط أن مات قبله وبذلك قال مالك وحكي عنه ابن وهب أنه
قال إن فات السابع الأول فالثاني ونقل الترمذي عن أهل العلم أنهم يستحبون أن
تذبح العقبة في السابع فإن لم يكن في الرابع عشر فإن لم يكن في يوم أحد
وعشرين وتعقبه الحافظ بأنه لم ينقل ذلك صريحا إلا عن أبي عبد الله البوشنجي ونقله
صالح بن أحمد عن أبيه ويدل على ذلك ما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العقبة تذبح سابع ولا ربع عشرة ولا حدى
وعشرين وعند الخنابلة في اعتبار الأسابيع بعد ذلك روايات وعند الشافعية أن ذكر
السابع للاختيار للتعيين ونقل الرافعي أنه يدخل وقتها بالولادة وقال الشافعي أن
معناها أنها لا تؤثر عن السابع اختيارا فإن تأخرت إلى البلوغ سقطت عن كان يريد
أن يعق عنه لكن إن أراد هو أن يعق عن نفسه فعل ونقل صاحب البصر عن الإمام يحيى
أنه لا يجزى قبل السابع ولا بعده أجماعا ودعوى الإجماع مجازفة لما عرفت من
انحلاف المذكور قوله ويسمى فيه في رواية يدي وقال أبو داود أنه ما وهم من حمام
وقال ابن عبد البر هذا الذي تقر به حمام أن كان حفظه فهو منسوخ وقد سئل قتادة
عن معنى قوله يدي فقال إذا ذبحت العقبة أخذت منها صوفة واستقبلت بها أو داجها
ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل عن رأسه مثل الخيط ثم يعلق ثم يغسل رأسه بعد
ويحلق وقد كره الجمهور التسمية واستدلوا عن ذلك بما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن
عائشة قالت كانوا في الجاهلية إذا ذبحوا عن الصبي خضبوا بطنه بدم العقبة فإذا
حلقوا رأس المولود وضعوه على رأسه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا
مكان الدم خلوا فإذا أبو الشيخ ونهى أن يمس رأس المولود بدم وأخرج ابن ماجه عن يزيد
ابن عبد الله المزني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم
وهذا امرسل لأن يزيد لا صبية له وقد وصله البراز من هذه الطريق وقال عن أبيه ومع

تحرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قيام الليل والتوافل من غير إيجاب من أبواب التهجد بل فقط هذا
قلما أصبح قال قد رأيت الذي صنعتم ولم يمنعني من الخروج إليكم إلا أنني خشيت أن تفرض عليكم قالت عائشة وذلك في رمضان
واستدل به على أن الأفضل في قيام شهر رمضان أن يفعل في المسجد في جماعة ليكون صلى الله عليه وآله وسلم صلى معه ناس في
ذلك الليالي وأقرهم على ذلك وانما تركه لمعنى قد آمن بوفاته صلى الله عليه وآله وسلم وهو خشية الافتراض وبهذا قال الشافعي
وجهه وأصحابه وأبو حنيفة وأحمد وبعض المالكية وقد روى ابن أبي شيبة فعله عن علي وابن مسعود وأبي بن كعب وسويد

ابن خلفه وغيرهم وأمر به عمر بن الخطاب واستمر عليه عمل العصاة وسائر المسلمين وصار من الشعار الظاهر كصلاة العيد وذهب آخرون إلى أن فعله أفرادى في البيت أفضل لكونه صلى الله عليه وآله وسلم واظب على ذلك وقوف والامر على ذلك حتى مضى صدر من خلافة عمر وقد اعترف عمر بانهم فضولة وبهذا قال مالك وأبو يوسف وبعض الشافعية وأجيب بأن ترك الموأظبة على الجماعة إنما كان لغنى وقد زال وبان عمر لم يعترف بانهم فضولة وقوله ولحق ثمامون عنها أفضل ليس فيه ترجيح الانفراد ولا ترجيح فعلها في البيت وانما فيه ترجيح آخر الدليل على أوله كما صرح به الراوى بقوله ٣٦٩ يريد آخر الدليل وفرق بعضهم بين من يثق

بأقبحاه وبين من لا يثق به كذا في القسطاني وحديث عمر أخرجه البخارى عن عبد الرحمن بن عبد القارى عاملى عمر على بيت مال المسلمين واظفه بقباه هكذا انه قال خرجت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه ليلة في رمضان الى المسجد أى انبوى فاذا الناس أوزاع متفرقون يصلى الرجل لنفسه ويصلى الرجل فيصلى بصلاته الرهط وهو ما بين الثلاثة الى العشرة فقال عمر رضى الله عنه أى أرى لو جئت هؤلاء على قارى واحد لكان أى ذلك أمثل أى أفضل من تفرقهم لانه انشط لكثير من العاصين واستنبط ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلى معه في ثلاث الليالى وان كان كرهه لهم خشية اقتراضه عليهم ثم عزم أى عمر على ذلك لجمعه بهم يعنى سنة أو ربع عشرة من الهجرة على أبى بن كعب أى يصلى بهم اما لكونه أقرأهم وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم يؤمهم أقرؤهم الكتاب الله وعند سعيد بن منصوران عمر رجح

هذا فقد قيل انه عن أبيه مرسل وسبأ أى حديث بريدة الاسلمى ونقل ابن حزم عن ابن عمر وعطاء استحباب التسمية وحكام في البصر عن الحسن البصرى وقناعة في قوله ويسمى دليل على استحباب التسمية في اليوم السابع وحمل ذلك بعضهم على التسمية عند الذبح واستدل لذلك بما أخرجه ابن أبى شيبة من طريق همام عن قتادة قال يسمى على المولود كما يسمى على الانصبة بسم الله عتيقة فلان ومن طريق سعيد عن قتادة نحوه وزاد اللهم منك ولان عتيقة فلان باسم الله والله أكبر ولا يخفى بعده لان قوله ويسمى فيه مشعر بأن المراد تسمية المولود في ذلك اليوم ولو كان المراد ما ذكره ذلك البعض اقال ويسمى عليها تقول مكافئتان قال الثورى بكسر الهمزة هكذا صوابه عند أهل اللغة والمحدثون يقولونه بفتح الفاء قال أبو داود في سننه أى مسنة وتبان أو متتاربتان وكذا قال أحمد قال الخطابي والمراد التكافؤ في السن فلا تكون احداهما مسنة والاخرى غير مسنة وقيل معناه أن يذبح احداهما مقابلة للآخرى وفي هذا الحديث وحديث أم كرز المذكور بعده وكذلك حديث بريدة وابن عباس وأبى رافع وسبأنى دليل على أن المشروع في العتيقة شتان عن المذكور به قال الشافعى وأحمد وأبو ثور وداد والامام يحيى وحكام المذهب وحكام في الفتح عن الجمهور وقال مالك إنها شاة عن المذكور والاثنى قال في البحر وهو المذهب واستدل على ذلك بحديث بريدة لا آتى بلفظ كذا نذبح شاة الخ وحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقى عن الحسن والحسين عليهما السلام كبشا كبشا ويحجب عن ذلك بأن أحاديث الشاتين مشقة على الزيادة فهى من هذه الحقيقة أولى باقبول وأما حديث ابن عباس فسيأتى أيضا في رواية منه انه عقى عن كل واحد بكشين وأيضا القول أرجح من النعل وقيل ان في اقتضائه صلى الله عليه وآله وسلم على شاة دليل على ان الشاتين مستحبة فقط وليست بتعينة والشاة جائزة غير مستحبة وقيل انه لم يتيصرا لاشاة وأما الاثنى فالمشروع في العتيقة عن اشاة واحدة اجماعا كما في البصر قوله ولا يضر كم ذكرنا كنى أو انا ما فيه دليل على انه لا فرق بين ذكر كور الغنم واناها وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العتيقة فقال لا أحب العقوق ولكنه كره الاسم فقالوا يا رسول الله انما نسالك عن أحدنا يولد له قال من أحب منكم ان يسل عن

٤٧ نيل مع الناس على أبى بن كعب فكان يصلى بالرجال وكان غيم الدارى به الى النساء وعند البيهقي وعلى النساء سلمان بن أبى حنيفة وهو محمول على التعدد قال عبد الرحمن بن عبد القارى ثم خرجت معه أى عمر ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم أى امامهم وفيه اشعار بان عمر كان لا يواظب على الصلاة معهم ولعله كان يرى ان فعلها في بيته ولا سيما في آخر الليل أفضل قال عمر لما رآهم ثم البدعة هذه قال القسطاني سماها بدعة لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسن لهم الاجتماع لها ولا كانت في زمن الصديق ولا أول الليل ولا كل ليلة ولا هذا العدد لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال اقتدوا بالذين من بعدى أبى

بكر وهو اذا اجتمع الناس مع عمر على ذلك زال عنه اسم البدعة والقرقة التي ينامون عنها أي من صلاة التراويح
افضل من التي يقومون يريد آخر الليل هذا نصريح منه رضي الله عنه بفاضلية صلاتها في أول الليل على آخره لكن ليس
فيه ان فعلها فرادى أنضل من الجميع وكان الناس يقومون أوله انتهى ولم يذكر في هذا الحديث عدد الركعات التي كان
يصل بها أبي والمعروف وهو الذي عليه الجمهور أنه عشر وثلاث ركعة بعشر تسليمة وذلك خمس ترويحيات كل ترويجة أربع
ركعات بتسليمتين غير الترويه وهو ٣٧٠ ثلاث ركعات وفي سنن البيهقي بإسناد صحيح كما قال ابن العراقي في شرح

التقريب عن السائب بن يزيد
رضي الله عنه قال كانوا
يقومون على عهد عمر بن
الخطاب في شهر رمضان بعشر
ركعة وفي الموطن عن يزيد بن
رومان قال كان الناس يقومون
في زمن عمر رضي الله عنه
بثلاث وعشرين وفي رواية
بأحدى عشرة وجمع البيهقي
بينهم ما بانهم كانوا يقومون
بأحدى عشرة ثم قاموا بعشرين
وأوتروا بثلاث وقد عدوا
ما وقع في زمن عمر رضي الله عنه
كالاجماع وفي مصنف ابن أبي
شيبه وسنن البيهقي عن ابن
عباس رضي الله عنهما قال كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصل في رمضان في غير جماعة
بعشرين ركعة والوتر لكن
ضعفه البيهقي وغيره برواية أبي
شيبه جدد ابن أبي شيبه قال
الحافظ في الفتح وقد عارضه
حديث عائشة الصحيح ما كان
يزيد في رمضان ولا في غيره على
أحدى عشرة ركعة مع كون
عائشة أعلم بهال النبي صلى الله

ولده فليعمل عن الغلام شافان مكافأان وعن الجارية بشارة وأحمد وأبو داود
والنسائي وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر
بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الأذى عنه والعقرواه الترمذي وقال حديث حسن
غريب وعن بريدة الأسلمي قال كافي الجاهلية إذا ولد لآدم غلام ذبح شاة ووطئ رأسه
بدمها فاجاء الله بالاسلام يكاذبج شاة وفخلق رأسه ونطقه بنعفران رواه أبو داود
وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عقى عن الحسن والحسين كبشاً
كباشاً رواه أبو داود والنسائي وقال بكباشين كبشين حديث عمرو بن شعيب الأول
سكت عنه أبو داود وقال المنذري في إسناده عمرو بن شعيب وفيه مقال يعنى في روايته
عن أبيه عن جده وقد ساف بيان ذلك وحديثه الثاني أخرجه الحافظ في صحيحه
بريدة أخرجه أيضاً أحمد والنسائي قال في التلخيص وإسناده صحيح انتهى وفيه نظر لان في
إسناده علي بن الحسين بن واقد وفيه مقال وقد أخرج فهو حديث بريدة هذا ابن حبان
وصححه وابن السكن وصححه من حديث عائشة والطبراني في الصغير من حديث أنس
والبيهقي من حديث فاطمة والترمذي وأحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده والبيهقي من حديث علي عليه السلام وحديث ابن عباس صححه عبد الحق وابن
دقيق العيد وأخرج نحوه ابن حبان وأحمد والبيهقي من حديث عائشة بزيادة يوم
السابع وسماهوا أو امران يماطعن رؤسهما الأذى قوله وكأنه كره الاسم وذلك لان
العقبة التي هي الذبيحة والعقوق للإمهات مشتقة من العق التي هو الشق والقطع
فقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأحب العقوق بعد سؤاله عن العقبة للإشارة إلى كراهة
اسم العقبة لما كانت هي والعقوق يرجعان إلى أصل واحد ولهذا قال صلى الله عليه وآله
وسلم من أحب منكم أن يسلك أرناداً آمنه إلى منبر وعية فهو يل العقبة إلى التسبكة
وما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من قوله مع الغلام عقبة وكل غلام مرتين بعقبة
ورهيئة بعقبة فمن البيان للعاطبيين بما يعرفونه لان ذلك اللفظ هو المقصود
العرب ويمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بذلك لبيان الجواز وهو لا ينافي
المكرهاته التي أشعر بها قوله لأحب العقوق قوله من أحب منكم قد قد صانان

عليه وآله وسلم ليلامن غير هارفه ان صلاته كانت متساوية في جميع السنة ولا ينافي ذلك حديثها. التفويض

كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل العشر يتبع فيه ما لا يتبع في غيره لانه يحمل على التطويل في الركعات دون الزيادة في
العدد انتهى قال الحلبي والبرقي كونهما عشرين ان الروايت في غير رمضان عشر ركعات فوقعته لانه وقت جدد وتشمير
وفهم مما سبق من أنهما بعشر تسليمة انه لو صلاها أربعاً أربعاً بتسليمة لم يصح وبه صرح الامام النووي في الروضة اشبهها
بالفرض في طلب الجماعة فلا تغير عما ورد بخلاف نظيره في سنة الظهور والعصر واختار مالك ان تصلي ستاً وثلاثين ركعة غير

الوتر وقال ان عليه العمل بالمدينة وقد قال المالكية كانت ثلاثا وعشرين ثم جعلت تسعا وثلاثين أي بالشفع والوتر فيها
 وذكر في النوادر عن ابن حبيب انها كانت أولا إحدى عشرة ركعة الا انهم كانوا يطيلون القراءة فتقل عليهم ثم ذلك فزادوا في
 أعداد الركعات وخففوا القراءة وكانوا يصلون عشرين ركعة غير الشفع والوتر بقراءة متوسطة ثم خففوا القراءة وجعلوا عدد
 ركعاتها تسعا وثلاثين غير الشفع والوتر قال ومضى الامر على ذلك انتم وفي مصنف ابن أبي شيبة عن داود بن قيس قال
 أدرت الناس بالمدينة في زمن عمر بن عبد الله المزني وأبان بن ٢٧١ عثمان يصلون تسعا وثلاثين ركعة ويوترون

بثلاث وثلاثين وأما فعل أهل المدينة
 هذا لانهم أرادوا مساواة أهل
 مكة فانهم كانوا يطوفون سبعاً
 بين كل ترويحين فجعل أهل
 المدينة مكان كل سبع أربع
 ركعات وقد حكى الولي بن
 العراقي ان والده الحافظ لما ولي
 امانة مسجد المدينة أحيا سنتهم
 القديمة في ذلك مع مراعاة ما عليه
 الاكثر فكان يصل إلى التراويح
 أول الليل بعشرين ركعة على
 المعتاد ثم يقوم آخر الليل في المسجد
 بست عشرة ركعة فيختم في الجماعة
 في شهر رمضان ختمتين واسقر على
 ذلك عمل أهل المدينة فهم عليه
 إلى الآن فنسأل الله الكريم
 المنان ان يافئنا صلاحاتها كذلك
 في ذلك المكان في عافية وأمان
 استودعه تعالى ذلك ونعمه
 السلام وقد قال النووي قال
 الشافعي والاصحاب لا يجوز ذلك
 أي صلاحاتها تسعا وثلاثين ركعة
 لقبر أهل المدينة لان لأهلها شرفاً
 يجهرونه صلى الله عليه وآله وسلم
 وهذا بخلاف قول الشافعي المروي
 عنه في المعرفة لا يبيح وليس

التفويض إلى المحبة يقتضي رفع الوجوب كصرف ما يشعر به إلى النذب بقوله مكافأنا
 قد تقدم ضبطه وتفسيره قوله أمر بتسمية المولود الخ فيه مشروعية التسمية في اليوم
 السابع والرد على من حل التسمية في حديث سمرة السابق على التسمية عند الذبح وفيه
 أيضاً مشروعية وضع الأذى عنه وذبح الحقيقة في ذلك اليوم قوله لما جاء الله بالسلام
 الخ فيه ما يدل على ان تلطخ رأس المولود بالدم من عمل الجاهلية وانه منسوخ كما تقدم
 وأصرح منه في الدلالة على التسخ حديث عائشة عند ابن حبان وابن السكن وصحاح
 كما تقدم بل يلفظ فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يجملا مكان الدم خلوفاً قوله
 ونظمته بزعفران فيه دليل على استحباب تلطخ رأس الصبي بزعفران أو غيره من
 الخلق كما في حديث عائشة المذکور قوله عمن عن الحسن والحسين فيه دليل على انها
 نصح الحقيقة من غير الاب مع وجوده وعدم امتناعه وهو يرد ما ذهب إليه الحنابلة
 من أنه يتعين الاب الآن يموت أو يتنع وروى عن الشافعي ان الحقيقة تلزم من تلامه
 النفقة ويجوز أن يعق الانسان عن نفسه ان مع ما أخرجه البيهقي عن أنس ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم عمن عن نفسه بعد البعثة ولكنه قال انه منكر وفيه عبد الله
 ابن محرز به ثلاث وهو ضعيف جداً كما قال الحافظ وقال عبد الرزاق انما تكلموا فيه
 لاجل هذا الحديث قال البيهقي وروى من وجه آخر عن قتادة عن أنس وليس بشئ
 وأخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن أنس وأخرجه أيضاً ابن أبي عمير في مصنفه والحلال
 من طريق عبد الله بن المنذر عن ثعلبة بن عبد الله عن أنس عن أبيه وقال النووي
 في شرح المهذب هذا حديث باطل وأخرجه أيضاً الطبري والضياع من طريق فيها
 ضعف وقد احتج بحديث أنس هذا من قال انها تجوز الحقيقة عن الكبير وقد حكاه ابن
 رشد عن بعض أهل العلم (وعن أبي رافع ان حسن بن علي رضى الله عنهم لما ولدوا أرادت
 أمه فاطمة رضى الله عنهم ان تعق عنه بكباشين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا تعق عنه ولكن احلق شعراً رأسه فتصدق بوزنه من الورق ثم ولد حسين رضى الله
 عنه فصنعت مثل ذلك رواه أحمد وعنه أبي رافع قال رأيت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أذن في أذن الحسين حين ولدته فاطمة بالصلاة رواه أحمد وكذلك أبو داود

في شيء من هذا ضيق ولا حديث انتهى إليه لانه نافله فان طأوا القيام وأدوا السجود لحسن وهذا أحب إلى وان أكثر الركوع
 والسجود لحسن وقول الحلبي ومن اقتدى بأهل المدينة فقام بست وثلاثين لحسن أيضاً لانهم انما أرادوا بما صنعوا الاقتداء
 بأهل مكة في الاستكثار من الفضل لا المدافة كما ظن بعضهم قال والاقتصار على عشرين مع القراءة فيها بما يشرو غيره في
 ست وثلاثين ركعة أفضل لفضل طول القيام على كثرة الركوع والسجود وعن الشافعي أيضاً ما رواه عنه الزعفراني رأيت
 الناس يقومون بالمدينة بتسع وثلاثين وبمكة بثلاث وعشرين وليس في شيء من ذلك ضيق انتهى وقال الحنابلة والتراويح

عشرون ولا بأشياء بالزيادة نصاعن الامام أخذ انتهى كلام القسطلاني بقائه على حديث محمد بن الخطاب وفي الفتح وفي الموطأ عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أنها إحدى عشرة ورواه سعيد بن منصور من وجه آخر وزاد فيه وكانوا يقرؤون بالمئين ويقومون على العصي من طول القيام ورواه محمد بن نصر المروزي من طريق محمد بن اسحق عن محمد بن يوسف فقال ثلاث عشرة ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال إحدى وعشرين وروى مالك من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عشرين ركعة ٣٧٢ وهذا محمول على غير الوتر وعن يزيد بن رومان قال كان الناس في زمان عمر

يقومون بثلاث وعشرين ورواه محمد بن نصر عن عطاء أدركتم في رمضان يصلون عشري عشرة ركعة وثلاث ركعات الوتر والجمع بين هذه الروايات يمكن باختلاف الاحوال ويحتمل ان ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتحققها بحيث تطيل القراءة تقل الركعات وبالعكس وبذلك جزم الداودي وغيره والعدد الاول موافق للحديث عائشة وانما في قريب منه والاختلاف فيما زاد على العشر من راجع الى الاختلاف في الوتر فكان تارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث وقال الترمذي اكثر ما قيل فيه انها صلى احدى واربعين ركعة يعني بالوتر كذا قال وقد نقل ابن عبد البر عن الاسود بن يزيد صلى اربعين ويوتر بسبع وقيل ثمانا وثلاثين وهذا ما ذكره الى الاول بانضمام ثلاث الوتر لكن صرح في رواية بانه يوتر بواحدة فتكون اربعين الواحدة قال مالك وعلى هذا العمل من تضع

والترمذي وصححه وقال الحسن * وعن انس ان ام سليم ولدت غلاما قال فقال لي ابو طلحة احفظه حتى تأتي به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتاه به وأرسلت معه بمقبرات فاخذها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفضها ثم أخذها من فيه فجعلها في في الصبي وحسبته ومما عده الله * وعن سهل بن سعد قال أتى بالمخدر بن أبي أسيد الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين ولد فوضعه على فخذه وأبو أسيد جالس فلم يمس النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشئ بين يديه فامر أبو أسيد بانه فاحتمل من فخذه فاستنشق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يفتأ أن الصبي فقال أبو أسيد قلبنا ميار رسول الله قال ما اسمها قال فلان قال ولكن اسمه المنذر فسماه يومئذ المنذر متفق عليه ما حديث أبي رافع الاول أخرجه أيضا البيهقي وفي اسناده ابن عقيل وفيه من قال وقال البيهقي انه تفرد به ويشهد له ما أخرجه مالك وأبو داود في المراسيل والبيهقي من حديث جعفر بن محمد زاد البيهقي عن أبيه عن جده ان فاطمة رضی الله عنها أوزنت شعر الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم رضی الله عنهم فمصدق بوزنه فضة وأخرجه الترمذي والحاكم من حديث محمد بن اسحق عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن رضى الله عنهم قال عرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحسن شاة وقال يا فاطمة احلقي رأسه ونصدي بزنة شعره فضة فوزناه فكان وزنه درهما أو بعض درهم وروى الحاكم من حديث علي بن رضى الله عنه قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة فقالت زني شعر الحسن ونصدي بوزنه فضة وأعطى القابلة رجل العقيقة ورواه أبو داود في سننه من طريق حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسل وحديث أبي رافع الثاني أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي ورواه أبو نعيم والطبراني من حديثه بلفظ أذن في أذن الحسن والحسين رضي الله عنهم ما ومدايره على عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف قال البخاري منكر الحديث وأخرج ابن السني من حديث الحسين بن علي رضي الله عنهما مرفوعا بلفظ من ولده مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تضربه أم الصبيان وأم الصبيان هي التابعة من الجن هكذا أورد الحديث في التلخيص ولم يتكلم عليه قبله لانه في عنه قبل يحمل هذا على انه قد كان صلى الله عليه وآله وسلم عرق عنه وهذا

ومائة وعن مالك ستة واربعين وثلاث الوتر وهو المشهور عنه وروى ابن وهب عن العمري عن نافع قال لم أدرك متعين الناس الا وهم يصلون ثمانا وثلاثين ويوترون بثلاث وعن زرارة بن أوفى انه كان يصلي بم بم بالبصرة أو بعاء وثلاثين ويوتر وعن سعيد بن جبيرة أو بعاء وعشرين وقيل ست عشرة غير الوتر وروى عن أبي مجلز عن محمد بن نصر وأخرج من طريق محمد بن اسحق حديث محمد بن يوسف عن جده السائب بن يزيد قال كان صلى في زمن عمر في رمضان ثلاث عشرة قال ابن اسحق وهذا ثبت ما سمعت في ذلك وهو موافق لحديث عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الليل انتهى كلام الفتح وقال شيخ الاسلام

ابن القاسم رحمه الله تعالى في بعض فتاواه ان تنس قيام رمضان لم يوقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه عددا معينا بل هو كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يزد في رمضان ولا غيره على ثلاث عشرة ركعة كان يطيل الركعات فلما جمعهم عمر على أبي بن كعب كان يصلي بهم عشرين ركعة ثم يوتر بثلاث وكان يخفف القراءة بقدر ما زاد من الركعات ولان ذلك أخف على المؤمنين من تطويل الركعة الواحدة ثم كان طائفة من السلف يقومون بأربعين ويوترون بثلاث وآخرون قاموا بست وثلاثين وأوتروا بثلاث وهذا شائع فكيف نهى في رمضان من هذه الوجوه فقد أحسن ٣٧٣ والافضل بحجة انما يخالف أحوال المصلين

فان كان فيهم احتمال الطول القيام فالقيام بعشر ركعات وثلاث بعدها كما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي لنفسه في رمضان وغيره هو الافضل وان كانوا لا يحقون فالقيام بعشرين هو الافضل وهو الذي يعمل به أكثر المسلمين فانه وسط بين العشرين والأربعين وان قام بأربعين وغيره أجاز ذلك ولا يكره شيء من ذلك وقد نص على ذلك غير واحد من الأئمة كاحمد وغيره ومن ظن ان قيام رمضان فيه عدد موقت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا زاد عليه ولا ينقص فقد أخطأ فإذا كانت هذه المسألة في تنس عدد القيام فكيف الظن بزيادة القيام لأجل دعاء القنوت أو تركه كل ذلك سائغ حسن وقد ينشط الرجل فيكون الافضل في حقه تطويل العبادة وقد لا ينشط فيكون الافضل في حقه تخفيفها انتهى كلامه وهذا الكلام أعدل الكلمات وأقربها الى الانصاف وأبعد ما عن الاعتساف قال السيد العلامة محمد بن اسماعيل بن

متين لما قدمنا في رواية الترمذي والحاكم على عليه السلام قوله من الورق قال في التلخيص الروايات كلها متفقة على التصديق بالفضة وليس في شيء منها ذكر الذهب وقال الرافعي انه يتصدق بوزن شعره ذهبا وان لم يفعل فضة وقال المهدي في البحارنة يتصدق بوزن شعره ذهبا وفضة ويدل على ذلك ما أخرجه الطبراني في الاوسط عن ابن عباس قال سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمى ويحتم ويحاط عنه الاذى وتذيب أذنه وبعق عنه ويحلق رأسه ويلطخ بدم عقيقة ويتصدق بوزن شعره رأسه ذهبا وفضة وفي اسناده رواد بن الجراح وهو ضعيف وبقية رجاله ثقات وفي انطه ما سكر وهو ثقب الاذن والتلطيخ بدم العقيقة قوله أذن في أذن الحسين عليه السلام الخ فيه استحباب التآذين في أذن الصبي عنه ولادته وحكي في البحار استحباب ذلك عن الحسن البصري واحتج على الاقامة في اليسرى بفعل عمر بن عبد العزيز قال وهو وثيق وقد روى ذلك ابن المنذر عنه انه كان اذا ولده ولد له ولد في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى قال الحافظ لم أره عنه مسندا انتهى وقد قدمنا نحوه هذا مرفوعا قول قد غضعها أي لا كلها في فيه قوله وحكي بفتح المهملة بعدها نون مشددة والتحريك ان يضعف الهنك القرا وفوه حتى يصير مائة بحيث يتابع ثم يفتح فم المولود ويضعها فيه ليدخل شيء منها جوفه قال النووي اتفق العلماء على استحباب تحريك المولود عند ولادته بقر فان تعذر فخالق معناه أو قر يمينه من الخلو قال ويصحب ان يكون من الصالحين وعن يمينه بقر به رجلا كان أو امرأة فان لم يكن حاضر اعنه المولود حمل اليه وفيه استحباب التسمية بعبد الله قال النووي وابراهيم وسائر الانبياء الصالحين قال في البحر وعبد الرحمن واستحباب تنويض التسمية الى أهل الصلاح قوله أسيد بفتح الهمزة على المشهور وحكي عياض عن أحمد الضم وكذا عن عبد الرزاق وكيع قوله فلهي روى بفتح الهاء وكسر هاء مع الياء والاولى لغة طي والثانية لغة الاكثري ومعناه اشتغل بذلك الشيء قاله أهل الغريب والسراخ قوله فاسم متفق أي فرغ من ذلك الاشتغال قوله قلناه أي ردناه وسرفناه وفي الحديث استحباب التسمية بالمنذر ~~بجدة~~ فندة ~~بجدة~~ قد وقع الخلاف في ابحاث تتعلق بالحقبة الاول هل يجزئ منها غير الغنم أم لا فقيه لا يجزئ وقد نقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه وقال البوشنجي لانص الشافعي في ذلك

صلاح الامير يعني رحمه الله في جمل الامام من أثبت صلاة التراويح وجه لها سنة في قيام رمضان استدلل بحديث جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج في شهر رمضان ثم انتظروه من الليلة التالية فلم يخرج وقال اني خشيت ان يكتب عليكم الوتر رواه ابن حبان وليس فيه دليل على كيفية ما يفعلونه ولا كيفية فائهم يصلون بها جماعة عشرين ركعة يتروحن بين كل ركعتين ثم رد على ذلك ثم قال اذا عرفت هذا عرفت ان هو هو الذي جاءها جماعة على معين وهاها بدعة وقوله نعم البدعة فليس في البدعة ما يمدح بل كل بدعة ضلالة ويتعين حل قوله بدعة على جماعة لهم معينين والزامهم بذلك لانه

أراد ان الجماعة بدعة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قد جمع بهم وليس في العشرين رواية مرفوعة بل حديث عائشة المتفق عليه انه ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على احدى عشرة ركعة فعرفت من هذا ان صلاة التراويح على هذا الاسلوب الذي اتفق عليه الاكثر بدعة نعم قيام رمضان سنة. باختلاف الجماعة في نافلته لا تنكر فقد اتفق ابن عباس وغيره صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الليل لكن جعل هذه الكيفية والكيفية والمحافظة عليها هو الذي نقول انه بدعة انتهى وقد بسط القول على ذلك في كتابي الانتقاد الرجح لشرح الاعتقاد ٢٧٤ الصحيح وشرحي على بلوغ المرام المسمى بمسك الختام وفي البخاري

قال ابن شهاب فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والامر على ذلك ثم كان الامر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر رضي الله عنهما قال القسطلاني أي على ترك الجماعة في التراويح وانظر الصحاح ولا جد في رواية ابن أبي ذئب عن الزهري في هذا الحديث ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع الناس على القيام وامامارواه ابن وهب عن أبي هريرة خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واذا الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد فقال ما هذا فقبل نام صلى بهم أبي بن كعب فقال أصابوا ونعم ما صنعوا وذكر ابن عبد البر وفيه مسلم بن خالد والحفوظ ان عمر هو الذي جمع الناس على أبي بن كعب وكان ذلك أول اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان واما ما رواه ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر

وعندي لا يجزئ غيرها انتهى ولعل وجه ذلك ذكره في الاحاديث دون غيرها ولا يخفى ان مجرد ذكرها لا يثبت اجزا غيرها واختلاف قول مالك في الاجزاء وأما الأفضل عنده فالكعبش مثل الاضحية كما تقدم والجمهور على اجزاء البقر والغنم ويدل عليه ما عند الطبراني وابي الشيخ من حديث أنس مرفوعا باللفظ يعق عنه من الابل والبقر والغنم ونص أحمد على انها تشترط بدنة أو بقرة كلمة تذكرا لرافعي انه يجوز اشتراك سبعة في الابل والبقرة كافي الاضحية وامل من يجوز اشتراك عشرة هناك يجوزها الثاني هل يشترط فيها ما يشترط في الاضحية وفيه وجهان للشافعية وقد استدلل باطلاق الشافعي على عدم الاشتراط وهو الحق لكن لال هذا الاطلاق بل لعدم ورود ما يدل ههنا على تلك الشروط والعيوب المذكورة في الاضحية وهي أحكام شرعية لا تثبت بدون دليل وقال المهدي في البحر - مثله الامام يحيى ويجزئ عنها ما يجزئ أضحية بدنة أو بقرة أو شاة وسنها وصنيتها والجامع التقرب بآراقة الدم انتهى ولا يخفى انه يلزم على مقتضى هذا القياس ان تثبت أحكام الاضحية في كل دم متقرب به ودماء الولائم كلها مندوبة عند المستدل بذلك القياس والمندوب متقرب به فيلزم ان يعتبر فيها أحكام الاضحية بل روى عن الشافعي في احد قوليه ان وليمة العرس واجبة وذهب أهل الظاهر الى وجوب كثير من الولائم ولا أعرف قائلا يقول بأنه يشترط في ذبايح ثني من هذه الولائم ما يشترط في الاضحية فقد استلزم هذا القياس ما لم يقل به احد وما استلزم الباطل باطل الثالث في مباداة وقت ذبح العقيقة وقد اختلف أصحاب مالك في ذلك فقبل وقت الضحايا وقد تقدم الخلاف فيه هل هو من بعد الفجر أو من طلوع الشمس أو من وقت الضحي أو غير ذلك وقيل انها تجزئ في الليل وقيل لا على حسب الخلاف السابق في الاضحية وقيل تجزئ في كل وقت وهو الظاهر ما عرفت من عدم الدليل على انه يعتبر فيها ما يعتبر في الاضحية

• (باب ما جاء في القرع والعتيرة ونسختها) •

(عن مخنف بن سليم قال كانوا قوامع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعرفات فسهته يقول يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة هل تدرون ما العتيرة هي التي

تسمونها

فاسناد ضعيف وقد عارضه حديث عائشة هذا الذي في الصحيحين مع كونها علم بحال

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلامن غيرها قال ابن التين وغيره استنبط عن ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلى معه في تلك الليالي وان كان كره ذلك لهم فاعما كرهه خشية ان يفرض عليهم وكان هذا هو السر في ايراد البخاري لمحدث عائشة عقب حديث عمر فلما مات صلى الامن من ذلك ورجح عنه ذلك لما في الاختلاف من افتراق الكلمة ولان الاجتماع على واحد لا يثبت لكثير من المصلين والي قول عمر بن الخطاب قال ابن بطال قيام رمضان سنة لان عمر أخذ من

فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وقال عمر بن الخطاب البدعة في بعض الروايات نعمت البدعة والبدعة أصلها ما حدث على غير مثال سبق وتطلق في الشرع في مقابل السنة فتكون مذمومة والتحقيق انها ان كانت مما يندرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة وان كانت مما يندرج تحت مستفحش في الشرع فهي مستفحشة والافهسي من قسم المباح وقد انقسم الى الاحكام الخمسة انتهى كلام الفتح زاد القسطلاني وهي خمسة واجبة ومنسوبة ومكرهة ومباحة وحديث كل بدعة ضلالة من العام المخصوص وقد رغب فيها عمر بقوله ٢٧٥ نعم البدعة وهي كلمة تجمع المباحين

مكاهما كما ان بدس فيجمع المساوي كلها وقيام رمضان ليس بدعة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر - رواذا اجتمع الصحابة مع عمر على ذلك زال عنه اسم البدعة انتهى وهو - هذا كلام متعقب لان الاحاديث الصحاح الواردة في ذم البدع مطلقة عامة لم تقيد ولم تخصص بشئ في رواية ولا طريق وليس لاحد ان يخص ويقيم مطلقا الشرع وهو مأت الادلة الصحيحة برأي براه واجتهاد يجهته والزم لها يقتضي ان لا يكون شئ منها مستحسنا ابدا ولهذا لم يقل جماعة من السلف والخلف والمحدثين بتقسيم البدع الى خمسة انواع او ما يزيد عليها او ينقص منها بل سر حواصراحة لا يزيد عليها بان كل بدعة ضلالة وليس الكلام في كون قيام رمضان سنة بل في ضلالة التراوح بتلك الكيفية والكيفية المعروفة الآن المعولة بين المسلمين من العوام

تسمونها الرجبية رواه احمد وابن ماجه والترمذي وقال هذا حديث حسن غريب وعن أبي رزين العقيلي انه قال يا رسول الله ان كنت ذبح في رجب ذبائح فانا كل منها ونظم من جاءنا فقال له لا بأس بذلك * وعن الحارث بن عمرو انه اتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع قال فقال رجل يا رسول الله الفراقع والعنابر فقال من شاء فرع ومن شاء لم يفرع ومن شاء عثر ومن شاء لم يعثر في الفهم اخصيه رواه احمد والنسائي * وعن نيشة الهذلي قال قال رجل يا رسول الله انا كنا نعتز بعيرة في الجاهلية في رجب فمات امرنا قال اذ بجواقه في أي شهر كان وبروا الله عز وجل وأطعموه وقال فقال رجل آخر يا رسول الله انا كنا نقرع فرعا في الجاهلية فمات امرنا قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل سائمة من الفهم فرع تغذوه غنمك - حتى اذا استعمل ذبحته فصدقت بلحمه على ابن السبيل فان ذلك هو خير رواه الخمسة الا الترمذي - حديث مخفف أخرجه ايضا أبو داود والنسائي وفي اسناده أبو رملة واسمه عامر قال الخطابي هو مجهول والحديث ضعيف المخرج وقال أبو بكر الماعاني حديث مخفف بن سليم ضعيف لا يحتج به وحديث أبي رزين العقيلي أخرجه ايضا البيهقي وأبو داود وصححه ابن حبان بلفظ انه قال يا رسول الله انا كنا نذبح في الجاهلية ذبائح في رجب فانا كل منها ونظم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس بذلك وحديث الحارث بن عمرو أخرجه ايضا البيهقي والحاكم وصححه وحديث نيشة صححه ابن المنذر وقال النووي أساسه صحيحة وفي الباب عن عائشة عند أبي داود والحاكم والبيهقي قال النووي باسناد صحيح قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالفرعة من كل خسين واحدة وفي رواية من كل خسين شاة وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الفرع فقال الفرع حق وأن تركوه حتى يكون بكرة أو ابن مخاض أو ابن لبون فمعه أمه أو ماله أو تحمل عليه في سبيل الله خير من أن نذبحه فمذاق لحمه يورثه وتكفنا فاعطه وتوله ناقة فكيف ان ذبحه يذهب ابن الناقة ويضعها قوله في كل عام اخصيه هذا من جملة الادلة التي تمسك بها من قال بوجوب الاخصية وقد تقدم الكلام على ذلك قوله وعيرة بفتح العين المهملة وكسر الفوقية ويكون التهمة

والاعيان وهي لم تنبئ به من الوجوه المعقدة عليها وليس فعل عمر رضي الله عنه ولا غيره من الصحابة بصحة شرعية حتى يدل له نص صحيح عن الشارع واذا كان عمر رحمه الله قال بانها بدعة فلا ينبغي لاحد ان يقول ان الجماعة فيها بتعيين عدد الركعات والمواظبة عليها بالزيادة وثلاثة ايام سنة او مستنبطة من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما حديث عابكم بسنة وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى وحديث اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر فها في السنن بالفاظ وطرق صحه أهل الآثار كالحاكم وابن حبان وغيرهما يمكن ليس المراد بسنتهم الا طريقة بقتهم الموافقة لطريقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

من جهاد الكفار والاعداء وتقوية شـعائر الدين وقصوها والحديث عام لكل خليفة راشد لا يخص بالشيعين ومعلوم من قواعد الشريعة انه ليس خليفة راشد ان يشترط طريقة غير ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم ان هذا عمر نفسه خليفة راشد مع ما راى من جـمع صلاة ابل رمضان بدعة ولم يقل انها سنة والصواب قد خالفوا الشيعة في مسائل ومواضع فدل انهم لم يصحوا حديث الاقتداء على ان ما قالوه أو فعلوه حجة وقد حقت البرماوى الكلام في شرح الفية أصول الفقه وقال ان الحديث الاول انما يدل على انه ٣٧٦ اذا انتفى الخلفاء الاربعة على قول كان حجة لا اذا انفرد واحد منهم أو منهما

والصحيح ان الاقتداء ليس هو التقليد المحض بل هو غيرة كالحق شارح نظم الكافل في بحث الاجماع نعم تجوز صلاة التراويح وعدد الركعات فيها بزيادة وفقهان لكن لا يقال انها سنة على هذه الحالة الطارئة بل السنة العصرية المحكمة ماورد في حديث عائشة المذکور المروى في الصحيح وحاصل المقال في هذا الموضوع بلا تعصب في الانكار ما قال الشوكاني رحمه الله في السبل الجرار في هذه المسئلة ما لفظه أقول اما التراويح فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى في ليالى رمضان وأتم به جماعة وعلمهم فتر لذلك مخافة ان تفرض عليهم وهذا ثابت في أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما وهذا يتقرر ان صلاة التوافل في ليالى رمضان جماعة سنة لا بدعة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتزل ذلك الا لثلاث العذر وثبت أيضا عنه أجد وأهل السـنن وصححه الترمذى ورجال رجال

بعدها راهـا وهى ذبيحة كانوا يذبحونها في العشر الاول من رجب ويسمونهم الرجبية كما وقع في الحديث المذکور قال النووي اثنى العلماء على تفسير العتيرة بهذا قوله القرائع جمع فرع بفتح الفاء والراء ثم عين هـ سـمـلة ويقال فيه الفرعة بالهاء هو أول نتاج البهيمة كانوا يذبحونه ولا يملكونه رجا البركة في الام وكثرة نسلها هكذا فسرأ كثر أهل اللغة وجماعة من أهل العلم منهم الشافعى وأصحابه وقيل هو أول النتاج للابل وهكذا جاء تفسيره في البخارى ومسلم وسنن أبي داود والترمذى وقالوا كانوا يذبحونه لآلهتهم فالقول الأول باعتبار أول نتاج الدابة على انفرادها والثاني باعتبار نتاج الجميع وان لم يكن أول ما تنتجه أمه وقيل هو أول النتاج لمن بلغت ابله مائة يذبحونه قال شعر قال أبو مالك كان الرجل اذا بلغت ابله مائة قدم بكر افنخره لصفه ويسمونه فرعا قوله حتى اذا استعمل في رواية لابي داود عن نصر بن على استعمل للجمع أى اذا قدر الفرع على ان يحمله من أراد الحج تصدقت بلحمه على ابن السبيل وأحاديث الباب يدل بعضها على وجوب العتيرة والفرع وهو حديث مخفف وحديث نيسة وحديث عائشة وحديث عمرو بن شعيب وبعضها يدل على مجرد الجواز من غير وجوب وهو حديث الحرث بن عمرو وأبي رزين فيه كون هذان الحديثان كالقرينة الصارفة للأحاديث المقتضية للوجوب الى التسلب وقد اختلف في الجمع بين الأحاديث المذكورة والأحاديث الآتية القاضية بالمنع من الفرع والعتيرة فقيل انه يجمع بينهما بجمل هذه الأحاديث على التسلب وحل الأحاديث الآتية على عدم الوجوب ذلك جماعة منهم الشافعى والمبيني وغيرهما فيكون المراد بقوله لا فرع ولا عتيرة أى لا فرع واجب ولا عتيرة واجبة وهذا لا بد منه مع عدم العلم بالتاريخ لان المصير الى الترجيح مع امكان الجمع لا يجوز كما تقرر في موضعه وقد ذهب جماعة من أهل العلم الى ان هذه الأحاديث منسوخة بالأحاديث الآتية وادعى القاضى عياض ان جماهير العلماء على ذلك ولا يكتفى لا يجوز الجزم به الا بعد تدنيوب انما متأخرة ولم يثبت (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا فرع ولا عتيرة والفرع أول النتاج كان ينتج لهم فـيـذـبـحـوـنـه والعتيرة في رجب متفق عليه * وفي لفظ لا عتيرة في الاسلام ولا فرع رواه

الصحيح عن أبي ذر رضى الله عنه قال سمنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يصل بنا حتى بقي سبع من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يبق بنا في السادسة وقام بنا في الخامسة حتى ذهب شطر الليل فقلنا يا رسول الله لو قلنا ببقية ليلة هذه فقال لا من قام مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ثم لم يبق بنا حتى بقي ثلاث من الشهر فصلى بنا في الثانية ودعا أهله ونساءه فقام بنا حتى تخوفنا الفلاح قلت له وما الفلاح قال انما هو في هذا الحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم في ليالى رمضان فكيف تكون الجماعة بدعة ولم يقع من عمر رضى الله عنه الا ما خرج الى المسجد فوجد الناس

أحمد * وفي لفظ انه من عن الفرع والعتبة رواه أحمد والنسائي * ومن ابن عمر
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا فروع ولا عتبة رواه أحمد حديث
ابن عمر رضي الله عنه مثله من حديث أبي هريرة المتفق عليه فهو شاهد أصح ولم يذكره
في مجمع الزوائد بل ذكر حديث ابن عمر الآخر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال
في العتبة هي حق وفي بعض نسخ المتن ركاه ابن ماجه مكان قوله رواية أحمد قوله لا فرع
ولا عتبة قد تقرر ان النكبة الواقعة في سياق النبي نعم فيشعر ذلك بنفي كل فرع وكل عتبة
والخبر محذوف وقد تقرر في الأصول ان مقتضى لا عموم له فيعذر واحد وهو الصقها
بالمقام وقد تقدم ان المحذوف هو لفظ واجب وواجبة ولكن انما حسن المصير الى أن
المحذوف هو ذلك الحرص على الجمع بين الأحاديث ولولا ذلك لكان المناسب بتقدير ثبات
في الاسلام أو مشرع أو حلال كما يرشد الى ذلك النص صريح بالهي في الرواية الأخرى
وقد استدلل بجوابي الباب من قال بأن الفرع والعتبة منسوخان وهم من تقدم ذكره
وقد عرفت ان النسخ لا يتم الا بعد معرفة تأخرنا ربيع ما قبل انه ناسخ فاعدل الاقرار
الجمع بين الأحاديث بما سلف ولا يعكر على ذلك رواية النهي لان معنى النهي الحقيقي وان
كان هو التحريم لكن اذا وجبت قرينة أخرجه عن ذلك ويمكن ان يجعل النهي
موجه الى ما كانوا يذبحونه لاصنامهم فيكون على حقيقته ويكون غير متناول لما ذبح
من الفرع والعتبة لغير ذلك بما فيه وجه قرينة وقد قيل ان المراد بان في المذكوذين
مسواتهم للأنجسة في الشراب أو تأكد الاستحباب وقد استدلل الشافعي بما روى عنه
صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذبحوا لله في أي شهر كان كما تقدم في حديث يمشية
على مشروعية الذبح في كل شهر ان أمكن قال في سنن حرمله .

انما ان تمجرت كل شهر كان حسنا والى هنا انتهى

النصف الاول من نيل الاوطار شرح منتقى

الاخبار بمعونة العزيز الغفار

وصلى الله وسلم على نبيه

الختار وال

• الاخبار

تم

(تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس قوله كتاب البيوع)

أرزا عتبة فترقن يصلي الرجل
لنفسه ويصلي الرجل فيصلي
بصلاته الرخبط فقال اني أرى لو
جعت هو لا على قارى واحد
اكان أولى ثم عزم فجهدهم على
ابن كعب فقد كانت الجماعة في
المسجد موجودا بعد موت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وقبل
أن يجمعهم عمرو بن عبد العزيز
ان لا يجمع في النوافل في أيام
رمضان سنة لا بدعة واماما
استحسنه جماعة من أهل العلم
من جعل هذه الصلاة عشرين
ركعة وجعل القراءة في كل ركعة
شيا معينا فهذا لم يكن ثابتا
بعضه وصح لکنه من جملة
ما يصدق عليه انه صلاة وأنه
جماعة وأنه في رمضان انتهى

(اصلاح ما وقع من اللط في طبع الجزء الرابع من نيل الاوطار
شرح منتقى الاخبار)

صواب	خطا	سطر	صفحة
أطاعوك لذلك	أطاعوك	٤	٣
الموحدة	بواحدة	٢٢	٦
يبيعون	يتبعون	٢٧	١١
ولانا كلوا	لانا كلوا	١٧	١٢
ما	من	٢٠	١٣
مسلم والفساق	مسلم	١٩	١٤
ينهما بالسوية	بينهما	٢٠	١٧
إذا	اذ	٢١	=
أخرجه أيضا	أخرجه	٩	١٩
طريق أبي	طريق	١٨	٢٨
وغيرهما	وغيرها	٢٤	٣٠
الكن	الكن	٣٠	=
والى	لى	٣١	٣٧
قدمنا ذلك	قدمنا	١٢	٣٩
الادلة	الدلالة	١٦	٤٢
المنهى	المنى	١٣	٤٤
المستعفف	مستعفف	١٧	=
إذا	اذ	٢٦	٤٧
بى	مى	٥	٥١
انه	نه	٣٠	٥٦
دس			
وهو مروي أيضا من الناصر والشافعي		٢٤	٥٩
تقدم عند البخاري	تقدم	٣٠	٦٣
شعيب	سعيد	١٨	٦٨
ابتداء الصوم	ابتداء	٢٤	٧٤
للمضاف	للمضاف	٢٦	=
لا يجوز له	لا يجوز	٧	٧٦
الحافظ	الحاكم	٢٤	=
الذى	لذى	٧	٧٩
أخرج	أخرج	٢٢	٨١

صفحة	سطر	حدنا	لرواب
٩٠	١٤	عند	عن
٩٢	١٢	خزيمة	خزيمة بزيادة
٩٥	٢٢	الملايكة	الملايكة
٩٨	٢٥	ان	بان
١٠٢	١١	أحوج	أهل بيت أحوج
١٠٤	٦	يؤثر	يؤثر
١٠٦	١٥	خمد	خمد
١٠٩	٢٦	بانة	بانة صوم
١١٢	٨	لصيام	النظر
١١٢	١٩	ظاهرة	ظاهرة
١١٥	١٥	لا يجوز	يجوز
١٢٢	٢٤	القصر	القطر
١٢٢	١٦	الطعام	الصيام
١٢٨	٢	انها	بأها
١٤	١٧	بصيام بعض	بصيام دون بعض
١٤١	١٩	المذكور	المذكور في الباب
١٤٨	٢٥	ابن	بني
١٥١	٩	لريض	بالمريض
١٥١	٢٢	و	أو
١٥٢	٢٨	عبد الرزق	عبد الرزاق
١٥٦	٢	والاعتزال	والاعتزال
١٦٥	٤	اماراتها	اماراتها
١٦٧	١٩	لا بر	لا بر
١٧٨	١٣	غريب	غريب في اسناده
١٩١	١٦	الحج حتى	الحج
١٩٨	٢٦	أحاديثهم	أحاديثهم
٢٠٤	١٦	القران	القران
٢٠٥	٨	صديعا	صديعا
٢٠٦	٦	المصدر	المصدر
٢٠٦	٨	صاحب الهداية	صاحب الهداية من الحنفية
٢٠٦	٨	صاحب الهداية من الحنفية	الزبيرى
٢٠٦	١٢	عزاء	عزاء اليه

صواب	خطا	طر	صحيحة
أخرج عنه	أخرج	٣	٢٠٩
بذلك	ذلك	١١	٢١٥
فقد	ففة	٥	٢١٧
قرانا قرا	قرا	١٨	٢٢٦
جابر يرفعه وكذلك الحاكم ورواه	جابر	٩	
الشافعي عن مالك عن أبي الزبير			
موقوفاً على جابر			
جفرة	جفر	١١	
جناية أنه	جناية	١٩	
أشاد	أشاد	٢٠	٢٥٠
راءينا	راينا	١١	٢٦١
العروش	العرش	٤	٢٧٩
عتود	عتودا	١٣	٣٤٦
محض	محض	١٧	٣٥١
أقرانه	أقرايه	٢٥	
يخانا	يخنا	٩	٣٥٣
لا شريك له	لا شريك	٢١	٣٥٤
ابن القيم	ابن التميم	١٧	٣٦١

((تم بحمد الله وعونه))

• (صلاح ما وقع من الاعطاف في طباع الجزء الرابع من كتاب
عون الباري شرح القبريد لصحاح البخاري) •

صواب	خطا	سطر	صفحة
م	م	٣٥	٢
الاعمال	العالم	٢	٦
واحتقر	أواحتقر	٢٦	٩
الطبراني	الطبري	١	١٠
X	قال	٢٠	١٢
الراجل	الرجل	١٦	١٤
(فان)	(وان)	١	١٧
واخرجه البخاري	وأخرجه	٣٦	١٩
أوالدنانير	اولدنانير	٢	٢٢
لترجمة البخاري	للترجمة	١	٢٤
X	زاد الطبراني فساءه	٢٥	٢٨
	ذلك		
فانكحني	فانكحني	٢٩	٢٩
قبله	بعده	٢	٣٣
زاد	زد	١	٥١
لكن السباق	لكرم السباق	١٢	٥٥
(حيطا)	حيطا	٢٧	٥٧
لاحداهما	لاحدهما	٢٥	٦٠
الحديث في البخاري	الحديث	١٩	٦١
عنده	عنده	٩	٦٤
X	وان رد السائل بعد	١٩	٧٢
	ثلاث ايس بكره		
شين	شير	٢٥	٧٤
يقى	يقى	٢٩	٨٥
والكفارة في مال	والكفارة مال	١	٩٢
أوجب	وجب	١٧	٩٣
التفصيل	التفصيل	٢٥	١٠٢
هو ما لبقي	ما لبقي هو	٣٦	١١٤
ياذا	اذا	١٩	١٢٣

صواب	خطا	سطر	صفحة
مسجد	مساجد	٣٥	١٣٧
X	وهذا هو فسخ الحج المترجم به	٣٢	١٤٢
X	بالسكون في الاربعة	١	١٤٧
لنا	هنا	٢٤	١٦٢
بذلك	ذلك	٧	١٦٤
ذواع	ذراعا	٣٤	١٧٢
لكان ترك	لكان	١٧	١٧٩
لم يضبط	يضبط	١١	١٨٣
افراد البخارى	افراد	١٦	١٨٥
البخارى	المصنف	٣	٢٠٧
ما يقتضى	تقتضى	٣٤	٢٠٨
البخارى	المؤلف	٤	٢١٥
يتى	يتى	٣٦	٢١٨
(بجعل)	(جعل)	٤	٢٢٢
أى النبي	أى	١	٢٢٤
فغضب	غضب	-	٢٣٥
X	ما فى القسطلاى	٣٤	-
(فلما مضى)	فلما مضى	٤	٢٣٨
X	اتتهى	٣٢	٢٣٩
باحد	باحدى	٣٣	٢٤٠
للتكسب	للتب	١	٢٤٤
وهى داخله فى الحرم	وهى خارج من الحرم	٢٩	٢٤٦
طال	دام	٢	٢٤٧
فى كتاب	من كتاب	١	٢٥١
البخارى	المصنف	٣٢	٢٥٢
X	ومقول قول الرجل هو قوله	١٦	٢٦٤
فاستفتيته	فاستفتيته	٣	٢٧١
جائيا	جائيا	٥	٢٧٦
أوهو	وهو	٢٠	٢٧٩
الكسرك	أشرك	٤	٢٨١
فرائحة	فرائحة	-	٢٩٩
ذكر العام بعد ان الخاص	الخاص بعد العام	٣٢	-

صواب	خطا	سطر	صفحة
حدثه	حدثه	٢٦	٢٠٠
لكوفي	كوفي	٢٦	٢٠٢
بجملته	بجملته	٨	٢١٢
على	وعلى	٢	٢٢٠
البخاري	المواف	٢٢	=
بفتح الراء وبكسر الميم	بكسر الميم وفتح الراء	٥	٢٢١
مقالا	فيها مقالا	٣٥	٢٤٠
لائقنا	لائقنا	١	٢٥٠
ترجم له البخاري	ترجم له	٢٥	٢٥٩
X	انتهى	٥	٢٦٥
وقيام رمضان ليس بدعة لانه	لانه	٢٦	٢٦٩
العشر	العشرين	١٤	٢٧٢
والحديث الاول	والحديث	١	٢٧٦

• (ثم بحمد الله وعونه) •

• (فهرسة الجزء الرابع من نيل الاوطار من أسرار منتهى الاخبار) *

صفحة	
٥	كتاب الزكاة
٢	باب الحث عليها والتشديد في منعها
١٢	باب صدقة المواسي
٢٣	باب لازكاة في الرقيق والخيل والحر
٢٥	باب زكاة الذهب والفضة
٢٧	باب زكاة الزرع والثمار
٣٢	باب ما جاء في زكاة العسل
٣٤	باب ما جاء في الركاك والمعدن
٣٥	(أبواب انخراج الزكاة)
٣٥	باب المبادرة الى انراجها
٣٦	باب ما جاء في تحصيلها
٣٨	باب تفرقة الزكاة في بلدها ومراعاة المنصوص عليه لا القيمة وما يقال عند دفعها
٤٠	باب من دفع صدقته الى من ظنه من أهلها فبان غنيا
٤١	باب برامة رب المال بالدفع الى السلطان مع العدل والجور وأنه اذا ظلم بزيادة لم يحتسب به عن شيء
٤٣	باب أمر الساعي أن يعد الماشية حيث ترد الماء ولا يكلفهم حشدها اليه
٤٣	باب حمة الامام المواسي اذا تنوعت عنده
٤٤	(أبواب الاصناف الثمانية)
٤٤	باب ما جاء في الفقير والمسكين والمستلة والفق
٥٠	باب العاملين عليها
٥٢	باب المولقة قلوبهم
٥٢	باب قول الله تعالى وفي الرقاب
٥٣	باب الغارمين
٥٤	باب الصرف في سبيل الله وابن السبيل
٥٦	باب غايذ كرفي استيعاب الاصناف
٥٧	باب تحريم الصدقة على بني هاشم ومواليهم دون موالى أذواهم
٦٠	باب نهى المتصدق أن يشترى ما تصدق به
٦١	باب فضل الصدقة على الزوج والاقارب
٦٤	باب زكاة القطر
٧١	(كتاب الصيام)

- ٧١ باب ما يشب به الصوم والفطر من اشهرود
- ٧٤ باب ما جاء في يوم الغيم والشك
- ٧٨ باب الهلال اذا رآه أهل بلدة هل يلزم بقية البلاد الصوم
- ٨٠ باب وجوب النية من الليل في القرص دون النفل
- ٨٢ باب الصبي يصوم اذا أطاق وحكم من وجب عليه الصوم في أثناء الشهر أو اليوم
- ٨٤ (أبواب ما يطل الصوم وما يكره وما يستحب)
- ٨٤ باب ما جاء في الطحامة
- ٨٨ باب ما جاء في القيء والاكتحال
- ٩٠ باب من أكل أو شرب ناسيا
- ٩١ باب التحفظ من الغيبة واللهو وما يقول اذا شتم
- ٩٣ باب الصائم يتمضمض أو يغتسل من الحر
- ٩٤ باب الرخصة في القبلة للصائم الا لمن يخاف على نفسه
- ٩٦ باب من أصبح جنباً وهو صائم
- ٩٨ باب كفارة من أفسد صوم ومضان بالجماع
- ١٠١ باب كراهة الوصال
- ١٠٢ باب آداب الافطار والصور
- ١٠٦ (أبواب ما ييج الفطر وأحكام القضاء)
- ١٠٦ باب الفطر والصوم في السفر
- ١٠٩ باب من شرع في الصوم ثم أفطر في يومه ذلك
- ١١١ باب من ما فر في أثناء يوم هل يفطر فيه ومتى يفطر
- ١١٢ باب جواز قصر المسافر اذا دخل بلدة ولم يجمع إقامة
- ١١٣ باب ما جاء في المريض والشيخ والشيخنة والحامل والمرضع
- ١١٥ باب قضاء رمضان متتابعاً ومتفرقاً وتأخيرها الى شعبان
- ١١٨ باب صوم التذرع الميت
- ١٢٠ (أبواب صوم التطوع)
- ١٢٠ باب صوم ست من شوال
- ١٢١ باب صوم عشر ذي الحجة وتنا كيد يوم عرفة الغير الحاج
- ١٢٣ باب صوم المحرم وتنا كيد عاشوراء
- ١٢٧ باب ما جاء في صوم شعبان والاشهر الحرم
- ١٢١ باب الحث على صوم الاثنين والخميس
- ١٢١ باب كراهة افراد يوم الجمعة ويوم السبت بالصوم

- ١٣٥ باب صوم أيام البيض وصوم ثلاثة أيام من كل شهر وان كانت سواها
- ١٣٦ باب صيام يوم وقطر يوم وكراهة صوم الدهر
- ١٣٨ باب تطوع المسافر والغاى بالصوم
- ١٣٨ باب في ان صوم التطوع لا يلزم بالشرع
- ١٤١ باب ما جاء في استقبال رمضان باليوم واليومين وغير ذلك
- ١٤٣ باب النهى عن صوم العيدين وأيام التشريق
- ١٤٥ (كتاب الاعتكاف)
- ١٥١ باب الاجتماع في العشر الاواخر وفضل قيام ليلة القدر وما يدعى به فيها وأى ليلة
- هي
- ١٦٠ (كتاب المناسك)
- ١٦٠ باب وجوب الحج والعمرة وفوائدهما
- ١٦٤ باب وجوب الحج على الفور
- ١٦٦ باب وجوب الحج على المعصوب اذا أمكنته الاستئابة وعن الميت اذا كان قد وجب عليه
- ١٦٨ باب اعتبار الزاد والراحلة
- ١٦٩ باب ركوب البصر للحج الا ان يغلب على ظنه الهلاك
- ١٧٠ باب النهى عن سفر المرأة للحج وغيره الا بمهرم
- ١٧٣ باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه
- ١٧٣ باب صفة الصبي والعبد من غيرا يجاب به عليهما
- ١٧٥ (أبواب مواقيت الاحرام وصفته وأحكامه)
- ١٧٥ باب المواقيت المكانية وجواز التقدم عليها
- ١٨٠ باب دخول مكة بغير احرام لعذر
- ١٨٢ باب ما جاء في أشهر الحج وكراهة الاحرام به قبلها
- ١٨٢ باب جواز العمرة في جميع السنة
- ١٨٣ باب ما يمنع من اراد الاحرام من الغسل والتطيب ونزع الخيط وغيره
- ١٨٨ باب الاشتراط في الاحرام
- ١٨٩ باب التخيير بين التمتع والافراد والقران وبين ان أفضلها
- ١٩٩ باب ادخال الحج على العمرة
- ٢٠٢ باب من أحرم مطلقة أو قال أحرمت بما أحرم به فلان
- ٢٠٣ باب التلبية وصفته وأحكامها
- ٢٠٧ باب ما جاء في فسخ الحج الى العمرة
- ٢١٧ (أبواب ما يجتنبه المحرم وما يباح له)

- ٢١٧ باب ما يجتنبه من اللباس
- ٢٢٢ باب ما يصنع من أحرم في قيص
- ٢٢٤ باب تظلل المحرم من الحر أو غيره وانتهى عن تغطية الرأس
- ٢٢٦ باب المحرمية قلاد بالسيف للحاجة
- ٢٢٧ باب منع المحرم من اقتداء الطيب دون استدائمه
- ٢٢٨ باب النهي عن أخذ الشعر الأعدى وبيان قديته
- ٢٣٠ باب ما جاء في الحجامه وغسل الرأس للمعمر
- ٢٣١ باب ما جاء في نكاح المحرم وحكم وطئه
- ٢٣٤ باب تحريم قتل الصيد وضمائه بنظيره
- ٢٣٦ باب منع المحرم من أكل لحم الصيد إلا إذا لم يصد لأجله ولا أعان عليه
- ٢٤٣ باب صيد المحرم وشجره
- ٢٤٥ باب ما يقتل من الدواب في الحرم والأحرام
- ٢٤٦ باب تنضيل مكة على سائر البلاد
- ٢٥٠ باب حرم المدينة وتحريم صيده وشجره
- ٢٥٥ باب ما جاء في صيد وج
- ٢٥٧ (أبواب دخول مكة وما يتعلق به)
- ٢٥٧ باب من أين يدخل إليها
- ٢٥٧ باب رفع اليدين إذا رأى أيتها وما يقال عند ذلك
- ٢٥٩ باب طواف السدوم والرمل والاضطباع فيه
- ٢٦٢ باب ما جاء في استلام الحجر الأسود وتقبيله وما يقال حينئذ
- ٢٦٤ باب استلام الركن اليماني مع الركن الأسود دون الآخرين
- ٢٦٦ باب الطواف يجعل أبيت عن يساره ويخرج في طوافه عن الحجر
- ٢٦٧ باب الطهارة والسترة للطواف
- ٢٦٨ باب ذكر الله في الطواف
- ٢٧٠ باب الطواف راكبا أو مشيا
- ٢٧٢ باب ركعتي الطواف والقراءة فيهما واستلام الركن بعدهما
- ٢٧٣ باب السعي بين الصفا والمروة
- ٢٧٦ باب النهي عن التهلل بعد السعي إلا للمعتق إذا لم يسق هديا وبيان متى يتوجه المعتق إلى منى ومتى يحرم بالحج
- ٢٨٢ باب المسعى من منى إلى عرفة والوقوف به وأحكامه
- ٢٨٨ باب الدفع إلى من دلفه ثم منها إلى منى وما يتعلق بذلك
- ٢٩١ باب رمي جرة العتبة يوم النحر وأحكامه

- ٢٩٥ باب النحر والحلاق والتقصير وما يباح من ذلك
 ٢٩٨ باب الاقضية من متى للطواف يوم النحر
 ٢٩٩ باب ما جاء في تقديم النحر والحلق والري والاقضية بعضهم على بعض
 ٣٠٢ باب استحباب الخطبة يوم النحر
 ٣٠٤ باب اكتفاء القارن لنسكية بطواف واحد وسعي واحد
 ٣٠٧ باب المبيت في ليالي منى وري الجمار في أيامها
 ٣١٠ باب الخطبة أوسط أيام التشريق
 ٣١٢ باب نزول المحصب اذا نحر من منى
 ٣١٣ باب ما جاء في دخول الكعبة والتبرك بها
 ٣١٥ باب ما جاء في ما من حرم
 ٣١٧ باب طواف الوداع
 ٣١٩ باب ما يقول اذا قدم من حج أو غيره
 ٣١٩ باب الفوات والاسمار
 ٣٢٢ باب تحلل المحصر عن العمرة بالنحر ثم الحلق حيث حصر من حل أو حرم وأنه لا قضاء عليه
 ٣٢٧ (أبواب الهدايا والضحايا)
 ٣٢٧ باب في اشعار البدن وتقليد الهدى كله
 ٣٢٩ باب النحر عن ابدال الهدى المعين
 ٣٣٠ باب ان البدنة من الابل والبقر عن سبع شياه وبالعكس
 ٣٣٢ باب ركوب الهدى
 ٣٣٤ باب الهدى يطيب قبل الهل
 ٣٣٥ باب الاكل من دم القتح والقران والتطوع
 ٣٣٧ باب ان من بعث بهدى لم يحرم عليه شئ بذلك
 ٣٣٩ باب الحث على الاضحية
 ٣٤١ باب ما خرج به في عدم وجوبها بتخصية رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمته
 ٣٤٤ باب ما يجتبه في النحر من اراد التضحية
 ٣٤٥ باب السن الذي يجزئ في الاضحية وما لا يجزئ
 ٣٤٨ باب ما لا يضحي به لهيبه وما يكره ويستحب
 ٣٥٢ باب التضحية بالخصى
 ٣٥٢ باب الاجتزاء بالشاة لاهل البيت الواحد
 ٣٥٤ باب الذبح بالمصلي والتسمية والتكبير على الذبح والمباشرة له
 ٣٥٥ باب نحر الابل قاعة معقولة يدها اليسرى

صفحة

- ٣٥٦ باب بيان وقت الذبح
٣٦٠ باب الاكل والاطعام من الاضحية وجواز ادخالها ونسخ التمس عنه
٣٦٣ باب الصدقة بالجلود واللال والتمس عن يدها
٣٦٤ باب من أذن في انتهاب أضحيته
٣٦٦ (كتاب العقيدة وسنة الولادة)
٣٧٤ باب ما جاء في القرع والعنبر ونسخهما

• (تمت) •

• (فهرسة الجزء الرابع من عون الباري) •

صفحة	
٢	باب وجوب الزكاة
٩٦	(أبواب صدقة الفطر)
١٠٧	(كتاب وجوب الحج وفضله)
٢٢٧	(أبواب العمرة)
٢٤٢	(أبواب المحصر)
٢٤٨	باب جزاء الصيد ونحوه
٢٧١	فضائل المدينة
٢٩٥	(كتاب الصوم)
٢٦٧	(كتاب صلاة التراويح)

• (تمت) •